

كتاب الشعب

تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وعلمه
حديث شريف

١١

إذا كان « القرطبي » سيُجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

مراداً بقى الآخر وهو الانتقال من الطهر الى الحيض مراداً؛ فلي هذا عنها ثلاثة استقالات؛
أولها الطهر؛ وعلى هذا يمكن استيفاء ثلاثة أقراء كاملة اذا كان الطلاق في حالة الطهر؛ ولا يكون
ذلك حملاً على المجاز بوجه ما . قال البيهقي الطبري : وهذا نظر دقيق في غاية الانجاء لمذهب
الشافعي ، ويمكن أن يذكر في ذلك سر لا يبعد فهمه من دقائق حكم الشريعة ، وهو أن
الانتقال من الطهر الى الحيض إنما جعل قرأاً لدلالته على براءة الزجر؛ فإن الحامل لا تحيض
في الغالب فبحيضها علم براءة رحمها . والانتقال من حيض إلى طهر بخلافه ؛ فإن الحائض
يجوز أن تحبل في أعقاب حيضها ، وإذا تبادى أمد الحامل وقوى الولد انقطع دمها ؛ ولذلك
تمتدح العرب بحمل نسائها في حالة الطهر ، وقد مدحت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقول الشاعر (١) :

وَمُبَرِّاً مِنْ كُلِّ غُبْرٍ حَيْضَتِي ۖ وَقَسَادٍ مُرْصِعَةٍ وَدَاءٍ مُغِيلٍ

يعنى أنت أمه لم تحبل به في بقية حيضها . فهذا ما للعلماء وأهل اللسان في تأويل القرء .
وقالوا : قرأت المرأة قرأاً إذا حاضت أو طهرت . وقرأت أيضاً إذا حملت . وانفقوا على
أن القرء الوقت ، فإذا قلت : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات ، صارت الآية
مفسرة في العدد محتملة في المعداد ، فوجب طلب البيان للمعذور من غيرها ؛ فدلينا قول الله
تعالى : « فَطَلَّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » ولا خلاف أنه يؤمر بالطلاق وقت الطهر فيجب أن يكون
هو المعتد في العدة؛ فانه قال : « فطلقوهن » يعني وقتاً تعتد به ، ثم قال تعالى : « وَأَحْضُوا
أَلْعِدَّةَ » . يريد ما تعتد به المطلقة وهو الطهر الذي تطلق فيه ؛ وقال صلى الله عليه وسلم
لعمر : "مره فليراجعها ثم يُسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فلك العدة التي أمر الله أن
تطلق لها النساء" . أخرجه مسلم وغيره . وهو نص في أن زمن الطهر هو الذي يُسمى عدة ،
وهو الذي تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلق في حال الحيض لم تعتد بذلك الحيض
ومن طلق في حال الطهر فإنتهت عده عند الجمهور بذلك الطهر ؛ فكان ذلك أولى . قال أبو بكر

(١) هو أبو كبر الهذلي (عن ائسان) .

فمن عهد الرحمن ما لدركنا أحدا من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة في أن الأقراء هي الأطهار .
قَالَ طَلْقَ الرَّجُلُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَطْلُ فِيهِ اعْتَدَتْ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ وَلَوْ سَاعَةً وَلَوْ لَحْظَةً ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ طَهْرًا ثَانِيًا بَعْدَ حِيضَةٍ ، ثُمَّ ثَالِثًا بَعْدَ حِيضَةٍ ثَانِيَةٍ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحِيضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ لِلذَّكَوَانِ وَخَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ . فإن طلق مُطْلَقٌ فِي طَهْرٍ قَدْ مَسَّ فِيهِ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ وَقَدْ أَسَاءَ ،
وَأَعْتَدَتْ بِمَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الطَّهْرِ . وقال الزهري : فِي أَمْرَاءٍ طُلِّقَتْ فِي بَعْضِ طَهْرِهَا : إِنِّهَا تَحْتَكُمُ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ سِوَى بَقِيَّةِ ذَلِكَ الطَّهْرِ . قال أبو عمر : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ قَالِ : الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ يَقُولُ هَذَا غَيْرُ ابْنِ شِهَابِ الزَّهْرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : تُلْغِي الطَّهْرَ الَّذِي طُلِّقَتْ فِيهِ ثُمَّ تَحْتَكُمُ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : « ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » .

قلت : فَعَلَى قَوْلِهِ لَا تَحِلُّ الْمَطْلُوقَةُ حَتَّى تَدْخُلَ فِي الْحِيضَةِ الرَّابِعَةِ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمِثْلُكَ وَجْهَانِ أَحْبَابِهِ وَالشَّافِعِيُّ وَعَلَمَاءُ الْمَدِينَةِ : إِنْ الْمَطْلُوقَةُ إِذَا رَأَتْ أَوَّلَ نَقْطَةٍ مِنَ الْحِيضَةِ الثَّالِثَةِ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْبَابُهُ . وَالْحُجَّةُ عَلَى الزَّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْلُظْ أَوَّلَ طَلْقِ الطَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ، وَلَمْ يَقُلْ أَوَّلَ الطَّهْرِ وَلَا آخِرَهُ . وَقَالَ أَشْهَبُ : لَا تَقْطَعُ الْعِدَّةُ وَالْمِيرَاثُ حَتَّى يَحْتَقِقَ أَنَّهُ دَمٌ حِيضٌ ، لِثَلَاثَةِ تَكُونُ دَفْعَةً دَمٍ مِنْ غَيْرِ الْحِيضِ .
اِحْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَاطِمَةَ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ حِينَ شَكَتَ إِلَيْهِ الدَّمَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَإِنْ ظَنَرْتِي إِذَا أَتَى قُرْؤُكَ فَلَا تَصَلِّي وَإِذَا مَرَّ الْقُرْءُ فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلِّي مِنَ الْقُرْءِ إِلَى الْقُرْءِ » .
وَقَالَ تَمَالِي : « وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » . فَعَمِلَ الْمَايُوسُ مِنْهُ الْمَحِيضُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْعِدَّةُ ، وَجَعَلَ الْعِرْضُ مِنْهُ هُوَ الْأَشْهُرُ إِذَا كَانَ مَعْدُومًا .
وَقَالَ عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ : عِدَّةُ الْأُمَةِ حِيضَتَانِ ، نِصْفُ عِدَّةِ الْحَرَّةِ ، وَلَوْ قَدَّرْتُ عَلَى أَنْ أَجْعَلَهَا حِيضَةً وَنِصْفًا لَفَعَلْتُ ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِبْجَاعُ مِنْهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ عَشْرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ، وَحَسْبُكَ مَا قَالُوا ! وَقَوْلُهُ تَمَالِي : « وَالْمَطْلُوقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَرَبَّصْنَ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ ، يُرِيدُ كَوَامِلَ ،

وهذا لا يمكن أن يكون إلا على قولنا بأن الأقراء الحيض ؛ لأن من يقول ؛ إنه الطهر يجوز أن تعتد بطهرين وبعض آخر ؛ لأنه إذا طلق حال الطهر اعتدت عنده ببقية ذلك الطهر قرأ . وعندنا تستأنف من أول الحيض حتى يصدق الاسم ؛ فإذا طلق الرجل المرأة في طهر لم يطل فيه استقبلت حيضة ثم حيضة ثم حيضة ؛ فإذا اغسلت من الثالثة خرجت من العدة .

قلت : هذا يرده قوله تعالى : « تَحَرَّاهُ عَنَّمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » فأنبت الماء في « ثمانية أيام » ، لأن اليوم مذكور وكذلك القرء ؛ فدل على أنه المراد . ووافقنا أبو حنيفة على أنها إذا طلقت حائضا أنها لا تعتد بالحيضة التي طلقت فيها ولا بالطهر الذي بعدها ، وإنما تعتد بالحيض الذي بعد الطهر . وعندنا تعتد بالطهر ، على ما بيناه . وقد استجاز أهل اللغة أن يعبروا عن البعض باسم الجميع ؛ كما قال تعالى : « أَلَحِجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » والمراد به شهران وبعض الثالث ؛ فكذلك قوله : « ثلاثة قروء » . والله أعلم . وقال بعض من يقول بالحيض ؛ إذا طهرت من الثالثة اقضت العدة بعد الفسل وبطت الرجعة ؛ قاله سعيد بن جبير وطاوس وابن شبرمة والأوزاعي . وقال شريك : إذا فزلت المرأة في الفسل عشرين سنة فزوجه عليها الرجعة مالم تفسل . وروى عن يحمق بن راهوييه أنه قال : إذا طلعت المرأة في الحيضة الثالثة بانت واقطعت رجعة الزوج ، إلا أنها لا يحمل لها أن تترجح حتى تفسل من حيضتها . وروى نحوه عن ابن عباس ؛ وهو قول ضعيف ؛ بدليل قول الله تعالى : « إِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » على ما يأتي . وأما ما ذكره الشافعي من أن نفس الانتقال من الطهر إلى الحيضة يسمى قرأ ففائدته تقصير العدة على المرأة ، وذلك أنه إذا طلق المرأة في انصراسة من طهرها فدخلت في الحيضة عدته قرأ ، وبفس الانتقال من الطهر الثالث انقطعت العصمة وحلت . والله أعلم .

الخامسة — والجمهور من العلماء على أن عدة الأمة التي تحيض من طلاق زوجها حيضتان . وروى عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى أمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن

تكون مقبولة في ذلك سنة؛ فإن السنة أحق أن تتبع . وقال الأصم عبد الرحمن بن كيسان وطارود بن عليّ وجماعة أهل الظاهر : إن الآيات في عدة الطلاق والوفاة بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة ؛ فعدة الحرة والأمة سواء . واحتج الجمهور بقوله عليه السلام : « طلاق الأمة تطليقتان وعنتها حيضتان » . رواه ابن جريج عن عطاء عن مظاهر بن أسلم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان » فأضاف إليها الطلاق والعنة جميعاً ؛ إلا أن مظاهر بن أسلم انفرد بهذا الحديث وهو ضعيف . وروى من ابن عمر : أيهما رقت نقص طلاقه ؛ وقالت به فرقة من النساء .

قوله تعالى : (وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ) فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : (وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ) أي من الحيض ؛ قاله عكرمة والزهرى والنخعي . وقيل : الحمل ؛ قاله عمر وآبن عباس . وقال مجاهد : الحيض والحمل معا ؛ وهذا على أن الحامل تحيض . والمعنى المقصود من الآية أنه لما دار أمر العتة على الحيض والأطهار ولا اطلاع عليهما إلا من جهة النساء جعل القول قولها إذا ادعت انقضاء العتة أو عدمها ، وجعلتهن مؤتمنات على ذلك ؛ وهو مقتضى قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامَيْهِ » . وقال سليمان بن يسار : ولم تؤمر أن تفتح النساء فننظر إلى فروجهن ، ولكن وكل ذلك إليهن إذ كن مؤتمنات . ومعنى التهي عن الكتمان التهي عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه ؛ فإذا قالت المطلقة : حاضت ؛ وهي لم تحض ، ذهب بحقه من الارتجاع . وإذا قالت : لم أحض ؛ وهي قد حاضت ، ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فاضرت به ، أو قصدت بكذبها في نفي الحيض ألا ترجع ؛ حتى تنقضي العتة ويقطع الشرع حقه . وكذلك الحامل تكتم الحمل ؛ لتقطع حقه من الارتجاع . قال قتادة : كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليحفظ الولد بالزوج الجديد ، فبذلك نزلت الآية . وحكى أن رجلاً من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله ، انى طلقت امرأتى وهى حبلى ، ولست آمن أن تروج فيصير ولدى لغيرى ؛ فأنزل الله الآية ، ورُدَّت امرأة الأنجبى عليه .

الثانية — قال ابن المنذر : وقال كلٌّ من حفظت عنه من أهل العلم : إذا قالت المرأة فى عشرة أيام : قد حضت ثلاثَ حيضٍ وانقضت عدىّ إنها لا تصدق ولا يقبل ذلك منها ؛ إلا أن تقول : قد أسقطت سقطاً قد أسبأن حَافَهُ . واختلفوا فى المدة التى تصدق فيها المرأة ؛ فقال مالك : إذا قالت انقضت عدىّ فى أمِدٍ تنقضى فى مثله العدة قبل قولها ؛ فإن أخبرت بآتضاء العدة فى مدة تقع نادراً فقولان . قال فى المدونة : إذا قالت حضت ثلاثَ حيضٍ فى شهر صدقت إذا صدقها النساء ، وبه قال شريح ، وقال له على بن أبى طالب : قالون ! أى أصبت وأحسنّت . وقال فى كتاب محمد : لا تصدق إلا فى شهر ونصف . ونحوه قوله أبى ثور ؛ قال أبو ثور : أقل ما يكون ذلك فى سبعة وأربعين يوماً ، وذلك أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً ، وأقل الحيض يوم . وقال النعمان : لا تصدق فى أقل من ستين يوماً ؛ وقال به الشافى .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ هذا وعِدُّ عظيم شديد لتأكيد تحريم الكتمان ، وإيجاب لأداء الأمانة فى الإخبار عن الرِّحم بحقيقة ما فيه . أى فسبيل المؤمنين ألا يكتمن الحق ؛ وليس قوله : « إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ » على أنه أبيع لمن لا يؤمن أن يكتم ؛ لأن ذلك لا يحل لمن لا يؤمن ، وإنما هو كقوله : إِنْ كُنْتَ أُنْصِي فلا تظلمنى ؛ أى فينبغى أن يحجزك الإيمان عنه ؛ لأن هذا ليس من فعل أهل الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ ﴾ البعولة جمع البعل ، وهو الزوج ؛ سُمِّيَ بَعْلًا لعزوه على الزوجة بما قد ملكه من زوجيتها ؛ ومنه قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا » أى ربًّا ؛ لعزوه فى الربوبية ؛ يقال : بعل وبعولة ؛ كما يقال فى جمع الذكور : ذَكَرٌ وَذُكُورَةٌ ، وفى جمع الفحل : فحل وفحولة ؛ وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، ويعتبر فيها

الجماع ؟ فلا يقال في لعب : لعوبة . وقيل : هي هاء تأنيث دخلت على فِعُول . والبُعُولَةُ
أيضا مصدر البعل . وبَعَلَ الرجل يَبْعَلُ (مثل منع يمنع) بُعُولَةً ، أى صار بعلا . والمباعدة
والبُعَالُ : الجماع ؛ ومنه قوله عليه السلام لأَيَّامِ التَّشْرِيقِ : " إِنِّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرْبٍ وَبُعَالٍ " .
وقد تقدّم . فالرجل يعل المرأة ، والمرأة بعلة . وباعل مباعدة إذا باشرها . وفلان بعلٌ هذا
أى مالكه وربه . وله محامل كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : (أَحَقُّ رَدِّهِنَّ) أى بمراجعتهن ، فالمراجعة على ضربين :
مراجعة في العدة على حديث ابن عمر . ومراجعة بعد العدة على حديث معقل ؛ وإذا كان
هذا فيكون في الآية دليل على تخصيص ما شمله العموم في المُسَمَّيات ؛ لأن قوله تعالى :
فَوَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، عام في المطلقات ثلاثا ؛ وفيما دونها لا خلاف فيه .
في قوله : « وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ » حكمٌ خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث . وأجمع العلماء
على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولا بها نطيقةً أو تطليقةً أنه أحق برجعها ما لم
ينقض صلتها وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها
وتصير أجنبية منه ؛ لا تحل له إلا بخطة ونكاح مستأنف بولي وإشهاد ، ليس على سنة
المراجعة . وهذا إجماع من العلماء . قال المهلب : وكل من راجع في العدة فإنه لا يلزمه شيء
من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط . وهذا إجماع من العلماء ؛ لقوله تعالى :
« فَإِذَا بَلَغَ الْإِجْلُ فَمُسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ »
فذكر الإشهاد في الرجعة ولم يذكره في النكاح ولا في الطلاق . قال ابن المنذر : وفيما ذكرناه
من كتاب الله مع إجماع أهل العلم كفاية عن ذكر ما روى عن الأوائل في هذا الباب ؛
والله تعالى أعلم .

الثالثة - واختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعا في العدة ؛ فقال مالك : إذا وطئها
في العدة وهو يريد الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة . وينبغي للمرأة أن تمنعه الوطء حتى يشهد ؛
به قال إسماعيل ، لقوله عليه السلام : " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى " .

فإن وطئ في العدة لا ينوي الرجعة فقال مالك : يرجع في العدة ولا يطأ حتى يستبرأ من مائه الفاسد . قال ابن القاسم : فإن انقضت عدتها لم ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ، فإن فعل فسبح نكاحه ، ولا يتأبد تحريمها عليه لأن الماء مائه . وقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ؛ هكذا قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سيرين والزهرى وعطاء وطاوس والثوري . قال : ويشهد به قال أصحاب الرأي والأوزاعي وابن أبي ليلى ، حكاه ابن المنذر . وقال أبو عمر : وقد قيل : وطئها مراجعة على كل حال ، نواها أو لم ينوها ؛ ويروى ذلك عن طائفة من أصحاب مالك ، وإليه ذهب الليث . ولم يختلفوا فيمن باع جاريته بالخيار أن له وطأها في مدة الخيار ، وأنه قد ارتجعها بذلك إلى ملكه ، واختار نقض البيع بفعله ذلك . ولاطقة الرجعية حكم من هذا . والله أعلم .

الرابعة — من قبل أو باشر ينوي بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آثماً ، وليس بمراجع . والسنة أن يشهد قبل أن يطأ أو قبل أن يقبل أو يباشر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة فهي رجعة ؛ وهو قول الثوري ، وينبغي أن يشهد . وفي قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور لا يكون رجعة ؛ قاله ابن المنذر . وفي « المتق » قال : ولا خلاف في صحة الاجتماع بالقول ؛ فأما بالفعل نحو الجماع والقبلة فقال القاضي أبو محمد : يصح به وبسائر الاستمتاع للذة . قال ابن المأز : ومثل الجمعة اللذة ، أو أن ينظر إلى فرجها أو ما قارب ذلك من محاسنها إذا أراد بذلك الرجعة ؛ خلافاً للشافعي في قوله : لا تصح الرجعة إلا بالقول ؛ وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وجابر بن زيد وأبي قلابه .

الخامسة — قال الشافعي : إن جامعها ينوي الرجعة أو لا ينوي فليس برجعة ، ولما عليه مهر مثلها . وقال مالك : لا شيء لها ؛ لأنه لو ارتجعها لم يكن عليه مهر ، فلا يكون الوطء دون الرجعة الأولى بالمهر من الرجعة . وقال أبو عمر : ولا أعلم أحداً أوجب عليه مهر المثل غير الشافعي ، وليس قوله بالقوى ؛ لأنها في حكم الزوجات وترته وريثها ، فكيف يجب

من الليل في وقتها أكثر أحكامها حكم الزوجة إلا أن الشبهة في قول الشافعي
قوله: لأنها ماله عزمة إلا رجعة لها . وقد أجمعوا على أن الموطوعة بشبهة يجب لها المهر
وصحبت هذا

السادسة - واختلفوا هل يسافر بها قبل أن يرجعها ؟ فقال مالك والشافعي :
لا يسافر بها حتى يرجعها . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زفر فإنه روى عنه الحسن
ابن زياد أن له أن يسافر بها قبل الرجعة ، وروى عنه عمرو بن خالد : لا يسافر بها
حتى يرجع .

السابعة - واختلفوا هل له أن يدخل عليها ويرى شيئا من عاسنها ، وهل تترن له
وتشتر ؟ فقال مالك - لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا ينظر إليها إلا وعليها
ثيابها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها ، ولا بيت
مها في بيت وينقل عنها . وقال ابن القاسم : رجع مالك عن ذلك فقال : لا يدخل
عليها ولا يرى شعرها ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أنها تترن له وتطيب وتلبس الخليل
وتشتر . وعن معبد بن المسيب قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ،
وتلبس ما شاءت من الثياب والخليل ، فإن لم يكن لها إلا بيت واحد فليجعل بينهما سورا ،
ويسلم إذا دخل ، ونحوه عن قتادة ، ويشعرها إذا دخل بالنجم والتنجح . وقال الشافعي :
للطالفة طلاقا تملك رجعتها عزمة على مطلقها تحريم المبتوتة حتى يرجع ، ولا يرجع إلا بالكلام ،
على ما تقدم .

الثامنة - أجمع العلماء على أن المطلق إذا قال بعد انقضاء العدة : إنى كنت راجعتك
في العدة وأكرت أن القول قولها مع يمينها ، ولا سبيل له إليها ، غير أن النعان كان لا يرى
يجتا في النكاح ولا في الرجعة ، وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم . وكذلك إذا
كانت الزوجة أمة واختلف المولى والجارية ، والزوج يدعى الرجعة في العدة بعد انقضاء العدة

وَأَنْكَرْتُ فَأَلْفَوْا قَوْلَ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ وَإِنْ كَذَبَهَا مَوْلَاهَا ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالتَّهَانِ .
وَقَالَ بِعُقُوبِ وَجَدَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا .

التاسعة — لَفْظُ الرَّذِّ يَقْتَضِي زَوَالَ الْعَصْمَةِ ؛ إِلَّا أَنْ عَلِمْنَا قَالُوا : إِنْ الرَّجْعَةُ مُحْزَمَةٌ الْوَطءُ ؛ فَيَكُونُ الرَّذُّ عَائِدًا إِلَى الْحُلِّ . وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهَا — فِي أَنَّ الرَّجْعَةَ مُحْزَمَةٌ الْوَطءُ ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ فَائِدَتُهُ تَقْيِصُ الْعِدَّةِ الَّذِي جُعِلَ لَهُ خَاصَّةٌ ، وَأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوْجَةِ بَاقِيَةٌ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا شَيْءٌ — قَالُوا : وَأَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً لِلْمَرَأَةِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ سَائِرَةً فِي سَبِيلِ الزَّوَالِ بِاتِّقَاءِ الْعِدَّةِ ؛ فَالرَّجْعَةُ رَدٌّ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ الَّتِي أَخَذَتِ الْمَرَأَةُ فِي سُلُوكِهَا ، وَهَذَا رَدٌّ بِجَازٍ ، وَالرَّذُّ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ رَدُّ حَقِيقٍ ؛ فَإِنْ هُنَاكَ زَوَالٌ مُسْتَجْزٍ وَهُوَ تَحْرِيمُ الْوَطءِ ؛ فَوْقَ الرَّذِّ عَنْهُ حَقِيقَةٌ ، وَانْهَ أَعْلَمُ .

العاشرة — لَفْظُ « أَحَقُّ » يُطْلَقُ عِنْدَ تَعَارُضِ حَقَّيْنِ ، وَيُرْجَحُ أَحَدُهُمَا ؛ فَالْمَعْنَى حَقُّ الزَّوْجِ فِي مَدَّةِ التَّرَبُّصِ أَحَقُّ مِنْ حَقِّهَا بِنَفْسِهَا ؛ فَإِنَّمَا تَمْلِكُ نَفْسُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأَيُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » . وَقَدْ تَقَدَّمَ .

الحادية عشرة — الرَّجُلُ مُنْدَوَّبٌ إِلَى الْمَرَاةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قَصِدَ الْإِصْلَاحُ بِإِصْلَاحِ حَالِهِ مَعَهَا ، وَإِزَالَةُ الْوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا ؛ فَأَمَّا إِذَا قَصِدَ الْإِضْرَارَ وَتَطَوِيلَ الْعِدَّةِ وَالْقَطْعَ بِهَا عَنْ الْإِخْلَاصِ مِنْ رِبَّةِ النِّكَاحِ مُحْزَمٌ ؛ لقوله تعالى : « وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا » ثُمَّ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَوْ عَلِمْنَا نَحْنُ ذَلِكَ الْمَقْصِدَ طَلَقًا عَلَيْهِ .
قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ ﴾ أَيُّ لِهُنَّ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنِّي لَأَتَرِّينَ لَكُمْ أَرَأَيْتِ كَمَا تَتَرِّينَ لِي ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ اسْتَنْظَفَ^(١) كُلَّ حَقٍّ الَّذِي لِي عَلَيْهَا فَتَسْتَوْجِبَ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » أَيُّ زِينَةٍ مِنْ غَيْرِ مَاثِمٍ . وَعَنْهُ أَيْضًا : أَيُّ لِهُنَّ مِنْ حَسَنِ الصَّحْبَةِ

(١) اسْتَنْظَفْتُ الشَّيْءَ : إِذَا أَخَذْتَهُ كُلَّهُ .

والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن .
وقيل : إن لمن على أزواجهن ترك مضامتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن ؛ قال الطبرى :
وقال ابن زيد : تتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله عز وجل فيكم ؛ والمعنى متقارب .
والآية تعم جميع ذلك من حقوق الزوجية .

الثانية — قول ابن عباس : « إني لأتزين لأمرأتى » قال العلماء : أما زينة الرجال
فعلى تفاوت أحوالهم ؛ فإنهم يعملون ذلك على الأبق والوفاق ، فربما كانت زينة تليق في وقت
ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخ ولا تليق بالشباب ؛ الا ترى
أن الشيخ والكهل اذا حَفَّ شاربه ليق به ذلك وزانه ، والشاب اذا فعل ذلك سُمِّج ومقت
لأن الغلبة لم تَفِرْ بعد ، فاذا حَفَّ شاربه في أول ما نخرج وجهه سُمِّج ، وإذا وَفَرَتْ لحيشته
وحَفَّ شاربه زانه ذلك . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أمرنى ربى
أن أعفَى لحيتى وأخفَى شاربى » . وكذلك في شأن الكسوة ؛ ففى هذا كله ابتغاء الحقوق ؛ فإنما
يعمل الملائق والوفاق ليكون عند امرأته في زينة تَسْرَها ويعفَى عن غيره من الرجال . وكذلك
الكهل من الرجال منهم من يليق به ومنهم من لا يليق به . فأما الطيب والسواك والخلل والزى
بالدُّون وفضول الشعر والتطهير وقلم الأظفار فهو بين موافق للجميع ، والخضاب للشيخ والخاتم
للجميع من الشباب والشيخ زينة ؛ وهو حَلَى الرجال على ما بآى بيانه في سورة « النحل » .
ثم عليه أن يتوشى أوقات حاجتها الى الرجال فيعفَى ويضيق عن التطلع الى غيره . وإن رأى
الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها في مضجعتها أخذ من الأدوية التى تريد فى باهه وتقوى
شهوته حتى يعفَى .

الثالثة — قوله تعالى : (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) أى منزلة . ومدرجة الطريق :
قارنته ؛ والأصل فيه الطُّى ؛ يقال : دَرَجُوا ، أى طَوَّأوا عمرهم ؛ ومنها الدرجة التى يَرْتَقى عليها .
ويقال : رَجُلٌ بين الرجلين ، أى القوة . وهو أرجل الرجلين ، أى أقواهما . وفرس رجيل ،

أَيَّ قَوِيٍّ وَمِنْهُ الرَّجُلُ ، لَقَوْنَهَا عَلَى الْمَشْيِ . فزِيَادَةُ دَرَجَةِ الرَّجُلِ بِعَقْلِهِ وَقُوَّتِهِ عَلَى الْإِفْثَاقِ وَالذَّيَةِ
وَالْمِيرَاثِ وَالْجِهَادِ . وَقَالَ حُمَيْدٌ : الدَّرَجَةُ الْقَهِيَّةُ ؛ وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَقْضِيهِ
لِقِطْعِ الْآيَةِ وَلَا مِمَّا نَهَا . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : فَطَوْبَى لِعَبْدٍ أَسْكَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ ، وَخُصُوصًا
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ! وَلَا يَنْجُو عَلَى لَيْبِ فَضْلِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ
خُلِقَتْ مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ أَصْلُهَا . وَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَهَا مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ فَلَا تَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِ
وَلَا تَخُجَّ إِلَّا مَعَهُ . وَقِيلَ : الدَّرَجَةُ الصَّدَاقُ ؛ قَالَ الشَّعْبِيُّ . وَقِيلَ : جَوَازُ الْأَدَبِ . وَعَلَى الْجُمْلَةِ
فَدَرَجَةُ تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ ، وَتُسَمَّرُ بِأَنْ حَقَّ الزَّوْجُ عَلَيْهَا أَوْجِبُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” وَلَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا بِالسُّجُودِ لَغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا “ . وَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ : الدَّرَجَةُ إِمَارَةٌ إِلَى حُصْنِ الرِّجَالِ عَلَى حَسَنِ الْعِشْرَةِ ، وَالتَّوَسُّعِ لِلنِّسَاءِ فِي الْمَالِ
وَالْخُلُقِ ؛ أَيْ أَنَّ الْأَفْضَلَ يُبْنِي أَنْ يَتَحَامَلَ عَلَى نَفْسِهِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ بَارِعٌ .
قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنَّهَا فِي حَقِّهِ النِّكَاحِ ؛ لَهُ رِفْعُ الْعَقْدِ دُونَهَا ؛ وَيُزِمُّهَا لِجَابِتِهِ إِلَى
الْفِرَاشِ ، وَلَا يُلْزِمُهَا لِجَابِتِهَا .

قَالَتْ : وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” أَيُّمَا امْرَأَةٍ دَعَاها زَوْجُهَا إِلَى فِرَاشِهِ فَابْتَ عَلَيْهِ
لَعْنَتَا الْمَلَائِكَةِ حَتَّى تُصْبِحَ “ . (وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ) أَيْ مَنِيعُ السُّلْطَانِ لَا مَعْتَرِضٌ عَلَيْهِ . (حَكِيمٌ)
أَيْ عَالِمٌ مُصِيبٌ فِيمَا يَفْعَلُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٍ يُحَسِّنُ
وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا
حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا
آفَتَدْتُمْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ
هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٦٦﴾

قَوْلُهُ تَعَالَى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٍ يُحَسِّنُ) فِيهِ سَبْعُ مَسَائِلَ :

الأولى - قوله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق صدد ، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة ، وكان هذا في أول الاسلام برهة ، يطلق الرجل أمرأته ما شاء من الطلاق ، فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ، فقال رجل لأمرأته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : لا أويك ولا أدعك تحلين ، قالت : وكيف ؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عذبتك راجعتك . فشكت المرأة ذلك إلى عائشة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى هذه الآية بيانا لعدد الطلاق الذي للراء فيه أن يرجع دون تجديد مهر وولي ونسخ ما كانوا عليه . قال معناه عمرو بن الزبير وقتادة وابن زيد وغيرهم . وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق ، أي من طلق اثنتين فليق الله في الثالثة ، فإذا تركها غير مظلومة شيئا من حقها ، وإما أمسكها محسنا عشرتها ، والآية تتضمن هذين المعنيين .

الثانية - الطلاق هو حل العصمة المنعقدة بين الأزواج بالفاظ مخصوصة . والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها ، وبقوله عليه السلام في حديث ابن عمر : " فإن شاء أمسك وإن شاء طلق " وقد طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها ، فترجعه ابن ماجه . وأجمع العلماء على أن من طلق أمرأته طاهرا في طهر لم يسبها فيه أنه مطلق للسنة وللعدة التي أمر الله تعالى بها ، وأن له الرجعة إذا كانت مدخولا بها قبل أن تنقض عتبتها ، فإذا انقضت فهو خاطب من الخطأب . فدل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محظور . قال ابن المنذر : وليس في المنع منه خبر يثبت .

الثالثة - روى الدارقطني « حدثني أبو العباس محمد بن موسى بن علي - الدولابي ويعقوب بن ابراهيم قال حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك الأنمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا معاذ ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أحب إليه من العناق ولا خلق الله تعالى شيئا على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق فإذا قال الرجل لمولوك أنت حر إن شاء الله فهو حر »

ولا استثناء له وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله فله استثنائه ولا طلاق عليه.
 حدثنا محمد بن موسى بن عليّ حدثنا حميد بن الربيع حدثنا يزيد بن مهران حدثنا علي بن
 عباس بإسناده نحوه. قال حميد، قال لي يزيد بن مهران: وأنت حينئذٍ تتركها حينئذٍ طالق
 الخمي معروفاً! قلت: هو جدّي! قال يزيد: سرّني سرّي، ألا كان صلياً حديثاً؟ قال
 ابن المنذر: ومن رأى الاستثناء في الطلاق طائوس وحامد والشافعي وأبو حنيفة وأصحاب الرأي
 ولا يجوز الاستثناء في الطلاق في قول مالك والأوزاعي، وهو قول الحسن وقطادة في الطلاق
 خاصة. قال: وبالقول الأول أقول.

الرابعة — قوله تعالى: (فَأَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ) «بإتلاف» والتحرير لمثل أو الحسن؛
 ويصح أن يرتفع على ابتداء خبر مخوف؛ أي فعليكم إمساك بمعروف. أو قالوا يجب عليكم
 إمساك بما يعرف أنه الحق. ويجوز في غير القرآن «فأساك» على الصدر. ومعنى
 «بإحسان» أي لا بظلمها شيئاً من حقها، ولا يتعدى في قول: «والإحسان» خلاف الإطلاق،
 والتسريح: إرسال الشيء؛ ومنه تسريح الشعر: ليخلص البعض من البعض. وتسريح الكاشية
 أرسلها. والتسريح يحتمل لفظه معنيين: أحدهما تركها حتى تم المدقة من الطلقة الثانية
 وتكون أمك لنفسها؛ وهذا قول السدي والضحاك. والمعنى الآخر أن يطلقها بألغة فيسرحها؛
 هذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما؛ وهو أصح لوجوه ثلاثة:

أحدها — ما رواه الدارقطني عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله، قال الله تعالى:
 «الطلاق مرتان» فلم صار ثلاثاً؟ قال: «إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» في رواية —
 هي الثالثة. ذكره ابن المنذر.

الثاني — أن التسريح من ألفاظ الطلاق؛ ألا ترى أنه قد قرئ: «وإن عزموا السراح». —
 الثالث — أن فعله فعلياً يعطى أنه أحدث فعلاً مكرراً على الطلقة الثانية؛ وليس في الترك
 إحداث فعل بمرعته بالتفصيل. قال أبو عمر: «وأجمع العلماء على أن قوله تعالى: «أو تسريح
 بإحسان» هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين؛ وإياها عني بقوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
 تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَسْكُرَ زَوْجًا غَيْرَهُ». وأجمعوا على أن من طلق امرأته طلقة أو طلقتين فله

عزاً جمعتهما؛ فإن طلقها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . فكان هذا من محكم القرآن الذي لم يختلف في تأويله . وقد روى من أخبار العدول مثل ذلك أيضاً : حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن شبيب عن أبي رزين قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أريت قول الله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فإن الثالثة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ، ورواه الثوري^(١) وغيره عن إسماعيل بن شبيب عن أبي رزين مثله .

قلت : وبذكر الكيكا الطبري هذا الخبر وقال : إنه غير ثابت من جهة النقل ، ورجح قول الضعفاك والسدي وأن الطلقة الثالثة إنما هي مذكورة في مساق الخطاب في قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فالثالثة مذكورة في صلة هذا الخطاب ، مفيدة للبينونة الموجبة للتحريم إلا بعد زوج ، فوجب حمل قوله : « أو تسريح بإحسان » على فائدة مجتدة ، وهو وقوع البينونة بالثنتين عند انقضاء العدة ، وعلى أن المقصود من الآية بيان عدد الطلاق الموجب للتحريم ، ونسخ ما كان جائزاً من إيقاع الطلاق بلا عدد محصور ، فلو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » هو الثالثة لما أبان عن المقصد في إيقاع التحريم بالثلاث ؛ إذ لو اقتصر عليه لما دل على وقوع البينونة المحترمة بها إلا بعد زوج ، وإنما علم التحريم بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فوجب ألا يكون معنى قوله : « أو تسريح بإحسان » الثالثة ، ولو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » بمعنى الثالثة كان قوله عقيب ذلك : « فَإِنْ طَلَّقَهَا الرَّابِعَةُ » لأن الغاء للتعقيب ، وقد اقتضى طلاقاً مستقبلاً بعد ما تقدم ذكره ؛ فثبت بذلك أن قوله : « أو تسريح بإحسان » هو تركها حتى تنقضي عدتها .

الخامسة - ترجم البخاري على هذه الآية « باب من أجاز الطلاق الثلاث بقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهذا إشارة منه إلى أن هذا

(١) في بعض الأصول : « الترمذي » والتصويب عن كتاب « الاستذكار » لأبي عمر بن عبد البر .

التعديد إنما هو فسحة لهم؛ فمن ضيق على نفسه لزمه . قال علماؤنا : واتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة؛ وهو قول جمهور السلف . وشدد طاوس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة؛ ويرى هذا عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة . وقيل عنهما : لا يلزم منه شيء؛ وهو قول مقاتل . ويحكي عن داود أنه قال لا يقع . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة وجمهور السلف والأئمة أنه لازم واقع ثلاثا . ولا فرق بين أن يوقع ثلاثا مجتمعة في كلمة أو متفرقة في كلمات؛ فاما من ذهب إلى أنه لا يلزم منه شيء فاحتج بدليل قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » . وهذا يعم كل مطلقة إلا ما خص منه؛ وقد تقدم . وقال : « الطلاق مرتان » والثالثة « فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان » . ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم؛ إذ هو غير مذكور في القرآن . وأما من ذهب إلى أنه واقع واحدة فاستدل بأحاديث ثلاثة : أحدها — حديث ابن عباس من رواية طاوس وأبي الصهباء وعكرمة . وثانيها — حديث ابن عمر على رواية من روى أنه طلق امرأته ثلاثا ، وأنه عليه السلام أمره برجعته واحسبته له واحدة . وثالثها — أن ركعته طلق امرأته ثلاثا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعته؛ والرجعة تقتضي وقوع واحدة . والجواب عن الأحاديث ما ذكره الطحاوي أن سعيد بن جبير ومجاهدا وعطاء وعمرو بن دينار ومالك بن الحويرث ومحمد بن إياس بن البكير والنعمان ابن أبي عياش ورووا عن ابن عباس فيمن طلق امرأته ثلاثا أنه قد عصي ربه وبانت منه أمراته ، ولا ينكحها إلا بعد زوج . وفيها رواه هؤلاء الأئمة عن ابن عباس مما يوافق الجماعة ما يدل على وَهْن رواية طاوس وغيره؛ وما كان ابن عباس ليخالف الصحابة إلى رأى نفسه . قال ابن عبد البر : ورواية طاوس وهم غلط لم يترج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالبحار والشام والعراق والمشرق والمغرب . وقد قيل : إن أبا الصهباء لا يعرف في موالى ابن عباس . قال القاضي أبو الوليد الباجي : « وعندى أن الرواية عن ابن طاوس بذلك صحيحة ، فقد رواه عنه الأئمة معمر وابن جريح وغيرهما ؛ وابن طاوس إمام . والحديث الذي يشيرون إليه هو

ما رواه ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصنتين من خلافة عمر بن الخطاب طلاق الثلاث واحدة ؛ فقال عمر رضي الله عنه : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو أمضوا عليهم ! فأمضاه عليهم . ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ؛ ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فانكر عليهم أن أحدثوا في الطلاق استعجالاً أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو كان حالم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله ، ولا عاب عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . ويدل على صحة هذا التأويل ما روى عن ابن عباس من غير طريق أنه أفتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها مجتمعة ؛ فإن كان هذا معنى حديث ابن طاوس فهو الذي قلناه ، وإن حُلَّ حديث ابن عباس على ما يتأول فيه من لا يُعْبَأُ بقوله فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة واعتقد به الإجماع . ودليلنا من جهة القياس أن هذا طلاق أوقعه من يملكه فوجب أن ينزله . أصل ذلك إذا أوقعه مفزقاً .

قلت : ما تأوله الباجي هو الذي ذكر معناه اليك الطبري عن علماء الحديث ؛ أي أنهم كانوا يطلقون طلاقاً واحدة هذا الذي يطلقون ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل قرّة طلاقاً ؛ وإنما كانوا يطلقون في جميع العدة واحدة إلى أن تبين وتنقضي العدة . وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : معناه أن الناس كانوا يقتصرون على طلاق واحدة ، ثم أكثروا أيام عمر من إيقاع الثلاث . قال القاضي : وهذا هو الأشبه بقول الراوي ؛ إن الناس في أيام عمر استعجلوا الثلاث فَعَجَلُ عليهم ؛ معناه ألزمهم حكمها . وأما حديث ابن عمر فإن الدارقطني روى عن أحمد بن حنبل عن طريق بن ناصح عن معاوية بن عمار الدهني عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض ؛ فقال لي : أعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم ؛ قال : طلقت امرأتى ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم [وهي حائض]

فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السنة . فقال الدارقطني : كلهم من الشيعة ؛ والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض . قال عبد الله : وكان تطليقه إياها في الحيض واحدة غير أنه خالف السنة . وكذلك قال صالح بن كيسان وموسى بن عقبة وإسماعيل ابن أبيّة وليث بن سعد وابن أبي ذئب وابن جريج وجابر وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن نافع : أن ابن عمر طلق تطليقة واحدة . وكذا قال الزهري عن سالم عن أبيه ويونس ابن جبير والشعبي والحسن . وأما حديث رُكّانة فقيل : إنه حديث مضطرب منقطع ، لا يستند من وجه يحتاج به ؛ رواه أبو داود من حديث ابن جريج عن بعض بني أبي رافع ، وليس فيهم من يحتاج به عن عكرمة عن ابن عباس . وقال فيه : إن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ارجعها" . وقد رواه أيضا بن طروق عن نافع بن عُجَير أن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتّة فاستحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد بها ؟ خلف ما أراد إلا واحدة ؛ فردّها اليه . فهذا اضطراب في الاسم والفعل ؛ ولا يحتاج بشيء من مثل هذا .

قلت : قد أخرج هذا الحديث بن طروق الدارقطني في سننه ؛ قال في بعضها : « حدثنا محمد بن يحيى بن مرداس حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وآخرون قالوا : حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عُجَير بن عبد يزيد : أن رُكّانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سُمَيّة المَزْنِيّة البتّة ؛ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؛ فقال : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والله ما أردتُ إلا واحدة " ؟ فقال رُكّانة : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فطلقها اتّانية في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمان عثمان . قال أبو داود : هذا حديث صحيح . » فالذي صحّ من حديث رُكّانة أنه طلق امرأته البتّة لا ثلاثا ؛ وطلاق البتّة قد اختلف فيه على ما يأتي بيانه فسقط الاحتجاج بغيره . والله أعلم . قال أبو عمر :

رواية الشافعي لحديث رُكَّانَةَ عن عمِّه أمِّهم ، وقد زاد زيادة لا تردُّها الأصول ؛ فوجب قبولها
لثبوتها في رواية الشافعي وعمِّه وحده أهل بيت رُكَّانَةَ ، كلُّهم من بيتي المطلب بن عبد مناف ،
وهم أعلم بالقصة التي عرَّضت لهم .

فصل - ذكر أحمد بن محمد بن مغيث الطَّلِيطِيّ هذه المسألة في وثائقه فقال :
الطلاق ينقسم على ضربين : طلاق سُنَّة ، وطلاق بدْعية . فطلاق السُّنَّة هو الواقع على الوجه
الذي نذب الشرع إليه . وطلاق البدعة نقيضه ، وهو أن يطلقها في حيض أو نفاس أو ثلاثا
في كلمة واحدة ؛ فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ،
كم يلزمه من الطلاق ؛ فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود : يلزمه طائفة واحدة وقاله
ابن عباس وقال : قوله ثلاثا لا معنى له لأنه لم يطلق ثلاث مرَّات وإنما يجوز قوله
في ثلاث إذا كان مخبرا عما مضى فيقول : طلقت ثلاثا فيكون مخبرا عن ثلاثة أفعال
كانت منه في ثلاثة أوقات ، كرجل قال : قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرَّات فذلك
يصح ، ولو قرأها مرة واحدة فقال : قرأتها ثلاث مرَّات كان كاذبا . وكذلك لو حلف بالله
ثلاثا يردُّ الحلف كانت ثلاث أيمان ، وأما لو حلف فقال : أحلف بالله ثلاثا لم يكن حلف
إلا يميناً واحدة والطلاق مثله . وقاله الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف . وروينا
ذلك كله عن ابن وضاح ؛ وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زنياع شيخ هدى ومحمد بن ثقيّ بن مخلد
ومحمد بن عبد السلام الحسنيّ فريد وقته وقيسه عصره وأصبغ بن الحباب وجماعة سواهم .
وكان من حجة ابن عباس أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق فقال عز اسمه : « الطلاق
مرَّتَانِ » يريد أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في الفسدة .
ومعنى قوله : « أو تسريح بإحسان » يريد تركها بلا ارتجاع حتى تنقضي عدتها ؛ وفي ذلك
إحسان إليها إن وقع ندم بينهما ؛ قال الله تعالى : « لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » .
يريد الندم على الفرقة والرغبة في الرجعة ؛ وموقع الثلاث غير حسن ؛ لأن فيه ترك المنعوضة
التي وسَّع الله بها وثب عليها ؛ فذكر الله سبحانه الطلاق مفترقا يدل على أنه إذا جمع أنه لفظا

واحد . وقد يخرج قياس من غير ما مسألة من المدونة ما يدل على ذلك ؛ من ذلك قول الإنسان : مالي صدقة في المساكين أنت الثلث يميزه من ذلك . وفي الإشراف ابن المنذر : وكان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعثاء وعطاء وعمر بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة .

قلت : وربما اعتلوا فقالوا : غير المدخول بها لا عدة عليها ؛ فإذا قال : أنت طالق ثلاثا فقد بانت بنفس فراغه من قوله : أنت طالق ؛ فيرد «ثلاثا» عليها وهي بائن فلا يؤثر شيئا ؛ ولأن قوله : أنت طالق مستقل بنفسه ؛ فوجب ألا تقف البيوتة في غير المدخول بها على ما يرد بعده ؛ أصله إذا قال : أنت طالق .

السادسة - استدلل الشافعي بقوله تعالى : « أَوْ تَصْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » وقوله : « وَسَرَّحُوهُمْ » على أن هذا اللفظ من صريح الطلاق . وقد اختلف العلماء في هذا المعنى ؛ فذهب القاضي أبو محمد إلى أن الصريح ما تضمن لفظ الطلاق على أى وجه ؛ مثل أن يقول : أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، أو قد طلقك ، أو الطلاق له لازم . وما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق مما يستعمل فيه فهو كناية ؛ وبهذا قال أبو حنيفة . وقال القاضي أبو الحسن : صريح ألفاظ الطلاق كثيرة ، وبعضها أئمن من بعض : الطلاق والسراح والفرق والحرام والخلية والبرية . وقال الشافعي : الصريح ثلاثة ألفاظ ، وهو ما ورد به القرآن من لفظ الطلاق والسراح والفرق ؛ قال الله تعالى : « أَوْ قَارِطُوهُمْ بِمَعْرِفٍ » وقال : « أَوْ تَصْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » وقال : « فَطَلِّقُوهُمْ لِيُعْذِبُنَّ » .

لمت : وإذا نفقر هذا فالطلاق على ضربين : صريح وكناية ؛ فالصريح ما ذكرنا . والكناية ما عداه . والفرق بينهما أن الصريح لا يفقر إلى نية ؛ بل بمجرد اللفظ يقع الطلاق . والكناية تفقر إلى نية . والوجه أن قال : إن الحرام والخلية والبرية من صريح الطلاق كثرة استعمالها في الطلاق حتى عُرفت به ؛ فصارت بينة واضحة في إيقاع الطلاق ؛ كالألفاظ التي وُضع للأطمئن من الأرض ، ثم استعمل على وجه المجاز في إثبات قضاء الحاجة ، فكان فيه أئمن

وأظهر وأشهر منه فيما وضع له ، وكذلك في مسائلنا مثله . ثم إن عمر بن عبد العزيز قد قال :
 « لو كان الطلاق ألقاها بقت ألبتة منه شيئا ؛ فن قال : البتة ، فقد رمى النايبة القُصوى »
 أخرجه مالك . وقد روى الدارقطني عن علي قال : النملية والبرية والبتة والبائن والحرام
 ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ألبتة
 ثلاث ، من طريق فيه لين ؛ ترجمه الدارقطني . وسأيت عند قوله تعالى : « وَلَا تَتَّبِعُوا
 آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا » إن شاء الله تعالى .

للسابعة — لم يختلف العلماء فيمن قال لأمرأته : قد طلقتك ، أنه من صريح الطلاق
 في المدخول بها وغير المدخول بها ؛ فن قال لأمرأته : أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي
 أكثر من ذلك . فإن نوى اثنين أو ثلاثا زمه ما نواه ، فإن لم ينو شيئا فهي واحدة تحللك
 الرجعة . ولو قال : أنت طالق ، وقال : أردت من وثاق لم يقبل قوله ولزمه ، إلا أن يكون هناك
 ما يدل على صدقه . ومن قال : أنت طالق واحدة ، لا رجعة لي عليك فقوله : « لا رجعة لي
 عليك » باطل ، وله الرجعة لقوله واحدة ؛ لأن الواحدة لا تكون ثلاثا ؛ فإن نوى بقوله :
 « لا رجعة لي عليك » ثلاثا فهي ثلاث عند مالك .

واختلفوا فيمن قال لأمرأته : قد فارقتك ، أو سرحتك ، أو أنت خلية ، أو برية ،
 أو بائن ، أو حبلك على غاربك ، أو أنت على حرام ، أو ألحقى بأهلك ، أو قد وهبتك لأهلك ،
 أو قد خلعت سبيلك ، أو لا سبيل لي عليك ؛ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو طلاق بائن .
 وروى عن ابن مسعود قال : إذا قال الرجل لامرأته : أستقي بأمرِك ، أو أمرِك لك ،
 أو ألحقى بأهلك فقبلوها فواحدة بائنة . وروى عن مالك فيمن قال لامرأته : قد فارقتك ،
 أو سرحتك ، أنه من صريح الطلاق ؛ كقوله : أنت طالق . وروى عنه أنه كناية يرجع
 فيها إلى نية قائلها ، ويسأل ما أراد من العدد ، مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها . قال
 ابن الماز : وأصح قوليه في التي لم يدخل بها أنها واحدة ، إلا أن ينوي أكثر ؛ وقاله ابن القاسم
 وابن عبد الحكم . وقال أبو يوسف : هي ثلاث ؛ ومثله خلعتك ، أو لا ملك لي عليك .

وأما سائر الكليات فهي ثلاث عند مالك في كل من دخل بها لا يُنَوَّى فيها قالها ، ويُنَوَّى في غير المدخول بها . فإن حلف وقال أردت واحدة كان خاطبا من الخطاب ، لأنه لا يُحِلُّ المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا بينها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات ، والتي لم يدخل بها يُحِلُّها ويبريها وبينها الواحدة . وقد رُوِيَ عن مالك وطائفة من أصحابه وهو قول جماعة من أهل المدينة أنه يُنَوَّى في هذه الألفاظ كلها ويلزم من الطلاق ما نوى . وقد رُوِيَ عنه في ألبنة خاصة من بين سائر الكليات أنه لا يُنَوَّى فيها لا في المدخول بها ولا في غير المدخول بها . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : له نيته في ذلك كله ، فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة وهي أحق بنفسها . وإن نوى اثنتين فهي واحدة . وقال زُفَر : إن نوى اثنتين فهي اثنان . وقال الشافعي : هو في ذلك كله غير مطلق حتى يقول : أردت بخرج الكلام مني طلاقا فيكون ما نوى . فإن نوى دون الثلاث كان رجعيًا ، ولو طلقها واحدة بائنة كانت رجعية . وقال إسحاق : كل كلام يُشبه الطلاق فهو ما نوى من الطلاق . وقال أبو ثور : هي تطليقة رجعية ولا يُسأل عن نيته . وروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى طلاقا بائنا إلا في خلع أو إيلاء وهو المحفوظ عنه ، قاله أبو عبيد . وقد ترجم البخاري « باب إذا قال فارتك أو سرتحك أو البرية أو الخلية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته » . وهذا منه إشارة إلى قول الكوفيين والشافعي وإسحاق في قوله : « أو ما عني به من الطلاق » والحجة في ذلك أن كل كلمة تحتمل أن تكون طلاقا أو غير طلاق فلا يجوز أن يلزم بها الطلاق إلا أن يقول المتكلم : إنه أراد بها الطلاق فيلزمه ذلك بإقراره ، ولا يجوز إبطال النكاح لأنهم قد أجمعوا على صحته بيقين . قال أبو عمر : واختلف قول مالك في معنى قول الرجل لامرأته : اعتدي ، أو قد خلتك ، أو حبلك على غاربك ؛ فقال مرة : لا يُنَوَّى فيها وهي ثلاث . وقال مرة : يُنَوَّى فيها كلها ، في المدخول بها وغير المدخول بها ، وبه أقول .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور ، وما رُوِيَ عن مالك أنه يُنَوَّى في هذه الألفاظ ويحكم عليه بذلك هو الصحيح ؛ لما ذكرناه من الدليل ، وللتدليس الصحيح الذي نرجه أبو داود

وابن ماجه والدارقطني وغيرهم عن يزيد بن ركانة : أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمَةَ
 كَلْبَةَ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ فَقَالَ : " أَفَ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ " قَالَ رُكَانَةُ :
 وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ ابْنُ مَاجَةَ :
 سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الطَّنَافِسِيَّ يَقُولُ : مَا أَشْرَفَ هَذَا الْحَدِيثُ ! وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ
 لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَى كَلْبَتِي وَالْقَدَمُ وَلِحْمُ الْخَزِيرِ : أَرَاهَا الْبَيْتَةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نَيْسَةً ، فَلَا يَحِلُّ
 إِلَّا بِعْدَ زَوْجٍ . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : إِنْ أَرَادَ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ وَمَا أَرَادَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ؛
 وَإِنْ لَمْ يَرِدْ طَلَاقُ قَلَيْسَ شَيْءٍ ، بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : أَصْلُ هَذَا الْبَابِ فِي كُلِّ كِتَابَةٍ
 عَنْ الطَّلَاقِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ — لَلَّتِي تَرُوجُّهَا حِينَ قَالَتْ :
 أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ — : " قَدْ عَذَّبَ بِمِثْلِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ " . فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا . وَقَالَ كُتُبُ
 ابْنِ مَالِكٍ لِامْرَأَتِهِ حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاعْتِمَالِهَا : الْحَقُّ بِأَهْلِكَ فَلَمْ يَكُنْ
 ذَلِكَ طَلَاقًا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ ، وَأَنَّهَا لَا يَقْضَى فِيهَا إِلَّا بِمَا نَوَى الْإِلْفُطُ
 بِهَا ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكَلِمَاتِ الْمُحْتَمَلَاتِ لِلْفِرَاقِ وَغَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَيْسَتْ
 مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَلَا يَكُنِي بِهَا عَنِ الْعِرَاقِ كَثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا يُوقِعُونَ شَيْءًا مِنْهَا طَلَاقًا وَإِنْ قَصَدَهُ
 الْقَائِلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ ، حَتَّى يَقُولَهُ : كَلْبِي
 وَأَشْرِي وَقَوِي وَأَعْمَدِي ؛ وَلَمْ يَتَبَعَ مَالِكًا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَصْحَابُهُ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ « أَنْ »

في موضع رفع بـ « يحل » . والآية خطاب للأزواج ، نُهَوُا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ
 الْمُضَاوَاةِ ؛ وَهَذَا هُوَ الْخُلْعُ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْأَيِّفَرْدِ الرَّجُلِ بِالضَّرَرِ ؛ وَخَصَّ بِالذِّكْرِ مَا آتَى

الأزواج نسامهم؛ لأن العرف من الناس أن يطلب الرجل عند الشقاق والفساد ما يخرج من يده لها صداقا وجهازا؛ فذلك خص بالذكر . وقد قيل : إن قوله « ولا يمل » فصل معترض بين قوله تعالى : « الطلاق مرتان » وبين قوله : « فإن طلقها » .

الثانية — والجمهور على أن أخذ الفدية على الطلاق جائز . وأجمعوا على تحظر أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد العشرة من قبلها . وحكى ابن المنذر عن النعمان أنه قال : إذا جاء الظلم والنشوز من قبله وخالفته فهو جائز ماض وهو آثم ، لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال ابن المنذر : وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله ، وخلاف الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف ما أجمع عليه عامة أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لأحد : اجهد نفسك في طلب الخطأ ما وجد أمرا أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ثم يقابله مُقابل بالخلاف نصا ، فيقول : بل يجوز ذلك ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال أبو الحسن بن بقال : وروى ابن القاسم عن مالك مثله . وهذا القول خلاف ظاهر كتاب الله تعالى ، وخلاف حديث امرأة ثابت ؛ وسيأتي .

الثالثة — قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيما حدود الله . وأكد التحريم بالوعيد لمن تعدى الحد . والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكرهه يعتقد بها ، فلا حرج على المرأة أن تفتدي ، ولا حرج على الزوج أن يأخذ . والخطاب للزوجين . والضمير في « أن يخافا » لهما ، و « ألا يقيما » مفعول به . و « خفت » يتعدى الى مفعول واحد . ثم قيل : هذا الخوف هو بمعنى العلم ، أى أن يعلم ألا يقيما حدود الله ، وهو من الخوف الحقيقي ، وهو الإشفاق من وقوع المكروه ، وهو قريب من معنى الفطن . ثم قيل : « إلا أن يخافا » استثناء منقطع ، أى لكن إن كان منهن نشوز فلا جناح عليكم في أخذ الفدية . وقرا حمزة « إلا أن يخافا » بضم الياء على ما لم يسم فاعله . والمفاعل محذوف وهو الولاية والحكام ؛ واختاره أبو عبيد . قال : لقوله عز وجل « فإن خفتم »

قال : فجعل الخلع لغير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : زفاف خافا ؛ وفي هذا حجة لمن جعل الخلع الى السلطان .

قلت : وهو قول سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين . وقال شعبة : قلت لقتادة : عن أخذ الحسن الخلع الى السلطان ؟ قال : عن زياد ، وكان واليا لعمرو علي . قال النحاس : وهذا معروف عن زياد ، ولا معنى لهذا القول لأن الرجل إذا خالع امرأته فأنما هو على ما يراضيان ، ولا يجبره السلطان على ذلك ؛ ولا معنى لقول من قال : هذا إلى السلطان . وقد أنكر اختيار أبي عبيد ورُد ، وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى . أما الإعراب فإن عبد الله بن مسعود قرأ « إلا أن يخافا » تخافوا ؛ فهذا في العرية إذا رُد إلى ما لم يسم فاعله قيل : إلا أن يخاف . وأما اللفظ فإن كان على لفظ « يخافا » وجب أن يقال : فإن خيف . وإن كان على لفظ « فإن خفتم » وجب أن يقال : إلا أن تخافوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال : لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتاكم من شيئا ؛ إلا أن يخاف غيركم ولم يقل جل وعز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية ؛ فيكون الخلع إلى السلطان . قال الطحاوي : وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر جوازه دون السلطان ؛ وكذا جاز الطلاق والنكاح دون السلطان فكذلك الخلع ؛ وهو قول الجمهور من العلماء .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا) أى على أن لا يفيا . (حُدُودَ اللَّهِ) أى فيما يجب عليهما من حسن الصحبة وجميل العشرة . والمخاطبة للحكام والموسطين مثل هذا الأمر وإن لم يكن حاكما . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها ، وسوء طاعتها إياه ؛ قاله ابن عباس ومالك بن أنس وجمهور الفقهاء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقوم معه : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمرا ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أبرك قسما ، حل الخلع . وقال الشعبي : « ألا يفيا حدود الله » ألا يطيعا الله ؛ وذلك أن المغاضبة تدعو الى ترك الطاعة . وقال عطاء بن أبي رباح : محل الخلع والأخذ أن تقول

المرأة لزوجها : إني أكرهك ولا أحبك ، ونحو هذا (فلا جناح عليهما فيما أفئدت به) .
 روى البخاري من حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أصيب عليه في خلق
 ولا دين ولكن لا أطيعه ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتدين عليه
 حديثه » ؟ قالت : نعم . وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن
 جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أصيب على ثابت في دين
 ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيعه بفضا ! فقال لها النبي صلى الله عليه
 وسلم : « أتدين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ
 منها حديثه ولا يزداد . فيقال : إنها كانت تبغضه أشد البغض ، وكان يحبها أشد الحب ،
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بطريق الخلع ، فكان أول خلق في الإسلام . روى
 عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خالغ في الإسلام أخت عبد الله بن أبي ، أنت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يجتمع رأسي ورأسه أبدا ، إني رفضت جانب
 الحياء فرأيتُه أقبل في عدة إذ هو أشتم مودا وأقصرهم قامة ، وأفجعهم وجها ! فقال :
 « أتدين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدتُه ، ففرق بينهما . وهذا الحديث أصل
 في الخلع ، وعليه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر
 المجتمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضر المرأة ولم يئس إليها ، ولم تؤت من قبيله ،
 وأحببت فراقه فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما أفئدت به ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 في امرأة ثابت . وإن كان النشوز من قبيله بأن يضيق عليها ويضرها رد عليها ما أخذ منها .
 وقال عقبة بن أبي الصمباء : سألت بكر بن عبد الله المزني عن الرجل يريد أمراته أن تخلعه
 فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا . قلت : فأين قول الله عز وجل في كتابه « فإن خفتم
 ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أفئدت به » ؟ قال : نسخت . قلت : فأين جملت ؟
 قال : في سورة « النساء » : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ

فَنَظَرُوا فَلَا قَاتِلُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَاخُذُونَهُ بَيْنَنَا وَإِنَّمَا مِيتًا . قال النحاس : هذا قول شاذٌ خارجٌ عن الإجماع لشذوذه ؛ وبست إحدى الآيتين دافعةً للآخرى فيقع النسخ ؛ لأن قوله « فَإِنْ خَفِمَ » الآية ؛ ليست بمزالةً بترك الآية ؛ لأنها إذا خافا هذا لم يدخل الزوج في « وَإِنْ أُرِدْتُمْ إِسْتِدْالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ » لأن هذا للرجال خاصة . وقال الطبري : الآية مُحْكَمَةٌ ، ولا معنى لقول يكره ؛ إِنْ أَرَادَتْ هِيَ الْعَطَاءُ فَقَدْ جَوَزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتٌ إِنْ يَأْخُذُونَ زَوْجَهُمَا سَاقِ الْيَاسِ .

الخامسة - تَمَسَّكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَنْ رَأَى اخْتِصَاصَ الْخَلْعِ بِمَجَالَةِ الشَّقَاقِ وَالضَّرَرِ ، وَأَنَّهُ شَرْطُ فِي الْخَلْعِ ؛ وَغَضَدَ هَذَا بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بِنِ ثَمَّاسٍ فَكُسِرَ قُفْضُهَا ؛ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَاشْتَكَتْ إِلَيْهِ ؛ فَقَدَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتًا فَقَالَ : « خَذْبُضْ مَا لَهَا وَفَارِقْهَا » . قَالَ : وَيَصْلُحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : فَإِنِّي أَصْدَقْتُهَا حَدِيثَيْنِ وَهِيَ بِيَدِهَا ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَذِمَا وَفَارِقْهَا » فَأَخَذَهَا وَفَارِقَهَا . وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمُهورُ مِنَ الْفَقَهاءِ أَنَّهُ يَحُوزُ الْخَلْعَ مِنْ غَيْرِ أَشْتِكَاءٍ ضَرَرٍ ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا حِجَّةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَذْكُرْهَا عَلَى جِهَةِ الشَّرْطِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنْ أَحْوالِ الْخَلْعِ ؛ فَخُرُجُ الْقَوْلِ عَلَى الْغَالِبِ ؛ وَالَّذِي يَقْطَعُ الْمَذْرُوعَ وَيُوجِبُ الْعِلْمَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ نَبِيٍّ مِنْهُمْ نَفْسًا فَكَأُوهُ هَيْئًا مَرِيئًا » .

السادسة - لما قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » دل على جواز الخلع بأكثر مما أعطاهما . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور : يجوز أن تفتدي منه بما ترضيا عليه ، كان أقل مما أعطاهما أو أكثر منه . وروى

(١) في الأصول : « بعضها » . والتصويب عن سنن أبي داود . والنسخ (بضم النون) وقعها وسكون النون) ؛ أعل الكنف ، وقيل : هو المظن الرقيق الذي على طرفة .

(٢) في الأصول : « مع ما بيدها » . والتصويب عن سنن أبي داود .

هذا من عثمان بن عفان وابن عمر وقبيصة والنخعي . واحتج قبيصة بقوله : «لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَا فَعَلْتُ» . وقال مالك : ليس من مكالم الأخلاق ولم أر أحدا من أهل العلم يكره ذلك . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة ، فكان بينهما كلام ، فارتفعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «تردّين عليه حديقته ويطلقك» ؟ قالت : نعم ، وأزيد . قال : «ردّي عليه حديقته وزيدته» . وفي حديث ابن عباس «وإن شاء زدت له ولم ينكر» . وقالت طائفة : لا يأخذ منها أكثر مما أعطاه ؛ كذلك قال طاوس وعطاء والأوزاعي ؛ قال الأوزاعي : كان القضاء لا يميزون أن يأخذ إلا ما ساق إليها ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . واحتجوا بما رواه ابن جرير : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول ، وكان أصدقها حديقة فكرهته ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أما الزيادة فلا ولكن حديقته» ، فقالت : نعم . فأخذها وخلق سيلها . فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ سمع أبو الزبير من غير واحد ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عطاء مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه» .

السابعة - انطلع عند مالك رضي الله عنه على ثمة لم يبد صلاحها وعلى جميل شارد أو عبد أبي أو جنين في بطن أمه أو نحو ذلك من وجوه القدر جائز بخلاف البيوع والنكاح . وله المطالبة بذلك كله ؛ فإن سلم كان له ، وإن لم يسلم فلا شيء له . والطلاق نافذ على حكمه . وقال الشافعي : انطلع جائز وله مهر مثلها ؛ وحكاها ابن خزيمة عن مالك قال : لأن عقود المعاضات إذا تضمنت بدلا فاسدا وفاتت رجع فيها إلى الواجب في أمثاله من البدل . وقال أبو ثور : انطلع باطل . وقال أصحاب الرأي : انطلع جائز وله ما في بطن الأمه ، وإن لم يكن فيه ولد فلا شيء له . وقال في «المبسوط» عن ابن القاسم : يجوز بما يخرجه نخله العام ، وما تلده غنمه العام خلافا لأبي حنيفة والشافعي ؛ والحجة لما ذهب إليه مالك

وابن القاسم عموم قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ » . ومن جهة القياس أنه مما يملك بالهبة والوصية ؛ بخلاف أن يكون عَوْضًا في الخلع كالمالوم ؛ وأيضاً فإن الخلع طلاق ، والطلاق يصح بغير عَوْضٍ أصلاً ؛ فإن صحَّ على غير شيء فلاَّ نَ يَصَحُّ بفاسد العَوْضِ أَوَّلَى ؛ لأنَّ أسوأ حَالٍ المَبْذُولُ أن يكون كالسكوت عنه . ولَمَّا كَانَ النِّكَاحُ الذي هو عقدٌ تحليل لا يفسده فاسدُ العَوْضِ فلاَّ نَ لا يفسدُ الطلاق الذي هو إِتْلَافٌ وحلٌ عقدٍ أَوَّلَى .

الثامنة - ولو اختلفت منه برضاع أبنتها منه حولين جاز . وفي الخلع بنفقتها على الابن بعد الحولين مدة معلومة قولان : أحدهما - يجوز ؛ وهو قول المخزومي ، واختاره مَنَحُون . والثاني - لا يجوز ؛ رواه ابن القاسم عن مالك ، وإنَّ شرطه الزوج فهو باطل موضوع عن الزوجة . قال أبو عمر : من أجاز الخلع على الجمل الشارد والبسد الآبق ونحو ذلك من التَّزْوِجِ لزمه أن يجوز هذا . وقال غيره من التَّزْوِجِ : لم يمنع مالك الخلع بنفقة ما زاد على الحولين لأجل التَّزْوِجِ ، وإنما منعه لأنه حقٌ يختصُّ بالأب على كل حال فليس له أن ينقله إلى غيره ؛ والفرق بين هذا وبين نفقة الحولين أن تلك النفقة وهي الرضاع قد تجب على الأم حال الزوجية وبعد الطلاق إذا أعسر الأب ؛ بخلاف أن تُنْقَلِ هذه النفقة إلى الأم ؛ لأنها محلُّ لها . وقد احتج مالك في « المبسوط » على هذا بقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ »

التاسعة - فإن وقع الخلع على الوجه المباح بنفقة الابن مات الصبي قبل انقضاء المدة فهل للزوج الرجوع عليها ببقية النفقة ؛ فروى ابن المَوَازِ عن مالك : لا يتبعها بشيء . وروى عنه أبو الفرج : يتبعها ؛ لأنه حق ثبت له في ذمة الزوجة بالخلع فلا يسقط بموت الصبي ؛ كما لو خالعهما بمال متعلق بذمتها . ووجه الأول أنه لم يشترط لنفسه مالا يتخوله ؛ وإنما اشترط كفاية مؤنة ولده ؛ فإذا مات الولد لم يكن له الرجوع عليها بشيء ؛ كما لو نطق رجل بالإعناق على صبي سنة فمات الصبي لم يرجع عليه بشيء ؛ لأنه إنما قصد بتطوعه تحمل مؤنته . والله أعلم . قال مالك : لم أر أحداً يتبع بمثل هذا ؛ ولو أنجبه لكان له في ذلك قول .

واففقوا على أنها إن ماتت نفقة الولد في مالها ؛ لأنه حق ثبت فيه قبل موتها فلا يسقط بموتها .

العاشرة - ومن اشترط على امرأته في الخلع نفقة حلها وهي لاشئ، لما فعله النفقة إذا لم يكن لها مال تُنفق منه ؛ وإن أيسرت بعد ذلك أتبعها بما أنفق وأخذه منها . قال مالك : ومن الحق أن يكفّف الرجل نفقة ولده وإن اشترط على أمه نفقته إذا لم يكن لها ما تنفق عليه .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؛ فروى عن عثمان وعلى وابن مسعود وجماعة من التابعين ؛ هو طلاق ؛ وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليه . من نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثا لزمه ذلك عند مالك . وقال أصحاب الرأي : إن نوى الزوج ثلاثا كالت ثلاثا ، وإن نوى اثنتين فهو واحدة بائنة . وقال الشافعي في أحد قوليه : إن نوى بالخلع طلاقا وسمّاه فهو طلاق ، وإن لم ينو طلاقا ولا سمّى لم تنفع فرقة ؛ قاله في القديم . وقوله الأول أحبّ إلّ . المزي : وهو الأصحّ عندهم . وقال أبو ثور : إذا لم يسمّ الطلاق فالخلع فرقة وليس بطلاق ، وإن سمّى تطليقة فهي تطليقة ؛ والزوج أملك برجعته مادامت في المدة . ومن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن يوبّه ابن عباس وطاوس وعكرمة وإسحاق وأحمد . واحتجّوا بالحديث عن ابن عيينة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاصّ سأله : رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها ؟ قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ؛ ذكر الله عزّ وجلّ الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ؛ فليس الخلع بشئ . ثم قال : «الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان» . ثم قرأ «فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» . قالوا . ولأنه لو كان طلاقا لكان بعد ذكر الطليقتين ثالثا ، وكان قوله : «فإن طلقها» بعد ذلك دالا على الطلاق الرابع ؛ فكان يكون التحريم متعلقا بأربع تطليقات . واحتجّوا أيضا بما رواه الترمذي وأبو داود والدارقطني عن ابن عباس . أن امرأة ثابت بن قيس

اختلفت من زوجها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تمتد بحبضة . قال الترمذى : حديث حسن غريب . وعن الربيع بنت معوذ بن عقراء أنها اختلفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تمتد بحبضة . قال الترمذى : حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تمتد بحبضة . قالوا : فهذا يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « الْمُطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يُمْسِكَنَّ ثَلَثَةَ قُرُوءٍ » ولو كانت هذه مطلقة لم يقتصر بها على قرء واحد .

قلت : فمن طلق أمراته تطليقتين ثم خالعهما ثم أراد أن يترجعهما فله ذلك — كما قال ابن عباس — وإن لم تنكح زوجا غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقا قال : لم يميز أن يترجعهما حتى تنكح زوجا غيره ؛ لأنه بالخلع كُتِلَتِ الثَلَاثُ ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . قال القاضى إسماعيل بن إسحاق : كيف يجوز القول في رجل قالت له أمراته : طلقنى على مالٍ فطلقها إنه لا يكون طلاقا ، وهو لو جعل أمرها بيدها من غير شيء فطلقت نفسها كان طلاقا ! . وأما قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » فهو معطوف على قوله تعالى : « الطلاق مرتان » ؛ لأن قوله : « أو تسرج بإحسان » إنما يعنى به أو تطليق . فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلا إلا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد . وقال غيره : ما تأولوه في الآية غلط فإن قوله : « الطلاق مرتان » أفاد حكم الاثنين إذا أوقعهما على غير وجه الخلع ، وأثبت معهما الرجعة بقوله : « فإمساك بمعروف » ثم ذكر حكمهما إذا كان على وجه الخلع فعاد الخلع إلى الاثنين المتقدم ذكرهما ، إذ المراد بذلك بيان الطلاق المطلق والطلاق بموضع ، والطلاق الثالث بموضع كان أو غير موضع فإنه يقطع الحل إلا بعد زوج .

قلت : هذا الجواب عن الآية ، وأما الحديث فقال أبو داود — لما ذكر حديث ابن عباس في الحبضة — : هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . وحدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : مدة الخلع مدة المطلقة . قال أبو داود : والعمل عندنا على هذا .

قلت : وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأهمل الكوفة . قال الترمذي : وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

قلت : وحديث ابن عباس في الحيضة مع غرابته كما ذكره الترمذي ، وإرساله كما ذكر أبو داود فقد قيل فيه : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عنتها حيضة ونصفا ؛ أخرجه الذارقطني من حديث معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس : إن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عنتها حيضة ونصفا . والراوى عن معمر هنا في الحيضة والنصف هو الراوى عنه في الحيضة الواحدة ، وهو هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني البجلي ؛ نرجح له البخارى وحده . والحديث مضطرب من جهة الإسناد والمتن ، فسقط الاحتجاج به في أن المخلع فسخ ، وفي أن مدة المطلقة حيضة ؛ وبقي قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » نصاً في كل مطلقة مدخول بها كما تقدم . قال الترمذي : « وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عدة المختلعة حيضة ، قال إسحاق : وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوي » . قال ابن المنذر : قال عثمان بن عفان وابن عمر : عنتها حيضة ؛ وبه قال أبان بن عثمان وإسحاق . وقال علي بن أبي طالب : عنتها عدة المطلقة . وبقول عثمان وابن عمر أقول ، ولا يثبت حديث علي .

قلت : قد ذكرنا عن ابن عمر أنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو صحيح . الثانية عشرة — واختلف قول مالك فيمن قصد إيقاع المخلع على غير عوض ؛ فقال عبد الوهاب : هو خلع عند مالك ، وكان الطلاق بائناً ، وقيل عنه : لا يكون بائناً إلا بوجود العوض ؛ قاله أشهب والشافعي ؛ لأنه طلاق عري عن عوض وأسيفاء عدد فكان رجعيًا كما لو كان بلفظ الطلاق . قال ابن عبد البر : وهذا أصح قوليه عندى وعند أهل العلم في النظر . ووجه الأول أن عدم حصول العوض في المخلع لا يخرجها عن مقتضاه ؛ أصل ذلك إذا خالع بغير أخترير . الثالثة عشرة — المختلعة هي التي تخلع من كل الذي لها . والمفتدية أن تفتدى ببعضه وتأخذ بعضه . والمبارئة هي التي بارأت زوجها من قبل أن يدخل بها فتقول : قد أراءك

فَيَارِثُ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى عِيسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ مَالِكٍ : الْمُبَارَاةُ هِيَ الَّتِي لَا تَأْخُذُ قِيَمَةً وَلَا تَمْلِكُ شَيْئًا وَالتَّخْلُعُ هِيَ الَّتِي تَمْلِكُ مَا أُعْطِيَهَا وَتَزِيدُ مِنْ مَالِهَا . وَالتَّقْدِيرُ هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي بَعْضُ مَا أُعْطِيَهَا وَتَمْسِكُ بَعْضَهُ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَكُونُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ ؛ فَمَا كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا مَدَّةَ فِيهِ . وَالمَصَالِحَةُ مِثْلُ الْمُبَارَاةِ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ : هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْأَرْبَعَةُ تَمُودُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صِفَاتُهَا مِنْ جِهَةِ الْإِقْضَاعِ ، وَهِيَ طَلَقٌ بَاشَتْ سَمَاهَا أَوْ لَمْ يُسَمَّهَا ؛ لَا رَجْعَةَ لَهُ فِي الْمَدَّةِ ، وَلَهُ نِكَاحُهَا فِي الْمَدَّةِ وَبَعْدَهَا بِرِضَاهَا بَوَلَى وَصَدَاقُ قَبْلَ زَوْجٍ وَبَعْدَهُ ؛ خِلَافَ الْأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُا إِنْ أَعْطَتْهُ الْعِوَضَ تَمْلِكُ نَفْسَهَا . وَلَوْ كَانَ طَلَاغٌ تَأْلَمُ رَجْعِيًّا لَمْ تَمْلِكْ نَفْسَهَا ؛ فَكَانَ يَجْتَمِعُ لِلزَّوْجِ الْعِوَضُ وَالْمَوْضُوعُ عَنْهُ .

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ — وَهَذَا مَعَ إِطْلَاقِ الْقَدِّ نَافِذٌ ؛ فَلَوْ بَذَلَتْ لَهُ الْعِوَضُ وَشَرَطَ الزَّجْعَةَ ؛ قَبِيهَا رِوَايَاتَانِ رَوَاهُمَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ : إِحْدَاهُمَا شَبَوْتَهَا ؛ وَبِهَا قَالَ سُبْحُونُ . وَالْأُخْرَى قَبِيهَا . قَالَ سُبْحُونُ : وَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُمَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْعِوَضُ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَسْقُطُ مِنَ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، وَهَذَا جَائِزٌ . وَجْهُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ شَرَطُ فِي الْمَقْدَرِ مَا يَنْبَغُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ؛ كَمَا لَوْ شَرَطُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ أُنَى لَا أَطَا .

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوهَا ﴾ لَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى أَحْكَامَ النِّكَاحِ وَالْفِرَاقِ قَالَ : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ » الَّتِي أَمَرَتْ بِامْتِنَاطِهَا ؛ كَمَا بَيَّنَّ تَحْرِيمَاتِ الصَّوْمِ فِي آيَةٍ أُخْرَى فَقَالَ : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا » فَقَسَمَ الْحُدُودَ قِسْمَيْنِ ؛ مِنْهَا حُدُودُ الْأَمْرِ بِالْإِمْتِنَانِ ، وَحُدُودُ النَّهْيِ بِالْاجْتِنَابِ ؛ ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى فَقَالَ : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ »

قَوْلُهُ تَعَالَى : فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - احتج بعض مشايخ خراسان من الحنفية بهذه الآية على أن المختلعة بلحقة الطلاق ؛ قالوا : فشرع الله سبحانه صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق ؛ لأن الفاء حرف تعقيب ؛ فيبعد أن يرجع إلى قوله : « الطلاق مرتان » لأن الذي تحل من الكلام يمنع بناء قوله « فَإِنْ طَلَّقَهَا » على قوله « الطلاق مرتان » بل الأقرب عوده على ما يليه كما في الاستثناء ، ولا يعود إلى ما تقدمه إلا بدلالة ؛ كما أت قوله تعالى : « وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » فصار مقصورا على ما يليه غير عائد على ما تقدمه حتى لا يشترط الدخول في أمتهات النساء .

وقد اختلف العلماء في الطلاق بعد الخلع في العدة ؛ فقالت طائفة : إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها وهي في العدة لحقها الطلاق ما دامت في العدة ؛ كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والتخمي والزهرى والحكم وحماد والثوري وأصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن الطلاق لا يلزمها ؛ وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ؛ وهو قول مالك إلا أن مالكا قال : إن اقتصد منه على أن يطلقها ثلاثا متتابعات نسقا حين طلقها فذلك ثابت عليه ، وإن كان بين ذلك صمات فما أتبعه بعد الصمات فليس بشيء ، وإنما كان ذلك لأن نسق الكلام بعضه على بعض متصلا يوجب له حكما واحدا ، وكذلك إذا انفصل الاستثناء باليمين بالله أثروبت له حكم الاستثناء ، وإذا انفصل عنه لم يكن له تعلق بما تقدم من الكلام .

الثانية - المراد بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الطلقة الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وهذا يجمع عليه لا خلاف فيه .

واختلفوا فيما يكفي من النكاح ، وما الذي يبيح التحليل ؛ فقال سعيد بن المسيب ومن وافقه : مجزء العقد كاف . وقال الحسن بن أبي الحسن : لا يكفي مجزء الوطء حتى

يَكُونُ إِتْرَالٌ . وَذَهَبَ الْجَهْوُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْكَافَّةُ مِنَ الْفَقْهَاءِ إِلَى أَنَّ الْوَطْءَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْخَطَايَا الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْعُقْلَ ، وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ وَالْحَجَّ وَيُحْصِنُ الزَّوْجَيْنِ وَيُوجِبُ كَيْلَ الصِّدْقِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : مَا مَرَّتْ بِي فِي الْفَقْهِ مَسْأَلَةٌ أَعْسُرُ مِنْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ الْحَكْمَ هَلْ يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ أَوْ بِأَوَاخِرِهَا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَكْمَ يَتَعَلَّقُ بِأَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ لِمَا أَنْ تَقُولَ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَكْمَ يَتَعَلَّقُ بِأَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ لِمَا أَنْ تَشْتَرِطَ الْإِتْرَالَ مَعَ مَنِيْبِ الْحَشْفَةِ فِي الْإِحْلَالِ ، لِأَنَّهُ آخِرُ ذَوْقِ السُّبُلَةِ عَلَى مَا قَالَهُ الْحَسَنُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَمَعْنَى ذَوْقِ الْعُسَيْلَةِ هُوَ الْوَطْءُ ، وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : أَمَّا النَّاسُ فَيَقُولُونَ : لَا تَحْسِلْ لِلأَوَّلِ حَتَّى يَجَامِعَهَا الثَّانِي ؛ وَأَنَا أَقُولُ : إِذَا تَزَوَّجَهَا تَزَوَّجًا صَحِيحًا لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ إِحْلَالَهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلُ . وَهَذَا قَوْلُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَاقِفَهُ عَلَيْهِ إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ ؛ وَالسُّنَّةُ مُسْتَغْنَى بِهَا عَمَّا سِوَاهَا .

قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ؛ ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَهُ . قَالَ : وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ هَاهُنَا الْجَمَاعُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : «زَوْجًا غَيْرَهُ» فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الزَّوْجِيَّةُ فَصَارَ النِّكَاحُ الْجَمَاعُ ؛ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَإِنَّهُ قَالَ : النِّكَاحُ هَاهُنَا التَّرْوِجُ الصَّحِيحُ إِذَا لَمْ يُرَدْ إِحْلَالَهَا .

قُلْتُ : وَأُظْهِرُهُمَا لَمْ يَلْقَاهُمَا حَدِيثُ الْعُسَيْلَةِ أَوْ لَمْ يَصْغُرْ عِنْدَهُمَا فَأَخَذَا بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» وَاللهُ أَعْلَمُ . وَرَوَى الْأَثَمَةُ وَاللَّفْظُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَذُوقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُسَيْلَةً صَاحِبِهِ» . قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ : مَنْ عَقَدَ عَلَى مَذْهَبِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَلْيَقَاضِ أَنْ يَفْسَخَهُ ؛ وَلَا يَتَّبِعْ فِيهِ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْجَمَاعِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ عَلَمَاؤُنَا : وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «حَتَّى يَذُوقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُسَيْلَةً صَاحِبِهِ» اسْتِزَاوَهُمَا فِي إِدْرَاكِ لَذَّةِ الْجَمَاعِ ، وَهُوَ حِجَّةٌ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَنَا فِي أَنَّهُ لَوْ وَطِئَهَا نَائِمَةً أَوْ مُغْمًى ، عَلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ لِمُطَانَفَتِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَذُوقَا الْعُسَيْلَةَ إِذْ لَمْ تَذْكُرْهَا .

الثالثة — روى النسائي عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وآكل الربا ومؤكله والمحلل والمحلل له . وروى للترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيره . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم ؛ وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسكها فلا تحل له حتى يتزوجها بنكاح جديد » .

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء في نكاح المحلل ؛ فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا ؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها ، ولا تحلها إصابتها لزوجها الأول ؛ وسواء علما أو لم يعلما إذا تزوجها ليحلها ، ولا يقَرَّ على نكاحه ويُفسخ ؛ وبه قال الثوري والأوزاعي . وفيه قول ثانٍ روى عن الثوري في نكاح الخيار والمحلل أن النكاح جائز والشرط باطل ؛ وهو قول ابن أبي ليلى في ذلك وفي نكاح المتعة . وروى عن الأوزاعي في نكاح المحلل : بشر ما صنع والنكاح جائز . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : النكاح جائز إن دخل بها ، وله أن يمسكها إن شاء . وقال أبو حنيفة مرة هو وأصحابه : لا تحل للأول إن تزوجها ليحلها . ومرة قالوا : تحل له بهذا النكاح إذا جامعها وطلقها . ولم يختلفوا في أن نكاح هذا الزوج صحيح ، وأن له أن يقيم عليه . وفيه قول ثالث — قال الشافعي : إذا قال أتزوجك لأحلّك ثم لا نكاح بيننا بعد ذلك فهذا ضربٌ من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقَرَّ عليه ويُفسخ ؛ ولو وطئ على هذا لم يكن تحليلا . فان تزوجها تزوجا مطلقا لم يشترط ولا اشترط عليه التحليل فلشافعي في ذلك قولان في كتابه القديم : أحدهما

مثل قول مالك، والآثر مثل قول أبي حنيفة . ولم يختلف قوله في كتابه الجديد المصرى أن
النكاح صحيح إذا لم يشترط ؛ وهو قول داود .

قلت : وحكى الماوردى عن الشافعى أنه إن شرط التحليل قبل العقد صح النكاح وأحلها
للأول ، وإن شرطاه في العقد بطل النكاح ولم يحلها للأول ، قال : وهو قول الشافعى . وقال
الحسن وإبراهيم : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل ففسد النكاح ؛ وهذا تشديد . وقال سالم
والقاسم : لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان وهو مأجور ؛ وبه قال ربيعة
ويحيى بن سعيد ، وقاله داود بن عليّ إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد .

الرابعة — مدار جواز نكاح التحليل عند علمائنا على الزوج الناح ، وسواء شرط
ذلك أو نواه ؛ ومتى كان شيء من ذلك ففسد نكاحه ولم يقترط به ، ولم يحل وطؤه المرأة
لزوجها . وعلم الزوج المطلق وجهه في ذلك سواء . وقد قيل : إنه ينبغي له إذا علم أن الناح
لها لذلك تزوجها أن ينته عن مراجعتها ، ولا يحلها عند مالك إلا نكاح رغبة لحاجته إليها ،
ولا يقصد به التحليل ، ويكون وطؤه لها وطأ مباحا ، لا تكون صائمة ولا محرمة
ولا في حیضتها ، ويكون الزوج بالغاً مسلماً . وقال الشافعى : إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب
الحشفة في فرجها فقد ذاقا الفسيلة ؛ وسواء في ذلك قوى النكاح وضعفه ، وسواء أدخله
بيده أم بيدها ؛ وكان من صبي أو مراهق أو محبوب بقى له ما يفي به كما يغيب غير الخصى .
وسواء أصابها الزوج محرمة أو صائمة ؛ وهذا كله — على ما وصف الشافعى — قول أبي حنيفة
وأصحابه والثورى والأوزاعى والحسن بن صالح ، وقول بعض أصحاب مالك .

الخامسة — قال ابن حبيب : وإن تزوجها فإن أعجبته أمسكها ، وإلا كان قد
احتسب في تحليلها الأجر لم يجز ؛ لما خالط نكاحه من نية التحليل ، ولا تحل بذلك للأول .

السادسة — وطء السيد لأمته التي قد بت زوجها طلاقها لا يحلها ، إذ ليس بزواج ،
روى عن عليّ بن أبي طالب ، وهو قول عبيدة ومسروق والشعبي وإبراهيم وجابر بن زيد
وسليمان بن يسار وحماد بن أبي سليمان وأبى الزناد ؛ وعليه جماعة فقهاء الأمصار . ويروى عن

عثمان وزيد بن ثابت والزبير خلُف ذلك ، وأنه يُحلها إذا ضُيِّبها سيِّداً غُشباناً لا يريد بذلك غداً ولا إحلالاً ، وترجع إلى زوجها بخطبة وصداق . والقول الأول أصح ، لقوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » والسيد إنما تسلط بملك اليمين وهذا واضح .

السابعة — في موطن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل زوج عبداً له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيِّداً له هل تحل له بملك اليمين؟ فقالا : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

الثامنة — روى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة فاشتراها وقد كان طلقها واحدة؛ فقال : تحل له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها ، فإن بَتَّ طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجاً غيره . قال أبو عمر : وعلى هذا جماعة العلماء وأئمة الفتوى : مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وكان ابن عباس وعطاء وطاوس والحسن يقولون : إذا اشتراها الذي بَتَّ طلاقها حلت له بملك اليمين ، على عموم قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو عمر : وهذا خطأ من القول ؛ لأن قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لا يبيح الأمهات ولا الأخوات ، فكذلك سائر المحرمات .

التاسعة — إذا طلق المسلم زوجته الدَّيْمَةَ ثلاثاً فنكحها دَيْمِيًّا ودخل بها ثم طلقها؛ فقالت طائفة الدَّيْمِيِّ زوج لها ، ولها أن ترجع إلى الأول؛ هكذا قال الحسن وسفيان والثوري^(١) والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : وكذلك يقول ؛ لأن الله تعالى قال : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » والنصراني زوج . وقال مالك وربيعة : لا يحلها .

العاشرة — النكاح الفاسد لا يُحل المطلقة ثلاثاً في قول الجمهور : مالك والثوري والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ؛ كلهم يقولون : لا تحل للزوج الأول إلا بنكاح صحيح ؛ وكان الحكم يقول : هو زوج . قال ابن المنذر : ليس بزواج ،

(١) في بعض الأصول : « ... وسفيان الثوري يحدون وأبو الحنف »

لأن أحكام الأزواج في الظهار والإيلاء واللعان غير ثابتة بينهما . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : قد تزوجت ودخل على زوجي وصدقها أنها تحل للأول . قال الشافعي : والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كذبته .

الحادية عشرة - جاء عن عمر بن الخطاب في هذا الباب تغليظ شديد وهو قوله : لا أوتي بحلل ولا محلل له إلا زنيتهما . وقال أبو عمر : التحليل سفاح ؛ لا يزالان زانين ولو أقاما عشرين سنة . قال أبو عمر : لا يحتمل قول عمر إلا التغليظ ؛ لأنه قد صح عنه أنه وضع الحلد من الواطئ قرحاً حرماً قد جهل تحريره وعذره بالجهالة ؛ فالتأويل أولى بذلك ، ولا خلاف أنه لا رجم عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يريد المتروج الثاني . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي المرأة والزوج الأول ؛ قاله ابن عباس ، ولا خلاف فيه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحز إذا طلق زوجته ثلاثاً ثم اقضت عدتها ونكحت زوجاً آخر ودخل بها ثم فارقتها واقضت عدتها ثم نكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات .

واختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم يترج غيرهما ثم يرجع إلى زوجها الأول ؛ فقالت طائفة : تكون على ما بقى من طلاقها ؛ وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمرو بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة . وروى ذلك عن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وبه قال عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن نصر . وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد ؛ هذا قول ابن عمر وابن عباس ،

وبه قال عطاء والنخعي وشريح والنعان ويقوب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية . وكعب عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبد الله يقولون : أيهم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة والاثنين ! . قال : وحدثنا حفص عن حجاج عن طلحة عن إبراهيم أن أصحاب عبد الله كانوا يقولون : يهدم الزوج الواحدة والاثنين كما يهدم الثلاث ؛ إلا عبيدة فإنه قال : هي على ما بقي من طلاقها ؛ ذكره أبو عمر . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . وفيه قول ثالث وهو : إن كان دخل بها الأخير فطلاق جديد ونكاحٌ جديد ، وإن لم يكن دخل بها فعل ما بقي ؛ هذا قول إبراهيم النخعي .

الثانية - قوله تعالى : (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ) شرط . قال طائفة : إن ظننا أن كل واحد منهما يحسن عشرة صاحبه . وقيل : حدود الله فرائضه ؛ أي إذا علمنا أنه يكون بينهما الصلاح بالنكاح الثاني . فتي علم الزوج أنه يسبح عن ففقه زوجته أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يترجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها . وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع كان عليه أن يبين ؛ كيلا يفر المرأة من نفسه . وكذلك لا يجوز أن يفرها بنسب يتعيبه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها المعجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع من جنون أو جذام أو برص أو داء في الفرج لم يجوز لها أن تفره ، وعليها أن تبين له ما بها من ذلك ؛ كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب . ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيبا فله الرد ؛ فإن كان العيب بالرجل فلها الصداق إن كان دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها نصفه . وإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج وأخذ ما كان أعطاه من الصداق . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكشها برصا فردها وقال : « دَلَسَمَ عَلَيَّ » .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العَيْنِ إذا سَأَمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالْعَنَةِ؛ فقال مرة : لما جميع الصداق . وقال مرة : لما نصف الصداق ؛ وهذا يبنى على اختلاف قوله : يَمُ تَصِحُّقُ الصداق بالتسليم أو بالدخول ؟ قولان .

الثالثة - قال ابن خُزَيْمَتَاد : واختلف أصحابنا هل على الزوجة خدمة أو لا ؟ فقال بعض أصحابنا : ليس على الزوجة خدمة ؛ وذلك أن العقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة ؛ ألا ترى أنه ليس بعقد إجارة ولا تملك ربة وإنما هو عقد على الاستمتاع ، والمستحق بالعقد هو الاستمتاع دون غيره ؛ فلا تطالب بأكثر منه ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : « فَإِنْ أَطَعْتُمُ فَلَا تَبْغُوا طَعْنًا سَبِيلًا » . وقال بعض أصحابنا : عليها خدمة مثلها ؛ فإن كانت شريفة المحل لِهَاسِرَةِ أَيْوَةٍ أَوْ تَرَفُّهُ فَعَلِيهَا التَّدِيرُ لِلزَّوْجِ وَأَمْرُ الْإِطَاعِ . وإن كانت متوسطة الحال فعليها أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك فعليها أن تَقِمَّ الْبَيْتَ وَتَطْبُخَ وَتُغَسِّلَ . وإن كانت من نساء الشُّرَكَاءِ وَالذُّلَمِ وَالْجِلِّيلِ فِي بِلَدِهِمْ كُفَّتْ مَا يَكْفِيهِمْ نَسَائِهِمْ ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . وقد جرى عُرْفُ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِهِمْ فِي قَدِيمِ الْأَمْرِ وَحَدِيثِهِ بِمَا ذَكَرْنَا ؛ ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يَتَكَلَّفُونَ الطَّعْنَ وَالْخِيزَ وَالطَّبْخَ وَفَرَشَ الْفَرَّاشِ وَتَقَرَّبَ الطَّعَامِ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ ، وَلَا نَعْمُ امْرَأَةٌ امْتَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَسُوعُ لَهَا الْامْتِنَاعُ ، بَلْ كَانُوا يَضْرِبُونَ نَسَائِهِمْ إِذَا قَصَرْنَ فِي ذَلِكَ ، وَيَأْخُذُونَهَا بِالْخِدْمَةِ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُمَا مَسْتَحَقَّةٌ لَهَا طَالِبُوهُنَّ .

الرابعة - قوله تعالى : (وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) حدود الله : ما منع منه . والحد مانع من الاجترار على الفواحش . وأحدثت المرأة : امتنعت من الزينة . ورجل محذور : ممنوع من الخير . والبواب حداد أى مانع . وقد تقدم هذا مستوفى^(١) . وإنما قال : « لقوم يعلمون » لأن الجاهل إذا كثرت له أموره ونهيه فانه لا يحفظه ولا يتعاهده . والعالم يحفظ ويتعاهد ؛ فلهذا المعنى خاطب العلماء ولم يخاطب الجاهل .

(١) راجع المسألة الخامسة والثلاثون ج ٢ ص ٢٣٧ طبعة ثانية .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
 أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
 فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَآذَكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٢٢﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ) معنى « بلنن » قارين ؛ بإجماع من العلماء .
 ولأن المعنى يضطر إلى ذلك ؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك . وهو في الآية
 التي بعدها بمعنى التناهي ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى .
 الثانية — قوله تعالى : (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها
 من حق على زوجها ؛ ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج
 إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل خرج عن حد المعروف ، فيطلق عليه
 الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه ؛
 وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ويحيى القطان وعبد الرحمن
 ابن مهدي ، وقاله من الصحابة عمرو بن علي وأبو هريرة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب
 وقال : إن في ذلك سنة . ورواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة :
 لا يفرض بينهما ، و يلزمها الصبر عليه ، وتتعلق النفقة بذقته بحكم الحاكم ، وهذا قول عطاء
 والزهرى ، وإليه ذهب الكوفيون والثوري ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
 فَنِّظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقال : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » الآية ؛ فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ،
 فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة ، وهو مندوب معه إلى النكاح . وأيضا فإن النكاح بين
 الزوجين قد انعقد بإجماع فلا يفرض بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم

لا معارض لها . واجبة للأول قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري : " تقول المرأة إما أن تطعنني ، وإما أن تطلقني " فهذا نص في موضع الخلاف . والفرقة بالإعسار عندنا طلاق رجعية خلافا للشافعي في قوله إنها طلاق بائن ؛ لأن هذه فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عند الإطلاق ولا كانت لعوض ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية ؛ أصله طلاق المولى .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ يعني فطلقوهن ؛ وقد تقدم . ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ روى مالك عن ثور بن زيد الدبلي أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد إمساكها ؛ كما يطول بذلك العدة عليها وليضارها ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » يعظم الله به . وقال الزجاج : « فقد ظلم نفسه » يعني عرض نفسه للعذاب ؛ لأن إتيان ما نهى الله عنه تعرض لعذاب الله . وهذا الخبر موافق للخبر الذي نزل بترك ما كان عليه أهل الجاهلية من الطلاق والارتجاع حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « الطلاق مرتان » . فإفادنا هذان الخبران أن نزول الآيتين المذكورتين كان في معنى واحد متقارب وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها لما قاصدا إلى الإضرار بها ؛ وهذا ظاهر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا ﴾ معناه لا تأخذوا أحكام الله تعالى في طريق الهزء فانها جذكتها ؛ فمن هزأ فيها لزمته . قال أبو الدرداء : كان الرجل يطلق في الجاهلية ويقول : إنما طلقته وأنا لالعاب ؛ وكان يعتيق وينكح ويقول : كنت لاعبا ؛ فنزلت هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " من طلق أو حرر أو نكح أو أنكح فزعم أنه لاعب فهو مجاذ " . رواه معمر قال : حدثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء فذكره بمعناه . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس : إني طلق امرأتى مائة مرة فماذا ترى علي ؟ فقال ابن عباس : طلقك منك بثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا . ونخرج الدارقطني من حديث إسماعيل بن أبي القريش عن علي قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا طلق البتة فغضب وقال : " تحذون آيات الله هزوا أو دين الله هزوا "

ولما من طلق آية الزمان لانا لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . وروى عن عائشة أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يقول ه والله لا أوزيك ولا أدعك . قالت : وكيف ذاك ؟ قال : إذا ركبت قضين صدك راجعتك ؛ فزلت : « وَلَا تَحْسُدُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا » . قال علماءنا : والأقوال كلها داخلة في معنى الآية ؛ لأنه يقال لمن سخر من آيات الله : اتخذها هُرُوءًا . ويقال ذلك لمن كفر بها ، ويقال ذلك لمن طرحها ولم يأخذها وعمل بغيرها ؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية . وآيات الله : دلالته وأمره ونهيه .

الخامسة - ولا خلاف بين العلماء أن من طلق هازلا أن الطلاق يلزمه . واختلفوا في غيره على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . وخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثَلَاثٌ يَجْزِيَنَّ جِدَّ وَهَزْلَهُنَّ جِدُّ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالتَّزْجِيعُ » . وروى عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود وأبي الترداء كلهم قالوا : ثلاث لا لعب فيهنّ ولا لعب فيهنّ جادٌ : النكاح والطلاق والعتاق . وقيل : المعنى لا تركوا أوامر الله فكنوا مقصرين لآعين . ويدخل في هذه الآية الاستغفار من الذنب قولاً مع الإصرار فعلاً ؛ وكذا كل ما كان في هذا المعنى فأعلمه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أي بالإسلام وبيات الأحكام . ﴿ وَالْحِكْمَةِ ﴾ : هي السنة الميمنة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب . ﴿ يَعْظُمُكُمْ بِهِ ﴾ أي يخوفكم . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكُلُّ سِرَّهُمْ عَلِيمٌ ﴾ تقدم .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَسْنَ أَجُلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾

فيه أربع مسائل :

الأول - قوله تعالى : (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) روى أن معقل بن يسار كانت أخته تحت أبي البطحاء^(١) فطلقها وتركها حتى انقضت عتبتها ، ثم ندم فخطبها فرفضت وأبى أخوها أن يزوجها وقال : وجهي من وجهك حرام إن تزوجته فترلت الآية . قال مقاتل : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا فقال : « إن كنت مؤمنا فلا تمنع أخذك عن أبي البطحاء » فقال : آمنت بالله وزوجتها منه . وروى البخاري عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها حتى انقضت عتبتها فخطبها فابى معقل فترلت : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » . وأخرجه أيضا الدارقطني عن الحسن قال : حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أخت فخطبت إلى فكنت استعها الناس ، فأتى ابن عم لي فخطبها فأنكحها إياه ، فاصطحبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركها حتى انقضت عتبتها فخطبها مع الخطاب ، فقلت : تمنعها الناس وزوجك إياها ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركتها حتى انقضت عتبتها فخطبت إلى أيتني فخطبها مع الخطاب ! لا أزوجه أبدا ! فأنزل الله أو قال أنزل : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ » فكفرت عن يميني وأنكحها إياه . في رواية للبخاري : « لغي معقل من ذلك أنفا وقال شعلا عنها وهو يقدر عليها ثم يعطها ! فأنزل الله الآية ؛ فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه الآية فترك الحمية وانقاد لأمر الله تعالى . وقيل : هو معقل بن سنان (بالنون) . قال النحاس : رواه الشافعي في كتابه عن معقل بن يسار أو سنان . وقال الطحاوي : هو معقل بن سنان .

الثانية - إذا ثبت هذا في الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بنيرولي لأن أخت معقل كانت ثيبا ، ولو كانت الأرملة إليها دون وليها لزوجت نفسها ، ولم تمنع إلى وليها معقل . فالخطاب إذا في قوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » للأولياء ، وأن الأمر إليهم في التزوج

(١) في الأصول : « أبي البطحاء » وهو مخريف .

مع رضاهن . وقد قيل : إن الخطاب في ذلك للأزواج ، وذلك بأن يكون الاجتماع مضارة
عَصْلًا عن نكاح الغير بطول المدة عليها . واحتج بها أصحاب أبي حنيفة على أن تزوج المرأة
نفسها قالوا : لأن الله تعالى أضاف ذلك إليها كما قال : « فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ
زَوْجًا غَيْرَهُ » ولم يذكر الولي . وقد تقدم القول في هذه المسألة مستوفى : والأول أصح
لما ذكرناه من سبب النزول . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ » بلوغ الأجل في هذا الموضع : تايهيه
لأن ابتداء النكاح إنما يتصور بعد انقضاء المدة . و « تعضلوهن » معناه تحبسوهن .
وحكى الخليل : دجاجة مُعْضِلٌ : قد احتبس بيضها . وقيل : العضل التضيق والمنع وهو
راجع إلى معنى الحبس ؛ يقال : أردتُ أمرا فعضلته عنه أى منعتنى عنه وضيقته على .
وأعضل الأمر : إذا ضاقت عليك فيه الحيل ، ومنه قولهم : إنه لمُعضِّلٌ من العضل إذا كان
لا يُقدِر على وجه الحيلة فيه . وقال الأزهري : أصل العضل من قولهم : عَضَلتِ الناقةُ إذا
تَنَبَّسَ ولدها فلم يسهل خروجه . وعَضَلتِ الدجاجةُ : تَنَبَّسَ بيضها . وفي حديث معاوية : —
« مُعْضِلَةٌ ولا أبا حَسَنٍ » ؛ أى مسألة صعبة ضيقة الخارج . وقال طائوس : لقد وردت عُضْلُ
أفضية ما قام بها إلا ابن عباس . وكل مُشْكِلٌ عند العرب مُعْضِلٌ ؛ ومنه قول
الشافعي :

إذا المعضلات تصدقني • كشفت حقائقها بالنظر

ويقال : أعضل الأمر إذا أشد . وداء عضال أى شديد عسير البرء أعياء الأطباء .
وعَضِل فلان أَيْمَهُ أى منعها ؛ يَعْضِلُها وَيَعْضِلُها (بالضم والكسر) لئان .

الرابعة — قوله تعالى : « ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ » ولم يقل « ذلك » لأنه محمول
على معنى الجمع . ولو كان « ذلك » لحاز ؛ مثل « ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَآلَهُ يَعْلَمُ » أى ما لكم
فيه من الصلاح . « وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » ذلك .

قوله تعالى : وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً آتِيَةً بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٣﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ) ابتداء . (يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) في موضع الخبر . (حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) ظرف زمان . ولما ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الولد لأن الزوجين قد يفتقان وتم ولد ؛ فالآية إذا في المطلقات الآتي لمن أولاد من أزواجهن ؛ قاله السدي والضحاك وغيرهما ، أي حق أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لأنهن أحن وأرق ، واتراع الولد الصغير إضراره وبها ؛ وهذا يدل على أن الولد وإن قُطِمَ فالأم أحق بحضنته لفضل حنوها وشفقتها ؛ وإنما تكون أحق بالحضنة إذا لم تفرج على ما يأتي . وعلى هذا يشكل قوله : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » لأن المطلقة لا تستحق الكسوة إذا لم تكن رجعية بل تستحق الأجرة إلا أن يحمل على مكارم الأخلاق فيقال : الأولى ألا تنقص الأجرة عما يكفيها لقوتها وكسوتها . وقيل : الآية عامة في المطلقات اللواتي لم أولاد وفي الزوجات . والأظهر أنها في الزوجات في حال بقاء النكاح ؛ لأنهن المستحقات للنفقة والكسوة ؛ والزوجة تستحق النفقة والكسوة أَرْضَعَتْ أو لم تُرَضَعْ ؛ والنفقة والكسوة مقابلة التمكين ، فإذا اشتغلت بالإرضاع لم يكمل التمكين ؛ فقد يتوهم أن النفقة تسقط فأزال ذلك الوهم بقوله تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ » أي الزوج رزقهن وكسوتهن في حال الرضاع لأنه اشتغال في مصالح الزوج ؛ فصارت كما لو سافرت حاجة الزوج بإذنه فإن النفقة لا تسقط .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَرْضَعْنَ ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات ، وعلى جهة التذنب لبعضهن على ما يأتي . وقيل : هو خبر من المشروعية كما تقدم .

الثالثة - واختلف الناس في الرضاع هل هو حق للأُم أو هو حق عليها ؛ واللفظ محتمل لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال : وعلى الوالدات رضاع أولادهن كما قال تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » ولكن هو عليها في حال الزوجية ، وهو عُرف يلزم إذ قد صار كالشرط ، إلا أن تكون شريفة ذات ترقية فَرُقْها أَلَّا تُرَضَّعَ وذلك كالشرط . وعليها إن لم يقبل الولد غيرها واجب ، وهو عليها إذا عدم اختصاصها به . فإن مات الأب ولا مال للصبي فذهب مالك في « المدونة » أن الرضاع لازم للأُم بخلاف النفقة . وفي كتاب ابن الجلاب : رضاعه في بيت المال . وقال عبد الوهاب : هو فقير من فقراء المسلمين . وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي ؛ فهي أحق بأجرة المثل ؛ وهذا مع سر الزوج فان كان مُعِيما لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فَجَبَر حينئذ على الإرضاع . وكل من يلزمها الإرضاع فان أصابها عذر يمنعا منه عاد الإرضاع على الأب . وروى عن مالك أن الأب إذا كان مُعِيما ولا مال للصبي أن الرضاع على الأم ؛ فإن لم يكن لها لبن ولها مال فالإرضاع عليها في مالها . قال الشافعي : لا يلزم الرضاع إلا والدا أو جدًّا وإن عَلا ؛ وسيأتي ما للعلماء في هذا عند قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » . يقال : رَضَعَ يَرْضَعُ رَضَاعًا وَرَضَاعًا ، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رِضَاعًا وَرَضَاعَةً (بكسر الراء في الأول وفتحها في الثاني) واسم الفاعل راضع فيهما . والرَضَاعَةُ : اللَّؤْمُ (مفتوح الراء لا غير) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ ﴾ أى ستين ، من حال الشيء إذا انقلب فالحول متقلب من الوقت الأول إلى الثاني . وقيل : سُمِّي العام حولا لاستحالة الأمور فيه في الأغلب . ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ قيد بالكمال لأن القائل قد يقول : أقمت عند فلان حولين وهو يريد حولا وبعض حول آخر ؛ قال الله تعالى : « فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ » وإنما يتمهل

في يوم وبعض الثاني . وقوله تعالى : « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ » دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً فانه يجوز الفطام قبل الحولين ، ولكنه تحديد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين . وإن أراد الأب القطع قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك . والزيادة على الحولين أو نقصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين . وقرأ مجاهد وابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة » بفتح التاء ورفع « الرضاعة » على إسناد الفعل إليها . وقرأ أبو حيوة وابن أبي عمير والجارود بن أبي سبرة بكسر الراء من « الرضاعة » وهي لغة كالحضارة والحضارة . ورؤى عن مجاهد أنه قرأ « الرضعة » على وزن القطة . ورؤى عن ابن عباس أنه قرأ « أن يكمل الرضاعة » . النحاس : لا يعرف البصريون « الرضاعة » إلا بفتح الراء، ولا « الرضاع » إلا بكسر الراء؛ مثل القتال . وحكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء وفتحها بشير هاء .

الخامسة - اتزع مالك رحمه الله تعالى ومن تابعه وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرمة الجارية مجرى النسب إنما هي ما كان في الحولين لأنه باقضاء الحولين تمت الرضاعة، ولا رضاعة بعد الحولين معتبرة . هذا قوله في موطنه، وحى رواية محمد بن عبد الحكم عنه، وهو قول عمر وأبن عباس، ورؤى عن ابن مسعود، وبه قال الزهري وقتادة والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف وعبد أبو نور . وروى ابن عبد الحكم عنه الحولين وزيادة أيام يسيرة . عبد الملك : كالتشهر ونحوه . وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : الرضاع الحولين والشهرين بعد الحولين . وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال : ما كان بعد الحولين من رضاع بشهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين، وما كان بعد ذلك فهو عت . وحكى عن الثعالب أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع ؛ والصحيح الأول لقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وهذا يدل على أن لاحكم لما ارتضع المولود بعد الحولين . وروى سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » . قال الدارقطني : لم يستند عن ابن عينة غير الميم بن جميل ، وهو ثقة حافظ .

قلت : وهذا الخبر مع الآية والمعنى ينفي رضاعة الكبير وأنه لا حُرْمَةَ له . وقد روى عن عائشة القولُ به . وبه يقول الليث بن سعد من بين العلماء . وروى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يرى رضاع الكبير . وروى عنه الرجوع عنه . وسأقي في سورة « النساء » مبينا إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال جمهور المفسرين : إن هذين الحولين لكل ولد . وروى عن ابن عباس أنه قال : هي في الولد يمكث في البطن ستة أشهر ، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهرا ، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه اثنان وعشرون شهرا ، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهرا لقوله تعالى : « وَحَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شهراً » . وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ويأخذ الواحد من الآخر .

السابعة — قوله تعالى : (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ) أى وعلى الأب . ويحوز في العربية « وعلى المولود لم » كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » لأن المعنى وعلى الذى ولد له و « الذى » يُعبر به عن الواحد والجمع كما تقدم .

الثامنة — قوله تعالى : (رَزَقْنَهُنَّ وَكِسَوْنَهُنَّ) الرزق في هذا الحكم الطعام الكاف ، وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه . وسماه الله سبحانه للام لأن الفداء يصل إليه بواسطتها في الرضاع كما قال : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلَ فَلْيَفْقُوا عَلَيْهِنَّ » لأن الفداء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن على المرء نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم . وقال صلى الله عليه وسلم لمند بنت عتبة وقد قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي إلا ما أخذت من ماله بنير علمه فهل على في ذلك جناح ؟ فقال — : « خُذِي ما يكفيك ولديك بالمعروف » . والكسوة : اللباس . وقوله : « بالمعروف » أى بالمعارف في عرف الشرع من غير تغريط ولا إفراط . ثم بين تعالى أن الإشفاق على قدر غنى الزوج ومتى صلبها من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا »

على ما يأتي بيانه في الطلاق إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى أى لا تكف المرأة الصبر على التقدير في الأجرة ولا يكلف الزوج ما هو إسراف بل يُراعى القصد .

التاسعة - في هذه الآية دليل للمالك على أن الحضنة للأم؛ فهي في الغلام إلى البلوغ، وفي الجارية إلى النكاح؛ وذلك حق لها، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إذا بلغ الولد ثمان سنين وهو سن التمييز خير بين أبيه فإنه في تلك الحالة يتحرك همه لتعلم القرآن والأدب ووظائف العبادات ، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . وروى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : زوجي يريد أن يذهب بأبني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أهلك فخذ أيهما شئت " فاختارته . وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قاعد عنده فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بأبني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد نفعتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " استميا عليه " فقال زوجها : من يحافني في ولدي ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أهلك فخذ بيد أحدهما شئت " فاختارته فانتقلت به . ودلينا ما رواه أبو داود عن الأوزاعي قال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أبني هذا كان بطني له وطاء ، وتندي له مسقاء ، ويحجروني له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن يتزوجه مني ، فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت أحق به ما لم تنكحي " . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا افترقا ولها ولد أن الأم أحق به ما لم تنكح . وكذا قال أبو عمر : لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج أنها أحق بولدها من أبيه ما دام طفلا صغيرا لا يميز شيئا إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج .

ثم اختلفوا بعد ذلك في تخيير إذا ميز وعقل بين أبيه وأمه وفيمن هو أولى به ؛ قال ابن المنذر ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة حزة للحالة من غير تخيير .

روى أبو داود عن عليّ قال : خرج زيد بن حارثة الى مكة فقدم بابتة حمزة ، فقال جعفر :
 أنا أخذها أنا أحق بها ، ابنة عتي وخالتها عندي والحالة أم . فقال عليّ : أنا أحق بها .
 ابنة عتي وعندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحق بها . فقال زيد : أنا أحق بها .
 أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها . ففرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قال :
 "وأما الجارية فأقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الحالة أم" .

العاشره — قال ابن المنذر : وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حق
 للأُم في الولد إذا تزوجت .

قلت : كذا قال في كتاب الإشراف له . وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة له
 عن الحسن أنه لا يسقط حقها من الحضانة بالترجّح . وأجمع مالك والشافعي والنبهان وأبو نور
 على أن الجدة أم الأم أحقّ بحضانة الولد . واختلفوا إذا لم يكن لها أم وكان لها جدة هي أم
 الأب ؛ فقال مالك : أم الأب أحقّ إذا لم يكن للصبي خالة . وقال ابن القاسم قال مالك : وبلغني
 ذلك عنه أنه قال : الحالة أولى من الجدة أم الأب . وفي قول الشافعي والنبهان : أم الأب أحقّ
 من الخالة . وقد قيل : إن الأب أولى بابنه من الجدة أم الأب . قال أبو عمر : وهذا عندي
 إذا لم يكن له زوجة أجنبية . ثم الأخت بعد الأب ثم العمّة . وهذا إذا كان كل واحد من
 هؤلاء مأمونا على الولد ، وكان عنده في حرز وكفاية ؛ فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق
 في الحضانة ، وإنما ينظر في ذلك الى من يحوط بالصبي ومن يحسن إليه في حفظه وتعلمه
 الخير . وهذا على قول من قال إن الحضانة حق الولد ؛ وقد روى ذلك عن مالك وقال به
 طائفة من أصحابه ؛ وكذلك لا يرون حضانة لفاجرة ولا لضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي
 لمرض أو زمانة . وذكر ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك أن الحضانة
 للأم ثم للجدة للأُم ثم الخالة ثم الجدة للأب ثم أخت الصبي ثم عمّة الصبي ثم ابنة
 أخي الصبي ثم الأب . والجدة للأب أولى من الأخت والأخت أولى من العمّة ،
 والعمّة أولى من بعدها وأولى من جميع الرجال الأولياء . وليس لابنة الخالة ولا لابنة العمّة
 ولا لبنات أخوات الصبي من حضائنه شيء . فإذا كان الحاضن لا يخاف منه على الطفل

تضييع أو دخول فساد كآفة حاضاً له أبداً حتى يبلغ الحلم . وقد قيل : حتى يتفرغ^(١)، وحتى تفرغ الجارية ؛ إلا أن يريد الأب قلة سفر وإطمان فيكون حيث أخذ أحق بولده من أمه وغيرها إن لم تُرد الانتقال . وإن أراد الخروج لتجارة لم يكن له ذلك . وكذا أولياء الصبي الذين يكون ماله إذا انتقلوا للاستيطان . وليس للأُم أن تنقل ولدها عن موضع سكنى الأب إلا فيما يقرب نحو المسافة التي لا تقصر فيها الصلاة . ولو شرط عليها في حين انتقاله عن يدها أنه لا يترك ولده عندها إلا أن تلتزم نفقته ومشوخته متين معلومة فإن التزمت ذلك لزمها ؛ فإن ماتت لم تتبع بذلك وديتها في تركتها . وقد قيل : ذلك دين يؤخذ من تركتها ؛ والأول صحيح إن شاء الله تعالى ؛ كما لو مات الولد أو كما لو صالحها على نفقة الحمل والرضاع فأسقطت لم تتبع بشيء من ذلك .

الحادية عشرة - إذا تزوجت الأُم لم يترع منها ولدها حتى يدخل بها زوجها عند مالك . وقال الشافعي : إذا نكحت فقد انقطع حقها . فإن طلقها لم يكن لها الرجوع فيه عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه . وقد ذكر القاضي إسماعيل وذكره ابن خزيمة متداداً أيضاً عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك ؛ فقال مرة : يرد إليها . وقال مرة : لا يرد . قال ابن المنذر : فإذا خرجت الأُم عن البلد الذي به ولدها ثم رجعت إليه فهي أحق بولدها في قول الشافعي وأبي نوح وأصحاب الرأي . وكذلك لو تزوجت ثم طُلقَت أو توفى عنها زوجها رجعت في حقها من الولد .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب ؛ فإن طلقها الزوج أو مات عنها كان لها أخذه لزوجها العذر الذي له جاز تركه .

الثانية عشرة - فإن تركت المرأة حضانه ولدها ولم تُرد أخذه وهي فارغة غير مشغولة بزواج ثم أرادت بعد ذلك أخذه فظن لها ؛ فإن كان تركها له من عذر كان لها أخذه ، وإن كانت تركته رفقاً له ومقتاً لم يكن لها بعد ذلك أخذه .

(١) الانتار : سقوط من الصبي وبناتها . وفي بعض الأصول : حتى « يبر » .

(٢) كذا في الأصول ، ولله آله بهم .

الثالثة عشرة — واختلفوا في الزوجين يفتقران بطلاق والزوجة ذميمة ؛ فقالت طائفة :

لا فرق بين الذميمة والمسامة وهي أحق بولدها ؛ هذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وابن القاسم صاحب مالك . قال ابن المنذر : وقد روينا حديثا مرفوعا موافقا لهذا القول ؛ وفي إسناده مقال . وفيه قول ثان أن الولد مع المسلم منهما ؛ هذا قول مالك وسوار وعبد الله بن الحسن . وحكى ذلك عن الشافعي . وكذلك اختلفوا في الزوجين يفتقران ؛ أحدهما حر والآخر مملوك ؛ فقالت طائفة : الحر أولى ؛ هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك : في الأب إذا كان حرا وله ولد حر والأثم مملوكة : إن الأثم أحق به إلا أن تباع فتقتل فيكون الأب أحق به .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودُهُ بِوَلَدِهِ ﴾ المعنى : لا تأبى الأثم أن تضعه إضرارا بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثنها ، ولا يحل للأب أن يمنع الأثم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع ؛ هذا قول جمهور المفسرين . وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي « تُضَارُّ » بفتح الراء المشددة وموضعه جزم على النهي ؛ وأصله تضارر على الأصل ؛ فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين ؛ وهكذا يفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف ؛ تقول : عَصَّ يارجل ، وضَارَّ فلانا يارجل . أى لأبترع الولد منها إذا رضيت بالإرضاع وألقها الصبي . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم وجماعة « تُضَارُّ » بالرفع عطفا على قوله : « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأمر . وروى يونس عن الحسن قال يقول : لا تضار زوجها ، تقول : لا أرضعه ؛ ولا يضارها فيتزعه منها وهي تقول : أنا أرضعه . ويحتمل أن يكون الأصل « تُضَارُّ » بكسر الراء الأولى ؛ ورواها أبان عن عاصم ، وهي لغة أهل الحجاز . ف « والدة » فاعله ؛ ويحتمل أن يكون « تضارر » ف « موالدة » مفعول ما لم يسم فاعله . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قرأ « لا تُضَارَّر » براءين الأولى مفتوحة . وفسرأ أبو جعفر بن القعقاع « تضار » بإسكان الراء وتخفيفها . وكذلك « لا يضار كاتب » وهذا بعيد لأن المثليين إذا اجتمعا وهما أصليان لم يميز

حذف أحدهما للتخفيف ؛ فإما الإدغام وإما الإظهار . وروى عنه الإسكان والتشديد .
وروى عن ابن عباس والحسن « لا تُضارَر » بكسر الراء الأولى .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ هو معطوف على قوله : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ » واختلفوا في تأويل قوله : « وعلى الوارث مثل ذلك » فقال قتادة والسدي والحسن وعمر بن الخطاب رضى الله عنه : هو وارث الصبي أن لومات . قال بعضهم : وارثه من الرجال خاصة يلزمه الإرضاع ؛ كما كان يلزم أبا الصبي لو كان حياً ؛ وقاله مجاهد وعطاء . وقال قتادة وغيره : هو وارث الصبي من كان من الرجال والنساء ، ويلزمه إرضاعه على قدر مواريثهم منه ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وقال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق في كتاب « معاني القرآن » له : فأما أبو حنيفة فإنه قال : تجب نفقة الصغير ورضاعه على كل ذي رحم محرم ؛ مثل أن يكون رجلاً له ابن أخيت صغير محتاج وابن عم صغير محتاج وهو وارثه ؛ فإن النفقة تجب على الخلال لابن أخته الذي لا يرثه ، وتسقط عن ابن العم لابن عمه الوارث . قال أبو إسحاق : فقالوا قولاً ليس في كتاب الله ولا نعلم أحداً قاله . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وصاحبيه أنهم قالوا : الوارث الذي يلزمه الإرضاع هو وارثه إذا كان ذا رحم محرم منه ؛ فإن كان ابن عم وغيره ليس بذى رحم محرم فلا يلزمه شيء . وقيل : المراد عصبة الأب عليهم النفقة والكسوة . قال الضحاك : إن مات أبو الصبي والصبي مال أخذ رضاعه من المال ، وإن لم يكن له مال أخذ من العصبه ، وإن لم يكن للعصبه مال أجبرت الأثم على رضاعه . وقال قيس بن ذؤيب والضحاك وبشر بن نصر قاضي عمر بن عبد العزيز : الوارث هو الصبي نفسه ؛ وتأولوا قوله : « وَعَلَى الْوَارِثِ » المولود ، مثل ما على المولود له ، أى عليه في ماله إذا ورث أباه إرضاع نفسه . وقال سفيان : الوارث هنا هو الباقي من والدى المولود بعد وفاة الآخر منهما ؛ فإن مات الأب قبل الأثم كفاية الطفل إذا لم يكن له مال ، ويشاركها العاصب في إرضاع المولود على قدر حظه من الميراث . وقال ابن خزيمة متناد : ولو كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين ، الأخص به .

فالأخص ، والأتم أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ، ولا ترجع عليه ولا على أحد .
والرضاع واجب والنفقة استحباب ، ووجه الاستحباب قوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ
أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » ، وواجب على الأزواج القيام بهن ، فإذا تسدّر استيفاء الحق لمن
بموت الزوج أو إيساره لم يسقط الحق عنهن ، ألا ترى أن العدة واجبة عليهن والنفقة والسكنى
على أزواجهن ، وإذا تعذرت النفقة لمن لم تسقط العدة عنهن . وروى عبد الرحمن بن القاسم
عن مالك في الأسدية أنه قال : لا يلزم الرجل نفقة أُنح ولا ذى قرابة ولا ذى رحم منه . قال
وقول الله عز وجل « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » هو منسوخ . قال النحاس : هذا لفظ
مالك ، ولم يبين ما الناسخ لها ولا عبد الرحمن بن القاسم ، ولا علمت أن أحدا من أصحابهم
يبن ذلك ، والذي يشبه أن يكون الناسخ لها عنده والله أعلم أنه لما أوجب الله تعالى للتوفى
عنها زوجها من مال المتوفى نفقة حول والسكنى ثم نسخ ذلك ورفعها ، نسخ ذلك أيضا
عن الوارث .

قلت : فملى هذا تكون النفقة على الصبي نفسه من ماله ، لا يكون على الوارث منها شيء .
على ما يأتي . قال ابن العربي : قوله « وعلى الوارث مثل ذلك » قال ابن القاسم عن مالك
هى منسوخة ، وهذا كلام تشتم منه قلوب النافلين ، وتحار فيه ألباب الشاذين ، والأمر فيه
قريب ! وذلك أن العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخا
لأنه رفع لبعض ما يتناوله المصوم مسامحة ، وجرى ذلك فى ألسنتهم حتى أشكل ذلك على
من بعدهم ، وتحقيق القول فيه أن قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم ؛
فإن الناس من رده إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ،
ومن السلف قتادة والحسن ويسند إلى عمر . وقالت طائفة من العلماء : إن معنى قوله
« وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » لا يرجع إلى جميع ما تقدم ، وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار ؛
والمنعنى : وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالألم ما على الأب ؛ وهذا هو الأصل ، فمن ادعى
أنه يرجع المظف فيه إلى جميع ما تقدم فليهد الدليل .

قلت : قوله « وهذا هو الأصل » يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، وهو صحيح؛ إذ لو أراد الجميع الذي هو الإرضاع والإحاق وعدم الضرر لقال وعلى الوارث مثل هؤلاء؛ فدل على أنه معطوف على المنع من المضاربة؛ وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضي عبد الوهاب، وهو أن المراد به أن الوالدة لا تضار ولدها في أن الأب إذا بذل لها أجرة المثل ألا ترضعه، ولا مولود له بولده في أن الأم إذا بذلت أن ترضعه بأجرة المثل كان لها ذلك؛ لأن الأم أرفق وأحق عليه، ولبنها خير له من لبن الأجنبية . قال ابن عطية : وقال مالك رحمه الله وجميع أصحابه والشَّعْبِيُّ أيضاً والزُّهْرِيُّ والضَّحَّاك وجماعة من العلماء : المراد بقوله « مثل ذلك » ألا تضار؛ وأما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه . وروى ابن القاسم عن مالك أن الآية تضمنت أن الرزق والكسوة على الوارث، ثم نسخ ذلك بالإجماع من الأمة في ألا يضار الوارث؛ والخلاف هل عليه رزق وكسوة أم لا . وقرأ يحيى بن يعمر « وعلى الورثة بالجمع، وذلك يقتضى العموم؛ فان استدلووا بقوله عليه السلام . " لا يقبل الله صدقةً فذو رِحمٍ محتاجٌ " قيل لهم الرِّحم عموم في كل ذي رِحم، محرمًا كان أو غير محرم، ولا خلاف أن صرف الصدقة إلى ذي الرِّحم أولى لقوله عليه السلام : " اجعلوها في الأقربين " فحمل الحديث على هذا، ولا حجة فيه على ما راموه؛ والله اعلم . وقال النحاس : وأما قول من قال « وعلى الوارث مثل ذلك » ألا يضار فقول حسن؛ لأن أموال الناس محظورة فلا يخرج شيء منها إلا بدليل قاطع . وأما قول من قال على ورثة الأب فالحجة أن النفقة كانت على الأب فورثته أولى من ورثة الابن . وأما حجة من قال على ورثة الابن فيقول كما يرثونه يقومون به . قال النحاس : وكان محمد بن جرير يختار قول من قال الوارث هنا الابن؛ وهو وإن كان قولاً غريباً فلا استدلال به صحيح والحجة به ظاهرة لأن ماله أولى به . وقد أجمع الفقهاء إلا من شذ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال والأب موسر أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع، وأن ذلك من مال الصبي . فان قيل قد قال الله عز وجل « وعلى المولود له رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ »؛ قيل : هذا الضمير للزَّوْجَاتِ، ومع هذا فإن الإجماع

حَدَّثَنَا لَاحِي مِينَ هَا ، لَا يَسْعُ سَلَامَا انْخُرُوجْ عَنْهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَبْوِينَ
 خَجَّجْتَهُ أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ لِلْأُمِّ تَضْيِيعَ وَلَدِهَا وَقَدْ مَاتَ مِنْ كَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا . وَقَدْ تَرَجِمَ الْبُخَارِيُّ
 عَلَى رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ « بَابٌ — وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ شَيْءٍ » وَسَاقَ حَدِيثَ
 أُمِّ سَلَمَةَ وَهَذَا . وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَ لَهَا أَبْنَاءٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ،
 فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا فِي ذَلِكَ أَجْرًا . فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ
 بَنِيهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا لَمْ تَقُلْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ .
 وَأَمَّا حَدِيثُ هَذَا فَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهَا عَلَى اخْتِذِ نَفَقَتِهَا وَنَفَقَةِ بَنِيهَا مِنْ مَالِ
 الْأَبِ ، وَلَمْ يُوجِبْهَا عَلَيْهَا كَمَا أَوْجَبَهَا عَلَى الْأَبِ . فَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ
 الْأُمَمَاتِ نَفَقَاتُ الْأَبْنَاءِ فِي حَيَاةِ الْأَبَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزِمُهُنَّ بِمَوْتِ الْأَبَاءِ . وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ
 إِنَّ النِّفْقَةَ وَالْكُسُوفَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ خَجَّجَتْهُ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ
 مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا . قَالَ النُّحَاسُ : وَقَدْ عَوَّضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
 وَلَا مِنْ إجماعٍ وَلَا مِنْ مُسْنَدٍ صَحِيحَةٍ ، بَلْ لَا يُعْرَفُ مِنْ قَوْلٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ . فَأَمَّا الْقُرْآنُ
 فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَارِثِ النِّفْقَةُ وَالْكُسُوفُ
 فَقَدْ خَالَفُوا ذَلِكَ فَقَالُوا : إِذَا تَرَكَ خَالَهُ وَابْنَ عَمِّهِ فَالنِّفْقَةُ عَلَى خَالِهِ وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ عَمِّهِ شَيْءٌ ؛
 فَهَذَا مُخَالَفٌ نَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ الْخَالَ لَا يَرِثُ مَعَ ابْنِ عَمِّهِ فِي قَوْلِ أَحَدٍ ، وَلَا يَرِثُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِ
 كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَالَّذِي احْتَجَّجُوا بِهِ مِنَ النِّفْقَةِ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ
 عَلَى خِلَافِهِ .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ الضمير في « أَرَادَا » للوالدين .
 و « فِصَالًا » معناه فطاما عن الرضاع ، أَيْ عَنِ الْإِغْتِنَاءِ بِلَبَنِ أُمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ .
 وَالْفِصَالُ وَالْفَضْلُ : الْفِطَامُ ، وَأَصْلُهُ التَّفْرِيقُ ، فَهُوَ تَفْرِيقُ بَيْنِ الصَّبِيِّ وَالنَّثَدِيِّ ؛ وَمِنْهُ سُمِّيَ
 الْفِصِيلُ ، لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ عَنْ أُمِّهِ . ﴿ عَنْ تَرَايُسَ مِنْهُمَا ﴾ أَيْ قَبْلَ الْحَوْلِينَ . ﴿ فَلَا جُنَاحَ
 عَلَيْهِمَا ﴾ أَيْ فِي فَصْلِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا جَعَلَ مَدَّةَ الرِّضَاعِ حَوْلِينَ يَتَنَ أَنْ فَطَامَهُمَا

هو الفطام ، وفصلها هو الفصل ليس لأحد عنه مترع ؛ إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد ؛ فذلك جائز بهذا البيان . وقال قتادة : كان الرضاع واجبا في الحولين وكان يحرم الفطام قبله ، ثم خُفّف وأبيح الرضاع أقل من الحولين بقوله : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا » الآية . وفي هذا دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام بإباحة الله تعالى للوالدين التشاور فيما يؤدي إلى صلاح الصغير ؛ وذلك موقوف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين . والتشاور : استخراج الرأى ، وكذلك المشاورة . والمشورة كالمعونة . وشُرّت العسل : استخرجته . وشُرّت الدابة وشورتها أى أجريتها لاستخراج حريها . والشَّوار : متاع البيت ؛ لأنه يظهر للناظر . والشارة : هيئة الرجل . والإشارة : إخراج ما في نفسك وإظهاره .

السابعة عشرة - قوله تعالى : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ) أى لأولادكم غير الوالدة ؛ قاله الزجاج . قال النحاس : التقدير في العربية أن تسرعوا أجنبية لأولادكم ؛ مثل « كَالْوَهْمِ أَوْ زَوْجِهِمْ » أى كالوالهه أو وزوالهه ؛ وحذفت اللام لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف ؛ وأنشد سيويه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نسب

ولا يجوز : دعوت زيدا ، أى دعوت لزيد ؛ لأنه يؤدي الى التليس ، فيعتبر في هذا النوع السماع .

قلت : وعلى هذا يكون في الآية دليل على جواز اتخاذ الظئر إذا أنفق الآباء والأمهات على ذلك . وقد قال عكرمة في قوله تعالى « لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ » معناه الظئر ؛ حكاه ابن عطية . والأصل أنت كل أم يلزمها رضاع ولدها كما أخبر الله عز وجل ؛ فأمر الزوجات بإرضاع أولادهن ، وأوجب لمن على الأزواج النفقة والكسوة والزوجة قائمة ؛ فلو كان الرضاع على الأب لذكره مع ما ذكره من رزقه وكسوته ؛ إلا أن مالكا رحمه الله دون فقهاء الأمصار استثنى الحسية فقال : لا يلزمها رضاعة ؛ فأخرجها من الآية وخصصها بأصل من أصول الفقه وهو العمل بالعادة . وهذا أصل لم يتفطن له إلا مالك . والأصل البدع فيه أنت

هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب وجاء الإسلام فلم يغيره؛ وتمادى ذؤو الثروة والأحساب على تفرغ الأمهات لثمة بدفع الرضعا للراضع إلى زمانه فقال به إلى زماننا فتحققناه شرعا .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾ يعنى الآباء، أى سلمت الأجرة الى المرضعة الظئر، قاله سفيان . مجاهد : سلمت إلى الأمهات أجرن بحساب ما أرضعن إلى وقت إرادة الاسترضاع . وقرأ السنة من السبعة « ما آتيت » بمعنى ما أعطيت . وقرأ ابن كثير « آتيت » بمعنى ما جئتم وفلتم، كما قال زهير :

وما كان من خير أبوه فأنما * توارثه آباء آبائهم قبل

قال قتادة والزهرى : المعنى سلمت ما آتيت من إرادة الاسترضاع ، أى سلم كل واحد من الأبوين ورضى ؛ وكان ذلك على اتفاق منهما وقصد خير وإرادة معروف من الأمر . وعلى هذا الاحتمال فيدخل في الخطاب سلمت الرجال والنساء . وعلى القولين المتقدمين الخطاب للرجال . قال أبو على : المعنى إذا سلمت ما آتيت فقهه أو إعطاه ؛ غنّف المضاف وأقم الضمير مقامه ، فكان التقدير : ما آتيتموه ، ثم حذف الضمير من الصلة ؛ وعلى هذا التأويل فالخطاب للرجال لأنهم الذين يعطون أجر الرضاع . قال أبو على : ويحتمل أن تكون « ما » مصدرية ، أى إذا سلمت الإتيان ، والمعنى كالأول ، لكن يستغنى عن الصفة من حذف المضاف ثم حذف الضمير .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٢٤ ﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾ لما ذكر عز وجل مدة الطلاق وأتصل بذكرها ذكر الإرضاع ذكر عدة الوفاة أيضا ؛ لثلاث يتوهم أن عدة الوفاة مثل عدة الطلاق .

« والذين » أى والرجال الذين يموتون منكم . (وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا) أى يتركون أزواجاً ، أى ولم زوجات ؛ فالزوجات يترصن ؛ قال معناه الزجاج وأخاره النحاس . وحذف المبتدأ فى الكلام كثير ؛ كقوله تعالى : « قُلْ أَنَابْتُكُمْ بِشَرِّ مَنْ دَلِكُمْ أَنَارُ » أى هو النار . وقال أبو علي الفارسي : تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يترصن بعدهم ؛ وهو كقولك : السمن مَنَوَانٍ بدرهم ، أى متوان منه بدرهم . وقيل : التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يترصن ؛ بغضت البسارة فى غاية الإيجاز . وحكى المهدوي عن مسيبويه أن المعنى : وفيما يُبلى عليكم الذين يتوفون . وقال بعض نفاة الكوفة : الخبر عن «الذين» متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يترصن ؛ وهذا اللفظ معناه الخبر عن المشروعية فى أحد الوجهين كما تقدم .

الثانية - هذه الآية فى عدة المتوفى عنها زوجها ، وظاهرها العموم ومعناها الخصوص . وحكى المهدوي عن بعض العلماء أن الآية تناولت الحوامل ثم نُسخ ذلك بقوله « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عز وجل : «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ » لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام إذا توفى الرجل وخلف امرأته حاملاً أوصى لما زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم تخرج فتمتزوج ؛ ثم نُسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر بالميراث . وقال قوم : ليس فى هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول ؛ كصلاة المسافر لما نقصت من الأربع الى الاثنين لم يكن هذا نسخاً . وهذا غلط بين ؛ لأنه إذا كان حكماً أن تمتد سنة إذا لم تخرج فإن خرجت لم تمتع ، ثم أزيل هذا ولزمتها العدة أربعة أشهر وعشراً . وهذا هو النسخ ، وليست صلاة المسافر من هذا فى شيء . وقالت طائفة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة الفجر بحالها ؛ وسيأتى .

الثالثة - عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء . وروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس أن تمام عدتها آخر الأجلين ؛ واختاره مختون من علمائها .

وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن هذا . والحجة لما روى عن عليّ وابن عباس رَوُّهُمُ الْجَمْعَ
 بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم مِّنْ دُونِ أَزْوَاجِكُمْ يَتَبَوَّأُونَ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا وَعَشْرًا »
 وبين قوله : « وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وذلك أنها إذا قعدت أقصى
 الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين ، وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عَدَّة
 الوفاة ، والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يهكّر عليه
 من حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وأنها نَفَسَتْ بعد وفاة زوجها بِلَالٍ ، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أَنْ تَتَرَوَّجَ ؛ أخرجه الصحيح . فَيُنَاقِضُ الحديثُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى :
 « وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » محمول على عمومِهِ في المطلقَاتِ والمُتَوَسِّقَاتِ عَنْهُنَّ
 أَزْوَاجَهُنَّ ، وَأَنَّ عَدَّةَ الْوَفَاةِ مُخْتَصَةٌ بِالْحَائِلَاتِ مِنَ الصَّنَفَيْنِ ؛ وَيَتَضَيَّدُ هَذَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ :
 وَمَنْ شَاءَ بِاهْلَئِهِ أَنَّ آيَةَ النِّسَاءِ الْقَصْرَى نَزَلَتْ بِعِدَّةِ الْوَفَاةِ . قَالَ عَلِيٌّ : وَظَاهِرُ
 كَلَامِهِ أَنَّهَا نَاجِغَةٌ لَهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ مَرَادَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنَّمَا يَبْقَى أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ لَهَا ، فَإِنَّمَا أُخْرِجَتْ
 مِنْهَا بَعْضُ مُتَنَاقِلَاتِهَا . وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ مَتَأَخَّرَ عَنْ عَدَّةِ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ سُبَيْعَةَ كَانَتْ
 بَعْدَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَزَوْجُهَا هُوَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ وَهُوَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ ،
 تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ حِينَئِذٍ وَهِيَ حَامِلٌ ، وَهُوَ الَّذِي رَفَعَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَنْ تُؤْفَى
 بِمَكَّةَ ، وَوُلِدَتْ بَعْدَهُ بِنِصْفِ شَهْرِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بَارِعِينَ لَيْلَةٍ . وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ
 عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ أَنَّ سُبَيْعَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ قَالَتْ :
 فَأَقْتَنِي بَأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالْتَرَوَّجِ إِنْ بَلَغَنِي . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ :
 وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَرَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ وَإِنْ كَانَتْ فِي دُمْعَاهَا ، غَيْرَ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَقْرِبُهَا حَتَّى
 تَطْهَرُ ؛ وَعَلَى هَذَا جَهْلُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَعْمَةُ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَالثَّعْلَبِيُّ وَحَمَادٌ : لَا تَنْكَحُ
 النِّسَاءَ مَا دَامَتْ فِي دَمٍ قِيَاسُهَا ، فَأَشْتَرَطُوا شَرْطَيْنِ : وَضْعَ الْحَمْلِ ، وَالطَّهْرَ مِنْ دَمِ النِّفَاسِ .
 وَالحديثُ مُتَّجِعٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا مُتَّجِعٌ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ : « فَلَمَّا تَمَلَّتْ مِنْ قَلْبِهَا تَحْمِلُ لِحَبْلِهَا » كَمَا
 فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ ؛ لِأَنَّ « تَمَلَّتْ » وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ طَهَّرَتْ مِنْ دَمِ قَلْبِهَا

- على ما قاله الخليل - فيحمل أن يكون المراد به هاهنا تلت من آلام نفاسها؛ أي استقلت من أوجاعها . ولو سلم أن معناه ما قال الخليل فلا تُجبه فيه؛ وإنما الحجة في قوله عليه السلام لسبيعة : " قد حَلَّت حين وضعت " فأوقع الحَلَّ في حين الوضع وعَلَّقَه عليه، ولم يقل إذا انقطع دمك ولا إذا طهرت؛ فصح ما قاله الجمهور .

الرابعة - ولا خلاف بين العلماء على أن أجل كل حامل مطلقاً يملك الزوج رجعتها أو لا يملك، حُرّة كانت أو أمة أو مدبرة أو مكاتبية أن تضع حملها .

واختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها كما تقدّم؛ وقد أجمع الجميع بلا خلاف بينهم أن رجلا لو توفى وترك امرأة حاملاً فاقضت أربعة أشهر وعشر أنها لا تحمل حتى تلد؛ فعلم أن المقصود الولادة .

الخامسة - قوله تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ) التربص : التأني والتصبر عن النكاح، وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بالآ تفارقه ليلا . ولم يذكر الله تعالى السكنى للتوفى عنها في كتابه كما ذكرها للطفقة بقوله تعالى : « أَسْكُونَهُنَّ » وليس في لفظ المدة في كتاب الله تعالى ما يدل على الإحداد، وإنما قال : « يتربصن » فبيّنت السنة جميع ذلك . والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متظاهرة بأن التربص في الوفاة إنما هو بإحداد، وهو الامتناع من الزينة ولئس المصبوغ الجميل والطيب ونحوه، وهذا قول جمهور العلماء . وقال الحسن ابن أبي الحسن : ليس الإحداد بشيء، إنما تربص عن الزوج، ولما أن تترين وتنتطبب؛ وهذا ضعيف لأنه خلاف السنة على ما نبهته إن شاء الله تعالى . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقرينة بنت مالك بن سنان وكانت متوفى عنها : " أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله " قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً؛ وهذا حديث ثابت أخرجه مالك عن حميد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، رواه عنه مالك والثوري ووهيب بن خالد وحماد ابن زيد وعيسى بن يونس وعدد كثير وابن عينة والقطان وشعبة، وقد رواه مالك عن ابن شهاب

(١) في الأصول : « رهب » والتصويب عن شرح الموطأ وتهذيب التهذيب .

وَحَسْبُكَ ! قَالَ الْبَاحِيُّ : لَمْ يَرَوْعْتَهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ أَخَذَ بِهِ عَثْمَانُ بْنُ عَمَّانٍ . قَالَ أَبُو عَمْرِو : وَقَضَى بِهِ فِي اعْتِدَادِ الْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا فِي بَيْتِهَا ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ أَنَّ الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا زَوْجَهَا عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِهَا وَلَا تَخْرُجَ عَنْهُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ قَهْقَاهِ الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ . وَكَانَ دَاوُدُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا زَوْجَهَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِهَا وَتَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ لِأَنَّ السَّكْنَى إِنَّمَا وَرَدَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي الْمَطْلَقَاتِ ؛ وَمَنْ حُجِّجَتْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ . قَالُوا : وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا تَرْوِيهِ امْرَأَةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ بِجَلِّ الْعِلْمِ ، وَلِإِحْبَابِ السَّكْنَى إِحْبَابُ حَكْمٍ ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَحِبُّ إِلَّا بِنَصِّ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ إِجْمَاعٍ . قَالَ أَبُو عَمْرِو : أَمَّا السَّنَةُ فَثَابِتَةٌ بِحَمْدِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَسُتِفِيَ عَنْهُ بِالسَّنَةِ ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِذَا نَزَلَ فِي مَسْأَلَةٍ كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ مَنْ وَاقَفَتْهُ السَّنَةُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِبَّاسٍ وَجَارِ رِوَايَتِهِ مَثَلُ قَوْلِ دَاوُدَ ؛ وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَعَطَاءُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا » وَلَمْ يَقُلْ يَتَرَبَّصْنَ فِي بَيْتِهِنَّ وَلَتَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : خَرَجْتُ مَائِثَةً بِأَخْتِي أُمِّ كَلْبُومَ - حِينَ قُتِلَ عَنْهَا زَوْجُهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - إِلَى مَكَّةَ فِي عُمْرَةٍ ، وَكَانَتْ تُقْبَلُ الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا بِالْخُرُوجِ فِي عَقْتِهَا . قَالَ : وَحَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : أَبَى النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . قَالَ وَحَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخَذَ الْمُتَرَبِّصُونَ فِي الْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْجَهَا بِقَوْلِ مَائِثَةَ ، وَأَخَذَ أَهْلُ الْوَرَعِ وَالزَّهْمُ بِقَوْلِ ابْنِ عَمْرِو . وَفِي الْمَوْطَأِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرَى الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ الْبَيْدَاءِ يَمْتَعْنِ الْجَمْعَ . وَهَذَا مِنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجْتِهَادٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى اعْتِدَادَ الْمَرْأَةِ فِي مَثَلِ زَوْجِهَا الْمُتَوَقِّعَ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَهَا ؛ وَهُوَ مُقْتَضَى الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ ، فَلَا يَحُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ حَتَّى تَقْتَضِيَ عَقْتَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : تُرَدُّ مَالُهَا عُمْرُهَا .

السادسة - إذا كان الزوج يملك رقبة المسكن فإن للزوجة العتة فيه ؛ وعليه أكثر

الفقهاء : مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم لحديث البريرة . وهل يجوز بيع الدار

إذا كانت ملكا لتوفى وأراد ذلك الورثة؛ فالذى عليه جمهور أصحابنا أن ذلك جائز، ويشترط فيه العدة لألاءه . قال ابن القاسم : لأنها أحق بالسكنى من النِّزَام . وقال محمد بن عبد الحكم : البيع فاسد لأنها قد ترتب فتمتدّ عنها . وجه قول ابن القاسم : أن الغالب السلامة، والرّبة نادرة، وذلك لا يؤثر في فساد العقود ؛ فإن وقع البيع فيه بهذا الشرط فارتب قال مالك في كتاب محمد : هي أحق بالمقام حتى تنقضى الرّبة ، وأحبّ إلينا أن يكون للشترى الخيار في فسخ البيع أو أمضائه ولا يرجع بشيء ؛ لأنه دخل على العدة المعتادة ، ولو وقع البيع بشرط ثروال الرّبة كان فاسدا . وقال ثُمْنُون : لاجبة للشترى . وإن تبادت الرّبة الى خمس سنين ؛ لأنه دخل على العدة، والعدة قد تكون خمس سنين ؛ ونحو هذا روى أبو زيد عن ابن القاسم .

السابعة - فإن كان للزوج السكنى دون الرقبة فلها السكنى في مدة العدة، خلافا للأبي حنيفة والشافعي؛ لقوله عليه السلام للفرقة وقد علم أن زوجها لا يملك رقبة المسكن : "أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكلب أجله" . لا يقال إن المنزل كان لها فلذلك قال لها : "أمكنى في بيتك" . فإن معمرا روى عن الزهري أنها ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها قُتل ، وأنه تركها في مسكن ليس لها وأستاذته؛ وذكر الحديث . ولنا من جهة المتي أنه ترك دارا يملك سكنها ملكا لا تبعه عليه فيه ؛ فلمز أن تمتد الزوجة فيه ؛ أصل ذلك إن ملك رقبته .

الثامنة - وهذا إذا كانت قد ناذى الكراء ، وأما إذا كان لم يؤذ الكراء فالذى في المدونة أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسرا؛ لأن حقها إنما يتعلق بما يملكه من السكنى ملكا تاما، وما لم ينقد عوضه لم يملكه ملكا تاما . وإنما ملك العوض الذى بيده ، ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى ؛ لأن ذلك مال وليس بسكنى . وروى محمد بن مالك أن الكراء لازم لبيت في ماله .

التاسعة - قوله صلى الله عليه وسلم للفرقة : "أمكنى في بيتك حتى يبلغ الكلب أجله" . يحتمل أنه أمرها بذلك لما كان زوجها قد أدى كراء المسكن ، أو كان أسكن فيه

إلى وفاته، أو أن أهل المنزل أباحوا لها العدة فيه بركاء أو غير ركاء، أو ما شاء الله تعالى من ذلك مما رأى به أن المقام لازم لها فيه حتى تنقضى عتبتها .

العاشرة - وأختلفوا في المرأة يأتيها نهي زوجها وهي في بيت خير بيت زوجها، فأمرها بالرجوع إلى مسكنه وقراره مالك بن أنس، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب والنخعي : تعتد حيث أتاها الخبر، لا تخرج منه حتى تنقضى العدة . قال ابن المنذر : قول مالك صحيح، إلا أن يكون قلها الزوج إلى مكان فتلزم ذلك المكان .

الحادية عشرة - ويجوز لها أن تخرج في حوائجها من وقت انتشار الناس بكرة إلى وقت هدوئهم بعد العتمة، ولا تبيت إلا في ذلك المنزل . وفي البخاري ومسلم عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحبذ امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار » . وفي حديث أم حبيبة : « لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحبذ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » الحديث . الإحداد : ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والخلى والكحل والحضاب بالحناء مادامت في عتبتها . لأن الزينة داعية إلى الأزواج فنهت عن ذلك قطعا للذرائع وحماية لحرمات الله تعالى أن تنكح . وليس دهن المرأة رأسها بالزيت والشيرج من الطيب في شيء . يقال : امرأة حاد ومحد . قال الأصمعي : ولم نعرف « حدت » . وفاعل « لا يحل » المصدر الذي يمكن صياغته من « تحبذ » مع « أن » المرادة؛ فكأنه قال : الإحداد .

الثانية عشرة - وصفه عليه السلام المرأة بالإيمان يدل على صحة أحد القولين عندنا في الكتابة المتوقفا عنها زوجها إنما لا إحداد عليها وهو قول ابن كنانة وابن نافع، ورواه لأشهب عن مالك، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر . وروى عنه ابن القاسم أن عليا الإحداد .

(١) تلصص (فتح اللين وسكون الصاد المهملين) « من يردنا من يصب ههنا أي يربط ثم يصبغ ثم يبيح مصبونا فيخرج موشيا لبقا ما نصب منه أبيض ولم يصبغ » وإنما يصبغ السدى دون الجمجمة .

(٢) النبذة : الشيء اليسير - القسط والأظفار : نومان من البخور .

كالسنة ؛ وبه قال الليث والشافعي وأبو ثور وعامة أصحابنا ؛ لأنه حكم من أحكام السنة
فلزمت الكفاية لسلم كلزوم المسكن والمعدة .

الثالثة عشرة - وفي قوله عليه السلام : " فوق ثلاث إلا على زوج " دليل على تحريم
إحداد المسلمات على غير أزواجهن فوق ثلاث ، وإباحة الإحداد عليهم ثلاثا تبدأ بالعد من
الليلة التي تستقبلها إلى آخر ثالثها ؛ فإن مات حيمين في بقية يوم أو ليلة ألفتة وحسبته
من الليلة القابلة .

الرابعة عشرة - هذا الحديث بحكم عمومته يتناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن
فيدخل فيه الإماء والحرائر والكبار والصغار ؛ وهو مذهب الجمهور من العلماء . وذهب
أبو حنيفة إلى أنه لا إحداد على أمة ولا على صغيرة ؛ حكاه عنه القاضي أبو الوليد الباجي .
قال ابن المنذر : أما الأمة الزوجة فهي داخلة في جملة الأزواج وفي عموم الأخبار ؛ وهو
قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ؛ ولا أحفظ في ذلك عن أحد خلافا ،
ولا أعلمهم يختلفون في الإحداد على أم الولد إذا مات سيدها ؛ لأنها ليست بزوجة والأحاديث
إنما جاءت في الأزواج . قال الباجي : الصغيرة إذا كانت ممن يعقل الأمر والنهي وتلزم
ما حُد لها أمرت بذلك ، وإن كانت لا تدرك شيئا من ذلك لصغرها فروى ابن مَرزُب عن
عيسى يَحْتَجُّهَا أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة ، وذلك لازم لها . والدليل على وجوب الإحداد على
الصغيرة ما روى ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم سألته امرأة عن بنت لها توفى عنها زوجها
فأنتكت عنها فكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا " مرتين أو ثلاثا ؛ كل
ذلك يقول " لا " ولم يسأل عن سنّها ؛ ولو كان الحكم يفتقر بالصغر والكبر لسأل عن سنّها
حتى يبين الحكم ، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز ، وأيضا فإن كل من لزمتها المدة بالوفاة
لزوجها الإحداد كالكيفية .

الخامسة عشرة - قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أن الخضاب داخل في جملة الزينة
للنهي عنها . وأجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس الثياب المصبوغة والمصفرة ، إلا ما صيغ

بالمسود فإنه رخص فيه عروة بن الزبير ومالك والشافعي، وكراهه الزهري وقال : لا تلبس ثوب عصب وهو خلاف الحديث . وفي المدونة قال مالك : لا تلبس رقيق عصب اليمن ، ووسع في غليظه . قال ابن القاسم : لأن رقيقه بمنزلة الثياب المصبغة ، وتلبس رقيق الثياب وظيظه من الحرير والكتان والقطن . قال ابن المنذر : ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض . قال القاضي عياض : ذهب الشافعي إلى أن كل صبيح كان زينة لا تمسه الحاذة رقيقا كأن أو غليظا ، ونحوه للقاضي عبد الوهاب قال : كل ما كان من الألوان يترين به النساء لأزواجهن فلمتنع منه الحاذة . ومنع بعض مشايخنا المتأخرين جبة البياض الذي يترين به ، وكذلك الرقيق من السواد . وروى ابن المواز عن مالك : لا تلبس حليا وإن كان حديدا ، وفي الجملة أن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من الثجمل فلا تلبسه الحاذة . ولم ينص أصحابنا على الجواهر والياقيات والزمرد وهو داخل في معنى الحلي . والله أعلم .

السابعة عشرة — وأجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها إلا الحسن فإنه قال : ليس بواجب ، واحتج بما رواه عبد الله بن شداد بن الحاد عن أسماء بنت عميس قالت : لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تسلي ثلاثا^(١) ثم اصنعي ما شئت" . قال ابن المنذر : كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد ، وقال : المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويغتضبان ويصنعان ماشاءا . وقد ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإحداد ، وليس لأحد بقلته إلا التسليم ، ولعل الحسن لم تبلغه ، أو بلغته فأنقضا بمحدث أسماء بنت عميس أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تحمى على جعفر وهي امرأته ، فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحل . قال ابن المنذر : وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه ، وكان أحمد بن حنبل يقول : هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به ، وقاله إسماعيل .

(١) تسلي : البس ثياب الحداء السود ، وهي السلاب (كتاب) .

السابعة عشرة - ذهب مالك والشافعي إلى أن لا إحداد على مطلقة رجعية كانت أو بائة واحدة أو أكثر؛ وهو قول ربيعة وعطاء . وذهب الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأبو نور وأبو عبيد إلى أن المطلقة ثلاثا عليها الإحداد ؛ وهو قول سعيد ابن المسيب وسليان بن يسار وابن سيرين والحكم بن عبيدة . قال الحكم : هو عليها أوكد وأشد منه على المتوفى عنها زوجها ؛ ومن جهة المعنى أنهما جميعا في عدة يحفظ بها النسب . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : الاحتياط أن تنق المطلقة الزينة . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدِلَ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " دليل على أن المطلقة ثلاثا والمطلق حي لا إحداد عليها .

الثامنة عشرة - أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقا يملك رجعتها ثم توفي قبل انقضاء العدة أن عليها عدة الوفاة وترته . واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثا في المرض ؛ فقالت طائفة : تمتد عدة الطلاق ؛ هذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي نور . قال ابن المنذر : وبه يقول ؛ لأن الله تعالى جعل عدة المطلقات الأقرء ، وقد أجمعوا على المطلقة ثلاثا لو ماتت لم يرثها المطلق ، وذلك لأنها غير زوجة ؛ وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها . وقال الثوري : تمتد بأقصى العديتين . وقال الثمار ومحمد : عليها أربعة أشهر وعشرون تستكمل في ذلك ثلاث حيض .

التاسعة عشرة - واختلفوا في المرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه ؛ فقالت طائفة : المعدة في الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ؛ هذا قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال مسروق وعطاء وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأبو نور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وفيه قول ثان وهو أن عتبتها من يوم يبلغها الخبر ؛ وروى هذا القول عن علي ؛ وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني وجلاس ابن عمرو . وقال سعيد بن المسيب ومحمد بن عبد العزيز : إن قامت بيته فعتبتها من يوم مات أو طلق ؛ وإن لم تم بيته فن يوم يأتيها الخبر ؛ والصحيح الأول لأنه تعالى علق العدة

بالوفاة أو الطلاق، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداق انقضت العدة، فإذا تركته مع علم العلم فهو أهون؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقضي عتتها ولا إحداق عليها. وأيضاً فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عتتها منقضية. ولا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المختلف فيها. ووجه من قال بالعدة من يوم يبلغها الخبر أن العدة عبادة بترك الزينة وذلك لا يصح إلا بقصد نية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم. والله أعلم.

الموفية عشرين - مدة الوفاة تلزم الحرة والأمة والصغيرة والكبيرة والتي لم تبلغ المحيض والتي حاضت والبالغة من المحيض والكائبة دخل بها أو لم يدخل بها إذا كانت غير حامل - [وعدة جميعهن إلا الأمة] أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لعموم الآية في قوله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». وعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران ونعس ليل. قال ابن العربي: نصف عدة الحرة إجماعاً، إلا ما يجئ عن الأصم فإنه سوى فيها بين الحرة والأمة وقد سبقه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع. قال الباقي: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت عنه أنه قال: عتتها عدة الحرة.

قلت: قول الأصم صحيح من حيث النظر؛ فإن الآيات الواردة في عدة الوفاة والطلاق بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة؛ فعدة الحرة والأمة سواء على هذا النظر؛ فإن العمومات لا فصل فيها بين الحرة والأمة؛ وكما استوت الأمة والحرة في النكاح فكذلك تستوي معها في العدة. والله أعلم. قال ابن العربي: وروى عن مالك أن الكائبة تعتد بثلاث حيض إذ بها يبرأ الزوج؛ وهذا منه فاسد جداً، لأنه أخرجهما من عموم آية الوفاة وهي منها وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها^(١).

قلت: وعليه بناء ما في المدونة لا عدة عليها إن كانت غير مدخول بها؛ لأنه قد علم براءة رَحِمِها، وهذا يقتضي أن تتزوج مسلماً أو غيره إثر وفاته؛ لأنه إذا لم يكن عليها عدة للوفاة ولا استبراء للدخول فقد حلت للأزواج.

(١) الزيادة عن الباقي.

(٢) هذه عبارة ابن العربي كما وردت في أحكام القرآن. وقد وردت مضطربة في الأصول.

الحادية والعشرون - واختلفوا في عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها ؛ فقالت طائفة :
 عدتها أربعة أشهر وعشر ؛ قاله جماعة من التابعين منهم سعيد والزهرى والحسن البصرى
 وغيرهم ، وبه قال الأوزاعى وإسحاق . وروى أبو داود والدارقطنى عن قبيصة بن ذؤيب عن
 عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نيتنا صلى الله عليه وسلم ، عدة المتوفى عنها أربعة أشهر
 وعشر ؛ يبنى في أم الولد ؛ لفظ أبي داود . وقال الدارقطنى : موقوف وهو الصواب ، وهو
 مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو . قال ابن المنذر : وضعف أحمد وأبو عبيد هذا الحديث .
 وروى عن علي وابن مسعود أن عدتها ثلاث حيض ؛ وهو قول عطاء ، وإبراهيم النخعى
 ومصفيان الثورى وأصحاب الرأى ؛ قالوا : لأنها عدة تحب في حال الحرية ؛ فوجب أن تكون
 عدة كاملة ؛ أصله عدة الحرية . وقال مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور : عدتها حيضة ؛
 وهو قول ابن عمر . وروى عن طاوس أن عدتها نصف عدة الحرية المتوفى عنها ؛ وبه قال
 قتادة . قال ابن المنذر : ويقول ابن عمر أقول ؛ لأنه الأقل مما قيل فيه وليس فيه سنة
 تتبع ولا إجماع يستمد عليه . وذكر اختلافهم في عدتها في العتق كهو في الوفاة سواء ، إلا أن
 الأوزاعى جعل عدتها في العتق ثلاث حيض .

قلت : أصح هذه الأقوال قول مالك ، لأن الله سبحانه قال : « وَالْمُطَلَّقات يَتَرَبَّصْنَ
 بِأَنْتَظِمِينَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ » فشرط في ترصد الأقراء أن يكون عن طلاق ؛ فانتفى بذلك أن يكون
 من قبله . وقال : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْتَظِمِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
 وَعَشْرًا » فعلق وجوب ذلك بكون المترتبة زوجة ؛ فدل على أن الأمة بخلافها . وأيضا
 فإن هذه أمة موطوءة بملك اليمين فكان استبراءها بمحضة ؛ أصل ذلك الأمة .

الثانية والعشرون - إذا ثبت هذا فهل عدة أم الولد استبراء أم حيض أو عدة ؛ فالذى
 ذكره أبو محمد في موته أن الحيضة استبراء وليست بعدة . وفي المدونة أن أم الولد عليها
 العدة ؛ وأن عدتها حيضة كعدة الحرية ثلاث حيض . وقائدة الخلاف أنا إذا قلنا هي عدة فقد

قال مالك لا أحب أن تواعد أحدا ينكحها حتى تحيض حيضة . قال ابن القاسم : وبلغني
صنه أنه قال : لا تيت إلا في يئتها ؛ فأثبت لمدة استبرائها حكم العدة .

الثالثة والعشرون — أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثا أو مطلقة للزوج عليها
رجعة وهي حامل واجبة ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ » .

واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ؛ فقالت طائفة : لا نفقة لها ؛
كذلك قال جابر بن عبد الله وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعبد الملك
ابن بعلل ويحيى الأنصاري وربيعة ومالك وأحمد وإسحاق ؛ وحكى أبو عبيد ذلك عن أصحاب
الرأى . وفيه قول ثان وهو أن لها النفقة من جميع المال ؛ روى هذا القول عن علي وعبد الله ،
وبه قال ابن عمرو وشريح وابن سيرين والشعبي وأبو العالية والنخعي وجلاس بن عمرو وحماد بن
أبي سليمان وأيوب السخيتي وسفيان الثوري وأبو عبيد . قال ابن المنذر : وبالقول الأول
أقول ؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي مثل أولاده الأطفال
وزوجته ووالديه تسقط عنه ؛ فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . وقال القاضي
أبو محمد : لأن نفقة الحمل ليست بدَيْن ثابت فتعلق بماله بعد موته ؛ بدليل أنها تسقط عنه
بالإعسار فإن تسقط بالموت أولى وأحرى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : (أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا) اختلف العلماء في الأربعة
الأشهر والعشر التي جعلها الله ميقانا لعدة المتوفى عنها زوجها ؛ هل تحتاج فيها إلى حيضة أم
لا ؛ فقال بعضهم : لا تبرا إذا كانت ممن توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة الأشهر والعشر ،
وإلا فهي مُستترابة . وقال آخرون : ليس عليها أكثر من أربعة أشهر وعشر ؛ إلا أن تستريب
نفسها ريبة يئنة ؛ لأن هذه المدة لا يئد فيها من الحيض في الأغلب من أمر النساء إلا أن
تكون المرأة ممن لا تحيض أو ممن عرفت من نفسها أو عرفت منها أن حيضتها لا تأتيها
إلا في أكثر من هذه المدة .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَعَشْرًا ﴾ روى وكيع عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية أنه سئل : لم ضُيِّتَ العشرُ إلى الأربعة الأَشهر ؟ قال : لأن الروح تنفخ فيها ، وسيأتي في « الخ » شأنُ هذا إن شاء الله تعالى . وقال الأصمعي : ويقال إن ولد كل حامل يرتكض في نصف حملها فهي مُرْكُض . وقال غيره : أركضت فهي مُرْكُضَةٌ ، وأنشد :

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِيُّ أَبِيهَا * تَهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغَلَامُ

وقال الخطابي : قوله « وعشرا » يريد - والله أعلم - الأيامَ لياليتها ، وقال المبرد : إنما أنت العشر لأن المراد به المدة . المعنى وعشر مُدَد ، كلُّ مُدَّةٍ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فالليلة مع يومها مدة معلومة من الدهر . وقيل : لم يقل عشرة تغليباً لحكم الليالي إذ الليلة أسبق من اليوم والأيام في ضمها . « وعشرا » أخف في اللفظ ، فغلبت الليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ ، لأن ابتداء الشهور بالليل عند الاستهلال ، فلما كان أوَّل الشهر الليلة غلبت الليلة ، تقول : صمنا نحسا من الشهر ، فغلبت الليالي وإن كان الصوم بالنهار . وذهب مالك والشافعي والكوفيون إلى أن المراد بها الأيام والليالي . قال ابن المنذر : فلو عقد عاقد عليها النكاح على هذا القول وقد مضت أربعة أشهر وعشر ليال كان باطلا حتى يمضي اليوم العاشر . وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا قضى لها أربعة أشهر وعشر ليال حلت للأزواج ، وذلك لأنه رأى العدة مبهمة فغلب التأنيث وتأولها على الليالي . وإلى هذا ذهب الأوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الأضمر من المتكلمين . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أربعة أشهر وعشر ليال » .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - أضاف تعالى الأجل إليهن إذ هو محدود مضروب في أمرهن ، وهو عبارة عن انقضاء العدة .

(١) البيت لأوس بن خلفاء المجيمي يصف فرسا . والصريحى : نسبة إلى الصريح وهو يعل من غيل العرب معروف . (عن اللسان)

الثانية - قوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) خطاب لجميع الناس ، والتليس بهذا الحكم هو الحكم والأولياء . (فَيَا قَعْلَانِ) يريد به التزوج لما دونه من الترتين وأطراح الإحكام . (بِالْمَعْرُوفِ) أى بما أذن فيه الشرع من اختيار أعيان الأزواج وتقدير الصداق دون مباشرة العقد لأنه حق للأولياء كما تقدم .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على أن للأولياء منعهم من التبرع والتشوف للزوج فى زمان العدة . وفيها رد على إسحاق فى قوله : إن المطلقة إذا طمعت فى الحيضة الثالثة بانت واقطعت وجعة الزوج الأول إلا أنه لا يعمل لما أتت بتزوج حتى تقتل . وعن شريك أن زوجها الرجعة ما لم تقتل ولو بعد عشرين سنة ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيَا قَعْلَانِ فِي أَفْسَيْنِ » وبلغ الأجل هنا انقضاء العدة بدخولها فى الدم من الحيضة الثالثة ولم يذكر ضلأ ، فإذا انقضت عتتها حلت للأزواج ولا جناح عليها فيما فعلت من ذلك . والحديث عن ابن عباس لو صح يحتمل أن يكون منه على الاستحباب ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ أَنْتُمْ سَتَذْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ مِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) ال قوله (معروفًا) فيه ثلث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ) أى لا إثم . والجناح الإثم ، وهو أصح فى الشرع . وقيل : بل هو الأمر الشاق ، وهو أصح فى اللغة ؛ قال الشيخ :

إذا تعلموا براكبها خليبا • تذكر ما لديه من الجناح

وقوله : (عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ) المخاطبة لجميع الناس ، والمراد بمحكها هو الرجل الذي في نفسه تزوج معتقة ، أي لا يوزر عليك في التعريض بالخطبة في عدة الوفاة . والتعريض : ضد التصريح ، وهو إفهام المعنى بالشيء المحتمل له ولغيره وهو من عَرَضَ الشيء وهو جانبه ، كأنه يحوم به على الشيء ولا يظهره . وقيل : هو من قولك عَرَضْتَ الرجل ، أي أهديت إليه تحفة ، وفي الحديث : أن رجلاً من المسلمين عَرَضُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباً بكر ثياباً بيضاء ، أي أهدوا لها . فالمرض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاماً يفهم معناه .

الثانية — قال ابن عطية : أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزوجها وتبئُّ عليه لا يجوز . وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رفث وذکر جماع أو تحرُّصٌ عليه لا يجوز وكذلك ما أشبهه . وجوز ما عدا ذلك . ومن أعظمه قرباً إلى التصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : "كوني عند أم شريك ولا تسبقيني بنفسك" . ولا يجوز التعريض لخطبة الرجعة إجماعاً لأنها كالزوجة . وأما من كانت في عدة اليئونة فالصحيح جواز التعريض لخطبتها والله أعلم . وروى في تفسير التعريض ألفاظ كثيرة جماعها يرجع إلى قسمين : الأول — أن يذكرها لولها يقول له لا تسبقيني بها . والثاني — أن يشير بذلك إليها دون واسطة فيقول لها : إني أريد التزويج ، أو إنك لجميلة ، إنك لصالحة ، إن الله لسائق إليك خيراً ، إني فيك لأراغب ، ومن يرغب عنك . إنك لنافقة ، وإن حاجي في النساء ، وإن يُقدَّر الله أمراً يكن . هذا هو تمثيل مالك وآبن شهاب . وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول : لا تسبقيني بنفسك ، ولا بأس أن يهدي إليها ، وأن يقوم بشغلها في العدة إذا كانت من شأنه ، قاله إبراهيم . وجائز أن يمدح نفسه ويذكر ما آثره على وجه التعريض بالزواج ، وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ، قالت مكيبة بنت حنظلة استأذن علي بن محمد بن علي - ولم تنقض عدي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قراي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراي من علي - وموضي في العرب . قلت :

غفر الله لك يا أبا جعفر ! إنك رجل يؤخذ عنك ، تحطبي في عدتي ! قال : إنما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأمة من أبي سلمة فقال : "لقد طابت أُنَى رسول الله وخبرته وموضعي في قومي" كانت تلك خطبة ؛ أخرجه الذَّاقُطِيُّ . والهدية الى المعتبة جائزة ، وهي من التعريض ؛ قاله مُحَنُون وكثير من العلماء وقاله إبراهيم . وكره مجاهد أن يقول لها : لا تسبقيني بنفسك ورآه من المواعدة سرًا . قال القاضي أبو محمد بن عطية : وهذا عندي على أن يتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أنه على جهة الرأي لها فيمن يترجها لا أنه أرادها لنفسه وإلا فهو خلاف لقول النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة - قوله تعالى : (مِنْ يَخْطِبُ النِّسَاءَ) الخُطْبَةُ (بكسر الخاء) : فعل الخاطب من كلام وقصد واستطاف بفعل أو قول . يقال : خطبها يخطبها خطبًا وخطبة . ورجل خطاب كثير التصرف في الخطبة ؛ ومنه قول الشاعر :

برج بالبين خطابُ الكُتُبِ • يقول إني خاطب وقد كذَّب
• وإِنَّمَا يَخْطُبُ عَسًا مِنْ حُلُبِ •

والخطيب : الخاطب . والخطيبي : الخطبة . قال عدي بن زيد يذكر قصد جذيمة الأبرش لخطبة الزَّوَاءِ :

لِخَطِيْبِي الَّتِي قَدَرْتُ وَحَانَتْ • وَهَرَبَ ذَوَاتُ غَائِلَةٍ لِحِينَا

والخطب : الرجل الذي يخطب المرأة ؛ ويقال أيضا : هي خطبته وخطبته التي يخطبها . والخطبة فعله كحكمة وقعدة . والخطبة (بضم الخاء) هي الكلام الذي يقال في النكاح وغيره . قال النحاس : والخطبة ما كان لها أول وآخر ، وكذا ما كان على فُعلة نحو الأكلة والضفطة .

الرابعة - قوله تعالى : (أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَفْئِسْكُمْ) معناه سترتم واضمرتم من التزوج بها بعد انقضاء عتتها . والإمكان : السر والإخفاء ؛ يقال : كُنْتَهُ وَأَكُنْتَهُ بمعنى واحد . وقيل :

(١) الكتب بضم فتح جمع كُتْبة ، وهي كل قليل جمته من طعام أولين أو غير ذلك . والعس (بضم العين) : القدح الضخم . يريدان الرجل يحیی بعله الخطبة وهو يريد القرى . قال ابن الأعرابي يقال للرجل إذا جاء يطلب القرى بعله الخطبة : إنه ليخطب كُتْبة . (عن اللسان) .

كنته أى صنته حتى لا تصيبه آفة وإن لم يكن مستورا؛ ومنه يَبْصُ مَكْنُونٌ وُدٌّ مَكْنُونٌ .
 وأكنته أسرته وسرته . وقيل : كَتَفْتُ الشئ (من الأجرام) إذا سترته بثوب أو بيت
 أو أرض ونحوه . وأكنت الأمر فى نفسى . ولم يسمع من العرب « كنته فى نفسى » .
 ويقال : أَكَنَّ الْبَيْتَ الْإِنْسَانَ ؛ ونحو هذا . فرفع الله الجناح عن أراد تزوج المعتنة مع
 التعريض ومع الإكنا ، ونهى عن المواعدة التى هى تصریح بالتزويج وبناء عليه وانفاق على
 وعد . ورخص لعله تعالى بغلبة النفوس وطَمَحِهَا وضعف البشر عن ملكها .

الخامسة - استدلَّت الشافعية بهذه الآية على أن التعريض لا يجب فيه حدٌّ ، وقالوا :
 لما رفع الله تعالى الحرج فى التعريض فى النكاح دلٌّ على أن التعريض بالقذف لا يوجب
 الحد ؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التعريض فى النكاح مقام التصريح . قلنا : هذا ساقط
 لأن الله سبحانه وتعالى لم يأنف فى التصريح بالنكاح فى الخطبة وأذن فى التعريض الذى
 يُفهم منه النكاح فهذا دليل على أن التعريض يُفهم منه القذف والأعراض يجب صياتها ،
 وذلك يوجب حدَّ المعْرِض لئلا يتطرق الفسقة إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذى يُفهم
 عنه ما يُفهم بالتصريح .

السادسة - قوله تعالى : (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُ) أى إنا سرّا وإنا إعلانا
 فى قلوبكم وبالسُّكْم ؛ فرخص فى التعريض دون التصريح . الحسن معناه ستخطبون .
 السابعة - قوله تعالى : (وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا) أى على سرٍّ تخفف الحرف
 لئلا يمتد إلى مقولين أحدهما بحرف جر .

واختلف العلماء فى معنى قوله تعالى : « سِرًّا » فقيل : معناه نكاحا ، أى لا يقل الرجل لهذه
 المعتنة تزوجنى ؛ بل يعرض إن أراد ، ولا يأخذ ميثاقها وعهدا ألا تتكح غيره فى استسرار
 وخفية ؛ هذا قول ابن عباس وابن جبير ومالك وأصحابه والشَّعْبِيّ ومجاهد وعكرمة والسُّدِّيّ
 وجمهور أهل العلم . « وسِرًّا » على هذا التأويل نصب على الحال ، أى مُستسِرِّين . وقيل :
 السر الزنا ، أى لا يكونن منكم مواعدة على الزنا فى العتمة ثم التزويج بعدها . قال معناه جابر بن

زيد وأبو يَحْيَى لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ وَقَتَادَةُ وَالنَّخَعِيُّ وَالضَّمَاكُ وَأَنْ
السَّرَّ فِي هَذِهِ آيَةِ الزَّنا، أَيْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ زَنَا، وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ:
فَلَا تَقْرَبِينَ جَارَةَ إِمْرَأَتِكَ • عَلَيْكَ حَرَامٌ فَاتَّكِحِينَ أَوْ تَأْتِيَا
وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ:

وَيَحْرُمُ سِرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ • وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ

وَقِيلَ: السَّرُّ الْجَمَاعُ، أَيْ لَا تَصِفُوا أَنْفُسَكُمْ لِهِنَّ بِكثرةِ الْجَمَاعِ رَغْبًا لِهِنَّ فِي النِّكَاحِ فَإِنَّ ذِكْرَ
الْجَمَاعِ مَعَ غَيْرِ الزَّوْجَةِ حُشٌّ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ • وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:
أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَابَةِ الْيَوْمِ أَنِّي • كَبُرْتُ وَالْأَ لَا يُحْسِنُ السَّرُّ أَمْنًا لِي
وَقَالَ رُؤْبَةُ:

• فَكَفَّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْمَسْقَى •

أَيْ كَفَّ عَنْ جَمَاعِهَا بَعْدَ مَلَازِمَتِهِ لَذَلِكَ • وَقَدْ يَكُونُ السَّرُّ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، سِرًّا كَانَ أَوْ جَهْرًا،
قَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

فَلَنْ يَطْلُبُوا مِرْمَا لِنِسْيَ • وَلَنْ يُسْلِمُوها لِإِزْهَادِهَا

وَأَرَادَ أَنْ يَطْلُبُوا نِكَاحَهَا لَكثَرَةِ مَالِهَا وَلَنْ يُسْلِمُوها لِقِلَّةِ مَالِهَا • وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ
«وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ مِرْمًا» أَيْ لَا تَسْكُحُوهُنَّ وَتَكْتُمُونَّ ذَلِكَ؛ فَإِذَا حَلَّتْ أَظْهَرْتُمُوهُ وَدَخَلْتُمُوهُنَّ
بِهِنَّ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ زَيْدَ بْنَ هَذَا قَائِلٌ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا شُدَّ فِي أَنْ
سَمِيَ الْعَقْدَ مُوَاعِدَةً، وَذَلِكَ قَائِلٌ • وَحَكَى مَكِّيٌّ وَالتَّمْلِيزِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: «وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ» •

الثامنة — قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَطِيَّةٍ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كَرَاهَةِ الْمُوَاعِدَةِ فِي الْعِدَّةِ
لِلْمَرْأَةِ فِي نَفْسِهَا وَلِلْأَنْثَى فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ وَالسَّيِّدَةِ فِي أَمْنَتِهِ • قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ: وَأَمَّا الْوَلِيُّ الَّذِي
لَا يَمْلِكُ الْجَبْرَ فَكَرْهُهُ وَإِنْ نَزَلَ لَمْ أُنْصَحْهُ • وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ يُوَاعِدُ فِي الْمَنَةِ ثُمَّ
يَتَزَوَّجُ بَعْدَهَا: فِرَاقُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَتَكُونُ طَلِيقَةً وَاحِدَةً؛ فَإِذَا

حلت خطبها مع الخطأ ؛ هذه رواية ابن وهب . وروى أشهب عن مالك أنه يفرق بينهما إيجاباً ؛ وقاله ابن القاسم . وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون ، وزاد ما يقتضى أن التحريم يتأبد . وقال الشافعى : إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى تنقضى العدة فالنكاح ثابت والتصريح لها مكروه ؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ؛ قاله ابن المنذر .

• التاسعة — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ استثناء منقطع بمعنى لكن ؛ كقوله إلا خطأ أى لكن خطأ . والقول المعروف هو ما أبج من التعريض . وقد ذكر الضحاك أن من القول المعروف أن يقول للعتة : احببى على نفسك فان لى بك رغبة ؛ فتقول هى : وأنا مثل ذلك ؛ وهذا شبه المراجعة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ فيه تسع مسائل : الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِمُوا ﴾ قد تقدم القول فى معنى العزم ؛ يقال : عزم الشيء وعزم عليه . والمعنى هنا : لا تعزموا على عقدة النكاح . ومن الأمر البين أن القرآن أفصح كلام ؛ لما ورد فيه فلا معرض عليه ، ولا يسك فى صحته ومصاحته ؛ وقد قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ » وقال هنا : « وَلَا تَزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » والمعنى : لا تعزموا على عقدة النكاح فى زمان العدة ثم حذف على ما تقدم . وحكى سيويه : ضرب فلان الظهور والبطن ؛ أى على . قال سيويه : والحذف فى هذه الأشياء لا يقاس عليه . قال النحاس : ويجوز أن يكون « ولا تعقدوا عقدة النكاح » ؛ لأن معنى « تعزموا وتعقدوا » واحد . ويقال : « تعزموا » بضم الزاى .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ يريد تمام العدة . والكتاب هنا هو الحد الذى جعل والقدر الذى رسم من المدة ؛ سماه كتاباً إذ قد حده وفرضه كتاب الله كما قال : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وكما قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا » . فالكتاب . الفرض ، أى حتى يبلغ الفرض أجله ؛ كتب عليكم الصيام أى فرض . وقيل :

في الكلام حذف ، أى حتى يبلغ فرض الكتاب أجله ؛ فالكتاب على هذا الأول بمعنى القرآن . وعلى الأول لا حذف فهو أولى ، والله أعلم .

الثالثة - حرم الله تعالى عقد النكاح في العدة بقوله تعالى : « وَلَا تَزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ » وهذا من المحكم المجمع على تأويله أن بلوغ أجله انقضاء العدة . وأباح التعريض في العدة بقوله : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ » الآية . ولم يختلف العلماء في إباحة ذلك ، واختلفوا في ألفاظ التعريض على ما تقدم . واختلفوا في الرجل يخاطب امرأة في عنتها جاهلا ، أو يواعدها ويعد بعد العدة ؛ وقد تقدم هذا في الآية التي قبلها . واختلفوا إن عزم العدة في العدة وعثر عليه ففسخ الحاكم نكاحه ؛ وذلك قبل الدخول وهي :

الرابعة - فقول عمر بن الخطاب وجماعة من العلماء أن ذلك لا يؤبد تحريما ، وأنه يكون خاطبا من الخطاب ؛ وقاله مالك وابن القاسم في المدونة في آخر الباب الذى يليه « ضرب أجل المفقود » . وحكى ابن الجلاب عن مالك رواية أن التحريم يتأبد في العقد وإن فسخ قبل الدخول ؛ ووجهه أنه نكاح في العدة فوجب أن يتأبد به التحريم ؛ أصله إذا بقي بها . وأما إن عقد في العدة ودخل بعد انقضائها وهي :

الخامسة - فقال قوم من أهل العلم : ذلك كالدخول في العدة ؛ يتأبد التحريم بينهما . وقال قوم من أهل العلم : لا يتأبد بذلك تحريم . وقال مالك : يتأبد التحريم . وقال مرة : وما التحريم بذلك بالبين ، والقولان له في المدونة في طلاق السنة . وأما إن دخل في العدة وهي :

السادسة - فقال مالك والليث والأوزاعي : يُفَرَّقُ بينهما ولا تحل له أبدا . قال مالك والليث : ولا يملك اليمين ؛ مع أنهم جُوزوا الترويع بالمزنى بها . واحتجوا بأن عمر ابن الخطاب قال : لا يحنمان أبدا . قال سعيد : ولها مهرها بما استحل من فرجها ؛ أخرجه مالك في موطنه وسياق . وقال الثوري والكوفيون والشافعي : يُفَرَّقُ بينهما ولا يتأبد

للتحریم بل يرضخ بينهما ثم تصد منه ، ثم يكون خاطبا من الخطاب - واحتجوا بإجماع العلماء على أنه لو تزنى بها لم يحرم عليه تزويجها ؛ فكل ذلك موطؤه إذا ما في العتقة - قالوا - وهو قول علي ؟ ذكره عبد الرزاق - وذكر عن ابن مسعود مثله ؛ وعن الحسن أيضا - وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعلهما يحتملان - وذكر القاضي أبو الوليد الباجي في المتن فقال : لا يخلو النكاح في العتقة إذا بنى بها أن يبنى بها في العتقة أو بعدها ؛ فإن كان بنى بها في العتقة فإن المشهور من المنهبة أن التحريم يتأيد به قال أحمد بن حنبل - وروى الشيخ أبو القاسم في تفریعه أن في التي يتزوجها الرجل في عتقة من طلاق أو وفاة مالم بالتحریم روايتين ؛ أحدهما - أن تحریمه يتأيد على ما قلناه - والثانية - أنه زان وطيه الحد ، ولا يلحق به الولد ، وله أن يتزوجها إذا انقضت حكمها ؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة - ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ما ثبت من قضاء عمر بذلك ، وقام به بذلك في الناس ، وكانت قضايه تسير وتشتد وتقتل في الأمصار ولم يعلم له مخالف ؛ ثبت أنه إجماع - قال القاضي أبو محمد : وقد روي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب - ولا مخالف لها مع شهرة ذلك وانتشاره ؛ وهذا حكم الإجماع - ووجه الرواية الثانية أن هذا موطؤه ممنوع فلم يتأيد تحریمه ؛ كالأول زوجت قصها أو تزوجت متعة أو زنت - وقد قال القاضي أبو الحسن : إن منهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر - والله أعلم - وأمسد أبو عمر : حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ عن محمد بن إسماعيل عن نعم بن حماد عن ابن المبارك عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال : بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقف في عتتها فأرسل إليها ففرق بينهما وعاقبها وقال : لا تكحها أبدا وجعل صداقها في بيت المال ؛ وفشا ذلك في الناس فبلغ طبا فقال : يرحم الله أمير المؤمنين ! ما بال الصداق وبيت المال ! إنما جعل لا يفتني للإمام أن يردهما إلى السنة - قيل : لها تقول أنت فيها ؟ فقال : لها الصداق جعل لا يفتني من فرجها ، وفرق بينهما ولا جلد عليهما ، وتكفل عتتها من الأول ثم تعتد من

الثاني عدة كاملة ثلاثة أقراء ثم يخطبها إن شاء . فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال : أيها الناس ، ردوا الجهالات الى السنة . قال الكيكا الطبرى : ولا خلاف بين الفقهاء أن من عقد على امرأة نكاحها وهى فى عدة من غيره أن النكاح فاسد . وفى اتفاق عمر وعلى على نفي الحدة عنهما ما يدل على أن النكاح الفاسد لا يوجب الحدة ؛ إلا أنه مع الجهل بالتحريم متفق عليه ومع العلم به مختلف فيه . واختلفوا هل تعتد منهما جميعا ، وهذه مسألة العديتين وهى :

السابعة - فروى المدنيون عن مالك أنها تم بقية عدتها من الأول وتسانف عدة أخرى من الآخر؛ وهو قول الآيت والحسن بن حى والشافعى وأحمد وإسحاق . وروى عن على كما ذكرنا ، وعن عمر على ما يأتى . وروى محمد بن القاسم وابن وهب عن مالك أن عدتها من الثانى تكفيها من يوم فرق بينه وبينها ، سواء كانت بالجل أو بالأقراء أو بالشهور؛ وهو قول الثورى والأوزاعى وأبى حنيفة . وجمهم الإجماع على أن الأول لا ينكحها فى بقية العدة منه ؛ فدل على أنها فى عدة من الثانى ولولا ذلك لنكحها فى عدتها منه . أجاب الأولون فقالوا : هذا غير لازم لأن منع الأول من أن ينكحها فى بقية عدتها إنما وجب لما يتلوا من عدة الثانى ؛ وهما حقان قد وجبا عليها لزوجين كإثبات حقوق الأديين لا يدخل أحدهما فى صاحبه . ونسج مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طليعة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفى فطلقها فنكحت فى عدتها فضربها عمر وضرب زوجها بالخففة ضربات ^(١) وفرق بينهما ؛ ثم قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أيما امرأة نكحت فى عدتها فإن كان زوجها الذى تزوج بها لم يدخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الزوج الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب ؛ وإن كان دخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبدا . قال [مالك] : وقال سعيد بن المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها . قال أبو عمر : وأما طليعة هذه فهى طليعة

بنت عبيد الله أخت طلحة بن عبيد الله التيمي، وفي بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى طليحة الأصبلي وذلك خطأ وجهل، ولا أعلم أحدا قاله.

الثامنة - قوله « فضربها عمر بالحققة وضرب زوجها ضربات » يريد على وجه العقوبة لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة. وقيل الزهري: فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد. قال: وجلد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة. قال: فسئل عن ذلك قبيصة بن ذؤيب فقال: لو كنتم خففت فجلدتم عشرين! وقال ابن حبيب في التي تترج في العدة فيمسها الرجل أو يقبل أو يباشر أو يغمز أو ينظر على وجه اللذة أن على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى الشهود ومن علم منهم أنها في عدة، ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه. وقال ابن المواز: يجلد الزوجان الحد إن كانا تعمداً ذلك، فيحمل قول ابن حبيب على من علم بالعدة، ولعله جهل التحريم ولم يعتمد ارتكاب المحذور فذلك الذي يعاقب، وعلى ذلك كان ضرب عمر المرأة وزوجها بالحققة ضربات. وتكون العقوبة والأدب في ذلك بحسب حال المعاقب. ويحمل قول ابن المواز على أنهما علما بالتحريم واقترعا ارتكاب المحذور جرأة وإقداما. وقد قال الشيخ أبو القاسم: إنهما روايتان في العدة؛ إحداهما يحد. والثانية يعاقب ولا يحد.

التاسعة - قوله تعالى: (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ) هذا نهاية التحذير من الوقوع فيما نهى عنه.

قوله تعالى: لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿٣١﴾
فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى - قوله تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ) هذا أيضا من أحكام المطلقات؛ وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع، فَرَضَ مَهْرًا أَوْ لَمْ

يفرض؛ ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزوج لمعنى الذوق وقضاء الشهوة وأمر بالتزوج لطلب المصحة والتناس ثواب الله وقصد دوام الصحبة وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزاء من هذا المكروه؛ فنزلت الآية رافعة للجنح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه لا طلب لجميع المهر بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها ولثلاثة لمن لم يفرض لها. وقيل: لما كان أمر المهر مؤكدا في الشرع فقد يتوهم أنه لا بد من مهر إما مسمى وإما مهر المثل؛ فرفع الحرج عن المطلق في وقت التطليق وإن لم يكن في النكاح مهر. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه في أن ترسلوا الطلاق في وقت الحيض، بخلاف المدخول بها إذ غير المدخول بها لا عدة عليها.

الثانية - المطلقات أربع: مطلقة مدخول بها مفروض لها وقد ذكر الله حكما قبل هذه الآية، وأنه لا يسترد منها شيء من المهر، وإن عتسها ثلاثة قروء. ومطلقة غير مفروض لها ولا مدخول بها فهذه الآية في شأنها ولا مهر لها، بل أمر الرب تعالى بإمتاعها، وبين في سورة «الأحزاب» أن غير المدخول بها إذا طلقت فلا عدة عليها، وسيأتي. ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها ذكرها بعد هذه الآية إذ قال: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً»، ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها ذكرها الله في قوله: «مَا أَصْنَعْتُمْ بِهِ مِنْ قَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ»؛ فذكر تعالى في هذه الآية والتي بعدها مطلقة قبل المسيس وقبل الفرض، ومطلقة قبل المسيس وبعد الفرض؛ فجعل للاولى المنة، وجعل للثانية نصف الصداق لما لحق الزوجة من دحض العقد، ووضع الحل الحاصل للزوج بالمقد؛ وقابل المسيس بالمهر الواجب.

الثالثة - لما قسم الله تعالى حال المطلقة هنا قسمين: مطلقة مسمى لها المهر، ومطلقة لم يسم لها دل على أن نكاح التفويض جائز، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق؛ ولا خلاف فيه، ويفرض بعد ذلك الصداق، فإن فرض التحق بالعقد وجاز، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعا؛ قاله القاضي أبو بكر بن العربي. وحكى

المَهْدِيُّ عَنْ حماد بن أبي سليمان أنه إذا طلقها ولم يدخل بها ولم يكن فرض لها أجبر على نصف صداق مثلها . وإن فرض بعد عقد النكاح وقبل وقوع الطلاق فقال أبو حنيفة : لا يتنصف بالطلاق لأنه لم يجب بالعقد ؛ وهذا خلاف الظاهر من قوله : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » وخلاف القياس أيضا ؛ فإن الفرض بعد العقد يلحق بالعقد فوجب أن يتنصف بالطلاق ؛ أصله الفرض المقترن بالعقد .

الرابعة — إن وقع الموت قبل الفرض فذكر الترمذى عن ابن مسعود « أنه مثل من رجل تزوج امرأة لم يفرض لها ولم يدخل بها حتى مات ؛ فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ؛ فقام معقل بن يسان الأنشبي فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بَرَّوَع بنتِ واشق امرأة منا مثل الذي قضيت ؛ فخرج بها ابن مسعود . قال الترمذى : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه ، والمعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا حتى مات قالوا : لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة ؛ وهو قول الشافعي . قال : ولو ثبت حديث بَرَّوَع بنتِ واشق لكانت الحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن الشافعي أنه رجع بمصر بعد عن هذا القول ، وقال بحديث بَرَّوَع بنتِ واشق » .

قلت — اختلف في تثبيت حديث بَرَّوَع ؛ فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب في شرح ومقالة ابن أبي زيد : وأما حديث بَرَّوَع بنتِ واشق فقد رده حفاظ الحديث وأئمة أهل العلم . وقال الواقدى : وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يقبله أحد من العلماء ؛ وصححه الترمذى كما ذكرنا عنه وابن المنذر . قال ابن المنذر : وقد ثبت مثل قول ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تقول . وذكر أنه قول أبي ثور وأصحاب الرأي . وذكر عن الزهري والأوزاعي

ومالك والشافعي مثل أقول على وابن زيد وابن عباس وابن عمر . وفي المسألة قول ثالث وهو أنه لا يكون ميراث حتى يكون مهرًا قاله مسروق .

قلت : ومن الحجة لما ذهب إليه مالك أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق ؛ أصله الطلاق ؛ لكن إذا صح الحديث فالقياس في مقابلته فاسد . وقد حكى أبو محمد عبد الحميد عن المذهب ما يوافق الحديث ، والحمد لله . وقال أبو عمر : حديث يروعه رواه عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن طعنة عن ابن مسعود ، الحديث . وفيه : فقام معقل ابن سنان . وقال فيه ابن مهدي عن الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فقال معقل بن يسار ، والصواب عندي قول من قال معقل بن سنان لا معقل بن يسار ؛ لأن معقل بن يسار رجل من مزيّة ، وهذا الحديث إنما جاء في أمراء من أنجب لأم من مزيّة ؛ وكذلك رواه داود عن الشعبي عن طعنة ؛ وفيه : فقال ناس من أنجب ، ومعقل بن سنان قُتل يوم الحرة ، وفي يوم الحرة يقول الشاعر :

أَلَا تَلْكُمُ الْأَنْصَارُ بَنِي سَرَاتِنَا • وَأَنْجَبُ بَنِي مَعْقِلَ بْنِ سِنَانٍ

الخامسة - قوله تعالى : (مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) « ما » بمعنى الذي ، أي إن طلقتم النساء الآيات لم تمسوهن . و « تمسوهن » قرئ بفتح التاء من الثلاثي ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وطاهر وابن عامر . وقرأ حمزة والكسائي « تماسوهن » من المفاعلة ؛ لأن الوطء تم بهما ؛ وقد يرد في باب المفاعلة فاعل بمعنى فعل ؛ نحو طارفت النمل ، وهاقت اللص . والقراءة الأولى تقتضي معنى المفاعلة في هذا الباب بالمعنى المفهوم من المس ؛ ورتبها أبو علي لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن ، جاء : نَجَحَ وَمَقَدَ وَقَرَعَ وَدَفَطَ وضرب الفحل ، والقراءتان حستان . و « أو » في « أو تفرضوا » قبل هو بمعنى الواو ؛ أي ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهن ؛ كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِقُرْبَىٰ مِمَّا بَيَّنَّا أَنْزَلْنَاهُمْ فِي الْقُرْآنِ » أي وهم قائلون . وقوله : « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أي يزيدون .

(١) دُفِطَ (بالهال المهملة والقاف - ويلي بالذال المعجمة والثاقف) وهي بمعنى سفد .

وقوله : « وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا » أى وكفورا . وقوله : « وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ » معناه وجاء أحدكم من الغائط وأتم مرضى أو مسافرون .
 وقوله : « إِلَّا مَا حَلَّتْ ظُهُورُهُمْ أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَلَمٍ » وما كان مثله . ويتنصّد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لما فقال : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ » وقد قرئتم لمن قريبته . فلو كانت الأول ليان طلاق المفروض لها قبل المسيس لما كزده .

السادسة - قوله تعالى : (وَمَتَّوهُنَّ) معناه أعطوهن شيئا يكون متاعا لمن . وحمله ابن عمر وعلى بن أبي طالب والحسن بن أبى الحسن وسعيد بن جبير وأبو قلابة والزهرى وقتادة والضحاك بن مزاحم على الوجوب . وحمله أبو عبيد ومالك بن أنس وأصحابه والقاضى شريح وغيرهم على التنب . تمسك أهل القول الأول بمقتضى الأمر . وتمسك أهل القول الثانى بقوله تعالى : « حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ » و « عَلَى الْمُتَّقِينَ » ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين . والقول الأول أولى لأن عمومات الأمر بالإمتناع فى قوله : « مَتَّوهُنَّ » وإضافة الإمتناع إليهن بلام التملك فى قوله : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ » أظهر فى الوجوب منه فى التنب . وقوله : « عَلَى الْمُتَّقِينَ » تأكيد لإيجابها لأن كل واحد يجب عليه أن يتق الله فى الإشراف به ومعاصيه ، وقد قال تعالى فى القرآن : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » .

السابعة - واختلفوا فى الصمير المتصل بقوله « وَمَتَّوهُنَّ » من المراد به من النساء ؛ فقال ابن عباس وابن عمر وجابر بن زيد والحسن والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأصحاب الرأى : المتعة واجبة للطلقة قبل البناء والقرض وسندوبة فى حق غيرها . وقال مالك وأصحابه : للمتعة مندوب إليها فى كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا فى التى لم يدخل بها . وقد فرض لها بنفسها ما قرض لها ولا متعة لها . وقال أبو ثور : لها المتعة ولكل مطلقة . وأجمع أهل العلم على أن التى لم يقرض لها ولم يدخل بها لا تنى . لها غير المتعة . قال الزهرى : يفضى لهاها القاضى . وقال جمهور الناس : لا يفضى لهاها .

قلت : هذا الإجماع إنما هو في الحرة، فاما الأمة إذا طُلت قبل الفرض والميسر فالجمهور على أن لها المتعة . وقال الأوزاعي والثوري : لا متعة لها لأنها تكون لسيدها وهو لا يستحق مالا في مقابلة تأدي مملوكته بالطلاق . وأما ربط مذهب مالك فقال ابن شعبان : المتعة بإزاء غم الطلاق، ولذلك ليس للختلعة والمبارئة والملاعة متعة قبل البناء ولا بعده لأنها هي التي اختارت الطلاق . وقال الترمذي وعطاء والنخعي : للختلعة متعة . وقال أصحاب الرأي : للاعنة متعة . قال ابن القاسم : ولا متعة في نكاح مفسوخ . قال ابن المؤاز : ولا فيما يدخله الفسخ بعد حصة العقد، مثل ملك أحد الزوجين صاحبه . قال ابن القاسم : وأصل ذلك قوله تعالى : « وَلِلطَّلَاقِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » فكان هذا الحكم غنصا بالطلاق دون الفسخ . وروى ابن وهب عن مالك أن الخترة لها المتعة بخلاف الأمة تمتن تحت العبد فتختار هي نفسها، فهذه لا متعة لها . وأما الحرة تُعير أو تُملك أو يترجح عليها أمة فتختار هي نفسها في ذلك كله فلها المتعة ؛ لان الزوج سبب للفراق .

الثامنة - قال مالك : ليس للعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها . وقيل : اختلف الناس في هذا ؛ فقال ابن عمر : أدنى ما يجزئ في المتعة ثلاثون درهما أو شيها . وقال ابن عباس : أرفع المتعة خادم ثم كسوة ثم نفقة . عطاء : أوسطها الذرع والجمار والمحفة . أبو حنيفة : ذلك أدناها . وقال ابن جبريز : على صاحب الديوان ثلاثة دنائير، وعلى العبد المتعة . وقال الحسن : يُمتع كل بقدره، هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بثوب وهذا بنفقة ؛ وكذلك يقول مالك بن أنس ، وهو مقتضى القرآن فإن الله سبحانه لم يقدرها ولا حددها وإنما قال : « عَلَى الْمُؤَسِّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ » . ومنع الحسن بن علي بعتن الفاء وزقاق من صل . ومنع شريح بخمسة درهم . وقد قيل : إن حالة المرأة معتبة أيضا ؛ فانه بعض الشافعية قالوا : لو اعتبرنا حال الرجل وحدلهم منه أنه لو تزوج أمرأتين إحداهما شريفة والأخرى ذنية ثم طلقهما قبل الميسر ولم يُسم لها أن يكونا متساويتين في المتعة فيجب للذنية ما يجب للشريفة وهذا خلاف ما قال الله تعالى : « مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ » ويلزم منه أن

الموسم العظيم اليسار إذا تزوج امرأة دنية أن يكون مثلها ؛ لأنه إذا طلقها قبل الدخول والقرض لزمته المتعة على قدر حاله ومهر مثلها ؛ فتكون المتعة على هذا أضعاف مهر مثلها ؛ فتكون قد استحققت قبل الدخول أضعاف ما تستحقه بعد الدخول من مهر المثل الذي فيه غاية الابتذال وهو الوطء . وقال أصحاب الرأي وغيرهم : متعة التي تُطلق قبل الدخول والقرض نصف مهر مثلها لا غير ؛ لأن مهر المثل مستحق بالعقد والمتعة هي بعض مهر المثل ؛ فيجب لما كما يجب نصف المسمى إذا طلق قبل الدخول ، وهذا يرده قوله تعالى : « عَلَى الْمُؤْسِجِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْرَرِ قَدَرُهُ » وهذا دليل على رفض التعديد ؛ والله بمخافتى الأمور عليم . وقد ذكر الثعلبي حديثا قال : نزلت « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ » الآية ، في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بنى حنيفة ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسها فنزلت الآية ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَتَّعَهَا وَلَوْ بَقْلَسُوكَ » . وروى الدارقطني عن سويد بن خفلة قال : كانت طائفة الخنثيمة عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب على وبوع الحسن بالخلافة قالت : إتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين ! فقال : يُقتل عليّ وتُظهرين التهمة ! إنهي فانت طالق ثلاثا . قال : فتلقت بساجها وقعدت حتى انقضت عتبتها ، فبعث إليها عشرة آلاف متعة ، وبقيّة ما بقى لها من صداقها . فالت : .

• مناع قليل من حبيب مفارق •

فلما بلغته قولها بكى وقال : لولا أنى سمعت جدى - أو حدثنى أبى أنه سمع جدى - يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثا مُبْتَمَةً أو ثلاثا عند الأقراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتهما . وفي رواية : أخبره الرسول فيكى وقال : لولا أنى أبنت الطلاق لها لراجعتهما ، ولكنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند كل طهر تطليقة أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثا جميعا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره » .

(١) في بعض الأصول : « بجلبها » . والساج : الطيلسان الضخم الطيظ . وقيل هو الطيلسان المقشور .

التاسعة - من جهل المتعة حتى مضت أعوامٌ فليدفع ذلك إليها وإن تزوجت ،
ولكى ورتها إن ماتت ؛ رواه ابن المأز عن ابن القاسم . وقال أصبغ : لا شيء عليه إن ماتت
لأنها تسلية للزوجة عن الطلاق وقد فات ذلك . ووجه الأول أنه حتى ثبت عليه وينقل
عنها إلى ورتها كسائر الحقوق ، وهذا يشعر بمرجوبها في المذهب ، والله أعلم .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾ دليل على وجوب
المتعة . وقرأ الجمهور «الموسع» بسكون الواو وكسر السين ، وهو الذى اتسعت حاله ؛ يقال :
فلان ينفق على قدره ، أى على وسعه . وقرأ أبو حنيفة بفتح الواو وشد السين وفتحها . وقرأ
ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر «قدره» بسكون الدال في الموضعين . وقرأ
ابن عامر وحزمة والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح الدال فيهما . قال أبو الحسن الأخفش
وضيحه : هما بمعنى ، لفتان فصيحتان ؛ وكذلك حكى أبو زيد ، يقول : خذ قدركنا وقدر كنا ،
بمعنى . ويقرأ في كتاب الله : « فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةً يَقْدِرُهَا » وقديرها ، وقال تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ
حَقَّ قَدْرِهِ » ولو حركت الدال لكان جائزاً . و « الْمُقْتِرِ » المقل القليل المال . و « متاعا »
نصب على المصدر ، أى متوهن متاعا بالمعروف ، أى بما عرف في الشرع من الاقتصاد .

الحادية عشر - قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ أى يَحِقُّ ذلك عليهم حقاً ؛ يقال :
حققت عليه القضاء وأحققت ، أى أوجبت ؛ وفى هذا دليل على وجوب المتعة مع الأمر بها ؛
فقوله : « حقا » تأكيد للوجوب . ومعنى « على المحسنين ، وعلى المتقين » أى على المؤمنين ،
إذ ليس لأحد أن يقول : لست بمحسن ولا متقٍ ، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعاً محسنين
متقين ؛ فيحسنون بأداء فرائض الله ويحتنبون معاصيه حتى لا يدخلوا النار ؛ فواجب على
الخلق أجمعين أن يكونوا محسنين متقين . و « حقا » صفة لقوله « متاعا » أو نصب على
المصدر ، وذلك أدخل في التأكيد للأمر ؛ والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٢٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقالت فرقة منها مالك وغيره : إنها مخرجة المطلقة بعد الفرض من حكم التمتع إذ يتناولها قوله تعالى : « وَمَتَّوهُنَّ » . وقال ابن المسيب : نسخت هذه الآية الآية التي في « الأحزاب » لأن تلك تضمنت تمتع كل من لم يدخل بها . وقال قتادة : نسخت هذه الآية الآية التي قبلها .

قلت : قول سعيد وقاتدة فيه نظر ، إذ شروط النسخ غير موجودة والجمع ممكن . وقال ابن القاسم في المدونة : كان المتاع لكل مطلقة بقوله تعالى : « وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » ولنفي المدخول بها بالآية التي في سورة « الأحزاب » فاستثنى الله تعالى المفروض لها قبل الدخول بها بهذه الآية ، وأثبت للفروض لها نصف ما فُرض فقط . وقال فريق من العلماء منهم أبو ثور : المتعة لكل مطلقة عموماً ، وهذه الآية إنما بينت أن المفروض لها تأخذ نصف ما فُرض لها ، ولم يُسن بالآية إسقاط متعتها بل لها المتعة ونصف المفروض .

الثانية - قوله تعالى : (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف الزوج والنصف للزوجة بإجماع . والنصف الجزء من اثنين ؛ فيقال : نصّف الماء القدح أى بلغ نصفه . ونصّف الإزار الساق ؛ وكل شيء بلغ نصف فيه فقد نصّفه . وقرأ الجمهور « فنصف » بالرفع . وقرأت فرقة « فنصف » بنصب الفاء ؛ المعنى فادفعوا نصف . وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت « فنصف » بضم النون في جميع القرآن وهي لغة . وكذلك روى الأصمعي قراءة عن أبي عمرو بن العلاء يقال : نصّف ونصّف ونصّف ،

لثلاث ثلث في النصف؛ وفي الحديث: "لو أن أحدكم اتفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" أي نصفه . والنصيف أيضا القناع .

الثالثة - إذا أصدقها ثم طلقها قبل الدخول وتما الصداق في يدها فقال مالك : كلَّ عَرَضٍ أصدقها أو عِدَّ فَنَازِئَها لها جميعاً وقصانه بينهما، وتَوَاهُ عليهما جميعاً ليس على المرأة منه شيء . فإن أصدقها عَيْنًا ذهبا أو ورقاً فاشتريت به عبداً أو داراً أو اشترت به منه أو من غير طيباً أو شِوَاراً أو غير ذلك مما لها التصرف فيه لجهازها وصلاح شأنها في بقائها معه فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه، وتَوَاهُ وقصانه بينهما . وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه، وليس عليها أن تَقْرَمَ له نصف ما قبضته منه، وإن اشترت به أو منه شيئاً تختص به فعليها أن تَقْرَمَ له نصف صداقها الذي قبضت منه، وكذلك لو اشترت من غيره عبداً أو داراً بالألف الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الألف .

الرابعة - لا خلاف أن من دخل بزوجته ثم مات عنها وقد ستأها أن لها ذلك المسمى كاملاً والميراث وعليها العدة .

واختلفوا في الرجل يَحْتَلُوْ بِالْمَرْأَةِ ولم يحامها حتى فارقها؛ فقال الكوفيون ومالك : عليه جميع المهر وعليها العدة لخبر ابن مسعود قال : قضى الخلفاء الراشدون يمين أغلق باباً أو أرنجى سِتْرًا أن لها الميراث وعليها العدة؛ وروى مرفوعاً نَحْرَجُهُ الدَّارِقُطْنِيَّ وسيأتي في « النساء » . والشافعي لا يوجب مهرًا كاملاً، ولا عدة إذا لم يكن دخول لظاهر القرآن . قال شريح : لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه باباً ولا ستراً، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق؛ وهو مذهب ابن عباس . وسيأتي ما لعلماننا في هذا في سورة « النساء » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَقَدْ أَنْصَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ » .

الخامسة - قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَفْتُونَ أَوْ يَفْتُوَ الَّذِي يَدْعِي عَقْدَةَ النِّكَاحِ) الآية . « إلا أن يفتون » استثناء منقطع لأن عفوهم عن النصف ليس من جنس أخذهم . و « يفتون »

معناه يترك ويصنفن، ووزنه يفعلن. والمعنى إلا أن يترك النصف الذي وجب لمن عند الزوج، ولم تسقط النون مع « أن » لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرم، فهي ضمير وليست بعلامة إعراب فلذلك لم تسقط، ولأنه لو سقطت النون لاشتبه بالمذكر. والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها، فأذن الله تعالى لمن في إسقاطه بعد وجوبه إذ جعله خالص حقهن فيتصرفن فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شئن، إذا ملكن أمر أنفسهن وكن بالغات عاقلات راشدات. وقال ابن عباس وجماعة من الفقهاء والتابعين: ويجوز عفو البكر التي لا ولي لها، وحكاه مخرجون في المدونة عن غير ابن القاسم بعد أن ذكر لابن القاسم أن وضعها نصف الصداق لا يجوز. وأما التي في حجر أب أو وصى فلا يجوز وضعها لنصف صداقها قولاً واحداً، ولا خلاف فيه فيما أعلم.

السادسة - قوله تعالى: (أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَبْدِيهِ) معطوف على الأول مبنى وهذا معرب. وقرأ الحسن « أَوْ يَمُوتَ » ساكنة الواو، كأنه استقل الفتحة في الواو. واختلف الناس في المراد بقوله تعالى: « أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » فروى الدارقطني عن جبير ابن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر فطلقها قبل أن يدخل بها فأرسل إليها بالصداق كاملاً وقال: أنا أحق بالعفو منها، قال الله تعالى: « إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » وأنا أحق بالعفو منها. وتأول قوله تعالى: « أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » يعني نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده، أي عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف المياء كقوله: « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أي مأواه. قال النابغة:

لَمْ شَيْئَةً لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُ • مِنَ الْجُودِ وَالْأَحْلَامِ عِرْ عَوَازِبِ

أي أحلامهم. وكذلك قوله: « عُقْدَةُ النِّكَاحِ » أي عقدة نكاحه. وروى الدارقطني صرفوعاً من حديث قتبية بن سعيد حدثنا ابن لبيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « تَوَلَّى عُقْدَةَ النِّكَاحِ الزَّوْجُ ». وأسنده هذا عن علي وابن عباس وسعيد بن المسيب وشريح. قال: وكذلك قال نافع بن جبير ومحمد بن كعب وطائوس ومجاهد

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد لتنزع هذه الورقة

كتاب الشعب

نفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم عن علم القرآن وعلمه
حديث شريف

١٢

إذا كان « القرطبي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

والشعبي وسعيد بن جبير، زاد غيره ومجاهد والثوري؛ واختاره أبو حنيفة وهو الصحيح من قول الشافعي، كلهم لا يرى سبيلا للولي على شيء من صداقها للإجماع على أن الولي لو أبرأ الزوج من المهر قبل الطلاق لم يحز فكنكك بعده. وأجمعوا على أن الولي لا يملك أن يهب شيئا من مالها، والمهر مالها. وأجمعوا على أن من الأولياء من لا يجوز نفوهم وهم بنو العم وبنو الإخوة، فكنكك الأب، والله أعلم. ومنهم من قال هو الولي، أسنده الدارقطني أيضا عن ابن عباس قال: وهو قول إبراهيم وعقمة والحسن، زاد غيره وعكرمة وطاوس وعطاء وأبي الزناد وزيد بن أسلم وربيعه ومحمد بن كعب وابن شهاب والأسود بن يزيد والشعبي وقادة ومالك والشافعي في القديم. فيجوز للأب العفو عن نصف صداق ابنته البكر إذا طلقت، بلغت المحيض أم لم تبلغه. قال عيسى بن دينار: ولا ترجع بنى منه على أيها، والدليل على أن المراد الولي أن الله سبحانه وتعالى قال في أول الآية: «وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ» فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب، ثم قال: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ» فذكر التسوان، «أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ» فهو ثالث فلا يرد إلى الزوج المتقدم إلا لو لم يكن لغيره وجود وقد وجد وهو الولي فهو المراد. قال معناه مكى وذكره ابن العربي. وأيضا فإن الله تعالى قال: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ» ومعلوم أنه ليس كل امرأة تغفو، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لها، فين الله القسمين فقال: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ» أى إن كنت لملك أهلا، «أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ» وهو الولي لأن الأمر فيه إليه. وكذلك روى ابن وهب وأنشبه وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر والسيد في أمته. وإنما يجوز عفو الولي إذا كان من أهل السداد، ولا يجوز عفو إن كان سفها. فإن قيل: لا نسلم أنه الولي بل هو الزوج، وهذا الاسم أولى به لأنه أملك للمعد من الولي على ما تقدم. فالجواب - أنا لا نسلم أن الزوج أملك بالمعد من الأب في ابنته البكر، بل أب البكر يملك خاصة دون الزوج، لأن المقود عليه هو بضع البكر ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل الأب يملكه. وقد أجاز شريح عفو الأخ من نصف المهر، وكذلك قال عكرمة: يجوز عفو الذي

عقد عُقدة النكاح بينهما ، كان عما أو أبا أو أختا ، وإن كرهت . وقرأ أبو نبيك والشعبي
« أو يعفو » بإسكان الواو على التشبيه بالأنثى ؛ ومثله قول الشاعر :

فما سودتني عامرٌ عن ورائة « أي الله أن أسود بأم ولا أب

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ابتداء وخبر ، والأصل
تعفوا أسكنت الواو الأولى لثقل حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وهو خطاب للرجال
والنساء في قول ابن عباس فتلّب الذكور ، واللام بمعنى إلى ، أي أقرب إلى التقوى . وقرأ
الجمهور « تعفوا » بالتاء باثنتين من فوق . وقرأ أبو نبيك والشعبي « وأن يعفوا » بالياء ،
وفلك راجع إلى الذي بيده عُقدة النكاح .

قلت : ولم يُقرأ « وأن تعفون » بالتاء فيكون للنساء . وقرأ الجمهور « ولا تنسوا الفضل »
بضم الواو ، وكسرهما يحيى بن يعمر . وقرأ علي ومجاهد وأبو حنيفة وابن أبي عمير « ولا تناسوا
الفضل » وهي قراءة متمكنة المعنى ؛ لأنه موضع تناس لا نسيان إلا على التشبيه . قال مجاهد :
الفضل إتمام الرجل الصداق كله ، أو ترك المرأة النصف الذي لها .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ خبر في ضمنه الوعد للحسن
والحرمان لغير المحسن ، أي لا ينفي عليه عفوكم واستغفاركم .

قوله تعالى : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ

قَلْبَيْنِ ﴿٢٣٨﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا ﴾ خطاب لجميع الأمة ، والآية أمر بالمحافظة على
إقامة الصلوات في أوقاتها بجميع شروطها . والمحافظة هي المداومة على الشيء والمواظبة عليه .

(١) في الأصول : « عل التسه بالأنثى » . وعارة الكشاف : « وقرأ الحسن (أو يعفو الذي) يسكن الواو ،
وإسكان الواو والياء في موضع نصب تشبيه لما بالأنثى لأنها اختارها » .

والوسطى ثابِت الأوسط . ووسط الشيء خيره وأعدله ؛ ومنه قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » ^(١) وقد تقدم . وقال أعرابي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طُرُفًا فِي مَفَاحِرِهِمْ • وَأَكْرَمَ النَّاسِ أُمَامَةً وَأَبَا

وَوَسَطَ فَلَانٌ الْقَوْمِ يَسْطُهُمْ أَى صَارَ فِي وَسْطِهِمْ • وأفرد الصلاة الوسطى بالذكر وقد دخلت قبل في عموم الصلوات تشريفا لها ؛ كقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ » ، وقوله : « فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ » . وقرأ أبو جعفر الواسطى : « وَالصَّلَاةَ الْوَسْطَى » بالنصب على الإغراء ، أى والزمو الصلاة الوسطى ، وكذلك قرأ الحُلَوَانِي . وقرأ قَاتُونُ عن نافع « الوسطى » بالصاد لمجاورة الطاء لها لأنهما من حيز واحد ، وهما لغتان كالصراط ونحوه .

الثانية - واختلف الناس في تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال :

الأول - أنها الظهر لأنها وسط النهار على الصحيح من القولين أن النهار أوله من طلوع الفجر كما تقدم ، وانما بدأنا بالظهر لأنها أول صلاة صُلِّيَتْ في الإسلام . ومن قال إنها الوسطى زيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم . وما يدل على أنها وسطى ما قالته عائشة وحَفْصَةُ حين أَمَلَتَا « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَصَلَاةِ الْمَعْرِ » بالواو . وروى أنها كانت أَسْقَى على المساكين لأنها كانت تَجِيءُ في المهاجرة وهم قد تَهَنَّوْهُمُ ^(٢) أعمالهم في أموالهم . وروى أبو داود عن زيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة ولم تكن تُصَلَّى صلاةً أشدَّ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، فترلت : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى » وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين . وروى مالك في موطئه وأبو داود الطيالسي في مسنده عن زيد بن ثابت قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر؛ زاد الطيالسي : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيها بالمعير .

(١) تراجع المسألة الأولى ج ٢ ص ١٥٣ طبة ثانية . (٢) قه : أئمه حتى اقطع .

الثاني - أنها العصر لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل . قال النحاس : وأجود من هذا الاحتجاج أن يكون إنما قيل لها وسطى لأنها بين صلاتين إحداهما أول ما فُرض والآخرى الثانية مما فُرض . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وهو اختيار أبي حنيفة وأصحابه ، وقالة الشافعي وأكثر أهل الأئمة وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب واختاره ابن العربي في قيسه وابن عطية في تفسيره وقال : وعلى هذا القول الجمهور من الناس وبه أقول . واحتجوا بالأحاديث الواردة في هذا الباب نرجعها مسلم وظهر ، وأنصبا حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الصلاة الوسطى صلاة العصر " نرجعه للترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وقد أتينا زيادة على هذا في المقتبس في شرح موطن مالك بن أنس .

الثالث - أنها المغرب ؛ قاله قيسة بن أبي ذؤيب في جماعة . والجهة لم أنها متوسطة في عدد الركعات ليست بأقلها ولا أكثرها ولا تقصر في السفر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها عن وقتها ولم يسجلها ، وبعدها صلاتا جهر وقبلها صلاتا سر . وروى من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بجن الله له قصرا في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات فراقه له ذنب عشرين سنة - أو قال - أربعين سنة " .

الرابع - صلاة العشاء الآخرة لأنها بين صلاتين لا تقصران ، ونجى في وقت نوم ويستحب تأخيرها وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها .

الخامس - أنها الصبح لأن قبلها صلاتي ليل يحجر فيهما وبعدها صلاتي نهار يسر فيهما ، ولأن وقتها يدخل والناس نيام ، والقيام اليها شاق في زمن البرد لشدة البرد وفي زمن الصيف لصعوبة الليل . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، أخرجه

الموطأ بلافا، وأخرجه الترمذی عن ابن عمر وابن عباس تليقا،^(٢) وروى عن جابر بن عبد الله وهو قول مالك وأصحابه، وإليه يميل الشافعي في ذكر عنه القسري، والصحيح عن علي أنها العصر، وروى عنه ذلك من وجه معروف صحيح. وقد استدل من قال إنها الصبح بقوله تعالى: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» يعني فيها، ولا صلاة مكتوبة فيها قنوت إلا الصبح. قال أبو رجاء: صلى بنا ابن عباس صلاة الضعدة بالبصرة فقتت فيها قبل الركوع ورفع يديه، فلما فرغ قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا الله تعالى أن نقوم فيها قانتين. وقال أنس: قنت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بعد الركوع، وسباق حكم القنوت وما للعلماء فيه في «آل عمران» عند قوله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ»^(٣).

السادس - صلاة الجمعة لأنها خصت بالجمع لها والخطبة فيها وجعلت عبدا، ذكره ابن حبيب ومكي. وروى مسلم عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخفون عن الجمعة: «لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخفون عن الجمعة بيوتهم»

السابع - أنها الصبح والعصر معا، قاله الشيخ أبو بكر الأبهري واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «يتأقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، رواه أبو هريرة. وروى جبرين عبد الله قال: كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها» يعني العصر والفجر، ثم قرأ جرير وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها. وروى عمارة بن رؤبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لن يلع النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» يعني

(١) أي قال مالك في الموطأ إنه لله منها . . . (٢) الصليق : رواية الحديث من غير سند .

(٣) آية ١٢٨ . (٤) قال النووي : «ضامون» يشهد الميم وتحذفها ، فن نقدها فتح شاء ، ومن خففها ضم شاء ، ومنى الشدة أنك لا تضامون وتطلقون في التوصل إلى رؤية ، ومنى الخفف أنه لا يلحق ضم ، وهو المشقة والحب .

الفجر والعصر . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ »
كله ثابت في صحيح مسلم وغيره . وَتَمَيَّنَا الْبَرْدَيْنِ لَأَنْهُمَا يُفْعَلَانِ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ .

الثامن - أنها العَتَمَةُ والصَبِيحُ . قال أبو الدرداء رضي الله عنه في مرضه الذي مات
فيه : اسمعوا ولبثوا مَنْ خَلَفَكُمْ حَافِظُوا عَلَى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ - يعني في جماعة - العشاء والصبح ،
ولو تعلمون ما فيهما لأَيْتَمُوهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى مِرَافِقِكُمْ وَرُكْبِكُمْ ؛ وقاله عمر وعثمان . وروى الأئمة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبِيحِ لَأَتَوْهَا
وَلَوْ حَبَوًّا - وقال - إِنَّهُمَا أَشَدُّ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ » وجعل لمصلي الصبح في جماعة
قيام ليلة والعَتَمَةُ نصف ليلة ؛ ذكره مالك موقوفًا على عثمان ورفعه مسلم ، ونسجه أبو داود
والترمذي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ
قِيَامُ نِصْفِ لَيْلَةٍ وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ » وهذا خلاف ما رواه
مالك ومسلم .

التاسع - أنها الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ بِجَمَلَتِهَا ؛ قاله معاذ بن جبل ، لأن قوله تعالى :
« حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » يعنى التَّهَرُّضُ والنَّفْلُ ، ثُمَّ خَصَّ الْفَرَضَ بِالذِّكْرِ .

العاشر - أنها غير معينة ؛ قاله نافع عن ابن عمر ، وقاله الربيع بن خثيم ؛ فَنَبَّأَهَا اللَّهُ تَعَالَى
فِي الصَّلَوَاتِ كَمَا خَبَأَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ ، وَكَأَنَّهَا سَاعَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسَاعَاتُ اللَّيْلِ الْمُسْتَجَابِ
فِيهَا الدُّعَاءُ لِيَقُومُوا بِاللَّيْلِ فِي الظُّلُمَاتِ لِمُنَاجَاةِ عَالَمِ الْخَفِيَّاتِ . وما يدل على صحة أنها مبهمة غير
معينة ما رواه مسلم في صحيحه في آخر الباب عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية « حَافِظُوا عَلَى
مَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله فترلت : « حَافِظُوا عَلَى
الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » فقال رجل : هي إذا صلاة العصر ؟ فقال البراء : قد أخبرتك
كيف نزلت وكيف نسخها الله تعالى ، والله أعلم . فلزم من هذا أنها بعد أن عُنِيتُ نُسَخَ
تعيينها وأبهمت فارضع التعيين ، والله أعلم . هذا اختيار مُسْلِمٍ لأنه أتى به في آخر الباب ،

وقال به غير واحد من العلماء المتأخرين، وهو الصحيح أن شاء الله تعالى لتعارض الأدلة وعدم الترجيح، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأدائها في أوقاتها، والله أعلم .

الثالثة - وهذا الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت « صلاة العصر » المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفا قرآنا . قال علماءنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم، يدل على ذلك حديث عمرو ابن رافع قال : أمرتني حفصة أن أكتب لها مصحفا الحديث . وفيه : فأملت على « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين » وقالت : هكذا سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها . فقولها « وهي العصر » دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر الصلاة الوسطى من كلام الله تعالى بقوله هو « وهي العصر » . وقد روى نافع عن حفصة « صلاة العصر » كما روى عن عائشة وعن حفصة أيضا « صلاة العصر » بنير واو . قال أبو بكر الأثباري : وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلان صحة ما في الإمام مصحيف جماعة المسلمين . وعليه حجة أخرى وهو أن من قال : والصلاة الوسطى صلاة العصر جعل الصلاة الوسطى غير العصر ؛ وفي هذا دفع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله قال : شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى أصفرت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة أجوافهم وقبورهم نارا » الحديث .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ دليل على أن الإرتليس بواجب ؛ لأن المسلمين آتفقا على أعداد الصلوات المفروضات أنها تنقص عن سبعة وتريد على ثلاثة ؛ وليس للثلاثة والسبعة فرد إلا الخمسة ، والأزواج لا وسط لها ثبت أنها خمسة . وفي حديث الإسراء « هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ معناه في صلاتكم . واختلف الناس في معنى قوله « قانتين » فقال الشعبي : طائعين ؛ وقاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبيرة .

وَقَالَ الضَّمَالُكَ : كُلُّ قُوَّةٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهِ الطَّاعَةُ . وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَإِنْ أَهْلَ كُلِّ دِينٍ فَهِمُ الْيَهُودُ يَوْمُونَ عَاصِينَ قَبِيلَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَوْمُوا لَهُ طَائِعِينَ » .
وَقَالَ جَاهِدٌ : مَعْنَى قَاتِنَيْنِ خَاشِعِينَ . وَالْقُنُوتُ طُولُ الرُّكُوعِ وَالْحَشُوعُ وَغَضُّ الْبَصَرِ وَخَفْضُ الْجَنَاحِ . وَقَالَ الرَّبِيعُ : الْقُنُوتُ طُولُ الْقِيَامِ ؛ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو « أَمِنْ هُوَ قَاتِنٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا » . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ » نَحَرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ .
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

قَاتِنَاتُهُ يَدْعُو رَبَّهُ • وَعَلَى عَمْدٍ مِنَ النَّاسِ أَعْتَلُ

وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ « قَاتِنِينَ » أَيْ دَاعِينَ . وَفِي الْحَدِيثِ : قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِجْلٍ وَذَكَرَ الْوَأْنُ^(١) . قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ دَعَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ طَوَّلَ قِيَامَهُ . وَقَالَ السُّدِّيُّ : قَاتِنِينَ سَاكِنِينَ ؛ ذَلِيلُهُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَكَانَ ذَلِكَ مُبَاحًا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ ؛ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَأَلَنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْنَا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ؟ فَقَالَ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا » . وَرَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ قَالَ : كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يَكْلِمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ : « وَقَوْمُوا لَهُ قَاتِنِينَ » فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ . وَقَبْلُ : إِنْ أَصَلَ الْقُنُوتُ فِي الْلَفَةِ الدَّوَامُ عَلَى الشَّيْءِ . وَمِنْ حَيْثُ كَانَ أَصْلُ الْقُنُوتِ فِي الْلَفَةِ الدَّوَامُ عَلَى الشَّيْءِ جَازَ أَنْ يُسَمَّى مَدِيمَ الطَّاعَةِ قَاتِنًا ، وَكَذَلِكَ مِنْ أَطَالِ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ وَالِدَعَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ أَطَالِ الْخُشُوعِ وَالسَّكُوتِ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ فَاعِلُونَ لِلْقُنُوتِ •

السادسة - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ طَرًّا أَنَّ الْكَلَامَ حَامِدًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَفْسُدُ الصَّلَاةُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ

(١) رَاجِعِ الْمَسَآلَةَ الْخَامَةَ ج ٢ ص ٨٦ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ •

(٢) وَعَلَى وَذَكَرَ الْوَأْنُ • فَيَكُنْ عَلَى سَلَامٍ وَإِلَهُمَا دَعَا عَلَيْهِمْ لِقَطْعِهِمُ الْقِرَاءَةَ •

الأوزاعي أنه قال : من تكلم لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام لم يفسد صلاته بذلك . وهو قول ضعيف في النظر؛ لقول الله عز وجل : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقال زيد ابن أرقم : كما تتكلم في الصلاة حتى ترتل : « وقوموا لله قانتين » الحديث . وقال ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله أحدث من أمره ألا تتكلموا في الصلاة » . وليس الحادث الجسيم الذي يجب له قطع الصلاة ومن أجله يمنع من الاستئذان . فن قطع صلاته لما يراه من الفضل في إحياء نفس أو مال أو ما كان بسبيل ذلك استأنف صلاته ولم ين . هذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله تعالى .

السابعة — واختلفوا في الكلام ساهيا فيها ، فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهيا لا يفسدها ، غير أن مالكا قال : لا يفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها ، وهو قول ربيعة وابن القاسم . وروى شحون عن ابن القاسم عن مالك قال : لو أن قوما صلى بهم الإمام ركعتين وسلم ساهيا فسبحوا به فلم يفقه فقال له رجل من خلفه ممن هو معه في الصلاة : إنك لم تتم فاتيم صلاتك ، فالتفت إلى القوم فقال : أحق ما يقول هذا ؟ فقالوا ، نعم قال : يصل بهم الإمام ما بقي من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم من تكلم منهم ومن لم يتكلم ، ولا شيء عليهم ، ويفعلون في ذلك ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي البدين^(١) . هذا قول ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد إسماعيل بن إسحاق واحتج له في كتاب رده على محمد بن الحسن . وذكر الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذي البدين إلا ابن القاسم وحده فانه يقول فيها بقول مالك ، وغيرهم يأتونه ويقولون : إنما كان هذا في صدر الإسلام ، فاما الآن فقد حرف الناس صلاتهم فن تكلم فيها أعادها ؛ وهذا هو قول المراقبين : أبي حنيفة وأصحابه والثوري فإنهم ذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة يفسدها على أي حال كان سهوا أو عمدا للصلاة كان أو لنير ذلك ؛ وهو قول إبراهيم النخعي

(١) ذي البدين اسمه الحرياق ، وقد كان يصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين — وكانت رابعة — فقال له ذي البدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ ... الخ .

وعطاء والحسن وحماد بن أبي سليمان وقنادة . وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث أبي هريرة هذا في قصة ذى الدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ، قالوا : وإن كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذى الدين كما أرسل حديث من أدركه الفجر جنباً فلا صوم له ، قالوا : وكان كثير الإرسال . وذكر علي بن زياد قال حدثنا أبو قرة قال سمعت مالكا يقول : يُستحب إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لها ولا يئني . قال : وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ لأنهم ظنوا أن الصلاة قصُرت ولا يجوز ذلك لأحد اليوم . وقد روى سُحُون عن ابن القاسم في رجل صلى وحده ففرغ عند نفسه من الأربع ، فقال له رجل إلى جنبه : إنك لم تصل إلا ثلاثاً ، فالتفت إلى آخر فقال : أحق ما يقول هذا ؟ قال نعم ، قال : تفسد صلاته ولم يكن يئني له أن يكلمه ولا أن يلتفت إليه . قال أبو عمر : فكانوا يفرقون في هذه المسألة بين الإمام مع الجماعة والمنفرد فيجوزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجوزونه للمنفرد ؛ وكان غير هؤلاء يحملون جواب ابن القاسم في المنفرد في هذه المسألة وفي الإمام ومن معه على اختلاف قوله في استعمال حديث ذى الدين كما اختلف قول مالك في ذلك . وقال الشافعي وأصحابه : من تسمد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته ، فإن تكلم ساهياً أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لأنه قد أكملها عند نفسه فإنه يئني . واختلف قول أحمد في هذه المسألة فذكر الأثرم عنه أنه قال : ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها لم تفسد عليه صلاته ، فإن تكلم لغير ذلك فسدت ؛ وهذا قول مالك المشهور^(١) . وذكر الحرقى^(٢) عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ، إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته . واستثنى سُحُون من أصحاب مالك أن من سلم من اثنتين في الرابعة فوقع الكلام هناك لم تبطل الصلاة ، وإن وقع في غير ذلك بطلت الصلاة . والصحيح ما ذهب إليه مالك في المشهور تمسكاً بالحديث ومحملاً له على الأصل الكل من تعدى الأحكام

(١) الحرقى (بكر الحاء المعجمة وفتح الراء) : أبو القاسم عمر بن الحسين شيخ الحنابلة .

وعموم الشريعة ودفعاً لما يتوهم من الخصوصية إذ لا دليل عليها : فإن قال قائل : فقد جرى الكلام في الصلاة والسهو أيضاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » فقال : لم يسبحوا؟ فيقال : لعل في ذلك الوقت لم يكن أمرهم بذلك ، ولئن كان كما ذكرت فلم يسبحوا لأنهم توجّهوا أن الصلاة قصّرت ، وقد جاء ذلك في الحديث قال : « وخرج سرعان الناس فقالوا : أقصّرت الصلاة ؟ فلم يكن يد من الكلام لأجل ذلك » والله أعلم .

وقد قال بعض المخالفين : قول أبي هريرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل أن يكون مراده أنه صلى بالمسلمين وهو ليس منهم ، كما روى عن التزالي بن سبرة أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا وإيّاكم كنّا ندعى بنى عبد مناف وأتم اليوم بنو عبد الله ونحن بنو عبد الله » وإنما عني به أنه قال ذلك لقومه وهذا بعيد ، فانه لا يجوز أن يقول صلى بنا وهو إذ ذاك كافر ليس من أهل الصلاة ويكون ذلك كذباً ، وحديث البراء هو كان من جملة القوم وسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمع . وأما ما أدّعتة الحنفية من النسخ والإرسال فقد أجاب عن قولهم علماءنا وغيرهم وأبطلوه ، وخاصة الحافظ أبا عمير ابن عبد البر في كتابه المسمى بـ « التمهيد » وذكر أن أبا هريرة أسلم عام خيبر وقدم المدينة في ذلك العام وصحب النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أعوام ، وشهد قصة ذي البدين وحضرها وإنها لم تكن قبل بدر كما زعموا ، وأن ذا البدين قُتل في بدر . قال : وحضور أبي هريرة يوم ذي البدين محفوظ من رواية الحفّاظ الثقات ، وليس تقصير من قصّر عن ذلك بحجة على من علم ذلك وحفظه وذكره .

الثامنة - القنوت : القيام ، وهو أحد أقسامه فيما ذكر أبو بكر بن الأثير . وأجمعت الأئمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قادر عليه ، مفرداً كان أو إماماً . وقال صلى الله عليه وسلم : « إنا جعل الإمام ليؤتمّ به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً » الحديث ،

(١) السرمان (فتح السنين والراء ويحوز تسكين الراء) : أوائل الناس الذين يشاققون إلى الشيء . ويتبلون عليه بكرة .

أخرجه الأئمة، وهو بيان لقوله تعالى : «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» . واختلَفوا في المأموم الصحيح يُصَلِّي قاعدا خلف إمام مريض لا يستطيع القيام، فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم بل جمهورهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمام : «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون» وهذا هو الصحيح في المسألة على ما نُسِبه أنفا إن شاء الله تعالى . وقد أجاز طائفة من العلماء صلاة القائم خلف الإمام المريض لأنَّ كَلَّا يُؤْذَى فرضه على قدر طاقته ناسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم إذ صلى في مرضه الذي توفى فيه قاعدا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلي بصلاته والناس قيام خلفه، ولم يُنْشَر إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس، وأكل صلاته بهم جالسا وهم قيام، ومعلوم أن ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه؛ فَعُلِمَ أن الآخر من فعله ناسخ للأول . قال أبو عمر : ومن ذهب إلى هذا المذهب واحتج بهذه الحجة الشافعيُّ وداود بن عليّ، وهي رواية الوليد بن مسلم عن مالك . قال : وأحبّ إلى أن يكون إلى جنبه من يُعلم الناس بصلاته، وهذه الرواية غريبة عن مالك . وقال بهذا جماعة من أهل المدينة وغيرهم وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لأنها آخر صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمشهور عن مالك أنه لا يُرْتَم القيام أحد جالسا، فإن أتمهم قاعدا بطلت صلاته وصلاتهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يؤتمن أحد بعدى قاعدا» . قال : فإن كان الإمام عِلِيلًا تَمَّت صلاة الإمام وفسدت صلاة من خلفه . قال : ومن صلى قاعدا من غير علة أعاد الصلاة؛ هذه رواية أبي مُصْعَب في مختصره عن مالك، وعليها فيجب على من صلى قاعدا الإعادة في الوقت وبعده . وقد رُوِيَ عن مالك في هذا أنهم يعيدون في الوقت خاصة، وقول محمد بن الحسن في هذا مثل قول مالك المشهور . واحتج أقوله ومذهبه بالحديث الذي ذكره أبو مصعب، أخرجه الدارقطني عن جابر عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يؤتمن أحد بعدى جالسا» . قال الدارقطني : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك الحديث مُرْسَل لا تقوم به حجة . قال أبو عمر : جابر الجعفي لا يحتج بنبأ يرويه مُسْنَدًا فكيف بما يرويه مُرْسَلًا؟ قال محمد بن الحسن : إذا صلى الإمام المريض جالسا يقوم أحماء ومرضى

جلوساً فصلاته وصلاة من خلفه ممن لا يستطيع القيام صحيحة جائزة، وصلاة من صلى خلفه ممن حكمه القيام باطلية . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : صلاته وصلاتهم جائزة . وقالوا : لو صلى وهو يوشى بقوم وهم يركعون ويسجدون لم تجزهم في قولهم جميعاً وأجزأت الإمام صلاته . وكان زُفر يقول : تجزئهم صلاتهم لأنهم صلّوا على فرضهم وصلّى إمامهم على فرضه ، كما قال الشافعي .

قلت : أما ما ذكره أبو عمر وغيره من العلماء قبله وبعده من أنها أتم صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رأيت لغيرهم خلاف ذلك عن جمع طرق الأحاديث في هذا الباب وتكلم عليها وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك ، ونحن نذكر ما ذكره ملخصاً حتى يتبين لك الصواب إن شاء الله تعالى . وصحّة قول من قال إن صلاة المأموم الصحيح قاعدة خلف الإمام المريض جائزة ، فذكر أبو حاتم محمد بن حبان البستي في المسند الصحيح له عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من أصحابه فقال : "أستم تلمون أنى رسول الله إليكم" ؟ قالوا : بلى ، نشهد أنك رسول الله ! قال : "أستم تلمون أنه من أطاعني فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتي" ؟ قالوا : بلى ، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتك . قال : " فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم فإن صلّوا قعوداً فصلّوا قعوداً " . في طريقه عتبة بن أبي الصّبيان وهو ثقة ، قاله يحيى بن معين . قال أبو حاتم : في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعدة من طاعة الله جلّ وعلا التي أمر الله بها عباده ، وهو عندى ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته ؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أئمة أئمتنا به : جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن قهس ، ولم يرو عن أحد من الصحابة الذين شهدوا هبوط الوحي والتزيل وأعبدوا من التحريف والتبديل خلاف هؤلاء الأربعة لا بإستناد متصل ولا منقطع ؛ فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعدة كان على المأمومين أن يصلّوا قعوداً . وبه قال جابر بن زيد والأوزاعي ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق (١) عهد بالشافعي وفي آخره دال .

ابن ابراهيم وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خيثمة وابن أبي شيبة ومحمد بن إسماعيل
وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ . وَهَذِهِ السُّنَنُ
تُرَوِّدُ عَنْ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَعَائِشَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ . وَأَوَّلُ مَنْ أَبْطَلَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ
قَاعِدًا إِذَا صَلَّى إِمَامُهُ جَالِسًا الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْمَمٍ صَاحِبُ النَّخَعِ ، وَأَخَذَ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ
ثُمَّ أَخَذَ عَنْ حَمَادِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَأَعْلَى شَيْءٍ أَحْتَجُّوا بِهِ فِيهِ شَيْءٌ
رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا يُؤْمَرُ أَحَدٌ
بَعْدِي جَالِسًا “ وَهَذَا لَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ لَكَانَ مُرْسَلًا ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الْخَبَرِ وَمَا لَمْ يُرْوَيْ سِيَّانَ فِي الْحَكَمِ
عِنْدَنَا ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ وَلَا فِيمَنْ لَقِيتُ
أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ ، وَمَا أَنْبَتُهُ بَشِيءٌ قَطُّ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِحَدِيثٍ ، وَزَعَمَ أَنَّ
عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا ، فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ
يُجْتَرَحُ جَابِرًا الْجُعْفِيَّ وَيَكْذَبُهُ ضِدَّ قَوْلِ مَنْ اتَّحَلَ مِنْ أَصْحَابِهِ مَذْهَبَهُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَأَمَّا
صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ بِخَاتَمِ الْأَخْبَارِ فِيهَا مُجْمَلَةٌ وَمُخْتَصَرَةٌ ، وَبَعْضُهَا مَفْصَلَةٌ
مَبِينَةٌ ، فَفِي بَعْضِهَا : بِخَاتَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جِيبِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْتِمُرُ بِالنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِأَبِي بَكْرٍ . وَفِي بَعْضِهَا : جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذَا
مُفْسَّرٌ . وَفِيهِ : فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُّ بِالنَّاسِ قَاعِدًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
وَأَمَّا إِحْمَالُ هَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّ عَائِشَةَ حَكَتْ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَآخِرُ الْقِصَّةِ عِنْدَ جَابِرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ أَيْضًا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ كَمَا أَمَرَهُمْ
بِهِ عِنْدَ سَقُوطِهِ عَنْ فَرْسِهِ ، أَنَبَانَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ قَالَ أَنَبَانَا يُزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ قَالَ
حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ ، قَالَ : فَالْتَفَتَ الْبَيْتَا فَرَأَانَا قِيَامًا فَأَشَارَ
إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا ، فَلَمَّا سَلِمَ قَالَ : ” كَذَبْتُمْ أَنْتُمْ تَفْعَلُوا فَعَلِ الْفَارِسُ وَالرُّومُ

يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا إلتحقوا بامتكم إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا". قال أبو حاتم : قفى هذا الخبر المفسر بيان واضح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قعد عن يسار أبي بكر وتحول أبو بكر مأموما يقتدى بصلاته ويكبر لسمع الناس التكبير ليقعدوا بصلاته أمرهم صلى الله عليه وسلم حينئذ بالقعود حين رآهم قياما ، ولما فرغ من صلاته أمرهم أيضا بالقعود إذا صلى إمامهم قاعدا . وقد شهد جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في شهر ذى الحجة آخر سنة خمس من الهجرة ، وشهد هذه الصلاة في عتته صلى الله عليه وسلم في غير هذا التاريخ فأدى كل خير بلفظه ؛ ألا تراه يذكر في هذه الصلاة : رفع أبو بكر صوته بالتكبير ليقعدى به الناس ، وتلك الصلاة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته عند سقوطه عن فرسه لم يحتج إلى أن يرفع صوته بالتكبير لسمع الناس تكبيره على صغر حجرة عائشة ، وإنما كان رفعه صوته بالتكبير في المسجد الأعظم الذي صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في عتته ، فلما صح ما وصفنا لم يزد أن يجعل بعض هذه الأخبار ناسخا لبعض ، وهذه الصلاة كان خروجه إليها صلى الله عليه وسلم بين رجلين ، وكانت فيها إماما وصلى بهم قاعدا وأمرهم بالقعود . وأما الصلاة التي صلاها آخر عمره فكان خروجه إليها بين بريرة وثوبة وكان فيها مأموما وصلى قاعدا خلف أبي بكر في ثوب واحد متوشحا به . رواه أنس ابن مالك قال : آخر صلاة صلاها رسول الله مع القوم في ثوب واحد متوشحا به قاعدا خلف أبي بكر ؛ فصلى عليه السلام صلاتين في المسجد جماعة لا صلاة واحدة . وإن في خبر عبيد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بين رجلين يريد أحدهما العباس والآخر عليا . وفي خبر مسروق عن عائشة : ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين بريرة وثوبة ، إلى أنظر إلى نعليه تخطآن في الحصى وأنظر إلى بطون قدميه ، الحديث . فهذا يدل على أنهما كانتا صلاتين لا صلاة واحدة . قال أبو حاتم : أخبرنا محمد

أبى إسحاق بن خزيمة قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد بن الحُبَرِّ قال حدثنا شُعْبَةُ عن
 موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه . قال أبو حاتم : خالف شُعْبَةُ بن الحجاج زائدة بن قدامة
 في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة بفعل شُعْبَةُ النبي صلى الله عليه وسلم ما موما حيث
 صلى قاعدا والقوم قيام ، وجعل زائدة النبي صلى الله عليه وسلم إماما حيث صلى قاعدا والقوم
 قيام ، وهما متفقان حافظان . فكيف يجوز أن يحمل إحدى الروايتين اللتين تضادتا في الظاهر
 في فعل واحد ناسخا لأمر مطلق متقدم ! فن جعل أحد الخبرين ناسخا لما تقدم من أمر النبي
 صلى الله عليه وسلم وترك الآخر من غير دليل ثبت له على صحته سوى نخصمه أخذ ما ترك من
 الخبرين وترك ما أخذ منهما . ونظير هذا النوع من السُّنَنِ خبر ابن عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نكح ميمونة وهو مُحْرِمٌ ، وخبر أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهما
 سلالان فتضاد الخبران في فعل واحد في الظاهر من غير أن يكون بينهما تضاد عندنا ؛
 يقل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين رُويَا في نكاح ميمونة متعارضين ، وذهبوا
 إلى خبر عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينكح المُحْرِمُ ولا ينكح " فآخذوا به ،
 إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رُويتا في نكاح ميمونة ، وتركوا خبر ابن عباس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نكحها وهو مُحْرِمٌ ، فن فعل هذا لزمه أن يقول : تضاد الخبران في صلاة
 النبي صلى الله عليه وسلم في ملته على حسب ما ذكرناه قبل ، فيجب أن يحى إلى الخبر الذي
 فيه الأمر بصلاة المأمومين قمودا إذا صلى إمامهم قاعدا فيأخذ به ، إذ هو يوافق إحدى
 الروايتين اللتين رُويتا في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ملته ويترك الخبر المنفرد عنهما
 كما فصل ذلك في نكاح ميمونة . قال أبو حاتم : زعم بعض المراءيين ممن كان يتجمل بمذهب
 الكوفيين أن قوله : " وإذا صلى قاعدا فصلوا قمودا " أراد به وإذا تشهد قاعدا فتشهدوا
 قمودا إجموعن غرض الخبر عن عموم ما ورد الخبر فيه بغير دليل ثبت له على تأويله .

قوله تعالى : فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَيْكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ) من الخوف الذى هو الفزع . (فَرِجَالًا) أى فصلوا رجلا . (أَوْ رُكْبَانًا) معطوف عليه . والرجال جمع رجل أو رجل من قولهم : رجل الإنسان رجل رجل إذا عدم المركوب ومشى على قدميه ، فهو رجل ورجل ورجل - (بضم الجيم) وهى لغة أهل الحجاز ، يقولون : مشى فلان الى بيت الله حافيا رجلا ، حكاها الطبرى وغيره - ورجلان ورجل ورجل ، ويجمع على رجال ورجل ورجال ورجالة ورجالي ورجلان ورجلة ورجلة (يفتح الجيم) وأرجلة وأرجل وأرجل . والرجل الذى هو اسم الجنس يجمع أيضا على رجال .

الثانية - لما أمر الله تعالى بالقيام له فى الصلاة بحال قنوت وهو الوقار والسكينة وهدهو الجوارح وهذا على الحالة الغالبة من الأمن والطمأنينة ذكر حالة الخوف الطارئة أحيانا ، وبين أن هذه العبادة لا تسقط عن العبد فى حال ، ورخص لميده فى الصلاة رجلا على الأقدام وركبانا على الخيل والإبل ونحوها ، إيماء وإشارة بالراس حينما توجه ، هذا قول العلماء ، وهذه هى صلاة القنء الذى قد ضايقه الخوف على نفسه فى حال المسابقة أو من سبغ يظلمه أو من صدق بعبه أو مبل يمله ، وبالجملة فكل أمر يخاف منه على روحه فهو مبيح ما تضمنته هذه الآية .

الثالثة - هذه الرخصة فى ضمنها إجماع العلماء أن يكون الإنسان حينما توجه من السموت ويتقلب ويتصرف بحسب نظره فى نجاة نفسه .

الرابعة - واختلف فى الخوف الذى تجوز فيه الصلاة رجلا وركبانا ، فقال الشافعى ، هو إطلاع المدعو عليهم فيقامون مما والمسلمون فى غير حصن حتى يتألم السلاح من الرمي

أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطمن والضرب ، أو يأتي من يصدق خبره فيخبره بأن العدو قريب منه ومسيرهم جاذب إليه ؛ فإن لم يكن واحد من هذين المعنيين فلا يجوز له أن يصلي صلاة الخوف . فإن صلوا بالخبر صلاة الخوف ثم ذهب العدو لم يعبدا ، وقيل : يعبدون ؛ وهو قول أبي حنيفة . قال أبو عمر : فالحال التي يجوز للخاص أن يصلي راجلا أو راكبا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها هي حال شدة الخوف . والحال التي وردت الآثار فيها هي غير هذه وهي صلاة الخوف بالإمام وانقسام الناس وليس حكمها في هذه الآية ، وهذا يأتي بانه في سورة « النساء » ^(١) إن شاء الله تعالى . وفوق مالك بين خوف العدو المقاتل وبين خوف السج ونحوه من أجل صائل أو سئل أو ما الأغلب من شأنه الهلاك فانه استحب من غير خوف العدو الإعادة في الوقت إن وقع الأمن . وأكثر فقهاء الأمصار على أن الأمر سواء .

الخامسة — قال أبو حنيفة : إن القتال يفسد الصلاة ؛ وحديث ابن عمر يرد عليه ، وظاهر الآية أقوى دليل عليه ، وسأني هذا في « النساء » إن شاء الله تعالى . قال الشافعي : لما رخص تبارك وتمسك في جواز ترك بعض الشروط دل ذلك على أن القتال في الصلاة لا يفسدها ، والله أعلم .

السادسة — لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر عند مالك والشافعي وجماعة من العلماء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقتادة وغيرهما : يصلي ركعة إيماء . روى مسلم عن بكير بن الأحنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن عبد البر : انفرد به بكير بن الأحنس وليس بحجة فيما ينفرد به ، والصلاة أولى ما احتيط فيه ، ومن صلى ركعتين في خوفه وسفره خرج من الاختلاف إلى اليقين . وقال الضحاك ابن مزاحم : يصلي صاحب خوف الموت في المسافة وغيرها ركعة فإن لم يقدر فليكب تكبيرتين . وقال إسحاق بن راهويه : فإن لم يدر إلا على تكبيرة واحدة أجزأت عنه ؛ ذكره ابن المنذر .

(١) في قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ... » آية ١٠٢

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ فَأُذِّنُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم ۚ ﴾ أى ارجعوا الى ما أمركم به من إتمام الأركان . وقال مجاهد : « أُمِيتُمْ » خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة ؛ ورد الطبري على هذا القول . وقالت فرقة : « أُمِيتُمْ » زال خوفكم الذي أُلْجِئْتُمْ إلى هذه الصلاة .

السابعة - واختلف العلماء من هذا الباب في بناء الخائف إذا أُمِنَ ؛ فقال مالك : **إن صلى ركعة آمناً ثم خاف ركب وجئ ، وكذلك إن صلى ركعة راجحاً وهو خائف ثم أمِن نزل وجئ ؛ وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال المزني .** وقال أبو حنيفة : إذا انتح الصلاة آمناً ثم خاف استقبل ولم يركب ، فإن صلى خائفاً ثم أمِن وجئ . وقال الشافعي : يبنى النازل ولا يبنى الراكب . وقال أبو يوسف : لا يبنى في شيء من هذا كله .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَأُذِّنُوا اللَّهَ ﴾ قيل : معناه اشكروه على هذه النعمة في تعليمكم هذه الصلاة التي وقع بها الإجزاء ، ولم تفنكم صلاة من الصلوات وهو الذي لم تكونوا تعلمونه . فالكاف في قوله « كما » بمعنى الشكر ؛ تقول : افعل بي كما فعلت بك كذا مكافأة وشكراً . و « ما » في قوله « ما لم » مفعولة بعلمكم .

التاسعة - قال علماؤنا : الصلاة أصلها الدعاء ، وحالة الخوف أولى بالدعاء فلهذا لم تسقط الصلاة بالخوف ، فإذا لم تسقط الصلاة بالخوف فأحرى ألا تسقط بغيره من مرض أو نحوه ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة على الصلوات في كل حال من صحة أو مرض وحضر أو سفر وقدره أو عجز وخوف أو أمن لا تسقط عن المكلف بحال ، ولا يتطرق الى فرضيتها اختلال . وسبأني بيان حكم المريض في آخر « آل عمران » إن شاء الله تعالى . والمقصود من هذا أن تفعل الصلاة كيف أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين لزم فعلها ، وهذا تميزت عن سائر العبادات كلها ، تسقط بالأعذار ويترخص فيها بالترخص . قال ابن العربي : ولهذا قال علماؤنا : وهي مسألة عظيمة إن تارك الصلاة يقتل لأنها أشبهت الإيمان الذي لا يسقط بحال ، وقالوا فيها : إحدى دعائم الإسلام لا تجوز

النِّبَاةُ عَنْهَا يَدْنُ وَلَا مَالٌ ، فَيَقْتُلُ تَارِكُهَا . أَمِيلُهُ الشُّهَادَتَانِ . وَسَيَأْتِي مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي تَارِكِ
الْأَمَلَةِ فِي « بَرَاءة » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَرْوَاجِهِمْ**
مَنْعًا إِلَى الْخَوَلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ فِي مَا فَعَلْتَ
فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (١٤)
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا)** ذهب جماعة من
المفسرين في تأويل هذه الآية أن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولا
ويُتَّقَى عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جُنَاحٌ في قطع النفقة
عنها ، ثم نسخ الحول بالأربعة الأشهر والعشر ، ونُسخت النفقة بالربيع وأثنى في سورة « النساء » ،
قاله ابن عباس وقادة والضحاك وابن زيد والزيغ . وفي السكتي خلاف للعلماء ، روى
البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان هذه الآية في « البقرة » : **« وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ**
وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا - إلى قوله - **غَيْرِ إِخْرَاجٍ** » قد نسختها الآية الأخرى فلم تكنها أو تدعها ؟
قال : يابن أخى لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ . وقال الطبري عن مجاهد : إن هذه الآية مُحْكَمَةٌ
لا نسخ فيها ، والعدة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا ، ثم جعل الله لمن وصية منه سكتي
سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاعت المرأة سكنت في وصيتها وإن شاعت خرجت ،
وهو قول الله عز وجل : **« غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ »** . قال ابن عطية :
وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قوله الطبري مجاهدا رحمه الله تعالى ،
وفي ذلك نظر على الطبري . وقال القاضي عياض : والإجماع منعقد على أن الحول منسوخ

(١) في قوله تعالى : « فَاذَا انْشَأَ الْأَشْهُرُ ... » آية -

(٢) كذا في صحيح البخاري . والقى في الأصول : « ... فلم تكنها ؟ قال : تدعها يابن أخى ... الخ » . قوله
« أو تدعها » أي تركها في المصحف ، وذلك من الراوى ، وكان ابن الزبير على أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب -

وأن عدتها أربعة أشهر وعشر . قال غيره : معنى قوله « وَصِيَّةٌ » أى من الله تعالى نجب على النساء بعد وفاة الزوج يلزوم البيوت سنة ثم نسخ .

قلت : ما ذكره الطبرى عن مجاهد صحيح ثابت ، خرج البخارى قال : حدثنا إصحاق قال حدثنا روح قال حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » قال : كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا فأزل الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » الى قوله - من معروف » قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وَصِيَّة ، إن شأنت سكنت في وصيتها وإن شأنت خرجت ، وهو قول الله تعالى : « غَيْرِ إِتْرَاجٍ فَإِنْ تَرَجَّحَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » إلا أن القول الأول أظهر لقوله عليه السلام : " إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمى بالبرعة عند رأس الحول " الحديث . وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم عن حالة الْمُتَوِّقِ عَنْهُنِ أَزْوَاجِهِنَّ قبل ورود الشرع ، فلما جاء الإسلام أمرهن الله تعالى بملازمة البيوت حولا ثم نسخ بالأربعة الأشهر والعشر . هذا مع وضوحه في السنة الثابتة المنقولة بأخبار الآحاد إجماعاً من علماء المسلمين لا خلاف فيه ؛ قاله أبو عمر قال : وكذلك سائر الآيات . فقوله عز وجل : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِتْرَاجٍ » منسوخ كله عند جمهور العلماء ثم نسخ الوصية بالسكنى للزوجات في الحول ، إلا رواية شاذة مهجورة جاءت عن ابن أبي نجيح عن مجاهد لم يتابع عليها ، ولا قال بها زاد على الأربعة الأشهر والعشر أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فيما علمت . وقد روى ابن جريج عن مجاهد مثل ما عليه الناس ، فانهقد الإجماع وارتفع الخلاف ، وباقه التوفيق .

الثانية - قوله تعالى : (وَصِيَّةٌ) قرأ نافع وابن كثير والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر « وَصِيَّةٌ » بالرفع على الابتداء ، وخبره « لِأَزْوَاجِهِمْ » . ويحتمل أن يكون المعنى عليهم وصية ، ويكون قوله « لِأَزْوَاجِهِمْ » صفة . قال الطبرى قال بعض النحاة : المعنى كتب عليهم وصية ،

ويكون قوله «لأزواجهم» صفة . قال : وكذلك هي في قراءة عبد الله بن مسعود . وقرأ أبو عمرو وحزرة وابن عامر «وصية» بالنصب ، وذلك حمل على الفعل ، أى فليوصوا وصية . ثم الميت لا يوصى ولكنه أراد إذا قرؤوا من الوفاة . و «لأزواجهم» على هذه القراءة أيضا صفة . وقيل : المعنى أوصى الله وصية . (متاعا) أى متوهن متاعا ، أو جعل الله لمن ذلك ماعا لدلالة الكلام عليه . ويجوز أن يكون نصبا على الحال أو بالمصدر الذى هو الوصية ؛ كقوله «أو أطعم في يوم ذى مسغبة . يتبأ» . والمتاع ها هنا نفقة ستنها .

الثالثة - قوله تعالى : (غير إخراج) معناه ليس لأولياء الميت ووارثي المنزل إخراجها . و « غير » نصب على المصدر عند الأخفش ، كأنه قال لا إخراجا . وقيل : نصب لأنه صفة للتناع . وقيل : نصب على الحال من الموصين ، أى متوهن غير مخرجات . وقيل : بترع الخلفاض ، أى من غير إخراج .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ تَرَجَّحَ) الآية . معناه باختيارهن قبل الحول . (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) أى لا حرج على أحد ، ولئى أو حاكم أو غيره ، لأنه لا يجب عليها المقام فى بيت زوجها حالا . وقيل : أى لا جناح فى قطع الثقة عنهن ، أو لا جناح عليهن فى التشرف إلى الأزواج إذ قد انقطعت عنهن مراقبتكم أيها الورثة ، ثم عليها ألا تروج قبل إنقضاء العدة بالحول ، أو لا جناح فى تزويجهن بعد إنقضاء العدة لأنه قال « من معروف » وهو ما يوافق الشرع . (وَأَنَّهُ عَزِيزٌ) صفة تقتضى الوعيد بالنسبة لمن خالف الحد فى هذه النازلة فانخرج المرأة وهى لا تريد الخروج . (حَكِيمٌ) أى يحكم لما يريد من أمور عباده .

قوله تعالى : وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتْنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (١١) كَذَلِكَ يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون (١٢)

اختلف الناس فى هذه الآية ؛ فقال أبو ثور : هى محكمة والمُتعة لكل مطلقة ؛ وكذلك قال الزهرى حتى للأمة يطلقها زوجها . وكذلك قال سعيد بن جبير : لكل مطلقة مُتعة ،

وهو أحد قول الشافعي لهذه الآية . وقال مالك : لكل مطلقه اثنتين أو واحدة بتيها أم لا ، سمي لها صداقا أم لا المنة ، إلا المطلقه قبل البناء وقد سمي لها صداقا لحسبها نصفه ، ولو لم يكن سمي لها كان لها المنعة كانت أقل من صداق المثل أو أكثر ، وليس لهذه المنعة حد ، حكاه عنه ابن القاسم . وقال ابن القاسم في إرخاء الستور من المدونة : جعل الله تعالى المنة لكل مطلقه بهذه الآية ثم استثنى في الآية الأخرى التي قد فرض لها ولم يدخل بها فأخرجها من المنعة ، وزعم ابن زيد أنها نسختها . قال ابن عطية : فتر ابن القاسم من لفظ النسخ الى لفظ الاستثناء والاستثناء لا يتجه في هذا الموضع بل هو نسخ محض كما قال زيد بن أسلم ، وإذا التزم ابن القاسم أن قوله : « وللطلقات » يعم كل مطلقه لزمه القول بالنسخ ولا بد . وقال عطاء بن أبي رباح وغيره : هذه الآية في الثيبات اللواتي قد جوعن ، إذ تقدم في غير هذه الآية ذكر المنعة للواتي لم يدخل بهن ، فهذا قول بأن التي قد فرض لها قبل الميس لم تدخل قط في العموم . فهذا يحمي على أن قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لِمَا هَذَا الصَّنْفُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَمَتَى قِيلَ إِنْ الْعَمُومُ تَنَاقُضًا فَذَلِكَ نَسَخٌ لَا تَخْصِيصُ . وقال الشافعي في القول الآخر : لا منعة إلا التي طُلِّقت قبل الدخول وليس ثم ميس ولا فرض ، لأن من استحققت شيئا من المهر لم ينجح في حقها الى المنعة . وقول الله عز وجل في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم : « فَتَعَالَيْنِ أُمَّاتُكُمْ » محمول على أنه تنوع من النبي صلى الله عليه وسلم لا وجوب له . وقوله : « قَالَتْ لَكُمْ طَلِيقٌ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْ فُتِمُوهُنَّ » محمول على غير المفروضة أيضا . قال الشافعي : والمفروض لها المهر إذا طُلِّقت قبل الميس لا منعة لما لأنها أخذت نصف المهر من غير جريان وطء ، والمدخول بها إذا طُلِّقت فلها المنعة ، لأن المهر يقع في مقابلة الوطء والمنعة بسبب الابتداء بالعقد . وأوجب الشافعي المنعة للحنث والمبارنة . وقال أصحاب مالك : كيف يكون للمتنية منعة وهي تعطى ، فكيف تأخذ منها ! لا منعة لختارة القراق من حنثية أو مفتدية أو مبارنة أو مصالحة أو ملاءنة أو معقة تختار الفراق ، دخل بها أم لا ، سمي لها صداقا أم لا ، وقد مضى هذا مبينا .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَزَجُوا مِنْ دَيْبَرِهِمْ وَهُمْ أُولُو حَذَرٍ
الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٢﴾

فيه ست مسائل :

الأولى قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ) هذه رؤية القلب بمعنى ألم تعلم ، والمعنى عند سيويه
تمسه إلى أمر الدين . ولا تحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي
« ألم تر » يحزم الراء ، وحذفت الهزة حذفا من غير إلقاء حركة لأن الأصل ألم تره . وقصة
هؤلاء أنهم قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء وكانوا بقرية يقال لها « داوودان » فخرجوا
منها هارين فزلوا واديا فأماتهم الله تعالى . قال ابن عباس : كانوا أربعة آلاف خرجوا فرارا
من الطاعون وقالوا : نأتى أرضا ليس بها موت ، فأماتهم الله تعالى ؛ فترهم نبي فعدا الله
تعالى فأحياهم . وقيل : إنهم ماتوا ثمانية أيام . وقيل سبعة ، والله أعلم . قال الحسن :
أماتهم الله قبل أجالهم عقوبة لهم ، ثم بصرهم إلى بقية أجالهم . وقيل : إنما فعل ذلك بهم
مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّهِمْ ، قيل كان اسمه شَمْعُون . وحكى النقاش أنهم فزوا من الحمى .
وقيل : إنهم فزوا من الجهاد لما أمرهم الله به على لسان جبرئيل النبي عليه السلام ؛ فغافوا
الموت بالقتل في الجهاد فخرجوا من ديارهم فرارا من ذلك . فأماتهم الله ليعرفهم أنه
لا ينجيهم من الموت شيء ، ثم أحياهم وأمرهم بالجهاد بقوله تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ؛
قاله الضحاك . قال ابن عطية : وهذا القصص كله لبن الأسانيد ، وإنما اللازم من الآية
أن الله تعالى أخبر نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم إخبارا في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من
البشر خرجوا من ديارهم فرارا من الموت فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم ليعوهم وكل من خلف
من بعدهم أن الإمامة إنما هي بيد الله تعالى لا بيد غيره ؛ فلا معنى لخوف خائف ولا لاعتقار

مُغْتَرًا. وجعل الله تعالى هذه الآية مقدمة بين يدي أمر المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالجهاد؛ هذا قول الطبري وهو ظاهر وصف الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ قال الجمهور : هي جمع ألف . قال بعضهم : كانوا ستمائة ألف . وقيل : كانوا ثمانين ألفا . ابن عباس : أربعين ألفا . أبو مالك : ثلاثين ألفا . السدي : سبعة وثلاثين ألفا . وقيل : سبعين ألفا ؛ قاله عطاء بن أبي رباح . وعن ابن عباس أيضا أربعين ألفا وثمانية آلاف ؛ رواه عنه ابن جريج . وعنه أيضا ثمانية آلاف ، وعنه أيضا أربعة آلاف ، وقيل ثلاثة آلاف . والصحيح أنهم زادوا على عشرة آلاف لقوله تعالى : « وَهُمْ أُلُوفٌ » وهو جمع الكثرة ، ولا يقال في عشرة فسادونها أُلُوف . وقال ابن زيد في لفظة أُلُوف : إنما معناها وهم مؤتلفون ، أي لم تخرجهم فرقة قومهم ولا نسة بينهم إنما كانوا مؤتلفين ، غالفت هذه الفرقة فخرجت فرارا من الموت وابتغاء الحياة برعهم فأماتهم الله في مناجهم برعهم . فالألف على هذا جمع ألف ؛ مثل جالس وجلوس . قال ابن العربي : أماتهم الله تعالى [مدة^(١)] عقوبة لهم ثم أحياهم ؛ وميتة العقوبة بعدها حياة ؛ وميتة الأجل لا حياة بعدها . قال مجاهد : إنهم لما أحيا رجعا إلى قومهم يعرفون^(٢) أنهم كانوا موتى [تمتة الموت على وجوههم ، ولا يلبس أحد منهم ثوبا إلا عاد كفنا دسما^(٣) حتى ماتوا لأجلهم التي كُتبت لهم . ابن جريج عن ابن عباس : وبقيت الراحة على ذلك السبط من بني إسرائيل إلى اليوم . وروى أنهم كانوا بواسط العراق . ويقال : إنهم أحيا بعد أن أئنتوا ؛ تلك الراحة موجودة في نسلهم اليوم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ أي لحذر الموت ؛ فهو نصب لأنه مفعول له . و « مَوْتُوا » أمر تكوين ، ولا يبعد أن يقال : نودوا وقيل لهم موتوا . وقد حكى أن ملكين صاحبهم : موتوا فماتوا ؛ فالمعنى قال لهم الله بواسطة الملكين موتوا ، والله أعلم .

(١) زيادة من تلخيص أحكام القرآن لابن العربي . (٢) زيادة من الطبري .

(٣) الدسم : القصر والفساد .

الثالثة - أسمع هذه الأقوال وأشهرها أنهم خرجوا فرارا من الوباء؛ رواه سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: خرجوا فرارا من الطاعون فأتوا، فدعى الله نبي من الأنبياء أن يحميهم حتى يبطلوه فأحياهم الله. وقال عمرو بن دينار في هذه الآية: وقع الطاعون في قريتهم فخرج أناس وبق أناس ومن خرج أكثر ممن بق، قال: فنتجا الذين خرجوا ومات الذين أقاموا؛ فلما كان في الثانية خرجوا بأجمعهم إلا قليلا فأماتهم الله ودواهم، ثم أحياهم فخرجوا إلى بلادهم وقد توالدت ذريتهم. وقال الحسن: خرجوا حذارا من الطاعون فأماتهم الله ودواهم في ساعة واحدة وهم أربعون ألفا.

قلت: وعلم هذا ترتيب الأحكام في هذه الآية؛ فروى الأئمة واللفظ للبخاري من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوبع فقال: «رَجَزٌ وَعَذَابٌ عُدَّ بِه بَعْضُ الْأُمَمِ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَذْهَبُ الْمَرَّةُ وَيَأْتِي الْأُخْرَى فَمَنْ سَمِعَ بِه بَارِضٌ فَلَا يَقْدَمَنَّ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بَارِضٌ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ». وأخرجه أبو عيسى الترمذي فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَنْبَأَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الطَّاعُونَ فَقَالَ: «بَقِيَّةٌ رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَأَتَمَّ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَهَيِّطُوا عَلَيْهَا» قال: حديث حسن صحيح. وبمقتضى هذه الأحاديث عمل عمرو والصحابه رضوان الله عليهم لما رجوا من سرع حين أخبرهم عبد الرحمن بن عوف بالحديث، على ما هو مشهور في الموطأ وغيره. وقد كره قوم الفرار من الوباء والأرض السقيمة. روى من عائشة رضي الله عنها أنها قالت: الفرار من الوباء كالفرار من الرَّحْف. وقصة عمر في خروجه إلى الشام مع أبي عبيدة معروفة، وفيها أنه رجع. وقال الطبري: في حديث سعد دلالة على أن على المرء توقُّ المكاره قبل نزولها، وتجنب الأشياء المخوفة قبل هجومها، وأن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها؛ وذلك أنه عليه

السلام تهي من لم يكن في أرض الوباء عن دخولها إذا وقع فيها ، ونهى من هو فيها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه . فكل ذلك الواجب أن يكون حكم كل متق من الأمور غوائلها ، سبيله في ذلك سبيل الطاعون . وهذا المعنى نظير قوله عليه السلام : " لا تتنصروا لقاء المدق وسأوا الله العافية فإذا لقيتموهم فأصبروا " .

قلت : وهذا هو الصحيح في الباب ، وهو مقتضى قول الرسول عليه السلام وعليه عمل أصحابه البرّة الكرام ، وقد قال عمر لأبي عبيدة محتجا عليه لما قال له : أفرارا من قدر الله ! فقال عمر : لو غيرك قالما يا أبا عبيدة ! نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله . المعنى : أى لا يحصى للأمان عما قدره الله له وعليه ، لكن أمرنا الله تعالى بالتحرز من المخاوف والمهلكات ، وباستفراغ الوسع في التوقى من المكروهات . ثم قال له : رأيت لو كانت لك إبل فبطت وإديا له عدوتان^(١) أحداهما يخضبة والأخرى جذبة ، اليس إن رعيت الخصبية رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله . فرجع عمر من موضعه ذلك إلى المدينة . قال اليكيا الطبرى : ولا نعلم خلافا أن الكفار أو قطاع الطريق إذا قصدوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالقاصدين فلمهم أن يتنصروا من بين أيديهم ، وإن كانت الآجال المقتدة لا تزيد ولا تنقص . وقد قيل : إنما نهى عن الفرار منه لأن الكائن بالموضع الذى الوباء فيه لعله قد أخذ يحظ منه لاشتراك أهل ذلك الموضع في سبب ذلك المرض العام ، فلا فائدة لفراره بل يضيف إلى ما أصابه من مبادئ الوباء مشقات السفر فتضاعف الآلام ويكثر الضرر فيهلكون بكل طريق ويطرحون في كل بقوة ومضيق ، ولذلك يقال : ما فرأى أحد من الوباء فسلم ، حكاه ابن المدائني . ويكنى في ذلك موعظة قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا » ولعله إن فر ونجا يقول : إنما نجوت من أجل خروجي عنه فيسوء اعتقاده . وبالجملة فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه ولما فيه من تخليّة البلاد ، ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج منها ، ولا يتأق لهم ذلك ،

(١) المدقة (بضم الميم وكسرهما وسكون الدال) : شاطئ الوادى وحافته .

وَيَتَأَذَّنُ بِغُلُوِّ الْبِلَادِ مِنَ الْمَيَاسِيرِ الَّذِينَ كَانُوا أَرْكَانًا لِلْبِلَادِ وَمَعُونَةً لِلْمُسْتَغْنَيْنِ . وَإِذَا كَانَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَخَذًا بِالْحَزْمِ وَالْحَدَرِ وَالتَّحَرُّزُ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرَرِ ، وَدَقَقًا لِلْأَوْهَامِ الْمُشَوِّشَةِ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ ؛ وَفِي الدِّخُولِ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ ، وَفَإِذَا لَا يَحْجُوزُ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ صَيَانَةُ النَّفْسِ عَنِ الْمَكْرُوهِ وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْإِعْتِقَادِ بِأَنْ يَقُولَ : لَوْلَا دُخُولِي فِي هَذَا الْمَكَانِ لَمَا نَزَلَ بِي مَكْرُوهٌ . فَهَذِهِ فَائِدَةُ النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ أَرْضِهَا الطَّاعُونَ أَوِ الْخُرُوجِ مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الطَّاعُونَ قَتْنَةٌ عَلَى الْمُقِيمِ وَالْفَارِزُ ؛ أَمَّا الْفَارِزُ يَقُولُ : بِفَرَارِي نَجُوتٍ ، وَأَمَّا الْمُقِيمُ يَقُولُ : أَقَتْتُ قَتْنَةً ؛ وَإِلَى نَحْوِ هَذَا أَشَارَ مَالِكٌ حِينَ سَمِلَ عَنْ كِرَاهَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْنُومِ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِكَرَاهَةٍ ، وَمَا أَرَى مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا خِيفَةً أَنْ يُفْزِعَهُ أَوْ يُخَيِّفَهُ شَيْءٌ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ ؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَبَاءِ : ” إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ . وَسُئِلَ أَيْضًا عَنِ الْبَلَدَةِ يَقَعُ فِيهَا الْمَوْتُ وَأَمْرَاضٌ ، هَلْ يَكْرَهُ الْخُرُوجَ مِنْهَا ؟ فَقَالَ : مَا أَرَى بَأْسًا خَرَجَ أَوْ أَقَامَ .

الرابعة - فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” إِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ الْخُرُوجَ مِنْ بَلَدَةِ الطَّاعُونَ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْفِرَارِ مِنْهُ ، إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الدَّخْلِ إِذَا أُيْقِنَ أَنَّ دُخُولَهُ لَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ قَدَرًا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ قُدْرَهُ لَهُ ؛ فَبِإِحَالِهِ الدِّخُولَ إِلَيْهِ وَالْخُرُوجَ مِنْهُ عَلَى هَذَا الْحَذَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ عَالِمٌ .

الخامسة - فِي فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعُونَ وَبَيَانِهِ . الطَّاعُونَ وَزَنَهُ قَاعُولٌ مِنَ الطُّغْنِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا سُمِّلَ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ وَضُعُ دَلَالًا عَلَى الْمَوْتِ الْعَامِ بِالْوَبَاءِ ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” قَتَاءُ أَمْتِي بِالطُّغْنِ وَالطَّاعُونَ “ قَالَتْ : الطُّغْنُ قَدْ عَرَفْتَاهُ فَا الطَّاعُونَ ؟ قَالَ : ” خُفَّةٌ كُفَّةٌ الْبَعِيرُ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِ ^(١) ”

(١) القدة : طاعون الإبل ، وقيل اسم من - المراق : (٢) المراق : ما سفل من البطن لما يحمله من المواضع التي يترق جلدها ، واحدا مرق . وقال الجوهري : لا واحدا .

والإباط^١ . قال العلماء : وهذا الوفاء قد يُرسله الله فقرة وعقوبة على من يشاء من العاصاة من عباده وكفرتهم ، وقد يُرسله شهادة ورحمة للصالحين ؛ كما قال معاذ في طاعون عمواس^(١) : إنه شهادة ورحمة لكم ودعوة نبيكم ، اللهم أعط معاذنا وأهله نصيبهم من رحمتك . فظن في كفه رضى الله عنه . قال أبو قلابة : قد عرفت الشهادة والرحمة ولم أعرف مادعوة نبيكم فسألت عنها فقيل : دعا عليه السلام أن يجعل فناء أمته بالظلم والطاعون حين دعا ألا يجعل بأس أمته بينهم فبينما قد دعا بهذا . ويروى من حديث جابر وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "الفتا من الطاعون كالفتا من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف" . وفي البخاري عن يحيى بن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم : " أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله الله رحمة للؤمنين فليس من عبده يقع الطاعون فيمكث في بلده صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد" . وهذا تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام : " الطاعون شهادة والمطعون شهيد " أى الصابر عليه المحتسب أجره على الله العالم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله عليه ، وإنك تتخى معاذ أن يموت فيه لعله أن من مات فهو شهيد . وأما من جزع من الطاعون وكرهه وفز منه فليس بداخل في معنى الحديث ، والله أعلم .

السادسة - قال أبو عمر : لم يلقى أن أحدا من حملة العلم فز من الطاعون إلا ما ذكره ابن المدايني أن علي بن زيد بن جذعان هرب من الطاعون إلى السبالة فكان يجمع كل جمعة ويرجع ، فكان إذا جمع صاحوا به : فز من الطاعون ! فمات بالسبالة . قال : وهرّب عمرو بن عبيد ورباط بن محمد إلى الرباطية فقال إبراهيم بن علي الفقيمي في ذلك : ولما استغفر الموت كل مكتئب • صبرت ولم يصبر ورباط ولا عمرو

- (١) عمواس (روى بكرة أنه وسكون ثابته ، وروى فتح أنه وثابه وآثره بن مهله) : كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس ، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمر رضي الله عنه ثم فشا في أرض الشام فمات منه خلق كثير لا يحصى من الصحابة ورضي الله عنهم ومن غيرهم ، وذلك في سنة ١٨ هجرية .
- (٢) السبالة (فتح أوله وتحتف ثابته) : موضع بقرب الحفة ، وهي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة .
- وقيل : هي بين طل والزبداء في طريق مكة إلى المدينة . (من شرح القاموس) .

وذكر أبو حاتم عن الأعمى قال : هَرَبَ بعضُ البصريين من الطاعون فركب حماراً له ومضى بأهله نحو سَفَوَانَ ، فسمع حادياً يَحْتُو خلفه :

لَنْ يُسَبِّقَ اللهَ عَلَى حِمَارٍ • وَلَا عَلَى ذِي مَنَمَةٍ طِيَارٍ

أَوْ بَاقِيَ الخُفِّ عَلَى مَقْدَارٍ • قَدْ يُصْبِحُ اللهَ أَمَامَ السَّارِي

وذكر المدائني قال : وقع الطاعون بمصر في ولاية عبد العزيز بن مروان فخرج هارباً منه فقتل قرية من قُرَى الصعيد يقال لها « سُكْرٌ » • فقدم عليه حين نزلها رسولُ لُبَيْدِ المَلِكِ ابنِ مروان • فقال له عبد العزيز : ما أسمك ؟ فقال له : طالب بن مدرك • فقال : أُوهِ ! ما أُرَانِي راجعاً إلى الفُسطاط ! فمات في تلك القرية •

قوله تعالى : وَقَنِّتُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١١﴾

هذا خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقتال في سبيل الله في قول الجمهور • وهو الذي ينوي به أن تكون كلمة الله هي العليا • وسُئِلَ الله كثيرة فهي عامة في كل سبيل ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » • قال مالك : سُبِّلَ الله كثيرة ، وما من سبيل إلا يُقَاتَلُ عليها أو فيها أو لها ، وأعظمها دين الإسلام ، لا خلاف في هذا • وقيل : الخطاب للذين أُحْيُوا من بني إسرائيل ؛ روى عن ابن عباس والضحاك • والواو على هذا في قوله « وقَاتَلُوا » عاطفة على الأمر المتقدم ، وفي الكلام متروك تقديره وقال لهم قاتلوا • وعلى القول الأول عاطفة جملة كلام على جملة ما تقدم ، ولا حاجة إلى إضمار في الكلام • قال النحاس : « وقَاتَلُوا » أمر

(١) سفوان (بالضمة) : ماء على قدر مرسعة من باب المزيد بالبصرة - (معجم ياقوت) •

(٢) سكر (وزان زنة) : موضع شرقي الصعيد بينه وبين مصر ويومان ، كان عبد العزيز بن مروان يفرج إليه كثيراً - (عن ياقوت) • وقد ورد في الأصول : « سكرن » بالنون وهو مخريف •

(٣) أُوهِ : كلمة يقولها الرجل عند الشكوى والتوجع وهي ما كنه الواد مكسورة الماء ، وربما تلبوا الواد أفاة فقالوا : « آه من كذا » ، وربما شنعوا الواد وكسروها وسكنوا الماء فقالوا : « آه » • وبضمهم فتح الواد مع التشديد فيقول : « آه » - (عن الباقية) •

من الله تعالى للمؤمنين ألا تهربوا كما هرب هؤلاء . (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) أى يسمع قولكم إن قتلتم مثل ما قال هؤلاء . ويسلم مرادكم به . وقال الطبري : لا وجه لقول من قال إن الأمر بالقتال للذين أحيوا . والله أعلم .

قوله تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٥﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) لما أمر الله تعالى بالجهاد والقتال على الحق ، إذ ليس شيء من الشريعة إلا ويجوز القتال عليه وعنه وأعظمها دين الإسلام كما قال مالك ، حرض على الإنفاق في ذلك . فدخل في هذا الخبر المقاتل في سبيل الله فإنه يُقْرِضُ به رجاء الثواب كما فصل عثمان رضى الله عنه في جيش المُسَمَّةِ . و«مَنْ» رفع بالإبتداء و«ذَا» خبره ، و«الَّذِي» نعت لذا ، وإن شئت بدل . ولما نزلت هذه الآية بادر أبو الدُّحْدُوح إلى التصديق بماله ابتغاء ثواب ربه . أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام المحدث القاضي أبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع الأشعري نسبا ومذهبا بِقُرْبَةِ أعاذه الله في ربيع الآخر عام ثمانية وعشرين وستمائة قراءة منى عليه قال : أخبرنا أبي بإجازة قال قرأت على أبي بكر عبد العزيز بن خلف بن مدين الأزدي عن أبي عبد الله بن سعدون سمعا عليه قال حدثنا أبو الحسن علي بن مهران قال حدثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة النيسابوري سنة ست وستين وتلاثمائة قال أنبأنا عمي أبو زكريا يحيى بن زكريا قال حدثنا محمد بن معاوية ابن صالح قال حدثنا خلف بن خليفة عن محمد بن الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله (١) جيش المسرة : جيش غزوة تبوك ، سمي بما لاه كال في زمان مسرة من الناس وشدة من الحر وجلبه البلاد ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالجهاد وحض أهل المنى على الفقه في سبيل الله ، فأخذ عثمان رضى الله عنه في ذلك ثقة طيبة . قال ابن مناص : حدثني من أثنى به أن عثمان أخفى ألف دينار في الإبل وأزاد وما يتبقى بذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اللهم ارض عن عثمان فإنه من راض " .

(٢) في بعض الأصول : «أبو عامر يحيى بن أحمد بن منيع الأشعري» .

ابن مسعود قال : لما نزلت « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدُّحْداح : يا رسول الله : أو إن الله تعالى يريد منا القرض ؟ قال : « نعم يا أبا الدُّحْداح » ! قال : أرني يدك فنأوله ؛ قال : فإني أقرضت الله حائطا فيه ستمائة نخلة . ثم جاء يشي حتى أتى الحائط وأتم الدُّحْداح فيه وعياله ؛ فناداها : يا أُمّ الدُّحْداح ؛ قالت : ليك ؛ قال : انخرجي ، قد أقرضت ربّي عز وجل حائطا فيه ستمائة نخلة . وقال زيد بن أسلم : لما نزل « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدُّحْداح : فذاك أبي وأُمّي يا رسول الله ! إن الله يستقرضنا وهو غني عن القرض ؟ قال : « نعم يريد أن يدخلكم الجنة به » . قال : فإن إن أقرضت ربّي قرضا يضمن لي به وليصيّبني الدُّحْداح معي الجنة ؟ قال : « نعم » قال : فأولني يدك ؛ فنأوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال : إن لي حديقتين إحداها بالسافلة والأخرى بالعالية ، والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضا لله تعالى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « راجعل إحداها لله والأخرى دعاء مبيشة لك ولعيالك » . قال : فأشهدك يا رسول الله أتني قد جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : « إذا يحجزك الله به الجنة » . فانطلق أبو الدُّحْداح حتى جاء أُمّ الدُّحْداح وهي مع صبياتها في الحديقة تدور تحت النخل فأنشأ يقول :

هَذَاكَ رَبِّي سُبُلَ الرِّشَادِ • إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادِ

يَبْنِي مِنَ الْحَائِطِ بِالْيُودَادِ • فَقَدْ مَضَى قَرْضًا إِلَى التَّنَادِ

أَقْرَضْتُهُ اللَّهَ عَلَى اعْتِمَادِي • بِالطَّوْعِ لِأَمْنٍ وَلَا أَرْتِنَادِ

إِلَّا رَجَاءَ الضَّعْفِ فِي الْمَعَادِ • فَأَرْجِيهِ لِنَفْسِ وَالْأَوْلَادِ

وَالْبَرِّ لَا شَكَّ نَفِيرُ زَادِ • قَدَّمَهُ الْمَرْءُ إِلَى الْمَعَادِ

قالت أُمّ الدُّحْداح : ربح بيعك ! بارك الله لك فيما أشرت ! وأجابته أُمّ الدُّحْداح

وأنشأت تقول :

بَشَرَكْ اللَّهُ بِخَيْرٍ وَفَرَحَ • مِثْلُكَ أَدَّى مَا لَدَيْهِ وَنَفَسَ

قَدْ مَتَّعَ اللَّهُ عِبَالِي وَمَتَّعَ • بِالْعَجْوَةِ السَّودَاءِ وَالزَّهْوِ الْبَلَحَ

وَالْعَبْدُ يَسَى وَلَهُ مَا قَدْ كَدَحَ • طَوَّلَ اللَّيَالِي وَعَلَيْهِ مَا أَجْتَرَحَ

ثم أقبلت أم الدحداح على صبياتها تخرج ما في أفواههم وتسفّض ما في أكتافهم حتى أفضت إلى الحائط الآخر؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كم من عليّ رذّاح ودار قباح لأبي الدحداح».

الثانية — قال ابن العربي: «انقسم الخلق بحكم الخالق وحكمته وقدرته ومشيئته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساما ففترقوا فرقا ثلاثة: الفرقة الأولى الرذلى قالوا: إن ربّ مجد محتاج فقير البنا ونحن أغنياء، فهذه جهالة لا تحفى على ذى لبّ، فردّ الله عليهم بقوله: «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ». الفرقة الثانية لما سمعت هذا القول آثرت الشحّ والبخل وقدمت الرغبة في المال، فما أنفقت في سبيل الله ولا فكّلت أسيرا ولا أعانت أحدا، تكاسلا عن الطاعة ورُكونا الى هذه الدار. الثالثة لما سمعت بادرت الى أمثاله وآثر المحيِب منهم بسرعة بماله كأبي الدحداح وغيره».

الثالثة — قوله تعالى: ((قَرْضًا حَسَنًا)) القرض: اسم لكل ما يُتمسك عليه الجزاء. وأقرض فلان فلانا أى أعطاه ما يجازاه؛ قال الشاعر وهو ليلى:
وَإِذَا جُوزِيَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ * إِنَّمَا يَجْزَى الْفَقْرَى لَيْسَ الْجَمَلُ

والقرض بالكسر لغة فيه حكاها الكسائي. واستقرضت من فلان أى طلبت منه القرض فأقرضني. وأقرضت منه أى أخذت القرض. وقال الزجاج: القرض في اللغة البلاء الحسن والبلاء السيئ؛ قال أُمّية:

كَلَّ أَمْرِي سَوْفَ يُجْزَى قَرْضَهُ حَسَنًا * أَوْ سَبَبًا وَمَدِينًا يَسْتَلَّ مَا دَنَا
وقال آخر:

تُجَازَى الْقُرُوضُ بِأَمْتَالِهَا * فَبِأَخْبَرِ خَيْرًا وَبِالْشَّرِّ شَرًا

وقال الكسائي: القرض ما أسلفت من عملٍ صالح أو سيئ. وأصل الكلمة القطع؛ ومنه المقرض. وأقرضته أى قطعتُ له من مالى قطعة يُجَازَى عليها. وأقرض الغنوم: انقطع

(١) العذق (يختف فكون): النخلة. وبكسر فكون: العرجون بما فيه من الشاربخ. ورداح تميلة

(٢) الفياح (بالفتح والتخفيف): الواسع.

أُثِرَ مِنْهُمْ وَلِكُلِّهِمْ وَالْقَرْضُ ههنا : ائتم ، ولولاه لقال إقراضاً . واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه ، والله هو الغني الحميد ؛ لكنه تعالى شبه إعطاء المؤمن في الدنيا بما يرجو به ثوابه في الآخرة بالقرض كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء ، حسب ما يأتي بيانه في « برائة » . وقيل المراد بالآية الحث على الصدقة وإتفاق المسال على الفقراء المحتاجين والتوسعة عليهم ، وفي سبيل الله بنصرة الدين . وكفى الله سبحانه عن الفقير بنفسه العلية المتزهة عن الحاجات ترغيباً في الصدقة ، كما كفى عن المريض والجائع والعطشان بنفسه المقدسة عن النقائص والآلام . ففي صحيح الحديث إخباراً عن الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي وَأَسْتَطْعَمْتُكُمْ فَلَمْ تُطْعِمُونِي وَأَسْتَسْقِيتُكُمْ فَلَمْ تَسْقِئُونِي » قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : « اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَمْ تَسْقِهِ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي » . وكذا فيما قبل ، أخرجه مسلم والبخاري وهذا كله خرج مخرج التشریف لمن كفى عنه ترغيباً لمن خُوطب به .

الرابعة - يجب على المستقرض رد القرض ، لأن الله تعالى بين أن من أفق في سبيل الله لا يضع عند الله بل يرد الثواب قطعاً وأهم الجزاء . وفي الخبر : « الثقة في سبيل الله تُضَاعَفُ إِلَى سَبْعَائَةِ ضِعْفٍ وَأَكْثَرُ » على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ اللَّهِ أَنْبَتَ سَبْعَ سَنَائِلَ » الآية . وقال هاجنا « فِضَاعُهُ لَهُ أَضَاعَا كَثِيرَةً » ، وهذا لا نهاية له ولا حد .

الخامسة - ثواب القرض عظيم لأن فيه توسعة على المسلم وتخفيفاً عنه . نخرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَأَيْتُ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ فَقُلْتُ لِمَ يُرِيدُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لِأَنَّ السَّائِلَ يُسَالُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ » . قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ حَدَّثَنَا بِقُلٍّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يُسَيْرٍ

عن قيس بن روى قال : كان سليمان بن أذنان يُقرض قطعة ألف درهم إلى عطائه ، فلما خرج عطائه تقاضاها منه واشتد عليه قضاءه ، فكان قطعة غضب فمكث أشهراً ثم أتاه فقال : أقرضني ألف درهم إلى عطائي ، قال : نعم وكرامة ! يا أم عتبة هل لي تلك الخريطة المختومة التي عندك ، قال : بغاعت بها فقال : أما والله إنها لقراهرك التي قضيتي ما حركت منها درهما واحداً ، قال : قلله أبوك ؟ ما حملك على ما فعلت بي ؟ قال : ما سمعت منك ، قال : ما سمعت مني ؟ قال : سمعتك تذكر عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من مُسلم يُقرض مُسئلاً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " قال : كذلك أنبأني ابن مسعود .

السادسة - قرض الأدنى للواحد واحد ، أى يرد عليه مثل ما أقرضه . واجمع أهل العلم على أن استقراض الدينار والدراهم والحطة والشعير والتمراز يرب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة جائز . واجمع المسلمون قولا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة من علف - كما قال ابن مسعود - أو حبة واحدة . ويجوز أن يرد أفضل مما يستلف إذا لم يشترط ذلك عليه ، لأن ذلك من باب المعروف استدلالا بحديث أبي هريرة في البكر : " إن خياركم أحسنكم قضاء " رواه الأئمة : البخاري ومسلم وغيرهما . فاتى صلى الله عليه وسلم على من أحسن القضاء ، واطلق ذلك ولم يقيده بصفة . وكذلك قضى هو صلى الله عليه وسلم في البكر وهو الفتى المختار من الإبل جملا خيارا رباعيا . والخيار : المختار . والرباعي هو الذى دخل في السنة الرابعة لأنه يلبى فيها رباعيته وهى التى تلي الثنايا وهى أربع رباعيات ، مخففة الباء . وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع من ذلك أبو حنيفة وقد تقدم .

السابعة - ولا يجوز أن يهدى من استقرض هدية للقرض ، ولا يحل للقرض قبولها إلا أن يكون عادتها ذلك ، بهذا جاءت السنة : خرج ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا عتبة بن حميد الضبي عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي قال :

(١) في القاموس وشرحه : سليمان بن أذنان (مضى أذن) .

سألت أنس بن مالك عن الرجل مَيَّ يَقْرَضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيُهْدَى إِلَيْهِ؟ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا اقْرَضَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ قَرْضًا فَأَهْدَى لَهُ أَوْ سَلَّمَهُ عَلَى دَابْتِهِ فَلَا يَقْبَلُهَا وَلَا يَرْكَبُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى يَنْتَهَ وَيَنْتَهَ قَبْلَ ذَلِكَ".

الثامنة - القرض يكون من المال - وقد بينا حكمه - ويكون من العِرْضِ ؛ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أَيْجِزْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي صَخْمٍ كَانَ إِذَا نَجَحَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى عِبَادِكَ " . وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍ : اقْرِضْ مِنْ عِرْضِكَ لِيَوْمٍ فَتَرِكَ ؛ يَعْنِي مِنْ سَبَكٍ فَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ حَقًّا وَلَا تُقِيمْ عَلَيْهِ حَدًّا حَتَّى تَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُوفِرَ الْأَجْرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ التَّصَدُّقُ بِالْعِرْضِ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ ؛ وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ . أَبِي الْعَرَبِيِّ : وَهَذَا فَاسِدٌ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّحِيحِ : " إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ " الْحَدِيثُ . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمُحْرَمَاتُ الثَّلَاثُ تَجَرَّى تَجَرَّى وَاحِدًا فِي كَوْنِهَا بِاحْتِرَامِهَا حَقًّا لِلَّهِ .

التاسعة - قوله تعالى : (حَسَنًا) قَالَ الْوَاقِدِيُّ : حَسْبًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الصَّدْفِيُّ : لَا يَمُنُّ بِهِ وَلَا يُؤْذَى . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : لَا يَنْتَقِدُ فِي قَرْضِهِ عَوْنًا . الْمَاشِرَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَيُضَاعِفُهُ لَهُ) قَرَأَ عَاصِمٌ وَغَيْرُهُ « فَيُضَاعِفُهُ » بِالْأَلْفِ وَنَصَبَ الْفَاءَ . وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ بِالتَّشْدِيدِ وَرَفَعَ الْفَاءَ . وَقَرَأَ الْآخَرُونَ بِالْأَلْفِ وَرَفَعَ الْفَاءَ . فَمَنْ رَفَعَهُ نَسَقَهُ عَلَى قَوْلِهِ : « يَقْرَضُ » وَقِيلَ : عَلَى تَقْدِيرِهِ وَهُوَ يَضَاعِفُهُ . وَمَنْ نَصَبَ بِجَوَابِهَا لِلتَّضْعِيفِ بِالْفَاءِ . وَقِيلَ : بِإِضْمارِ « أَنْ » وَالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ لِفَتَنِ . دَلِيلُ التَّشْدِيدِ « أَضْعَافًا كَثِيرَةً » لِأَنَّ التَّشْدِيدَ لِلتَّكْثِيرِ . قَالَ الْحَسَنُ وَالسُّدِّيُّ : لَا نَعْلَمُ هَذَا التَّضْعِيفَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَيُؤْتِي مَنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : هَذَا فِي نَفَقَةِ الْجِهَادِ ، وَكَأَنَّهُمْ يَأْتُونَ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَظْهَرِ نَفَقَةِ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ وَرِفْقَانِهِ وَظَهَرَهُ بِأَتْنِي أَلْفٍ .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَفْضِلُ وَيُخْطِ ﴾ هذا عام في كل شيء فهو القابض الباسط ، وقد أتينا عليهما في « شرح الأسماء الحسنى في الكتاب الأسنى » .
 ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ وعيد ، فيجازى كلاً بعمله .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْمَلِكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١١٦﴾

ذكر في التحريض على القتال قصة أخرى جرت في بني إسرائيل . والملا : الأشراف من الناس ، كأنهم يمثلون شرفا . وقال الزجاج : سموا بذلك لأنهم يمثلون مما يحتاجون إليه منهم . والملا في هذه الآية القوم ؛ لأن المعنى يقتضيه . والملا : اسم للجمع كالقوم والرمط . والملا أيضا : حسن الخلق ، ومنه الحديث « أحسنوا الملا فكلكم سيروى » خرجه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ أي من بعد وفاته . ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا ﴾ قيل : هو شمويل بن بال بن علقمة ويعرف بأبن العجوز . ويقال فيه : شمعون ، قاله السدي . وإنما قيل : ابن العجوز لأن أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد وقد كبرت وعَقِمَتْ فوهبه الله تعالى لها . ويقال له : شمعون لأنها دعت الله أن يرزقها الولد فسمي دعاءها فولدت غلاما فسمته « شمعون » ، تقول : سمع الله دعائي ، والسين تصير شيئا بلسنة العبرانية ، وهو من ولد يعقوب . وقال مقاتل : هو من نسل هارون عليه السلام . وقال قتادة : هو يوشع بن نون . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن هذو داود هي من بعد موسى بقرون من

(١) كذا في ج و ز ح . وق : ه . قال : وى : يان . والذى في الطبري وابن عطية : « بال » .

الناس، ويوشع هوقى موسى . وذكر المحاسبي أن اسمه إسماعيل ، والله أعلم . وهذه الآية
 من خبر عن قوم من بني إسرائيل أتتهم ذلة وظلمة حتى طلبوا الإذن في الجهاد وأن يؤمروا
 به ، فلما أمروا أجمعوا كثروا وصبر الأقل فنصرهم الله . وفي الخبر أن هؤلاء المذكورين هم
 الذين أميتوا ثم أحيوا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قَاتِلْ ﴾ بالنون والجرم وقراءة جمهور القراء على جواب الأمر . وقرا
 الضحاك وابن أبي عملة بالياء ورفع الفعل ، فهو في موضع الصفة للملك .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ و « عَسَيْتُمْ » بالفتح والكسر لثتان ، وبالثانية قرأ نافع ،
 والباقون بالأولى وهي الأشهر . قال أبو حاتم : وليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة .
 قال مكي في اسم الفاعل : عيس ، فهذا يدل على كسر السين في الماضي . والفتح في النعين
 هي اللغة الفاشية . قال أبو علي : ووجه الكسر قول العرب : هو عيس بذلك ، مثل حري
 ونج ، وقد جاء قتل وقيل في نحو تم ونيم ، وكذلك عسيت وعسيت ، فإن أسند الفعل إلى
 ظاهر قياس عسيت أن يقال : عيسى زيد ، مثل رضى زيد ، فإن قيل فهو القياس ، وإن
 لم يقل ، فساتع أن يؤخذ باللغتين فتستعمل إحداهما موضع الأخرى . ومعنى هذه المقالة :
 هل أنتم قريب من التولى والفرار ؟ ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ قال الزجاج :
 « أَلَّا تُقَاتِلُوا » في موضع نصب ، أى هل عسيت مقاتلة . ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ ﴾ قال الأخفش : « أن » زائدة . وقال الفراء : هو محمول على المعنى ، أى وما منعنا ،
 كما تقول : مالك ألا تصلي؟ أى ما منك . وقيل : المعنى وأى شئ لنا فى ألا نقاتل فى سبيل
 الله ! قال النحاس : وهذا أجودها . « وأن » فى موضع نصب . ﴿ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾
 تعليل ، وكذلك ﴿ وَأَبْنَيْنَا ﴾ أى بسبب ذريتنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ﴾ أى فرض عليهم ﴿ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ﴾ أخبر تعالى أنه
 لما فرض عليهم القتال ورأوا الحقيقة ورجعت أفكارهم إلى مباشرة الحرب وأن نفوسهم

(١) قتال : دجل كح وكاع إذاجين من القتال . وقيل : هو الذى لا يمتنع فى عزم ولا حزم وهو التامس على منيه .

ربما قد تذهب • قَوْلُوا • أى اضطربت نياتهم وقُتِرَ عزائمهم، وهذا شأن الأمم المنتمعة
 للمالفة إلى الأذعة تثنى الحرب أوقات الألفة فلذا حُصِرَت الحرب كُتِبَتْ واقاعدت لطمعها •
 وعن هذا المعنى نبى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لا تلتحقوا لقاء العدو وسلوا الله العافية
 فإذا لقيتموهم فأثبتوا » رواه الأئمة • ثم أخبر الله تعالى عن قليل منهم أنهم تبتوا على النية الأولى
 واستقرت عزيمتهم على القتال في سبيل الله تعالى •

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا
 قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَرَّ يُوتُ
 سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكَ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ
 وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُورَ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾

قوله تعالى : (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا) أى أجاكم إلى
 ما سألتم، وكان طالوت سقاء • وقيل : دباغا • وقيل : مكاريبا، وكان طالبا فلذلك رفعه الله على
 ما يائى : وكان من سبط بنيامين ولم يكن من سبط النبوذة ولا من سبط الملك، وكانت النبوذة
 في بني لاوى ، والملك في سبط يهوذا فلذلك أنكروا • قال وهب بن منبه : لما قال الملا
 من بنى إسرائيل لشمويل بن بال ما قالوا، سأل الله تعالى أن يبعث إليهم مليكا ويُدله عليه •
 فقال الله تعالى له : أنظر إلى القرن الذى فيه الدُّهن فى بيتك فإذا دخل عليك رجل فنش الدُّهن
 الذى فى القرن فهو ملك بنى إسرائيل فأدخن رأسه منه وملكه عليهم • قال : وكان طالوت
 دباغا فخرج فى ابتداء دابة أضلها، فقصد شمويل عسى أن يدعوه فى أمر الدابة أو يجد عنده
 فرجا، فنش الدُّهن على ما زعموا، قال : فقام إليه شمويل فأخذه ودخن منه رأس طالوت ،
 وقال له : أنت ملك بنى إسرائيل الذى أمرنى الله تعالى بتدعيه ، ثم قال لبنى إسرائيل :
 « إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا » • وطالوت وجالوت آسمان أعجميان معزبان • ولذلك

(١) القرن (بالريك) : الجعبة من جلود تكون مشقوة ثم تحرز • (٢) نش : صوت •

(٣) فى : وجب : فبايعوه •

لم ينصرفا ، وكذلك داود ، والجمع طواليت وجواليت ودواويد ، واو سميت رجلا بطاوس
ورافود لصرفت وإن كانا أعجميين . والفرق بين هذا والآخر أنك تقول : الطاوس ،
فتدخل الألف واللام فيمكن في العربية ولا يمكن هنا في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ أَأَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ﴾ أى كيف يملكنا ونحن أحق بالملك منه ؟
بحروا على سنتهم في تعينتهم الأتياء وحيدهم عن أمر الله تعالى فقالوا : « أنى » أى من أى جهة ،
فهأتى في موضع نصب على الظرف ، ونحن من سبط الملوك وهو ليس كذلك وهو فقير ، فتروا
السبب الأقوى وهو قدر الله تعالى وقضاؤه السابق حتى أخرج عليهم نبئهم بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ
أَصْطَفَاهُ ﴾ أى اختاره وهو الحجة الفاطمية ، وبين لهم مع ذلك تحليل اصطفاها طالوت ، وهو
بسطته في العلم الذى هو ملاك الإنسان ، والجسم الذى هو معينه في الحرب وعدته عند اللقاء ،
فتضمنت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقوة لا بالنسب ،
فلاحظ للنسب فيها مع العلم فضائل النفس وأنها متقدمة عليه ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه اختاره
عليهم لعلمه وقوته ، وإن كانوا أشرف منسبا . وقد مضى في أول السورة من ذكر الإمامة
وشروطها ما يكفى وينبئ . وهذه الآية أصل فيها . قال ابن عباس : كان طالوت يومئذ
أعلم رجل في بني إسرائيل وأجملة وأتمه ؛ وزيادة الجسم مما يوجب العدو . وقيل : سمى
طالوت لطوله . وقيل : زيادة الجسم كانت بكثرة معاني الخير والشجاعة ، ولم يرد عظم
الجسم ؛ ألم تر إلى قول الشاعر :

ترى الرجل النحيف فتدريه • وفى أنواه أسدٌ قصور^(١)
ويُججك الطيرير فتبتليه • فيُخلف ظنك الرجل الطيرير^(٢)
وقد عظم البعير بنير لُب • فلم تستغنِ بالعظم البعير^(٣)

(١) الراوند : الفد الكبر ، أو هودن طويل الأمل ، والجمع الروايد مغرب .

(٢) تراجع المسألة الرابعة وما بعدها ص ٢٦٤ (٣) هو الباس بن مرداس ؛ كافي الخاصة وغيرها .

(٤) في اللسان في مادة مزز : « مزز » - والمزير : الشدق القلب القوى النافذ ، والمقصود : الشدق الذى

يفترس ويكسر . (٥) الطيرير : ذو الرواء والنظر . في ٥ : فافنى بجمه .

قلت : ومن هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : " أسرعكن لحاقاً بى ، أطولكن يداً " فكأن يتناولن ؛ فكانت زينب أولهن موتاً ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق ؛ نرجه مسلم . وقال بعض المتأولين : المراد بالعلم علم الحرب ، وهذا تخصيص العموم من غير دليل . وقد قيل : زيادة العلم بأن أوحى الله إليه ، وعلى هذا كان طالوت نبياً ، وسبأى .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ ﴾ ذهب بعض المتأولين إلى أن هذا من قول الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : هو من قول تيمويل وهو الأظهر . قال لهم ذلك لما علم من تمنهم وجدالم في الحجج ، فأراد أن يتم كلامه بالقطعي الذي لا اعتراض عليه فقال الله تعالى : « وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ » . وإضافة ملك الدنيا إلى الله تعالى إضافة مملوك إلى ملك . ثم قال لهم على جهة التنبيه والتنبية من غير سؤال منهم : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ » . ويحتمل أن يكونوا سألوه الدلالة على صدقه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا » . قال ابن عطية : والأول أظهر بمساق الآية ، والثاني أنشبه بأخلاق بنى إسرائيل الذميمة ، وإليه ذهب الطبري .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمُ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٥٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ أى إتيان التابوت ، والتابوت كان من شأنه فيما ذكر أنه أنزله الله على آدم عليه السلام ، فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام ، فكان في بنى إسرائيل يلقبون به من قاتلهم حتى غصبوا فلقبوا على التابوت ظلمهم عليه العاقبة : جالوت وأصحابه في قول السدى ، وسلبوا التابوت منهم .

قلت : وهذا أدل دليل على أن العصيان سبب الخذلان ، وهذا بين . قال النحاس : والآية في التابوت على ما روى أنه كان يسمع فيه إثنين ، فإذا سمعوا ذلك ساروا لحربهم ،

وإذا هذا الآن لم يسبروا ولم يسر التابوت . وقيل : كانوا يضعونه في مازق الحرب فلا تزال
تقلب حتى عصوا فقلبوها وأخذ منهم التابوت وذلك أمرهم ؛ فلما رأوا آية الاضطلام وذهاب
الذكر؛ أتف بعضهم وتكلموا في أمرهم حتى اجتمع ملؤهم أن قالوا لنبي الوقت : أبعث لنا
ملكاً؛ فلما قال لهم : ملككم طالوت راجعوه فيه كما أخبر الله عنهم ؛ فلما قطعهم بالبحر سألوه
البيئة على ذلك، في قول الطبري . فلما سألوا نبيهم البيعة على ما قال، دعاه ففرز بالقوم الذين
أخذوا التابوت داءً بسبه ، على خلاف في ذلك . قيل : وضعوه في كنيسة لم فيها أصنام
فكانت الأصنام تصبح منكوسة . وقيل : وضعوه في بيت أصنامهم تحت الصنم الكبير
فأصبحوا وهو فوق الصنم ، فأخذوه وشدوه إلى رجليه فأصبحوا وقد قطعت يدا الصنم ورجلاه
وألقيت تحت التابوت ؛ فأخذوه وجعلوه في قرية قوم فأصاب أولئك القوم أوجاع في أعناقهم .
وقيل : جعلوه في غمارة قوم فكانوا يصيبهم البأسور ؛ فلما عظم بلاؤهم كيفما كان ، قالوا :
ما هذا إلا لهذا التابوت ! فلقد ذهب إلى بني إسرائيل فوضعوه على عجلة بين ثورين وأرسلوها
في الأرض نحو بلاد بني إسرائيل ، وبعت الله ملائكة تسوق البقرتين حتى دخلتا على
بني إسرائيل ، وهم في أمر طالوت فأيقنوا بالنصر ؛ وهذا هو حمل الملائكة للتابوت في هذه
الرواية . وروى أن الملائكة جاءت به تحمله وكان يوشع بن نون قد جعله في البرية ، فروى
أنهم رأوا التابوت في الهواء حتى نزل بينهم ؛ قاله الربيع بن خثيم . وقال وهب بن منبه :
كان قدر التابوت نحواً من ثلاثة أذرع في ذراعين . الكلبي : وكان من عود شمسار الذي
يقتض منه الأمشاط . وقرأ زيد بن ثابت « التابوت » وهي لفته ، والناس على قراءته بالتاء
وقد تقدم . وروى عنه « التيبوت » ذكره النحاس . وقرأ حميد بن قيس « يحله » بالياء .
قوله تعالى : (فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّهِمْ وَبَقِيَّةٌ) اختلف الناس في السكينة والبقية ؛ فالسكينة
فعيلة مأخوذة من السكون والوقار والطمأنينة . فقوله « فِيهِ سَكِينَةٌ » أي هو سبب سكون

(١) الاضطلام : الاستئصال والإبادة . (٢) في ز ، وأبن عطية : « لقاسور » بالنون .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الطبري : الثورين . (٤) في « و » و « بالثين المعجمة والميم والسين

المهمله . والذى في « والبحر المعجمتين بينهما ميم وفي سيم أسماء النبات » شمسا » ص ٣٤

فلو بكم فيما اختلفتم فيه من أمر طالوت؛ ونظيره « فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ » أى أنزل عليه ما سكن [ب] قلبه . وقيل : أراد أن التابوت كان سبب سكن قلوبهم ، فأبنا كانوا مسكونا إليه ولم يفزوا من التابوت إذا كان معهم في الحرب . وقال وهب بن منبه : السكينة روح من الله تسكن ، فكانوا إذا اختلفوا في أمر نطقت ببيان ما يريدون ، وإذا صاحت في الحرب كان الظفر لهم . وقال علي بن أبي طالب : هى ریح هَفَاقَة لها وجه كوجه الإنسان . وروى عنه أنه قال : هى ریح تجحجج لما رأسان . وقال مجاهد : حيوان كالزمل له جناحان وذنب ولينته شعاع ، فإذا نظر إلى الجيش انهمز . وقال ابن عباس : طُسْتُ من ذهب من الجنة ، كان يُسَل في قلوب الأنبياء ، وقاله السدى . وقال ابن عطية : والصحيح أن التابوت كانت فيه أشياء فاضلة من بقايا الأنبياء وآثارهم ، فكانت النفوس تسكن إلى ذلك وتأنس به وتقوى .

قلت : وفى صحيح مسلم عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة « الكهف » وعنده فرس مربوط بَسَطَيْنِ تفتش به بَغْلَةً تدور وتدور وجعل فرسه ينفو منها ، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : « تلك السكينة تنزلت للقرآن » . وفى حديث أبى سعيد الخدرى : أن أسيد بن الحضير بينما هو ليلة يقرأ في مريده الحديث . وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الملائكة كانت تستمع لك ولو قرأت لأصيححت براها الناس ما تستر منهم » . أخرجه البخارى ومسلم . فأخبر صلى الله عليه وسلم عن نزول السكينة مرة ، ومرة عن نزول الملائكة ، فدل على أن السكينة كانت فى تلك الظلة ، وأنها تنزل أبدا مع الملائكة . وفى هذا حجة لمن قال إن السكينة روح أو شئ ، له روح ؛ لأنه لا يصح استماع القرآن إلا لمن يعقل ، والله أعلم .

قوله تعالى : (وَبَقِيَّةٌ) اختلف فى البقية على أقوال ، فقبيل : عصا موسى وعصا هارون ورضاض الأرواح ؛ لأنها انكسرت حين ألقاها موسى ، قاله ابن عباس . زاد عكرمة :

(١) راجع - ٨ ص ١٤٨ (٢) الزيادة من ز . (٣) هفاقة : مربة المردود فيربو .

(٤) ریح تجحجج : شدة المردود في غير استواء . (٥) الشطن : الجبل ، وجهه أشطان .

(٦) الربد (كسر فسكون فتح) : الموضع الذى يمس فيه الترم . (٧) رضاض الذى : (ضم الزاء) : فاته .

التوراة. وقال أبو صالح : البقية : عصا موسى وثيابه وثياب هارون ولوحان من التوراة. وقال عطية بن سعد : هي عصا موسى ^(٢١) [وعصا] هارون وثيابهما ورضاض الألواح. وقال الثوري : من الناس من يقول البقية قفيزاً من ^(٢٢) في طست من ذهب وعصا موسى وعمامة هارون ورضاض الألواح . ومنهم من يقول : العصا والتعلان . ومعنى هذا ما روى من أن موسى لما جاء قومه بالألواح فوجدهم قد عبدوا العجل ، ألقي الألواح غضبا فتكسرت ، فترع منها ما كان صحيحا وأخذ رَضَاضاً ما تكسر فجعله في التابوت . وقال الضحاك : البقية : الجهاد وقتال الأعداء . قال ابن عطية : أي الأمر بذلك في التابوت ، إما أنه مكتوب فيه ، وإما أن نفس الإتيان به [هو] كالأمر بذلك ، وأسند الترك إلى [أل] موسى و [أل] هارون من حيث كان الأمر مندرجا من قوم إلى قوم وكلهم آل موسى وآل هارون . وآل الرجل قرابته . وقد تقدم ^(٢٣) .

قوله تعالى : فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ^(٢٤)

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ) « فصل » معناه خرج بهم . فصلت الشيء فأفصل ، أي قطعتة فأقطع . قال وهب بن منبه : فلما فصل طالوت قالوا له إن المياه لا تحملنا فأدع الله أن يحسب لنا نهرا ، فقال لهم طالوت : إن الله مبتليكم بنهر . وكان عدد الجنود - في قول السدي - ثمانين ألفا . [وقال وهب :] لم يتخلف عنه إلا ذو

(١) في زو ابن عطية : والمز . (٢) من هو جوز . (٣) كذا في جو وابن عطية وفي : فقير ، وهو الزيل . (٤) الزيادة من ز ، وابن عطية . (٥) راجع المسألة الثانية والثالثة ج ١ ص ٣٨١ (٦) من جو

مذر من صخر أو كبر أو مرض . والابتلاء الاختبار . والتَّهَرُّ والتَّهَرُّ لثقلان . واشتقاقه من السعة ، ومنه النهار وقد تقدّم^(١) . قال قتادة : النهر الذي ابتلاه الله به هو نهر بين الأردن وفلسطين . وقرأ الجمهور « بنهر » بفتح الهاء . وقرأ مجاهد ومحمد الأعرج « بنهر » بإسكان الهاء . ومعنى هذا الابتلاء أنه اختبار لهم ، فمن ظهرت طاعته في ترك الماء علم أنه مطيع فيما عدا ذلك ، ومن غلبته شهوته [في الماء] وعصى الأمر فهو في العصيان في الشدائد أخرى ، فَرُوى أنهم أتوا النهر وقد نالهم عطش وهو في غاية العذوبة والحسن ، فلذلك رُخص للطبعين في القرفة ليرتفع عنهم أذى العطش بعض الارتفاع وليُكسروا نزاع النفس في هذه الحال . وبين أن القرفة كافية ضرر العطش عند الحرمة الصابرين على شطף العيش بالذين همهم في غير الرفاهية ، كما قال عمرو :

• وأحسوا قراح الماء والماء بارد •

قلت : ومن هذا المعنى قوله عليه السلام : « حَسْبُ الْمَرْءِ لُفَيَاتُ يَمْعِنَ صِلْبُهُ » . وقال بعض من يتماطى غوامض المعاني : هذه الآية مثلٌ ضربه الله للدنيا فشبهها الله بالنهر والشارب منه والمسائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها ، والمعتزف بيده غرفة بالأخذ منها قدر الحاجة ، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة .

قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل والخروج عن الظاهر ، لكن معناه صحيح من غير هذا .

الثانية - استدل من قال إن طالوت كان نبيا بقوله : « إِنْ أَلَّفَ مَبْتَلِكُمْ » وأن الله أوحى إليه بذلك وألمعه ، وجعل الإلهام ابتلاء من الله لهم . ومن قال لم يكن نبيا قال : أخبره نبيهم شوبل بالوحى حين أخبر طالوت قومه بهذا ، وإنما وقع هذا الابتلاء لتمييز الصادق من الكاذب . وقد ذهب قوم إلى أن عبدا لله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر أصحابه بإيقاد النار والدخول فيها تجربة لطاعتهم ، لكنه حمل مزاحه على تخشين الأمر الذي كلفهم ، وسيأتي بيانه في « النساء »^(٢) إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَنَ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ شرب قيل معناه كَرَعَ . ومعنى «فَلَيْسَ مِنِّي» أي ليس من أصحابي في هذه الحرب ، ولم يخرجهم بذلك عن الإيمان . قال السدي : كانوا ثمانين ألفا ، ولا محالة أنه كان فيهم المؤمن والمنافق والحيمة والكسلان ، وفق الحديث «من شربنا فليس منا» أي ليس من أصحابنا ولا على طريقنا وهذا . قال :^(١)
إِذَا شَرِبْتَ فِي أَسَدٍ يَغُورُ . فَإِنَّ لَسْتَ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي
وهذا مبيح في كلام العرب ؛ يقول الرجل لأبنته إِذَا سَلَكَ غير أسلوبه : لست مِنِّي .

الرابعة - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يقال : طعمت الشيء أي ذقته . وأطعمته الماء أي أذقته ، ولم يقل ومن لم يشربه لأن من عادة العرب إِذَا كَرُّوا شيئا أَنْ يَكْرَهُوا بلفظ آخر ، ولغة القرآن أفصح اللغات ، فلا عبرة بقدر من يقول : لا يقال طعمت الماء .

الخامسة - استدلل طماؤنا بهذا على القول بسد الذرائع ؛ لأن أدنى الذوق يدخل في لفظ الطعم ، فإذا وقع النهي عن الطعم فلا سبيل إلى وقوع الشرب عن يتجنب الطعم ؛ ولهذا المبالغة لم يأت الكلام «ومن لم يشرب منه» .

السادسة - لما قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ دل على أن الماء طعام وإذا كان طعاما كان قوتا لبقائه وأتيت الأبدان به فوجب أن يجرى فيه الريا ، قال ابن العربي : وهو الصحيح من المذهب . قال أبو عمر قال مالك : لا بأس ببيع الماء على الشط بالماء متفاضلا وإلى أجل ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن ، فعلى هذا القول لا يجوز عند التفاضل ، وذلك عنده فيه ربا ؛ لأن طه في الريا الكيل والوزن . وقال الشافعي : لا يجوز بيع الماء متفاضلا ولا يجوز فيه الأجل ، وعنده في الريا أن يكون مأكولا جنسا .

(١) هو الناجية القبياء ؛ يقول هذا لحيمة بن حسن الفزاري ، وكان قد دماه وقربه إلى مقاطعة بني أسد ونقض صلتهم فأبى عليه وترده بهم ، وأراد بالقبور نقض الحلف . (من شرح الشواهد) .
(٢) المجهج ؛ الطريق الواضح الواسع البين .

السابعة - قال ابن السريّ قال أبو حنيفة : من قال إن شرب عبدي فلان من الثَّمرات فهو حرّ فلا يتقى إلا أن يكرّح فيه ، والكرّح أن يشرب الرجل فيه من النهر ، فإن شرب بيده أو اغترف بالإناه منه لم يتقى ؛ لأن الله سبحانه فوق بين الكرع في النهر وبين الشرب باليد . قال : وهذا فاسد ؛ لأن شرب الماء يطلق على كل هيئة وصفة في لسان العرب من غَرْفٍ باليد أو كَرَّحٍ بالضم انطلافاً واحداً ، فإذا وُجِدَ الشَّرب المحلوف عليه لغة وحقيقة حثّاً ، فأعلمه .

قلت : قول أبي حنيفة أصح ، فإن أهل اللغة فزحوا بينهما كما فرق الكتاب والسنة . قال الجوهري وغيره : وكَرَّح في الماء كُرّوعاً إذا تناوله فيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناه ، وفيه لغة أخرى « كَرَّح » بكسر الزاء [يكرّح] كَرّعا . والكَرَّح : ماء السماء يكرّح فيه . وأما السنة فذكر ابن ماجه في سننه : حدّثنا واصل بن عبد الأعلى حدّثنا ابن فضيل عن ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال : مررنا على بركة فحملنا نكرح فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تَكْرَحُوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا فيها فإنه ليس إناه أطيب من اليد » وهذا نص . وليث بن أبي سليم نرجح له مسلم وقد ضعف .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ الإغتراف : الأخذ من الشيء باليد وبآلة ، ومنه المغرفة ، والغرف مثل الإغتراف . وقرئ « غُرْفَة » بفتح النين وهي مصدر ، ولم يقل اغتراف ؛ لأن معنى الغرف والإغتراف واحد . والغرفة المرة الواحدة . وقرئ « غُرْفَة » بضم النين وهي الشيء المَغْتَرَفُ . وقال بعض المفسرين : الغرفة بالكفّ الواحد والغرفة بالكفّين . وقال بعضهم : كلاهما لثان بمعنى واحد . وقال علي رضي الله عنه : الأَكْفُ أَنْظَفُ الآنية ، ومنه قول الحسن :

لا يَدْلِفُونَ إلى ماء بآنية • إلا اغترافاً من العُدران بالزواح

الدليف : المشى الرويد .

قلت : ومن أراد الحلال الصَّرف في هذه الأزمان دون شبهة ولا امتراء ولا ارتياب فليشرب بكفيه الماء من العيون والأنهار المسخَّرة بالجرَّيان أثناء الليل و [أثناء] النهار ، مُبْتِغِياً بذلك من الله كسب الحسنات ووضع الأوزار والتَّفُوق بالأئمة الأبرار ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من شرب بيده وهو يقدر على إثناء يريد به التواضع كتب الله له بعدد أصابعه حسنات وهو إثناء عيسى بن مريم عليهما السلام إذ طرح القدح فقال أف هذا مع الدنيا " .

نحوه ابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشرب على بطوننا وهو الكَرَج ، ونها أن نتترف باليد الواحدة ، وقال : " لا يبلغ أحدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب باليد الواحدة كما يشرب القوم الذين يخط الله عليهم ولا يشرب بالليل في إثناء حتى يحركه إلا أن يكون إثناء مُحَرَّراً ومن شرب بيده وهو يقدر على إثناء ... " الحديث كما تقدَّم ، وفي إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : إذا حدث بَقِيَّةُ عن الثقات فهو ثقة .

التاسعة : قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ قال ابن عباس : شربوا على قدر يقينهم ، فشرب الكفار شرب الهَيْسَم وشرب العاصون دون ذلك ، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفاً وبقى بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً وأخذ بعضهم الفُرْقَةَ ، فأما من شرب فلم يَرَوْهُ بل يَرِجُّ به العطش ، وأما من ترك الماء فَحَسُنَتْ حاله وكان أجَلَدُ ممن أخذ الفُرْقَةَ .

العاشر - قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ ﴾ الهاء تعود على النهر ، و « هو » توكيد . (والذين) في موضع رفع عطفاً على المضمر في « جاوزه » يقال : جاوزت المكان مجاوزةً وجوازاً . والمجاز في الكلام ما جاز في الاستعمال وتقذ واستمر على وجهه . قال ابن عباس والسدي : جاز معه في النهر أربعة آلاف رجل فيهم من شرب ، فلما نظروا إلى جالوت وجنوده وكانوا مائة ألف كلهم شاكون في السلاح رجع منهم ثلاثة آلاف وستائة وبضعة وثمانون ، فمل هذا القول قال المؤمنون الموقنون بالبعث والرجوع إلى الله تعالى عند ذلك وهم مئة أهل

(١) كما في « وجهي » : أطراف .

(٢) الميم د الإبل التي هي حياء داء فلا ترضى من الماء ، واحداً أهم ، والألف ميم .

بدر: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ قَلْبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ». وأكثر المفسرين: على أنه إنما جاز معه النهر من لم يشرب حلة، فقال بعضهم: كيف نطبق المدوح كثرهم! فقال أولوا العزم منهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ قَلْبَتْ، فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ». قال البراء بن عازب: «كما تحدث أن عدة أهل بدر كمدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا - وفي رواية: وثلاثة عشر رجلا - وما جاز معه إلا مؤمن».

الحادية عشرة - قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَبْطِئُونَ﴾ والظن هنا بمعنى اليقين، ويموز أن يكون شكاً لا علماً، أي قال الذين يتوهمون أنهم يقتلون مع طالوت فيلقون الله شهده، فوقع الشك في القتل.

قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ قَلْبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ﴾ الفتنه: الجماعة من الناس والقطعة منهم؛ من فاوت رأسه بالسيف وفأبته أي قطعه. وفي قولهم رضى الله عنهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ» الآية، تحريض على القتال واستنصار للصبر واتقاء بمن صدق ربه.

قلت: هكذا يجب علينا نحن أن فعل؟ لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة منعت من ذلك حتى ينكمس العدد الكبير ما تقدم اليسر من المدوح كما شاهدناه في مرة، وذلك بما كسبت أيدينا! وفي البخاري: وقال أبو الدرداء: «إنما خافلون بأعمالكم». وفيه مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هل تروزون وتنصرون إلا بضعفائكم». فالأعمال فاسدة والضعفاء مهملون والصبر قليل والاعتقاد ضعيف والتفوى زائلة! قال الله تعالى: «أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَأَتَّقُوا اللَّهَ» وقال: «وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا» وقال: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» وقال: «وَلْيَصْبرَنَّ اللَّهُ مِنْ بَصْرِهِ» وقال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَأَبْتُتُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ». فهذه أسباب النصر وشروطه وهي معسومة عندنا غير موجودة فينا، فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره، ولا من الدين إلا رسمه لظهور الفساد وكثرة الطغيان وقلة الرشاد حتى استولى المدوش رقاً وغرباً براً وبحراً، وعثمت الفتن وعظمت المحن ولا عاصم إلا من رحم!.

(٢) راجع ج ١٠ ص ٢٠٤

(٢) راجع ج ٦ ص ١٢٧

(١) راجع ج ٤ ص ٢٢٢

(٥) راجع ج ٨ ص ٢٢

(٤) راجع ج ١٢ ص ٧٢

قوله تعالى : وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥٠﴾

« بَرَزُوا » صاروا في البراء وهو الأفج^(١) من الأرض المتسع . وكان جالوت أمير العالقة ومليكمهم ظله ميل . ويقال : إن البربر من نسله ، وكان فيما روى في ثلاثمائة ألف فارس . وقال عكرمة : في تسعين ألفاً ، ولما رأى المؤمنون كثرة عدوهم تضرعوا إلى ربهم ، وهذا كقوله : « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » إلى قوله : « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا^(٢) » الآية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي العدو يقول في القتال : « اللهم بك أصول وأجول » وكان صلى الله عليه وسلم يقول إذا لقي العدو : « اللهم إني أعوذ بك من شروهم وأجلك في غورهم » ودعا يوم بدر حتى سقط رداؤه عن منكبيه ^(٣) يستجير الله وعلمه على ما يأتي بيانه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٥١﴾

قوله تعالى : (فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ) أى فأنزل الله عليهم النصر ، « فَهَزَمُوهُمْ » : فكسروهم . والهمز : الكسر ، ومنه سقاء متهم ، أى انتفى بعضه على بعض مع الجفاف ، ومنه ما قيل في زمزم : إنها هزيمة جبريل ، أى هزمها جبريل برجله فخرج الماء . والهمز : ما تمكسر من يابس الخطب .

قوله تعالى : (وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ) وذلك أن طالوت الملك اختاره من بين قومه لقتاله جالوت ، وكان رجلاً قصيراً يسقاماً مصفاراً أصغر أزرق ، وكان جالوت من أشد الناس وأقوام وكان يهزم الجيوش وحده ، وكان قتل جالوت وهو رأس العالقة على يده . وهو داود

(١) كذا في جوزة وفي : الأنح . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٢٨ فاجد ص ١٩٠ فاجد .

(٣) في ١٠٠ : يستجير ، وفي ٤٠٤ : ويستجير ، وما أثبتناه في ز .

ابن إيشي^(١) - بكسر الهمزة، ويقال : داود بن زكريا بن رشوى، وكان من يسيط يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وكان من أهل بيت المقدس جمع له بين النبوة والملك بعد أن كان راعيا وكان أصغر إخوته وكان يرعى غنما، وكان له سبعة إخوة في أصحاب طالوت؛ فلما حضرت الحرب قال في نفسه : لأذهبن إلى رؤية هذه الحرب، فلما نهض في طريقه مر بحجر فناداه : يا داود خذني فبني قتل جالوت، ثم ناداه فخرج آخر ثم آخر فأخذها وجعلها في غيلائه وسار، فخرج جالوت يطلب مبارزا فكف الناس عنه حتى قال طالوت : من يبرز إليّ ويقتله فأنا أزوجه ابنتي وأحكمه في مالي ؛ بقاء داود عليه السلام فقال : أنا أبرز إليه وأقتله، فأزدراه طالوت حين رآه لصغير سنه وقصره فرده، وكان داود أزرق قصيرا، ثم نادى ثانية وثالثة فخرج داود، فقال طالوت له : هل جربت نفسك بشيء ؟ قال نعم ؛ قال بماذا ؟ قال : وقع ذئب في غني فضربته ثم أخذت رأسه فقطعت من جسده . قال طالوت : الذئب ضعيف، هل جربت نفسك في غيره ؟ قال : نعم، دخل الأسد في غني فضربته ثم أخذت بطنه فشفقتما، أقرى هذا أشد من الأسد ؟ قال لا ؛ وكان عند طالوت درع لا تستوي إلا على من يقتل جالوت، فأخبره بها وألقاها عليه فأستوت ؛ فقال طالوت : فأركب فرسي وخذ سلاحي ففعل ؛ فلما مشى قليلا رجع فقال الناس : جئت الفتي ! فقال داود : إن الله إن لم يقتله لي ويبيني عليه لم ينفعني هذا القوس ولا هذا السلاح، ولكني أحب أن أقاتله على جادتي . قال : وكان داود من أرقى الناس بالمقلاع، فزل وأخذ غيلائه فتقلدها وأخذ مقلاعه وخرج إلى جالوت، وهو شاك في سلاحه على رأسه بيضة فيها ثلاثمائة رطل، فبما ذكر المساوردي وغيره ؛ فقال له جالوت : أنت يا فتى تخرج إليّ ! قال نعم ؛ قال : هكنا كما تخرج إلى الكلب ! قال نعم، وأنت أهون . قال : لأطعن لحك اليوم للطير والسباع ؛ ثم تدانبا وقصد جالوت أن يأخذ داود بيده استخفا به، فادخل داود يده إلى الجحاة، فرؤى أنها التأمّت فصارت حجرا واحدا، فأخذته فوضعه في المقلاع وسمى الله.

(١) كذا في الأصول، والذي في البحر وغيره : إيشا . (٢) كح : جين وضف .

وأدبره ورماه فأصاب به رأس جالوت فقتله ، وحز رأسه وجعله في غلجته ، وأخطط الناس وحمل أصحاب طالوت فكانت المزية . وقد قيل : إنما أصاب بالجر من اليضة موضع أفقه ، وقيل : حينه ونرج من قتله ، وأصاب جماعة من عسكره فقتلهم . وقيل : إن الجبر تفتت حتى أصاب كل من في العسكر شيء منه ؛ وكان كالقبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم هوازن يوم حنين ، وانه أعلم . وقد أكثر الناس في قصص هذه الآي ، وقد ذكرت لك منها المقصود والله المأمود .

قلت : وفي قول طالوت : « من يبرز له ويقتله فاني أزوجه ابنتي وأحكه في مالي » معناه ثابت في شرعنا ، وهو أن يقول الإمام : من جاء برأس فله كذا ، أو أسير فله كذا على ما يأتي بيانه في « الأنفال » إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على أن المباراة لا تكون إلا بإذن الإمام ؛ كما يقوله أحمد وإسحاق وغيرهما . واختلف فيه عن الأوزاعي فحكي عنه أنه قال : لا يعمل أحد إلا بإذن إمامه . وحكي عنه أنه قال : لا بأس به ، فإن نهى الإمام عن البراز فلا يبارز أحد إلا بإذنه . وأباح طائفة البراز ولم تذكر بإذن الإمام ولا بنهي إذنه ؛ هذا قول مالك . مسئل مالك عن الرجل يقول بين الصفيين : من يبارز ؟ فقال : ذلك إلى نيته إن كان يريد بذلك الله فأرجو ألا يكون به بأس ، قد كان يفعل ذلك فيما مضى . وقال الشافعي : لا بأس بالمبارزة . قال ابن المنذر : المباراة بإذن الإمام حسن ، وليس على من بارز بنهي إذن الإمام حرج ، وليس ذلك بمكره لآثي لا أعلم خيرا يمنع منه .

(وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ) قال السدي : أتاه الله ملك طالوت ونبوذة شمعون . والذي مله هو صنعة الدروع ومنطق الطير وغير ذلك من أنواع ما علمه صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عباس : هو أن الله أعطاه سلسلة موصولة بالهجرة والفلك ورأسها عند صومعة داود ؛ فكان لا يتحدث في الهواء حدث إلا صلصلت السلسلة فيعلم داود ما حدث ، ولا يسبها ذو عاكة إلا برئ ؛ وكانت علامة دخول قومه في الدين أن يمسوها بأيديهم ثم يمسحون أكفهم على صدورهم ، وكانوا يتعاهدون إليها بعد داود عليه السلام إلى أن رفضت .

قوله تعالى : ﴿يَمَّا يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لِي عِندَ اللَّهِ مِثْلُ النَّاسِ﴾ أي مما شاء ، وقد يوضع المستقبل موضع الماضي ، وقد تقدم .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ لِلنَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فيه مسائلان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ لِلنَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ كذا قراءة الجماعة ، إلا نافعاً فإنه قرأ « دِفَاعٌ » ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل كما يقال : حسبت الشيء نصاباً ، وآبَ إِيَّاباً ، ولقيته لقاءً ، ومثله كنهه كتاباً ، ومنه « كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » . النحاس : وهذا حسن ، فيكون دفاع ودفع مصدرين يَدْفَعُ وهو منزه سيويه . وقال أبو حاتم : دافع وُدَّع بمعنى واحد ، مثل طرقت النمل وطارقت : أي خَصَصْتُ إحداهما فوق الأخرى ، والمخصف : الخرز . واختار أبو عبيدة قراءة الجمهور « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ » . وأنكر أن يقرأ « دِفَاعٌ » وقال : لأن الله عز وجل لا يبالغ أحد . قال مكي : هذا وهم توهم فيه باب المفاعلة وليس به ، واسم « الله » في موضع رفع بالفعل ، أي لولا أن يدفع الله . و « دِفَاعٌ » مرفوع بالابتداء عند سيويه . « النَّاسُ » مفعول ، « بَعْضُهُمْ » بدل من الناس ، « بَعْضٌ » في موضع المفعول الثاني عند سيويه ، وهو عنده مثل قولك : ذهبت يزيد ، فزيد في موضع مفعول فأعلمه .

الثانية - واختلف العلماء في الناس المدفوع بهم الفساد من هم ؟ فقيل : هم الأبدال وهم أربعون رجلاً كلما مات واحد بدل الله آخر ، فإذا كان عند القيامة ماتوا كلهم ، اثنان وعشرون منهم بالشام وثمانية عشر بالعراق . وروى عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلاً يلقى بهم القيث وينصر بهم على الأعداء ويصرف بهم عن أهل الأرض البلاء » ذكره الترمذي الحكيم في « نوادر الأصول » . وخرج أيضاً عن أبي الدرداء قال : إن الأنبياء كانوا أوتاد الأرض ، فلما انقطعت النبوة أبدل الله مكانهم قوماً من لمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال ، لم يفضلوا الناس بكثرة صوم ولا صلاة ولكن بحسن الخلق وصدق الورع وحسن النية وسلامة القلوب لجميع المسامحين والنصيحة لهم ابتغاء مرضاة الله بصبر وحلم ولب

وتواضع في غير مَدَّة ، فهم خلفاء الأنبياء قوم اصطفاهم الله لنفسه واستخلصهم بعلمه لنفسه ، وهم ألدُّهم صِدْقًا منهم ثلاثون رجلا على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، يدفع الله بهم المكارة عن أهل الأرض والبلايا عن الناس ، وبهم يُطَوَّرُونَ وِرْزُقُونَ ، لا يموت الرجل منهم حتى يكون الله قد أنشأ من خلفه . وقال ابن عباس : ولولا دفع الله العدوَّ يُجْنِدُ المسلمين لغلب المشركون فقتلوا المؤمنين ونحروا البلاد والمساجد . وقال سفيان الثوري : هم الشهود الذين تُستخرج بهم الحقوق . وحكى مكى أن أكثر المفسرين على أن المعنى : لولا أن الله يدفع بمن يصلي عن لا يصلي وعن يتقى عن لا يتقى لأهلك الناس بذنوبهم ؛ وكذا ذكر النجاشي والثعلبي أيضا . [قال الثعلبي^(١)] وقال سائر المفسرين : ولولا دفاع الله المؤمنين الأبرار عن الفجار والكفار لفسدت الأرض ، أى هلكت . وذكر حديثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله يدفع العذاب بمن يصلي من أمي عن لا يصلي وعن يزكى عن لا يزكى وعن لا يصوم عن لا يصوم وعن يبيع عن لا يبيع وعن يجاهد عن لا يجاهد ، ولو اجتمعوا على ترك هذه الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ " . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن لله ملائكة تتأدى كل يوم لولا عباد رُكَّع وأطفال رُضَّع وبهائم رُتَّع لصبَّ عليكم العذاب صبا" ترجمه أبو بكر الخطيب بمعناه من حديث الفضيل بن عياض . حدَّثنا منصور عن إبراهيم عن طلحة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لولا فيكم رجال خُشَّع وبهائم رُتَّع وصبيان رُضَّع لصبَّ العذاب على المؤمنين صبا" . أخذ بعضهم هذا المعنى فقال :

لولا عبادُ لِلَّهِ رُكَّعُ • وَصِيَّةُ من الْبَتَائِي رُضَّعُ
وَبَهَائِمَاتُ فِي الْفَلَاةِ رُتَّعُ • صَبَّ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ الْأَوْجَعُ

وردى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله يصلح بصلاح الرجل ولده وولد ولده وأهل دويرته ودويرات حوله ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم" . وقال قتادة : جعل الله المؤمن بالكافر ومعافى بالكافر بالمؤمن . وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم :

”إن الله يدفع بالمؤمن الصالح عن مائة من أهل بيته وجيرانه البلاء“. ثم قرأ ابن عمر «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» . وقيل : هذا الدفع بما شرع على أئمة الرسل من الشرائع ، ولولا ذلك لتسالب الناس وتناهبوا وهلكوا ، وهذا قول حسن فإنه عموم في الكف والدفع وغير ذلك فتأمل . ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ . بين سبحانه أن دفعه بالمؤمنين شر الكافرين فضل منه ونعمة .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْحَقُّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾

﴿ تِلْكَ ﴾ ابتداء ﴿ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ خبره ، وإن شئت كان بدلا والخبر ﴿ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾ . ﴿ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، خبر إن أى وإنك لموسى . نبه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات التى تقدم ذكرها لا يسلمها إلا نبي مرسل .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ الرُّسُلِ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ أَخْطَفُوا مِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنُوا وَلَكِنْ أَلَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الرُّسُلِ ﴾ قاله « تلك » ولم يقل : ذلك مراعاة لما ثبت لفظ الجماعة ، وهى رفع بالابتداء . وه الرسل ، منه ، وخبر الابتداء الجملة . وقيل : الرسل عطف بيان ، و ﴿ فَضَّلْنَا ﴾ الخبر . وهذه آية مشككة والأحاديث ثابتة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَخَيَّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ » و « لَا تَفْضَلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ » رواها الأئمة الثقات ، أى لا تقولوا : فلان خير من فلان ، ولا فلان أفضل من فلان . يقال : خير فلان بين فلان وفلان ، وفضل

(مشددا) إذا قال ذلك . وقد اختلف العلماء في تأويل هذا المعنى ، فقال قوم : إن هذا كان قبل أن يوحى إليه بالفضل ، وقبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم ، وأن القرآن ناسخ لنسخ من التفضيل . وقال ابن قتبية : إنما أراد بقوله : "أنا سيد ولد آدم" يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ وله لواء الحمد والخوض ، وأراد بقوله : « لا تخيروني على موسى » على طريق التواضع ؛ كما قال أبو بكر : ولستم بغيركم . وكذلك معنى قوله : « لا يقل أحد أنا خير من يونس بن متى » على معنى التواضع . وفي قوله تعالى : «وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ»^(١) ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه ؛ لأن الله تعالى يقول : ولا تكن مثله ؛ فدل على أن قوله : « لا تفضلوني عليه » من طريق التواضع . ويحوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فعله أفضل عملا مني ، ولا في البُلُو والامتحان فإنه أعظم محنة مني . وليس ما أعطاه الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم من السُّود والفضل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل بعمله بل بتفضيل الله إياه واختصاصه له ، وهذا التأويل اختاره المهلب . ومنهم من قال : إنما نهى عن الخوض في ذلك ، لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدل وذلك يؤدي إلى أن يذكر منهم ما لا ينبغي أن يذكر ويقل احترامهم عند المنازلة . قال شيخنا : فلا يقال : النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير ، كما هو ظاهر النهي لما يتوهم من التقص في المفضل ؛ لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى ؛ فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون ، فلا تقول : نينا خير من الأنبياء ولا من فلان النبي اجتنابا لما نهى عنه وتأديبا به وعملا باعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل ، والله بحقائق الأمور عليم .

قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطفات والمعجزات المتباينات ، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل وإنما تتفاضل بأمر أشرزائدة عليها ؛ ولذلك منهم رسل وأولو أعزهم ، ومنهم من أئيد خليلها ، ومنهم من كلم الله

ورفع بعضهم درجات، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ ذِكْرًا ^(١) » وقال : « تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

قلت : وهذا قول حسن ، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بما مُنِح من الفضائل وأُعطي من الوسائل ، وقد أشار ابن عباس إلى هذا فقال : إن الله فضل عدا على الأنبياء وعلى أهل السماء ، فقالوا : يم يا بن عباس فضله على أهل السماء ؟ فقال : إن الله تعالى قال : « وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَيْسَ بِنَبِيٍّ أَحَدٍ » ^(٢) . وقال لـ محمد صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا قَتَلْنَاكَ قَتْلًا مُبِينًا ، لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ » ^(٣) . قالوا : فما فضله على الأنبياء ؟ قال قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَلْسَانُ قَوْمِهِ يُبَيِّنُ لَهُمْ ^(٤) » وقال الله عز وجل لـ محمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ^(٥) » فأرسله إلى الجن والإنس وذكره أبو عبد الله الناري في مسنده . وقال أبو هريرة : خير بنى آدم نوح وإبراهيم وموسى وعبد صلى الله عليه وسلم ، وهم أولو العزم من الرسل ، وهذا نص من ابن عباس وأبي هريرة في التبيين ، ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل ، فإن من أرسل فضل على غيره بالرسالة واستوتوا في النبوة إلى ما يقاها الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إمامهم ، وهذا عما لا يخفاء فيه ، إلا أن ابن عطية أبا محمد عبد الحق قال : إن القرآن يقتضي التفضيل ، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضل ، وكذلك هي الأحاديث ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي » وقال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » ولم يبين ، وقال عليه السلام : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرُ مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وقال : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى » . وقال ابن عطية : وفي هذا نهى شديد عن تعيين المفضل ؛ لأن يونس عليه السلام كان شابا وتفتخ تحت أعباء النبوة . فإذا كان التوقيف لـ محمد صلى الله عليه وسلم فغيره أخرى .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٧٨ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٧٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٢٦٠

(٤) راجع ج ٩ ص ٢٤٠ (٥) راجع ج ١٤ ص ٣٠٠

(٦) يقال : قسح البحر تحت الحمل الثقيل إذا لم يهله .

قلت : ما استقرأه أولى إن شاء الله تعالى ، فإن الله تعالى لما أخبر أنه فضل بعضهم على
بعض جعل بين بعض المتفاضلين ويذكر الأحوال التي فضلوا بها فقال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ
وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَأَيَّانَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ » وقال « وَأَيَّانَا دَاوُدُ زَبُورًا » وقال تعالى :
« وَأَيَّانَا الْإِسْحَاقُ » ، « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَكَرَّا لِلتَّقِيَيْنِ » وقال
تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا » وقال : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ
نُوحٍ » فتم ثم خصَّ وبدأ بحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهر .

قلت : وهكذا القول في الصعابة إن شاء الله تعالى ، اشتركوا في الصعوبة ثم تباينوا
في الفضائل بما منحهم الله من الوهاب والوسائل ، فهم متفاضلون بتلك مع أن الكل شملتهم
الصعوبة والعدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله الحق : « تَحْمَدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَّاءُ
عَلَى الْكُفَّارِ » إلى آخر السورة . وقال : « وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا »
ثم قال : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَقَى مِنَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَالَ » وقال : « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ
الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُوكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » فتم وخص ، ونفى عنهم الشين والنقص ، رضى الله عنهم
أجمعين ووقعنا بحمهم آمين .

قوله تعالى : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ » المكلم موسى عليه السلام ، وقد سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن آدم ، أنبيء مرسل هو ؟ فقال : « نعم نبي مكلم » . قال ابن عطية : وقد تأول
بعض الناس أنه تكلم آدم كان في الجنة ، فعلى هذا تبقى خاصية موسى . وحذفت الهاء لطول
الاسم ، والمعنى من كلمه الله .

قوله تعالى : « وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ » قال النحاس : بعضهم هنا على قول ابن عباس
والشعبي ومجاهد صلى الله عليه وسلم ، قال صلى الله عليه وسلم : « بنت إلى الأحمر والأوسود
وجعلت في الأرض مسجدا وطهورا ونصرت بالعرب مسيرة شهر وأحلت لي القنائم وأعطيت

(١) راجع ج ١ ص ٩٧ (٢) راجع ج ٦٧ ص ٢٦٢ و ٢٢٩ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٩٥
(٤) راجع ج ٥٢ ص ١٦٢ (٥) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٦) راجع ج ١٦
ص ٣٧٢ و ٣٧٤ و ٣٧٥ (٧) الرب : الخوف والفرح . كان أمداً التي صلى الله عليه وسلم
فكأنه في الخوف ١٥٥ كان به من بينهم من غير ما به وفرحوا به . (من التباينة) .

الشفاعة . ومن ذلك القرآن وانشقاق القمر وتكليمه الشجر وإطعامه الطعام خلقا عظيما من نعمات ودور شاة أم معبد بعد جفاف . وقال ابن عطية معناه ، وزاد : وهو أعظم الناس أمة وختم به النبيون إلى غير ذلك من الخلق العظيم الذي أعطاه الله . ويحتمل اللفظ أن يراد به محمد صلى الله عليه وسلم وغيره ممن عظمت آياته ، ويكون الكلام تأكيداً . ويحتمل أن يراد به رفع أدريس المكان العلى ، ومراتب الأنبياء في السماء كما في حديث الإسماء ، وسباي . وبينات عيسى هي إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وخلق الطير من الطين كما نص عليه في التنزيل . (وأيداه) قويناه . (رُوح القدس) جبريل عليه السلام ، وقد تقدم .

قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَيْنِهِمْ) أى من بعد الرسل . قيل : الضمير لموسى وعيسى ، والأثنان جمع . وقيل : من بعد جميع الرسل ، وهو ظاهر اللفظ . وقيل : إن القتال إنما وقع من الذين جاءوا بعدهم وليس كذلك المعنى ، بل المراد ما أقتل الناس بعد كل نبي ، وهذا كما تقول : اشتريت خيلاً ثم بعتها ، فأنزلك هذه العبارة وأنت إنما اشتريت فرساً وبته ثم آخر وبته ثم آخر وبته ، وكذلك هذه النوازل إنما اختلف الناس بعد كل نبي فمنهم من آمن ومنهم من كفر بنيا وحسداً وعلى حطام الدنيا ، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى ، ولو شاء خلاف ذلك لكان ولكنه المستأثر ببر الحكمة في ذلك الفعل لما يريد . وكسرت النون من هـ ولكن اختلفوا لاكتفاء الساكنين ، ويجوز حذفها في غير القرآن ، وأنشد صبيوه :

فلسْتُ بِآتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ • وَلَاكِ اسْقَى إِنْ كَانَ مَائُكَ ذَائِقُ
(فَبَيْنَهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء والصفة .

قوله تعالى : يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٍ وَلَا شَفِيعَةٍ ۚ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ (٢٤)

(١) ٢٤ ص ٢٤ (٢) البيت لحناني ، وصف أنه اصطبغ ذنباً في صلاة ليلة لا ماء فيها ، وزعم أن الذئب رذ عليه فقال : لست بأحد ما دهرتني إليه من الصبة ولا استطبعه لأنى وحشى ما نتهى إلى ولكن أسقى إن كان مأوكاً فاحلنا من ديك (من شرح الشواهد الشعرى) .

قال الحسن : هي الزكاة المفروضة . وقال ابن جريج وسعيد بن جبير : هذه الآية تجمع الزكاة المفروضة والتطوع . قال ابن عطية . وهذا صحيح ، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين يترجح منه أن هذا التنبؤ إنما هو في سبيل الله ، ويقوى ذلك في آخر الآية قوله : « وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » أى فكافوهم بالقتال بالأفئس وإتفاق الأموال .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون إتفاق الأموال مرة واجبا ومرة ندبا بحسب تعيين الجهاد وعدم تعيينه . وأمر تعالى عباده بالإتفاق مما رزقهم الله وأنعم به عليهم ، وحذرهم من الإفساد إلى أن يحيى ، يوم لا يمكن فيه بيع ولا شراء ولا استدراك نفقة ، كما قال : « فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ » . والخلة : خالص المودة ، مأخوذة من تحلل الأسرار بين الصديقين . والخلالة والخلالة : الصداقة والمودة ، قال الشاعر :
وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ • خِلَاتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٌ

وأبو مرحب كنية النخل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذى قيل فيه : مواعيد عرقوب . والخلة (بالضم أيضا) : ما خلا من النبت ، يقال : الخلة خبز الإبل والحض فاكهتها . والخلة (بالفتح) : الحاجة والفقر . والخلة : ابن مخاض ، عن الأصمعي . يقال : أنهم بقرص كأنه قرص خلة .^(١) والآنثى خلة أيضا . ويقال لبيت : اللهم أصلح خلتى ، أى النملة التى ترك . والخلة : الخمرة الخامضة . والخلة (بالكسر) : واحدة خيل السيف ، وهى بطائن كانت تغشى بها أجنان السيف منقوشة بالذهب وغيره ، وهى أيضا سيور تلبس ظهر سبتي القوس . والخلة أيضا : ما يبق بين الأسنان . وسأى في « النساء » اشتقاق الخليل ومعناه . فأخبر الله تعالى ألا خلة في الآخرة ولا شفاع إلا بإذن الله . وحقيقته رحمة منه تعالى شرف بها الذى أذن له في أن يسفح . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « لا يبيع فيه ولا خلة »

(١) راجع ج ١٨ ص ١٣٠ (٢) هو النابتة الجدى ، كما في اللسان .

(٣) الثمرين (بكرهنا والذين يسكنون الزا) : حتم قليل اللحم ، وهو علف البعير ، كالخافرة .

(٤) سبة القوس : ما علف من طرفها . (٥) راجع ج ٥ ص ٢٩٩

ولا شفاعَة « بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة « إبراهيم » « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ »^(١)
وفي « الطور » « لَا تَقُوْا فِيْهَا وَلَا تَأْتِيْكُمْ »^(٢) وأنشد حسان بن ثابت :

أَلَا طِمَآنٌ وَلَا قُرْسَانٌ عَادِيَةٌ * إِلَّا تَجَشَّؤْكُمْ عِنْدَ النَّسَائِرِ^(٣)

وآلف الاستفهام غير مغيرة عمل « لا » كقولك : ألا رجلٌ عندك ، ويجوز ألا رجلٌ
ولا امرأةٌ كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع والتنوين ،
كما قال الراعي :

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا بَحْلٌ

ويروي « وما هجرتك » فالفتح على النني العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف ،
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ؟ فسأل سؤالا عاما فأجيب جوابا عاما بالنفي . و « لا »
مع الأسم المنني بمنزلة أسم واحد في موضع رفع بالابتداء ، والخبر « فيه » . وإن شئت جعلته
صفة ليوم ، ومن رفع جعل « لا » بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير تام ، وكأنه جواب
من قال : هل فيه بيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه ، والمرفوع مبتدا
أو اسم ليس و « فيه » الخبر . قال مكي : والاختيار الرفع ، لأن أكثر القراء عليه ، ويجوز في غير
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة ، وأنشد سيدي به لرجل من مذجج :

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّفَارُ بَيْنَهُ * لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

ويجوز أن يبنى الأول وتنصب الثاني وتنونه فنقول : لا رجلٌ فيه ولا امرأة ، وأنشد
سيدي به :

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خِلَةً * أَتَسْعَ انْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن
رفع الأول وتبني الثاني كقولك : لا رجل فيها ولا امرأة ، قال أئمة :

فَلَا تَقُوْا وَلَا تَأْتِيْكُمْ فِيْهَا * وَمَا قَاهُوْا بِهِ أَبَدًا مُّقِمٍ

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٦ = (٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) يقول هذا ابن الحارث بن كعب
ومنهم النباشي وكان ياجبه بغلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقال . والهادية : المستطيلة . ويروي
غادة (بالعين المجبة) وهي التي تندل غارة ، ومادية أم لأنها تكون بالنداء وفيها . (من شرح التواهد للشخري) .

وهذه الخمسة الأوجه جازية في قولك : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد تقدم هذا والحمد لله .
 ﴿ وَالْكَافِرُونَ ﴾ ابتداء . ﴿ هُمْ ﴾ ابتداء ثان ، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ خبر الثاني ، وإن شئت كانت
 « هم » زائدة للفصل و « الظالمون » خبر « الكافرون » . قال عطاء بن دينار : والحمد لله
 الذي قال : « والكافرون هم الظالمون » ولم يقل والظالمون هم الكافرون .

قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ
 وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ
 إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا
 وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٢٥﴾

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ هذه آية الكرسي سيدة آي القرآن وأعظم آية ،
 كما تقدم بيانه في الفاتحة ، وزلت ليلا ودما النبي صلى الله عليه وسلم زيدا فكتبها . روى عن محمد
 ابن الحنفية أنه قال : لما نزلت آية الكرسي نزل كل صنم في الدنيا ، وكذلك نزل كل ملك في الدنيا
 وسقطت التيجان عن رؤوسهم ، وهربت الشياطين بضرب بعضهم على بعض إلى أن أتوا إبليس
 فأخبروه بذلك فأمرهم أن يجتروا عن ذلك ، فقاموا إلى المدينة فبلغهم أن آية الكرسي قد نزلت .
 وروى الأئمة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا المنذر أتدري
 أي آية من كتاب الله ملك أعظم ؟ » قال قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « يا أبا المنذر
 أتدري أي آية من كتاب الله ملك أعظم ؟ » قال قلت : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم » فضرب
 في صدرى وقال : « ليهيك العلم يا أبا المنذر » . زاد الترمذي الحكيم أبو عبد الله : « فوالذي
 نضى بيده إن لهذه الآية للسانا وشفتين تقدس الملك عند ساق العرش » . قال أبو عبد الله :
 فهذه آية أنزلها الله جل ذكره ، وجعل ثوابها لغارثها عاجلا وآجلا ، فأما في العاجل فهي حارسه
 لمن قرأها من الآفات ، وروى لنا عن توفى الكافي أنه قال : آية الكرسي تدعي في التوراة

وَلْيَ اللَّهُ . يريد يدعى قارئها في ملكوت السموات والأرض عزيرًا، قال : فكان عبد الرحمن ابن عوف إذا دخل بيته قرأ آية الكرسي في زوايا بيته الأربع، معناه كأنه يتمس بذلك أن تكون له حارسا من جوانبه الأربع، وأن تنفي عنه الشيطان من زوايا بيته . ورؤى عن عمر أنه صار عجبًا فصصره عمر رضى الله عنه ، فقال له الجني : خل عني حتى أعلمك ما تتمتعون به منا، فخلى عنه وسأله فقال : إنكم تتمتعون منا بآية الكرسي .

قلت : هذا صحيح، وفي الخبر : من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة كان الذي يتولى قبض روحه ذو الجلال والإكرام، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى يستشهد . وعن علي رضي الله عنه قال : سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وهو على أعواد المنبر : "من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابده، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جهه والأبيات حوله" . وفي البخاري عن أبي هريرة قال : وكنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة ومضبان، وذكر قصة وفيها : فقلت يا رسول الله، زعم أنه يعابني كلمات ينفعني الله بها خفيت سبيله، قال : "ما هي؟" قلت قال لي : إذا أويت إلى فراشك فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تحتم "الله لا إله إلا هو الحي القيوم" . وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أما إنه قد صدق وهو كذوب تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة؟" قال : لا، قال : "ذاك شيطان" . وفي مسند الذيرري : أبي محمد قال الشعبي قال عبد الله بن مسعود : لني رجل من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رجلا من الجن فصاره فصصره الإنسي، فقال له الإنسي : إني لأراك ضئيلا ضئيلا كأن ذريتك ذريتنا كلب فكذلك أتم معشر الجن، أم أنت من بينهم كذلك؟ قال : لا والله إني منهم لضليع ولكن ما ودني الثانية فإن صرعتني طاعتك شيئا ينفعك، قال نعم، فصصره، قال :

(١) الفسر في «كافرا» راجع إلى الصعابة . قال القسطنطين : «وكان الأصل أن يقول «كافرا»» .

طريق الالتفات . وقيل هو مبدع من كلام بعض رواة .

تقرأ آية الكرسي: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ؟ قال: نعم؛ قال: فذاك لا تقرأها في بيت إلا تخرج منه الشيطان له خبيج فكبح الحارثم لا يداخله حتى يصبح. أخرجه أبو نعيم عن أبي عاصم التميمي عن الشعبي. وذكره أبو عبيدة في غريب حديث عمر حدثناه أبو معاوية عن أبي عاصم التميمي عن الشعبي عن عبد الله قال: قليل لعبد الله: أهو عمر؟ فقال: ما عسى أن يكون إلا عمر! قال أبو محمد الدرايم: الضئيل: الدقيق، والشخيت: المهزول، والضليل: جيد الأضلاع، والخبيج: الريح. وقال أبو عبيدة: الخبيج: الضراط، وهو الخبيج أيضا بالخاء. وفي الترمذي من أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ حم - المؤمن - إلى إليه المصير وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يمسي حفظ بهما حتى يصبح" قال: حديث غريب. وقال أبو عبد الله الترمذي الحكيم: وروى أن المؤمنين ندبوا إلى المحافظة على قراءتها دبر كل صلاة. عن أنس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أوحى الله إلى موسى عليه السلام من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة أعطته فوق ما أعطى الشاكرين وأجر النبيين وأعمال الصديقين وبسطت عليه يعني بالرحمة ولم يمنه أن أدخله الجنة إلا أن يأتيه ملك الموت" قال موسى عليه السلام: يا رب من سمع بهذا لا يداوم عليه؟ قال: "إني لا أعطيه من عبادي إلا لنبي أو صديق أو رجل أحبه أو رجل أريد قتله في سبيل". وعن أبي بن كعب قال قال الله تعالى: "يا موسى من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء" قال أبو عبد الله: معناه عندي أعطيته ثواب عمل الأنبياء، فاما ثواب النبوة فليس لأحد إلا للأنبياء. وهذه الآية تضمنت التوحيد والصفات العُلَّاء، وهي تحسون كلمة، وفي كل كلمة تحسون بركة، وهي تعدل ثلث القرآن، وورد بذلك الحديث، ذكره ابن عطية. و«الله» مبتدأ، و«لا إله» مبتدأ ثان وخبره محذوف تقديره معبود أو موجود. و«لا هو» بدل من موضع لا إله. وقيل: «الله لا إله إلا هو» ابتداء وخبر، وهو مرفوع محمول على المعنى، أي ما إله إلا هو، ويجوز في غير القرآن لا إله إلا إياه، نصب على

(١) في الأصول: «... أعطيه ثواب الشاكرين» والمصوب من كتاب «المراد في تفسير آية الكرسي».

(٢) في ٥: اجتنه.

الاستثناء . قال أبو ذر في حديثه الطويل : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى آية أنزل الله عليك من القرآن أعظم ؟ فقال : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقال ابن عباس : أشرف آية في القرآن آية الكرسي . قال بعض العلماء : لأنه يكرر فيها اسم الله تعالى بين مضمحل وظاهر ثمان عشرة مرة .

(الْحَيُّ الْقَيُّومُ) نعت لله عز وجل ، وإن شئت كانت بدلا من « هو » ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وإن شئت على إضمار مبتدأ . ويجوز في غير القرآن النصب على الممدوح . و « الحى » اسم من أسمائه الحسنى يسمى به ، ويقال : إنه اسم الله تعالى الأعظم . ويقال : إن عيسى ابن مريم عليه السلام كان إذا أراد أن يحيى الموتى يدعو بهذا الدعاء ، يا حى يا قيوم . ويقال : إن آصف بن برخيا لما أراد أن يأتى بعرش بلقيس إلى سليمان دعا بقوله يا حى يا قيوم . ويقال : إن بنى إسرائيل سألوا موسى عن اسم الله الأعظم فقال لهم : أيا هيا شرا هيا ، يعنى يا حى يا قيوم . ويقال : هو دعاء أهل البحر إذا خافوا الغرق يدعون به . قاله الطبرى عن قوم : إنه يقال حى قيوم كما وصف نفسه ، ويُسَمَّى ذلك دون أن يُنظَر فيه . وقيل : سمى نفسه حيا لصفه الأمور مصاريها وتقديره الأشياء مقاديرها . وقال قتادة : الحى الذى لا يموت . وقال السدى : المراد بالحى الباقى . قال ليلى :

فَأَمَّا تَرِيقُ الْيَوْمِ أَصْبَحْتُ سَالِمًا • فَلَسْتُ بِأَحْيَا مِنْ كِلَابٍ وَجَفَرٍ

وقد قيل : إن هذا الاسم هو اسم الله الأعظم . (الْقَيُّومُ) من قام ، أى القائم بشددير ما خلق ، من قتادة . وقال الحسن : معناه القائم على كل نفس بما كسبت حتى يحاسبها بعملها ، من حيث هو عالم بها لا يخفى عليه شئ منها . وقال ابن عباس : معناه الذى لا يحول ولا يول ؛ قال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ :

لَمْ تُخْلَقِ السَّمَاءُ وَالتَّجْوُمُ • وَالشَّمْسُ مَعَهَا قَرَّرَ قَيُّومُ
فَقَدَرَهُ مُهَيِّمِينَ قَيُّومُ • وَالْحَشَرُ وَالْجَنَّةُ وَالنَّعِيمُ
• إِلَّا لِأَسْمَاءِ شَأْنُهُ عَظُمُ •

قال البيهقي : ورأيت في « عيون التفسير » لإسماعيل البصري في تفسير القيوم قال : ويقال هو الذي لا ينام ؛ وكأنه أخذ من قوله عز وجل عقيه في آية الكرسي : « لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ » . وقال الكلبي : القيوم الذي لا يبدى له ؛ ذكره أبو بكر الأنباري . وأصل قيوم قَيُّوْمٌ اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فادغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء ؛ ولا يكون قيوم قيو لا ؛ لأنه من الواو فكان يكون قووما . وقرأ ابن مسعود وعلقمة والأعمش والنخعي « الحى القيام » بالالف ، وروى ذلك عن عمر . ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القيوم أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة . والقيام منقول عن القوام إلى القيام ، صرف عن الفعل إلى الفعل ، كما قيل للصواغ الصياغ ؛ قال الشاعر :

إن ذا العرش للذي يرزقنا * س وحى عليهم قيوْمُ^(١)

ثم تبي من وجل أن تأخذه سنة ولا نوم . والسنة : النعاس في قول الجميع . والنعاس ما كان من العين فإذا صار في القلب صار نوما ؛ قال عدي بن الرقاع يصف امرأة^(٢) بفتور النظر :

وَسَنَانُ أَقْصَدِهِ النَّعَاسُ قَرَّتْ * فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ

وتفوق المفضل بينهما فقال : السنة من الرأس ، والنعاس في العين ، والنوم في القلب . وقال ابن زيد : الوَسَنَانُ الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى ربما جرد السيف على أهله . قال ابن عطية : وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر ، وليس ذلك بمفهوم من كلام العرب . وقال السدي : السنة : ريج النوم الذي يأخذ في الوجه فينص الإنسان .

قلت : وبالجمله فهو قُور يتقرى الإنسان ولا يفقد معه عقله . والمراد بهذه الآية أن الله تعالى لا يدركه خلل ولا يلحقه ملل بحال من الأحوال . والأصل في سنة وستة حذفت الواو

(١) في الأصول : « لا يبدى له » والصواب من اللسان . (٢) في : الخلق .

(٣) هذا البيت في وصف علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ولا تناسر أن دأبى له ما . فيه التثنية ورت أم القاسم

وكانت توسط التثنية أمارتها . عنده أحمد من جازر جاسم

(٤) روى النوم في مائة : خالها ما

كما حذفت من ^(١)بين . والنوم هو المستقل الذي يزول معه الذهن في حق البشر . والواو للعطف و « لا » تؤكد .

قلت : والناس يذكرون في هذا الباب عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكى عن موسى على المنبر قال : « وقع في نفس موسى هل ينال الله جل ثناؤه فارسا فإله إليه ملكا فأرقه ثلاثا ثم أعطاه قاروريتين في كل يد قارورة وأمره أن يحتفظ بهما قال بفعل ينال وتكاد يداه تلتقيان ثم يستيقظ فينحى أحدهما عن الأخرى حتى نام نومة فاصططقت يداه فانكسرت القارورتان — قال — ضرب الله له مثلا أن لو كان ينال لم تمسك السماء والأرض » ولا يصح هذا الحديث، ضعفه غير واحد منهم البيهقي .

قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ أى بالملك فهو مالك الجميع وربه . وجاءت العبارة بـ « ما » وإن كان في الجملة من يعقل من حيث المراد الجملة والموجود . قال الطبري : زلت هذه الآية لما قال الكفار : ما نعبد أوثانا إلا ليقربونا إلى الله زلتى .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء و « ذا » خبره ؛ و « الذى » نعت لـ « ذا » ، وإن شئت بدل ، ولا يجوز أن تكون « ذا » زائدة كما زيدت مع « ما » لأن « ما » مبهمة فزيدت « ذا » معها لشبهها بها . وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة ، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم الله ، ثم لا يشفعون إلا لمن أرتضى ؛ كما قال : « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى » قال ابن عطية : والذى يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو بين المتركتين ، أو وصل ولكن له أعمال صالحة . وفي البخاري في « باب بقاء من أبواب الرؤية » : إن المؤمنين يقولون : ربنا إن إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا . وهذه شفاعة فيمن يقرب أمره ، وكما يشفع الطفل المحبطين على باب الجنة . وهذا إنما هو في قراباتهم ومعارفهم . وإن الأنبياء يشفعون فيمن

(١) الذى في كتب اللغة أن الفعل من باب « فرح » .

(٢) في ابن عطية : تمتك . وفي « ج » ز : تمتك . (٣) راجع ج ١١ ص ٢٨٨

(٤) المحبطين : اللازق بالأرض . وفي الحديث « إن السقط ظل محبطين على باب الجنة » قال ابن الأثير : المحبطين (بالهمزة زكر) : المنصب المستبطل . لئى . . وقيل : هو المحتج استناع طلبه لا استناع إلامه .

حصل في النار من عصاة أمهم بذنوب دون قُربى ولا معرفة إلا بنفس الإيمان ، ثم تبقى شفاعة أرحم الراحمين في المستغفرين [في الخطايا و] الذنوب الذين لم تعمل فيهم شفاعة الأنبياء . وأما شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم في تعجيل الحساب بخافصة له .

قلت : قد بين مسلم في صحيحه كيفية الشفاعة بيانا شافيا ، وكأنه رحمه الله لم يقرأ وأن الشافعين يدخلون النار ويُخرجون منها أناسا استوجبوا العذاب ؛ فلي هذا لا يعد أن يكون للمؤمنين شفاعتان : شفاعة فيمن لم يصل إلى النار ، وشفاعة فيمن وصل إليها ودخلها ؛ أجازنا الله منها . فذكر من حديث أبي سعيد الخدري : " ثم يُضرب الجسرُ على جهنم ويُجلى الشفاعة ويقولون اللهم سلم سلم - قيل : يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : دَحْضٌ مَرَلَةٌ فيها خطاطيف وكلايب وحسكة تكون بُجْد فيها شُوَيْكة يقال لها السعدان فيمن المؤمنين كطُرف العين وكالبقي وكالريح وكالطير وكأجويد الخيل والركاب فتأجج مُسَمٌّ ومُخْدوشٌ مُرْسَلٌ ومُكْدوسٌ في نار جهنم حتى إذا خلص المؤمنون من النار فولدني نفسى يسده ما من أحد منكم بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار ، يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون ، فيقال لهم أخرجوا من عرقتهم ، فتحرَّم صورهم على النار فيخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ما فيه وإلى ركبتيه ثم يقولون ربنا ما بقي فيها أحد من أمرتنا ، فيقول عز وجل أرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه ، فيخرجون خلقا كثيرا ، ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرتنا ، ثم يقول أرجعوا

- (١) د . هـ (٢) قال الترمذي : هو بخون « دَحْض » ودال مفتوحة والحاء ساكنة ، و « مرلة » مفتوح الميم وفي الزاوي لثتان التفتح والكسرة ، والمحض والمزلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر .
(٣) الحكمة (بالفتح) : واحدة الحكمة وهو نبات له ثمرة حشنة تنشق بأصواف الفم يصل من الهدى على طاله ، وهو آلات المسكر لما حوله لتنب في رجل من يدرى من الخيل والناس الطارئين له . والسعدان منه سهل الأرض وهو من المذهب مرامى الإبل مادام رطبا . (٤) الركاب : الإبل التي يسار عليها ، ولا واحد لها من قلمها . (٥) مخدوش مرسل أي مجروح خلق من القيد . (٦) مكدوس أي مطروح في جهنم . قال ابن الأثير : ونكس الإنسان إذا دفع من وراءه فسطح . ودمقه بفتح الدال من المكس وهو السوط للشد به ، والطراد والجرح أيضا .

فمن وجدتم في قلبه مثقال صيف دينار من خير فأخرجوه ، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرتنا ، ثم يقول أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه ، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا — وكان أبو سعيد يقول : إن لم تصدقوني بهذا الحديث فافرقوا إن شئتم « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ^(١) » — فيقول الله تعالى : شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حُمًا ^(٢) » وذكر الحديث . وذكر من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « فأقول يا رب أئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك — أو قال ليس ذلك إليك — وعزني وكبريائي وعظمتي [وجبريائي] لأخرجن من قال لا إله إلا الله ^(٣) » . وذكر من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام : « حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود » الحديث بطوله .

قلت : قدلت هذه الأحاديث على أن شفاعة المؤمنين وغيرهم إنما هي لمن دخل النار وحصل فيها ، أجازنا الله منها ! وقول ابن عطية : « ممن لم يصل أو وصل » يحتمل أن يكون أخذه من أحاديث أخر ، والله أعلم . وقد خرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يُصَفُّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا — وقال ابن نمير أهل الجنة — فيمر الرجل من أهل النار على الرجل فيقول يا فلان أما تذكر يوم استسقيت فسقيتك شربة ؟ قال فيشفع له ويمر الرجل على الرجل فيقول أما تذكر يوم تناولتك طهورا ؟ فيشفع له — قال ابن نمير — و يقول يا فلان أما تذكر يوم بعثني لحاجة كذا وكذا فنهبت لك ؟ فيشفع له » .

(١) راجع ج ٥ ص ١٩٤ (٢) الم (بضم الحاء وضع الميم الأولى المخففة) : السهم ، الواحدة حبة ككلمة . (٣) في ٥٠ ب ج .

وأما شفاعات نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم فاختلف فيها ؛ فقبل ثلاث ، وقيل اثنتان ،
وقيل : خمس ، يأتي بيانها في « سبحان » ^(١) إن شاء الله تعالى . وقد أتيينا عليها في كتاب
« التذكرة » والمحمد لله .

قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ الضميران عائدان على كل من يعقل ممن
تضمنته قوله : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقال مجاهد : « مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ »
الدنيا « وَمَا خَلْفَهُمْ » الآخرة . قال ابن عطية : وكل هذا صحيح في نفسه لا بأس به ؛ لأن ما بين
اليَد هو كل ما تقدم للإنسان ، وما خلفه هو كل ما يأتي بعده ؛ ونحو قول مجاهد قال
السدي وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ العلم هنا بمعنى المعلوم ، أي
ولا يحيطون بشيء من معلوماته ؛ وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين قر العصفور
في البحر : ما قصص عليّ وعلمك من علم الله إلا كما قصص هذا العصفور من هذا البحر .
فهذا وما شاكله راجع إلى المعلومات ؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة ذاته
لا ينقض ^(٢) . ومعنى الآية لا معلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه .

قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ذكر ابن صاكر في تاريخه عن عليّ
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكرسي لؤلؤة والقلم لؤلؤة وطول
القلم سبعمائة سنة وطول الكرسي حيث لا يعلمه إلا الله » . وروى حماد بن سامة عن حاصم بن
بهثة - وهو حاصم بن أبي النجود - عن يزيد بن حبيش عن ابن مسعود قال : بين كل سبعمائة
سيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين العرش
سيرة خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش يعلم ما أتم فيه وعليه . يقال :
كرسيّ وكرسيّ والجمع الكرسيّ . وقال ابن عباس : كرسيه عليه . ووجه الطبري ، قال :
ومنه الكرّاسة التي تضم العلم ؛ ومنه قيل للعلماء : الكرسيّ ؛ لأنهم المعتمد عليهم ؛ كما
يقال : أوتاد الأرض .

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٠٩ (٢) في ٥ : لا يتبر . (٣) في ٥ : وبوجه : حيث لا يعلمه العالمون .

قال الشاعر :

يَحْتَفِ بِهِمْ بِضُ الْوُجُوهِ وَخُصْبَةُ • كَرَسِيِّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوُبُ

أى علماء بمحوادث الأمور . وقيل : كُرسية قدرته التى يسكن بها السموات والأرض ، كما تقول : اجعل لهذا الحائط كرسيا ، أى ما يعمل به . وهذا قريب من قول ابن عباس فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ » قال البيهقي : وروينا عن ابن مسعود وسعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله « وسع كرسية » قال : علمه . وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور مع العرش . وروى إسرائيل عن السدي عن أبي مالك فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » قال : إن الصخرة التى عليها الأرض السابعة ومنتهى الخلق على أرجائها ، عليها أربعة من الملائكة لكل واحد منهم أربعة وجوه : وجه إنسان ووجه أسد ووجه ثور ووجه نسر ؛ فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات ، ورؤسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش والله واضع كرسية فوق العرش . قال البيهقي : فى هذا إشارة إلى كرسين : أحدهما تحت العرش ، والآخر موضوع على العرش . وفى رواية أسباط عن السدي عن أبي مالك ، وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود عن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » فإن السموات والأرض فى جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش . وأرباب الإلحاد يحملونها على عظم الملك وجلالة السلطان ، ويتكبرون وجود العرش والكرسي وليس بشيء . وأهل الحق يميزونهما ؛ إذ فى قدرة الله متسع فيجب الإيمان بذلك . قال أبو موسى الأشعري : الكرسي موضع القدمين وله أطياف كأطياف الرجل ^(١) . قال البيهقي : قد رويناه أيضا فى هذا عن ابن عباس وذكرنا أن معناه فيما يرى أنه موضوع من العرش موضع القدمين من السرير ، وليس فيه إثبات المكان لله تعالى . وعن ابن بريته عن أبيه قال : لما قدم جعفر من الحبشة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ^(٢) « ما أعجب شيء رأيت » ؟ قال : رأيت امرأة على رأسها مكحل طعام فتر فارس فأندراه فقمعت فجمع

(١) ليس فى جرد وده عن ابن مسعود .
 (٢) كذا فى ب وهامش . وفى : ه وأبو جابر :
 (٣) كذا فى جرد ، وأندراه ، روى به وأخاره .

طعامها ، ثم التفت إليه فقالت له : ويل لك يوم يضع الملك كرسية يأخذ للظلم
الظالم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقا لقولها : " لا قُدْسَ أُمَّةٌ - أو كيف
تقدس أمة - لا يأخذ ضيقها حقَّه من شديدها " . قال ابن عطية : في قول أبي موسى
« الكرسي موضع القدمين » يريد هو من عرش الرحمن كموضع القدمين من أسيمة الملوك ،
فهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبتة إليه كنسبة الكرسي إلى سرير الملك . وقال الحسن
أبن أبي الحسن : الكرسي هو العرش نفسه ؛ وهذا ليس بمحضى ، والذي تقتضيه الأحاديث
أن الكرسي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه . وروى أبو إدريس الخولاني عن
أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ، أى ما أنزل عليك أعظم ؟ قال : « آية الكرسي » - ثم قال -
يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على
الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة . أخرجه الآجري وأبو حاتم البستي في صحيح مسنده
والبيهقي وذكر أنه صحيح . وقال مجاهد : ما السموات والأرض في الكرسي إلا بمتلة حلقة
ملقاة في أرض فلاة . وهذه الآية مبنية عن عظم مخلوقات الله تعالى ، ويستفاد من ذلك
عظم قدرة الله عز وجل إذ لا يُؤَدُّه حفظ هذا الأمر العظيم .

و (يُؤَدُّهُ) معناه يُثَقِّلُهُ ، يقال : آدنى الشيء بمعنى أثقلني وتحملت منه المشقة ، وبهذا
فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم . قال الزجاج : بخلاف أن تكون المسألة
عز وجل ، وخالف أن تكون للكرسي ؛ وإذا كانت للكرسي فهو من أمر الله تعالى . و (العليّ)
يراد به علو القدر والمترلة لا علو المكان ؛ لأن الله منزّه عن التحيز . وحكى الطبري عن قوم
أنهم قالوا : هو العليّ عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه . قال ابن عطية : وهذا قول
جهل بمجسمين ، وكان الوجه ألا يُحكى . وعن عبد الرحمن بن قُرط أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة أسرى به سمع تنبيها في السموات العلى : سبحان الله العليّ الأعلى سبحانه
وتعالى . والعليّ والعالِيّ : الظاهر الغالب للأشياء ؛ تقول العرب : ملا فلان فلانا أى غلبه
وفهره ؛ قال الشاعر :

فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ • تَرَكْنَاهُمْ صَرَغِي لِنَسِيرِ وَكَاسِيرِ

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » . و (الْعَظِيمُ) صفة بمعنى عظيم القدر
والمطر والشرف ، لا على معنى عظيم الأجرام . وحكى الطبري عن قوم أن العظيم معناه المعظم ،
كما يقال : المتبحر بمعنى المتبحر ، وأشد بيت الأعتى :
فَكَانَ الْخَمْرَ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْرِ . فَيَنْطِ مَمْزُوجَةً بِمَاءِ زُلَالٍ

وحكى عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا : لو كان بمعنى معظم لوجب ألا يكون عظيما
قبل أن يخلق الخلق وبعد فناءهم ؛ إذ لا معظم له حينئذ .

قوله تعالى : لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ
بِالطَّنُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾

قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) . فيه مسألتان .

الأولى - قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) الدين في هذه الآية المعتد والملة بقرينة
قوله : (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) . والإكراه الذي في الأحكام من الإيمان واليوع والمبات
وغيرها ليس هذا موضعه ، وإنما يحى في تفسير قوله : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ » . وقرأ أبو عبد الرحمن
« قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » وكذا روى عن الحسن والشعبي ؛ يقال : رَشَدَ يَرُشِدُ رُشْدًا ،
وَرَشَدَ يَرُشِدُ رُشْدًا : إذا بلغ ما يَحِبُّ . وغوى ضده ؛ عن النحاس . وحكى ابن عطية من
أبي عبد الرحمن السلمى أنه قرأ « الرشاد » بالألف . وروى عن الحسن أيضا (الرُّشْدُ) بضم
الراء والشين . (لَتَنِي) مصدر من غَوَى يَغْوِي إذا ضَلَّ في معتد أو رأى ؛ ولا يقال لَتَنِي
في الضلال على الإطلاق .

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٤٨ (٢) الإحفظ ضرب من الأعرية : قارىء سوب :

(٣) راجع ج ١٠ ص ١٨٠

الثانية - اختلف العلماء في [معنى] هذه الآية على ستة أقوال :

(الأول) قيل إنها منسوخة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام وقاتلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ؛ قاله سليمان بن موسى ، قال : نسختها « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وروى هذا عن ابن مسعود وكثير من المفسرين .

(الثاني) لبست بمنسوخة وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وأنهم لا يُكْرَهُونَ على الإسلام إذا أتوا الجزية ، والذين يُكْرَهُونَ أهل الأوثان فلا يقبل منهم إلا الإسلام فهم الذين نزل فيهم « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . هذا قول الشعبي وقتادة والحسن والضحاك . والحجة لهذا القول ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لعجوز نصرانية : اسمي أينما المعجوز تسامى ، إن الله بعث محمدا بالحق . قالت : أنا معجوز كبيرة والموت إلى قريب ! فقال عمر : اللهم أشهد ، وتلا : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » .

(الثالث) ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : نزلت هذه في الأنصار ، كانت تكون المرأة مقلتا فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوِّده ؛ فلما أُجِّلَتْ بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ! فانزل الله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . قال أبو داود : والمقلات التي لا يمشي لها ولد . في رواية : إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكرهم عليه فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » من شاء التمسق بهم ومن شاء دخل في الإسلام . وهذا قول سعيد ابن جبير والشعبي ومجاهد إلا أنه قال : كان سبب كونهم في بني النضير الاسترضاع . قال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسناده ، وأن مثله لا يؤخذ بالراى .

(الرابع) قال السدي : نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حصين كان له أبنان ، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت ، فلما أرادوا الخروج أتاهم أبنا الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتصنرا ومضيا معهم إلى الشام ، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أمرهما ، ودرغب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردهما فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »

«لَمْ يُؤْمَرْ يَوْمَئِذٍ بِقَتْلِ أَهْلِ الْكِتَابِ» ، وقال : «أبغضها الله هما أول من كفر» ! فوجد أبو الحصين في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما فأقر الله جل شأوه «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ»^(١) الآية ثم إنه نسخ «وَلَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» فامر بقتل أهل الكتاب في سورة «براءة» . والصحيح في سبب قوله تعالى : «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ» حديث الزبير مع جاره الأنصاري في السقي ، على ما يأتي في «النساء» بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل : معناها لا تقولوا لمن أسلم تحت السيف مجبراً مُكرهاً ؛ وهو القول الخامس . وقول سادس ، وهو أنها وردت في السبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجهروا إذا كانوا كباراً ، وإن كانوا مجوساً صغاراً أو كباراً أو وثنيين فإنهم يجهرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا ينفع بهم مع كونهم وثنيين ؛ ألا ترى أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا توطأ نسائهم ، ويدينون بأكل الميتة والتجاسات وغيرها ، ويستغفرونهم المالك لم ويتعذر عليه الانتفاع بهم من جهة المالك بغزله الإيجاب . ونحو هذا روى ابن القاسم عن مالك . وأما أشبه فإنه قال : هم على دين من سباهم ، فإذا امتنعوا أُجبروا على الإسلام ، والصغار لا دين لهم فلذلك أُجبروا على الدخول في دين الإسلام لئلا يذهبوا إلى دين باطل . فأما سائر أنواع الكفر متى بذلوا الجزية لم نكرهم على الإسلام سواء كانوا عرباً أم عجمياً قرشاً أو غيرهم . وسيأتي بيان هذا وما للعلماء في الجزية ومن قبل منه في «براءة» إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ» جزم بالشرط . والطاغوت مؤنثة من طغى يطفئ . — وحكى الطبري يطفئ — إذا جاوز الحد بزيادة عليه . ووزنه فعلوت ، ومذهب سيبويه أنه اسم مذكر مفرد كأنه اسم جنس يقع للقليل والكثير . ومذهب أبي علي أنه مصدر كرهوت وجبروت ، وهو يوصف به الواحد والجمع ، وقلت لامة إلى موضع العين وعينه موضع اللام بكبج وحبذ ، فقلت الواو ألفاً لتحركها وتحريك ما قبلها فقلت طاغوت ؛ واختار هذا القول النحاس . وقيل : أصل طاغوت في اللغة مأخوذة من الطغيان يؤدي معناه من غير اشتقاق ، كما قيل : لآل من اللؤلؤ . وقال المبرد : هو جمع . وقال ابن عطية : وذلك (١) راجع ص ٢٦٦ (٢) راجع ص ٨٩ ص ١٠٩ (٣) في سورة : وإن كانوا صغاراً لم يجهروا

مردود . قال الجوهرى : والطاغوت الكاهن والشيطان وكل رأس فى الضلال ، وقد يكون واحدا قال الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ » ^(١) . وقد يكون جمعا قال الله تعالى : « أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ » والجمع الطواغيت . « وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ عِطْلُ » (قَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) جواب الشرط ، وجمع الوُثْقَى مثل الفصل والفصل ، فالوُثْقَى فُتِلَ من الوثاقة ، وهذه الآية تشبيه . واخطف عبارة المفسرين فى الشئ المشبه به ، فقال مجاهد : العروة الإيمان . وقال السدى : الإسلام . وقال ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك : لا إله إلا الله ، وهذه عبارات ترجع إلى معنى واحد . ثم قال : « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » قال مجاهد : أى لا يضر الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، أى لا يزيل عنهم اسم الإيمان حتى يكفروا . والانفصام : الانكسار من غير بينونة . والقسم : كسر بينونة ، وفى صحيح الحديث « فَيُفْصِمُ عَنْهُ الْوَحْىَ وَإِنْ جِئْتَهُ لِيَنْفَضِدَ عَرَقًا » أى يُقْلِعُ . قال الجوهرى : فسم الشئ كسره من غير أن يبين ، تقول : فصمته فاقصم ، قال الله تعالى « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » ونقص مثله ، قال ذو الرمة بذكر غزال يشبهه بدمليج فضة :

كَأَنَّهُ دُمْلُجٌ مِنْ فِضَّةٍ تَبَّهُ ^(٢) • فى تلعب من جوارى الحى مفصوم

وإنما جعله مفصوما لتبَّهه وأخفائه إذا نام . ولم يقل « مقصوم » بالتألف فيكون باثنا بأشئين . وأقصم المطر : أطلع . وانقصت عنه الحى . ولما كان الكفر بالطاغوت والإيمان بالله مما ينطق به اللسان ويعتقده القلب حسن فى الصفات (سَمِيعٌ) من أجل النطق (عَلِيمٌ) من أجل المتعدد .

قوله تعالى : اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٣)

(١) راجع ج ٥ ص ٢٦٣ و ٢٨٠ (٢) فى ج : الإسلام . (٣) التبه (بفتح الون والياء) كل شئ سقط من إنسان تشبه ولم يمتد إليه . شبه التزال وهو قائم بطلع فضة قد طرح ونسى . وفى القرآن : فطارى .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الْوَلِيُّ فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٌ . قال الخطابي : الولي الناصر ينصر عباده المؤمنين ، قال الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ، وقال : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾ . قال قتادة : الظلمات الضلالة ، والنور الهدى ، ومعناه قال الضحاك والزيغ . وقال مجاهد وعبد بن أبي لُبابة : قوله « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا » نزلت في قوم آمنوا بيسى فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به ، فذلك إخراجهم من النور إلى الظلمات . قال ابن عطية : فكان هذا المعتد أحرز بورا في المعتد خرج منه إلى الظلمات ، ولفظ الآية مستثنى عن هذا التخصيص ، بل هو مترتب في كل أمة كافر آمن بعضها كالعرب ، وذلك أن من آمن منهم فاقه وله أخرج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، ومن كفر بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم الداعي المرسل فشطانته مغويه ، كأنه أخرجه من الإيمان إذ هو [معه] معد وأهل للدخول فيه ، وحكم عليهم بالدخول في النار لكفرهم ، عدلا منه ، لا يسأل عما يفعل . وقرا الحسن « أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » يعني الشياطين ، والله أعلم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْعَثُ وَأُمِّيْتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ هذه ألف التوقيف ، وفي الكلام معنى التعجب ، أى اعجبوا له . وقال الفراء : « ألم تر » بمعنى هل رأيت ، أى هل رأيت الذى حاج إبراهيم ، وهل رأيت الذى مر على قرية ، وهو القمروذ بن كوش بن كتمان بن سام بن نوح ملك زمانه

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٢٤ (٢) في موطأ وجه وابن عليه : فكان هذا القول .
(٣) الزيادة في ج - (٤) أى التعجب . (٥) تمرد بضم النون وبالألف المعجمة . شباب .

وصاحب النار والبُعوضة ! هذا قول ابن عباس ومجاهد وقَتادة والزبيع والسُّدِّي وابن إسحاق
 وزيد بن أسلم وغيرهم . وكان إهلاكه لما قصد المحاربة مع الله تعالى بأن فتح الله تعالى عليه
 باباً من البُعوض فستروا عين الشمس وأكلوا عسكره ولم يتركوا إلا المقام ، ودخلت واحدة منها
 في دماغه فاكلته حتى صارت مثل الفأرة ؛ فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه
 بمطرقة عتيبة لذلك ، فبقى في البلاء أربعين يوماً . قال ابن جرير : هو أول ملك في الأرض .
 قال ابن عطية : وهذا مردود . وقال قتادة : هو أول من تَجَبَّرَ وهو صاحب الصَّرح بِيَايِلَ .
 وقيل : إنه ملك الدنيا بأجمعها ؛ وهو أحد الكافرين ؛ والآخر يُخْتَصَّرُ . وقيل : إن الذي
 حاج إبراهيم غمروذ بن قانغ بن طابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام ؛ حكى جميعه ابن عطية .
 وحكى السبيل : أنه الغمروذ بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح وكان ملكاً على السواد^(٢) وكان
 ملكه الضحاك الذي يعترف بالازدهاق واسمه بيوراسب بن أندراست وكان ملك الأقاليم
 كلها ، وهو الذي قتله أفرديون بن أثيان ؛ وفيه يقول حبيب :
 وكأنه الضحاك من قَتَاكَيْهِ في السالمين وأنت أفرِيدُونُ^(٣)

وكان الضحاك طاغياً جبّاراً ودام ملكه ألف عام فيما ذكروا . وهو أول من صلب وأول
 من قطع الأيدي والأرجل ، وللمنمروذ ابن لصلبه يسمى « كوشا » أو نحو هذا الاسم ، وله ابن
 يسمى غمروذ الأصغر . وكان ملك غمروذ الأصغر عاماً واحداً ، وكانت ملك غمروذ الأكبر
 أربعاًة عام فيما ذكروا . وفي قصص هذه الحاجة روايتان : إحداهما أنهم خرجوا إلى عبد
 لم يدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها ؛ فلما رجعوا قال لهم : أتعبدون ما تعبتون ؟ فقالوا :
 فمن تعب ؟ قال : أعبد^(٤) [رب] الذي يُعْبِي وَيُمِيت . وقال بعضهم : إن غمروذ كان يمتكر الطعام
 فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه ، فإذا دخلوا عليه سجدوا له ؛ فدخل إبراهيم فلم
 يسجد له ، فقال : مالك لا تسجد لي ! قال : أنا لا أعبد إلا ربِّي . فقال له غمروذ : من
 ربك ؟ قال إبراهيم : ربى الذى يعيى ويميت . وذ كر زيد بن أسلم أن الغمروذ هذا قعد

(١) كما في الأصول جيداً ، والصحيح ما في الطبرى : فبينا الله عليهم فأكلت لحومهم وشررت دبابهم .

(٢) في البحر : « ملك الأرض مؤمنان مليان وذو القرنين وكافران غمروذ ويختصر » .

(٣) أى سواد العراق ، وفى هـ : السودان . (٤) ابن أوس أبو تمام . (٥) من هوب .

يأمر الناس بالمِيتَةِ^(١) ، فكلماء قوم يقول : من ربكم والهكم ؟ فيقولون أنت ؛ فيقول :
 ميروهم . وجاء إبراهيم عليه السلام يمتار فقال له : من ربك والهك ؟ قال إبراهيم : ربى الذى
 يحيى ويميت ؛ فلما سمعها نمرود قال : أنا أحى وأميت ؛ فعارضه إبراهيم بأمر الشمس فَبُهِتَ
 الذى كفر ، وقال لا تَيمِرُوهُ ؛ فرجع إبراهيم إلى أهله دون شئ . فز على كَتِيب رمل كالدقيق
 فقال فى نفسه : لو ملأت غِرَارَتِي^(٢) من هذا فإذا دخلت به فرج الصبيان حتى أنظر لهم ،
 فذهب بذلك فلما بلغ منزله فرج الصبيان وجعلوا يلعبون فوق التيزارتين وذم هو من الإقياء ؛
 فقالت أمرأته : لو صممتُ له طعاما يجده حاضرا إذا انتبه ، ففتحت إحدى الفساريتين
 فوجدت أحسن ما يكون من الحَوَارَى^(٣) فخبزته ، فلما قام وضعمته بين يديه فقال : من أين
 هذا ؟ فقالت : من الدقيق الذى سَقَت . فلم إبراهيم أن الله تعالى يسر لهم ذلك .

قلت : وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي صالح قال : انطلق إبراهيم النخعي عليه السلام
 يمتار فلم يقدر على الطعام ، فز ببِهلَةٍ^(٤) حمراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله فقالوا : ما هذا ؟
 فقال : حنطة حمراء ؛ ففتحتها فوجدوها حنطة حمراء ، قال : وكان إذا ذرع منها شيئا جاء منبله
 من أصلها إلى فرعها حبًّا مترا بكا . وقال التبريز وغيره فى هذا القصص : إن النمرود لما قال
 أنا أحى وأميت أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر فقال : قد أحيت هذا وأمت
 هذا ؛ فلما رآه عليه بأمر الشمس بُهِتَ . وروى فى الخبر : أن الله تعالى قال وعزنى وجلالى
 لا تقوم الساعة حتى آتى بالشمس من المغرب ليعلم أنى أنا الصادر على ذلك . ثم أمر نمرود
 بإبراهيم فأُلْقِيَ فى النار ، وهكذا عادة الجبارة فإنهم إذا عورضوا بشئ وعجزوا عن النجاة اشتغلوا
 بالعقوبة ؛ فانجاء الله من النار ، على ما يأتى . وقال السدى : إنه لما خرج إبراهيم من النار أدخلوه
 على الملك — ولم يكن قبل ذلك دخل عليه — فكله وقال له : من ربك ؟ فقال : ربى

(١) الميتة : جلب الطعام ، قاله ابن سيده .

(٢) الحوارى (بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الزاء) : الدقيق الأبيض ، وهو ليات الدقيق وأجوده وأخلصه .

(٣) البهلة (بكر السين) : رمل خشن ليس بالدقاق الناعم . والبهلة (بفتح الباء) : فضى الحرمة ، وممر

(٤) راجع ج ١١ ص ٣٠٤

ما غلظ من الأرض .

الذي يحيى ويميت . قال نفوذ : أنا احيى وأميت ، وأنا أخذ أربعة نفر فأدخلهم بيتاً ولا يطعمون شيئاً ولا يسقون حتى إذا جاعوا أخرجتهم فاطعمت اثنين غنيا وترك اثنين فانا . فعارضه إبراهيم بالشمس فيمت . وذكر الأصوليون في هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام لما وصف ربه تعالى بما هو صفة له من الإحياء والإماتة لكنه أمر له حقيقة وبجاز ، قصد لإبراهيم عليه السلام إلى الحقيقة ، وفزع نفوذ إلى المجاز وموّه على قومه ؛ فسلم له إبراهيم تسليم الجدل وانتقل معه من المثال وجاءه بأمر لا يجاز فيه (قَبِلَ الَّذِي كَفَرَ) أى انقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول أنا الآتى بها من المشرق ؛ لأن ذوى الألباب يكذبونه .

الثانية - هذه الآية تدل على جواز تسمية الكافر ملكاً إذا آتاه الله الملك والعز والرفعة في الدنيا ، وتدل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجج . وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^(١) » . « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ^(٢) » أى من حجة . وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه وردّه عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة « الأنبياء » وغيرها . وقال في قصة نوح عليه السلام : « قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُتِّرْتُمْ^(٣) » الآية إلى قوله : « وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » . وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآي . فهو كله تعلم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين ؛ لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل . وجادل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب واهلهم بعد الحجّة^(٤) ، حل ما يأتي ببيانه في « آل عمران » . وتحتاج آدم وموسى فقلبه آدم بالحجة . وتجادل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة وتناقضوا وتفرزوا وتناظروا حتى صدر الحق في أهله ، وتناظروا بعد مبايعة أبى بكر في أهل الردّة ، إلى غير ذلك مما يكثر إيراد . وفي قول الله عز وجل : « قُلْ تَحَاجُّونَ فِيهَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ^(٥) » دليل على أن الاحتجاج بالعالم مباح شائع لمن تدبر . قال المزمّني صاحب الشافعي : ومن حق المناظرة أن يراد بها الله عز وجل وأن يقبل منها ما يتبين . وقالوا :

(١) . راجع ج ٢ ص ٧٤ (٢) . راجع ج ٨ ص ٣٦١ (٣) . راجع ج ٩ ص ٢٧

(٤) . المباحة الملاحة . ومعنى المباحة أن يجمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لعنة الله على الظالم منا . راجع

ج ٤ ص ١٠٣ ، و ص ١٠٨ (٥) . في ب : ظهر . (٦) . في ب : سائق .

لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونوا متقارين أو مستورين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلا فهو مراء ومكابرة .

قراءات — قرأ علي بن أبي طالب « ألم تر » بجزم الراء، والجمهور بحريكها، وحذفت الياء لجزم . « أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ » في موضع نصب، أي لأن آتاه الله، أو من أجل أن آتاه الله . وقرأ جمهور القراء « أَنْ أُحْيِي » بطرح الألف التي بعد النون من « أَنَا » في الوصل، وأثبتها نافع وابن أبي أويس، إذا لقبتا همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : « إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ^(١) » فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقله ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثة مواضع أجزاها مجرى ما ليس بعده همزة لقلته فحذف الألف في الوصل . قال النحويون : ضمير المتكلم الاسم فيه الهمزة والنون، فإذا قلت : أنا أو أنه فالألف والماء لبيان الحركة في الوقف، فإذا اتصلت الكلمة ببنى سقطتا؛ لأن الشيء الذي تتصل به الكلمة يقوم مقام الألف، فلا يقال : أنا فلت بآتيات الألف إلا شاذًا في الشعر كما قال الشاعر :

أنا سيف العشيبة فأعرفوني . محبداً قد تنزيت السناما^(٢)

قال النحاس : على أن نافعا قد أثبت الألف فقرأ « أَنَا أُحْيِي وَأُيَسِّرُ » ولا وجه له . قال مكي : والألف زائدة عند البصريين ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون وزيدت الألف للتنوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون : والاسم عند الكوفيين « أنا » بكالهِ ؛ فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفاً ؛ ولأن الفتحة تدل عليها . قال الجوهري : وأما قولهم « أنا » فهو اسم مكنى وهو للتكلم وحده ، وإنما بُني على الفتح فرقا بينه وبين « أن » التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف، فإن توسطت الكلام سقطت إلا في لغة رديئة؛ كما قال :

أنا سيف العشيبة فأعرفوني . محبداً قد تنزيت السناما^(٣)

(١) راجع ج ٧ ص ٣٣٦ (٢) كذا في ج ١ و ٢ وفي رواية : حيدا . مرة ، وجميعا ، أخرى .
وفي التاج : جميعا . (٣) في السمين : إثبات الألف وصلا ووقفا لانه تميم .
(٤) في ابن عطية : أنا شيخ . وحيد هو ابن مجدل .

وَبَيَّتَ الرَّجُلَ وَبَيَّتَ إِذَا انْقَطَعَ وَسَكَتَ مُتَحَيِّراً عَنِ النَّحَاسِ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ :
 وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى « بَيَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْمَاءِ . قَالَ ابْنُ جَنِّي قَرَأَ
 أَبُو حَيَّوَةَ : « فَبَيَّتَ الَّذِي كَفَرَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْمَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي « بَيَّتَ » بِكسرِ الْمَاءِ .
 قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ « فَبَيَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْمَاءِ عَلَى مَعْنَى فَبَيَّتَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي كَفَرَ ؛
 فَالَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . قَالَ : وَقَدْ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ بَيَّتَ بَفَتْحِهَا لُغَةً فِي بَيَّتَ . قَالَ :
 وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ « فَبَيَّتَ » بِكسرِ الْمَاءِ كَقِرْقٍ وَدَيْشٍ . قَالَ : وَالْأَكْثَرُونَ
 بِالضَّمِّ فِي الْمَاءِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « فَبَيَّتَ » بَفَتْحِهَا أَنَّهُ
 بِمَعْنَى سَبَّ وَقَذْفٍ ، وَأَنْ غَرِيزَهُ هُوَ الَّذِي سَبَّ حِينَ انْقَطَعَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ .

قوله تعالى : أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ
 أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ
 قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى
 طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ
 إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ
 اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾

قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) « أَوْ » للعطف حملا
 على المعنى ، والتقدير عند الكسائي والقزّاء : هل رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، أو كالذي
 مر على قرية . وقال المبرد : المعنى ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه ، ألم تر من هو ! كالذي
 حصرته على قرية . فاضمر في الكلام من هو . وقراء أبو سفيان بن حسين « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ » بَفَتْحِ
 الْوَاوِ ، وَهِيَ وَالْوَاوُ الْعَطْفُ دَخَلَ عَلَيْهَا الْفَتْحُ لِامْتِنَافِهِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّفْرِيرُ . وَتُبَيَّتَ الْقَرْيَةُ قَرْيَةٌ
 لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا ، مِنْ قَوْلِهِمْ : قَرَيْتُ الْمَاءَ أَيَّ جَمَعْتُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ سَلْيَانُ بْنُ بُرَيْدَةَ

(١) في جوده وبه : كحرق ساء ، انقطعت خازنة توهي حبه توهي حرق في الرجل . (٢) راجع ج ١ ص ٤٠٩

وناجية بن كعب وقتادة وابن عباس والربيع وعكرمة والضحاك: الذي مرّ على القرية هو عَزْرَبُ.
وقال وهب بن منبه وعبد الله بن عُبيد بن عمير وعبد الله بن بكر بن مضر: هو إِرْمِيَاءُ. وكان نبياً
وقال ابن إسحاق: إِرْمِيَاءُ هو الخضر، وحكاة النقاش عن وهب بن منبه: قال ابن عطية:
وهذا كما تراه، إلا أن يكون اسماً وافق اسماً لأن الخضر معاصر لموسى، وهذا الذي مرّ على
القرية هو بعده زمان من مبط هارون فيما رواه وهب بن منبه.

قلت: إن كان الخضر هو إِرْمِيَاءُ فلا يبعد أن يكون هو؛ لأن الخضر لم يزل حياً من
وقت موسى حتى الآن على الصحيح في ذلك، على ما يأتي بيانه في سورة «الكهف»^(١). وإن
كان مات قبل هذه القصة فقول ابن عطية صحيح، والله أعلم. وحكى النحاس: ومكّن عن مجاهد
أنه رجل من بني إسرائيل غير مسمّى. قال النقاش: ويقال هو غلام لوط عليه السلام. وحكى
السبيل عن القُتَيْبِي هو شُعْبًا في أحد قوله. والذي أحياها بعد خرابها كوشك الفارسي. والقرية
المذكورة هي بيت المقدس في قول وهب بن منبه وقتادة والربيع بن أنس وغيرهم. قال: وكان مقبلاً
من مصر وطعامه وشربه المذكوران ^(٢) تَيْنٌ [أخضر] وَعَنْبٌ وَرَكْوَةٌ من نحر. وقيل من عصير. وقيل:
قُلَّةُ ماء هي شربه. والذي أدخل بيت المقدس حينئذ يُخْتَصَرُ وكان والياً على العراق للهِرَاسِبِ
ثم لَيْسْتَأَسِبِ بْنِ هَرَّاسِبِ والد اسْتَبْدِيَاد. وحكى النقاش: أن قوما قالوا: هي الْمُؤَقَّقَةُ. وقال
ابن عباس في رواية أبي صالح: إن يَخْتَصِرُ غزاً بنى إسرائيل فسبى منهم أناساً كثيرة فجاء بهم وفيهم
عَزْرَبُ بْنُ شَرْخِيَا وكان من علماء بنى إسرائيل فجاء بهم إلى بابل، فخرج ذات يوم في حاجة له
إلى ديرهم قل على شاطئ الدجلة، فزل تحت ظل شجرة وهو على حمار له، فربط الحمار تحت
ظل الشجرة ثم طاف بالقرية فلم يربها ساكناً وهي خاوية على عروشها فقال: أي يحيي هذه
الله بعد موتها. وقيل: إنها القرية التي خرج منها الألف حذر الموت؛ قاله ابن زيد. ومن
أبن زيد أيضاً أن القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألاف حذر الموت فقال لهم الله موتوا
مرّ رجل عليهم وهم عظام [نحرة] ^(٣) تلوح فوقك ينظر فقال: أي يحيي هذه الله بعد موتها؟ فأتاهم الله

(١) راجع ج ١١ ص ٤٣٠ (٢) الزيادة من نسخة ب. (٣) الزكوة: الله صغير من جهة
يشرق فيه الماء ودلو صغيرة (٤) في ب: استبداد. (٥) م. د

مائة عام . قال : ابن عطية : وهذا القول من ابن زيد مافض لألفاظ الآية ، إذ الآية إنما تضمنت قرية خاوية لا أنيس فيها ، والإشارة بههذه إنما هي إلى القرية . وإحيائها إنما هو بالهارة ووجود البناء والسكان . وقال وهب بن منبه وقفاة والضحاك والربيع وعكرمة : القرية بيت المقدس لما خربها بختنصر البابلي . وفي الحديث الطويل حين أحدثت بنو إسرائيل الأحداث وقف إرميا أو عزير على القسرية وهي كائنات العظم وسط بيت المقدس ، لأن بختنصر أمر جنده بنقل التراب إليه حتى جعله كالجلل ، ورأى إرميا البيوت قد سقطت حيطانها على سقفتها فقال : أتى يحيى هذه الله بعد موتها .

والعرش : سقف البيت . وكل ما يتبأ يُظَل أو يُسكن فهو عرش ؛ ومنه عرش الذالفة ؛ ومنه قوله تعالى : « وَنِمَّا يَرِثُونَ » . قال السدي : يقول هي ساقطة على سقفتها ، أي سقطت السقف ثم سقطت الحيطان عليها ، واختاره الطبري . وقال غير السدي : معناه خاوية من الناس والبيوت قائمة ؛ وخاوية معناها خالية ؛ وأصل الخواء الخلو ؛ يقال : خوت الدار وخويت تخوى خواء (ممدود) وخوياً : أقوت ، وكذلك إذا سقطت ؛ ومنه قوله تعالى : « فَبَلَكَ بِبُيُوتِهِمْ خَاوِيَةً يَأْتِلُهَا » أي خالية ، ويقال ساقطة ؛ كما يقال : « فَبَلَكَ خَاوِيَةً عَلَى عروشها » أي ساقطة على سقفتها . والخواء الجوع لخلو البطن من الغذاء . وخوت المرأة وخويت أيضا خوى أي خلا جوفها عند الولادة . وخويت لها تخوية إذا عملت لها تخوية تأكلها وهي طعام . والخوى البطن السهل من الأرض على قميل . وخوى البعير إذا جاف بطنه عن الأرض في بركه ، وكذلك الرجل في سجوده .

قوله تعالى : (أَتَى يَحْيَى هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا) معناه من أي طريق وبأي سبب ، وظاهر اللفظ السؤال عن إحياء القرية بهارة وسكان ، كما يقال الآن في المسدن الحربة التي يبعد أن تممر وتسكن : أتى تعمر هذه بعد خرابها . فكان هذا تلطف من الواقف المعبر على مدينته التي عهد فيها أهله وأحبته . وضرب له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه ، والمثال الذي ضرب له في نفسه يمتثل أن يكون على أن سؤاله إنما كان على إحياء الموتى من بني آدم ،

(١) راجع ج ١٠ ص ١٢٢ (٢) راجع ج ١٢ ص ٢١٦ (٣) كذا في كل الأصول ، والاصواب قال ، إذ هذه آية . راجع ج ١٢ ص ٧٣

أى أَنَّى يحيى الله موتاه . وقد حكى الطبري عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله تعالى على الإحياء ؛ فلذلك ضرب له المثل في نفسه . قال ابن عطية : وليس يدخل شك في قدرة الله تعالى على إحياء قرية يهلك العارة إليها وإنما يتصور الشك [من جاهل] في الوجه الآخر ، والصواب ألا يتأول في الآية شك .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اللَّهُ فَمِائَةٌ عَامٌ ﴾ « مائة » نصب على الظرف . والعام : السنة ؛ يقال : سينون عوم وهو تأكيد للأول ؛ كما يقال : بينهم شغلٌ شاغلٌ . وقال الصباج : « من مرّ أعوام السنين العوم » .

وهو في التقدير جمع عاتم ، إلا أنه لا يفرد بالذكور ؛ لأنه ليس باسم وإنما هو توصيد ، قاله الجوهري . وقال النقاش : العام مصدر كالعوم ؛ سُمِّيَ به هذا القدر من الزمان لأنها حومة من الشمس في الفلك . والعوم كالسبح ؛ وقال الله تعالى : « كُلُّ فِي فَلَكٍ يَنبَجُوحُ »^(١) . قال ابن عطية : هذا بمعنى قول النقاش ، والعام على هذا كالقول والقال ، وظاهر هذه الإمامة أنها بإخراج الروح من الجسد . وروى في قصص هذه الآية أن الله تعالى بعث لها ملكاً من الملوك يعمرها ويحفظ في ذلك حتى كان كمال عمارتها عند بعث القائل . وقد قيل : إنه لما مضى لموته سبعون سنة أرسل الله ملكاً من ملوك فارس عطيّاً يقال له « كوشك » فعمرها في ثلاثين سنة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ معناه إحياءه ، وقد تقدّم الكلام فيه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ اختلف في القائل له « كم لبثت » ؛ فقيل : الله جل وعز ؛ ولم يقل له إن كنت صادقاً كما قال للأنكة على ما تقدّم . وقيل : سمع هانفاً من السماء يقول له ذلك . وقيل : خاطبه جبريل . وقيل : نوح . وقيل : رجل مؤمن ممن شاهدته من قومه عند موته وعمر إلى حين إحيائه فقال له : كم لبثت .

قلت : والأظهر أن القائل هو الله تعالى ؛ لقوله « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً » والله أعلم . وقرأ أهل الكوفة « كَمْ لَبِثْتَ » بإدغام التاء في التاء لقربها منها (١) زبادة من ابن عطية . (٢) راجع ١١ ص ٢٨٢ (٣) ذه : ٥ وجمدها . (٤) ذه : ٥ من البه .

في المخرج . فإن مخرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا وفي أنهما مهموسان ^(١) . قال النحاس : والإظهار أحسن لتباين مخرج الشاء من مخرج التاء . ويقال : كان هذا السؤال بواسطة الملك على جهة التقرير . و « كم » في موضع نصب على الظرف .

(قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) إنما قال هذا على ما عنده وفي ظنه ، وعلى هذا لا يكون كاذبا فيما أخبر به ، ومثله قول أصحاب الكهف « قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » ^(٢) وإنما لبثوا ثلاثمائة سنة وتسع سنين — على ما يأتي — ولم يكونوا كاذبين لأنهم أخبروا عما عندهم ، كأنهم قالوا : الذي عندنا وفي ظنوننا أننا لبثنا يوما أو بعض يوم . وظنيره قول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذى البدن : « لم أقصر ولم أنس » . ومن الناس من يقول : إنه كذب على معنى وجود حقيقة الكذب فيه ولكنه لا مواخذة به ، وإلا فالكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه وذلك لا يختلف بالعلم والجهل ، وهذا بين في نظر الأصول . فعلى هذا يجوز أن يقال : إن الأنبياء لا يُعصمون عن الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه إذا لم يكن عن قصد ، كما لا يعصمون عن السهو والنسيان . فهذا ما يتفق بهذه الآية ، والقول الأول أصح . قال ابن جرير وقتادة والربيع : أمانه الله عُدْوَةٌ يَوْمٍ ثم بُعث قبل الغروب فظن هذا اليوم واحدا فقال : لبثت يوما ، ثم رأى بقية من الشمس غشى أن يكون كاذبا فقال : أو بعض يوم . فقيل : بل لبثت مائة عام ، ورأى من عمارة القرية وأشجارها ومبانيها ما دلّه على ذلك .

قوله تعالى : (فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ) وهو اللبن الذي جمعه من أشجار القرية التي مرّ عليها . (وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ) وقرأ ابن مسعود « وهذا طعامك وشرابك لم يتسَنَّه » . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف وغيره « وانظر لطعامك وشرابك لمسألة سنة » . وقرأ الجمهور بإثبات الهاء في الوصل إلا الأخوان ^(٣)

(١) الحروف المهموسة عشرة أحرف يجتمعها قولك « حه شخص فكت » قال ابن جني : فأما حروف المهمس فإن الصوت الذي يخرج منها همس وليس من صوت الصدر إنما يخرج مثلا وليس كخض الزاى والظاء .

(٢) راجع ج ١٠ ص ٣٧٤

(٣) عبارة البحر : وقرأ حزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل على أنها هاء الكسرة وقرأ باقي السبعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف . في ب و ه و ج : الأخوان ، وصوابه الأخوين .

فإنهما يحذفانها، ولا خلاف أن الوقف عليها بالماء . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف أيضا « لم يَسَنَّ »
« وانظر » أدغم التاء في السين ؛ فعلى قراءة الجمهور الماء أصلية ، وحذفت الضمة للجرم ، ويكون
« يَسَنَّ » من السَّنة أى لم تُتَيرَ السَّنُون . قال الجوهري : ويقال سُنُون ، والسَّنة واحدة
السَّنين ، وفي نقصانها قولان : أحدهما الواو ، والآخر المَاء . وأصلها سَنَنَة مثل الجَنَّة ؛ لأنه
من سَنَنَتِ النخلة وتَسَنَّتْ إذا أنت عليها السَّنُون . ونخلة سَنَاء أى تحمل سنة ولا تحمل
أخرى ؛ وسَنَاء أيضا ، قال بعض الأنصار :^(١)

فَلَيْسَتْ بِسَنَاءٍ وَلَا رُجِيَّةٍ * وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّيْنِ الْجَوَائِحِ^(٢)

وَأَسَنَّتْ عِنْدَ بَنِي فُلَانٍ أَقَمْتُ عِنْدَهُمْ ، وَتَسَنَّتْ أَيْضًا . واستأجرته مساناة ومُساناة أيضا .
وفي التصغير سُنَيَّة وسُنَيَّة . قال النحاس : من قرأ « لم يَسَنَّ » و « انظر » قال في التصغير :
سُنَيَّة وحذفت الألف للجرم ، ويقف على الماء فيقول : « لم يَسَنَّ » تكون الماء لبيان الحركة .
قال المهدوي : ويجوز أن يكون أصله من سَانَيْتُهُ مساناة ، أى عاملته سنة بعد سنة ، أو من
سانهت [الماء] ؛ فإن كان من سانيت فأصله يَسَنَّى فسقطت الألف للجرم ؛ وأصله من الواو
بدليل قولهم سنوات والماء فيه السكت ، وإن كان من سانهت فالماء لام الفعل ؛ وأصل سنة
على هذا سَنَنَة . وعلى القول الأول سَنَوَة . وقيل : هو من أَسَنَّ الماء إذا تَغَيَّرَ ، وكان يجب
أن يكون على هذا يَنَاسَنَّ . أبو عمرو الشيباني : هو من قوله « حَمَاءٌ مَسْنُونٌ » فالمعنى^(٣)
لم يَتَغَيَّرَ . الزجاج ، ليس كذلك ؛ لأن قوله « مسنون » ليس معناه متغير وإنما معناه مصبوب
على سُنَّة الأرض . قال المهدوي : وأصله على قول الشيباني « يَسَنَّ » فأبدلت إحدى

(١) هو سويد بن الصامت (من السان) . (٢) نخلة رجيية كحمرية وثقَد الجَم ، وكلامه غريب
قادر وتزجييا أن تضم أمثاتها (عراييا) إلى صفاتها ثم تَنَد بالخواص فلا ينفصها الريح . وقيل : هو أن يوضع
الشوك حوال الأظفار فلا يصل إليها أكل فلا تسرق ، وذلك إذا كانت غريبة طرفة . (٣) الرايا (أرجحتها
حرة) : النخلة يربى صاحبها رجلا محتاجا . (٤) في الأصول : « الموائل » والتصويب من كتب الفقه
وقيل هذا البيت .

أدين وما دنى طيكم بمنسوم * ولكن على التمهيد الجلاء القرايح

والجوائح : السون الشداد التي يمحى المال . (٥) من هـ . (٦) راجع جـ ١٠ ص ٢١

النونين ياء كراهة التضعيف فصار يتسنى، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء السكت .
وقال مجاهد : « لم يقبته » لم يتن . قال النحاس : أحص ما قيل فيه أنه من السنة ، أى لم يتغير
السّون . ويحتمل أن يكون من السنة وهى الجذب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا
آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ ^(١) » وقوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُم سِنِينَ كِسْفِي يَوْسُفَ » .
يقال منه : أسفت القوم أى أجدبوا ؛ فيكون المعنى لم يتغير طعامك الفحوط والجذوب ،
أو لم يتغير السّون والأعوام ، أى هو باق على طراوته وغضارته .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ ﴾ قال وهب بن منبه وغيره : وأنظر إلى اتصال عظامه
وإحيائه جزءا جزءا . ويروى أنه أحياه الله كذلك حتى صار عظاما ملتئمة ، ثم كساه لحما
حتى كل حمارا ، ثم جاءه ملك فنفخ فيه الروح فقام الحمار يتنق ؛ على هذا أكثر المفسرين .
ويروى عن الضحاك وهوب بن منبه أيضا أنهما قالا : بل قيل له : وأنظر إلى حمارك قائما في مرطبه
لم يصبه شيء مائة عام ، وإنما العظام التى نظر إليها عظام نفسه بعد أن أحيا الله منه عينيه
ورأسه ، وسائر جسده ميتا ، قالا : وأعى الله العيون عن إرمياء وحماره طول هذه المدة .
قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ قال الفراء : إنما أدخل الواو فى قوله « وَلَنَجْعَلَكَ »
دلالة على أنها شرط لتعمل بعده ، معناه « وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ » ودلالة على البعث بعد الموت
جعلنا ذلك . وإن شئت جعلت الواو مقحمة زائدة . وقال الأعمش : موضع كونه آية هو
أنه جاء شابا على حاله يوم مات ، فوجد الأبناء والحفدة شيوخا . عكرمة : وكان يوم مات ابن
أربعين سنة . وروى عن علي رضوان الله عليه أن عذيرا خرج من أهله وخلف أمراته حاملا ،
وله تسعون سنة فأما الله مائة عام ، ثم بعثه فرجع إلى أهله وهو ابن تسعين سنة وله ولد من
مائة سنة فكان ابنه أكبر منه بخمسين سنة . وروى عن ابن عباس قال : لما أحيا الله عذيرا
ركب حمارة فاتى تحته فانكر الناس وإنكروه ، فوجد فى منزله عجوزا عجماء كانت أمة لهم ، خرج
ضهم عذير وهو بنت عشرين سنة ، فقال لها : أهذا منزل عذير ؟ فقالت نعم ! ثم بكى
وقالت : فارقنا عذيرا منذ كذا وكذا سنة ! قال : فانا عذير ؛ قالت : إن عذيرا ففقدناه منذ

مائة سنة . قال : فانه أمانتى مائة سنة ثم بعتى . قالت : فعزير كان مستجاب الدعوة للربض
وصاحب البلاء فيبقى ، فادع الله رد على بصرى ؛ فدعا الله ومسح على عبيها بيده فصحت
مكاتها كأنها أنشطت من عقال . قالت : أشهد أنك عزير ! ثم انطلقت إلى ملائكة إسرائيل
وفهم ابن لعزير شيخ ابن مائة وثمانية وعشرين سنة ، وبنو يبه شيوخ ، فقالت : يا قوم ،
هذا والله عزير ! فأقبل إليه ابنه مع الناس فقال ابنه : كانت لأبى شامة سوداء مثل الهلال
بين كتفيه ؛ فنظرها فإذا هو عزير . وقيل : جاء وقد هلك كل من عرف ، فكان آية لمن
كان حيا من قومه إذ كانوا موقنين بحاله سماعا . قال ابن عطية : وفى إمامته هذه المدة ثم إحيائه
بعدها أعظم آية ، وأمره كله آية غابر الدهر ، ولا يحتاج إلى تخصيص بعض ذلك دون بعض .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾ قرأ الكوفيون وابن عامر بالزاي
والباقون بالراء ، وروى أبان عن عامر « نُنْشَرُهَا » بفتح النون وضم الشين والراء ، وكذلك قرأ
ابن عباس والحسن وأبو حيوة ؛ فقبل : هما لفتان في الإحياء بمعنى ، كما يقال : رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ ،
وغاض الماء وغِضَتْ ، وخيرت البابة وخَيرتها ؛ إلا أن المعروف في اللغة أنشر الله الموتى
فَنَشَرُوا ، أى إحياهم الله فحيوا ؛ قال الله تعالى : « ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرُهُ » ويكون نشرها مثل نشر
الثوب . نشر الميت ينشُرُ تُسَوَّرُ أى طاش بعد الموت ؛ قال الأعشى :

حتى يقول الناس بما رأوا • يا عَجَبًا لَيْتَ النَّاسِ

فكان الموت طيًّا للعظام والأعضاء ، وكان الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر .
وأما قراءة « نُنْشِزُهَا » بالزاي فمعناه نرفعها . والنشْرُ : الارتفاع من الأرض ؛ قال ،
ترى التلب الحوتى فيها كأنه • إذا ما ملا نَشْرًا حصان مجلُّ

قال مكي ، المعنى : أنظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ؛
لأن النشْر الارتفاع ؛ ومنه المرأة النشور ، وهى المرتفعة عن موافقة زوجها ؛ ومنه قوله تعالى :
« وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا » أى ارفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالراء بمعنى الإحياء ،
والعظام لا تحيا على الأفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض ، والزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هو

بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل دون العظام على أفرادها ، ولا يقال : هذا عظم حتى ، وإنما المعنى فانظر إلى العظام كيف نرفها من أركانها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . وقرأ النخعي « تَشْرُها » بفتح التون وضم الشين والزاي ؛ وروى ذلك عن ابن عباس وقتادة . وقرأ أبي بن كعب « تنشها » بإياء .

والكسوة : ما واري من الثياب ، وشبه الله بها . وقد استأمره ليلد للإسلام فقال :

• حتى اكتسبت من الإسلام مِرْبالا •

وقد تقدم أول السورة ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بقطع الألف . وقد روى أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقي جسده . قال قتادة : إنه جعل ينظر كيف يوصل بعض عظامه إلى بعض ؛ لأن أول ما خلق الله منه رأسه وقيل له : انظر ، فقال عند ذلك : « أعلم » بقطع الألف ، أى أعلم هذا . وقال الطبري : المعنى في قوله « فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ » أى لما اتضح له عيانا ما كان مستنكرا في قدرة الله عنده قبل عيانه قال : أعلم . قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ لأنه أكرم ما لا يقتضيه اللفظ ، وفسر على القول الشاذ والاحتمال الضعيف ، وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري ، بل هو قول بعته الاعتبار ؛ كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله تعالى : لا إله إلا الله ونحو هذا . وقال أبو علي : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته .

قلت : وقد ذكرنا هذا المعنى عن قتادة ، وكذلك قال مكي رحمه الله ، قال مكي ، إنه أخبر عن نفسه عند ما عين من قدرة الله تعالى في إحيائه الموتى ، فتبين ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله جل كل شيء قدير ، أى أعلم [أنا] هذا الضرب من العلم الذى لم أكن أعلمه على معانية ؛ وهذا على قراءة من قرأ « أعلم » بقطع الألف وهم الأكثر من القراء . وقرأ حمزة والكسائي بوصل الألف ، ويحتمل وجهين : أحدهما قال له الملك : أعلم ، والآخر هو أن

(١) في الأصول وأين عطية : النابتة المعروف المشهور ما أثبتناه ومصدره : • الله لا يذل ما يذل لجل •

(٢) راجع ١ ص ١٥٢ (٣) في ٤ ب ٤ • •

يَرْثِلُ نَفْسَهُ مَثَلَةَ الْمُخَاطَبِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَفْصَلِ ؛ فَاَلْمَعْنَى فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ لِنَفْسِهِ : أَعْلَمِي يَا نَفْسُ
هَذَا الْعِلْمَ الْيَقِينِ الَّذِي لَمْ تَكُونِي تَعْلَمِينَ مَعَانِيَهُ ؛ وَأَنْتِ أَبُو عَلِيٍّ فِي مَثَلِ هَذَا الْمَعْنَى :

- وَدَعِ هَرِيرَةَ إِنْ الرِّكْبَ مُرَحِلًا^(١) .
- أَلَمْ تَنْتَحِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا .

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَتَأَنَسَ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَذَكَّرْ مَنْ أَتَى وَمَنْ أَيْنَ شُرْبُهُ • يُؤَاوِرُ نَفْسِيهِ كَذِيَّ الْهَجْمَةِ الْأَيْلِ^(٢)

قَالَ مَكِّيٌّ : وَيَعْدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ بِالْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَطْهَرَ إِلَيْهِ قُدْرَتَهُ ،
وَأَرَاهُ أَمْرًا أَقْبَنَ صِحَّتَهُ وَأَقْبَرَ بِالْقُدْرَةِ فَلَا مَعْنَى لِأَنَّهُ يَأْمُرُهُ اللَّهُ بِعِلْمِ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ يَأْمُرُ نَفْسَهُ
بِذَلِكَ وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِالْعِلْمِ عَلَى
مَعْنَى الزَّمِّ هَذَا الْعِلْمَ لِمَا عَايَنَتْ وَتَبَيَّنَتْ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي حَرْفِهِ : قِيلَ أَعْلَمِ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مُوَافِقٌ
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ « أَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ » وَ « أَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ » وَ « أَنْظُرْ إِلَى
الْعِطَامِ » فَكَذَلِكَ وَ « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ » وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرُؤُهَا « قِيلَ أَعْلَمْ » وَيَقُولُ
أَوْ خَيْرًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ ؟ إِذْ قِيلَ لَهُ : « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ » . فَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ لِمَا عَايَنَ مِنَ الْإِحْيَاءِ .

فَوَلِّهِ تَعَالَى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْجِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ
تُؤْمِنُونَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَبْطِئِينَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ
إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا
وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾

اختلف الناس في هذا السؤال هل صدر من إبراهيم عن شك أم لا ؟ فقال الجمهور : لم
يكن إبراهيم عليه السلام شاكًا في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب المعجزة ، وذلك أن النفوس

(١) البتان للأعشى ، ومخر الأول : وهل تطيق وداعاً أبها الرجل . والثاني معجزة وموادك ما عاد سالم المسألة

(٢) الحجة (بفتح ميم) : القطعة الضخمة من الإبل ، وقيل : هي ما بين الثلاثين والمائة . ودجل أيل

(ككف) : حلق مصلعة الإبل .

مستشفة إلى رؤية ما أنصرت به، ولهذا قال عليه السلام: "يس الخبر كالعبانة" رواه ابن عباس لم يروه غيره؛ قاله أبو عمر. قال الأخفش: لم يرد رؤية القلب وإنما أراد رؤية العين. وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير والربيع: سأل ليزداد يقينا إلى يقينه. قال ابن عطية: وترجم الطبري في تفسيره فقال: وقال آخرون سأل ذلك ربه؛ لأنه شك في قدرة الله تعالى. وأدخل تحت الترجمة عن ابن عباس قال: ما في القرآن آية أرجى عندي منها. وذكر عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال: رب أرني كيف يحيي الموتى. وذكر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" الحديث، ثم رجع الطبري هذا القول.

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" إذ قال رب أرني كيف يحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الدعاء. قال ابن عطية: وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول؛ فأما قول ابن عباس: "هي أرجى آية" فمن حيث فيها الإدلال على الله تعالى وسؤال الإجابة في الدنيا وليست مظنة ذلك، ويجوز أن يقول: هي أرجى آية لقوله "أولم تؤمن" أي إنه الإيمان كاف لا يحتاج معه إلى تنقيح ومبحث. وأما قول عطاء: "دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس" فعناه من حيث العبانة على ما تقدم. وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" فعناه أنه لو كان شاكا لكان نحن أحق به ونحن لانتك إبراهيم عليه السلام آخرى ألا يشك؛ فالحديث مبني على قبيح الشك عن إبراهيم، والذي روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ذلك محض الإيمان" إنما هو في الخواطر التي لا تثبت، وأما الشك فهو توقف بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك هو المنفى عن الخليل عليه السلام. وإحياء الموتى إنما ثبت بالسمع وقد كان إبراهيم عليه السلام أعلم به، يدلك على ذلك قوله "رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ" فالتك يبعد على من

إذا كان « القوطي » سيجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٤ شارع قصر العيني - القاهرة ١١٩٩٩٩

تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

تحقيقكم من علم العبدان وعلمهم
(إحدى عشرة مرة)

١٣

إذا كان « القرطبي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

ثبت قدمه في الإيمان فقط فكيف بمربية النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكجائر ومن الصنائر التي فيها رذيلة إجماعاً . وإذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تصط شكا، وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمستنول، نحو قولك : كيف علم زيد؟ وكيف تسجُ التوب؟ ونحو هذا. ومتى قلت : كيف توبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله . وقد تكون « كيف » خبراً عن شيء شأنه أن يستفهم عنه بكيف ، نحو قولك : كيف شئت فكن ، ونحو قول البخاري : كيف كان بدء الوحي . و« كيف » في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر، ولكن لما وجدنا بعض المنكرين لوجود شيء قد يبترون عن إنكاره بالاستفهام عن حالة لذلك الشيء . يعلم أنها لا تصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح، مثال ذلك أن يقول مدع : أنا أرفع هذا الجبل ، فيقول المكذب له : أرني كيف ترفعه ! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جدل، كأنه يقول : افرض أنك ترفعه، فأرني كيف ترفعه ! فلما كانت عبارة التحليل عليه السلام بهذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك وحمله على أن بين له الحقيقة فقال له : « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَى » فكل الأمر وتخلص من كل شك ، ثم علل عليه السلام سؤاله بالطمأنينة .

قلت : هذا ما ذكره ابن عطية وهو بالغ ، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثل هذا الشك فإنه كفر، والأنبياء متفقون على الإيمان بالبعث . وقد أخبر الله تعالى أن أنبياءه وأوليائه ليس للشيطان عليهم سبيل فقال : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ^(١) » وقال العيين : إلا عبادك منهم المخلصين؛ وإذا لم يكن له عليهم سلطة فكيف يشكهم ، وإنما سأل أن يشاهد كيفية جمع أجزاء الموتى بعد تهريقها وإيصال الأعصاب والجلود بعد تمزيقها ، فأراد أن يترق من علم اليقين إلى علم اليقين، فقله : « أرني كيف » طلب مشاهدة الكيفية . وقال بعض أهل الممانى : إنما أراد إبراهيم من ربه أن يريه كيف يحيي القلوب ؛ وهذا فاسد

مردود بما تعقبه من البيان ، ذكره الماوردي وليست الألف في قوله « أَوَلَمْ تُؤْمِن »
ألف مستفهام وإنما هي ألف إيجاب وتقرير كما قال جرير :
• السَّمُ خَيْرٌ مِنْ رَكْبِ الْمَطَايَا •

والواو واو الحال • نو « تُؤْمِن » معناه إيمانا مطلقا ، دخل فيه فضل إحياء الموتى .

(قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِبَطْمَنٍ قَلْبِي) أى سألتك لبطن قلبي بحصول الفرق بين المعلوم برهانا
والمعلوم عيانا . والطمانينة : اعتدال وسكون ، فطمانينة الأعضاء معروفة ، كما قال عليه
السلام : « ثم أركع حتى تطمئن رأكما » الحديث . وطمانينة القلب هي أن يسكن فكره
في الشيء المعتقد ، والفكر في صورة الإحياء غير محذور ، كما لنا نحن اليوم أن نفكر فيها ^(١) إذ هي فكر
فيها مبر فاراد الخليل أن يباين فيذهب فكره في صورة الإحياء . وقال الطبري : معنى « لبطن
قلبي » يوفن ؛ وحكى نحو ذلك عن سعيد بن جبير ، وحكى عنه ليزداد يقينا ؛ وقاله إبراهيم
وقفاده . وقال بعضهم : لأزداد إيمانا مع إيماني . قال ابن عطية : ولا زيادة في هذا المعنى
تمكن إلا السكون عن الفكر وإلا فاليقين لا يتبع . وقال السدي وابن جبير أيضا : أولم
تؤمن بأنك خليل ؟ قال : بلى ولكن لبطن قلبي بالخلة . وقيل : دعا أن يريه كيف يحيي
الموتى ليعلم هل تستجاب دعوته ، فقال الله له : أولم تؤمن أني أجيب دعاءك ، قل : بلى
ولكن لبطن قلبي أنك تجيب دعائي .

واختلف في المخزك له على ذلك ؛ ف قيل : إن الله وعده أن يتخذ خليلا فأراد آية على
ذلك ؛ قاله السائب بن زيد . وقيل : قول الفروذ : أنا أحبي وأميت . وقال الحسن : رأى
جيفة نصفها في البر وتوزعها السباع ونصعها في البحر توزعها دواب البحر ، فلما رأى تفزقها
أحب أن يرى اضماعها فسأل لبطن قلبي برؤية كيفية الجمع كما رأى كيفية التفريق ؛ ف قيل له :
(خذ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) قيل : هي الذئب والطاووس والحمام والغراب ؛ ذكر ذلك ابن إسحاق
عن بعض أهل العلم ، وقاله مجاهد وابن جريج وعطاء بن يسار وابن زيد . وقال ابن عباس
« مكان الغراب الكركي » ، وعنه أيضا مكان الحمام النمر . فأخذ هذه الطير حسب ما أمر وذكاهما

(١) في جوهوب . (٢) في بوب : فذهب فكرة . نسخة الجمع . (٣) في ج : فتجيبه

(٤) كذا في جوهوب وجوهو الصواب كافي التذيق والاستيعاب ، وفي جوهو : زيد . (٥) في ج : اختار .

ثم قطعها قطعاً مستعاراً ، وخلط لحوم البعوض إلى لحوم البعوض مع الدم والريش حتى يكون
 أعجب ، ثم جعل من ذلك المجموع المختلط جزءاً على كل جبل ، ووقف هو من حيث يرى
 تلك الأجزاء وأمسك رموس الطير في يده ، ثم قال : تعالين ياذن الله ، فتطارت تلك الأجزاء
 وطار الدم إلى الدم والريش إلى الريش حتى التأت مثل ما كانت أولاً وبقيت بلا رموس ، ثم كرر
 النداء بفائه سعيًا ، أى عدواً على أرجلهم . ولا يقال للطائر : « سعي » إذا طار إلا على التمثيل ؛
 قاله النحاس . وكان إبراهيم إذا أشار إلى واحد منها بغير رأسه تباعد الطائر ، وإذا أشار إليه
 برأسه قُرب حتى لقي كل طائر رأسه ، وطارَت ياذن الله . وقال الزجاج : المعنى ثم أجعل
 على كل جبل من كل واحد جزءاً . وقرأ أبو بكر عن عاصم وأبو جعفر « جُرُؤًا » على فُعْل .
 وعن أبي جعفر أيضاً « جُرًا » مشددة الزاى . الباقون مهموز مخفف ، وهى لثات ، ومعناه
 النصيب . (يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) نصب على الحال . و (صُرْهُنَّ) معناه قطعهن ، قاله ابن عباس
 ومجاهد وأبو عبيدة وابن الأنباري ؛ يقال : صار الشيء يَصُورُه أى قطعه ؛ وقاله ابن إسحاق .
 وعن أبي الأسود الدؤلى : هو بالسريانية التقطيع ؛ قال توبة بن الحمير يصفه :

فلما جذبت الحبل أطت نُسُوعه • بأطراف عيدان شديد سيورها
 فاذنت لى الأسباب حتى بلغت • بنهضى وقد كاد ارتقانى بصورها

أى يقطعها . والصُّور : القطع . وقال الضحاك وعكرمة وابن عباس فى بعض ما روى عنه :
 إنها لفظة بالنبطية معناه قَطْعُهن . وقيل : المعنى أَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ، أى اضمعن وأجمعين إليك ؛
 يقال : رجل أَصُور إذا كان مائل السق . وتقول : إني إليكم لَأَصُور ، يعنى مشتاقا مانلا .
 وأمرأة صُوراء ، والجمع صور مثل أسود وسود ؛ قال الشاعر :

الله يسلم أفاً فى تلقينا • يوم الفراق إلى جيراننا صُور

ف قوله « إِلَيْكَ » على تأويل التقطيع متعلق بـ « حَذُّ » ولا حاجة إلى مضمهر ، وعلى تأويل الإمالة
 والضم متعلق بـ « صُرْهُنَّ » وفى الكلام متروك : فأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ثم قطعهن . وفيها خمس قراءات :
 ثنان فى السبع وهما ضم الصاد وكسرها وتخفيف الراء . وقرأ قوم « فُصْرُهن » بضم الصاد

وشدّ الرأه المفتوحة ، كأنه يقول فشدهن ؛ ومنه صُرّة الدنانير . وقرأ قوم « نصبرهن » بكسر الصاد وشدّ الرأه المفتوحة ، ومعناه صبرهن ؛ من قولك : صرّ الباب والقلم إذا صوت ؛ حكاه القاسي . قال ابن جني : هي قراءة غريبة ، وذلك أن يفعل بكسر العين في المضاعف المتعدّي قليل ، وإنما بابُه يفعل بضم العين ؛ كشده يشد ونحوه ، لكن قد جاء منه تمّ الحديث يَتَمَّةً وَيَتَمَّةً ، وهو الحرب يهرها ويهرها ؛ ومنه بيت الأعشى :

لِيَتَمَّوْرَكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَمَّوْرَهُ ^(١)

إلى غير ذلك في حروف قليلة . قال ابن جني : وأما قراءة عكرمة بضم الصاد فيحتمل في الرأه الضم والفتح والكسر [كذا وشد ^(٢)] والوجه ضم الرأه من أجل ضمة الهاء من بعد .

القراءة الخامسة « صرهن » بفتح الصاد وشدّ الرأه مكسورة ؛ حكاه المهدوي وغيره من عكرمة ، بمعنى فاحبسهن ؛ من قولهم : صرّ يصرّ إذا حبس ؛ ومنه الشاة المصرة . وهنا اعتراض ذكره الماوردي ^(٣) [وهو] يقال : فكيف أجيب إبراهيم إلى آيات الآخرة دون موسى في قوله « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ؟ فنه جوابان : أحدهما أن ما سأله موسى لا يصح مع بقاء التكليف ، وما سأله إبراهيم خاص بقاء التكليف . الثاني أن الأحوال تختلف فيكون الأصلح في بعض الأوقات الإجابة ، وفي وقت آخر المنع فيما لم يتقدم فيه إذن . وقال ابن عباس : أمر الله تعالى إبراهيم بهذا قبل أن يولد له وقبل أن ينزل عليه الصحف ، والله أعلم .

قوله تعالى : مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ^(٤)

فيه خمس مسائل :

الأولى — لما قص الله سبحانه ما فيه من البراهين ، حث على الجهاد ، وأعلم أن من جاهد بعد هذا البرهان الذي لا يأتي به إلا نجيّ فله في جهاده الثواب العظيم . روى البستي

(١) الذي في اليونان : ليستدريك القول حتى تهزم . وقلم أني منك لت بهزم

(٢) الزيادة من « وب وجه ابن علي » .

(٣) من « وب وجه » .

(٤) راجع ج ٧ ص ٢٧٨

في صحيح مسنده عن ابن عمر قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « رب زد أمتي » فنزلت « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً »
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب زد أمتي » فنزلت « إِنَّمَا يَوَدُّ الصَّابِرُونَ أَنْ يُجْرِمَهُمْ بِغَيْرِ
 حِسَابٍ » . وهذه الآية لفظها بيان مثال لشرف النفقة في سبيل الله ولحسنها ، وضمنها التحريض
 على ذلك . وفي الكلام حذف مضاف تقديره مثل نفقة الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله
 كمثل حبة . وطريق آخر : مثل الذين يتفقون أموالهم كمثل زارع زرع في الأرض حبة
 فأنبت الحبة سبع سنابل ، يعني أخرجت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة ؛ فشيء المتصدق
 بالزراع وشبه الصدقة بالبذر فيعطيه الله بكل صدقة له سبعةائة حسنة ، ثم قال تعالى :
 ﴿ وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ يعني على سبعةائة ؛ فيكون مثل المتصدق مثل الزارع ، إن كان
 حاذقا في عمله ؛ ويكون البذر جيدا وتكون الأرض عامرة يكون الزرع أكثر ؛ فكذلك
 المتصدق إذا كان صالحا والمال طيبا ويضعه موضعه فيصير الثواب أكثر ؛ خلافا لمن
 قال : ليس في الآية تضعيف على سبعةائة ، على ما نبينه إن شاء الله .

الثانية — روى أن هذه الآية نزلت في شأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف
 رضي الله عنهما ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حث الناس على المصدقة
 حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك جاءه عبد الرحمن بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله ،
 كانت لي ثمانية آلاف فأمسكت لعمري ولعمري أربعة آلاف ، وأربعة آلاف أقرضتها لربي .
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت » . وقال
 عثمان : يا رسول الله على جهاز من لا جهاز له ؛ فنزلت هذه الآية فيهما . وقيل : نزلت في نفقة
 التطوع . وقيل : نزلت قبل آية الزكاة ثم نسخت بآية الزكاة ، ولا حاجة إلى دعوى النسخ ؛
 لأن الإتيان في سبيل الله مندوب إليه في كل وقت . وسُئل الله كثيرة وأعظمها الجهاد
 تكون كلمة الله هي العليا .

الثالثة - قوله تعالى : (كَتَلَّ حَبَّةٌ) الحبة اسم جنس لكل ما يزرعه ابن آدم ويقنائه ، وأشهر ذلك البُرُّ فكثيرا ما يراد بالحَبِّ ؛ ومنه قول المتلمس :
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الذَّهْرَ أَطْعَمَهُ • وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وحبة القلب : سويداؤه ، ويقال عمرته وهو ذاك . والحِبة (بكسر الحاء) : بذور البقول مما ليس بقوت ؛ وفي حديث الشفاعة : " فينبئون كما تنبت الحِبة في حِمِلِ السَّيْلِ " ^(١) والجمع حِيب . والحِبة (بضم الحاء) ^(٢) الحُبُّ ؛ يقال : نَمَّ وَحُبَّةً وَكَرَامَةً . والحُبُّ المحبة ، وكذلك الحِيب (بالكسر) . والحِيب أيضا الحبيب ؛ مثل حِذْنٍ وَخِذْنٍ . وسنبلة فُتْلَةٍ من أسبل الزرع إذا صار فيه السنبلة ، أى استرسل بالسنبلة كما يسترسل الستر بالإسبال ؛ وقيل : معناه صار فيه حَبٌّ مستور كما يستر الشيء بإسبال الستر عليه . والجمع سنابل . ثم قيل : المراد سنبلة الدُّخْنِ فهو الذى يكون في السنبلة منه هذا العدد .

قلت : هذا ليس بشيء ، فإن سنبلة الدُّخْنِ يحى في السنبلة منه أكثر من هذا العدد بضعفين وأكثر ، على ما شاهدناه . قال ابن عطية : وقد يوجد في سنبلة القمح ما فيه مائة حبة ، فأما في سائر الحبوب فأكثر ولكن المثال وقع بهذا القدر . وقال الطبري في هذه الآية : إن قوله (فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ) معناه إن وجد ذلك ، وإلا فعل أن يفرضه ، ثم نقل عن الضحاك أنه قال : « فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ » معناه كل سنبلة أنبتت مائة حبة . قال ابن عطية : بفعل الطبري قول الضحاك نحو ما قال ، وذلك غير لازم من قول الضحاك . وقال أبو عمرو الداني : وقرأ بعضهم « مائة » بالنصب على تقدير أنبتت مائة حبة .

قلت : وقال يعقوب الحضرمي : وقرأ بعضهم « في كل سنبلة مائة حبة » هل : أنبتت مائة حبة ؛ وكذلك قرأ بعضهم « وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ » على « وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ » ^(٣) واعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي « أنبتت سبع سنابل » بإدغام التاء في السين ؛ لأنهما مهموستان ، ألا ترى أنهما يتماقيان . وأنشد أبو عمرو :

(١) حِمِلِ السَّيْلِ : ما يحمل من الشتاء والطين . (٢) حِبَّةٌ : حبة . (٣) راجع ١٨ ص ٢١١

يَا لَنَ اللَّهُ بَنَى السَّعْلَةَ^(١) • عمرو بن ميمون^(٢) ثام الثالث

أراد الناس فحول السين تاء . الباقر بالإظهار على الأصل لأنهما كلمتان •

الرابعة — ورد القرآن بأن الحسنة في جميع أعمال البر بعشر أمثالها، واقتضت هذه الآية أن تنفق الجهاد حسنتها بسبعائة ضعف . واختلف العلماء في معنى قوله (وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) فقالت طائفة : هي مبينة مؤكدة لما تقدم من ذكر السبعائة، وليس تم تضعيف فوق السبعائة . وقالت طائفة من العلماء : بل هو إعلام بأن الله تعالى يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعائة ضعف .

قلت : وهذا القول أصح لحديث ابن عمر المذكور أول الآية . وروى ابن ماجه حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا ابن أبي فديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن^(٣) [عن] علي ابن أبي طالب وأبي الدرداء وعبد الله بن عمر وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمرو وجابر ابن عبد الله وعمران بن حصين كلهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعائة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأتقى في وجهه فله بكل درهم سبعائة ألف درهم — ثم تلا [هذه الآية] (٣) (٤) والله يضاعف لمن يشاء الله “ . وقد روى عن ابن عباس أن التضعيف [ينتهي] (٥) لمن شاء الله إلى ألفي ألف . قال ابن عطية : وليس هذا بثابت الإسناد عنه .

الخامسة — في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتغل بها العمال؛ ولذلك ضرب الله به المثل فقال : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ » الآية . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : ” ما من مسلم بفارس غرسا أو يزرع زرعاً فإيا كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة “ . وروى هشام بن عروة

(١) السعلاة : أُنحِت البِلَان . فإذا كانت المرأة تحببة الرجل حبه الخلق شئت بالسعلاة .

(٢) الذي في كتب الفقه (مادة نوت) : « عمر بن ميمون » . (٣) من جوب ، وابن ماجه ، وفي

في السنن : وأبي هريرة . (٤) في ابن ماجه : « في وجه ذلك » . (٥) عن جوب ورج .

عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اتمسروا الرزق في خبايا الأرض" يعني الزرع ، أخرجه الترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم في النخل : "هى الراسخات في الوحل المطيمات في الغمل" . وهذا خرج مخرج المدح . والزراعة من فروض الكفاية فيجب على الإمام أن يحبر الناس عليها وما كان في معناها من غرس الأشجار . ولقي عبد الله بن عبد الملك ابن شهاب الزهري فقال : دلتى على مال أعالجه ، فافسأ ابن شهاب يقول :

أقول لعبد الله يوم لقيته • وقد شد أحلاس الميطى مشرقا
تبع خبايا الأرض وأدع مليكها • لعلك يوما أن تجاب قزقا
فؤنيك مالا واسما ذا متابة • إذا مامباه الأرض غارت تدقا

وحكى عن المعتضد أنه قال : رأيت على بن أبى طالب رضى الله عنه في المنام يتأولنى مسعاة وقال : خذها فإنها مفاتيح خزائن الأرض .

قوله نعال : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُبَدِّلُونَ
مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴿٢١٧﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قيل : إنها نزلت في عثمان ابن عفان رضى الله عنه . قال عبد الرحمن بن شمسة : جاء عثمان بألف دينار في جيش العسرة فصبتها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيته يدخل يده فيها ويقبها ويقول : "ما ضرت ابن عفان ما عمل بعد اليوم اللهم لا تنس هذا اليوم لعثمان" . وقال أبو سعيد الخدري : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعثمان يقول : "يا رب عثمان إني رضيت من عثمان فأرض عنه" . فما زال يدعو حتى طلع الفجر فنزلت : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُبَدِّلُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ) الآية .

الثانية - لما تقدم في الآية التي قبل ذكر الإصفاق في جيل الله على المومنين في هذه الآية أن ذلك الحكم والثواب إنما هو لمن لا يتبع إغافه متا ولا أدنى؛ لأن المتى والأدنى مبطان لتواب الصلوة كما أخبر تعالى في الآية بعد هذا، وإنما على المرء أن يريد وجه الله تعالى وتوابعه بإغافه على المتقى عليه، ولا يرجو منه شيئا ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه؛ قال الله تعالى: «لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا» . ومتى أنفق ليريد من المتقى عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله؛ فهذا إذا أخفق ظنه فيه من بإغافه وآدى . وكذلك من أنفق مضطرا دافع غريم إنما لمساية للفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء متى فهذا لم يرد وجه الله . وإنما يقبل ما كان مطاله لله وأكثر قصده ابتغاء ما عند الله؛ كالذى حكى عن مبرين الخطاب رضى الله عنه أن أحرايا أتاه فقال :

يا عمر الخير جريت الجنة • أكنس بئسائي وأنتهته

وكن لنا من الزمان جنة • أنسم بالله لنفعلنه

قال عمر : إن لم أنفل يكون ماذا ؟ قال :

• إذا أبا حفص لأنبته •

قال : إذا ذهبت يكون ماذا ؟ قال :

تكون من حالي تسألنه • يوم تكون الأعطيات منه

وموقف المسئول ينتهته • إنما إلى نار وإنما جنة

(١) عبارة ابن حلية كان في تفسيره : «... وذلك أن المتقى في جيل الله إنما يكون على أحد ثلاثة أوجه : إما أن يرد وجه الله تعالى ويحس ثوابه فهذا لا يرجو من المتقى عليه شيئا . ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه .

وإما أن يرد من المتقى عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله؛ بل تفرق هذه الحال من المتقى عليه . وهذا هو الذى من أخفق عنه من بإغافه وآدى .

وإما أن ينفق مضطرا دافع غريم إنما لمساية للفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء متى ويحس؛ فهذا قد تفرق حال ليست لوجه الله، وهذا هو الذى من توجب ويرجع بوجه من وجوه المرح آدى . قال والأذى بكشفان من ظهره أنه إنما كان على ما ذكرناه من القاصد، وأنه لم يخلص لوجه الله تعالى . فهذا كان المتى والأذى مبطان للصلاة من

بحث بين كل واحد منهما أنها لم تكن صدقة • . (٢) راجع به ١٩ ص ١٢٨

فبني همر حتى انقضت لحيته، ثم قال : يا غلام، أعطه قيصي هذا لذك اليوم لا لشعره !
والله لا أملك غيره . قال المأوردي : وإذا كان العطاء على هذا الوجه خاليا من طلب جزاء
وشكر ومُعْرى عن أمتان ونشر كان ذلك أشرف للباذل وأهنا للقابل . فاما المعطي إذا اتبس
ببطانه الجزاء، وطلب به الشكر والثناء، كان صاحب سُمعة ورياء، وفي هذين من الذم ما ينافي
السخاء . وإن طلب الجزاء كان تاجرا مُرِيحاً لا يستحق حمدا ولا مدحا . وقد قال ابن عباس
في قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ » أي لا تُعْطِي عطية تتمس بها أفضل منها . وذهب
أبو زيد إلى أن هذه الآية إنما هي في الذين لا يخرجون في الجهاد بل ينفقون وهم قعود ،
وإن الآية التي قبلها هي في الذين يخرجون بأنفسهم ، قال : ولذلك شرط على هؤلاء ولم يشترط
هل الأولين . قال ابن عطية : وفي هذا القول نظير لأن التحكم فيه باد .

الثالثة - قوله تعالى : (مَنَّا وَلَا أَدَى) المَنَّ : ذكر النعمة على معنى التعدد لها والتقرير
إيهاً مثل أن يقول : قد أحسنت إليك ونَشُكْتُ وشبهه . وقال بعضهم : المَنَّ : التحدث بما أُعْطِيَ
حتى يبلغ ذلك المعطى فيؤذيه . والمَنَّ من الكثرة، ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره ، وأنه أحد
الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم ولا يزكّيهم ولم يذهب إليهم ، وروى النسائي عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة
المترجلة تشبه بالرجال والديوث ، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدين النمر والمنان
بما أُعْطِيَ" . وفي بعض طرق مسلم : "المنان هو الذي لا يعطي شيئا إلا مَنَةً" . والأدَى : السب
والتشكي ، وهو أعم من المَنَّ ؛ لأن المَنَّ جزء من الأدَى لكنه نص عليه لكثرة وقوعه . وقال
ابن زيد : لئن ظننت أن سلامك يشغل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . وقالت
له امرأة : يا أبا أسامة دلي على رجل يخرج في سبيل الله حقا فإنهم إنما يخرجون يأكلون
الفواكه فإن عندي أسهما وجبة . فقال : لا بارك الله في أسهمك وجعبتك فقد آذيتهم قبل أن
تقطيعهم . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فمن أنفق في سبيل الله ولم يتبعه مَنَّا ولا أدَى كقوله :
ما أشد لحاحك ! وخلصنا الله منك ! وأمثال هذا فقد تضمن الله الله بالأجر والأجر الجنة

وفى عنه الخوف بعد موته لما يستقبل، والحزن على ما سلف من دنياه؛ لأنه يتطيط بأثره
 فقال: ﴿لَمْ أَجْرَمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. وكفى حكمة فضلا ونحما
 للنفقة في سبيل الله تعالى. وفيها دلالة لمن فضل التقى على التقصير حسب ما يأتي يساه
 إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَّدَقَةٍ يَّبْجُهَا أَذَىٰ وَاللَّهُ
 غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ (٢١٣)

فيه ثلاث مسائل:

الأولى — قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ إبتداء وإنجبر محذوف، أى قول معروف أولى
 وأمثلة؛ ذكره النحاس والمهدوى. قال النحاس: ويجوز أن يكون «قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ» خبر
 استثناء محذوف، أى الذى أمرتم به قَوْلٌ معروف. والقول المعروف هو الدعاء والتأنيس
 والترجئة بما عند الله، خير من صدقة هى فى ظاهرها صدقة وفى باطنها لا شئ؛ لأن ذكر
 القول المعروف فيه أجر وهذه لا أجر فيها. قال صلى الله عليه وسلم: «الكلمة الطيبة صدقة»
 وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طَلِّقٍ أخرجه مسلم. فيبقى السائل بالبشر والترحيب،
 ويقابله بالطلاقة والتقريب؛ ليكون شكورا إن أعطى ومعذورا إن منع. وقد قال بعض
 الحكماء: ألقى صاحب الحاجة بالبشر فإن عدمت شكره لم تعدم عذره. وحكى ابن لنكك^(١)
 أن أبا بكر بن كُرَيْدٍ قصد بعض الوزراء فى حاجة لم يقضها وظهر له منه خيبر فقال:

لا تُلْخِلكَ خَيْبَتُهُ مِنْ سَائِلٍ • فَلَمْ يَرُدَّ دَهْرَكَ أَنْ تُرَى تَسْئِلُوا
 لَا تَجْهَنَ بِالرَّدِّ وَجَهَ مُؤَسِّلٍ • فَبَقَاءُ عِزِّكَ أَنْ تُرَى مَأْمُولَا
 تَلْقَى الْكَرِيمَ فَتَسْتَدِلُّ بِبُشْرِهِ • وَتَرَى الْعُبُوسَ عَلَى اللَّثَمِ دَلِيلَا
 وَأَعْلَمُ بِأَنْكَ هُنَّ قِلِيلُ صَائِرٌ • خَيْرًا فَكُنْ خَيْرًا يَرْوَقُ بِجِيلَا

(١) هو أبو الحسن محمد بن محمد؛ فرد البصرة ومصدر أدبائها. (عن يمينه المهرج ٢ ص ١١٦).

وروى من حديث عمر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا سأل السائل فلا تقطعوا عليه مسأله حتى يفرغ منها ثم رُدُّوا عليه بوقار وإن أو يبذل يسير أو ردَّ جميل فقد ياتيكم من ليس بإنس ولا جان ينظرون صليكم فيها خولكم الله تعالى " .

قلت : دليله حديث أبرص وأقرع وأعمى ، ترجمه مسلم وغيره . وذلك أن ملكا تصور في صورة أبرص مرة وأقرع أخرى وأعمى أخرى امتحانا للسؤل . وقال بشر بن الحارث : رأيت عليا في المنام قلت : يا أمير المؤمنين ! قل لي شيئا ينفعني الله به ؛ قال : ما أحسن صطف الأغنياء على الفقراء رغبة في ثواب الله تعالى ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بموعد الله . فقلت : يا أمير المؤمنين زدني ؛ فوالى وهو يقول :

قد كنت ميتا فصرت حيا • وعن قليل نصير ميتا

فأخرب بدار الفناء بيتا • وأبى بدار البقاء بيتا

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَمَغْفِرَةٌ ﴾ المغفرة هنا : الستر لثقله وسوء حاله المحتاج ؛ ومن هذا قول الأعرابي - وقد سأل قوما بكلام فصيح فقال له قائل : يمين الرجل ؟ فقال له : اللهم غفرا ! سوء الاكتساب يمنع من الاقتساب . وقيل : المعنى تجاوز عن السائل إذا ألح وأغلظ وجنى خيرا من التصديق عليه مع المن والأذى ؛ قال معناه النقاش . وقال النحاس : هذا مشكل بينه الإعراب . « مغفرة » رفع بالابتداء والخبر ﴿ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ ﴾ . والمعنى والله أعلم وفعل يؤدي إلى المغفرة خيرا من صدقة يقيمها أذى ، وتقديره في المربية وفعل مغفرة . ويجوز أن يكون مثل قولك : تفضل الله عليك أكبر من الصدقة التي تمنى بها ، أي غفران الله خير من صدقتكم هذه التي تمنون بها .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾ أخبر تعالى عن غناه المطلق أنه غني عن صدقة العباد ؛ وإنما أمر بها ليثيبهم ، وعن حلمه بأنه لا يعاجل بالعقوبة من من وأذى بصدقته .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى
كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ
كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى
مُتْنِيٍّ وَمَا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (الْمَنِّ وَالْأَذَى) قد تَهَمَّ سناؤه . ومعر تعالى عن عدم القبول
وحرمان الثواب بالإبطال ، والمراد الصدقة التي يُؤْتِي بها وَيُؤْذِي ، لا غيرها . والمعقبة أن
السيئات لا تُبطل الحسنات ولا تُحبطها ؛ فالْمَنِّ وَالْأَذَى في صدقة لا يُبطل صدقة غيرها .
قال جمهور العلماء في هذه الآية : إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يمن أو يؤذى
بها فأنها لا تُقبل . وقيل : بل قد جعل الله لآلئك طعنا أماره فهو لا يكتبها ؛ وهذا حسن .
والعرب تقول لما يُؤْتِي به : يَدٌ سوداء . ولما يُعطى عن غير مسألة : يَدٌ بيضاء . ولما يُعطى
عن مسألة : يَدٌ خضراء . وقال بعض البلغاء : مَنْ مَنَّ بمعروفه سقط شكره ، ومن أُعْجِبَ
بمعله حبط أجره . وقال بعض الشعراء :

وصاحب سلفت منه إلى يَدٍ • أبطا عليه مكافاتي فماداني

لما نيتن أن الدهر حاربي • أبدى التندامة فيما كان أولاني

وقال آخر :

أفسدت بالْمَنِّ ما استبنت من حسن • ليس الكريم إذا أسدى بمان

وقال أبو بكر الوراق فأحسن :

أحسن من كل حسن • في كل وقت وحين

صبيحة مرسوبة • غالبية من المن

وسمع ابن سمين رجلا يقول لرجل : فعلت إليك وفعلت ! فقال له : اسكت فلا خير في المزول إذا أخشى . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إياكم والأعتنان بالمعروف فإنه يبطل الشكر ويحق الأجر - ثم تلا - لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى " .
 الثانية - قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطى الرجل صدقته الراجعة أقاربَه لئلا يمتنع منهم الحمد والثناء ، ويظهر منه عليهم وبكافؤه عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى . واستحب أن يعطى الأجنبي ، واستحب أيضا أن يؤتى غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام مدلا ، لئلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المنعطف . وهذا بخلاف صدقة التطوع السري؛ لأن ثوابها إذا حبط سلم من الوعيد وصار في حكم من لم يفعل ، والواجب إذا حبط ثوابه توجه الوعيد عليه لكونه في حكم من لم يفعل .

الثالثة - قوله تعالى : (كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ) الكاف في موضع نصب ، أي إبطال « كالذي » فهي نعت للصدر المحذوف . ويجوز أن تكون موضع الحال . مثل الله تعالى الذي يمن ويؤذي بصدقته بالذي ينفق ماله رياء الناس لا لوجه الله تعالى ، وبالكافر الذي ينفق ليقال جواد وليفتى عليه بأنواع الثناء . ثم مثل هذا المنفق أيضا بصفقوان عليه تراب فيظنه الظان أرضا مبنية طيبة ، فإذا أصابه وابل من المطر أذهب عنه التراب وبقي صلبا ، فكذلك هذا المرأى . فالمن والأذى والرياء تكشف عن النية في الآخرة فتبطل الصدقة كما يكشف الوابل عن الصفقوان ، وهو الحجر الكبير الأملس . وقيل : المراد بالآية إبطال الفضل دون الثواب ، فالقاصد بنفقته الرياء غير مثاب كالكافر ؛ لأنه لم يقصده وجه الله تعالى فيستحق الثواب . وخالف صاحب المن والأذى القاصد وجه الله المستحق ثوابه وإن كرر عطاءه - وأبطل فضله . وقد قيل : إنما يبطل من ثواب صدقته من وقت منه وإيذائه ، وما قبل ذلك يكتب له ويضعف ؛ فإذا من وأذى انقطع التضعيف ؛ لأن الصدقة تُربى لصاحبها حتى تكون أعظم من الجبل ، فإذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع ضوعفت ، فإذا جاء المن بها والأذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف عنها ؛ والقول الأول أظهر والله أعلم .

وَالصَّفَوَانُ جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَفْوَانَةٌ ، قَالَه الْأَخْفَشُ . قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : صَفَوَانٌ وَاحِدٌ ، مَثَلُ
 حَجَرٍ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : صَفَوَانٌ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ صِفَوَانٌ وَصِفْنِي وَصِفْنِي ، وَأَنْكَرَهُ الْمُرْتَضَى ، وَقَالَ :
 إِنَّمَا صِفْنِي جَمْعٌ صَفَا كَقِفَا وَفُتِي ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الصَّفَوَاءُ وَالصَّفَاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَرَأَ
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالزَّهْرِيُّ « صَفَوَانٌ » بِحَرَكَةِ الْفَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ . وَحَكَى قُتْرُبٌ صِفَوَانٌ .
 قَالَ النَّحَّاسُ : صَفَوَانٌ وَصَفَوَانٌ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا وَيَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى
 بِهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابُهُ وَأَبِلٌ) وَإِنْ كَانَ يَحْوِزُ تَذْكِيرَ الْجَمْعِ
 إِلَّا أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ ، فَمَا مَاحَاكَاهُ الْكَسَائِيُّ فِي الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ
 عَلَى حَقِيقَةِ النَّظَرِ ، وَلَكِنْ صِفَوَانٌ جَمْعٌ صَفَاً ، وَصَفَاً بِمَعْنَى صَفَوَانٌ ، وَنَظِيرُهُ دَرَلٌ وَدِرْلَانٌ وَأَنْجٌ
 وَإِخْوَانٌ وَكَرَاً وَكَرَوَانٌ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ • تَطْهِيرُ الْبَاسَاتِ وَلَا تَطْهِرُ

وَالضَّعِيفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَرَوَانٌ جَمْعُ كَرَوَانٍ وَصِفْنِي وَصِفْنِي جَمْعٌ صَفَاً مَثَلُ بَعَصَاً : وَالْوَابِلُ :
 الْمَطَرُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ وَبَلَّتِ السَّمَاءُ تَبِيلًا ، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةٌ . قَالَ الْأَخْفَشُ : وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 « أَخَذْنَاهُ أَخَذًا وَبِيلًا » أَيْ شَدِيدًا . وَضَرْبٌ وَبِيلٌ ، وَعَذَابٌ وَبِيلٌ أَيْ شَدِيدٌ . وَالصَّلْدُ :
 الْأَمْلَسُ مِنَ الْحِجَارَةِ . قَالَ الْكَسَائِيُّ : صَلْدٌ يَصَلْدُ صَلْدًا بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فَهُوَ صَلْدٌ بِالْإِسْكَانِ ،
 وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْبِتُ شَيْئًا ، وَمَنْهُ جَبِينٌ أَصْلَدٌ ، وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِرُؤْبَةٍ
 • بَرَأَى أَصْلَادَ الْجَبِينِ الْأَجْلَةَ •

قَالَ النَّقَاشُ : الْأَصْلَدُ الْأَجْرَدُ بِلَفْظَةِ هُذَيْلٍ . وَمَعْنَى (لَا يَقْدِرُونَ) بِمَعْنَى الْمَرَاتِي وَالْكَافِرِ وَالْمَسَاقِ
 (عَلَى شَيْءٍ) أَيْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِثَوَابِ شَيْءٍ مِنْ إِنْغَافِهِمْ وَهُوَ كَسْبُهُمْ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ، إِذْ كَانَ
 لَغَيْرِ اللَّهِ ، فَجَبَرَتْ عَنْ التَّفَقُّعِ بِالْكَسْبِ ، لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَا الْكَسْبَ . وَقِيلَ : ضَرْبٌ هَذَا مِثْلًا
 لِلْمَرَاتِي فِي إِطْطَالِ ثَوَابِهِ ، وَلِصَاحِبِ الْمَتْنِ وَالْأَذَى فِي إِطْطَالِ فَضْلِهِ ، ذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ .

(١) رَاجِعُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ج ٢ ص ١٧٩ (٢) الْوَرَلُ (بِالتَّحْرِيكِ) : دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الضَّبِّ إِلَّا أَنَّهَا أَعْظَمُ
 مِنْهُ تَكُونُ فِي الزَّمَالِ وَالصَّغَارِ ، وَالْعَرَبُ تَسْمِيَتُ الْوَرَلَ وَتَسْتَفْزِرُهُ فَلَا تَأْكُلُهُ . (٣) رَاجِعُ ج ١٩ ص ٤٧
 (٤) الْجَلَّةُ : أَشَدُّ مِنَ الْجَلْعِ وَهُوَ عَذَابُ الشَّعْرِ مِنْ مَقْعَمِ الْجَيْنِ .

قوله تعالى : وَمَنْ لِّلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِئَةً مِّنْ مَّرَضَاتِ اللَّهِ وَتَثِيَّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَثِيلًا جَنَّةٍ مَّرْجُومَةٍ أَصْلَابَهَا وَابِلٌ فَطَاتَتْ أَكْطُهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : (وَمَنْ لِّلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِئَةً مِّنْ مَّرَضَاتِ اللَّهِ وَتَثِيَّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ) « آتِئَةً » مفعول من أجله . « وَتَثِيَّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ » عطف عليه . وقال مكي في المشكل : كلاهما مفعول من أجله . قال ابن عطية : وهو مردود ، ولا يصح في « تَثِيَّتًا » أنه مفعول من أجله ، لأن الإنفاق ليس من أجل التثييت . و « آتِئَةً » نصب على المصدر في موضع الحال ، وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله ، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو « تَثِيَّتًا » عليه . ولما ذكر الله تعالى صفة صدقات التوم الذين لا خلاق لصدقاتهم ، ونهى المؤمنين عن موافقة ما يشبه ذلك بوجه ما ، عطف في هذه الآية بذكر نفقات القوم الذين تركو صدقاتهم إذ كانت على وفق الشرع ووجهه . و « آتِئَةً » معناه طلب . و « مَرَضَاتٍ » مصدر من رَضِيَ رَضًى . « وَتَثِيَّتًا » معناه أنهم يتثبتون أين يضعون صدقاتهم ، قاله مجاهد والحسن . قال الحسن : كان الرجل إذا هم بصدقة تنبت ، فإن كان ذلك لله أمضاه وإن خالطه شك أمسك . وقيل : معناه تصديقا وقيتا ، قاله ابن عباس . وقال ابن عباس أيضا وقتادة : معناه واحسابا من أنفسهم . وقال الشعبي والسدي وقتادة أيضا وابن زيد وأبو صالح وغيرهم : « وَتَثِيَّتًا » معناه وثيقنا أي أن نفوسهم لها بصائر فهي تنبتهم على الإنفاق في طاعة الله تعالى تثييتا . وهذه الأموال الثلاث أصوب من قول الحسن ومجاهد ؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه إنما عبارته « وَتَثِيَّتًا » مصدر على غير المصدر . قال ابن عطية : وهذا لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإنفصاح بالفعل المتقدم ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » ، « وَتَجَلَّى إِلَيْهِ تَبَيُّلًا » . وأما إذا لم يقع إنفصاح بفعل فليس لك أن تأتي بمصدر في غير معناه ثم تقول : أحمله على معنى كذا وكذا ، لفعل لم يتقدم له ذكر . قال ابن عطية : هذا مهيج كلام العرب فيما علمته . وقال النحاس :

لو كان كما قال مجاهد لكان وثبتاً من تثبت كثرمت تكراً، وقول قتادة: احسباً، لا يعرف إلا أن يراد به أن أنفسهم تثبتهم محسبة، وهذا بعيد. وقول الشَّيْءِ حسن، أى تثبتاً من أنفسهم لم على اتفاق ذلك فى طاعة الله عز وجل، يقال: تثبت فلان فى هذا الأمر، أى صححت عزمه، وقويت فيه رايه، أثبتة تثبتاً، أى أنفسهم موقنة بوعده الله على تثبيتهم فى ذلك. وقيل: «وَتَثْبِتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ» أى يقضون بأن الله تعالى يثبت طيبها، أى وثبيتها من أنفسهم لثوابها، بخلاف المنافق الذى لا يحسب الثواب.

قوله تعالى: ﴿كَثِيلٌ جَنَّةٍ رِبْوَةٍ﴾ الجنة: البستان، وهى قطعة أرض تثبت فيها الأشجار حتى تغطيها، فهى مأخوذة من لفظ الحزن والجنين لاستثمارهم. وقد تقدم. والربوة: المكان المرتفع ارتفاعاً يسيراً، معه فى الأغلب كثافة تراب، وما كان كذلك فنباته أحسن، ولذلك خص الربوة بالذكر. قال ابن عطية: ورياض الحزن ليست من هذا كما زعم الطبرى، بل تلك هى الرياض المنسوبة إلى محمد، لأنها خير من رياض تنامة، ونبات محمد أعطر، ونسجه أبرد وأرق، ويحمد يقال لما حزن. ولما يصلح هواء تنامة إلا بالليل، ولذلك قالت الأعرابية: «زوجى خليل تنامة». وقال السدى: «ربوة» أى بربرة، وهو ما انخفض من الأرض. قال ابن عطية: وهذه عبارة قلقة، ولفظ الربوة هو مأخوذ من ربأ ربواً إذا زاد. قلت: عبارة السدى ليست بشيء، لأن بناء «رب و» معناه الزيادة فى كلام العرب، ومنه الربو للنفس العالى. ربأ ربواً إذا أخذ الربو. وربا الفرس إذا أخذ الربو من عدو أو فرس. وقال الفراء فى قوله تعالى: «أَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيةً» أى زائدة، كفولك: أريت إذا أخذت أكثر مما أعطيت. ورَبَوْتُ فى بنى فلان ورَبَيْت أى نشأت فيهم. وقال الخليل: الربوة أرض مزرعة طيبة وخص الله تعالى بالذكر التى لا يجرى فيها ماء من حيث المَرْوَف فى بلاد العرب، فمثل لم ما يحسونه ويدركونه. وقال ابن عباس: الربوة المكان المرتفع الذى لا تجرى فيه الأنهار، لأن قوله تعالى ﴿أَصَابَهَا وَايْلٌ﴾ إلى آخر الآية يدل على أنها ليس فيها ماء جار، ولم يرد جنس التى تجرى فيها الأنهار، لأن الله تعالى قد ذكر ربوة

فأت قرار ومعين . والمعروف من كلام العرب أن الروبة ما ارتفع عما جاوره سواء جرى فيها ماء أو لم يجر . وفيها خمس لغات « رُوبة » بضم الراء، وبها قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع وأبو عمرو . و « روبة » بفتح الراء، وبها قرأ عاصم وابن عاصم والحسن . و « روبة » بكسر الراء، وبها قرأ ابن عباس وأبو إسحاق السبيعي . و « روبة » بالفتح، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن، وقال الشاعر :

من مُتري في روضة برابة • بين النخيل إلى بقيع الفرقيد؟

و « روبة » بالكسر، وبها قرأ الأشهب المقلبي . قال الفراء : ويقال روبة وبرابة، وكذا من الربية، وقوله رباً ربو .

قوله تعالى : (أَصَابَهَا) بنى الروبة . (وَأَيْلٌ) أى مطر شديد؛ قال الشاعر ^(١)

ما روضة من رياض الحزن مُعشبة • خضراء جاد عليها وأيلٌ هطلٌ

(فَآتَتْ) أى أعطت . (أَكَلَهَا) بضم الهمة : الثمر الذى يؤكل؛ ومنه قوله تعالى : « تُؤْتِي

أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ » . والشئ المأكول من كل شئ يقال له أكل . والأكلة : اللقمة ؛ ومنه

الحديث : « فإن كان الطعام مشقوها قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين »، بنى لقمة ^(٢)

أو لقمتين، ترجمه مسلم . وإضافته إلى الجنة إضافة اختصاص، كسرج الفرس وباب الدار .

والأفليس الثمر مما تأكله الجنة . وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أَكَلَهَا » بضم الهمة وسكون

الكاف، وكذلك كل مضاف [إلى] مؤنث، وفارقهما أبو عمرو فنيا أضيف إلى مذكر مثل ^(٣)

أَكَلَهُ أو كان غير مضاف إلى شئ، مثل « أَكُلِي نَحِيْطَ » فتقل أبو عمرو ذلك وخفاه . وقرأ عاصم ^(٤)

(١) هروا مشي ميون : والذى في ديوانه والطبرى واللسان والناج في (حزن) : سبل هطل .

(٢) راجع ج ٩ ص ٣٥٨ (٣) المشقوة : القليل؛ وأصله الماء الذى كثرت عليه الشفاء حتى قل . وقيل :

أراد أن كان مذكورا عليه، أى كثرت أكلته . النهاية . (٤) في الأصول : « قيطمه من ... » والتصويب

من صحيح مسلم . (٥) الزيادة من ابن عطية لازمة . (٦) راجع ج ١٤ ص ٢٨٥

وَأَبْنِ عَامِرَ وَحَمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالتَّخْفِيلِ . وَبِقَالَ : أَكُلْ وَأَكُلْ بِمَعْنَى .
 (ضَعْفَيْنِ) أَيْ أَعْطَتْ ضَعْفَى ثَمَرِهَا مِنَ الْأَرْضَيْنِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : حَلَّتْ صَرْبَيْنِ
 فِي السَّنَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ ، أَيْ أَخْرَجْتَ مِنَ الزَّرْعِ مَا يَخْرُجُ فِيهَا فِي سَنَتَيْنِ .
 قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ) تَأْكِيدٌ مِنْهُ تَعَالَى لِمَدْحِ هَذِهِ الزُّبُودِ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْصِبْهَا
 وَابِلٌ فَإِنَّ الطَّلَّ يَكْفِيهَا وَيَنْوِبُ مَنَابِ الْوَابِلِ فِي إِخْرَاجِ الثَّمَرَةِ ضَعْفَيْنِ ، وَذَلِكَ لَكُمْ الْأَرْضُ
 وَطَيْبُهَا . قَالَ الْمُبَرِّدُ وَغَيْرُهُ : تَقْدِيرُهُ فَطَلٌّ يَكْفِيهَا . وَقَالَ الزَّجَاجُ : فَالَّذِي يَنْصِبُهَا طَلٌّ .
 وَالطَّلُّ : الْمَطَرُ الضَّعِيفُ الْمُسْتَدِقُّ مِنَ الْقَطَرِ الْخَفِيفِ ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مُشْهُورٌ بِاللُّغَةِ .
 وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ : الطَّلُّ : النَّدَى . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهُوَ تَجَوُّزٌ وَقَشْيُهُ . قَالَ النَّحَّاسُ :
 وَحَكَى أَهْلُ اللَّغَةِ وَبَلَّتْ وَأَوْبَلَتْ ، وَطَلَّتْ وَأَطَلَّتْ . وَفِي الصَّحَاحِ : الطَّلُّ أَضْعَفُ الْمَطَرِ وَالْجَمْعُ
 الطَّلَالُ ؛ يَقُولُ مِنْهُ : طَلَّتِ الْأَرْضُ وَأَطَلَهَا النَّدَى فَهِيَ مَطْلُولَةٌ . قَالَ الْمَاوِرِدِيُّ : وَزَرَعَ
 الطَّلَّ أَضْعَفَ مِنْ زَرَعَ الْمَطَرِ وَأَقْلَ رِبْعًا ، وَفِيهِ — وَإِنْ قَلَّ — تَمَاسَكَ وَقَع . قَالَ مِصْبَحُهُمْ :
 فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَمَعْنَاهُ كَثَلُ جَنَّةِ بَرِيَّةِ أَصَابِهَا وَابِلٌ فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ فَآتَتْ
 أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ . يَعْنِي أَخْضَرَّتْ أَوْ رَاقَ الْبُسْتَانُ وَخَرَجَتْ ثَمَرَتُهَا ضَعْفَيْنِ .

قُلْتُ : التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَصَوَّبٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . فَشَبَّهَ تَعَالَى نَحْوَ نَفَقَاتِ
 هَؤُلَاءِ الْمُخْلِصِينَ الَّذِينَ يُرَبِّي اللَّهُ صَدَقَاتِهِمْ كَثْرِيَّةَ الْفُلُقِ وَالْفَيْصِلِ^(١) بِنَحْوِ نَبَاتِ الْجَنَّةِ بِالزُّبُودِ
 الْمَوْصُوفَةِ ؛ بِخِلَافِ الصُّفُوفَانِ الَّذِي انْكَشَفَ عَنْهُ تَرَاهُ بَقِيَ صَالِدًا . وَخَرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدُ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبِ
 طَيْبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِحَبْنَةِ فَيْرِيئِهَا كَمَا يَرَى أَحَدُكُمْ فُلُوقَهُ أَوْ فَيْصِلَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجِبَلِ
 أَوْ اعْظَمَ " خَرَجَهُ الْمَوْطَأُ أَيْضًا .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) وَعِدٌ وَوَعِيدٌ . وَقَرَأَ الزَّهْرِيُّ : « يَعْمَلُونَ » بِالْيَاءِ
 كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ النَّاسَ أَجْمَعُ ، أَوْ يُرِيدُ الْمُتَّقِينَ فَقَطْ ؛ فَهُوَ وَعْدٌ مُحْضٌ .

(١) الْفُلُقُ : بَضْمُ اللَّحَاءِ وَفَتْحُهَا مَعَ ضَمِّ اللَّامِ ، وَبِكْسَرِهَا مَعَ سُكُونِ اللَّامِ (: الْمُهَرِّصِيُّ) ، وَقِيلَ : هُوَ الْعَظِيمُ
 مِنْ أَوْلَادِ ذَاتِ الْخَافِرِ .

قوله تعالى : « أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ
تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصْلَبَهِ الْكِبَرُ وَلَهُ
ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ » (٢٦٦)

قوله تعالى : (« أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ ») الآية . حكى الطبري
عن السدي أن هذه الآية مثل آخر لفظة الرءاء ، ورجح هو هذا القول .

قلت وروى عن ابن عباس أيضا قال : هذا مثل ضربته الله للرائين بالأعمال يسطلها
يوم القيامة أحوج ما كان إليها ، كمثل رجل كانت له جنة وله أطفال لا ينفعونه فكبر وأصاب
الجنة إعصار أى ريح عاصف فيه نار فاحترقت ففقدوها أحوج ما كان إليها . وحكى عن
أبن زيد أنه قرأ قول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَطْلُغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى » الآية ،
قال : ثم ضرب في ذلك مثلا فقال : « أَيُّودُ أَحَدُكُمْ » الآية . قال ابن عطية : وهذا أبين
من الذى رجح الطبري ، وليست هذه الآية بمثل آخر لفظة الرءاء ؛ هذا هو مقتضى سياق
الكلام . وأما بالمعنى في غير هذا السياق فنشبهه خال كل منافق أو كافر عمل عملا وهو يحسب
أنه يحسن صنعا فلما جاء إلى وقت الحاجة لم يجد شيئا .

فات : قد روى عن ابن عباس أنها مثل لمن عمل لغير الله من منافق وكافر عمل ما يأتى ،
إلا أن الذى ثبت في البخارى عنه خلاف هذا . خرج البخارى عن عبيد بن عمير قال قال
عمر بن الخطاب يوما لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : فم ترون هذه الآية نزلت « أَيُّودُ
أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ » ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ فغضب عمر وقال :
قولوا : تعلم أولا تعلم ! فقال ابن عباس : في نفسى منها شيء يا أمير المؤمنين ؛ قال : يابن أخى
قل ولا تحقر نفسك ؛ قال ابن عباس : ضربت مثلا لعمل . قال عمر : أى عمل ؟ قال
ابن عباس : لعمل ورجل غيى يعمل بطاعة الله ثم بعث الله من رجل له الشيطان فعمل

في المعاصي حتى أحرق عمله . في رواية : فإذا بقي عمره وأقرب أجله ختم ذلك بعمل من أعمال الشقاء ؛ فرضى ذلك عمر . وروى ابن أبي مليكة أن عمر تلا هذه الآية . وقال : هذا مثل ضرب للإنسان يعمل عملا صالحا حتى إذا كان عند آخر عمره أحوج ما يكون إليه عمل عمل الصوة . قال ابن عطية : فهذا نظري عمل الآية على كل ما يدخل تحت ألفاظها ؛ ويجوز ذلك قال بجاهد وقتادة والربيع وغيرهم . وخص النخيل والأغاب بالذكر لشرفهما وفضلهما على حائر الشجر . وقرأ الحسن « جَنَّاتٌ » بالجمع . (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) تقدم ذكره . (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) يريد ليس شيء من الثمار إلا وهو فيها نابت .

قوله تعالى : (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) عطف ما ضيا على مستقبل وهو « تَكُونُ » وقيل : « يُوَدُّ » فقيل : التقدير وقد أصابه الكبر . وقيل إنه محمول على المعنى ؛ لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة . وقيل : الواو وأوالحال ، وكذا في قوله تعالى « وَلَهُ » .

قوله تعالى : (فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ) قال الحسن : « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ » ريح فيها برد شديد . الزجاج : الإعصار في اللغة الريح الشديدة التي تهب من الأرض إلى السماء كالعمود ، وهي التي يقال لها : الزوبة . قال الجوهري : الزوبة رئيس من رؤساء الجن ، ومنه سُمِّيَ الإعصار زوبة . ويقال : أم زوبة ، وهي ريح تثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنها عمود . وقيل : الإعصار ريح تثير سحابا ذا رعد وبرق . المهدوي : قيل لها إعصار لأنها تلتف كالنوب إذا عَصِر . ابن عطية : وهذا ضعيف .

قلت : بل هو صحيح ؛ لأنه المشاهد المحسوس ، فإنه يصعد عمودا ملتقا . وقيل : إنما قيل للريح إعصار ؛ لأنه يعصر السحاب ، والسحاب مَعْصِرَاتٌ إما لأنها حوامل فهي كالعمود من النساء . وإما لأنها تنعصر بالرياح . وحكى ابن سيده : أن المعصرات فسرهما قوم بالرياح لا بالسحاب . ابن زيد : الإعصار ريح عاصف وسيموم شديدة ؛ وكذلك قال السدي : الإعصار الريح والنار السيموم . ابن عباس : ريح فيها سيموم شديدة . قال ابن عطية : ويكون

(١) المعصر : التي هي مرصنة لعمد من السماء .

ذلك في شدة الحر ويكون في شدة البرد ، وكل ذلك من فيج جهنم ونفيسها ؛ كما تضمن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَرِدُوا مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِيْجِ جَهَنَّمَ » و « إِنَّ النَّارَ اشْتَدَّتْ إِلَى رَبِّهَا » الحديث . وروى عن ابن عباس وغيره : أن هذا مثل ضرب به الله تعالى للكافرين والمنافقين ، كهينة رجل غرس بستانا فأكثرفه من الثمر فأصابه اليكر وله ذرية ضعفاء — يريد صبيانا بنات وغلما — فكانت مبعثته ومبعثه ذريته من ذلك البستان ، فأرسل الله على بستانه ريحا فيها نار فأحرقته ، ولم يكن عنده قوة فيغرسه ثانية ، ولم يكن عند بنيه غير يهودون على أبيهم . وكذلك الكافر والمنافق إذا ورد إلى الله تعالى يوم القيامة ليست له كزرة يبعث فيرد ثانية ، كما لبست عند هذا قوة فيغرس بستانه ثانية ، ولم يكن عند من افتقر إليه عند كبر سنه وضعف ذريته غنى عنه .

(كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) يريد كي ترجعوا إلى عظمتي وربوبيتي ولا تتخذوا من دوى أولياءه . وقال ابن عباس أيضا : تتفكرون في زوال الدنيا وفنائها وإقبال الآخرة وبقائها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٣٧﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا) هذا خطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في المعنى المراد بالاتفاق هنا ؛ فقال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وابن سيرين : هي الزكاة المفروضة ، نهى الناس عن إنفاق الزدى فيها بدل الجيد . قال ابن عطية : والظاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع ، ندبوا إلى

أَلَا يَتَلَوُّوا إِلَّا بِخَتَرٍ جَبَدٍ . والآية نعم الوجهين ، لكن صاحب الزكاة تعلق بإنها مأثورها والأمر على الوجوب ، وبأنه تنهى عن الردى ، وذلك مخصوص بالفرض ، وأما التطوع فكما لزم أن يتطوع بالقليل فكذلك له أن يتطوع بنازل في القدر ، ودرهم خير من تمرة . تملك أصحاب النذب بأن لفظة أَفْضَلُ صالح للنذب صلاحته للفرض ، والردى منى عنه في الغل كما هو منى عنه في الفرض ، والله أحق من أخير له . وروى البراء أن رجلا طلق قَتْلَهُ حَتِيفٌ ، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " بئسما طلق " فزلت الآية ، خرجه الترمذى وسبأى بكمالها . والأمر على هذا القول على النذب ، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بخير غنار . وجهور المتأولين قالوا : معنى « مِنْ طَيِّبَاتٍ » من جيد وخنثار « مَا كَسَبْتُمْ » . وقال ابن زيد : من حلال « مَا كَسَبْتُمْ » .

الثانية - الكسب يكون بتعب بدنب وهى الإجارة وسبأى حكما ، أو مفاولة في تجارة وهو البيع وسبأى بيانه . والميراث داخل في هذا ؛ لأن غير الوارث قد كسبه . قال مهمل بن عبد الله : وسئل ابن المبارك عن الرجل يريد أن يكتسب وينوى باكتسابه أن يصل به الزحم وأن يجاهد ويعمل الخيرات ويدخل في آفات الكسب لهذا الشأن . قال : إن كان معه قوام من العيش بمقدار ما يكف نفسه عن الناس فترك هذا أفضل ؛ لأنه إذا طلب حلالا وأنفق في حلال سئل عنه وعن كسبه وعن إنفاقه ؛ وترك ذلك زهد فإن الزهد في ترك الحلال .

الثالثة - قال ابن خزيمة : ولغزة الآية جاز للوالد أن يأكل من كسب ولده ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أولادكم من طيب أكسابكم فكلكم من أموال أولادكم هبتا " .

الرابعة - قوله تعالى : (وَبِمَا أَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) بينى النبات والمعادن والركاز ، وهذه أبواب ثلاثة تضمنتها هذه الآية . أما النبات فروى الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت : جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس فيما دون خمسة (١) الفنر ، الفنر وهو عقود الخنة ، الثباغ خمسة . والحلف ، الترييف قبل الضح يكون رديا وليس له لم . (٢) في وجوبه ، بخير .

أَوْسَقُ زَكَاةً. وَالْوَسَقُ مِائَتُونَ صَاعًا، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالنَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ .
وَلَيْسَ فِيمَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةٌ . وَقَدْ أَحْتَجَّ قَوْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿ وَبِمَا آخَرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ، وَإِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي قَلِيلٍ مَا يُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ وَفِي سَائِرِ
الْأَصْنَافِ، وَوَرَأَوْا ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي «الْأَنْتَامِ» ^(١) مُسْتَوْفًى . وَأَمَّا الْمَعْدِنُ
فَرَوَى الْأَثَمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «^(٢) الْعَجَلَاءُ جَرَحَها جُبَّارٌ
وَالْبُتْرُ جُبَّارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ فِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ » . قَالَ عَلَمَاءُؤُنَا : لَمَّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«^(٣) فِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ » دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ فِي الْمَعَادِنِ غَيْرُ الْحَكْمِ فِي الزَّكَازِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعَادِنِ وَالزَّكَازِ بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْحَكْمُ فِيهِمَا سَوَاءً لَقَالَ وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ
وَفِي الْخَمْسِ ، فَلَمَّا قَالَ «^(٤) فِي الزَّكَازِ الْخَمْسُ » عَلِمَ أَنَّ حَكْمَ الزَّكَازِ غَيْرُ حَكْمِ الْمَعْدِنِ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالزَّكَازُ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ مَا أَرْتَكَرَ بِالْأَرْضِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ
الْفُقَهَاءِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي التَّنْذِيرِ ^(٥) الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَعْدِنِ مَرَكَزَةٌ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهَا لَعْمَلِ
وَلَا يُسَمَّى وَلَا تُقَصَّبُ ، فِيمَا الْخَمْسُ ؛ لِأَنَّهَا زَكَازٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّدْرَةَ فِي الْمَعْدِنِ حَكْمُهَا حَكْمُ
مَا يُتَكَلَّفُ فِيهِ الْعَمَلُ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ فِي الزَّكَازِ ؛ وَالْأَوَّلُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ عَلَيْهِ تَقْوَى
جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الزَّكَازِ قَالَ : «^(٦) الذَّهَبُ الَّذِي
خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ،
ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ . وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصِحُّ ، ذَكَرَهُ
الدَّارَقُطَنِيُّ . وَدَفَّنُ^(٧) الْجَاهِلِيَّةُ لِأَمْوَالِهِمْ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ زَكَازٌ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ

(١) رَاجِعْ ص ٤٧ ص ٤٨ (٢) الْعَجَلَاءُ : الْبَيْبَةُ . وَجُبَّارٌ : هَدْرٌ . وَالْمَعْدِنُ : الْمَكَانُ مِنَ الْأَرْضِ يُخْرِجُ مِنْهُ
شَيْءٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَادِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالنَّمَّاسِ وَالزَّمَامِاسِ وَالْكَبِيرِيتِ وَغَيْرِهَا ؛ مِنْ عَدَنِ الْمَكَانِ
إِذَا أَقَامَ بِهِ . وَسَمِعْتُ الْحَدِيثَ أَنَّ تَفَلَّتَ الْبَيْبَةَ فَتَصِيبُ مِنْ أَتَقَلَّتْهَا إِنْسَانًا أَوْ شَيْئًا يَجْرَحُهَا هَدْرٌ . وَكَذَلِكَ الْبُتْرُ الْعَادِيَّةُ
يَسْقُطُ فِيهَا إِنْسَانٌ فَيَهْلِكُ قَدَمُهُ هَدْرٌ . وَالْمَعْدِنُ إِذَا أَتَاهَا رَعْلٌ مِنْ يَحْمَرٍ فَقَتَعَتْهُ قَدَمُهُ هَدْرٌ . رَاجِعْ «سَائِمُ الْقَتْعِ» رَكِبْتُ السَّيْفَ .
(٣) النَّدْرَةُ (يُنْعَجُ فَيَكُونُ) : الْقِطْعَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَوْجَدُ فِي الْمَعْدِنِ . (٤) فِي ٥ : دَفِينُ .

دفنه قبل الإسلام من الأموال للعادية ، وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكمه عندهم حكم النقطة .

الخامسة — واختلفوا في حكم الركاك إذا وجد؛ فقال مالك : ما وجد من دفن الجاهلية في أرض العرب أو في قباي الأرض التي ملكها المسلمون بغير حرب فهو لواجده وفيه الخمس ، وأما ما كان في أرض الإسلام فهو كالنقطة . قال : وما وجد من ذلك في أرض العنوة فهو للبيعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وجد من ذلك في أرض الصلح فإنه لأهل تلك البلاد دون الناس ، ولا شيء للواجد فيه إلا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم . وقيل : بل هو لجملة أهل الصلح . قال إسماعيل : وإنما حكم الركاك بحكم الفتيحة لأنه مال كافر وجده مسلم فأنزل منزلة من قاتله وأخذ ماله ؛ فكان له أربعة أنحاصه . وقال ابن القاسم : كان مالك يقول في العروش والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يوجد ركازا : إن فيه الخمس ثم رجع فقال : لا أرى فيه شيئا ، ثم آخر ما فارقت أنه قال : فيه الخمس . وهو الصحيح لمعوم الحديث وعليه جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة ومحمد في الركاك يوجد في الدار : إنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس . وخالفه أبو يوسف فقال : إنه للواجد دون صاحب الدار ؛ وهو قول الثوري . وإن وجد في القلاة فهو للواجد في قولهم جميعا وفيه الخمس . ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العنوة ، وسواء عندهم أرض العرب وغيرها ، وجائز عندهم لواجده أن يحتبس الخمس لنفسه إذا كان محتاجا وله أن يعطيه للساكنين . ومن أهل المدينة وأصحاب مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك وقالوا : سواء وجد الركاك في أرض العنوة أو في أرض الصلح أو أرض العرب أو أرض الحروب إذا لم يكن ملكا لأحد ولم يذمه أحد فهو لواجده وفيه الخمس على عموم ظاهر الحديث ، وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر أهل العلم .

السادسة — وأما ما يوجد من المادن ويخرج منها فاختلف فيه؛ فقال مالك وأصحابه : لا شيء فيما يخرج من المادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالا نغبا أو خمس

أولاً قضية ، فإذا قلنا هذا المقدار وجبت فيها الزكاة ، وما زاد فبحساب ذلك ما دام في المعدن نيل ، فإن انقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فإنه يتبدأ فيه الزكاة مكانه . والركاز عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه ولا يُنظر به حولا . قال سُحنون في رجل له معادن : إنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها ولا يركب إلا عن مائتي درهم أو عشرين دينارا في كل واحد . وقال محمد بن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض ويركب الجميع كالزروع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : للمعدن كالركاز ، فما وجد في المعدن من ذهب أو فضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد منهما ، فمن حصل بيده ما يجب فيه الزكاة زكاه تمام الحول إن أتى عليه حول وهو يُصاب عنده ، هذا إذا لم يكن عنده ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة . فإن كان عنده من ذلك ما يجب فيه الزكاة ضمه إلى ذلك وزكاه . وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وترتكب لحول الأصل ، وهو قول الثوري . وذكر المُرزقي عن الشافعي قال : وأما الذي أنا واقف فيه فما يخرج من المعادن . قال المُرزقي : الأول به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة يُركب بحوله بعد إخراجها . وقال الليث بن سعد : ما يخرج من المعادن من الذهب والفضة فهو بمنزلة الفائدة يستأنف به حولا ، وهو قول الشافعي فيما حصله المُرزقي من مذهبه ، وقال به داود وأصحابه إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " أخرجه الترمذي والدارقطني . واحتجوا أيضا بما رواه عبد الرحمن بن أنس عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا في تربتها ، بثما على رضى الله عنه من اليمن . قال الشافعي : والمؤلفة قلوبهم حقهم في الزكاة ، فتبين بذلك أن المعادن سُنتها سنة الزكاة . وحجة مالك حديث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعادن القليلة وهي من ناحية الفرج ، فلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة . وهذا

(١) من تصدير ذهب ، وأدخل الماء فيها لأن الذهب يؤث ، والمؤث الثلاث إذا ستر الحق في تصدير الماء فهو شبيهة . وقيل : هو تصدير على نية التلصص بها فصرها على قنطرا . (٢) القليلة (بالضرب) : منسوبة إلى قبل موضع من ساحل البحر على خمسة أيام من المدينة . والفرج (بضم فك) : قرية من نواحي الريدية من بلاد السند بينا وبين المدينة تحاذي برد على طريق مكة ، وقيل أربع ليل ، بها منبر ونخل ومياه كثيرة .

حدث متقطع الإسناد لا يمتنع بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل يُعمل به عنهم في التكمية .
 ورواه الترمذى عن ربيعة عن الحارث بن بلال المزنى عن أبيه . ذكره البزار ورواه
 كثير بن عبد القمن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع
 بلال بن الحارث المادان القليلة جالسها وغورها . وحيث يصلح للزرع من قدس ولم يُعطه
 حق مسلم ؛ ذكره البزار أيضا ، وكثير يجمع على ضعفه . هذا حكم ما أخرجه الأرض ،
 وسيأتي في سورة « النمل » حكم ما أخرجه البحر إذ هو قسيم الأرض . ويأتي في « الأنبياء »
 معنى قوله عليه السلام : « العجاة يرحها جبار »^(١) كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : (وَلَا تَحْمِلُوا الْحَبِثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ)^(٢) يحموا معناه تفصلوا ،
 وسأني الشواهد من أشعار العرب في أن التيمم القصْد في « النساء » إن شاء الله تعالى .
 وذلت الآية على أن المكاسب فيها طيب وخيث . وروى النسائي عن أبي أمامة بن سهل
 ابن حنيفة في الآية التي قال الله تعالى فيها : « وَلَا تَحْمِلُوا الْحَبِثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ » قال :
 هو الجعور ولَوْنٌ حَيِّق ؛ فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ في الصدقة .
 وروى الدارقطني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بصدقة بقاء رجل من هذا السُّعْلُ بكائس — قال سفيان : يعني الشَّيْص —
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جاء بهذا ؟ » ! وكان لا يبيح أحد بنيهم إلا نُسب
 إلى الذي جاء به . فقلت : « وَلَا تَحْمِلُوا الْحَبِثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ » . قال : ونهى النبي صلى الله
 عليه وسلم من الجعور ولَوْنٌ الْحَيِّقُ أن يؤخذ في الصدقة — قال الزهري : لو نين من

- (١) المجلس (بفتح فسكون) : كل مرتفع من الأرض . والنور : ما انحفض منها .
 (٢) القدس (بضم القاف وسكون الدال) : جبل معروف . وقيل : هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة .
 (٣) راجع ج ١٠ ص ٨٥ (٤) راجع ج ١٢ ص ٣١٥ (٥) راجع ج ٥ ص ٢٣١
 (٦) الجعور (بضم الجيم وسكون السين وواو مكسرة) : ضرب ردي من التمر يحمل رطبا صافرا لا خير فيه .
 وسحق (بضم الحاء المهملة وفتح الياء) : نوع ردي من التمر منسوب إلى ابن حقيق وهو رام رجل .
 (٧) السُّعْلُ (بضم السين وفتح الحاء مشددة) : الرطب الذي لم يتم إدراكه وقوته .

تبرأ المدينة - وأخرجها الترمذي من حديث البراء ومحمدة، وصياني . وحكى الطبري والنحاس أن في قراءة عبد الله « وَلَا تَأْتُوا » وهما لفتان . وقرأ مسلم بن جندب « وَلَا يُجْمَعُوا » يضم التاء وكسر الميم . وقرأ ابن كثير « يَجْمَعُوا » بتشديد التاء . وفي اللفظة لغات ، منها « أَجْمَعُ الشَّيْءَ » غفقة الميم الأولى و « أَمْنَهُ » بفتحها ، و « يَجْمَعُهُ وَيَجْمَعُهُ » . وحكى أبو عمرو أن ابن مسعود قرأ « وَلَا تَوَجُّعُوا » بهزة بعد التاء المضمومة .

الثامنة - قوله تعالى : (مِنْهُ تُنْفِقُونَ) قال الجرجاني في كتاب « نظم القرآن » : قال فريق من الناس : إن الكلام تم في قوله تعالى « انطِيت » ثم ابتدأ خبراً آخر في وصف الخليفة فقال : « مِنْهُ تُنْفِقُونَ » وأتم لا تأخذونه إلا إذا أغمضتم أي تساهلتم ؛ كأن هذا المعنى حطب للناس وتفرج . والضمر في « منه » عائد على الخليفة وهو الدون والردى . قال الجرجاني : وقال فريق آخر : الكلام متصل إلى قوله « مِنْهُ » ؛ فالضمير في « منه » مائد على « مَا كَسَبْتُمْ » ويحى « تُنْفِقُونَ » كأنه في موضع نصب على الحال ؛ وهو كقولك : أنا أخرج إجماعاً في سبيل الله .

التاسعة - قوله تعالى : (وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُقِيمُوا فِيهِ) أي لستم بأخذيذ في ديونكم وحقوقكم من الناس إلا أن تساهلوا في ذلك وتتركوا من حقوقكم ، وتكروهونه ولا ترضونه . أي فلا تساهلوا مع الله ما لا ترضونه لأنفسكم ؛ قال معناه البراء بن عازب وابن عباس والضحاك . وقال الحسن : معنى الآية : ولستم بأخذيذ ولو وجدتموه في السوق يساع إلا أن يهضم لكم من ثمنه . ورؤى نحوه عن علي رضي الله عنه . قال ابن عطية : وهذان القولان يشبهان كون الآية في الزكاة الواجبة . قال ابن العربي : لو كانت في الفرض لما قال « وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ » لأن الردى والمعييب لا يجوز أخذه في الفرض بحال ، لا مع تقدير الإغماض ولا مع مدحه ، وإنما يؤخذ مع عدم إغماض في الفضل . وقال البراء بن عازب أيضاً معناه : « وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ » لو أهدى لكم « إِلَّا أَنْ تُقِيمُوا فِيهِ » أي تسجي بن المهدي فقبل منه ما لا حاجة لك به ولا قدر له في نفسه . قال ابن عطية : وهذا شبه كون الآية في التطوع . وقال ابن زيد : ولستم بأخذيذ الحرام إلا أن تقيموا في مكروهه .

العاشرة - قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تُنْمِضُوا فِيهِ) كذا قراءة الجمهور ، من انمض
الرجل في أمر كذا إذا تساهل فيه ورضي ببعض حقه وتجاوز ؛ ومن ذلك قول الطرطاح :
لَمْ يَنْمِضْنَا بِالْوَرَقِ مَوْماً وَلِلدُّ • لَّ أَنْاسٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ
وقد يحتمل أن يكون مترعاً إما من تنميض العين ؛ لأن الذي يريد الصبر على مكروه ينمض
عينه - قال :

إِلَى كَمْ وَكَمْ أَشْيَاءُ مِنْكَ تُرِيْبُنِي • أَنْعَضُ عَنْهَا لَسْتُ عَنْهَا بِذِي عَمِي

وهذا كالإغضاء عند المكروه ، وقد ذكر النقاش هذا المعنى في هذه الآية وأشار إليه مكي -
وإنا من قول العرب : انمض الرجل إذا أتى غامضاً من الأمر ؛ كما تقول : انمض أي أتى
عثمان ، وأغرق أي أتى العراق ، وأنجد وأغور أي أتى نجداً والنور الذي هو تامة ، أي فهو
يطلب التأويل على أخذه . وقرأ الزهري : فتج التاء وكسر الميم مخففاً ، وعنه أيضاً « تُنْمِضُوا »
بضم التاء وفتح النون وكسر الميم وشذها . فالأولى على معنى تهضموا سومها من البائع منكم
فيحطكم . والثانية ، وهي قراءة قتادة فيما ذكر النحاس ، أي تأخذوا بنقصان . وقال أبو عمرو
الداني : معنى قراءة الزهري حتى تأخذوا بنقصان ^(١) . وحكى مكي عن الحسن « إِلَّا أَنْ
تُنْمِضُوا » مشددة الميم مفتوحة . وقرأ قتادة أيضاً « تُنْمِضُوا » بضم التاء وسكون النون
وفتح الميم مخففاً . قال أبو عمرو الداني : معناه إلا أن ينمض لكم ؛ وحكاها النحاس عن
قتادة نفسه . وقال ابن جني : معناه توجدوا قد غمضتم في الأمر بتأولكم أو بتساهلكم
وجريتم على غير السابق إلى الفوس . وهذا كما تقول : أحمدت الرجل وجدته محموداً ، إلى غير
ذلك من الأمثلة . قال ابن عطية : وقراءة الجمهور تخرج على التجاوز وعلى تنميض العين ؛
لأن انمض بمنزلة غمض . وعلى أنها بمعنى حتى تأتوا غامضاً من التأويل والنظر في أخذ ذلك ؛
إما لكونه حراماً على قول ابن زيد ، وإما لكونه مهتدي أو مأخوفاً في دين من قول غيره .

وقال المهتدون: ومن قرأ «تَعْمِدُوا» فالله يَغْفِرُ لَكُمْ عَمَلَكُمْ عَنْ أَخِيهِ. قال الجوهرى: وَتَغْفِرُ عَنْ قَلِيلٍ إِنْ تَابُوا عَلَيْهِ فِي بَيْعِ أَوْ شَرَاءٍ وَأَتَّخَذَتْ، وقال تعالى: «وَلَسْتُ بِأَخِيهِ إِلَّا أَنْ تَعْمِدُوا فِيهِ». يقال: أَتَّخِضُ لِي فَيَا بَعْنِي، كأنك تريد الزيادة منه لردائه والخطأ من ثمنه. و«أن» في موضع نصب، والتقدير إلا بأن.

الحادية عشرة - قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ» بَنِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى صِفَةِ الْغِنَى، أَيْ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى صَدَقَاتِكُمْ، فَمَنْ تَقَرَّبَ وَطَلَبَ مَثُوبَةً فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ بِمَا لَهُ قَدْرٌ وَبِأَلِّ، فَلَمَّا يَأْتِيهِمْ لِنَفْسِهِ. و«حَمِيدٌ» مَعْنَاهُ مُجِيدٌ فِي كُلِّ حَالٍ. وَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَعْنَى هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ فِي «الْكَتَابِ الْأَمْنِيِّ» وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. قَالَ الزَّيْجَاجُ فِي قَوْلِهِ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ»: أَيْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَصَدَّقُوا مِنْ عَوَزٍ وَلَكِنَّهُ بَلَا أَعْيَارَكُمْ فَهُوَ حَمِيدٌ عَلَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ.

قوله تعالى: «الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (٢١)

فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الأولى - قوله تعالى: «الشَّيْطَانُ» تَقَدَّمَ مَعْنَى الشَّيْطَانِ وَاشْتَقَّاقُهُ فَلَا مَعْنَى لِإِمَادَتِهِ. وَ«يَعِدُكُمْ» مَعْنَاهُ يُخَوِّفُكُمْ «الْفَقْرَ» أَيْ بِالْفَقْرِ لَثَلَا تُنْفِقُوا. فَهَذِهِ الْآيَةُ مُتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّنْبِيْطِ لِلْإِنْسَانِ عَنِ الْإِفْطَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَهُوَ الْمَعَاصِي وَالْإِفْطَاقُ فِيهَا. وَقِيلَ: أَيْ بَأَن لَّا تَصَدَّقُوا فَتَمْسُوا وَتَتَفَاطَعُوا. وَقُرِئَ «الْفَقْرَ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَهِيَ لَفْظٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَالْفَقْرُ لَفْظٌ فِي الْفَقْرِ، مِثْلُ الضُّعْفِ وَالضُّعْفِ.

الثانية - قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً» الرَّوَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ فِي الْخَيْرِ، وَإِذَا قُدِّمَ بِالْمَوْعُودِ مَا هُوَ فَقْدٌ يَقْدَرُ بِالْخَيْرِ وَبِالشَّرِّ كَالْبَشَارَةِ. فَهَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا يَقْدِرُ فِيهَا الرَّوَدُ بِالْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ اثْنَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاثْنَانِ مِنَ الشَّيْطَانِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

عليه وسلم : « إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بَابْنِ آدَمَ وَلِلَّذِكِّ لَمَّةً فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَيُؤَادُّ بِالنَّاسِ وَتَكْذِيبُ
بِالْحَقِّ وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلِكِ فَيُؤَادُّ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقُ بِالْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ وَمَنْ وَجَدَ
الْآخَرَى فَلْيَتَوَكَّلْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ — ثُمَّ قَرَأَ — الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » .
قال : هذا حديث حسن صحيح .^(٢) ويجوز في غير القرآن « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » بحذف الباء ؛
وَأَنشُدَ سِيَّوِيَهُ

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به • فقد تركك ذامالٍ وذاتسببٍ
والمنفرة هي الستر على عباده في الدنيا والآخرة . والفضل هو الرزق في الدنيا والتوسعة والتعميم
في الآخرة ؛ وبكل قد وعد الله تعالى •

الثالثة — ذكر النقاش أن بعض الناس تأنس بهذه الآية في أن الفقر أفضل من
الغنى ؛ لأن الشيطان إنما يُبعد العبد من الخير ، وهو يتخوفه الفقر يُبعد منه • قال ابن عطية ؛
وليس في الآية حجة فاطمة بل المعارضة بها قوية • وروى أن في التوراة « عبيدي أنفق من
رزقي أَبْسَطْ عَلَيْكَ فَضْلِي فَإِنْ يَدِي مَبْسُوطَةٌ عَلَى كُلِّ يَدٍ مَبْسُوطَةٌ » • وفي القرآن مصداقه
وهو قوله : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ »^(٣) • ذكره ابن عباس •
(وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) تقدم معناه • والمراد هنا أنه سبحانه وتعالى يُعطى من سعة ويعلم
حيث يضع ذلك ، ويعلم الغيب والشهادة • وهما اسمان من أسمائه ذكرناهما في جملة الأسماء
في « الكتاب الأسنى » والحمد لله •

قوله تعالى : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣٦﴾

- (١) آية (خرج الام) : الحكمة والخطرة تقع في القلب • أوداد إمام الملك أو الشيطان به والتعريف به ، فإكان
من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان • (من نهاية ابن الأثير) .
(٢) كذا في الأصول • والتي في متن الترمذي : « — حسن قريب » .
(٣) راجع ج ١٤ ص ٢٠٧ (٤) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٤

قوله تعالى : ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ أى يعطيها لمن يشاء من عباده . واختلف العلماء في الحكمة هنا ؛ فقال للسدى : هى النبوة . ابن عباس : هى المعرفة بالقرآن فقيهه ونسخه وحكمه ومشابهه وغريبه ومؤخره . وقال قتادة ومجاهد : الحكمة هى الفقه فى القرآن . وقال مجاهد : الإصابة فى القول والفعل . وقال ابن زيد : الحكمة العقل فى الدين . وقال مالك بن أنس : الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : الحكمة التفكير فى أمر الله والاتباع له . وقال أيضا : الحكمة طاعة الله والفقه فى الدين والعمل به . وقال الربيع بن أنس : الحكمة الخشية . وقال إبراهيم النخعي : الحكمة الفهم فى القرآن ؛ وقاله زيد بن أسلم . وقال الحسن : الحكمة الورع .

قلت : وهذه الأقوال كلها ما عدا قول السدى والربيع والحسن قريب بعضها من بعض ؛ لأن الحكمة مصدر من الإحكام وهو الإتيان فى قول أو فعل ؛ فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التى هى الجنس ؛ فكتاب الله حكمة ، وسنة نبيه حكمة ، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة . وأصل الحكمة ما يمنع به من السفه ؛ فقليل للعلم حكمة ؛ لأنه يُمنع به ، وبه يعلم الإمتناع من السفه وهو كل فعل قبيح ، وكذا القرآن والعقل والفهم . وفى البخارى : "من يُرد الله به خيرا يفقهه فى الدين" وقال هنا : « وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وكرر ذكر الحكمة ولم يضمهرها اعتناء بها ، وتنبيها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا ^(١) » . وذكر الذاريين أبو محمد فى مسنده : حدثنا مروان بن محمد حدثنا رفعة الغساني قال أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصارى قال : كان يقال : إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض فإذا سمع تعليم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم . قال مروان : يعنى بالحكمة القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُهُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾
يقال : إن من أعطى الحكمة والقرآن فقد أعطى أفضل ما أعطى من جمع علم كتب للأولين

من الصحف وغيرها، لأنه قال لأولئك : « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ^(١) » . وسعى هذا خيرا كثيرا ؛ لأن هذا هو جوامع الكلم . وقال بعض الحكماء : من أعطى العلم والقرآن يبنى أن يعرف نفسه ، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم ؛ فلما أعطى أفضل ما أعطى أصحاب الدنيا ؛ لأن الله تعالى سعى الدنيا متاعا قليلا فقال : « قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ^(٢) » وسعى العلم والقرآن « خيرا كثيرا » . وقرأ الجمهور « وَمَنْ يُؤْتَ » على بناء الفعل للمفعول . وقرأ الزمخري ويعقوب « وَمَنْ يُؤْتَ » بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة ، فالفاعل اسم الله عز وجل . و « مَنْ » مفعول أول مقدم ، والحكمة مفعول ثان . والألباب : العقول ، واحداها لب وقد تقدم ^(٣) .

قوله تعالى : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ^(٤) وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ^(٥) »

شرط وجوبه ، وكانت النذور من سيرة العرب تُكثر منها ؛ فذكر الله تعالى النعمين ، ما يفعله المرء متبرعا ، وما يفعله بعد إزمائه لنفسه . وفي الآية معنى الوعد والوعيد ، أى من كان خالص النية فهو مُتَاب ، ومن أفق رياء أو لمعنى آخر مما يكسبه المن والأذى ونحو ذلك فهو ظالم ، يذهب فعله باطلا ولا يجد له ناصرًا فيه . ومعنى « يَعْلَمُهُ » يُحْصِيهِ ؛ قاله مجاهد . ووحّد الضمير وقد ذكر شيئين ، فقال النحاس : التقدير (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ) فإن الله يعلمها ، (أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ) ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : وما أنفقتم فإن الله يعلمه وتعود الملاء على « ما » كما أنشد سيويه (لأمرى القيس) : ^(٦)

فَوُجَّحَ بِالْمِقْرَةِ لَمْ يَتَّفُ رَتْمًا • لِمَا فَسَجَّهَا مِنْ جَنُوبٍ وَتَمَلَّ ^(٧)

ويكون « أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ » معطوفا عليه . قال ابن عطية : ووحّد الضمير في « يعلمه » . وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نُصِّ .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٢٣ (٢) راجع ج ٥ ص ٢٨١ (٣) راجع المسألة الرابعة مشرقة ج ٢ ص ٤١٢

(٤) الزيادة في ب . (٥) وتوضيح والمقراة : موشعان ، ومما صلف على « حومل » في البيت قبله .

قلت : وهذا حسن : فإن الضمير قد يراد به جميع المذكور وإن كثر . والنثر حقيقة البارة عنه أن تقول : هو ما أوجبه المكلف على نفسه من العبادات مما لو لم يوجبه لم يلزمه ؛ تقول : نذر للرجل كذا إذا التزم فعله ، ينذر (بضم النال) وينذر (بكسرها) . وله أحكام يأتي بيانها في غير هذا الوضع إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَعِنَّمَا هِيَ وَإنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** (٢٧١)

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، وكذلك سائر العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لا تنفاه الرياء عنها ، وليس كذلك الواجبات . قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن ، وإخفاء التطوع أفضل ؛ لأنه أدل على أنه يراد الله عز وجل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع أفضل ملائمتها يقال بسبعين ضعفا ، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفا . قال : وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها .

قلت : يمثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف ؛ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » (١) وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء والنوافل عرضة لذلك . وروى النسائي عن عقبة بن حامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الذي يجهل بالقرآن كالذي يجهل بالصدقة والذي يُبسر بالقرآن كالذي يُبسر بالصدقة » . وفي الحديث : « صدقة السر تطفي غضب الرب » .

قال ابن العربي : « وليس في تفضيل صدقة الملاينة على السر ، ولا تفضيل صدقة السر على الملاينة حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت ؛ فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرحا

(١) راجع ١٩ ص ١٢٥ (٢) مادة سلم كاف صحيح « ... فإن خير صلاة المرء في ربه إلا الصلاة المكتوبة » .

بأنها في السر أفضل منها في الجهر؛ ^(١١)بيد أن علماءنا قالوا : إن هذا على الغالب خرج به ،
والتحقيق فيه أن الحال [في الصدقة] تختلف بحال المعطي [لها] ^(١٢)والمعطي إياها والناس
الشاهدين [لها] . أما المعطي فله فيها فائدة إظهار السنة وثواب القدوة .

قلت : هذا لمن قويت حاله وحسنت نيته وأمين على نفسه الرياء ، وأما من ضعف من
هذه المرتبة فالسر له أفضل .

وأما المعطي إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع
الغنى عنها وترك التعفف ، وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم
ربما طعنوا على المعطي لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاكستناء ، ولم فيها تحريك القلوب
إلى الصدقة ؛ لكن هذا اليوم قليل .

وقال يزيد بن أبي حبيب : إنما نزلت هذه الآية في الصدقة على اليهود والنصارى ،
فكان يأمر بقسم الزكاة في السر . قال ابن عطية : وهذا مردود ، لا سيما عند السلف
الصالح ؛ فقد قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

قلت : ذكر السيكا الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقا
أولى ، وأنها حق الفقير وأنه يجوز لب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قولي الشافعي ،
وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات ما هنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولى
لثلا يلحقه تهمة ؛ ولأجل ذلك قيل : صلاة التفل قرأى أفضل ، وإجماعة في الفرض أبعد من
التهمة . وقال المهدوي : المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل
في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ساعد ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء إظهار
الفرائض لثلا يظن بأحد المنع . قال ابن عطية : وهذا القول مخالف للآثار ، ويشبه في زماننا
أن يحسن التستر بصدقة الفرض ، فقد كثر المنع لها وصار إخراجها عرضة للرياء . وقال
ابن خوزيمه متداد : وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع ، لأنه ذكر الإخفاء

(١) الزيادة من ابن العربي . (٢) فب : الناس .

ومدحه والإظهار ومدحه ، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعا . وقال النقاش : إن هذه الآية نسخها قوله تعالى ، « الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْقَلِيلِ وَالْآخِرِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » الآية .

قوله تعالى : (فَنِعْمًا هِيَ) تناء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك . ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنت المعروف فأمرت ، وإذا اصطنع إليك فأنثرت . قال دَعِيلُ الْحَزَائِي :

إذا انتقموا أعلنوا أمرهم • وإن أئتموا أئتموا باكتنام
وقال سهل بن هارون :

خُلِّ إذا جتته يوما لتسأله • أعطاك ما ملكت كفاه واعتذرا
يُخَيِّ صائمه والله يُظهِرها • إن الجليل إذا أخفته ظهرها

وقال العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تمجيله وتصغيره وستره ، فإذا أعجبته هينته ، وإذا صغرت عظمته ، وإذا سترته أئتمته . وقال بعض الشعراء فأحسن :

زاد معروفك عندي عظما • أنه عندك مستورٌ حقيرٌ
تَنَاسَاهُ كُلُّ لَمْ تَأْتِهِ • وهو عند الناس مشهورٌ خطيرٌ

واختلف الفراء في قوله « فَنِعْمًا هِيَ » فقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش وعاصم في رواية حفص وابن كثير « فَنِعْمًا هِيَ » بكسر النون والعين . وقرأ أبو عمرو أيضا ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « فَنِعْمًا » بكسر النون وسكون العين . وقرأ الأعمش وابن عامر وحزمة والكسائي « فَنِعْمًا » بفتح النون وكسر العين ، وكلهم سكن الميم . ويجوز في غير القرآن فَنِعْمَ مَا هِيَ . قال النحاس : ولكنت في السواد متصل فَنِعْمَ الإدغام . وحكى النحويون في « نِعْمَ » أربع لغات : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، هذا الأصل . ونِعِمَّ الرجل ، بكسر النون لكسر العين . ونِعِمَّ الرجل ، بفتح النون وسكون العين ، والأصل نِعِمَّ حذفت الكسرة لأنها ثقيلة . ونِعِمَّ الرجل ، وهذا أفصح اللغات ، والأصل فيها نِعِمَ . وهي تقع في كل مدح ، تخففت وقلت كسرة العين على النون وأسكنت العين ، فن قرأ « فَنِعْمًا هِيَ » فله تقديران : أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول نِعِمَ . والتقدير الآخر أن يكون على

اللفظة الجيدة، فيكون الأصل نعيم، ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين . قال النحاس : فأما الذي حُكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين لئلا . حُكي عن محمد بن يزيد أنه قال : أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا ياء^(١) . وقال أبو علي : من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله ؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مد ، إذ المد بصير عوضاً من الحركة ، وهذا نحو دابة وصَوَال ونحوه . ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها كأخذه بالإخفاء في « بَارِيكُمْ - وَ- يَأْمُرُكُمْ » فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه . قال أبو علي : وأما من قرأ « نَيْعاً » ففتح النون وكسر العين فأما جاء بالكلمة على أصلها ومنه قول الشاعر :

مَا أَقَلْتُ قَدْ مَأَى إِنْهُمْ • نَيْعَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُرِّ

قال أبو علي : و « ما » من قوله تعالى : « نَيْعاً » في موضع نصب ، وقوله « هي » تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر ، والتقدير نعيم شيئاً إيدائهما ، والإيداء هو المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه . ويدل على هذا قوله « فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » أي الإخفاء خير . فمما أن الضمير هنا للإخفاء لا للصدقات فكذلك ، أولاً الفاعل هو الإيداء وهو الذي اتصل به الضمير ، فخفف الإيداء وأقيم ضمير الصدقات مثله . (وَإِنْ تُخَفُّوْهَا) شرط ، فلذلك حذفت النون . (وَتَوْتُوْهَا) عطف عليه . والجواب (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) . (وَيَكْفُرُ) اختلف القراء في قراءته ؛ قرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وقناة وابن أبي إسحاق « وَنُكْفَرُ » بالنون ورفع الراء . وقرأ [نافع] وحزمة والكسائي بالنون والجزم في الراء ، وروى مثل ذلك أيضاً عن عاصم . وروى الحسين بن علي الجعفي عن الأعمش « يُكْفَرُ » بنصب الراء . وقرأ ابن عاصم بالياء ورفع الراء ، ورواه حفص عن عاصم ، وكذلك روى عن الحسن ، وروى عنه بالياء والجزم . وقرأ ابن عباس « وَنُكْفَرُ » بالياء وكسر القاء وجزم الراء . وقرأ

(١) كذا في النحاس ، والذي في نسخ الأصل : ولا يائيه . (٢) ويرى : قدى . بالإنفراد رابع

ج : تخاه ص ١٠١ (٣) في الأصول : الأعمش ، والصواب ما أثبتناه من البحر وابن عطية وغيرهما .

عكرمة « وَتُكْفِّرُ » بالياء وفتح الفاء وجرم الراء . وحكى المَهْدَوِيُّ عن ابن هُرْمُزٍ أنه قرأ
« وَتُكْفِّرُ » بالياء ورفع الراء . وحكى عن عكرمة بن بشر بن حوشب أنهما قرآا ببناء ونصب
الراء . فهذه تسع قراءات أُبِيَّتْهَا « وَتُكْفِّرُ » بالنون والرفع . هذا قول الخليل وسيبويه . قال
النحاس قال سيبويه : والرفع ها هنا الوجه وهو الجيد ؛ لأن الكلام الذى بعد الفاء يجرى
بجره فى غير الجزاء . وأجاز الجزم بحمله على المعنى ؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤنوها الفقراء
يكن خيراً لكم وتكفر عنكم . وقال أبو حاتم : قرأ الأعمش « يُكْفِّرُ » بالياء دون واو قبلها .
قال النحاس : والذى حكاه أبو حاتم عن الأعمش بنسب واو جزماً يكون على البدل كأنه
فى موضع الفاء . والذى روى عن عاصم « وَيُكْفِّرُ » بالياء والرفع يكون معناه وَيُكْفِّرُ الله ؛
هذا قول أبى عبيد . وقال أبو حاتم : معناه يكفر الإعطاء . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفِّرُ »
يكون معناه وتكفر الصدقات . وبالجملة فما كان من هذه القراءات بالنون فهى نون العظمة ،
وما كان منها بالياء فهى الصدقة فاعلمه ؛ إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن الياء
فى تلك القراءة إنما هى للسبب ، وما كانت منها بالياء فالله تعالى هو المكفر ، والإعطاء
فى خفاء مكفر أيضاً كما ذكرنا ، وحكاه مكى . وأما رفع الراء فهو على وجهين : أحدهما أن
يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن نكفر أو وهى تكفر ، أعنى الصدقة ، أو والله يكفر .
والثانى القطع والاستئناف لانتون الواو العاطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة .
وقد ذكرنا معنى قراءة الجزم . فاما نصب « وَتُكْفِّرُ » فضعيف وهو على إضمار أن وجاز على
بُعد . قال المَهْدَوِيُّ : وهو مشبه بالنصب فى جواب الاستفهام ، إذ الجزاء يجب به الشىء
لوجوب غيره كالاستفهام . والجزم فى الراء أفصح هذه القراءات ، لأنها تؤذن بدخول
الكفر فى الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء . وأما الرفع فليس فيه هذا المعنى .

قلت : هذا خلاف ما اختاره الخليل وسيبويه . و « مِنْ » فى قوله « مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ »
للتعريض المحض . وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ .
« وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ » وعد ووعد .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْفِسُكُمْ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا
مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) فيه ثلاث مسائل :
الأولى - قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ) هذا الكلام متصل بذكر الصدقات ،
فكأنه بين فيه جواز الصدقة على المشركين . روى سعيد بن جبير مرسلاً عن النبي صلى الله
عليه وسلم في سبب نزول هذه الآية أن المسلمين كانوا يتصدقون على قفر أهل النقة ، فلما
كثرت قفر المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا إلا على أهل دينكم » .
فزلت هذه الآية مبيحة للصدقة على من ليس من دين الإسلام . وذكر النقاش أن النبي
صلى الله عليه وسلم أتى بصدقات بغاء يهودى فقال : أعطنى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« ليس لك من صدقة المسلمين شيء » . فذهب اليهودى غير بعيد فزلت : « لَيْسَ عَلَيْكَ
هُدَاهُمْ » فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه ، ثم نسخ الله ذلك بآية الصدقات .
وروى ابن عباس أنه قال : كان ناس من الأنصار لهم قرابات من بني قريظة والنضير ، وكانوا
لا يتصدقون عليهم رغبة منهم في أن يسلموا إذا احتاجوا ، فزلت الآية بسبب أولئك .
وحكى بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أرادت أن تصل جدها إبا حفصة
ثم امتنعت من ذلك لكونه كافراً فزلت الآية في ذلك . وحكى الطبري أن مقصد النبي
صلى الله عليه وسلم بمنع الصدقة إنما كان ليُسلّموا ويدخلوا في الدين ، فقال الله تعالى : « لَيْسَ
عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » . وقيل : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » [ليس متصلاً] بما قبل ، فيكون ظاهرها
في الصدقات وصرفها إلى الكفار ، بل يحتمل أن يكون معناه ابتداء كلام .

الثانية - قال علماؤنا : هذه الصدقة التي أيجبت لهم حسب ما تضمنته هذه الآيات
هى صدقة التطوع ، وأما المفروضة فلا يُجزئ دفعها لكافر ، لقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ
أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرْدَهَا فِي قَرَابَتِكُمْ » . قال ابن المنذر : أجمع [كل] من أحفظ عنه
(١) في : د . دجابه . (٢) في جوه وبوى : متصلاً . دليل على سقوط : ليس ، أو غير متصل
بكان السخ . (٣) في ج .

من أهل العلم أن الذمي لا يُعطى من زكاة الأموال شيئا ؛ ثم ذكر جماعة ممن نصّ على ذلك ولم يذكر خلافا . وقال المَهْدَوِيُّ : رُخص للمسلمين أن يُعطوا المشركين من قرباتهم من صدقة القرىضة لهذه الآية . قال ابن عطية : وهذا مردود بالإجماع . والله أعلم . وقال أبو حنيفة : تصرف إليهم زكاة الفطر . ابن العربي : وهذا ضعيف لا أصل له . ودليله أنها صدقة طهارة واجبة فلا تصرف إلى الكافر كصدقة المشاشية والمعين ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أغنهم عن سؤال هذا اليوم " يعني يوم الفطر .

قلت : وذلك لتشغلهم بالعيد وصلاة العيد وهذا لا يتحقق في المشركين . وقد يجوز صرفها إلى غير المسلم في قول من جعلها سنة ، وهو أحد القولين عندنا ، وهو قول أبي حنيفة على ما ذكرنا ، نظرنا إلى مضموم الآية في البر والإطعام والطعام وإطلاق الصدقات . قال ابن عطية : وهذا الحكم متصور للمسلمين مع أهل ذمتهم ومع المستقرّين من الحربيين .

قلت : وفي الترتيل « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (٢) والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركا . وقال تعالى : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » (٣) فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّ منها الزكاة المفروضة ؛ لقوله عليه السلام لحُذَافٍ : " خذ الصدقة من أغنيائهم ورددّها على فقرائهم " واتفق العلماء على ذلك على ما تقدّم . فبدفع إليهم من صدقة التطوع إذا احتاجوا ، والله أعلم . قال ابن العربي : فأما المسلم المعاصي فلا خلاف أن صدقة الفطر تصرف إليه إلا إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تدفع إليه الصدقة حتى يتوب . وسائر أهل المعاصي تصرف الصدقة إلى من تكيها لدخولهم في أمم المسلمين . وفي صحيح مسلم أن رجلا تصدّق على غنيّ وسارق وزانية وتقبلت صدقته ، على ما يأتي بيانه في آية الصدقات .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ) أي يرشد من يشاء . وفي هذا ردّ على القدورية وطوائف من المعتزلة ، كما هُدم .

(١) في ابن عطية : متصور لتسليم اليوم مع الخ .

(٢) دايج ج ١٩ ص ١٢٥

(٣) دايج ج ١٨ ص ٨٨

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِصُكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ شرط وجوبه . والخبر في هذه الآية المال ؛ لأنه قد اُقرن بذكر الإِفاق ؛ فهذه القرينة تدل على أنه المال ، ومتى لم تقتصر بما يدل على أنه المال فلا يلزم أن يكون بمعنى المال ، نحو قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ وقوله : ﴿ يُنْفِقَالْ ذُرِّيَّةٌ خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ (٢) إلى غير ذلك . وهذا هو مذهب قول عكرمة : كل خير في كتاب الله تعالى فهو المال . وحكى أن بعض العلماء كان يصنع كثيرا من المعروف ثم يخلف أنه ما فعل مع أحد خيرا ، فقبل له في ذلك فيقول : إنما فعلت مع نفسي ؛ ويتلو ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِصُكُمْ ﴾ . ثم بين تعالى أن الثقة المعتد بقبولها إنما هي ما كان ابتغاء وجهه . و « ابتغاء » هو على المفعول له . وقيل : إنه شهادة من الله تعالى للصحابة رضي الله عنهم أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجهه ؛ فهذا خرج مخرج التفضيل والثناء عليهم . وعلى التأويل الأول هو اشتراط عليهم ، ويتناول الاشتراط غيرهم من الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إنك لن تنفق نفقة تبتني بها وجه الله تعالى إلا أجزت بها حتى ما تجعل في في امرأتك » (٣)

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُغْلَبُونَ ﴾ « يُوَفِّ إِلَيْكُمْ » تأكيد وبيان لقوله : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِصُكُمْ ﴾ وأن ثواب الإِفاق يُوَفَّى إلى المتفنين ولا يمتسون منه شيئا فكون ذلك البخس ظلما لهم .

قوله تعالى ، لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْقُفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿١٣١﴾
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الالام متعلقة بقوله « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » وقيل : بمحذوف تقديره الإِفاق أو الصدقة للفقراء . قال السُّدِّي ومجاهد وغيرهما : المراد بهؤلاء (١) داجع ١٣ من ٢١ (٢) داجع ٢٠ من ١٥٠ (٣) كما في السنين والبحر . وفي الأصول كلها : مفعول به . وليس بشئ . (٤) رواية البخاري : في في امرأتك .

للفقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم ، ثم تناول الآية كل من دخل تحت صفة الفقراء
 فأبى الدهر . وإنما خص فقراء المهاجرين بالذكور لأنه لم يكن هناك سواهم وهم أهل الصفة
 وكانوا نحو من أربعمائة رجل ، وذلك أنهم كانوا يقدمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، وما لم أهل ولا مال فثبت لهم صفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قليل
 لهم : أهل الصفة . قال أبو ذر : كنت من أهل الصفة وكذا إذا أمسينا حضرنّا باب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمر كل رجل فينصرف برجل ويبقى من بقي من أهل الصفة
 عشرة أو أقل فيؤتى النبي صلى الله عليه وسلم بشائه وتتعتق معه . فإذا فرغنا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « تأمروا في المسجد » . وخرج الترمذي عن البراء بن عازب « ولّا
 تيمموا الخبيث منه تنفقون » قال : زلت فينا معشر الأنصار كما أصحاب نخل ، قال :
 فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثيره وقتله ، وكان الرجل يأتي بالقنؤ والقنؤين فيعطيه
 في المسجد ، وكان أهل الصفة ليس لهم طعام ، فكان أحدهم إذا جاع أتى القنؤ فيضربه
 بعصاه فيسقط من البسر والتمر فياكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي بالقنؤ فيه
 الشبص والحشّاف ، والقنؤ قد انكسر فيعطيه في المسجد ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَبَايِعِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أُنْتَجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيِثَ مِنْهُ
 تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْطُوا فِيهِ » . قال : ولو أن أحداكم أهدي إليه مثل
 ما أعطاه لم يأخذه إلا على إغماض وحياء . قال : فكنا بعد ذلك يأتي الرجل بصالح ما عنده .
 قال : هذا حديث حسن غريب صحيح . قال عيسى بن عطاء . وكانوا رضى الله عنهم في المسجد
 ضرورة ، وأكوا من الصدقة ضرورة ، فلما فتح الله على المسلمين استغنوا عن تلك الحال
 وخرجوا ثم ملكوا وأمروا . ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك الفقراء المهاجرين ما يوجب
 الحنو عليهم بقوله تعالى : (الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) والمعنى حبسوا ومنعوا . قال قتادة
 وابن زيد : معنى « أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » حبسوا أنفسهم عن التصرف في معانيهم خوف
 العدو ، ولهذا قال تعالى : (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ) لكون البلاد كلها كفرا مطبقا .

وهذا في صدر الإسلام، فملتزم^(١) تمنع من الاكتساب بالجهاد، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة ببقوا فقراء . وقيل : معنى « لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ » أي لما قد أزموا أنفسهم من الجهاد . والأول أظهر . والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : (يَحْسَبُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) أي أنهم من الانقباض وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء . وفيه دليل على أن اسم الفقر يجوز أن يطلق على من له كسوة ذات قيمة ولا يمنع ذلك من إعطاء الزكاة إليه . وقد أمر الله تعالى بإعطاء هؤلاء القوم، وكانوا من المهاجرين الذين يقاتلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرضى ولا عُمَيَّان . والتَّعَفُّفُ فقْرٌ، وهو بناء مبالغة من عَفَّ من الشيء إذا أمسك عنه وتَزَعَّ عن طلبه؛ وبهذا المعنى فسر قتادة وغيره . وفتح السين وكسرها في « يحسبهم » لغتان . قال أبو علي : والفتح أقيس؛ لأن العين من الماضي مكسورة فبابها أن تأتي في المضارع مفتوحة . والقراءة بالكسر حسنة، لمجيء السمع به وإن كان شاذاً عن القياس . و « مِنْ » في قوله « مِنَ التَّعَفُّفِ » لا ابتداء الفاية . وقيل لبيان الجنس .

الثالثة — قوله تعالى : (تَعْرِفُهُمْ بِسِيَاهُمْ) فيه دليل على أن السَّيَّأَ أثرًا في اعتبار من يظهر عليه ذلك، حتى إذا رأينا مينا في دار الإسلام وعليه زُناَر وهو غير مخنون لا يدفن في مقابر المسلمين؛ ويقدم ذلك على حكم الدار في قول أكثر العلماء؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ^(٢) فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » . فدلت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى^(٣) في التَّجَمُّل . وأنفق العلماء على ذلك، وإن آخذوا بعده في مقدار ما يأخذ إذا احتاج . فأبو حنيفة اعتبر مقدار ما تجب فيه الزكاة، والشافعي اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهماً، والشافعي لا يصرف الزكاة إلى المكتسب .

والسَّيَّأُ (مقصورة) : العلامة، وقد تمدَّ فيقال السيَّاء . وقد اختلف العلماء في تعيينها هنا؛ فقال مجاهد : هي الخشوع والتواضع . السَّدَى : أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة^(١) كذا في ج . راجع الطبري . وبقا الأصول : فلتهم . (٢) الزناَر (بضم الزاي وتشديد النون) : ما يشتهه القوم على وسطه . (٣) راجع ١٦ ص ٢٥١ (٤) في ج : فزين .

النعمة . ابن زيد : وثلاثة نياهم . وقال قوم وحكاه مكى : أثر السجود . ابن مطية : وهذا حسن ، وذلك لأنهم كانوا متغربين متوكئين لا شغل لهم فى الأغلب إلا الصلاة ، فكان أثر السجود عليهم .

قلت : وهذه السبب التى هى أثر السجود اشترك فيها جميع الصحابة رضوان الله عليهم بإخبار الله تعالى فى آخر « الفتح » بقوله : « سَيَأْمُرُ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ^(١) » فلا فرق بينهم وبين غيرهم ، فلم يبق إلا أن تكون السبب أثر الخصاصة والحاجة ، أو يكون أثر السجود أكثر ، فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار . والله أعلم . وأما الخشوع فذلك محله القلب ويشترك فيه الثنى والفقير ، فلم يبق إلا ما اخترناه ، والموفق الإله .

الرابعة - قوله تعالى : (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا) مصدر فى موضع الحال ، أى ملحقين ، يقال : ألحف وألحفى وألح فى المسألة سواء ؛ ويقال :
• وليس لِّلْحِفِّ مِثْلُ الرَّدِّ ^(٢) •

وأشتقاق الإلحاف من اللحاف ، سُمِّيَ بذلك لاشتماله على وجوه الطلب فى المسألة كاشتغال اللحاف من التغطية ، أى هذا السائل يعم الناس بسؤاله فيلحقهم ذلك ؛ ومنه قول ابن أحرر :
فَقَطَّلَ يَحْفَهُنَّ بِقَفَقْفِهِ ^(٣) • وَيَلْحَفُهُنَّ هَفَقَاقًا نَحِيحًا

يصف ذكر النعام يحضن بيضا بجناحيه ويعمل جناحه لها كاللحاف وهو رقيق مع نخسه .
وروى النسائي ومسلم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين الذى ترذه النثرة والقرتان واللقمة واللقتان إنما المسكين المتعفف اقموا إن شتمت "
« لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا »

الخامسة - وأختلف العلماء فى معنى قوله « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا » على قولين ؛ فقال قوم منهم الطبرى والزجاج : إن المعنى لا يسألون البتة ، وهذا على أنهم متعففون عن

(١) راجع ١٦ ص ٢٩٢ (٢) هذا مجزيت لشار بن برد ومدره كما فى ديوانه والسان :

• الخزيلى والمصالحى •

(٣) تحقفا المائر : جناحاه •

المسألة عِقة تامة؛ وعلى هذا جمهور المفسرين؛ ويكون التحقُّف صفة ثابتة لهم، أى لا يسألون الناس إلحاحاً ولا غير إلحاح. وقال قوم: إن المراد حتى الإلحاف، أى إنهم يسألون غير إلحاف، وهذا هو السابق للفهم، أى يسألون غير ملحقين. وفي هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً. روى الأئمة واللفظ لمسلم عن معاوية بن أبى سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَهُ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مَنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ فَيُبَارَكَ لَهُ فَبِأَعْطَيْتُهُ". وفي الموطأ «عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال: نزلت أنا وأهلي ببقيع النرقد فقال لي أهل: أذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله لنا شيئاً نأكله؛ وجعلوا يذكرن من حاجتهم؛ فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لَا أُجِدُّ مَا أُعْطِيكَ" فتولَّى الرجل عنه وهو مُغَضَّبٌ وهو يقول: تَعْمَرِي إِنَّكَ تُسْطِيعِي مِنْ شَيْءٍ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهُ يَغْضَبُ عَلَيَّ إِلَّا أُجِدَّ مَا أُعْطِيهِ مِنْ سَأَلٍ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَةٌ أَوْ مِثْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْإِلْحَافُ". قال الأُسد^(١): قُتِلَتْ لِلْقِصَّةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَةٍ — قَالَ مَالِكٌ: وَالْأُوقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا — قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ». قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وتابعه هشام بن سعد وغيره، وهو حديث صحيح، وليس حكم الصحابي إذا لم يُسَمَّ حَكْمُ مَنْ دُونَهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ غِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لارتفاع الجرعة عن حجمهم وثبوت العدالة لهم. وهذا الحديث يدل على أن السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة؛ فمن سأل وله هذا الحد والمدد والقدر من الفضة أو ما يقوم مقامها ويكون عدلاً منها فهو ملحق، وما عابت أحداً من أهل العلم إلا وهو يكره السؤال لمن له هذا المقدار من الفضة أو عدلها من الذهب على ظاهر هذا الحديث. وما جاءه من غير مسألة بخائر له أن يأكله

(١) بقيع النرقد: مفرقة مشهورة بالبدية. (٢) الحديث كما في الطبعة المتدنية. وفي الأصول: منه الخلف.

(٣) القصة (بفتح اللام وكسر ها): الناقة ذات لبن القرية العهد بالنتاج.

(٤) في ب: وزيت. (٥) في الأصول: «الصاحب».

إن كان من غير الزكاة ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً ، فإن كان من الزكاة ففيه خلاف يأتي
ميكته في آية الصدقات ^(١) إن شاء الله تعالى .

المسألة - قال ابن عبد البر : من أحسن ما روى من أجوبة الفقهاء في معاني
السؤال وكراهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأئمة من أحمد بن حنبل وقد سئل من
للمسألة متى يحل قال : إذا لم يكن عنده ما يفسد به ويعتبه على حديث سهل بن الحنظلية .
قيل لأبي عبد الله : فإن أضطر إلى المسألة ؟ قال : هي مباحة له إذا أضطر . قيل له : فإن
تعفف ؟ قال : ذلك خير له . ثم قال : ما أظن أحدا يموت من الجوع ! الله يأتيه برزقه .
ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري "مَنْ أَسْتَعْفَ أَغْفَهُ اللَّهُ" . وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له : "تعفف" . قال أبو بكر : وسمعت يسأل من الرجل لا يجد شيئاً يسأل
الناس أم يأكل الميتة ؟ فقال : يأكل الميتة وهو يعد من يسأله ، هذا شنيع . قال : وسمعت
يسأله هل يسأل الرجل لغيره ؟ قال لا ، ولكن يمرض ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
حين جاءه قوم حفاة ^(٢) مجتأين في الثمار فقال : "تصقوا" ولم يقل أعطوهم . قال أبو عمر :
قد قال النبي صلى الله عليه وسلم "أشفعوا تؤجروا" . وفيه إطلاق السؤال لغيره . والله أعلم .
وقال : "ألا رجلٌ يتصدق على هذا" ؟ قال أبو بكر : قيل له — يعني أحمد بن حنبل —
فالرجل يذكر الرجل فيقول : إنه محتاج ؟ فقال : هذا مريض وليس به بأس ، إنما المسألة أن
يقول أعطه . ثم قال : لا يعجني أن يسأل المرء لنفسه فكيف لغيره ؟ والمريض هنا أحب إلى .

قلت : قد روى أبو داود والشمس وغيرهما أن القرامى ^(٣) قال لرسول الله صلى الله عليه
وسلم : أسأل يا رسول الله ؟ قال : "لا وإن كنت سائلاً لأبَدَ فأسأل الصالحين" . فأباح
صلى الله عليه وسلم سؤال أهل الفضل والصلاح عند الحاجة إلى ذلك ، ولأن أوقع حاجته

(١) راجع ج ٨ ص ١٦٧ (٢) أجاب ثلاثين يوماً إذا لبسه . واتحاد (بكر التوب جمع مرة) وهي كل
عثة محطمة من مآزر الأعراب ، كأنها أخذت من لون الحر لها فيها من السواد والياض . أراد أنه جاءه قوم لا يسي
أزرق محطمة من صوف (عن نهاية ابن الأثير) .

(٣) هو بن فراس بن مالك بن كثة (من الاستيذاب) .

بأنه فهو أعلى . قال إبراهيم بن أنعم : سؤال الحاجات من الناس هي الحجاب بينك وبين الله تعالى ، فأنتل حاجتك بمن يملك الضر والنفع ، ولكن مقورك إلى الله تعالى يكفك الله ما سواه وتميش مسرورا .

السابعة — فإن جاء شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يرده ، إذ هو رزق ورزقه الله . روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب ببطاء فردّه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لم ردّدته ؟ " فقال : يا رسول الله ، أليس أخبرتنا أن أحدنا خير له ألا يأخذ شيئا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما ذلك عن المسألة فاما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق رزقك الله " . فقال عمر بن الخطاب : والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأتيني بشيء من غير مسألة إلا أخذته . وهذا نص . وخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهما عن ابن عمر قال سمعت عمر يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى السطاء فأقول : أعطه أقرر إليه مني ، حتى أعطيني مرة مالا فقلت : أعطيه أقرر إليه مني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذْ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مثير ولا سائل تلذه ومالا فلا تُبجعه نفسك " . زاد النسائي — بعد قوله " خذْ — تحذّله أو نصلى به " . وروى مسلم من حديث عبد الله ابن السعدي المالكي عن عمر فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكلّ وتصنق " . وهذا بصح لك حديث مالك المرسّل . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ما تأكل من غير مسألة ولا إشراف " أي الإشراف أراد ؟ فقال : أن تستشره وتقول : لله يبعث إلى بقلبك . قيل له : وإن لم يتوضّ ، قال نعم إنما هو بالقلب . قيل له : هذا شديد ! قال : وإن كان يندبها فهو هكذا . قيل له : فإن كان الرجل لم يؤدني أن يرسل إلى شيئا إلا أنه قد عرض بقلبي فقلت : صي أن يبعث إلى . قال : هفتا إشراف ، فاما إذا جاءك من غير أن تحسبه ولا خطر على قلبك فهذا الآن ليس فيه إشراف . قال أبو عمر : الإشراف في اللغة رفع الرأس إلى المطمع

عنه والمطموع فيه، وأن يَهَيَّ الإنسان ويتعرض . وما قاله أحد في تأويل الإشراف تضيق وتشد يد وهو عندى بعيد ، لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسهم ما لم ينطق به لسان أو تمسكه جراحة . وأما ما أحفظه القلب من المصاعى ما خلا الكفر فليس بشئ حتى يعمل به ، وخطرات النفس تتجاوز عنها بإجماع .

الثامنة - الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الفنى عنها حرام لا يحل . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثراً " رواه أبو هريرة نرحمه مسلم . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه ^(١) مِرْعَةٌ " رواه مسلم أيضاً .

التاسعة - السائل إذا كان محتاجاً فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثاً إنذاراً وإظهاراً والأفضل تركه . فإن كان المسئول يعلم بذلك وهو قادر على ما سألوه وجب عليه الإعطاء ، وإن كان جاهلاً به فيعطيه مخافة أن يكون صادقاً في سؤاله فلا يفلح في رده .

العاشر - فإن كان محتاجاً إلى ما يُقِيم به سنة كالجمع للثوب بلبسه في العيد والجمعة فذكر ابن العربي : " سمعت يمام الخليفة ببغداد رجلاً يقول : هذا أخوك يحضر الجمعة معكم وليس عنده ثياب يُقِيم بها سنة الجمعة . فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثياباً آخر ، فقبل لي : كساه إياها أبو الطاهر البرسنى أخذ الثناء " .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْدِي وَالْأَنْهَارِ مِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٦﴾
فيه مسألة واحدة :

روى عن ابن عباس وأبي ذر وأبي أمامة وأبي الدرداء وعبد الله بن بشر الغافقي والأوزاعي أنها نزلت في علف الخيل المربوطة في سبيل الله . وذكر ابن سعد في الطبقات قال : أخبرني عن محمد بن شعيب بن شابور قال أنبأنا سعيد بن سينان عن يزيد بن عبد الله بن حبيب عن (١) المرأة (ضم الميم وإسكان الزاي) القطة . قال القاضي عياض : قيل سئله بأى يوم القيامة ذللاً سألته لأرجعه له عند الله . وقيل : هو مل ظاهره ، فيحس روحه عظم لا لحم عليه ، فزوجه له علامة له يدنيه حين طلب وسأل يوجهه . (٢) في أحكام ابن العربي : رأيت عليه ثياباً جديداً قبل لي كساه إياها فلان لأخذ الثناء بها .

أبيه من جهده هرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن قوله تعالى : « الَّذِينَ يَتَّقُونَ
 أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »
 قال : « هم أصحاب الخليل ». وبهذا الإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المتفق على
 الخليل كما سطر يده بالصدقة لا يقبضها وأبوها وأرواتها [عند الله] يوم القيامة كذكي المسك » .
 وروى عن ابن عباس أنه قال : نزلت في علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، كانت معه أربعة
 دراهم فتصدق بدرهم ليلا وبدرهم نهارا وبدرهم سرا وبدرهم جهرا ، ذكره عبد الرزاق قال :
 أخبرنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس . ابن جريح : نزلت في رجل فعل ذلك ،
 ولم يسم مليا ولا غيره . وقال قتادة . هذه الآية نزلت في المتفقين من غير تبذير ولا تقتر .
 ومعنى « بالليل والنهار » في الليل والنهار ، ودخلت الناء في قوله تعالى : « فَلَهُمْ » لأن
 في الكلام معنى الجزاء . وقد تقدم . ولا يجوز زيد فنطلق .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي
 يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا
 وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقَها فَلَهُ
 مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
 خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ
 أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا
 الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾
 فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْزَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ
 أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾

(١) الزيادة من كتاب الحقائق .

الآيات الثلاث^(١) تضمنت أحكام الربا وجواز عقود المبايعات ، والوعيد لمن استحل الربا وأصر على فعله . وفي ذلك ثمان وثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ يا كلون ياخذون ، فبر عن الأخذ بالأكـل ، لأن الأخذ إنما يراد للأكل . والربا في اللغة الزيادة مطلقا ، يقال : ربا الشيء يربو إذا زاد ، ومنه الحديث : " فلا والله ما أخذنا من لقمة إلّا ربا من تحتها " يعنى الطعام الذى دعا فيه النبى صلى الله عليه وسلم بالبركة ؛ خرج الحديث مسلم رحمه الله . وقياس كتابته بالياء للكسرة فى أوله ، وقد كتبه فى القرآن بالواو . ثم إن الشرع قد تصرف فى هذا الإطلاق فقصره على بعض موارد ؛ فزعه أطلقه على كسب الحرام ، كما قال الله تعالى فى اليهود : « وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » . ولم يرد به الربا الشرعى الذى حكم بتحريمه علينا وإنما أراد المال الحرام ؛ كما قال تعالى : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِمَسْحَةٍ » يعنى به المال الحرام من الرشا ، وما استحلوه من أموال الأئمة حيث قالوا : « تَبَسَّ عَلَيْنَا فى الأُمَمِينَ سَيْدٌ »^(٢) . وعلى هذا فيدخل فيه النبى من كل مال حرام بائى وجه اكتسب . والربا الذى عليه صرف الشرع شيان : تحريم النساء ، والتخاضل فى العقود وفى المطعومات على ما نيته . وغالبه ما كانت العرب تفعله ، من قولها للفرس : أنقض أم تربى ؟ فكان الفرس يزيد فى عدد المال ويصبر الطالب عليه . وهذا كله محرم باتفاق الأمة .

الثانية — أكثر البيوع الممنوعة إنما تجدهم منها لمضى زيادة إما فى عيب مال ، وإما فى منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه . ومن البيوع ما ليس فيه معنى الزيادة ؛ كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وكالبيع ساعة النداء يوم الجمعة ؛ فإن قيل لفاعلهما ؛ أكل الربا فتجوز وتسيبه .

الثالثة — روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل يمسد فن زاد أو استراد فقد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء " .

(١) كذا فى كل الأصول وقوله : ثمان وثلاثون مسألة تضمن الآيات الخمس . (٢) يريد الإمامة .

(٣) راجع ج ١ ص ٢٤٤ - ٢٤٦ (٤) راجع ج ٥ ص ١١٥ (٥) فى حدود وجه : العقود .

وفي حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ : " فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعَوِّذُ كَيْفَ شِئِمَ إِذَا كَانَ يَدَا بَيْدَ " . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 " الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ يَبْرُأُ وَيَعْتِنُهَا بِالْفَضَّةِ بِفَضَّتِهَا وَعَيْنُهَا وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مَدْيٌ وَمَدْيُ الشَّعِيرِ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مَدْيٌ مَدْيٌ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مَدْيٌ مَدْيٌ وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ مَدْيٌ مَدْيٌ فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ لَارَبِّي وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفَضَّةِ وَالْفَضَّةُ أَكْثَرُهَا يَدًا بَيْدَ وَأَمَّا نَيْبَتُهُ فَلَا وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهَا يَدًا بَيْدَ وَأَمَّا نَيْبَتُهُ فَلَا " . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِمَقْتَضَى هَذِهِ السُّنَّةِ وَعَلَيْهَا جَمَاعَةُ فَهْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا فِي الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فَإِنَّ مَالَكُمَا جَعَلَهُمَا صِنْفًا وَاحِدًا ، فَلَا يَحُوزُ مِنْهُمَا اثْنَانِ بَوَاحِدٍ ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمُعْظَمِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ ، وَأَضَافَ مَالِكُ إِلَيْهِمَا السُّلْتَ . وَقَالَ اللَّيْثُ : السَّلْتُ وَالشُّخْنُ وَالتَّمْرَةُ صِنْفٌ وَاحِدٌ ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ .

قلت : وإذا ثبتت السنة فلا قول معها . وقال عليه السلام : " فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " . وقوله : " البرُّ بالبرِّ والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ " دليل على أنهم نوعان مختلفان كخالفه البرُّ للتمر ، ولأن صفاتهما مختلفة وأسماؤهما مختلفة ، ولا اعتبار بالمَنْبِتِ والمَحْصَدِ إذا لم يعتبره الشرع ، بل فصل وبين ؛ وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والتورثي وأصحاب الحديث .

الرابعة - كان معاوية بن أبي سفيان يذهب إلى أن النہى والتحريم إنما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب والدرهم المضروب لا في البر من الذهب والفضة بالمضروب ، ولا في المصوغ بالمضروب . وقد قيل إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة ، حتى وقع له مع عبادة ما خرجه مسلم وغيره ، قال : غَزَوْنَا وَعَلَى النَّاسِ مَعَاوِيَةُ فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً ، فَكَانَ مِمَّا غَنِمْنَا آتِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ فَأَمَرَ مَعَاوِيَةُ رِجَالًا بِيَعِيهَا فِي أَصْطِغَاتِ النَّاسِ

(١) أى مكيال بمكيال . والمدي (يضم الميم وسكون الهمزة وبالياء) قال ابن الأعرابي : هو مكيال ضم لأهل الشام وأهل مصر ، وأجمع أمداء . وقال ابن بَرِّي : المدي مكيال لأهل الشام يقال له الجربيع يبيع خمسة وأربعين «طلا» وهو غير المد (بالهمزة المضمومة والياء المشددة) . قال الجوهري : الله مكيال وهو رطل وثلاث مثاقيل أهل الحجاز والشافعي ، ورواه عن أهل العراق وأبي حنيفة . (٢) السلت : ضرب من الشعير ليس له قشر .

فتنازع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقام فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمال بالمال إلا سواء بسواء قبيحا بين من زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال : ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كنا نستهده ونصحبه فلم نسمعها منه ! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال : لنحدثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية — أوقال وإن رغب — ما أبالي ألا أحببه في جنده في ليلته سوداء . قال حماد هذا أو نحوه . قال ابن عبد البر : وقد روي أن هذه القصة إنما كانت لأبي الرداء مع معاوية . ويحتمل أن يكون وقع ذلك لها معه ، ولكن الحديث في العرف محفوظ لعبادة ، وهو الأصل الذي عول عليه العلماء في باب « الربا » . ولم يختلفوا أن فعل معاوية في ذلك غير جائز ، وغير نكير أن يكون معاوية خفي عليه ما قد علمه أبو الرداء وعبادة فإنهما جليان من فقهاء الصحابة وكبارهم ، وقد خفي على أبي بكر وعمر ما وجد عند غيرهم ممن هو دونهم ، فمعاوية أخرى . ويحتمل أن يكون مذهبه كذهب ابن عباس ، فقد كان وهو يجر في العلم لا يرى الدرهم والدرهمين بأسا حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد . وقصة معاوية هذه مع عبادة كانت في ولاية عمر . قال قيسمة بن قزيب : إن عبادة أنكر شيئا على معاوية فقال : لا أسألك بأرض أنت فيها ودخل المدينة . فقال له عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره . فقال : أرجع إلى مكانك ، فبيع الله أرضا لست فيها ولا أمثالك ! وكتب إلى معاوية « لا إمارة لك عليه » .

الخامسة — روى الأئمة واللفظ للدارقطني من علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما من كانت له حاجة يورق فليصرفها بذهب وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها يورق هاء وهاء » . قال العلماء فقوله

(١) هو حماد بن زيد أحد رجال هذا الحديث .

(٢) قال ابن الأثير : « هو أن يقول كل واحد من اليمين « ها » فيعطيه ما في يده ، يعني معاينة في المجلس . وقيل منتهاك وهات ، أي خذ وأعط . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه « ها وهاء » ما كنه الألف ، =

عليه السلام : "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما" إشارة إلى جنس الأصل المضروب؛ بدليل قوله : "الفضة بالفضة والذهب بالذهب" الحديث . والفضة البيضاء والسوداء والذهب الأحمر والأصفر كل ذلك لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء على كل حال ؛ على هذا جماعة أهل العلم على ما بينا . واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فألحقها بالدرهم من حيث كانت ثمناً للأشياء ، ومنع من إلحاقها مرة من حيث إنها ليست ثمناً في كل بلد وإنما يختص بها بلد دون بلد .

السادسة - لا اعتبار بما قد روى عن كثير من أصحاب مالك وبعضهم يرويه عن مالك في التاجر يحفره الخروج وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنانير مضروبة ، فيأتي دار الضرب بفضته أو ذهبه فيقول للضرب ؛ خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل يدك وادفع إلى دنانير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأنني عفوز للخروج وأخاف أن يفوتني من أخرج معه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس . وحكاة ابن العربي في قبسه عن مالك في غير التاجر ، وأن مالكا خفف في ذلك ؛ فيكون في الصورة قد باع فضته التي وثبها مائة وخمسة دراهم أجره بمائة وهذا غرض الربا . والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له : إضرب لي هذه وقاطعه على ذلك بأجرة ، فلما ضربها قبضها منه وأعطاه أجرتها ، فالذي فعل مالك أولاً هو الذي يكون آخره ، ومالك إنما نظر إلى المال فركب عليه حكم الحال ، وأباه سائر الفقهاء . قال ابن العربي : والجهة فيه لمالك يئنه . قال أبو عمر رحمه الله : وهذا هو عين الربا الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : "من زاد أو ازداد فقد أربى" . وقد رد ابن وهب هذه المسألة على مالك وأنكرها . وزعم الأبهري أن ذلك من باب الزفق لطالب التجارة ولتلا يفوت السوق ، وليس الربا إلا على من أراد أن يربى عن يقصد إلى ذلك ويتنبه . ونسب الأبهري أصله في قطع الترانح ، وقوله

== والموارب مدحا وضحا ، لأن أهلها هلك ، أي خذت الكاف وعوضت منها المدة والمهدة ، يقال للراحد ماء وللاثين هاونا ويجمع هازم . وغير الخطابي يميز فيها الكون على حذف الهمزة وتزله مثله «ها» التي لثنية . ونسب لثات أخرى .

فمن باع توباً بيسئة وهو لا يتيه له في شرائه ثم يبعده في السوق يباع : إنه لا يجوز له إبقاؤه منه بغير ما باعه به وإن لم يقصد إلى ذلك ولم يحنه ؛ ومثله كثير ؛ ولو لم يكن الربا إلا على من قصده ما حرم إلا على الفقهاء . وقد قال عمر : لا يتجر في سوقنا إلا من قفه وإلا أكل الربا . وهذا بين لمن رزق الإنصاف وألمح رشده .

قلت : وقد بالغ مالك رحمه الله في منع الزيادة حتى جعل المتوهم كالتحقق ؛ فنع ديناراً ودرهماً بدینار ودرهم سداً للدرية وحسباً للتوهمات ؛ إذ لولا توهم الزيادة لما تبادلا . وقد علل منع ذلك بتعذر المسائلة عند التوزيع ؛ فإنه يلزم منه ذهب وفضة بذهب . وأوضح من هذا منه التفاضل المعنوي ؛ وذلك أنه منع ديناراً من الذهب العالي وديناراً من الذهب اللدن في مقابلة العالي وألقى اللدن ؛ وهذا من دقيق نظره رحمه الله ؛ فدل أن تلك الرواية منه منكرة ولا تصح . والله أعلم .

السابعة - قال الخطابي : التبر قطع الذهب والفضة قبل أن تضرب وتطع دراهم أو دنانير ، وأحدثها نيرة . والعين : المضروب من الدراهم أو الدنانير . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع مثقال ذهب صين بمثقال وشيء من غير مضروب . وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ؛ وذلك معنى قوله : " يبرها ويحبها سواء " .

الثامنة - أجمع العلماء على أن التمر بالتمر ولا يجوز إلا مثلاً بمثل . واختلفوا في بيع التمرة الواحدة بالتمرين ، والحبة الواحدة من القمح بحبين ؛ فمنه الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ؛ وهو قياس قول مالك وهو الصحيح ؛ لأن ما جرى الربا فيه بالتفاضل في كثيره دخل قليله في ذلك قياساً ونظراً . احتج من أجاز ذلك بأن مستهلك التمرة والتمرين لا يجب عليه التبعة ، قال : لأنه لا مكيل ولا موزون بخاز فيه التفاضل .

التاسعة - أعلم رحمه الله أن مسائل هذا الباب كثيرة وفروعه منتشرة ؛ والذي يربط لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره كل واحد من العلماء في علة الربا ؛ فقال أبو حنيفة :

علة ذلك كونه مكيلا أو موزونا جنسا، فكل ما يدخله الكيل أو الوزن عنده من جنس واحد، فإن بيع بعضه ببعض متافلا أو نسيئا لا يجوز؛ فنع بيع التراب بعضه ببعض متافلا؛ لأنه يدخله الكيل، وأجاز الخبز قُرْصا بقرصين؛ لأنه لم يدخل عنده في الكيل الذي هو أصله، فخرج من الجنس الذي يدخله الربا إلى ما عداه. وقال الشافعي: العلة كونه مطعوما جنسا. هذا قوله في الجديد؛ فلا يجوز عنده بيع الدقيق بالخبز ولا بيع الخبز بالخبز متافلا ولا نسيئا، وم سواء أكان الخبز نخبرا أو فطيرا. ولا يجوز عنده بيعة بيضتين، ولا رمانة برمانتين، ولا بطيخة ببطيختين لا يدا يبد ولا نسيئة؛ لأن ذلك كله طعام ما كول. وقال في القديم: كونه مكيلا أو موزونا. واختلفت عبارات أصحابنا المالكية في ذلك؛ وأحسب ما في ذلك كونه مقتانا مدخرا للعيش غالبا جنسا؛ كالحنطة والشعير والتمر والماع المنصوص عليها، وما في معناها كالأرز والذرة والدخن والسَّمِيم، والقطاني كالقول والعَدَس واللُّوبِيَاء والخمص، وكذلك المحسوم والأكبان والخلول والزيت، والثمار كالعنب والزبيب والزيتون، واختلف في التبن، ويحق بها العسل والسكر. فهذا كله يدخله الربا من جهة النساء. وجائز فيه التفاضل لقوله عليه السلام: "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شقتم إذا كان يدا بيد". ولا ربا في رطب الفواكه التي لا تبقى كالنخاع والبطيخ والزمان والكثيري والقثاء والخيار والباذنجان وغير ذلك من الخضروات. قال مالك: لا يجوز بيع البيض بالبيض متافلا؛ لأنه مما يذخر، ويجوز عنده مثلا بمثل. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: جائز بيع بيضتين وأكثري؛ لأنه مما لا يذخر، وهو قول الأوزاعي.

العاشرة - اختلف النحاة في لفظ «الربا» فقال البصريون: هو من ذوات الواو؛ لأنك تقول في تنبيهه: رِبَان، قاله سيبويه. وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتنبيهه بالياء؛ لأجل الكسرة التي في أوله. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أفصح من هذا ولا أشنع إلا يكفهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التنبيه وهم بقرءون «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ» قال محمد بن يزيد: كُتِبَ «الربا» في المصحف بالواو فوق يائه وبين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنه من ربا يربو.

الحادية عشرة - فوله تعالى : (لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)
الجملة خبر الابتداء وهو « الَّذِينَ » . والمعنى من قبورهم ، قاله ابن عباس ومجاهد وابن جبير
وقَتَادَةُ والربيع والضحاك والسدي وابن زيد . وقال بعضهم : يجعل معه شيطان يخفقه .
وقالوا كلهم : يُعَيِّت كالجنون عقوبة له وتقييماً عند جميع أهل المحشر . ويُقَوَّى هذا التأويل
المُجْتَمِع عليه أن في قراءة ابن مسعود « لَا يَقُومُونَ يوم القيامة إِلَّا كَمَا يَقُومُ » . قال ابن عطية :
وأما لفظ الآية فكانت تحتل تشبيه حال القائم بمرص وجشع إلى تجارة الدنيا بقيام المجنون ،
لأن الطمع والرغبة تستفزه حتى تضطرب أعضاؤه ، وهذا كما تقول لمسرع في شيء يخلط في هيئة
حركاته إيمان فرع أو غيره : قد جُنَّ هذا ! وقد شبه الأعتى ناقته في فساطها بالجنون في قوله :
وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ السَّرَى وَكَأَنَّمَا . أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْحِنِّ أَوَّلُ

وقال آخر :

• لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءٍ أَوَّلُ •

لكن ما جاءت به قراءة ابن مسعود وتظاهرت به أقوال المفسرين بضعف هذا التأويل .
و « يَخْبِطُهُ » يتغمله من خبط يخبط ، كما تقول : تملكه وتعبده . بفعل الله هذه العلامة
لأَكْثَرِ الرِّبَا ، وذلك أنه أربأ في بطونهم فائقهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون
ويسقطون . ويقال : إنهم يمشون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالحبائلي ، وكلما قاموا
سقطوا والناس يمشون عليهم . وقال بعض العلماء : إنما ذلك شعار لهم يعرفون به يوم القيامة
ثم المذاب من وراء ذلك ، كما أن النَّالَ يَجِيءُ بما غَلَّ يوم القيامة بشرة يشهر بها ثم المذاب
من وراء ذلك . وقال تعالى : « يَا كُفُّونَ » والمراد يكسبون الربا ويفعلونه . وإنما خص
الأكل بالذكرا لأنه أقوى مقاصد الإنسان في المال ، ولأنه دال على الجمع وهو أشد الحرص ؛
يقال : رجل جشع بين الجمع وقوم جشعون ، قاله في المجمل . فاقم هذا البعض من توابع
الكسب مقام الكسب كله ؛ فالإبلاس والسكنى والاذخار والإنفاق على المال داخل في قوله :
« الَّذِينَ يَا كُفُّونَ » .

(١) في ابن عطية : تجارة الربا . الأولى : شبه الجنون .

الثانية عشرة - في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصَّريح من جهة الحق .
 وزعم أنه من فعل الطباع ، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه شيء ، وقد
 مضى الرّد عليهم فيما تقدم من هذا الكتاب . وقد روى النسائي ترمذي أبي اليسر قال : كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : " اللهم إني أعوذ بك من التردّي والهدم والفرق والخرق
 وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مذبذباً وأعوذ بك
 أن أموت لديماً " . وروى من حديث محمد بن المنثري حدثنا أبو داود حدثنا هشام عن قتادة
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : " اللهم إني أعوذ بك من الجنون
 والجذام والبرص وسوء الأسقام " . والمس : الجنون ؛ يقال : مُسَّ الرجلُ ، وألْسَ ؛ فهو
 محسوس ومألوس إذا كان مجنوناً ؛ وذلك علامة الربا في الآخرة . وروى في حديث الإمراء :
 " فاطلق بي جبريل فمرت رجال كثير كل رجل منهم بطنه مثل البيت الصَّخْمُ متصدّين
 على سابلة آل فرعون وآل فرعون يُعرضون على النار بُكْرَةً وَهَيْباً فيَقْبِلُونَ مثل الإبل المهيومة ^(١)
 يتخبطون الحجارة والشجر لا يسمعون ولا يفلتون فإذا أحس بهم أصحاب تلك البطون قاموا
 فتنبّل بهم بطونهم فيصرعون ثم يقوم أحدهم فيميل به بطنه فيصرع فلا يستطيعون برّاحاً
 حتى يشاهم آل فرعون فيطئونهم مقبلين ومدبرين فذلك عذابهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة
 وآل فرعون يقولون اللهم لا تُقم الساعة أبداً فإن الله تعالى يقول : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ
 أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » ^(٢) - قلت - يا جبريل من هؤلاء ؟ قال : " هؤلاء الذين
 يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس " . والمس الجنون
 وكذلك الأولي والألس والزود ^(٣) .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) معناه جند جميع
 المتأولين في الكفار ، ولم يقل : « فَلَهُ مَا سَلَفَ » ولا يقال ذلك لمؤمن ماص بل ينقض بيعه
 (١) المهيوم : المصاب بداء الهيام ، وهو داء يصيب الإبل من ماء تنثره مستقماً تقيم في الأرض لا ترمي .
 وقيل : هو داء يصيبها فتعطل فلا تروى ؛ وقيل : داء من شدة العطش . (٢) راجع ج ١ ص ٣٤٨ .
 (٣) كذا في الأصول وابن حنبل ولم يسددا وجه اللهم إلا ما روى أن الشيطان يحذلق آدم بكل حيلة
 أي بكل طلب ومراء ، والريادة اسم من الإزادة . فتباهة .

ويرد فعله وإن كان جاهلاً؛ فلذلك قال صلى الله عليه وسلم : " مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ " . لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) أى إنما الزيادة عند حلول الأجل آخرًا كتل أصل الثمن في أول العقد، وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك؛ فكانت إذا حلّ دينها قالت للفسيم : إما أن تَقْضِيَ وإما أن تُرْبِي، أى تزيد في الدين . فحرم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قولهم بقوله الحق : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وأوضح أن الأجل إذا حلّ ولم يكن عنده ما يؤدى أنظر إلى الميسرة . وهذا الربا هو الذى نسخه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفة لما قال : " ألا إن كل ربا موضوع وإن أول ربا أضعه ربانا ورا عباس بن عبدالمطلب فإنه موضوع كله " . فبدأ صلى الله عليه وسلم بعنه وأخص الناس به . وهذا من سنن العدل للإمام أن يفيض العدل على نفسه وخاصته فيستفيض حينئذ في الناس .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) هذا من عموم القرآن ، والآلف واللام للجنس لا للمهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه ؛ كما قال تعالى : « وَالْعَصِيرُ إِنْ الْإِنْسَانُ لَفِيْ خُسْرٍ » ثم استثنى « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » . وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما نهى عنه ومنع العقد عليه ؛ كالخمر والميتة وجبل الحبلة ^(٢) وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة التهي عنه . ونظيره « أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » وسائر الظواهر التي تقتضى العمومات ويدخلها التخصيص ، وهذا مذهب أكثر الفقهاء . وقال بعضهم : هو من مجمل القرآن الذى فسر بالمجمل من البيع والمحرّم فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقترن به بيان من سنّه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن دلّ على إباحة البيوع في الجملة دون التفصيل . وهذا فرق ما بين العموم والمجمل .

(١) راجع ج ٣ ص ١٧٨ (٢) الجبل (بضم ريك) مصدرهى به المحمول كما سمي بالجبل ، وإنما دخلت عليه الفاء للاختصاص بمعنى الأثرة فيه ؛ فالجبل الأول يرد به ما في بطون النوق من الجبل ، والثاني جبل ما في بطون النوق . وإسمائى على اثنين ؛ أحدهما أنه غرد ، وبع شئ لم ينطق به ، وهو أن بيع ما سوف يحمله الجنبين الذى فى بطون النوق على نفسه برأى تكون أثنى ، فهو بيع نتاج الناحج . وقبل أراد مجمل الجبلية أن يمه إلى أجل يخج فيه لا يحمل الذى فى بطون النوق ؛ فهو أجل مجهول لعدلا يصح (من نهاية ابن الأثير) - (٣) راجع ج ٨ ص ٧١

فالمعوم يدل على إباحة البيع في الجملة والتفصيل لما لم يخص بدليل . والمجمل لا يدل على إباحته في التفصيل حتى يقترب به بيان . والأوّل أصح . والله أعلم .

السادسة عشرة — البيع في اللغة مصدر باع كذا بكذا، أى دفع عوضا وأخذ مَوْضُوعًا . وهو يقتضى بائعا وهو المالك أو من يُزَلّ منزله ، ومبتاعا وهو الذى يبذل الثمن ، ومبيعا وهو المثلّمون وهو الذى يُسَدَّل في مقابلته الثمن . وعلى هذا فإن كان البيع أربعة : البائع والمبتاع والتمن والمُثَمَّن . ثم المعاوضة عند العرب تختلف بحسب اختلاف ما يضاف إليه ، فإن كان أحد المعوضين في مقابلة الرِّقبة سُمِّيَ بيماء ، وإن كان في مقابلة منفعة رقية فإن كانت منفعة بُضْعٌ سُمِّيَ نكاحا ، وإن كانت منفعة غيرها سُمِّيَ إجارة . وإن كان عَيْنًا بعين فهو بيع القَد وهو الصرف ، وإن كان بدَنٌ مُؤَبَّل فهو السَّلَم ، وسيأتى بيانه في آية الدين . وقد مضى حكم الصَّرَف ، ويأتى حكم الإجارة في « القصص » وحكم المهر في النكاح في « النساء » . كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة عشرة — البيع قبول وإيجاب يقع باللفظ المستقبل والماضى ؛ فالماضى فيه حقيقة والمستقبل كناية ، ويقع بالصريح والكناية المفهوم منها نقل الملك . فسواء قال بعثتك هذه السلعة بعشرة فقال : اشتريتها ، أو قال المشتري : اشتريتها وقال البائع : بعثتكها ، أو قال البائع : أنا أبيعك بعشرة فقال المشتري : أنا اشتري أو قد اشتريت ، وكذلك لو قال : خذها بعشرة أو أعطيتكها أو دونتها أو بورك لك فيها بعشرة أو سلمتها إليك — وهما يردان البيع — فذلك كله بيع لازم . ولو قال البائع : بعثتك بعشرة ثم رجع قبل أن يقبل المشتري فقد قال : ليس له أن يرجع حتى يسمع قبول المشتري أو رده ؛ لأنه قد بذل ذلك من نفسه وأوجبه طعنا ، وقد قال ذلك له ؛ لأن العقد لم يتم طبعه . ولو قال البائع : كنت لاعبا ، فقد اختلفت الرواية عنه ؛ فقال مرة : يلزمه البيع ولا يلتفت إلى قوله . وقال مرة : ينظر إلى قيمة السلعة

(١) طبع ص ٢٢٦ ، طبع ص ٢٢٧ . (٢) طبع ص ٢٢٨ ، طبع ص ٢٢٩ . (٣) طبع ص ٢٣٠ .
ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ . (٤) قوله قد قال ؛ مبنى ما لكأى بأن قوله : قد اختلفت الرواية عنه الخ .

فإن كان الثمن يشبه قيمتها فالبيع لازم ، وإن كان متفاوتا كعبد بدرهم ودار بدينار ، علم أنه لم يُرد به البيع ، وإنما كان هازلا فلم يلزمه .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (الألف واللام هنا للمهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما بيناه ، ثم تناول ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عنه من البيع الذي يدخله الربا وما في معناه من البيوع المنهي عنها .

التاسعة عشرة - عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال ؛ لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : جاء بلال بن رباح^(١) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أين هذا ؟ " فقال بلال : من تمر كان عندنا ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : " أَوْه عَيْنُ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّرْبِيعَةَ بَيْعِ آخَرٍ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ " وفي رواية " هذا الربا فردوه ثم يبعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا " . قال علماءنا : قوله : " أَوْه عَيْنُ الرَّبَا " أي هو الربا المحرم نفسه لا ما يشبهه . وقوله : " فردوه " يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه ؛ وهو قول الجمهور ؛ خلافا لأبي حنيفة حيث يقول : إن بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع . ولو كان على ما ذكرنا ففسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، وأمره برد الزيادة على الصاع ولصح الصفقة في مقابلة الصاع .

الموقية عشرين - كل ما كان من حرام بين فُسخ فعلى المبتاع رد السلعة بينهما . فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له القيمة ، وذلك كالعقار والمروض والحبوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو مكيل من طعام أو عرض . قال مالك : يُرد الحرام البين فأت أو لم يفت ، وما كان مما كره الناس رد إلا أن يغوت فيترك .

(١) البرقي (يفتح الموحدة وسكون الراء في آخره ياء مشددة) : ضرب من التمر أحمر بصفر كثير المحاء (ومر ما كما التواضع) طيب الخلاصة .

(٢) تراجع حاشية ٣ ص ٢٣٦ من هذا الجزء .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ قال جعفر بن محمد الصادق رحمه الله : حرم الله الربا ليتقارض الناس . وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قَرْضُ مَرْتَيْنِ يَبْدُلُ صَدَقَةً مَرَّةً " أخرجه البزار ، وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . وقال بعض الناس : حرمه الله لأنه متلفعة للأموال مهلكة للناس . وسقطت علامة التانيث في قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَهُ ﴾ لأن تانيث « الموعظة » فبر حقيق وهو بمعنى وعظ . وقرأ الحسن « فمن جاءته » بإثبات العلامة .

هذه الآية تلها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم . وروى الدارقطني عن العالية بنت أنفع قالت : خرجت أنا وأم حُجَّة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : من أنن ؟ قلنا من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم حُجَّة : يا أم المؤمنين ! كانت لي جارية وإني بنتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فابعتها منه بستائة درهم قدا . قالت : فاقبلت طينا فقالت : بشما شريت وما اشتريت ! فأباني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب . فقالت لها : أرايت إن لم آخذ منه إلا رأس مالى ؟ قالت : ﴿ قَدْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَتَتْهُ قُلَّةٌ مَا سَلَفَ ﴾ . العالية هي زوجة أبي إسحاق الهمداني الكوفي السبعي أم يونس بن أبي إسحاق . وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية ابن وهب عنه في بيوع الآجال ، فإن كان منها ما يؤدى إلى الوقوع في المحذور منع منه وإن كان ظاهره بيعا جائزا . وخالف مالكا في هذا الأصل جمهور الفقهاء وقالوا : الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون . ودلينا القول بهذا الدرائع ، فإن سلم وإلا استدلتنا على صحته . وقد تقدم . وهذا الحديث نص ، ولا نقول عائشة « أباني زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب » إلا بتوقيف ، إذ مثله لا يقال بالراى فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرفتها إلا بالوحي كما تقدم . وفي صحيح مسلم عن الثمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرى

حول الحى يوشك أن يوقع فيه ألا وإن لكل ملك حى ألا وإن حى الله عارمه^(١) . وجه دلالة أنه منع من الإقدام على التشابهات مخافة الوقوع في المحرمات وذلك سد للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن من الكآثر شتم الرجل والديه " قالوا : وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : " يسب أب الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه " . فجعل التعريض لسب الآباء كسب الآباء . ولعن صلى الله عليه وسلم اليهود إذ أكلوا ممن ما نهوا عن أكله . وقال أبو بكر في كتابه : لا يجمع بين متفوق ولا يفترق بين مجتمع خشية الصدقة . ونهى ابن عباس عن دراهم بدرانم بينهما جرية^(٢) . وأتفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف ، وعلى تحريم قليل الخمر وإن كان لا يسكر ، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية وإن كان عتيبا ، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثر ويعلم على القسط والنبات أن الشرع حكم فيها بالمنع ؛ لأنها ذرائع المحرمات . والربا أحق ما حُتَّتْ مراتبه وسُدَّتْ طرائقه ، ومن أباح هذه الأسباب فليح حفر البئر ونصب الجبال لهلاك المسلمين والمسلمات ، وذلك لا يقوله أحد . وأيضاً فقد اتفقت على منع من باع بالينة إذا عُرِفَ بذلك وكانت عاده ، وهى فى معنى هذا الباب . والله الموفق للصواب .

الثانية والعشرون — روى أبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تبايعتم بالينة وأخذتم البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا يرفعكم عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم " . فى إسناده أبو عبد الرحمن أنطرساني^(٣) . ليس بمشهور . وفسر أبو عبيد المرورى الينة فقال : هى أن يبيع من رجل سلعة بئى معلوم إلى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به . قال : فإن اشتري بمضرة طالب الينة سلعة من آخر بئى معلوم وقبضها ثم باعها من طالب الينة بئى أكثر مما اشتراه إلى أجل مسمى ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن

- (١) الحديث أئنه كان فى صحيح مسلم طبع الآساء ص ٥٥ هـ . وفى ب ودودج : يرشك أن يرافه .
(٢) كذا فى هـ وفى ب ودودج : جريه ، والله يدير أن الحى : دراهم بدرانم معها شى . قد يكون فيه فاضل ، ولعل الأصل : بينهما جدية . أى بينهما فاضل لما بين الجديد والقديم منها من الفرق .
(٣) فى أ عل المساش : فى إسناده أبو عبد الرحمن أنطرساني اسمه إسماعيل بن أمية زبل مصر لا يفتح هـ ، وفيه أيضا طاء الخراساني ، وفيه : فقال لم يذكره الشيخ رضى الله عنه ليس بمشهور .

فهذه أيضا عَيْتٌ، وهي أهون من الأولى، وهو جائز عند بعضهم. وصُمِّيت عَيْتٌ لحضور النقد لصاحب العينة، وذلك أن العَيْنَ هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بين حاضر يصل إليه من فوره .

الثالثة والعشرون — قال علماؤنا : قُنْ باعَ سلعةً بئْنِ إلى أجل ثم ابتاعها بئْنِ من جنسِ الثمن الذي باعها به ، فلا يخلو أن يشتريها منه بنقد ، أو إلى أجل دون الأجل الذي باعها إليه ، أو إلى أبعد منه ، بمثل الثمن أو بأقل منه أو بأكثر ؛ فهذه ثلاث مسائل : وأما الأولى والثانية فإن كان بمثل الثمن أو أكثر جاز ، ولا يجوز بأقل على مقتضى حديث عائشة ؛ لأنه أعطى ستانة ليأخذ ثمانمائة والسلعة لنحو ، وهذا هو الربا بعينه . وأما الثالثة إلى أبعد من الأجل ، فإن كان اشتراها وحدها أو زيادة فيجوز بمثل الثمن أو أقل منه ، ولا يجوز بأكثر ؛ فإن اشترى بعضها فلا يجوز على كل حال لا بمثل الثمن ولا بأقل ولا بأكثر . ومسائل هذه الباب حصرها علماؤنا في سبع وعشرين مسألة ، ومدارها على ما ذكرناه ، فاعلم .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا سَلَفَ ﴾ أي من أمر الربا لا تباعة عليه منه في الدنيا ولا في الآخرة ؛ قاله السُّدِّي وغيره . وهذا حكم من الله تعالى لمن أسلم من كفار قريش وتقيف ومن كان يتجر هناك . وسلف : معناه تقدم في الزمن وانقضى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ فيه أربع تأويلات : أحدها أن الضمير عائد إلى الربا ، بمعنى وأمر الربا إلى الله في إمرار تحريمه أو غير ذلك . والآخر أن يكون الضمير عائداً على « ما سلف » أي أمره إلى الله تعالى في العفو عنه وإسقاط النتيجة فيه . والثالث أن يكون الضمير عائداً على ذى الربا ، بمعنى أمره إلى الله في أن يثبت على الانتهاء أو يعيده إلى المعصية في الربا . واختار هذا القول الخامس ، قال : وهذا قول حسنٌ ، أي وأمره إلى الله في المستقبل إن شاء ثبته على التحريم وإن شاء أباحه . والرابع أن يعود الضمير على المنتهى ؛ ولكن بمعنى التأنيس له وبسط أملة في الخير ؛ كما تقول : وأمره إلى طاعة وخير ؛ وكما تقول : وأمره في نحو وإقبال إلى الله تعالى وإلى طاعته .

(١) في دواب ربه : لحصول . (٢) كذا في ابن حطية ودواب ربه ، وفي دواب ربه : أمره إلى الله في أن يثبت عليه ... أو يذهب على المعصية في الربا .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾ يعنى إلى فعل الربا حتى يموت ؛ قاله سفیان . وقال غيره : مَنْ عاد فقال إنما البيع مثل الربا فقد كفر . قال ابن عطية : إن قدرنا الآية في كافر فالخلود خلود أبدي حقيقي ، وإن لحظناها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلْكٌ خالد ، عبارة عن دوام ما لا يبقى على التآييد الحقيقي : السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ يعنى في الدنيا أى يذهب بركته وإن كان كثيرا . روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الربا وإن كثرت فواقبته إلى قُلْ " . وقيل : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » يعنى في الآخرة . وعن ابن عباس في قوله تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » قال : لا يقبل منه صدقة ولا حجاً ولا جهاداً ولا صلوة . والمحقق : النقص والذهاب ؛ ومنه عمّا قاله القمرو هو انتقاصه . ﴿ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ أى يُبَيِّنُهَا في الدنيا بالبركة ويكثر نواحيها بالتضعيف في الآخرة . وفي صحيح مسلم : " إن صدقة أحدكم لنقع في يده الله فَيَرِيهَا له كما يَرِي أحدكم قُلُوبَهُ أو فصيلة حتى يحى يوم القيامة وإن اللقمة لعل قدر أحد " . وقرأ ابن الزبير « يَمْحَقُ » بضم الباء وكسر الحاء مشددة « يُرِي » بفتح الراء وتشديد الباء ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

الثامنة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ ووصف كفار بأثيم مبالغة ، من حيث اختلف اللفظان . وقيل : لإزالة الاشتراك في كفار ؛ إذ قد يقع على الزاوع الذى يستر الحلب في الأوض ؛ قاله ابن قورك .

وقد تقدم القول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ . وخص الصلاة والزكاة بالذكر وقد تضمنتا عمل الصالحات تشريفا لهما وتنبها على قدرهما إذ هما رأس الأعمال ، الصلاة في أعمال البدن ، والزكاة في أعمال المال . التاسعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ظاهره أنه أجل من الربا ما لم يكن مقبوضا وإن كان مقبوضا قبل

نزول آية التحريم، ولا يتعقب بالسخ ما كان مقبوضا . وقد قيل : إن الآية نزلت بسبب
تقيف ، وكانوا عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن ما لهم من الربا على الناس فهو لهم ،
وما للناس عليهم فهو موضوع عنهم ، فلما أن جاءت آجال رباهم بعثوا إلى مكة للاقتضاء ،
وكانت الديون لبني عبدة وهم بنو عمرو بن عير من تقيف ، وكانت مل بني المغيرة المخزوميين .
فقال بنو المغيرة : لا نعطي شيئا فإن الربا قد رُفِع . ورفضوا أمرهم إلى عتاب بن أسيد ، فكتب
به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلت الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عتاب ، فعلمت بها تقيف فكفّت . هذا سبب الآية على اختصار مجموع ما روى
ابن إسحاق وابن جريج والسدي وغيرهم . والمعنى اجعلوا بينكم وبين عذاب الله وقايةً بترككم
ما بقي لكم من الربا وصفحكم عنه .

المؤيفة ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ شرط محض في تقيف على بابه ،
لأنه كان في أول دخوله في الإسلام . وإذا قدرنا الآية فيمن قد هجر إيمانه فهو شرط
بجائز على جهة المبالغة ، كما تقول لمن تريد إقامة نفسه : إن كنت رجلا فافعل كذا . وحكى
الغاش عن مقاتل بن سليمان أنه قال : إن «إِنْ» في هذه الآية بمعنى «إذ» . قال ابن عطية :
وهذا مردود لا يعرف في اللغة . وقال ابن قورك : يحتمل أن يريد «يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا» بمن
قبل محمد عليه السلام من الأنبياء «ذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» بحمد صلى الله عليه
وسلم ! إذ لا ينفع الأول إلا بهذا . وهذا مردود بما روى في سبب الآية .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ هذا
وعيد إن لم يَدْرُوا الربا ، والحرب داعية القتل . وروى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لا كل
الربا : خُذ سلاحك للحرب . وقال ابن عباس أيضا : مَنْ كَانَ مَقِيماً عَلَى الرِّبَا لَا يَتَرَعَّ عَنْهُ خُفِّي
عَلَى إِمَامٍ مُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَنْبِيَهُ ، فَإِنْ تَرَعَّ وَلَا ضَرْبَ عِقَابِهِ . وقال قتادة : أورد الله أهل
الربا بالقتل فجعلهم يهرجوا لَيْثًا يُقْفَوُا ^(١) . وقيل : للمعنى لَمْ تَهْبُوا فَاتَمَّ حَرْبُ اللَّهِ وَلِهَذَا هُوَ أَيْ
(١) أى إنازة . (٢) الهرج : التفرق . (٣) عتقه : أعتقه بقرعة أو ماله .

أعداء . وقال ابن خُوَيْرِمَتَاد : ولو أن أهل بلد اصطَلَحُوا على الرِّيا استعْلَاقًا كانوا امرئَيْن ،
والحكم فيهم كالحكم في أهل الرِّدة ، وإن لم يكن ذلك منهم استعْلَاقًا جاز للإمام عارِبُهُمْ ،
الآ ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال : « فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وقرأ
أبو بكر عن عاصم « فَأَذْنُوا ، على معنى فاعلموا غيركم أنكم على حربهم .

الثانية والثلاثون - ذكر ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال :
يا أبا عبد الله ، إني رأيت رجلاً مسكراً يتماقير يد أن يأخذ القمر ، فقلت : امرأتى طالق
إن كان يدخل جوف ابن آدم أشر من الحجر . فقال : أرجع حتى أنظر في مسألك . فأنابه
من الغسد فقال له : أرجع حتى أنظر في مسألك فأنابه من الغسد فقال له : امرأتك طالق ،
إني تصفحت كتاب الله وستة نبيه فلم أر شيئاً أشر من الرِّيا ؛ لأن الله أذن فيه بالحرب .

الثالثة والثلاثون - دلّت هذه الآية على أن أكل الرِّيا والعمل به من الكبائر ، ولا خلاف
في ذلك على ما نيتنه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يأتي على الناس زمانٌ
لا يبقى أحد إلا أكل الرِّيا ومن لم يأكل الرِّيا أصابه عُنْبارُهُ " وروى الدارقطني عن عبد الله
ابن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لندرهم رباً أشدّ عند الله تعالى
من مت وثلاثين زينة في الخطيئة " وروى عنه عليه السلام أنه قال : " الرِّيا تسعة وتسعون
يأبأ أدامها كميّتان الرجل يأثم " يعني الزنا بأمه . وقال ابن مسعود أكل الرِّيا وموكله وكتنبه
وشاهده ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . وروى البخاري عن أبي جحيفة قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن النَّم وثمن الكلب وكسب البني ولعن أكل الرِّيا وموكله
والواشمة والمستوشمة والمصور . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في يوم عيب و أشد . (٢) في الاستياب أن حنظلة القيل قتل يوم أحد شهيداً فله أبو مغيان .
كان قتل الرِّيا في حين خروجه إلى أحد ثم جيم عليه من الخروج في الغير ما أنساه القيل وأبعده عنه ، فلا قتل شهيداً
لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الملائكة تسفه . (٣) أي أجرة الجماع ، وأطلق عليه النبي تحزناً .

(٤) أحسن الحديث كما في صحيح البخاري راجع السقلاذج ١٠ ص ٣٣٠

قال : "اجتنبوا السبع الموبقات ... - وبها - وأكل الربا" . وفي مصنف أبي داود
عن ابن مسعود قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده .
الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » الآية . روى
أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة
الوداع : "ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون
ولا تظلمون" وذكر الحديث . فردهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لهم :
« لَا تَظْلِمُونَ » في أخذ الربا « وَلَا تُظْلَمُونَ » في أن يتمسك بشيء من رؤوس أموالكم فنذهب
أموالكم . ويحتمل أن يكون « لَا تُظْلَمُونَ » في مطل ؛ لأن مطل الغنى ظلم ؛ فالمعنى أنه يكون
القضاء مع وضع الربا ، وهكذا سنة الصلح ، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما أشار إلى كعب بن مالك في دين ابن أبي حذرد بوضع الشرط فقال كعب : نعم ؛
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخر : "قُمْ فَأَقِضْهُ" . فتلقى العلماء أمره بالقضاء سنة
في المصالحات . وسياق في « النساء » بيان الصلح وما يجوز منه وما لا يجوز ، إن شاء الله تعالى .
الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » تأكيد لإبطال
ما لم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه . فاستدل بعض العلماء بذلك على أن
كل ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد أبطل العقد ؛ كما إذا اشترى مسلم
صيда ثم أحرم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع ؛ لأنه طرأ عليه قبل القبض
ما أوجب تحريم العقد ؛ كما أبطل الله تعالى ما لم يقبض ؛ لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه
قبل القبض ، ولو كان مقبوضا لم يؤثر . هذا مذهب أبي حنيفة ، وهو قول لأصحاب الشافعي .
ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان
العقد خلافا لبعض السلف ؛ ويروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يتمنى على قول
من يقول : إن العقد في الربا كان في الأصل متوقفا ، وإنما بطل بالإسلام الطائري قبل

القبض . وأما من منع امتداد الربا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحا ؛ وذلك أن الربا كان محرما في الأديان ، والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالنصب والسلب فلا يتعرض له . فقل هذا لا يصح الاستشهاد على ما ذكره من المسائل . واشتمل شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الربا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى ؛ كما حكى عن اليهود في قوله تعالى : « وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » . وذكر في قصة شعيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا : « أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأُنَّا نَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ » فعل هذا لا يستقيم الاستدلال به . نعم ، يفهم من هذا أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يترى عليها بالنفسح إن كانت معقودة على فساد .

السادسة والثلاثون - ذهب بعض الفلاة من أرباب الودع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتجزأ ثم أخرج منه مقدار الجرام المختلط به لم يخل ولم يطلب ؛ لأنه يمكن أن يكون الشيء أخرج هو الحلال والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين ؛ فإن كل ما لم يتجزأ فالمقصود منه ما يئنه لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه والاختلاط إلتلاف تمييز ؛ كما أن الإهلاك إلتلاف لئنه ، والمثل قائم مقام الذاهب ، وهذا بين حسا ومن معنى . والله أعلم .

قلت : قال ملأونا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردّها على من أربى عليه ، ويطلبه إن لم يكن حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه . وإن أخذه بظلم فليفعل كذلك في أمر من ظلمه . فإن التمس عليه الأمر ولم يدر كم الحرام من الحلال مما بيده ، فإنه يجوز قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا ينك أن ما يبقى قد خلص له فيرده . من ذلك الذي أزال عن يده إلى من حُرقت بمن ظلمه أو أربى عليه . فإن أيس من وجوده تصدق به عنه . فإن أحاطت المظالم بكنهه وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق إعادته أبداً لكونه قويت أن يرسل ما بيده أجمع إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه

(١) في نسخة أخرى لا يتعرض له ، فلا سقاة ، وإلا لا يتعرض له لأن الإسلام يجب عليه . وفيه : والله أعلم .

صلاح المسلمين، حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يجزئه في الصلاة من اللباس وهو ما يستقر العودو وهو من شُرته إلى ركبته، وقوت يومه؛ لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه؛ وإن كره ذلك من يأخذه منه. وفارق هاهنا المفلس في قول أكثر العلماء، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتداء بل هم الذين صبروها إليه، فبُتِرَ له ما يواريه وما هو هيئة لباسه. وأبو عبيد وغيره يرى ألا يترك المفلس من اللباس إلا أقل ما يجزئه في الصلاة وهو ما يواريه من شُرته إلى ركبته، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يمسك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه.

السابعة والثلاثون — هذا الوعيد الذي وعده الله به في الربا من المخاربة، قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في المخاربة. وروى أبو داود قال: أخبرنا يحيى بن معين قال: أخبرنا ابن رجب^(١) قال ابن خنيم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ لَمْ يَدْرِ المخاربة فليؤذَنْ بحرب من الله ورسوله". وهذا دليل على منع المخاربة وهي أخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع، ويسمى المزارعة. وأجمع أصحاب مالك كلهم والشافعي وأبو حنيفة وأتباعهم وداود، على أنه لا يحوز دفع الأرض على الثلث والرابع، ولا على جزء مما تُخرج؛ لأنه مجهول؛ إلا أن الشافعي وأصحابه وأبا حنيفة قالوا يجوز كراء الأرض بالطعام إذا كان معلوماً لقوله عليه السلام: "فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به" بترجحه مسلم. وإليه ذهب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومنه مالك وأصحابه؛ لما رواه مسلم أيضاً عن رافع بن خديج قال: كنا نحاقِل بالأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنُكِرَ بآلِ ثلث والربع والطعام المستى، بغامضة ذات يوم رجل من عموقي فقال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمرٍ كان لنا فافساء وطواجنة الله ورسوله أفزع لنا، نهانا أن نحاقِل بالأرض فنُكِرَ بآلِ ثلث والربع والطعام المستى، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزارعها. وكَرِهَ كراءها وما سوى ذلك. قالوا:

(١) كذا في ج ٤، ٥. وهو الصواب كما في سنن أبوداود، وفي أ، ب، ج: أبورجاء.

(٢) كذا في أ: وهو ما نهى عنه، والذي في ب، ج، ٤، ٥، ٦: يزرعها أو يزارعها. أي أمكن فيه من زرعها وهذا في معنى الحديث "من كانت له طيرزها أرينحها أخاه".

فلا يجوز كراه الأرض بشيء من الطعام ما كولا كان أو مشروبا على حال ؛ لأن ذلك في معنى بيع الطعام بالطعام نصيبا . وكذلك لا يجوز عندهم كراه الأرض بشيء مما يخرج منها وإن لم يكن طعاما ما كولا ولا مشروبا ، سوى الخشب والقصب والحطب ؛ لأنه عندهم في معنى للزبانية ^(١) . هذا هو المحفوظ عن مالك وأصحابه . وقد ذكر ابن تيمون عن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ^(٢) أنه قال : لا بأس باكره الأرض بطعام لا يخرج منها . وروى يحيى بن عمر عن المنسية أن ذلك لا يجوز ؛ كقول سائر أصحاب مالك . وذكر ابن حبيب أن ابن كنانة كان يقول : لا تتركى الأرض بشيء إذا أبعد فيها نبت ، ولا بأس أن تتركى بما سوى ذلك من جميع الأشياء مما يؤكل وما لا يؤكل خرج منها أو لم يخرج منها ؛ وبه قال يحيى بن يحيى ، وقال : إنه من قول مالك . قال : وكان ابن نافع يقول : لا بأس أن تتركى الأرض بكل شيء من طعام وغيره خرج منها أو لم يخرج ، ماعدا الحنطة وأخواتها فإنها المحاطة انتهى عنها . وقال مالك في الموطن ؛ فاما الذى يعطى أرضه البيضاء بالثلث والرابع مما يخرج منها فذلك مما يدخله القدر ؛ لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى ، وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراه معلوما ، وإنما مثل ذلك مثل رجل استأجر أجيرا لسفر بشيء معلوم ، ثم قال الذى استأجره لأجيره : هل لك أن أعطيك عشر ما أربح في سفرى هذا إجازة لك . فهذا لا يمل ولا يبنى . قال مالك : ولا يبنى لرجل أن يؤجر نفسه ولا أرضه ولا سفينه ولا دابته إلا بشيء معلوم لا يزول . وبه يقول الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما . وقال أحمد بن حنبل والليث والثوري والأوزاعي والحسن بن سفيان وأبو يوسف وعبد : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء ^(١) المزاة ؛ كل شيء من الجراف الذى لا يمسلكه ولا وزنه ولا طهده يقع بشيء مسمى من الكل أو الرزق أو المد . وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المسير الذى لا يملكه من الحنطة أو القمح أو ما أشبه ذلك من الأغصنة . أو يكون الرجل السلف من الخيل أو الثرى أو القصب أو الصقر أو الكرف أو الكنان أو ما أشبه ذلك من السلع لا يملك شيء من ذلك ولا وزنه ولا طهده ؛ فيقول الرجل لرب تلك السلف ؛ كل سفنك هذه أو من من يملكها أو زن من ذلك جزأ أو أحد منها ما كان يحد فأقص من كل كذا وكذا حاملا ، تسمية يسما . أو وزن كذا وكذا رطلا أو عدد كذا وكذا فاقص من ذلك مثل غمره حتى أدفئك تلك التسمية ؛ وما زاد على تلك التسمية فهو لى أخض ما قص من ذلك ، على أن يكون له ما زاد . وليس ذلك فيما ولكنه الحنطة . والفرور والبقار يدخل هذه . وقيل ؛ المزاة اسم لبيع التراب كالترا ، وطوب كل جنس يابسه ، ويجهول به معلوم (من المراتب) .

^(٢) المحاطة ؛ بيع الزرع قبل بدو صلاحه . وقيل ؛ بيع الزرع في سنه بالحنطة . وقيل ؛ المزاة على من يهب معلوم بالثلث أو الربع أو أقل من ذلك أو أكثر . وقيل ؛ كتمان الأرض بالحنطة . ^(٣) فى ج ؛ سفر ك .

ما تخبره نحو الثلث والربع؛ وهو قول ابن عمرو وطاوس . واحتجوا بقصة خير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهلها على شطر ما تخبره أرضهم وغارهم . قال أحمد : حديث رافع بن خديج في النهي عن كراه المزارع مضطرب الألفاظ ولا يصح، والقول بقصة خير أولى وهو حديث صحيح . وقد أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يُعطى الرجل نفقته ودابته، كما يُعطى أرضه بجزء مما يرزقه الله في العلاج بها . وجعلوا أصلهم في ذلك القراض المجمع عليه على ما يأتي بيانه في « المزل » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَآخِرُونَ يُغِيرُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ » وقال الشافعي في قول ابن عمر : « كَانُوا يُخَارِبُونَ » ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها، أي كما نكرى الأرض ببعض ما يخرج منها . قال : وفي ذلك نسخ لسنة خير .

قلت : ومما يصحح قول الشافعي في النسخ ما رواه الأئمة واللفظ للدارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزانية والمخابرة وعن الثنابلي إلا أن تمل . صحيح . وروى أبو داود عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة . قلت : وما المخابرة ؟ قال : أن تأخذ الأرض ينصف أو ثلث أو ربع .

الثامنة والثلاثون — في القراءات . قرأ الجمهور « ما بقي » بحريك الباء، وسكنها الحسن؛ ومثله قول جرير :

هو الخليفة فأرضوا ما رضى لكم • ماضى المزيمة ما في حكمه جفف

وقال عمر بن أبي ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم • يا أشبه الناس كل الناس بالعمى

إني لأجدل أن أنسى مقابله • حبا لرؤية من أشبهت في الصور

(١) القراض (بكر التاف) عند المالكية هو ما يسي بالمضاربة عند الحنفية؛ وهو إعطاء القارض (بكر الزام وهو رب المال) القارض (يفتح الزام وهو العامل) مالا ليصرفه على أن يكون له جزء معلوم من الربح .
(٢) راجع ١٩ ص ٥٤ (٣) الثنا : هي أن يستق في عقد البيع شيء مجهول فيفسده . وقيل : هو أن يباع شيء جزاء فلا يجوز أن يستق منه شيء . قل أو كثر . وتكون « الثنا » في المزارعة أن يستق يده التصرف أو الثلث بكل معلوم . (عن النهاية) .

أصله «مارضى» و «أن أمسى» فأسكنها وهو في الشعر كثير . ووجهه أنه شبه الباء بالألف
فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لا تصل هنا إلى الياء . ومن هذه اللغة أُحِبَّ أَنْ
أَدْعُوكَ ، وأنتهى أَنْ أَقْضِيكَ^(١) ، بِأَسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وقرأ الحسن « ما بَقَى » بالألف ،
وهي لغة طلي ، يقولون للجارية : جَارَاةً ، وللناصية : نَاصَاةً ؛ وقال الشاعر :

لعمرك لا أَخْشَى التَّصَعُّكَ مَا بَقِيَ • على الأرض قَيْسِي يسوق الأباعرا

وقرأ أبو التّمّال من بين جميع القراء «مِن الرُّبُو» بكسر الراء المشددة وضم الباء وسكون الواو .
وقال أبو الفتح عثمان بن جني : شَدَّ هذا الحرف من أمرين ، أحدهما الخروج من الكسر إلى
الضم ، والآخر وقوع الواو بعد الضم في آخر الأسم . وقال المهديّ . وجهها أنه نَقَمَ الألف
فَاتَّقَى بها نحو الواو التي الألف منها ؛ ولا ينبغي أَنْ يحمل على غير هذا الوجه ؛ إذ ليس في الكلام
اسم آخره واو ساكنة قبلها ضمة . وَأَمَّا الْيَكْسَائِيّ وحِزَّة « الربا » لمكان الكسرة في الراء .
الباقون بالتفخيم لفظة الباء . وقرأ أبو بكر عن عاصم وحِزَّة «فَأَذْنُوا» على معنى فَأَذْنُوا فِرْعَمَ ،
لخذف المفعول . وقرأ الباكون « فَأَذْنُوا » أى كونوا على إذن ؛ من قولك : إني على علم ؛
حكاه أبو عبيد عن الأصمعيّ . وحكى أهل اللغة أنه يقال : أَذْنْتُ به إِذْنًا ، أى علمت به .
وقال ابن عباس وغيره من المفسرين : معنى «فَأَذْنُوا» فاستيقنوا الحرب من الله تعالى ، وهو
بمعنى الإذن . ورجح أبو علي وغيره قراءة المذقال : لأنهم إذا أمرُوا بإعلام غيرهم ممن لم ينته
عن ذلك عليهم لم لا محالة . قال : ففى إعلامهم عليهم وليس في علمهم إعلامهم . ورجح
الطبري قراءة القصص ؛ لأنها تختص بهم . وإنما أمرُوا على قراءة المد بإعلام غيرهم ، وقرأ جميع
القراء « لَا تَظْلِمُونَ » بفتح التاء « وَلَا تَظْلِمُونَ » بضمها . وروى المفضل عن عاصم
« لَا تَظْلِمُونَ » « وَلَا تَظْلِمُونَ » بضم التاء في الأولى وفتحها في الثانية على العكس . وقال
أبو علي : ترجح قراءة الجماعة بأنها تناسب قوله : « وَإِنْ تُجْتَمِ » في إسناد الفعلين إلى الفاعل ؛
فيجى « تَظْلِمُونَ » بفتح التاء أشكل بما قبله .

(١) في ج : أمسىك - (٢) في جروب : جارا ، ناصاء - (٣) في ب : أبرمل .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) لما حكم جل وعز لأرباب الرِّبَا
برعوس أموالهم عند الواجدين للسال، حكم في ذى العسرة بالنظرة إلى حال الميسرة؛ وذلك
أن تقبها لما طلبوا أموالهم التي لهم على بنى المغيرة شكوا العسرة - يعنى بنى المغيرة - وقالوا :
ليس لنا شيء، وطلبوا الأجل إلى وقت نمارهم؛ فزلت هذه الآية «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» .
الثانية - قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» مع قوله «وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُهُ
أَمْوَالِكُمْ» يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على الدين وجواز أخذ ماله بغير رضاه .
وبدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظالماً؛ فإن الله تعالى يقول :
«فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ» فجعل له المطالبة برأس ماله . فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه
الدين لا محالة وجوب قضائه .

الثالثة - قال المهدوى وقال بعض العلماء : هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية
من بيع من أعتس . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في صدر الإسلام . قال
ابن عطية : فإن ثبت فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو نسخ وإلا فليس بنسخ . قال الطحاوى :
كان الحريباع في الدين أول الإسلام إذا لم يكن له مال يقضيه عن نفسه حتى نسخ الله ذلك
فقال جل وعز : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» . واحتجوا بحديث رواه الدارقطنى
من حديث مسلم بن خالد الزنجي : أخبرنا زيد بن أسلم عن ابن السيلاني^(١) عن سُرْق قال :
كانت لرجل على مال - أو قال دين - فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يصب لي مالا فباعني منه، أو باعني له . أخرجه البزار بهذا الإسناد أطول منه . ومسلم
ابن خالد الزنجي وعبد الرحمن بن السيلاني لا يحتج بهما . وقال جماعة من أهل العلم :

(١) في الأصول إلا نسخة : ب : «عن ابن السيلاني» وهو مخرف - راجع تهذيب التهذيب .

قوله تعالى : «نَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» عامة في جميع الناس ، فكل من أعسر أنظر ، وهذا قول أبي هريرة والحسن وعامة الفقهاء . قال النحاس : وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربع بن خيثم . قال : هي لكل مُعْصِرٍ يُنْظَرُ في الرِّبَا والدين كله . فهذا قول يجمع الأقوال ؛ لأنه يجوز أن تكون ناسخة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره كحكمه ، ولأن القراءة بالرفع بمعنى وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . واو كان في الربا خاصة لكان النصب الوجه ، بمعنى وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة ؛ فأما الديون وسائر المعاملات فليس فيها نَظَرَةٌ بل يؤدي إلى أهلها أو يحبس فيه حتى يوفيه ؛ وهو قول إبراهيم . واحتجوا بقول الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»^(١) الآية . قال ابن عطية : فكان هذا القول يترتب إذا لم يكن فقر مُدْفِع ، وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النِظَرَةُ ضرورة .

الرابعة - من كثرت ديونه وطلب غرامؤه ما لم يملكه من كل ماله ويترك له ما كان من ضرورته . روى ابن نافع عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يؤاياه . والمشهور أنه يترك له كسوته المعتادة ما لم يكن فيها فضل ، ولا يُنْتَرَعُ منه رداؤه إن كان ذلك مُزْرِيًا به . وفي ترك كسوة زوجته وفي بيع كتبه إن كان عالما خلاف . ولا يترك له مسكن ولا خادم ولا ثوب جمعة ما لم تقل قيمتها ؛ وعند هذا يحرم حبسه . والأصل في هذا قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» . روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار أبتاعها فكثر دينه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : «خذوا ما وجدتم ولبس لكم إلا ذلك» . وروى مصنف أبي داود : فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غراما على أن خلق لم ماله . وهذا نص ؛ فلم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس الرجل ، وهو معاذ بن جبل كما قال شريح ، ولا بملازمته ، خلافا لأبي حنيفة فإنه قال : يلزم لإمكان أن يظهر له مال ، ولا يكلف لمن يكتسب لما ذكرنا . وبالله توفيقنا .

الخامسة - ويحبس المفلس في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم حتى يقين صدقه . ولا يحبس عند مالك إن لم يقين أنه غيب ماله ولم يقين لده . وكذلك لا يحبس إن صح عثره على ما ذكرنا .

السادسة - فإن جُيع مال المفلس ثم تلف قبل وصوله إلى أربابه وقبل البيع ، فعل المفلس ضمانه ، ودين الغرماء ثابت في ذمته . فإن باع الحاكم ماله وقبض عنه ثم تلف الثمن قبل قبض الغرماء له ، كان عليهم ضمانه وقد برئ المفلس منه . وقال محمد بن عبد الحكم : ضمانه من المفلس أبدا حتى يصل إلى الغرماء .

السابعة - العسرة ضيق الحال من جهة عدم المال ؛ ومنه جيش العسرة . والنظرة التأخير . والمبصرة مصدر بمعنى اليسر . وارتفع « ذو » بكان التامة التي بمعنى وجد وحدث ؛ هذا قول سيويه وأبي علي وغيرهما . وأنشد سيويه :

فَدَى لَبْنِي دُهْلِي بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي • إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبِ أَشْهَبِ ^(١)

ويجوز النصب . وفي مصحف أبي بن كعب « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » على معنى وإن كان المطلوب ذا عسرة . وقرأ الأعمش « وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَنَظْرَةٌ » . قال أبو عمرو الداني عن أحمد بن موسى : وكذلك في مصحف أبي بن كعب . قال النحاس ومكي والنقاش : وكل هذا يختص لفظ الآية بأهل الربا ، وعلى من قرأ « ذو » فهي عامة في جميع من عليه دين ، وقد تقدم . وحكي المهدوي أن في مصحف عثمان « فَإِنْ كَانَ - بالفاء - ذو عسرة » . وروى المعتمر عن حجاج الوزاق قال : في مصحف عثمان « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » ذكره النحاس . وقراءة الجماعة « نَظْرَةٌ » بكسر الظاء . وقرأ مجاهد وأبو رجاء والحسن « فَنَظْرَةٌ » بسكون الظاء ، وهي لغة تميمية وهم الذين يقولون : [في] كَرَمَ زَيْدٍ بمعنى كَرَمَ زَيْدٍ ، ويقولون كَيْدٌ في كَيْدٍ . وقرأ نافع ^(٢)

(١) البيت لقاس الماذني ، واسمه مسر بن النعمان . أراد : وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على القائل . وأراد باليوم يوما من أيام الحرب ، وصفه بالشدّة بخله كالليل يدور فيه الكواكب ، ونسبه إلى الشبهة إما لكثرة السلاح الثقيل فيه ، وإما لكثرة النجوم . ودخل بن شيان من بني بكر بن وائل ، وكان قاس نازلا فيهم ، وأصله من قرين من عاتكة وهم من بني بكر . (عن شرح الشراهد للشنفرى) - (٢) من ب -

وحده « ميسرة » بضم السين، والجمهور يفتحها . وحكى النحاس من مجاهد وعطاء « فائِطْرُهْ » - على الأمر - إلى مئير هي « بضم السين وكسر الراء وإثبات الياء في الإدراج . وقرئ « فائِطْرُهْ » قال أبو حاتم لا يجوز فائِطْرُهْ، إنما ذلك في « التل » ^(١) لأنها امرأة تكلمت بهذا لخصها، من نظرت تنظر فهي فائِطْرُهْ؛ وما في « البقرة » فن التأخير، من قولك : أنظرتك بالدين، أى أنثرتك به . ومنه قوله : « فأنظرنى إلى يوم يبعثون » . وأجاز ذلك أبو إسحاق الزجاج وقال : هي من أسماء المصادر ؛ كقوله تعالى : « لَيْسَ لَوْقَمَتِهَا كَاذِبَةٌ » ^(٢) . وكقوله تعالى : « تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ » ^(٣) وك « حَائِنَةُ الْأَعْيُنِ » ^(٤) وغيره .

الثامنة - قوله تعالى : (وَأَنْ تَصَدَّقُوا) ابتداء، وخبره (خَيْرٌ) . نذب الله تعالى بهذه الألفاظ إلى الصدقة على المعسر وجعل ذلك خيرا من إنظاره ؛ قاله السدى وابن زيد والضحاك . وقال الطبري : وقال آخرون : معنى الآية وأن تصدقوا على النبي « والفقر خير لكم . والصحيح الأول ، وليس في الآية مدخل للنبي » .

الثامنة - روى أبو جعفر الطحاوى عن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة » ثم قلت : بكل يوم مثله صدقة ؟ قال فقال : « بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين فإذا أنظره بعد الحيل فله بكل يوم مثله صدقة » . وروى مسلم عن أبي مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا فكان يأمر شلمانه أن يجاوزوا من المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » . وروى عن أبي قتادة أنه طلب غير ما له فواري عنه ثم وجده فقال : إني معسر . فقال : آله ؟ قال : آله . قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن ينجي الله ^(٥) من كرب يوم القيامة فليغن عن معسر أو يرض عنه » ، وفي حديث أبي اليسر الطويل - واسمه

(١) راجع ج ١٢ ص ١٩٦ . (٢) ج ١٠ ص ٢٧ . (٣) ج ١٧ ص ١٩٤ . (٤) ج ١٦ ص ١٠٨ .

(٥) ج ١٠ ص ٢٠٢ . (٦) قراءة نافع الإتمام . (٧) قوله : « قال الله قال الله » قال النووي : « الأثر ههنا ممدودة على الاستفهام ، والثاني بلام ، والماء فيها مكسورة . قال القاضي : يجوز بناء فتنهما معا ما كثر أهل العربية لا يجوزون الكسر » . (٨) الطويل : مئة الحديث .

كعب بن عمرو - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أنظر ميسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله " . ففى هذه الأحاديث من الترغيب ما هو منصوص فيها . وحديث أبي قتادة يدل على أن رب الدين إذا علم عسرة [غريمه ^(١)] أو ظنها حرمته عليه مطالبته ، وإن لم تثبت عسرة عند الحاكم . وإنظار الميسر تأخيرها إلى أن يؤسر . والوضع عنه إسقاط الدين عن ذمته . وقد جمع المعنيين أبو اليسر لغريمه حيث عا عنه الصحيفة وقال له : إن وجدت قضاء فأقضى وإلا فانت في حل ^(٢) .

قوله تعالى : **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** (٢٨١)

قيل : إن هذه الآية نزلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بتسع ليال ثم لم ينزل بعدها شيء ، قاله ابن جرير . وقال ابن جبر ومقاتل : بسبع ليال . وروى بثلاث ليال . وروى أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات ، وأنه عليه السلام قال : " أجملوها بين آية الربا وآية الدين " . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " جاءني جبريل فقال أجملها على رأس مائتين ومائتين آية " .

قلت : وحكى عن أبي بن كعب وأبن عباس وقادة أن آخر ما نزل : **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** ^(٣) إلى آخر الآية . والقول الأول أعرف وأكثر وأصح وأشهر . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : آخر ما نزل من القرآن **(وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)** فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : " يا محمد ضعها على رأس مائتين ومائتين من البقرة " . ذكره أبو بكر الأنباري في كتاب الرد ؛ له ، وهو قول ابن عمر رضي الله عنه أنها آخر ما نزل ، وأنه عليه السلام عاش بعدها أحدًا وعشرين يوما ، على ما يأتي بيانه في آخر سورة **« إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ »** ^(٤) إن شاء الله تعالى . والآية وعظ الجميع

(١) زيادة في وجوب وط (٢) رابع صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٩٤ طبعة برلان .

(٣) رابع ج ٨ ص ٢٠١ (٤) رابع ج ٢٠ ص ٢٢٩

الناس وأمر بحص كل إنسان . و « يومًا » منصوب على المفعول لا على الظرف . « تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » من نعت . وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ؛ مثل « إِنْ إِلَيْنَا إِبْرَاجُهُمْ » واعتبارا بقراءة أبي « يَوْمًا تَصِيرُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » . والباقون بضم التاء وفتح الجيم ؛ مثل « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ » . « وَلَيَنْ رُدُّدَتْ إِلَى رَبِّي » واعتبارا بقراءة عبد الله « يَوْمًا تَرُدُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » وقرأ الحسن « يرجعون » بالياء ، على معنى يرجع جميع الناس . قال ابن جني : كَانَ اللَّهُ تَعَالَى رَفَقَ بِالْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنْ يُوَاجِهَهُمْ بِذِكْرِ الرَّجْعَةِ ، إِذْ هِيَ مِمَّا يَنْفَطِرُهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ لَهُمْ : « وَأَتَقُوا يَوْمًا » ثُمَّ رَجَعَ فِي ذِكْرِ الرَّجْعَةِ إِلَى الْغِيَةِ رَفَقًا بِهِمْ . وجمهور العلماء على أن هذا اليوم المحذَر منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية . وقال قوم : هو يوم الموت . قال ابن عطية : والأوّل أصحّ بحكم الألفاظ في الآية . وفي قوله « إِلَى اللَّهِ » مضاف محذوف ، تقديره إلى حكم الله وفصل قضائه . « وَهُمْ » رد على معنى « كُلُّ » لا على اللفظ ، إلا على قراءة الحسن « يرجعون » فقوله « وَهُمْ » رد على ضمير الجماعة في « يرجعون » . وفي هذه الآية نص على أن التواب والعقاب متعلقان بكسب الأعمال ، وهو رد على الجبرية ، وقد تقدم .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَيْهِ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهُ وَأَقِمْ لِلشَّهَادَةِ وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَجَرَّةٍ حَاضِرَةٍ
تَدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ
وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَعَلَهُمْ فَسَوْفَ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ
وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾

فيه اثنتان ونحسون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ) الآية . قال سعيد بن
المسيب : ^(١) بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين . وقال ابن عباس : هذه الآية نزلت
في السلم خاصة . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تناول جميع المدائنات
إجماعا . وقال ابن خزيمة : إنها تضمنت ثلاثين حكما . وقد استدل بها بعض علمائنا
على جواز التأجيل في القروض ، على ما قال مالك ، إذ لم يفصل بين القرض وسائر العقود
في المدائنات . وخالف في ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها بجواز التأجيل في سائر
الديون ، وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديناً مؤجلاً ، ثم يعلم بدلاله أخرى جواز التأجيل
في الدين وامتناعه .

الثانية — قوله تعالى : (بَيْنَكُمْ) تأكيد ، مثل قوله « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ » .
« قَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » ^(٢) . وحقيقة الذين عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين
فيها نقدا والآخر في الذقة نسبة ، فإن العين عند العرب ما كان حاضرا ، والدين ما كان غائبا ،
قال الشاعر :

وَعَدْتُنَا بِدُرْهَمَيْنِاطِلَاءَ • وَشِوَاءَ مَعْجَلٍ غَيْرِ دَيْنِ

وقال آخر :

لَتَرِمَ بِي الْمَنَآيَا حَيْثُ شَأْتُ • إِذَا لَمْ تَرِمَ بِي فِي الْحَقَرَتَيْنِ

إِذَا مَا أَوْقَدُوا حَطْبًا وَنَارًا • فَذَلِكَ الْمَوْتُ قَدَا غَيْرِ دَيْنِ

وقد بين الله تعالى هذا المعنى بقوله الحق « إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى » .

(١) كذا في الطبري والأصول ، إلا في ج : فسميد بن جبير . (٢) راجع ج ٦ ص ١٩٤ . (٣) راجع ج ١٠ ص ٢٥٠

الثالثة - قوله تعالى : ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ قال ابن المنذر: دل قول الله «إلى أجلٍ مُّسَمًّى» على أن السَّلم إلى الأجل المجهول غير جائز، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى كتاب الله تعالى. ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يستقفون في اثنتي عشرة سنة والثلاث؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أسلف في تمر فيلسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» رواه ابن عباس. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وقال ابن عمر: كان أهل الجاهلية يتبايعون لحَمِ الحِزْوَر إلى حبل الحبلَة. وحبل الحبلَة: أن تتجع الناقة ثم تحمل التي تُجِث. فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك. وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السَّلم الجائز أن يُسَلِّم الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها، بكل معلوم، إلى أجل معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع بمن ما أسلم فيه قبل أن يفترقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، وتسميا المكان الذي يُقبض فيه الطعام. فإذا فعلا ذلك وكان جائز الأمر كان سَلَمًا صحيحًا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله.

قلت: وقال علماءنا: إن السَّلم إلى الحَصَاد والحدَّاذ والثَّيْز والمِهْرَجَان جائز، إذ ذلك يختص بوقت وزمن معلوم.

الرابعة - حد علماءنا رحمه الله عليهم السَّلم فقالوا: هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم. فتقيده بمعلوم في الذمة يفيد التحرز من المجهول، ومن السَّلم في الأعيان المعينة، مثل الذي كانوا يستقفون في المدينة حين قدم عليهم النبي عليه السلام فإنهم كانوا يستقفون في ثمار نخيل بأعيانها؛ فنهاهم عن ذلك لما فيه من القَرَر؛ إذ قد تُخْلَف تلك الاختيار فلا تُتمر شيئا.

وقولهم «محصور بالصفة» تحرز عن المعلوم على الجملة دون التفصيل؛ كما لو أسلم في تمر أو نياح أو حيتان ولم يبين نوعها ولا صفتها المعينة.

وقولهم «بعين حاضرة» تحرز من الدين بالدين. وقولهم «أو ما هو في حكمها» تحرز من اليومين والثلاثة التي يجوز تأخير رأس مال السَّلم إليه، فإنه يجوز تأخيرها عندنا ذلك القدر، بشرط

وبغير شرط تقرب ذلك ، ولا يجوز اشتراطه عليها . ولم يُجز الشافعي ولا الكوفي تأخير رأس مال السلم عن العقد والاتراق ، ورأوا أنه كالصرف . ودلينا أن البابين مختلفان بأخص أوصافهما ؛ فإن الصرف بأنه ضيق كثر في الشروط بخلاف السلم فإن شوائب المعاملات عليه أكثر . والله أعلم .

وقولهم « إلى أجل معلوم » تحرز من السلم الحال فإنه لا يجوز على المشهور وصيأتي . ووصف الأجل بالمعلوم تحرز من الأجل المجهول الذي كانوا في الجاهلية يسلمون إليه .

الخامسة - السلم والسلف عبارتان عن معنى واحد وقد جاء في الحديث ؛ فيرأس الاسم الخاص بهذا الباب « السلم » لأن السلف يقال على القرض . والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق ، مستثنى من نفيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وأرخص في السلم ؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها ليُثَبِّقَ عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية ، وقد سمّاه الفقهاء بيع المحاميج ، فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة . والله أعلم .

السادسة - في شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : ستة في المسلم فيه ، وثلاثة في رأس مال السلم . أما الستة التي في المسلم فيه فإن يكون في الذمة ، وأن يكون موصوفا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند محل الأجل . وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم فإن يكون معلوم المجلس ، مقدرا ، نقدا . وهذه الشروط الثلاثة التي في رأس المال متفق عليها إلا التقيد بحسب ما تقدم . قال ابن العربي : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في الذمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في الذمة ؛ لأنه مديونية ، ولولا ذلك لم يُسرع ديناً ولا قصد الناس إليه رجاء ورققا . وعلى ذلك القول اتفق الناس . تبسّد أن مالكاً قال ؛ لا يجوز السلم في المعين إلا بشرطين :

أحدهما أن يكون قزية مأمونة، والثاني أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من التخلّة، ولم يقل ذلك أحد سواه . وهاتان للمأثرتان صحيحتان في الدليل؛ لأنّ التّعين امتنع في السّلم بخاتمة المُرَابَّة والقرّ؛ لئلا يتعدّر عند المحلّ . وإذا كان الموضع مأمونا لا يتعدّر وجود ما فيه في الغالب جاز ذلك؛ إذ لا يُقَيَّن ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه ولا بدّ من احتمال القرّ اليسير، وذلك كثير في مسائل الفروع، تتدادها في كتب المسائل . وأمّا السّلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنيّة اجتمع عليها أهل المدينة، وهي مبنيّة على قاعدة المصلحة؛ لأنّ المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء؛ لأنّ النقد قد لا يحضره ولأنّ السعر قد يختلف عليه، وصاحب التخلّ واللبن يحتاج إلى النقد؛ لأنّ الذي عنده عُروض لا يتصرف له . فلب اشتراكا في الحاجة رخص لها في هذه المعاملة قياسا على العرّايّا وضربها من أصول الحاجات والمصالح . وأمّا الشرط الثاني وهو أن يكون موصوفاً بفتق عليه، وكذلك الشرط الثالث . والتقدير يكون من ثلاثة أوجه : البجل، والوزن، والعدد، وذلك يَنْتَهِي على العُرف؛ وهو إما عرف الناس وإما عرف الشرع . وأمّا الشرط الرابع وهو أن يكون مؤجّلاً فاختلف فيه؛ فقال الشافعيّ : يجوز السّلم الحالّ، ومنعه الأكثر من العلماء . قال ابن العربيّ : واضطربت المالكية في تفسير الأجل حتى ردّوه إلى يوم؛ حتى قال بعض علمائنا: السّلم الحالّ جائز . والصحيح أنه لا بدّ من الأجل فيه؛ لأنّ المبيع على ضربين : متجبل وهو العين، ومؤجل . فإن كان حالاً ولم يكن عند المسلم إليه فهو من باب : بيع ما ليس عندك، فلا بدّ من الأجل حتى يخلص كل عقد على صفته وعلى شروطه، وتتزلّ الأحكام الشرعية منازلها . وتحديدده عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها . وقول الله تعالى : « إلى أجل مُّسمى » وقوله عليه السلام : « إلى أجل معلوم » يعني عن قول كل قائل .

قلت - الذي أجازّه علمائنا من السّلم الحالّ ما تختلف فيه البلدان من الأسعار، فيجوز السّلم فيما كان بينه وبينه يوم أو يومان أو ثلاثة . فأما في البلد الواحد فلا؛ لأنّ سعره واحد،

والله أعلم . وأما الشرط الخامس وهو أن يكون الأجل معلوما فلا خلاف فيه بين الأمة،
 لوصف الله تعالى ونبيه الأجل بذلك . وانفرد مالك دون الفقهاء بالأصناف يجوز البيع
 إلى الجذاذ والحصاد؛ لأنه رآه معلوما . وقد مضى القول في هذا عند قوله تعالى : وَيَسْأَلُونَكَ
 عَنِ الْإِهْلَةِ^(١) . وأما الشرط السادس وهو أن يكون موجودا عند المحل فلا خلاف فيه
 بين الأمة أيضا؛ فإن انقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انفسخ العقد عند
 كافة العلماء .

السابعة - ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم فيه خلافا لبعض
 السلف، لما رواه البخاري عن محمد بن الحجاج قال : يعني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى
 عبد الله بن أبي أوفى قالا : سله حل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم يسلفون في الحنطة ؟ فقال عبد الله : كما تسلف تبيط أهل الشام في الحنطة^(٢)
 والشعير والزيت في كل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال :
 ما كنا نسالم عن ذلك . ثم بحثنا إلى عبد الرحمن بن أبيزى فأنه قال : كان أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم يسلفون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسالمهم لهم حرث أم لا ؟ .
 وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم
 فيه فلا يوجد فيكون ذلك غررا؛ وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : المرعى وجوده عند الأجل .
 وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض فيما له حمل ومؤنة وقالوا : السلم فاسد
 إذا لم يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعندنا لو سكتوا عنه لم يفسد
 العقد ، ويتم موضع القبض ؛ وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ؛ لحديث
 ابن عباس فإنه ليس فيه ذكر المكان الذي يقبض فيه السلم ، ولو كان من شروطه لبينه النبي
 صلى الله عليه وسلم كما بين الكيل والوزن والأجل ؛ ومثله حديث ابن أبي أوفى .

(١) راجع ٢ ص ٣٤٦ (٢) تبيط (يبيع ثوبا بغير ثمن موعده وآخره طه مهلة) لحل المرأة .

وقيل : قوم يزلون البطاح ؛ وجمعا ؛ لاحتوائهم إلى استخراج المياه من التراب بكثرة ما يجمعهم القلعة . وقيل :
 نصارى الشام الذين عمروها . (من القسطنطيني) .

الثامنة - روى أبو داود عن سعد (يعني الطائي) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ" . قال أبو محمد عبد الحق بن عطية : هو العوفي^(١) ولا يخرج أحد بمحدثه ، وإن كان بالأجلة قد رَوَوْا عنه . قال مالك : الأمر عندنا فيمن أسلف في طعام بسم معلوم إلى أجل مسمى لخل الأجل فلم يجد المُبتاع عند البائع وفاة مما ابتاعه منه فاقاله ، أنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو دَعْبَهُ أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه ؛ وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي . قال مالك : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفي .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَآكُتُبُوهُ ﴾ يعني الدِّينَ والأجل . ويقال : أمر بالكاتب ولكن المراد الكتابة والإشهاد ؛ لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة . ويقال : أمرنا بالكتابة لكيلا ننسى . وروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل : ﴿ إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ ﴾ إلى آخر الآية : "إن أول من محمد آدم عليه السلام إن الله أراه ذريته فرأى رجلا أزهى ساطعا نوره فقال يارب من هذا قال هذا ابنته داود قال يارب فما عمره قال ستون سنة قال يارب زده في عمره فقال لا إلا أن تريد من عمرك قال وما عمرى قال ألف سنة قال آدم فقد وهبت له أربعين سنة قال فكتب الله عليه كتابا وأشهد عليه ملائكته فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة قال إنه بقي من عمرى أربعون سنة قالوا إنك قد وهبتها لابنك داود قال ما وهبت لأحد شيئا قال فأخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته - في رواية : وأتم لناود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة" . ترجمه الترمذي أيضا . وفي قوله « فَآكُتُبُوهُ » إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته المبينة له

المُعْرِية منه ؛ للاختلاف المتوهم بين المتعاملين ، المعرفة لما حكم ما يحكم به عند ارتضاعهما إليه .
واؤه أعلم .

المشورة - ذهب بعض الناس إلى أن كتب الديون واجب على أربابها ، فرض بهله الآية ، فيما كان أو قرضاً ؛ لتلايق فيه نسيان أو مجحود ، وهو اختيار الطبري . وقال ابن جريج : مَنْ أَذَانَ فليكتب ، وَمَنْ بَاعَ فليشهد . وقال الشعبي : كانوا يَرَوْنَ أن « قوله فَإِنْ أَمِنَ » ناسخ لأمره بالكتب . وحكى نحوه ابن جريج ، وقاله ابن زيد ، وروى عن أبي سعيد الخدري . وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم خففه الله تعالى بقوله : « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » . وقال الجمهور : الأمر بالكتب ندبٌ إلى حفظ الأموال وإزالة التريب ، وإذا كان الغريم نقياً لما يضره الكتاب ، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثقافٌ في دينه وحاجة صاحب الحق . قال بعضهم : إن أشهدت غُزْمَ ، وإن اتَّعَنْتَ قِيْلَ وسَمِعَ . ابن عطية : وهذا هو القول الصحيح . ولا يترتب نسخٌ في هذا ؛ لأن الله تعالى ندب إلى الكتاب فيما لو أنه أن يبيّه ويتركه لإجماع ، فندبه إنما هو على جهة الحيلة للناس .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره : واجب على الكاتب أن يكتب ؛ وقاله الشعبي ، وذلك إذا لم يوجد كاتب سواء فواجب عليه أن يكتب . السدي : واجب مع الفراغ . وحذفت اللام من الأول وأثبتت في الثاني ؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب . وقد ثبتت في المخاطب ؛ ومنه قوله تعالى : « فَتَقَرَّحُوا^(١) » بالثاء . وتحذف في الغائب ؛ ومنه :

مَحْدُ قَدْ فَصَلَ كُلِّ نَفْسٍ • إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

الثانية عشرة - قوله تعالى : « بِالْعَدْلِ » أي بالحق والمصلحة ، أي لا يكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل . وإنما قال « بَيْنَكُمْ » ولم يقل أحدهم ؛ لأنه لما كان الذي له الدين يَتِمُّ في الكتابة الذي عليه الدين وكذلك بالعكس شرع الله سبحانه كتاباً ضمهما يكتب بالعدل لا يكون في قلبه ولا فله مودة لأحدهما على الآخر . وقيل : إن الناس لما كانوا يتعاملون

(١) ثقاف ، صلة ردكا . (٢) راجع - ٨ ص ٢٥١ (٣) لا رور رارط ، « موادة » .

حتى لا يشذ أحدكم عن المعاملة ، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب ، أمر الله سبحانه أن يكتب بينهم كاتبٌ بالعدل .

الثالثة عشرة - الباء في قوله تعالى « بِالْعَدْلِ » متعلقة بقوله : « وَلِيَكْتُبَ » وليست متعلقة بـ « كَاتِبٌ » لأنه كان يلزم ألا يكتب وثيقة إلا العدل في نفسه ، وقد يكتبها الصبي والعبد والمتحوط إذا أقاموا فقهها . أما المتصبون لكتبتها فلا يجوز للولاء أن يتركهم إلا عدولا مرضيين . قال مالك رحمه الله تعالى : لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون ؛ لقوله تعالى : « وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » .

قالت : فالباء على هذا متعلقة بـ « كَاتِبٌ » أى يكتب بينكم كاتب عدل ؛ فـ « بالعدل » في موضع الصفة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ) نهى الله الكاتب عن الإباء . واختلف الناس في وجوب الكتابة على الكاتب والشهادة على الشاهد ؛ فقال الطبرى والربيع : واجب على الكاتب إذا أمر أن يكتب . وقال الحسن : ذلك واجب عليه في الموضع الذى لا يقدر على كاتب غيره ، فيضر صاحب الدين إن امتنع ؛ فإن كان كذلك فهو فريضة ، وإن قُدر على كاتب غيره فهو في سعة إذا قام به غيره . السدى : واجب عليه في حال فراغه ، وقد تقدم . وحكى المهدوى عن الربيع والضحاك أن قوله « وَلَا يَأْبَ » مذكور بقوله « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » .

قلت : هذا ينتهى على قول من رأى أو ظن أنه قد كان وجب في الأول على كل من اختاره المتبايعان أن يكتب ، وكان لا يجوز له أن يمنع حتى نسخه قوله تعالى : « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » وهذا بعيد ، فإنه لم يثبت وجوب ذلك على كل من أراد المتبايعان كلانا من

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، فنقّب : « والمخطوط » رقى ٢٠ ، د ، ج ؛ « والمخطوط » رقى ١ ، « والمخطوط » رقى ٢ ، المسحود . وأيضا اضطرب رسمها في تفسير ابن عطية ؛ فنقّب اليهودية : « والمخطوط » رقى ٢ ، « والمخطوط » رقى ١ ، « والمخطوط » رقى ٢ ، « والمخطوط » رقى ٢ . (٢) روت هذه الجملة في الأصول وتفسير ابن عطية والبرهان لآبى حيان هكذا : « أما إن المتصين لكتبتها لا يجوز... الخ » وهي بهذه الصورة غير واضحة .

كان . ولو كانت الكتابة واجبة مابح الاستعجار بها ؛ لأن الإجارة على فعل الفروض باطلة ، ولم يختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كُتب الوثيقة . ابن العربي : والصحيح أنه أمر إرشاد فلا يكتب حتى يأخذ حقه . وأبي يابن شاذ ، ولم يحى إلا قتي قتي وأبي يابن ^(١) وعفى يسى وجي الخراج يبي ، وقد تقدم .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ كَا عَمَهُ اللَّهُ فَلَكَ كُتُبٌ ﴾ الكاف في « كَا » متعلقة بقوله « أَنْ يَكُتَبَ » المعنى كتباً كما علمه الله . ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله « وَلَا يَأْبَ » من المعنى ، أى كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْبَ هو ويُفَضِّل كما أفضل الله عليه . ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاماً عند قوله « أَنْ يَكُتَبَ » ثم يكون « كَا عَمَهُ اللَّهُ » ابتداء كلام ، وتكون الكاف متعلقة بقوله « فَلَكَ كُتُبٌ » .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلِيُجِيلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ وهو المديون المطلوب يُقَرِّض على نفسه بلسانه ليُعلم ما عليه . والإملاء والإملال لغتان ، أمَلَّ وأَمَلَّ ؛ فأَمَلَّ لنة أهل الحجاز وبنى أَسَد ، وتيم تقول : أَمَلَيْتُ . وجاء القرآن باللغتين ؛ قال عز وجل : « فَهِيَ تَمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ^(٢) » . والأصل أَمَلْتُ ، أُبدل من اللام باء لأنه أخف . فأمر الله تعالى الذى عليه الحق بالإملاء ؛ لأن الشهادة إنما تكون بسبب إقراره . وأمره تعالى بالتقوى فيما يُمَلَّ ، ونهى عن أن يخس شيئاً من الحق . والخس النقص . ومن هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ ^(٣) » .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيحًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ قال بعض الناس : أى صغيراً . وهو خطأ فإن السفيه قد يكون كبيراً على ما يأتي بيانه . « أَوْ ضَعِيفًا » أى كبيراً لا عقل له . ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ ﴾ جعل الله الذى عليه الحق أربعة أصناف : مستقل بنفسه مُمَلَّ ، وثلاثة أصناف لا يُمَلُّون وتقع نوازلهم في كل زمن ، وكون الحق يرتب لهم في جهات سوى المعاملات كالمرارث إذا قَسِمَتْ وغير ذلك ، وهم السفيه والضعيف والذى لا يستطيع أن يُمَلَّ . فالسفيه المهتلل الرأى في المسال الذى لا يُحَسِّن الأخذ لنفسه ولا لإعطائه

(١) مى البلى أظم . فى جرده : مى مئى ، دل اورد : مى مئى . والتصور به من السان .

(٢) راجع به ١٣ ص ٢ (٣) راجع ص ١١٨ من هذا الجزء .

منها، مشبّه بالتوب السفيه وهو الخفيف النسيج . والبدىء اللسان يسمى سفياً؛ لأنه لا تكاد تنطق البذاءة إلا في جهال الناس وأصحاب العقول الخفيفة . والعرب تطلق السفه على ضعف العقل تارة وعلى ضعف البدن أخرى؛ قال الشاعر :

تَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا • وَيَجْهَلُ الدَّهْرُ مَعَ الْحَالِمِ

وقال ذوالرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ سَفَفَتْ • أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النِّوَاوِمِ

أى استضعفها واستلانتها خزكها . وقد قالوا : الضعف بضم الضاد في البدن وبفتحها في الرؤى ، وقيل : هما لفتان . والأول أصح ، لما روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رجلاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتناع وفي عقله ضعف فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله، أُنَجِّرُ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَتَنَاعُ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ . فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع ؛ فقال : يا رسول الله، إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكٍ الْبَيْعِ فَقُلْ هَا وَهَا وَلَا خِلَابَةَ " . وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي من حديث أنس وقال : هو صحيح ، وقال : إِنْ رَجُلًا كَانَ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ ؛ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَقَالَ فِيهِ : " إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ وَأَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَاهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ " . وهذا الرجل هو حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ وَالِدُ يَحْيَى وَوَاسِعِ ابْنِي حَبَّانٍ ؛ وَقِيلَ : هُوَ مُنْقِذُ جَدِّ يَحْيَى وَوَاسِعِ شَيْخِي مَالِكُ وَوَالِدُهُ حَبَّانُ ، أَتَى عَلَيْهِ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَكَانَ تُجِّجٌ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَأْمُومَةً خُيِّلَ مِنْهَا عَقْلُهُ وَلِسَانُهُ ؛ وَرَوَى الذَّاقِقِيُّ قَالَ : كَانَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ رَجُلًا ضَعِيفًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ وَكَانَ قَدْ سُفِّحَ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةٌ ، فَعَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ الْخِيَارَ فِيمَا يَشْتَرِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ لِسَانَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَبْعُ وَقُلْ لَا خِلَابَةَ " فَكَتَبَتْ

(١) التلابة : الخدعة . وقوله عليه السلام : " هَارِطًا " يقدّم الكلام عليه في ص - ٣٥ من هذا الجزء .

(٢) حَبَّانُ بِالْفَتْحِ . (٣) حجة آمة ومأومة : بلغت أم الرأس . (٤) سفح فلان فلانة : لطمه وضربه .

اسمعه يقول : لَا خِدَابَةَ لَا خِدَابَةَ . أخرجه من حديث ابن عمرو ، الخليفة : الخليفة ومنه قولهم : « إِذَا لَمْ تَقْلِبْ فَاخْلِبْ » .

الثامنة عشرة — اختلف العلماء فيمن يُخَدَع في البيوع لقلته خبرته وضعف عقله فهل يحجر عليه أولا ؟ فقال بالمحجر عليه أحمد وإسحاق . وقال آخرون : لا يحجر عليه . والقولان في المذهب ، والصحيح الأول ؛ لهذه الآية ، ولقوله في الحديث : « يابني الله أحمجر مل فلان » . وإنما ترك المحجر عليه لقوله : « يابني الله إني لا أصبر عن البيع » ، فأباح له البيع وجعله خاصا به ؛ لأن من يُخَدَع في البيوع ينبغي أن يُحَجَّرَ عليه لا سيما إذا كان ذلك لحَبْلِ عقله . وما يدل على الخصوصية ما رواه محمد بن إسحاق قال : حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال : هو جدى منقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته أفة في رأسه فكسرت لسانه ونازحته عقله ، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يقبض ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : « إِذَا بَعْتَ قُلَّ لَا خِلَابَةَ ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سَلَمَةٍ تَبْتَاعُهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ تَخَيَّطْتَ فَأَرُدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا » . وقد كان عمر عمرًا طويلا ، عاش ثلاثين ومائة سنة ، وكان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه حين فشا الناس وكثروا ، يتاع البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد عُيِّنَ غَبْنًا قبيحا ، فيلومونه ويقولون له تتاع ؟ فيقول : أنا بالخيار ، إن رَضِيتُ أَخَذْتُ وَإِنْ تَخَيَّطْتُ وَرَدَدْتُ ، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا . فیرد السِّلعة على صاحبها من الفَدِّ وبعد الفَدِّ فيقول : والله لا أَقْبِلُهَا ، قد أَخَذْتُ سِلْعَتِي وَأَعْطَيْتِي دِرَاهِمَ ٥ قَالَ فيقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعلني بالخيار ثلاثا . فكان يمز الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للتاجر : ويحك ! إنه قد صدق ؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعله بالخيار ثلاثا . أخرجه الدارقطني . وذكره أبو عمر في الاستيعاب وقال : ذكره البخاري في التاريخ عن عياض بن الوليد عن عبد الأعلى عن ابن إسحاق .

(١) في لسان العرب : « من قال بالضم لَمَدَ فَاخْدَع . ومن قال بالكسر لَمَدَ فَاخْتَسَ فَلَا شَيْءَ بَعْدَ هِجْرَتِهِ كَأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ غَلْبِ الْمَارَةِ . قال ابن الأثير : معناه إذا أعياك الأمر متالبة فاطلبه مخادعة » .

(١١) التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ ضَعِيفًا ﴾ الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطرة العاجز عن الإملاء ، إما لثبته أو لخروسه أو جهله بأداء الكلام ، وهذا أيضا قد يكون وليه أباً أو وصياً . والذي لا يستطيع أن يُمَلِّ هو الصغير ، ووليّه وصيه أو أبوه والغائب عن موضع الإشهاد ، إما لمرض أو لغير ذلك من العذر . ووليّه وكيله . وأما الآخر فسوغ أن يكون من الضعفاء ، والأولى أنه من لا يستطيع . فهذه أصناف تميز ، وسيأتي في « النساء » بيانها والكلام عليها إن شاء الله تعالى .

الموافقة عشرين - قوله تعالى : ﴿ قَلِيلٌ عَلَيْهِ وَلَهُ بِالْعَدْلِ ﴾ ذهب الطبري إلى أن الضمير في « وَلَهُ » عائد على « الحق » وأسنَد في ذلك عن الربيع ، وعن ابن عباس . وقيل : هو مائد على « الذي عَلَيْهِ الحق » وهو الصحيح . وما روى عن ابن عباس لا يصح . وكيف تشهد البينة على شيء ، وتدخل مالا في ذمة السفيه بإملاء الذي له الدين ! هذا شيء ليس في الشريعة . إلا أن يريد قائله : إن الذي لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض أو كبر سن ثقل لسانه عن الإملاء أو لخروسه ، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن ثقل لسانه عن الإملاء لخروسه وليّ ههنا أحد العلماء ، مثل ما ثبت على الصبي والسفيه عند من يحجر عليه . فإذا كان كذلك قَلِيلٌ صاحب الحق بالعدل ويُسمع الذي عجز ، فإذا كمل الإملاء أَقْرَبَهُ . وهذا معنى لم تعين الآية إليه : ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض ومن ذكر معه .

الحادية والعشرون - لما قال الله تعالى : ﴿ قَلِيلٌ عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ دل ذلك على أنه مؤتمن فيما يورده ويصدره ، فيقتضى ذلك قبول قول الراهن مع يمينه إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم ، فيقول الراهن رهنه بنخسين والمرتهن يدعى مائة ، فالقول قول الراهن والرهن قائم ، وهو مذهب أكثر الفقهاء : سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، واختاره ابن المنذر قال : لأن المرتهن مدع للفضل ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه » . وقال مالك : القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ولا يصدق على أكثر من ذلك . فكانه يرى أن الرهن وبینه شاهد .

(١) كذا في هـ و ج : والفطرة : الحلية والجلبه - وفي ج و أ : القطة .

(٢) كذا في هـ و ج ، في ج و أ : لثبته . (٣) راجع ج . ص ٥٨

لترتين؛ وقوله تعالى «فَلْيَمْلِكِ اللَّهُ عَلَى الْحَقِّ» رد عليه . فإن الذي عليه الحق هو الرهن .
وستأتى هذه المسألة . وإن قال قائل : إن الله تعالى جعل الرهن بدلاً عن الشهادة والكتاب ،
والشهادة دالة على صدق المشهود له فيما بينه وبين قيمة الرهن ، فإذا بلغ قيمته فلا وثيقة
في الزيادة . قيل له : الرهن لا يبدل على أن قيمته يجب أن تكون مقدار الدين ، فإنه ربما رهن
الشيء بالقليل والكثير . نعم لا ينقص الرهن غالباً عن مقدار الدين ، فافق أن يطابقه فلا .
وهذا القائل يقول : يصدق المرتين مع اليقين في مقدار الدين إلى أن يساوى قيمة الرهن .
وليس العرف على ذلك فربما نقص الدين عن الرهن وهو الغالب ، فلا حاصل لقولهم هذا .
الثانية والعشرون — وإذا ثبت أن المراد الولي ففيه دليل على أن إفراجه جائز على يمينه ؛
لأنه إذا أملاه فقد نفذ قوله عليه فيما أملاه .

الثالثة والعشرون — وتصرف السفبه المحجور عليه دون إذن وليه فاسد إجماعاً مفسوخ
أبداً لا يوجب حكماً ولا يؤثر شيئاً . فإن تصرف سفبه ولا يجر عليه فيه خلاف يأتي بيانه
في «النساء» ^(١) إن شاء الله تعالى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الاستشهاد
طلب الشهادة . واختلف الناس هل هي فرض أو ندب ، والصحيح أنه ندب على ما يأتي
بيانه إن شاء الله تعالى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ رتب الله سبحانه الشهادة بمحكمة
في الحقوق المالية والبدنية والحدود وجعل في كل فنَّ شَهِيدَيْنِ إلا في الزنا ، على ما يأتي بيانه
في سورة «النساء» . وشَهِيدٌ بناءً مبالغة ؛ وفي ذلك دلالة على من قد شهد وتكرر ذلك منه ؛
فكانه إشارة إلى العدالة . والله أعلم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ نص في رفض الكفار والصبيان
والنساء ، وأما العبد فاللفظ يتناولهم . وقال مجاهد : المراد الأحرار ، واختاره القاضى أبو إسحاق
وأُعتب فيه . وقد اختلف العلماء في شهادة العبد ؛ فقال شريح وعثمان بن عفان وأحمد وإسحاق

(٢) راجع في «مصابيح» ص ١١٩٧.

(١) في «و» : الصحيح . والصواب ما أثبتناه من «رج» .

وأبو تور : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ، وعظيماً لفظ الآية . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعى وبجمهور العلماء : لا تجوز شهادة العبد ، وعظيماً نقص الرق ، وأجازها الشعبي والنخعى فى الثنى البسير . والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ » وساق الخطاب إلى قوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » فظاهر الخطاب يتناول الذين يتدافعون ، والعبد لا يملكون ذلك دون إذن السادة . فإن قالوا : إن خصوص أول الآية لا يمنع التماثل بموم آخرها . قيل لهم : هذا يخصه قوله تعالى : « وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » على ما يأتى بيانه . وقوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » دليل على أن الأعمى من أهل الشهادة ، لكن إذا علم يقيناً ، مثل ما روى عن ابن عباس قال : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : « ترى هذه الشمس فأشهد على مثلها أو دعه » . وهذا يدل على اشتراط معاينة الشاهد لما يشهد به ، لا من يشهد بالاستدلال الذى يجوز أن يخطئ . نعم يجوز له وطء امرأته إذا عرف صوتها ؛ لأن الإقدام على الوطء جائز بظلمة الظن ؛ فلوزفت إليه امرأة وقيل : هذه امرأتك وهو لا يعرفها جازله وطؤها ، ويحل له قبول هدية جاءته بقول الرسول . ولو أخبره خبر عن زيد بإقرار أو بيع أو قذف أو غصب لما جاز له إقامة الشهادة على المخبر عنه ؛ لأن سبيل الشهادة اليقين ، وفى غيرها يجوز استعمال غالب الظن ؛ ولذلك قال الشافعى وابن أبى ليل وأبو يوسف : إذا علمه قبل العمى جازت الشهادة بعد العمى ، ويكون العمى الحائل بينه وبين المشهود عليه كالفية والموت فى المشهود عليه . فهذا مذهب هؤلاء . والذى يمنع أداء الأعمى فيما تحل بصيراً لا وجه له ، وتصح شهادته بالنسب الذى يثبت بالخبر المستفيض ، كما يخبر عما توارث حكمه من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن العلماء من قبل شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت ؛ لأنه رأى الاستدلال بذلك يترقى إلى حد اليقين ، ورأى أن اشتباه الأصوات كاشتباه الصور والألوان ، وهذا ضعيف يلزم منه جواز الاعتماد على الصوت للبصير . قلت : مذهب مالك فى شهادة الأعمى على الصوت جائزة فى الطلاق وغيره إذا عرف الصوت . قال ابن قاسم : قلت لمالك : قال رجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ،

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

تفسير القرطبي

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم من غيل القرآن وعلمه
رحدث شريف

١٤

إذا كان « القرطبي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

يسمعه يطلق أمراته فيشهد عليه وقد عرف الصوت؟ قال قال مالك : شهادته جائزة . وقال
ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى
ابن سعيد وربيعة وإبراهيم النخعي ومالك والليث .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) المعنى إنه
لم يأت الطالب برجلين فليات رجل وامرأتين ؛ هذا قول الجمهور . « فَرَجُلٌ » رفع بالإبتداء ،
« وَامْرَأَتَانِ » عطف عليه والخبر محذوف . أى فرجل وامرأتان يقومان مقامهما . ويجوز
النصب في غير القرآن ، أى فاستشهدوا رجلا وامرأتين . وحكى سيويه : إن خنجرا نخجرا .
وقال قوم : بل المعنى فإن لم يكن رجلا ، أى لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع
عدم الرجال . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، فلفظ الآية لا يعطيه ، بل الظاهر منه قول
الجمهور ، أى إن لم يكن المستشهد رجلين ، أى إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصده لمنزلة
فليستشهد رجلا وامرأتين . فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين
في هذه الآية ، ولم يذكرها في غيرها ، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور ، بشرط أن
يكون معهما رجل . وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها ؛ لأن الأموال أكثر الله أسباب
توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها ؛ فجعل فيها التوثق تارة بالكتابة وتارة
بالإشهاد وتارة بالزمن وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال . ولا يتوهم
عقل أن قوله تعالى « إِنْ تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ » يشمل على دين المهر مع البضع ، وعلى الصلح على
دم العمد ، فإن تلك الشهادة ليست شهادة على الدين ، بل هي شهادة على النكاح . وأجاز العلماء
شهادتهم منفردات فيما لا يطلع عليه غيرهن للضرورة . وعلى مثل ذلك أجيزت شهادة الصبيان
في الجراح فيما بينهم للضرورة .

وقد اختلف العلماء في شهادة الصبيان في الجراح وهى :

الثامنة والعشرون — فأجازها مالك ما لم يختلفوا ولم يفتروا . ولا يجوز أقل من شهادة
اثنين منهم على صغير لكبير ولكبير على صغير . ومن كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من
الجراح عبد الله بن الزبير . وقال مالك : وهو الأمر عندنا المجتمع عليه . ولم يميز الشافعي

وأبو حنيفة وأصحابه شهادة لهم؛ لقوله تعالى « مِنْ رِجَالِكُمْ » وقوله « يَمُنُّ تَرْضُونَ » وقوله « ذَرَىٰ قَلْبِي مِنْكُمْ » وهذه الصفات ليست في الصبي .

التاسعة والعشرون - لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بدل شهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكمه؛ فكأنه أن يحلف مع الشاهد عندنا ، وعند الشافعي كذلك ، يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضية . وخالف في هذا أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا اليقين مع الشاهد وقالوا : إن الله سبحانه قسم الشهادة وعددها ، ولم يذكر الشاهد باليمين ، فلا يجوز القضاء به ، لأنه يكون قسماً زائداً على ما قسمه الله ، وهذه زيادة على النص ، وذلك نسخ . ومن قال بهذا القول الثوري والأوزاعي وعطاء والحكم بن عتيبة وطائفة . قال بعضهم : الحكم باليمين مع الشاهد منسوخ بالقرآن . وزعم عطاء أن أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وقال : الحكم : القضاء باليمين والشاهد يدعة ، وأول من حكم به معاوية . وهذا كله غلط وظن لا يبنى من الحق شيئاً ، وليس من قبي وجعل كمن أثبت وعلم ! وليس في قول الله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » الآية ، ما يرد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد ، ولا أنه لا يتوصل إلى الحقوق ولا تستحق إلا بما ذكر فيها لا غير ، فإن ذلك يبطل بنكول المطلوب وبين الطالب ، فإن ذلك يستحق به المال إجماعاً وليس في كتاب الله تعالى ، وهذا قاطع في الرد عليهم . قال مالك : من انجحة على من قال ذلك القول أن يقال له : أرايت لو أن رجلاً أذمى على رجل ، إلا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه ؟ فإن حلف بطل ذلك الحق عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ، أن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحبه . فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجده ؟ فمن أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد . قال علماؤنا : ثم العجب مع شهرة الأحاديث وصحتها بدعوا من عمل بها حتى تقضوا حكمه واستقصروا رأيه ، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الأربعة وأبى بن كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز - وكتب به إلى عماله -

(١) في ط : اليمين .

(٢) تابع ١٥٠ ص ١٥٠

(٣) في ١٥٠ أصلهم .

(٤) في ط : ١٥٠ ص ١٥٠

(٥) في ط : ١٥٠ ص ١٥٠

وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعة؛ ولذلك قال مالك: وإياه
ليكني من ذلك ما مضى من عمل السنة، أترى هؤلاء تنقض أحكامهم، ويحكم بيد عنهم !
هذا إغفال شديد، ونظر غير سديد. روى الأئمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قضى باليمين مع الشاهد. قال عمرو بن دينار: في الأموال خاصة؛ رواه سيف بن سليمان
عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. قال أبو عمر: هذا أصح إسناد لهذا
الحديث، وهو حديث لا مطمئن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث
في أن رجاله ثقات. قال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت، ما رأيت أحفظ منه.
وقال النسائي: هذا إسناد جيد، سيف ثقة، وقيس ثقة. وقد خرج مسلم حديث
ابن عباس هذا. قال أبو بكر البرز: سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقتان، ومن بعدهما
يُستغنى عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والعدالة. ولم يأت عن أحد من الصحابة أنه أنكر
اليمين مع الشاهد، بل جاء عنهم القول به، وعليه جمهور أهل العلم بالمدينة. واختلف فيه
من عُروة بن الزبير وابن شهاب؛ فقال معمر: سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد
فقال: هذا شيء أحدثه الناس، لا بد من شاهدين. وقد روى عنه أنه أول ما ولي القضاء
حكم بشاهد ويمين؛ وبه قال مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد
وأبو ثور وداود بن علي وجماعة أهل الأثر، وهو الذي لا يجوز عندي خلافه، لتواتر الآثار به
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة قَرناً بعد قرن. وقال مالك: يُقضى باليمين مع
الشاهد في كل البلدان، ولم يحتج في موطنه لمسألة غيرها. ولم يختلف عنه في القضاء باليمين
مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرها، ولا يعرف المسالك في كل
بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس؛ فإن يحيى [بن يحيى] ^(١) زعم أنه لم ير الليث يفتي
به ولا يذهب إليه. وخالف يحيى مالكا في ذلك مع مخالفته السنة والعمل بدار الهجرة.
ثم اليمين مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كنيته عن نكاح
المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قول الله تعالى: «وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ» ^(٢). وكنيته عن

(١) في: الزبير. (٢) في: جردوط. (٣) على قراءة قانع، وراجع ج ٥ ص ١٢٤ \

أَكْلَ لَحْمِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيَّةِ، وكل ذى ناب من السباع مع قوله : « قُلْ لَا أُجِدُّ » . وكالمسح على الخفين ، والقرآن إنما ورد بنسل الرجلين أو مسحهما ؛ ومثل هذا كثير . ولو جاز أن يقال : إن القرآن نسخ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، لجاز أن يقال : إن القرآن في قوله عز وجل : « وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وفي قوله : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »^(١) ناسخ لنبهه عن المُرَابَنَةِ وبيع القُرود وبيع ما لم يَحْلَقْ ، إلى سائر ما نبهه فيه في البيوع ، وهذا لا يسوغ لأحد ؛ لأن السنة مينة للكتاب . فإن قيل : إن ما ورد من الحديث قضية في عين فلا عموم . قلنا : بل ذلك عبارة عن تعديد هذه القاعدة ؛ فكأنه قال : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم باليمين مع الشاهد . وما يشهد لهذا التأويل ما رواه أبو داود في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق ، ومن جهة القياس والنظر أنا وجدنا اليمين أقوى من المرائين ؛ لأنها لا مدخل لها في اللعان واليمين تدخل في اللعان . وإذا صححت السنة فالقول بها يجب ، ولا تحتاج السنة إلى ما ياتى بها ؛^(٢) لأن من خالفها عجوج بها . وبالله التوفيق .

المؤبة ثلاثين - وإذا تقرر وثبت الحكم باليمين مع الشاهد ، فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ذلك في الأموال وما يتعلق بها دون حقوق الأبدان ؛ للإجماع على ذلك من كل قائل باليمين مع الشاهد . قال : لأن حقوق الأموال أخفض من حقوق الأبدان ؛ بديل قبول شهادة النساء فيها . وقد اختلف قول مالك في جراح العمد ، هل يجب القود فيها بالشاهد واليمين ؟ فيه روايتان : أحدهما أنه يجب به التخير بين القود والدية . والآخرى أنه لا يجب به شيء ؛ لأنه من حقوق الأبدان . قال : وهو الصحيح . قال مالك في الموطأ : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ؛ وقاله عمرو بن دينار . وقال المازري^(٣) : يقبل في المال المحض من غير خلاف ، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة

(١) راجع ج ٧ ص ٦١٥ (٢) راجع ج ٥ ص ١٥١ (٣) في ط ٥ : من ياتىها .

(٤) في ط ٥ : بدلالة . (٥) المازري : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي القفقي

الملكسي ؛ توفي سنة ست وثلثين وحماتها المازري فتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة وقد كبرت أيضا ثم راء هذه نسخة إل « مازره وهي بلدة بجزيرة صقلية » (من ابن خلكان) .

ما ليس بمال، ولكنه يؤدى إلى المال، كالشهادة بالوصية والتكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوتها إلا المال إلى غير ذلك، ففى قبوله اختلاف، فمن رأى المال قبله كما يقبله فى المال، ومن رأى الحال لم يقبله. وقال المهديون: شهادة النساء فى الحدود غير جائزة فى قول عامة الفقهاء، وكذلك فى التكاح والطلاق فى قول أكثر العلماء، وهو مذهب مالك والشافعى وغيرهما، وإنما يشهد فى الأموال. وكل ما لا يشهد فيه فلا يشهد على شهادة غيره^(١) فيه، كان معهن رجل أو لم يكن، ولا ينقل شهادة إلا مع رجل نقل عن رجل وامرأة. ويقضى باتنتين منهن فى كل ما لا يحضره غيره كالولادة والاستئثار ونحو ذلك. هذا كله مذهب مالك، وفى بعضه اختلاف.

الحادية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ فى موضع رفع على الضمعة لرجل وامرأتين. قال ابن بكير وغيره: هذه غاطبة للحكم. ابن عطية: وهذا غير نبيل، وإنما الخطاب لجميع الناس، لكن المتلصص بهذه القضية إنما هم الحكماء، وهذا كثير فى كتاب الله يعم الخطاب فيما يتلصص به البعض.

الثانية والثلاثون — لما قال الله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ دل على أن فى الشهود من لا يرضى، فيجىء من ذلك أن الناس ليسوا محولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام، وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال. وقال شريح وعثمان البقي وأبو ثور: هم عدول المسلمين وإن كانوا عبيدا.

قلت — فعمموا الحكم، و يلزم منه قبول شهادة البدوى على القروى إذا كان عدلاً مبرهناً وبه قال الشافعى ومن وافقه، وهو من رجالنا وأهل ديننا. وكونه بدوياً بكونه من بلد آخر والعمومات فى القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوى بين البدوى والقروى، قال الله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢) «ف منكم» خطاب للمسلمين. وهذا يقتضى قطعاً أن يكون معنى العدالة زائداً على الإسلام ضرورة، لأن الصيغة زائدة

على الموصوف، وكذلك «مَنْ تَرَضَّوْنَ» مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضياً حتى يُختبر حاله، فيلزمه ألا يكتفى بظاهر الإسلام. وذهب أحمد بن حنبل ومالك في رواية ابن وهب عنه إلى رد شهادة البَدَوِيِّ على القُرَوِيِّ لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلاً مرضياً، على ما يأتي بيانه في «النساء»^(١) و«براءة»^(٢) إن شاء الله تعالى. وليس في حديث أبي هريرة فرق بين القُرَوِيِّ في الحضرة أو السفر، ومتى كان في السفر فلا خلاف في [قبوله]^(٣).
قال علماؤنا: العدالة هي الاعتدال في الأحوال الدينية، وذلك يتم بأن يكون مجتنباً للكجائر عافاً على مروءته وعلى ترك الصفات، ظاهر الأمانة غير مغفل. وقيل: صفاء السرية واستقامة السيرة في ظن المعدل، والمعنى متقارب.

الثالثة والثلاثون - لما كانت الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة منيعة، وهي قبول قول الغير على الغير، شرط تعالى فيها الرضا والعدالة. فمن حكم الشاهد أن تكون له شمائل ينفرد بها وفضائل يتحلى بها حتى تكون له منزلة على غيره، توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله، ويحكم بشغل ذمة المطلوب بشهادته. وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات عند علمائنا على ما خفي من المعاني والأحكام. وسياق لهذا في سورة «يوسف» زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفيه ما يدل على تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكماء، فربما تفوّس في الشاهد غفلة أو ريبة فيردّ شهادته لذلك.

الرابعة والثلاثون - قال أبو حنيفة: يكتفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود. وهذه مناقضة تُسقط كلامه وتُفسد عليه مرامه؛ لأننا نقول: حق من الحقوق، فلا يكتفى في الشهادة عليه بظاهر الدين كالحدود؛ قاله ابن العربي.

الخامسة والثلاثون - وإذا قد شرط الله تعالى الرضا والعدالة في المداينة كما بينا فاشتراطها في النكاح أولى، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إن النكاح ينقذ بشهادة فاسقين. فنفى

(١) راجع ج ٥ ص ٤١٢ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٣٢ (٣) كذا في ط. وفي باقي الأصول؛ فلا خلاف في قوله. (٤) راجع ج ٩ ص ١٧٣ فاجد ص ٢٤٥

الاحتياط المأمور به في الأموال عن النكاح ، وهو أولى لما يتصلق به من الخلل والخسرة والحد والنسب .

قلت : قول أبي حنيفة في هذا الباب ضعيف جداً ؛ لشرط الله تعالى الرضا والملافة ، وليس يعلم كونه مرضياً بمجرد الإسلام ، وإنما يعلم بالنظر في أحواله حسب ما تهدم . ولا يفتقر بظاهر قوله : أنا مسلم . فربما انطوى على ما يوجب رد شهادته ؛ مثل قوله تعالى : « وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » إلى قوله « وَاللَّهُ لَا يُهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِدَ » . وقال : « وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُ أَجْسَامُهُمْ » الآية .^(١)

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَالْأُخْرَى يُضِلُّ بِهَا » . والضلال عن الشهادة إنما هو نسيان جزء منها وذكرك جزء ، وبين المرء حيران بين ذلك ضالاً . ومن نسي الشهادة مجله فليس يقال : ضل فيها . وقرأ حمزة « إن » بكسر الهمزة على معنى الجزاء ، والفاء في قوله « فَتَذَكَّرُ » جوابه ، ووضع الشرط وجوابه رفع على العفة للرأين والرجل ، وارتفع « تَذَكَّرُ » على الاستئناف ؛ كما ارتفع قوله « وَمَنْ عَادَ قِيَّتُمْ اللَّهُ مِنْهُ » هذا قول سيويه . ومن فتح « أن » فهي مفعول له والعمل [فيها] محذوف . وانتصب « فَتَذَكَّرُ » على قراءة الجماعة عطفاً على الفعل المنصوب بأن . قال النحاس : ويجوز « تَضَلَّ » بفتح التاء والضاد ، ويجوز تَضَلَّ بكسر التاء وفتح الضاد . فمن قال : « تَضَلَّ » جاء به على لغة من قال : ضَلَّ تَضَلَّ . وعلى هذا نقول تَضَلَّ فتكسر التاء لدل على أن الماضي فعلت . وقرأ الجحدري وعيسى ابن عمر « أَنْ تَضَلَّ » بضم التاء وفتح الضاد بمعنى نسي ، وهكذا حكى عنهما أبو عمرو الداني . وحكى النقاش عن الجحدري ضم التاء وكسر الضاد بمعنى أن تَضَلَّ الشهادة . تقول : اضللت الفرس والبعير إذا تفلأ لك ودعيا ظم تجددهما .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : « فَتَذَكَّرُ » خفف الذال والكاف ابرئ كثير وأبو عمرو ؛ وعليه فيكون المعنى أن تذكها ذكراً في الشهادة ؛ لأن شهادة المرأة نصف شهادة ؛ فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذكر ؛ قاله صفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء . وفيه

(١) راجع ص ١٤ من هذا الجزء . (٢) راجع ص ١٨٨ . (٣) راجع ص ٦٣ .

(٤) كذا في طردج . (٥) في ١٠٠٠ .

بعد، إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الذِّكْر، وهو معنى قراءة الجماعة
فَقُدِّرَ كَرُّه بالتشديد، أى تنبُّها إذا غفلت ونسيت .

قلت : وإليها ترجع قراءة أبى عمرو، أى إن تنس إحداها قُدِّرَ كَرُّها الأخرى ؛ يقال :
تَذَكَّرْتُ الشيءَ وأذْكُرُّه غيرى وذَكَّرْتُهُ بمعنى ؛ قاله فى الصحاح .

الثامنة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ قال الحسن :

جمعت هذه الآية أمرين ، وهما ألا تأبى إذا دُعيت إلى تحصيل الشهادة ، ولا إذا دُعيت إلى
أدائها ، وقال ابن عباس . وقال قتادة والربيع وابن عباس : أى لِيَحْمِلُها وإثباتها فى الكتاب .

وقال مجاهد : معنى الآية إذا دُعيت إلى أداء شهادة وقد حَصَلَتْ عندك . وأسند النقاش
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر الآية بهذا ؛ قال مجاهد : فأما إذا دُعيت لشهادة أولا

فإن شئت فاذهب وإن شئت فلا ؛ وقاله أبو مجلز وعطاء وإبراهيم وابن جبير والسدى
وابن زيد وغيرهم .^(١) وعليه فلا يجب على الشهود الحضور عند المتعاقدين ، وإنما على المتدائنين أن

يحضروا عند الشهود ؛ فإذا حضروا وسألام إثبات شهادتهم فى الكتاب فهذه الحالة التى يجوز
أن تراد بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ لإثبات الشهادة فإذا ثبتت شهادتهم

ثم دعوا لإقامتها عند الحاكم فهذا الدعاء هو بحضورهما عند الحاكم ، على ما يأتى . وقال^(٢)
ابن عطية : والآية كما قال الحسن جمعت أمرين على جهة التنبؤ ؛ فالمسلمون مندوبون إلى

معونة إخوانهم ، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق^(٣) فالمدعو مندوب ،
وله أن يتخلف لأذى ضرر ، وإن تخلف لغير ضرر فلا إثم عليه ولا ثواب له . وإذا كانت

الضرورة وخيف تعطيل الحق أذى خوف قوى التنبؤ وقرب من الوجوب ، وإذا علم أن
الحق يذهب ويتأخر بتأخر الشاهد عن الشهادة فواجب عليه القيام بها ، لا سيما إن كانت مُحَصِّلَةً

وكان الدعاء إلى أدائها ، فإن هذا الظرف أكد ؛ لأنها قِلادة فى العتق وأمانة تقتضى الأداء .
قلت : وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أن جائزا للإمام أن يُقيم للناس شهودا ويعمل

لهم من بيت المسال كفايتهم ، فلا يكون لهم شغل إلا تحمل حقوق الناس حفظا لها ، وإن لم
يكن عليه .

(١) ذب : وسطية فلا يجب الخ . (٢) ذب : الحكام . (٣) ذب : ب : قاله
ابن عطية . (٤) ذب : المحقق . (٥) ذب : لغو .

يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت . فيكون المعنى ولا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِنَّا اخْتَفَوْا حَقُّوهُمْ أَنْ يَجِيبُوا . والله أعلم . فإن قيل : هذه شهادة بالأبيرة قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وذلك كأرواق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تترق للمسلمين وهذا من جعلها . والله أعلم . وقد قال تعالى : « وَالْمَدِينِينَ طَبِئًا » ففرض لهم . التاسعة والثلاثون - لما قال تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا » دل على أن الشاهد هو الذي يمشی إلى الحاكم ، وهذا أمر بُني عليه الشرع وعُمِلَ به في كل زمان ونهضته كل أمة ، ومن أمثالهم : « فِي بَيْتِهِ يُؤْنَى الْحَكْمُ » .

الموفية أربعين - وإذا ثبت هذا فالعبد خارج من جملة الشهداء ، وهو ينقض عموم قوله : « مِنْ رِجَالِكُمْ » لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصع له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ، وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانحط عن منصب الشهادة كما انحط عن منزل الولاية . مع ! وكما انحط عن فرض الجمعة والجهاد والحج ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الحادية والأربعون - قال علماؤنا : هذا في حال الدعاء إلى الشهادة . فأنما من كانت عنده شهادة لرجل لم يعلمها مستحقها الذي ينتفع بها ، فقال قوم : أداؤها نعب لقوله تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا » ففرض الله الأداء عند الدعاء ؛ فإنما لم يدع كان ندبا ، لقوله عليه السلام : « خَيْرُ الشَّهَادَةِ الَّتِي يَأْتِي بِشهادته قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ » رواه الأئمة . والصحيح أن إدامها فرض وإن لم يسألها إننا خاف على الحق ضياعه أو فوته ، أو بطلان أو عتق على من أقام على نصرته على الاستمتاع بالزوجة واستخدام العبد إلى غير ذلك ؛ فيجب على من يحمل شيئا من ذلك أداء تلك الشهادة ، ولا يقف أداؤها على أن تسأل منه فيضيع الحق ؛ وقد قال تعالى : « وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » وقال : « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ بِمُؤْمِنُونَ » وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انصروا أخاك ظالما أو مظلوما » . فقد تبين عليه نصره بأداء الشهادة التي له عنده إحياء لحقه الذي أماته الإنكار .

(١) في ج : تعين المسلمين . (٢) راجع ج ٨ ص ١٧٨ (٣) راجع ج ١٨ ص ١٠٩

(٤) راجع ج ١٦ ص ١٢٢

الثانية والأربعون - لا إشكال في أن من وجبت عليه شهادة على أحد الأوجه التي ذكرناها فلم يؤدها أنها جرمة في الشاهد والشهادة ولا فرق في هذا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ؛ هذا قول ابن القمام وغيره . وذهب بعضهم إلى أن تلك الشهادة إن كانت بحق من حقوق الآدميين كان ذلك جرمة في تلك الشهادة نفسها خاصة ، فلا يصلح له أدائها بعد ذلك . والصحيح الأول ؛ لأن الذي يوجب جرخته إنما هو فسقه بائعته من القيام بما وجب عليه من غير عذر ، والفسق يسلب أهلية الشهادة مطلقا ، وهذا واضح .

الثالثة والأربعون - لا تمارض بين قوله عليه السلام : "خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" وبين قوله عليه السلام في حديث عمران بن حصين : "إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" - ثم قال عمران : فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون ويتخذون لأولادهم ولا يؤفون ويظهر فيهم السمن" أخرجهما الصحيحان . وهذا الحديث محمول على ثلاثة أوجه : أحدها أن يراد به شاهد الزور ، فإنه يشهد بما لم يستشهد ، أي بما لم يحمله ولا يحمله ، وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الجابية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "يا أيها الناس اتقوا الله في أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا الكذب وشهادة الزور" . الوجه الثاني أن يراد به الذي يحمله الشر على تنفيذ ما يشهد به ، فيبادر بالشهادة قبل أن يسألها ؛ فهذه شهادة مردودة ؛ فإن ذلك يدل على هوى غالب على الشاهد . الثالث ما قاله إبراهيم النخعي راوى طرق بعض هذا الحديث : كانوا يتنهنأ ونحن غلمان عن العهد والشهادات .

الرابعة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ "تَسْأَلُوا" معناه تَعْلَمُوا . قال الأخفش : يُقَالُ سَمِيتُ أَسْمًا سَأَمًا وَسَأَمَةً وَسَأَمَةً [(٢)] وَسَأَمًا ؛ كما قال الشاعر :

سَمِيتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمِنْ بَيْشٍ • ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكَ - بِسَامٍ

(١) هذه رواية سلم . (٢) في بوجرد هو ط : بأن طرق . (٣) في جوالسان .

« أَنْ تَكْتُبُوهُ » في موضع نصب بالفعل . « صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا » حالان من الضمير في « تَكْتُبُوهُ »
وقدم الصغير اهتماما به . وهذا النهي عن السأمة إنما جاء لتردد المداينة عنهم فيجب عليهم
أَنْ يَمْلَأُوا الْكُتُبَ ، ويقول أحدهم : هذا قليل لا أحتاج إلى كُتْبِهِ ، فأكد تعالى التحضيض^(١)
في القليل والكثير . قال علامنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لتزارنه وعدم تنويف النفس
إليه إقرارًا وإنكارًا

الخامسة والأربعون — قوله تعالى : (ذَلِكَ أَقْسَطُ مِمَّا اللَّهُ) معناه أعدل ، يعني
أَنْ يُكْتَبَ القليل والكثير ويُشْهَد عليه . (وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) أي أصح وأحفظ . (وَأَدْنَى)
معناه أقرب . و (تَتَابَعُوا) تَشْكُرُوا .

السادسة والأربعون — قوله تعالى : « وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ » دليل على أن الشاهد إذا رأى
الكتاب ولم يذكر الشهادة لا يؤذيها لما دخل عليه من الرؤية فيها ، ولا يؤذي إلا ما يعلم ،
لكنه يقول : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت فيه . قال ابن المنذر : أكثر من يُحْفَظُ
عنه من أهل العلم يمنع أن يشهد الشاهد على خطه إذا لم يذكر الشهادة . واحتج مالك على
جواز ذلك بقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَيْنَا » . وقال بعض العلماء : لما نسب^(٢)
الله تعالى الكتابة إلى العدالة وسعه أن يشهد على خطه وإن لم يتذكر . ذكر ابن المبارك عن
مَعْمَرٍ عن ابن طاوُسٍ عن أبيه في الرجل يشهد على شهادة فيسأها قال : لا بأس أن يشهد
إن وجد علامته في الصلِّ أو خط يده . قال ابن المبارك : استحسنْتُ هذا جدًا . وفيما جاءت
به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حكم في أشياء غير واحدة بالدلائل والشواهد ،
وعن الرسل من قبله ما يدل على صحة هذا المذهب . والله أعلم . وسبقنا لهذا مزيد بيان
في « الإحقاف »^(٣) إن شاء الله تعالى .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ)
« أَنْ » في موضع نصب استثناء ليس من الأول . قال الأخفش [أبو سعيد] : أي إلا أن تقع
تجارة ، فكان بمعنى وقع وحدث . وقال غيره : « تُدِيرُونَهَا » الخبر . وقرأ عاصم وحده « تِجَارَةً »

(١) كذا في جوه ، وفي ب و أ و ح و ط : النصين . (٢) راجع ج ٩ ص ٢٤٤

(٣) راجع ج ١٦ ص ١٨١ فابعد . (٤) قراءة تافع . (٥) من ب .

على خبر كان واسمها مضمر فيها . - حاضرة . - نعت لتجارة ، والتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، أو إلا أن تكون المباينة تجارة ؛ هكذا فتره مكى وأبو علي الفارسي ؛ وقد تقدم نظاره والاستشهاد عليه . ولما علم الله تعالى مشقة الكلاب عليهم نصّ على ترك ذلك ورفع الجناح فيه في كل مباينة بقدر ، وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالمطعم ونحوه لا في كثير كالأملاك ونحوها . وقال السدي والضحاك : هذا فيما كان بدا بيد .

الثامنة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ يقتضي التفاضل والبيونة المقبوض . ولما كانت الرّباع والأرض وكثير من الحيوان لا يقبل البيونة ولا يباع عليه ، حسن الكتّب فيها ولحقّت في ذلك مباينة الدين ؛ فكان الكلاب توثقا لما عسى أن يطرأ من اختلاف الأحوال وتغير القلوب . فأما إذا تفاصلا في المعاملة وتفاضيا وإن كل واحد منهما بما ابتاعه من صاحبه ، فيقلّ في العادة خوف التنازع إلا بأسباب غامضة . ونبه الشرع على هذه المصالح في حالي النسبة والتقد وما يباع عليه وما لا يباع ، بالكتاب والشهادة والرهن . قال الشافعي : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود ، وبيع برهان ، وبيع بأمانة ؛ وفرا هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد ، وإذا باع بسيئة كتب .

التاسعة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ قال الطبري : معناه وأشهدوا على صفيّر ذلك وكبيره . واختلف الناس هل ذلك على الوجوب أو الندب ؛ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وسعيد بن المسيّب وجابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي وإبنة أبو بكر : هو على الوجوب ؛ ومن أشدّهم في ذلك عطاء قال : أشهد إذا بعت وإذا اشتريت بدرهم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقلّ من ذلك ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ . وعن إبراهيم قال : أشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو دَسَجَةً بَقْل . ومن كان يذهب إلى هذا ويرجح الطبري ، وقال : لا يحلّ لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد ، وإلا كان مخالفا كتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إن

وجد كتابا . ونهب النسي والحسن إلى أن نكح هل كُتِبَ والإرث لا على الحتم .
ويُحكى أن هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وزعم ابن العربي أن هذا قول الكفاة
قال : وهو الصحيح . ولم يحك عن أحد من قال بالوجوب إلا الضحاك . قال وقد باع
النبي صلى الله عليه وسلم وكتب . قال : ونسفة تخابه : " بسم الله الرحمن الرحيم . هذا
ما اشترى العلاء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لمشتري منه عبدا
— أو أمة — لا داء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم " . وقد باع ولم يُشهد ، واشتق
ورهن يدره عند يهودى ولم يُشهد . ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرحمن
نحوف المنازعة .

قلت : قد ذكرنا الوجوب عن غير الضحاك . وحديث العلاء هذا أخرجه القنارطقي
وأبو داود . وكان إسلامه بعد الفتح وحين ، وهو القائل : فالتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم حنين فلم يُظهرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم لحسن إسلامه . ذكره أبو عمر ، وذكر حديثه
هذا ، وقال في آخره : قال الأصمعي : سألت سعيد بن أبي هريرة عن العائلة فقال :
الإباقي والسرقة والزنا ، وسأته عن الخبثة فقال : بيع أهل عهد المسلمين . وقال الإمام
أبو محمد بن عطية : والوجوب في ذلك قلبي ، أنا في الدقائق فصعب شاق ، وأما ما كثر
فربما يقصد التاجر الاستئلاف بترك الإشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ، وقد يستعني
من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يُشهد عليه ؛ فيدخل ذلك كله في الائتمان ويسبق الأمر
بالإشهاد ندبا ؛ لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع مذييع منه كما ذكرنا . وحكى
للهمدي والنحاس ومكي عن قوم أنهم قالوا : « وَأَشْهَدُوا إِنَّا بَنَاتُنَّ » منسوخ بقوله :
« فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » . وأسند النحاس عن أبي سعيد الخدري ، وأنه لا « بَيِّنَاتٍ
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَافَسْتُمْ بَيْنَهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله « فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ
فَلْيُؤَدِّ الَّذِي آتَىٰ أَمَانَتَهُ » ، قال : نسخت هذه الآية ما قبلها . قال النحاس : وهذا قول
الحسن والحكم وعبد الرحمن بن زيد . قال الطبري : وهذا لا معنى له ؛ لأن هذا حكم غير
(١) العلاء : ما دل عليه من يبيع بنته بأجرة لا ترى . ولكن من الرأى كان الاستيلاء . وفيه
" بيع المسلم المسلم " . كان مريباً ، وفيه " بيع المسلم المسلم " . (٢) كما في طرد وهريرة
فإن حلة . مقابلة : الراتب .

الآل، ولما حسنا حكم من لم يجد كتابا قال الله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِحَانٌ مُّقْبَضَةٌ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ مِنْهُ فَأَمَرَ الْفَاطِمَةَ بِهَذَا الْوَلَدِ أَنْ يَكُونَ هَذَا نَحْنُ الْوَلَدِ لِحَازِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةِ وَبِطَرِيقِ الْوَلَدِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قَدْ لَمْ يَجِدْ قُصَيْبًا شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ » نَحْنُ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » وقال بعض العلماء : إن قوله تعالى « فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » نَحْنُ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » وقال بعض العلماء : والإشهاد، بل وردا معا . ولا يجوز أن يرد النسخ والمنسوخ معا جميعا في حالة واحدة . قال : وقد يروى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال : لا والله إن آية الدين بحكمة ليس فيها نسخ قال : والإشهاد إنما جعل للطمأنينة، وذلك أن الله تعالى جعل التوثيق الدين طرقاتها منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد . ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق النذب لا بطريق الوجوب . فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد . وما زال الناس يتابعون حضرا وسفرا وبراء وبحرا وسفلا وجلا من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير نكير؛ ولو وجب الإشهاد ما تركوا النكير على تاركه .

قلت : هذا كله استدلال حسن، وأحسن منه ما جاء من صريح السنة في ترك الإشهاد، وهو ما أخرجه الدارقطني عن طارق بن عبد الله المخاربي قال : « أقبلنا في ركب من الربدة وجنوب الربدة حتى نزلنا قريبا من المدينة ومعنا ظمينة لنا . فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان فسلم فرددنا عليه ، فقال : من أين [أقبل] القوم؟ فقلنا : من الربدة وجنوب الربدة . قال : ومعنا رجل أحمر ، فقال : تبيعوني جعلكم هذا؟ فقلنا نعم . قال يكف؟ قلنا : بكنا وكذا صاعا من تمر . قال : فما استوضعتا شيئا وقال : قد أخذته ، ثم أخذ برأس الرجل حتى

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٤ وص ٨٠ وص ٣١٤ وص ٣٢٧ (٢) الربدة (بالحرير) : من فرى الله نية على ثلاثة أميال فرسية من ذات هرق على طريق الجواز إذا وصلت من فدر تربة مكة ؛ وبهذا الوضع قرأ أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ، وكان قد خرج إليها معافيا لثمان بن عفان رضي الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢ هـ (عن معجم البلدان لياقوت) . (٣) من الدارقطني .

دخل المدينة فتوارى عاء، فتلاومنا بيننا وقتلنا : أعطيتكم حكمكم من لا تعرفونه ! فقالت الطعينة : لا تَلَاوَمُوا فقد رَأَيْتُ وجه رجل ما كان ليخْفِرْكم ، ما رَأَيْتُ وجه رجل أشبهَ بالقمر ليلته بالبدو من وجهه . فلما كان الشتاء ^(١) أنا وأنا رجل فقال : السلام عليكم ، أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وإنه أمركم أن تأكلوا من هذا حتى تشبعوا ، وتأكلوا حتى تستوفوا . قال : فاكلنا حتى شبعنا ، واكلنا حتى استوفينا . وذكر الحديث الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، الحديث . وفيه : فطَفِقَ الأعرابي يقول : هَلُمَّ شاهدا يشهد أني بئكَ — قال خُزَيْمَةُ بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خُزَيْمَةَ فقال : ”بسم تشهد ؟“ فقال : بتصديقك يا رسول الله . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين . أخرجه النسائي وغيره .

الموفية بحسين — قوله تعالى : (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) فيه ثلاثة أقوال : الأول — لا يكتب الكاتب ما لم يَمْلُ عليه ، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها . قاله الحسن وقتادة وطاوس وابن زيد وغيرهم .

وروى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المعنى لا يمنع الكاتب أن يكتب ولا الشاهد أن يشهد . « وَلَا يُضَارَّ » على هذين القولين أصله يُضَارَرُ بكسر الراء ، ثم وقع الإدغام ، وفتحت الراء في الجزم لخفة الفتحة . قال النحاس : ورأيت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول . قال : لأن بعده « وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ » فالأولى أن تكون ، من شهد بغير الحق أو حرف في الكتابة أن يقال له : فاسق ، فهو أولى بهذا ممن سأل شاهدا أن يشهد وهو مشغول . وقرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق يُضَارَرُ بكسر الراء الأولى .

وقال مجاهد والضحاك وطاوس والسدي وزوي عن ابن عباس : معنى الآية ”وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ“ بأن يُدْعَى الشاهد إلى الشهادة والكاتب إلى الكُتُب وهما مشغولان ، فإذا اعتذرا بعذرهما أخرجهما وأذاهما ، وقال : خالفنا أمر الله ، ونحو هذا من القول ^(٢)

(١) كذا في الله اربعين ، وفي الأصول جميعا : المشي . (٢) الثاني قول ابن عباس والثالث قول مجاهد والضحاك . (٣) في ج وب وط : تخرج .

يفضّر بهما : وأصل « يضار » على هذا يضارّ بفتح الراء، وكذا قرأ ابن مسعود « يضار » بفتح الراء الأولى؛ فنهى الله سبحانه عن هذا؛ لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لها عن أمر دينها ومعاشها . ولفظ المضارة؛ إذ هو من اثنين، يقتضى هذه المعاني . والكاتب والشهيد على القولين الأولين رفع بفعلها، وعلى القول الثالث رفع على المفعول الذى لم يسم فاعله .

الحادية والخمسون - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْلَمُوا ﴾ يعنى المضارة، ﴿ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ أى معصية؛ عن مفيان الثورى . فالكاتب والشاهد يعصيان بالزيادة أو النقصان، وذلك من الكذب المؤذى فى الأموال والأبدان، وفيه إبطال الحق . وكذلك إذا بينهما إذا كانا مشغولين بمعصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله . وقوله « بِكُمْ » تقديره فسوقٌ حالٌ بكم .

الثانية والخمسون - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وعد من الله تعالى بأن من اتقاه علمه، أى يعمل فى قلبه نورا يفهم به ما يلقى إليه؛ وقد يجعل الله فى قلبه ابتداء فرقانا، أى فصلا يفصل به بين الحق والباطل؛ ومنه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقُودَةً فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضٌ فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَقِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى - لما ذكر الله تعالى التذنب إلى الإتيان والكذب لمصلحة حفظ الأموال والأديان، عقب ذلك بذكر حال الأعذار المانعة من الكذب، وجعل لها الرهن، ونص من

(١) راجع ج ٧ ص ٢٩٦ (٢) اخذنا أربع لما فى هوأ وجهه تمام الحادية والعشرين قوله : تمزجت هنا ثلاث مسائل تمة أربع وعشرين . (٣) كذا فى الأصول وابن طلبة . والأديان : الطاعات، وعدم أداء الحقوق فسوق عن أمر الله . ولعله : الأديان، راجع تفسير قوله تعالى : « فسوقٌ بكم » .

لأحوال المذنب على السفر الذي هو غالب الأعذار، لا سيما في ذلك الوقت لكثرة الغزو، ويدخل في ذلك بالمعنى كل عذر، فرب وقت يستدريه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فالخوف على خراب ذمة الفريم مذكور يوجب طلب الرهن - وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم ذمته عند يهودى طلب منه سلف الشعير فقال : إنما يريد مجد أنه يذهب بمالي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "كذب أنى لأمين في الأرض أمين في السماء ولو اتخني لأذيت أذهبوا إليه بدرعى" فمات وذرعه مرهونة صلى الله عليه وسلم، على ما أتى بيانه آنفاً .

الثانية - قال جمهور من العلماء : ^(١) الرهن في السفر ينص التنزيل، وفي الحضرة ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا صحيح . وقد بينا جوازه في الحضر من الآية بالمعنى إذ قد ترتب الأعذار في الحضر، ولم يرو عن أحد منه في الحضر سوى مجاهد والضحاك وداود، متسكين بالآية . ولا حجة فيها؛ لأن هذا الكلام وإن كان خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال . وليس كون الرهن في الآية في السفر مما يحظر في غيره . وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه ذمته له من حديد . وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وذرعه مرهونة عند يهودى ثلاثين صاعا من شعير لأهله .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا) قرأ الجمهور « كاتبا » بمعنى رجل يكتب . وقرأ ابن عباس وأبو مجاهد والضحاك وعكرمة وأبو العالية « ولم يجدوا كتابا » . قال أبو بكر الأنباري : فسره مجاهد فقال : معناه فإن لم يجدوا مدينا يعني في الإسفار . وروى عن ابن عباس « كتابا » . قال الناس : هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها، وقتلنا يخرج شيء عن قراءة العامة إلا وفيه مطمئن ؛ ونسق الكلام على كاتب ؛ قال الله عز وجل قبل هذا : « وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » وكاتب يقتضى جماعة . قال ابن عطية : كتابا يحسن من حيث

(١) في ب : الجمهور من العلماء . وفي ج : جمهور العلماء .

لكل نازلة كاتب، فقبل لجماعة : ولم تجدوا كتابا . وحكى المهدوي عن أبي العباس أنه قرأ « كُتِبَ » وهذا جمع كتاب من حيث التوازل مختلفة . وأما قراءة أبي وابن عباس « كُتِبَ » فقال النحاس ومكي : هو جمع كاتب كقيام وقيام . مكي : المعنى وإن عِدَّتِ الدواة والقلم والصحيفة . وثق وجود الكاتب يكون بدم أى آله آتقى، وثق الكاتب أيضا يقتضى ثنى الكاتب ، فالقراءتان حسنتان إلا من جهة خط المصحف .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فِرْهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ وقرأ أبو عمرو وابن كثير « فِرْهَنٌ » بضم الراء والماء، وروى عنهما تخفيف الماء . وقال الطبري : تناول قوم أن « رُهْنًا » بضم الراء والماء جمع رِهَانٌ ، فهو جمع جمع، وحكاه الزجاج عن الفراء . وقال المهدوي : « فرهان » ابتداء والخبر محذوف، والمعنى فرهان مقبوضة يكفى من ذلك . قال النحاس : وقرأ عاصم بن أبي النجود « فِرْهَنٌ » بإسكان الماء، ويروى عن أهل مكة . والباب في هذا « رِهَانٌ » كما يقال : بنل ويقال ، وكبش وكباش ، ورُهْنٌ سيله أن يكون جمع رِهَانٍ ، مثل كتاب وكُتِبَ . وقيل : هو جمع رَهْنٍ ، مثل سَقَفٌ وسُقُفٌ ، وحَاقٌ وحُقُفٌ ، وقَرَشٌ وقُرُشٌ ، ونَشَرٌ ونُشَرٌ^(١) ، وشبهه . « ورُهْنٌ » بإسكان الماء سيله أن تكون الضمة حذفت لثقلها . وقيل : هو جمع رهن ، مثل سَمَمٌ حَشَرٌ ، أى دقيق ، وسهام حَشَرٌ . والأزول أولى ، لأن الأزول ليس بنعت وهذا نعت . وقال أبو علي الفارسي : وتكسیر « رَهْنٌ » على أقل العدد لم أعلمه جاء ، فلو جاء كان قياسه أفعلا ككلب وأكُلب ، وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير ، كما استغنى ببناء الكثير عن بناء القليل في قولهم : ثلاثة سُسُوعٌ ، وقد استغنى ببناء القليل عن الكثير في رَسَنٌ وأرْسَانٌ ، فِرْهَنٌ يجمع على بناءين وهما فُعل وفِعال . الأخفش : فَعَلَ على فُعْلٍ فيج وهو قليل شاذ ، قال : وقد يكون « رَهْنٌ » جمعا للرِهَانِ ، كأنه يجمع رَهْنٌ على رِهَانٍ ، ثم يجمع رِهَانٌ على رَهْنٍ ، مثل فِرَاشٍ وفُرُش .

(١) في ج : نمر ونشر له قرأ نافع « نُشْرًا » بضم النون ، أو بشر وبشر : لأن السنين غير مقبوضة (٢)
وفي أ : نمر بالثنية ومبعدة ، وفي ب : بمر بالياء . والله أعلم .

الخامسة - معنى الرهن : احتباس العين وثيقة بلحق يستوفى الحق عن ثمنها أو عن
 ثمن منافعتها عند لمدر أخذ من الغير ؛ هكذا حذو العلماء ، وهو في كلام العرب بمعنى اللوام
 والاستمرار . وقال ابن سيده : ورهنت أى أدانته ؛ ومن رهن بمعنى دام قول الشاعر :
 الحُبْرُ وَالنَّهْمُ لَمْ رَاهِنٌ • وَهَوَّةٌ رَأَوْفَهَا مَا يَكُبُّ

قال الجوهري : ورهن الشيء رهنا أى دام . وأرهنت لهم الطعام والشراب أدنيتهم لهم ،
 وهو طعام رهن . والراهن : الثابت ، والراهن : الموزون من الإبل والناس ؛ قال :
 إِنَّا تَرَىٰ جَيْشِي خَلَا قَد رَهْن • هَزَلًا وَمَا تَجِدُ الرَّجَالِ فِي السَّنِّ

قال ابن عطية : ويقال في معنى الرهن الذي هو الوثيقة من الرهن : أَرَهَنْتُ إِرهَانًا ؛
 حكاه بعضهم . وقال أبو علي : أَرَهَنْتُ في المغالاة ، وأما في القرض والبيع فرهنت . وقال
 أبو زيد : أَرَهَنْتُ في السلة إِرهَانًا ، غَالَيْتُ بِهَا ؛ وهو في الغلاء خاصة . قال :
 • عِيدِيَّةٌ أَرَهَنْتُ فِيهَا الدَّنَائِيرَ •

يصف ناقة . والميد بطن من مهرة ^{١٢١} وإبل مهرة موصوفة بالنجاة . وقال الزجاج : يقال
 في الرهن : رَهَنْتُ وأَرَهَنْتُ ، وقاله ابن الأعرابي والأخفش . قال عبد الله بن همام السلولي :
 فَلَمَّا خَبِثْتُ أَظَا فِرْعَمُ • نَجَوْتُ وَأَرَهَنْتُمْ مَالَكَا

قال ثعلب : الرواة كلهم على أَرَهَنْتُمْ ، على أنه يجوز رَهَنْتُ وَأَرَهَنْتُ ، إلا الأصمعي فإنه زواه
 وَأَرَهَنْتُمْ ، على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماض ، وشبهه بقولهم : قَتَّ وَأَصَكَّ وجهه ،
 وهو مذهب حسن ؛ لأن الواو واو الحال ؛ بفعل أَصَكَّ حالا للفعل الأول على معنى قَتَّ صاكا
 وجهه ، أى تركته مقبلا عندهم ؛ لأنه لا يقال : أَرَهَنْتُ الشيء ، وإنما يقال : رَهَنْتُ . ويقولون
 رَهَنْتُ لسانى بكذا ، ولا يقال فيه : أَرَهَنْتُ . وقال ابن السكيت : أَرَهَنْتُ فيها بمعنى أسلفت .
 والمرئيين : الذى يأخذ الزمن . والشيء مرهون ورهين ، والأثنى رهينة . ورأهنت فلانا على
 كذا مرأهنة : خاطرته . وأرهنت به ولدى إرهانا : أخطرتهم به خطرا . والرهينة واحدة

(١) موهبة بن جابر في رواية وم حة عظم . وموهبة : • بطوى ابن سلمى بها من راكم بهذا •

لرهنين ؛ كله من الموهبة . ابن عطية : ويحال بلا خلاف في البيع والقرض ؛ وهنت
وهنا ، ثم تسمى بهذا المصدر الثاني المنفوع قول : وهنت وهنا ، كما تقول وهنت ثوبا .

السادسة - قال أبو علي : ولما كان الرهن بمعنى الثبوت ، والدوام فن تم بطل الرهن
عند الفقهاء إذا خرج من يد المرتين إلى الراهن بوجه من الوجوه ؛ لأنه فارق ما جعل
[باختيار المرتين ^(١)] له .

قلت - هذا هو المعتمد عندنا في أن الرهن متى رجع إلى الراهن باختيار المرتين بطل
الرهن ؛ وقاله أبو حنيفة ، غير أنه قال : إن رجع بارية أو ودعة لم يبطل . وقال الشافعي :
إن رجوعه إلى يد الراهن مطلقا لا يبطل حكم القبض المتقدم ؛ ودليلا « قِرْهَانٌ مَقْبُوضَةٌ » ،
فإذا خرج من يد القابض لم يصدق ذلك اللفظ عليه لغة ، فلا يصدق عليه حكما ، وهذا واضح .
السابعة - إذا رهنه قولاً ولم يقبضه فعلا لم يوجب ذلك حكما ؛ لقوله تعالى : « قِرْهَانٌ
مَقْبُوضَةٌ » . قال الشافعي : لم يعمل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض ، فإذا عُدت الصفة
وجب أن يعدم الحكم ، وهذا ظاهر جليا . وقالت المالكية : يلزم الرهن بالعقد ويجب
لراهن على دفع الرهن لبحوزه المرتين ؛ لقوله تعالى : « أَوْثَرُوا بِالْقَوْلِ » وهذا عقد ، وقوله
« بِالْعَهْدِ » ^(٢) وهذا عهد . وقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم » وهذا شرط ، فالقبض
عندنا شرط في كمال فائدته . وعندهما شرط في لزومه وصحته .

الثامنة - قوله تعالى : « مَقْبُوضَةٌ » يقتضي بينونة المرتين بالرهن . وأجمع الناس على
صحّة قبض المرتين ، وكذلك على قبض وكيله . وأختلفوا في قبض عدل يوضع الرهن على يديه ؛
فقال مالك وجميع أصحابه وجمهور العلماء : قبض العدل قبض . وقال ابن أبي ليلى وقتادة
والحكم وعطاء : ليس بقبض ، ولا يكون مقبوضا إلا إذا كان عند المرتين ، وراوا ذلك تعبدا .
وقول الجمهور أصح من جهة المعنى ؛ لأنه إذا صار عند العدل صار مقبوضا لغة وحقيقة ؛ لأن
العدل نائب عن صاحب الحق ويمثله الوكيل ؛ وهذا ظاهر .

التاسعة - ولو وُضع الرهن على يد عدل فضاع لم يضمن المرتين ولا الموضوع على
يده ؛ لأن المرتين لم يكن في يده شيء يضمنه . والموضوع على يده أمين والأمين غير ضامن .
(١) الزيادة في . (٢) راجع ٦٦٥ ص ٤١ (٣) راجع ١٠٥ ص ٢٩٦ (٤) كذا في ، بقى ضبط : ٥٤ .

العاشرة — لما قال تعالى : «مقبوضة» قال طائفة : فيه ما يقتضى بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع ^(١) . خلافا لأبي حنيفة وأصحابه ، لا يجوز منهم أن يرهنه ثلث دار ولا نصفاً من عبء ولا سيف ، ثم قالوا : إذا كان لرجلين على رجل مال هاهنا فيه شريكان فلهما بذلك أرضاً فهو جائز إذا قبضها . قال ابن المنذر : وهذا إجازة رهن المشاع ، لأن كل واحد منهما مرتين نصف دار ^(٢) . قال ابن المنذر : رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه .

الحادية عشرة — ورهن ما في الذمة جائز عند علمائنا ، لأنه مقبوض خلافا لمن منع ذلك ؛ ومثاله رجلان تاملأ لأحدهما على الآخر دين فرهنه دينه الذي عليه . قال ابن خويز منداد : وكل عرض جاز بيعه جاز رهنه ، ولهذا الملة يجوزنا رهن ما في الذمة ؛ لأن بيعه جائز ، ولأنه مال تقع الوثيقة به بغاز أن يكون رهناً ، قياساً على سلعة موجودة . وقال من منع ذلك : لأنه لا يتحقق إقباضه والقبض شرط في لزوم الرهن ؛ لأنه لا بد أن يستوفى الحق منه عند المحل ، ويكون الاستيفاء من ماله لا من عبئه ولا يتصور ذلك في الدين .

الثانية عشرة — روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الظهور ركب بنفقته إذا كان مرهوناً ولبن الفتر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب ويشرب النفقة» . وأخرجه أبو داود وقال بدل «يشرب» في الموضعين : «يحب» . قال الخطابي : هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ بيان من يركب ويحب ، هل الرهن أو المرتين أو العلل الموضوع على يده الرهن ؟ .

قلت : قد جاء ذلك مبيناً مقسماً في حديثين ، وبسببهما اختلف العلماء في ذلك ؛ فروى الدارقطني من حديث أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتين علقها ولبن الفتر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . أخرجه عن أحمد ابن علي بن العلاء حدثنا زيد بن أيوب حدثنا هشيم حدثنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة . وهو قول أحمد وإسحاق : أن المرتين يتنفع من الرهن بالحلب والركوب بقدر النفقة . وقال أبو ثور : إنما كان الزاين يتنفع عليه لم يتنفع به المرتين . وإن كان الزاين لا يتنفع عليه وتركه

(١) في ٥ : الماع . (٢) كما في الأصول ، يعني : نصف أرض .

في يد المرتين فألقى عليه فله زكوة واستخدم العبد . وقاله الأوزاعي والليث . الحديث الثاني ترجمه الدارقطني أيضا ، وفي إسناده مقال ويأتي بيانه - من حديث إسماعيل بن عباس عن ابن أبي ذئب عن الزهري^(١) عن المقبري^(٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يفتق الرهن^(٣) ولصاحبه غنمه وعليه غرمه " . وهو قول الشافعي^(٤) والشعبي وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه . قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ، وفقته عليه ، والمرتب لا ينفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة . قال الخطابي : وهو أولى الأقوال وأصحها ، بدليل قوله عليه السلام : " لا يفتق الرهن من صاحبه الذي رهنت^(٥) له غنمه وعليه غرمه " [قال الخطابي : وقوله : " من صاحبه أى لصاحبه "]^(٦) . والعرب تفع « من » موضع اللام ، كقولهم :

• أَيْنَ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةُ لَمْ تُكَلِّمْ •

قلت : قد جاء صريحا " لصاحبه " فلا حاجة للتأويل . وقال الطحاوي : كان ذلك وقت كون الربا مباحا ، ولم يثبت من قرض جر منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء وإن كانا غير متساويين ، ثم حرم الربا بعد ذلك . وقد أجمعت الأمة على أن الأمة الموهونة لا يجوز للراهن أن يطأها ، فكذلك لا يجوز له خدمتها . وقد قال الشعبي : لا ينفع من الرهن بشيء . فهذا الشعبي روى الحديث وأقوى بخلافه ، ولا يجوز عنده ذلك إلا وهو منسوخ . وقال ابن عبد البر وقد أجمعوا أن لبن الرهن وظهوره للراهن . ولا يخلو من أن يكون احتلاب المرتين له بإذن الراهن أو بغير إذنه ؛ فإن كان بغير إذنه ففي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحتلب أحد ماشية أحد إلا بإذنه " ما يردّه ويقضى بنسخه . وإت كان بإذنه ففي الأصول المجتمع عليها في تحريم المجهول والقرّر وبيع ما ليس عندك وبيع ما لم يخلق ، ما يردّه أيضا ؛ فإن ذلك كان قبل نزول تحريم الربا . والله أعلم .

(١) كذا في كل الأصول ، والصواب كما في الدارقطني : عن الزهري عن سفيان بن عيينة . وسنأتي فرياً .

(٢) غلق الرهن : من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المين ملك المرتين الرهن فأجله

الإسلام . (عن النهاية) . (٣) الزيادة من جوده وط . هذه رواية غير المتقدمة للدارقطني .

(٤) في « جوده وط » : الرهن .

وقال ابن خوزيمنداد : ولو شرط المرتين الانتفاع بالرهن فقلتك حالتان : إن كان من قرض لم يجوز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ؛ لأنه يصير باقما للسلعة باليمن المذكور ومنافع الرهن مدة مصلومة فكأنه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلا لأنه يصير قرضا جبر متفعه ؛ ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

الثالثة عشرة - لا يجوز خلق الرهن ، وهو أن يشترط المرتين أنه له بحقه إن لم يأت به عند أجله . وكان هذا من فعل الجاهلية فابطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : " لا يخلق الرهن " هكذا قيدناه برفع القاف على الخبر ، أى ليس يخلق الرهن . تقول : أغلقت الباب فهو مُغْلَقٌ . وعَلَقَ الرُّهْنُ في يد مرتبه إذا لم يُفْتَكْ ؛ قال الشاعر :

أَجَارَتْنَا مَنْ يَجْتَمِعُ يَتَفَرَّقُ • وَمَنْ يَكُ رَهْنًا لِهَوَادِثِ يُنْفَقِ

وقال زهير :

وَفَارَقَتْ رَهْنًا لَا فِكَكَ لَهُ • يَوْمَ الْوَدَاعِ فَاسْمَى الرَّهْنُ قَدْ غَلَقَا

الرابعة عشرة - روى الدارقطني من حديث سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يخلق الرهن له غنمه وعليه غرمه " . زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات ، وهذا إسناده حسن . وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يخلق الرهن " . قال أبو عمر : وهكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت ؛ إلا مَن بن عيسى فإنه وصله ، ومَن ثقة ؛ إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد الضائري عن مجاهد بن موسى عن مَن بن عيسى . وزاد فيه أبو عبد الله عمروس عن الأبهري بإسناده : " له غنمه وعليه غرمه " . وهذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها ؛ فرفعها ابن أبي ذئب ومَعْمَرٌ وغيرهما . ورواه ابن وهب وقال : قال يونس قال ابن شهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن ممن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ؛ فأخبر ابن شهاب أن هذا من قول سعيد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم . إلا أن مَعْمَرًا ذكره عن

(١) في ٥ : تأيما • (٢) في ٦ : « ومنافع المهرن مملوكة » • (٣) في ٧ : يفتك •

(٤) في ٨ : ابن عمروس والصحيح من التمهيد •

ابن شهاب مرفوعاً، ومعمّر أثبت الناس في ابن شهاب . وتابعه على رضى يحيى بن أبي أتيمة ويحيى ليس بالقوي . وأصل هذا الحديث عند أهل العلم بالثقل مُرسلٌ، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فلأنهم يلقونها . وهو مع هذا حديث لا يرضه أحد منهم وإن اختلفوا في تأويله ومناه . ورواه الدارقطني أيضاً عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبو عمر: لم يسمعه إسماعيل من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من جَدِّ بن كثير عن ابن أبي ذئب، وعياد عندهم ضعيف لا يحتاج به . وإسماعيل عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده؛ فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم ، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ففي حديثه خطأ كثير واضطراب .

الخامسة عشرة — ثَمَاءُ الرهن داخل معه إن كان لا يتميز كالسَّمن ، أو كان سَلًا كالولادة والتاج ؛ وفي معناه قَيْسِلُ النخل ، وما عدا ذلك من غَلَّةٍ وثمرة ولبن وصوف فلا يدخل فيه إلا أن يشترطه . والفرق بينهما أن الأولاد تبع في الزكاة للأُمهات ، وليس كذلك الأصواف والألبان وثمر الأشجار؛ لأنها ليست تبعاً للأُمهات في الزكاة ولا هي في صورها ولا في معناها ولا تقوم معها ، فلها حكم نفسها لا حكم الأصل خلاف الولد والتاج . والله أعلم بصواب ذلك .

السادسة عشرة — وَرَهْنٌ مَنْ أَحَاطَ الْغَنِّ بِمَالِهِ جَائِزًا لَمْ يُقْلَسْ ، ويكون المرتين أحق بالرهن من الفرماء ؛ قاله مالك وجماعة من الناس . وروى عن مالك خلاف هذا — وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة — أن الفرماء يدخلون معه في ذلك وليس بشيء ؛ لأن من لم يُجْجَر عليه فتصرفاته صحيحة في كل أحواله من بيع وشراء ، والفرماء عاملوه على أنه يبيع ويشتري ويقضي ، لم يخلف قول مالك في هذا الباب ، فكذلك الرهن . والله أعلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى : (فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ) الآية . شرطُ رُبط به وَصِيَّةٌ الذي عليه الحق بالأداء وترك المطلق . مبنى إن كان الذي عليه الحق أَمِينًا عند صاحب الحق وَثِقَةً فَلْيُؤَدِّ لَهُ مَا عَلَيْهِ أَثْمَنُ . وقوله (فَلْيُؤَدِّ) من الأداء مَهْمُوزٌ ، وهو جواب الشرط ^(١) ويجوز تخفيف همزة فقلب الهززة واوا ولا تقلب ألفا ولا تجعل بين بين ؛ لأن الألف لا يكون

ما قبلها إلا مفتوحا - وهو أمر معناه الوجوب، بقرينة الإجماع على وجوب أداء الدين • وثبت حكم الحاكم به وجبه الغرماء عليه، وبقريئة الأحاديث الصباح في تحريم مال الغير • الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَمَّا نَسْتُمْ ﴾ الأمانة مصدر سمى به الشيء الذي في النعمة وأضافها إلى الذي عليه الدين من حيث لما إليه نسبة؛ كما قال تعالى : « وَلَا تَقْرُؤُوا السُّهُفَاةَ أَمْوَالِكُمْ » •

التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَيَقْبِ إِلَهُ رَبُّهُ ﴾ أى في آلايكم من الحق شيئا • وقوله : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ تفسير لقوله : « وَلَا يُضَارِر » بكسر العين • نهي الشاهد من أن يضرب بكتان الشهادة، وهو نهي على الوجوب بعدة قرائن منها الوعيد • وموضع النهي هو حيث يخاف الشاهد ضياع حق • وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حيثما استشهد، ويخبر حيثما استخبر، قال : ولا تقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع ويرعى • وقرأ أبو عبد الرحمن « ولا يكتموا » بالياء، جعله نهيًا للثائب •

المؤية عشرين - إذا كان على الحق شهود معين عليهم أداؤها على الكفاية، فإن أداها اثنان وأجترأ الحاكم بهما سقط الفرض عن الباقيين، وإن لم يجترأ بها معين المشي إليه حتى يقع الإثبات • وهذا يعلم بدعاء صاحبها، فإذا قال له : أحيى حتى أباداه ما عندك لى من الشهادة معين ذلك عليه •

الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ﴾ خص القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله، وإذ هو المضمة التي يصلحها يصلح الجسد كله كما قال عليه السلام؛ فعبر ببعض عن الجملة، وقد تقدم • [في أول السورة ^(١)] وقال الكيا : لما عزم على ألا يؤذيها وترك أداها باللسان رجع المأمم إلى الوجهين جميعا • فقوله : « آتَمٌ قَلْبُهُ » مجاز، وهو أكد من الحقيقة في الدلالة على الوعيد، وهو من بدع البيان ولطيف الإعراب عن المعاني • يقال : آتم القلب سبب مسخه، والله تعالى إذا مسخ قلبا جعله منافقا وطبع عليه، نموذج منه [وقد تقدم في أول السورة ^(٢)] • « وآتَمٌ » رجع به « وآتَمٌ » و « آتَمٌ » خير

« **هَلْ تَعْلَمُ** ، **وَإِنْ شِئْتَ** وضعت **أَمَّا** بالابتداء ، و « **قَلْبُهُ** » فاعل يستد مسد الخبر والجملة خبر إن «
وَإِنْ شِئْتَ وضعت **أَمَّا** على أنه خبر الابتداء تنوي به التأخير . وإن شئت كان « **قَلْبُهُ** » بدلا
 من « **أَمَّا** » بدل البعض من الكل . وإن شئت كان بدلا من المضمر الذي في « **أَمَّا** » .
 وتوضعت هنا ثلاث مسائل تيممة أربع وعشرين »

الأولى - تعلم أن الذي أمر الله تعالى به من الشهادة والكتابة لمراعاة صلاح ذات البين
 وهي التنزيح المؤقت إلى فساد ذات البين ، لتلا يسؤل له الشيطان بجمود الحق وتجاوز ماحذله
 الشرع ، أو ترك الاعتصام على المقدار المستحق ، ولأجله حرم الشرع البياعات المجهولة التي
 اجتمعوا يؤدى إلى الاختلاف وفساد ذات البين وإيقاع التضاضن والتباين . فمن ذلك ما حرمه
 الله من الخمر واليغار وشرب الخمر بقوله تعالى : « **إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ
 وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ** » الآية . فمن تأدب بأدب الله في أوامره وزواجره حاز صلاح
 الدنيا والدين ، قال الله تعالى : « **وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ** » الآية .

الثانية - روى البخارى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من
 أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » . وروى
 الترمذى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها استدانت ، فقيل : يا أم المؤمنين ،
 فستدينين وليس عندك وفاء ؟ قالت : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 « من أخذ ديننا وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عليه » . وروى الطحاوى وأبو جعفر الطبري
 والحاثر بن أبى أسامة في مسنده عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 « لا تخيفوا الأنفس بعد أميتها » قالوا : يا رسول الله ، وما ذاك ؟ قال : « الدين » .
 وروى البخارى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء ذكره : « اللهم أنى أعوذ بك
 من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل والدين وقلة الرجال » . قال العلماء :
 ضلح الدين هو الذى لا يجد ذاته من حيث يؤديه . وهو مأخوذ من قول العرب : حمل مضلح
 أى حمل ، وقاية مضلح لا تخفى على الحمل ، قاله صاحب العين . وقال صلى الله عليه وسلم :

”الَّذِينَ شَرِبُوا الدِّينَ“ . وروى عنه أنه قال : ”الدين هم بالليل ومثله بالنهار“ . قال علماءنا : وإنما كان شرباً ومثله لما فيه من شغل القلب والبال والمهم اللازم في قضائه ، والتذلل للغريم عند لقائه ، وتجل منه بالتأخير إلى حين إوائه . وربما يعد من نفسه القضاء فيخلف ، أو يحدث الغريم بسببه فيكذب ، أو يخلف له فيحتج إلى غير ذلك . ولهذا كان عليه السلام يتعوذ من المائم والمغرم ، وهو الدين . فقيل له : يا رسول الله ، ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ؟ فقال : ”إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف“ . وأيضاً فرمى قد مات ولم يقض الدين فيرتن به ، كما قال عليه السلام : ”تسمة المؤمن مرتبة في قبره بدنيته حتى يقضى عنه“ . وكل هذه الأسباب مشائخ في الدين تذهب بجماله وتقص كماله . والله أعلم .

الثالثة — لما أمر الله تعالى بالكسب والإشهاد وأخذ الزهدين كان ذلك نصاً قاطعاً على مراعاة حفظ الأموال وتثبيتها ، ورداً على الجهالة المتصوفة ورعاعها الذين لا يرون ذلك ، فيخرجون عن جميع أموالهم ولا يتركون كفاية لأنفسهم وعيالهم ، ثم إذا احتاج وانقرو عياله فهو إما أن يتعرض لئمن الإخوان أو لصداقاتهم ، أو أن يأخذ من أبواب الدنيا وظلماتهم ، وهذا الفعل مذموم منبئ عنه . قال أبو الفرج الجوزي : ولست أعجب من المرتدين الذين فعلوا هذا مع قلة ما بهم ، إنما أتعب من أقوام لم يعلم عقل كيف حثوا على هذا وأصرروا به مع مضادته للشرع والعقل . فذكر المحاسبي في هذا كلاماً كثيراً ، وشيئاً أبو حامد الطوسي ونصره . والحارث عندي أعذر من أبي حامد ، لأن أبا حامد كان أفة ، غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه . قال المحاسبي في كلام طويل له : ولقد بلغني أنه لما توفي عبد الرحمن بن عوف قال ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نخاف على عبد الرحمن فيما ترك . فقال كسب وصحان الله ! وما تخافون على عبد الرحمن ؟ كسب طيباً وافق طيباً وترك طيباً . فبلغ ذلك إياذر فخرج متغضباً يريد كعباً ، فزبلحي بغيره فآخذه بيده ، ثم أطلق يطلب كعباً ، فقيل لكعب : إن إياذر يطلبك . فخرج هارباً حتى

(١) هو أبو عبد الله الملقب بن عبد الوهاب المحاسبي ، روى المحاسبي لكثرة عاصبه لنفسه . (من أنساب السمان) .

(٢) أراد كعب الأحمري دليل قوله : يا ابن اليهودية ، وهذا خير صحيح لما يأتي في ص ١١٠ ، وما تحكى

في بعض الملاحقة الإجماع . (٣) المني ، حتم الحنك وهو الذي عليه الأسانيد .

دخل مل عثمان يستغيث به وأخبره الخبر. فأقبل أبوذر يقص الأثر في طلب كعب حتى أتته
إلى دار عثمان ، فلما دخل قام كعب بجلس خلف عثمان هاربا من أبي ذر ، فقال له أبوذر :
يا ابن اليهودية ، تزعم ألا بأس بما تركه عبد الرحمن ! لقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوما فقال : "الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من ^(١) قال هكذا وهكذا" . قال المحاسبي : فهذا
ميد الرحمن مع فضله يوقف في عرصة [يوم] القيامة بسبب ما كسبه من حلال ؛ للتعطف وصنائع
المعروف فيمنع السيئ إلى الجنة مع الفقراء وصار يحبو في آثارهم حبوا ، إلى غير ذلك من
كلامه . ذكره أبو حامد وشيخه وقواه بحديث ثعلبة ، وأنه أعطى المال ففزع الزكاة . قال
أبو حامد : فمن رانب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أنضل
من وجوده ، وإن صرف إلى الخيرات ؛ إذ أقل ما فيه اشتغال الهمة بإصلاحه عن ذكر الله .
فيبقى للزبد أن يخرج عن ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته ، فما بقى له درهم ينفق إليه
قلبه فهو محبوب عن الله تعالى . قال الجوزي : وهذا كله خلاف الشرع والعقل ، وسوء فهم
للمراد بالمال ، وقد شرقة الله وعظم قدره وأمر بحفظه ، إذ جعله قواما للآدمي وما جعل قواما
للادمي الشريف فهو شريف ؛ فقال تعالى : « وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ
قِيَامًا » . ونهى جل وعز أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال : « فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْنُوا
لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ » . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، قال لسعد : " إنك أن تذر
ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم حالة يتكففون الناس " . وقال : " ما تقني مال كمال أبي بكر " .

وقال لعمر بن العاص : " نيم المال الصالح للرجل الصالح " . ودعا لأنس ، وكان في آخر
دعائه : " اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه " . وقال كعب : " يا رسول الله ، إن من
توبى أن أنفق من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله " . فقال : " أميك عليك بعض مالك
فهو خير لك " . قال الجوزي : هذه الأحاديث مخزنة في الصحاح ، وهي على خلاف

(١) أي إلا من صرف المال على الناس في وجوه البر والصدقة . قال ابن الأثير : « العرب تجعل القول مارة
من جميع الأسفل وتعلقه على الكلام واللسان » فتقول : قال بيده أي أخذ ، وقال برأيه أي مشى ، وقال بثره
أي رثه . وكل ذلك على المجاز والانشاع . (٢) من به . (٣) في به . كلامهم . (٤) راجع به . ص ٢٧٤
(٥) هو كين مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا راجع به . ص ٢٨٨ . فبه . إن من قوة الله على الخ .

ما تقتضيه المنصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة، وأن حبسه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فتنه، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه لين^(١)، وأن سلامة القلب من الاثنان به قتل، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يشدر؟ فلهذا خيف فتنه. فاما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البُلغة من حلها فذلك أمره لا بد منه، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال في نظر في مقصوده، فإن قصد نفس المفارقة والمباهاة فيئس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته، وأذخر لحوائث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أئيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات. وقد كانت نيات خلق كثير من الصحابة في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم بجمعه، غرضوا عليه وسألوا زيادته. ولما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير خضر فريسه أجرى الفرس حتى قام ثم رمى سوطه، فقال: "أعطوه حيث بلغ سوطه". وكان سعد بن عباد يقول في دعائه: اللهم وسع علي. وقال إخوة يوسف: «وَزِدَادٌ كُلُّ يَوْمٍ»^(٢). وقال شعيب لموسى: «فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَتْرًا لِمَنْ هُنَاكَ»^(٣). وإن أيوب لما عوفي نُزِّلَ عليه رجل من جراد من ذهب، فأخذ يتقي في ثوبه ويستكرمه، فقيل له: أما سئمت؟ فقال: يا رب فقير يشبع من فضلك؟. وهذا أمر متروك في الطباع. وأما كلام المحاسبي خطأ يدل على الجهل والعلم، وما ذكره من حديث كعب وأبي ذر فعال، من وضع الجهال وخفيت عدم محنته عنه لثوقه بالقوم. وقد روى بعض هذا وإن كان طريقه لا يثبت، لأن في سنده ابن أبي عمير وهو مطعون فيه. قال يحيى: لا يحتج بحديثه. والصحيح في التواريخ أن أبا ذر توفي سنة خمس وعشرين، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنين وثلاثين، فقد عاش بعد أبي ذر سبع سنين. ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع، ثم كيف تقول الصحابة: إنا نخاف على عبد الرحمن! أوليس الإجماع متفقاً على إباحة [جمع] المال من حله، فإوجه الخوف مع الإباحة؟ أو يأذن الشرع في شيء ثم ياقب^(٤) (١) كما في رواية، وفي رواية: يفر - (٢) الحضر (بضم فك) والإحصار: ارتقاع الفرس في عمره. (٣) راجع ج ٩ ص ٢٢٢ (٤) راجع ج ١٢ ص ٢٦٧ (٥) لا يزال (بضم فك) : تخطئة القطعة من الجراد. (٦) من وجوه.

عليه ؟ هذا قلة فهم وقلة . ثم ابتكر أبو ذر على عبد الرحمن ، وعبد الرحمن خير من أبي ذر بما لا يتقارب ؟ ثم تعلقه بعبد الرحمن وحده دليل على أنه لم [يسر^(١)] سير الصحابة ؛ فإنه قد خلف طليعة ثلاثمائة بهار في كل بهار ثلاثة قناطير ، والبهار الجبل . وكان مال الزبير خمسين ألفاً ومائتي ألف . وخلف ابن مسعود تسعين ألفاً . وأكثر الصحابة كسبوا الأموال وخلفوها ولم ينكر أحد منهم على أحد . وأما قوله : « إن عبد الرحمن يحب حياً يوم القيامة » فهذا دليل على أنه ما عرف الحديث ، وأعوذ بالله أن يحب عبد الرحمن في القيامة ؛ أفترى من سبق وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومن أهل بدر والشورى يحبو ؟ ثم الحديث يرويه عمارة ابن زاذان ؛ وقال البخاري : ربما اضطرب حديثه . وقال أحمد : يروى عن أنس أحاديث سنالكير ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . وقال الدارقطني : ضعيف . وقوله : « ترك المال الحلال أفضل من جمعه » ليس كذلك ، ومتى صحَّ القصد بجمعه أفضل بلا خلاف عند العلماء . وكان مسعيد بن المسيب يقول : لا خير فيمن لا يطلب المال ، يقضى به دينه ويصون به عرضه ؛ فإن مات تركه ميراثاً لمن بعده . وخلف ابن المسيب أربعمائة دينار ، وخلف سفيان الثوري مائتين ، وكان يقول : المال في هذا الزمان سلاح . وما زال السلف يمدحون المال ويمجونه للنوايب وإعانة الفقراء ؛ وإنما تحاماه قوم منهم إثارة للشاغل بالعبادات ، وجمع لهم فقتنوا باليسير . فلو قال هذا القائل : إن التقليل منه أولى قرب الأمر ولكنه زاحم به مرتبة الإثم .

قلت : ومما يدل على حفظ الأموال ومراعاتها إباحة القتال دونها وعليها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد » . وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْطَوْا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** (٢٨٨)

قوله تعالى : (يَهْدِي مَنَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَنَا فِي الْأَرْضِ) تقدم معناه .

قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ) له مسائلان :

الأولى — اختلف الناس في معنى قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ » على أقوال خمسة :

الأول — أنها منسوخة ؛ قاله ابن عباس وابن مسعود وعائشة وأبو هريرة والنسائي وعطاء وعبد بن سيرين ومحمد بن كعب وموسى بن عبيدة وجماعة من الصحابة والتابعين . وأنه بقي هذا التكليف حولا حتى أنزل الله الفرج بقوله : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » . [وهو قول ابن مسعود وعائشة وعطاء ومحمد بن سيرين وعبد بن كعب وغيرهم] وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ » قال : دخل قلوبهم منها شيء ، لم يدخل قلوبهم من شيء ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلِّمْنَا » قال : « فَأَنَّ اللَّهَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ وَبَنَّا لَكُمْ مُتَعَدِّاتٍ أَنْ تَبْيَنَّا أَوْ أَخْطَأْنَا » [قال : « قد فعلت »] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا [قال : « قد فعلت »] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَالًا طَاقَةً لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » [قال : « قد فعلت »] : في رواية فلما فعلوا ذلك نسخها الله ثم أنزل تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وسياق .

الثاني — قال ابن عباس وعكرمة والنسائي ومجاهد : إنها مُحْكَمَةٌ مخصوصة ، وهي في معنى الشهادة التي نهي عن كتمانها ، ثم أعلم في هذه الآية أن الكاتم لها المخفي ما في نفسه حاسب .

الثالث — أن الآية فيها بطرا على النفوس من الشك واليقين ؛ وقاله مجاهد أيضا .

الرابع — أنها محكمة عامة غير منسوخة ، والله يحاسب خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في قلوبهم وأخبروه ونووه وأرادوه ؛ فيغفر للؤمنين ويأخذ به أهل الكفر والتفارق ؛ ذكره الطبري عن قوم ؛ وأدخل عن ابن عباس ما يشبه هذا . روى عن علي

(١) الزيادة من جوب ودعه

(٢) الزيادة من جوب ودعه

(٣) الزيادة من جوب ودعه

ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال: لم تنسخ، ولكن إذا جمع الله الخلائق يقول: "إني أخبركم بما أكنتم في أنفسكم" فاما المؤمنون فيخبرهم ثم يفر لهم، واما أهل الشرك والرب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب، فذلك قوله: **وَيَحْاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ** وهو قوله عز وجل: **«وَلَكِن يَأْخُذُكُمْ بِمَا كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ»** من الشرك والنفاق. وقال الضعاف: يسلطه الله يوم القيامة بما كان يسره ليعلم أنه لم يخف عليه. وفي الخبر: "إن الله تعالى يقول يوم القيامة هذا يوم تُبلى فيه السرائر وتخرج الضمائر وأن كُتبي لم يكتبوا إلا ما ظهر من أعمالكم وأنا المطلع على ما لم يطلعوا عليه ولم يُخبروه ولا كتبوه فإنا أخبركم بذلك وأحاسبكم عليه فأغفر لمن أشاء وأعذب من أشاء" فيفر للؤمنين ويعذب الكافرين، وهذا أصح ما في الباب، بدل عليه حديث التَّجَوُّى على ما يأتي بيانه، [لا يقال]: فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به". فإنا نقول: ذلك محمول على أحكام الدنيا؛ مثل الطلاق والعتاق والبيع التي لا يلزمه حكمها ما لم يتكلم به، والذي ذكر في الآية فيما يؤخذ العبد به بينه وبين الله تعالى في الآخرة. وقال الحسن: الآية محكمة ليست بمسوخة. قال الطبري: وقال آخرون نحو هذا المعنى الذي ذكر عن ابن عباس؛ إلا أنهم قالوا: إن العذاب الذي يكون جزاء لما خطر في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهاها. ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى؛ وهو (القول الخامس): ورجح الطبري أن الآية محكمة غير مسوخة: قال ابن عطية: وهذا هو الصواب، وذلك أن قوله تعالى: **«وَلَا تَبْذُرُوا مَالَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ»** معناه مما هو في أنفسكم وتحت كسبكم، وذلك استصحاب المتقصد والفكر؛ فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشفق الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونص على حكمه أنه لا يكلف نفسا إلا وسمها، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع، بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب؛ فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كُرهِهم، وبقي الآية محكمة لا تنسخ فيها: وما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر والأخبار لا يدخلها النسخ؛ فإن ذهب ذاهب إلى تصدير النسخ فإثما يترتب له في الحكم الذي لحق الصعابة حين فزعوا من الآية، وذلك أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: (١) قراءة فاتح كآل (٢) وأرجع من ٩٩ من هذا الجزء. (٣) هذه الزيادة من جوده وادب (٤) في جوده وادب ما بين عليه، وتأتي الآية. والله وجه.

عليه وسلم لم : « قولوا سمعنا وأطعنا » يحيى منه الأمر بأن يشتوا على هذا ويقرموه وينظروا لطف الله في الغفران . فإذا قرأ هذا الحكم فصحيح وقوع النسخ فيه ، وتشبه الآية حيثئذ قوله تعالى : « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَأْتِيُوا مَائَتِينَ » فهذا لفظه الخبر ولكن معناه التزموا هذا وأثبتوا عليه وأصبروا بحسبه ، ثم نسخ بعد ذلك . وأجمع الناس فيما علمت على أن هذه الآية في الجهاد منسوخة بصبر المائة للثنتين . قال ابن عطية : وهذه الآية في « البقرة » أشبه شئ بها . وقيل : في الكلام إضمار وتقييد ، تقديره يحاسبكم به الله إن شاء ؛ وعلى هذا فلا نسخ . وقال النحاس : ومن أحسن ما قيل في الآية وأشبهه بالظاهر قول ابن عباس : إنها عاقبة ، ثم أدخل حديث ابن عمر في التَّجْوِي ، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ، واللفظ لمسلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يُدْنِي الْمُؤْمِنُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] (١) مِنْ رَبِّهِ جَلَّ وَعَزَّ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَتْفَهُ فَيَقْرَأَهُ بِذُنُوبِهِ يَقُولُ هَلْ تَعْرِفُ يَقُولُ [أَيُّ] رَبِّ أَصْرَفَ قَالَ فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتَهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُطْعَى صَحِيفَةً حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكَفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَتَادَى جِسم عَلَى رِءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ » . وقد قيل : إنما نزلت في الذين يتوآلون الكافرين من المؤمنين ، أي وإن تعلموا ما في أنفسهم أيها المؤمنون من ولاية الكفار أو تسروها بحاسبكم به الله ؛ قاله الواقدي ومقاتل . واستدلوا بقوله تعالى في (آل عمران) « قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوا مِنْ دُونِ الْكَافِرِينَ — مِنْ دُونِ الْكَافِرِينَ — يَعْلَمُهُ اللَّهُ » يدل عليه ما قبله من قوله : « لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » . (٢)

قلت : وهذا فيه بعد ، لأن سياق الآية لا يقتضيه ، وإنما ذلك بين في « آل عمران » والله أعلم . وقد قال سفيان بن عيينة : بلغني أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يأتون قومهم بهذه الآية « فِيهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُحْفَوْهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » . قوله تعالى : « فَيَقْرَأُ لَيْسَ يَتَأَنَّ وَيَعْتَذِرُ مِنْ تَسَاءُلٍ » قرأ ابن كثير ونازع وأبو عمرو وحزرة والكسائي « فَيَقْفَرُ — وَيَعْتَذِرُ » بالجزم عطف على الجواب . وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع

(١) في ب و ط : وجوا مدى عطية : مجبوا . (٢) ارجع ٨٧ ص ٤٤

(٣) كما في ابن عطية . وقد ورد في « ما ينزل » (٤) الزيادة بن صحيح مسلم . (٥) راجع ٤١ ص ٥٧

فِيهِمَا عَلَى الْقَطْع، أَيْ فَهُوَ يَفْقَرُ وَيَذُبُّ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأَعْرَجِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَعَاصِمِ
الرُّمَيْثِيِّ بِالنَّسَبِ فِيهِمَا عَلَى إِسْتِمَارٍ « أَنْ » . وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْمَعْنَى ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : « فَيُضَاعِفُهُ لَهُ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ لِلشَّائِكَةِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
وَمَتَى مَا بَعَّ مِنْكَ كَلَامًا • يَتَكَلَّمُ فَيُجِيبُكَ بِعَقْلٍ

قَالَ النَّحَّاسُ : وَرَوَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُعَرَّرٍ « بِحَاسِبِكَ بِهِ اللَّهُ يَنْفَسِرُ » بِغَيْرِ فَاءٍ عَلَى الْبَدَلِ .
ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَبِهَذَا قَرَأَ الْجُعْفِيُّ وَخَلَادٌ . وَرَوَى أَنَّهُا كَذَلِكَ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ
ابْنُ جَنِّي : هِيَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « بِحَاسِبِكَ » وَهِيَ تَفْسِيرُ الْحَاسِبَةِ ؛ وَهَذَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَوَيْدًا بَنِي شَيْبَانَ بَعْضُ وَعِيدِكُمْ • تُلَاقُوا قَدَا خَيْسِلٍ عَلَى سَقَوَانٍ
تُلَاقُوا إِجَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى • إِذَا مَا عَدْتُ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي

فَهَذَا عَلَى الْبَدَلِ . وَكَرَّرَ الشَّاعِرُ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّهُ الْقَائِدَةُ فِيهِ إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ . قَالَ النَّحَّاسُ : وَاجُودٌ
مِنْ الْجَزْمِ لَوْ كَانَ بِلَا فَاءٍ الرَّفْعُ ، يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْتَوِي إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ • تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

قَوْلُهُ تَعَالَى : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ
كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ »
وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٢٢١) لَا يَكْلَفُ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ رُسُلَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٢٢)

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ . [روى عن الحسن
وبجاهد والضحاك : أن هذه الآية كانت في قصة المعراج ، وهكذا روى في بعض الروايات عن
ابن عباس ، وقال بعضهم : جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم
إلا هذه الآية فإن النبي صلى الله عليه وسلم : هو الذي سمع ليلة المعراج ، وقال بعضهم : لم يكن
ذلك في قصة المعراج ، لأن ليلة المعراج كانت بمكة وهذه السورة كلها مدنية ، فأما من قال :
لأنها كانت ليلة المعراج قال : لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ في السموات في مكانه
مرتفع ومعه جبريل حتى جاوز سدرة المنتهى فقال له جبريل : إني لم أجاوز هذا الموضع
ولم يؤمر بالمجاورة أحد هذا الموضع غيرك فجاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الموضع الذي
شاء الله ، فأشار إليه جبريل بأن سلم على ربك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التحيات لله
والصلوات والطيبات . قال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأراد النبي
صلى الله عليه وسلم أن يكون لأتمته حظ في السلام فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
فقال جبريل وأهل السموات كلهم : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .
قال الله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ على معنى الشكر أي صدق الرسول ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد
النبي صلى الله عليه وسلم أن يشارك أمته في الكرامة والفضيلة فقال : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يَفِرُّ بَيْنَ أَيْدِي مِنْ رُسُلِهِ ﴾ يعني يقولون آمنا بجميع الرسل ولا نكفر بأحد
منهم ولا نفرق بينهم كما فرقت اليهود والنصارى ، فقال له ربه كيف قبلهم بأى الذى أنزلها ؟ وهو
قوله : ﴿ إِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ
رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ . فقال الله تعالى عند ذلك ﴿ لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْطَهَا ﴾
يعنى طائفتها ويقال : إِلَّا دُونَ طَائِفَتِهَا . ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ من الخير ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾
من الشر ، فقال جبريل عند ذلك : صل نعطه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ رَبَّنَا
لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا ﴾ يعنى إن جهلنا ﴿ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ يعنى إن تعمدنا ، ويقال : إن عملنا بالنسيان

وَالْحَطَا . فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك قد رفع عن أمك الخطأ والنسيان . فسل شيئا آخر فقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ، بَنِي قَلَا » بَنِي قَلَا « كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا » وهو أنه حرم عليهم الطَّيِّبَاتِ بظلمهم ، وكانوا إذا أذنبوا بالليل وجدوا ذلك مكتوبا على أيديهم ، وكانت الصلوات عليهم خمسين ، تخفف الله عن هذه الأمة وَحَطَّ عنهم بعد ما فرض خمسين صلاة . ثم قال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » يقول : لا نتقنا من العمل ما لا نطيعه فتعذبنا ، ويقال : ما تنسق علينا لأنهم لو أمروا بخمسين صلاة لكانوا يطيقون ذلك ولكنه يشق عليهم ولا يطيقون الإدامة عليه « وَاعْفُ عَنَّا » من ذلك كله « وَافْعِرْ لَنَا » وتجاوز عنا ، ويقول : « وَاعْفُ عَنَّا » من المسخ « وَاعْفِرْ لَنَا » من الخسف « وَارْحَمْنَا » من القذف ؛ لأن الأمم الماضية بعضهم أصابهم المسخ وبعضهم أصابهم الخسف وبعضهم القذف ثم قال : « أَنْتَ مَوْلَانَا » يعني ولينا وحافظنا « فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » فاستجبت دعوته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نصرت بالرب سيرة شهر » ويقال إن النزاة : إذا خرجوا من ديارهم بالنية الخالصة وضربوا بالعبل وقع الرعب والهيبه في قلوب الكفار سيرة شهر في شهر ، علموا بخروجهم أولم يعلموا ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع أوصى الله هذه الآيات ؛ ليعلم أنه بذلك . ولهذا الآية تفسير آخر ؛ قال الزجاج : لما ذكر الله تعالى في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة وبين أحكام الحج وحكم الحيض والطلاق والإيلاء وأقاصيص الأنبياء وبين حكم الربا ، ذكر تعظيمه سبحانه بقوله سبحانه وتعالى : « فَيَقْضِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ثم ذكر تصديق نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر تصديق المؤمنين بجميع ذلك فقال : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » أي صدق الرسول بجميع هذه الأشياء التي جرى ذكرها وكذلك المؤمنون كلهم صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله [١] .

(١) هذه الزيادة لا توجد في الأصول إلا في نسخة ب يوجد بين هنا ، وفي فتح توجد لها وعليها احداثها وهي كما يرى شادة في مضمونها أول الكلام إذا لم يجمع عليه سلفا وخلفا أن القرآن نزل به الروح الأمين جمعا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم « نزل به الروح الأمين على قلبك » وهذا هو المتواتر وكون هذه الآية تنقاهما نبينا صلوات الله عليه ليلة المراج بجانب مانوتز ، ويكون أشد مجافاة إذا علمت أن الإسراء كان في الخامسة بعد البيت ، وقيل : سنة قبل الهجرة والبقرة مدنية بالإجماع . وقد وردت أحاديث في صحيح مسلم ، ومسندي أحمد وابن مردويه تزيد ما ذكره القرطبي بيد أن المتواتر يجعل تلك الروايات على ضربين من التأويل متى صححت سندنا ومنا . مصححه .

وقيل سبب نزولها الآية التي قبلها وهي «فَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَنْ يُخْفَوَهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ يَفْتَحُهُمْ يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فإنه لما أنزل هذا على النبي صلى الله عليه وسلم اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم برزوا على الركب فقالوا: أي رسول الله، كُلفنا من الأعمال ما يطيق: الصلاة والصيام والجهاد [والصدقة] ^(١)، وقد أنزل الله عليك هذه الآية ولا تطيقها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير» فقالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير. فلما أقرأها القوم ذلت بها أنفسهم فأنزل الله في إثرها: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَقُولُ بَيْنَ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل الله عز وجل: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» ^(٢) «وَرَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنَّا شَبِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» قال: «نعم» «وَرَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ لَنَا صِلَةً إِلَّا صِرَافًا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» قال: «نعم» «وَرَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» قال: «نعم» «وَأَعْفُ عَنَّا وَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» قال: «نعم». أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

قال علماءنا: قوله في الرواية الأولى «قد فعلت» وهنا قال: «نعم» دليل على نقل الحديث بالمعنى، وقد تقدم. ولما تفرد الأمر على أن قالوا: سمعنا وأطعنا، مدحهم الله وثنى عليهم في هذه الآية، ورفع المشقة في أمر الخواطر عنهم؛ وهذه ثمرة الطاعة والاعتقاد إلى الله تعالى؛ كما جرى لئني إسرائيل ضد ذلك من ذنوبهم وتحملهم المشقات من الذلّة والمسكنة والانجلاء إذ قالوا: سمعنا وعصينا، وهذه ثمرة البصيان والتجرد على الله تعالى، أعادتنا الله من يقمعه بمنه وكرمه. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له: إن بيت ثابت بن قيس بن شماس

(١) من صحيح مسلم - (٢) في الأصول بدو قوله: «ما اكتسبت» قال: نعم. وليس في صحيح مسلم.

فَمَرَّ كَلِمَةً بِصَاحِبِهِ ، قَالَ : « نَظَرْتُ بِهَا سَوْدَةَ الْبُقَرَاءِ » فَنُفِلَ ثَابِتٌ قَالَ : قَرَأْتُ مِنْ
سَوْدَةِ الْبُقَرَاءِ « آمَنَ الرَّسُولُ » ثَلَاثَ حِينَ شَقَّ عَلَى أَصْحَابِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَوَعَّدُهُمْ
اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ عَذَابِهِمْ عَلَى مَا أَخَذَتْهُ تَقْوَاهُمْ ، فَشَكَّوْا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ : « تَعْلَمُكُمْ تَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ » قَالُوا : بَلْ سَمِعْنَا وَاطْعَمْنَا ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثَنَاءً عَلَيْهِمْ « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« وَحِينَ لَمْ يَأْمُرُوا » .

التَّائِيْبَةُ - قوله تعالى : (آمَنَ) أى صدَّق ، وقد تقدَّم . والذى أنزل هو القرآن .
وقرأ ابن مسعود « وآمن المؤمنون كل آمن بالله » على اللفظ ، ويجوز في غير القرآن « آمنوا »
على المعنى . وقرأ تابع ولبن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَكُتِبَ) على الجمع .
وقرأوا في « التحريم » كتابه ، على التوحيد . وقرأ أبو عمرو هنا وفي « التحريم » « وَكُتِبَ »
على الجمع . وقرأ حمزة والكسائي « وكتابه » على التوحيد فيها . فمن جمع أراد جمع كتاب ، ومن
أفرد أراد المصدر الذى يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله . ويجوز في قراءة من وحد
أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب إسما للجنس فتستوى القراءتان ، قال الله تعالى : « قَبَّضَتْ
اللَّهُ الْيَتِيمَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ » . قرأت الجماعة « وَرُسُلِهِ » بضم السين ،
وكذلك « رُسُلًا وَرُسُلَكُمْ وَرُسُلًا » ؛ إلا أبا عمرو فروى عنه تخفيف « رُسُلًا وَرُسُلَكُمْ » ،
وروى عنه في « رُسُلًا » التخفيف والتخفيف . قال أبو ملي : من قرأ « رُسُلًا » بالتثنية
فذلك أصل الكلمة ، ومن خفف فكما يخفف في الأحاد ؛ مثل عُنُقٍ وَطُنْبٍ . وإذا خفف
في الأحاد فذلك أخرى في الجمع الذى هو أفضل ؛ وقال معناه مكي . وقرأ جمهور الناس
« لَا تُفَرِّقْ » بالنون ، والمعنى يقولون لا تفرق ؛ فحذف القول ، وحذف القول كثير ، قال الله
تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » : أى يقولون سلام عليكم .
وقال : « وَتَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا » أى يقولون

وربنا ، وما كان مثله . وقرا سعيد بن جبير وعبيد بن حمير وأبو ذؤنة بن عمرو بن جهم
 وعقبة بن الأقرع ، بالياء ، وهذا على لفظ كل . قال هارون : وهي في حرف ابن مسعود
 « لا يقرءون » . وقال « بين أحد » على الإفراد ولم يقبل أحاد ؛ لأن الأحد يتناول الواحد
 والجميع ؛ كما قال تعالى : « فَمَنْ مِّنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزَةٌ » ^{٤١٠} فـ « حاجز » صفة لأحد ؛ لأن
 معناه الجمع . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أحلت الفنائم لأحد سود العوس غيركم » وقال رؤبة :
 إنا أسود الناس دينت دينكا • لا يرهون أحدا من دونكا
 ومعنى هذه الآية : أن المؤمنين ليسوا كاليهود والنصارى في أنهم يؤمنون ببعض
 ويكفرون ببعض .

الثالثة - قوله تعالى : (وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فيه حذف ، أى سمعنا سماع قائلين .
 وقيل : سمع بمعنى قيل ؛ كما قال : سمع الله لمن حمده ، فلا يكون فيه حذف . وعلى الجملة فهنا
 القول يقتضى المدح لقائه . والطاعة قبول الأمر . وقوله (غَفَرْنَاكَ) مصدر كالغفران
 والخمران ، والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : اغفر غفرانك ؛ قاله الزجاج . وغيره : نطلب
 أو أسأل غفرانك . (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) إقرار بالعبث والوقوف بين يدي الله تعالى . ودوى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه هذه الآية قال له جبريل : « إن الله قد أحل التنازع
 عليك وعلى أمتك فسل نعطه » فقال إلى آخر السورة .

الرابعة - قوله تعالى : (لَا يَكْفَى اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعُهَا) التكليف هو الأمر بما يشق
 عليه . وتكلفت الأمر تجشمته ؛ حكاة الجوهري . والوسع : الطاقة والجدة . وهذا
 خبر بجزء . نص الله تعالى على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب ^{٤١١}
 أو الجوارح إلا وهي في وسع المكلف وفي مقتضى إدراكه وبشئته ؛ وبهذا انكشفت الكربة عن
 المسلمين في تأويل أمر الخواطر . وفي معنى هذه الآية ما حكاة أبوهريرة رضى الله عنه قال ،
 ما وددت أن أحدا ولدني أمه إلا جعفر بن أبي طالب ؛ فإني تبعته يوما وأنا جائع فلما بلغ

(٢) ق ط : لا عين .

(١) راجع ١٨ ص ٢٧٦

(٢) كتاب ابن عطية وهي عبارة - وقيل الأصول : ٢ .

منه لم يجد فيه سوى نقي ستن قد بقي فيه آثاره فسقته بين أيدينا، بظنا ظن ما فيه من
السن والرَّبُّ وهو يقول :

ما كلف الله مَسًّا فوق طاعتها • ولا تجسود يدٌ إلا بما تجِدُ

الخامسة - اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا،
بعد اتفاقهم على أنه ليس وافيا في الشرع ، وأن هذه الآية آذنت بعمده ، قال أبو الحسن
الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلا ، ولا يجرم ذلك شيئا من
عقائد الشرع ، ويكون ذلك أمانة على تعذيب المكلف وقطعا به ، وينظر إلى هذا تكليف
المصور أن يعقد شعيرة . واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
أولا ؟ قالت فرقة : وقع في نازلة أبي لحَب ، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة ، ومن
بعثها أنه لا يؤمن ؛ لأنه حكم عليه بَقَبَ اليدين وصُلِّي النار ، وذلك مؤذِن بأنه لا يؤمن ؛ فقد
كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن . وقالت فرقة : لم يقع قَط . وقد حكي الإجماع على ذلك .
وقوله تعالى : « سَبِّحْ تَارَةً » معناه إن وافق حكاية ابن عطية . « وَيُكَلِّفُ » يتعدى إلى
مفعولين أحدهما محذوف ؛ تقديره عبادة أو شيئا . فالله سبحانه يطفه وإنعامه علينا وإن
كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كثبوت الواحد للعشرة ، وهجرة الإنسان ونحوه من وطنه
ومفارقة أهله ووطنه وعادته ، لكنه لم يكلفنا بالمشقات المثقلة ولا بالأشياء المؤلمة ؛ كما كلف
من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض البول من ثيابهم وجلودهم ، بل سهل ورفق ووضع
عنا الإصر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا . فله الحمد والمنة ، والفضل والنعمة .

السادسة - قوله تعالى : (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) يريد من الحسنات
والسيئات . قاله السدي . وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك ؛ قاله ابن عطية . وهو
مثل قوله : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا » . والخواطر
ونحوها ليست من كسب الإنسان . وجاءت العبارة في الحسنات بـ « أَمَّا » من حيث هي مما

يَفْرَحُ الْمَرْءُ بِكِبْسِهِ وَيُسْرِجُهَا، فَتُضَافُ إِلَى مِلْكِهِ . وَجَاءَتْ فِي السِّبْطِ بِهَمَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ
 هِيَ أَتَمَالٍ وَأَوْزَارٍ وَمَتَحَلَّلَاتٍ صَبِيحَةٍ؛ وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: لِي مَالٌ وَعَلَى دِينٍ . وَكَرَّرَ فِعْلَ الْكَسْبِ
 نِخَالَفَ بَيْنَ التَّصْرِيفِ حَسَبَ لِقَظِ الْكَلَامِ؛ كَمَا قَالَ: « قَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَلُهُمْ رَوْنُهُ » . قَالَ
 ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَيُظْهِرُ لِي فِي هَذَا أَنَّ الْحَسَنَاتِ هِيَ مِمَّا تَكْتَسِبُ دُونَ تَكْلِيفٍ، إِذْ كَسَبَهَا عَلَى
 جَاذَةِ أَمْرٍ أَفْعَلَهُ تَعَالَى وَرَتَمَ شَرْعُهُ، وَالسِّبْطَاتُ تَكْتَسِبُ بِنَاءَ الْمِبَالغةِ، إِذْ كَسَبَهَا بِتَكْلِيفٍ فِي أَمْرٍ
 نَرَقَ حِجَابَ نَهْيِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتَخَطَّاهُ إِلَيْهَا، فَيُحْسِنُ فِي الْآيَةِ بِحَيِّ التَّصْرِيفِ إِنْشَاءً، وَهَذَا الْمَعْنَى:
 السَّامِعَةُ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ أَعْتَمَدْنَا عَلَى أَفْضَالِ الْعِبَادِ كَسَبًا وَكَتْسَابًا؛
 وَلِذَلِكَ لَمْ يُطْلَقُوا عَلَى ذَلِكَ لَا حَقَّقَ وَلَا خَالَقَ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مِنْ جُغَرِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ .
 وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَعْتَمَدْنَا ذَلِكَ عَلَى الْعَبْدِ، وَأَنَّهُ فَاعِلٌ قَبْلَ الْجَازِ الْمُخَصَّصِ . وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ وَغَيْرُهُ:
 وَقَبْلَ مَعْنَى الْآيَةِ لَا يُؤَاخِذُ أَحَدٌ بِذَنْبِ أَحَدٍ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهَذَا يَجِيزُ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ
 مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ .

الثَّامِنَةُ - قَالَ الْجَلَاءُ الطَّبْرِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: « لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتِ »
 يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَهُ بِمَقْتَلٍ أَوْ بِحَقٍّ أَوْ تَقْرِيقٍ عَلَيْهِ ضَمَانَهُ قِصَاصًا أَوْ دِيَّةً؛ خِلَافًا
 لِمَنْ جَعَلَ دِيَّتَهُ عَلَى الْمَاقِلَةِ^(١)، وَذَلِكَ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَسْقُوطَ الْقِصَاصِ عَنْ
 الْأَبِّ لَا يَقْتَضِي سَقُوطَهُ عَنْ شَرِيكِهِ . وَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الْمَاقِلَةِ إِذَا مَكَثَتْ بِمَجْنُونٍ
 مِنْ نَفْسِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْعَرَبِيُّ: « ذَكَرَ عَلَمَاؤُنَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي أَنَّ الْقَوْدَ وَاجِبَةٌ
 عَلَى شَرِيكِ الْأَبِّ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَى شَرِيكِ الْخَطَايِءِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ اكْتَسَبَ الْقَتْلَ . وَقَالُوا: إِنْ اشْتَرَاكَ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ
 مَعَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ لَا يَكُونُ شُبْهَةً فِي دَرَجَةِ مَا يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ » .

التَّاسِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » الْمَعْنَى: اعْفَ عَنْ أَمْرٍ
 مَا يَجْعَلُ مَتَا عَلَى هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: « رَفَعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ

(٢) الْعَائِلَةُ أَوَّلُ الْقِيَلَةِ، وَثَانِيَا الْمَرَاةُ .

(١) رَاجِعْ ج ٢٠ ص ١٢٠ .

وما استكروا عليه أي إثم ذلك . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع ، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام ، هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء أو يلزم أحكام ذلك كله ؟ اختلف فيه . والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع ، فمسم لا يسقط باتفاق كالتفريط والديات والصلوات المفروضة . وقسم يسقط باتفاق كالتفصيص والتعلق بكلمة الكفر . وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسيا في رمضان أو حيث ساهيا ، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا ، ويعرف ذلك في الفروع .

العائنة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ أي ثقلا . قال مالك والربيع : الإصر الأمر الغليظ الصعب . وقال سعيد بن جبير : الإصر شدة العمل ، وما غلظ على بني إسرائيل من البول ونحوه . قال الضمك : كانوا يحملون أمورا شدا ، وهذا نحو قول مالك والربيع ، ومنه قول النابغة :

يا مانع الضم أن يغشى سراتهم • والحامل الإصر عنهم بعدما عرفوا ^(١)

عطاء : الإصر المسخ قردة وخنازير ، وقال ابن زيد أيضا . وعنه أيضا أنه الذنب الذي ليس فيه توبة ولا كفارة . والإصر في اللغة العهد ، ومنه قوله تعالى : « وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ ^(٢) إِصْرِي » . والإصر : الضيق والذنب والقتل . والإصر : الحبل الذي تربط به الأحمال ونحوها ، يقال : أصر بأصر أصرا حبسه . والإصر (بكسر الهمزة) من ذلك قال الجوهري : والموضع مأصر ومأصر والجمع مأصر ، والعامية تقول معاصر . قال ابن خزيمة : ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر في كل عبادة أدعى الخضم ثقيلها ، فهو نحو قوله تعالى : « وَمَا جَعَلْ ^(٣) عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِينَ يُسْرِفُ سِرًّا وَلَا يُعْصِرُوا » . اللهم شق على من شق على أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : ونحوه قال البيهقي الطبري قال : يخرج به في نهي الحرج والضيق المتأني ظاهره للحنيفة السبعة ، وهذا بين .

(١) كذا في جميع الأصول ، إلا طكا في شراء الصراية : غرقوا .

(٢) راجع ج ١٢ ص ٩٩

(٣) راجع ج ٤ ص ١٢٤

الحادية عشرة - قوله تعالى : (وَلَا تَحْمِلُوا مَا لَا طَاقَةَ لَكُمْ بِهِ) قال قتادة : معناه لا تشدد علينا كما شددت على من كان قبلنا . الضحالك . لا تحملوا من الأعمال ما لا تطيق . وقال نحوه ابن زيد . ابن جرير : لا تمسحوا قردة ولا تحزروا . وقال مسلم بن سايو : الذي لا طاقة لنا به : الغلظة ؛ وحكاها النقاش عن مجاهد وعطاء . وروى أن أبا الدرداء كان يقول في دعائه : وأعوذ بك من غلظة ليس لها عتة . وقال السدي : هو التغليظ والأغلال . تأتي كانت على بني إسرائيل .

قوله تعالى : (وَأَعْتَفْنَا) أى من كتبونا . حقوت عن ذنبه إذا تركته ولم تعاقبه . (وَأَغْفِرْنَا) أى استر على ذنوبنا . والفقر : الستر . (وَأَرْحَمْنَا) أى تفضل برحمة مهيمنة منك علينا . (أَنْتَ مَوْلَانَا) أى ولينا وناصرنا . ونخرج هذا مخرج التعليم لخلق كيف يدعونه . روى عن معاذ بن جبل أنه كان إذا فرغ من قراءة هذه السورة قال : آمين . قال ابن عطية : هذا يظن به أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ذلك فكما ، وإن كان بقياس على سورة الحمد من حيث هنالك دعاء وهنا دعاء فحسن . وقال على بن أبي طالب : ما أظن إن أحدا عقل وأدرك الإسلام ينام حتى يقرأهما .

قلت : قد روى مسلم في هذا المعنى من أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه " . قيل : من قيام الليل ؛ كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " أنزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألف عام من قرأهما بعد العشاء مرتين أجزأاه من قيام الليل وآمن الرسول . إلى آخر البقرة " . وقيل : كفتاه من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان . وأسد أبو عمرو الداني عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله جل وعز كتب كتابا قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي عام فأنزل منه هذه الثلاث آياته

(١) البقرة : (بعض النسخ المصححة) : هيجان شهوة النكاح وغلبت من باب نصب أشد شفه .

التي ختم بين البقرة من قراهن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليل . وروى أن النبي
 صل الله عليه وسلم قال : « أَوْتِيَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَثَرَتِ تَحْتَ الْعَرْشِ
 لَمْ يُوْتِنِ نَجَى قَبْلَ » . وهذا صحيح . وقد تنقسم في القاتعة نزول الملك بها مع القاتعة .
 والحمد لله

موضحه .

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : اَلَمْ - ١ اَللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ٢

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله : (اَلَمْ . اَللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) هذه السورة مدنية بإجماع . وحكى النقاش أن اسمها في التوزاة طيبة . وقرا الحسن وعمر بن حُيَيد وطعم بن أبي النجود وأبو جعفر الرُّاسِيُّ ^(١) « اَلَمْ . اَللَّهُ » بقطع ألف الوصل ، على تقدير الوقف على « اَلَمْ » كما يقدرون الوقف على أسماء الأعداد في نحو واحد ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وهم واصلون . قال الأخفش سعيد : « يجوز « اَلَمْ اَللَّهُ » بكسر الميم لالتقاء الساكنين . قال الزجاج : هنا خطأ ، ولا نقوله العرب لئلا . قال النحاس : « القراءة [الأولى قراءة] العاقبة » وقد تكلم فيها النحويون القدماء ؛ فذهب سيبويه أن الميم تُنَحْت لالتقاء الساكنين ، واختاروا لها الفتح لئلا يجمصوا بين كسرة وياء وكسرة قبلها . وقال الكسائي : حروف التهجى إذا لحقتها ألف وصل غُذِفَت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت : اَلَمْ اَللَّهُ ، وَاَلَمْ أَذْكُرْ ، والم اُتَقَرَّتْ ، وقال الفراء : الأصل « اَلَمْ اَللَّهُ » كما قرأ الرُّاسِيُّ فالتقت حركة الميمزة على الميم ، وقرأ عمر بن الخطاب « اَلْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقال خازجة : في مصحف عبد الله « اَلْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقد تقدم ما للعلماء [من آراء] في الحروف التي في أوائل السور في أول « البقرة » ^(٢) . [و] من حيث جاء في هذه السورة « اَللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » جملة قائمة بنفسها فتصور تلك الأقوال كلها .

(١) في القاموس وشرحه (مادة رأس) : « وبنو رؤاس (بالضم) : من بني عامر بن صعصعة . قال الأزهري : وكان أبو عمر الزاهد يقول في أبي جعفر الرُّاسِي أحد الفقهاء والمحدثين أنه الرُّاسِي » فتح الزاء وبالأو من غير مز ، منسوب إلى رؤاس قبيلة من سليم ، وكان يكر أن يقول الرُّاسِي بالمهمزة كما يقوله المحدثون وغيرهم . قلت : ويبنى بأبي جعفر هذا محمد بن سادة الرُّاسِي . ذكر تليد أنه أول من وضع نحو الكوفيين ، وله تصانيف .

(٢) الكلمة من إعراب القرآن للنحاس . (٢) زيادة فتحتها السابق . (٤) رابع جرد ص ١٥٤ طبعة ثانية أو ثالثة .

الثانية - روى اليكافي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى العشاء فاستفتح **بآل عمران، فقرأ: «والتَّائِبِينَ»** الله لا إله إلا هو الخ القِيَامَ، فقرأ في الركعة الأولى بمائة آية، وفي الثانية بالمائة الباقية. قال علماؤنا: ولا يقرأ سورة في ركعتين، فإن فعل أجزاء. وقال مالك في المبيعة: لا بأس به، وما هو بالثان.

قلت: الصحيح جواز ذلك. وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالأعراف في المغرب فزفها في ركعتين. نزهة السَّائِلِ أيضاً، وصححه أبو محمد عبد الحق، وسيأتي.

الثالثة - هذه السورة وردت في فضلها آثار وأخبار؛ فمن ذلك ما جاء أنها أمانٌ من الحيات، وكثرة الصلوات، وأنها تحتاجُ عن قارئها في الآخرة، ويكتب لمن قرأ آخرها في ليلة كقيام ليلة، إلى غير ذلك. ذكر البزار أبو محمد في مسنده حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثني عبيد الله الأصبجي قال: حدثني مسعر قال حدثني جابر، قبل أن يقع فيما وقع فيه، عن القسبي قال قال عبد الله: نِمَ كَثْرُ الصَّلَواتِ سورة «آل عمران» يقوم بها في آخر الليل، حدثنا محمد بن سعيد حدثنا عبد السلام عن الجريري عن أبي السليل قال: أصاب رجل دماً قال: فأوى إلى وادي حنيفة، وإد لا يعني فيه أحدٌ إلا أصابته حنة، وعلى شفير الوادي راهبان، فلما أمسى قال أحدهما لصاحبه: هلك والله الرجل! قال: فافتتح سورة «آل عمران» قالا: فقرأ سورة طيبة لعله سينجو. قال: فأصبح سليماً. وأسند عن مكحول قال: مَنْ قرأ سورة «آل عمران» يوم الجمعة صلَّت عليه الملائكة إلى الليل. وأسند عن عثمان بن عفان قال: مَنْ قرأ آخر سورة «آل عمران» في ليلة كتب له قيام ليلة. في طريقه ابن مبيعة. وخرج مسلم عن الثَّوَالِيسِ بن تميم الكلابي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يُؤْتَى

(١) هو جابر بن زيد بن الحارث الجعفي. توفي سنة ١٢٨ هـ. قال ابن سعد: كان بدلياً وكان ضعيفاً إذا رأى ورأى به. وقال المصلي: كان ضعيفاً يملأ في التَّحِيح. وقال أبو بدر: كان جابر يبيع به مرة في السنة مرة فيبذى ويخلط في الكلام. فظل ما حكى به كان في ذلك الوقت. وقال الأصبجي مينا ما وقع فيه بأنه ما كان من تغير عقله. (عن تهذيب التهذيب). (٢) الجريري: بن الميم وضع الراء الأول وكسر الثانية وسكون ياء بينهما، وهو سميد بن أبياس. ينسب إلى جرير بن مباد. (عن تهذيب التهذيب). (٣) أبو السليل (بفتح الموحدة وكسر الهمزة) هو ضربب (بالضغير) بن قنبر، ويقال قنبر، ويقال قنيل. (عن تهذيب التهذيب).

بالقرآن يوم القيامة وأهل الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران — وضرب
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أمثال ما نسيهن بعد^(١)، قال : — كأنهما غمامتان
أو ظلمات سوداوان بينهما شرقي^(٢)، أو كأنهما فرقان من طير صواف^(٣) تحاجان عن صاحبهما .
ويخرج أيضا عن أبي أمامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «^(٤) اقروا
القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه اقروا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فإنهما
يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيأتان أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان
عن أصحابهما اقروا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة^(٥) » . قال
معاوية : بلغني أن البطلة السحرة .

الرابسة — للعلماء في تسمية البقرة وآل عمران بالزهراوين ثلاثة أقوال :

الأول — أنها التيتان، مأخوذ من الزهر والزهرة؛ فأتا لهمايتما قارئهما بما زهر له
من أنوارهما أى من معانيهما .

وقالما يترتب على قراءتهما من النور التام يوم القيامة، وهو القول الثانى .

الثالث — سميتا بذلك لأنهما اشتركتا فيما تضمنته اسم الله الأعظم، كما ذكره أبو داود
 وغيره عن أسماء بنت يزيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «^(٦) اسمُ الله الأعظم في هاتين
الآيتين وإلَهُكُمْ اللَّهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ والتي في آل عمران اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » أخرجه ابن ماجه أيضا . والتمام : السحاب الملتف، وهو الغياة إذا كانت
قريبا من الرأس، وهى الظلة أيضا . والمعنى : أن قارئهما في ظل ثوابهما؛ كما جاء «^(٧) إن
المؤمن في ظل صدقته » . وقوله : «^(٨) تحاجان » أى يخاف الله من يجادل عنه بشواهد ملائكة
كما جاء في بعض الحديث : «^(٩) إن من قرأ تحية الله أنه لا إله إلا هو الآية خلق الله سبعين
ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة » . وقوله : «^(١٠) بينهما شرقي » قيد بسكون الراء ونفخها ،

(١) الشرق : القدر . وسكون الراء فيه أشهر من ضحا . (٢) في الأصول : «^(١) وفرقان » والله .
والصواب من صحيح مسلم . وشرق : القطة . والحرق والحرقعة : الخاضع من كل شيء .
(٣) هو سارية بن سلام أحد رجال دست هذا الحديث .

وهو عليه على الضياء؛ لأنه لما قال : "سَوْدَاوَان" قد يُتَوَمَّ أنهما مُظْلَمَتَان، ففى ذلك بقوله "بينهما شرق"، وبمعنى يكونهما سوداوان أى من كُتِبَ عليهما من صلبها حالاً بين مَنْ تحتها وبين حرارة الشمس وشدة اللهب، والله أعلم.

الخامسة - صدرَ هذه السورة نزل بسبب وفد تجران فبا ذكر محمد بن إسماعق عن محمد ابن جعفر بن الزبير، وكانوا نصارى وقدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ستين رايكاً، فهم من أشراطهم أربعة عشر رجلاً، في الأربعة عشر ثلاثة نفر اليوم يرجع أمرهم : الساقب^(١) أمير القوم وذو آرائهم وأسمه عبد المسيح، والسيد^(٢) تيمالم وصاحب جُنتهم وأسمه الأئيم، وأبو حارثة بن طلحة أخذ بكرن وائل أسقفهم وعلمهم؛ فدخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر صلاة العصر، عليهم ثياب الجِبرات^(٣) جُبَّ وأردية. فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ما رأينا وفداً مثلهم بحالاً وجملاً. وحانت صلاتهم فقاموا فصلوا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المشرق. فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "دعُوم". ثم أقاموا بها أياماً يُناظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميسى ويؤمنون أنه ابن الله، إلى غير ذلك من أقوال شيعية مضطربة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم بالبراهين الساطعة وهم لا يبصرون. ونزل فيهم صدرَ هذه السورة إلى نيف وعشرين آية، إلى أن آل أمرهم إلى أن دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المباحة^(٤)، حسب ما هو مذكور في سيرة ابن إسحاق وفيه.

قوله تعالى : نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ (٥) مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَايَتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٦)

- (١) السيد والهاب هما من رؤسائهم وأصحاب مراتبهم، والهاب ينو السيد. (٢) الخال (بالكسر) : القبا والهاب والهاب في اللغة. (٣) الجبرات (بكر الخاء) وقع بها جمع حرة : ضرب من الثياب الإمانية. (٤) باهل القوم بعضهم بسناً وبأهلوا وأبطلوا : تلاصقوا. ومن المباحة أن يجتمع القوم إذا اختفوا في موى فقولوا : لله على العالم ما. (٥) راجع سيرة ابن هشام ص ١٠٤ طبع أودا. (٦)

قوله تعالى : (تَزَلَّ فَلَيْكَ الْكِتَابُ) يعني القرآن (بِالْحَقِّ) أى بالصدق، وقيل : بالجملة .
 للثالثة . والقرآن تزل نجومًا ؛ شيطا بعد شيطا ؛ فذلك قال « تزل » والتزيل مرتة بعد مرتة .
 والتوراة والإنجيل تزلأ دفعة واحدة ؛ فذلك قال « أُنْزِلَ » . والياء فى قوله « بِالْحَقِّ » فى موضع
 الحال من الكتاب، والياء متعلقة بمحذوف، التقدير آتيا بالحق . ولا تتعلق بقرآن، لأنه قد تعدى
 الى مفعولين أحدهما محرف جر، ولا يمتدئ الى ثالث . و « مُصَدِّقًا » حال مؤكدة غير متعلقة ؛
 لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدق، أى غير موافق؛ هذا قول الجمهور . وقدتر فيه بعضهم
 الاستقلال، على معنى أنه مصدق لنفسه ومصدق لغيره .

قوله تعالى : (لِمَا يَنْ يَدِيْهِ) يعنى من الكتب المنزلة . والتوراة معناها الضياء والنور؛
 مشتقة من وَرَى الزند وورى لثنان إذا خرجت ناره . وأصلها تَوْرِيَّةٌ على وزن تَعْمَلَة، التاء
 زائدة، وتحركت الياء وقبلها فتحة فُتِلَتْ ألفا . ويجوز أن تكون تَعْمَلَة فتنزل الراء من الكسر
 الى الفتح؛ كما قالوا فى جارية : جَارَة، وفى ناصية ناصاة؛ كلاهما عن الفراء . وقال الخليل :
 أصلها قَوْعَلَة؛ فالأصل وَوْرِيَّةٌ، فُتِلَتْ الواو الأولى تاء كما قُتِبَتْ فى تَوَجَّجٌ، والأصل وَوَجَّجٌ
 فَوَعَلٌ من وَجَّجَتْ، وقُتِبَتْ الياء ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها . وبناء قَوْعَلَة أكثر من تَعْمَلَة .
 وقيل : التوراة مأخوذة من التورية، وهى التمرىض بالشىء، والكتبان لغيره؛ فكان أكثر التوراة
 معارِضٌ وتلويعات من غير تصريح وإيضاح ؛ هذا قول المؤرِّج . والجمهور على القول الأقل
 لقوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلتَّقِيْنَ » يعنى التوراة .
 والإنجيل إيفيلٌ من التَّجِيل وهو الأصل ، ويجمع على آتَاجِيل ، وتوراة على تَوَارٍ ؛ فالإنجيل
 أصلٌ لعلوم وحكم . ويقال : لمن الله تَاجِلُهُ، يعنى والديه ، إذ كانا أصله . وقيل : هو من
 تَجَلَّتْ الشىء إذا استخرجته ؛ فالإنجيل مستخرج به علوم وحكم ؛ ومنه سُمِّيَ الولد والنسل
 تَجَلًّا لخروجه؛ كما قال :

إلى مَشْتَرِكٍ بُوْرِثِ اللّوْمِ جَدُّهم • إصاغرهم وكل خلق لهم تَجَلٌ

(١) هى لغة طائفة، يقولون فى مثل جارية جَارَة وتامية تاماة وكامية كاسلة .

(٢) التوَجَّج : كتاب التلوى أو الوضئ الذى يلج فيه .

والتَّجِلُّ الماء الذي يخرج من الرَّ . واستنجلت الأرض ، وبها تجلُّ إنا نخرج منها الماء ، فسَمِيَ الإنجيلُ به ؛ لأن الله تعالى أخرجه به دَارِسًا من البحر عَائِيًا . وقيل : هو من التَّجِلُّ في العين (بالتحريك) وهو سَمَتَهَا ، وطعنة تجلاء ، أي واسعة ؛ قال :

رُبَّمَا ضَرَبَ بِسَيْفِ صَبِيلٍ • بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةِ تَجْلَاءِ

فسَمِيَ الإنجيلُ بذلك ؛ لأنه أَصْلُ أخرجه لهم ووسعه عليهم نُورًا وضياء . وقيل : التَّجَلُّ التَّنَازُعُ ، وسَمِيَ إنجيلًا لتَنَازُعِ الناس فيه . وحكى شَيْخٌ عن بعضهم : الإنجيلُ كُلُّ كتاب مكتوب وافر السطور . وقيل : تجلَّ عمل وصنع ؛ قال :

• وَأَجِلُّ فِي ذَاكَ الصَّنِيعِ كَمَا تَجَلُّ •

أى أَجَلَ وأَصَنَعَ . وقيل : التوراة والإنجيل من اللغة السريانية . وقيل : الإنجيل بالسريانية انجيلون ؛ حكاه الثعلبي . قال الجوهري : الإنجيل كتاب عيسى عليه السلام يذكر ويؤت ؛ فمن أَنتَ أراد الصحيفة ، ومن ذَكَرَ أراد الكتاب . قال غيره : وقد سَمِيَ القرآنُ إنجيلًا أيضًا ؛ كما رَوَى في قصَّة مُنَاجَاةِ موسى عليه السلام أنه قال : ” يَا رَبِّ أَرَى فِي الْأَرْوَاحِ أَنْوَامًا أَنَا جِلُّهُمْ فِي صُدُورِهِمْ فَاجْعَلْهُمْ أُمَّتِي “ . فقال الله تعالى له : ” تلك أُمَّة أَحَدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ “ . وإنما أراد بالإنجيل القرآن . وقرأ الحسن والأعرج : بفتح المعزة ، والباقون بالكسر مثل الإكليل ، لثان . ويحتمل أن يكون مما عبرته العرب من الأسماء الأعجمية ؛ ولا مثال له في كلامها .

قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ) يعني القرآن (هُدًى لِلنَّاسِ) قال ابن قُورَك : التقدير هُدًى لِلثَّلَاسِ الْمُتَّقِينَ . دليله في البقرة « هُدًى لِلْمُتَّقِينَ » فَرَدَّ هَذَا الْعَامُّ إِلَى ذَلِكَ الْخَاصِّ . و « هُدًى » في موضع نصب على الحال . (وَالْقُرْآنُ) القرآن . وقد تقدَّم .

قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ »

(١) ابن قُورَك (بضم القاف وسكون الهمزة) هو أبو بكر بن محمد بن الحسن بن فريك ، الحكم الأصولي للأندلس ، المتوفى سنة ست مائة . (٢) من أين خلُكنا .

هذا خبرٌ عن علمه تعالى بالأشياء على التفصيل؛ ومثله في القرآن كثير . فهو العالم بما كان وما يكون وما لا يكون؛ فكيف يكون عيسى المأواين الله وهو تحق عليه الأشياء .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾

فيه مسائلان :

الأولى - قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ) أخبر تعالى عن تصويره للبشر في أرحام الأمهات . وأصل الرحم من الرحمة ، لأنها ما يترحم به . واشتقاق الصورة من صارت إلى كذا إذا أماله ؛ فالصورة مائلة إلى شيء وهيئة . وهذه الآية تعظيم لله تعالى ، وفي ضمنها الرد على نصارى تيجران ، وأن عيسى من المصورين ، وذلك مما لا ينكره مائل . وأشار تعالى إلى شرح التصوير في سورة « الحج » و « المؤمنين » . وكذلك شرحه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود ، على ما يأتي هناك إن شاء الله تعالى . وفيها الرد على الطباعيين أيضا إذ يجعلونها فاعلة مستبقة . وقد مضى الرد عليهم في آية التوحيد . وفي مسند ابن سنجر - واسمه محمد بن سنجر - حديث " إن الله تعالى يخلق عظام الجن وغضائره من مني الرجل . وشحمه ولحمه من مني المرأة " . وفي هذا أدل دليل على أن الولد يكون من ماء الرجل والمرأة ، وهو صريح قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » . وفي صحيح مسلم من حديث ثوبان وفيه : أن اليهودي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي أو رجل أو رجلان . قال : " ينفعك إن حدثتك " .

(١) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ لَيْثٍ ... آية »

(٢) في قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلَافَةٍ ... الآيات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ »

(٣) في قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ جِيعًا » ج ١ ص ٢٥١ طبع ثانية وثالثة .

(٤) الضاريف : جمع ضرروف (بضم اللين) وهو كل عظم رخص يركل ، وهو ما من الأنف ، وقفت الكف (السمل الرقيق على طرفها) ، وروس الأضلاع ، ورعاية الصدر (عظم) في الصدر مشرف على البطن ، وفاعل قوف الأذن .

قال : أسمع بأذني ، جئت أسألك عن الولد . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ماؤه الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فلذا اجتمعا فلما مئى الرجل مئى المرأة أذكرا بإذن الله تعالى وإذا مئى مئى المرأة مئى الرجل آتيا بإذن الله » الحديث . وسيأتى بيانه آخر « الشورى » إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : (كَيْفَ يَشَاءُ) يعنى من حُسن . وقُبْح . وسَوَاد . وبَيَاض وطُول . وقَصْر . وسَلَامَة . وعَاهَة ، إلى غير ذلك من الشفاء والسعادة . وذكر عن إبراهيم بن آدم أن الفراء اجتمعوا إليه ليسمعوا ما عنده من الأحاديث ، فقال لهم : إني مشغول عنكم بأربعة أشياء ، فلا أنزعغ لرواية الحديث . فقيل له : وما ذلك الشغل ؟ قال : أحدها أنى أنفكر في يوم الميثاق حيث قال : « هؤلاء في الجنة ولا أبالي » هؤلاء في النار ولا أبالي . فلا أدرى من أى هؤلاء كنت في ذلك الوقت . والثاني حيث صُورْتُ في الرَّحْم فقال الملك الذى هو موكل على الأرحام : « يا رب شقي هو أم سعيد » فلا أدرى كيف كان الجواب في ذلك الوقت . والثالث حين يقبض ملك الموت رُوحى فيقول : « يا رب مع الكفر أم مع الإيمان » فلا أدرى كيف يخرج الجواب . والرابع حيث يقول : « وأما زوا اليوم أيها المحرّمون » فلا أدرى في أى الفريقين أكون . ثم قال تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) أى لا خالق ولا مصور ، وذلك دليل على وحدانيته ، فكيف يكون عيسى إلها مصورا وهو مصور . (التيزيز) الذى لا يتألب . (الحكيم) ذو الحكمة أو الحكيم ، وهذا أخص بما ذكر من التصوير .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾

فيه تنح مسائل :

الأولى - نرجح مسلم من عائشة رضى الله عنها قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين مجتاهم الله فأحذرهم » . وعن أبي غالب قال : كنت أمتنى مع أبي أمامة وهو على حمار له ، حتى إذا انتهى إلى درج مسجد دمشق فإذا رموس منصوبة ؛ فقال : ما هذه الرموس ؟ قيل : هذه رموس خوارج يحيا بهم من العراق . فقال أبو أمامة : يَكَلِّبُ النَّارَ كَلَابُ النَّارِ كَلَابُ النَّارِ ! شَرُّ قَتْلٍ تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ - يقولها ثلاثا - ثم بكى . فقلت : ما يبكيك يا أبا أمامة ؟ قال : رحمة لهم ، إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ؛ ثم قرأ «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » إلى آخر الآيات . ثم قرأ « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » . فقلت : يا أبا أمامة ، هم هؤلاء ؟ قال نعم . قلت : أثنى قوله بآيك أم شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إني إذا لم أجد ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبمرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا أربع ولا خميس ولا ست ولا سبع ، ووضع أصبعيه في أذنيه ، قال : وإلا فُصِمْنَا - قالها ثلاثا - ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تفرقت بنو إسرائيل حل إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسائرهم في النار وتريدت عليهم هذه الأئمة واحدة واحدة في الجنة وسائرهم في النار » .

الثانية - اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عديدة ؛ فقال جابر بن عبد الله ، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما : المحكمات في آي القرآن ما عرّف تأويله وفيهم معناه وتفسيره . والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه

دون خلقه . قال بعضهم : وذلك مثل وقت قيام الساعة، ونحروج بإجوج ومأجوج والسنجال
وهيبى، ونحو الحروف للقطعة في أوائل السور .

قلت : هذا أحسن ما قيل في التشابه . وقد قدمنا في أوائل سورة البقرة عن الربيع
ابن خيثم أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء؛ الحديث . وقال أبو عثمان :
المحكم فائحة الكتاب التي لا تجزئ الصلاة إلا بها . وقال محمد بن الفضل : سورة الإخلاص ،
لأنه ليس فيها إلا التوحيد فقط . وقيل : القرآن كله محكم ، لقوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ
آيَاتُهُ » . وقيل : كله متشابه ، لقوله : « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » .

قلت : وليس هذا من معنى الآية في شيء ، فإن قوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ »
أى فى النظم والوصف وأنه حق من عند الله . ومعنى « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » أى يشبه بعضه بعضا
ويصدق بعضه بعضا . وليس المراد بقوله « آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » ، وأخر متشابهات ، هذا المعنى ؛
وإنما التشابه فى هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه ، من قوله « إِنَّ الْبَقَرَةَ تَشَابَهَ عَيْنَاهُ »
أى التيس عينا ، أى يشتمل أنواعا كثيرة من البقر . والمراد بالمحكم ما فى مقابلة هذا ، وهو
مالا التباس فيه ولا يشتمل إلا وجهها واحدا . وقيل : إن التشابه ما يشتمل وجوها ، ثم
إذا رُدَّت الوجوه إلى وجه واحد وأُظِلَّ الباقي صار التشابه محكما . فالمحكم لدينا أصل رُذِّ إليه
القروح ، والتشابه هو الفرع . وقال ابن عباس : المحكمات هو قوله فى سورة الأنعام « قُلْ
تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ » إلى ثلاث آيات ، وقوله فى بنى إسرائيل : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ
أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » . قال ابن عطية : وهذا عندى مثال أعطاه
فى المحكمات . وقال ابن عباس أيضا : المحكمات باسمه وحرامه وفرائضه وما يؤمن به
ويعمل به ، والمتشابهات للنسخات ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به
ولا يعمل به . وقال ابن مسعود وغيره : المحكمات النسخات ، والمتشابهات للنسخات ؛ وقاله
قَتَادَةُ والربيع والضحاك . وقال محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات هى التى فيها حجة الرب

وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصريف ولا تحريف عما ضمن عليه .
 والمتشابهات لمن تصريف وتحريف وتأويل ، ابتلى الله فيمن العباد ، وقاله مجاهد وابن إسحاق .
 قال ابن عطية : وهذا أحسن الأقوال في هذه الآية . قال النحاس : أحسن ما قيل
 في المحكمات والمتشابهات أن المحكمات ما كان قائما بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ؛
 نحو « لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » « وَإِنِّي لَنَفَارِقُ لَيْلَتَابِ » . والمتشابهات نحو « إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ
 جَمِيعًا » يرجع فيه إلى قوله جل وعلا : « وَإِنِّي لَنَفَارِقُ لَيْلَتَابِ » وإلى قوله عز وجل :
 « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » .

قلت : ما قاله النحاس بين ما اختاره ابن عطية ، وهو الجارى على وضع اللسان ؛
 وذلك أن المحكم اسم مفعول من أحكم ، والإحكام الإختبان ، ولا شك في أن ما كان واضح
 المعنى لا إشكال فيه ولا تردد ، إنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها ؛
 ومنى اختل أحد الأمرين جاء التشابه والإشكال . والله أعلم . وقال ابن خزيمة متناد : للتشابه
 وجوه ، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء أى الآيتين نسخت الأخرى ؛ كقول
 علي وابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها تمتد أقصى الأجلين . فكان عمر وزيد بن ثابت
 وابن مسعود وغيرهم يقولون بوضع الحمل ، ويقولون : سورة النساء القصصى نسخت أربعة أشهر
 وعشرا . وكان علي وابن عباس يقولان لم تنسخ . وكاختلفهم في الوصية للوارث هل
 تُنسخ أم لم تُنسخ . وكعارض الآيتين أيهما أولى أن تقدم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد
 شرائطه ؛ كقوله تعالى : « وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يقتضى الجمع بين الأقارب من ملك اليمين ،
 وقوله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » يمنع ذلك . ومنه أيضا تمارض
 الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم وتمارض الأقبسة ، فذلك التشابه . وليس من التشابه
 أن تقرأ الآية بقرائنين ويكون الاسم محتملا أو مجملا يحتاج إلى تفسير ؛ لأن الواجب منه قدر
 ما يتقوله الاسم أو جميعه . والقراءتان كالآيتين يجب العمل بموجبهما جميعا ، كما قرئ :

(١) سورة النساء القصصى هي سورة الحلاق . ومراده منها « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » آية

«وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجِلُكُمْ بِالْفَتَحِ وَالْكَسْرِ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْمَائِلَةِ» إِنَّ شَاءَ
الله تعالى .

الثالثة - روى البخاري^(١) عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس : إني أجد
في القرآن أشياء تختلف عليّ . قال : ما هو ؟ قال : «فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ»
وقال : «وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ» وقال : «وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا» وقال :
«وَأَنَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» فقد كنتموا في هذه الآية . وفي النازعات «أُمُّ السَّمَاءِ بَنَاهَا ...»
إلى قوله : «دَحَاهَا» فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال «أَنتُمْ لَتَكْفُرُونَ» وَالَّذِي
خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ... إلى : طائعين «فذكر في هذا خلق الأرض قبل خلق السماء .
وقال : «وكان الله غفوراً رحيمًا» . «وكان الله عزيزاً حكيماً» . «وكان الله صميماً بصيراً»
فكانه كان ثم مضى . فقال ابن عباس : «فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ» في الضفة الأولى، ثم يُفتح
في الصور فصيح من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، فلا أنساب بينهم عند
ذلك ولا يتساءلون ؛ ثم في الضفة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون . وأما قوله :
«مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» «وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا» فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، وقال
المشركون : صَالُوا قَوْلُ : لم تكن مشركين ؛ غنم الله على أنفوسهم فتطلق جوارحهم بأعمالهم ؛
فعند ذلك عرف أن الله لا يكتم حديثاً ، وعنده يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . وخلق
الله الأرض في يومين ، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات في يومين ، ثم دحا الأرض
أى بسطها فأخرج منها الماء والمرعى ، وخلق فيها الجبال والأشجار والآكام وما بينهما
في يومين آخرين ؛ فذلك قوله : «وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا» . غفلت الأرض وما فيها
في أربعة أيام ، وخلق السماء في يومين . وقوله : «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» سمي نفسه^(٢)

(١) في قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ...» آية ٦

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب التفسير (سورة المجدة) . وبين رواية صحيح البخاري
وما ورد في الأصول اختلاف في بعض الكلمات .

(٣) هو تابعين الأئمة الذي عاربه ذلك رأس الأزارقة من الخوارج . (من شرح القسطلاني)

(٤) هذه عبارة صحيح البخاري . وفي الأصول : «بني نفسه ذلك ...»

ذلك ، أى لم يزل ولا يزال كذلك ؛ فإن الله لم يرد شيئا إلا أصاب به الذى أراد . ويحك ! فلا يَحْتَفِظْ عليك القرآن ؛ فإن كلاً من عند الله .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ مُنْشَلَكُونَ) لم تَصْرَفْ « أَنْتُمْ » لأنها مُدَلَّتْ عن الألف واللام ، لأن أصلها أن تكون صفة بالالف واللام كالكبر والصغر ؛ فلما مُدَلَّتْ عن جبرى الألف واللام مُنِعَ الصرف . أبو عبيد : لم يصرفوها لأَن واحدا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وانكر ذلك المبرد وقال : يجب على هذا ألا ينصرف غَضَابٌ وَعَطَاشٌ . الكسائي : لم تنصرف لأنها صفة . وانكره المبرد أيضا وقال : إن لَيْدًا وَحَطَلًا صفتان وهما منصرتان . سيويه : لا يجوز أن تكون أَنْتُمْ معدولة عن الألف واللام ؛ لأنها لو كانت معدولة عن الألف واللام لكان معرفة ، ^(١) ألا ترى أن تتحرر معرفة في جميع الأقاويل لما كانت معدولة [عن السحر] ، وأمس في قول من قال : ذهب أَمْسٌ معدولا عن الأمس ؛ فلو كان أَنْتُمْ معدولا أيضا عن الألف واللام لكان معرفة ، وقد وصفه الله بالنكرة .

الخامسة - قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) الذين رفع بالابتداء ، والخبر « فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ » . والزيف الميل ؛ ومنه زاعت الشمس ، وزاعت الأبصار . ويقال : زاعغ يزيف زيفا إذا ترك القصد ؛ ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » . وهذه الآية تم كل طائفة من كافرو زنديق وجاهل وصاحب بدعة ، وإن كانت الإشارة بها في ذلك الوقت الى نصارى تجران . وقال قتادة في تفسير قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » : إن لم يكونوا الحُرُورِيَّةَ وأنواع الخوارج فلا أدري من هم . قلت : قد مر هذا التفسير عن أبى أمامة مرفوعا ، وحسبك .

السادسة - قوله تعالى : (فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أُتِّفِقُوا آفَاتَهُ وَإِذْنَهُ تَأْمِينُهُ) قال شيخنا أبو العباس رحمة الله عليه : مُتَّبِعُوا المُنْشَابَةَ لا يَغْلُوا أَنْ يَقْبَعُوا ويجمعوه طلبا للتشكيك

(١) أى إذا أردت به سحر ليلك . فان نكرة مرفوعة .

(٢) راجع الماشة ٢٥٢ ص ٢٥١ طبع ثانية .

في القرآن وإضلال العوام. كما فصله الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلباً لاعتقاد
ظواهر المشابهة، كما فصلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية
حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسمٌ مجسمٌ بصورةٌ مصورةٌ ذاتٌ وجهٌ وعينٌ ويدٌ وجنبٌ ورجلٌ
وأصبعٌ، تعالى الله عن ذلك !، أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما
فعل صبيح^(١) حين أكثر على عمر فيه السؤال. فهذه أربعة أقسام :

الأول - لا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استئابة .

الثاني - القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور، ويستأبون
فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد .

الثالث - اختلقوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها، وقد عرف أن مذهب
السلف ترك التعرض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها، فيقولون أمروها كما جاءت .
ويذهب بعضهم إلى إبداء تأويلاتها وحملها على ما يصح حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعيين
يحمل منها .

الرابع - الحكم فيه الأدب البالغ، كما فصله عمر بصيغ . وقال أبو بكر الأنباري :
وقد كان الأئمة من السلف يُعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشككات في القرآن،
لأن السائل إن كان يعني بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالكبر وأعظم التعزير،
وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتاب بما آجرتم من الذنب، إذ أوجد للنافقين للملحدين
في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضعة المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن
من عناب الترتيل، وحقائق التأويل . فن ذلك ما حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي أنبأنا
سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن صبيح بن عسل

(١) القرامطة : فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يستفدون نبوة زرادشت ومزدك
وكانوا يمجسون الخمرات . (راجع هذا الجمان للسبي في حوادث سنة ٢٧٨) .

(٢) صبيح (وزان أمير) بن شريك بن المنصور بن قطن بن قنق بن عسل (بكسر العين) بن عمرو بن بروج
الهملي، وقد نسب إلى جدّه الأمل فيقال : صبيح بن عسل . راجع القاموس وشرحه مادة « صبح وصل » .

قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُشَابِهَةِ الْقُرْآنِ وَعَنْ أَشْيَاءَ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ عُمَرَ فَاحْضَرَهُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَّاجِينَ مِنْ عَرَّاجِينَ النَّخْلِ . فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ لَهُ عُمَرُ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيحٌ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ فَضَرَبَ رَأْسَهُ بِرُجُومٍ فَشَجَّهُ ، ثُمَّ تَابَعَ ضَرْبَهُ حَتَّى سَالَ دَمُهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فَقَدِ وَاثَقَ مَا كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي . وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي أَدْبِهِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي « الذَّارِيَاتِ » . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْهَمَهُ التَّوْبَةَ وَقَذَفَهَا فِي قَلْبِهِ فَتَابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ . وَمَعْنَى « ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ » طَلَبُ الشَّهَادَاتِ وَاللُّبْسِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُفْسِدُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، وَيَرْتَدُّوا النَّاسَ إِلَى زَيْفِهِمْ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ : مَعْنَى « ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أَنَّهُمْ طَلَبُوا تَأْوِيلَ بَعْثِهِمْ وَإِحْيَائِهِمْ ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ تَأْوِيلَ ذَلِكَ وَوَقْتَهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ — أَيْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يَوْصَدُونَ مِنَ الْبَعثِ وَالنَّشُورِ وَالْعَذَابِ — يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ — أَيْ تَرَكُوهُ — قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ » أَيْ قَدْ رَأَيْنَا تَأْوِيلَ مَا أَنْبَأْتَنَا بِهِ الرُّسُلُ . قَالَ : فَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » أَيْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَتَى الْبَعثُ إِلَّا اللَّهُ .

السَّابِقَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) يُقَالُ : إِنْ جُمَاعَةَ مِنَ الْيَهُودِ مِنْهُمْ حُجِّي بْنُ أَخْطَبٍ دَخَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا : بَلَّغْنَا أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْكَ « الْكَلِمَةُ » ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فِي مَقَالَتِكَ فَإِنَّ مُلْكَ أَتَمَّكَ يَكُونُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةً ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي حِسَابِ الْجَمَلِ وَاحِدٌ ، وَالْأَلَامُ ثَلَاثُونَ ، وَالْمِمْ أَرْبَعُونَ ، فَتَقْرَأُ « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . وَالتَّأْوِيلُ يَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ ، كَقَوْلِكَ : تَأْوِيلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى كَذَا . وَيَكُونُ بِمَعْنَى مَا يُؤْوَلُ الْأَمْرُ إِلَيْهِ . وَاسْتِفْهَامُهُ مَنَ الْأَمْرِ إِلَى كَذَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ ، أَيْ صَارَ . وَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا أَيْ صَبْرًا . وَقَدْ حَذَّاهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا : هُوَ إِدْءَاءُ احْتِمَالٍ فِي اللَّفْظِ مَقْصُودٌ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْهُ . فَالتَّفْسِيرُ بَيَانُ اللَّفْظِ ؛ كَقَوْلِهِ « لَا رَيْبَ فِيهِ » أَيْ لَا شَكَّ . وَأَصْلُهُ مِنَ الْفَسْرِ وَهُوَ الْيَأْنُ ؛ يُقَالُ : فَسَّرْتُ

الشيء (مخففاً) أفسره (بالكسر) قسراً . والتأويل بيسان المني ؛ كقوله لاشك فيه عند المؤمنين . أو لأنه حق في نفسه فلا تقبل فأنه الشك ؛ وإنما الشك وصف الشاك . وكقول ابن عباس في الجدل أبا ؛ لأنه تأول قول الله عز وجل : « يَا بَنِي آدَمَ » .

الثامنة — قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) اختلف العلماء في «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» هل هو ابتداء كلام مقطوع عما قبله ، أو هو معطوف على ما قبله فتكون الواو للجمع . فالتصريح عليه الأكثر أنه مقطوع عما قبله ، وأن الكلام تم عند قوله «إِلَّا اللَّهُ» هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وهرة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وهو مذهب الكسائي والأخفش والقرطبي وأبي عبيد . قال أبو نعيم الأسدي : إنكم يصلون هذه الآية وإنها مقطوعة . وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم «آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبَّنَا» . وقال مثل هذا عمر بن عبد العزيز ، وحكى الطبري نحوه عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس . و«يَقُولُونَ» على هذا خبر الراسخين . قال الخطابي : وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمرنا بالإيمان به والتصديق بما فيه قسمين : مُحْكَمَاتٍ وَمُنْتَشَاهَا ؛ فقال عز من قائل : «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُنْتَشَاهَا...» إلى قوله : كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبَّنَا . فاعلم إن المنتشاه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه ، فلا يعلم تأويله أحد غيره ، ثم إن الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمَنَّا بِهِ . ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه . ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى : «وَمَا يَسْمُرُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» وأن ما بعده استئناف كلام آخر ، وهو قوله «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» . وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة . وإنما روى عن مجاهد أنه نَمَقَ «الرَّاسِخِينَ» على ما قبله وزعم أنهم يملونه . واحتج له بعض أهل اللغة فقال : مثناه والرَّاسِخُونَ في العلم يملونه قائلين آمَنَّا ، وزعم أن موضع «يَقُولُونَ» نصب على الحال . وعامة أهل اللغة يتركونه ويستبدونه ؛ لأن العرب لا تضع الفعل والمفعول معا ، ولا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل ؛ فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال ؛ ولو جاز ذلك لجاز

أن يقال : عبد الله راكبا، بمعنى أقبل عبد الله راكبا، وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله :
عبد الله يتكلم يصلح بين الناس ؛ فكان « يصلح » حالا له ؛ كقول الشاعر — أنشدني
أبو عمر قال أنشدنا أبو العباس ثعلب — :

أرسلتُ فيها قطما لُكَلِكَا * يَقْصُرُ يَمْنَى وَيَطُولُ بَارِكا

أى يقصر ماشيا . فكان قول عامة العلماء مع مساعدة مذاهب النحويين له أولى من قول
مجاهد وحده . وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفى الله سبحانه شيئا عن الخلق ويثبت لنفسه ثم يكون
له في ذلك شريك . ألا ترى قوله عز وجل : « قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ
إِلَّا اللَّهُ » وقوله : « لَا يَجْلِيهَا لَوْحَهَا إِلَّا هُوَ » وقوله : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » ، فكان هذا
كله مما استأثر الله سبحانه بعلمه لا يشترك فيه غيره . وكذلك قوله تبارك وتعالى : « وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . ولو كانت الواو في قوله : « وَالرَّاسِخُونَ^(١) » للنسق لم يكن لقوله : « كُلُّ
مَنْ عِنْدَ رَبِّنا فَائِزٌ » . والله أعلم .

قلت : ما حكاه الخطابي من أنه لم يقل بقول مجاهد غيره فقد روى عن ابن عباس
أن الرازيين معطوف على اسم الله عز وجل ، وأنهم داخلون في علم التشابه ، وأنهم مع علمهم به
يقولون آمنا به ؛ وقاله الربيع ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم . و« يقولون »
على هذا التأويل نصب على الحال من الرازيين ؛ كما قال :

الريح تبكي شجوها • والبرق يلمع في الغمام

وهذا البيت يحتمل المعنيين ؛ فيجوز أن يكون « والبرق » مبتدأ ، والخبر « يلمع » على التأويل
الأول ، فيكون مقطوعا عما قبله . ويجوز أن يكون معطوفاً على الريح ، و« يلمع » في موضع
الحال على التأويل الثاني أى لا يما . واحتج قائلو هذه المقالة أيضا بأن الله سبحانه مدحهم

(١) في الأصول : « أرسلت فيها رجلا » والتصويب عن اللسان وشرح القاموس . واقتطع : الضمان ؛ وظل
قَطْمٌ وقَطْمٌ وقَطْمٌ : مؤنل . واقتطع أيضا : المتشبه بالهم وغيره . والكالك (ضم اللام الأول وكسر الثانية) : الجمل الضخم
المرى بالهم . وسنن النظر الثاني كما قال أبو علي القاسمي : يقصر إذا مشى لانخفاض ملته وضعفه وقاربه من الأرض ؛
فإذا بك رأيت طويلا لارتفاع سانه ؛ فهو ياركا أطول من قائما . (عن لسان العرب مادة لكك) .

(٢) في الأصول : « والراسخون سائقين » زيادة كلمة « سائقين » .

بالرسوخ في العلم؛ فكيف يمدحهم وهم جهال! وقد قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله .
وقرأ مجاهد هذه الآية وقال: أنا ممن يعلم تأويله؛ حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالي .

قلت - وقد ردّ بعض العلماء هذا القول إلى القول الأوّل فقال: وتقدّر تمام الكلام
«عند الله» أن معناه وما يعلم تأويله إلا الله يعني تأويل المتشابهات، والراشخون في العلم يعلمون
بعضه قائلين آتاه كل من عند ربنا بما نصب من الدلائل في الحكم ومكن من رده إليه .
فاذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آمنا بالجميع كل من عند ربنا، وما لم يحيط
علمنا من انخفايا مما في شرعه الصالح فعلمه عند ربنا . فإن قال قائل: قد أشكل على الراشخين
بعض تفسيره حتى قال ابن عباس: لا أدري ما الأثر ولا ما غلين، قيل له: هذا لا يلزم؛
لأن ابن عباس قد علم بعد ذلك ففسر ما وقف عليه . وجواب أنقطع من هذا وهو أنه سبحانه
لم يقل وكل راشح فيجب هذا، وإنما لم يعلمه أحد علمه الآخر . ورجح ابن قورك أن الراشخين
يعلمون التأويل وأطلب في ذلك؛ وفي قوله عليه السلام لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين
وعلمه التأويل» ما يبين لك ذلك، أي علمه معاني كتابك . والوقف على هذا يكون عند قوله
«والراشخون في العلم» . قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمر: وهو الصحيح؛ فإن تسميتهم
راشخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من الحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب
وفي أي شيء هو رسوخهم إنما يعلموا إلا ما يعلم الجميع! لكن المتشابه يتنوع، فإنه ما لا يعلم
لبنة كاسر الأوج والساعة مما استأثر الله بنيه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد إلا ابن عباس
ولا غيره . فمن قال من العلماء الخلق بأن الراشخين لا يعلمون علم المتشابه وإنما أراد هذا النوع
وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللغة وسأج في كلام العرب فيتناول ويعلم تأويله المستقيم،
وزال ما فيه مما عسي أن يتعلق من تأويل غير مستقيم؛ كقوله في عيسى: «ودروح منه»
إلى غير ذلك . فلا يسمى أحد راشخا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرا بحسب ما قدر له .
وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم على قوله لإخلاق الراشخين في علم التأويل؛
لكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح .

والرسوخ : الثبوت في الشيء ، وكل ثابت راسخ . وأصله في الأجرم أن يرسخ الجبل والشجر في الأرض . وقال الشاعر :

لَقَدْ رَمَحْتُ فِي الصَّدْرِ مَنِيَّ مَوَدَّةُ • لَيْلِ ابْتِأَثَ آيَاتِهَا أَنْ تَقْبِرَا

وَرِثَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِ فَلَانٍ بِرِثَ رَسُولَا . وَحِكْمِي بَعْضُهُمْ : رِثَ الْغَدِيرَ : نَضَبَ مَاهُ ؟ حَكَاهُ
 بَنُ فَارِسَ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ . وَرِثَ وَرِثَ وَرَسَبَ كُلُّهُ يَثُ فِيهِ . وَسَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ فَقَالَ : «هُوَ مَنْ بَرَّتْ يَمِينُهُ وَصَدَّقَ لِسَانُهُ وَاسْتَقَامَ قَلْبُهُ» .
 فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ كَانَ فِي الْقُرْآنِ مُشَابَهُ وَاقِهِ يَقُولُ : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
 إِلَيْهِمْ » فَكَيْفَ لَمْ يُعْمَلْ كُلُّهُ وَاضِحًا ؟ قِيلَ لَهُ : الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ — وَاقِهِ أَعْلَمُ — أَنْ يَظْهَرَ
 فَضْلُ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّهُ وَاضِحًا لَمْ يَظْهَرَ فَضْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ . وَهَكَذَا يَفْعَلُ مِنَ
 يَصْنِفُ تَصْنِيفًا يَحْمِلُ بَعْضُهُ وَاضِحًا وَبَعْضُهُ مُشْكَلًا ، وَيَتْرَكُ لَلْجَوْدَةِ ^(١١) مَوْضِعًا ؛ لِأَنَّ مَا هَانَ
 وَجُودَهُ قَلَّ بَهَائُهُ . وَاقِهِ أَعْلَمُ .

التاسعة - قوله تعالى : (كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا) فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى محكيه ومتشابهه ، والتقدير كلُّه من عند ربنا . وحذف الضمير لدلالة « كُلُّ » عليه ؛ إذ هي لفظة تهنئ الإضافة . ثم قال : (وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَؤُلَآءِ الْآلَاءِ) أى ما يقول هذا ويؤمن ويقف حيث وقف ويصدق اتباع المتشابه إلا ذو لب ، وهو العقل . ولُب كل شيء خالصه ؛ فلذلك قيل للعقل لُب . و « أولو » جمع ذو .

قوله تعالى : رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
وَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨٨﴾
فيه مسائل :

الأول - قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُرِخْ قُلُوبَنَا) في الكلام حلف تقديره يقولون : وهذا حكاية عن الراغبين . ويجوز أن يكون المعنى قل يا محمد . لإزاعة القلب فساده

(١) كما وردت هذه الكلمة في أكثر الأصول، وفي بعض الأصول وردت بهذا الرسم من غير إتمام.

وميل عن الدين، أفكانوا يخافون وقد هُدُوا أن ينقلهم الله إلى الفساد؟ فالجواب أن يكونوا
 سالوا إذ هداهم الله ألا يتلهم بما ينقل عليهم من الأعمال فيحيزوا عنه؛ نحو «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا
 عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دِيَارِكُمْ» . قال ابن كيسان : سألوا ألا يترغوا فيترغ الله
 قلوبهم؛ نحو «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» أي ثبتنا على هدايتك إذ هديتنا وألّا ترغ فستحق
 أن ترغ قلوبنا . وقيل : هو منقطع مما قبل؛ وذلك أنه تعالى لما ذكر أهل الزنج عقب ذلك
 بأن علم عباده الدعاء إليه في ألا يكونوا من الطائفة الذميمة التي ذكرت وهي أهل الزنج .
 وفي الموطأ عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال : قَدِمْتُ المدينة في خلافة أبي بكر الصديق
 فصلبت وراءه المغرب ، فقرأ في الركعتين الأوليين بآم القرآن وسورة من قصار المفصل ،
 ثم قام في الثالثة ، فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد تمس ثيابه ، فسمعت يقرأ بآم القرآن وهذه الآية
 « رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا » الآية . قال العلماء : قراءته بهذه الآية ضرب من القنوت والدعاء
 لما كان فيه من أمر أهل الردة . والقنوت جائز في المغرب عند جماعة من أهل العلم ، وفي كل
 صلاة أيضا إذا دهم المسلمين أمر عظيم يُفرعهم ويخافون منه على أنفسهم . وروى الترمذي
 من حديث شهر بن حوشب قال قلت لأُمّ سلمة : يا أُمّ المؤمنين ، ما كان أكثر دعاء رسول الله
 صل الله عليه وسلم إذا كان عندك ؟ قالت : كان أكثر دعائه « يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي
 عَلَى دِينِكَ » . فقلت : يا رسول الله ، ما أكثر دعائك يا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ؟
 قال : « يَا أُمّ سلمة إنه ليس آدمي إلا وقبْله بين أصبعين من أصابع الله فن شاء أقام ومن شاء
 أزاغ » . فلا معاذ « رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا » . قال : حديث حسن . وهذه الآية
 حجة على المعتزلة في قولهم : إن الله لا يُضِلُّ العباد . ولو لم تكن الإزاغة من قبْله لما جاز
 أن يُدعى في دفع ما لا يجوز عليه فعله . وقرأ أبو واقد الجراح « لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا » بإسناد القمل إلى
 القلوب ، وهذه رغبة إلى الله تعالى . ومعنى الآية هل القراءتين إلا يكون منك خلق الزنج
 فيها قرع .

الثانية - قوله تعالى : (وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً) أى من عندك ومن قبلك تفضلنا
لا من سبب منا ولا عمل . وفى هذا استسلام وتطarح . وفى «لَدُنْ» أربع لغات : لَدُنْ بفتح
اللام وضم الدال وجرم النون ، وهى أفصحها ، وفتح اللام وضم الدال وحذف النون ؛ وضم
اللام وجرم الدال وفتح النون ؛ وفتح اللام وسكون الدال وفتح النون . ولعل جهال المتصوفة
وزنادقة الباطنية يتشبثون بهذه الآية وأمثالها فيقولون : العلم ما وهبه الله ابتداء من غير كسبه
والنظر فى الكتب والأوراق حجاب . وهذا مردود على ما أتى بيانه فى هذا الموضع .
ومعنى الآية : هب لنا نعيما صادرا عن الرحمة ؛ لأن الرحمة راجعة الى صفة اللات فلا يتصور
فيها المحبة . يقال : وهب يهب ؛ والأصل يوهب بكرر الماء . ومن قال : الأصل يوهب
بفتح الماء فقد أخطأ ؛ لأنه لو كان كما قال لم تحذف الواو ، كما لم تحذف فى يوجل . وإنما
حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ ثم فتح بعد حذفها لأن فيه حرفا من حروف الحلق .

قوله تعالى : رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ
لَآ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٠١﴾

أى باعثهم ومحييهم بعد تفرقهم . وفى هذا إقرار بالبعث ليوم القيامة . قال الزجاج :
هذا هو التأويل الذى علمه الراسخون وأقروا به ، وخالف الذين اتبعوا ما تشابه طبعهم من أمر
البعث حتى أنكروه . والرب الشك ، وقد تقدمت محامله فى البقرة ^(١) . والميعاد مفعال من الوعد

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُغْنِيَنَّ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ
مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ ﴿١٠٢﴾

معناه . أى لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئا . وقرأ السلمي
«لَنُغْنِيَنَّ» بالياء لتقدم الفعل ودخول الحائِل بين الاسم والفعل . وقرأ الحسن «يُنْفِي» بالياء
وسكون الياء الآخرة للتخفيف ؛ كقول الشاعر :

(١) راجع ١ ص ١٥٩ طبع ثانية أمانة . (٢) السلمي (يعني ههنا) هو قوله الرحمن ههنا
ابن الحسين العمري الأديب - (من تذكرة الخطاطين المشاهير) .

كَفَى بِالْيَاسِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي * وَلَيْسَ لِسُقْمِهَا إِذْ طَالَ شَاقُ
وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ كَافِيًا، فَأَرْسَلَ الْيَاسَ . وَأَشْدَّ الْفَرَاءَ فِي مَثَلِهِ :

كَانَ أَيْدِيَيْنَ بِالْفَاعِ الْقَرِيْقُ * أَيْدَى جَوَارِيَتَيْنِ الْوَرِقُ

الْقَرِيْقُ وَالْقَرَّةُ لَنَتَانِ فِي الْفَاعِ . وَ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ «مِنْ اللَّهِ» بِمَعْنَى عِنْدَ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ .
(أَوَّلُكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) وَالْوُقُودُ اسْمٌ لِلْخَطَبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبَقَرَةِ» . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَبِجَاهِدٍ
وَطَلْعَةٍ بَنٍ مُصَرَّفٍ «وُقُودٌ» بَضْمُ الْوَاوِ عَلَى حَذْفِ مَضَافِ تَقْدِيرِهِ حَطَبٌ وَقُودُ النَّارِ .
وَيُجَوِّزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا ضَمَّ الْوَاوُ أَنْ يَقُولَ أَقُودَ مِثْلَ أَقَتَّتْ . وَالْوُقُودُ بَضْمُ الْوَاوِ الْمَصْدَرُ ؛
وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُّ إِذَا اشْتَلَتْ . وَنَزَّجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يُظْهِرُ هَذَا الدِّينَ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارُ وَحَتَّى تُنْخَاضَ الْبَحَارُ
بِالنَّيْلِ فِي مَسِيلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ثُمَّ يَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ فَإِذَا قَرَأُوهُ قَالُوا مَنْ أَقْرَأَ مِنَّا
مَنْ أَعْلَمَ مِنَّا . ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ فِي أَوَّلِكُمْ مِنْ خَيْرٍ؟» قَالُوا لَا . قَالَ :
«أَوَّلُكُمْ مِنْكُمْ وَأَوَّلُكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوَّلُكُمْ هُمْ وَقُودُ النَّارِ» .

قَوْلُهُ تَعَالَى : كَذَّابٌ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا
فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١١﴾

الذَّابُّ الْعَادَةُ وَالشَّانُ . وَدَابُّ الرَّجُلِ فِي عَمَلِهِ يَدَابُّ دَابًّا وَدُوبًا إِذَا جَدَّ وَاجْتَهَدَ ،
وَأَدَابُهُ لَنَا . وَأَدَابُ بَعِيرٍ إِذَا جَهَّدَهُ فِي السَّيْرِ . وَالدَّابَّانِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
وَسَمِعْتُ يَسْقُوبَ يَذْكُرُ «كَذَّابٌ» بِجَنْحِ الْهَمْزَةِ ، وَقَالَ لِي وَأَنَا غُلِيمٌ : عَلَى أَيْ شَيْءٍ يَحْصُورُ
«كَذَّابٌ» ؟ فَقُلْتُ لَهُ : لَمْ أَظْهَرْ مِنْ ذَنْبٍ يَدَابُّ دَابًّا . فَقِيلَ ذَلِكَ مِنِّي وَتَسَجَّبَ مِنْ جَوْدَةٍ
تَقْدِيرِي عَلَى جَفَرِيٍّ وَلَا أُبْرِي . أَجْهَلُ أَمْ لَا . قَالَ النَّحَّاسُ : هَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ ، لَا يَقَالُ

(١١١) كَذَّابٌ فِي الْأَصُولِ . وَالْقَوْلُ فِي ثَنَانِ الصَّرْبِ وَلِغَيْرِهِ مِنْ مَعْيَاثِ الْفَتْحِ أَنَّهُ الْقَرَقُ (يَجْنَعُ النَّحَّاسُ وَكسر الزاء)
وَالْقَرَقُ (يَجْنَعُ النَّحَّاسُ وَالزَّيْطُ) وَالْقَرَقُ (يَكْسِرُ النَّحَّاسُ وَكسر الزاء) . وَالْفَاعُ الْقَرَقُ : الْغَلِيْبُ الَّذِي لَا جَاهِرَةَ فِيهِ .

(١١٢) وَطَلْعَةُ هِيَ هِيَ طَلْعَةُ طَلْعَةٍ أَوْ تَلْعَةٍ .

الْبَتَّةِ ذَيْبٍ: وَإِنَّمَا يُقَالُ : ذَأَبٌ يَذَابُ دُؤُبًا [وَدَأَبًا] ^(١١) ؛ هَكَذَا حَكَى التَّحْوِيُونَ ، مِنْهُمْ الْقِرَاءُ
حَكَاهُ فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

كَذَابِكُ مِنْ أُمِّ الْحَوَيْثِ قَبْلَهَا • وَجَارَتِهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَا سَلِ

فَأَمَّا الذَّأْبُ فَانْهَ يَجُوزُ ؛ كَمَا يُقَالُ : شَعْرٌ وَشَعْرٌ وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلُ حُرُوفِ الْحَاقِ . •
وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَافِ ؛ فَقِيلَ : هِيَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ تَقْدِيرُهُ لَهَا مِنْ كِتَابِ آلِ فِرْعَوْنَ ، أَيْ صَنَعَ
الْكَفَارَ مَعَكُمْ كَصَنَعَ آلَ فِرْعَوْنَ مَعَ يُونُسَ . وَزَعَمَ الْقِرَاءُ أَنَّ الْمَعْنَى : كَفَرْتُ الْعَرَبُ كَكْفَرِ
آلِ فِرْعَوْنَ . قَالَ النَّحَّاسُ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مُتَعَلِّقَةً بِكُفْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا خَالِفَةً
فِي الصَّلَاةِ . وَقِيلَ : هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَخْذِهِمُ اللَّهَ ، أَيْ أَخْذَهُمْ أَخْذًا كَمَا أَخَذَ آلُ فِرْعَوْنَ . وَقِيلَ :
هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ «أَنْ تُقْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ» أَيْ لَمْ تُقْنِي عَنْهُمْ غَنَاءً كَمَا لَمْ تُقْنِ الْأَمْوَالُ
وَالْأَوْلَادُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ . وَهَذَا جَوَابُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجِهَادِ وَقَالَ : شَقَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلَانَا .
وَيَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْوَقْدِ ، وَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي نَفْسِ الْإِحْرَاقِ . وَيُؤَيِّدُ
هَذَا الْمَعْنَى «..... وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ» النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ
السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَرْجَحُ ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» أَيْ كِمَادَةُ آلِ فِرْعَوْنَ . يَقُولُ : اعْتَادَ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ
الْإِلْحَادَ وَالْإِعْنَاتَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اعْتَادَ آلُ فِرْعَوْنَ مِنْ إِعْنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ؛ وَقَالَ مَعْنَاهُ
الْأُزْهَرَى . فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ (الْأَنْفَالِ) «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» فَالْمَعْنَى جُوزِي هَؤُلَاءِ بِالْقَتْلِ
وَالْأَسْرِ كَمَا جُوزِيَ آلُ فِرْعَوْنَ بِالْفِرْقِ وَالْمَلَاحِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَا بَنِيَّ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْآيَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْآيَاتِ
الْمُنْصَوْبَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ . (فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ) .

(١) زِيَادَةُ مِنْ أَمْرَابِ الْفَرَاقِ لِنَفْسِهِ . (٢) لَمْ يَحْمِلْهُ ، هِيَ «مَرَّةٌ» لَمْ يَحْمِلْهُ .
كَمَنْ ضَمَّ الْكَلَامَ ؛ وَكَانَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ يَنْسِبُ إِلَيْهِ أَشْأَارَهُ . وَأَمَّا الرِّبَابُ مِنْ كِتَابِهَا . وَطِلْسُ . وَشَوْحُ .
يَقُولُ : قَبِيتُ مِنْ دِفْرَقِكَ عَلَى هَذِهِ الْيَارِ وَنَدَّكَ لَهَا بِمَا قَبِيتُ مِنْ أُمِّ الْحَوَيْثِ وَجَارَتِهَا . (مِنْ فَرَحِ الْمُنْقَذَاتِ) .

قوله تعالى : قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَسْغِلُونَ وَخُشْرُونَ إِنَّ جَهَنَّمَ
وَيُسَّ الْمِهَادُ ﴿٧٧﴾

بِرْمَرَةٍ رُوْدَةٌ رَخَصَةٌ • نَكْرُوزِيَّةُ الْبَايَةِ الْمُتَغَلِّبَةِ^(١)

ولم يقل المتقطرة؛ لأنه ذهب الى القضيبي . وقال الفراء : ذكره لأنه فرق بينهما بالصفة ، فلبس حالت الصفة بين الاسم والفعل دُكِّرَ الفعل . وقد مضى هذا المعنى في البقرة في قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا ضَرَأْتُمْ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا رُوْصِيَّةً »

(فِي فِتْنَتَيْنِ التَّقَاتِ) يعنى المسلمين والمشركين يوم بدر (فِتْنَةٌ) قرأ الجمهور « فِتْنَةٌ » بالرفع ، بمعنى إحداهما فِتْنَةٌ . وقرأ الحسن وعجاء « فِتْنَةٌ » بالخفض « وَأَثَرِي كَافِرَةٌ » على البدل . وقرأ ابن أبي عمير بالنصب فيها . قال أحمد بن يحيى : ويجوز النصب على الحال ، أى التقات مختلفين مؤمنة وكافرة . قال الزجاج : النصب بمعنى أثنى . وسميت الجماعة من الناس فِتْنَةً لأنها فِتْنَاءُ إليها ، أى يرجع إليها في وقت الشدة . وقال الزجاج : الفِتْنَةُ الفرقة ، مأخوذة من قَاوَتْ رَأْسَهُ بالسيف — ويقال : فَايْتَهُ — إذا فلقته . ولا خلاف أن الإشارة بهاتين الفتنين هى الى يوم بدر . واختلف من المخاطب بها ؛ فقليل : يحتمل أن يُخاطَبَ بها المؤمنون ، ويحتمل أن يُخاطَبَ بها جميع الكفار ، ويحتمل أن يُخاطَبَ بها يهود المدينة ؛ وبكل احتمال منها قد قال قوم ، وفائدة الخطاب للمؤمنين تثبيت النفوس وتشجيعها حتى يَقْدِمُوا على مطيعهم وأمنائهم كما قد وقع .

قوله تعالى : ﴿ يَرْوْنَهُمْ مِّثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ قال أبو علي : الرؤية فى هذه الآية رؤية عين ؛ ولذلك تمتت الى مفعول واحد . قال مكى والمهدوى : يدل عليه « رَأَى الْعَيْنِ » . وقرأ نافع « يَرْوْنَهُمْ » بالناء والباءون بالياء . « مِثْلَهُمْ » نصب على الحال من الماء والميم فى « يَرْوْنَهُمْ » . والجمهور من الناس على أن الفاعل يرون هم المؤمنون ، والضمير المتصل هو للكفار . وأنكر أبو عمرو أن يُقْسَرَ

(١) البرمجة : الرقبة المجد ، أى من الماء المجرية . والرودة والرودة : الثابتة الحسة العريضة الشلب مع حسن غذا . والرخصة : الآفة الخلق . والمروجة : القضيبي النفس المدن . والباية : واحد خبر البان . والمقطر : المتشقق . يقال : قد انقطر العود اذا انشق وأخرج دونه . (من شرح الديوان) . (٢) راجع آية ١٨٠ ج ٢ ص ٢٥٧ ، وآية ١٨١ ص ٢٦٨ طبة ثانية . (٣) أى فى تفسيره مراتب القرآن لتيسارى : « يَرْوْنَهُمْ بَاءً لِّخَطَابِ أَجْرٍ جُفْرٍ وَنَافِعٍ وَهَلٍ وَغُوبٍ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ » .

« تَرَوْنَهُمْ » بالنساء؛ قال : ولو كان كذلك لكان مثليكم . قال النحاس : وما لا يلزم ، ولكن يجوز أن يكون مثلي أصحابكم . قال مكى : « ترونهم » بالنساء جرى على الخطاب في « لكم » فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والمساء والميم للشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالنساء أن يقرأ مثليكم بالكاف ، وذلك لا يجوز لخالفه الخط ؛ ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى النية ؛ كقوله تعالى : « حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَاهُمْ نَارَ الْفُلِّ » وقوله تعالى : « وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ » فخطب ثم قال : « فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْمِفُونَ » فرجع إلى النية . فالحاء والميم في « مِثْلِهِمْ » يحتمل أن يكون للشركين ، أى ترون أياها المسلمون المشركين مثل ما هم عليه من العناد ، وهو بعيد في المعنى ؛ لأن الله تعالى لم يذكر المشركين في عين المسلمين بل أعلن أنه قتلهم في عين المؤمنين ، فيكون المعنى ترون أيا المؤمنين المشركين مثليكم في العدد وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقل الله المشركين في عين المسلمين فأراهم إياهم مثلي عنتهم لتقوى أنفسهم ووقع التجسس ، وقد كانوا أعلموا أن المائة منهم قلب المائتين من الكفار ، وقل للمسلمين في عين المتبركين ليجترأوا عليهم فيغزو حكم الله فيهم . ويحتمل أن يكون الضمير في « يَتَّبِعُهُم » المسلمين ، أى ترون أياها المسلمون المسلمين مثلي ما أتم عليه من العدد ، أى ترون أنفسكم مثل مددكم ؛ فعل الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم من لقاء المشركين . والتأويل الأول أولى ؛ يدل عليه قوله تعالى : « إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِكِ قَلِيلًا » وقوله : « وَإِذْ يُرِيكُوهُمْ إِذْ الْتَفِتْتُمْ فِيَ آخِنِكُمْ قَلِيلًا » . وروى عن ابن مسعود أنه قال : قلت لرجل إلى جنبي : أترام سبعين؟ قال : أظنهم مائة . فلما أخذنا الأسارى أخبرونا أنهم كانوا ألفا . وحكى الطبري عن قوم أنيس قالوا : بل كثر الله مدد المؤمنين في عيون الكافرين حتى كانوا عندهم ضغيف . وضمف الطبري هذا القول . قال ابن عطية : وكذلك هو مردود من جهات . بل قل الله للشركين في عين المؤمنين كما هتتم . وعلى هذا التأويل كان يكون « ترون » للكافرين ، أى يرون أيا الكافرين المؤمنين مثليهم ، ويحتمل مثليكم ، على ما تقدم . وزعم الفراء أن المعنى ترونهم مثليكم ثلاثة أمثالهم . وهو بعيد غير معروف في اللغة . قال الزجاج : وهذا باب التلطف

فيه غلط في جميع المقاييس؛ لأننا إنما نقل مثل الشيء مساوياً له ، ونقل مثله ما يساويه مرتين . قال ابن كيسان : وقد بين الفراء قوله بأن قال : كما تحول وعندك عبد : احتاج إلى مثله ، فانت محتاج إليه وإلى مثله . ونقول : احتاج إلى مثله ، فانت محتاج إلى ثلاثة . والمعنى على خلاف ما قال واللغة . والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر؛ فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على منتهى . وهذا بعيد وليس المعنى عليه . وإنما أراهم الله على غير منتهى لجهتين : إحداهما أنه رأى الصلاح في ذلك ؛ لأن المؤمنين تقوى قلوبهم بذلك . والأخرى أنه آية للنبي صلى الله عليه وسلم . وسيأتي ذكر وقعة بدر إن شاء الله تعالى . وأما قراءة الساء فقال ابن كيسان : الماء والميم في « يرونهم » عائدة على « وأخرى كآفة » والماء والميم في مثليهم عائدة على « فئة تُقاتل في سبيل الله » وهذا من الاختصار الذي يدل عليه سياق الكلام ، وهو قوله : « يُؤبد بنصره من يشاء » . فدل ذلك على أن الكافرين كانوا مثلي المسلمين في رأى العين وثلاثة أمثالهم في السدد . قال : والرؤية هنا لليهود . وقال مكي : الرؤية لفئة المقاتلة في سبيل الله ، والموتية لفئة الكافرة ؛ أى ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الفئة الكافرة مثل الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقللهم الله في أعينهم على ما تقدم . والخطاب في « لكم » لليهود . وقرأ ابن عباس وطلحة « ترونهم » بضم التاء ، والسلمى بالثاء مضمومة على ما لم يسم فاعله .

(والله يُؤبد بنصره من يشاء إن في ذلك لآية لأولى الأبصار) تقدم معناه والحمد لله .

قوله تعالى : زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَحْرَبِ ذَلِكَ مَتْنَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴿١١﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى :- قوله تعالى : (زَيْنَ النَّاسِ) زَيْنٌ من التزين . واختلف الناس مَنِ المزين ؛ فقالت فرقة : الله زَيْن ذلك ؛ وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره البخارى . وفى التزيل : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا » ؛ ولما قال عمر : الآن يارب حين زينتها لنا نزلت « قُلْ أُوذِيْتُ بِمِثْرٍ مِنْ ذَلِكَ » . وقالت فرقة : المزين هو الشيطان ؛ وهو ظاهر قول الحسن ، فإنه قال : مَنْ زَيْنَهَا ؟ ما أهد لها ذماً من خالفها . فتزين الله تعالى إنما هو بالإيجاد والتهيئة للانتفاع وإنشاء الحيلة على الميل إلى هذه الأشياء . وتزين الشيطان إنما هو بالوسوسة والخديعة وتحسين أخذها من غير وجوها . والآية على كلا الوجهين ابتداء وعظ لجميع الناس ، وفى ضمن ذلك توبيخ لمعاصري عهد صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم . وقرأ الجمهور « زَيْن » على بناء الفعل للفعل ، ورفع « حُب » . وقرأ الضحاك وبجاهد « زَيْن » على بناء الفعل للفاعل ، ونصب « حُب » . وحركت الماء من « الشَّهَوَاتِ » فقرأ بين الاسم والتمت . والشهوات جمع شهوة ، وهى معروفة . ورجل شهوان للشهى ، وشهى أى مُشْتَهَى . واتباع الشهوات مُرِدِّ وطاعتها مهلكة . وفى صحيح مسلم : « حَقَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتْ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفائدة هذا التمثيل أن الجنة لا تُنال إلا بقطع مفاوز المكارهِ والصبر عليها ، وأن النار لا يُتَجَنَّبُ منها إلا بترك الشهوات وقطاع النفس عنها . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَرِيقُ الْجَنَّةِ حَزَنٌ وَبُرْءٌ وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ » ؛ وهو معنى قوله : « حَقَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتْ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » . أى طريق الجنة صعب المسلك فيه أعلى ما يكون من الزواجر ، وطريق النار سهل لا غِلْظَ فيه ولا وعورة ، وهو معنى قوله « سهل بسهوة » وهو بالسين المهملة .

(١) جمعاية الصالح الذى يمشى عليه الخلف كثيرا . وفى الأصول : « الشهوان للشهى » .

(٢) الحزن (يَجْنَحُ فَيَكُونُ) : المكان اللطيف الخشن . والبروة (بالضم والفتح) : ما ارتفع من الأرض .
والسهوة : الأرض الينة الترية .

الثانية - قوله تعالى: (من النساء) بدأ بين لكثرة تنويف النصوص التي لا تهم حال الشيطان وقتة الرجال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما تركت بشيء أشد على الرجال من النساء " أخرجه البخاري ومسلم . ففتنة النساء أشد من جميع الأشياء . ويقال : في النساء فتنان ، وفي الأولاد فتنة واحدة . فأما اللتان في النساء فأحدهما أن تؤدي إلى قطع الرحم ، لأن المرأة تأمر زوجها بقطعه عن الأمهات والأخوات . والثانية يتلبيح بيع المال من الحلال والحرام . وأما البتون فإن الفتنة فيهم واحدة ، وهو ما أبهى بيع المال لأجلهم . وروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تسيكوا نساءكم الترف ولا تملوهن الكباب " . حذرهم صلى الله عليه وسلم ، لأن في إسكاتهن الترف طلباً إلى الرجال ، وليس في ذلك تحصين لمن ولا ستر ، لأنهن قد يشرعن على الرجال فتعنت الفتنة والبلاء ، ولأنهن قد يخلفن من الرجل ، فهتتا في الرجل والرجل يخل في الشهوة ويحبلى سكناً له ، فغير مأموين كل واحد منهما على صاحبه . وفي تملهن الكباب هذا المعنى من الفتنة وأشد . وفي كتاب الشهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أعرسوا النساء بقرن الجمال " . فلي الإنسان إذا لم يصبر في هذه الأزمان أن يبحث على ذات الدين ليسلم له الدين . قال صلى الله عليه وسلم : " طيبت بذات الدين تربت يداك " . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي سنن ابن ماجه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تزوجوا النساء لحسنهن ففسى حسنهن ولا تزوجوهن لأموالهن ففسى أموالهن أن تظنهن ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة سوداء خروء ذات دين أفضل " .

الثالثة - قوله تعالى : (والبين) عطف على ما قبله . وواحد البين أين . قال الله تعالى غيبراً عن نوح : " إن آتيني من أهلي . وقول في التصغير و بئى " كما قال لقمان . وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأشعث بن قيس : " هل لك من ابنة حوزة من

(١) ترب الرجل : افتر ، أي لعن بالزنا ، وأترب إذا استقى . وهذه الكلمة جلوية على لغة العرب ، لا يردون بها النساء على الخطأ ولا يرفعون الأمر به ، كما يقولون : فاته الله في مقام الله والمحب .

(٢) خروء : حطوة بعض الألف ومضوية الأذن .

وله ^(١) قال نعم على منها غلام ولدت أدلى به جنة من طعام أطعمها من بني جيلة .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "لئن قلت ذلك إنهم ثمره القلوب وثمرة الأعين وإنهم مع ذلك
يحيونهم الله عز وجل" .

الراصة - قوله تعالى : (وَالْقَنَاطِيرُ) القناطر جمع قنطار ، كما قال تعالى : "وَأَنْتُمْ
لَعَدَّائُنَا قَنَاطِرًا" وهو القنطرة الكيرة من المال ، وقيل : هو اسم للعار الذي يوزن به ،
كما هو الرطل والربع . ويقال لما بلغ ذلك الوزن : هذا قنطار ، أي يسدل القنطار . والعرب
تقول : قنطير الرجل إذا بلغ ماله [أب] يوزن بالقنطار . وقال الزجاج : القنطار مأخوذ
من قنط الشيء وإحكامه ، تقول العرب : قنطرت الشيء إذا أحكمته ؛ ومنه سميت القنطرة
إحكامها . قال طرفة :

كقنطرة الروي أقسم ربها . لئلا تكفّن حتى تُسَادَ بقرم

والقنطرة المعلقة ؛ فكان القنطار قنط مال . واختلف العلماء في تحريره كم هو على أقوال
هشبة ؛ فروى أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "القنطار ألف أوقية
وسبعمائة أوقية" ، وقال بذلك معاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو أبو هريرة وجماعة من العلماء .
قال ابن عطية : «وهو أصح الأقوال . لكن القنطار على هذا يختلف باختلاف البلاد في قدر
الأوقية» . وقيل : اثنا عشر ألف أوقية ؛ أسنده البستي في مسنده الصحيح عن أبي هريرة
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "القنطار اثنا عشر ألف أوقية الأوقية خير مما بين
السماء والأرض" . وقال بهذا القول أبو هريرة أيضا . وفي مسند أبي محمد الهارمي عن
أبي سعيد الخدري قال : «من قرأ في ليلة عشر آيات كتب من الذاكرين ، ومن قرأ بمائة آية
كتب من القانتين ، ومن قرأ بمسألة آية إلى الألف أصبح له قنطار من الأجر» . قيل :
وما القنطار ؟ قال : ملء تسك ثوب زخبا . موقوف ؛ وقال به أبو نضرة العبدي . وذكر

(١) أي أن الأيتام يملكونهم ويحبونهم عرفان الموت فيصيب أيتامهم ويتم والاهم ، ويملكونهم يملكونهم فلا يفقدون
فيلجئون أن يفتح فيه إيتارهم بالمال ، ويملكونهم يحزنون عليهم إذا ما بهم مرض وغرو .

(٢) ترمذ : الأجر والنجاة .

ابن سَيِّدِهِ أَنَّهُ هَكَذَا بِالسَّرْيَانِيَةِ . وَقَالَ النَّقَّاشُ عَنْ ابْنِ الْكَلْبِيِّ أَنَّهُ هَكَذَا بِلُغَةِ الرُّومِ . وَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكُ وَالْحَسَنُ : أَلْفٌ وَمِائَتَانِ مِثْقَالٍ مِنَ الْفِضَّةِ ؛ وَرَفَعَهُ الْحَسَنُ . وَمَنْ
ابْنُ عَبَّاسٍ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَمِنْ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ دِيَّةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ؛
وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَالضَّحَّاكِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : ثَمَانُونَ أَلْفًا . قَتَادَةُ : مِائَةٌ رِطْلٍ
مِنْ الذَّهَبِ أَوْ ثَمَانُونَ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ . وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ الثَّمَالِيُّ^(١) : الْقَنْطَارُ بِأَفْرِقِيَّةٍ
وَالْأَنْدَلُسُ ثَمَانِيَةَ أَلْفِ مِثْقَالٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ . السُّدِّيُّ : أَرْبَعَةُ أَلْفِ مِثْقَالٍ . مجاهد :
سَبْعُونَ أَلْفَ مِثْقَالٍ ؛ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَحَكَى مَكِّيُّ قَوْلًا أَنَّ الْقَنْطَارَ أَوْ بَعْدَ أَوْقِيَةٍ مِنْ
ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛ وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْحَكْمِ ، وَقَالَ : الْقَنْطَارُ بِلُغَةِ بَرِّيرٍ أَلْفٌ مِثْقَالٌ . وَقَالَ الرَّبِيعُ
ابْنُ أَنَسٍ : الْقَنْطَارُ الْمَالُ الْكَثِيرُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
« وَأَيُّكُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا » أَيْ مَالًا كَثِيرًا . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « إِنَّ صَفْوَانَ بْنَ أَسْبَةَ قَنْطَرٌ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَنْطَرُ أَبِيهِ » أَيْ صَارَ لَهُ قَنْطَارٌ مِنَ الْمَالِ . وَعَنِ الْحَكَمِ : الْقَنْطَارُ هُوَ مَا يَنْتَهِي
وَالْأَرْضُ . وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى « الْمُقَنْطَرَةِ » فَقَالَ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ : مَعْنَاهُ الْمُضْعَفَةُ ، وَكَانَ الْقَنْطَارُ
ثَلَاثَةً وَالْمُقَنْطَرَةُ تَسْعٌ . وَرَوَى عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ قَالَ : الْقَنْطَارُ جَمْعُ الْقَنْطَارِ ، وَالْمُقَنْطَرَةُ جَمْعُ الْمَقْطَرِ ،
فَيَكُونُ تِسْعَ قَنْطَارٍ . السُّدِّيُّ : الْمُقَنْطَرَةُ الْمَضْرُوبَةُ حَتَّى صَارَتْ دَنَانِيرَ أَوْ دِرَاهِمٍ . مَكِّيُّ :
الْمُقَنْطَرَةُ الْمُكْتَلَبَةُ ؛ وَحَكَاهُ الْهَرَوِيُّ ؛ كَمَا يُقَالُ : يَدْرُ مَبْدَرَةً ، وَأَلْفٌ مُؤَلَّفَةٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ .
وَلِهَذَا سَمِيَ الْبِنَاءُ الْقَنْطَرَةُ لِتَكَائُفِ الْبِنَاءِ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . ابْنُ كَيْسَانَ وَالْفَرَّاءُ : لَا تَكُونُ
الْمُقَنْطَرَةُ أَقَلَّ مِنْ تِسْعَةِ قَنْطَارٍ . وَقِيلَ : الْمُقَنْطَرَةُ إِشَارَةٌ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ وَكَوْنِهِ حَيَاةً .
وَفِي صَحِيحِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ قَامَ
بِعَشْرِ آيَاتٍ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَائِمِينَ ، وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ
مِنَ الْمُقْتَرِينَ » .

(١) قَالَ (بُخَارِيُّ وَتَعْلِيفُ الْمِمْ وَلاَمٍ) : نَسَبَ إِلَى عَمَلَةٍ بَطْنٍ مِنَ الْأَزْدِ .

الخامسة - قوله تعالى : (**مِنَ النَّهْبِ وَالْفِصْصِ**) ^(١) الذهب مؤنثة ؛ يقال : هي الذهب الحسنة ؛ جمعها ذهاب وذعوب ، ويجوز أن يكون جمع ذعبة ، ويجمع على الأذهاب . وذهب فلان مذعباً حسناً . والذهب : مكيال لأهل اليمن . ورجلٌ ذَعْبٌ إذا رأى مَعْدَنَ النَّهْبِ فَذَهَبَ . والفصصة معروفة ، وجمعها فِصَصٌ . فالذهب مأخوذة من الذَّهَاب ، والفصصة مأخوذة من انقَضَ الشيءُ فَنَقَضَ ؛ ومنه فَضِضْتُ القومَ فانقضوا ، أى فرقهم فنفزقوا . وهذا الاشتقاق يُشعرُ زوالهما وعدم ثبوتهما كما هو مشاهد في الوجود . ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قول بعضهم :

النَّارُ آخِرُ دِينَارٍ نَطَقَتْ بِهِ • وَالْمِمْ آخِرُ هَذَا الدَّرْهِمِ الْجَارِي
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ ذَا وَرَجٍ • مُعْتَبَرُ الْقَلْبِ بَيْنَ الْمِمْ وَالنَّارِ

السادسة - قوله تعالى : (**وَالنَّحْلِ**) ^(٢) النحل مؤنثة . قال ابن كيسان : حدثت عن أبي عبيدة أنه قال : واحد النحل خائل ، مثل طائر وطير ، وضائن وضَيْنٌ ، ونمى القرس بذلك لأنه يَنُتَالُ في شبيهه . وقال غيره : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واحده قرس ، كالقوم والرهط والنساء والإبل ونحوها . وفي الخبر من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم : **«** إن الله خلق القرس من الريح ولذلك جعلها تطير بلا جناح **»** . وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ : خلقها من ريح الجنوب ، قال وهب : فليس تسبيحة ولا تكبيرة ولا تهليلة يكبرها صاحبها إلا وهو يسميها فيجيبه بمثلها **»** . وسبق لنا ذكر النحل ووصفها في سورة « الأنفال » ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى . وفي الخبر : **«** إن الله تعالى عَرَضَ على آدم جميع الدواب ، فقبل له : آخرتها واحدة فاختار القرس ؛ فقبل له : آخرت عِرْزُكَ ؛ فصار اسمه الخير من هذا الوجه . وسميت خيلاً لأنها موصومة بالعرز فمن ركبها اعتز بخيلة الله له وينتال به على أعداء الله تعالى . ونمى قرساً

(١) الحارثي المؤلف ، وقد ذكره شارح القاموس (في مادة ذهب) . والمشهور أن الذهب يذكر ويؤنث .
مرصفاً في معيات الله .

(٢) هذا ما ورد في الأصول : والقي في معيات الله أن الذهب يجمع على أذهاب وذعوب وذعبان (بكسر الهمزة)
كقوله : ذعبان وذعبان (يضم الهمزة) كحل وحلانذ . قيل « ذهاباً » التي وردت في الأصول حمزة من « ذهبان » .

لأنه يفترس مسافات الجو اقتراس الأسد وثباتاً ، ويقطعها كالإتهام بيديه على شيء مخطئاً
وتأولاً . وسُمي عربياً لأنه جى به من بعد آدم لإسماعيل جزاء عن ربح قواعد البيت ه
وإسماعيل عربى ، فصارت نخلة من الله فسُمي عربياً . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم : " لا يدخل الشيطان داراً فيها فرس عتيق " . وإنما سمي عتيقاً لأنه قد تخلص من الهبانة^(١)
وقد قال صلى الله عليه وسلم : " خير الخيل الأدهم الأفرح الأدهم^(٢) [ثم الأفرح المحجل^(٣)] طلق^(٤)
اليمين فإن لم يكن أدهم فكُتبت على هذه الشية " . أخرجه الترمذى عن أبي قتادة . وفي مسند
الداريمى عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إني أريد أن أشتري فرساً [فأنيأ^(٥) اشتري] ؟ قال :
" اشتري أدهم أدهم محجلاً طلق^(٦) البقي أو من الكبت على هذه الشية تنم وتسلم " . وروى
النسائي عن أنس قال : لم يكن أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من
الخيول . وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخيل ثلاثة
لرجل أجروا لرجل ستر ورجل وذر " الحديث بطوله ، شهرته أغنت عن ذكره . وسيأتى ذكر
أحكام الخيل في « الأنفال » و « النمل » بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : (المَسْؤِمَةُ) يعنى الرابعة في المروج والمسارح ، قاله سعيد
ابن جبير . يقال : سامت الباب والشاة إذا سرحت نسوم نسوماً فهي مائة وأسمتها إذا تركتها
لذلك فهي مسامة . وسومتها تسويماً فهي مسومة . وفي سنن ابن ماجه عن علي قال : هي

(١) الحصين الذي ولده برذوة من حصان عربى .

(٢) الأفرح : ما في جبهه فرسه ، وهي بياض يبرى وجه القرس دون الفرة . والأدهم : أبيض الأنف والثقة
المليا . والمجمل : أن تكون قوائمه الأربع بيضا يبلغ منها ثلث الوتيف (سندق الذراع والساق أو ما فوق الرسغ
إلى الساق) أو نصفه بعد أن يجاوز الأرساغ ولا يبلغ الركبين والمرتوين . وطلق اليمين : لا تحجل فيها .
والكبت : ما لوته بين السواد والحمره . والشية : كل لون يخالف مسلم لون القرس وغيره .

(٣) زيادة عن سنن الترمذى .

(٤) زيادة عن مسند الداريمى .

(٥) في مسند الداريمى والأصول : « محجل » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السَّوْمِ قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات النثر . السَّوْمُ
هنا في معنى الرِّقَى . وقال الله عز وجل : « فِيهِ تُسَمُّونَ » ، قال الأختل :
مثل ابنِ بَرَّة أو كَأَمَثِلِهِ ^(١) . أولى لك ابنُ مَيْمِة الأجمال

أراد ابن ربيعة الإبل . والسَّوْم : كل بيعة تَرعى ، وقيل : المُعْتَمَد للجهاد ؛ قاله
ابن زيد . مجاهد : المُسَوِّمة المُطَهَّمة الحسان . وقال عكرمة : سَوِّمَهَا الحُسْن ؛ واختاره
التعاس ، من قولهم : رجلٌ وَسِمْ . وروى عن ابن عباس أنه قال : المُسَوِّمة المُطَهَّمة
بشبات الخيل في وجوهها ، من السِّيا وهي العلامة . وهذا مذهب الكِشَّائِي وأبي عبيدة .

قلت : كل ما ذكر يحتمل اللفظ ، فتكون ربيعة مُعْتَمَدَةً حساناً مُعْتَمَدَةً يُتَرَفَّ من غيرها .
قال أبو زيد : أصل ذلك أن تجعل عليها صوفة أو علامة تخالف سائر جسدائها لتعرف من غيرها .
في المَرعى . وحكى ابن فارس اللغوي في مُجَمَلِهِ : المُسَوِّمة المُرْسَلَة وطليها رُكْبَانُهَا . وقال المؤرِّج ^(٢) :
المُسَوِّمة المُكْرِيَّة ، البَرْد : المعروفة في البلدان . ابن كيسان : البُلُق . وكلها متقارب من
السِّيا . قال التائي :

يُضَمَّرُ كَالْفِتَاحِ مُسَوِّمَاتٌ * عليها معشر أشباهُ يَحْنُ

الثامنة - قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامُ) قال ابن كيسان : إنما قلت نعم لم تكن إلا للإبل ،
فإنما قلت أنعام وقعت للإبل وكل ما يرعى ، قال الفراء : هو مُدْكِر ولا يؤث ؛ يقولون :

(١) في حاشية السدي على متن ابن ماجه والسان (بادة سوم) عند الكلام عن هذا الحديث : « السوم »
لأن يادوم بلسه ، عربى عن ذلك في ذلك الوقت لأنه وقت ذكر الله فيه فلا يشتغل بغيره . ويحتمل أن المراد بالسوم
الرعى ؛ لأنها إذا رعت الرعى قبل خروج الشمس طيه وهو رعى أصابها من دماء قتلها . وذلك سرور عند أهل المال
من العرب . (٢) كذا في ديوانه - ورواية لأغاني (ج ١ ص ٣١٩ طبع دار الكتب المصرية) :
« كلب البرية ... » - وافية في الأصول : « مثل ابن ذوقية » - وبنى ابن بَرَّة : « شاد من المفرد أنا حنين
القول - وقوله « كثر منه » حتى حشبه من دؤج » (٣) أدلك ذلك من قول الله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بالباطل »
التهديد والرمز . وقال الأصمعي : حياء قاربه ما حلكه ، أو زله .

(٤) اللوزج (كسخت) : أبو فيه عمرو بن الحارث السعدي النحوي البصري ، أجدتة الله والأديب .

هَذَا تَمَّ وَارِدٌ ، وَيَجْعَ أَنْبَاءُ . قَالَ الْحَرَوِيُّ : وَالنَّبِيُّ هَذَا كَرِهُتُ ، وَالْأَنْبَاءُ الْمَوَاضِي مِنْ
 الْإِبِلِ وَالْبَعَرِ وَالْفَنَمِ ، وَإِذَا قِيلَ : النَّبِيُّ فَهُوَ الْإِبِلُ خَامَةً . وَقَالَ حَسَنٌ ،
 وَكَانَتْ لَا يَزَالُ بِهَا أَيْبَسُ . خِلَالَ مُرُوجِهَا تَمَّ وَنَاءُ
 وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ حُرَّةِ الْبَارِقِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ : « الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا وَالْفَنَمُ بَرَكَةٌ وَالْحَبِيرُ مَقْفُودٌ
 فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « الشَّاةُ مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ » . وَفِيهِ عَنْ أَبِي حُرَيْرَةَ قَالَ : أَصْبَحْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْأَغْنِيَةَ بِأَتَاخِذُ الْفَنَمَ ، وَالْفَقْرَاءَ بِأَتَاخِذُ الذَّبَاجَ ، وَقَالَ : عِنْدَ اتَّخَاذِ الْأَغْنِيَةِ الذَّبَاجُ بِإِذْنِ اللَّهِ يَهْلِكُ
 الْفَرَى . وَفِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : « أَلْعَزِيْزُ خَيْرٌ فَاتَّخِذِي فِيهَا بَرَكَةً » .
 فَأُخْرِجَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُرَّةٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ ، إِسْنَادٌ
 صَحِيحٌ .

الثَّاسِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْحَرْثُ) الْحَرْثُ هُنَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُحْرَثُ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ
 مَسْمُومٌ بِهِ ، قَصُولٌ : حَرَّثَ الرَّجُلُ حَرْثًا إِذَا أَثَارَ الْأَرْضَ بِمَعْنَى الْفِلَاحَةِ ، فَيَقَعُ اسْمُ الْحَرْثَةِ عَلَى
 زَوْجِ الْمُحِبُّوبِ وَعَلَى الْجَنَاحَاتِ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ الْفِلَاحَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : « حَرْثُ لَدُنْيَاكَ
 كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا » . يُقَالُ حَرَّثْتُ وَاحْتَرْتُ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ « حَرِّثُوا هَذَا الْقُرْآنَ »
 أَيْ قَرَأُوهُ . قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْحَرْثُ التَّفْعِيشُ . وَفِي الْحَدِيثِ : « أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ الْحَارِثُ »
 لِأَنَّ الْحَارِثَ هُوَ الْكَاسِبُ . وَاحْتَرْتُ الْمَالَ كَسَبُهُ . وَالْحَرْثَاتُ مُسْعِرُ النَّارِ . وَالْحَرْثَاتُ
 مَجْرَى الْوَرْتِ فِي الْقَوْسِ ، الْجَمْعُ أَحْرِيَةٌ . وَاحْتَرَّ الرَّجُلُ نَاقَتَهُ حَزَنَهَا . وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ
 مَا فَعَلْتُ نَوَاصِيحَكُمْ ؟ قَالُوا : حَرَّثْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ أَبُو عِيْسَى : يَعْنُونَ هَزَلْنَاهَا ، يُقَالُ :
 سَرَّثْتُ الدَّابَّةَ وَاحْتَرْتُهَا ، لَفْتَانٌ . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَقَدْ رَأَيْتُ سِكَّةً^(١)

(١) النَّوَاصِي مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَاحِدُهَا نَاصِحٌ ، وَالْمُخْلَبُ لِلْأَنْصَارِ ، وَقَدْ قَدِمُوا عَنْ تَقَبُّلِ نَاصِحٍ ، وَارَادَ
 مُعَاوِيَةَ بِذِكْرِ نَوَاصِيهِمْ تَقْرِيبًا لَمْ وَتَعْرِيفًا ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ زَوْجِ وَحَرِّ وَسَقٍ ، فَأُجَابَرُوا بِمَا أَسْكَنَهُمْ فِيهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ
 بِقَوْلِهِمْ « هَزَلْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ » النَّصْرُ يَضِلُّ أَشْيَاخَهُ يَوْمَ بَدْرٍ . (عَنْ نَهْيَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ) .
 (٢) السِّكَّةُ (بِكسر السين) وَتَشْدِيدِ الْكَافِ الْمَقْفُوعَةِ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَحْرَثُ بِهَا الْأَرْضُ .

وشيئا من آلة الحثرت فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلق هذا
 بيت قوم إلا دخله النذل » . إنا النذل هنا ما يلزم أهل الشغل بالحثرت من حقوق الأرض التي
 يطلبهم بها الأئمة والسلاطين . وقال المهلب : معنى قوله في هذا الحديث والله أعلم الحث
 على معالي الأحوال وطلب الرزق من أشرف الصناعات ؛ وذلك لما خشي النبي صلى الله
 عليه وسلم على أئنته من الاشتغال بالحثرت وتضييع ركوب الخيل في سبيل الله ؛ لأنهم إن
 اشتغلوا بالحثرت فليتهم الأئمة الراكية لهيل التميئة من مكاسبها ؛ فخصهم على التفتيش من الجهاد
 لا من الخلود إلى عمارة الأرض ولزوم المهنة . ألا ترى أن عمر قال : تمددوا واختشروا
 واقطعوا الركب وشبوا على الخيل وتبأ لا تغلبكم عليها رعاة الإبل . فأخرجهم بملزمة الخيل ،
 ورياضة أبدانهم بالوقوف عليها . وفي الصحيحين عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم : « ما من مسلم غرس غرساً أو زرع زرعاً فبأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة
 إلا كان له به صدقة » .

قال العلماء : ذكر الله تعالى أربعة أصناف من المال كل نوع من المال يتمثل به
 صنف من الناس . أما الذهب والفضة فيتمثل بها التجار . وأما الخيل المسبومة فيتمثل بها
 للولك . وأما الأنعام فيتمثل بها أهل البوادي . وأما الحثرت فيتمثل بها أهل الرماطين . فتكون
 فئة كل صنف في النوع الذي يتمثل به . فأما النساء واليتيم ففئة للجميع .

العاشر - قوله تعالى : ((ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) أي ما يجمع به فيها ثم يذهب ولا يبقى .
 وهذا منه تريد في الدنيا وتزيب في الآخرة . روى ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الدنيا متاع وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من
 المرأة الصالحة » . وفي الحديث : « إزهد في الدنيا يُحبك الله » أي في متاعها من الجماء
 والمال الزائد على الضروري . قال صلى الله عليه وسلم : « ليس لأحد حق في شيء من هذه

(١) الله القصي « من الإخلاد » . (٢) قال : تعدد الغلام إذا كتب وخط . وقيل نزلت متبرأ
 بعينه من بين مدائن وكثرت أهل خطه وشبه أي كونوا منهم ودعوا عنهم وزي السهم . (٣) في بسطة الامام
 لأحد من قبل . « وألقوا الركب » . ولم يبق الرادعة . (٤) فالرماطين : الراد والقرى واحداً وصفاً .

الْحَصَالِ بَيْتِ يَسْكَنُهُ وَثُوبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَيُطْفِئُ الْخَبَرُ وَالْمَاءُ^(١) أَخْرَجَهُ لِلتَّرْمِيزِ مِنْ حَدِيثِ
الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ . وَاسْتَلَّ مَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَمْ يَهْلُ عَلَى الْعَبْدِ تَرَكُ الدُّنْيَا وَكُلَّ
الشُّهُوتِ ؟ قَالَ : بِشَاغِلِهِ بِمَا أُسْرِبُهُ .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ) ابتداء وخبر . والمتاب
المرجع ، آب يؤوب إيابا إذا رجع . قال أمرؤ القيس :
وَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى . رَضِيتُ مِنَ النِّعَمَةِ بِالْإِيَابِ
وقال آخر :

وَكُلُّ ذِي غَيَّةٍ يُوُوبُ * وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُوُوبُ
وأصل مأب مأوب ، قُلبت حركة الواو إلى الهَمْزة وأُبدل من الواو ألف ، مثل مقال . ومعنى
الآية تَقْلِيلُ الدُّنْيَا وَتَحْقِيرُهَا وَالتَّرغِيبُ فِي حَسَنِ الْمَرْجِعِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ .

قوله تعالى : قُلْ أُوذِبْتُكُمْ بِنَجْمٍ مِّنْ ذَٰلِكُمُ الَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ
جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (١٥)

منتهى الاستفهام عند قوله : « مِّنْ ذَٰلِكُمْ » . « لِلَّذِينَ اتَّقَوْا » خبر مقدم ، « وَجَنَّاتٌ »
رفع بالابتداء . وقيل : منتهاه « عِنْدَ رَبِّهِمْ » ، و « جَنَّاتٌ » على هذا رفع بإضمار مضمرة تقديره
ذلك جَنَّات . ويجوز على هذا التأويل « جَنَّاتٌ » بالخفض بدلا من « خَيْرٌ » ولا يجوز ذلك
على الأول . قال ابن عطية : وهذه الآية والتي قبلها نظير قوله عليه السلام : « تُنَكِّحُ الْمَرَاةَ
لأَرْبَعِ لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ » ترجمه مسلم وغيره .
فقوله « فاطفر بذات الدين » مثال لهذه الآية . وما قبل مثال للأولى . فذكر تعالى هذه
تسلياً عن الدنيا وتقويةً لِنَفْسٍ تَارِكِهَا . وقد تضمنت في البقرة معاني ألفاظ هذه الآية .

(١) الجلف (بكسر فكركن) : الخبز وحده لأدم منه ، وقيل : هو الخبز المثلط اليابس .

(٢) راجع حاشية ١ ص ٢٩ من هذا الجزء .

وَالرَّضْوَانُ مَصْدَرٌ مِنَ الرِّضَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ "رَبِّدُونْ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ" ؟ فَيَقُولُونَ : يَا رَبَّنَا وَآيُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا ؟ فَيَقُولُ : "رَضَايَ فَلَا أُخْطِ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا" خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاللَّهُ بِصَبْرِ الْعِبَادِ » وَعَدُّ وَعِيدٌ .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِتَّةِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَتْحَارِ ﴿١٢﴾

(الَّذِينَ) بدل من قوله « الَّذِينَ آتَوْا » وإن شئت كان رَضَا أي هم الذين ، أو نَحْبَا على المدح . (رَبَّنَا) أي يَا رَبَّنَا . (إِنَّا أَتَيْنَا) أي صَدَقْنَا . (فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) دعاء بِالْمَغْفِرَةِ . (وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) تَقَدَّمْ فِي الْبُقْعَةِ . (الصَّابِرِينَ) يعنى عن المعاصي والشهوات ، وقيل : على الطاعات . (وَالصَّادِقِينَ) أي فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ . (وَالْقَانِتِينَ) الطَّامِعِينَ . (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ) يعنى فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وقد تقدم في البقرة هذه الماعى على الكمال . ففسر تعالى في هذه الآية أحوال الْمُتَّقِينَ الْمُوْعُودِينَ بِالْجَنَّاتِ .

واختلف في معنى قوله تعالى : (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَتْحَارِ) فقال أنس بن مالك : هم السائلون المغفرة . قتادة : المصلون .

قلت : ولا تناقض ، فإنهم يصلون ويستغفرون . وَخُصَّ السَّحَرُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مَقَاتِلُ الْقَبُولِ وَوَقْتُ إِجَابَةِ الدَّعَاءِ . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى غُفِرَ عَنْ يَمِينِهِ عَنْ يَسَارِهِ : « سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي » : « إِنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ إِلَى السَّحَرِ » خَرَجَهُ الترمذى وسأنى - وسأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل " أي الليل أَسْمَعُ ؟ " فقال : " لا أدرى غير أن العرش يهتز عند السَّحَرِ " . يقال سَحَرٌ وَسَحْرٌ ، يَفْتَحُ الْحَاءُ وَسُكُونُهَا . وقال الزجاج : السحر من حين يُدْبِرُ اللَّيْلُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي . وقال ابن زيد : السحر هو سُدُسُ اللَّيْلِ الْآخِرِ .

(١) راجع المائة الثانية ج ٢ ص ٤٣٣ طبع ثانية .

(٢) راجع ج ١ ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤

قلت : أصح ما هنا ما روى الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « يُنَزَّلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمُضِي ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ فَيَقُولُ أَنَا إِلَهُكَ
 أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي
 فَأَغْفِرُ لَهُ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » في رواية « حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ » لفظ مسلم .
 وقد اختلف في تأويله ؛ وأوّل ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مفسّراً عن أبي هريرة
 وأبي سعيد رضي الله عنهما قالَا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
 يَمْشِي حَتَّى يَمُضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا فَيَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ يَسْتَجَابُ لَهُ هَلْ مِنْ
 مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى » . صححه أبو محمد عبد الحق ، وهو يرفع الإشكال
 ويوضح كُلَّ احتمال ، وأنَّ الأوّل من باب حذف المضاف ، أي يُنَزَّلُ مَلَكٌ رَبَّنَا يَقُولُ . وقد
 روى « يُنَزَّلُ » بضم الباء ، وهو بيّن ما ذكرنا ، وبالله توفيقنا . وقد أتينا على ذكره في « الكتاب
 الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » .

مسألة — الاستغفار مندوب إليه ، وقد أتى الله تعالى على المستغفرين في هذه الآية
 وغيرها فقال : « وَبِالْإِسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . وقال أنس بن مالك : أيرأ أن تستغفر بالسحر
 سبعين استغفارة . وقال سفيان الثوري : بلغني أنه إذا كان أوّل الليل نادى مُنَادٍ لِقَوْمِ الْقَاتِنِينَ
 فيقومون كذلك يصلّون إلى السحر . فإذا كان عند السحر نادى مُنَادٍ ابْنَ الْمُسْتَغْفِرِينَ فَيَسْتَغْفِرُ
 أُولَئِكَ وَيَقُومُ آخَرُونَ فَيَصَلُّونَ فَيَلْحَقُونَ بِهِمْ . فإذا طلع الفجر نادى مُنَادٍ : أَلَا يَتِمُّ الْتَقَاتُونَ فَيَقُومُونَ
 مِنْ قُرَيْشِهِمْ كَالْمَوْتَى تُسْرَوْنَ مِنْ قُبُورِهِمْ . وروى عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
 « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ إِنِّي لَأَهْمُ بِعَذَابِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى عُمَارِ يَبُوقُ وَإِلَى الْكُتَّاعِينَ فِي
 وَإِلَى الْمُتَهَبِّدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْإِسْحَارِ صَرَفْتُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ بِهِمْ » . قال مكحول : إذا كان في
 أئمة خمسة عشر رجلاً يستغفرون الله كل يوم خمساً وعشرين مرة لم يؤخذ الله تلك الأمة
 بعذاب العامة . ذكره أبو نعيم في كتاب الحلية له . وقال تميم : كان ابن عمر يقيم الليل ثم

يقول : يا نافع أمتحنا ؟ فأقول لا . فيعاود الصلاة ثم يسأل ، فإذا قلت نعم فقد يستغفر .
وروى إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال : سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد يقول :
يا رب ، امرتني فاطمك ، وهذا سحر فأغفر لي . فنظرت فإذا ابن مسعود .

قلت : فهذا كله يدل على أنه استغفار باللسان مع حضور القلب ، لا ما قال ابن زيد
أن المراد بالمستغفرين الذين يصلون صلاة الصبح في جماعة . والله أعلم . وقال لقمان لابنه :
” يا بُنَيَّ لا يكن الديك أكيَسَ منك ، يُنادي بالأحجار وأنت نائم “ . والمختار من لفظ الاستغفار
ما رواه البخاري عن شذاد بن أوس ، وليس له في الجامع غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : ” سَبِّدِ الاستغفار أن تقول اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على
عهديك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي
فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت — قال — ومن قالها من النهار موقفا بها فمات من يومه قبل
أن يُنسي فهو من أهل الجنة ومن قالها من الليل وهو موقف بها فمات من ليله قبل أن يُصبح
فهو من أهل الجنة “ . وروى أبو محمد عبد الغني بن سعيد من حديث ابن أبي ليعة عن أبي حنيفة
عن أبي معاوية عن سعيد بن جبيرة عن أبي الصهباء البكري عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم قال :
” إِيَّا أَعْلَمَكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ لَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ كَذَنبِ النَّحْلِ — أَوْ كَذَنبِ الذَّرِّ — لَغَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ عَلَى
أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ عَمِلْتُ سُوءًا وَظَلَمْتُ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ
الذنوب إلا أنت “ .

قوله تعالى : شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَلْمَنَ بِكَ وَأَوَّلُوا أَلْعَلِمَ
فَأَيُّهَا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٥٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قال سعيد بن جبيرة : كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنبا ، فلما نزلت هذه
الآية تحررت حجبها . وقال الكلبي : لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قدم عليه

يَعْرِضُ مِنْ أَجْبَارِ أَهْلِ الشَّامِ ؛ فَلَمَّا أَبْصَرَ الْمَدِينَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا لِبَاحِجِهِ : مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْمَدِينَةَ وَصِفَةَ مَدِينَةِ النَّبِيِّ الَّذِي يُخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ! . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُرِّقَ بِالصِّفَةِ وَالنَّعْتِ ، فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ مُحَمَّدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَا : وَأَنْتَ أَحْمَدُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَا : فَسَأَلَا عَنْ شَهَادَةٍ ، فَإِنْ أَنْتَ أَخْبَرْتَنَا بِمَا آمَنَّا بِكَ وَصَدَقْنَاكَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " سَلَانِي " . قَالَا : أَخْبَرْنَا عَنْ الْأَعْظَمِ شَهَادَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ . فَاتَزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الدِّينَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ » ، فَاسْلَمَ الرَّجُلَانِ وَصَدَقَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ بِأَوَّلِ الْعِلْمِ الْأَنْبِيَاءَ طَلْعِ السَّلَامِ . وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ . مُقَاتِلٌ : مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ . السُّدُوعِيُّ وَالْكَلْبِيُّ : الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ ؛ وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهُ هَامٌ .

الثانية — في هذه الآية دليل على فضل العلم وشرف العلماء ؛ فإنه لو كان أحدُ أشرف من العلماء لقرنهم الله باسمه وأسم ملائكته كما قرن اسم العلماء . وقال في شرف العلم لنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا » . فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ أَشْرَفَ مِنَ الْعِلْمِ لَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْأَلَهُ الْمَزِيدَ مِنْهُ كَمَا أَمَرَ أَنْ يَسْتَرِيدَ مِنَ الْعِلْمِ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ " . وَقَالَ : " الْعُلَمَاءُ أَمْثَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ " . وَهَذَا شَرَفُ الْعُلَمَاءِ عَظِيمٌ ، وَعَمَلُ لَمْ فِي الدِّينِ خَطِيرٌ . وَخَرَجَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ النَّبِيِّ الْخَافِظُ مِنْ حَدِيثِ بَرَكَةِ ابْنِ نَسِيطٍ — وَهُوَ عَنكَلُ بْنُ حَكْرَاكٍ وَفُسَيْرِهِ بَرَكَةُ بْنُ نَسِيطٍ — وَكَانَ حَافِظًا ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُؤَمِّلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْخَصِيبِ حَدَّثَنَا عَنكَلُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا شَيْرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ يَجْتَمِعُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيَسْتَقِفُّونَ لَمْ الْحَيَاتَانِ فِي الْبَحْرِ إِذَا مَاتُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " . وَفِي هَذَا الْبَابِ [حَدِيثٌ] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحْوَهُ أَبُو دَاوُدَ .

الثالثة — رَوَى غَالِبُ الْقَطَّانُ قَالَ : آتَيْتُ الْكُوفَةَ فِي تَجَارَةٍ فَتَرَلْتُ قَرِيبًا مِنَ الْأَعْمَشِ فَكَنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَيْهِ . فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةً أَرَدْتُ أَنْ أَتَحَدَّثَ إِلَى الْبَصْرَةِ فَأَمَّ مَتَجِدٌ مِنَ الْبَلِّ فَنَظَرَ بِهَلْهَلَةِ الْآيَةِ « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الدِّينَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ »

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ . قال الأعمش : وأنا أشهد بما شهد الله به ،
 وأشهد أن الله هذه الشهادة وهي في وديعة ، وأن الدين عند الله الإسلام . قالوا مراراً .
 فحدثت إليه وودعته ثم قلت : إني سمعتك تقرأ هذه الآية فما بلغك فيها ؟ أنا عندك منذ سنة
 لم يحدثني به . قال : والله لا حدثتك به سنة . قال : فاقص . وكنت على بابك ذلك اليوم .
 فلما مضت السنة قلت : يا أبا محمد قد مضت السنة . قال : حدثني أبو وال عن عبد الله
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يُخَاءُ بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ
 تَعَالَى عَبْدِي عِيدٌ لِي وَأَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى أَذْخَلُوا عَبْدِي الْجَنَّةِ " . قال أبو الفرج الجوزي :
 قال القائل هو غالب بن خفاف يروي عن الأعمش حديث " شهد الله " ، وهو حديث
 معضل . قال ابن عدي الضعيف على حديثين . وقال أحمد بن حنبل : قال غالب بن خفاف
 القائل ثقة ثقة . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق صالح .

قلت : يكفيك من عدائه وصلفه وقته أن يخرج له البخاري ومسلم في كتابهما ،
 وحسبك . وروى من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " مَنْ قَرَأَ شَهِدَ اللَّهُ
 أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ عِنْدَ مَنَامِهِ
 خَلَقَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَفِرُّونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " . ويقال : مَنْ أَقْرَبَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ
 مِنْ عَقْدٍ مِنْ قَلْبِهِ فَقَدْ قَامَ بِالْعَدْلِ . وروى عن سعيد بن جبيرة أنه قال : كان حول الكعبة
 ثلاثمائة وستون صنماً لكل حيٍّ من أحياء العرب صنمٌ أو صنمان ، فلما نزلت هذه الآية أصبحت
 الأصنام قد نحرَّت ساجدة لله .

الرابسة - قوله تعالى : (شَهِدَ اللَّهُ) أي بين وأعلم كما يقال : شهد فلان عند القاضي
 إننا بين وأعلم لمن الحق أو لمن هو . قال الزجاج : الشاهد هو الذي يعلم الشيء وبنيته ، وقد
 دلنا الله تعالى على وحدانيته بما خلق وبين . وقال أبو عبيدة : شهد الله ، بمعنى قضى الله ،
 أي أسلم . قال ابن عدي : وهذا مردود من جهات . وقرأ اليكساني يفتح طاءه في قوله

(١) بين قلله وتلى بصحبه . (٢) الشاهد من الشاهد . (٣) يفتح طاءه في قوله

« أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » وقوله « أَتُؤْمِنُونَ » . قال المبرد : التقدير : أن الدين عند الله الإسلام بأنه لا إله إلا هو ، ثم حذفت الباء كما قال : أصرّك الخير أي بالخير . قال الكسائي ه أنصبهما جميعا ، بمعنى شهد الله أنه كذا ، وأت الدين عند الله . قال ابن كثير : « أَتُؤْمِنُونَ » الثانية بدل من الأولى ؛ لأن الإسلام تفسير المعنى الذي هو التوحيد . وقرأ ابن عباس فيما حكى الكسائي « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ » بالكسر « أَتُؤْمِنُونَ » بالفتح . والتقدير : شهد الله أن الدين الإسلام ، ثم ابتدأ فقال : إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . وقرأ أبو المهلب وكان قارئاً — شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ بالنصب على الحال ، وعنه « شَهِدَ اللَّهُ » . وروى شعبة عن عاصم عن زرّ عن أبيّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ « أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَقِيقَةُ لَا الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْمَجُوسِيَّةَ » . قال أبو بكر الأنباري : ولا يخفى على ذي تمييز أن هذا كلام من النبي صلى الله عليه وسلم على جهة التفسير ، أدخله بعض من نقل الحديث في القرآن . و (قَائِمًا) نصب على الحال المؤكدة من اسمه تعالى في قوله « شَهِدَ اللَّهُ » أو من قوله « إِلَّا هُوَ » . وقال الفراء : هو نصب على القطع ، كان أصله قائم ، فلما قطعت الألف واللام نصب كقوله : « وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْبَحَ » . وفي قراءة عبد الله « الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ » على النعت . والقسط العدل . (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) كثر لأن الأولى حلت محل الدعوى ، والشهادة الثانية حلت محل الحكم . وقال جعفر الصادق : الأولى وصف وتوحيد ، والثانية رسم وتعليم ؛ يعني قولوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ العزیز الحکیم .

قوله تعالى : إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٣١﴾

قوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) الدين في هذه الآية الطاعة والملة ، والإسلام بمعنى الإيمان والطاعات ؛ قاله أبو العالية وعليه جمهور المتكلمين . والأصل في معنى الإيمان

والإسلام. التباري، حديث جبريل . وقد يكون بمعنى المرافقة، فيسمى كل واحد منهما باسم الآخر، كما في حديث وقد عبد القيس وأنه أمرهم بالإيمان وحده وقال : "هل تدرون ما الإيمان؟" قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمساً من المنعم" الحديث . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "الإيمان يضحّ وسبحون باباً فأدناها إمامة الأئمة وأرفعها قول لا إله إلا الله" أخرجه الترمذي . وزاد مسلم "والحياء شعبة من الإيمان" . ويكون أيضاً بمعنى التداخل، وهو أن يطلق أحدهما ويراد به سواه في الأصل ومسمى الآخر، كما في هذه الآية إذ قد دخل فيها التصديق والأعمال، ومنه قوله عليه السلام : "الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان" . أخرجه ابن ماجه، وقد تقدم . والحقيقة هو الأزل وضماً وشراً، وما عداه من باب التوسع . والله أعلم .

قوله تعالى : (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب) الآية . أخبر تعالى عن اختلاف أهل الكتاب أنه كان على علم منهم بالحقائق، وأنه كان بنياً وطلباً للدنيا؛ قاله ابن جرير وغيره . وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى : وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بنياً بينهم إلا من بعد ما جاءهم العلم ؛ قاله الأخفش . قال محمد بن جعفر بن الزبير : المراد بهذه الآية النصارى ، وهو توبيخ لنصارى نجران . وقال الربيع بن أنس : المراد بها اليهود، ولفظ الذين أوتوا الكتاب يحتمل اليهود والنصارى ؛ أي « وما اختلف الذين أوتوا الكتاب » يعني في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم « إلا من بعد ما جاءهم العلم » يعني بيان صفته ونبوته في كتبهم . وقيل : أي وما اختلف الذين أوتوا الكتاب في أمر عيسى وقرئوا فيه القول إلا من بعد ما جاءهم العلم بأن الله إله واحد وأن عيسى عبد الله ورسوله . و « بنياً » نصب على المفعول من أجله ، أو على الحال من « الذين » . والله تعالى أعلم .

(١) راجع هذا الحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان الجزء الأول .

(٢) هو عبد القيس بن ابي ذريح، أيرقية، كانوا يزولون البحرين وكان تفردهم عام الفتح وهو رأسهم عبد الله بن حوف الأنجي . (راجع كتاب الطبقات للسير) هـ في قسم ١٢ ص ٤ طبع أدباً وفتح القسطنطينية ١٩٢٣ طبع بون .

قوله تعالى : فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَمَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْإِعْبَادِ ﴿٥٥﴾

قوله تعالى : (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) أى جادلوك بالأقوال المذمومة والمغالطات ، فاستند أمرك الى ما كلفت من الإيمان والتبليغ وعلى الله نصرُك . وقوله « وَجْهِي » بمعنى ذاتي ، ومنه الحديث «تسجد وجهي للذي خلقه وصوره» . وقيل : الوجه هنا بمعنى القصد ؛ كما تقول : خرج فلان في وجه كذا . وقد تهمت هذا المعنى في البقرة مسترقاً ؛^(١) والأقول أولى . وعبر بالوجه عن سائر الذات إذ هو أشرف أعضاء الشخص وأجمعها للكرام .
وقال :

أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ • لَهُ الْمَرْزُومُ بِمَحْسَلٍ عَذْبًا زَلَالًا

وقد قال حذاق المتكلمين في قوله تعالى «وَبَيَّنَّا وَجْهَهُ رَبِّكَ» : إنها عبارة عن الذات ، وقيل : العمل الذي يقصد به وجهه . وقوله : « وَمَنِ اتَّبَعَنِ » من « مَنْ » في محل رفع حلقاً على التاء في قوله « أَسْلَمْتُ » أى وَمَنِ اتَّبَعَنِ أَسْلَمَ أيضاً . وجاز العطف على الضمير للرُفوع من غير تأكيد للفصل بينهما . وأثبت نافع وأبو عمرو ويعقوب ياء « اتَّبَعَنِ » على الأصل ، وحذف الآخرون اتباعاً للمصحف إذ وقعت فيه بغير ياء . وقال الشاعر :

ليس تخفى يسارق قدر يوم • ولقد تخفى شيعي إحصارى

قوله تعالى : (وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَمَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْإِعْبَادِ) يعنى اليهود والنصارى والأُمِّيِّينَ الذين لا كتاب لهم وهو مشركو العرب . « أَسْلَمْتُمْ » استفهام معناه التقرير في ضمنه الأمر ، أى أسلموا ؛ كما قال الطبري وغيره . وقال الزجاج : « أَسْلَمْتُمْ » تهديد . وهذا حسن ، لأن المعنى أسلمتم أم لا . وجاءت التيسارة في قوله « فَقَدِ احْتَمَدُوا » بالباضي بابتال في الإخبار بوقوع المحدث لهم

ومعصيته . و «البلاغ» مصدر بلغ بتخفيف عين الفعل ، أى إنما عليك أن تبلغ . وقيل :
إنه مما نسخ بالجهاد . قال ابن عطية : «وهذا يحتاج إلى معرفة تاريخ زولها ؛ وأما على
ظاهر نزول هذه الآيات في وفد نجران فإِنما المعنى فإِنما عليك أن تبلغ ما أُنزل إليك بما
فيه من قتال وغيره » .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ
حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ
مِنْ نَّاصِرِينَ ﴿٢٢﴾**
فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ) قال أبو العباس
المبرد : كان ناس من بنى إسرائيل جاءهم النبیون يدعوهم الى الله عز وجل فقتلوه ؛ فقام أناس
من بعدهم من المؤمنين فأمرهم بالإسلام فقتلوه ؛ ففهم نزل الآية . وكذلك قال معقل بن
أبي مسكين : كانت الأنبياء صلوات الله عليهم تحيى الى بنى إسرائيل بنير كآب فيقتلونهم ؛ فيقوم
قوم من أتبعهم فأمروهم بالقسط ، أى بالعدل ، فيقتلونهم . وقد روى عن ابن مسعود قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم : «بئس القوم قوم يقتلون الذين يأمرهم الناس بالقسط من الناس
بئس القوم قوم لا يأمرهم بالمعروف ولا ينهون عن المنكر بئس القوم قوم يمشى المؤمن بينهم
بالتقية» . وروى أبو عبيدة بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «قتلت بنو إسرائيل
ثلاثة وأربعين نبياً من أول النهار في ساعة واحدة فقام مائة رجل واثنا عشر رجلاً من عباد بنى
إسرائيل فأمرهم بالمعروف ونهوا عن المنكر فقتلوا جميعاً من آخر النهار من ذلك اليوم وهم الذين
ذكرهم الله في هذه الآية» . ذكره المحدثون وغيره . وروى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي صيدة
عن عبد الله قال : كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم سبعين نبياً ثم تقوم سوتى بقلهم من آخر

النهار . فإن قال قائل : الذين وعظوا بهذا لم يقتلوا نبياً . فالجواب عن هذا أنهم رضوا بقل
من قتل فكانوا بمنزلة ؛ وأيضاً فإنهم قالوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومموا بقتلهم ؛
قال الله عز وجل : « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ » .

الثانية - دلت هذه الآية على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان واجباً في الأمر
المتقدمة ، وهو فائدة الرسالة وخلاصة النبوة . قال الحسن قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ » .
وعن دُرَّة بنت أبي لهب قالت : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر فقال :
« مَنْ خَيْرُ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » قال : « أَمَرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَقَامَهُ وَأَوْصَاهُمْ » .
وفي الترمذي : « وَالْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ »
ثم قال : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » .
بفعل تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمؤمنات ؛ فدل على أنه لم يخص
أوصاف المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأما الدعاء إلى الإسلام والقتال عليه .
ثم إن الأمر بالمعروف لا يليق بكل أحد ، وإنما يقوم به السلطان إذا كانت إقامة الحدود
إليه والتعزير إلى رآيه والجلوس والإطلاق له والنفي والتغريب ، فينصب في كل بلدة رجلاً
صالحاً قوياً عالماً أميناً يأمره بذلك ، ويمضي الحدود على وجهها من غير زيادة . قال الله تعالى :
« الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » .

الثالثة - وليس من شرط الناهي أن يكون عدلاً هند أهل السنة ، خلافاً لجماعة حيث
يقول : لا يغيره إلا عدل . وهذا ساقط ؛ فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق ، والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس . فان تشبها بقوله تعالى : « أَمَّا مَرْءُ الْكَافِرِ
وَالْإِرْتِفَاقُ فَتَشْكُرُ » وقوله : « كَرِهَ اللَّهُ حِسَّةَ اللَّهِ أَنْ تَكُونَ تَقُولُ مَا لَا تَعْمَلُ » ولحمها ليل
لم ؛ فما وقع التمسك بها على الكتاب ما ليس به لا على النبي عن المنكر . ولا شك في أن

التي عنه عن ياتيه أقبح عن لا ياتيه، ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار بالترسي، كما يئناه في البقرة عند قوله تعالى «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْإِسْلَامِ» .

الرابعة - أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا الأوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا ينبغي أن يمتنع من تغييره، فإن لم يقدر فبلسانه، فإن لم يقدر فبقلمه ليس عليه أكثر من ذلك. وإذا أنكر قبله فقد أدى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك. قال: والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً ولكنها مقيدة بالاستطاعة. قال الحسن: إنا يكلم مؤمن يري أو جاهل يعلم؛ فأما من وضع سيفه أو سوطه فقال: اتقني لما لك وله. وقال ابن مسعود: يحسب المرء إذا رأى منكراً لا يستطيع تغييره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره. وروى ابن أبي عمير عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لمؤمن أن يذل نفسه». قالوا: يا رسول الله وما إذلاله نفسه؟ قال: «يتعرض من البلاد لا يقوم له» .

قلت: وخرجه ابن ماجه عن علي بن زيد بن جندب عن الحسن بن جندب عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلامها قد تكلم فيه. وروى عن بعض الصحابة أنه قال: إن الرجل إذا رأى منكراً لا يستطيع التكبير عليه فليقل ثلاث مرات «اللهم إني هذا منكراً» فإذا قال ذلك فقد فصل ما عليه، وزعم ابن العربي أن من رجا زواله وخاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل جاز له عند أكثر العلماء الافتحام عند هذا الضر، وإن لم يرج زواله فإني فائدة عنده. قال: والذي عندي أن التبة إذا خلصت فليقتحم كيف ما كان ولا يبال.

قلت: هذا خلاف ما ذكره أبو عمر من الإجماع. وهذه الآية تدل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوف القتل. وقال تعالى: «وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر وأصر على ما أصابك». وهذا إشارة إلى الإذابة.

إذا كان « القروطي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٩٩٩١

كتاب الشعب

انفسیر

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

حَسْبُكُمْ مِنَ عِلْمِ الْعُرْثَانِ وَعِلْمِهِ
حَدِيثُ شَرِيعَةٍ

10

دار الشعب
1984

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

الخامسة - روى الأئمة عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلْسَانُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ " . قال العلماء : الأمر بالمعروف باليد على الأشرار ، وباللسان على العلماء ، وبالقلب على الضعفاء . يعنى عوام الناس . فالمُنْكَرُ إذا أمكنت لُزَاتُهُ بِاللِّسَانِ لِلنَّاسِ فَلْيُفْعَلْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بِالْعُقُوبَةِ أَوْ الْقَتْلِ فَلْيُفْعَلْ ، فَإِنْ زَالَ بِدُونِ الْقَتْلِ لَمْ يَحْزِ الْقَتْلُ . وَهَذَا ثُلُثُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ تَنَبَّيَ حَتَّى تَقْتُلَهُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ » . وعليه جنى العلماء أنه إذا دُفِعَ الصَّائِلُ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى الْمَالِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ مَالِهِ أَوْ نَفْسِ غَيْرِهِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَا ثَنَ عَلَيْهِ . وَلَوْ رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا وَقَدْ قَصَدَ مَالَ بَكْرٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ الْمَالِ قَادِرًا عَلَيْهِ وَلَا رَاضِيًا بِهِ ، حَتَّى لَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ : لَوْ فَرَضْنَا ... وَقِيلَ : كُلُّ بَلَدَةٍ يَكُونُ فِيهَا أَرْضَةٌ فَأَهْلُهَا مَعْصُومُونَ مِنَ الْبَلَاءِ : إِمَامٌ عَادِلٌ لَا يَظْلِمُ ، وَعَالِمٌ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى ، وَمَشَاجِخُ أَحْمَرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَبَنَهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحْيِيصُونَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْقِرَافَةِ ، وَنَسَافُهُمْ مَسْتَوْرَاتٌ لَا يَتَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى .

السادسة - روى أنس بن مالك قال قيل : يا رسول الله ، متى يُتْرَكُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ؟ قَالَ : " إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ " . قلنا : يا رسول الله وما ظهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَنَا ؟ قَالَ : " الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ وَالْعِلْمُ فِي رُدَائِكُمْ " . قَالَ زَيْدٌ : تَفْسِيرُ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " وَالْعِلْمُ فِي رُدَائِكُمْ " إِذَا كَانَ الْعِلْمُ فِي الْفَسَاقِ . خَرَجَهُ ابْنُ مَاجَه . وَسَيَأْتِي لِهَذَا الْبَابِ مَزِيدٌ بَيَانٌ فِي « الْمَائِدَةِ » وَغَيْرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَتَقَدَّمَ مَعْنَى « قَبَشَرُهُمْ » « وَحِطَّتْ » فِي الْبُقْعَةِ قَلَامًا مَعْنَى لِلْإِعَادَةِ .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣٨﴾

(١) باخ في أكنة الأصول . وفي نسخة : « لو فرضنا فردا » . ولم نوق الصواب فيه .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٣٨ طبة ثانية أو ثالثة . وج ٢ ص ٤٨ طبة أول أو ثانية .

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قال ابن عباس : هذه الآية نزلت بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت المدراس على جماعة من يهود فدعاهم إلى الله . فقال له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد : على أي دين أنت يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " إني على ملة إبراهيم " . فقالا : فإن إبراهيم كان يهودياً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " فهتّموا إلى التوراة فهي ميلنا وبينكم " . فأبى عليه فنزلت الآية . وذكر النقاش أنها نزلت لأن جماعة من اليهود أنكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " هلموا إلى التوراة فيها صفى " فأبوا . وقرأ الجمهور « لِيَحْكَمْ » وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع « لِيُحْكَمْ » بضم الباء . والقراءة الأولى أحسن . لقوله تعالى : « هَذَا كِتَابُنَا يُنِظِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ » .

الثانية - في هذه الآية دليل على وجوب ارتفاع المدعو إلى الحاكم لأنه دُعي إلى كتاب الله ؛ فإن لم يفعل كان مخالفاً يتعين عليه الزجر بالأدب على قدر المخالف والمخالف . وهذا الحكم جار عندنا بالأندلس وبلاد المغرب وليس بالديار المصرية . وهذا الحكم الذي ذكرناه مبين في الترتيل في سورة « النور » في قوله تعالى : « وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ » - إلى قوله - « بَلْ أَوْلَتْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ^(١) » . وأسند الزهري عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ دَعَاهُ خَصْمُهُ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يُجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ وَلَا حَقَّ لَهُ " . قال ابن العربي : وهذا حديث باطل . أما قوله « فهو ظالم » فكلام صحيح . وأما قوله « فلا حق له » فلا يصح . ويحتمل أن يريد أنه على غير الحق . قال ابن خزيمة ^(٢) متناد المسالك : واجب على كل من دُعي إلى مجلس الحاكم أن يجيب ما لم يعلم أن الحاكم فاسق أو يعلم عداوة بين المدعي والمدعى عليه .

الثالثة - وفيها دليل على أن شرائع من قبلنا شريعة لنا إلا ما علمنا نسخته ، وأنه يجب علينا الحكم بشرائع الأنبياء قبلنا ، على ما يأتي بيانه . وإنما لا تقرأ التوراة ولا نمصل

(١) الآيات ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ . (٢) تنبيه حبان بن خزيمة في تفسيره الجليلي حبان بن عبد الله .

« ما لم يعلم أن الحاكم فاسق » فامرود في الأصول بهذه الكلمة غير واضح .

بما فيها لأن من هي في يده غير أمين عليها وقد غيرها وبتلها، ولو علمنا أن شيئاً منها لم يتغير ولم يبدل جاز لنا قراءته . ونحو ذلك روى عن عمر حيث قال لكعب : إن كنت تعلم أنها السورة التي أنزلها الله على موسى بن عمران فأقرأها . وكان عليه السلام عالماً بما لم يغير منها فلذلك داهم إليها وإلى الحكم بها . وسيأتي بيان هذا في « المائدة » والأخبار الواردة في ذلك إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن هذه الآية نزلت في ذلك . والله أعلم .

أقوله تعالى : **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن نَحْمَسَ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ**^ط
وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٦٦﴾

إشارة إلى التوحي والإعراض . وأقرار منهم في قولهم : « نحن أبناء الله وأحباؤه » إلى غير ذلك من أقوالهم . وقد مضى الكلام في معنى قولهم : « لن نحسب النار » في البقرة^(١) .

قوله تعالى : **فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ**
نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٧﴾

خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمنته على جهة التوقيف والتعجب ، أى فكيف يكون حالهم أو كيف يصنعون إذا حشروا يوم القيامة وأضحلت عنهم تلك الزخارف التي أذهوها في الدنيا ، وجوزوا بما اكتسبوه من كفرهم وأجترأهم وقبح أعمالهم . واللام في قوله « ليوم » بمعنى « في » ، قاله الكسائي . وقال البصريون : المعنى لحساب يوم . الطبري : لما يحدث في يوم .

قوله تعالى ، **قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ نُورُ الْمَلِكِ مَنْ نَسَاءُ وَتَنَزَّعُ**
الْمَلِكِ مِنْ نَسَاءٍ وَتَعَزُّ مِنْ نَسَاءٍ وَتُلُّ مِنْ نَسَاءٍ بِبَيْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦٨﴾

قال علي رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله تعالى أن يتزل فاتحة الكتاب وآية الكرسي وشهد الله وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب تغلف بالعرش وليس بينهم وبين الله حجاب وقلن يا رب تهبط بنا دار الذنوب وإلى من يصيبك فقال الله تعالى وعزني وجلالي لا يقرأ كن عبد حبيب كل صلاة مكتوبة إلا أسكنته حظيرة القدس على ما كان منه وإلا نظرت إليه بعيني المكنونة في كل يوم سبعين نظرة وإلا قضيت له في كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة وإلا أعدته من كل مدو نصرته عليه ولا يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت " . وقال معاذ بن جبل : احتجبت عن النبي صلى الله عليه وسلم يوما فلم أصل معه الجمعة فقال : " يا معاذ ما منعك من صلاة الجمعة ؟ " قلت : يا رسول الله ، كان ليوحنا بن باري اليهودي على أوقية من تير وكان على بابي يرصدني فأشفقت أن يجبسي دونك . قال : " اتعب يا معاذ أن يقضي الله دينك ؟ " قلت نعم . قال : " قل كل يوم قل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما تعطى منهما من تشاء وتمنع منهما من تشاء آفئض عني ديني فلو كان عليك ملء الأرض ذهباً لأثاء الله عنك " . ثم رجه أبو يعيم الحافظ . أيضا عن عطاء الخراساني أن معاذ بن جبل قال : سلمني رسول الله صلى الله عليه وسلم آيات من القرآن أو كلمات ما في الأرض مسلم يدعو بهن وهو مكروب أو غارم أو ذوقين إلا قضى الله عنه وفزع همه ، احتجبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكره . هرب من حديث عطاء أرسله عن معاذ . وقال ابن عباس وأنس بن مالك : لما أفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وواعد أخته ملك فارس والروم قال المنافقون واليهود : هيات هيات ! من أين لمحمد ملك فارس والروم ! هم أعز وأمنع من ذلك ، ألم يكف محمدا مكة والمدينة حتى طمع في ملك فارس والروم ؟ أنزل الله تعالى هذه الآية . وقيل : زلت دامت لباطل نصارى أهل تجران في قولهم : إن عيسى هو الله ؛ وذلك أن هذه الأوصاف تين لكل صحيح الفطرة أن يئسى ليس في شيء منها . قال ابن إسحاق : إلم الله من وجل في هذه الآية بمناهم وكفرهم . وأن عيسى صلى الله عليه وسلم وإن كان الله تعالى

أعطاه آيات تدل على نبوته من إحياء الموتى وغير ذلك فإن الله عز وجل هو المفرد بهذه الأشياء ؛ من قوله : « تؤتى الملك من تشاء وترجع الملك من تشاء وتمرن تشاء وتذل من تشاء » . وقوله : « توج الليل في النهار وتوج النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب » فلو كان عيسى إلهاً كان هذا إليه ؛ فكان في ذلك اعتبار وآية بينة .

فوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ) اختلف النحويون في تركيب لفظة « اللهم » بعد إجماعهم أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة ، وأنها منادى ؛ وقد جاءت مخففة الميم في قول الأعشى :
 كدعوة من أبي رباح • يسميها لآهم الكجار

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل اللهم يا الله ، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو « يا » جعلوا بدل هذه الميم المشددة بفاءوا بحرفين وهما الميمان عوضاً من حرفين وهما الياء والألف ، والضممة في الهاء هي ضمة الأسم المنادى المفرد . وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الأصل في اللهم يا الله أمناً بحرف ؛ فحذف وغلط الكهنتين ، وأن الضمة التي في الهاء هي الضمة التي كانت في أمناً لما حذفت الهمزة انتقلت الحركة ؛ قال النحاس : هنا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء المفرد ، وأن يجعل في أسم الله ضمة أم ، هذا إلحاد في أسم الله تعالى . قال ابن عطية : وهذا غلو من الزجاج ، وزعم أنه ما سُمع قط يا الله أم ، ولا تقول العرب يا اللهم . وقال الكوفيون : إنه قد يدخل حرف النداء على « اللهم » وأنشدوا على ذلك قول الرازي :

• غفرت أو عذبت يا اللهم •

آخر :

وما عليك أن تقول كذا • مَجَّتْ أو هَلَّتْ يا اللهم^(١)
 أُرَدِّدُ عليك شيئاً مُسْتَلِماً • فإلتا من خبره أنت نَعْدما

(١) ورد هذا الراجح لسان العرب (مادة اله) وليس فيه الشطر الأخير .

آخِرُ

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّةً أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

قالوا : فلو كان الميم عوضا من حرف النداء لما آجتمعا . قال الزجاج : وهذا شاذ ولا يعرف قائله ، ولا يترك له ما كان في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب ؛ وقد ورد مثله في قوله^(١) :

هَمَّاقَتَا فِي مَنْ قَمَوَيْهِمَا • عَلَى النَّاجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

قال الكوفيون : وإنما تراد الميم مخففة في قِيمَ وَأَيْتَمَ ، وأما ميمٌ مشددة فلا تراد . وقال بعض النحويين : ما قاله الكوفيون خطأ ؛ لأنه لو كان كما قالوا كان يجب أن يقال : « اللهم » ويقتصر عليه لأنه معه دعاء . وأيضاً فقد تقول : أنت اللهم الرزاق ، فلو كان كما أذعوا لكنت قد فصلت بجمتين بين الابتداء والخبر . قال النضر بن شميل : من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجمع أسمائه كلها . وقال الحسن : اللهم جمع الدعاء .

قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ الْمَلِكِ ﴾ قال قتادة : بلغتني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله عز وجل أن يعطى أمته ملك فارس فأنزل الله هذه الآية . وقال مقاتل : سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل الله له ملك فارس والروم في أمته ؛ فعلمه الله تعالى بأن يدعو بهذا الدعاء . وقد تقدم معناه . « وَمَالِكٌ » منصوب عند سيويه على أنه نداء ثان ؛ ومثله قوله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ولا يجوز عنده أن يوصف اللهم ؛ لأنه قد ضمت إليه الميم . وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم بن السري الزجاج فقالا : « مَالِكٌ » في الإعراب صفة لكم الله تعالى ، وكذلك « فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » . قال أبو علي ؛ وهو مذهب

(١) القائل هو الفرزدق . وصف شاعرين من قومه نزع في الشعر إليها . وأراد بالناج العاوي من جهاد ، وجعل إليها . كالمراجعة لجلسه المهاجى كالكتاب الناجي ، والرجام المراجعة . (من شرح التواهد للشنخري) .

(٢) في الأصول : « ... وإبراهيم بن السري والزجاج قائلوا » . ولا حنى لذكر الرواد ؛ لأن الزجاج هو إبراهيم ابن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج .

أبى العباس المبرد؛ وما قاله سيويه أضوب وأبين؛ وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ «اللَّهُمَّ» لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت، والأصوات لا توصف؛ نحو فاق وما أشبهه. وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع. فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت؛ نحو حيل فلم يوصف. و﴿الْمَلِكُ﴾ هنا النبوة؛ عن مجاهد. وقيل: الغلبة. وقيل: المال والعبيد. الزجاج: المعنى مالك العباد وما ملكوا. وقيل: المعنى مالك الدنيا والآخرة. ومعنى ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ أى الإيمان والإسلام. ﴿مَنْ تَشَاءُ﴾ أى من تشاء أن تؤتيه إياه؛ وكذلك ما بعده، لا بدّ فيه من تقدير الحذف، أى وتزعم الملك ممن تشاء أن تزعمه منه، ثم حذف هذا، وأنشد سيويه.

ألا هل لهذا الدهر من مُتَمَلٍّ * على الناس مهما شاء بالنايس يفعل^(١)

قال الزجاج: مهما شاء أن يفعل بالناس يفعل. وقوله: ﴿تُؤْتِي مَنْ تَشَاءُ﴾ يقال: عزّ إذا علا وقهر وغلب؛ ومنه «وعزّني في الخطاب». ﴿وَيُؤْتِي مَنْ تَشَاءُ﴾ فل يؤتّل ذلاً. قال طرفة:

بطي عن الجليّ سريع الى الخنا * دليل باجماع الرجال مُلْهِدٍ^(٢)

﴿يُدْكَ الْخَيْرُ﴾ أى بيدك الخير والشر فحذف؛ كما قال: «سَرَّابِلُ يَمِيكُمُ الْخَرُّ». وقيل: خُصص الخير لأنه موضع دعاء ورغبة في فضله. قال النقاش: بيدك الخير، أى النصر والفتيمة. وقال أهل الإشارات: كان أبو جهل يملك المال الكثير، ووقع في الرّس يوم بدر، والفقراء صُيِّبَ ويَلال وخبّاب لم يكن لهم مال، وكان ملكهم الإيمان «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء» تقيم الرسول يقيم أبى طالب على رأس الرّس حتى ينادى أبداً قد انقلبت

(١) البيت لا سود بن يَمْرُ التَّهْلِيل. يقول إن هذا الدهر يذهب بيعة الإنسان وشبابه، ويتعلّق فله ذلك تملّ المحيى على غيره. (من شرح التواهد). (٢) الجلي: الأمر العظيم الذى يدعو له ذوو الرأى. وانحنا: التهاد والتحمس في الحق. والقليل: القهوه، وهو ضدّ العوز. واجماع: جمع جمع، وهو ظهر الكف إذا جمعت أياك وضمتها. والمهد: المنسوب، وهو المدفع. (من شرح المفاتيح). (٣) الرّس: البئر المطوية بالجماعة.

إِلَى الْقَلْبِ : يَأْتِيَةٌ تَعْرِضُ مِنْ تَشَاءُ وَتَذَلُ مِنْ تَشَاءُ . أَيْ صُيِّبَ ، أَيْ بَلالَ ، لَا تَعْتَدُوا
أَنَا مُنْتَاكِمًا مِنَ الدُّنْيَا بِنَفْسِكُمْ ، بِيَدِكُمُ الْخَيْرَ مَا مَعَكُمْ مِنْ عِجْزٍ . إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنَّمَا
الْحَقُّ يَأْتِيكَ مِنْ يَمِينِكَ .

قوله تعالى : **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ
حِسَابٍ** (٧)

قال ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة والسُّدِّيُّ في معنى قوله « **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ** »
الآية ، أَيْ تُدْخِلُ مَا نَقَصَ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، حَتَّى يَصِيرَ النَّهَارُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَاعَةً وَهُوَ
أَطْوَلُ مَا يَكُونُ ، وَاللَّيْلُ تِسْعَ سَاعَاتٍ وَهُوَ أَقْصَرُ مَا يَكُونُ ، وَكَذَا تُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ، وَهُوَ
قَوْلُ الْكُتُبِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَتَحْتَمِلُ أَلْفَاظُ الْآيَةِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا تَعَاقُبُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ كَأَنْ زَوَالَ أَحَدِهِمَا وَلَوْجُ فِي الْآخَرِ . وَأَخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (**وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ**) فَقَالَ الْحَسَنُ : مَعْنَاهُ تَخْرِجُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْكَافِرِ وَالْكَافِرَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ، وَرَوَى
نَحْوَهُ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ . وَرَوَى مَعْمَرُ بْنُ الزُّهَيْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى
نِسَائِهِ إِذَا بَا مَرْأَةً حَسَنَةَ الْهَيْئَةِ قَالَ : « مِنْ هَذِهِ ؟ » قُلْنَ : إِحْدَى خَالَاتِكَ . قَالَ : « وَمَنْ
هِيَ ؟ » قُلْنَ : هِيَ خَالِدَةُ بِنْتُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« سُبْحَانَ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ » . وَكَانَتْ أَمْرًا صَالِحَةً وَكَانَ أَبُوهَا كَافِرًا . فَالْمُرَادُ عَلَى
هَذَا الْقَوْلِ مَوْتَ قَلْبِ الْكَافِرِ وَحَيَاةَ قَلْبِ الْمُؤْمِنِ ، فَالْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ مُسْتَعَارَانِ . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ
الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ فِي الْآيَةِ حَقِيقَتَانِ ؛ فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هِيَ إِخْرَاجُ الدُّجَاةِ وَهِيَ حَيَاةُ
مِنَ الْبَيْضَةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ ، وَإِخْرَاجُ الْبَيْضَةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ مِنَ الدُّجَاةِ وَهِيَ حَيَّةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ :
هِيَ النُّطْفَةُ تَخْرُجُ مِنَ الرَّجُلِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَهِيَ حَيَّةٌ ، وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ مِنْهَا حَيًّا وَهِيَ مَيِّتَةٌ . وَقَالَ عِكْرَمَةُ
وَالسُّدِّيُّ : هِيَ الْحَبَّةُ تَخْرُجُ مِنَ السَّنْبِلَةِ وَالسَّنْبِلَةُ تَخْرُجُ مِنَ الْحَبَّةِ ، وَالنَّوَاةُ مِنَ النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَةُ

تخرج من النواة؛ والحياة في النخلة والسنبلة تشبهه. ثم قال: ﴿وَرَزَقْنَا مِنْ شَجَاةٍ يُغَيِّرُ حِسَابَ﴾
أى يغير تضيق ولا تفتير؛ كما تقول: فلان يعطي بغير حساب؛ كأنه لا يحسب ما يعطى.

قوله تعالى: لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا
وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٧٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى — قال ابن عباس: نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار فيخدعهم أولياء؛
ومثله «لَا تَتَّخِذُوا عِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ»^(١) وهناك آتى بيان هذا المعنى. ومعنى ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ
فِي شَيْءٍ﴾ أى فليس من حزب الله ولا من أوليائه فى شئ؛ مثل «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ». وحكى
سيبويه «هو منى فريضين» أى من أصحابى ومعى. ثم أستثنى وهى :

الثانية — فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ قال معاذ بن جبل ومجاهد: كانت النقية
في جنة الإسلام قبل قوة المسلمين؛ فاما اليوم فقد أعز الله الإسلام أن يتقوا من عدوهم.
قال ابن عباس: هو أن يتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا يقتل ولا يأتى مأثما. وقال
الحسن: النقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة، ولا نقية في القتل. وقرأ جابر بن زيد ومجاهد
والضحاك: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَةً» وقيل: إن المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن
يدارهم باللسان إذا كان خائفا على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان. والنقية لا تحل إلا مع خوف
القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم. ومن أكرهه على الكفر فالصحيح له أن يتصلب ولا يجيب
إلى التلطف بكلمة الكفر؛ بل يجوز له ذلك على ما يأتى بيانه في «النحل»^(٢) إن شاء الله تعالى.
وأما حزمة والكسائي «تقاة»؛ ونغم الباقون؛ وأصل «تقاة» وقية على وزن قلة؛ مثل

(١) آية ١١٨ من هذه السورة.

(٢) حقه قوله تعالى: «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان...» آية ٩٠.

تَوَدُّهُ وَتُحِبُّهُ، قَلِبْتَ الْوَاوَ تَاءً وَآلَاءُ الْفَاءُ . وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّ هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ فِي عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ بَذْرِيئًا تَتِيمًا وَكَانَ لَهُ حِلْفٌ مِنَ الْيَهُودِ ؛ فَلَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ قَالَ عِبَادَةُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنْ مَعِيَ خَمْسُمِائَةِ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ يُخْرِجُوا مَعِيَ فَأَسْتَظْهِرَ بِهِمْ عَلَى الْمَدُونِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا تَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » الْآيَةَ . وَقِيلَ : إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ حِينَ تَكَلَّمَ بِبَعْضِ مَا أَرَادَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، عَلَى مَا بَاتَى بَيَانُهُ فِي « النُّحْلِ » .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ قَالَ الزَّجَّاجُ : أَيْ وَيَحَذِّرُكُمْ اللَّهُ إِيَّاهُ . ثُمَّ أَسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِذَلِكَ وَصَارَ الْمُسْتَعْمَلُ ؛ قَالَ تَعَالَى : « تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » فَعِنَاهُ تَعْلَمُ مَا عِنْدِي وَمَا فِي حَقِيقَتِي وَلَا أَعْلَمُ مَا عِنْدَكَ وَلَا مَا فِي حَقِيقَتِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : الْمَعْنَى وَيَحَذِّرُكُمْ اللَّهُ عِقَابَهُ ؛ مِثْلُ « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . وَقَالَ : « تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي » أَيْ مُعْنِي ؛ بِجَعَلْتُ النَّفْسَ فِي مَوْضِعِ الْإِشْهَارِ لِأَنَّهُ فِيهَا يَكُونُ ﴿ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ أَيْ وَإِلَى اللَّهِ جَزَاءُ الْمَصِيرِ . وَفِيهِ إِفْرَارٌ بِالْبَعْثِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يُعَلِّمُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

فَهُوَ الْعَالِمُ بِخَفَايَا الصُّوَرِ وَمَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، وَبِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا اجْتَوَتْ عَلَيْهِ . فَلَا مَلَأَ الْغُيُوبَ لَا يُعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَلَا يَنْسِبُ عَنْهُ شَيْءٌ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَالِمُ النَّيْبِ وَالشَّهَادَةِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : يَوْمَ نَحْجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٧﴾

يوم منصوب متصل بقوله : « وَيَحْدُرُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ تَجِدُ » . وقيل : هو متصل بقوله : « وإلى الله المصير . يوم تجد » . وقيل : هو متصل بقوله : « والله على كل شيء قدير . يوم تجد » . ويجوز أن يكون منقطعا على إضمار اذ كر؛ ومثله قوله : « إن الله عزيز ذو انتقام . يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ » . و « مُحَضَّرًا » حال من الضمير المحذوف من صلة « ما » تقديره تجد كل نفس ما عملته من خير محضرا . هذا على أن يكون « تجد » من وجدان الضالة . و « ما » من قوله « وما عملت من سوء » عطف على « ما » الأولى . و « تود » في موضع الحال من « ما » الثانية . وإن جعلت « تجد » بمعنى تعلم كان « مُحَضَّرًا » للمفعول الثاني ، وكذلك تكون « تود » في موضع المفعول الثاني ؛ تقديره يوم تجد كل نفس جزاء ما عملت محضرا . ويجوز أن تكون « ما » الثانية رفعا بالابتداء ، و « تود » في موضع رفع على أنه خبر الابتداء ، ولا يصح أن تكون « ما » بمعنى الجزاء ؛ لأن « تود » مرفوع ، ولو كان ماضيا لحاز أن يكون جزاء ، وكان يكون معنى الكلام : وما عملت من سوء وذت لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ؛ أي كما بين المشرق والمغرب . ولا يكون المستقبل إذا جعلت « ما » للشرط إلا مجزوما ؛ إلا أن تحمله على تقدير حذف الفاء على تقدير : وما عملت من سوء فهي تود . أبو علي : هو قياس قول الفراء عندى ؛ لأنه قال في قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » : إنه على حذف الفاء . والأمد : الغاية ، وجمعه آماد . ويقال : استولى على الأمد ، أى غلب سابقا . قال النابغة :

إِلَّا إِلَيْكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سَاقِيهِ * سَبَقَ الْجَوَادِ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْأَمَدِ
والأمد : الغضب . يقال : أمد أمداء ، إذا غضب .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾

الحُب : المحبة ، وكذلك الحب بالكسر . والحب أيضا الحبيب ؛ مثل الحنن والحنين ؛ يقال أحبه فهو محب ، وحبه محبة (بالكسر) فهو محبوب . قال الجوهري : وهذا شاذ ؛ لأنه

لَا يَأْتِي فِي الْمَضَاعِفِ يَقُولُ (بِالْكَسْرِ) . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَالْأَصْلُ فِيهِ حَبَّبَ كَقَطْرَفٍ ، فَاسْكَنْتِ الْبَاءَ وَأَدْغَمْتَ فِي الثَّانِيَةِ . قَالَ آيْنُ الْقَهَّانِ سَعِيدٌ : فِي حَبِّ لَفْتَانٍ : حَبٌّ وَاحِبٌ ، وَأَصْلُ « حَبِّ » فِي هَذَا الْبِنَاءِ حَبَّبَ كَقَطْرَفٍ ؛ يَنْدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حَبِّتْ ، وَكَثُرَ مَا وَرَدَ قَبِيلَ مَنْ قُلْتُ . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَالِدَلَالَةُ عَلَى أَحَبَّ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوهُ » بِضَمِّ الْبَاءِ . وَ « أَتَيْتُكُمْ يُحِبُّكُمْ اللَّهُ » وَ « حَبٌّ » يَرُدُّ عَلَى قُلْتُ لِقَوْلِهِمْ حَبِيبٌ . وَعَلَى فَعِلُ كَقَوْلِهِمْ مَحْبُوبٌ : وَلَمْ يَرُدَّ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ حَبِّ الْمُتَعَدِّ ، فَلَا يَقَالُ : أَنَا حَابٌّ . وَلَمْ يَرُدَّ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفَعْلِ إِلَّا قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :

• مَنِيَّ بِمَثَلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ •

وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ حَبَّتَهُ أَحَبَّهُ . وَأَنْشَدَ :

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمَرُّهُ مَا حَبَّتُهُ • وَلَا كَانَ أَذَقَ مِنْ عَوِيفٍ وَهَائِمٍ

وَأَنْشَدَ :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطَلَّابٌ يَضِيرُ • لَكَالْزِدَادِ مِمَّا حَبَّ بُعْدًا

وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ : فَتَحَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مَعَ الْبَاءِ وَحْدَهَا . وَالْحَبُّ الْخَالِيَةُ ، فَارِسِيٌّ مُعَزَّبٌ . وَالْجَمْعُ حَبَابٌ وَحَبِيَّةٌ ؛ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي وَفْدِ نَجْرَانَ إِذْ زَعَمُوا أَنَّ مَا أَذْهَبَهُ لِعَبْسِي حَبٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ : نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكَتَابِ قَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ يُحِبُّ رَبَّنَا . وَرُوي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ إِنَّا لَنُحِبُّ رَبَّنَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . قَالَ آيْنُ عَرَفَةَ : الْحَبَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ إِرَادَةُ الشَّيْءِ عَلَى قَصْدِهِ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : حَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ طَاعَتُهُ لَهَا وَاتِّبَاعُهُ أَمْرَهَا ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . وَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعِبَادِ إِتِمَامُهُ عَلَيْهِمُ بِالْقُرْآنِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ » أَيْ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : عَلَامَةُ حَبِّ اللَّهِ حُبُّ الْقُرْآنِ . وَعَلَامَةُ حَبِّ

القرآن حب النبي صلى الله عليه وسلم . وعلامة حب النبي صلى الله عليه وسلم حب لسته .
 وعلامة حب الله وحب القرآن وحب النبي وحب لسته حب الآخرة . وعلامة حب الآخرة
 أن يحب نفسه . وعلامة حب نفسه أن ينفذ الدنيا . وعلامة بفض الدنيا ألا يأخذ منها
 إلا الزاد والبلغة . وروى أبو الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :
 « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » قال : « على البر والتقوى والتواضع وثلة
 النفس » ترجمه أبو عبد الله الترمذی . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من
 أراد أن يحبه الله فعليه بمصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وألا يؤذي جاره » . وفي صحيح مسلم
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا أحب عبدا دما جبريل
 فقال إني أحب فلانا فأحببه قال فيحبه جبريل ثم ينادي في السماء فيقول إن الله يحب فلانا
 فأحبه فيحبه أهل السماء قال ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبدا دما جبريل
 فيقول إني أبغض فلانا فأبغضه قال فيبغضه جبريل ثم ينادي في أهل السماء إن الله يبغض
 فلانا فأبغضوه قال فيبغضونه ثم توضع له البغضاء في الأرض » . وسألت لهذا مزيد بيان في آخر
 سورة « مريم » إن شاء الله تعالى . وقرأ أبو ربيعة المطايري « فاتبعوني » بفتح الباء ،
 « و ينفر لكم » عطفه على يحبكم . وروى محبوب عن أبي عمرو بن العلاء أنه أدغم الراء من
 « ينفر » في اللام من « لكم » . قال النحاس : لا يُحذف الخليل وسبويه إدغام الراء في اللام ،
 وأبو عمرو أجل من أن يغلط في مثل هذا ، ولعله كان يُخفي الحركة كما فعل في أشياء كثيرة .
 قوله تعالى : قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْكَافِرِينَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ) يأتي بيانه في « النساء » .

(فَإِنْ تَوَلَّوْا) شرط ، إلا أنه ماض لا يُعرب . والتقدير فإن تولَّوا على كفرهم وأعرضوا عن
 طاعة الله ورسوله (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) أي لا يرضى فعلهم ولا ينفر لهم كما تقدم .

(١) حديثه قال : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله » آة ٥٩ .

وقال : « إِنَّ اللَّهَ » ولم يقل ذِئْبُهُ ، لأن العرب إذا عظمت الشيء أعادت ذكره ، وأنشد
سيرة :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا • قَتَعَ الْمَوْتُ ذَا النَّفْسِ وَالْفَقِيرَا

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ
عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا) أصطفى أختار ، وقد تقدم في البقرة . وتقدم
فيها اشتقاق آدم وكنيته . والتقدير إن الله أصطفى دينهم وهو دين الإسلام ، لحذف المضاف .
وقال الزجاج : اختارهم للنبوة على عالمي زمانهم . « ونوحا » قيل إنه مشتق من ناح ينوح ،
وهو أسم أعجمي إلا أنه انصرف لأنه على ثلاثة أحرف ، وهو شيخ المرسلين ، وأول رسول بعثه
الله إلى أهل الأرض بعد آدم عليه السلام بحرم البنات والأخوات والعلات والخلاعات وسائر
القبريات . ومن قال إن إندريس كان قبله من المؤرخين فقد وهم على ما يأتي بيانه في « الأعراف »
إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَالْإِبْرَاهِيمَ وَالْعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْحَنَانِ) تقدم في البقرة معنى الآل وعلى ما يطلق
مستوفى . وفي البخاري عن ابن عباس قال : آل إبراهيم وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم
وآل عمران وآل ياسين وآل محمد ، يقول الله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ
وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ » وقيل : آل إبراهيم إسماعيل وإسحاق ويعقوب
والأسباط ، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم من آل إبراهيم . وقيل : آل إبراهيم نفسه ، وكذا
آل عمران ، ومنه قوله تعالى : « وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ » . وفي الحديث :
«لقد أعطى ميزمارا من مزامير آل داود» وقال الشاعر :

(١) البيت لسواد بن عدي . وقيل : لأمية بن أبي الصلت . (من شرح الشراهد) .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٣٣ طبعة ثانية . (٣) راجع ج ١ ص ١٧٩ طبعة ثانية أو ثالثة .

(٤) صدق قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ... » آية ٥٩ .

(٥) راجع ج ١ ص ٢٨١ طبعة ثانية أو ثالثة .

وَلَا تَبْكُوا مَيْتًا بَعْدَ مَيْتٍ أَحَبُّهُ • عَلٌّ وَعَبَّاسٌ وَآلُهُ أَيْ بَكَر

وَقَالَ آخَرُهُ

يُتْلَقُ مِنْ تَذْكَرِ آلٍ لَيْسَ • كَمَا يُتْلَقُ السَّلَامُ مِنَ الْعِيَادِ^{١٢٧}

أَرَادَ مِنْ تَذْكَرَ لَيْلَى نَفْسَهَا • وَقِيلَ : آلُ عِمْرَانَ آلُ إِبْرَاهِيمَ ؛ كَمَا قَالَ : « ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » • وَقِيلَ : الْمُرَادُ صِيبِي ، لِأَنَّهُ ابْنَةُ عِمْرَانَ • وَقِيلَ : نَفْسُهُ كَمَا ذَكَرْنَا • قَالَ مُقَاتِلٌ : هُوَ عِمْرَانُ أَبُو مُوسَى وَهَارُونَ ، وَهُوَ عِمْرَانُ بْنُ يَصْهَرَ بْنِ فَاهَاتِ بْنِ لَأَوِي بْنِ يَعْقُوبَ • وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : وَهُوَ عِمْرَانُ أَبُو مَرْيَمَ ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ • وَحَكَى السُّبُّلِيُّ : عِمْرَانُ ابْنُ مَائَانَ ، وَأَمْرُهُ حَنَّةٌ (بِالنُّونِ) • وَخَصَّ هَؤُلَاءِ بِالذِّكْرِ مِنْ الْإِنْيَاءِ لِأَنَّ الْإِنْيَاءَ وَالرَّسْلَ بَقَضَهُمْ وَقَضِيضُهُمْ مِنْ تَسْلِيمِهِمْ • وَلَمْ يَنْصَرَفْ عِمْرَانُ لِأَنَّهُ فِي آخِرِهِ أَلْفَا وَنَوَاتَا زَائِدَتَيْنِ • وَمَعْنَى قَوْلِهِ : (عَلَى الْعَالَمِينَ) أَيْ عَلَى عَالَمِي زَمَانِهِمْ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ • وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ : جَمِيعُ الْخَلْقِ كُلُّهُمْ • وَقِيلَ « عَلَى الْعَالَمِينَ » : عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ إِلَى يَوْمِ الصُّورَةِ وَذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ رُسُلٌ وَإِنْيَاءُ فَهُمْ صَفْوَةُ الْخَلْقِ ؛ فَأَمَّا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ جَازَتْ مَرَاتِبَهُ الْأَحْمَقُفَاءُ لِأَنَّهُ حَبِيبٌ وَرَحْمَةٌ • قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » • فَالرَّسْلُ خَلْقُهُ لِلرَّحْمَةِ ، وَعَبْدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَقَ بِنَفْسِهِ رَحْمَةً ، فَلِذَلِكَ صَارَ أَمَانًا لِّلْخَلْقِ • لَمَّا بَعَثَهُ اللَّهُ آمَنَ الْخَلْقُ الْعَذَابَ إِلَى نَفْخَةِ الصُّورِ • وَسَازَرُ الْإِنْيَاءِ لَمْ يَحْلَوْ هَذَا الْحُلَّ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَنَا رَحْمَةٌ مُّهْدَاةٌ » يُخْبِرُ أَنَّهُ بِنَفْسِهِ رَحْمَةٌ لِّلْخَلْقِ مِنَ اللَّهِ • وَقَوْلُهُ « مُّهْدَاةٌ » أَيْ هُدْيَةٌ مِنَ اللَّهِ لِّلْخَلْقِ • وَيَقَالُ : اخْتَارَ آدَمُ بَحْسَةً أَشْيَاءَ : أَوْطَأَ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدِهِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ بِقُدْرَتِهِ • وَالنَّاسِيُّ أَنَّهُ عَلِمَهُ الْأَسْمَاءُ كُلَّهَا • وَالثَّالِثُ أَمْرُ الْمَلَائِكَةِ بِأَنْ يَسْجُدُوا لَهُ • وَالرَّابِعُ أَسْكَنَهُ الْجَنَّةَ • وَالْخَامِسُ جَعَلَهُ آيَةً لِّلْبَشَرِ • وَأَخْتَارَ نُوْحًا بِخَمْسَةِ

(١) فِي الْأَصُولِ : « وَلَا تَسْ » وَالصَّوْبُ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ • وَالْيَتَّى لِأَرَاكَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ التُّفَيْفِيَّ فِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ • أَيْ أَحَبُّهُ عَلَى وَعَبَّاسٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَدُرَيْدُ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ (رَاجِعْ تَفْسِيرَ ابْنِ عَطِيَّةٍ) •
(٢) الْعِيَادُ : احْتِيَاجُ وَجْهِ الدُّخَانِ ، وَذَلِكَ إِذَا تَمَّتْ لَهُ مَعَهُ يَوْمٌ لَدَغَ هَاجِبٌ بِالْأَلْفِ • وَقِيلَ : عِلَادُ السَّلَامِ أَنَّ تَعْدَهُ سَجْدَةً أَلْفًا فَإِنَّ مَضَى رَجَاؤُهُ الْبَرَاءَ ، وَمَالَهُ تَحْضُرُ لَيْلٍ هُوَ فِي عِلَادِهِ •

أشياء : أولا أنه جعله أبا البشر، لأن الناس كلهم غير قوا وصار ذريته هم الباقون . والثاني أنه أطال عمره؛ ويقال : مكوثي لمن طال عمره وحسن عمله . والثالث أنه استجاب دعاه على الكافرين والمؤمنين . والرابع أنه حمله على السفينة . والخامس أنه كان أول من نسخ الشرائع ؛ وكان قبل ذلك لم يحرم تزويج النلات والعات . وأختار إبراهيم بخمسة أشياء : أولا أنه جعله أبا الأنبياء؛ لأنه روى أنه خرج من صلبه ألف نبي من زمانه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . والثاني أنه اتخذ خيلا . والثالث أنه أنجاه من النار . والرابع أنه جعله إماما للناس . والخامس أنه ابتلاه بالكلمات فوقفه حتى آمن . ثم قال : « وكل عمران » فإن كان عمران أبا موسى وهارون فإنما اختارهما على العالمين حيث بعث على قومه المتي والسوي وذلك لم يكن لأحد من الأنبياء في العالم . وإن كان أبا مريم فإنه أصطفى له مريم بولادة عيسى بنير أب ولم يكن ذلك لأحد في العالم . والله أعلم .

قوله تعالى : ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤﴾

تقدم في البقرة معنى الذرية وأشتقاقها . وهي نصب على الحال ؛ قاله الأخفش . أى في حال كون بعضهم من بعض ؛ أى ذرية بعضها من ولد بعض . الكوفيون : على القطع . الزجاج : بدل ، أى أصطفى ذرية بعضها من بعض ، ومعنى بعضها من بعض ؛ يعنى في التناصر في الدين ؛ كما قال : « الْمُتَّقُونَ وَالْمُنَاقِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » يعنى في الضلالة ؛ قاله الحسن وقادة . وقيل : في الاجتباء والأصطفاء والنزوة . وقيل : المراد به التناسل ، وهذا أضعفها .

قوله تعالى : إِذْ قَالَتْ أَمْرَأْتُ غِمْزَانُ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٢٦﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) قال أبو حيد^٢ : « إِذْ » زائدة . وقال محمد بن يزيد : التقدير أذ كراذ . وقال الزجاج : للمعنى وأصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران . وهي حنّة (بالهاء المهملة والنون) بنت فاقود بن قبل أمّ مريم جدّة عيسى عليه السلام ، وليس باسم عربي ولا يعرف في العربية حنّة اسم امرأة . وفي العربية أبو حنّة البدرى ، ويقال فيه : أبو حنّة (بالباء الواحدة) وهو أصم ، وأسمه عامر . ودير حنّة بالشام ودير آخر أيضا يقال له كذلك ، قال أبو نوّاس .

يا دِيرَ حَنَّةَ مِنْ ذَاتِ الْأَكْبِرَاجِ * مَنْ بَصَّحَ حَيْكَ فَرَأَى لِسْتَ بِالْمَصَارِ

وحبة في العرب كثير ، منهم أبو حبة الأنصاري . وأبو السّائل بن بكنك المذكور في حديث سبيعة حبة . ولا يعرف حبة بالهاء المعجمة [ونون] إلا بنت يحيى بن أكرم القاضي ، وهي أم محمد بن نصر . ولا يعرف حنة (بالميم) إلا أبو حنة ، وهو خال ذى الرمة الشاعر . كل هذا من كتاب ابن مأكولا .

الثانية - قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) تقدم معنى الندوة ، وأنه لا يلزم العبد إلا بأن يلزم نفسه . يقال : إنها لما حملت قالت : لن نجاها الله ووضعت

- (١) هو «دير حنة» بالهيرة من بناء فوح (راجع مسالك الأبحار ج ١ ص ٣١٢ طبع دار الكتب المصرية) .
- (٢) الأكبراج (بالضم ثم القتح وباء ساكنة وراء وألف وحاء) : مواضع تخرج إليها النصارى في أعيادهم (عن القاموس) . وفي مسالك الأبحار : « أنها قباب صغار يسكنها رهبان يقال لفراد منها المرحح » .
- (٣) هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، كانت زوجة لسعد بن خولة فأتها بمكة فقال لها أبو السائل حبة : إن أجلك أربعة أعهر وعشر ، وقد كانت وضعت بعد وفاة زوجها ليال ، قيل خمس وعشرون ليلة ، وقيل أقل من ذلك ، فلما قال لها أبو السائل ذلك أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال لها : « قد حملت فانكحي من شئت » . وروى عنها فقهاه أهل المدينة وقهاه أهل الكوفة من التابعين حديثها هذا . وذكر ابن سعد أن أبا السائل بن بكنك قد كان فيمن خطبها . وذكر ابن البرقي أنه تزوجها وأولها ابنه سائل . (راجع كتاب الاستيعاب وتهذيب التهذيب وطبقات ابن سعد) .
- (٤) زيادة من كتاب المنتبه للهي . (٥) الذي في المنتبه : « زوجة محمد » .
- (٦) راجع ج ٢ ص ٢٢٠ طبع أول مرة ثانية .

ما في بطنى لعلته محرراً . ومعنى « لك » أى لعبادتك . « محرراً » نصب على الحال . وقيل : **فَتِ** لمفعول محذوف ، أى إني نذرت لك ما في بطنى غلاماً محرراً . والأول أولى من جهة التفسير وسياق الكلام والإعراب . أما الإعراب فإن إقامة التعت مقام المنعوت لا يجوز في مواضع ويجوز على المجاز في أخرى . وأما التفسير فقيل إن سبب قول امرأة عمران هذا أنها كانت كبيرة لا تلد ، وكانوا أهل بيت من الله بمكان ، وأنها كانت تحت شجرة فبصرت بطائر يزق قرحاً فصحرت نفسها لذلك ، ودعت ربها أن يهب لها ولداً ، ونذرت إن ولدت أن تجعل ولداً محرراً ، أى عتيقاً خالصاً لله تعالى ، خادماً للكنيسة حبساً عليها ، مفرغاً لعبادة الله تعالى . وكان ذلك جائزاً في شريعتهم ، وكان على أولادهم أن يطيعوهم . فلما وضعت مريم قالت : « رب إني وضعتها أنثى » يعنى أن الأنثى لا تصلح لخدمة الكنيسة . قيل : لما يصيبها من الحبض والأذى . وقيل : لا تصلح لمخالطة الرجال . وكانت ترجو أن يكون ذكراً فلذلك حررت .

الثالثة — قال ابن العربي : « لا خلاف أن امرأة عمران لا يتطرق إلى حملها نذر لكونها حرة ، فلو كانت أمراًته أمة فلا خلاف أن المرء لا يصح له نذر في ولده كيفما تصرف حاله ، فإنه إن كان الناذر عبداً فلم يتقرر له قول في ذلك ، وإن كان حراً فلا يصح أن يكون مملوكاً له ، وكذلك المرأة مثله ، فأى وجه للنذر فيه . وإنما معناه — والله أعلم — أن المرء إنما يريد ولده للانسان به والاستنصار والتسلي ، فطلبت هذه المرأة الولد أنساً به وسكوناً إليه ، فلما من الله تعالى عليها به نذرت أن حفظها من الأنس به متروك فيه ، وهو على خدمة الله تعالى موقوف . وهذا نذر الأحرار من الأبرار . وأرادت به محرراً من جهتي ، محرراً من رقي الدنيا واشغالها ، وقد قال رجل من الصوفية لأتمه : يا أتمه : ذري لله أن عبد له وأتعل العلم . فقالت نعم . فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فذكر الباب ، فقالت من ؟ فقال لها : أبنتك فلان . قالت : قد تركاك لله ولا تعود فيك .

الرابعة — قوله تعالى : (**محرراً**) مأخوذ من الحرية التي هي ضد العبودية ، من هذا تحرر الكتاب ، وهو تخليصه من الأضطراب والفساد . وروى خُصيف عن عكرمة وبجاهد :

أن المحرر الخالص لله عز وجل لا يشوبه شيء من أمر الدنيا . وهذا معروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص : حرّ، وعزّز بمعناه ؛ قال ذو الرمة :

والقُرْطُ في حُرّة الذّفرى مُعلّقهُ * تباعد الحبلُ منه فهو يَضْطَرِبُ

وطين حرّ لا رمل فيه . وبانت فلانة بلبلة حرّة إذا لم يصل إليها زوجها أوّل ليلة ؛ فإن تمكّن منها فهي بلبلة شياء .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ۖ وَالْأُنْثَىٰ كُفْرًا ۚ وَإِن كُنْتُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۚ وَأَنىٰ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ ﴾ (١) قال ابن عباس : إنما قالت هذا لأنّه لم يكن يُقبل في النذر إلا الذكور ، فقبل الله مريم . « وأنى » حال ؛ وإن شئت بدل . فقبل : إنبا ربّها حتى ترعرعت وحينئذ أرسلتها ؛ رواه أنسب عن مالك . وقيل : لفقتها في خرقها وأرسلت بها إلى المسجد ، فوفت بنذرهما وتبرأت منها . ولعل الخائب لم يكن عندهم كما كان في صدر الإسلام ؛ ففي البخاريّ ومسلم أن امرأة سوداء كانت تقف المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتت . الحديث .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ هو على قراءة من قرأ « وضعت » بضم الاء من جملة كلامها ؛ فالكلام متصل . وهى قراءة أبى بكر وأبن عاصم ، وفيها معنى التسليم لله والخضوع والتزيه له . ولم نقله على طريق الإخبار لأن علم الله في كل شيء قد تقرّر في نفس المؤمن ، وإنما قالته على طريق التعظيم والتزيه لله . وعلى قراءة الجمهور هو من كلام الله عز وجل قدّم ، وتقديره أن يكون مؤخرًا بعد « وإني أعيدّها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » والله أعلم بما وضعت ؛ قاله المهدويّ . وقال مكّي : هو لإعلام من الله تعالى لنا على طريق التثبيت فقال : والله أعلم بما وضعت أم مريم قالته أو لم نقله . ويقوى ذلك أنه لو كان من كلام أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ؛ لأنها نادته في أوّل الكلام في قولها : ربّ إني وضعت أمّى . وروى عن ابن عباس « بما وضعت » بكسر التاء ، أى قيل لها هذا .

(١) الذفران : ما بين بين المتى ويساره . وتباعد الحبل منه : أى تباعد حبل المتى من القُرط لأنها طويّلة المتى ليست بوقضاء . ومعلّقه : أى مكان تعليقه .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ اللَّهُ كَذَّالَيْنِ ﴾ استدل به بعض الشافعية على أن للطاووس في نهار ومضان زوجها على الوطء لا تشاويه في وجوب الكفارة عليها . ابن العربي : وهذه منه غفلة ، فإن هذا خبر عن شرع من قبلنا وهم لا يقولون به . وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تشهد له به بنته حالما ومقطع كلامها ، فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها ، فلما رآته أنثى لا تصلح وأنها عورة اعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصده فيها . ولم ينصرف « مريم » لأنه مؤثت معرفة ، وهو أيضا أعجبى ؛ قاله النماص . والله تعالى أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي سَمِيتُهَا مَرْيَمَ ﴾ يعني خادم الرب بلنتهم . ﴿ وَإِنِّي أُمِيتُهَا بِكَ ﴾ يعني مريم . ﴿ وَدَرَبْتَهَا ﴾ يعني عيسى . وهذا يدل على أن النذرية قد تقع على الولد خاصة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يولد إلا نحسه الشيطان فيستل صارخا من نحسة [الشيطان] إلا ابن مريم وأمه " ثم قال أبو هريرة : إفرموا إن شئتم وإني أعيذها بك وفزيتها من الشيطان الرجيم . قال علماؤنا : فأفاد هذا الحديث أن الله تعالى استجاب دعاء أم مريم ، فإن الشيطان يخس جميع ولد آدم حتى الأنبياء والأولياء إلا مريم وأبنا . قال قتادة : كل مولود يلعن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جعل بينهما حجاب فأصابت الطعنة الحجاب ولم ينفذ لها منه شيء . قال علماؤنا : وإن لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما . ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلال المسوس وإغواؤه فإن ذلك خلق فاسد ، فكيف تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الإفساد والإغواء ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان ؛ كما قال : « إِنَّ عِبَادِي لِبِئْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » . هذا مع أن كل واحد من بني آدم قد وكل به قريته من الشياطين ؛ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قَرَّبْتُ وَأَبْنَيْتُ وَإِنْ عَصِمَا مِنْ نَحْسِهِ فَلَمْ يُعْصِمَا مِنْ مَلَازِمَتِهِ لَهَا وَمَقَارِفَتِهِ " . والله أعلم .

قوله تعالى : فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَبْعَرِمُ أَنْ لِيْكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿٣٨﴾

قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ المعنى : سلك بها طريق السعادة ، عن ابن عباس . وقال قوم : معنى التقبل التكفل في التربية والقيام بشانها . وقال الحسن : معنى التقبل أنه ما عذبها ساعة قط من ليل ولا نهار . ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ يعني سوى خلقها من غير زيادة ولا نقصان ، فكانت تنبت في اليوم ما ينبت المولود في عام واحد . والقبوله والنبات مصدران على غير المصدر ، والأصل تقبلًا وإنباتا . قال الشاعر :
أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي • وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمَاءِ الرِّثَاءَا

أراد بعد إعطائك ، لكن لما قال « أنبتها » دل على نبت ، كما قال امرؤ القيس .
فَصَرْنَا إِلَى الْحَسَنِ وَرَقَّ كَلَامُنَا • وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالًا
وإنما مصدر ذلت ذل ، ولكنه رده على معنى أذلت ، وكذلك كل ما يرد عليك في هذا الباب . فعني تقبل وقيل واحد . فالمعنى تقبلها ربها بقبول حسن . ونظيره قول رؤبة :
• وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَطْوَاءَ الْحَضْبِ ۝

لأن معنى تطوَّيت وأَطْوَيْت واحد ، ومثله قول القطامي :
وخير الأمر ما استقبلت منه • وليس بآن تَتَّبِعْهُ أَتْبَاعًا
لأن تَتَّبِعْتُ واتبعت واحد . وفي قراءة ابن مسعود « وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » لأن معنى نَزَلَ وَأَنْزَلَ واحد . وقال المُفَضَّل : معناه وأنبتها فنبئت نباتًا حسنًا . ومراعاة المعنى أولى

(١) الحضب (ضخ الماء وكسرها وسكون الضاد) : ضرب من الحيات .

كما ذكرنا . والأصل في القول الضم ؛ لأنه مصدر مثل الدخول والخروج ، والفتح جاء في حروف قليلة ، مثل الزكوى والوزوع ، هذه الثلاثة لا في . قاله أبو عمرو والكانبي والأئمة . وأجاز الزجاج « بقبول » بضم القاف على الأصل .

قوله تعالى : (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) أى صمها إليه . أبو حيدة : ضمن القيام بها . وقرأ اللكويون « وكفلها » بالتشديد ، فهو يتعدى إلى مفعولين ؛ والتقدير وكفلها ربها زكريا ، أى أزمه كفالتها وقدر ذلك عليه ويسره له . وفي مصحف أبي « وأكفلها » والمهمزة كالتشديد في التعدي ؛ وأيضا فإن قبله « فقبلها » وأنبأها « فأخبر تعالى عن نفسه بما فعل بها » فجاء « وكفلها » بالتشديد على ذلك . وخففه الباقون على إسناد الفعل إلى زكريا . فأخبر الله تعالى أنه هو الذى تولى كفالتها والقيام بها ؛ بدلالة قوله : « أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ » . قال مكى : وهو الاختيار ؛ لأن التشديد يرجع الى التخفيف ، لأن الله تعالى إذا كفلها زكريا كفلها بأمر الله ، ولأن زكريا إذا كفلها فمن مشيئة الله وقدرته ؛ فعل ذلك فالقراءتان متداخلتان . وروى عمرو بن موسى عن عبد الله بن كثير وأبي حبيد الله المزني « وكفلها » بكسر الفاء . قال الأخفش : يقال كفل يكفل وكفل يكفل ولم أسمع كفل ، وقد ذكرت . وقرأ مجاهد « فقبلها » بإسكان اللام على المسألة والطلب . « ربها » بالنصب نداء مضاف . « وأنبأها » بإسكان التاء « وكفلها » بإسكان اللام « زكريا » بالمد والنصب . وقرأ حفص وحمة والكانبي « زكريا » بغير مد ولا همز ، ومدّه الباقون وهمزوه . وقال الفراء : أهل الحجاز يمتنون « زكريا » ويقصرونه ، وأهل نجد يحذفون منه الألف ويصرفونه فيقولون : زكرى . قال الأخفش : فيه أربع لغات : المد والقصر ، وزكرى بتشديد الياء والصرف ، وزكر ورأيت زكريا . قال أبو حاتم : زكرى بلا صرف لأنه أعجمى وهذا غلط ؛ لأن ما كان فيه « يا » مثل هذا انصرف مثل كرسى ويحيى ، ولم ينصرف زكريا في المد والقصر لأن فيه ألف تأنيث والعجمة والتعريف .

قوله تعالى : ﴿ كُنَّا دَخَلْ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمَحْرَبَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ إلى قوله : ﴿ ائْتِكَ تَبِيعُ الدُّعَاءَ ﴾ .

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُنَّا دَخَلْ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمَحْرَبَ ﴾ المحراب في اللغة أكرم موضع في المجلس . وسيأتي له مزيد بيان في سورة « مريم » . وجاء في الخبر : إنها كانت في غرفة كان زكريا يصعد إليها يسلم . قال وصاح ابن عباس :

رَبَّةُ مَحْرَبٍ إِذَا جِئْتُهَا • لَمْ أَقْهَافًا حَتَّى أُرْتَقِي سُلَامًا

أي ربة غرفة . روى أبو صالح عن ابن عباس قال : حملت امرأة عمران بعد ما أسنت فنذرت ما في بطنها محررا فقال لها عمران : ويحك ! ما صنعت ؟ أرايت إن كانت أنثى . فأعتمنا لذلك جميعا . فهلك عمران ووحشة حامل فولدت أنثى فقبلها الله بقبول حسن ، وكان لا يُحْزَرُ إلا الغلمان فتساهم عليها الأخبار بالأنفلام التي يكتبون بها الوحى ، على ما يأتى . فكفلها زكريا وأخذ لها موضعا فلما أسنت جعل لها محررا لا يرتقى إليه إلا بسلم ، واستأجر لها ظمرا وكان يُنْفِقُ عليها أباء ، وكان لا يدخل عليها إلا زكريا حتى كبرت ، فكانت إذا حاضت أخرجها إلى منزله فتكون عند خالتها وكانت خالتها امرأة زكريا في قول الكلبي . وقال مقاتل : كانت أختها امرأة زكريا ، وكانت إذا ظهرت من حیضتها وأغتسلت ردها إلى المحراب . وقال بعضهم : كانت لا تحيض وكانت مطهرة من الحيض . وكان زكريا إذا دخل عليها عيدها فأكهة الشتاء في القَيْظِ وفاكهة الصيف في الشتاء فقال : يا مريم أنى لك هذا ؟ فقالت : هو من عند الله . فعند ذلك طمع زكريا في الولد وقال : إن للذى يأتينا بهذا قادر أن يرزقني ولدا . ومعنى « أنى » من أين ؛ قاله أبو عبيدة . قال النحاس : وهذا

(١) عند قوله تعالى : « نخرج كل قوم من المحراب » آية ١١

(٢) في الأصول : « قال على بن زيد » والتصويب عن الأغانى ولسان العرب وشرح القاموس . وهذا البيت من قصيدة لوصاح ابن أوزملا « بآية الواحد جودى لها • إن تعرمى فإيا أولمها •
واصح ترجمته في الأغانى ج ٦ ص ٢٠٩ - ٢٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

فيه تسهل؛ لأن «أين» سؤال عن المواضع و «أى» سؤال عن المذاهب والجهات
والبنى من أى للكتاب ومن أى الجهات لك هذا . وقد فرق الكُتِبَ بينهما فقال :

أنى ومن أين إليك الطرب • من حيث لا صَبوة ولا ريب

و «كَلِمًا» منصوب بوجد، أى كل دخلة . (إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) قيل :
هو من قول مريم ، ويموز أن يكون مستأفًا ؛ فكان ذلك سبب دعاء زكريا وسؤاله الولد .

الثانية - قوله تعالى : (هَئِلِكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ) هناك فى موضع نصب ؛ لأنه

طرف يستعمل للزمان والمكان وأصله للكان . وقال المفضل بن سلمة : « هناك »

فى الزمان و « هناك » فى المكان ، وقد يعمل هذا مكان هذا . و (مَبِّ لِي) أعطنى .

(مِنْ لَدُنْكَ) من عندك . (ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ) أى نسلا صالحا . والذرية تكون واحدة وتكون

جمعا ذكرًا وأنثى ، وهو هنا واحد . يدل عليه قوله « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » ولم يقل

أولياءه . وإنما أنت « طَيِّبَةٌ » لتأنيث لفظ الذرية ؛ كقوله :

أبوك خليفة ولده أخرى • وأنت خليفة ذاك الكمال

فأنت ولده لتأنيث لفظ الخليفة . وروى من حديث أنس قال قال النبي صلى الله عليه

وسلم : « أى رجل مات وترك ذرية طيبة أجرى الله له مثل أجر عملهم ولم ينقص من

أجورهم شيئًا » . وقد مضى فى « البقرة » اشتقاق الذرية . و (طَيِّبَةٌ) أى صالحة مباركة .

(إِنَّكَ سَمِيعٌ الدُّعَاءِ) أى قابله ؛ ومنه سمع الله لمن يحده .

الثالثة - دلت هذه الآية على طلب الولد وهى مُتَّة المرسلين والصديقين ، قال الله

تعالى . « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً » . وفى صحيح مسلم عن

مسعد بن أبى وقاص قال : أراد عثمان أن يتنزل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أجاز

له ذلك لأختصينا . ونخرج ابن ماجه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« النكاح من سُنَّتِي فمن لم يعمل بسُنَّتِي فليس منى وترجوا فإنى مكابرٌ بكم الإلهم ومن كان

ذَا طَوَّلَ فَلْيَتَّكِحْ وَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَلْيَبِ الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(١) . وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى بَعْضِ جُهَالِ الْمُتَصَوِّفَةِ حَيْثُ قَالَ : الَّذِي يَطْلُبُ الْوَلَدَ أَحَقُّ ، وَمَا عَرَفَ أَنَّهُ النَّبِيُّ الْخُرْقُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى خُبْرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ : « وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ » . وَقَالَ : « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » . وَقَدْ تَرَجِمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا « بَابُ طَلْبِ الْوَلَدِ » . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْنَى طَلْعَةٍ حِينَ مَاتَ أَبْنَاهُ : « أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ ؟ » قَالَ نَعَمْ . قَالَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ فِي غَابِرِلَيْتِكُمْ » . قَالَ لَحْمَلْتُ . فِي الْبُخَارِيِّ : قَالَ سَفِيَانُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلَّهُمْ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ . وَتَرَجِمَ أَيْضًا « بَابُ الدُّعَاءِ بِكَثْرَةِ الْوَلَدِ مَعَ الْبَرَكَةِ » . وَسَاقَ حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خَادِمُكَ أَنَسٌ أَدْعَى اللَّهُ لَهُ . فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدُهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيَا أَعْطَيْتَهُ » . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبْنَى سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَآخِلْفَهُ فِي عَقْبِهِ فِي الْغَابِرِينَ » . خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرُ بِكُمْ الْأُيُومَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ تَحْتَ طَلْبِ الْوَلَدِ وَتَنْدُبُ إِلَيْهِ ؛ لِمَا يَرْجُوهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْعِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ . قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ أَتَقَطَّ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » فَذَكَرَ « أَوْ لَدَ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ فِيهِ كِفَايَةٌ .

الرابعة - فإذا ثبت هذا فالواجب على الإنسان أن يتضرع إلى خالقه في هداية ولده وزوجه بالتوفيق لها والهداية والصلاح والعفاف والرعاية ، وأن يكونا مُعِينَيْنِ لَهُ عَلَى دِينِهِ وَدُنْيَاهُ حَتَّى تَنْظُمَ نَفْعَتُهُمَا فِي أَوْلَادِهِ وَأَنْحَاءِهِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَ زَكَرِيَّا « وَاجْعَلْهُ رَبِّ رِضِيًّا » . وَقَالَ : « نُورِيَّةٌ طَيِّبَةٌ » . وَقَالَ : « هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » . وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَسٍ فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَوَلَدُهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ » . خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَحَبِشٌ .

(١) الولد : أن ترضى أمها الصلح رضا تديها بذهب شربة النكاح . أراد أن الصوم يقطع النكاح كما ينقطع الزواج .

قوله تعالى : **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴿١٩﴾

قوله تعالى : ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ** ﴾ قرأ حمزة واليكافى « فناداه » بالألف على التذكير ، ويُميلانها لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . والألف قراءة ابن عباس وابن مسعود ، وهو اختيار أبي عبيد . وروى عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان عبد الله يذكر الملائكة في [كل] القرآن . قال أبو عبيد : نراه اختار ذلك خلافاً على المشركين لأنهم قالوا : الملائكة بنات الله . قال النحاس : هذا احتجاج لا يُحصل منه شيء ؛ لأن العرب تقول ، قالت الرجال ، وقال الرجال ، وكذا النساء . وكيف يحتج عليهم بالقرآن ، ولو جاز أن يحتج عليهم بالقرآن بهذا لحاز أن يحتجوا بقوله تعالى : « **وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ** » ولكن المجرة عليهم في قوله عز وجل : « **أَتَشْكُرُونَهُمْ** » أى فلم يشاهدوا ، فكيف يقولون إنهم إناث فقد علم أن هذا ظن وهوى . وأما « فناداه » فهو جائز على تذكير الجمع ، « ونادته » على تأنيث الجماعة . قال مكى : والملائكة ممن يعقل في التكسير بغرى في التأنيث مجرى ما لا يعقل ، تقول : هى الرجال ، وهى الجنود ، وهى الجمال ، وقالت الأعراب . ويقضى ذلك قوله : « **وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ** » وقد ذكر في موضع آخر فقال : « **وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ** » وهذا إجماع . وقال تعالى : « **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ** » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره حسن . وقال السدى : ناداه جبريل وحده ؛ وكذا في قراءة ابن مسعود . وفي التنزيل « **يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ** » يعنى جبريل . والروح الوحى . وجائز في العربية أن يخبر عن الواحد بلفظ الجمع . وجاء في التنزيل « **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ** » يعنى نعيم بن مسعود ؛ على ما أتى . وقيل : ناداه جميع الملائكة ، وهو الأنظر . أى جاء النداء من قبلهم .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْحَرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُشْرَكَ ﴾ « وهو قائم » ابتداء وخجبه « يصلي » في موضع رفع ، وإن شئت كانت نصبا على الحال من المضمرة . « أن الله » أي بأن الله . وقرأ حمزة واليكساني^(١) « إن » أي قالت إن الله ، فالنداء بمعنى القول . « يشرك » بالتشديد قراءة أهل المدينة . وقرأ حمزة « يَشْرُك » غفقا ؛ وكذلك حميد بن قيس المكي إلا أنه كسر الشين وضم الياء وخفف الباء . قال الأخفش : هي ثلاث لغات بمعنى واحد . دليل الأولى وهي قراءة الجماعة أن ما في القرآن من هذا من فعل ماضٍ أو أمر مفعول بالتثنية ، كقوله تعالى : « بَشِّرْ عِبَادِي » « بَشِّرْهُمْ بِمَغْفِرَةٍ » « فَابْشِرْهُمْ بِإِحْقَاقٍ » « قَالُوا ابْشِرْنَاكَ بِالْحَقِّ » . وأما الثانية وهي قراءة عبد الله بن مسعود فهي من بَشَّرَ يَشْرِي وهي لفظة تامة ومنه قول الشاعر :

بَشَّرْتَ عِبَادِي إِذْ رَأَيْتُ مَحْبِفَةً • أَنْتَكَ مِنْ انْجِحَاجٍ يُثَلِّ كُتْلَهَا

وقال آخر :

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى • عُتْبَا أَكُفُّهُمْ يَفَاجُ مُثْمِلِ
فَاعِثُهُمْ وَأَبْشِرْ بِمَا يَشْرُونَ بِهِ • وَإِنَّا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَأَنْزِلِ

وأما الثالثة فهي من أبشِر يشير إشارا قال :

يَا أُمَّ عَمْرٍو أَبْشِرِي بِالْبُشْرَى • مَوْتٌ ذَرِيعٌ وَجَرَادٌ عَظْلِي^(٢)

قوله تعالى : ﴿ يَحْيَى ﴾ كان اسمه في الكتاب الأول حيا ، وكان اسم سارة زوجة إبراهيم عليه السلام يسارة ، وتفسيره بالعربية لا تلد ، فلما بُشِّرَتْ بإحسان قيل لها : سارة ، تسميها

(١) كذا في الأصل وأعراب القرآن للنحاس . والقي في البحر لأبي حيان وغرائب القرآن للسياجوري وتفسير ابن عطية : « وقرأ ابن عامر وحزرة « إن الله » بكسر الهزة ، وقرأ الباقون بفتح الهزة » .

(٢) كذا في الأصول وسام التزويل الجوى . والقي في تفسير البحر وابن عطية : « وفي قراءة عبد الله بن مسعود يشرك بضم الياء وتخفيف الشين المكسورة من أبشر ، وهكذا قرأ في كل القرآن » .

(٣) هو طيبة بن زيد ، وقال ابن زبي هو عبد القيس بن خفاف البرجمي . (عن الحسن) .

(٤) قال أبو حنيفة : يقال للإنسان إذا نظر إلى شيء فأعجبه واشتبهه فتأمله وأسرع نحوه وفرح به : بهش إليه .

(٥) جراد عظلة وضلل : لا تهبج . في اللسان : « أراد أن يقول : يا أم عامر علم يستعمل البيت فقال يا أم عمرو » . وأم عامر كنية الضحج . ومن كلامهم لفضج : أبشري بجراد عطل ، وكل رجال قتل .

بذلك جبريل عليه السلام . فقالت : يا ابراهيم لم نقص من اسمي حرف ؟ فقال ذاك ابراهيم
يجبريل عليهما السلام . فقال : " إن ذاك الحرف زيد في اسم أبي لما من أفضل الأنبياء
أسمه حين وُثِّقَ يحيى " . ذكره النقاش . وقال قتادة : سُمِّيَ يحيى لأن الله تعالى أحياه بالإيمان
والنبوة . وقال بعضهم : سُمِّيَ بذلك لأن الله تعالى أحياه به الناس بالهدى . وقال مقاتل :
أُخْتُ اسم من اسم الله تعالى حين فسَّيَ يحيى . وقيل : لأنه أحياه به رحم أنه ..

(مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ) يعني عيسى في قول أكثر المفسرين . وسُمِّيَ عيسى بكلمة لأنه
كان بكلمة الله تعالى التي هي « كن » فكان من غير أب . وقرأ أبو السَّامِ الدَّوْدِيُّ « بِكَلِمَةٍ »
مكسورة الكاف ساكنة اللام في جميع القرآن ، وهي لغة فصيحة مثل كنف ونخذ . وقيل :
سُمِّيَ كلمة لأن الناس يهتدون به كما يهتدون بكلام الله تعالى . وقال أبو عبيد : معنى « بكلمة
من الله » بكاتب من الله . قال : والعرب تقول أنشدني كلمة أى قصيدة ؛ كما روى أن
الحويذرة ^(١) ذكر لحسان فقال : لعن الله كلمته ، يعنى قصيدته . وقيل غير هذا من الأقوال .
والقول الأول أشهر وعليه من العلماء الأكثر . و « يحيى » أول من آمن بعيسى عليهما السلام
وصدقه ، وكان يحيى أكبر من عيسى بثلاث سنين . ويقال بستة أشهر . وكان ابن خالته ،
فلما سمع زكريا شهادته قام إلى عيسى فضمه إليه وهو في حرقه . وذكر الطبري أن مريم لما
حملت بعيسى حملت أيضا أختها يحيى ؛ بغايت أختها زائرة فقالت : يا مريم ، أشعرت أنى
حملت ؟ فقالت لما مريم : أشعرت أنت أنى حملت ؟ فقالت لها : وإنى لأجد ما فى بطنى
يسجد لما فى بطنك . وذلك أنه رُوي أنها أحست جنينها يمز برأسه إلى ناحية بطن مريم .
قال السدي : فذلك قوله « مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ » . « ومصدقًا » نصب على الحال .
(وسيدا) السيد : الذى يسود قوه ويُنْتَهَى إلى قوله . وأصله سيود يقال : فلان أسود من

(١) الحويذرة صغير الحادرة وهو لقب غلب عليه ، واسم نعل بن عمن بن جبريل . وبنى حسان بن ثابت
رضي الله عنه قصيدته إلى مملها .

بكرت ميمنة شدة نفس . وفسدت ههنا مقارن لم يرجع
(راجع الفضلات ص ٤٨ طبع أربيا وكتاب الألفاظ ص ٢٧٠ طبع دار الكتب المصرية) .

فلان، أصل من السيادة؛ فيه دلالة على جواز تسمية الإنسان سيِّدا كما يجوز أن يسمى عذرا أو كريبا. وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لِنَبِيِّ قُرَيْظَةَ: «قوموا إلى سيِّدكم». وفي البخاري: «وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحسن: «إن أباي هذا سيِّدٌ ولعلَّ الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين». وكذلك كان، فإنه لما قُتل على رضى الله عنه بايعه أكثر من أربعين ألفا وكثير ممن تخلف عن أبيه وعن نكث بيعته، فبقى نحو سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان، ثم سار إلى معاوية في أهل الجواز والعراق وسار إليه معاوية في أهل الشام؛ فلما تراءى الجمعان بموضع يقال له «مَسْكِن» من أرض السواد بناحية الأنبار كره الحسن القتال لعلَّه أن إحدى الطائفتين لا تغلب حتى تهلك أكثر الأخرى فهلك المسمومون؛ فسلم الأمر إلى معاوية على شروط شرطها عليه، منها أن يكون الأمر له من بعد معاوية؛ فالتزم كل ذلك معاوية فصَدَّقَ قوله عليه السلام: «إن أباي هذا سيِّدٌ» ولا أسود ممن سَوَّده الله تعالى ورسوله. قال قتادة في قوله تعالى «وميدا» قال: في العلم والعبادة. ابن جبير والضحاك: في العلم والثقَّة. مجاهد: السيِّد الكريم. ابن زيد: الذي لا يظلمه النضب. وقال الزجاج: السيِّد الذي يفوق أقرانه في كل شيء من الخير. وهذا جامع. وقال الكسائي: السيِّد من المعز الميسر. وفي الحديث «تَمَّيَّ من الضان خير من السيِّد من المعز». قال:

سواءً عليه شاةٌ حامٍ دَنَتْ له • ليذبحها للضيف أم شاةٌ سيِّدٌ

(وحَصُورًا) أصله من الحصر وهو الحبس. حَصَرَنِي الشيء وأَحْصَرَنِي إذا حبَسَنِي. قال ابن ميادة:

وما هجرُ ليَّ أن تكون تباعدت • طيِّبٌ ولا أن أحصرَكَ شُغُولَ

وناقة حصور: ضيقة الإحليل. والحصور: الذي لا يأتي النساء كأنه مُجَبِّمٌ عنهن؛ كما يقال: رجل حصور وحيمر إذا حبَسَ رِفْدَهُ ولم يخرج ما يخرج النَّدَى. يقال: شَرِبَ القومُ خَمْرَ طيِّبهم فلان، أي بخل؛ عن أبي عمرو. قال الأخطل:

وشارب مَرِيحٍ بالكأس نادني • لا بالحَصُور ولا فيها بِسَوارٍ^(١)
وقِ التَّزِيلُ • وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا • أى عِيسَا • والحَصِيرُ المَلِكُ لأنه محبوب .
قال لبيد :

وَقَامِمٌ غَلِبَ الرِّقَابُ كَأَنَّهُمْ • جَنَّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامٌ^(٢)
فيحي عليه السلام حصور ، فقول بمعنى مفعول لا يأتى النساء ؛ كأنه ممنوع مما يكون فى الرجال ؛
من ابن مسعود وغيره . وفقول بمعنى مفعول كثير فى اللغة ، من ذلك حلوب بمعنى مخلوبة ؛
قال الشاعر :

فَمَا أَتَنَاتُ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً • سَوْدًا تَحْشَايَةُ الْغُرَابِ الْأَنْهَمِ^(٣)
وقال ابن مسعود أيضا وابن عباس وابن جبير وقتادة وعطاء وأبو الشعثاء والحسن والسدي
وابن زيد : هو الذى يكف عن النساء ولا يقربهن مع القدرة . وهذا أجمع لوجهين : أحدهما
أنه مدح وثناء عليه ، والثناء إنما يكون عن الفعل المكتسب دون الطبيعة فى الغالب . الثانى
أن فعولا فى اللغة من صيغ الفاعلين ؛ كما قال :

ضَرُوبٌ بِبَصْلِ السَّيْفِ سَوَّقَ سِمَانِهَا • إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
فالمرضى أنه يحصر نفسه عن الشهوات . ولعل هذا كان شرعه ؛ فاما شرعنا فالنكاح كما تقدم .
وقيل : الحصور العين الذى لا ذكر له يتأتى له به النكاح ولا يُنْزَلُ ؛ عن ابن عباس أيضا وسعيد
ابن المسيب والضحاك . وروى أبو صالح عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : "كل ابن آدم يلقي الله بذنب قد أذن به يعذبه عليه إن شاء أو يرحمه إلا يحيى
عليه وسلم يقول : "كل ابن آدم يلقي الله بذنب قد أذن به يعذبه عليه إن شاء أو يرحمه إلا يحيى

(١) سوار : مرء وثوب . وقد روى « سار » يوزن ساره أى أنه لا يستر فى الآاء سؤرا بل يشغكه .

(٢) القامم من الرجال : السيد الكبير الخير الواسع الفضل . والقامم العدد الكثير .

(٣) البيت لفظة السبي فى مطلقه . وانحوافى : أو انوريش الجناح مما على الظهر .

(٤) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب . مدح رجلا بالكرم فيقول : يضرب بسيفه سوق البانحى الإبل
ألا خياف إذا هموا الزاد ولم يظفروا بجواد لبنة الزمان وكلبه ، وكانوا إذا أرادوا نحر الفاقة ضربوا ساقها بالسيف
تخترت ثم نحرها . (عن شرح الشواهد) .

ابن زكريا فإنه كان سيدا وحسورا ونيا من الصالحين" - ثم أھوى النبي صلى الله عليه وسلم بيده الى قذاة من الأرض فأخذها وقال : "كان ذكركم مثل هذه القذاة" . وقيل : معناه الخابئ نفسه عن معاصي الله جل وعز . «وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ» قال الزجاج : الصالح الذي يؤدى لله ما أقرض عليه ، وإلى الناس حقوقهم .

قوله تعالى : قَالَ رَبِّ أُنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿١٠﴾

قيل : الرب هنا جبريل ، أى قال لجبريل : رب - أى ياسيدى - أئن يكون لى غلام ؟ يعنى ولداً ؛ وهذا قول الكلبي . وقال بعضهم : قوله «رب» يعنى الله تعالى . «أئن» بمعنى كيف ، وهو فى موضع نصب على الظرف . وفى معنى هذا الاستفهام وجهان : أحدهما أنه سأل هل يكون له الولد وهو وأمراة على حالهما أو يُرذَن الى حال من يلد ؟ . الثانى سأل هل يُرزق الولد من أمراة العاقر أو من غيرها . وقيل : المعنى بأى منزلة استوجب هذا وأنا وأمراة على هذه الحال ؛ على وجه التواضع . ويروى أنه كان بين دعائه والوقت الذى بُشِّر فيه أربعون سنة ، وكان يوم بشر ابن تسعين سنة وأمراة قريبة السن منه . وقال ابن عباس والضحاك : كان يوم بشر ابن عشرين ومائة سنة وكانت امرأته بنت ثمان وتسعين سنة ؛ فذلك قوله « وأمراة عاقر » أى عقيم لا تلد . يقال : وجل عاقر وامراة عاقر بينة العقر . وقد عَقُرَتْ وعَقُرَ (بضم القاف فهما) تعَقُر عَقْراً صارت عاقراً ؛ مثل حسنت تحسن حسناً ؛ عن أبى زيد . وعُقارة أيضاً . وأسماء الفاعلين من فَعَلَ فَعِيلُهُ ؛ يقال : عظمت فهى عظيمة ، وظرفت فهى ظرفية . وإنما قيل عاقر لأنه يراد به ذات عَقُر على النسب . ولو كان على الفعل لقال : عقرت فهى عقيرة كأن بها عقراً ، أى كبرا من السن ينتمى من الولد . والعاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئاً . والعَقْر أيضاً مهر المرأة اذا وُطئت على شُبْهة . وبيضة العَقْر : ومحوها بيضة الديك ؛ لأنه يبيض فى حمرة بيضة واحدة الى الطول . وعَقْرُ النصارى أيضاً

(١) القذاة : ما يقع فى العين والماء والشراب من تراب أو تين أو دج أو غير ذلك .

وسطها ومعظمها . وعُثِرَ الحوض : مؤثره حيث تنف الإبل إذا وردت ؛ يقال : عُثِرَ وعُثِرَ مثل صُرُوعُور ، والجمع الأعقار فهو لفظ مشترك . والكاف في قوله « كذلك » في موضع نصب ، أى يفعل الله ما يشاء مثل ذلك . واللام مشتق من الغلبة وهو شدة طلب النكاح . واغتم الفعل غلما حاج من شهوة الضراب . وقالت ليلي الأخيلية :

شفاها من الداء المضال الذى بها • غلامٌ إذا هزَّ الفناء سفاها

والسلام الطازى الشارب . وهو بين العلوم والعلوم ، والجمع الغلما والغلامان . ويقال : إن الغيلم الشاب والحارية أيضا . والغيلم : ذكر السلحفاة . والغيلم موضع . واغتم البحر حاج وتلاطمت أمواجه .

قوله تعالى : قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي - آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿١١﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً) « جعل » هنا بمعنى صبر لتعديه إلى مفعولين . و « لى » في موضع المفعول الثانى . ولما بُشِّرَ بالولد ولم يَئْتِ عند هذا فى قدرة الله تعالى طلب آية - أى علامة - يعرف بها صحة هذا الأمر وكونه من عند الله تعالى ؛ فعاقبه الله تعالى بأن أصابه السكوت عن كلام الناس لسؤاله الآية بعد مشافهة الملائكة آياه ؛ قاله أكثر المفسرين . قالوا : وكذلك إن لم يكن من مرض نخس أو نحوه ففيه على كل حال عقاب . قل ابن زيد : إن زكريا عليه السلام لما حملت زوجته منه يحيى أصبح لا يستطيع أن يكلم أحدا ، وهو مع ذلك يقرأ التوراة ويذكر الله ؛ فإذا أراد مقابلة أحد لم يطقه .

الثانية - قوله تعالى : (إِلَّا رَمْزًا) الرمز فى اللغة الإيماء بالشتين ، وقد يستعمل فى الإيماء بالحاجين والعينين واليدين ؛ وأصله الحركة . وقيل : طلب تلك الآية زيادة طمأنينة . المعنى : تمنى النعمة بأن تحمل لى آية ، وتكون تلك الآية زيادة نعمة وكرامة . فقيل له : آيتك

أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَيْ تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ ثَلَاثَ لَيَالٍ. دَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ بُسْرَى الْمَلَائِكَةِ لَهُ . « وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا » أَيْ أَوْجَدْتُكَ بِقُدْرَتِكَ فَكُنْتُكَ أَوْجَدْتُكَ الْوَلَدَ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلُ النَّعَاسَ وَقَالَ : قَوْلُ قَتَادَةَ إِنَّ زَكَرِيَّا عَاقَبَهُ بِتَرْكِ الْكَلَامِ قَوْلَ مَرْغُوبٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّهُ أَذْنَبَ وَلَا أَنَّهُ نَهَى عَنْ هَذَا . وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الْمَعْنَى اجْعَلْ لِي عَلَامَةً تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْوَلَدِ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ مُغَيِّبًا عَنِّي . « وَرَمَزَا » نَصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْطُوعِ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : هَؤُلَاءِ يَرْمِزُونَ وَيَرْمِزُ . وَقُرِئَ « إِلَّا رَمَزَاهُ » بِفَتْحِ الْمِيمِ وَ « رَمَزَا » بِضَمِّهَا وَضَمُّ الرَّاءِ، الْوَاحِدَةُ رَمَزَةٌ .

الثالثة - في هذه الآية دليل على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام وذلك موجود في كثير من السنة . وأكد الإشارات ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم من أمر السوداء حين قال لها : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الْمَاءِ فَقَالَ : « أَحَقُّهَا إِنْهَا مُؤَمِّنَةٌ » . فَجَازَ الْإِسْلَامَ بِالْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّيَانَةِ الَّذِي يُحْرِزُ الدِّمَ وَالْمَالَ وَتُسْتَحَقُّ بِهِ الْجَنَّةُ وَيُجَبَّى بِهِ مِنَ النَّارِ . وَحُكِّمَ بِرَأْسِهَا كَمَا يَحْكَمُ بِنَطْقٍ مِنْ يَقُولُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ عَامِلَةً فِي سَائِرِ الدِّيَانَةِ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ . وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ إِنَّمَا أَشَارَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّجُلِ يَمْرُضُ فَيُخْتَلُّ لِسَانُهُ فَهُوَ كَالْأَنْحَرَسِ فِي الرَّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَانَتْ إِشَارَتُهُ تَعْرِفُ، وَإِنْ شَكَّ فِيهَا فَهَذَا بَاطِلٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَقِيَاسٍ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحْسَانٌ . وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا تَعْمَلُ إِشَارَتُهُ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَطَّالٍ : وَإِنَّمَا حُكِّمَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ السَّنَنَ الَّتِي جَاءَتْ بِمِثَالِ الْإِشَارَاتِ فِي أَحْكَامِ مُخْتَلَفَةِ الدِّيَانَةِ . وَلِمَسْلِ الْبَخَارِيِّ حَاوَلَ بِتَرْجُمَتِهِ « بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْأَمْوَرِ » الرَّدُّ عَلَيْهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : أَرَادَ بِقَوْلِهِ « أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ » صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَكَانُوا إِذَا صَامُوا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا رَمَزَا . وَهَذَا فِيهِ بُسْدٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الرابعة - قال بعض من يميز نسخ القرآن بالسنة: إِنَّ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَعَ الْكَلَامَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ مَنُوحٌ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صُمْتُ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ » . وَكَأَنَّ

العلماء على أنه ليس بمنسوخ؛ وأن ذكرها إنما منع الكلام بأقبح دخلت عليه منته إياه ، وتلك الآية عدم القدرة على الكلام مع الصحة ؛ كذلك قال المفسرون . وذهب كثير من العلماء إلى أنه « لا ضمت يوما إلى الليل » إنما معناه من ذكر الله . وأما عن المنذور ما لا فائدة فيه ، فالصمت من ذلك حسن .

قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّعِثِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (١) أمره ألا يترك الذكر في نفسه مع احتمال لسانه ؛ على القول الأول . وقد مضى في البقرة معنى الذكر . قال محمد بن كعب القرظي : لو رخص لأحد في ترك الذكر لخص لركبنا بقول الله عز وجل « ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا وأذكر ربك كثيرا » ولخص للرجل يكون في الحرب بقول الله عز وجل : « إِنَّا لَنَقِمْ فَتَةً فَأَتَيْنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » . ذكره الطبري . « وسبح » أى صل ؛ سميت الصلاة سبعة لما فيها من تزيه الله تعالى عن السوء . و « النعشي » جمع نعشة . وقيل : هو واحد . وذلك من حين تزول الشمس إلى أن تغيب ؛ عن مجاهد . وفي الموطأ عن القاسم بن محمد قال : ما أدركت الناس إلا وهم يصلون الظهر بعشي . « والإبكار » من طلوع الفجر إلى وقت الضحى .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمُرُّمْ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (٢)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكِ ﴾ أى اختارك ، وقد تقدم . (وطهرتك) أى من الكفر ؛ عن مجاهد والحسن . الزواج : عن سائر الأندلس من الحيض والنفس وغيرها . واصطفاك لولادة عيسى . (على نساء العالمين) أى على طائفتي زمانها ؛ عن الحسن وابن جرير وغيرهما . وقيل : على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور ؛ وهو الصحيح على ما بينته ، وهو قول الزجاج وغيره . وكرر الاصطفاء لأن معنى الأول الاصطفاء لعبادته ، ومعنى الثاني

(١) راجع ج ١ ص ٣٣١ طبعة ثانية أو ثالثة . (٢) راجع ج ٢ ص ١٣٦ طبعة ثانية .

لولادة عيسى . وروى مسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ
 من الرجال كبير ولم يَكُنْ من النساء غير مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون وإنا فضل
 عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » . قال طباؤنا رحمة الله عليهم : الكمال هو
 التام والتمام . ويقال في ماضيه «كُلُّ» بفتح الميم وضمتها ، ويكمل في مضارعه بالضم . وكال
 كل شيء بحسبه . والكال المطلق إنما هو لله تعالى خاصة . ولا شك أن أكمل نوع الإنسان
 الأنبياء ثم يليهم الأولياء من الصديقين والشهداء والصالحين . وإنا نقرر هذا فقد قيل :
 إن الكمال المذكور في الحديث يعني به النبوة فيلزم عليه أن تكون مريم عليها السلام وآسية
 نيتين ، وقد قيل بذلك . والصحيح أن مريم نية ؛ لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك
 كما أوحى إلى سائر النبيين حسب ما تقدم وبآي بيانه أيضا في « مريم » . وأما آسية فلم يرد
 ما يدل على نبوتها دلالة واضحة بل على صدقيتها وفضلها ، على ما يأتي بيانه في « الصحريم » .
 وروى من طرق صحيحة أنه عليه السلام قال فيما رواه عنه أبو هريرة : «خير نساء العالمين
 أربع مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد وفاطمة
 بنت محمد » . ومن حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : «أفضل نساء أهل
 الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد ومريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة
 فرعون » ثم وفي طريق آخر عنه : «سيدة نساء أهل الجنة بعد مريم فاطمة وخديجة » .
 فظاهر القرآن والأحاديث يقتضي أن مريم أفضل من جميع نساء العالم من حواء إلى آخر
 امرأة تقوم عليها الساعة ؛ فإن الملائكة قد بلغت الوحي عن الله عز وجل بالكيف والإخبار
 والبشارة كما بلغت سائر الأنبياء ؛ فهي إذا نية والنبي أفضل من الولي فهي أفضل من كل
 النساء : الأولين والآخرين مطلقا . ثم بعدها في الفضيلة فاطمة ثم خديجة ثم آسية . وكذلك
 رواه موسى بن عبيدة عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 «سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية » . وهذا حديث حسن يرفع
 الإشكال . وقد خص الله مريم بمالم يؤتاهن النساء ؛ وذلك أن روح القدس كلمها
 وظهر لها ونفخ في دبرها ودنا منها للشفقة ؛ فليس هذا لأحد من النساء . وصفت بكلمات

وبها ولم تسأل آية عند ما بُشِّرَتْ كما سأل زكريا صلى الله عليه وسلم من الآية ؛ ولذلك سماها الله في قرطبه صِدْقَةً فقال : « وأتمه صدقة » . وقال : « وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْتِ مِنَ الْفَائِزِينَ » فشهد لها بالصدقية وشهد لها بالتصديق لكلمات البشري وشهد لها بالقنوت . وإنما بُشِّرَ زكريا بسلام فلحظ الى كبريسته وعقامة رحم أمراءه فقال : أَيْ يَكُونُ لِي غَلامٌ وَأَمْرَأَتِي عَاقِرٌ ؛ فقال آية . وَبُشِّرَتْ مَرْيَمُ بِالْغَلامِ فلحظت أنها يَكُرُّ ولم يحسبها بشر فقيل لها : « كذلك قال ربك » فاقنصرت على ذلك ، وصدقت بكلمات وبها ولم تسأل آية من يعلم كُنْته هذا الأمر ، ومن لأمرأة في جميع نساء العالمين من نساء بنات آدم ما لها من هذه المناقب ! . ولذلك رُوي أنها سبقت السابقين مع الرسل الى الجنة ؛ جاء في الخبر عنه صلى الله عليه وسلم : « لَوْ أَقْسَمْتُ لَبُرْتُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَبْلَ سَابِقِ أُمِّي إِلَّا بَضْعَةٌ حَشَرَ رَجُلًا مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمَرْيَمُ بِنْتُ مُهْرَمَانَ » . وقد كان يقيق على من اتحل علم الظاهر واستدل بالأشياء الظاهرة على الأشياء الباطنة أن يعرف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنَا سَيِّدُ آدَمَ وَلَا نَغْرَ » وقوله حيث يقول : « لِيُؤَاهِ الْحَمْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِيَدِي وَمِفْتَاحُ الْكَرَمِ بِيَدِي وَأَنَا أَوَّلُ خَطِيبٍ وَأَوَّلُ شَفِيعٍ وَأَوَّلُ مُبَشِّرٍ وَأَوَّلُ » . فلم ينل هذا السؤدد في الدنيا على الرسل إلا لأمر عظيم في الباطن . وكذلك شأن مريم لم تنل شهادة الله في التنزيل بالصدقية والتصديق بالكلمات إلا لمرتبة قربية دانية . ومن قال لم تكن نية قال : إِنْ وَوَيْتَهَا لِلَّهِ كَمَا رَأَى جَبْرِيْلُ طِينَهُ السَّلَامَ فِي صَفَةِ دِحَّةِ الْكُتَيْبِ حين سؤاله عن الإسلام والإيمان ولم تكن الصحابة بذلك أنبياء . والأول أظهر وعليه الأكثر . والله أعلم .

قوله تعالى : يَمْحَرِّمُ أَفْتَنِي لِرَبِّكَ وَأُفْجِدِي وَأُرْكَعِي مَعَ الرُّكْعَيْنِ ﴿١٦٧﴾

أى أطلى القيام في الصلاة ؛ من مجاهد . قتادة : أديى الطاعة . وقد تقدم القول في القنوت . قال الأوزاعي : لما قالت لها الملائكة ذلك قامت في الصلاة حتى ورمت

فدماها وسالت دما وقبها عليها السلام : ﴿ وَأَتَعِدِّي وَأَرْكَبِي ﴾ فقدم السجود ها هنا على الركوع لأن الواو لا توجب الترتيب ؛ وقد تقدم الاختلاف في هذا في البقرة عند قوله تعالى : « إِن الصفا والمروة من شعائر الله » . فإذا قلت : قام زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو قام قبل زيد ، فعلى هذا يكون المعنى واركني وامجدي . وقيل : كان شرعهم السجود قبل الركوع . ﴿ مَعَ الرَّائِئِينَ ﴾ قيل : معناه أفعل كفعلهم وإن لم تُصل معهم . وقيل : المراد به صلاة الجماعة . وقد تقدم في البقرة ^(١) .

قوله تعالى : ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَمْ يَكْفُلْ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿١١﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ﴾ أى الذى ذكرنا من حديث زكريا ويحيى ومريم عليهم السلام من أخبار الغيب . ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ فيه دلالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حيث أخبر عن قصة زكريا ومريم ولم يكن قرأ الكتاب ؛ وأخبر عن ذلك وصدقه أهل الكتاب بذلك ؛ فذلك قوله تعالى : « نوحيه إليك » فرد الكناية الى ذلك فذلك ذكر . والإيماء هنا الإرسال إلى النبي صلى الله عليه وسلم . والوحي يكون إلهاما وإيماء وغير ذلك . وأصله في اللغة إعلام في خفاء ؛ ولذلك صار الإلهام يُسمى وحياً ؛ ومنه « وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ » وقوله : « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ » وقيل : معنى « أوحيت الى الحواريين » أمرتهم ؛ يقال : وحي وأوحى ، ورعى وأرعى بمعناه . قال الزجاج :
« أوحى لها القرار فاستقرت »

أى أمر الأرض بالقرار . وفي الحديث : « الْوَحَى الْوَحَى » وهو السرعة ؛ والفعل منه تَوَحَّيْتُ تَوَحَّيًّا . قال ابن فارس : الوحي الإشارة والكتابة والرسالة ، وكل ما ألقته الى غيرك

حتى يعلمه ونهى كيف كان . والوحي السريع . والوحي الصوت ؛ ويقال : استوحيناهم
أى استمعناهم . قال :

• أوحيت ميمونة لما والأزرق •

الثانية - قوله تعالى : (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ) أى وما كنت يا محمد لديهم ، أى بحضورهم
وعندهم . (إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا مَهْمُ) جمع قلم ؛ من قلبه إذا قطعه . قيل : قد أحجمهم وسامهم .
وقيل : أفلامهم التى كانوا يكتبون بها التوراة ، وهو أجود ؛ لأن الأزلام قد نهى الله عنها
فقال « ذَلِكَ فُسْقٌ » . إلا أنه يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك على غير الجهة التى كانت عليها الجاهلية
تفعلها . (أَيْهِمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) أى يحضنها ، فقال زكريا : انا أحق بها ، خالتها عندى .
وكانت عنده أشباح بنت فافود أختُ حنة بنت فافود أم مريم . وقال بنو إسرائيل : نحن
أحق بها ، بنت عالمنا . فآذعروا عليها وجاء كل واحد بقلبه ، وانفقوا أن يجعلوا الأقلام فى الماء
الجارى فن وقف قلمه ولم يجره الماء هو حاضنها . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " بَقَرَتْ
الأقلام وعال قلم زكريا " . وكانت آية له لأنه نبي تجرى الآيات على يديه . وقيل غير هذا .
و « أَيْهِمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ » ابتداء وخبر فى موضع نصب بالفعل المضمر الذى دل عليه الكلام ؛
التقدير : ينظرون أيهم يكفل مريم . ولا يعمل الفعل فى لفظ « أى » لأنها استفهام .

الثالثة - استدل بعض علمائنا بهذه الآية على إثبات القرعة ، وهى اصل فى شرعنا
لكل من أراد العدل فى القسمة ، وهى سنة عند جمهور الفقهاء فى المستوفين فى الحججة ليعدل
بينهم وتطمئن قلوبهم وترتفع الظنة عن يتولى قسمتهم ، ولا يفضل أحد منهم على صاحبه
إذا كان المقسوم من جنس واحد أتباعا للكتاب والسنة : ورد العمل بالقرعة أبو حنيفة
وأصحابه ، وردوا الأحاديث الواردة فيها ، وزعموا أنها لا معنى لها وأنها تشبه الأزلام التى نهى
الله عنها . وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه جوزها وقال : القرعة فى القياس لا تستقيم ،
ولكنها تركها القياس فى ذلك وأخذنا بالآثار والسنة . قال أبو عبيد : وقد عمل بالقرعة ثلاثة
من الأنبياء : يونس وزكريا وإسماعيل صلى الله عليه وسلم . قال ابن المنذر . واستعمل القرعة

كالاتحاد من أهل العلم فبما يقسم بين الشركاء، فلامعنى لقول من ردها، وقد ترجم البخارى في آخر كتاب الشهادات (باب القسرة في المشكلات وقول الله عز وجل « إذ يقولون أفلاهم ») وساق حديث الثمان بن بشير : « مثل القائم على حدود الله والمدين فيها مثل قوم استهموا على سفينة... » الحديث . وساقى في « الأنفال » إن شاء الله تعالى، وفي سورة « الزخرف » أيضا يقول الله سبحانه . وحديث أم العلاء وأن عثمان بن مظعون طار لهم سهم في السكينة حين اقترعت الأنصار سكينة المهاجرين ، الحديث . وحديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأبتهن خرج سهمها خرج بها ؛ وذكر الحديث .

وقد اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ؛ فقال مرة : يقرع للحديث ، وقال مرة : يسافر بأوفقهن له في السفر . وحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة . وكيفية القرعة مذكورة في كتب الفقه والخلاف . واحتج أبو حنيفة بأن قال : إن القرعة في شأن زكريا وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مما لو تراضوا عليه دون قرعة لحاز . قال ابن العربي : « وهذا ضعيف ، لأن القرعة إنما فائدتها استخراج الحكم الخفى عند التشاح ؛ فأما ما يخرج به التراضى [فيه] فباب آخر ، ولا يصح لأحد أن يقول : إن القرعة تجري مع موضع التراضى ، فإنها لا تكون أبدا مع التراضى » وإنما تكون فيما يتشاح الناس فيه ويضن به . وصفة القرعة عند الشافعى ومن قال بها : أن تطلع وقاع صفار مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية لا تفاوت فيها ثم يُجفف قليلا ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر ذلك وينطى عليها ثوبه ثم يخلل يده ويخرج فإذا خرج اسم رجل أعطى الجزء الذى أقرع عليه .

- (١) كذا في نسخ الأصل ، وهو نقل البخارى عن الثمان في « كتاب المقام » . وروايته . في « كتاب الشهادات » : « ... مثل المدعى في حدود الله واليات فيها مثل ... » . والمدعى : الذى رأى .
(٢) تشاح الخصمان : أراد كل أن يكون هو الغالب . (٣) زيادة عن أحكام القرآن لابن العربي .

الرابعة - ودلت الآية أيضا على أن الخالة أحق بالحضانة من سائر القربات ما عدا لولدت، وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة - واسمها أمة الله - لجعفر وكانت حتمه خالتها، وقاله «إنما الخالة بمنزلة الأم» وقد تقدمت في البقرة هذه المسألة. ونخرج أبو داود عن علي بن عمار قال خرج زيد بن حارثة إلى مكة فقدم بأبنة حمزة فقال جعفر: أنا أخذها وأنا أحق بها ابنة عمي وخالتها عندي، وإنما الخالة أم. فقال علي: أنا أحق بها ابنة عمي وعندي. ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي أحق بها. وقال زيد: أنا أحق بها، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها. فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قال: «وأما الجارية فانقض بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الخالة أم». وذكر ابن أبي خيثمة أن زيد بن حارثة كان رومي حمزة فتكون الخالة حل هذا أحق من الرومي ويكون ابن العم إذا كان زوجا غير فاطم بالخالة في الحضانة وإن لم يكن عمرها لها.

قوله تعالى: إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَحْزَرُهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُبْشِرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (١٥) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ (١٦)

دليل على نبوتها كما تقدم. و«إذ» متعلقة بخصمون. ويجوز أن تكون متعلقة بقوله: «وما كنت لديهم». «بكلمة منه» قرأ أبو السمال بكلمة منه، وقد تقدم. «اسمها المسيح» ولم يقل اسمها لأن معنى كلمة معنى ولد. والمسيح لقب لعيسى ومعناه الصديق؛ قاله إبراهيم النخعي. وهو فيقال معزب وأصله الشين وهو مشترك. قال ابن فارس: المسيح المرق، والمسيح الصديق، والمسيح الدرهم الأطلس لا نقش فيه. والمسيح الجامع؛ يقال مسحها. والأُمسح: المكان الأملس. والمسحاء المرأة الزمحاء التي لا أسن لها. وبفلان مسحة من جمال. والمساخ قبيح جواد، واحدها مسيحة. قال:

لَهَا مَسَاحُ زُودٌ فِي مَرَافِضِهَا ۖ لَيْنٌ وَلَيْسَ بِهَا وَعَن وَلَا رَقِيٌّ

واختلف في المسيح ابن مريم مما ذا أخذ؛ فقيل : لأنه مسح الأرض؛ أى ذهب فيها فلم يستكن يكن . وروى عن ابن عباس أنه كان لا يسمح ذا طاعة إلا يريئ ؛ فكانه سمي مسيحاً لذلك، فهو على هذا قيل بمعنى فاعل . وقيل : لأنه مسح بذهن البركة، كانت الأنبياء تُمسح به طيب الرائحة ؛ فإذا مُسح به عُلِمَ أنه نبي . وقيل : لأنه كان ممسوح الإخصمين . وقيل : لأن الجبال مسحة، أى أصابه وظهر عليه . وقيل : إنما سُمي بذلك لأنه مُسح بالطهر من الذنوب . وقال أبو الميثم : المسيح ضد المسيح ؛ يقال : مسحه الله أى خلقه خلقاً حسناً مباركاً . ومسحه أى خلقه خلقاً ملوناً قبيحاً . وقال ابن الأعرابي : المسيح الصديق ، والمسيح الأعور ، وبه سُمي الدجال . وقال أبو عبيد : المسيح أصله بالعبرانية مَسِيحاً بالثين فمزب كما عَرَّبَ موسى بموسى . وأما الدجال فسُمي مسيحاً لأنه مسح العينين . وقد قيل في الدجال مَسِيح بكسر الميم وشد السين . وبعضهم يقول كذلك بإخاء المنقوطة . وبعضهم يقول مَسِيح بفتح الميم وإخاء والتخفيف ؛ والأول أشهر وعليه الأكثر . سُمي به لأنه يسبح في الأرض أى يطوفها ويدخل جميع بلدانها إلا مكة والمدينة ويبيت المقدس ؛ فهو فعيل بمعنى فاعل . فالدجال مسح الأرض بحنة، وابن مريم مسحها بمنحة . وعلى أنه ممسوح العين فعيل بمعنى مفعول . وقال الشاعر :

• إِنَّ الْمَسِيحَ يَقْتُلُ الْمَسِيحَا •

وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة والمدينة" الحديث . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو "إلا الكعبة وبيت المقدس" ذكره أبو جعفر الطبري . وزاد أبو جعفر الطحاوي "ومسجد الطور" رواه من حديث جنادة بن أبي أمية عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفي حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن سبرة بن جندب عن النبي

(١) قوله : جمع زود وجمع المائة . والرمز والرق : الضم .

صلى الله عليه وسلم " وأنه سيظهر على الأرض كلها إلا الحرم وبیت المقدس وأنه يحصر المؤمنين في بيت المقدس " وذكر الحديث . وفي صحيح مسلم : " فبينا هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم قتيلا عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهردتين واضعا كفيه على أجنحة ملكين إذا طأطأ رأسه قطر وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ فلا يحل لكافر يحد ريح نفسه إلا مات ، ونفسه يتنهي حيث يتنهي طرفه فيطبله حتى يملوكه يباب له فيقتله " الحديث بطوله .^(١)

وقد قيل : إن المسيح اسم لعيسى غير مشتق سماه الله به . فعل هذا ليكون عيسى بدلا من المسيح من البدل الذي هو هو . وعيسى اسم أعجمي فلذلك لم ينصرف . وإن جعلناه عربيا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن فيه ألف ثابتة . ويكون مشتقا من عاسه يؤسه إذا سلسه وقام عليه . (وجبنا) أى شريفا إذا جاء وقدر ، وانتصب على الحال ؛ قاله الأخفش . (ومن المقرين) عند الله تعالى وهو معطوف على « وجبنا » أى ومقربا ؛ قاله الأخفش . وجمع وجبه وجبها ووجه . (ويحكم الناس) عطف على « وجبنا » ؛ قاله الأخفش أيضا . و « المهد » مضجع الصبي في رضاعه . ومهدت الأمر هنيأه ووطأته . وفي الترتيل « فَلَا تُقْسِمُ بِمَهْدُوْنَ » . وامتد الشيء ارتفع كما يمتد سنام البعير . (وَكَهَلًا) الكهل من حال الغلومة وحال الشيخوخة . وامرأة كهلة . واكتهلت الروضة إذا عمها الثور . يقول : يكلم الناس في المهد آية ويكلمهم كهلا بالوحي والرسالة . وقال أبو العباس : كالمهم في المهد حين برأ أنه فقال : « إني عبد الله » الآية . وأما كلامه وهو كهل فاذا أنزله الله تعالى [من السماء] أنزله على صورة ابن ثلاث وثلاثين سنة وهو الكهل فيقول لهم « إني عبد الله » كما قال في المهد فهاتان آيتان ومجتان . قال المهدوي : وفائدة الآية أنه أعلمهم أن عيسى عليه السلام يكلمهم في المهد ويبش إلى أن يكلمهم كهلا ، إذ كانت العادة أن من تكلم في المهد لم يبش .

(١) قوله : مهردتين ، أى في شفتين أو حلين . وقيل : الثوب المهرود الذي يصبغ بالورس ثم بالزعفران .

(٢) الجمان (بضم الجيم وتخفيف الميم) : حبات من الفضة تصنع حل هيئة الخرز الجبار .

(٣) له (بضم اللام وتشديد الهاء) : قرعة بيت المقدس من نواحي فلسطين .

(٤) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧٦ تلخيص بلقي . (٥) الزيادة عن البحر لأبي حيان .

قال الزجاج : « وكهلا » بمعنى ويكلم الناس كهلا . وقال الفراء والأخفش : هو معطوف على « وجيها » . وقيل : المني ويكلم الناس صغيرا وكهلا . ودروى ابن جريج مع مجاهد قال : الكهل الحليم . النحاس : هذا لا يُعرف في اللغة ، وإنما الكهل عند أهل اللغة من ناهز الأربعين . وقال بعضهم : يقال له حَدَثٌ إلى ست عشرة سنة . ثم شاب إلى اثنين وثلاثين . ثم يتكلم في ثلاث وثلاثين ؛ قاله الأخفش . « ومن الصالحين » عطف على « وجيها » أى وهو من العباد الصالحين . ذكر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين عن هلال بن يساف . قال : لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى وصاحب يوسف وصاحب جريج ، كذا قال : « وصاحب يوسف » . وهو في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة عيسى ابن مريم وصاحب جريج ... وبيننا صبي يرضع من أمه » وذكر الحديث بطوله ^(١) . وقد جاء من حديث صبيح في قصة الأخدود « أن امرأة جى ، بها ثلثي في النار على إيمانها ومعها صبي » . في غير كتاب مسلم « يرضع فقاعت أن تقع فيها فقال الغلام يا أمه أصبري فإنك على الحق » . وقال الضحاك : تكلم في المهد ستة : شاهد يوسف وصبي ماشطة امرأة فرعون وعيسى ويحيى وصاحب جريج وصاحب الجبار . ولم يذكر الأخدود ، فأسقط صاحب الأخدود وبه يكون المتكلمون سبعة . ولا معارضة بين هذا وبين قوله عليه السلام : « لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة » بالحصر فإنه أخبر بما كان في علمه مما أوجب إليه في تلك الحال . ثم بعد هذا أعلمه الله تعالى بما شاء من ذلك . فآخبر به .

قلت : أما صاحب يوسف فيأتى الكلام فيه ، وأما صاحب جريج وصاحب الجبار وصاحب الأخدود في صحيح مسلم . وسأنى قصة الأخدود في سورة « البروج » إن شاء الله تعالى . وأما صبي ماشطة [امرأة] فرعون ، فذكر البيهقي عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لما أسرى بى سرت ، في راحطة طيبة فقلت ما هذه الراححة قالوا ماشطة

أبنة فرعون وأولادها سقط مشطها من يديا فقالت بسم الله فقالت ابنة فرعون أبي قالت ربّي
وربك وربّ أبيك قالت أولك ربّ غير أبي قالت نعم ربّي وربك وربّ أبيك الله - قال -
فدعاها فرعون فقال ألك ربّ غيري قالت نعم ربّي وربك الله - قال - فأمر بنقرة من نحاس
فأحيت ثم أمر بها لتلقى فيها قالت إن لي إليك حاجة قال ما هي قالت تجمع عظامي وعظام
ولدي في موضع واحد قال ذاك لك لما لك علينا من الحق فأمر بهم فألقوا واحدا واحدا
حتى بلغ رضيعا فيهم فقال قبي يا أمّته ولا تقاعبي فإننا على الحق - قال - وتكلم أربعة وهم
صغار هذا وشاهد يوسف وصاحب بئرج وعيسى ابن مريم .

قوله تعالى : قَالَتْ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ
كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾

أي يا سيدي . مخاطب جبريل عليه السلام ؛ لأنه لما تمثّل لها قال لها : إنما أنا
رسول ربك ليهب لك غلاما زكيا . فلما سمعت ذلك من قوله استفهمت عن طريق الولد
فقالت : أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ؟ أي بتكاح . « ولم أك بغيا » ذكرت هذا
تاكيدا ؛ لأن قولها « لم يمسسني بشر » يشمل الحرام والحلال . تقول : العادة الجارية
التي أجراها الله في خلقه أن الولد لا يكون إلا عن نكاح أو سفاح . وقيل : ما استبعدت
من قدرة الله تعالى شيئا ولكن أرادت كيف يكون هذا الولد : أين قبل زوج في المستقبل
أم يخلق الله ابتداء ؟ فروى أن جبريل عليه السلام حين قال لها : « كذلك الله يخلق ما يشاء »
« قال كذلك قال ربك هو على هين » . نفخ في جيب درعها وكتمها ؛ قاله ابن بئرج . قال
ابن عباس : أخذ جبريل رذن قبصها بأصبعه فنفخ فيه فحلت من ساعتها بعيسى . وقبل غير ذلك
على ما يأتي بيانه في سورتها إن شاء الله تعالى . وقال بعضهم : وقع نفخ جبريل في رحمها فبعثت

بذلك . وقال بعضهم : لا يجوز أن يكون الخلق من نفع جبريل لأنه يصير الولد بعضه من الملائكة وبعضه من الإنس ، ولكن سبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأخذ للبطيخ من ثمرته جعل بعض الماء في أصلاب الآباء وبعضه في أرحام الأمهات فإذا اجتمع الماءان صاراً ولداً ، وأن الله تعالى جعل الماءين جميعاً في مريم بعضه في رحمها وبعضه في صلبها فنفع فيه جبريل لتبيح شهوتها ؛ لأن المرأة لما لم تنج شهوتها لا تحبل ، فلما حاجت شهوتها بنفع جبريل وقع الماء الذي كان في صلبها في رحمها فاخطط الماءان فبقيت بذلك ؛ فذلك قوله تعالى : « إذا قضى أمراً » يعني إذا أراد أن يخلق خلقاً فإنما يقول له كن فيكون . وقد تقدم في « البقرة » القول فيه مستوفى .^(١)

قوله تعالى : وَيُعَلِّمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿١٨﴾ وَرَسُولًا إِنْ بَنَى إِسْرَءِيلَ أَتَىٰ قَدْ جِئْتُمْ بِغَايَةِ مِنْ رَّبِّكُمْ أَنَّيَ أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِىَ الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْرِيُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾

قوله تعالى : (وَيُعَلِّمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ) قال ابن جريج : الكتاب الكتابة والخط . وقيل : هو كتاب غير التوراة والإنجيل علمه الله عيسى عليه السلام . (وَرَسُولًا) أى ونجعله رسولا . أو يكلمهم رسولا . وقيل : هو معطوف على قوله « وجيها » . وقال الأخفش : وإن شئت جعلت الواو في قوله « ورسولا » مفتحة والرسول حالا للهاء ، تقديره ويعلمه الكتاب رسولا . وفي حديث أبى ذر العلوى « وأول أنبياء بنى إسرائيل موسى وآخرهم عيسى عليهم السلام » . (أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ) أى أصنع وأقدر لكم . (مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) قرأ الأخرج وأبو جعفر « كهية » بالتشديد . الباقون بالهمز .

والطير يذكروا ويؤنث . (فَأَنْفَخُ فِيهِ) أى فى الواحد منه أو منها أو فى الطين فيكون طائرا .
وطائر وطير مثل تاجر وتاجر . قال وَهَب : كان يطير مادام الناس ينتظرون إليه فإذا غاب عن
أعينهم سقط ميتا ليميز فعل الخلق من فعل الله تعالى . وقيل : لم يخلق غير الخفاش لأنه أكل
الطير خلقا ليكون ألغى فى القدرة ، لأن لها تدبيرا وأسنانا وأذنا ، وهى تحيض وتطهر وتلد .
ويقال : إنما طلبوا خالق خفاش لأنه أعجب من سائر الخلق ؛ ومن عجائبه أنه لحم ودم يطير
بغير ريش ويولد كما يلد الحيوان ولا يبيض كما يبيض سائر الطيور ، فيكون له الضرع يخرج منه
اللبن ولا يبصر فى ضوء النهار ولا فى ظلمة الليل وإنما يرى فى ساعتين : بعد غروب الشمس
ساعة وبعد طلوع الفجر ساعة قبل أن يسفر جدا ، ويضحك كما يضحك الإنسان ويحيض
كما تحيض المرأة . ويقال : إن سؤالهم كان له على وجه التعمت فقالوا : أخلق لنا خفاشا
لنأجمل فيه روحا إن كنت صادقا فى مقالتك ؛ فأخذ طينا وجعل منه خفاشا ثم نفخ فيه
فإذا هو يطير بين السماء والأرض ؛ وكان تسوية الطين والنفخ من عيسى والخلق من الله ، كما أن
النفخ من جبريل والخلق من الله .

قوله تعالى : (وَأُخْرِجُ آلَ كَافُرِينَ وَالْأَبْرَصَ وَالْحُمَّى الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ) الآية : الذى يولد
أعمى ؛ عن ابن عباس . وكذا قال أبو عبيدة قال : هو الذى يولد أعمى ؛ وأنشد لرؤبة :
فَأَرْتَدُّ أَرْتَدَادَ آلِ كَافُرِينَ

وقال ابن فارس : الكه العمى يولد به الإنسان وقد يمرض . قال سويد :

كَبِهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى أَبْقَيْتَهَا

بجاهد : هو الذى يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل . حكمة : هو الأعشى ، ولكنه فى اللغة
العمى ؛ يقال كَبِهَتْ كَبْهَاتُهَا وكَبِهَتْهَا إِذَا أَعْمِيَتْهَا . والبَرَصُ معروف وهو بياض يعتري الجلد .
والأَبْرَصُ القمر . وسامُ أَبْرَصٍ معروف ، ويجمع على الأبرص . وخُصَّ هذان بالذكر لأنهما
عيان . وكان الغالب على زمن عيسى عليه السلام الطب فأوراهم الله المعجزة من جنس ذلك .
(وَأُخْرِجُ الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ) قيل : أحيا أربعة أنفس : الناذر وكان صديقا له ، وآبن المعجوز

وابنة العاشر وسام بن نوح ؛ فانه أعلم . فاما الماذر فانه كان توفى قبل ذلك بأيام فدعا الله فقام بإذن الله وودّكه يقطر فمأش وولد له . وأما ابن المعجوز فانه مرّ به يُحمل على سريره فدعا الله فقام وإيس ثيابه وحمل السرير على عنقه ورجع إلى أهله . وأما بنت العاشر فكان أتى عليها ليلة فدعا الله فعاشت بعد ذلك وولدت لها ؛ فلما رأوا ذلك قالوا : إلك عيسى من كان موته قريبا فلملهم لم يموتوا فاصابتهم سكرة فأحى لنا سام بن نوح . فقال لهم : دلّوني على قبره فخرج فخرج القوم معه حتى انتهى إلى قبره فدعا الله فخرج من قبره وقد شاب رأسه . فقال له عيسى : كيف شاب رأسك ولم يكن في زمانكم شيب ؟ فقال : يا روح الله ، إلك دعوتى فسمعت صوتا يقول : أجب روح الله . فظننت أن القيامة قد قامت ، فن هول ذلك شاب رأسى . فسأله عن الترع فقال : يا روح الله ، إن صرارة الترع لم تذهب عن حنجرتى ؛ وقد كان من وقت موته أكثر من أربعة آلاف سنة . فقال للقوم : صدقوه فإنه نجي ؛ فأمن به بعضهم وكذبه بعضهم وقالوا : هذا سحر . وروى من حديث إسماعيل ابن عيَّاش قال : حدثني محمد بن طلحة عن رجل أن عيسى ابن مريم كان إذا أراد أن يمضي الموتى صلى ركعتين يقرأ في الأولى «تبارك الذى بيده الملك» . وفي الثانية «تزييل» للسجدة ؛ فإذا قرغ حمد الله وانتهى عليه ثم دعا بسبعة أسماء : يا قديم يا خفى يا دائم يا فرد يا وتر يا أحد يا محمد ؛ ذكره البيهقي وقال : ليس إسناده بالقوى^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ كَمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَذَنُّوْنَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ أى بالذى تأكلونه وما تذنون وما تذنون . وذلك أنه لما أحيأهم الموتى طلبوا منه آية أخرى وقالوا : أخبرنا بما نأكل في بيوتنا وما نذعن للعد ؛ فأخبرهم فقال : يا فلان أنت أكلت كذا وكذا ، وأنت أكلت كذا وكذا وأذخرت كذا وكذا ؛ فذلك قوله «أَنْتُمْ» الآية . وقرأ مجاهد والزهرى والسَّخَّيَّانِي « وما تَذَنُّوْنَ » بالذال المعجمة مخففا . وقال سعيد بن جبير وغيره : كان يخبر الصبيان في الكتاب بما يذخرون حتى منهم آباؤهم من الجلوس معه . فتادة : أخبرهم بما أكلوه من المائدة وما أذخروه منها خفية .

(١) ما كان للفرطى رحمه الله أن يذكره .

قوله تعالى : وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلِأَحْلَلْ لَكُمْ بَعْضَ
الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَجَنَّكُمْ بِإِذْنِ رَبِّكُمْ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۝
إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ۝

(وَمُصَدِّقًا) عطف على قوله : « ورسولا » . وقيل : المعنى وجئكم مصدقا .
(لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ) لما قبلي . (وَلِأَحْلَلْ لَكُمْ) فيه حذف ، أى ولأحل لكم جئكم . (بَعْضَ
الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) بمعنى من الأطعمة . قيل : إنما أحل لهم عيسى عليه السلام ما حرم عليهم
بذنوبهم ولم يكن في التوراة نحو أكل الشحوم وكل ذى ظفر . وقيل : إنما أحل لهم أشياء
حرمها عليهم الأحبار ولم تكن في التوراة عزيمة عليهم . قال أبو عبيدة : يجوز أن يكون
« بعض » بمعنى كل ، وأنشد لبيد :

تَرَكَ أَمَكْنِيَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا • أَوْ يَرْتَبُطُ بَعْضُ النَّفْسِ بِجَانِبِهَا

وهذا القول غلط عند أهل النظر من أهل اللغة ؛ لأن البعض والجزء لا يكونان بمعنى الكل
في هذا الموضع ، لأن عيسى صلى الله عليه وسلم إنما أحل لهم أشياء مما حرمها عليهم موسى
من أكل الشحوم وغيرها ولم يحل لهم القتل ولا السرقة ولا فاحشة . والدليل على هذا أنه
وَوَيْ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَهُمْ عِيسَى بِالْإِنْجِيلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ مُوسَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِمَا وَعَلَى نَبِيْنَا ؛
لأن موسى جاءهم بتحريم الإبل وأشياء من الشحوم فجاءهم عيسى بتحليل بعضها ، وقرأ النخعي
« بعض الذي حرم » مثل كرم ، أى صار حراما . وقد يوضع البعض بمعنى الكل إذا انضمت
إليه قرينة تدل عليه ؛ كما قال الشاعر ۝^(١)

أَبَا هَضِيرٍ أَذْنَيْتِ فَأَمْتَيْتِ بِهَضْنَا • سَحَابَيْتِ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوُنَ مِنْ هَضْنِ

يُرِيدُ بَعْضَ الشَّرِّ أَهْوَنَ مِنْ كُلِّهِ . (وَجَنَّكُمْ بِإِذْنِ رَبِّكُمْ) إنما وحده وهي آيات لأنها جنس
واحد في الدلالة على رسالته .

(١) موطوعة بن البدي ، خاطب به عمرو بن عبد الملك ، وكيع أبو حنيفة أمر بكتبه .

قوله تعالى : فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٦﴾
قوله تعالى : (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ) أى من بنى إسرائيل . وأحس معناه علم ووجد ؛ قاله الزجاج . وقال أبو حنيفة : معنى « أحس » عرف ، وأصل ذلك وجود الشيء بالحاسة . والإحساس : العلم بالشيء ؛ قال الله تعالى : « هَلْ يُحِصُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ » والحس القتل ؛ قال الله تعالى : « إِذْ تُحِصُّونَهُمْ بِأَنفِهِمْ » . ومنه الحديث في الجراد « إِنَّمَا حَسَّهُ الْبَرْدُ » . (مِنْهُمْ الْكُفْرَ) أى الكفر بالله . وقيل : سمع منهم كلمة الكفر . وقال الفراء : أرادوا قتله . (قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) استنصر عليهم . قال السددي والثوري وغيرهما : المعنى مع الله ، فإلى بمعنى مع ؛ كقوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » أى مع . والله أعلم . وقال الحسن : المعنى من أنصاري في السبيل إلى الله ؛ لأنه دعوهم إلى الله عز وجل . وقيل : المعنى من يضم نصرته إلى نصرته الله عز وجل . فإلى على هذين القولين على بائها ، وهو الجيد . وطلب النصرة ليحتمى بها من قومه ويظهر الدعوة ؛ عن الحسن ومجاهد . وهذه سنة الله في أنبيائه وأوليائه . وقد قال لوط : « لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ » أى عشيرة وأصحاب ينصروني . (قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) أى أنصاريه ودينه . والحواريون أصحاب عيسى عليه السلام ، وكانوا اثني عشر رجلا ؛ قاله الكلبي وأبو زروق .

واختلف في تسميتهم بذلك ؛ فقال ابن عباس : سُمُّوا بذلك لبياض ثيابهم ، وكانوا صيادين . ابن أبي تيجان وابن أُرطاة : كانوا قصارين فسمُّوا بذلك لتبييضهم الثياب . قال عطاء : أسامت مرثم عيسى إلى أعمال شتى ، وأتت ما دفعته إلى الحواريين وكانوا قصارين ومصباغين ، فأراد معلم عيسى السفر فقال لمبسى : عندى ثياب كثيرة مختلفة الألوان وقد ملئت الصبغة فاصبغها . فطبخ عيسى جبًّا واحداً وأدخل جميع الثياب وقال : كوني بإذن الله على ما أريد منك . فقدم الحواري والثياب كلها في الجبِّ فلما رأها قال : قد أفسدتها ؛ فانخرج عيسى ثوبا أحمر وأصفر وأخضر إلى غير ذلك مما كان كل ثوب مكتوب عليه هيبته .

فمجب الحوارى ، وعلم أن ذلك من الله ودعا الناس إليه فأمنوا به ، فهم الحواريون . فتادة والضحاك : سمو بذلك لأنهم كانوا خاصة الأنبياء . يريدان لقاء قلوبهم . وقيل : كانوا ملوكا ، وذلك أن الملك صنع طعاما فدعا الناس إليه فكان عيسى على قصبة فكانت لاستقص ، فقال الملك له : من أنت ؟ قال : عيسى ابن مريم . قال : إني أترك ملكي هذا وأتبعك . فانطلق بمن أتبعه معه ، فهم الحواريون ، قاله ابن عون . وأصل الحوارى فى اللغة البيضاء . وحُورَت الثياب بيضتها . والحوارى من الطعام ما حُور ، أى بيض . وأحور أبيض . والخفنة المحورة : المبيضة بالسم . والحوارى أيضا الناصر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لكل نبي حوارى وحوارى الزير " . والحواريات : النساء لياضهن ، وقال : فقل للحواريات يبيكن غيرة * ولا تبيكن إلا الكلاب النواج

قوله تعالى : رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٢﴾

قوله تعالى : (رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ) أى يقولون ربنا آما . (بِمَا أَنزَلْتَ) يعنى فى كتابك وما أظهرته من حكمك . (وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ) يعنى عيسى . (فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ) يعنى أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، عن ابن عباس . والمعنى أنت أئمة أئمانا مع أئمانهم وأجعلنا من جلتهم . وقيل : المعنى فاكْتُبْنَا مع الذين شهدوا لأئمتنا بالصدق .

قوله تعالى : وَمَكُرُواْ وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ ﴿٥٣﴾

قوله تعالى : (وَمَكَّرُوا) يعنى كفار بنى إسرائيل الذى أحس منهم الكفر ، أى قتله . وذلك أن عيسى عليه السلام لما أخرجهم قومه وأمه من بين أظهرهم عاد إليهم مع الحواريين وصلاح فيهم بالدعوة فهموا يقتلهم وتواطشوا على الفتك به ، فذلك مكرم . ومكر الله : استدراجه ليعاده من حيث لا يظنون ، عن الفراء وغيره . قال ابن عباس : كلما أحدثوا خطيئة جددنا لهم نعمة . وقال الزجاج : مكر الله مجازاتهم على مكرم ، فسمى الجزاء باسم الابتداء ، كقوله :

«اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ»، «وَهُوَ خَادِعُهُمْ». وقد تقدم في البقرة . وأعلل المكر في اللغة الاحتيال والخداع . والمكر : خدالة الساق . وامرأة ممكورة الساقين . والمكر ضرب من الثياب . ويقال : بل هو المرأة ؛ حكاه ابن فارس . وقيل : «مكر الله» إلقاء شبه عيسى على غيره ورفع عيسى إليه . وذلك أن اليهود لما اجتمعوا على قتل عيسى دخل البيت هارباً منهم فرفضه جبريل من الكوة إلى السماء ، فقال لملكهم لرجل منهم خيبت يقال له يهوذا : ادخل عليه فأقتله ، فدخل الخوذة فلم يجد هناك عيسى وألقى الله عليه شبه عيسى ، فلما خرج رآه على شبه عيسى فأخذوه وقتلوه وصلبوه . ثم قالوا : وجهه يشبه وجه عيسى ويده يشبه يدين صاحبه ؛ فإن كان هذا صاحبه فأين عيسى ! وإن كان هذا عيسى فأين صاحبه ! فوقع بينهم قتال قتل بعضهم بعضاً ؛ فذلك قوله تعالى : «وَمَكْرُوا مَكْرَهُهُ» . وقيل غير هذا على ما يأتي .

(وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) اسم فاعل من مَكَرَ مَكْرًا . وقد عدّه بعض العلماء في أسماء الله تعالى فيقول إذا دعا به : يا خير الماكرين أمكركي . وكان عليه السلام يقول في دعائه : «اللَّهُمَّ امكركي ولا تمكرك علي» . وقد ذكرناه في الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى . والله أعلم .

قوله تعالى : إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِبِي إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرِجُعِكُمْ فَأَحْكُرُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ) العامل في «إِذْ» مكروا ، أو فعل مضمر . وقال جماعة من أهل المعاني منهم الضحاك والفراء في قوله تعالى : «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ» على التقديم والتأخير ؛ لأن الواو لا توجب الرفع . والمعنى : إِنِّي رَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمُتَوَفِّيكَ بعد أن تنزل من السماء ؛ كقوله : «وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِرِأْسَاكَ وَأَجَلَ مُسِيٍّ» . والتقدير ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان زاماً . قال الشاعر :

ألا يا نخله من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام

أى عليك السلام ورحمة الله . وقال الحسن وابن جريح : معنى متوفيك قابضك ورافئك الى السماء من غير موت ؛ مثل توفيت مالى من فلان أى قبضته . وقال وهب بن منبه : توفى الله عيسى عليه السلام ثلاث ساعات من نهار ثم رفعه الى السماء . وهذا فيه بُعد ؛ فإنه صرح في الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم نزوله وقتله للتجبال على ما بيناه في كتاب التذكرة وفي هذا الكتاب حسب ما تقدم ، ويأتى . وقال ابن زيد : متوفيك قابضك ، ومتوفيك ورافئك واحد ولم يمت بعد . وروى ابن طلحة عن ابن عباس معنى متوفيك بميتك . الربيع ابن أنس : وهى وفاة نوم ؛ قال الله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ » أى ينيمنكم لأن النوم أخو الموت ، كما قال صلى الله عليه وسلم لما سئل : أفى الجنة نوم قال : « لا ، التَّوْمُ أخو الموت والجنة لا موت فيها » . أخرجه الدارقطني . والصحيح أن الله تعالى رفعه الى السماء من غير وفاة ولا نوم كما قال الحسن وابن زيد ، وهو اختيار الطبرى وهو الصحيح عن ابن عباس ، وقاله الضحاك . قال الضحاك : كانت القصة لما أرادوا قتل عيسى أجمع الحواريون فى عُرفة وهم اثنا عشر رجلا فدخل عليهم المسيح من مشكاة الغرفة ، فأخبر إبليس جمع اليهود فركب منهم أربعة آلاف رجل فأخذوا باب الغرفة . فقال المسيح للحواريين : أياكم يخرج ويُقتل ويكون معى فى الجنة ؟ فقال رجل : أنا يا بني الله ؛ فأتى إليه مدرعة من صوف وعمامة من صوف وناولته عكازه وألقى عليه شبه عيسى ، فخرج على اليهود فقتلوه وصلبوه . وأما المسيح فكساه الله الزيش وألبسه النور وقطع عنه لذة الطعام والمشرب فطار مع الملائكة . وذكر أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما أراد الله تبارك وتعالى أن يرفع عيسى الى السماء نرج على أصحابه وهم اثنا عشر رجلا من حين فى البيت ورأسه يقطر ماء فقال لهم : أما إن منكم من سيكفر بى اثنتى عشرة مرة بعد أن آمن بى ، ثم قال : أياكم يُلقى عليه شئى فيُقتل مكافى ويكون معى

في درجتي ؟ فقام شاب من أحدهم فقال أنا . فقال عيسى : اجلس ، ثم أعاد عليهم فقام الشاب فقال أنا . فقال عيسى : اجلس . ثم أعاد عليهم فقام الشاب فقال أنا . فقال نعم أنت ذاك . فأتى الله عليه شبه عيسى عليه السلام . قال : ورفع الله تعالى عيسى من روضة^(١) كانت في البيت الى السماء . قال : وجاء الطلب من اليهود فأخذوا الشبيه فقتلوه ثم صلبوه ، وكفريه بعضهم اثنتي عشرة مرة بعد أن آمن به ، ففرقوا ثلاث فرق : قالت فرقة : كان فينا الله ما شاء ثم صعد الى السماء ، وهؤلاء اليعقوبية . وقالت فرقة : كان فينا ابن الله ما شاء الله ثم رفعه الله إليه ، وهؤلاء النسطورية . وقالت فرقة : كان فينا عبد الله ورسوله ما شاء الله ثم رفعه الله إليه ، وهؤلاء المسلمون . فظاهرت الكافران على المسامة فقتلوا ، فلم يزل الإسلام طامسا حتى بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم فقتلوا ؛ فأنزل الله تعالى « فَأَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ فَأَيْدَا الَّذِينَ آمَنُوا » أي آمن آبؤهم في زمن عيسى على ملدهم بإظهار دينهم على دين الكفار « فأصبحوا ظاهرين » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والله ليترن ابن مريم حكما عادلا فليكره الصليب وليقتل الخنزير وليضمن الجزية ولتتركن القلاص فلا يسمى عليها ولتذهبن الشحنا والتباغض والتحاسد وليدعون إلى المسال فلا يقبله أحد » . وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء حاجبا أو ممتيرا أو ليثيبهما ولا يتزل بشرع مبتدأ فينسخ به شريعتا بل يتزل مجددا لما درس منها متبعها » . كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كيف أتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ؟ » وفي رواية : « فأمكم منكم » . قال ابن أبي ذئب . تدري ما أمكم منكم ؟ قلت : تحمروني . قال : فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . وقد زدنا هذا الباب بياننا في كتاب (التذكرة) والحمد لله . و « متوفيك » أصله متوفيك حذف الضمة استعلا ،

(١) الروضة : الكتوة . (٢) القلاص (بالكسر) : جمع قلاص وهي الناة .

(٣) غ الروحاء : طريق بين مكة والمدينة ، كان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يثرب والمكة عام الفتح وعام الحج . (من محرم بأقوت) .

وهو خبر إنا . « وَرَأَيْتُكَ » عطف عليه ، وكذا « مَطَهَّرْتُكَ » ، وكذا « وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ » .
ويجوز « وجاعل الذين » وهو الأصل . وقيل : إن الوقف السام عند قوله : « وَمَطَهَّرْتُكَ »
من « الَّذِينَ كَفَرُوا » . قال النحاس : وهو قول حسن . « وجاعل الذين اتبعوك » يا محمد
« فوق الذين كفروا » أى بالهجة وإقامة البرهان . وقيل بالعز والفلبة . وقال الضحاك ومحمد
أبن أبان : المراد الحواريون . والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
فَيُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٥٧﴾ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ
الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) يعنى بالقتل
والصلب والسبي والجزية ، وفى الآخرة بالنار . (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ) « ذلك » فى موضع
وقف بالابتداء وخبره « نتلوه » . ويجوز : الأمر ذلك ، على إضمار المبتدأ .

قوله تعالى : إِنْ مَثَلٌ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ
ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾
قوله تعالى : (إِنْ مَثَلٌ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) دليل على صحة القياس
والتشبيه واقع على أن عيسى خلق من غير آدم ، كآدم ، لا على أنه خلق من تراب . والشئ قد
يُقَسَّمُ بالشئ وإن كان بينهما فرق كبير بعد أن يجتمعا فى وصف واحد ، فإن آدم خلق من
تراب ولم يُخلق عيسى من تراب فكان بينهما فرق من هذه الجهة ، ولكن شئ ما بينهما أنهما
خلق من غير أب ، ولأن أصل خلقتهما كان من تراب لأن آدم لم يُخلق من نفس التراب ،

(١) كما فى بعض الأصول وتخطب إعراب القرآن للعصام ، وفى بعض الآخر : « وجعل ... »

ولكنه جعل التراب طينا ثم جعله صلصالا ثم خلقه منه، فكذلك عيسى حوله من حال إلى حال، ثم جعله بشرا من غير أب . ونزلت هذه الآية بسبب وفد نجران حين أنكروا على النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « إِنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ » فقالوا : أَرَأَيْتَ عِبَادَ خَلْقٍ مِنْ غَيْرِ أَبِي؟ فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « آدَمَ مَنْ كَانَ أَبُوهُ أَعْجَبْتُمْ مِنْ عِيسَى لَيْسَ لَهُ أَبٌ قَادِمٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ » . فذلك قوله تعالى : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ » أى فى عيسى « إِلَّا يَجْعَلُونَكَ بِالْحَقِّ » فى آدَمَ « وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » . وروى أنه عليه السلام لما دعاهم إلى الإسلام قالوا : قد كنا مسلمين قبلك . فقال : « كَذِبْتُمْ يَمْتَكُمُ مِنَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثُ قَوْلِكُمْ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا وَأَكَلِمَ الْخَزِيرَ وَسَجَدَ لِمِ الْصَلِيبِ » . فقالوا : مَنْ أَبُو عِيسَى ؟ فأنزل الله تعالى : « إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » إلى قوله : « فَجَعَلَ لَعْنَةً اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ » . فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال بعضهم لبعض : إن فعلتم اضطرم الوادى عليكم نارا . فقالوا : أَمَا تَعْرِضُ عَلَيْنَا سِوَى هَذَا ؟ فقال : « الْإِسْلَامُ أَوْ الْجَزْيَةُ أَوْ الْحَرْبُ » فأقروا بالجزية على ما يأتى . وتم الكلام عند قوله « آدَمَ » . ثم قال : « خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » أى فكان . والمستقبل يكون فى موضع الماضى إذا عُرِفَ المعنى . قال الفراء : « الخلق من ربك » مرفوع بإضمار هو . أبو عبيدة : هو استئناف كلام وخبره فى قوله « من ربك » . وقيل : هو تفاعل ، أى جاءك الحق . « فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ » الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أنتم ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن شاكاً فى أمره عيسى عليه السلام .

قوله تعالى : فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَعْلَمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿١١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (قَرَّبَ حَاجَّتَ فَيْهِ) أى جادلك وتخاصمك يا عدو فيه ، أى فى عيسى (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ) بأنه عبد الله ورسوله . (فَقُلْ قَالُوا) أى أقبلوا . وُضِعَ لِمَنْ لَهُ جَلَالَةٌ وَرَفْعَةٌ ثُمَّ صَارَ فِي الْأَسْتِمَالِ لِكُلِّ دَاعٍ إِلَى الْإِقْبَالِ ، وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي « الْأَنْعَامِ » . (نَدَّعُ) فِي مَوْضِعٍ جَزَمَ . (أَبْنَاءَنَا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَبْنَاءَ الْبَنَاتِ يُسَمُّونَ أَبْنَاءَ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَفَاطِمَةَ تَمَثَّلَتْ خَلْقَهُ وَعَمَلَتْ خَلْفَهَا وَهُوَ يَقُولُ لَهُمْ : « إِنْ أَنَا دَعَوْتُ فَأَتَمُّنَا » وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (ثُمَّ تَبَيَّنَ) أى تَضَرَّعَ فِي الدَّعَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْكَسَائِيُّ : تَعَيَّنَ . وَأَصْلُ الْإِبْتِهَالِ الْاجْتِهَادُ فِي الدَّعَاءِ بِاللَّحْنِ وَغَيْرِهِ . قَالَ لَيْدٌ :

فِي كُفُولٍ سَادَةٍ مِنْ قَوْمِهِ • نَظَرَ الذَّهَرُ إِلَيْهِمْ فَأَبْتَهَلَ

أَيِ اجْتَهَدَ فِي إِهْلَاكِهِمْ . يُقَالُ : بَهَّلَ اللَّهُ أَيْ لَعَنَهُ . وَالْبَهْلُ اللَّحْنُ . وَالْبَهْلُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ . وَأَبْتَهَلَ إِذَا خَلَّتْهُ وَإِرَادَتُهُ . وَبَهْلُهُ أَيْضًا . وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ : بَهَّلَ اللَّهُ يَبْهَلُهُ بَهْلَةً أَيْ لَعَنَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُمُ أَهْلُ بَحْرَانِ : السَّيِّدُ وَالْعَاقِبُ وَابْنُ الْحَارِثِ رُؤُوسُهُمْ . (فَتَجَمَّلَ لَعْنَةً لِقَاءِ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) .

الثانية - هذه الآية من أعلام نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، لَأَنَّهُ دَعَاهُمْ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ فَأَبَاؤُهَا وَرَضُوا بِالْجَزِيَةِ بِمَدِّ أَنْ أَعْلَمَهُمْ كَيْفَهُمُ الْعَاقِبُ أَنَّهُمْ إِنْ بَاهَلُوهُ اضْطَرُّوا عَلَيْهِمُ الْوَادِي تَارًا وَإِنْ عَمَّا نَجَى مَرْسَلٌ ، وَلَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ جَاءَهُمْ بِالْفَصْلِ فِي أَمْرِ عِيسَى ، فَتَرَكُوا الْمُبَاهَلَةَ وَانصَرَفُوا إِلَى بِلَادِهِمْ عَلَى أَنَّ يُوَدُّوا فِي كُلِّ عَامٍ أَلْفَ حُلَّةٍ فِي صَفَرٍ وَأَلْفَ حُلَّةٍ فِي رَجَبٍ فَصَلَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الْإِسْلَامِ .

الثالثة - قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : إِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لَمَّا بَاهَلَ « نَدَّعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ » وَقَوْلُهُ فِي الْحَسَنِ : « إِنْ أَبَى هَذَا سَيِّدٌ » خُصُّوا بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ إِنْ يُسَمَّيَا ابْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ غَيْرِهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُلُّ سَبَبٍ وَتَسَبُّبٍ

ينقطع يوم القيامة إلا نسي وسبي . ولما قال بعض أصحاب الشافعي فيمن أوصى لولد فلان ولم يكن له ولد لصلبه وله ولد أبي وولد أبنه إن الوصية لولد الأب دون ولد الأبنه وهو قول الشافعي . وسأيت لهذا مزيد بيان في « الأمام والخرف » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ** **وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴿١٢٩﴾ **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ** ﴿١٣٠﴾ قوله تعالى : (**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**) الإشارة في قوله « إن هذا » إلى القرآن وما فيه من الأقاصيص ، سميت قصصاً لأن المعاني تتتابع فيها ، فهو من قولهم : فلان يقص أثر فلان ، أى يتبعه . (**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ**) « من » زائدة للتوكيد ، والمعنى وما إله إلا الله (**الْعَزِيزُ**) أى الذى لا يغلب . (**الحكيم**) ذو الحكمة . وقد تقدم مثله والحمد لله .

قوله تعالى : **قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** ﴿١٣١﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (**قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ**) الخطاب في قول الحسن وابن زيد والسدي لأهل نجران . وفي قول قتادة وابن جريج وغيرهما لليهود المدينة ، خوطبوا بذلك لأنهم جعلوا أبحارهم في الطاعة لهم كالأرباب . وقيل : هو لليهود والنصارى جميعاً . وفي كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل « بسم الله الرحمن الرحيم — من عهد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من أتبع الهدى [أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام] ^(١) أسلم تسلم

(١) زيادة عن صحيح مسلم .

(٢٠) **[وَأَسْمَى]** ^(٢١) **قَوْلُكَ لِقَوْلِكَ حَرِيمٌ** وَلَنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِتْمَ الْأَرِيسِينَ ، وَرَأَى أَهْلَ الْكَلْبِ
تَعَالَى إِلَى كَلِمَتِهِمْ بَيْنَهُمْ وَأَنْ لَا تَعْبُدَ إِلَّا أَنْفُسَهُ إِلَى قَوْلِهِ : فَقُولُوا لَهُمْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ .
لفظ مسلم . والسواء العدل والتصفية ؛ قاله قتادة . وقال زهير :
أَرُونِي خُطَّةً لَا ضَمِّمَ فِيهَا • يُسَوِّى بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ

التقراء : ويقال في معنى العدل سَوَّى وَسَوَّى ، فإذا فتحت السين مددت وإذا كسرت
أو ضمنت قصرت ؛ كقوله تعالى : « مَكَانًا سَوًى » . قال : وفي قراءة عبد الله « إلى كلمة عدل
بيننا وبينكم » . وقرأ قتادة ^(٢٢) « كَلِمَةً » بإسكان اللام ، التي حركة اللام على الكاف ؛ كما يقال
كبد . فالمنى أجيبوا إلى ما دُعِيتُم إليه ، وهو الكلمة العادلة المستقيمة التي ليس فيها ميل عن
الحق ؛ وقد فسرها بقوله تعالى : « لَا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ » فموضع « أَنْ » خفض على البدل من
« كلمة » ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، التقدير هي أَنْ لَا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ ، أو تكون مفسرة لا موضع
لها ، ويجوز مع ذلك في « نَعْبُدْ » وما عطف عليه الرفع والجزم : فالجزم على أَنْ تكون « أَنْ »
مفسرة بمعنى أى ؛ كما قال عز وجل : « أَنْ أَمْسُوا » وتكون « لَا » جازمة . هنا مذهب
صبيويه . ويجوز على هذا أَنْ ترفع « نَعْبُدْ » وما بعده يكون خبراً . ويجوز الرفع بمعنى أنه
لَا نَعْبُدْ ، ومثله « أَنْتَ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا تَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا » . وقال الكسائي
والفراء : « وَلَا نَشْرُكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ » بالجزم على التوهم أنه ليس في أول الكلام أَنْ .

الثانية - قوله تعالى : (وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُهُمْ آيَاتِنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ) أى لا يتبعه
في تحليل شيء أو تحريره إلا فيما حلَّه الله تعالى . وهو نظير قوله تعالى : « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ
وَرُهَبَانَهُمْ آيَاتِنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ » معناه أنهم أتزلوهم متزلة ربهيم في قبول تحريرهم وتحليلهم
لما لم يحرمه الله ولم يحله الله . وهذا يدل على بطلان القول بالاستحسان المجرد الذي لا يستند
إلى دليل شرعي . قال الشيخ الطبري : مثل استحسانات أبي حنيفة في التقديرات التي قلَّدها
دون حُسنات يَدِّهِ ، وفيه رد على الروافض الذين يقولون : يجب قبول [قول] الإمام دون إبانة

(٢١) رواه عن صحيح مسلم . (٢٢) الأريسي ، الأكاريجي والفتح . (٢٣) هو أبو الهيثم البجلي .

مستند شرعي، وأنه يحل ما حرمه الله من غير أن يبين مستندنا من الشريعة، وأرياب جمع ريبه.
و «ثون» هنا بمعنى غير.

الثالثة - قوله تعالى : ((فَإِنْ تَوَلَّوْا)) أى أعرضوا عما دُعو اليه « (قُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) » أى متصفون بدين الإسلام متقادون لأحكامه معترفون بما لله علينا في ذلك من المن والإنعام، غير متخذين أحدًا ربًّا لا عيسى ولا عُزيرًا ولا الملائكة؛ لأنهم بشر مثلنا محدث كدوثنا، ولا نقبل من الزهبان شيئًا يتعريهم علينا ما لم يحترمه الله علينا، فكون قد اتخذناهم أربابا. وقال عكرمة : معنى « يتخذ » يسجد. وقد تقدم أن السجود كان إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم مُعَاذًا لَنَا أَنْ يُسَجَدَ، كما مضى في البقرة^(١) بيانه. وروى أنس بن مالك قال : قلنا يا رسول الله، أيعني بعضنا لبعض ؟ قال «لا» قلنا : أيعاني بعضنا بعضا ؟ قال «لا ولكن تصافوا» أخرجه ابن ماجه في سننه وسياق لهذا المعنى زيادة بيان في سورة «يوسف»، وفي «الواقعة»^(٢) من القرآن أو بعضه على غير طهارة إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَ
التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾

قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ) الأصل «لما» لحذفت الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر. وهذه الآية نزلت بسبب دعوى كل فريق من اليهود والنصارى أن إبراهيم كان على دينه، فأكذبهم الله تعالى بأن اليهودية والنصرانية إنما كانتا من بعده؛ فذلك قوله : «وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ». قال الزجاج : هذه الآية لمن حجة على اليهود والنصارى؛ إذ التوراة والإنجيل أنزلا من بعده وليس فيها اسم لولده من الأديان، واسم الإسلام في كل كتاب. ويقال : كان بين إبراهيم وموسى ألف سنة ورجع موسى وصي أيضا ألف سنة «(أَفَلَا تَعْقِلُونَ)» دحوض حججكم وطلان قولكم «وأنه أعلم». (١) راجع ج ١ ص ٢٩٣ طبعة ثانية أمانة - (٢) إيراد هذه الجملة هنا غير مراعٍ لكاتبه.

قوله تعالى : هَاتَيْنِ مَثَلًا هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّوْنَ
فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾
فيه مسائلان :

الأول - قوله تعالى : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ) معنى في أمر عبد الله عليه وسلم ؛
لأنهم كانوا يعلمونه فيما يحذون من نعمته في تكلمهم فحاجوا فيه بالباطل . (فَلِمَ تُحَاجُّوْنَ فِيَا لَيْسَ
لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) معنى دعواهم في إبراهيم أنه كان يهوديا أو نصرانيا . والأصل في « هَا أَنْتُمْ » أأنتم
فأقبل من المزة الأولى هاء لأنها احتباء عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش . قال النحاس :
وهذا قول حسن . وقرا قُتِبِلَ عن ابن كثير « هَاتِم » مثل همت . والأحسن منه أن يكون
الماء بدلا من همزة فيكون أصله أأنتم . ويجوز أن تكون ها للتنبيه دخلت على « أَنْتُمْ »
وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . وفي « هَؤُلَاءِ » لغتان المد والقصر ومن العرب من
يقصرها . وأشد أبو حاتم :

لعمرك إنا والأحاليق هأولا . لى يحنه أظفأرها لم تقلم

وهؤلاء هاهنا في موضع النداء معنى ياهؤلاء . ويجوز هؤلاء خبر أنتم ، على أن يكون أولاء بمعنى
الذين وما بعده صلة له . ويجوز أن يكون خبر « أَنْتُمْ » حاجبهم . وقد تقدم هذا في « البقرة »
والحمد لله .

الثانية - في الآية دليل على المنع من الجدل لمن لا علم له ، والحظر على من لا تحقيق
عنده فقال عز وجل : « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّوْنَ فِيَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ » .
وقد ورد الأمر بالجدل لمن عليم وأيقن فقال تعالى : « وَجَادِلْهُمْ بآيَاتِي حَيْ أَحْسَنُ » . وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه رجل أنكر ولده فقال : يا رسول الله ، إن أمرأتى ولدت
قلاما أسود . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل لك من إبل » ؟ قال نعم . قال :

« ما ألوانها ؟ » قال حمز : قال . « هل فيها من أورك »^(١) ؟ قال نعم . قال : « فن أين ذلك ؟ » قال : لعل عرقاً نزع . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وهذا الغلام لعل عرقاً نزع » . وهذا حقيقة الجدال ونهاية في تبين الاستدلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : مَا كَانَتْ إِِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٧﴾

نزعه تعالى من دطوهم الكاذبة، وبين أنه كان على الحنيفية الإسلامية ولم يكن مشركاً . والحنيف : الذي يوحد ويحج ويضحي ويحتن ويستقبل القبلة . وقد مضى في « البقرة » اشتقاقه^(٢) . والمسلم في اللغة : المتدال لأمر الله تعالى المنطاع له . وقد تقدم في « البقرة » معنى الإسلام مستوفى والمحمد لله .^(٣)

قوله تعالى : إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨١﴾

قال ابن عباس : قال رؤساء اليهود : والله يا محمد لقد علمت أنا أولى الناس بدين إبراهيم منك ومن غيرك ، فإنه كان يهودياً وما بك إلا الحسد ، فانزل الله تعالى هذه الآية . (أَوَّلَى) معناه أحق ، قيل : بالمعونة والنصرة . وقيل بالحمية . (لِّلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ) على ملته وسنته . (وَهَذَا النَّبِيُّ) أنرد ذكره تعظيماً له ، كما قال « فِيمَا فَآكِهَةٌ وَتَحُلُّ وَرَمَانٌ » وقد هتلم في « البقرة » هذا المعنى مستوفى . و « هذا » في موضع رفع عطف على الذين ، و « النبي » نعت لهذا أو عطف بيان ، ولو نصب لكان جائزاً في الكلام عطفًا على الماء في « اتبعوه » . (وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ) أى ناصرهم . وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) الأورك : الذي لونه بين السواد والقررة . (٢) راجع ج ٢ ص ١٢٩ طبع ثانية .

(٣) راجع ج ٢ ص ١٢٤ طبع ثانية .

”إِنْ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ وَإِنْ وَلِيَّيْهِ مِنْهُمْ أَبَى وَعَلِيلٌ رَبِّي - ثُمَّ قَرَأَ - إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ“ .

قوله تعالى : وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٦٦﴾

ترتلت في معاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر حين دعاهم اليهود من بني النضير وقرينة وبني قينقاع إلى دينهم . وهذه الآية نظير قوله تعالى : « وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا » . و « من » على هذا القول للتبعيض . وقبل : جميع أهل الكتاب ، فكأن « من » لبيان الجنس . ومعنى « لو يضلونكم » أى يكسبونكم المعصية بالرجوع عن دين الإسلام والمخالفة له . وقال ابن جرير : « يضلونكم » أى يهلكونكم ؛ ومنه قول الأخطل :

كُنْتُ الْقَدَى فِي مَوْجِ أَكْثَرِ مُزَيِّدٍ • فَكَلَفَ الْآتِيَّ بِهِ فَضْلًا ضَالًّا
أَي هَلَكَ هَلَاكًا . (وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) نَقْيٌ وَإِيحَابٌ . (وَمَا يَشْعُرُونَ) أَيْ يَقْطُنُونَ أَنَّهُمْ لَا يُضِلُّونَ إِلَى ضَلَالِ الْمُؤْمِنِينَ . وَقِيلَ : « وَمَا يَشْعُرُونَ » أَيْ لَا يَعْلَمُونَ بِصَحَّةِ الْإِسْلَامِ وَوَجِبِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا ؛ لِأَنَّ الْبَرَاهِينَ ظَاهِرَةٌ وَالْحُجَجُ بَاهِرَةٌ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

قوله تعالى : يَتَّأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَ تَكْفُرُونَ بِعَابِتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ ﴿١٦٧﴾

أى بصحة الآيات التى عندكم فى كتبكم ؛ عن قتادة والسدى . وقيل : المعنى وأنتم تشهدون بمثلها من آيات الأنبياء التى أنتم مفقرون بها .

قوله تعالى : يَتَّأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَ تَلْسُونَهُ الْحَقَّ بِالْبُطْلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦٨﴾

(١) الْآتِيَّ : كُلِّ سَبِيلٍ يَأْتِي مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ .

اللبس الخلط، وقد تقدم في البقرة . ومعنى هذه الآية والتي قبلها معنى ذلك . (وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ) ويجوز «تكتموا» على جواب الاستفهام . (وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ) جملة في موضع الحال،

قوله تعالى : وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَّابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُّوا أَعْيُنَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧﴾

نزلت في كعب بن الأشرف ومالك بن الصيف وغيرهما قالوا للسفلة من قومهم : آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار، يعني أوله . ونسبوا لآله أحسنه، وأول ما يواجه منه أوله . قال الشاعر :

وَنُضِيَ فِي وَجْهِ النَّهَارِ مَنْبِرُهُ * بِكَمَانَةِ الْبَحْرِى سُلْ نِظَامُهَا
وقال آخر :

من كان مسرورا بمقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهاري
وهو منصوب على الظرف ، وكذلك « آخره » . ومذهب قتادة أنهم فعلوا ذلك لِيُشَكِّكُوا الْمُسْلِمِينَ . والطائفة الجماعة، من طاف يطوف، وقد يستعمل للواحد على معنى نفس طائفة . ومعنى الآية أن اليهود قال بعضهم لبعض : أظهروا الإيمان بمحمد في أول النهار ثم آكفروا به آخره ؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك ظهر لمن يتبعه ارتياب في دينه . فيرجعون عن دينه إلى دينكم ويقولون إن أهل الكتاب أعلم به منا . وقيل : المعنى آمنوا بصلاته في أول النهار إلى بيت المقدس فإنه الحق، وآكفروا بصلاته آخر النهار إلى الكعبة لعلهم يرجعون إلى قبلكم ؛ عن ابن عباس وغيره . وقال مقاتل : معناه أنهم جاءوا محمدا صلى الله عليه وسلم أول النهار ورجعوا من عنده فقالوا للسفلة هو حتى فاتبعوه ، ثم قالوا : حتى ننظر في التوراة ثم رجعوا في آخر النهار فقالوا : قد نظرنا في التوراة فليس هو به . يقولون إنه ليس بحق ، وإنما أرادوا أنه يلبسوا على السفلة وأن يُشَكِّكُوا فِيهِ .

(١) راجع ١ ص ٣٤ طبعة دار تراثنا ١٤٢٠

(٢) البيت ليد . والجماعة : حبة تعمل من القشة كالنرة .

قوله تعالى : وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ الْهَدَىٰ هَٰذَا
 اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ الْفَضْلَ
 يَبْدَأُ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : (وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ) هذا نهي ، وهو من كلام اليهود بعضهم
 لبعض ، أى قال ذلك الرؤساء السفلة . وقال السدي : من قوله يهود خير ليهود المدينة . وهذه
 الآية أشكل ما في السورة . فروى عن الحسن ومجاهد أن معنى الآية ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ،
 ولا تؤمنوا أن يحاجوك عند ربكم لأنهم لا حجة لهم فإنكم أصح منهم ديناً . و « أن » و « يحاجوك »
 في موضع خفض ، أى بأن يحاجوك أى باحتجاجهم ، أى لا تصدقهم في ذلك فإنهم لا حجة لهم .
 (أَنَّ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) من التوراة والمثل والسلاوى وقرى البحر وغيرها من الآيات
 والفضائل . فيكون « أن يؤتى » مؤنرا بعد « أو يحاجوك » ، وقوله « إِنْ الْهَدَىٰ هَٰذَا اللَّهُ »
 اعتراض بين كلامين . وقال الأخفش : المعنى ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ولا تؤمنوا أن
 يؤتى أحد مثلاً ما أوتيت ولا تصدقوا أن يحاجوك ، يذهب إلى معطوف . وقيل : المعنى
 ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيت ، فالمدح الاستفهام أيضاً تأكيد
 للإنكار الذى قالوه إنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوه ، لأن علماء اليهود قالت لهم : لا تؤمنوا
 إلا لمن تبع دينكم أَنَّ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ، أى لا يؤتى أحد مثل ما أوتيت ، فالكلام على
 نسقه . و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك أزيد ضربته ، والخبر محذوف تقديره
 أزيد يؤتى أحد مثل ما أوتيت تصدقون أو تقرون أى إيتاء موجود مصدق أو مقرب ،
 أى لا تصدقون بذلك ، ويجوز أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز
 في قولك أزيد ضربته ، وهذا أقوى في العربية لأن الاستفهام بالفضل أولى ، والتقدير أهزون
 أن يؤتى أو إيتيرون ذلك أو أزيدكون ذلك ونحوه بالمدح ابن كثير وابن محبان وغيرهم .
 وقال أبو حاتم : « أن » معناه « لأن » ، خلقت لأم الجحرا استغفاً وأبدلت مكة كفرة من

قَرَأَ «أَنْ كَانَ قَاءَ مَالٍ» أَيْ لَأَنْ . وَقَوْلُهُ «أَوْ يَحَاجُّوكُمْ» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ رَجُوعٌ إِلَى خُطَابِ
 الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَوْ تَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى «أَنْ» لِأَنَّهُمَا حَرْفَا شَكٍّ وَجَزَاءٍ فَوَضَعَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرَى .
 وَتَهْدِيرُ الْآيَةِ : وَأَنْ يَحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ بِأَعْشَرِ الْمُؤْمِنِينَ . وَقِيلَ : يَا عَجَبُ إِنْ الْمُهْدَى هَدَى اللَّهَ
 وَنَحْنُ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَرَأَ بِتَرْكِ الْمَذْقَالِ : إِنْ النُّثَى الْأَوَّلُ دَلَّ عَلَى أَنْكَارِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ وَلَا تَتَمَوَّنَا .
 فَالْمَعْنَى أَنْ عُلَمَاءَ الْيَهُودِ قَالَتْ لَهُمْ : لَا تَصَدِّقُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ ، أَيْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ
 وَلَا حُجَّةَ ؛ فَعَطَفَ عَلَى الْمَعْنَى مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَالْكَتَابِ وَالْحُجَّةِ وَالْمَنْ وَالسَّلَوى وَفُتِحَ الْبَحْرُ
 وَضَرَبَ مِنْ الْفَضَائِلِ وَالْكَرَامَاتِ ، أَيْ أَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيكُمْ فَلَا تَتَمَوَّنَا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ
 مَا أُوتِيْتُمْ إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ . فَالْكَلَامُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ . وَمَنْ
 أَسْتَنَى لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزِ الْكَلَامُ . وَدَخَلَتْ «أَحَدٌ» لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ نَحْوُ
 فَدَخَلَتْ فِي صَلَوةٍ «أَنْ» لِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الْمُنْفَى ؛ فَأَنْ فِي مَوْضِعٍ نَسَبَ لِمَدَمِ الْخَائِضِ . وَقَالَ
 الْخَلِيلُ : أَنْ فِي مَوْضِعٍ خَفَضَ بِالْخَائِضِ الْمَحْذُوفِ . وَقِيلَ : إِنْ اللَّامُ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ، وَ«تَتَمَوَّنَا»
 مَحْمُولٌ عَلَى تَقَرُّوْا . وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : الْمَعْنَى وَلَا تَتَمَوَّنَا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ كَرَاهِيَةً أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ
 مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا تَخْبَرُوا بِمَا فِي كِتَابِكُمْ مِنْ صِفَةِ عَمَدِ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ
 تَبَعَ دِينَكُمْ لِثَلَاثِ طَرِيقٍ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْتَانِ إِلَى تَصَدِّيقِهِ . وَقَالَ الْقَرَاءُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ انْقَطَعَ كَلَامُ الْيَهُودِ عِنْدَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ» ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 «قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هَدَى اللَّهُ» . أَيْ إِنْ الْيَسَانَ الْحَقُّ هُوَ بَيَانُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ
 مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ» بَيْنَ الْأَيُّوْا أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ ، وَ«لَا» مُقَدَّرَةٌ بِ«أَنْ» أَيْ لَثَلَا يُؤْتَى ؛
 كَقَوْلِهِ «بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» أَيْ لَثَلَا تَضِلُّوا ، فَلِذَلِكَ صَلَحَ دُخُولُ «أَحَدٌ» فِي الْكَلَامِ .
 وَ«أَوْ» بِمَعْنَى «حَتَّى» وَ«إِلَّا أَنْ» ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

قُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا • نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتُ مُنْعَكِرًا

وَقَالَ آخَرُ :

وَكُنْتُ إِنَّمَا تَحَزَنُ قِسَاءَ قَوْمٍ • كَسَرْتُ كَعْرِيهَا أَوْ تَمَسَّحِيهَا

ومثله قولهم : لا تلتقي أو تقوم الساعة ، بمعنى « حتى » أو « إلا أن » ؛ وكذلك مذهب الكسائي .
وهي عند الأخفش عاطفة على « وَلَا تُؤْمِنُوا » وقد تقدم . أى لا إيمان لهم ولا حجة ؛ فعطف
على المعنى . ويحتمل أن تكون الآية كلها خطاباً للمؤمنين من الله تعالى على جهة التثبيت لقلوبهم
والتشجيع لبصائرهم ؛ لئلا يشكروا عند تليس اليهود وتزويرهم في دينهم . والمعنى لا تصدقوا
يا معشر المؤمنين إلا من تبع دينكم ، ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الفضل
والدين ، ولا تصدقوا أن يحاجكم في دينكم عند ربكم من خالفكم أو يقدر على ذلك ، فإن
المهدي هدى الله وإن الفضل بيد الله . قال الضحاك : إن اليهود قالوا إنا نحتاج عند ربنا من
خالقنا في ديننا ؛ فين الله تعالى أنهم هم الملتحضون المعذبون وأن المؤمنين هم الغالبون . ومحتاجهم
خصوصتهم يوم القيامة . ففى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن اليهود والنصارى
يحاجوننا عند ربنا فيقولون أعطيتنا أبراً واحداً وأعطيتم أجريين يقول هل ظلمتم من
حقوقكم شيئاً قالوا لا قال فإن ذلك فضلي أوتيته من إنشاء " . قال علماؤنا : فلو علموا أن ذلك
من فضل الله لم يحاجونا عند ربنا ؛ فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أنهم يحاجوك يوم القيامة
عند ربكم ثم قال قل لهم « إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » . وقرأ ابن
كثير « أَنْ يَأْتِيَ » بالمد على الاستفهام ؛ كما قال الاعشى :

إِن رَأَتْ رَجُلًا أَعْتَى أَضْرِبْهُ • رَبِّبُ الْمَتُونِ وَدَهْرٌ مِثْلُ خَيْلٍ

وقرأ الباقر بن برمجة على الخبر . وقرأ سعيد بن جبيرة « أَنْ يَأْتِيَ » بكسر المعزة ، على معنى
الغنى ؛ ويكون من كلام الله تعالى كما قال الفراء . والمعنى : قل يا محمد إن المهدي هدى الله إن
يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوك عند ربكم - يعنى اليهود - بالباطل فيقولون نحن أفضل
منكم . ونصب « أو يحاجوك » يعنى بإضمار « أَنْ » و « أو » تضرع بعدها « أَنْ » إذا كانت
بمعنى « حتى » و « إلا أن » . وقرأ الحسن « أَنْ يَأْتِيَ بكسر التاء ويا ، مفتوحة ، على معنى أن
يؤتى أحد أحداً مثل ما أوتيتم ، بخلاف القول .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أِهْدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ فيه قولان :

أحدهما : أن أهدى إلى الخير والدلالة إلى الله عز وجل بيد الله جل شأؤه يؤتیه أنبياءه ، فلا تنكروا أن يؤتى أحد سواكم مثل ما أوتيتم ، فإن أنكروا ذلك قتل لهم « إن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء » . والقول الآخر : قل إن أهدى هدى الله الذى آتاه المؤمنين من التصديق بحمد صلى الله عليه وسلم لا غيره . وقال بعض أهل الإشارات فى هذه الآية : لا تعانروا إلا من يوافقكم على أحوالكم وطريقكم فإن من لا يوافقكم لا يرافقكم . والله أعلم .

قوله تعالى : يُخَيِّصُ رَحْمَتَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾

أى بغيره وهدايته ، عن الحسن ومجاهد وغيرهما . ابن جرير : بالإسلام والقرآن من يشاء . قال أبو عثمان : أجل القول ليقى معه رجاء الراى وخوف الخائف ، والله ذو الفضل العظيم .

قوله تعالى : وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنَ إِنْ تَأْمَنُوا بَقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنَ إِنْ تَأْمَنُوا بِيَدِينَا لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّشِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنَ إِنْ تَأْمَنُوا بَقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ مثل عبد الله بن سلام . ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنَ إِنْ تَأْمَنُوا بِيَدِينَا لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ وهو فتاح بن زارواه اليهودى ، أودعه رجل ديناراً بخانه . وقيل : كعب بن الأشرف وأصحابه . وقرأ ابن وثاب والأشهب العقيلي « مَنَ إِنْ يَخْتَنَهُ » على لغة من قرأ فسمعين وهى لغة بكر وتميم . وفى حرف عبد الله « مالك لا يَتَمَتُّ عَلَى يَوْسَفَ » . والباقرن بالألف . وقرأ نافع والكسائى « يُؤَدُّهُ » بياء فى الإدراج . قال أبو عبيد : وانفق أبو عمرو والأعمش وعاصم وحمة فى رواية أبى بكر

على وقف الماء، فقرأوا « يُوْتُهُ إِلَيْكَ ». قال النحاس : يأسكان الماء لا يجوز إلا في الشرع عند بعض النحويين، وبعضهم لا يميزه ألبتة ويرى أنه غلط عن قرأ به، وأنه توهم أن الجزم يقع على الماء، وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا. والصحيح عنه أنه كان يكره الماء، وهي قراءة يزيد بن القعقاع. وقال الفراء : مذهب بعض العرب يجرمون الماء إذا تحرك ما قبلها، يقولون : ضربته ضرباً شديداً كما يسكنون ميم أتم وفتح وأصلها الرفع، كما قال الشاعر :

لما رأى الآدمية ولا شيء • مال إلى أرطاة حفيف فأضطجع

وقيل : إنما جاز إسكان الماء في هذا الموضع لأنها وقعت في موضع الجزم وهي الياء القاهية. وقرأ أبو المنذر سلام والزهرى « يُوْتُهُ » بضم الماء ونيروا. وقرأ قتادة ومُعيد ومجاهد « يُوْدُّهُ » بواو في الإدراج، اختير لها الواو لأن الواو من الشفة والماء بعيدة المخرج. قال سيويه : الواو في المذكور بمنزلة الألف في المؤنث ويسدل منها ياء لأن الياء أخف إذا كان قبلها كسرة أو ياء، وتخفف الياء وتبقى الكسرة لأن الياء قد كانت تخفف والفعل مرفوع فأنشئت بجلها .

الثانية - أخبر تعالى أن في أهل الكلب الخائن والأمين والمؤمنون لا يميزون ذلك، فلبى أجتنب جميعهم . وخص أهل الكلب بالذكر وإن كان المؤمنون كذلك لأن الخيانة فهم أكثر، فخرج الكلام على الغالب . والله أعلم . وقد مضى تفسير التفسير . وأما الديار فاربعة وعشرون قيراطاً وللقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير، فمجموعه اثنتان وسبعون حبة، وهو يجمع عليه . ومن حفظ الكثير وأتاه القليل أولى، ومن خان في البسير أو منعه فذلك في الكثير أكثر . وهذا أدل دليل على القول بمفهوم الخطاب . وفيه بين العلماء خلاف طر كور في أصول الفقه . وذكر تعالى قسمين : من يؤدى ومن لا يؤدى إلا باللائمة عليه ؛ وقد يكره من الناس من لا يؤدى وإن دُمت عليه قائماً . قد ذكر تعالى القسمين لأنه الغالب

(١) الآية : « ومنه الذي لا يؤدى » وهو من غير الريل . والمخلف (الكسر) : ما سيج من الريل .

والمعتاد والثالث نادر ؛ فخرج الكلام على الغالب . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وغيرهما « دِمَت » بكسر الدال وهما لغتان ، والكسر لغة أزد المرأة ؛ من « دِمَت تَدَام » مثل خفت تخاف . وحكى الأخفش دِمَت تدوم ، شاذًا .

الثالثة — استدَلَّ أبو حنيفة على مذهبه في ملازمة التَّوْبَةِ بقوله تعالى : « إِنْ مَادَمْتَ عَلَيْهِ قَانِمًا » وأياه سائر العلماء ، وقد تقدَّم في البقرة . ^(١) وقد استدَلَّ بعض البَغْدَادِيِّين على حبس المِدايِن بقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يَدِينَارٌ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا مُمِيتَ عَلَيْهِ قَانِمًا » فإذا كَانَ له ملازمته ومنعه من التصرف جاز حبسه . وقيل : إِنْ مَعْنَى « مَا دِمْتَ عَلَيْهِ قَانِمًا » أَيْ بوجهك فَيَهَابُكَ وَيَسْتَحْيِي مِنْكَ ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ فِي الْعَيْنَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قول ابن عباس رضي الله عنه : لَا تَطْلُبُوا مِنَ الْأَعْمَى حَاجَةً فَإِنَّ الْحَيَاءَ فِي الْعَيْنَيْنِ . وَإِذَا طَلَبْتَ مِنْ أَخِيكَ حَاجَةً فَانْظُرْ إِلَيْهِ بِوَجْهِكَ حَتَّى يَسْتَحْيِيَ فَيَقْضِيهَا . وَيُقَالُ : « قَانِمًا » أَيْ مَلَاذِمَالَهُ ؛ فَإِنْ انْظَرْتَهُ أَنْكَرَكَ . وَقِيلَ : أَرَادَ بِالْقِيَامِ إِدَامَةَ الْمَطَالَبَةِ لَا عَيْنَ الْقِيَامِ . وَالتَّيْنَارُ أَصْلُهُ دِنَارٌ فَعَوَضَتْ مِنْ إِحْدَى النَوَيْنِ يَاءً طَلَبًا لِلْغَفَةِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ . يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجْمَعُ دَنَانِيرًا وَيَصْفَرُ دُنْيِيرًا .

الرابعة — الْأَمَانَةُ عَظِيمَةُ الْقَدْرِ فِي الدِّينِ ، وَمِنْ عِظَمِ قَدْرِهَا أَنَّهُمَا يَقُومُ هِيَ وَالرَّحْمُ عَلَى جَنَّتَيْ الصَّرَاطِ ؛ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ . فَلَا يُمْكِنُ مِنَ الْجَوَازِ إِلَّا مِنْ حِفْظِهِمَا . وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ حَذِيقَةَ قَالَ حَدَّثَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَفْعٍ الْأَمَانَةُ ، قَالَ : « يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَيَقْبِضُ الْأَمَانَةَ مِنْ قَلْبِهِ » الْحَدِيثُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ بِكَلَامِهِ أَوَّلُ الْبَقَرَةِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الزَّاهِرَةِ عَنْ أَبِي ثَجْرَةَ كَثِيرٍ ابْنِ مُرَّةٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ كَانَ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَهْلِكَ عَبْدًا نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ فَإِذَا نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيَّتًا مُمَقَّتًا نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةَ فَإِذَا نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةَ لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا غَوْنًا فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا خَائِنًا غَوْنًا نَزَعَتْ مِنْهُ »

(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عَصَا فِطْرَةً ... » ٣ ص ٢٧١ طبعه لأول مرة ثانية .

(٢) جَنَّةُ الْوَادِي (فَتْحُ الْوَاوِ) : جَانِبُهُ وَنَاحِيَتُهُ . وَالْجَنَّةُ (بِسُكُونِ الْوَاوِ) : الْفَاحِشَةُ ؛ بِذَلِكَ . وَتِلْكَ غَلَانُ جَنَّةِ

أَي نَاحِيَةٍ . (٣) رَابِعٌ ١ ص ١٨٨ طبعه ثانية أو ثالثة ، وَصَحِّحَ مُسْلِمٌ ١ ص ١ طبعه ثلاث .

الرحمة فإذا تُرعت منه الرحمة لم تلقه إلا رجياً مُلَعناً فإذا لم تلقه إلا رجياً مُلَعناً تُرعت منه رُبقة الإسلام . وقد مضى في البقرة معنى قوله عليه السلام : " أذ الأمانة إلى من ائتمك ولا تخن من خانك " . والله أعلم .

الخامسة - ليس في هذه الآية تعديل لأهل الكتاب ولا لبعضهم خلافاً لمن ذهب إلى ذلك ؛ لأن فُتات المسلمين يوجد فيهم من يؤدى الأمانة ويؤمن على المال الكثير ولا يكونون بذلك عدولاً . فطريق العدالة والشهادة ليس يجرئ فيه أداء الأمانة في المال من جهة المعاملة والودعة ؛ ألا ترى قولهم : « ليس علينا في الأئمين سبيل » فكيف يعدل من يتقصد استباحة أموالنا وحريتنا بغير حرج عليه ؛ ولو كان ذلك كافياً في تعديلهم لسمعت شهادتهم على المسلمين .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا ﴾ (بمعنى اليهود) لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ قيل : إن اليهود كانوا إذا باعوا المسلمين يقولون : ليس علينا في الأئمين سبيل - أى حرج في ظلمهم - مخافتهم إيانا . وأدعوا أن ذلك في كتابهم ؛ فأكذبهم الله عز وجل ورد عليهم فقال : « بلى » أى بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم واستحلهم أموال العرب . قال أبو إسحاق الزجاج : وتم الكلام . ثم قال « مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى » . ويقال : إن اليهود كانوا قد استدانوا من الأعراب أموالاً فلما أسلم أرباب الحقوق قالت اليهود : ليس لكم علينا شيء . لأنكم تركتم دينكم ففقط عنا دينكم . وأدعوا أنه حكم التوراة فقال الله تعالى : « بلى » ردوا قولهم « ليس علينا في الأئمين سبيل » . أى ليس كما تقولون ، ثم استأنف فقال : « مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى » الشرك فليس من الكاذبين بل يحبه الله ورسوله .

السابعة - قال رجل لابن عباس : إنا نُصيب في القصد من أموال أهل الذمة للجبالة والشاة وقوله ليس علينا في ذلك بأس . فقال له : هذا كما قال أهل الكتاب « ليس علينا في الأئمين سبيل » إنهم إذا أدوا الجزية لم نحمل لكم أموالهم إلا عن طيب

أنفسهم ؛ ذكره عبد الزقاع عن معمر عن أبي إسحاق الهمداني عن صَعْصَعَةَ بْنِ رِجْلٍ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ؛ فَذَكَرَهُ .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ يدل على أن الكافر لا يجعل أهلاً لقبول شهادته لأن الله تعالى وصفه بأنه كذاب . وفيه رد على الكفرة الذين يَحْرَمُونَ ويَحْلَتُونَ غير تحريم الله وتحليله ويعملون ذلك من الشرع . قال ابن العربي : ومن هذا يخرج الرد على من يحكم بالاستحسان من غير دليل ، ولست أعلم أحداً من أهل القبلة قاله . وفي الخبر : لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما شيء كان في الجاهلية إلا وهو تحت قدمي إلا الأمانة فإنها مؤداة إلى البر والقابر " .

قوله تعالى : يَأْتِي مَنْ أَوفَى بِعَهْدِهِ وَآتَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾

«من» رفع بالابتداء وهو شرط . و «أوفى» في موضع جزم . و «أتى» معطوف عليه «وأتى الله ولم يكذب ولم يستحل ما حرم عليه» ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ أى يحب المتقين . وقد تقدم معنى حب الله لأوليائه . والماء في قوله «بعهده» راجعة إلى الله عز وجل . وقد جرى ذكره في قوله ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ . ويموز أن تعود على الموقى ومتقى الكفر والخيانة ونقض العهد . والعهد مصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ يَسْتُرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَيُمْنِهِمْ مِمَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾

فيه مسائلان :

الأولى - روى الأئمة عن الأشعث بن قيس قال : كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فحدني فقدمت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هل

لك بئنة ؟ قلت لا ، قال لليهودي : ” أحلف “ قلت : إذا جلف فيذهب بمالي ، فأترل الله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيَّامِهِمْ نَمَنَّا قَلِيلًا » إلى آخر الآية . وروى الأئمة أيضا عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” من أقطع حق امرئ مسلم بيته فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة “ . فقال له رجل : وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : ” وإن كان قضيبا من أراك “ . وقد مضى في البقرة معنى « لَا يَكْلَهُمْ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ » .

الثانية - ودلت هذه الآية والأحاديث أن حكم الحاكم لا يُحل المال في الباطن بقضاء الظاهر إذا علم المحكوم له بطلانه . وقد روى الأئمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى بينكم على نحو مما أسمع منكم فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة “ . وهذا لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما ناقض أبو حنيفة وغلا فقال : إن حكم الحاكم المني على الشهادة الباطلة يُحل الفرج لمن كان مؤثما عليه ، كما تقدم في البقرة . وزعم أنه لو شهد شاهدا زور على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما فإن فرجها يحل لمزوجها ممن يعلم أن القضية باطل . وقد شنع عليه بإعراضه عن هذا الحديث الصحيح الصريح ، وبأنه صان الأموال ولم يراستباحتها بالأحكام الفاسدة ولم يضمن الفروج عن ذلك ، والفروج أحق أن يحنط لها وتُصان . وسأني بطلان قوله في آية اللعان إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَمَا هُوَ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾

(١) الأراك : نجر من الحصى يترك فيه بانه - الواحدة أراكاة - (٢) آية ١٧٤ ج ٢ ص ٢٢٤

طبعة ثانية - (٣) راجع المسئلة الثالثة ج ٢ ص ٢٢٨ طبعة ثانية - (٤) آية ٦ سورة النور -

يعنى طائفة من اليهود . وقرأ أبو جعفر وشيبة « يَلُون » على التكثير . والمعنى يعرفون الكلام ويعيدون به عن القصد . وأصل التلى الميل . لوى يده ، ولوى برأسه إذا أماله ؛ ومنه قوله تعالى : « لَيَّا بِالسُّتَمِّ » أى عنادا عن الحق وميلآ عنه إلى غيره . ومعنى « ولا تلون على أحد » أى لا ترجعون عليه ؛ يقال لوى عليه إذا عرج وأقام . والتلى المثل . لواه ببيتة يلويه ليا وليانا مظهله . قال :

قد كنت دأيت بها حسنا • مخافة الإفلاس والليانا

• يحسن بيع الأصل والعيانا •

وقال ذو الرمة :

تريدى^(١) لىانى وأنت مليئة • وأحسن يا ذات الشواح النفاضيا

وفي الحديث " لى الواجد يمل عرضه وعقبته " . وألّسه جمع لسان فى لغة من ذكره ، ومن أنت قال السن .

قوله تعالى : مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ
ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَكُمْ
كُنْتُمْ تُعْلِمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٦﴾

(ما كان) معناه ما ينبغي ؛ كما قال : « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا »
و « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يُجِدَّ مِنْ وَلَدٍ » . و « مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا » يعنى ما ينبغي . والبشر
يقع للواحد والجمع لأنه بمنزلة المصدر ؛ والمراد به هنا ميسى فى قول الضحاك والسدى .
والكتاب : القرآن . والحكم : العلم والفهم . وقيل أيضا الأحكام . أى أن الله لا يصطفى
لنبوته الكذبة ولو فصل ذلك بشرلسله آيات النبوة وعلاماتها . ونصب « ثم يقول » على
الاشتراك بين « أن يؤتیه » وبين « يقول » أى لا يجمع لنبى إتيان النبوة وقوله : « كُونُوا
عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ » . (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ) أى ولكن جائز أن يكون النبى يقول لم

(١) فى ديوانه : « فليلى » .

كونوا ربانيين . وهذه الآية قيل إنها نزلت في نصارى نجران . وكذلك روى أن السورة كلها
لدى قوله : « وَأَذْعَنُوا مِنِّي أَهْلَكَ » كان سبب نزولها نصارى نجران ولكن منج معهم
اليهود ؛ لأنهم فعلوا من الحمد والثناء فعلهم .

والربانيون واحد من رباني منسوب إلى الرب . والرباني الذي يربى الناس بصغار العلم
قبل بكاره ؛ وكأنه يقتدى بالرب سبحانه في تيسير الأمور ؛ روى معناه عن ابن عباس . قال
بعضهم : كان في الأصل ربى فأدخلت الألف والنون للبالغة ؛ كما يقال للعظيم الحية : الحياتي
ولعظيم الجنة جحش ؛ ولغليظ الرقة رقباني . وقال المبرد : الربانيون أرباب العلم ، واحد من ربان ،
من قولهم : ربه يربه فهو ربان إذا دبره وأصلحه . فمعناه على هذا يدبرون أمور الناس
ويصلحونها . والألف والنون للبالغة كما قالوا ربان وعطشان ، ثم ضمت إليها ياء النسبة كما قيل :
يلباني وربقاني ورجماني . قال الشاعر :

لو كنت مربيته في الحق أنزلني * منه الحديث ورباني أبحاري

فعنى الرباني العالم بدين الرب الذي يعمل بعباده ؛ لأنه إذا لم يعمل بعباده فليس بعالم . وقد
تقدم هذا المعنى في البقرة : وقال أبو رزين : الرباني هو العالم الحكيم . وروى شعبة عن
طاهم عن زرع عن عبد الله بن مسعود « ولكن كونوا ربانيين » قال : حكاء علماء . ابن جبير :
حكاء أقباء . وقال الضعك : لا ينبغي لأحد أن يدع حفظ القرآن جهده فإن الله تعالى
يقول : « ولكن كونوا ربانيين » . وقال ابن زيد : الربانيون الولاء ، والأخبار العلماء . وقال
بجاءه : الربانيون فوق الأخبار . قال النحاس : وهو قول حسن ؛ لأن الأخبار هم العلماء .
والرباني الذي يجمع إلى العلم البصر بالسياسة ؛ مأخوذ من قول العرب : رب أمر الناس
يربه إذا أصلحه وقام به ، فهو رب وربي على التكثير . قال أبو عبيدة : سمعت عالما
يقول : الرباني العالم بالخال والحرام والأمم والنهي ، العارف بأبناء الأئمة وما كان وما يكون .
وقال محمد بن الحنفية يوم مات ابن عباس : اليوم مات رباني هذه الأئمة . وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مؤمن ذكر ولا أنثى حر ولا مملوك إلا والله عز وجل

عليه حتى أن يتعلم من القرآن ويتفقه في دينه — ثم تلا هذه الآية — ولكن كونوا ربانيين
الآية . رواه ابن عباس .

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَدْرُسُونَ﴾ فقرأه أبو عمرو وأهل
المدينة بالتخفيف من العلم . واختار هذه القراءة أبو حاتم . قال أبو عمرو : وتصديقها
« تَدْرُسُونَ » ولم يقل « تُدْرَسُونَ » بالتشديد من التدريس . وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة
« تَعْلَمُونَ » بالتشديد من التعليم ، واختارها أبو عبيد . قال : لأنها تجمع المعنيين « تعلمون »
وتدروسون . « قال مكي : التشديد أبلغ ، لأن كل معلم عالم بمعنى يعلم وليس كل من علم شيئاً
مُعَلِّماً . فالتشديد يدل على العلم والتعليم ، والتخفيف إنما يدل على العلم فقط ، فالتعليم أبلغ
وأمدح وغيره أبلغ في الذم . احتج من رجع قراءة التخفيف بقول ابن مسعود « كونوا ربانيين »
قال : حكاه علماء ، فيبعد أن يقال كونوا فقهاء حكاه علماء بتعليمكم . قال الحسن : كونوا حكاه
علماء بعلومكم . وقرأ أبو حنيفة « تُدْرِسُونَ » من أدرس يدرس . وقرأ مجاهد « تَعْلَمُونَ »
بفتح التاء وتشديد اللام ، أى تعلمون .

قوله تعالى : وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ
بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٥﴾

قرأ ابن عامر وعاصم وحزرة بالنصب عطفاً على « أَنْ يُؤْتِيَهُ » . ويقويه أن اليهود قالت
للنبي صلى الله عليه وسلم : أتريد أن نتخذك يا محمد رباً ؟ فقال الله تعالى : « ما كان لبشر
أن يُؤْتِيَهُ الله الكتاب والحكم والنبوة — الى قوله : ولا يأمركم » . وفيه ضمير البشر ، أى
ولا يأمركم البشر يعنى عيسى وعُزْرًا . وقرأ الباقر بالرفع على الاستئناف والقطع من الكلام
الأول ، وفيه ضمير اسم الله عز وجل ، أى ولا يأمركم الله أن تتخذوا . ويقوى هذه القراءة
أن في مصحف عبد الله « ولن يأمركم » فهذا يدل على الاستئناف ، والضمير أيضاً لله عز
وجل ، ذكره مكي ، وقاله سيويوه والزجاج . وقال ابن جرير وجماعة : ولا يأمركم محمد عليه

السلام . وهذه قرامة أبي عمرو والكسائي وأهل الحرمين . (أَنْ تَتَّخِذُوا) أى بآن تَضَوُّوا
 الملائكة والنبين أرباباً . وهذا موجود فى الصارى يظنون الأنبياء والملائكة حتى يعملهم
 لهم أرباباً . (أَيَا صُرُّكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) على طريق الإنكار والتعجب ، فحزم الله
 تعالى على الأنبياء أن يتخذوا الناس عباداً يتأخون لهم ولكن أزم الخلق حرمتهم . وقد ثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقولن أحدكم عبيدى وأمتي وليقل قناتى وقناتى
 ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدي " . وفى التذييل « أذكركم عند ربك » . وهناك باقى
 بيان هذا إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ
 وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ
 أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ
 مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾

قيل : أخذ الله تعالى ميثاق الأنبياء أن يصدق بعضهم بعضاً ويأمر بعضهم بالإيمان
 بعضاً ، وذلك معنى النصرة بالتصديق . وهذا قول سعيد بن جبير وقنادة وطاوس والسدي
 والحسن ، وهو ظاهر الآية . قال طاوس : أخذ الله ميثاق الأول من الأنبياء أن يؤمن
 بما جاء به الآخر . وقرأ ابن مسعود : « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب » . قال
 الكسائي : يجوز أن يكون « وإذ أخذ الله ميثاق النبیین » بمعنى « وإذ أخذ الله ميثاق الذين مع
 النبیین » وقال البصريون : « إذا أخذ الله ميثاق النبیین فقد أخذ ميثاق الذين معهم ، لأنهم
 قد أجمعوا وصتقواهم » . و« ما » فى قوله « لَمَّا » بمعنى الذى . قال سيويه : سالت الخليل
 ابن أحمد عن قوله عز وجل : « وإذ أخذ الله ميثاق النبیین لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ »
 فقال : « لَمَّا » بمعنى الذى . قال النحاس : التفدير على قول الخليل للذى آتيتكموه ، ثم حذف

الماء لطول الاسم، و «الذي» رفع بالإبتداء وغيره «من كتاب وحكمة» . و «من» لبيان الجنس . وهذا كقول القائل : لزيد أفضل منك ؛ وهو قول الأخفش أنها لام الإبتداء . قال المهدوي : وقوله «ثم جاءكم» وما بعده جملة معطوفة على الصلة ، والمائدة منها على الموصول محذوف ؛ التقدير ثم جاءكم رسول مصدق به .

قوله تعالى : (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّمَّا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلِتَنْصَبُوهُ) الرسول هنا محمد صلى الله عليه وسلم في قول علي وابن عباس رضي الله عنهما . واللفظ وإن كان نكرة فالإشارة إلى معين ؛ كقوله تعالى : «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً - إلى قوله : وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ» . فآخذ الله ميثاق النبيين أجمعين أن يؤمنوا بحمد عليه السلام وينصروه إن أدركوه ، وأمرهم أن يأخذوا بذلك الميثاق على أنفسهم . واللام من قوله «لتؤمن به» جواب القسم الذي هو أخذ الميثاق ، إذ هو بمثابة الاستعلاف . وهو كما تقول في الكلام : أخذت ميثاقك لتفعلن كذا ، كأنك قلت استعلفتك ، وفصل بين القسم وجوابه بحرف الجر الذي هو «لما» في قراءة ابن كثير على ما يأتي . ومن فتحها جعلها متقية للقسم الذي هو أخذ الميثاق . واللام في «لتؤمن به» جواب قسم محذوف ، أي والله تؤمن به . وقال المبرد والكاسي والزجاج : «ما» شرط دخلت عليها لام التحقيق كما تدخل على إن ، ومعناه لما آتيتكم ؛ فوضع «ما» نصب ، وموضع «آتيتكم» جزم ، و «ثم جاءكم» معطوف عليه (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) اللام في قوله «لتؤمن به» جواب الجزء ؛ كقوله تعالى : «وَلَتَنْ شِكُنَّ لِنَجْمِ» ونحوه . وقال الكاسي : لتؤمن به مُعْتَمِدَ القسم فهو متصل بالكلام الأول ، وجواب الجزء قوله «فَنَ قَوْلٍ بِدَ ذَٰلِكَ» . ولا يحتاج على هذا الوجه إلى تقدير مائدة . وفرا أهل الكوفة «لما آتيتكم» بكسر اللام ، وهي أيضا بمعنى الذي وهي متعلقة بأخذ ، أي أخذ الله ميثاقهم لأجل الذي أتاهم من كتاب وحكمة ثم إن جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمن به من بعد الميثاق ؛ لأن أخذ الميثاق في معنى الاستعلاف كما تقدم . قال النحاس : ولأبي عبيدة في هذا قول حسن . قال : المعنى وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب

لثُمَّنَ بِهِ لِمَا آتَيْتَكُمْ مِنْ ذِكْرِ التَّوْرَةِ . وَقِيلَ : فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ ، وَالْمَعْنَى وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ
النَّبِيِّينَ لَتَعْلَمُنَّ النَّاسَ لِمَا جَاءَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ، وَلِتَأْخُذَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا . وَدَلَّ عَلَى
هَذَا الْحَذْفِ « وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكَ إِصْرِي » . وَقِيلَ : إِنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ « لِمَا » فِي قِرَاءَةٍ مِنْ
كُسْرُهَا بِمَعْنَى بَعْدَ ، يَعْنِي بَعْدَ مَا آتَيْتَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ؛ كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ :

تَوَحَّشْتُ آيَاتِهَا فَمَرَقْتُهَا . لَسْتُ أَعْوَامَ وَذَا الْعَالَمُ سَابِعُ

أَيُّ بَعْدَ مِئَةِ أَعْوَامٍ . وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ « لِمَا » بِالْتَشْدِيدِ ، وَمَعْنَاهُ حِينَ آتَيْتَكُمْ . وَاحْتَمَلُ
أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا التَّخْفِيفُ فَزِيدَتْ « مِنْ » عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ فَصَارَتْ
لِمَنْ مَا ، وَقِيلَتْ النُّونُ مِيمًا لِلإِدْغَامِ فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ مِيمَاتٍ لَحُذْفَتِ الْأُولَى مِنْهُنَّ اسْتِخْفَافًا . وَقَرَأَ
أَهْلُ الْمَدِينَةِ « آتَيْنَاكُمْ » عَلَى التَّعْظِيمِ . وَبِالْيَقُونِ « آتَيْتَكُمْ » عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ . ثُمَّ كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ
لَمْ يُؤْتُوا الْكِتَابَ وَإِنَّمَا أُوتِيَ الْبَعْضُ ؛ وَلَكِنْ الْقَلِيلَةُ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . وَالْمُرَادُ أَخَذَ مِيثَاقَ
جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ فَمَنْ لَمْ يُوْتِ الْكِتَابَ فَهُوَ فِي حَكْمٍ مِنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ لِأَنَّهُ أُوتِيَ الْحُكْمَ وَالتَّبَوُّةَ .
وَأَيْضًا مَنْ لَمْ يُوْتِ الْكِتَابَ أَمْرٌ بِأَنْ يَأْخُذَ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِهِ فَدَخَلَ تَحْتَ صِفَةِ مَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ ؛
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالُوا فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ
الشَّاهِدِينَ ﴾ « أَقْرَرْتُ » مِنَ الْإِقْرَارِ ، وَالْإِصْرُ وَالْأَصْرُ لَتَانِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ . وَالْإِصْرُ فِي اللُّغَةِ
التَّثْقُلُ ؛ فَسُمِّيَ الْعَهْدُ إِصْرًا لِأَنَّهُ مَتْنَعٌ وَتَشْدِيدٌ . ﴿ قَالُوا فَاشْهَدُوا ﴾ أَيُّ اعْلَمُوا ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .
الرَّجَاحُ : يَتَوَلَّى الْأَمْرَ الشَّاهِدُ هُوَ الَّذِي يَصْحَحُ دَعْوَى الْمُدَّعِي . وَقِيلَ : الْمَعْنَى اشْهَدُوا أَنْتُمْ عَلَى
أَنْفُسِكُمْ وَعَلَى اتِّبَاعِكُمْ . ﴿ وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْهِمْ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ :
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْأَنْبِيَاءِ فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، فَتَكُونُ كِتَابَةً عَنْ غَيْرِ مَذْكَورٍ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

« مَنْ » شَرْطٌ . فَمَنْ تَوَلَّى مِنْ أَمْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الْإِيمَانِ بَعْدَ أَخْذِ الْمِيثَاقِ ﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

أَيُّ الْخَارِجُونَ عَنِ الْإِيمَانِ . وَالْفَاسِقُ الْخَارِجُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(١) .

قوله تعالى : أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ وَلَهُوَ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ ؕ إِنَّا بِاللَّهِ مُتَوَكِّلُونَ
وَمَا أَنزَلَ عَلَيَّ الْإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا
أَوْثَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ
لَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٦﴾

قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ) قال الكلبي : إن كعب بن الأشرف وأصحابه
اختصموا مع النصارى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : أينا أحق بدين إبراهيم ؟ فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : « كِلَا الْفَرِيقَيْنِ بَرٌّ مِنْ دِينِهِ » . فقالوا : ما نرضى بقضائك
ولا نأخذ بدينك ؟ فنزل « أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ » يعني يطلون . ونصبت « غير » يبتغون ، أى
يبتغون غير دين الله . وقرأ أبو عمرو وحده « يبتغون » بالياء على الخبر « وإليه ترجعون » بالتاء
على المخاطبة . قال : لأن الأول خاص والثاني عام ففُتِرَ بينهما لافتراقهما فى المعنى .
وقرأ حفص وغيره « يبتغون » ويرجعون « بالياء فيهما » لقوله : « فأولئك هم الفاسقون » .
وقرأ الباقون بالتاء فيهما على الخطاب ؛ لقوله « لَمَّا آتَيْنَكُمُ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ » . والله أعلم .

قوله تعالى : (وَلَهُ أَسْلَمَ) أى استسلم وانقاد وانخضع وذلل ، وكل مخلوق فهو متقاد
مستسلم ؛ لأنه مجبول على ما لا يقدر أن يخرج عنه . قال قتادة : أسلم المؤمن طوعاً والكافر عند
موته كرهاً ولا ينفعه ذلك ؛ لقوله : « فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا » . قال مجاهد :
إسلام الكافر كرهاً بسجوده لغير الله وسجود ظله لله ، « أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ ذَاكِرُونَ » . « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
طَوْعًا أَوْ كَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » . وقيل : المعنى أن الله خلق الخلق على ما أراد منهم ؛
فهم الحسن والتفيع والطويل والقصير والصحيح والمريض وكلهم متقادون اضطراراً ، فالصحيح
متقاد طائع بحب لذلك ، والمريض متقاد خاضع وإن كان كرهاً . والطوع الاتقياد والاتباع

بسهولة . والكراهة بما كان بمشقة وإباء عن النفس . و (طَوْعًا وَكَرْهًا) مصدران في موضع الحال ، أى طائعين وسكرهين . وروى أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل : « وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » قال : « الملائكة أطاعوه في السماء والأنصار وعبدُ القيس في الأرض » . وقال عليه السلام : « لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي فَإِنْ أَصْحَابِي أَطَاعُوا مِنْ خَوْفِ اللَّهِ وَأَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ خَوْفِ السَّيْفِ » . وقال عكرمة : « طَوْعًا مَنْ أَسْلَمَ مِنْ غَيْرِ مُجَابَةٍ » وكرها « من أضطرته المجبة إلى التوحيد . يدلُّ عليه قوله عز وجل : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَخَلَقَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » . قال الحسن : هو عموم معناه الخصوص . وعنه : « أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ » وتم الكلام . ثم قال : « وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » . قال : والكراهة المنافقة لا ينفعه عمله . و « طَوْعًا وَكَرْهًا » مصدران في موضع الحال . عن مجاهد عن ابن عباس قال : إذا استصعبت دابة أحدكم أو كانت تَمْوَسًا فليقرأ في أذنها هذه الآية : « أَفْغِيرِ دِينَ اللَّهِ يَفْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا » إلى آخر الآية .

قوله تعالى : وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾

« غير » مفقولة بفتح ، « دينا » منصوب على التفسير ، ويجوز أن ينتصب دينا بفتح ، وينصب « غير » على أنه حال من الدين . قال مجاهد والسُّدِّي : نزلت هذه الآية في الحارث بن سُوَيْد أخو الجلاس بن سويد ، وكان من الأنصار ، ارتدَّ عن الإسلام هو وأثنا عشر معه ولحقوا بمكة كفارًا ، فنزلت هذه الآية ، ثم أرسل إلى أخيه يطلب التوبة . وروى ذلك عن ابن عباس وغيره . قال ابن عباس : وأسلم بعد نزول الآيات . (وهو في الآخرة من الخاسرين)

قال هشام : أى وهو خاسر فى الآخرة من الخاسرين ؛ ولولا هذا لفرقت بين الصلوة والموصول .
وقال المازنى : الألف واللام مثلها فى الرجل . وقد هتَمَ هنا فى البقرة عند قوله : « وإنه
فى الآخرة لمن الصالحين » .

قوله تعالى : كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَرُّوا أَنْ
الرَّسُولَ حَقَّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٨١﴾

قال ابن عباس : إن رجلا من الأنصار أسلم ثم ارتد ولحق بالشرك ثم ندم ، فأرسل إلى
قومه : سلوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل فى من توبة ؟ بغاء قومه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل له من توبة ؟ فنزلت « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ »
إلى قوله : « غَفُورٌ رَحِيمٌ » فأرسل إليه فأسلم . أخرجه النسائى . وفى رواية : أن رجلا
من الأنصار ارتد فلقى بالمشركين ، فأنزل الله « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا » إلى قوله :
« إلا الذين تابوا » فبعث بها قومه إليه ، فباقرئت عليه قال : والله ما كذبى قومى على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله ، والله عز وجل
أصدق الثلاثة ؛ فرجع تابيا ، فقيل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستفتحون على الذين كفروا ؟
فلما بعث طائفة وكفروا ، فأنزل الله عز وجل « أُولَئِكَ جَزَاءُهم أَنْ عَلَيهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ
وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ » . ثم قيل : « كيف » لفظة استفهام ومعناه انجد ، أى لا يهدى الله .
ونظيره قوله : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ » أى لا يكون لهم عهد ؛
وقال الشاعر :

كيف نوى على الإفراش ولما • يشمل القوم غارة شعواء

أى لا نوى لى . (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) قال : ظاهر الآية أَنَّ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ
إسلامه لا يهديه الله ، ومن كان ظالما لا يهديه الله ؛ وقد رأينا كثيرا من المرتدين قد أسلموا

ومسلمهم الله ، وكثيرا من الظالمين تابوا عن الظلم . قيل له : معناه لا يهديهم الله ما داموا
معيين على كفرهم وظلمهم ولا يؤمنون على الإسلام ؛ فاما انا فاسلموا وتابوا فقد وفقهم
الله لذلك . والله تعالى أعلم .

قوله تعالى : **أُولَئِكَ بِرَأْسِهِمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ ﴿٨٨﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٩﴾**
إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩٠﴾

أى إن داموا على كفرهم . وقد تقدم معنى لعنة الله والناس في «البقرة» ^(١) فلا معنى لإعادته .
(وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ) أى لا يؤخرون ولا يؤجلون ، ثم استثنى التائبين فقال : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»
هو الحارث بن سويد كما تقدم . ويدخل فى الآية بالمعنى كل من راجع الإسلام وأخلص .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ
تَوْبَتُهُمْ وَلِلَّهِ لَمَوْلَاؤُهُمْ ﴿٩١﴾**

قال قتادة وعطاء الخراساني والحسن : نزلت فى اليهود كفروا بعيسى والإنجيل ، ثم ازدادوا
كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن . وقال أبو العالية : نزلت فى اليهود والنصارى كفروا
بمحمد صلى الله عليه وسلم بعد إيمانهم بنبته وصفته ، ثم ازدادوا كفرا بإقامتهم على كفرهم .
وقيل : «ازدادوا كفرا» بالذنوب التى اكتسبوها . وهذا اختيار الطبرى ، وهى عنده فى اليهود .
(لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ) مشكل لقوله : «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ»
قيل : المعنى لن تقبل توبتهم عند الموت . قال النحاس : وهذا قول حسن ؛ كما قال
هز وجل : «وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّى
تُوبْتُ لِلْآثِمَةِ» . ودوى عن الحسن وقتادة وعطاء . وقد قال صلى الله عليه وسلم : «لن الله

يقبل توبة العبد ما لم يغفر^(١)، وسيأتى فى «النساء» بيان هذا المعنى. وقيل: «لن تقبل توبتهم» التى كانوا عليها قبل أن يكفروا؛ لأن الكفر قد أحبطها. وقيل: «لن تقبل توبتهم» إذا تابوا من كفر آخر؛ وإنما تقبل توبتهم إذا تابوا إلى الإسلام. وقال قطرب: هذه الآية نزلت فى قوم من أهل مكة قالوا: تبرص بمحمد ريب المنون، فإن بدا لنا الرجعة رجعنا إلى قومنا. فانزل الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ» أى لن تقبل توبتهم وهم مقيمون على الكفر؛ فسماها توبة غير مقبولة لأنه لم يصح من القوم عزيم، والله عز وجل يقبل التوبة كلها إذا صح العزم.

قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ أَرْضَ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ» أولئك لهم عذاب أليم وما لهم من نصيرين^(٢)

الميل، (بالكسر) مقدار ما يملأ الشيء، والميل (بالفتح) مصدر ملأت الشيء؛ ويقال: أعطنى مِلاءً ومِلاءً ومِلاءً وثلاثة أملاء. والواو فى «ولو افتدى به» قيل: هى مقحمة زائفة؛ المعنى: فلن يقبل من أحدهم ميل الأرض ذهباً لو افتدى به. وقال أهل النظر من التحويين: لا يجوز أن تكون الواو مقحمة لأنها تدل على معنى. ومعنى الآية: فلن يقبل من أحدهم مل الأرض ذهباً تبرعاً ولو افتدى به. و«ذهباً» نصب على التفسير فى قول القراء. قال المفضل: شرط التفسير أن يكون الكلام تاماً وهو مبهم؛ كقولك عندى عشرون؛ فالعدد معلوم والمعدود مبهم؛ فإذا قلت درهما فشرت. وإنما نصب التبرع لأنه ليس لهما يقتضيه ولا ما يرفعه، وكان النصب أخف الحركات بخمّل لكل ما لا مائل فيه. وقال الكشاف: نصب على إضمار من، أى من ذهب؛ كقوله: «أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا» أى من صيام. وفى البخارى: ومسلم من قتادة من أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُجَاهِدُ بِالْكَفَرِ

(١) أى ما لم تبلغ روحه حلقوه؛ فيكون بمنزلة الشيء الذى يتفرقه به المرض.

يوم القيامة فيقال له أرايت لو كان لك ملء الأرض ذهباً أكنت تقتدي به فيقول نعم فيقال له قد كنت مثلب ما هو أسر من ذلك . لفظ البخاري . وقال مسلم بدل "قد كنت ، كذبت ، قد سلبت" .

قوله تعالى : لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ قَبْلِ وَفَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿١٦٦﴾
فيه مسألتان :

الأولى - روى الأئمة واللفظ للنسائي عن أنس قال : لما نزلت هذه الآية « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » قال أبو طلحة : إِنْ رَبَّنَا لَيْسَانَا مِنْ أَمْوَالِنَا فَأُشْهِدْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي جَعَلْتُ أَرْضِي اللَّهَ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اجعلها في قرابتك في حسان ابن ثابت وأبي بن كعب " . وفي الموطأ « وَكَانَتْ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يُشْرَاهُ ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيُشْرِبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ » . وذكر الحديث . ففي هذه الآية دليل على استعمال ظاهر الخطاب وعمومه ؛ فإن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يفهموا من حقوى الخطاب حين نزلت الآية غير ذلك . ألا ترى أبا طلحة حين سمع « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا » الآية ، لم يحتج أن يقف حتى يرد البيان الذي يريد الله أن ينفع منه عباده بآية أخرى أو سنة مبينة لذلك فانهم يحبون أشياء كثيرة . وكذلك فعل زيد بن حارثة ، عمده مما يحب إلى فرس يقال له "سبل" وقال : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِي مَالٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَرَسِي هَذِهِ ، بَغَاءَ بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فقال لأسامة بن زيد " اقبضه " . فكان زيداً وجداً من ذلك في نفسه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ اللَّهُ قَدْ قَبِلَهَا مِنْكَ " . ذكره أسد بن موسى . وأعتق ابن عمر ثامناً مولاه ، وكان أعطاه فيه عبد الله بن جعفر ألف دينار . قالت صفية بنت أبي عبيد : أظنه تأول قول الله عز وجل : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » . وروى شبل عن أبي نجيع (١) يَرْحَاهُ : موضع كان لأبي طلحة بالمدينة .

عن مجاهد قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن يتاح له جارية من عَصَى جَلُولَاءِ يَوْمَ قَسَحَ مَدَائِنَ كَسْرَى ؛ فقال سعد بن أبي وقاص : فدعا بها عمر فأعجبته فقال إن الله عز وجل يقول : «لن تتألوا البرحتى تنفقوا مما تحبون» فاعتقها عمر رضي الله عنه وروى عن الثوري أنه بلغه أن أم ولد الربيع بن خثيم قالت : كان إذا جاءه السائل يقول لي : يا فلانة أعطى السائل سكرًا ، فإن الربيع يحب السكر . قال سفيان : يتأول قوله جل وعز : «لن تتألوا البرحتى تنفقوا مما تحبون» . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يشتري أعدالا من سكر ويصدق بها . فقبل له : هلا تصدقت بقيمتها ؟ فقال : لأن السكر أحب إليّ فأردت أن أنفق مما أحب . وقال الحسن : إنكم لن تتألوا ما تحبون إلا بترك ما تشتهون ، ولا تذكرون ما تؤثرون إلا بالصبر على ما تكرهون .

الثانية - واختلفوا في تأويل « البر » فقبل الجنة ؛ من ابن مسعود وابن عباس وعطاء ومجاهد وعمرو بن ميمون والسدي . والتقدير لن تتألوا نواب البرحتى تنفقوا مما تحبون . والنوال العطاء ، من قولك تولته توليلا أعطيته . وتالي من فلان معروف بتالي ، أي وصل إلى . فالمعنى : لن تصلوا إلى الجنة وتعطوها حتى تنفقوا مما تحبون . وقيل : البر العمل الصالح . وفي الحديث الصحيح : ^(١) «عليكم بالصدق فإنه يدعو إلى البر وإن البر يدعو إلى الجنة» . وقد مضى في البقرة . قال عطية العوفي : يعني الطاعة . عطاء : لن تتألوا شرف الدين والتقوى حتى تنصدقوا وأتم أمحاء أشقاء تأملون العيش وتخشون الفقر . وعن الحسن : «حتى تنفقوا» هي الزكاة المفروضة . مجاهد والكوفي : هي منسوخة ، نسختها آية الزكاة . وقيل : المعنى حتى تنفقوا مما تحبون في سبيل الخير من صدقة أو غيرها من الطاعات ، وهذا جامع . وروى الثنائي عن صمصة بن معاوية قال : لقيت أبا ذر قال : قلت حدثني قال نعم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من عبد مسلم ينفق من كل ماله زوجين في سبيل الله إلا استقبلته تحية الجنة كلهم يدعوهم إلى ما عنده » . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : إن

(١) في قوله تعالى : « أرسلنا النبي منذورا ... » ج ٢ ص ٢٤٢ طبع ثانية .

كانت إبلا فبعيرين وإن كانت بقرا فبقرتين . وقال أبو بكر الوراق : دلّم بهذه الآية على الفتوة . أى لن تناولوا يرى بكم إلا يبرّكم بإخوانكم والإنفاق عليهم من أموالكم وجاهكم ؛ فإذا علمت ذلك فإلّكم برى وعطى . قال مجاهد : وهو مثل قوله : « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِنَتَا » . « وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » أى وإذا علم جازى عليه .

قوله تعالى : كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣٠﴾ فَمِنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٣١﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (حِلًّا) أى حلالا ، ثم استثنى فقال : (إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) وهو يعقوب عليه السلام . فى الترمذى عن ابن عباس أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا ، ما حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ؟ قال : « كَانَ يَسْكُنُ الْبَدُو فَاشْتَكَى حِرْقُ النِّسَاءِ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَلْأَمُهُ إِلَّا لَحُومَ الْإِبِلِ وَالْبَاطِنَا فَلَذَلِكَ حَرَّمَهَا » . قالوا : صدقت . وذكر الحديث . ويقال : نَذَرُ إِنْ بَرَأَ مِنْهُ لِيَتَرَكَّى أَحَبُّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَيْهِ ، وكان أَحَبُّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَيْهِ لَحُومُ الْإِبِلِ وَالْبَاطِنَا . وقال ابن عباس ومجاهد وقَتَادَةُ والسُّدِّى : أَقْبَلَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَزَانَ يَرِيدُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ حِينَ هَرَبَ مِنْ أَخِيهِ عِيسُو ، وكان رجلا بَطْشًا قَوِيًّا ، فَلَقِيَهُ مَلَكٌ فَظَنَّ يَعْقُوبُ أَنَّهُ لَصٌّ فَمَاجَلَهُ أَنْ يَصْرَعَهُ ، فَغَمَزَ الْمَلِكُ نَحْذَ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ صَعَدَ الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ وَيَعْقُوبُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ فَهَاجَ عَلَيْهِ عِرْقُ النِّسَاءِ ، وَلَقِيَ مِنْ

(١) النسا (بفتح مقصور) : عرق يخرج من الورك فيسقطن النخزين ثم يمر بالعروق حتى يبلغ الحافر ، فاذا صحت الحاجة أخلق نغذاها بلحمين مطيعين وجرى النسا بينهما واستبان ، واذا هنك الحاجة اضطرت القطايت وماجت الرجان (الربة الهمة الطليقة) ونفى النسا (من الصالح) .

(٢) برأ من المرض (بفتح) لنة أهل الحجاز . وماثر العرب بقولون : برئت (مالكس)

ذلك بلاء شديد ، فكان لا ينام الليل من الوجع ويبست له رُءاء أى صباح ، خلف يعقوب عليه السلام إن شفاه الله جل وعز ألا يأكل عرقا ، ولا يأكل طعاما فيه عرق فخرمها على نفسه ؛ بفعل بنوه يتبعون بعد ذلك العروق يخرجونها من اللحم . وكان سبب غز المَلَك نفذه أنه كان نذر إن وهب الله له اثني عشر ولدا وأتى بيت المقدس صحيحا أنب يذبح آخرهم . فكان ذلك للخروج من نذره ؛ عن الضحاك .

الثانية - واختلف هل كان التحريم من يعقوب بأجتهاد منه أو باذن من الله تعالى؟ والصحيح الأول ؛ لأن الله تعالى أضاف التحريم إليه بقوله تعالى : « إِلَّا مَا حَرَّمَ » وأن النبي إذا اجتهد إلى شئ كان ديناً يلزمنا اتباعه لتقرير الله سبحانه إياه على ذلك . وكما يوسى إليه ويلزم أتباعه ، كذلك يؤذن له ويجهتد ، ويتعين موجب اجتهاده إذا قُدر عليه ، ولولا تقدم الإذن له في تحريم ذلك ما تسوّر على التحليل والتحريم . وقد حرم نبينا صلى الله عليه وسلم السسل على الرواية الصحيحة ، أو خادمه مارية فلم يَقُر الله تحريمه ونزل « لَمْ نُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » على ما أتى بيانه في « التحريم » . قال السيكا الطبرى : فيمكن أن يقال : مطلق قوله تعالى : « لَمْ نُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » يقتضى ألا يختص بمارية . وقد رأى الشافعى أن وجوب الكفارة في ذلك غير معقول المعنى ، بفعلها مخصوصا بموضع النص . وأبو حنيفة رأى ذلك أصلا في تحريم كل مباح وأجراه مجرى اليمين .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ قال ابن عباس : لما أصاب يعقوب عليه السلام عرق النساء وصف الأطباء له أن يمتنع لحوم الإبل فخرمها على نفسه . فقالت اليهود : إنما نحرم على أنفسنا لحوم الإبل لأن يعقوب حرمها وأنزل الله تحريمها في التوراة؛ فآثر الله هذه الآية . قال الضحاك : فكذبهم الله ورد عليهم فقال يا عبد : « قُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » فلم يأتوا . فقال عز وجل : ﴿ فَمِنْ آفَاتِي عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ قال الزجاج : في هذه الآية

أعظم دلالة لنبوة محمد نبيًا صلى الله عليه وسلم ، أخبرهم أنه ليس في كلهم ، وأمرهم أن يأتوا بالثوراء فأبوا ؛ يعني عرفوا أنه قال ذلك بالوحي . وقال عطية العوفي : إنما كان ذلك حراما عليهم بتحريم يعقوب ذلك عليهم . وذلك أن إسرائيل قال حين أصابه عرق النسا : والله لئن عافاني الله منه لا يأكله لي ولد ؛ ولم يكن ذلك محزما عليهم . وقال الكلبي : لم يحترمه الله عز وجل في الثوراء عليهم وإنما حرمة بعد الثوراء بظلمهم وكفرهم ، وكانت بنو إسرائيل إذا أصابوا ذنبا عظيمًا حرم الله تعالى عليهم طعاما طيبًا ، أو صب عليهم رجلاً وهو الموت ؛ فذلك قوله تعالى : « فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَايِثٌ أُحْلَتْ لَهُمْ » الآية . وقوله : « وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلِّ ذِي ظُلْفَرٍ » الآية - إلى قوله : « ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِبَيْعِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ » .

الرابعة - ترجم ابن ماجه في سننه « دواء عرق النسا » حدثنا هشام بن عمار وراشد ابن سعيد الزملي قال حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا هشام بن حسان حدثنا أنس بن سيرين أنه سمع أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « شفاء عرق النسا آية شاة [أعرابية] تذاب ثم تُجَزَأُ ثلاثة أجزاء ثم يشرب على الريق في كل يوم جزء » . وأخرجه الترمذي في تفسيره أيضا من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرق النسا : « تَوْخَذُ آيَةُ كَبِشٍ عَرَبِيٍّ لَا صَغِيرَ وَلَا كَبِيرَ فَتَقَطَّعُ صَغَارًا فَتُخْرِجُ إِهَالَتَهُ فَتَقْسَمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ عَلَى رِيقِ النَّفْسِ ثُلَاثًا » قال أنس : فوصفته لأكثر من مائة قبرا بإذن الله تعالى . شعبة : حدثني الشيخ في زمن الحجاج بن يوسف في عرق النسا أقسم لك بالله الأعلى لئن لم تنته لأكون بك بنار ولأحلفك بموسى . قال شعبة : قد جربته بقوله ، ويسح على ذلك الموضع .

قوله تعالى : قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنْ

الْمُشْرِكِينَ ﴿١٥﴾

(١) زيادة من سنن ابن ماجه . (٢) الإهالة (بالكسر) : الشحم الذائب ، أو كل ما انزعم به من الأدهان .

أى قل يا محمد صدق الله؛ إنه لم يكن ذلك في التوراة محرماً. (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) أمر باتباع دينه. (وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) رد عليهم في دعواهم الباطل كما تقدم.

قوله تعالى : **إِن أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١٢٥﴾** فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٦﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذر قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع في الأرض قال : " المسجد الحرام " . قلت : ثم أى ؟ قال : " المسجد الأقصى " . قلت : كم بينهما ؟ قال : " أربعون عاماً ثم الأرض لك مسجد حينما أدركتك الصلاة فصل " . قال مجاهد وقتادة : لم يوضع قبله بيت . قال علي بن رضی الله عنه : كان قبل البيت بيوت كثيرة ، والمعنى أنه أول بيت وضع للعبادة . ومن مجاهد قال : فأنخر المسلمون واليهود فقالت اليهود : بيت المقدس أفضل وأعظم من الكعبة ؛ لأنه مهاجر الأنبياء وفي الأرض المقدسة . وقال المسلمون : بل الكعبة أفضل ؛ فأنزل الله هذه الآية . وقد مضى في البقرة بيان البيت وأول من بناه . قال مجاهد : خلق الله موضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئا من الأرض بالثلاث سنة ، وأن قواعده لفي الأرض السابعة السفلى . وأما المسجد الأقصى فبناه سليمان عليه السلام ؛ كما أخرجه النسائي بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمر . ومن النبي صلى الله عليه وسلم : " أن سليمان بن داود عليه السلام لما بنى بيت المقدس سأل الله عز وجل ثلاثاً [سأل الله عز وجل (١) حاكماً يصادف حكمه فأوتيته وسأل الله عز وجل ملكاً (٢) ذا قوة من بني النسلين . (٣) زيادة من سنن الترمذي .

(١) المهاجر (فتح الجيم) : موضع الهاربة . (٢) راجع ٢ ص ١٤٠ طبعه قبة :

(٣) زيادة من سنن الترمذي .

لا ينبغي لأحد من بعده فأوتيه وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد ألا يأتيه أحد لا يهزه إلا الصلاة فيه أن يخرج من خطبته كيوم ولدته أمه فأوتيه . « بغاء إشكال بين الحديثين ؛ لأن بين إبراهيم وسليمان آمادا طويلة . قال أهل التواريخ : أكثر من ألف سنة . فقيل : إن إبراهيم وسليمان عليهما السلام إنما جددا ما كان أسسه غيرهما . وقد روي أن أول من بنى البيت آدم عليه السلام كما تقدم . فيجوز أن يكون غيره من ولده وضع بيت المقدس من بعده بأربعين عاما نحو يجوز أن تكون الملائكة أيضا بنته بعد بنائها البيت بإذن الله ؛ وكلُّ محتمل . والله أعلم . وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : أمر الله تعالى الملائكة ببناء بيت في الأرض وأن يطوفوا به ؛ وكان هذا قبل خلق آدم ، ثم إن آدم بنى منه ما بنى وطاف به ، ثم الأنبياء بعده ، ثم آسّم بناءه إبراهيم عليه السلام .

الثانية - قوله تعالى : (لِلَّذِي بَكَتْ) خبر « إن » واللام توكيد . و « بَكَتْ » موضع البيت ، ومكة سائر البلد ؛ عن مالك بن أنس . وقال محمد بن شهاب : بكّة المسجد ، ومكة الحرم كله ، تدخل فيه البيوت . قال مجاهد : بكّة هي مكة . فاليم على هذا مبدلة من الباء ؛ كما قالوا : طين لازب ولازم . وقاله الضحاك والمؤرج . ثم قيل : بكّة مشتقة من البكّ وهو الأزدهام . تباكّ القوم ازدهموا . وتبكت بكّة لازدهام الناس في موضع طوافهم . والبكّ دقّ العتق . وقيل : تبكت بذلك لأنها كانت تدق رقاب الجارية إذا ألدوا فيها بظلم . قال عبد الله بن الزبير : لم يقصدها جبار قط بسوء إلا وقصه الله عز وجل . وأما مكة فقيل : إنها سُميت بذلك لأنها تمكّ المنع من العظم مما ينال قاصدها من المشقة ؛ من قولهم : مككت العظم إذا أخرجت ما فيه . ومكّ للفصيل ضرع أمه وامته إذا آمنص كل ما فيه من اللبن وشربه . قال الشاعر :

مككت فلم تبق في أجوافها يدورا .

وقيل : سُميت بذلك لأنها تمكّ من ظلم فيها ، أي تهلكه وتنقصه . وقيل : سُميت بذلك لأن الناس كانوا يمشون ويضعون فيها من قوله : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً »

(١) التبر : المنع . (٢) الرقص : الكسرة والحق .

وَتَصْدِيَّةٌ أَي تَصْفِيْقًا وَتَصْفِيْرًا . وَهَذَا لَا يُوجِبُهُ التَّصْرِيفُ ؛ لِأَنَّ « مَكَّةَ » ثَنَاءٌ مُضَاعَفٌ ، وَ« مَكَا » ثَلَاثِي مَعْتَلٌ .

الثَّالِثَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى (مَبَارَكًا) جَعَلَهُ مَبَارَكًا لِتَضَاعُفِ الْعَمَلِ فِيهِ ؛ فَالْبِرَكَةُ كَثْرَةُ الْخَيْرِ ، وَنُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِي « وَضِعَ » أَوْ بِالْظَرْفِ مِنْ « بِرَكَةٍ » . الْمَعْنَى : الَّذِي اسْتَقْرَبَكُمُ مَبَارَكًا . وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ « مَبَارَكٌ » ؛ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا ثَانِيًا ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الَّذِي ، أَوْ عَلَى إِحْتِمَارِ مُبْتَدَأِ (وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى وَهُوَ هَدَى لِلْعَالَمِينَ . وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ « مَبَارِكٌ » بِالْخَفْضِ يَكُونُ نَعْتًا لِّلَيْتِ .

الرَّابِعَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْ بِالصَّفَةِ . وَقَرَأَ أَهْلُ مَكَّةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَبِجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ « آيَةُ بَيِّنَةٌ » عَلَى التَّوْحِيدِ ، بِمَعْنَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَحْدَهُ . قَالُوا : أُنْزِلَ فِيهِ فِي الْمَقَامِ آيَةُ بَيِّنَةٍ . وَفَسَّرَ بِيَاهُ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَرَمِ كُلِّهِ ؛ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ آيَاتِهِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَالرُّكْنَ وَالْمَقَامَ . وَالْبَاقُونَ بِالْجَمْعِ . أَرَادُوا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالْحَطِيمَ وَزَمْزَمَ وَالْمَشَاعِرَ كُلَّهَا . قَالَ : أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : مِنْ قَرَأَ « آيَاتِ بَيِّنَاتٍ » قَرَأَهُنَّ أَيْنٌ ؛ لِأَنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنَ الْآيَاتِ . وَمِنْهَا أَنْ الطَّائِلَ لَا يَعْلُو الْبَيْتَ مُحْسِبًا . وَمِنْهَا أَنْ الْحَاجَّ يَطْلُبُ الْعَيْدَ فَإِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ تَرَكَهُ . وَمِنْهَا أَنْ الْفَيْثَ إِذَا كَانَ نَاحِيَةَ الرُّكْنِ الْإِمَامِيِّ كَانَ الْخِصْبُ بِالْيَمَنِ ، وَإِذَا كَانَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِ كَانَ الْخِصْبُ بِالشَّامِ ، وَإِذَا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخِصْبُ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ . وَمِنْهَا أَنَّ الْحَجَّارَ عَلَى مَا يُزَادُ عَلَيْهَا تُرَى عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ . وَالْمَقَامُ مِنْ قَوْلِهِمْ : قُتِّ مَقَامًا ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُقَامُ فِيهِ . وَالْمَقَامُ مِنْ قَوْلِكَ : أَقَمْتُ مَقَامًا . وَقَدْ مَضَى هَذَا فِي الْبَقَرَةِ ، وَمَعْنَى الْخِلَافِ أَيْضًا فِي الْمَقَامِ وَالصَّحِيحُ مِنْهُ . وَارْتَفَعَ الْمَقَامُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مُحَذُوفٌ ؛ وَالتَّقْدِيرُ مِنْهَا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ؛ قَالَهُ الْأَخْفَشُ . وَحَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ : « مَقَامٌ » بَدَلٌ مِنْ « آيَاتٍ » . وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بِمَعْنَى هِيَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ . وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . كَمَا قَالَ زُهَيْرٌ :

لها متاعٌ وأعوانٌ قَدَوْنَ به * قَتَبَ وَغَرَبَ إِذَا مَا أَوْرَغَ أَنْسَحَقًا
 أَيْ مَضَى وَبَعْدَ سِيلَانِهِ وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : إِنْ مَقَامًا بِمَعْنَى مَقَامَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ مُصَدِّرٌ . قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى : « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ » . وَقَالَ الشَّاعِرُ :
 * إِنْ الْعَيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ *
 أَيْ فِي أَطْرَافِهَا . وَيَقْوَى هَذَا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ « الْجَمْعُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » .

الخامسة - قوله تعالى : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) قَالَ قَتَادَةُ : ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ آيَاتِ
 الْحَرَمِ . قَالَ النَّحَّاسُ : وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَخْطِفُونَ مِنْ حِوَالِيهِ ، وَلَا يَصِلُ
 إِلَيْهِ جَبَّارٌ ، وَقَدْ وَصَلَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَغَرِبَ ، وَلَمْ يَوْصِلْ إِلَى الْحَرَمِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلْتُ بِكَ يَا عَصَابُ الْفِيلِ » . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعَانِي : صُورَةُ الْآيَةِ خَبَرٌ وَمَعْنَاهَا
 أَمْرٌ ، تَقْدِيرُهَا وَمَنْ دَخَلَهُ فَاتَمَنَّهُ ؛ كَقَوْلِهِ : « فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » أَيْ
 لَا تَرْتَفُوا وَلَا تَفْسُقُوا وَلَا تَجَادِلُوا . وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ الْإِمَامُ السَّابِقُ التُّنْبُكِيُّ بَنِي ثَابِتٍ : مَنْ أَتَرَفَ
 ذَنْبًا وَاسْتَوْجِبَ بِهِ حَدًّا ثُمَّ بَلَغَ إِلَى الْحَرَمِ عَصَمَهُ ، [لقوله تعالى :] « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » ؛
 فَأَوْجِبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْأَمْنَ لِمَنْ دَخَلَهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ
 وَغَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : « وَكُلٌّ مِنْ قَالِ هَذَا فَقَدْ وَهَمَ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا
 أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهَا خَبَرٌ عَمَّا مَضَى ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا إِثْبَاتَ حُكْمٍ مُسْتَقْبَلٍ . الثَّانِي أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ
 أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ قَدْ ذَهَبَ وَأَنَّ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ قَدْ وَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا ، وَخَبَرَ اللَّهُ لَا يَقَعُ بِخِلَافِ
 تَحْبِيرِهِ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَاضِي هَذَا . وَقَدْ نَاقَضَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ : إِذَا بَلَغَ إِلَى الْحَرَمِ
 لَا يُطْعَمُ وَلَا يُسْقَى وَلَا يُعَامَلُ وَلَا يُكَلِّمُ حَتَّى يُخْرَجَ فَاضْطُرَّوه إِلَى الْخُرُوجِ وَلَيْسَ يَصِحُّ مَعَهُ
 لَنْ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : يَقَعُ الْقَضَائُ فِي الْأَطْرَافِ فِي الْحَرَمِ وَلَا آمِنٌ أَيْضًا مَعَ هَذَا .

(١) قوله ، مَا جَاءَ ، أَيْ لِمَنْ لَقِيَ قَتَادَةَ الَّتِي يَسْتَقِ لَهَا . وَالتَّعْبُ (بِالْكَسْرِ) : جَمْعُ أَدَاةٍ لِنَاسِيَةِ مَنْ لَقَاهَا
 صَاحِبُهَا . وَالتَّعْبُ : مَا يَصْنَعُ عَلَيْهِ الزَّوْجُ وَالْجَوَانِ مِنْ بَعْرِ وَغَيْرِهِ . وَالتَّعْبُ : الْقَوْلُ الْعَنِظَةُ .

(٢) حِكَايَةُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ٤ : « ... فَاضْطَرَّاهُ إِلَى الْخُرُوجِ لَيْسَ يَصِحُّ مِنْهُ لَنْ » .

إذا كان « القرطبي » مبيجلد في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٤ شارع قصر العيني - ت ٩٩٩١

كتاب الشعب

نفس القرآن

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وفهمه
حديث شريف

١٦

إذا كان « القرطبي » مسجلًا في مجلد واحد فتتوزع هذه الورقة

قلت : وروى الثوري عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : من أصاب حدا أقيم عليه فيه ، وإن أصاب في الحِلِّ وبلغا إلى الحَرَمِ لم يُكَلِّم ولم يبايع حتى يخرج من الحَرَمِ فيقام عليه الحد؛ وهو قول الشعبي . فنهذه حجة الكوفيين ، وقد فهم ابن عباس ذلك من معنى الآية ، وهو خبر الأئمة وعالمها . والصحيح أنه قصد بذلك تعديد التيم على كل من كان بها جاهلا ولما مكررا من العرب ، كما قال تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَفِّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ » ؛ فكانوا في الجاهلية من دخله وبلغا إليه آمين من الغارة والقتل ؛ على ما يأتي بيانه في «المائدة» إن شاء تعالى . قال قتادة : ومن دخله في الجاهلية كان آمنا . وهذا حسن . وروى أن بعض المُنْعَدَةِ قُلَّ لبعض العلماء : أليس في القرآن « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » فقد دخلناه وفعلنا كذا وكذا فلم يَأْمَنْ من كان فيه ! قال له : أُنْسَتْ من العرب ! ما الذي يريد القائل من دخل دارى كان آمنا ؟ اليس أن يقول لمن أطاعه : كُفَّ عنه فقد أَمِنْتَهُ وكففت عنه ؟ قال بلى . قال : فكذلك قوله « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » . وقال يحيى بن جعدة : معنى « ومن دخله كان آمنا » يعنى من النار .

قلت : وهذا ليس على عموه ؛ لأن في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري حديث الشفاعة الطويل "فوالذي نفسي بيده ما منكم من أحد أبشء مناشدة لله في استقضاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصَلُّون ويَحْجُّون فيقال لهم اخرجوا من عرقم " الحديث . وإنما يكون آمناً من النار من دخله لقضاء الشُّكِّ معظَّمه عارفاً بحقه متقرباً إلى الله تعالى . قال جعفر الصادق : من دخله على الصفاء

(١) ابن خلّ (بالحرّك) هو عبد الله بن خلّ. ورجل من بني تميم بن غالب، وإبنا أمر به لأهله كان مسلما فيه رسول الله صل الله عليه وسلم صدقا ريث منه وجلا من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فزول منزلا وأمر المولى أن يذبح له فيما فيصنع له طعاما فقام، فاستيقظ ولم يعنه له شيئا فغدا عليه قتله ثم ارتد مشركا. وأجس داود الطمري ومعه ابن هشام.

كما دخله الأنبياء والأولياء كان آمنا من مذباه . وهذا معنى قوله عليه السلام : " مَنْ حَجَّ قُمْ يَرْثُ وَلَمْ يَفْسُقْ نَجَّ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَالْحَجَّ الْمَبْرُورِ لَيْسَ لَهُ جَزَاءُ إِلَّا الْجَنَّةُ " . قال الحسن : الْحَجَّ الْمَبْرُورِ هُوَ أَنْ يَرْجِعَ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَافِعًا فِي الْآخِرَةِ . وَأَنْشَدَ :

يَا كَعْبَةَ اللَّهِ دَعْوَةَ الْآلِجِ • دَعْوَةَ مُسْتَشْعِرٍ وَمُحْتَاجٍ
وَدَعِ أَحِبَّاهُ وَمَسْكَنَهُ • بِخَاءِ مَا يَنْبَغِي خَائِفِ رَاجٍ
إِنْ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ كَرَمًا • نَجَاءً ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِالنَّجِ
وَأَنْتَ مِنْ تَرْجِي شَفَاعَتِهِ • فَأَعْطَفَ عَلَى وَافِدِ بْنِ حِجَاجٍ

وقيل : المعنى ومن دخله عامُ عمرة القضاء مع محمد صلى الله عليه وسلم كان آمنا . دليله قوله تعالى : « أَلَمْ تَدْخُلْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ » . وقد قيل : إن « مَنْ » هاهنا لمن لا يعقل ، والآية في أمان الصديق ، وهو شاذ . وفي الترتيل : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ عَلَى بَطْنِهِ » الآية .

قوله تعالى : (وَيَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَيَلَهُ) اللام في قوله « ولَهُ » لا الإيجاب والإلزام ، ثم أكد بقوله تعالى : (عَلَى) التي هي من أؤكد ألفاظ الوجوب عند العرب ، فإذا قال العربي : لفلان على كذا ، فقد وكده وأوجبه . فذكر الله تعالى الحج بأؤكد ألفاظ الوجوب تأكيداً لحقه وتمظيلاً لحرمته . ولا خلاف في فريضته ، وهو أحد قواعد الإسلام ، وليس يجب إلا مرة في العمر . وقال بعض الناس : يجب في كل خمسة أعوام ، وروى في ذلك حديثاً أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والحديث باطل لا يصح ، والإجماع صاذق وجوههم .

قلت : وذكر عبد الرزاق حدثنا سفيان عن الملاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَقُولُ الرَّبُّ جَلَّ وَعَزَّ إِنَّ عَبْدًا أَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ فَلَمْ يَغْدُ إِلَى كُلِّ أَرْبَعَةِ أَعْوَامٍ لِحَرَمٍ » مشهور من حديث الملاء بن المسيب بن رافع الكاهلي الكوفي من أولاد محدثين ، روى عنه غير واحد ، منهم من قال : في خمسة أعوام ،

ومنهم من قال : عن العلاء عن يونس بن حبان عن أبي سعيد في غير ذلك من الاختلاف .
 وأنكرت المُلحِدةُ الحجَّ فقالت : إن فيه تجريدَ الثياب وذلك يخالف الحياء ، والسَّعى وهو يناقض
 الوُفَّارَ ، ورعى الجار لغير مرمى وذلك يضادُّ العقل ؛ فصاواروا إلى أن هذه الأُمُالُ كُلُّها باطلةٌ
 إذ لم يعرفوا لها حكمة ولا عِلَّةً ، وجعلوا أنه ليس من شرط الموتى مع العيد أن يفهم المقصود
 بجميع ما يأمر به ولا أن يطلع على فائدة تكليفه ، وإنما يتعين عليه الامتنال ، ويلزمه الاتقياد .
 من غير طلب فائدة ولا سؤال عن مقصود . ولهذا المعنى كان عليه السلام يقول في ثلثيته :
 «وَلَيْتَكَ حَقًّا حَقًّا تَعْبُدُ وَرِقًّا لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ» . وروى الأئمة عن أبي هريرة قال : خطبنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ حُجُوجًا» . فقال رجل :
 كُلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فَسَكَتَ ، حَتَّى قَامُوا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْ قُلْتُ
 نَمِ لَوَجِبَتْ وَلَمْ أَسْتَطِعْ» ثُمَّ قَالَ : «تَذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ فَإِنَّمَا هَلَكٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ مَسْأَلِهِمْ
 وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعُوا وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعَوْهُ»
 لفظ مسلم . فبينَ هذا الحديث أن الخطاب إذا توجَّه على المكلفين بفرض أن يكفى منه فعلُ مرة
 ولا يقتضى التكرار ، خلافاً للأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني وغيره . وثبت أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال له أصحابه : يا رسول الله ، أجمنا لعامتنا هذا أم للأبد؟ فقال : «لَا بَلْ لِلْأَبَدِ» .
 وهذا نصٌّ في الردِّ على من قال : يجب في كل خمس سنين مرة . وقد كان الحج معلوماً عند
 العرب مشهوراً لديهم ، وكان لما يُرْغَبُ فيه لأسواقها وتبَرُّرها^(١) ونعيمها ؛ فلما جاء الإسلام
 خُوطِبُوا بما علموا وأُزِنُوا بما عَرَفُوا . وقد حجَّ النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجِّ الفرض ، وقد
 وقف برفة ولم يُبَيَّرْ مِنْ شَرِّعِ إِبْرَاهِيمَ مَا فَعَرُوا ؛ حَتَّى كَانَتْ قَرِيشٌ تَقِفُ بِالْمَشْرِعِ آحْرَامَ
 ويقولون : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ، ونحن الخمس^(٢) . حسب ما تقدَّم بيانه في «البقرة» .
 قلت : من أغرب ما رأيته أن النبي صلى الله عليه وسلم حجَّ قبل الحجرة مرتين وأن
 الفرض سقط عنه بذلك ؛ لأنه قد أجاب نداء إبراهيم حين قيل له : «وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ

(١) التبر : العالة . (٢) الخمس جمع الأحمس ، وهم قريش ومن رقت قريش وكافة وجهه قيس ؛

سواء حسباً لأنهم تحمَّسوا فيهم ، أي تنددوا . (٣) ربيع ٢٠ ص ٢٤٥ طبعة ثانية .

الْحَجَّ . قَالَ الْكَلْبُ الطَّيِّبُ : وَهَذَا يَمْدٌ فَإِنَّهُ إِذَا وَرَدَ فِي شَرْعِهِ : «وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ» فَلَا بَدَّ مِنْ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْخُطَابِ فِي شَرْعِهِ . وَلَقَدْ قِيلَ : إِنَّمَا خَاطَبَ مَنْ لَمْ يَحْجِ ، كَانَ تَحَكُّمًا وَتَحْصِيصًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَيُلَازِمُ عَلَيْهِ الْإِجْبَابُ بِهَذَا الْخُطَابِ عَلَى مَنْ حَجَّ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ ، وَهَذَا فِي ثَابِتِ الْبَعْدِ .

الثانية - ودل الكتاب والسنة على أن الحج على التراخي لا على الفور، وهو تحصيل مذهب مالك فيما ذكر ابن خُوَيزِمَتَاد، وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف في رواية عنه. وذهب بعض البغداديين من المتأخرين من المالكيين إلى أنه على الفور، ولا يجوز تأخيره مع التذمة عليه، وهو قول داود . والصحيح الأول ؛ لأن الله تعالى قال في سورة الحج : «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا» وسورة الحج مكة . وقال تعالى : «وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ» الآية . وهذه الآية نزلت عام أُحُدَ بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة ولم يحج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشر. أما السنة فحدث ضِيَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ السَّعْدِيُّ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ تَكْرَيْمٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَذَكَرَ الشَّهَادَةَ وَالصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ . رواه ابن عباس وأبو هريرة وأنس، وفيها كلها ذكر الحج، وأنه كان مفروضا، وحديث أنس أحسنها سياقا وأتمها . واختلف في وقت فرضيته ؛ فقيل : سنة خمس . وقيل : سنة سبع . وقيل : سنة تسع ؛ ذكره ابن هشام عن أبي عبيدة الواقدي . عام الخندق بعد أنصراف الأحزاب . قال ابن عبد البر : ومن الدليل على أن الحج على التراخي إجماع العلماء على ترك تضييق القادر على الحج إذا أُنْهِيَ الْعَامَ وَالْعَامِينَ وَنَحْوَهُمَا ، وَأَنَّهُ إِذَا حَجَّ مِنْ بَعْدِ أَعْوَامٍ مِنْ حِينَ اسْتَطَاعَتْهُ فَقَدْ أَدَّى الْحَجَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ . وليس هو عند الجميع كن فائته الصلاة حتى خرج وقتها ففوضها بعد خروج وقتها ، ولا كن فاته صيام رمضان لمرض أو سفر ففوضه ، ولا كن أفسد حجه ففوضه . فلما أجمعوا على أنه لا يقال لمن حج بعد أعوام من وقت استطاعته : أنت قاض لما وجب عليك ؛ فليتأخر أن وقت الحج مؤتمن فيه وأنه على التراخي لا على الفور . قال أبو عمر : كل من قال بالتراخي لا يحُدُّ فِي ذَلِكَ حَدًّا ؛ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ مُخْتَلِفٍ وَقَدْ سئلَ عَنِ الرَّجُلِ

يحمد ما يفتح به فيؤثر ذلك إلى سنين كثيرة مع قدرته على ذلك هل يُسقى بتأخير الحج ورتبة شهادته؟ قال: لا وإن مضى من عمره ستون سنة، فإذا زاد على السنين فسُقِي وُودت شهادته. وهذا توقيف وحَّد، والحدود في الشرع لا تُؤخذ إلا عمن له أن يُشرع.

قلت: وحكاه ابن خُوَزَمَنَداد عن ابن القاسم. قال ابن القاسم وغيره: إن آخره سنين سنة لم يخرج^(١)، وإن آخره بعد السنين خرج؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أعمار أمي ما بين السنين إلى السبعين وقتل من يتجاوزها" فكانه في هذا المشرق قد يتضابق عليه الخطاب. قال أبو عمر: وقد يحتاج بعض الناس بقوله صلى الله عليه وسلم: "مَعْرُكُ أُمِّي من السنين إلى السبعين وقتل من يجاوز ذلك". ولا تُجْه فيهِ؛ لأنه كلام خرج على الأغلب من أعمار أئمة لو صح الحديث. وفيه دليل على التوسعة إلى السبعين لأنه من الأغلب أيضا، ولا ينبغي أن يقطع بتفسيق من صحَّت عدلته وأمانته بمثل هذا من التأويل الضعيف. وبالله التوفيق.

الثالثة - أجمع العلماء على أن الخطاب بقوله تعالى: (وَقِهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ) عام في جميعهم مُستَمرسَل على جُمْلَتِهِمْ. قال ابن العربي: «وإن كان الناس قد اختلفوا في نطاق العمومات، بيَّده أنهم اتَّفَقوا على حمل هذه الآية على جميع الناس ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، خلا الصغير فإنه خارج بالإجماع عن أصول التكليف، وكذلك العبد لم يدخل فيه؛ لأنه أخرجه عن نطاق العموم قوله تعالى: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» والعبد غير مستطيع؛ لأن السيد يتمتع لحقوقه من هذه العبادة. وقد قدَّم الله سبحانه حقَّ السيد على حقه وفقًا بالعباد ومصْلَحَةُ لَمْ. ولا خلاف فيه بين الأمة ولا بين الأئمة، فلا تُنْفَر بما لا تُعْرِف، ولا دليل عليه إلا الإجماع». قال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم إلا من شذَّ منهم ممن لا يعدُّ خلافا على أن الصبي إذا حج في حال صغره والعبد إذا حج في حال رِقَّة ثم بلغ الصبي وعقَّ العبد كان عليهما حجة الإسلام إذا وجدا إليها سبيلا. وقال أبو عمر: خالف أبو داود جماعة فقهاء الأمصار وأئمة الأثر في الملوك وأنه هنده عَطَلَب بالبحر، وهو عند جمهور العلماء خارج من الخطاب العام في قوله تعالى: «وَقِهِ عَلَى

(١) خرج (من باب لم) : أتم . (٢) الحرف : شبه المذهب من الإجماع بالنسبة .

النَّاسِ يَخُجُّ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» بدليل عدم التصرف، وأنه ليس له أن يخرج غيره إذنه سيده، كما خرج من خطاب الجمعة وهو قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» الآية - عند عامة العلماء إلا من شذ. وكذا من خطاب بإيجاب الشهادة، قال الله تعالى: «وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» فلم يدخل في ذلك العبد. وكما جاز خروج الصبي من قوله: «وَقِيلَ عَلَى النَّاسِ يَخُجُّ الْبَيْتَ» وهو من الناس بدليل رفع القلم عنه. ونرجت المرأة من قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ» وهي ممن شمله اسم الإيمان، وكذلك خروج العبد من الخطاب المذكور. وهو قول فقهاء الحجاز والعراق والشام والمغرب، ومثلهم لا يجوز عليهم تعريف تأويل الكتاب. فإن قيل: إذا كان حاضراً المسجد الحرام وأذن له سيده فلم يلبزه الحج؟ قيل له: هذا سؤال على الإجماع وربما لا يُعَلَّل ذلك، ولكن إذا ثبت هذا الحكم على الإجماع استدللنا به على أنه لا يُعْتَدَ بحجته في حال الرق عن حجة الإسلام؛ وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ تَمَّ أدرك فعله أن يحج حجة أخرى وأَيُّمَا أَمْرَأَةٍ حَجَّ تَمَّ هاجر فعله أن يحج حجة أخرى وأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ تَمَّ اعتق فعله أن يحج حجة أخرى». قال ابن العربي: «وقد تساهل بعض علمائنا فقال: إنما لم يثبت الحج على العبد وإن أذن له السيد لأنه كان كافراً في الأصل ولم يكن حج الكافر معتداً به، فلما ضرب عليه الرق ضرباً مؤبداً لم يُخَاطَبَ بالحج، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه فاعلموه. أحدها - أن الكفار عندنا مخاطبون بفروع الشريعة، ولا خلاف فيه في قول مالك. الثاني - أن سائر العبادات تلزمه من صلاة وضوم مع كونه رقيقاً، ولو فعلها في حال كفره لم يُعْتَدَ بها، فوجب أن يكون الحج مثلها. الثالث - أن الكافر قد ارتفع بالإسلام فوجب ارتفاع حكمه. فبين أن المعتقد ما ذكرناه من تقدم حقوق السيد». والله الموفق.

الرابسة - قوله تعالى: «(مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) مَنْ» في موضع خفض على بدل البعض من الكل، هذا قول أكثر الصحوين. وأجاز الكسائي أن يكون «من» في موضع رفع يحج، التقدير أن يحج البيت من. وقيل هي شرط. و«استطاع» في موضع جزم، والجواب

مخذوف، أي من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج . روى الدارقطني عن ابن عباس قال : قيل
 يا رسول الله الحج كل عام، قال : « لا بل حجة » ؟ قيل : فما السبيل، قال : « الزاد والراحلة » .
 وزواه عن أنس وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده . وعن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « والله على الناس حج البيت من
 استطاع إليه سبيلا » قال فسنل عن ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أن تجد ظهرك
 بعير » . وأخرج حديث ابن عمر أيضا ابن ماجه في سننه ، وأبو عيسى الترمذي في جامعه
 وقال : « حديث حسن » ، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك رادا وراحلة وجب
 عليه الحج . وإبراهيم بن يزيد هو الثوري المكي ، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل
 حفظه . وأخرجه عن وكيع والدارقطني عن صفيان بن سعيد قالوا : حدثنا إبراهيم بن يزيد
 عن محمد بن عباد عن ابن عمر قال : قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله،
 ما يوجب الحج ؟ قال : « الزاد والراحلة » قال : يا رسول الله، فما الحاج ؟ قال : « السمت النفل » .
 وقام آخر فقال : يا رسول الله وما الحج ؟ قال : « المَجُّ والتَّجُّ » . قال وكيع : يعني بالعج العجيج
 بالتثنية والتج نحر البُدن ؛ لفظ ابن ماجه . وعن قال إن الزاد والراحلة شرط في وجوب الحج ؛
 عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء
 ومجاهد . وإليه ذهب الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وعبد العزيز بن
 أبي سلمة وابن حبيب ، وذكر عبدوس مثله عن سُحُون . قال الشافعي : الاستطاعة وجهان :
 أحدهما أن يكون مستطيعا يسدنه واجدا من ماله ما يبلته الحج . والثاني أن يكون معضوبا
 في بدنه لا يثبت على مركبه وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يبعج عنه بأجرة وبغير أجرة ،
 على ما يأتي بيانه . أما المستطيع يسدنه فإنه يلزمه فرض الحج بالكتاب بقوله عز وجل :
 « من استطاع إليه سبيلا » . وأما المستطيع بالمال فقد لزمه فرض الحج بالسنة بحديث
 التميمية على ما يأتي . وأما المستطيع بنفسه وهو القوي الذي لا تلحقه مشقة غير محتملة

(١) هو أحد رجاله حديث ابن عمر . (٢) التمت : مثله الشعر والفل : الذي قد ترك استعمال الطيب .
 (٣) في بعض الأصول : « ابن مهدوس » . (٤) المعضوب : الضعيف .

في الركوب على الراحلة؛ فإن هذا إذا ملك الزاد والراحلة لزمه فرض الحج بنفسه، وإن عدم الزاد والراحلة أو أحدهما سقط عنه فرض الحج؛ فإن كان قادراً على المشي مطيقاً له ووجد الزاد أو قدر على كسب الزاد في طريقه بصنعة مثل الخرز والحجارة أو نحوهما فالمستحب له أن يخرج ماشياً رجلاً كان أو امرأة. قال الشافعي: والرجل أقل علناً من المرأة لأنه أقوى. وهذا عندنا على طريق الاستحباب لا على طريق الإيجاب. فاما إن قدر على الزاد بمسألة الناس في الطريق كرهت له أن يخرج لأنه يصير كلاً على الناس. وقال مالك بن أنس رحمه الله: إذا قدر على المشي ووجد الزاد فعليه فرض الحج، وإن لم يجد الراحلة وقدر على المشي ففرض الحج؛ فإن كان مالكا للزاد وجب عليه فرض الحج، وإن لم يكن مالكا للزاد ولكنه يقدر على كسب حاجته منه في الطريق فنكر أيضاً؛ فإن كان من أهل المروءات ممن لا يكتسب بنفسه لا يجب عليه، وإن كان ممن يكتسب كفايته بتجارة أو صناعة لزمه فرض الحج، وهكذا إن كانت عادته مسألة الناس لزمه فرض الحج. وكذلك أوجب مالك على المطبق المشي الحج، وإن لم يكن معه زاد وراحلة. وهو قول عبد الله بن الزبير والشعبي وعكرمة. وقال الضحاك: ^(١) إن كان شاباً قوياً صحيحاً ليس له مال فعليه أن يؤجر نفسه بأكله أو عقبه حتى يقضى حجه. فقال له قائل: كلف الله الناس أن يمشوا إلى البيت؟ فقال: لو أن لأحدهم ميراً بمكة أكان تاركه؟ بل ينطلق إليه ولو حبواً، كذلك يجب عليه الحج. واحتج هؤلاء بقوله عز وجل: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا» أي مشاة. قالوا: ولأن الحج من عبادات الأبدان من فرائض الأعيان، فوجب ألا يكون الزاد من شروط وجوبها ولا الراحلة كالصلاة والصيام. قالوا: ولو صح حديث الخواري الزاد والراحلة لجلناه على عموم الناس والغالب منهم في الأقطار البعيدة. وخروج مضاف الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة وفي كلام العرب وأشعارها. وقد روى ابن وهب وابن القاسم وأشهب عن مالك أنه سئل عن هذه الآية فقال: الناس في ذلك

(١) كما في جميع نسخ الأصل. راقى في تفسير الطبري: «بأكله وعقبه حتى...» وفي تفسير الشعر الرازي

والبحر لأبي حنبل: «... بأكله حتى...».

على قدر طاقتهم ويُسرهم وجَلَدَهم . قال أَشْعَبُ لِمَالِكٍ : أهو الزاد والراحلة ؟ . قال : لا والله ، ما ذاك إلا على قدر طاقة الناس ، وقد يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السير ، وآخر يقدر أن يمشى على رجله .

الخامسة - إذا وجدت الاستطاعة وتوجه فرض الحج فمَرَضُ مانع كالغريم يمنعه عن الخروج حتى يُوقَى الدين ؛ ولا خلاف في ذلك . أو يكون له عيال يحب عليه نفقتهم فلا يلزمه الحج حتى يَكُون لم نفقتهم مدة غيبته لذهابه ورجوعه ، لأن هذا الإنفاق فرض على الفور والحج فرض على التراخي فكان تقديم العيال أولى . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت " . وكذلك الأبرار يخاف الضيعة عليهما وعدم العوض في التلطف بهما ، فلا سبيل له إلى الحج ؛ فإن تمتعه لأجل الشوق والوحشة فلا يلتفت إليه . والمرأة يمنعه زوجها ، وقيل لا يمنعهما . والصحيح المنع ؛ لا سيما إذا قلنا إن الحج لا يلزم على الفور . والبحر لا يمنع الوجوب إذا كان غلبه السلامة - كما تقدم بيانه في البقرة - ويعلم من نفسه أنه لا يمتد^(٢١) . فإن كان الغالب عليه اللَّطَب أو المَيْد حتى يعطل الصلاة فلا . وإن كان لا يجد موضعا لسجوده لكثرة الراكب وضيق المكان فقد قال مالك : إذا لم يستطع الركوع والسجود إلا على ظهر أخيه فلا يركبه . ثم قال : أركب حيث لا يُصَلِّ ! ويل لمن ترك الصلاة ! . ويسقط الحج إذا كان في الطريق مدو يطلب الأنفس أو يطلب من الأموال ما لم يتحدد بحد مخصوص أو يتحدد بقدر يُجحف . وفي سنوطة بغير المُجحف خلاف . وقال الشافعي : لا يعطى حبة ويسقط فرض الحج . ويجب على المسئول إذا كانت تلك عاداته وغلب على ظنه أنه يجد من يعطيه . وقيل لا يجب ، على ما تقدم من مراعاة الاستطاعة .

السادسة - إذا زالت الموانع ولم يكن عنده من النَّاس ما يحج به وعنده عروض فليزمه أن يبيع من عروضه للحج ما يباع عليه في الدين . وسئل ابن القاسم عن الرجل تكون له القربة

(١) رابع ٢ ص ١٩٥ طبة ثانية . (٢) المائد : الذي يركب البحر يضيئه من قن ما ، الناض والفرام والذاتية .

ليس له فيها أبيعها في حجة الإسلام ويترك ولده ولا شيء لم يعيشون به . قال : نعم ، ذلك عليه ويرك ولده في الصدقة . والصحيح القول الأول ؛ لقوله عليه السلام : " كفى بالمرء إمنا أن يُضَيَّعَ من يَقرت " وهو قول الشافعي . والظاهر من مذهبه أنه لا يلزم الحج إلا من له ما يكفيه من النفقة ذاهبا وراجعا - قاله في الإملاء - وإن لم يكن له أهل وعيال . وقال بعضهم : لا يستبر الرجوع لأنه ليس عليه كبير مشقة في تركه القيام ببلده ؛ لأنه لا أهل له فيه ولا عيال وكل البلاد له وطن . والأوّل أصوب ؛ لأن الإنسان يستوحش لفراق وطنه كما يستوحش لفراق سكنه . ألا ترى أن البكر إذا نازنا جلد وغرب عن بلده سواء كان له أهل أو لم يكن . قال الشافعي في الأم : إذا كان له مسكن وخدام وله نفقة أهله بقدر غيبته يلزمه الحج . وظاهر هذا أنه اعتبر أن يكون مال الحج فاضلا عن الخادم والمسكن ؛ لأنه قدمه على نفقة أهله ، فكانه قال : بعد هذا كله . وقال أصحابه : يلزمه أن يبيع المسكن والخدام ويكتري مسكنا وخداما لأهله . فإن كان له بضاعة يتجزئها وربحها قدر كفايته وكفاية عياله على الدوام ، ومتى أنفق من أصل البضاعة اختل عليه ربحها ولم يكن فيه قدر كفايته ، فهل يلزمه الحج من أصل البضاعة أم لا ؟ قولان : الأول للجمهور وهو الصحيح المشهور ؛ لأنه لا خلاف في أنه لو كان له عقار تكفيه غلته لزمه أن يبيع أصل العقار في الحج ، فكذلك البضاعة . وقال ابن شريح : لا يلزمه ذلك ويُنْبَقِي البضاعة ولا يحج من أصلها ؛ لأن الحج إنما يجب عليه في الفاضل من كفايته . فهذا الكلام في الاستطاعة بالبدن والمال .

السابعة - المريض والمعضوب ، والمعضب القطع ومنه نُسِيَ السيف عَضْبًا ، وكان من انتهى إلى ألا يقدر أن يستمسك على الراحلة ولا يثبت عليها بمقلة من قُطعت أعضاؤه إذ لا يقدر على شيء . وقد اختلف العلماء في حكمهما بعد إجماعهم أنه لا يلزمهما السير إلى الحج ؛ لأن الحج إنما فرضه الله على المستطيع إجماعا ، والمريض والمعضوب لا استطاعة لهما . فقال مالك : إذا كان معضوبا سقط عنه فرض الحج أصلا ، سواء كان قادرا على من يحج عنه بالمال أو بغير المال لا يلزمه فرض الحج . ولو وجب عليه الحج ثم عُصِبَ وزَمِنَ سقط عنه فرض الحج ؛

ولا يجوز أن يُحجَّ عنه في حال حياته بحال ، بل إن أوصى أن يُحجَّ عنه بعد موته حُجَّ عنه من الثلث ، وكان تطوعاً ؛ واحتج بقوله تعالى : « وَأَنْ تَبْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » فأخبر أنه ليس له إلا ما سعى . فمن قال : إن له سعى غيره فقد خالف ظاهر الآية . وبقوله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ » وهذا غير مستطیع ؛ لأن الحج هو قصد المكلف البيت بنفسه ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة مع المعز عنها كالصلاة . وروى محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله عز وجل يُدخل بالحجة الواحدة ثلاثة الجنة الميت والحاج عنه والمنفذ ذلك " . خرجه الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد قال حدثنا عمرو بن حصين السدوسي قال حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر ؛ فذكره .

قلت : أبو معشر اسمه نجیح وهو ضعيف عندهم . وقال الشافعي : في المريض الزَّمن والمضروب والشيخ الكبير يكون قادراً على من يعطيه إذا أمره بالحج عنه فهو مستطیع استطاعةً ما . وهو على وجهين : أحدهما أن يكون قادراً على ما يستأجره من يحج عنه فإنه يلزمه فرض الحج ؛ وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، روى عنه أنه قال لشيخ كبير لم يحج : جهز رجلاً يحج عنك . وإلى هذا ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك وأحمد وإسحاق . والثاني أن يكون قادراً على من يبذل له الطاعة والنيابة فيحج عنه ، وهذا أيضاً يلزمه الحج عند الشافعي وأحمد وابن راهويه ، وقال أبو حنيفة : لا يلزم الحج ببذل الطاعة بحال . استدلل الشافعي بما رواه ابن عباس أن امرأة من خنعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ، أفأج عنه ؟ قال : " نعم " . وذلك في حجة الوداع . في رواية : لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " حُجِّي عنه أرايت لو كان على أهلك دينٌ أكنت قاضيته " ؟ قالت نعم . قال : " فدين الله أحق أن يقضى " . فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم الحج بطاعة ابنته إياه وبذلها من نفسها له بأن تحج عنه ؛ فإذا وجب ذلك

بطاعة البت له كان بأن يجب عليه بقدرته على المال الذي يستأجره أولى . فاما إن بذل له المال دون الطاعة فالصحيح أنه لا يلزمه قبوله وإلج به عن نفسه ولا يصير ببذل المال له مستطيعا . وقال علماءنا : حديث الخثعمية ليس مقصوده الإيجاب وإنما مقصوده الحث على بر الوالدين والنظر في مصالحهما دُنْيَا وَآخِرَةً وجلب المنفعة إليهما حِيلَةً وشرعا ؛ فلما رأى من المرأة انفعالا وطواعية ظاهرة ودرغة صادقة في برها بابيها وحرصا على إيصال الخير والثواب إليه ، وتأسفت أن نفوته بركة إلج أجابها إلى ذلك . كما قال للآخرى التي قالت : إن أُنِّي فنرت أن تمحّ فلم تمحّ حتى ماتت أفأجّ عنها ؟ قال : ” تحبّي عنها أرايت لو كانت على أمك دين أكنّت قاضية ” ؟ قالت نعم . ففى هذا ما يدل على أنه من باب التطوعات وإيصال البر والخيرات للآسموات . ألا ترى أنه قد شبه فعل إلج بالدين . وبالإجماع لو مات ميت وعليه دين لم يجب على وليّه قضاؤه من ماله ، فإن تطوّع بذلك تأدى الدين هته . ومن الدليل على أن إلج فى هذا الحديث ليس بفرض على أبيها ما صرحت به هذه المرأة بقولها « لا يستطيع » ومن لا يستطيع لا يجب عليه . وهذا تصرّح بنفى الوجوب ومنع الفريضة ؛ فلا يجوز ما انتهى فى أول الحديث قطعا أن يشبّه فى آخره طناً بحقيقته قوله : ” فدين الله أحقّ أن يقضى ” فإنه ليس على ظاهره إجماعا ؛ فإن دين العبد أولى بالقضاء ، وبه يبدأ إجماعا لتقرر الأدب واستغناء الله تعالى ؛ قاله ابن العربي . وذكر أبو عمر بن عبد البر أن حديث الخثعمية عند مالك وأصحابه مخصوص بها . وقال آخرون : فيه اضطراب . وقال آبن وهب وأبو مصعب : هو حق فى الولد خاصة . وقال ابن حبيب : جاءت الرخصة فى إلج عن الكبير الذى لا منهض له ولم يجع وعمن مات ولم يجع أن يجع عنه ولده وإن لم يؤص به ويجزئه إن شاء الله تعالى . فهذا الكلام على المعصوب وشبهه . وحديث الخثعمية أخرجه الأئمة ، وهو يرد على الحسن قوله : إنه لا يجوز حج المرأة عن الرجل .

الثامنة — وأجمع العلماء على أنه إذا لم يكن للكف قوت يتروّده فى الطريق لم يلزمه إلج . وإن وهب له أجنبي مالا يجع به لم يلزمه قبوله إجماعا ؛ لما يلحقه من المنة فى ذلك . فلو كان رجل وهب لأبيه مالا فقد قال الشافى : يلزمه قبوله ؛ لأن ابن الرجل من كسبه ولا منة عليه

في ذلك . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يلزمه قوله ؛ لأن فيه سقوط حرمة الآية ؛ إذ يقال : قد جزاه وقد وفاه . والله أعلم .

التاسعة - قوله تعالى : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) قال ابن عباس وغيره :

المعنى ومن كفر بفرض الحج ولم يره واجبا . وقال الحسن البصري وغيره : إن من ترك الحج وهو قادر عليه فهو كافر . وروى الترمذي عن الحارث عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ملك زادا وراحلة يُبَلِّغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانياً وذلك أن الله يقول في كتابه وَفَهُ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا " . قال أبو عيسى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال ، وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يُضَعَّف » . وروى نحوه عن أبي أمامة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما . وعن عبد الله بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : " يا أيها الناس إن الله فرض الحج على من استطاع إليه سبيلا ومن لم يفعل فليمت على أي حال شاء إن شاء يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا إلا أن يكون به عذر من مرض أو سلطان جائرا لا نصب له في شفاعتي ولا ورود جَوْضِي " . وقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان عنده مال يبلغه الحج فلم يحج أو عنده مال تحمل فيه الزكاة فلم يركه سأل عند الموت الرجعة " . فقيل يا ابن عباس إنا كنا نرى هذا للكافرين . فقال : أنا أفرا عليكم به قرأنا « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ » وَأَتَّفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَنْتَ إِنِّي لَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ » . قال الحسن بن صالح في تفسيره : فازدكى وأحج . وعن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا سأله عن الآية فقال : " من حج لا يرجو ثوابا أو جلس لا يخاف عقابا فقد كفر به " . وروى عن قتادة عن الحسن قال قال عمر رضي الله عنه : لقد هممت أن أبعث رجلا إلى الأمصار فينظرون إلى من كان له مال ولم يحج فيضربون عليه الجزية ؛ فذلك قوله تعالى : « وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ » .

قلت : هذا خرج غرض التخليط ؛ ولهذا قال علماءنا : تضمنت الآية أن من مات ولم يبع وهو قادر فالوعد يتوجه عليه ، ولا يحزى أن يبع عنه غيره ، لأن حج الغير لو أسقط عنه الفرض لسقط عنه الوعد . والله أعلم . وقال سعيد بن جبير : لو مات جاري وله ميسرة ولم يبع لم أصل عليه .

قوله تعالى : **قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ** (١) **قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَن ءَامَنَ تَبَعُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ ۚ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** (٢) قوله تعالى : **(قُلْ يَتَاهُلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ)** أى تصرفون عن دين الله من آمن . وقرأ الحسن يصدون « ضم الناء وكسر الصاد » وهما لغتان : صد وأصد؛ مثل صد اللحم وأصد إذا اتن . وحم وأحم أيضا إذا تغير . **(تَبَعُونَهَا عِوَجًا)** يطلبون لها ، لحذف اللام ؛ مثل « وَإِذَا كَالُوهُمْ » . يقال : بنيت له كذا أى طلبته . وأبيت له كذا أى أعتته . والعوج : الميل والزنيغ (بكسر العين) فى الذنب والقول والعمل وما خرج عن طريق الاستواء . و **(بِالْفَتْح)** فى الحائط والحدار وكل شخص قائم ؛ عن أبى عبيدة وغيره . ومعنى قوله تعالى : « **يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ** » أى لا يقدرون بالآل يعوجوا عن مكان . وعاج بالمكان وعوج أقام ووقف . والعائج الواقف ؛ قال الشاعر :

هل أتم عائجون بنا لئنا ١ نرى العرصات أو أثر الخيام

والرجل الأعوج : السىء الخلق ، وهو بين العوج . والعوج من الخيل التى فى أرجلها تحنيب . والأعرجية من الخيل تنسب إلى فرس كان فى الجاهلية سابقا . ويقال : فرسٌ تحنّب إذا كان بعيد ما بين الرجلين بغير فتح ؛ وهو مدح . ويقال : الحنّب اعرجاجٌ فى السابقين . قال الخليل التحنيب يوصف فى الشدة ، وليس ذلك بأعرجاج .

(١) لئنا : لغة فى لئل . (٢) العرصة : كل بقعة بين الحدود فيها بناء . وعرصة الدار : وسطها .

قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ أى عقلاء . وقيل : شهداء أى فى التوراة مكتوباً أن دين الله الذى لا يقبل غيره الإسلام ، إذ فيه نعمتٌ عجد صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيْبًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاتَوْا
الْكِتٰبَ يَرُدُّوْكُمْ بَعْدَ اِيْمٰنِكُمْ كٰفِرِيْنَ ﴿١١٠﴾

نزلت فى يهودى أراد تجديد الفتنه بين الأوس والخزرج بعد انقطاعها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فجلس بينهم وأنشدهم شعراً قاله أحد الحيين فى حريمهم . فقال الحى الآخر : قد قال شاعرنا فى يوم كذا وكذا ، فكانهم دخلهم من ذلك شىء ، فقالوا : تعالوا نرد الحربَ خدماً كما كانت . فنادى هؤلاء : يا آل أوس . ونادى هؤلاء . يا آل خزرج ؛ فاجتمعوا واخذوا السلاح واصطفوا للقتال فزلت هذه الآية ؛ بغاء النبي صلى الله عليه وسلم حتى وقف بين الصفيين فقرأها ورفع صوته ، فلما سمعوا صوته أنصتوا له وجعلوا يستمعون ، فلما فرغ ألقوا السلاح وعانق بعضهم بعضاً وجعلوا يبكون ؛ عن عكرمة وابن زيد وابن عباس . والذى فعل ذلك شاس بن قيس اليهودى ، دس على الأوس والخزرج من يذبحهم ما كان بينهم من الحروب ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم وذبحهم ، فعرف القوم أنها زعة من الشيطان ، وكيد من عدوهم ؛ فألقوا السلاح من أيديهم وبكروا وعانق بعضهم بعضاً ، ثم انصرفوا مع النبي صلى الله عليه وسلم سامعين مطيعين ؛ فأزل الله عز وجل ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعنى الأوس والخزرج . ﴿إِن تَطِيعُوا قَرِيْبًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاتَوْا الْكِتٰبَ﴾ يعنى شاساً وأصحابه . ﴿يَرُدُّوْكُمْ بَعْدَ اِيْمَانِكُمْ كٰفِرِيْنَ﴾ قال جابر بن عبد الله : ما كان طالع أكره إلينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأولما إلينا بيده فكففتنا وأصلح الله تعالى ما بيننا ؛ لما كان شخص أحب إلينا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما رأيت يوماً أفجع ولا أوحش أولاً وأحسن آخراً من ذلك اليوم .

قوله تعالى : وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنَادِيٰ عَلٰىكُمْ ءَايٰتُ اللَّهِ وَفِرُّوْا
رُسُوْلَهُۥ وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ ﴿١١١﴾

قَالَ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ ، أَيْ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ . (وَأَنْتُمْ تُنْتَلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ)
 إِبْنُ الْقُرْآنِ . (وَفِيكُمْ رَسُولٌ) عِدَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ بَيْنَ الْأَوَّلِ
 وَالْخَوْرَجِ قِتَالٌ وَشَرَفُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَذَكَرُوا مَا كَانَ بَيْنَهُمْ فَتَارَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسُّيُوفِ ؛ فَأُنْزِلَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ ؛ فَتَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ « وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ
 وَأَنْتُمْ تُنْتَلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ » - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : فَأَقْدَرْتُمْ مِنْهَا « وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ مَنْ لَمْ يَرِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّهُ مَا فِيهِمْ مِنْ سُنَّتِهِ يَقُومُ مَقَامَ رُؤْيَاهُ . قَالَ الزَّجَّاجُ :
 يَحْضُرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخُطَابُ لِأَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِيهِمْ
 وَهُمْ يَشَاهِدُونَهُ . وَيَحْضُرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخُطَابُ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ آيَاتُهُ وَعِلَامَاتُهُ وَالْقُرْآنَ الَّذِي
 أُنْزِلَ فِيهَا مَكَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَشَاهِدْهُ . وَقَالَ قَتَادَةُ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ عِلْمَانِ
 يَتَنَبَّأَنَّ : كِتَابُ اللَّهِ وَنَبِيُّ اللَّهِ ؛ فَأَمَّا نَبِيُّ اللَّهِ فَقَدْ مَضَى ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَقَدْ أَبْقَاهُ اللَّهُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ
 رَحْمَةً مِنْهُ وَنِعْمَةً ؛ فِيهِ حِلَالُهُ وَحُرَامُهُ ، وَطَاعَتُهُ وَمَعْصِيَتُهُ . (وَكَيْفَ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ ، وَفُتِحَتْ
 الْفَاءُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَاخْتِيَارَ لَهَا الْفَتْحَ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْفَاءِ يَاءٌ فَتُفْتَلُ أَنْ
 يَجْعَدُوا يَاءً وَكُسْرَةً . قَوْلُهُ : (وَمَنْ يَتَّصِمِ بِاللَّهِ) أَيْ يَتَمَتَّعُ وَيَتَمَسَّكُ بِدِينِهِ وَطَاعَتِهِ . (فَقَدْ هَدَى)
 وَفَّقَ وَأَرشَدَ (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) . ابْنُ جُرَيْجٍ « يَتَّصِمُ بِاللَّهِ » يُؤْمِنُ بِهِ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى
 وَمَنْ يَتَّصِمُ بِاللَّهِ أَيْ يَتَمَسَّكُ بِحَبْلِ اللَّهِ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ . يُقَالُ : أَعَصِمَ بِهِ وَاعْتَصِمَ ، وَتَمَسَّكَ
 وَاسْتَمَسَكَ إِذَا امْتَنَعَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَاعْتَصَمْتَ فَلَا تَاهِيَتْ لَهُ مَا يَتَّصِمُ بِهِ . وَكُلُّ مَتَّصِكٍ
 بَنِي ، مُتَّصِمٌ وَمُتَّصِمٌ . وَكُلُّ مَانِعٍ شَيْئًا فَهُوَ عَاصِمٌ ؛ قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا ابْنُ السَّامِرِ نَبِيٌّ نَجْمٌ • إِذَا مَا أَعْظَمَ الْحَسَنَاتِ نَابَاً

قَالَ النَّابِضَةُ :

يُظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَأَحَ مَعْصِيًا • بِالْخَيْرِ زَانَةً بَعْدَ الْإِيمَانِ وَالنَّجْدِ

(١) الْخَيْرِ زَانَةٌ : السُّكَّانُ ، وَهُوَ ذَنْبُ السَّفِينَةِ . وَالنَّجْدِ (بِالْحَرَكِ) : الْفَرْقُ مِنْ عَمَلٍ أَوْ كَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

وقال آخر :

فَأُشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعِصِمٌ • وَالنَّبِيُّ بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا
وعصمه الطعام : منع الجوع منه ، يقول العرب : عَصَمَهُ الطَّعَامُ أَي مَنَعَهُ مِنَ الْجُوعِ ؛ فَكَتَرُوا
السُّبُوقَ بِأَبِي عَاصِمٍ لَذَلِكَ • قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : الْعَرَبُ تُسَمِّي الْخَبْزَ عَاصِمًا وَجَارِيًا ، وَأَنْشَدَ ،
فَلَا تَلُومِينِي وَلُؤْمِي جَارِيًا • بِظَاهِرٍ كَلَفَنِي الْمَوَاجِرَا
وَيُسَمُّونَهُ عَاصِمًا • وَأَنْشَدَ :

أَبُو مَالِكٍ يَمْنَادُنِي بِالظَّهَارِ • يَحْيَى ، فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ مَایِ

أَبُو مَالِكٍ كُنِيَّةُ الْجُوعِ •

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾

فيه مسألة واحدة :

روى النحاس عن مرة عن عبد الله قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم : « حَقُّ
تَقَاتِهِ » أَنْ يَطَاعَ فَلَا يُعْصَى وَأَنْ يُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى وَأَنْ يُسَكَّرَ فَلَا يُكْفَرُ • وقال ابن عباس :
هو ألا يُعْصَى طَرَفَةٌ عَيْنَ • وذكر المفسرون أنه لما نزلت هذه الآية قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَنْ يَقْوَى عَلَى هَذَا وَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ونسخت هذه
الآية ؛ عَنْ قَتَادَةَ وَالزَّبِيعِ وَابْنِ زَيْدٍ • قَالَ مَقَاتِلُ : وَلَيْسَ فِي آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْمُنْسُوخِ شَيْءٌ
إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ • وَقِيلَ : إِنْ قَوْلُهُ « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » بَيَانٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ • وَالْمَعْنَى :
فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَهَذَا أَصَوْبٌ ؛ لِأَنَّ النِّسْخَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الْجَمْعِ
وَالْجَمْعُ مُمْكِنٌ فَهُوَ أَوَّلَى • وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَوْلُ اللَّهِ « يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ » لَمْ تُنْسخْ ، وَلَكِنْ « حَقُّ تَقَاتِهِ » أَنْتَ يُجَاهِدُ فِي اللَّهِ حَقَّ

(١) هِرَارِسُ بْنُ جَهْرٍ ؛ كَانَ فِي السَّنَةِ مَادَةَ « عَصَمَ » •

جهاده ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم ، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وأبنائكم . فان
النحاس : وكلما ذكر في الآية واجب على المسلمين أن يستعملوه ولا يقع فيه نسخ . وقد مضى
في البقرة معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَوَكَّلْ إِلَّا وَآنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١) .

قوله تعالى : وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ
اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا
وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ
آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ^(٢)

فيه مسائلان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا ﴾ العِصْمَةُ المنعة ؛ ومنه يقال للبرقة : عِصْمَةٌ .
والبرقة : الخفارة للفايلة ، وذلك بأن يرسل معها من يحميا من يؤذيها . قال ابن أبي خالوية :
البرقة لست بهربية وإنما هي كلمة فارسية عربتها العرب ؛ يقال : بعث السلطان برقه
مع القافلة .

والحبل لفظ مشترك ، وأصله في اللغة السبب الذي يوصل به إلى البغية والحاجة .
والحبل : جبل العاتق^(٣) . والحبل : مستطيل من الرمل ؛ ومنه الحديث : والله ما تركت من حبل
إلا وقعت عليه ، فهل لي من حج ؛ والحبل الرَسُّ . والحبل العهد . قال الأعشى :
وَإِذَا تَجَسَّوْهَا جِبَالٌ قَيْلِيَّةٌ • أَخَذَتْ مِنَ الْآخَرَى إِلَيْكَ جِبَالَهَا
يريد الأمان . والجبل الداهية ؛ قال كثير^(٤) :

فلا تنجلي يا عز أن تنفهمي • بنصح آتى الواشون أم مجبول

(١) راجع ٢ ص ١٣٤ طبع ثانية . (٢) حبل العاتق : عصبة بين العنق والكتف .

(٣) في الأصول : « ليد » . والتصويب من اللسان وشرح القاموس مادة « حبل » .

(٤) في الأصول : « ليد » . والتصويب من اللسان وشرح القاموس مادة « حبل » .

والجبال : جبال الصائد . وكلها ليس مرادا في الآية إلا الذي بمعنى الهدى ، عن ابن عباس :
وقال ابن مسعود : حمل الله القرآن . ورواه علي وأبو سعيد أنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن مجاهد وقتادة مثل ذلك . وأبو معاوية عن أبي الهيثمي عن أبي الأحوص عن
عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن هذا القرآن هو جبل الله " . وروى
تقي بن مخلد حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا هشيم بن العوام بن حوشب عن الشعبي عن
عبد الله بن مسعود « واعتصموا بجبل الله جيعا ولا تفرقوا » قال : الجماعة ، وروى عنه
من وجوه ، والمعنى كله متقارب متداخل ، فإن الله تعالى بأمر بالائتلاف وينهى عن الفرقة فإن
الفرقة هلكة والجماعة نجاة . ورحم الله ابن المبارك حيث قال :

إن الجماعة جبل الله فاعتصموا • منه برؤيته الوثيق لمن دانا

الثانية — قوله تعالى : (وَلَا تَفَرَّقُوا) كما افترقت اليهود والنصارى في أديانهم ؟
عن ابن مسعود وغيره . ويجوز أن يكون معناه ولا تفرقوا متابعين للهوى والأغراض المختلفة ،
وكونوا في دين الله إخوانا ، فيكون ذلك منعا لهم عن التقاطع والتدابير . ودل عليه ما بعده وهو
قوله تعالى : « وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْمَةٍ
إِخْوَانًا » . وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع ، فإن ذلك ليس اختلافاً إذ الاختلاف
ما يتعذر معه الائتلاف والجمع . وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج
الفرائض ودقائق معاني الشرع ، وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث ، وهم مع
ذلك متآلفون . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اختلاف أمتي رحمة " وإنما منع الله
اختلافاً هو سبب الفساد . وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : " تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وأثنى عشر فرقة والنصارى
مثل ذلك وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة " . قال الترمذي : هذا حديث صحيح .
وأخرجه أيضا عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يأتين على أمتي ما أتى

(١) الهجرى : بها وجع مفتوحين ، صفة ال هجر . وهو إبراهيم ابن سلم العبدي . (عن تهذيب التهذيب) .

على بني إسرائيل حَتَّى التَّعَلَّ بِالنَّعْلِ حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي أُمَّةً مَلَائِيَةً لَكَانَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ
 يَصْنَعُ ذَلِكَ وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِائَةً وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِائَةً
 كُلَّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِائَةً وَاحِدَةً " قَالُوا : مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي " .
 أَنْرَجُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَفْرَيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَقَالَ :
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَعَبْدُ اللَّهِ الْأَفْرَيقِيُّ ثِقَةٌ
 وَتَقَهُ قَوْمُهُ وَأَثْنُوا عَلَيْهِ ، وَضَعْفُهُ آخَرُونَ . وَأَنْرَجُهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ
 أَبِي سَفْيَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قَالَ أَلَا إِنَّا مِنْ قَبْلِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلْبِ افْتَرَقُوا
 عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِائَةً وَإِنْ هَذِهِ الْمِائَةُ سَفَرَتْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ
 وَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى
 الْكَلْبُ ^(١) بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ " . وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ « عَنْ أَنَسٍ
 ابْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ
 وَعِبَادَتِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ مَاتَ وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ " . قَالَ أَنَسٌ : وَهُوَ
 دِينَ اللَّهِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَبَلَّغُوهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَبْلَ هَرَجِ الْأَحَادِيثِ وَاخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ ،
 وَتَصَدِّقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي آخِرِ مَا نَزَلَ ، يَقُولُ اللَّهُ : « فَإِنْ تَابُوا » قَالَ : خَلَعُوا الْأَوْتَانَ
 وَعِبَادَتَهَا « وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ » ، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
 وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَلَاخُؤَانُكُمْ فِي الدِّينِ » . أَنْرَجُهُ عَنْ نَصْرَبِينَ عَلَى الْجَهْضَمِيِّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ
 أَبِي جَمْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الْجَوْزِيُّ : فَإِنْ قَبِلَ هَذِهِ
 الْفِرْقَ مَعْرُوفَةً ، فَالْجَوَابُ أَنَا نَعْرِفُ الْإِفْتِرَاقَ وَأَصُولَ الْفِرْقِ وَأَنْ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الْفِرْقِ انْقَسَمَتْ
 إِلَى فِرْقٍ وَإِنْ لَمْ نَحْطُ بِأَسْمَاءِ تِلْكَ الْفِرْقِ وَمَذَاهِبِهَا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَصُولِ الْفِرْقِ الْحُورِيَّةِ
 وَالْقَدِيرَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْجَحْرِيَّةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَصْلُ الْفِرْقِ الضَّلَالَةُ
 هَذِهِ الْفِرْقُ السَّتْ ، وَقَدْ انْقَسَمَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةً فَصَارَتْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً .
 (١) الْكَلْبُ (بِالتَّعْرِيكِ) : دَاءٌ يَمْرُضُ لِلنَّاسِ مِنْ عَضِّ الْكَلْبِ الْكَلْبِ فَيَعْبِيهِ فِيهِ الْجَنْزُنُ ، فَلَا يَبْقَى أَحَدًا
 إِلَّا كَلْبًا ، وَتَقْرُسُ لَهُ أَعْرَاضُ رَدِيحٍ ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ شَرِبِ الْمَاءِ حَتَّى يَمُوتَ عَطْشًا .

انقسمت الحُرورية اثنتى عشرة فرقة؛ فأولم الأَزْرِقِيَّةُ — قالوا: لا نعلم أحدا مؤمنا؛ وكفروا أهل القبلة إلا مَنْ دان بقولهم . والإباضية — قالوا: من أخذ بقولنا فهو مؤمن، ومن أعرض عنه فهو منافق . والنعلية — قالوا: إن الله عز وجل لم يقض ولم يُقَدَّر . والخازمية — قالوا: لا تدرى ما الإيمان، والخلق كلهم معذورون . والخلافية — زعموا أن من ترك الجهاد من ذكروا نكحوا الكفرة . والكوزية — قالوا: ليس لأحد أن يمس أحدا لأنه لا يعرف الطاهر من النجس ولا أن يؤاكله حتى يتوب ويغتسل . والكترية — قالوا: لا يسع أحدا أن يعطى ماله أحدا؛ لأنه ربما لم يكن مستحقا بل يكثره في الأرض حتى يظهر أهل الحق . والشُمراخية — قالوا: لا بأس بمس النساء الأجانب لأنهم رياحين . والأخنسية — قالوا: لا يلحق الميت بعد موته خير ولا شر . والحكيبة — قالوا: مَنْ حاكم إلى مخلوق فهو كافر . والمُعْتَرِلة — قالوا: أشبهه علينا أمر علي ومعاوية فنحن نتبع من الفريقين . والميمونية — قالوا: لا إمام إلا برضا أهل محبتنا .

واقسمت القدرية اثنتى عشرة فرقة: الاحرية — وهى التى زعمت أن فى شرط العدل من الله أن يملك عباده أمورهم، ويحول بينهم وبين ماصيهم . والثنوية — وهى التى زعمت أن الخير من الله والشر من الشيطان . والمعتزلة — وهم الذين قالوا بخلق القرآن ومجدوا الزبونية . والكيسانية — الذين قالوا: لا تدرى هذه الأفعال من الله أو من العباد، ولا نعلم إتيان الناس بعد أو يعاقبون . والشيطانية — قالوا: إن الله تعالى لم يخلق للشيطان . والشريكية — قالوا: إن السيئات كلها مقدرة إلا الكفر . والوهمية — قالوا: ليس لأفعال الخلق وكلامهم ذات، ولا للهيئة والسبئية ذات . والزيرية — قالوا: كل خطاب نزل من عند الله فالعمل به حق، فاسخا كان أو منسوخا . والمسعدية — زعموا أن من عصى ثم تاب

(١) لم نجد بعض أسماء هذه الفرق التى سذكرها المؤلف فى كتب الكلام التى بين أيدينا؛ ولعلنا لم نوفق لتحرير هذا البعض . (٢) اضطربت الأصول فى رسم هذه الكلمة فى بعض «الكورى» يوارى رواه . وفى بعض: «الكروية» براء وراو .

لم تقبل توبته - والناكثة - زعموا أن من نكث ببيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا إثم عليه . والفاسطية - تبعوا إبراهيم بن النّظام في قوله : من زعم أن الله شيء فهو ليس بكافر . وأقسمت الجّهميّة اثنتي عشرة فرقة : المعطلة - زعموا أن كل ما يقع عليه وهم الإنسان فهو مخلوق ، وأن من أدعى أن الله يرى فهو كافر . والمريسية - قالوا : أكثر صفات الله تعالى مخلوقة . والمتركة - جعلوا البارئ سبحانه في كل مكان . والواردية - قالوا لا يدخل النار من عرف ربه ، ومن دخلها لم يخرج منها أبدا . والزنادقة - قالوا : ليس لأحد أن يثبت لنفسه ربا ؛ لأن الإثبات لا يكون إلا بعد إدراك الحواس ، وما لا يدرك لا يثبت . والحرقية - زعموا أن الكافر تحرقه النار مرة ثم يبقى عتقا أبدا لا يجد حر النار . والمخلوقية - زعموا أن القرآن مخلوق . والفانية - زعموا أن الجنة والنار يفنيان ، ومنهم من قال لم يُخلقا . والعبدية - (١) جمدوا الرسل وقالوا إنما هم حكاة . والواقفية - قالوا : لا تقول إن القرآن مخلوق ولا غير مخلوق . والقبرية - ينكرون هذاب القبر والشفاعة . واللفظية - قالوا : لفظنا بالقرآن مخلوق .

وأقسمت المرجئة اثنتي عشرة فرقة : النارية - قالوا : ليس لله عز وجل على خلقه فريضة سوى الإيمان به ، فمن آمن فليفعل ما شاء . والسايبة - قالوا : إن الله سبب خلقه ليفعلوا ما شاءوا . والراجية - قالوا : لا يُسمى الطائع طائعا ولا العاصي عاصيا ، لأننا لا ندرى ماله عند الله تعالى . والسالية - قالوا : الطاعة ليست من الإيمان . والبهشية - قالوا : الإيمان علم ومن لا يعلم الحق من الباطل والحلال من الحرام فهو كافر . والعلمية - قالوا : الإيمان عمل . والمنقوصية - قالوا : الإيمان لا يزيد ولا ينقص . والمستثنية - قالوا : الاستثناء من الإيمان . والمثبته - قالوا : بصر كصبر ويد كيد . والحشوية - قالوا : حكم الأحاديث كلها واحدا ؛ فنحنهم أن تارك النفل تارك الفرض . والظاهرية - الذين نقوا الفلاس . والبديعية - أول من ابتدع الأحداث في هذه الأمة .

(١) انظر في الأصول في رسم هذه الكلمة ؛ ففي بعضها « البيرية » وفي بعضها الآخر « البيرية » .

وانقسمت الرافضة اثنتي عشرة فرقة : العلوية — قالوا : إن الرسالة كانت إلى عليٍّ وإن جبريل أخطأ . والأميرية — قالوا : إن ملياً شريك محمد في أمره . والشيعية — قالوا : إن علياً رضي الله عنه وعيى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووليّه من بعده ، وإن الأئمة كفرت بمبايعه غيره . والإصحاحية — قالوا : إن النبوة متصلة إلى يوم القيامة ، وكلّ من يعلم علم أهل البيت فهو نبي . والناوسية — قالوا : عليٌّ أفضل الأئمة ، فمن فضل غيره عليه فقد كفر . والإمامية — قالوا : لا يمكن أن تكون الدنيا بغير إمام من ولد الحسين ، وإن الإمام يعلمه جبريل عليه السلام ، فإذا مات بطل غيره مكانه . والزيدية — قالوا : ولد الحسين كلهم أئمة في الصلوات ، فمَن وجد منهم أحد لم تجز الصلاة خلف غيرهم ، برعم وقاجرم . والعباسية — زعموا : إن العباس كان أولى بالخلافة من غيره . والتناخية — قالوا : الأرواح تتنازع ، فمن كان مُحسنًا خرجت روحه فدخلت في خلق يسعد بعيشه . والرّجعية — زعموا أن ملياً وأصحابه يرجعون إلى الدنيا ، وينقمون من أعدائهم . واللاعنة — يلعنون عِنان وطلعة والزير ومعاوية وأبا موسى وعائشة وغيرهم . والمترقة — تشبهوا بزئ الشّالِك ونفصوا في كل عصر وجلا ينسبون إليه الأمر ، يزعمون أنه مهديُّ هذه الأئمة ، فإذا مات نفصوا آخر .

ثم انقسمت الجبرية اثنتي عشرة فرقة : فمنهم المضطربة — قالوا : لا فعل للادعي ، بل الله يفعل الكل . والأفعالية — قالوا : لنا أفعال ولكن لا استطاعة لنا فيها ، وإنما نحن كالبهائم نقاد بالحبل . والمفروعية — قالوا : كل الأشياء قد خلقت ، والآن لا يُخلق شيء . والتجارية — زعمت أن الله تعالى يمدّب الناس على فعله لا على فعلهم . والمنانية — قالوا : عليك بما يحظر قبلك ، فافعل ما توسمت منه الخير . والكسية — قالوا : لا يكتسب العبد ثواباً ولا عقاباً . والسابقة — قالوا : من شاء فليعمل ومن شاء لم يفعل ، فإن السعيد لا تضره ذنوبه والشقي لا ينفعه برّه . والحلية — قالوا : من شرب كأس محبة الله تعالى سقطت عنه عبادة الأركان . والخوفية — قالوا : من أحبّ الله تعالى لم يسهه أن يخافه لأن الحبيب لا يخاف حييه . والفكرية^(١) — قالوا : من ازداد علماً سقط عنه بقدر ذلك من العبادة .

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ؛ ففي بعض : « الكرية » بالنون ، وفي بعض « الفكرية » .

والخشية - قالوا : الدنيا بين العباد سواء ، لا تفاضل بينهم فيها وزنه أبوهم آدم . والمنية - قالوا : ميتة الفعل ولنا الاستطاعة .

وسياتي بيان الفرقة التي زادت في هذه الأمة في آخر صورة « الأنعام » إن شاء الله تعالى . وقال ابن عباس لما كلف الحنفى : يا حنفى ، الجماعة الجماعة ! ! فإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقها ؛ أما سمعت الله عز وجل يقول : « وَأَعِصُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تقيموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ويكره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال » . فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه والرجوع إليهما عند الاختلاف ، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادا وعملا ؛ وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشئان الذي يتم به مصالح الدنيا والدين ، والسلامة من الاختلاف ، وأمر بالاجتماع ونهى عن الافتراق الذي حصل لأهل الكافرين . هنا معنى الآية على التمام ، وفيها دليل على صحة الإجماع حسبا هو المذكور في موضعه من أصول الفقه والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ أمر تعالى بتذكر نعمه وأعظمها الإسلام واتباع محمد عليه السلام ؛ فإن به زالت العداوة والفرقة وكانت المحبة والألفة . والمراد الأوس والخزرج ؛ والآية تم . ومعنى « فأصبحتم بنعمته إخوانا » أى صرتم بنعمة الإسلام إخوانا فى الدين . وكما فى القرآن « أصبحتم » معناه صرتم ؛ كقوله تعالى : « إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا » أى صار غائرا . والإخوان جمع أخ ، ونمى أخا لأنه يتوحد مذهب أخيه ، أى يقصده . وشفا كل شئ ، حرفه ، وكذلك شفيته ؛ ومنه قوله تعالى : « وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرٍ غَارٍ » . قال الرازي : نحن حفرة للصبيح بحبله . نابتة فوق شفاها بقله

(١) فى بعض الأصول : « الخشية » بإاء المهملة ، وفى بعض « الخيبة » بإاء الخاء المنقطة تحت التاء . الخطة .

(٢) فى بعض الأصول : « العلية » بالعين . (٣) السجدة : الدلو الضخمة الملوثة ماء . والمراد هنا البثرة .

وَأَشْفَى عَلَى النَّبِيِّ أَشْرَفُ عَلَيْهِ ، وَمَنْ أَشْفَى الْمَرِيضَ عَلَى الْمَوْتِ . وَمَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَقَاءُ أَيْ قَلِيلٌ . قَالَ آبَنُ السَّكَيْتِ : يُقَالُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَالْقَمَرُ عِنْدَ أَتَمِّاقِهِ وَالشَّمْسُ عِنْدَ غُرُوبِهَا : مَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا شَقَاءُ ، أَيْ قَلِيلٌ . قَالَ الْمَتَّاجُ :
وَمَرَبِّهَا عَلَى مَنْ تَشَرَّفًا . أَشْرَفْتُهُ بِمَا شِئْتُ أَوْ بِشَيْءٍ

قوله « بلا شئ » أى غابت الشمس . « أو بشئ » وقد بقيت منها بقية . وهو من ذوات الياء ، وفيه لغة أنه من الواو . وقال النحاس : الأصل في شفا شَفَوُ ، ولهذا يكتب بالالف ولا يمال . وقال الأخفش : لما لم تجز فيه الإمامة عُرف أنه من الواو ؛ ولأن الإمامة بين الياء ، وتنبئته شفوان . قال المهدوي : وهذا تمثيل يراد به خروجهم من الكفر إلى الإيمان .
قوله تعالى : وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١١٠﴾

قد مضى القول في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه السورة . و « من » في قوله « منكم » للتبعض . ومعناه أن الأمرين يجب أن يكونوا علماء وليس كل الناس علماء ، وقيل : لبيان الجنس . والمعنى لتكونوا كلكم كذلك .

قلت : القول الأول أصح ، فإنه يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية ، وقد عنيهم الله تعالى بقوله : « الَّذِينَ إِنْ مَكَثُوهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ » الآية . وليس كل الناس مكثوا . وقرا ابن الزبير : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أُصَابَهُمْ » . قال أبو بكر الأنباري : وهذه الزيادة تفسر من ابن الزبير ، وكلام من كلامه غلط فيه بعض الناقلين فالحقه بالفاظ القرآن ؛ يدل على صحة ما أصف الحديث الذي حدثني أبي حدثنا ابن عرفة حدثنا وكيع عن أبي عاصم عن ابن حنبل عن صبيح قال : سمعت عثمان بن عفان يقرأ « وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللَّهَ عَلَى مَا أُصَابَهُمْ » فما بشك ما قل في أن عثمان لا ينتقد هذه الزيادة من

القرآن ؛ إذ لم يكتبها في مصحفه الذي هو إمام المسلمين ، وإنما ذكرها واعظاً بها ومؤكداً ما تقدمها من كلام رب العالمين جل وعلا .

قوله تعالى : وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٥٦﴾

يعني اليهود والنصارى في قول جمهور المفسرين . وقال بعضهم : هم المبتدعة من هذه الأمة . وقال أبو أمامة : هم الحرورية ؛ ونلا الآية . وقال جابر بن عبد الله : « الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » اليهود والنصارى . « جَاءَهُمْ » مذكور على الجمع ، وجاءتهم على الجماعة .

قوله تعالى : يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٥٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَيُحْمِلُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٥٨﴾

فيه ثلاث مسائل .

الأولى - قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) يعني يوم القيامة . حين يبعثون من قبورهم تكون وجوه المؤمنين مبيضة ووجوه الكافرين مسودة . ويقال : إن ذلك عند قراءة الكتاب ، إذا قرأ المؤمن كتابه فرأى في كتابه حسنة استبشر وأبيض وجهه ، وإذا قرأ الكافر والمنافق كتابه فرأى فيه سيئاته أسود وجهه . ويقال : إن ذلك عند الميزان إذا رجحت حسنة أبيض وجهه ، وإذا رجحت سيئاته أسود وجهه . ويقال : ذلك عند قوله : « وَأَمَّا زُورُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ » . ويقال : إذا كان يوم القيامة يؤمر كل فريق بأن يجمع إلى معبوده فإذا أتوا إليه حزنوا وأسوكت وجوههم ، فيبقى المؤمنون وأهل الكتاب والمنافقون ؛ فيقول الله تعالى للذين : « مَنْ رَبُّكُمْ ؟ » فيقولون : ربنا الله عز وجل . فيقول

لهم . " أنعرفونه إذا رأيتموه " . فيقولون : سبحانه ! إذا أعترف عرفناه . فهو كما شاء الله .
 فيحتر المؤمنون مجدا لله ، فتصير وجوههم مثل النلج بياضا ، ويبقى المنافقون وأهل الكتاب
 لا يقدرّون على السجود فيحترّوا وتسود وجوههم ؛ وذلك قوله تعالى : « يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
 وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » . ويمحوز « تبيض وتسود » بكسر التائين ؛ لأنك تقول : ابيضت ، فتكسر
 التاء كما تكسر الألف . وهى لغة تميم وبها قرأ يحيى بن وثّاب . وقرأ الزهري « يوم تبيض
 وتسود » ويمحوز كسر التاء أيضا . ويمحوز « يوم يبيض وجوه » بإلها على تذكير الجمع .
 ويمحوز « أجوه » مثل أقت . وأبيضاض الوجوه إشرافها بالنعيم . وأسودادها هو ما يرهقها
 من العذاب الأليم .

الثانية — واختلفوا فى التعيين ؛ فقال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة وتسود
 وجوه أهل البدعة .

قلت : وقول ابن عباس هذا رواه مالك بن سليمان الهرويّ أخو غسان عن مالك بن أنس
 عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول الله تعالى « يوم تبيض وجوه
 وتسود وجوه » قال : " يعنى تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة " ذكره محمد
 ابن على بن ثابت الخطيب . وقال فيه : منكر من حديث مالك . قال عطاء : تبيض وجوه
 المهاجرين والأنصار ، وتسود وجوه بنى قريظة والنضير . وقال أبى بن كعب : الذين اسودت
 وجوههم الكفار ، وقيل لهم : أكفرتم بعد إيمانكم لإقراركم حين أخرجتم من ظهر آدم كالنزة .
 هذا اختيار الطبرى . الحسن : الآية فى المنافقين . قتادة : فى المرتدين . عكرمة : هم قوم من
 أهل الكتاب كانوا مصدّقين بأنبيائهم مصدّقين بحمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث فلما
 بعث عليه السلام كفروا به ؛ وذلك قوله : « أكفرتم بعد إيمانكم » . وهو اختيار الزجاج .
 مالك بن أنس : هى فى أهل الأهواء . أبو أمامة الباهليّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم : هى
 فى الحرورية . وفى خبر آخر أنه عليه السلام قال : " هى فى القدرية " . وروى الترمذى عن

(١) هذه عبارة ابن الأثير ، أى إذا وصف نفسه بصفة تحقّقها عرفناه . وفى الأصول : إذا « عرفناه » .

أبي غالب قال : رأى أبو أمامة رعوياً منصوباً على باب دمشق ، فقال أبو أمامة : كلابُ النار شرُّ قتلٍ تحت أديم السماء ، خير قتلٍ من قتلوه - ثم قرأ - « يوم تبيض وجوهٌ وتسود وجوهٌ » إلى آخر الآية . قلت لأبي أمامة : أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لو لم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً حتى مدَّ سَبْعاً ما حدَّثْتُكُمْ . قال : هذا حديث حسن . وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني فرطكم على الحوض من مرة على شرب ومن شرب لم يظلم أبداً تَيرِدَنَّ على أقوام أعيرتهم ويعرفوني ثم يُحال بيني وبينهم » . قال أبو حازم : فسمعني الثَّمان بن أبي عَياش فقال : هكذا سمعت من سهل بن سعد ؟ قلت نعم . فقال : أشهدُ على أبي سعيد الخدري سمعته وهو يزيد فيها : « فأقول لهم متى يقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول مُحقاً مُحقاً لمن غيري بعدى » . وعن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يُرد على الحوض يوم القيامة رَحْطٌ من أصحابي فيُجلَّون عن الحوض فأقول يا ربَّ أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري » . والأحاديث في هذا المعنى كثيرة . فمن بطل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين منه المُسَوَّدِي الوجوه ، وأشدَّهم طرداً وإبعاداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سُلُوبَهُمْ ؛ كالخوارج على اختلاف فرقها والروافض على تباين ضلالها والمعتزلة على أصناف أهوائها ؛ فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون . وكذلك الظُلَمَة المسرفون في الجور والظلم وطَمَسُ الحق وقتل أهله وإذلالهم ، والمعلنون بالكفر المستخفون بالمعاصي ، وجماعة أهل الزين والأهواء والبدع ؛ كل يخاف عليهم أن يكونوا عُنُواً بالآية ، وانحبر كما بيناه ولا يُخلد في النار إلا كافرٌ جاحدٌ ليس في قلبه مِنقالٌ حَيَّةٌ تُردِّل من إيمان . وقد قال ابن القاسم : وقد يكون من غير أهل الأهواء من هو شرُّ من أهل الأهواء . وكان يقول : تمام الإخلاص تجنبُ المعاصي .

(١) في صحيح الترمذي : « على درج مسجد دمشق » . (٢) القرطبي (بفتحين) : ألقى بخدم

الواردين ليصلح لهم الجباة . (٣) أبو حازم موطئة بن دينار ، أحد رجال سنن هذا الحديث .

الثالثة - قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) في الكلام حذف ، أى يقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ، يبنى يوم الميثاق وحين قالوا بلى . ويقال : هذا لليهود وكانوا مؤمنين بعمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يُبْعَث فلما بُعث كفروا به . وقال أبو العالية : هذا للمنافقين ، يقال أكفرتم في السر بعد إقراركم في العلانية . وأجمع أهل العربية على أنه لا بد من القاء في جواب «أما» لأن المعنى في قولك : «أما زيد فتطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ) معؤلاء أهل طاعة الله عز وجل والوفاء بعهده . (فَيَرَى رَحْمَةً اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) أى في جنة ودار كرامته خالدون باقون . جعلنا الله منهم وجننا طريق البُعد والضلالات ، ووقفنا لطريق الذين آمنوا وعملوا الصالحات . آمين .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴿١٤١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿١٤٢﴾

قوله تعالى : (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) ابتداء وخبر ، بنى القرآن . (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ) بمعنى تُرَتِّل عليك جبريل فيقرؤها عليك . (بِالْحَقِّ) أى بالصدق . وقال الزجاج : «تلك آيات الله» المذكورة مُبْحَجُ الله ودلائله . وقيل : «تلك» بمعنى هذه ولكنها لما انقضت صارت كأنها بَعُدَتْ فقليل «تلك» . ويجوز أن تكون «آيات الله» بدلا من «تلك» ولا تكون نعتا لأن المَبْنِي لا يُنْعَم بالمضاف . (وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ) بمعنى أنهم لا يعذبهم بغير ذنب . (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) قال المهدوي : وجه اتصال هذا بما قبله أنه لما ذكر أحوال المؤمنين والكافرين وأنه لا يريد ظلما للعالمين وصله بذكر آتساع قدرته وغناه عن الظلم بكون ما في السموات وما في الأرض له حتى يسألوه ويعبدوه ولا يعبدوا غيره .

قوله تعالى : كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾

قوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) فيه ثلاث مسائل .

الأولى - زوى الترمذى عن يهزبن حكيم عن أبيه عن جده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في قوله « كنتم خير أمة أخرجت للناس » قال : « أنتم ثَمَنُونَ سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله » . وقال : هذا حديث حسن . وقال أبو هريرة : نحن خير الناس للناس نسوقهم بالسلاسل إلى الإسلام . وقال ابن عباس : هم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وشهدوا بدرًا والحديبية . وقال عمر بن الخطاب : من فعل فعلهم كان مثلهم . وقيل : هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، يعنى الصالحين منهم وأهل الفضل ؛ وهم الشهداء على الناس يوم القيامة ؛ كما تقدم في البقرة . وقال مجاهد : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » على الشرائط المذكورة في الآية . وقيل : معناه في اللوح المحفوظ . وقيل : كنتم مذ آمنتم خير أمة . وقيل : جاء ذلك لتقدم البشارة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأتت به . فالمعنى كنتم عند من تقدمكم من أهل الكتاب خير أمة . وقال الأخفش : يريد أهل أمة ، أى خير أهل دين ؛ وأنشد :

حلفت فلم أترك لنفسك ريباً • وهل يأتى ذو أمة وهو طائع^(١)

وقيل : هى كان التامة ، والمعنى خلقتم ووجدتم خير أمة . « نغير أمة » حال . وقيل : كان زائدة ، والمعنى أنتم خير أمة . وأنشد سيديه :

• وجيران لنا كانوا كرام^(٢) •

(٢) البيت لابن القيم .

(١) راجع ج ٢ ص ١٥٤ طبة ثانية .

• وكيف إذا رأيت ديارهم •

(٣) هذا جريز لقرزوق . ومصدره •

ومثله قوله تعالى : « كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا » . وقوله : « وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ » . وقال في موضع آخر : « وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » . وروى سفيان بن ميسرة الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة « كنتم خیر أمة أخرجت للناس » قال : يَبْزُونَ الناس بالسلاسل إلى الإسلام . قال النحاس : والتقدير على هذا كنتم للناس خیر أمة . وعلى قول مجاهد : كنتم خیر أمة إذ كنتم تأمرسون بالمعروف وتنهون عن المنكر . وقيل : إنما صارت أمة محمد صلى الله عليه وسلم خیر أمة لأن المسلمين منهم أكثر ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيهم أفضی . فقيل : هذا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « خير الناس قرني » أي الذين بُعثت فيهم .

الثانية — وإذا ثبت بنص التنزيل أن هذه الأمة خير الأمم فقد روى الأئمة من حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » . وهذا يدل على أن أول هذه الأمة أفضل ممن بعدهم ، وإلى هذا ذهب معظم العلماء . وأن من صحب النبي صلى الله عليه وسلم وراه ولو مرة في عمره أفضل ممن يأتي بعده ، وإن فضيلة الصحبة لا يعلوها عمل . وذهب أبو عمر بن عبد البر إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة ، وأن قوله عليه السلام : « خير الناس قرني » ليس على عمومه بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول . وقد جمع قرنه جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان وأهل الجائر الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحدود ، وقال لهم : ما تقولون في السارق والشارب والزاني . وقال مواجهة لمن هو في قرنه « لا تَسُبُّوا أصحابي » . وقال لخالد بن الوليد في غمار : « لا تسب من هو خير منك » . وروى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طُوبَى لِمَنْ رَأَى وَأَمِنْ بِي وَطُوبَى سَبْعَ مَرَّاتٍ لِمَنْ لَمْ يَرِنِ وَأَمِنْ بِي » . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال : كنت جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أتدرون أي الخلق أفضل إيمانا » قلنا الملائكة . قال : « وحق لهم بل غيرهم » قلنا الأنبياء . قال : « وحق

لم يل فيههم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الخلق إيمانا قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني يَجِدُونَ وَرَقًا فَيَعْمَلُونَ بما فيها وهم أفضل الخلق إيمانا » . وروى صالح بن خبير عن أبي جُمعة قال : قلنا يا رسول الله ، هل أحد خير منا ؟ قال : « نعم قوم يَجِدُونَ من بعدكم فيجدون كتابا بين لوحين يؤمنون بما فيه ويؤمنون بي ولم يروني » . وقال أبو عمر : وأبو جُمعة له صحبة واسمه حبيب بن سباع ، وصالح بن جبير من ثقات التابعين . وروى أبو ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أمامكم أيا ما الصابر فيها على دينه كالفابض على الجمر للعامل فيها أجر خمسين رجلا يعمل مثل عمله » قيل : يا رسول الله ، من هم ؟ قال : « بل منكم » . قال أبو عمر : وهذه اللفظة « بل منكم » قد سكت عنها بعض المحققين فلم يذكرها . وقال عمر بن الخطاب في تأويل قوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » قال : من فعل مثل فعلكم كان مثلكم . ولا تعارض بين الأحاديث لأن الأول على الخصوص ، والله الموفق .

وقد قيل في توجيه أحاديث هذا الباب : إن قرنه إنما فضل لأنهم كانوا غرباء في إيمانهم لكثرة الكفار وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم ، وإن أواخر هذه الأمة إذ أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على طاعة ربهم في حين ظهور الشر والفسق والهرج والمعاصي والنجاس كانوا عند ذلك أيضا غرباء ، وزكت أعمالهم في ذلك الوقت كما زكت أعمال أباؤنا . ويشهد له قوله عليه السلام « بدأ الإسلام غربا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء » . ويشهد له أيضا حديث أبي ثعلبة ويشهد له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : « أتيتي كالطير لا يدرى أوله خير أم آخره » ذكره أبو داود الطيالسي وأبو عيسى الترمذي ، ورواه هشام بن عبيد الله التزني عن مالك عن الزهري عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتيتي مثل الطير لا يدرى أوله خير أم آخره » . ذكره الدارقطني في مسند حديث مالك . قال أبو عمر : هشام بن عبيد الله ثقة لا يخفون في ذلك . وروى أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة كتب إلى سالم بن عبد الله أن يكتب إلى سيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها ، فكتب إليه سالم : إن عملت بسيرة عمر فانت أفضل من عمر ، لأن زمانك ليس

كرمان عمر، ولا رجالك كرجال عمر . قال : وكتب إلى فقهاء زمانه ، فكتبهم كتب إلى يمثل قول سالم . وقد عارض بعض الحلة من العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : " خير الناس قرني " بقوله صلى الله عليه وسلم : " خير الناس من طال عمره وحسن عمله وشتر الناس من طال عمره وساء عمله " . قال أبو عمر : فهذه الأحاديث تقتضي مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها . والمعنى في ذلك ما تقدم ذكره من الإيمان والعمل الصالح في الزمان الفاسد الذي يرفع فيه من أهل العلم والدين ، ويكثر فيه الفسق والمهرج ، ويبدل المؤمن ويؤخر الفاجر ويعود الدين غريباً كما بدا ، ويكون القائم فيه كالقاضي على الجمر . فيستوى حينئذ أول هذه الأمة بآخرها في فضل العمل إلا أهل بدر والحديبية . ومن تدبر آثار هذا الباب بان له الصواب ، وانه يؤتي فضله من يشاء .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ مدح لهذه الأمة ما أقاموا ذلك وأتصفوا به ؛ فإذا تركوا التغير وتواطئوا على المنكر زال عنهم اسم المدح ولحقهم اسم الذم ، وكان ذلك سبباً لحلاكهم . وقد تقدم الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أول السورة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ أخبر أن إيمان أهل الكتاب بالنبي صلى الله عليه وسلم خير لهم ، وأخبر أن منهم مؤمناً وفاسقاً ، وأن الفاسق أكثر .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَوْلَادًا بِمِثْلِ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ﴾ يعني كذبهم وتعريفهم وبهتهم ؛ لا أنه تكون لهم الغلبة ؛ عن الحسن وقائدة . فالاستثناء متصل ، والمعنى لن يضرركم إلا ضرراً يسيراً ؛ فوقع الأذى موقع المصدر . فالآية وعد من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين ، وأن أهل الكتاب لا يفلت منهم وأنهم منصورون عليهم لا ينالهم منهم اضطلام إلا إنذاه بالآية

والتحريف، وأما العاقبة فتكون للؤمنين . وقيل : هو منقطع ، والمعنى لن يضروكم البتة ، لكن يؤذونكم بما يُسمعونكم . قال مقاتل : إن رموس اليهود : كعب وعدي والتمان وأبورافع وأبوياسر وكانوا وبن صوريا عمدوا إلى مؤمنهم : عبدالله بن سلام وأصحابه فاذنهم لإسلامهم ؛ فانزل الله تعالى : « لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى » يعنى باللسان ، وتم الكلام . ثم قال : (وَإِنْ يَحَاتِلْوكُمْ يَوْلُوكُمُ الَّذِينَ يَدْبَارُ) يعنى منهزمين ، وتم الكلام . (ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ) مسانف ؛ فلذلك ثبتت فيه التور . وفي هذه الآية معجزة للنبي عليه السلام ؛ لأن من قاتله من اليهود والنصارى ولأه ذبوه .

قوله تعالى : ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوهُ يَغْضِبُ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٦﴾ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٧﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿١١٩﴾

قوله تعالى : (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ) بنى اليهود . (أَيْنَمَا تَقِفُوا) أى وجدوا ولقوا ، وتم الكلام . وقد مضى في البقرة معنى ضرب الذلة عليهم . (إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ) استثناء منقطع ليس من الأول . أى لكنهم يتصمون بحبل من الله . (وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ) يعنى النعمة التى لهم . والناس : محمد والمؤمنون يؤذونهم الخراج فيؤمنونهم . وفى الكلام

اختصار، والمعنى : إلا أن يستصوبوا بحبل من الله ، غُذِفَ ، قاله الفراء . (وَيَأْتُوا مَغْضَبٍ مِنْ اللَّهِ) أى رجعوا . وقيل احتملوا . وأصله فى اللغة أنه لزمهم ؛ وقد مضى فى البقرة . ثم أخبر لم فعل ذلك بهم ؛ فقال ، (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَيُخَيِّرُ حَقَّ ذَلِكَ بَمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) وقد مضى فى البقرة مستوفى . ثم أخبر فقال ، (لَبَسُوا سَوَاءً) وتم الكلام . والمعنى : ليس أهل الكتاب وأمة محمد صلى الله عليه وسلم سواء ؛ عن ابن مسعود . وقيل : المعنى ليس المؤمنون والكافرون من أهل الكتاب سواء . وذكر أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا شيان عن حاصم عن زر عن ابن مسعود قال : أحر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء ثم نرجع الى الناس فإذا الناس يخطرون الصلاة فقال : " إنه ليس من أهل الأديان أحدٌ يذكر الله تعالى فى هذه الساعة غيركم " قال : وأنزلت هذه الآية «لبسوا سواءً من أهل الكتاب أمة قائمة» - الى قوله : والله عليم بالمتقين . وروى ابن وهب مثله . وقال ابن عباس : قول الله عز وجل «من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون» من آمن مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن إسحاق عن ابن عباس : لما أسلم عبد الله بن سلام ، وثعلبة بن سَعِيَّة ، وأسيد بن سَعِيَّة ، وأسد بن حديد ، ومن أسلم من يهود ، قاموا وصدقوا ورغبوا فى الإسلام ورسخوا فيه قالت أخبار يهود وأهل الكفر منهم : ما آمن بمحمد ولا تبعه إلا شرارنا ، ولو كانوا من خيارنا ما تركوا دين آبائهم وذهبوا إلى غيره ؛ فأنزل الله عز وجل فى ذلك من قوله «لَبَسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ . الى قوله : وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ » . وقال الأخفش : التقدير من أهل الكتاب ذو أمة ، أى ذو طريقة حسنة . وأنشد :

• وهل يأتين ذو أمة وهو طائع •

(١) صفة : بالين واللين المهلين ويا بالنتين

(٢) فى الاستيعاب فى ترجمة أسيد هذا : «رواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق (أسيد) بفتح الهزلة وكسر السين ، وكذلك قال الرقادى . وفى رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق (أسيد) بالضم . والفتح عدم اسم » .

وقيل : في الكلام حذف ، والتقدير من أهل الكتاب أمة قائمة وأخرى غير قائمة ، فترك
لأخرى اكتفاء بالأولى ، كقول أبي ذؤيب :

حصاني إليها القلب إلى لأمره • مطيع لما أديري أرشد طلابي

أراد : أرشد أم تحي ، حذف . قال الفراء : « أمة » رفع بسواء ، والتقدير : ليس يستوي
أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون آيات الله وأمة كافرة . قال النحاس : هذا قول خطأ من
جهات : إحداهما أنه يرفع «أمة» بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء ، ويرفع بما ليس جاريا
على الفعل ويضم ما لا يحتاج إليه ، لأنه قد تقدم ذكر الكافرة فليس لإختصار هذا وجه .
وقال أبو عبيدة : هذا مثل قولهم : أكلوني البراغيث ، وذهبوا أصحابك . قال النحاس :
وهذا غلط لأنه قد تقدم ذكرهم ، وأكلوني البراغيث لم يتقدم لهم ذكر . و (أَنَاَ اللَّيْلُ)
صاماته . واحدا إلى وإلى ، وهو منصوب على الظرف . و (يَسْجُدُونَ)
يُسَلِّونَ ، عن الفراء والراجح ؛ لأن التلاوة لا تكون في الركوع والسجود . نظيره قوله :
« فَهَـؤُلَاءِ يَسْجُدُونَ » أي يُسَلِّونَ . وفي الفرقان : « وَإِنَّا قِيلَ لِمِائِمَةٍ مِّنَ الَّذِينَ هُمْ » وفي النجم :
« قَايِمُوا فِيهِ وَاعْبُدُوا » . وقيل : يراد به السجود المعروف خاصة . وسبب النزول برده ،
وأن المراد صلاة التمتة كما ذكرنا من ابن مسعود ؛ فعبدة الأوثان فأما حيث جئ عليهم الليل ،
والموحدون قيام بين يدي الله تعالى في صلاة المشاء يتلون آيات الله ؛ ألا ترى لما ذكر قيامهم
قال « وهم يسجدون » أي مع القيام أيضا . التورى : هي الصلاة بين السامين . وقيل :
هي في قيام الليل . وعن رجل من بني شيبه كان يدرس الكتب قال : إنا نحمد كلاما من
كلام الرب عز وجل : يُحْسَبُ رَاغِي إِذَا جِئَ اللَّيْلُ أَنخَزَ كُنْ هُوَ قَامَ وَسَاجِدَ آءَاء
الليل . (يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) يعني يقرءون بالله ويحمدون الله عليه وسلم . (وَيُؤْمِنُونَ بِالْمُرُوفِ)
قيل هو عموم . وقيل : يراد به الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم . (وَيَتَّبِعُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ)
والنهي عن المنكر النهي عن مخالفته . (وَيَسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ) التي يعملونها مبادرين غير
(١) في الأصول : • صعبت إليها القلب إلى لأمرها • والصواب من ديوان أبي ذؤيب . يقول : صان
القلب وذهب إليها فاء أجي ما يامر به • (٢) أنخزل : انقرد •

متناقلين لمعرفتهم بقدر نوابهم . وقيل : يبادرون بالعمل قبل القوت . ﴿ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾
 أى مع الصالحين ، وهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في الجنة . ﴿ وَمَا يَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ
 يُكْفَرُوا بِهِ ﴾ قرأ الأعمش وآبن وثاب وحزرة واليكاسي وحفص وخلف بالياء فيما ؛ إخبارا
 عن الأمة القائمة . وهى قراءة ابن عباس وأختار أبى عبيد . وقرأ الباقون بالتاء فهما على
 الخطاب ؛ لقوله تعالى : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » . وهى اختيار أبى حاتم ، وكان
 أبو عمرو يرى الفراءين جميعا بالياء والتاء . ومعنى الآية : وما تفعلوا من خير فلن نجعدوا
 نوابه بل يشكر لكم وتجازون عليه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ
 مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١١٦)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ اسم إن ، والخبر : لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من
 الله شيئا . قال مقاتل : لما ذكر تعالى مؤمنى أهل الكتاب ذكر كفارهم وهو قوله « إِنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا » . وقال الكلبي : جعل هذا ابتداء فقال : إن الذين كفروا لن تغنى عنهم كثرة
 أموالهم ولا كثرة أولادهم من عذاب الله شيئا . وخص الأولاد لأنهم أقرب أنسابهم إليهم .
 ﴿ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ابتداء وخبر ، وكذا و ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ . وقد تقدم جميع هذا .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا
 صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ
 أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (١١٧)

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ « ما » تصلح أن
 تكون مصدرية ، وتصلح أن تكون بمعنى الذى والعائد محذوف ، أى مثل ما ينفقونه . ومعنى
 « كَمَثَلِ رِيحٍ » كمثل مهب ريح . قال ابن عباس : والصرُّ البرد الشديد . قيل : أصله من الصرير

الذي هو الصوت ، فهو صوت الريح الشديدة . الزجاج : هو صوت لمب النار التي كانت في تلك الريح . وقد تقدم هذا المعنى في البقرة . وفي الحديث : إنه نهي عن الجراد الذي قتله الصَّيْرُ . ومعنى الآية : مثل نفقة الكافرين في بطلانها وذهابها وعدم منفعتها كمثل زرع أصابه ريح باردة أو نار فأحرقتة فأهلكته ، فلم ينتفع أصحابها بشيء بعد ما كانوا يرجون فائدته ونفعه . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بالكفر والمعصية ومنع حق الله تعالى . وقيل : ظلموا أنفسهم بأن زرعوا في غير وقت الزراعة أو في غير موضعها فأذهب الله تعالى لوضعهم الشيء في غير موضعه ؛ حكاية المهدي .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْذُوا بِطَانَةٍ مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - أتكد الله تعالى الزجر عن الرُّكُونِ إلى الكفار . وهو متصل بما سبق من قوله : «إِنْ يُطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» . والبطانة مصدر ، يُسَمَّى به الواحد والجمع . وبطانة الرجل خاصته الذين يستبطنون أمره ، وأصله من البطن الذي هو خلاف الظهر . وتُطَنُ فلان بفلان يَطْنُ بطونا وبطانة إذا كان خاصا به . قال الشاعر :

أولئك خلصاني نَمَّ ويطاقي * وهم عَيَّتي من دون كلِّ قريب

الثانية - نهى الله عز وجل المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دُخَلَاءَ وَوَلِيَاءَ ، يفاوضونهم في الآراء ، ويسندون إليهم أمورهم . ويقال : كلُّ من كان على خلاف مذهبك ودينك لا ينبغي لك أن تحادثه . قال الشاعر :

من المرء لا تسال وسلَّ عن قربنه * فكلَّ قرين بالمقارن يقتدى

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل " . وروى عن ابن مسعود أنه قال : اعتبروا الناس بإخوانهم . ثم بين تعالى المعنى الذى لأجله نهى عن المواصلات فقال : « لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا » يقول فسادا . يعنى لا يتركون الجهد فى فسادكم . يعنى أنهم وإن لم يقاتلوكم فى الظاهر فإنهم لا يتركون الجهد فى المكر والخديعة ، على ما أتى بيانه . وروى عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا » قال : " هم الخوارج " ، وروى أن أبا موسى الأشعرى استكتب ذقياً فكتب إليه عمر يصفه وتلا عليه هذه الآية . وقدم أبو موسى الأشعرى على عمر رضى الله عنه بحساب فرفضه إلى عمر فأعجبه . وجاء عمر كاتبا فقال لأبي موسى : أين كاتبك يقرأ هذا الكتاب على الناس ؟ فقال : إنه لا يدخل المسجد . فقال : لم ! أجنب هو ؟ قال : إنه نصراني ؛ فانتهره وقال : لا تدبهم وقد أقصاهم الله ، ولا تكرمهم وقد آهانهم الله ، ولا تأمنهم وقد خونهم الله . وعن عمر رضى الله عنه قال : لا تستعملوا أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا ، واستعينوا على أموركم وعلى رعيكم بالدين يخشون الله تعالى . وقيل لم يرضى الله عنه : إن ههنا رجلا من نصارى الحيرة لا أحد أكتب منه ولا أخطأ بقلم أفلا يكتب عنك ؟ فقال : لا آخذ ببطانة من دون المؤمنين . فلا يجوز استكتاب أهل الذمة ، ولا غير ذلك من تصرفاتهم فى البيع والشراء والاستئابة إليهم .

قلت : وقد انقلبت الأحوال فى هذه الأزمان باتخاذ أهل الكتاب كتبة وأمناء وتسودوا بذلك عند الجهلة الأغبياء من الولاة والأمراء . وروى البخارى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحته عليه والمعصوم من بطانتين . وروى أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تستضيئون أنار المشركين ولا تنقشوا فى خواتمكم غريبا " . فسرّه الحسن بن أبي الحسن فقال : أراد عليه

السلام لا تشبهوا المشركين في شيء من أموركم، ولا تنقشوا في خواتمكم محمدا، قال الحسن :
وتصدق ذلك في كتاب الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ » الآية .

الثالثة - قوله تعالى : « مِنْ دُونِكُمْ » أى من سواكم . قال الفراء : « وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا
دُونَ ذَلِكَ » أى سوى ذلك . وقيل : « مِنْ دُونِكُمْ » يعنى في السير وحسن المذهب . ومعنى
« لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا » لا يقصرون فيما فيه الفساد عليكم . وهو في موضع الصفة لبطانة من
دونكم . يقال : لا آتو جهدا أى لا أقصر . وآلوت ألوا أقصرت ؛ قال امرؤ القيس :

وما المرء ما دامت حشاشته نفسه • بمذكر أطراف الخطوب ولآ آل

والخبال الخبل . والخبل الفساد ؛ وقد يكون ذلك في الأفعال والأبدان والعقول .
وفي الحديث : « من أصيب بدم أو خبل » أى جرح يفسد العضو . والخبل فساد الأعضاء ،
ورجلٌ خبلٌ ومخبلٌ ، وخبله الحب أى أفسده . قال أوس :

أبني لئبني لستم بيدي • إلا بدا بحيلة العُصدي

أى فاسدة العضد . وأنشد الفراء :

نظرا بن سعيد نظرة وبنت بها • كانت لصحبك والطي خبالا

أى فسادا . وانتصب « خبالا » بالمفعول الثاني ؛ لأن الآل يتعدى إلى مفعولين ، وإن شئت
على المصدر ، أى يخلونكم خبالا ؛ وإن شئت بترفع الخفافض ، أى بالخبال ؛ كما قالوا : أوجعته
ضرا : « وما » فى قوله : « وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ » مصدرية ، أى ودُّوا عنيتكم . أى ما ينشئ عليكم .
والعنيت المشقة ، وقد مضى فى « البقرة » معناه .

الرابعة - قوله تعالى : « قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَنْفَاهِهِمْ » يعنى ظهرت العدواة
والتكذيب لكم من أنفاههم . والبغضاء : البغض ، وهو ضد الحب . والبغضاء مصدر مؤنث .
وخص تعالى الأنفاه بالذكر دون الألسنة إشارة إلى تشدهم وثرثرتهم فى أقوالهم هذه ، فهم

(١) الذى فى ديوانه : * إلا بدا ليست لما عتد • (٢) الويت : التبييض لجملة فى الحرب .

(٣) راجع ج ٣ ص ٦٦ طبعه أولى أوثانية .

فوق المنستر الذي تبدو البضاء في عينه . ومن هذا المعنى نبي عليه السلام أن يشتهي الرجل فاه في عرض أخيه ، معناه أن يفتح ، يقال : فتح الحمار فاه بالنيق ، ونحى الفم عنه . ونحى الجلام ثم الفرس تحيا ، وجاءت الخيل شواحي : فالتحت أنوافها . ولا يفهم من هذا الحديث دليل خطاب على الجواز فيأخذ أحد في عرض أخيه همتاً ، فإن ذلك يحرم باتفاق من العلماء . وفي الترتيل « وَلَا يَتَّبِعْ بِضُكُّمُ بَعْضًا » الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » . فذكر الشحوا إنما هو إشارة إلى التشدد والانبساط . فأعلم .

الخامسة — وفي هذه الآية دليل على أن شهادة العدو على عدوه لا تجوز ، وبذلك قال أهل المدينة وأهل الحجاز ، وروى عن أبي حنيفة جواز ذلك . وحكى ابن بطال عن ابن شعبان أنه قال : أجمع العلماء على أنه لا تجوز شهادة العدو على عدوه في شيء ، وإن كان عدلاً ، والعداوة تزيد العدالة فكيف بعداوة كافر .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ إخبار وإعلام بأنهم يظنون من البضاء أكثر مما يظهرون بأفواههم . وقرأ عبد الله بن مسعود : « قد بدا البضاء » بتذكير الفعل ؛ لما كانت البضاء بمعنى البفض .

قوله تعالى : هَئَانَتْ أُولَاءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١١٩﴾

قوله تعالى : ﴿ هَئَانَتْ أُولَاءُ يُحِبُّونَهُمْ ﴾ يعني المنافقين . دليله قوله تعالى : « وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا » ، قاله أبو العالية ومقاتل . والمحبة هنا بمعنى المصافاة ، أي أنهم أيها المسلمون تصافونهم ولا يضافونكم لثقافتهم . وقيل : المعنى تريدون لهم الإسلام وهم يريدون لكم الكفر . وقيل : المراد اليهود ؛ قاله الأكثر . والكذب اسم جنس ؛ قاله ابن عباس . يعني

بالكتب، واليهود يؤمنون ببعض؛ كما قال تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَقُونُمْ بِمَا أَنْزَلَ رَبُّنَا وَيُكْفَرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ » . (وَإِذَا لَقَوْكُمْ قَالُوا آمَنَّا) أى بمحمد صلى الله عليه وسلم، وأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا خلوا فيما بينهم عضوا عليكم الأنامل، يعنى أطراف الأصابع من النبط والحنق عليكم؛ فيقول بعضهم لبعض : لا ترون إلى هؤلاء ظهوروا وكثروا . والنص عبارة عن شدة النبط مع عدم القدرة على إنقاذه؛ ومنه قول أبي طالب :

• بعضون غيظًا خلقتنا بالأنامل •

وقال آخر :

إذا راؤني أطال الله غيظهم • عضوا من النبط أطراف الأياهم

يقال : عض بعض عضاً وعضيضاً . والعَض (بضم العين) : مَلَفَ دَوَابُّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ مِثْلَ الْكُتُبِ وَالنَّوَى الْمَرْضُوحِ ؛ يقال منه : أَعْضَ الْقَوْمُ ، إِذَا أَكَلَتْ إِبِلُهُمُ الْعُضَّ . وبسر عضاضى ، أى سمين كأنه منسوب إليه . والعَض (بالكسر) : الدَّاهِي مِنَ الرِّجَالِ وَالبُلُغِ الْمُنْكَرِ . وَعَضَّ الْأَنْمَلُ مِنْ فِعْلِ الْغَضَبِ الَّذِي فَاتَهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، أَوْ نَزَلَ بِهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْيِيرِهِ . وهذا العَضُّ هو بالأسنان كمَضَّ اليد على فائت قريب القوات . وكفرع السن النادمة، إلى غير ذلك من عَدَّ الحصى والخط في الأرض للهموم . ويكتب هذا العَضُّ بالضاد الساقطة، وعَطَّ الزمان بالطاء المشالة؛ كما قال :

وعَطَّ زَمَانٌ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعَ • مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّاً ^{وَرَجُلًا} أَوْ مَجْلَفَ

وواحد الأنامل أنملة (بضم الميم) ويقال بفتحها، والضم أشهر . وكان أبو الجوزاء إذا تلا هذه الآية قال : هم الأباضية . قال ابن عطية : وهذه الصفة قد ترتب في كثير من أهل البدع إلى يوم القيامة .

قوله تعالى : (قُلْ مَوْتُوا بِتَبِطِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) إن قيل : كيف لم يموتوا والله تعالى إذا قال لشيء : كن فيكون . قيل عنه جوابان : أحدهما - قال فيه الطبري - وكثير

(١) البيت للقرزق . والرواية المروية كما في اللسان والقفاض : «وعض زمان» بالضاد بدل الطاء، وهذه الكلمة في هذا المعنى تعال بالضاد والفاء كما في القاموس . والمسحط : المساميل . والمجلف : الذى بقيت منه بقية .

من المفسرين : هو دعاء عليهم . أى قل يا أدم الله غيظكم إلى أن تموتوا . فعل هذا يتجه أن يدعو عليهم بهذا مواجهة وغير مواجهة بخلاف اللعنة .

الثانى — أن المعنى أخبرهم أنهم لا يدركون ما يؤملون ، فإن الموت دون ذلك . فعلى هذا المعنى زال معنى الدعاء وبقي معنى التقرير والإنعظة . ويجرى هذا المعنى مع قول مسافر ابن أبى عمرو :

ويبقى في أرومتنا • وفقاً عين من حسداً

وينظر إلى هذا المعنى قوله تعالى : « مَنْ كَانَ يَظُنْ أَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ يَسْبَبَ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ » .

قوله تعالى : إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : « إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ » قرأ السامى بإياء والباقون بالهاء . واللفظ عام في كل ما يحسن ويسوء . وما ذكره المفسرون من الحصب والجندب واجتماع المؤمنين ودخول الفرقة بينهم إلى غير ذلك من الأقوال أمثلة وليس باختلاف . والمعنى في الآية : أن من كانت هذه صفته من شدة العداوة والحقد والفرح بتزول الشدائد على المؤمنين لم يكن أهلاً لأن يتخذ بطانة ، لا سيما في هذا الأمر الجسيم من الجهاد الذى هو ملك الدنيا والآخرة ولقد أحسن القائل في قوله :

كلّ العداوة قد تُربحى إفاقتها • إلا عداوة من عاداك من حسدٍ

(وَإِنْ تَصْبِرُوا) أى على أذاهم وعلى الطاعة وموالاة المؤمنين . (وَتَتَّقُوا) لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً () يقال : ضاره يضوره ويقضيه ضيراً وضوراً ؛ فشرط تعالى تقى ضررهم بالصبر والتقوى ، فكان ذلك تسلياً للمؤمنين وتقويةً لأنفسهم .

قراءات - قرأ الحريّان وأبو عمرو « لا يَصْرُكُمْ » من صار يضرك كما ذكرنا ، ومنه قوله « لَا صَيْرٌ » ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، لأنك لما حذفت الضمة من الراء بقيت الراء ساكنة والياء ساكنة لحذفت الياء ، وكانت أولى بالحذف لأن قبلها ما يبدل عليها . وحكى اليكساني أنه سمع « صارهُ يَصُورُهُ » وأجاز « لا يَصْرُكُمْ » وزعم أن في قراءة أبي بن كعب « لا يَصْرُكُمْ » . ويجوز أن يكون صرفوا على تقدير إضمار الفاء ، والمعنى : فلا يضررك . ومنه قول الشاعر^(١) :

• من يفعل الحسنات الله يَصْرُكُهَا •

هذا قول اليكساني والقزاه . أو يكون صرفوا على نية التقديم ، وأنشد سيويه :

• إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٢) •

أى لا يضررك أن تصبروا وتثقوا . ويجوز أن يكون مجزوما ، وضمت الراء لالتقاء الساكنين على إنباع الضم . وكذلك قراءة من فتح الراء على أن الفعل مجزوم ، وفتح « يضررك » لالتقاء الساكنين لحظة الفتح ، رواه أبو زيد عن المفضل بن عاصم ، حكاه المهدوي . وحكى النحاس : وزعم المفضل الضبي عن عاصم « لا يَصْرُكُمْ » بكسر الراء لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ^(٣) وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

قوله تعالى : (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ) العامل في « إذ » فعل مضمر تقديره : واذكر إذ غدت ، يعنى خرجت الصباح . (مِنْ أَهْلِكَ) من مترك من عند عائشة . (تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) هذه غزوة أحد وفيها نزلت هذه الآية كلها . وقال مجاهد والحسن ومقاتل والكلبي : هي غزوة الخندق . وعن الحسن أيضا : يوم بدر . والجمهور على أنها غزوة أحد ، يدل عليه قوله تعالى : « إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا » وهذا إنما كان يوم أحد ، وكان المشركون قَصَبُوا المدينة في ثلاثة آلاف رجل ليأخذوا ثأرهم

• والثر بالترعة الله بيان •

• يا أفرع بن حابس يا أفرع •

(١) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه . وقامه •

(٢) هذا بغيرين بغيرين رضي الله عنه . وصدده •

في يوم بدر، فقتلوا عند أحد على شفير الوادي بقناة مُقابل المدينة يوم الأربعاء الثاني عشر من شوال سنة ثلاث من الهجرة على رأس أحد وثلاثين شهرا من الهجرة، فقاموا هناك يوم الخميس والتي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه أن سيفه ثَمَّة وأن بقره له تُذبح وأنه أدخل يده في درج حصينة، فأولما أن نغرا من أصحابه يُقتلون وأن رجلا من أهل بيته يُصاب وأن الدرع الحصينة المدينة، أخرجه مسلم. فكان كل ذلك على ما هو معروف مشهور من تلك الفزاة. وأصل النبوة اتخاذ المنزل. يؤاؤه مترا إذا أسكتته إياه؛ ومنه قوله عليه السلام: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". أي لينخذ فيها مترا. فمعنى تبوء المؤمنين يُتخذ لم مصاف. وذكر البيهقي من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رأيت فيما يرى النائم كأنني مُريدُ كبشا وكان ضبة ميني انكسرت فأولت أني أقتل كبش القوم وأولت كسر ضبة ميني قتل رجل من عِزِّي". فقتل حمزة وقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة، وكان صاحب القواء. وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب: وكان حامل لواء المهاجرين رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أنا عاصم إن شاء الله لما معي؛ فقال له طلحة بن عثان أخو سعيد ابن عثان الأنجي: هل لك يا عاصم في المبارزة؟ قال نعم؛ فبدَّه ذلك الرجل فضرب بالسيف على رأس طلحة حتى وقع السيف في لحية فقتله؛ فكان قتل صاحب لواء المشركين تصديقا لرؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم "كأنني صردف كبشا".

قوله تعالى: إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾

العامل في «إذ، تبوء» أو «سميع علم». والطائفتان: بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الأوس وكانا جناحي المسكر يوم أحد. ومعنى (أَنْ تَفْشَلَا) أن تَجِبَا. وفي البخاري عن جابر قال: فبنا نزلت «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا» قال نحن الطائفتان: بنو حارثة وبنو سلمة، وما نَحِبُ أنها لم تنزل لقول الله عز وجل: «والله وليهما». وقيل:

هم بنو الحارث فربنو الخَزْرَج وبنو النَّبِيت ، والنَّبِيت هو عمرو بن مالك من بني الأوس .
والفشل عبارة عن الجبن ، وكذا هو في اللغة . والمُثَمُّ من الطائفتين كان بصفه الخروج لما
رجع عبد الله بن أبي بن معمر من المنافقين لحفظ الله قلوبهم فلم يرجعوا ، فذلك قوله تعالى :
«وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ» يعني حافظ قلوبهما عن تحقيق هذا المَثَم . وقيل : أرادوا التقاعد عن الخروج
وكان ذلك صغيرة منهم . وقيل : كان ذلك حديث نفس منهم خطر بهالحم وأطلع الله نبيه عليه
السلام عليه فإزدادوا بصيرة ، ولم يكن ذلك الجور مكتسباً لهم فقصمهم الله ، وذم بعضهم
بعضاً ، فنهضوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أطلق
حل المشركين ، وكان خروجه من المدينة في ألف ، فرجع عبد الله بن أبي بن سلول بثلاثمائة
وجل غاضباً ، إذ خولف رأيُه حين أشار بالقيود والقتال في المدينة إن نهض إليهم العدو ،
وكان رأيُه وافق رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى ذلك أكثر الأنصار ، وسيأتي .
ونهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسلمين فأستشهد منهم من أكرمه الله بالشهادة .
قال مالك رحمه الله : قُتل من المهاجرين يوم أحد أربعة ، ومن الأنصار سبعون رضی الله عنهم .
والمقاييد جمع مقعد وهو مكان القعود ، بمنزلة مواقف ، ولكن لفظ القعود دالٌّ على الثبوت ،
ولا سيما أن الزمارة كانوا قعوداً . هذا معنى حديث غزاة أحد على الاختصار ، وسيأتي من
تفصيلها ما فيه شفاء . وكان مع المشركين يومئذ مائة فرس عليها خالد بن الوليد ولم يكن مع
المسلمين يومئذ فرس . وفيها جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وكُسرَت رِباعيته
أي السفل بجحر وهُشِمت اليضة من على رأسه صلى الله عليه وسلم ، وجزا عن أخته ودينه
يافضل ما جرى به نيباً من أنبيائه على صبره . وكان الذي تولى ذلك من النبي صلى الله عليه
وسلم عمرو بن قيسة اللبني ، وعُتْبَةُ بْنُ أَبِي وقاص . وقد قيل : إن عبد الله بن شهاب جد
الفقيه محمد بن مسلم بن شهاب هو الذي شجَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبهته . قال
الواقدی : والتاب عندنا أن الذي رمى في وجه النبي صلى الله عليه وسلم ابن قيسة ، والذي

أدى شقته وأصاب وباعته حبيبة بن أبي وقاص . قال الواقدي بإسناده عن نافع بن جبير قال : سمعت رجلا من المهاجرين يقول : شهدت أحداً فنظرت إلى النبل تأتي من كل ناحية ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطها كل [ذلك] يصرف عنه . ولقد رأيت عبد الله بن شهاب الزهري يقول يومئذ : دلوني على محمد دلوني على محمد ، فلا تجوز إن تجا . [وإن] رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنبه ما معه أحد ثم جاوزه ؛ فتابه في ذلك صفوان فقال : والله ما رأيته ، أحلف بالله إنه منّا ممنوع ! خرجنا أربعة تماهدنا وتعاقدنا على قتله [فلم نخلص إلى ذلك] . وأكبت الحجارة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سقط في حفرة كان أبو عامر الزاهب قد حفرها مكيدة للسامين ، فخر عليه السلام على جنبه واحتضنه طلحة حتى قام ، ونص مالك بن سنان والله أبي سعيد الخدري من برح رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم . وتثبت حلقتان من درع المفقري وجهه صلى الله عليه وسلم فلتزعهما أبو حبيدة بن الربيع وعرض عليهما بنيتي فسقطتا ؛ فكان أتم برزني حتمه رضى الله عنه . وفي هذه النزاة قتل حمزة رضى الله عنه ، قتله وحشي ، وكان وحشي مملوكا لجليبر بن مطعم . وقد كان جبير قال له : إن قتلت جدنا جعلنا لك أمة للجيل ، وإن أنت قتلت علي بن أبي طالب جعلنا لك مائة ناقة كلها سود الحلق ، وإن أنت قتلت حمزة فانت حر . فقال وحشي : أنا عبد فليعب حافط من الله لا يخلص إليه أحد . وأنا علي ما برز إليه أحد إلا قتله . وأنا حمزة فربما شجاع ، وعسى أن أصادفه فاقتله . وكانت هند كلما تبأ وحشي أو مرت به قالت : ليها لرا دثمة أشيف واستشف . فكأن له خلف حمزة وكان حمزة حمل على القوم من المشركين ، فلما رجع من حملته ومرة بوحي زرقه بالمزراق فأصابه فقط منها ، رحمه الله ورضى عنه . قال ابن إسحاق : فبقرت هند عن كبد حمزة فلا كتها ولم تستطع أن تسيبها فلقتها ثم علت على حمزة مشرقة فصرخت بأعلى صوتها فقالت :

نحن جزييناكم بيوم بدر . والحرب بعد الحرب ذات سعي
ما كان عن عبئة لي من صير . ولا أخى وعنه وبكري

نَفِيتُ نَفْسِي وَقَضَيْتُ نَذْرِي • شَفِيتَ وَخِيتُ غَلِيلَ صَدْرِي
فَنُكِرْتُ وَخِيتُ عَلَى عَمِيرِي • حَتَّى تَرِمَ اعْطَيْتِي فِي قَبْرِ
عَاجِبَتِهَا هِنْدُ بِنْتُ أَثَاثَةَ بْنِ عَبَّادِ بْنِ الْمَطْلَبِ قَالَتْ :

تَحَرَّيْتُ فِي بَدْرِ وَبَعْدَ بَدْرِ • يَا بِنْتَ وَقَاجٍ عَظِيمِ الْكُفْرِ
صَبَحَكَ اللَّهُ غَدَاةَ الْفَجْرِ • يَلْهَأُ ثَمِينِ الطَّوَالِ الزُّهْرِ
بِكُلِّ قَطَاجٍ حُسَامٍ يَهْرِي • تَحْمِزَةُ لَيْتِي وَعَلَى صَقْرِي
إِذَا رَامَ شَيْبَ وَأَبُوكَ غَدْرِي • نَقَضِيَا مِنْهُ ضَوَائِي النُّحْرِ
• وَتَذَرِكِ السَّوَاءَ فَتَرْتَدِّي •

وقال عبد الله بن رَوَاحَةَ يَكِي حَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاهَا • وَمَا يُفْنِي الْبُكَاءُ أَوْ التَّوِيلُ
حَلَّ اسْدِ الْإِلَهِ غَدَاةَ قَالُوا • أَحْمَرَةُ ذَاكُمْ الرَّجُلُ الْفَيْلُ
أَصِيبُ الْمَسْلُومِينَ بِهَاجِمَا • هَنَّاكَ، وَقَدْ أَصِيبَ بِهِ الرُّسُولُ
أَبَا بَلَلٍ لَكَ الْأَرْكَانُ هُمْتُ • وَأَنْتِ الْمَاجِدُ الْبَرُّ الْوُصُولُ
هَلَبَكَ سَلَامَ رَبِّكَ فِي جَنَانٍ • مَخَالِطُهَا نَفْسِي لَا يَزُولُ
أَلَا يَا هَانِمَ الْأَخْيَارِ صَبْرًا • فَكُلِّ فَمَالِكُمْ حَسَنُ جَمِيلُ
وَمُسَوَّلُ اللَّهِ مُصْطَفَى كَرِيمٍ • بِأَمْرِ اللَّهِ يَنْطِقُ إِذَا يَفْصُولُ
أَلَا مَنْ مِيلَعُ عَنِّي لَوْيَا • فَبَعْدَ الْيَوْمِ دَائِلَةُ تَدْوُلُ
وَقَبْلَ الْيَوْمِ مَا عَرَفُوا وَذَاقُوا • وَقَائِمَتَا بَهَا يَنْتَفَى التَّلِيلُ
فَسَبِّحْ خَرَبَتَا قَلْبِي بِدْرِ • غَدَاةَ أَتَاكُمْ الْمَوْتُ الْعَجِيلُ
غَدَاةَ تَوَى أَبُو جَهْلٍ صَرِيحًا • عَلَيْهِ الطُّيْرُ حَائِمَةٌ تُجْمَلُ
وَعُجْبَةٌ وَأَبْنَسُهُ نَرًا جَمِيًّا • وَثِقَةُ عَضَةِ الْبَيْفِ الصَّقِيلُ

(١) أَرَادَتْ شَيْئًا مِنْ رِيحَةٍ أَخَا حَمْرَةَ بْنِ رِيحَةٍ أَبَا حَمْرَةَ • وَقَدْ دَخَلَ فِيهَا فِي غَيْرِ الدَّاءِ لِعُضْرَةِ الشَّرِّ •

(٢) الْهَلَبُ (يَفْصَحُ أَوَّلُهُ وَكُفْرَانُهُ) : الْبَرُّ الْعَادِيَةُ اللَّهُ بِهِ الَّتِي لَا يَهْلُهَا وَبِهَا حَافِرٌ تَكُونُ فِي الْبَرَارِيِّ ، يَذْكُرُ وَفِيهِ .

وَسَرَّكَ أُمِّيَّةٌ مِثْلِيًّا • وَفِي حَيَوتِهِ لَدُنْ نَبِيٍّ
وَهَامَ بَنَى رِيْعَةً مَائِلُوها • فِي أَسَافِنَا مِنْهَا قُلُوبٌ
أَلَا يَاهِنْدُ لَا تُبْدِي قِيَمَاتَا • بِحِزَّةِ لَدُنْ مِزْنِكُمْ ذَلِيلٌ
أَلَا يَاهِنْدُ قَابِكِي لَا تَمَلِّي • فَانْبِتِ لِلوَالِهِ الْعَبْرَى الْمَبُولُ^(١)

وَرَتَّه أَيْضًا أُخْتُهُ صَفِيَّةٌ، وَتِلْكَ مَذْكُورٌ فِي السِّيرَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ فِيهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ بَيَانُ التَّوَكُّلِ . وَالتَّوَكُّلُ فِي اللُّغَةِ إِظْهَارُ الْعِزِّ وَالْإِعْتِدَادِ عَلَى الْغَيْرِ . وَوَأَكَلُ فَلَانٍ إِذَا ضَيَّعَ أَمْرَهُ مُتَّكِلًا عَلَى غَيْرِهِ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِيقَةِ التَّوَكُّلِ، فَتَلَّ عَنْهُ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: قَالَتْ فِرْقَةُ الرِّضَا بِالضَّحَّانِ، وَقَطَّعُ الطَّلَعِ مِنَ الْخُلُقِيِّينَ، وَقَالَ قَوْمٌ: التَّوَكُّلُ تَرْكُ الْأَسْبَابِ وَالرُّكُونُ إِلَى مُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ، فَإِذَا شَغَلَهُ السَّبَبُ عَنِ الْمُسَبَّبِ زَالَ عَنْهُ اسْمُ التَّوَكُّلِ. قَالَ سَهْلٌ: مَنْ قَالَ التَّوَكُّلُ يَكُونُ بَرَكَ السَّبَبُ فَقَدْ طَعَنَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «فَكُلُوا مِمَّا ضَمَّتُمْ خَلَالًا طَيِّبًا» فَالْفَيْضَةُ اكْتِسَابٌ. وَقَالَ تَعَالَى: «فَأَضْرِبُوا قُورَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ» فَهَذَا عَمَلٌ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُحْتَرِفَ». وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «وَهَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ الْفَقْهَاءِ. وَأَنَّ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ هُوَ التَّمَكُّنُ بِاللَّهِ وَالْإِيْقَانُ أَنَّ قَضَاءَهُ مَاضٍ، وَأَتْبَاعُ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّعْيِ فِيمَا لَا يَدُّ مِنْهُ مِنَ الْأَسْبَابِ مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَتَحْرِيزٍ مِنْ عَدُوٍّ وَإِعْدَادِ الْأَسْلِحَةِ وَاسْتِمَالِ مَا تَقْضِيهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَادَةِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مُحَقِّقُو الصُّوفِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ اسْمُ التَّوَكُّلِ عَنْهُمْ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَالْإِكْنَفَاتِ إِلَيْهَا بِالْقُلُوبِ، فَإِنَّمَا لَا تَجْلِبُ نَفْسًا وَلَا تَدْفَعُ ضَرًّا بَلِ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْكُلُّ مِنْهُ وَمِشْقَتُهُ، وَمَعْنَى وَقَعَ مِنَ التَّوَكُّلِ رُكُونٌ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ فَقَدْ انْصَلَحَ عَنْ ذَلِكَ الْإِسْمِ. ثُمَّ التَّوَكُّلُ عَلَى

(١) المِثْلِيَّةُ: لِلْمَصْرُوعِ إِيمَانًا وَإِيمَانًا شَدِيدًا . (٢) الْحِزْمُ: وَسَطُ الصُّدُورِ مَا يَحْمِلُهُ مِنَ الْخِزَامِ . وَاللَّدُنْ: الرِّجْلُ . (٣) الْمَبُولُ مِنَ النِّسَاءِ: التَّكْوِيلُ . (٤) السَّرِيَّةُ: مَلَاةٌ مِنَ الْجَيْشِ يَلْجَأُ أَنْصَاةَا أَرْبَعَاتٍ؛ سَمَرًا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَكُونُ خِلَاصَةُ السَّكْرِ وَخِيَارُهُمْ، مِنْ لَيْثِيَّةِ السَّرِيِّ النَّفْسِ .

حالين : الأول - حال المتمكن في التوكل فلا يلتفت إلى شيء من تلك الأسباب بقلبه ، ولا يتساطاه إلا بحكم الأمر . الثاني - حال غير المتمكن وهو الذي يقع إليه الالتفات إلى تلك الأسباب أحيانا فبرأه يدفعها عن نفسه بالطرق العلمية ، والبراهين القطعية ، والأذواق الحالية ، فلا يزال كذلك إلى أن يرقبه الله بمجوده إلى مقام المتوكلين الشاكين ، ويلحقه بدرجات العارفين .

قوله تعالى : وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ ﴿١٢٦﴾ إِذْ يَقُولُ لِ الْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّدَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴿١٢٧﴾ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُبَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٨﴾
فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ كانت بدر يوم سبعة عشر من رمضان يوم جمعة لثمانية عشر شهرا من الهجرة ، وبدر ماء هنالك وبه سُمي الموضع . وقال السفي : كان ذلك الماء لرجل من جهة يسمى بدرا ، وبه سُمي الموضع . والأوّل أكثر . قال الواقدي وغيره : بدر أسم لموضع غير مقبول . وسأى في قصة بدر في « الأنفال » إن شاء الله تعالى . و « أَذِلَّةٌ » معناها قليلون ؛ وذلك أنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر رجلا . وكان عدوهم ما بين التسعمائة إلى الألف . وه أذلة » جمع ذليل . واسم الذل في هذا الموضع مستعار ، ولم يكونوا في أنفسهم إلا أعزة ، ولكن يستهين بهم عدوهم ، وإلى جميع الكفار في أقطار الأرض تقتضى عند المتأمل ذلّهم وأنهم يُغلبون . والنصر العون ؛ فنصرهم الله يوم بدر وقتل فيه صناديد المشركين ، وعلى ذلك اليوم أبُتِيَ الإسلام ، وكان أوّل قتال قاتله النبي صلى الله عليه وسلم . وفي صحيح مسلم عن بريدة قال : غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة قاتل في ثمانٍ منهن . وفيه عن ابن إسحاق قال : لقيت

زيد بن أرقم قلت له : كم غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : تسع عشرة غزوة .
قلت : فكم غزوت أنت معه ؟ فقال : سبع عشرة غزوة . قال قلت : فما أول غزوة
غزاها ؟ قال : ذات المِسر أو العشير . وهذا كله مخالف لما عليه أهل التواريخ والسير . قال
محمد بن سعد في كتاب الطبقات له : إن غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع وعشرون
غزوة - ومراياه ست وخمسون ، وفي رواية ست وأربعون^(١) ، والتي قاتل فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم بدر وأحد والمريسيع والخندق وخيبر وقريظة والفتح وحنين والطائف . قال ابن
سعد : هذا الذي أجمع لنا عليه . وفي بعض الروايات : أنه قاتل في بني النضير وفي وادي
القرى مُنصرفه من خيبر وفي المابة^(٢) . وإذا تفكر هذا فنقول : زيد وبريدة إنما أخبر كل
واحد منهما بما في علمه أو شاهده . وقول زيد « إن أول غزوة غزا ذات العشرة » مخالف
أيضا لما قال أهل التواريخ والسير . قال محمد بن سعد : كان قبل غزوة العشرة ثلاث
غزوات ، يعني غزاها بنفسه . وقال ابن عبد البر في كتاب الدرر في المغازي والسير . أول غزاة
غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة ودان غزاها بنفسه في صفر ؛ وذلك أنه وصل
إلى المدينة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، أقام بها بقية ربيع الأول وباقي العام كله
إلى صفر من سنة اثنين من الهجرة ، ثم خرج في صفر المذكور واستعمل على المدينة سعد بن
سُباد حتى بلغ ودان فوادع بني ستمرة ، ثم رجع إلى المدينة ولم يلق حربا ، وهي المعركة بغزوة
الأبواء . ثم أقام بالمدينة إلى [شهر] ربيع الآخر من السنة المذكورة ، ثم خرج فيها واستعمل
على المدينة السائب بن عثمان بن مظعون حتى بلغ بواط من ناحية رَضوى ، ثم رجع إلى المدينة

(١) التي في كتاب الطبقات لابن سعد : « وكانت مراياه التي بعث بها سبعا وأربعين سرية » .

(٢) النابة : موضع قرب المدينة من ناحية الشام . (٣) ودان (فتح الواو وثمة المهملة) : قرية جامعة من
أمهات القرى من عمل الفرج . وقيل : واد في انطرب يقطعه المصعدون من هجاء المدينة . (عن شرح المواهب) .
(٤) المارادة : المصلحة . (٥) بواط (فتح الموحدة وقد تضم وتحذف الواو وأتمه طاء مهملة) :
جبل من جبال جهة بقرع يقع على أربعة بُرد من المدينة . (٦) رَضوى (فتح الزاء وسكون المصبة
مقصود) : جبل بالمدينة ، وهو على مسيرة يوم من يثرب وعلى سبع مراحل من المدينة .

ولم يلق حرباً ، ثم أقام بها بقية ربيع الآخر وبعض جمادى الأولى ، ثم خرج غازياً واستحلف
 حل المدينة أبا سامة بن عبد الأسد ، وأخذ على طريق ملك إلى المدينة .

قلت : ذكر ابن إسحاق عن عمار بن ياسر قال : كنت أنا وعلى بن أبي طالب رفيقين
 في غزوة العشيرة من بطن يَمَعٍ فلما زلما رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بها شهراً فصالح بها
 بنى مُدَلِج وحلفاءهم من بنى خَمْرَةَ فوَادَعَهُمْ ؛ فقال لي على بن أبي طالب : هل لك أبا اليَقْظَانِ
 أن تأتي هؤلاء ؟ ففَرَّ من بنى مُدَلِج يعملون في عَيْنٍ لهم ننظر كيف يعملون . فأتيناهم فنظرنا
 إليهم ساعة ثم غَشِينَا النَّوْمَ فَمَعَدْنَا إِلَى صُورٍ بَيْنَ النَّخْلِ فِي دُقْعَاءَ مِنَ الْأَرْضِ فَنِمْنَا فِيهِ ؛ فَوَاللَّهِ
 مَا أَهْبَنَّا إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَقَدَمِهِ ؛ بَجَلَسْنَا وَقَدْ تَرَبَّيْنَا مِنْ تِلْكَ الدَّقْعَاءِ فَيَوْمَئِذٍ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلِّي : ” مَا لَكَ يَا أَبَا تَرَابٍ ؟ ” فَأَخْبَرْنَاهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِنَا فَقَالَ :
 ” إِلَّا أَخْبِرَكُمْ بِأَشَقِّ النَّاسِ رَجُلَيْنِ ” فَلَمَّا بَلَغَ بَارِسُوهُ اللَّهَ ؛ فَقَالَ : ” أَحَبُّهُمَا عُودُ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ
 وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذِهِ - وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ - حَتَّى
 يَبْلُغَ مِنْهَا هَذِهِ ” وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى لِحْيَتِهِ . فَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : فَأَقَامَ بِهَا بَقِيَّةَ جُمَادَى الْأُولَى وَلِبَالٍ مِنْ
 جُمَادَى الْآخِرَةِ ، وَوَادَعَ فِيهَا بَنِي مُدَلِجٍ ثُمَّ رَجَعَ وَلَمْ يَلْقَ حَرْبًا . ثُمَّ كَانَتْ بَعْدَ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَدْرٍ
 الْأُولَى بِأَيَّامِ قِتَالِ ، هَذَا الَّذِي لَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ التَّوَارِيخَ وَالسِّيَرِ ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ إِنَّمَا أَخْبَرَ
 عَمَّا عِنْدَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَيُقَالُ : ذَاتُ السَّيْرِ بِالْبَيْنِ وَالشَّيْنِ ، وَيزَادُ عَلَيْهَا هَاءٌ فَقَالَ : الْعَشِيرَةُ .
 ثُمَّ غَزْوَةُ بَدْرٍ الْكُبْرَى وَهِيَ أَكْثَرُ الْمَشَاهِدِ فَضْلًا لِمَنْ شَهِدَهَا ، وَفِيهَا أَمَدَ اللَّهُ بِمَلَائِكَتِهِ نَبِيَّهِ
 وَالْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ ، وَعَلَيْهِ بَدَلُ ظَاهِرِ الْآيَةِ ، لَا فِي يَوْمِ أُحُدٍ . وَمَنْ قَالَ : إِنْ
 ذَلِكَ كَانَتْ يَوْمَ أُحُدٍ جَعَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَقَدْ تَنَصَّرَكُمُ اللَّهُ يُدِيرُ » إِلَى قَوْلِهِ : « تَسْكُرُونَ »
 اعْتِرَاضًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ . هَذَا قَوْلُ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ ، وَخَالَفَهُ النَّاسُ . وَتَظَاهَرَتِ الرِّوَايَاتُ
 بِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ حَضَرَتْ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَالَتْ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي أَسِيدٍ مَالِكٍ بْنِ رَبِيعَةَ وَكَانَ شَهِيدًا

(١) ملك (بالكسر ثم الهمزة والكاف) : واد بكة .

(٢) المبرور : جماعة النبل الصغار ؛ لا واحد له من لفظه .

بدر : لو كنت معكم الآن يَبْدُرَ مِنِّي بَصْرِي لَأَبْهَيْتُكُمْ الشَّعْبَ ^(١) الذي خرجت منه الملائكة ،
لا أشك ولا أمتري . رواه عقيل عن الزهري عن أبي حازم سلمة بن دينار . قال ابن أبي حاتم :
لا يعرف الزهري عن أبي حازم غير هذا الحديث الواحد ، وأبو أسيد يقال إنه آخر من مات
من أهل بدر ؛ ذكره أبو عمرو في الاستيعاب وغيره . وفي صحيح مسلم من حديث عمر بن
الخطاب قال : « لما كان يومُ بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف
وأصحابُهُ ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً ، فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مَدَّ يديه
بفعل يهتف بربه : " اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ إِنَّ تِلْكَ هَذِهِ
العصاةُ من أهل الإسلام لا تُعْبَدُ في الأرض " فما زال يهتف بربه ماداً يديه مستقبل القبلة
حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فأنه أبو بكر فآخذ رداؤه فالتقاء على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه
وقال : يا نبي الله ، كفاك مُنْأَسَدَتُكَ رَيْك ، فإنه سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى :
« إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُبْدِئُكُمْ بِآلِيفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ » فأمدته الله تعالى
بالملائكة . قال أبو زميل : ^(٢) أخذني ابن عباس قال : بينا رجل من المسلمين يومئذ يشد في أثر
رجل من المشركين أمامه إذ سمع ضربة بالسوط فوقه وصوت الفارس يقول : أَقْدِمَ حَيَّوْمَ ؟
فنظر إلى المشرك أمامه فغز مستلياً فنظر إليه فإذا هو قد خُطِمَ أنفه وشقَّ وجهه [كضربة السوط] ^(٣)
فاخضرت ذلك أجمع . فجاء الأنصاري فحدث ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
« صدقت ذلك من مدد السماء الثالثة » فقتلوا يومئذ سبعين وأسروا سبعين . وذكر الحديث .
وسبقني تمامه في آخر « الأنفال » إن شاء الله تعالى . فظهرت السنة والقرآن على ما قاله
الجمهور ، والحمد لله . وعن خارجة بن إبراهيم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لجبريل : « مَنِ الْقَاتِلُ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَقْدِمَ حَيَّوْمَ ؟ » فقال جبريل : « يَا مَعْ مَا كُلُّ سَمَاءٍ
أَعْرَفَ » . وعن علي رضي الله عنه أنه خطب الناس فقال : بينا أنا أفزع من قلب بدر جاءت
ريح شديدة لم أر مثلها قط ، ثم ذهبت ، ثم جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط إلا التي كانت
(١) الشعب (بالكسر) : الطريق في الجبل . (٢) أبو زميل (بالضمة) هو مالك بن الوليد . (تهذيب التهذيب) .
(٣) حَيَّوْمَ : اسم فارس من خيل الملائكة . (٤) زيادة عن صحيح مسلم .

قيلها . قال : وأظنه ذكر : ثم جاءت ريح شديدة ، فكانت الريح الأولى جبريل نزل في ألف من الملائكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت الريح الثانية ميكائيل نزل في ألف من الملائكة عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر عن يمينه ، وكانت الريح الثالثة إسرافيل نزل في ألف من الملائكة عن ميسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في الميسرة . وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه قال : لقد رأيتنا يوم بدر وأن أحدنا يشير بسيفه إلى رأس المشرك فيقع رأسه عن جسده قبل أن يصل إليه . وعن الزبير بن أنس قال : كان الناس يوم بدر يعرفون قتل الملائكة ممن قتلوهم بضرب فوق الأعناق وعلى البنان مثل سمة النار قد أحرق به ، ذكر جميعه النبي رحمه الله . وقال بعضهم : إن الملائكة كانوا يقاتلون وكانت علامة ضربهم في الكفار ظاهرة ؛ لأن كل موضع أصابت ضربتهم اشتعلت النار في ذلك الموضع ، حتى إن أبا جهل قال لابن مسعود : أنت تقتلني ؟ إنما قتلتني الذي لم يصل سنانى إلى سنبك فرسه وإن آجتهت . وإنما كانت الفائدة في كثرة الملائكة لتسكين قلوب المؤمنين ، ولأن الله تعالى جعل أولئك الملائكة مجاهدين إلى يوم القيامة ؛ فكل عسكر صبر واحنسب ثانيهم الملائكة وقاتلون معهم . وقال ابن عباس ومجاهد : لم تقاتل الملائكة إلا يوم بدر ، وفيما سوى ذلك يشهدون ولا يقاتلون إنما يكونون عددا أو مددا . وقال بعضهم : إنما كانت الفائدة في كثرة الملائكة أنهم كانوا يدعون ويسبحون ، ويكثرون الذين يقاتلون يومئذ . فعلى هذا لم تقاتل الملائكة يوم بدر وإنما حضروا للدعاء بالثبوت ، والأول أكثر . قال قتادة : كان هذا يوم بدر ، أمدم الله بألف ثم صاروا ثلاثة آلاف ، ثم صاروا خمسة آلاف ؛ فذلك قوله تعالى : « إِذْ تَسْتَفِينُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ » وقوله : « أَلَّنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ » وقوله : « بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ » فصبر المؤمنون يوم بدر واتقوا الله فأمدهم الله بخمسة آلاف من الملائكة على ما وعدهم ؛ فهذا كله يوم بدر . قال الحسن : فهؤلاء الخمسة آلاف رزء للمؤمنين إلى يوم القيامة . قال الشعبي : بلغ النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم بدر أن كُرْز بن جابر المخاريبي يريد أن يمتدّ المشركين فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين ، فانزل الله تعالى ﴿ أَتَى بِكَيْفِيكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ هَ مَسْؤِيَّينَ ﴾ فبلغ كُرْزاً الهزيمة فلم يمتدّهم ورجع ، فامتدّهم الله أيضاً بالخمسة آلاف ، وكانوا قد امتدوا بأنفسهم . وقيل : إنما وعد الله المؤمنين يوم بدر إن صبروا على طاعته ، وأنفوا عماره أن يمتدّهم أيضاً في حروبهم كلّها ، فلم يصبروا ولم يتفوا عماره إلا في يوم الأحزاب ، فامتدّهم حين حاصروا قُريظة . وقيل : إنما كان هذا يوم أحد ، وعدمهم الله المدد إن صبروا ، فما صبروا فلم يمتدوا بملك واحد ، ولو أمدوا لما هُزموا ؛ قاله عكرمة والضحاك . فإن قيل : فقد ثبت عن سعد ابن أبي وقاص أنه قال : رأيت عن بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن يساره يوم بدر رجلين عليهما ثياب بيض يقاتلان عليه أشدّ قتال ، ما رأيتهما قبل ولا بعد . قيل له : لعل هذا مختصّ بالنبي صلى الله عليه وسلم ، خصّه بملكين يقاتلان عنه ولا يكون هذا إمداداً للصحابه . والله أعلم .

الثانية - نزول الملائكة سبب من أسباب النصر لا يحتاج إليه الرب تعالى ، وإنما يحتاج إليه المخلوق فليعلق القلب بالله وليثق به ، فهو الناصر بسبب وبغير سبب ؛ « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » . لكن أخبر بذلك ليمتثل الخلق ما أمرهم به من الأسباب التي قد خلت من قبل ، « وَلَن يَمِدَّ لِسَنَةَ اللَّهِ تَبْدِيلاً » ، ولا يقدح ذلك في التوكل . وهو يرّد على من قال : إن الأسباب إنما سُنّت في حق الضعفاء لا للأقوياء ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا الأقوياء وغيرهم هم الضعفاء ؛ وهذا واضح . و«مدّ» في الشرع و«أمد» في الخير . وقد تقدّم في البقرة . وقرأ أبو حيوة «متريّلين» بكسر الزاي مخففاً ، يعني متريّلين النصر . وقرأ ابن عامر مشددة الزاي مفتوحة على التكرير . ثم قال : ﴿ تَلَى ﴾ ونتمّ الكلام . ﴿ إِنْ تَصَبَّرُوا ﴾ شرط ، أى على إلقاء العدو . ﴿ وَتَقُوا ﴾ عطف عليه ، أى مصيئته . والجواب ﴿ يَمِدُّكُمْ ﴾ . ومعنى ﴿ مِنْ قَوْرِهِمْ ﴾ من وجههم . هذا عن عكرمة وقادة والحسن

والربيع والسدى وابن زيد . وقيل : بين غضبتهم ، عن مجاهد والضحاك . كانوا قد غضبوا يوم أحد ليوم بدر بما لقوا . وأصل القور القصد إلى الشيء والأخذ فيه بجد ، وهو من قولهم : فاريت القدر غور قورا وقورانا إذا غلت . والقور الغيان . وفار غضبه إذا جاش . وقعله من قوره أى قبل أن يسكن . والفؤارة ما تغور من القدر . وفي التنزيل « وفار التور » . قال الشاعر :

• تغور علينا قدوم فديهما •

الثالثة - قوله تعالى : (مُسَوِّمِينَ) بفتح الواو اسم مفعول ، وهى قراءة ابن عامر وحزرة والكسائي ونافع . أى مُعَلِّمِينَ بعلامات . و« مُسَوِّمِينَ » بكسر الواو اسم فاعل ، وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وعاصم ؛ فيحتمل من المعنى ، ما تقدم ، أى قد أعلموا أنفسهم بعلامه ، وأعلموا خيلهم . ورجح الطبري وغيره هذه القراءة . وقال كثير من المفسرين : مسوِّمين أى مرسلين خيلهم فى الغارة . وذكر المهدوي هذا المعنى فى « مسوِّمين » بفتح الواو ، أى أرسلهم الله تعالى على الكفار . وقاله ابن قورك أيضا . وعلى القراءة الأولى اختلفوا فى سيمى الملائكة ؛ فروى عن على بن أبى طالب وابن عباس وغيرهما أن الملائكة أحتمت بهائم بيض قد أرسلوها بين أكتافهم ؛ ذكره البيهقي عن ابن عباس ، وحكاها المهدوي عن الزجاج . إلا جبريل فإنه كان بهيمة صفراء على مثال الزبير بن العوام ، وقاله ابن إسحاق . وقال الربيع : كانت سيماهم أنهم على خيل بلقي . قلت : ذكر البيهقي عن سهيل بن عمرو رضى الله عنه قال : لقد رأيت يوم بدر رجالا

يسوا على خيل بلقي بين السماء والأرض معلِّمين يقتلون ويأسرون . قوله « معلِّمين » دل على أن لتلبل البلى ليست السيماء . والله أعلم . وقال مجاهد : كانت خيلهم محزوزة الأذنان والأعراف معلِّمة النواصي والأذنان بالصوف واليهن^(١) . وروى عن ابن عباس : سموت الملائكة يوم بدر بالصوف الأبيض فى خواصي لتليل وأذنانها . وقال عباد بن عبد الله بن الزبير وعشام بن هرة الكلبي : تزلت الملائكة فى سيماء الزبير عليهم عمائم صفراء على أكتافهم . وقال ذلك عبد الله وعروة ابنا الزبير . وقال عبد الله : كانت ملائكة صفراء أعتت بها الزبير رضى الله عنه .

قلت : ودلت الآية - وهي الرابعة - على اتخاذ العلامة للقبائل والكتائب يحملها السلاطون لم تتميز كل قبيلة وكتيبة من غيرها عند الخوارج ، وعلى فضل الخليل الباقى لقول الملائكة عليهما .

قلت : - ولعلها نزلت عليهما موافقة لقوس المقداد ، فإنه كان الباقى ولم يكن لهم قوس غيره ، فترت الملائكة على الخليل الباقى إكراماً للمقداد ، كما نزل جبريل معتمراً بمائة صفراء على مثال الزبير . والله أعلم .

ودلت الآية أيضاً - وهي الخامسة - على لباس الصوف وقد لبسه الأنبياء والصالحون وروى أبو داود وابن ماجه واللفظ عن أبي بردة عن أبيه قال قال لى أبى : لو شهدنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصابتنا السماء لحبست أن ريح الضأن ليلبس صلى الله عليه وسلم جبة رومية من صوف ضيقة الكتفين ، رواه الأئمة . ولبسها يونس عليه السلام ، رواه مسلم . وسيأتى لهذا المعنى مزيد بيان فى « التحل » إن شاء الله تعالى .

السادسة - قلت : وما ذكره مجاهد من أن خيلهم كانت معزوزة الأكتاف والأعراف فبعيد ، فإن فى مصنف أبى داود عن حبة بن عبد السلى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تمصوا نواصى الخيل ولا مآرنها ولا أذنباها فإن أذنباها منابها ومآرنها دفاؤها ونواصيها معقود فيها الخيل » . فقول مجاهد يحتاج إلى توقيف من أن خيل الملائكة كانت على تلك الصفة موافقة لهم .

ودلت الآية على حسن الأبيض والأصفر من الألوان لتزول الملائكة بذلك ، وقد قال ابن عباس : من لبس فعلا أصفر قضيت حاجته . وقال عليه السلام : « لبسوا من ثيابكم البياض فإنه من خير ثيابكم وكفونا فيه موتاكم وأما العاتم تحبان العرب ولباسها » . وروى رُكَّانُه وكان صارع النبي صلى الله عليه وسلم فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال رُكَّانُه : وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « فرّق ما بيننا وبين المشركين العاتم على القلاني » أخرجه أبو داود . قال النحاس : إسناده مجهول لا يعرف سماع بعضه من بعض .

قوله تعالى : وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ .
وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١١٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ
كَفَرُوا أَوْ يَكْتُنِبَ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴿١١٧﴾

قوله تعالى : (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ) الماء لَدَدٌ ، وهو الملائكة . أو الوعد
أو الإمداد ، ويدل عليه « بمدكم » أو للتسويم أو للإزال أو المدد على المعنى ؛ لأن خمسة
آلاف عدد . (وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ) اللام لام كي ، أى ولتطمئن قلوبكم به جعله ؛ كقوله :
« وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مَصَابِيحَ وَحِفْظًا » أى حفظاً لما جعل ذلك . (وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)
يعنى نصر المؤمنين ، ولا يدخل فى ذلك نصر الكافرين ؛ لأن ما وقع لهم من غلبة إنما هو إملاء
مخوف بخذلان وسوء عاقبة وخسران . (لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) أى بالقتل ، ونظم
الآية : ولقد نصركم الله بيدر ليقطع . وقيل : المعنى وما النصر إلا من عند الله ليقطع .
ويجوز أن يكون متعلقاً بمدكم ، أى بمدكم ليقطع . والمعنى : من قُتِلَ من المشركين يوم بدر ؛
عن الحسن وغيره . السدى : يعنى به مَنْ قُتِلَ من المشركين يوم أُحُدَ وكانوا ثمانية عشر رجلاً .
ومعنى (يَكْتُنِبُ) يمزقهم ، والمكْبُوتُ المحزون . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى
أبى طلحة فرأى ابنه مكبوتاً فقال : « ما شأنه ؟ » فقيل : مات بيده . وأصله فيما ذكر
بعض أهل اللغة « يكيدهم » أى يصيبهم بالحزن والغيظ فى أكبادهم ، فأبدلت الدال تاء ،
كما قلبت فى سبت وأسه وسبده أى حلقه . كتبت الله العدو كتباً إذا صرفه وأذله ، وكبده
أصابه فى كبده ؛ يقال : أحرق الحزن كبده ، وأحرقت العداوة كبده . وتقول العرب للعدو :
أسود الكبدة ؛ قال الأضنى :

فما أجشمت من إتيان قوم * هم الأعداء فلا أكاد سود

كان الأكباد احترقت بشدة العداوة أسودت . وقرأ أبو جاز « أو يكيدهم » باللام والخاء ؛
للتقطع الأمل . خاب يخب إذا لم ينل ما طلب . والخياب : التذبح لا يورى .

(١) أجشمت : كتبت على حشفة .

قوله تعالى : لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٢٨﴾ وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كسرت رِباعيته يوم أُحد ، ونُحِّجَ في رأسه ، فجعل يسأل الدم عنه ويقول : " كيف يفلح قوم شقُّوا رأس نبيهم وكسروا رِباعيته وهو يدعوهم إلى الله تعالى " . فأُزيل الله تعالى « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » . الضحاك : هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو على المشركين فأُزيل الله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء » . وقيل : استأذن في أن يدعو في استئصالهم ، فلما نزلت هذه الآية علم أن منهم من سيُسَلِّمُ وقد آمن كثير منهم خالد بن الوليد وعمرو بن العاصي وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم . وروى الترمذي عن ابن عمر قال : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر فأُزيل الله عز وجل « ليس لك من الأمر شيء » فهداهم الله للإسلام . وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح . وقوله تعالى : (أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) قيل : هو معطوف على « لَيَقْطَعَنَّ طَرَفَاهُ » . والمعنى : ليقتل طائفة منهم أو يحزنهم بالهزيمة أو يتوب عليهم أو يعذبهم . وقد تكون « أو » هاهنا بمعنى « حتى » و « إلا أن » . قال امرؤ القيس :

... أَوْ مَوْتٌ فَنَسَدَرَا

قال عباؤنا : قوله عليه السلام : " كيف يفلح قوم شقُّوا رأس نبيهم " استبعاد لتوفيق من فعل ذلك به . وقوله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء » تقريب لما استبعده وإطماع في إسلامهم ، ولما أطيع في ذلك قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم أغفر لقوم ظالمين لا يعلمون » كما في صحيح مسلم عن ابن مسعود قال : كُأَنِّي أَنْظِرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي نِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبُهُ قَوْمَهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : " رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ

لا يعلمون". قال علماءنا : فالحاكي في حديث ابن مسعود هو الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهو المحكي عنه ، بدليل ما قد جاء صريحاً بيننا أنه عليه الصلاة والسلام لما كسرت رباعيته ونُجَّ وجهه يوم أُحدُ بَشَقَ ذلك على أصحابه شَقّاً شديداً وقالوا : لو دعوت عليهم ! فقال : "إني لم أبعث لَمَاناً ولكن بعثتُ داعياً ورحمةً اللّهُمَّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون". فكانه عليه السلام أوحى إليه بذلك قبل وقوع قِضية أُحد ، ولم يُبين له ذلك الشيء ، فلما وقع له ذلك تعين أنه المُنْبِيُّ بذلك بدليل ما ذكرنا . وبينته أيضاً ما قاله عمر له في بعض كلامه : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لقد دعا نوح على قومه فقال : « رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِيَاراً » الآية . ولو دعوت علينا مثلها لهلكنا من عند آخرنا ، فلقد وُطئ ظهرك وأدنى وجهك وكسرت رباعيتك فأيت أن تقول إلا خيراً ، فقلت : " رَبِّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون " . وقوله : " اشتد غضب الله على قوم كسروا رباعية نبيهم " يعني بذلك المباشر لفلك ، وقد ذكرنا اسمه على اختلاف في ذلك ، وإنما قلنا إنه خصوص في المباشر لأنه قد أسلم جماعة ممن شهد أحداً وحسن إسلامهم .

الثانية - زعم بعض الكوفيين أن هذه الآية ناسخة للقنوت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله بعد الركوع في الركعة الأخيرة من الصبح ، واحتج بحديث ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الفجر بعد رفع رأسه من الركوع فقال : " اللّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ " - ثم قال - " اللّهُمَّ أَلَمْنِ فَلَانَا وَفَلَانَا " فآثر الله عز وجل " ليس لك من الأمر شيء " أو يتوب عليهم أو يمسهم " الآية . أخرجه البخاري ، وأخرجه مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة أتم منه . وليس هنا موضع نسخ وإنما نبه الله تعالى نبيه على أن الأمر ليس إليه ، وأنه لا يملك من الغيب شيئاً إلا ما أعلمه ، وأن الأمر كله لله يتوب على من يشاء ويسجل للمقوية لمن يشاء . والتقدير : ليس لك من الأمر شيء . وفيه ما في السموات وما في الأرض دونك « دونهم » يغفر لمن يشاء ويتوب على من يشاء . فلا نسخ ، والله أعلم . وبين بقوله : « ليس لك من الأمر شيء » أن الأمر بقضاء الله وقدره رَدُّاً على القَدَرِيَّةِ وغيرهم .

الثالثة - واختلف العلماء في القنوت في صلاة الفجر في فنع الكوفيون منه في الفجر وغيرها . وهو مذهب الليث وعيسى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحب مالك ، وأكره الشعبي . وفي الموطأ عن ابن عمر : أنه كان لا يقنّت في شيء من الصلاة . وروى النسائي أنبأنا قتيبة عن خلف عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنّت ، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنّت ، وصليت خلف عمر فلم يقنّت ، وصليت خلف عثمان فلم يقنّت ، وصليت خلف علي فلم يقنّت ، ثم قال : يا بني إنها بدعة . وقيل : يقنّت في العجرا وما في سائر الصلوات إذا نزل بالمسلمين نازلة ، قاله الشافعي والطبري . وقيل : هو مستحب في صلاة الفجر ، وروى عن الشافعي . وقال الحسن ويحيون : إنه سنة . وهو مقتضى رواية علي بن زياد عن مالك بإعادة تاركه للصلاة عمدا . وحكى الضريّ الإجماع على أن تركه غير مفسد للصلاة . وعن الحسن : في تركه سجود السهو ، وهو أحد قولي الشافعي . وذكر الدارقطني عن سعيد ابن عبد العزيز في نبي القنوت في صلاة الصبح قال : يسجد بسجدة السهو . واختار مالك قبل الركوع ، وهو قول إسحاق . وروى أيضا عن مالك بعد الركوع ، وروى عن الخلفاء الأربعة ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق أيضا . وروى عن جماعة من الصحابة التخيّر في ذلك . وروى الدارقطني بإسناد صحيح عن أنس أنه قال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنّت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا . وذكر أبو داود في المراسيل عن خالد بن أبي عمران قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضّر إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن أسكت فسكت ، فقال : " يا محمد إن الله لم يعثك سبّا ولا لعانا وإنما بعثك رحمة ولم يعثك عذابا ، ليس لك من الأمر شيء ، أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون " قال : ثم حمّله هذا القنوت فقال : " اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ^(١) ونترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلّي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك ^(٢) اَلْحَمْدُ إِنَّ عَذَابَكَ لِلْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ ^(٣) " .

- (١) التذوق : الخضوع والقتل . (٢) الحقد (بفتح فسكون) : الإسراع في العمل والتحملة .
(٣) الزيادة بكسر الحاء ، أي من سبب عذابك الحقد بالكفار . وقيل : هو بمعنى لاسق ، فقه في الحق .
و يروى فتح الحاء ، أي إن عذابك يلحق بالكفار ويصاوبهم . (من ابن الأثير) .

قوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً**
وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٢٠) **وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** (١٢١)
وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (١٢٢)

قوله تعالى : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً**) هذا انتهى عن أكل الربا اعتراض بين إنشاء قصة أحد . قال ابن عطية : ولا أحفظ في ذلك شيئا مريباً .

قلت : قال مجاهد : كانوا يبيعون البيع إلى أجل ، فإذا حل الأجل زادوا في الثمن على أن يؤخروا ، فأنزل الله عز وجل « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً** » . وإنما خص الربا من بين سائر المعاصي لأنه الذي أذن فيه بالحرب في قوله : « **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** » والحرب يؤذن بالقتل ، فكأنه يقول : إن لم تنتقوا الربا هزيمتم وقتلتم . فأمرهم بترك الربا لأنه كان معمولاً به عندهم . والله أعلم . و (**أَضْعَافًا**) نصب على الحال و (**مُضَاعَفَةً**) نعتة . وقرأ « **مُضَعَفَةً** » ومعناه : الربا الذي كانت العرب تضعف فيه الدين ، فكان الطالب يقول : أتقضي أم تربي ؟ كما تقدم في « **البقرة** » . و (**مُضَاعَفَةً**) إشارة إلى تكرار التضعيف طاماً بعد عام كما كانوا يصنعون ، فدلّت هذه العبارة المؤكدة على شناعة فعلهم وقبحه ولذلك ذكرت حالة التضعيف خاصة .

قوله تعالى : (**وَاتَّقُوا اللَّهَ**) أي في أموال الربا فلا تأكلوها . ثم خوفهم فقال : (**وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**) قال كثير من المفسرين : وهذا الوعيد لمن استحل الربا ، ومن استحل الربا فإنه يكفر . وقيل : معناه اتقوا العمل الذي يترفع منكم الإيمان فتستوجبون النار ؛ لأن من الذنوب ما يستوجب به صاحبه نزع الإيمان ويخالف عليه ، من ذلك عقوق الوالدين . وقد جاء في ذلك أثر : أن رجلاً كان عاقاً لوالديه يقال له علقمة ؛ فقيل له عند الموت : قل لا إله إلا الله ، فلم يقدر على ذلك حتى جاءته أمه فرضيت عنه . ومن ذلك قطعة الرّحم وأكل الربا والخليانة

في الأمانة . وذكر أبو بكر الوراق عن أبي حنيفة أنه قال : أكثر ما ينزع الإيمان من العبد عند الموت . ثم قال أبو بكر : فنظرنا في الذنوب التي تنزع الإيمان فلم نجد شيئاً أسرع نزحاً للإيمان من ظلم العباد . وفي هذه الآية دليل على أن النار مخلوقة ردّاً على الجهمية لأن المعلوم لا يكون مُعْداً . ثم قال : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ في الفرائض ﴿ وَالرَّسُولَ ﴾ في السنن . وقيل : « أَطِيعُوا اللَّهَ » في تحريم الربا « وَالرَّسُولَ » فيما يلغى من التحريم . ﴿ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾ أى كي يرحمكم الله . وقد تقدّم .

قوله تعالى : **وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** (١٣٦)

فيه مسائلان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا ﴾ قرأ نافع وابن عامر « سَارِعُوا » بنير واو ؛ وكذلك في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام . وقرأ باقي السبعة « وسارعوا » بالواو . وقال أبو علي : يكلاً الأمرين شائع مستقيم ؛ فمن قرأ بالواو فلا نه عطف الجملة على الجملة ، ومن ترك الواو فلا ن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنيةً بذلك عن العطف بالواو . والمسارعة المبادرة ، وهي المغلطة . وفي الآية حذف ، أى سارعوا إلى ما يوجب المغفرة وهي الطاعة . قال أنس ابن مالك ومكحول في تفسير « سَارِعُوا إلى مغفرة من ربكم » : معناه إلى تكبيرة الإحرام . وقال علي بن أبي طالب : إلى أداء الفرائض . عثمان بن عفان : إلى الإخلاص . الكلبي : إلى التوبة من الربا . وقيل : إلى الثبات في القتال . وقيل غير هذا . والآية عاقمة في الجميع ، ومعناها معنى « فَاسْتَقِيمُوا أَنْخِرَاتِ » (١) وقد تقدّم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ تقديره كمرض خذف المضارع كقوله : « مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بِكُمْ إِلَّا كُتَيْبٌ وَاحِدٌ » أى لا تخلق نفس واحدة وبنيها . قال الشاعر :

(١) حَسِبْتَ بِأَمْرٍ رَاحِلِي عَنَّا قَا * وَمَا هِيَ وَبَيْتُ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

يريد صوت عناق . فظهر في سورة الحديد « وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » .

واختلف العلماء في تأويله ؛ فقال ابن عباس : تُقَرَّنُ السموات والأرض بعضها إلى بعض كما يتوسط الثياب ويوصل بعضها ببعض ؛ فذلك عَرْضُ الجنة ، ولا يعلم طولها إلا الله . وهذا قول الجمهور ، وذلك لا يُنكر ؛ فإن في حديث أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم " ما السموات السبع والأرضون السبع في الكرمي إلا كدراهم أُلْقِيَتْ في فلاة من الأرض وما الكرْمِيُّ في العرش إلا حَلَقَةٌ أُلْقِيَتْ في فلاة من الأرض " . فهذه مخلوقات أعظم بكثير جداً من السموات والأرض ، وقدرته الله أعظم من ذلك كله . وقال الكلبي : الجنان أربعة : جنة عدن وجنة المآوى وجنة الفردوس وجنة النعيم ، وكل جنة منها كعرض السماء والأرض لو وُصِّلَ بعضها ببعض . وقال إسماعيل السدي : لو كُثِرَت السموات والأرض وصُرْنَ خردلا ، فيَكُلَّ خردلة جنة عَرْضُهَا كعرض السماء والأرض . وفي الصحيح : " إن أدنى أهل الجنة منزلة من يتخى ويتخى حتى إذا انقطعت به الأمانى قال الله تعالى : لك ذلك وعشرة أمثاله " رواه أبو سعيد الخدري ، خرجه مسلم وغيره . وقال يعقوب بن أبي مرة : لَقِيتُ النَّوْحِيَّ رَسُولَ هِرَقْلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحْصٍ شَيْخًا كَبِيرًا قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكُتَابِ هِرَقْلَ ، فَنَاقَلَ الصَّخِيفَةَ رَجُلًا مِنْ سِيارِهِ ؛ قَالَ : فَقُلْتُ مَنْ صَاحِبُكَ الَّذِي يَقْرَأ ؟ قَالُوا : معاوية ؛ فَأَنَا كُتَّابُ صَاحِبِي : إِنَّكَ كَتَبْتَ تَدْعُونِي إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فَأَيْنَ النَّارُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَسْبُحَانُ اللَّهِ فَأَيْنَ اللَّيْلِ إِذَا جَاءَ النَّهَارُ " . وبمثل هذه الحجّة استدّل الفاروق على اليهود حين قالوا له : أَرَأَيْتَ قَوْلَكُمْ « وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ » فَأَيْنَ النَّارُ ؟ فَقَالُوا لَهُ : لَقَدْ زُرَعَتْ بِمَا فِي الثَّوَرَةِ . وَنَبَّهَ تَعَالَى بِالْعَرْضِ عَلَى الطُّولِ لِأَنَّ النَّالِبَ أَنَّ الطُّولَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَرْضِ ، وَالطُّولُ إِذَا ذَكَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى قَدَرِ

(١) بِأَمْرٍ فَاتَةٍ : حَتَّى لَا تَضَعُ يَدَكَ وَالْعَنَاقُ (الْفَتْحُ) : الْأَخْبَرُ مِنَ الْمَرْءِ . وَبَيْتُهُ : مَنَازِلُهُ . وَبَيْتُ غَيْرِكَ : مَنَازِلُ غَيْرِكَ .
(٢) زُرَعَتْ بِمَا فِي الثَّوَرَةِ : بَحْتٌ بِمَا يَشْهَرُ . (مَنْ السَّانِ) .

العرض . قال الزهرى : إنما وصف عَرْضَهَا ، فأما طُولُهَا فلا يعلمه إلا الله ؛ وهذا كقوله تعالى : « مُتَكَبِّرِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ » فوصف البطانة بأحسن ما يُسلم من الزينة ، إذ معلوم أن الظواهر تكون أحسن وأتقن من البطائن . وتقول العرب : بلادٌ عريضة ، وفلاة عريضة ، أى واسعة ؛ قال الشاعر :

كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ * عَلَى الْخُلَافِ الْمَطْلُوبِ كِفَّةٌ ^(١) حَائِلٌ

وقال قوم : الكلام جارٍ على مَقْطَعِ الْعَرَبِ مِنَ الْإِسْتِمَارَةِ ؛ فلما كانت الجنة من الْإِتْسَاعِ وَالْإِنْفِسَاحِ فِي غَايَةِ قُصْوَى حُسْنِ الْعِبَارَةِ عنها بعرض السموات والأرض ؛ كما تقول للرجل : هذا بحر ، ولشخص كبير من الحيوان : هذا جبل . ولم تَقْصِدِ الْآيَةُ تَحْدِيدَ الْعَرْضِ ، ولكن أراد بذلك أنها أوسع شئ رأيتوه . وعامة العلماء على أن الجنة مخلوقة موجودة ؛ لقوله « أَعَدَّتْ لِلتَّقِيّينَ » وهو نص حديث الإسراء وغيره في الصحيحين وغيرهما . وقالت المعتزلة : إنهما غير مخلوقين في وقتنا ، وإن الله تعالى إذا طَوَّى السموات والأرضَ أَبْتَدَأَ خَلْقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حيث شاء ؛ لأنهما دارُ جزاءٍ بالثواب والعقاب ، خلقتا بعد التكليف في وقت الجزاء ؛ لئلا تجتمع دار التكليف ودار الجزاء في الدنيا ، كما لم يجتمعا في الآخرة . وقال ابن فُورَك : الجنة يزداد فيها يوم القيامة . قال ابن عطية : وفي هذا متعلق لمنذر بن سعيد وغيره ممن قال : إن الجنة لم تخلق بعد . قال ابن عطية وابن فُورَك : « يزداد فيها » إشارة إلى موجود ، لكنه يحتاج إلى سند يقطع العُدْرَ في الزيادة .

قلت : صدق ابن عطية رضى الله عنه فيما قال . وإذا كانت السموات السبع والأرضون السبع بالنسبة إلى الكرسي كدراهم أُلْقِيَتْ فِي فَلَائِ مِنَ الْأَرْضِ ، والكرسي بالنسبة إلى العرش كحكمة ملقاة بأرض فلاة ؛ فالجَنَّةُ الْآنَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ عَرْضُهَا كعرض السموات والأرض ؛ إذ العرش سَقْفُهَا ، حسب ما ورد في صحيح مسلم ، ومعلوم أن السقف يحتوى على ماتحته ويزيد . وإذا كانت المخلوقات كلها بالنسبة إليه كالحلقة لمن ذا الذى يقدِّره ويعلم طولها وعرضه إلا الله خالقها الذى لا نهاية لقدرته ، ولا غاية لسمعة ملكته ، سبحانه وتعالى .

(١) الكفة (الكرس) : ما يهاد به الضياء ، يحمل كالطرق .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ
وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٤﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ) هذا من صفة المتقين الذين أُعِدَّتْ لهم الجنة .
وظاهر الآية أنها مدحٌ بفعل المندوب إليه . و (السراء) البسر (والضراء) العسر ؛ قاله ابن
عباس والكأبي ومُقاتل . وقال عبيد بن عمير والضحاك : السراء والضراء الرخاء والشدّة .
ويقال في حال الصحة والمرض . وقيل : في السراء في الحياة ، وفي الضراء بمعنى يوصى بعد
الموت . وقيل : في السراء في العرس والولائم . وفي الضراء في النوايب والمآثم . وقيل :
في السراء النفقة التي تُسرِّكم ؛ مثل النفقة على الأولاد والقرايب ، والضراء على الأعداء . ويقال :
في السراء ما يضيف به الفتى ويَهْدَى إليه . والضراء ما ينفقه على أهل الضرّ ويستصدق به عليهم .
قلت : - والآية تَمُّمٌ . ثم قال تعالى : (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ) وهي المسألة :

الثانية - وكَفَّمُ الغيظ رَدُّه في الخوف ؛ يقال : كَفَّمُ غَيْظَهُ أى سَكَتَ عليه ولم يظهره
مع قدرته على إيقاعه بعده . وكَفَّمْتُ السَّقاء أى ملأته وسدّدته عليه . والكفّامة ما يُسَدُّ به
يجرى الماء ؛ ومنه الكفّام للسير الذي يُسَدُّ به فم الرّق والقرية . وكَفَّمُ البعيرُ جَرَّتَهُ إذا رَدَّهَا
في جوفه ؛ وقد يقال لجسده الجُرّة قبل أن يرسلها إلى فيه ؛ كَفَّمُ ؛ حكاه الزجاج . يقال : كَفَّمُ
البعير والناقة إذا لم يَجْتَرَا ؛ ومنه قول الراعي :

فَأَفْضَنْ بَسَدَ كُظُومِيَهَنْ يَجْسَرُهُ • مِنْ ذِي الْأَبَارِقِ إِذْ رَعَيْنَ حَبِيلَا

الحَبِيل : موضع . والحَبِيلُ بَتَبٌ . وقد قيل : إنها تفعل ذلك عند الفزع والجهد فلا يَجْتَرُ .
قال أَعشى بإهله يصف رجلاً تخاراً للإبل فهي تفزع منه :
قَدْ تَكَفَّمُ الْبَزْلُ^(١) مِنْهُ حِينَ تُبْصِرُهُ • حَتَّى تَقَطَّعَ فِي أَجْوَانِهَا الْحُرُ

(١) الجرة (بالكسر) : ما يخرجه البعير من بطنه ليضمته ثم يبله .

(٢) البزل (بضم فسكون) : جمع بازل وهو البعير الذي استكمل الناقة وطعن في الناقة وفطرها به .

ومنه : رجل كظيم ومكظوم إذا كان مبتلا غما وحزنا . وفي التزييل : « وَأَبْصُرَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحَزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ » . « نَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ » . « إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ » . والنفيظ أصل الغضب ، وكثيرا ما يتلازمان لكن فُرْقَانٌ ما بينهما أن النفيظ لا يظهر على الجوارح ، بخلاف الغضب فإنه يظهر في الجوارح مع فعل ما ولا بد ؛ ولهذا جاء إسناد الغضب إلى الله تعالى إذ هو عبارة عن أفعاله في المنضوب عليهم . وقد فسر بعض الناس النفيظ بالغضب ؛ وليس بجيد . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ » (السَّعْوُ عَنِ النَّاسِ أَجَلُ ضَرْوبٍ فَعِلُ الْخَيْرِ ؛ حَيْثُ يَحْضُرُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْفُوَ حَيْثُ يَتَّجِعُ حَقَّهُ . وَكُلٌّ مِنْ اسْتَحَقَّ عَقُوبَهُ فَتَرِكَتْ لَهُ فَقَدْ عَفِيَ عَنْهُ . وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى «عَنِ النَّاسِ» ؛ فَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ وَالْكَافِّيُّ وَالزَّجَّاجُ : «وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ» يَرِيدُ عَنِ الْمَمَالِكِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهَذَا حَسَنٌ عَلَى جِهَةِ الْمَثَلِ ؛ إِذْ هُمْ أَلْغَمَةُ فَهَمْ يَذْهَبُونَ كَثِيرًا وَالْقُدْرَةُ عَلَيْهِمْ مَتَّيْسِرَةٌ ، وَإِنْفَازُ الْعُقُوبَةِ سَهْلٌ ، فَلِذَلِكَ مَثَلُ هَذَا الْمَفْسُومِ . وَرَوَى عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ أَنَّ جَارِيسَةَ جَاءَتْ ذَاتَ يَوْمٍ بِصَحِيفَةٍ فِيهَا مَرْقَةُ حَازَةٍ ، وَعِنْدَهُ أَضْيَافٌ فَعُثِرَتْ فَصَبَّتْ الْمَرْقَةَ عَلَيْهِ ، فَأَرَادَ مَيْمُونُ أَنْ يَضْرِبَهَا ، فَقَالَتْ الْجَارِيَةُ : يَا مَوْلَايَ ، اسْتَعْمَلِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : «وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ» . قَالَ لَهَا : قَدْ فَعَلْتُ . فَقَالَتْ : أَعْمَلُ بِمَا بَعْدَهُ «وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ» . فَقَالَ : قَدْ عَفَوْتُ عَنْكَ . فَقَالَتْ الْجَارِيَةُ : «وَاللَّهُ يَجِبُ الْحَسَنِينَ» . قَالَ مَيْمُونُ : قَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، فَأَنْتِ حُرَّةٌ لَوْجَهَ اللَّهِ تَعَالَى . وَرَوَى عَنْ الْأَحْنَفِ مِثْلَهُ . وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ : « وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ » عَنْ ظَلَمِهِمْ وَإِسَاءَتِهِمْ . وَهَذَا مُأْمٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ . وَقَالَ مُقَاتِلُ بْنُ حَبِيبٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ : «إِنَّ هَؤُلَاءَ مِنْ أُمَّتِي قَلِيلٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ وَقَدْ كَانُوا كَثِيرًا فِي الْأَنْثَمِ الَّتِي مَضَتْ » . لِمَدَحِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ يَغْفِرُونَ عِنْدَ الْغَضَبِ وَاتَّقَى عَلَيْهِمْ فَقَالَ : «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ» . وَاتَّقَى عَلَى الْكََاظِمِينَ الْغَيْظَ بِقَوْلِهِ : « وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ » ، وَأَخْبَرَنَاهُ بِحُجَّتِهِمْ فِي ذَلِكَ . وَوَرَدَتْ فِي كَظْمِ الْغَيْظِ وَالْعَفْوِ عَنِ النَّاسِ وَمَلَكَ النَّفْسِ عِنْدَ الْغَضَبِ أَحَادِيثٌ ؛ وَفِي ذَلِكَ مِنْ

أعظم العبادَةِ وجهاد النفس ؛ فقال صلى الله عليه وسلم : " ليس الشديد بالصرعة ^(١) ولكن الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب " . وقال عليه السلام : " ما من جرعة يخرجها العبد خيرٌ له وأعظم أجراً من جرعة غيظ في الله " . وروى أنس أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما أشد من كل شيء ؟ قال : " غضب الله " . قال فما يُنجي من غضب الله ؟ قال : " لا تغضب " . قال العرجي :

وإذا غَضِبْتَ فكن وَقوراً كائناً • للغيظ تبهر ما تقول وتسمع
فكفى به شرفاً تصبر ساعة • يرضى بها عنك الإله وترفع

وقال هريرة بن الزبير في الغزو :

لن يبلغ المجد أقوام وإن شرفوا • حتى يذثوا وإن عزوا لأقوام
ويُسَمُّوا فترى الألوان مشرقة • لا عفو دُلَّ ولكن عفو لإكرام

وروى أبو داود وأبو موسى الترمذى عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كظم غيظاً وهو يستطيع أن ينفذه دعاه الله يوم القيامة على رءوس الخلائق حتى يخرجَه في أى الحور شاء " قال : هذا حديث حسن غريب . وروى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إنا كان يومُ القيامة نادى مُنادٍ من كان أجره على الله فليُدْخِلْ الجنة فيقال مَنْ ذا الذى أجره على الله فيقوم المأفون عن الناس يدخلون الجنة بغير حساب " . ذكره الماوردى . وقال ابن المبارك : كنت عند المنصور جالساً فأمر بقتل رجل ؛ فقلت : يا أمير المؤمنين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنا كان يومُ القيامة نادى مُنادٍ بين يدي الله عز وجل من كانت له يدٌ عند الله فليَتَقَدَّم فلا يتقدم إلا مَنْ عفا عن ذنب " ؛ فأمر بإطلاقه .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) أى ينوهم على إحسانهم . قال سري القسطنطيني : الإحسان أن تحسن وقت الإمكان ، فليس كل وقت يملكه الإحسان ، قال الشاعر :

(١) هبة (بضم السين وفتح الراء) : المبلغ لصرع أى لا يلب ، فلهذا الذى يطلب منه عند الغضب

منه .

يَا دُرَيْضُ إِنْ مَا كُنْتَ مُتْسِيئًا • فَلَيْسَ فِي كُلِّ وَقْتٍ أَنْتَ مُتْسِيئٌ

وقال أبو العباس الجُمَانِيُّ فاحسن :

ليس في كل ساعة وأوانٍ • تنبأ صنائع الإحسانِ

وإذا أُمُكِنْتَ فبادِرْ إليها • حذرًا من تَعْدِيرِ الإمكانِ

(١) وقد مضى في «البقرة» القول في المحسن والإحسان فلا معنى للإعادة •

قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٦٥﴾)

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) ذكر الله تعالى في هذه الآية صيغة دون الصنف الأول لخالقهم به برحمته ومنه ؛ فهؤلاء هم التوابون • قال ابن عباس في رواية عطاء : نزلت هذه الآية في تنبأ التَّيَّار — وكنته أبو مقبل — أنه أسره باع منها ثمرا ، فضعها إلى نفسه وقبلها فندم على ذلك ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ؛ فنزلت هذه الآية • وذكر أبو داود الطيالسي في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : حدثني أبو بكر — وصدق أبو بكر — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من عبد يُذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له » ثم تلا هذه الآية — وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ — الآية الأخرى — وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ • وترجمه الترمذي وقال : حديث حسن • وهذا عام ، وقد تكرر الآية بسبب خاص ثم تناول جميع من فعل ذلك وأكثرتهم ، وقد قيله إن سبب نزولها أن قتيبا خرج في غزاة وخلف صاحب له أنصاريا على أهلهم فغلبه فيها بأن

أَتَجْعَلُ عَلَيْهِمُ يَدَيَّ ، فَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ فَخَرَجَ يَسِيعُ فِي الْأَرْضِ نَادِمًا ثَانِيًا ؛
بِغَاءِ التَّغْفِي . فَأَخْبَرَتْهُ زَوْجَتُهُ بِفِعْلِ صَاحِبِهِ ، فَخَرَجَ فِي طَلَبِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرَوَجَاءَ أَنْ
يَحْدُثَ عِنْدَهُمَا قَرْبًا ؛ فَوَجَّاهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِفِعْلِهِ ؛ فَتَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ .
وَالْعُمُومُ أَوَّلَى لِلْحَدِيثِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ
بَنُو إِسْرَائِيلَ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مَنًا ، حَيْثُ كَانَ الْمَذْنِبُ مِنْهُمْ تُصَيِّحُ عِقَابُهُ عَلَى بَابِ دَارِهِ .
وَفِي رِوَايَةٍ : كَفَّارَةُ ذَنْبِهِ مَكْتُوبَةٌ عَلَى عِتَابِ دَارِهِ : إِبْجَدُ أَفْكَ ، يَحْطُوعُ أَذْنُكَ ، أَفْعَلْ كَذَا ؛ فَاتَزَلَّ
اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ تَوْسِعَةً وَرَحْمَةً وَصَوًّا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ . وَيُرْوَى أَنَّ إِبْلِيسَ
بَكَى حِينَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . وَالْفَاحِشَةُ تَطْلُقُ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ ، وَقَدْ كَثُرَ اخْتِصَاصُهَا بِالزَّانَا حَتَّى
فَسَّرَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالسُّدِّيُّ هَذِهِ الْآيَةَ بِالزَّانَا . وَ« أَوْ » فِي قَوْلِهِ « أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » قِيلَ
هُوَ بِمَعْنَى الْوَلَوْ ؛ وَالْمَرَادُ مَا دُونَ الْكِبَارِ : ﴿ ذَكِّرُوا اللَّهَ ﴾ بِمَعْنَاهِ بِالْخَوْفِ مِنْ عِقَابِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ .
الضَّحَّاكُ : ذَكِّرُوا الْعَرَضَ الْأَكْبَرَ عَلَى اللَّهِ . وَقِيلَ : تَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَنْهُ ؛
قَالَهُ الْكَلْبِيُّ وَمَقَاتِلُ . وَعَنْ مَقَاتِلٍ أَيْضًا : ذَكِّرُوا اللَّهَ بِاللِّسَانِ عِنْدَ الذُّنُوبِ : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِلذُّنُوبِ ﴾
طَلَبُوا الْغُفْرَانَ لِأَجْلِ ذُنُوبِهِمْ . وَكُلُّ دَعَاءٍ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى أَوْ لَفْظُهُ فَهُوَ اسْتِغْفَارٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ
فِي صَبْرِ هَذِهِ السُّورَةِ سَبَدُ الْاسْتِغْفَارِ ، وَأَنْ وَقْتُهِ الْأَصْحَارُ . فَالْاسْتِغْفَارُ عَظِيمٌ وَثَوَابُهُ جَسِيمٌ ،
حَتَّى لَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ قَالَ اسْتَغْفِرَ اللَّهَ لَدُنِّي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَسَ مِنَ الزَّحْفِ “ . وَرَوَى مَكْحُولٌ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : مَا رَأَيْتُ أَكْثَرَ اسْتِغْفَارًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ مَكْحُولٌ .
مَا رَأَيْتُ أَكْثَرَ اسْتِغْفَارًا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَكَانَ مَكْحُولٌ كَثِيرَ الْاسْتِغْفَارِ . قَالَ عَلِمَاؤُنَا :
لِالْاسْتِغْفَارِ الْمَطْلُوبُ هُوَ الَّذِي يَحْتَلُّ قَدْرُ الْإِصْرَارِ وَيُثَبِّتُ مَعْنَاهُ فِي الْهَيْئَةِ ، لَا التَّلَفُظَ بِاللِّسَانِ .
فَإِذَا مَنْ قَالَ لِسَانَهُ : اسْتَغْفِرَ اللَّهَ ، وَقَلْبُهُ مُصَرِّعٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ فَاسْتَغْفَارَهُ ذَلِكَ يَنْجَاهُ إِلَى اسْتِغْفَارِهِ
وَصَبْرِهِ لِأَحْقَ بِالْكَفَّارِ . وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَغْفَارُنَا بِحَتَّاجٍ إِلَى
الْاسْتِغْفَارِ .

قلت : هذا يقوله في زمانه ، فكيف في زماننا هذا الذي يرى فيه الإنسان مُبْكَاً على الظلم !
حرصاً عليه لا يُقْلِع ، والسُّبْحَةُ في يده زاعماً أنه يستغفر الله من ذنبه وذلك استغراه منه
واستخفاف . وفي التنزيل « وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءاً » . وقد هَدَمَ ^(١)

الطائفة - قوله تعالى : (وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) أى ليس أحد يغفر المصيبة
ولا يُزِيلَ عقوبتها إلا الله . (وَلَمْ يُصِرُّوا) أى ولم يثبتوا وجزموا على ما فعلوا . وقال
بجاهد : أى ولم يعضوا . وقال معبد بن صبيح : صِلَتْ خلف عثمان وصل إلى جاني ، فأقبل علينا
فقال : صِلَتْ بنير وضوء ثم ذهب فتوضأ وصل . « وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ » .
الإصرار هو العزم بالقلب على ترك الأمر والإقلاع عنه . ومنه صرَّ الداني أي التزبط عليها ثم
قال الخطيئة يصف الخليل :

عواصٍ بالشُّعْبَةِ الكُفَّةِ إِذَا أَبْتَقُوا • مَلَأَتْهَا بِالْمُحْصَنَاتِ أَصْرَتْ

أى ثبتت على صدورها . وقال قتادة : الإصرار الثبوت على المعاصي ، قال الشاعر ،
يُصِرُّ بِاللَّيْلِ مَا تَخْنِي شَوَاكِهِ • يَا وَجَّحَ كُلِّ مُصِرِّ الْقَلْبِ خَنَارَ ^(٢)

قال سهل بن عبد الله : الجاهل ميت ، والناسي نائم ، والمعاصي سكران ، والمُصِرُّ هالك .
والإصرار هو التسويف ، والتسويف أن يقول أتوب غداً ، وهذا دَعْوَى النفس ، كيف
يتوب غداً وغدا لا يملكه ! . وقال غير سهل : الإصرار هو أن ينسى ألا يتوب فإن نوى
التوبة خرج عن الإصرار . وقول سهل أحسن . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « لا توبة مع الإصرار » .

الثالثة - قال مسأؤنا : الباعث على التوبة وحل الإصرار إدامة الفكر في كتاب الله
العزيز النظار . وما ذكره الله سبحانه من تفاصيل الجنة ووعد به المطيعين ، وما وصفه من

(١) راجع ج ١ ص ٤٤٦ طبة ثانية أرتالة ، ج ٣ ص ١٥٦ طبة أول أو ثانية .

(٢) اللالة (الغم) : بقية جرى القوس . والمحصدات : السباط المقتولة . (٣) الشواكل : الطرق

المتعبة من الطريق الأظلم . (٤) انظر : شيء بالندروا خديمة . رقتل : هو أسوأ النندروا فيه .
و « شارب » الباقية .

عذاب النار وتهدده الماصين ، ودام على ذلك حتى قوى خوفه ورجاؤه فدعا الله رجاءاً ورجباً ، والرجبة والرجبة ثمرة الخوف والرجاء ، يخاف من العقاب ويرجو الثواب ، والله الموفق للصواب . وقد قيل : إن الباعث على ذلك تنبيه المؤمن إلى ما سعادته به من أراد سعادته ، يفتح للذنوب وضررها إذ هي مسموم مهلكة .

قلت : وهذا خلاف في اللفظ لا في المعنى ، فإن الإنسان لا يتفكر في وعد الله ووعيده إلا بتنبهه ، فإذا نظر العبد بتوفيق الله تعالى إلى نفسه فوجدها مشحونة بذنوب اكتسبها وسيئات اقترفها ، وأنبعث منه الندم على ما فرط ، وترك مثل ما سبق مخافة عقوبة الله تعالى صدق عليه أنه تائب . فإن لم يكن كذلك كان مصراً على المعصية وملازماً لأسباب الهلكة . قال مهمل بن عبد الله : علامة التائب أن يشغله الذنب على الطعام والشراب ، كالثلاثة الذين خلّفوا^(١) .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أقوال . قليل : أى يذكرون ذنوبهم فينبون منها . قال النحاس : وهذا قول حسن . وقيل : « وهم يعلمون » أى أعاقب على الإصرار . وقال عبد الله بن عبيد بن عمير : « وهم يعلمون » أنهم إن تابوا تاب الله عليهم . وقيل : « يعلمون » أنهم إن استغفروا غفر لهم . وقيل : « يعلمون » بما حرمت عليهم ، قاله ابن إسحاق . وقال ابن عباس والحسن ومقاتل والكلبي : « وهم يعلمون » أن الإصرار ضار ، وأن تركه خير من التأييد . وقال الحسن بن الفضل : « وهم يعلمون » أن لهم رباً يغفر الذنب . قلت : وهذا أخذه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه عز وجل قال : ^{٢٢} « أذنبت ذنباً فقال اللهم اغفرلى ذنبى فقال تبارك وتعالى أذنبت عدى ذنباً فلعن أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ بالذنب ثم عاد فأذنبت فقال أى رب اغفرلى ذنبى — فذكر مثله مرتين ، وفي آخره : يعمل ما شئت فقد غفرت لك » أخرجه مسلم .

(١) هم كعب بن مالك ، وعلاء بن أمية ، ومراثة بن الربيع . تحفوا عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه لا تكلمن أحداً من هؤلاء الثلاثة ، إلى أن نزل فيهم قوله تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... » آية ١١٨ سورة التوبة ، وراجع سيرة ابن هشام في الكلام على غزوة تبوك (ص ٨٩٣ طبع أمربا) .

وفيه دليل على صحة التوبة بعد نقضها بمادة الذنب؛ لأن التوبة الأولى طاعة وقد انقضت وصحت، وهو محتاج بعد موافقة الذنب الثاني إلى توبة أخرى مستأنفة، والعود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه؛ لأنه أضاف إلى الذنب نقص التوبة، فالعود إلى التوبة أحسن من ابتدائها؛ لأنه أضاف إليها ملازمة الإلحاح بباب الكرم وأنه لا غفر للذنوب سواء. وقوله في آخر الحديث "اعمل ما شئت" أمرٌ معناه الإكram في أحد الأقوال؛ فيكون من باب قوله: «ادخلوها بسلام». وآخر الكلام أخبر عن حال المخاطب بأنه مغفور له ما سلف من ذنبه، وعقوب أن شاء الله تعالى فيما يستقبل من شأنه. ودلت الآية والحديث على مظم فائدة الاعتراف بالذنب والاستغفار منه؛ قال صلى الله عليه وسلم: "إن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه" أخرجه في الصحيحين. وقال: يستوجب العبدُ العفو إذا اعترف بما جنى من الذنوب وأقرّف. وقال آخر:

أفريذْ بذنبك ثم أطلب تجاوزه • إن المجحد بحود الذنب ذنبا

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء ب قوم يُذنبون ويستغفرون فيُغفر لهم". وهذه فائدة اسم الله تعالى الغفار والتواب، على ما بيّناه في الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

الخامسة - الذنوب التي يُتاب منها إما كفر أو غيره؛ فتوبة الكافر إيمانه مع تدمية على ما سلف من كفره، وليس مجرد الإيمان نفس توبة. وغير الكفر إما حق لله تعالى، وإما حقّ لغيره؛ فحقّ الله تعالى يكفى في التوبة منه الترك؛ غير أن منها ما لم يكف الشرح فيها بمجرد الترك بل أضاف إلى ذلك في بعضها قضاء كالصلاة والصوم، ومنها ما أضاف إليها كفارة كالحيث في الإيمان والطَّهارة وغير ذلك. وأما حقوق الآدميين فلا بُد من إصالتها إلى مستحقها، فإن لم يوجدوا تُصَلَّق عنهم، ومن لم يجد السبيل لخروج ما عليه لإعسار فَعَفُو الله مأمول، وفضله مبدول؛ فكَمْ حَتَمِينَ من التَّيَمَات وبَدَلَ من السيئات بالحسنات. وستأتي زيادة بيان لهذا المعنى.

السادسة - ليس على الإنسان إذا لم يذكر ذنبه ويعلمه أن يتوب منه بعينه، ولكن يلزمه إذا ذكر ذنباً تاب منه . وقد تأول كثير من الناس فيها ذكر شيخنا أبو محمد عبد المعطى الأسكندراني رضي الله عنه أن الإمام المحاسني رحمه الله يرى أن التوبة من أجناس المعاصي لا تنصح ، وأن الندم على جملتها لا يكفي ، بل لابد أن يتوب من كل فعليل يجارحته وكل عقْد بقلبه على التمين . فظنوا ذلك من قوله ، وليس هذا مراده ، ولا يقتضيه كلامه ، بل حكم المكلف إذا عرف حكم أفعاله ، وعرف المعصية من غيرها صحّت منه التوبة من جملة ما عرف ؛ فإنه إن لم يعرف كَوْن فعله الماضي معصية لا يمكنه أن يتوب منه لا على الجملة ولا على التفصيل . ومثاله رجل كان يتعاطى باباً من أبواب الربا ولا يعرف أنه ربا فإذا سمع كلام الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » عَظُمَ عليه هذا التهديد ، وظن أنه سالم من الربا . فإذا علم حقيقة الربا الآن ، ثم تفكر فيما مضى من أيامه وعلم أنه لا بَسَّ منه شيئا كثيرا في أوقات متقدمة ، صحّ أن يندم عليه الآن جملة ، ولا يلزمه تعيين أوقاته . وهكذا كل ما واقع من الذنوب والسببات كالغيبية والنجمة وغير ذلك من المحرمات التي لم يعرف كونها محرمة . فإذا فقه العبد وتفقد ما مضى من كلامه تاب من ذلك جملة ، وندم على ما غوط فيه من حق الله تعالى . وإذا استحلّ من كان ظلمه لمخالفة الله على الجملة وطابت نفسه بترك حقه جاز ؛ لأنه من باب هبة المجهول . هذا مع تبحر العبد وحريصه على طلب حقه ، فكيف يا كرم الأكرمين المتفضل بالطاعات وأسبابها والغفور عن المعاصي صفارها وبكارها . قال شيخنا رحمه الله تعالى : هذا مراد الإمام ، والذي يدلّ عليه كلامه لمن تفقده وما ظنّه به الظانّ من أنه لا يصح الندم إلا على فعليل وفعليل وحركة حركة وسكنية سكنية على التمين هو من باب تكليف ما لا يطاق ، الذي لم يقع شرّاً وإن جاز عقلاً ، ويلزم عنه أن يعرف كم جرمة جرّعها في شرب الخمر ، وكم حركة تحركها في الزنا ، وكم خطوة هشاما إلى محرم ، وهذا ما لا يطيقه أحد ، ولا يتأتى منه توبة على التفصيل . وسببنا لهذا الباب مزيد بيان من أحكام التوبة وشروطها في «النساء» وغيرها إن شاء الله تعالى .

السابعة - في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَبْصُرُوا ﴾ حُجَّةً واضحةً ودلالةً قاطعةً لما قاله سيفُ
السنة، ولسان الأمة القاضي أبو بكر بن الطيب : أن الانسان يؤخذ بما وطَّن عليه ضميره،
وعزِم عليه بقلبه من المعصية .

قلت : وفي التستريل « وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَقِّ يُظْلَمُ نَفَقُهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيمِ » وقال :
« فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ » . ففوقوا قبل فعلهم بزمهم وسيأتي بيانه . وفي البخاري « إذا التقى
المسلمان بسيفهما فاقتتل والمقتول في النار » قالوا : يارسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول؟
قال : « فإنه كان حريصا على قتل صاحبه » ، فعلق الوعيد على الحرص وهو العزم والتي إظهار
السلاح . وأنص من هذا ما ترجمه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري وصححه مرفوعا
« إنما الدنيا لأربعة نفر رجل أعطاه الله مالا وعلمًا فهو يتقي فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم الله فيه
حقًا فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله علما ولم يؤته مالا فهو [صادق النية] ^(١) يقول لو أن لي
مالًا لعملت فيه بعمل فلان فهو نيته فأجرهما سواء . ورجل آتاه الله مالا ولم يؤته علما فهو
[غيبط في ماله بشر علم] لا يتقي فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعلم الله فيه حقًا فهذا بأخبث المنازل .
ورجل لم يؤته الله مالا ولا علمًا فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو نيته
فوزرهما سواء » . وهذا الذي صار إليه القاضي هو الذي عليه طاعة السلف وأهل العلم من
الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، ولا يلتفت إلى خلاف من زعم أن ما يمت الإنسان به وإن وطَّن
عليه [نفسه] لا يؤخذ به . ولا حجة في قوله عليه السلام : « مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ
عليه فإن عملها كُتِبَتْ سيئة واحدة » لأن معنى « فلم يعملها » فلم يعزم على عملها بدليل ما ذكرناه،
ومعنى « فإن عملها » أى أظهرها أو عزم عليها بدليل ما وصفنا . وبالله توفيقنا .

قوله تعالى : أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿١٧٦﴾

رتب تعالى بفضله وكرمه غفران الذنوب لمن أخلص في توبته ولم يبصر حل ذنبه . ويمكن
أن يتصل هذا بقصة أحد ، أى من قرئ تاب ولم يبصر فله مغفرة الله .

(١) زيادة من سنن الرمزي .

قوله تعالى : قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٢٧﴾

هذا تَنْبِيْهُ من الله تعالى للؤمنين ، والسُّنَنُ جمع سُنَّة وهي الطريق المستقيم . وفلان على
السُّنَّة أى على طريق الاستواء لا يميل إلى شيء من الأهواء ؛ قال المَذَلِّي :
فلا تَجَزَّعَنَّ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ بِسِرِّهَا • فأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُهَا
والسُّنَّة : الإمام المتبع للمؤمن به ؛ يقال : سَنَّ فلان سُنَّةً حسنةً وسُنَّةً إذا عمل عملاً اقتدى به فيه
من خير أو شر ؛ قال لبيد :

مِنْ مَعْبِرَاتٍ لَمْ أَبَاؤُهُمْ • وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا
والسُّنَّةُ الأُمَّة ، والسُّنَنُ الآثَمُ ؛ عن المفضل . وأنشد :

ما عاين الناس من فضلي كفضليهم • ولا رأوا مثلهم في سالف السنين
قال الزجاج : والمعنى أهل سنن ، خذف المضاف . وقال أبو زيد : أمثال • عطاء : شرائع .
بجاهد : المعنى « قد خلت من قبلكم سنن » يعنى بالهلاك فيمن كَذَبَ قبلكم كَمَا دُ و ثمود .
والعاقبة : آخر الأمر ؛ وهذا في يوم أُحُد . يقول فانا أهلهم وأُمْلِي لهم وأستدرجهم حتى
يبلغ الكتاب أجله . يعنى بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وهلاك أعدائهم الكافرين .

قوله تعالى : هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾
يعنى القرآن ؛ من الحسن وغيره . وقيل : هذا إشارة إلى قوله : « قد خلت من قبلكم
سنن » . والموعظة الوعظ . وقد هُتِمَ .

قوله تعالى : وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٢٩﴾
هَزَأَهُمْ وَسَلَامَ مَا نَالَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ مِنَ الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ ، وَحَثَّهُمْ عَلَى قِتَالِ عَدُوِّهِمْ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمَجْزِ
وَالْقِشْلِ فَقَالَ • وَلَا تَهِنُوا • أى لا تضعفوا ولا تجبئوا يا أصحاب محمد عن جهاد أعدائكم لما

أصابكم . « ولا تخزنوا » على ظهورهم ، ولا على ما أصابكم من الهزيمة والمصيبة . « وأنتم الأعلون » أى لكم تكون العاقبة بالنصر والظفر . إن كنتم مؤمنين » أى بصدق وعدى . وقيل : « إن » بمعنى « إذ » . قال ابن عباس : انتهزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أُحد فيناهم كذلك إذ أقبل خالد بن الوليد بجبل من المشركين ، يريد أن يملؤ ما بهم الجبل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ لَا يَبْلُغَنَّ عَلَيْنَا اللَّهُمَّ لَا قُوَّةَ لَنَا بِكَ اللَّهُمَّ لَيْسَ بِعِدِكَ بهذه البلدة غير هؤلاء النفر » . فأنزل الله هذه الآيات . وبات نفر من المسلمين رُماً فصعدوا الجبل ورموا خيل المشركين حتى هزموهم ، فذلك قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » يعنى الغالبين على الأعداء بعد أُحد . فلم يُخرجوا بعد ذلك عسكراً إلا ظفروا فى كل عسكر كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى كل عسكر كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان فيه واحد من الصحابة كان الظفر لهم ، وهذه البلدان كلها إنما افتتحت من عهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بعد انقراضهم ما افتتحت بلدة على الوجه كما كانوا يقتحمون فى ذلك الوقت . وفى هذه الآية بيان فضل هذه الأمة لأنه خاطبهم بما خاطب به أنبياءه ، لأنه قال لموسى : « إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى » وقال لهذه الأمة : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » . وهذه اللفظة مشتقة من اسمه الأعلى فهو سبحانه العلى . وقال للمؤمنين : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » .

قوله تعالى : **إِنْ يَمْسَسْكَ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ** ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَخِذَ مِنْكَ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله تعالى : (**إِنْ يَمْسَسْكَ قَرْحٌ**) القرح الجرح . والضم والفتح فيه لغتان من الكساف والأخفش ، مثل عقر وعقر . الرءاء : هو بالفتح الجرح ، وبالضم الله . والمعنى : إن يمسك يوم أُحد قَرْحٌ فقد مسَّ القوم يوم بدر قَرْحٌ مثله . وقرا محمد بن السبيعي « قَرْح » بفتح

القاف والراء على المصدر . (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ) قيل : هذا في الحرب ، تكون مرةً للمؤمنين لينصر الله دينه ، ومرةً للكافرين إذا عصى المؤمنون لبيئتهم ويغصّ ذنوبهم ؛ فأما إذا لم يقصّوا فإن حزب الله هم الغالبون . وقيل : « نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ » من فتح وغمّ وصحة وسقم وغنى وفقر . والدولة الكثرة ؛ قال الشاعر ،

فَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ عَلَيْنَا • وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

قوله تعالى : (وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) معناه وإنما كانت هذه الدولة ليرى المؤمن من المنافق فيُسبِّح بعضهم من بعض ؛ كما قال : « وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَا ذُنَّ اللَّهِ وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا » . وقيل : لَيَعْلَمَ صبر المؤمنين ، العلم الذي يقع عليه الجزاء كما علمه غيباً قبل أن كلفهم . وقد تقدم في « البقرة » هذا المعنى .

قوله تعالى : (وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ » أى يكرمكم بالشهادة ؛ أى يُقتل قوم فيكونوا شهداء على الناس بأعمالهم . وقيل لهذا : قيل شهيد . وقيل : سُمي شهيداً لأنه مشهود له بالجنة . وقيل : سُمي شهيداً لأن أرواحهم آحضرت دار السلام ، لأنهم أحياء عند ربهم ، وأرواح غيرهم لا تقصّل إلى الجنة ؛ فالشهيد بمعنى الشاهد أى الحاضر للجنة . وهذا هو الصحيح على ما يأتى . والشهادة فضلها عظيم ، ويكفيك في فضلها قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ » الآية . وقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » إلى قوله : « ذَلِكَ الْقَفْزُ الْعَظِيمُ » . وفى صحيح البُخارى عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنَ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنَ الْقَرْعَةِ » . وروى النسائي عن راشد بن سعد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ما بال المؤمنين يُقتلون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال : « كُنَى بِبَارِقَةِ السَّيْفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةٌ » . وفى البخارى : « مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

يوم أحد» منهم حمزة وأبى بن النضر بن أنس ومُصعب بن عمير، حدثني عمرو بن ملأ أن معاذ
 أبى هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال : ما نعلم حياً من أصحاب العرب أكثر شهيداً من يوم
 القيامة من الأنصار . قال قتادة : وحدثنا أنس بن مالك أنه قُتل منهم يوم أحد سبعون ،
 ويوم بئر معونة سبعون ، ويوم اليمامة سبعون . قال : وكان بئر معونة على عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم ، ويوم اليمامة على عهد أبي بكر يوم مُسَيْلَمَةَ الكذاب . وقال أنس : أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم بعل بن أبي طالب وبه ثِيَفٌ وستون جراحة من طعنة وضربة ورمية ، بلعل
 النبي صلى الله عليه وسلم يمسحها وهي تلثم بإذن الله تعالى حتى كأن لم تكن .

الثانية - في قوله تعالى : (وَنَجِّدْ مِنْكُمْ شُرَكَاءَ) دليل على أن الإرادة غير الأمر كما
 يقوله أهل السنة ؛ فإن الله تعالى نهي الكفار عن قتل المؤمنين حمزة وأصحابه وأراد قتلهم ، ونهى
 آدم عن أكل الشجرة وأرادَه فواقه آدم . وعكسه أنه أمر إبليس بالسجود ولم يرده فامتنع
 منه ، وعنه وقعت الإشارة بقوله الحق : « وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْقِبَاءَهُمْ قَبَاطَهُمْ » . وإن كان قد أمر
 جميعهم بالجهاد ولكنه خلق الكسل والأسباب الفاطمة عن المسير ففقدوا .

الثالثة - روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : جاء جبريل إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم بدر فقال له : « خَيْرَ أَصْحَابِكَ فِي الْأَسَارَى إِنْ شَاءُوا الْقَتْلَ وَإِنْ شَاءُوا الْفِدَاءَ
 عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ عَامُ الْقَيْلِ مِثْلُهُمْ فَقَالُوا الْفِدَاءُ وَيُقْتَلَ مِنْهُ » أخرجه الترمذي وقال : حديث
 حسن ، فانجز الله وعده بشهادة أوليائه بعد أن خيّرهم فاخترأوا القتل . (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)
 أي المشركين ، أي وإن أنال الكفار من المؤمنين فهو لا يحبهم ، وإن أحل المأ للذين آمنوا
 يحب المؤمنين .

قوله تعالى : وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴿١١١﴾

(١) التي في شرح القسطلاني على صحيح البخاري : « وأنس بن النضر ، وهو م أنس بن مالك كما ذكره أبو نعيم
 وابن عبد البر وغيرهما . ولأبي ذر «النضر بن أنس» وهو خطأ ، والصواب الأول » .

فيه ثلاثة أقوال : يُحَصِّنُ يَحْبِرُ . الثاني - يطهر ؛ أى من ذنوبهم فهو على حذف مضاف .
 المعنى : ولِيَحْصِصَ اللَّهُ ذُنُوبَ الَّذِينَ آمَنُوا ؛ قاله القراء . الثالث - يُحَصِّنُ يَخْصُصُ ؛ فهذا آخرها .
 قال الخليل يقال : عَصَّ الحبلُ يَحْصُصُ حَصًّا إذا اقطع وبره ؛ ومنه «اللَّهُمَّ عَصَّ عَنَّا ذُنُوبَنَا»
 أى خلصنا من عقوبتها . وقال أبو إسحاق الزجاج : قرأت على محمد بن يزيد عن الخليل :
 التحصيص التخليص . يقال : حَصَّه حَصًّا إذا خلَّصه ؛ فالمعنى عليه لبطل المؤمنين لِيُثَبِّتَ
 ويخلصهم من ذنوبهم . (وَيَمَحِّقُ الْكَافِرِينَ) أى يستأصلهم بالهلاك .

قوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا
 مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١١٤﴾

«أم» بمعنى بل . وقيل : الميم زائدة ، والمعنى أحسبتم بامن انهزم يوم أحد أن تدخلوا الجنة
 كما دخل الذين قتلوا وصبروا على ألم الجراح والقتل من غير أن تسلكوا طريقهم وتصبروا
 صبرهم لا ؛ حتى «يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» أى علم شهادة حتى يقع عليه الجزاء . والمعنى :
 ولم تجاهدوا فيعلم ذلك منكم ؛ فلما معنى لم . وفرق سيبويه بين «لم» و«لما» ، فزعم أن
 «لم يفعل» نفي فعل ، وأن «لما يفعل» نفي قد فعل . (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) منصوب بإحتمار
 أن ، عن الخليل . وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر «يعلم الصابرين» بالجزم على النسق . وقرأ
 بالرفع على القطع ، أى وهو يعلم . وروى هذه القراءة عبد الوارث عن أبي عمرو .
 وقال الزجاج : الواو هنا بمعنى حتى ، أى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم حتى يعلم صبرهم
 كما تقدم آنفا .

قوله تعالى : وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ
 رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿١١٥﴾

أى الشهادة من قبل أن تلقوه . وقرأ الأعشى «من قبل أن تلاقوه» أى من قبل
 القتل . وقيل : من قبل أن تلقوا اسباب الموت ؛ وذلك أن كثيرا ممن لم يحضر بدرًا كانوا

يَتَوَنُّونَ يَوْمَا يَكُونُ فِيهِ قِتَالٌ ؕ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أَنهَضُوا ؕ وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ تَجَلَّدَ حَتَّى قُتِلَ ؕ وَمِنْهُمْ أَنَسُ بْنُ النَّضَرِ ؕ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؕ فَإِنَّهُ قَالَ لَمَّا انْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ : أَلْقَهُمْ إِلَى أَيْدِيكَ إِلَيْكَ مَا جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ ، وَبَاشَرَ الْقِتَالَ وَقَالَ : لِيَهَا لِيَهَا رَجِ الْجَنَّةَ ! إِنِّي لَأَجِدُهَا ، وَمَضَى حَتَّى اسْتَشْهِدَ . قَالَ أَنَسٌ : فَمَا عَرَفْنَاهُ إِلَّا بِبَنَانِهِ وَوَجَدْنَاهُ فِيهِ يَضَعُا وَثَمَانِينَ جِرَاحَةً . وَفِيهِ وَفِي امْتِلَاقِهِ نَزَلَ « رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » . فَالْآيَةُ عِتَابٌ فِي حَقِّ مَنْ أَنهَضَ ، لِاسْتِمَاتِهِ وَكَانَ مِنْهُمْ حَمَلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ وَسِيَّاقِيهِ . وَتَمَنَّى الْمَوْتَ بِرَجْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى تَمَنَّى الشَّهَادَةِ الْمُبِينَةِ عَلَى الثَّبَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْجِهَادِ ، لَا إِلَى قَتْلِ الْكُفَّارِ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَكَفَرٌ وَلَا يَحُوزُ إِرَادَةَ الْمَعْصِيَةِ . وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ سُؤَالُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَهُمُ الشَّهَادَةَ ، فَيَسَالُونُ الصَّبْرَ عَلَى الْجِهَادِ وَإِنْ أَذَى إِلَى الْقَتْلِ .

قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ) قَالَ الْأَخْفَشُ : هُوَ تَكْرِيرٌ بِمَعْنَى التَّأَكِيدِ لِقَوْلِهِ : « فَقَدْ رَأَيْتُوهُ » . مِثْلُ « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ » . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ وَأَنْتُمْ بَصَرَاءُ لَيْسَ فِي أَعْيُنِكُمْ طَائِلٌ ؛ نَقُولُ : قَدْ رَأَيْتَ كَذَا وَكَذَا وَلَيْسَ فِي عَيْنِكَ عِلَّةٌ ، أَيْ فَقَدْ رَأَيْتُهُ رُؤْيَا حَقِيقَةً ؛ وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى التَّوَكُّيدِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : « وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ » إِلَى عَهْدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي الْآيَةِ إِضْمَارٌ ، أَيْ فَقَدْ رَأَيْتُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ فَلَمْ أَنهَضْتُمْ .

قوله تعالى : وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا يُؤْمِنُ مَا تَأْتِيهِمْ أَنْفَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١١٤﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — رُويَ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِسَبَبِ أَنهَضَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ حِينَ صَلَحَ الشَّيْطَانُ : قَدْ قُتِلَ مُحَمَّدٌ . قَالَ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ : قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : قَدْ أَصِيبَ مُحَمَّدٌ فَأَعْطَوْهُمْ بِأَيْدِيكُمْ فَرَأَوْهُمْ إِخْوَانَكُمْ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ قَدْ أَصِيبَ أَلَّا تَحْضُونَ عَلَى مَا مَضَى إِلَيْهِ نَيْكُمُ حَتَّى

تلقوا به ؛ فأنزل الله تعالى في ذلك « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » إلى قوله :
 « قَاتِلُوا اللَّهَ تَوَّابَ الدُّنْيَا » . وما نافية ، وما بعدها ابتداء وخبر ، وبطل عمل ما . وقرأ ابن عباس
 « قد خلت من قبله رُسُل » بغير الياء ولا همزة . فأعلم الله تعالى في هذه الآية أن الرسل ليست
 بباقية في قومها أبداً ، وأنه يجب التمسك بما أتت به الرسل وإن فُتق الرسول بموت أو قتل .
 وأكرم نبيه صلى الله عليه وسلم بأسمين مشتقين من اسمه : محمد وأحمد ؛ تقول العرب : رجل
 مجود ومحمد إذا كثرت خصاله الحمودة ؛ قال الشاعر :
 (١)
 • إلى المساجد القرم الجواد المُمجد •

وقد مضى هذا في الفاتحة . وقال عباس بن مرداس :

يا خاتم النبأ إنك مُرسَلٌ • بالخير كلُّ هدى السبيل هُداكَا
 إنَّ الإلهَ بَنَى عليك حِجَّةً • في خَلْفِهِ ومُحمَّدًا سَمَكَا

فهذه الآية من تيمة العتاب مع المنهزمين ، أى لم يكن لهم الانكسار وإن قُتل محمد ، والنبوة
 لا تندثر الموت ، والأديان لا تزول بموت الأنبياء . والله أعلم .

الثانية - هذه الآية أدل دليل على شجاعة الصديق وجراته ؛ فإن الشجاعة والجرأة
 حذهما ثبوت القلب عند حلول المصائب ، ولا مصيبة أعظم من موت النبي صلى الله عليه وسلم
 كما تقدم بيانه في « البقرة » ^(٢) فظهرت عنده شجاعته وعلمه . قال الناس : لم يمت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ؛ منهم عمر ، ونخيس عثمان ، واستخفى علي ، وأضطرب الأمر فكشفه الصديق
 بهذه الآية حين قدومه من مسكنه بالسنع ، الحديث ؛ كذا في البخاري . وفي سنن ابن ماجه عن
 عائشة قالت : « لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عند أمر أنه أبنه خارجة
 بالموالي ؛ فجعلوا يقولون : لم يمت النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو بعض ما كان يأخذه عند

(١) هذا مجزئ للأصنى ، ومصدره : • إليك آيت الممن كان كلاما •

(٢) راجع ج ١ ص ١٣٣ طبع ثانية أرتالفة . (٣) راجع المسئلة الثالثة ج ٢ ص ١٧٦ طبع ثانية .

(٤) السنع (بضم أوله وسكون الراء وقد ضم) : موضع من أطراف المدينة ، وهي منازل بني الحارث ابن
 الخزرج بموالى المدينة ، وبينها وبين منزل النبي صلى الله عليه وسلم ميل .

الْوَحْيَ . بَغَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَبَلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَقَالَ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُمَيِّتَكَ !
مرتين . قد وافته مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر في ناحية المسجد يقول : والله ما مات
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يموت حتى يقطع أيدى أناس من المنافقين كثير وأرجلهم . تمام
أبو بكر فصيح المنبر فقال : من كان يعبد الله فإن الله حي لم يموت ، ومن كان يعبد محمداً فإن محمداً
قد مات ، « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَتَّخِذُكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ
يَتَّقِلْبَ إِلَى عَقِيْبِهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ » . قال عمر : فلكاني لم أقرأها
إلا يومئذ . ورجع عن مقالته التي قالها فيما ذكر الوائلي أبو نصر هيب الله في كتابه الإبانة .
عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب حين بُويِعَ أبو بكر في مسجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأستوى على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهد قبل أبي بكر فقال : أما بعدُ
فلأنى قلت لكم أمس مقالة وإنما لم تكن كما قلت ، وإنى والله ما وجدت المقالة التي قلت
لكم في كتاب أنزله الله ولا في عهد عهده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكني كنت أرجو
أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا — يريد أن يقول حتى يكون آخرنا موتاً —
فأختر الله عز وجل لرسوله الذي عنده على الذي عندكم ، وهذا الكتاب الذي هدنى الله به
رسوله نغذوا به تهتدوا لما هدنى له رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الوائلي أبو نصر :
المقالة التي قالها ثم رجع عنها هي « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَمُتْ وَلَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَقْطَعَ
أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلُهُمْ » وكان قال ذلك لعظيم ما ورد عليه ، وخشي الفتنة وظهور المنافقين ،
فأبى شاهد قوة يقين الصديق الأكبر أبي بكر وتفوهه بقول الله عز وجل : « كُلُّ نَفْسٍ
ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » وقوله : « إِنَّكَ مَيِّتٌ » وما قاله ذلك اليوم تنبه وتثبت وقال : كآني لم
أسمع بالآية إلا من أبي بكر . ونخرج الناس يتلونها في سكك المدينة كأنها لم تمزل قط إلا ذلك
اليوم . ومات صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين بلا اختلاف ، في وقت دخوله المدينة في هجرته
حين اشتد الضحاء ، ودفن يوم الثلاثاء وقيل ليلة الأربعاء . وقالت صفية بنت عبد المطلب
ترقى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ألا يا رسول الله كنت رجاءنا . وكنت بنا برأ ولم تك جافيا
 وكنت رجيا هاديا وعلما . ليك عليك اليوم من كان بايكا
 لعمرك ما أبكى النبي لفقده . ولكن لما أختى من الهرج أتيا
 كانت على قلبي لذكر محمد . وما خفت من بعد النبي المكابيا
 أفاطم صلى الله رب محمد . على جدت أنسى يترب ثاويا
 فدى لرسول الله أمي وخالتي . وعمي وآبائي وقسي ومالبا
 صدقت وبلغت الرسالة صادقا . ومث صليب العود ألبع صافيا
 فلو أن رب الناس أتني نبيا . سعدنا ، ولكن أمره كان ماضيا
 عليك من الله السلام تحية . وأدخلت جنات من العدن راضيا
 أرى حنا أجمته وتركته به . كي ويدعو جده اليوم ناعيا

فإن قيل وهي :

الثالثة - فلم أترد فن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال لأهل بيت أمروا دفن
 ميتهم : "تجأوا دفن جيفتكم ولا تؤخروها" . فالجواب من ثلاثة أوجه : الأول - ما ذكرناه
 من عدم انخافهم على موته . الثاني - لأنهم لا يعلمون حيث يدفنون . قال قوم في البقيع .
 وقال آخرون في المسجد . وقال قوم : يحبس حتى يحمل إلى أبيه إبراهيم . حتى قال العالم
 الأكبر سمعته يقول : " ما دفن نبي إلا حيث يموت " ذكره ابن ماجه والموطأ وغيرهما .
 الثالث - أنهم اشتغلوا بالخلاف الذي وقع بين المهاجرين والأنصار في البيعة ، فنظروا فيها
 حتى استتب الأمر وانتظم الشمل واستوت الحال ، واستقرت الخلافة في نصابها فابعثوا
 أبا بكر ، ثم بايعوه من الفد بيعة أخرى عن ملائمتهم ورضا ، فكشف الله به الكرب من أهل
 الردة ، وقام به الدين ، والحمد لله رب العالمين . ثم رجعوا بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فنظروا في دفنه وضلوه وكفوه . والله أعلم .

(١) يريد به أبا بكر رضي الله عنه .

الرابعة - وأُخِيفَ هل صَلَّى عليه أم لا؟ ففهم من قال : لم يُصَلِّ عليه أحد، وإنما وقف كلُّ أحد يدعو ؛ لأنه كان أشرف من أن يُصَلَّى عليه . وقال ابن العربي : وهذا كلام ضعيف ، لأن السنة تقوم بالصلاة عليه في الجنائز ، كما تقوم بالصلاة عليه في الداء ؛ فيقول : اللَّهُمَّ صَلِّ على محمد إلى يوم القيامة . وذلك منفعة لنا . وقيل : لم يُصَلِّ عليه لأنه لم يكن هناك إمام . وهذا ضعيف ؛ فإن الذي كان يقيم بهم الصلاة الفريضة هو الذي كان يؤمُّ بهم في الصلاة . وقيل : صلى عليه الناس أفرادا ؛ لأنه كان آخر العهد به ، فأودوا أن يأخذ كل أحد بركته خصوصا دون أن يكون فيها تابعا لغيره . والله أعلم بصحة ذلك .

قلت : قد خرج ابن ماجه بإسناد حسن بل صحيح من حديث ابن عباس وفيه : فلما فرغوا من جهازه يوم الثلاثاء ، وُضِعَ على سريره في بيته ، ثم دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلوا^(١) يُصَلُّونَ عليه ، حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء ، حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان ، ولم يؤمَّ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد . أخرجه عن نصر بن علي الجهضمي أنبأنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال حدثني حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ؛ الحديث بطوله .

الخامسة - في تغيير الحال بعد النبي صلى الله عليه وسلم عن أنس قال : لما كان اليوم الذي دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أضاء منها كل شيء ، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم منها كل شيء ، وما نَفَضْنَا عن النبي صلى الله عليه وسلم الأيدي حتى أنكرنا قلوبنا . أخرجه ابن ماجه وقال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كما تَنَفَّى الكلام والانقباض إلى نساءنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مخافة أن يتزل فينا القرآن ، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمنا . وأُسْنَد عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام المصلِّي^(٢) لم يمدُّ بصره أحدهم موضع فتيبه ،

(١) أرسلوا ، أفرجا وفرقا منقطعة بهمهم بغير ياء ، واحدهم رسل ، فخرج الزلاء والسجن .

(٢) زيادة عن ابن ماجه .

فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يَصِلُ لَمْ يَعُدُّ بَصْرَ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ جَبِينِهِ، فَتَوَقَّى أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ عَمْرٌ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يَصِلُ لَمْ يَعُدُّ بَصْرَ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ الْقَبِيلَةِ؛ فَكَانَ عِثَانُ بْنُ عَفَانٍ فَكَانَتْ الْفِتْنَةُ فَلَقَّتْ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ عَيْنًا وَشِمَالًا .

قوله تعالى : (أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَفَلَيْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ) شرط ، « أَوْ قُتِلَ » عطف عليه ، والجواب « أَفَلَيْتُمْ » . ودخل حرف الاستفهام على حرف الجزاء لأن الشرط قد انقلب به وصار جملة واحدة وخبر واحد . والمعنى : أَفَتَقْبَلُونَ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ . وكذلك كل استفهام دخل على حرف الجزاء ؛ فإنه في غير موضعه ، وموضعه أن يكون قبل جواب الشرط . وقوله : « أَفَلَيْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ » تمثيل ، ومعناه أَرْتَدُّوْا كَفَارًا بِدَلِيلَانِ ؛ قاله قتادة وغيره . ويقال لمن عاد إلى ما كان عليه : أَقْلَبَ عَلَىٰ عَقِيْبِهِ ؛ ومنه نَكَسَ عَلَىٰ عَقِيْبِهِ . وقيل : المراد بالانقلاب هنا الانزمام ؛ فهو حقيقة لا مجاز . وقيل : المعنى فليتم فعل المرتدين وإن لم يكن ردة .

قوله تعالى : (وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِيْبِهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا) بل يَصُرْ نَفْسَهُ ويعرضها للعقاب بسبب المخالفة ، والله لا تنفعه الطاعة ولا تضره المعصية لغناه . (وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) أى الذين صبروا وجاهدوا واستشهدوا . وجاء « وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ » بعد قوله : « فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا » وهو اتصال وعيد بوعد .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِذْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُفُوتُهُ مِنْهَا وَمَنْ يُرِذْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُفُوتُهُ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا) هذا حصص على الجهاد ، وإعلام أن الموت لا بد منه ، وأن كل إنسان مقتول أو غير مقتول ميت إذا بلغ أجله المكتوب له ؛ لأن معنى « مُؤَجَّلًا » إلى أجل . ومعنى « بِإِذْنِ اللَّهِ » بقضاء الله وقدره . « وَكِتَابًا » نصب على المصدر ، أى كتب الله كتابا مؤجلا . وأجل الموت هو الوقت الذى

في معلومه سبحانه ؛ لأن روح الحى تفارق جسده ، ومضى قتل العبد ملنا أن ذلك أجله . ولا يصح أن يقال : لو لم يقتل لماش . والدليل عليه قوله : « كِتَابًا مُّؤَجَّلًا » « إِذَا جَاءَهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » « إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ » « لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ » . والمُعْتَرَى يقول : يتقدم الأجل ويتأخر ، وأن من قُتل فإِنَّمَا يَهْلِك قبل أجله ، وكذلك كلما ذبح من الحيوان كُلت هلاكه قبل أجله ؛ لأنه يجب على القاتل الصَّانُ والدَّيَّة . وقد بين الله تعالى في هذه الآية أنه لا تَهْلِك نفس قبل أجلها . وسيأتى لهذا مزيد بيان في « الأعراف » إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على كُتِبَ العلم وتدوينه . وسيأتى بيانه في « طه » عند قوله : « قَالَ عَلِيمًا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ^(١) » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ يعنى الثَّغْمَة . نزلت في الذين تركوا المركز طلبا للثَّغْمَة . وقيل : هى عاتمة فى كل من أراد الدنيا دون الآخرة ؛ والمعنى نُؤْتِهِ مِنْهَا ما قُسم له . وفى التزويل « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَالِجَةَ عَجَلًا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِيَنْ يُرِيدَ » . ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ أى نُؤْتِهِ جزاء عمله ، على ما وصف الله تعالى من تضعيف الحسنات لمن يشاء . وقيل : المراد بهذا عبد الله بن جبير ومن لزم المركز معه حتى قُتلوا . ﴿ وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ أى نُؤْتِيهِم الثَّوَابَ الأبدى جزاء لهم على ترك الانهزام ؛ فهو تأكيد لما تقدم من إنشاء مزيد الآخرة . وقيل : « وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ » من الزق فى الدنيا لثلاث يومهم أن الشَّاكِر يُحرم مما قُسم له مما يناله الكافر .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلْنَا مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ^(١١٦) وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ^(١١٧) ﴾

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ قال الزهرى : صاح الشيطان يوم أُحُد : قُتِلَ مُحَمَّدٌ ، فانهزم جماعة من المسلمين . قال كعب بن مالك : فكنتُ أول من حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيت عينيه من تحت المِغْفَرِ تَرَهْرَان ، فتأديت بأعلى صوتي : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأومأ إلى أن أسكت ، فانزل الله عز وجل « وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَمُومُوا » الآية . « وَكَانَ » بمعنى كم . قال الخليل وسيبويه : هي أى دخلت عليها كاف التشبيه وبُئيت معها فصارت الكلام معنى كم ، وصوّرت في المصحف نونا لأنها كلمة قُلْتُ عن أصلها فغير لفظها لتغير معناها ، ثم كثر استعمالها فلقت بها العرب وتصرّفت فيها بالقلب والحذف لفصل فيها لغات أربع قرئ بها . وقرأ ابن كثير « وَكَانَ » مثل وكاعن ، على وزن فاعل ، وأصله كَيْه قُلت الباء ألفا ، كما قُلت في يَتَأَسُّ فَعِيل يَأْسُ ، قال الشاعر :

وَكَانَ بِالْأَبَاطِيعِ مِنْ صَدِيقٍ • يَرَانِي لَوْ أَصْبَتُ هُوَ الْمَصَابِ

وقال آخر :

وَكَانَ رَدَدَنَا مِنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ • يَحْيَى أَمَامَ الزَّكَبِ يَرِيدُ مَقْنَا

وقال آخر :

وَكَانَ فِي الْمَسَائِيرِ مِنْ أَنَاثٍ • أَخْصَوْمُ فَوْفَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

وقرأ ابن محيصين « وَكُنْ » ميموزا مقصورا مثل وَكَيْنَ ، وهو من كان حذف ألفه . وعنه أيضا « وَكَانَ » مثل وَكَيْنَ وهو مقلوب كَيْه الخفيف . وقرأ الباقون « كَانِ » بالتشديد مثل كَيْنَ وهو الأصل ، قال الشاعر :

وَكَانَ مِنْ أَنَاثٍ لَمْ يَزَالُوا • أَخْصَوْمُ فَوْفَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

(١) القلب في ذلك على لغة من قلب حرف اللام الساكن المنفتح ما فيه ألفا ، وهي لغة بلعازث بن كعب وشعيب هزيب وليلال من اليمن ، كما ذكره الفراء في وسيطه في شرح قوله تعالى « إِنَّ هَٰذَا لَشَرٌّ » .
(٢) يمدح : بمعنى المديح (بالفعل) وهو ضرب من المشي فيه تجتر . والمفتح : الذى تنفتح بالصلاح ، كالبيعة والفخر .

وقال آخر :

كَأَنّ ابْنًا مِنْ عَدُوِّهِمْ • وَكَأَنّ اجْرَأَ مِنْ ضَعِيفٍ وَخَائِفٍ
 لجمع بين لفتين : كَأَنّ وَكَأَنّ ، ولغة خامسة كَثَرَتِ مِثْلُ كَثَمَ ، وَكَأَنّ مِثْلُ كَمَيْتٍ ؛ وَقَوْلُ : كَأَنّ رَجُلًا
 كَأَنّ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ غَيْرَ لَفْتَيْنِ : كَأَنّ مِثْلُ كَاعِنٍ ، وَكَأَنّ مِثْلُ كَمَيْتٍ ؛ وَقَوْلُ : كَأَنّ رَجُلًا
 لَفِيتٌ ؛ بِنَصْبِ مَا بَعْدَ كَأَنّ عَلَى التَّخْيِيرِ . وَقَوْلُ أَيْضًا : كَأَنّ مِنْ رَجُلٍ لَفِيتٌ ؛ وَإِدْخَالُ مِنْ
 بَعْدَ كَأَنّ أَكْثَرَ مِنَ النَّصْبِ بِهَا وَأَجُودُ . وَبَكَأَنّ تَبِعَ هَذَا الثَّوْبُ ، أَيْ بَكَأَنّ تَبِعَ ؛ قَالَ ذُو الرُّثَّةِ :
 وَكَأَنّ دَعَرْنَا مِنْ مَهَابَةٍ وَرَاعٍ • بِلَادُ الْعِدَا لَيْسَتْ لَهُ بِلَادٌ

قال النحاس : ووقف أبو عمرو « كَأَنّ » بغير نون ؛ لأنه توين . وروى ذلك سَوْدَةُ
 ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْكَسَائِيِّ . وَوَقَفَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ اتِّبَاعًا لِحُطِّ الْمُصَحِّفِ . وَمَعْنَى الْآيَةِ
 تَشْجِيعُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالْأَمْرُ بِالْإِقْدَاءِ بَيْنَ تَقَدُّمِ مَنْ خِيَارِ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ ؛ أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
 قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرُونَ ، أَوْ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قُتِلُوا فَمَا أَرْنَدُ أَتَمِّهِمْ ؛ قَوْلَانِ : الْأَوَّلُ لِلْمُسْنَدِ
 وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ . قَالَ الْحَسَنُ : مَا قُتِلَ نَبِيٌّ فِي حَرْبٍ قَطُّ . وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ : مَا سَمِعْنَا أَنَّ
 نَبِيًّا قُتِلَ فِي الْقِتَالِ . وَالثَّانِي عَنْ قِتَادَةِ وَعِكْرَمَةَ . وَالْوَقْفُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَلَى « قَاتِلٍ » جَائِزٌ ،
 وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعِ وَابْنِ جَبْرِ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ . وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَاخْتَارَهَا أَبُو حَاتِمٍ .
 وَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ « قَاتِلٍ » وَقَعَا عَلَى النَّبِيِّ وَحْدَهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَمَامُ الْكَلَامِ عِنْدَ
 قَوْلِهِ « قَاتِلٍ » وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِضْمَارٌ ، أَيْ وَمَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ؛ كَمَا يَقَالُ : قَاتِلُ الْأَمِيرِ وَمَعَهُ
 جَيْشٌ عَظِيمٌ . وَحَرَجَتْ مَعِيَ تَجَارَةً ؛ أَيْ مَعِيَ . الْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ يَكُونُ الْقَتْلُ نَالِ النَّبِيِّ وَمِنْ
 مَعَهُ مِنَ الرِّبِّيِّينَ ، وَيَكُونُ وَجْهُ الْكَلَامِ قُتِلَ بَعْضٌ مِنْ كَانَ مَعَهُ ؛ فَقَوْلُ الْعَرَبِ : قَتَلْنَا بَنِي تَيْمٍ
 وَبَنِي سُلَيْمٍ ، وَإِنَّمَا قَتَلُوا بَعْضَهُمْ . وَيَكُونُ قَوْلُهُ « فَمَا وَهَنُوا » رَاجِعًا إِلَى مَنْ يَتَمُّ مِنْهُمْ .
 قَالَتْ : وَهَذَا الْقَوْلُ أَشْبَهَ بِزَوَلِ الْآيَةِ وَأَنْسَبَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُقْتَلْ وَقِيلَ
 مَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ « قَاتِلٍ » . وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ سَعْدٍ ، وَاخْتَارَهَا
 (١) الْمُهَاجَةُ : الْبَقَرَةُ الرَّحْشَةُ . وَالرَّاعُ : الثَّوْبُ الْوَحْشِيُّ ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَتْ الرِّيحُ فَهَوَّارَاعَ ، وَالْمَالِي : لَا يَخِيمُ مَعَ
 الْإِنْسِ فِي مَكَانٍ . وَرَوَى : « بِلَادُ الْوَرَى لَيْسَتْ لَهُ بِلَادٌ » .

أبو عبيد وقال : إن الله إذا حَدمَ قاتل كان من قُتل داخل فيه ، وإذا حَدمَ من قُتل لم يدخل فيه غيرهم ، فقاتل أعم وأمدح . و « الرِّيُون » بكسر الراء قراءة الجمهور . وقراءة على رضى الله عنه بضمها . وابن عباس بفتحها ؛ ثلاث لغات . والرِّيُون الجماعة الكثيرة ؛ عن مجاهد وقادة الضحاك وعكرمة . واحدم رُبِّي بضم الراء وكسرهما ، منسوب إلى الرُّبة بكسر الراء أيضا وضمها ، وهي الجماعة . وقال عبد الله بن مسعود : الرِّيُون الألوف الكثيرة . وقال ابن زيد : الربيون الأتباع . والأول أعرف في اللغة ؛ ومنه يقال للحِرقة التي تُجمع فيها القِداح : رِبة ورُبة . والرَّبَاب فباعتل تجمت . وقال أبان بن ثعلب : الرُّي عشرة آلاف . وقال الحسن : هم العلماء الصُّبر . ابن عباس ومجاهد وقادة والربيع والسُّدِّي : الجمع الكثير ؛ قال حسان :

وإذا معشر تجافوا عن الحق حملنا عليهم رِيا

وقال الزجاج : هاهنا قراءتان « رِيُون » بضم الراء « ورِيُون » بكسر الراء ؛ أما الربيون (بالضم) : الجماعات الكثيرة . ويقال : عشرة آلاف .

قلت : وقد روى ابن عباس « رِيُون » بفتح الراء منسوب إلى الرُّب . قال الخليل : الرُّبِي الواحد من العباد الذين صبروا مع الأنبياء ، وهم الرُّبانيون نسبوا إلى التَّالَّة والعبادة ومعْرِفة الرُّبوبة لله تعالى . والله أعلم .

قوله تعالى : (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) « وهنوا » أى ضعفوا ، وقد تقدم . والْوَهْن : انكسار الحدِّ بالخوف . وقرأ الحسن وأبو السَّيَّال « وَهِنُوا » بكسر الهاء وضمها ، لغتان عن أبي زيد . وَمَنْ الشَّيْءُ بَيْنَ وَهْنًا . وأوهته أنا وأوهته ضَعْفَتُهُ . والواهنة : أسفل الأضلاع وقصارها . والْوَهْن من الإيلان الكَثِيف . والْوَهْن ساعةٌ تغشى من الليل ، وكذلك المَوْهِن . وأوهنا ضربنا في تلك الساعة ؛ أى ما وهنوا لقتل نبيهم أو لقتل من قُتل منهم ، أى ما وَهَنَ باقيهم ؛ تخفف المضاعف . (وَمَا ضَعُفُوا) أى عن عدوهم . (وَمَا اسْتَكْبَرُوا) أى لِمَا أَصَابَهُمْ من الجهاد . والاستكانة : الذَّلَّة والخضوع ؛ وأصلها « استكنوا » على افتعلوا ؛ فأُضيفت فتحة الكاف فتولدت منها ألف . ومن جعلها من الكون فهى استعملوا ؛

وَالَّذِي أَشْبَهَ بِمَعْنَى الْآيَةِ . وَقُرِئَ « مَا وَهَنُوا وَمَا ضَعُفُوا » بِإِسْكَانِ الْمَاءِ وَالْعَيْنِ . وَحَكَى
 الْكِسَائِيُّ « ضَعُفُوا » بَفَتْحِ الْعَيْنِ . ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَوْ قُتِلَ نَبِيُّهُمْ
 بِأَنَّهُمْ صَبَرُوا وَلَمْ يُفْزُوا وَوُطِنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى الْمَوْتِ ، وَاسْتَغْفَرُوا لِيَكُونَ مَوْتُهُمْ عَلَى التَّوْبَةِ مِنْ
 الذُّنُوبِ إِنْ رُزِقُوا الشَّهَادَةَ ، وَدَعَا فِي الثَّبَاتِ حَتَّى لَا يَنْهَضُوا ، وَبِالنَّصْرِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ . وَخَصَّوْا
 الْأَقْدَامَ بِالثَّبَاتِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْجَوَارِحِ لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَيْهَا . يَقُولُ : فَهَلَّا فَعَلْتُ وَقَلْتُ
 مِثْلَ ذَلِكَ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فَاجَابَ دَعَاءَهُمْ وَأَعْطَاهُم النَّصْرَ وَالظَّفَرَ وَالْفَيْتَحَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
 فِي الْآخِرَةِ إِذَا صَارُوا إِلَى اللَّهِ . وَهَكَذَا يَفْعَلُ اللَّهُ مَعَ عِبَادِهِ الْمُخْلِصِينَ التَّائِبِينَ الصَّادِقِينَ النَّاصِرِينَ
 لِدِينِهِ ، التَّائِبِينَ عِنْدَ لِقَاءِ عَذَقِهِ بِوَعْدِهِ الْحَقِّ ، وَقَوْلِهِ الصِّدْقِ . (وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) يَعْنِي
 الصَّابِرِينَ عَلَى الْجِهَادِ . وَقُرَأَ بَعْضُهُمْ « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ » بِالرَّفْعِ ، جَعَلَ الْقَوْلَ اسْمًا لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ
 مَعْنَاهُ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ : « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا » . وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ جَعَلَ الْقَوْلَ
 خَبَرًا كَانَ . وَاسْمُهَا « إِلَّا أَنْ قَالُوا » . (ذُنُوبُنَا) يَعْنِي الصِّغَارُ (وَإِسْرَافُنَا) يَعْنِي الْكِبَارُ
 وَالْإِسْرَافُ : الْإِفْرَاطُ فِي الشَّيْءِ ، وَبِمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَلِيقَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي
 فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ » وَذَكَرَ الْحَدِيثُ . فَعَلَّ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ
 وَصَحِيحِ السُّنَنِ مِنَ الدُّعَاءِ وَيَدْعَ مَا سِوَاهُ ، وَلَا يَقُولُ أَخْتَارَ كَذَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اخْتَارَهُ
 لِنَبِيِّهِ وَأَوْلِيَائِهِ وَعَلَمَهُمْ كَيْفَ يَدْعُونَ

قَوْلُهُ تَعَالَى : فَكَاتَبَهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ

يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٤٧٣﴾

أَيُّ أَعْطَاهُم ثَوَابَ الدُّنْيَا ، يَعْنِي النَّصْرَ وَالظَّفَرَ عَلَى عَدُوِّهِمْ . (وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ)
 يَعْنِي الْجَنَّةَ . وَقُرَأَ التَّحْدِيدُ « فَتَأْتِيهِمْ مِنَ اللَّهِ » مِنَ الثَّوَابِ . (وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) تَقْدِيمُ -

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ
 أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١٥١﴾ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ﴿١٥٢﴾
 لما أمر الله تعالى بالافتداء بمن تقدم من أنصار الأنبياء حذر طاعة الكافرين ؛ يعنى
 مشرك العرب : أباسيان وأصحابه . وقيل : اليهود والنصارى . وقال على رضى الله عنه :
 يعنى المنافقين فى قولهم للؤمنين عند الهزيمة : ارجعوا إلى دين آبائكم . (يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ)
 أى إلى الكفر . (فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ) أى ترجعوا مغلوبين . ثم قال : (بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ)
 أى موتوا نصركم وحفظكم إن أطعتموه . وقرئ « بِلِ اللَّهِ » بالنصب ، على تقدير يل وأطيعوا
 الله مولاكم .

قوله تعالى : سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ
 مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانٌ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبَشَئِشَ مَثْوًى الظَّالِمِينَ ﴿١٥٣﴾
 نظيره « وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ » . وقرأ ابن عامر واليكساى « الرُّعْبُ » بضم العين ؛
 وهما لفتان . والرُّعْبُ الخوف ؛ يقال : رَعِبْتُ رُعْبًا ورُعْبًا ، فهو مَرْعُوب . ويموز أن يكون
 الرُّعْبُ مصدرًا ، والرُّعْبُ الاسم . وأصله من الملاء ؛ يقال : سبيل راعب بلاء الوادى .
 ورَعِبَتِ الحَوْضُ ملائته . والمعنى : سفلًا قلوب المشركين خوفًا وفزعًا . وقرأ السخاينى
 « سيلى » بالياء ، والباقون بنون العظمة . قال السدى وغيره : لما أرتحل أبو سفيان
 والمشركون يوم أحد متوجهين إلى مكة انطلقوا حتى إذا كانوا ببعض الطريق نددوا وقالوا :
 بش ما صنعنا ! فقتلهم حتى لم يبق منهم إلا الشريد تركاهم ، إرجعوا فاستأصلوهم ؛ فلبس
 عزموا على ذلك ألحق الله فى قلوبهم الرعب حتى رجعوا عما هموا به . والإلقاء يستعمل حقيقة
 فى الأجسام ؛ قال الله تعالى : « وَاللّٰى الْاَلْوَاخِ » « فَالْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصَمَهُمْ » « فَالْتَمِسْ مَوْسَىٰ
 حَصَاهُ » . وقال الشاعر :

فالتت مصامعا واستقر بها النوى .

« كان القرطبي » مبرمجاً في مجلد واحد فتتبع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

تفسير أقرب إلى

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبره ذكره من علم القرآن وعلمه
حديث شريف

١١

إذا كان « القروطي » سيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

ثم قد يستعمل مجازا كما في هذه الآية - وقوله : « وَالْقَبْتُ طَبَيْكَ حَبَّةً مِنِّي » . والتي عليك مسألة .

قوله تعالى : (يٰۤاَسْرٰكُوْا لِلّٰهِ) تعليل ؛ اى كانت سبب إلقاء الرعب في قلوبهم إضرأ كههم ؛ فما للصدر . ويقال : أشرك به ، اى عدل به غيره ليجعله شريكا .

قوله تعالى : (مَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ سُلْطٰنًا) حجة وبيان ، وعدوا وبرهان ؛ ومن هذا قيل للوالى سلطان ؛ لأنه حجة الله عز وجل في الأرض . ويقال : إنه مأخوذ من السليط وهو ما يضاء به السراج ، وهو ذهن السمع ؛ قال أمرؤ القيس :

• أهان السليط بالذليل المقتل •

فالسلطان يستضاء به في إظهار الحق وقمع الباطل . وقيل : السليط الحديد . والسلطة الحدة . والسلطة من التسليط وهو القهر ؛ والسلطان من ذلك ، فالتون زائدة . فأصل السلطان القوة ، فإنه يقهر بها كما يقهر بالسلطان . والسليطة المرأة الصغابة . والسليط الرجل الفصيح اللسان . ومعنى هذا أنه لم تثبت عبادة الأوثان في شيء من المثل ، ولم يدل عقل على جواز ذلك . ثم أخبر تعالى عن مصيرهم ومرجعهم فقال : (وَمَا وَاوَّاهُمُ النَّارُ) ثم ذمهم فقال : (وَبَشِّرْ مَثْوًى الظَّالِمِينَ) والمثوى المكان الذى يُقام فيه ؛ يقال : توى يتوى تواء . والمأوى كل مكان يرجع إليه شيء ليلا أو نهارا .

قوله تعالى : وَلَقَدْ صَدَقَكُرُ اللّٰهُ وَعْدَهُ إِذْ أَخَذُوا مِّنْهُمُ بَآذِنَةً حَتَّىٰ إِذَا فَتَنَهُمُ وَنَزَعَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أُرْسِلْتُمْ مَّا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللّٰهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٧﴾

قال محمد بن كعب القرظي : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بعد أحد وقد أصيبوا قال بعضهم لبعض : من أين أصابتنا هذا وقد وعدنا الله النصر ! فزلت هذه

الاية . وذلك أنهم قتلوا صاحب لواء المشركين وسبعة نفر منهم بعده على اللواء، وكان الظفر ابتداء للمسلمين غير أنهم اشتغلوا بالفتنة وترك بعض الرماة أيضا مركزهم طلبا للفتنة فكان ذلك سبب الهزيمة . وروى البخاري عن البراء بن عازب قال : لما كانت يوم أُحُد ولقينا المشركين اجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا من الرماة وأمر عليهم عبد الله بن جبير وقال لهم : " لا تبرحوا من مكانكم [ان رأيتونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا]^(١) وإن رأيتوهم قد ظهوروا علينا فلا تعينونا عليهم " قال : فلما اتى القوم وهزمهم المسلمون حتى نظرنا إلى النساء يستبدن في الجبل، وقد رفن عن سروجهن قد بدت خلاخلهن فجعلوا يقولون : الفتنة الفتنة . فقال لهم عبد الله : أمهلوا ! أما عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تبرحوا؛ فاضلخوا فلما أتوهم صرف الله وجوههم وقتل من المسلمين سبعون رجلا . ثم إن أبا سفيان بن حرب أشرف علينا وهو في نسيج فقال : أفي القوم محمد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تجيبوه " حتى قالما ثلاثا . ثم قال : أفي القوم ابن أبي خافة ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تجيبوه " . ثم قال : أفي القوم عمر ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تجيبوه " . ثم التفت إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا . فلم يملك عمر رضي الله عنه نفسه دون أن قال : كذبت يا عدو الله ! قد أبى الله لك من يُخزيك به . فقال : أعلُ هبل^(٢)؛ صرتين . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أجيبوه " قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال : " قولوا الله أعلُ وأجل " . قال أبو سفيان : لنا العزى ولا عزى لكم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أجيبوه " . قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال : " قولوا الله مولانا ولا موتى لكم " . قال أبو سفيان : يومٌ بيوم بدر، والحرب بجال، أما إنكم ستجدون في القوم مثلة لم أمر بها ولم تسؤنى . وفي البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص قال : رأيت من بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن شماله يوم أُحُد رجلين عليهما ثياب بيض يُقاتلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال . وفي رواية عن سعد : عليهما ثياب بيض ما رأيتهما قبل

(١) زيادة عن صحيح البخاري . (٢) أي صرع المني . (٣) أي أظهر دينك، أورد علواً

أول تبع أمرت به . دينك قد علب . (٤) الهزى : اسم ضم هـ هزى .

ولا بعد . يعنى جبريل وميكائيل . وفى رواية أخرى : يقاتلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال ما رأيتهما قبل ذلك اليوم ولا بعده . وعن مجاهد قال : لم تقاتل الملائكة معهم يومئذ ولا قبله ولا بعده إلا يوم بدر . قال البيهقى : إننا أراد مجاهد لم يقاتلوا يوم أُحُد عن القوم حين عصوا الرسول ولم يصبروا على ما أمرهم به . وعن عروة بن الزبير قال : وكان الله عز وجل وعدهم على الصبر والتقوى أن يُمدَّهم بخمسة آلاف من الملائكة مُسَوِّمين ، وكان قد فعل ؛ فلما عصوا أمر الرسول وتركوا مصافهم وترك الرماة عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ألا يبرحوا من منازلهم ، وأرادوا الدنيا ، رفع عنهم مدد الملائكة ، وأنزل الله « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحْسَوْنَهُمْ بِإِذْنِهِ » فصدق الله وعده وأراهم الفتح ، فلما عصوا أعقبهم البلاء . وعن ثُمَيْر بن إصحاق قال : لما كان يوم أُحُد أنكشفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسعد بن عبيدة بين يديه ، وقبلى يمينه ، كلما ذهبت نبلة أناه بها . قال : أرثم أبا إصحاق . فلما فرغوا نظروا من الشاب ؛ فلم يروه ولم يعرفوه . وقال محمد بن كعب : ولما قُتل صاحبُ لواء المشركين ، وسقط لوائهم رفعتهم عمرة بنت عقبة الحارثية ؛ وفى ذلك يقول حسان :

فلولا لواء الحارثية أصبحوا • يباعون فى الأسواق بيع الجلائب .

(إِذْ تَحْسَوْنَهُمْ) معناه تقتلونهم وتستأصلونهم ؛ قال الشاعر :

حَسَنَاهُمْ بالسيف حاءً فاصبحت • بَقِيَّتُهُمْ قد شُرِدُوا وَتَبَدُّوا

وقال جرير :

تَحْسَهُمُ السُّيُوفُ كما تَسَامَى • حَرِيْقُ النَّارِ فِي أَجْمِ الْحَصِيدِ

قال أبو عبيدة : الحس الاستئصال بالقتل ؛ يقال : جراد محسوس إذا قتله البرد . والبرد محسة للنبت ؛ أى مُحْرِقَةٌ له ناهبة به . وسنة حسوس أى جذبة تاكل كل شئ ؛ قال رؤبة :

إِذَا شَكُونَا سَنَةَ حَسُوسَا • نَأْكُلُ هَذَا الْأَخْضَرَ الْيَسَا

وأصله من الحس الذى هو الإدراك بالحاسة . فعنى حسه أنه يهلك بالقتل . (بِإِذْنِهِ) بعلمه أو بقضائه وأمره . (حَتَّى إِذَا فُتِنْتُمْ) أى جُبْتُمْ وَضَعُفْتُمْ . يقال : فُتِلَ يَفْتُلُ فهو

قِيلَ وَقُتِلَ . وجواب «حتى» محذوف، أى حتى إذا فِشَلْتُمْ امْتَحِنْتُمْ . ومثل هذا جائز كقوله :
« فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَامًا فِي السَّمَاءِ » فافعل . وقال الفراء : جواب «حتى»
وتنازعتم . والواو مُقَحَّمَةٌ زائدة كقوله : « فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لِلْجَنَّةِ . وَتَأْدِيَّتُهُ » أى ناديتناه .
وقال امرؤ القيس :

• فلما أجزنا ساحة الحلى وانتهى •

أى انتهى . وعند هؤلاء يجوز إلحاق الواو من «وعصيتهم» . أى حتى إذا فِشَلْتُمْ وتنازعتم عصيتهم .
وعلى هذا فيه تقديم وتأخير، أى حتى إذا تنازعتم وعصيتهم فِشَلْتُمْ . وقال أبو علي : يجوز أن
يكون الجواب «صرفكم عنهم» ، ثم زائدة ، والتقدير حتى إذا فِشَلْتُمْ وتنازعتم وعصيتهم صرفكم
عنهم . وقد أشد بعض النحويين في زيادتها قول الشاعر :

أرأيت إذا ما ريت على هوى • فتم إذا أصبحت أصبحت عاديًا

وجوز الأخفش أن تكون زائدة كما في قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ
وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ » . وقيل : «حتى» بمعنى
«إلى» . وحينئذ لا جواب له ، أى صدقكم الله وعده إلى أن فِشَلْتُمْ ، أى كان ذلك الوعد بشرط
الثبات . ومعنى «تَنَازَعْتُمْ» اختلفتم ؛ يعنى الرماة حين قال بعضهم لبعض : نلحق الغنائم . وقال
بعضهم : بل نثبت في مكاننا الذى أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالثبوت فيه . «وَعَصَيْتُمْ»
أى خالفتم أمر الرسول في الثبوت . «مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا يُحِبُّونَ» يعنى من الغلبة التى كانت
للمسلمين يوم أحد أول أمرهم ، وذلك حين صرع صاحب لواء المشركين على ما تقدم . وذلك
أنه لما صرع أنشتر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وصاروا ككأنيب متفرقة فحاصوا العدو
ضربا حتى أجهضوهم عن أنقالمهم . وحملت خيل المشركين على المسلمين ثلاث مرآت كل
ذلك تُضَحَّحُ بالبيل فترجع منلوبة ، وجعل المسلمون فتهكؤهم قلا . فلما أبصر الرماة الخمسون
أن الله عز وجل قد فتح لإخوانهم قالوا : والله ما مجلس ههنا لشيء ، قد أهلك الله العدو

(١) الحرس ، شدة الاعتلاط ومداركة الغريب . أى بالغوا النكابة بهم .

(٢) أى تحوم حناما زلوم .

وإخواننا في عسكر المشركين . وقال طوائف منهم : علام تقف وقد هزم الله العدو؟ فتركوا منازلهم التي عهد إليهم النبي صلى الله عليه وسلم ألا يتركوها ، وتنازعوا ونشأوا وعصوا الرجول فازجفت الخيل فيهم قتلا . وألقاها الآية تقتضي التوبيخ لهم ، ووجه التوبيخ لهم أنهم رأوا جباة النصر فكان الواجب أن يعلموا أن تمام النصر في البات لا في الانهزام . ثم بين سبب التنازع فقال : (مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا) يعني الغنيمة . قال ابن مسعود : ما شعرنا أن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يريد الدنيا وعرضها حتى كان يوم أحد . (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) وهم الذين يتبنوا في مركزهم ، ولم يخالفوا أمر نبيهم صلى الله عليه وسلم مع أميرهم هبيل الله بن جبير ، فعمل خالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل عليه ، وكانا يومئذ كافرين قتلوه مع من بقي ، ورحمهم الله . والنتاب مع من أنهزم لا مع من ثبت ، فإن من ثبت فاز بالنواب ، وهذا كما أنه إذا حل بقوم عقوبة عامة فأهل الصلاح والصبيان حلكون ؛ ولكن لا يكون ما حل بهم عقوبة ، بل هو سبب المثوبة . والله أعلم .

قوله تعالى : (ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ) أي بعد أن استوليت عليهم وذمكم عنهم بالانهزام . ودل هذا على أن المعصية مخلوقة لله تعالى . وقالت المعتزلة : للمعنى ثم انصرفتم ؛ فإضافته إلى الله تعالى بإحراج الرعب من قلوب الكافرين من المسلمين ابتلاء لهم . قال القشيري : هذا لا يغنيهم ، لأن إخراج الرعب من قلوب الكافرين حتى يستخفوا بالمسلمين قبيح عندهم ، ولا يجوز أن يقع من الله قبيح ، فلا يبقى لقوله : « ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ » معنى . وقيل : معنى « صرفكم عنهم » أي لم يكفكم طلبهم .

قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) أي لم يستأصلكم بعد المعصية والمخالفة . والخطاب قيل هو للجميع . وقيل : هو للأئمة الذين خالفوا ما أمروا به ؛ واختاره النحاس . وقال أكثر المفسرين : ونظير هذه الآية قوله : « ثُمَّ عَفَا عَنْكُمْ » . (وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) بالعفو والمغفرة . وعن ابن عباس قال : ما نصير النبي صلى الله

قوله تعالى : إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوِنَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ
فِي أُخْرَانِكُمْ فَأَتَيْتُكُمُ عَمَّا يُغَيِّرُ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ
وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٨﴾

« إِذْ » متعلق بقوله : « وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ » . وقراءة العامة « تُصْعِدُونَ » بضم التاء وكسر
العين . وقرأ أبو رَجَاءَ الطَّارِذِيُّ وأبو عبد الرحمن السَّيِّبِيُّ والحسن وقتادة بفتح التاء والعين «
يُنِي تُصْعِدُونَ الجبل . وقرأ ابنُ مُحَيْصِنٍ ونِسْبَلُ « إِذْ يَصْعَدُونَ وَلَا يَلْوِنُ » بإلواء فيهما .
وقرأ الحسن « تَلْوِنَ » بواو واحدة . وروى أبو بكر بن عَيَّاش عن عاصم « وَلَا تَلْوِنُونَ » بضم
التاء ؛ وهي لغة شاذة ذكرها النحاس . وقال أبو حاتم : أصعبت إذا مضيت حثيثاً وجهك ،
وصعدت إذا ارتقيت في جبل أو غيره . فالإصعاد : السير في مُستَوين الأرض ويطون الأودية
والشعاب . والصعود : الارتفاع على الجبال والسطوح والسهول والمرتج . فيحمل لأن يكون
صعودهم في الجبل بعد إصعادهم في الوادي ؛ فيصح المعنى على قراءة « تُصْعِدُونَ »
و « تُصْعِدُونَ » . قال قتادة والربيع : أصعدوا يوم أُحُدٍ في الوادي . وقراءة أبي « إِذْ يَصْعَدُونَ
في الوادي » . قال ابن عباس : صعدوا في أُحُدٍ فراراً . فكثرت القراءة بين مصواب ؛ كأن المنزعين
يومئذ مُصْعِدٌ وصاعد . والله أعلم . قال القُتَيْبِيُّ والمبرد : أصعد أهد في الذهاب وأمعن فيه ؛
فكان الإصعاد إبعاداً في الأرض كإبعاد الارتفاع ؛ قال الشاعر ^(١) :

أَلَا أَيُّهَا السَّائِلُ ابْنَ أَصْعَدْتَ ۖ فَإِنَّ لَهَا مِنْ بَطْنٍ يَتَرَبَّعُ مَوْعِدَا

وقال الفراء : الإصعاد الابتداء في السفر ، والاعتذار الرجوع منه ؛ يقال : أصعدنا من بغداد
إلى مكة وإلى ثمارك وأشباه ذلك إذا خرجنا إليها وأخذنا في السفر ، واعتذرنا إثر رجعتنا .
واتسد أبو عبيدة :

فَدَكْنَتِ تَبَكُّعٌ عَلَى الْإِصْعَادِ ۖ قَالَ يَوْمَ مَرَّحَتِ وَصَاحَ الْحَادِي

(١) حرامتي نبي . (٢) الذي في ديوان الأعمى مسية لمن شام ص ٢٥٥ طبع أرمدا
« أين يست » . واليت من تصفة يجمع بها التي على لغة عليه وسلم ، وعلتها ؛
ألم نتعض هناك ليلة أرمدا ۖ وبذلك طبعه السليم المسيد

وقال المفضل : صعد وأصعد وصعد بمعنى واحد . ومعنى « تَلَوُّونَ » تَعَرَّجُونَ وَتَقِيمُونَ ، أى لا يَلِصَتْ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ هَرَبًا ؛ فَإِنَّ الْمُرَجَّحَ عَلَى الشَّيْءِ يَلْوِي إِلَيْهِ عُنْفًا أَوْ عِنَانٍ دَابَّتَهُ . (عَلَى أَحَدٍ) يريد معنا صلى الله عليه وسلم ؛ قاله الكلبي . (وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَنْحَاءِكُمْ) أى فى آنحركم ؛ قال : جاء فلان فى آنح الناس وأنحره الناس وأنحرى الناس وأنحريات الناس . وفى البخارى « آنحركم » تأنيث آنحركم : حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه وسلم على التزجالة يوم أحد عبد الله بن جبيرة وأقبلوا منهزمين فذاك إذ يدعوم الرسول فى آنحراهم . ولم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم غير اثني عشر رجلا . قال ابن عباس وغيره : كان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم « أَيْ صَادِ اللَّهُ أَرْجِعُوا » . وكان دعاؤه تنجيًا للنكر ، ومحال أن يرى عليه السلام المنكر وهو الانكسار ثم لا ينهى عنه .

قلت : هذا على أن يكون الانكسار معصية وليس كذلك ، على ما أتى بيانه إن شاء الله تعالى . قوله تعالى : (فَأَتَابَكُمْ نِعْمًا مِنْهُمْ) النعم فى اللغة التغطية . غممت الشئ غمطته . ويوم تم وليلة غمة إذا كانا مظلمين . ومنه غم الهلال إذا لم يرو غمته الأمر غمته . قال مجاهد وقتادة وغيرهما : النعم الأول القتل والجراح ، والنعم الثانى الإرجاف بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ صاح به الشيطان . وقيل : النعم الأول ما فاتهم من الطفر والغنمة ، والثانى ما أصابهم من القتل والمزعة . وقيل : الأول المزعة ، والثانى إشراف أبى سفيان وخالد عليهم فى الجبل ، فلما نظر إليهم المسلمون غمهم ذلك ، وظنوا أنهم يملكون عليهم فيقتلونهم فانسأهم هذا ما نالهم ؛ فعد ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ لَا يَعْزُنْ عَلَيْنَا » كما تقدم . والباء « يَتَمَّ » على هذا بمعنى على . وقيل : هى على بابها ، والمعنى أنهم غموا النبي صلى الله عليه وسلم بغنائتهم إياه ، فانابهم بذلك غمهم بمن أصيب منهم . وقال الحسن : فانابكم غمًا يوم أحد بتم يوم بدر للشركين . وتمى النعم ثوبًا كما سئى جزاء الذنب ذنبًا . وقيل : وقفهم الله على ذنبهم فغفلوا بذلك عما أصابهم .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَغْرِبُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ اللام متعلقة بقوله : « وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ » وقيل : هي متعلقة بقوله : « فَأَنَابَكُمْ عَلِمًا بِئِهِ » أى كان هذا الغم بعد الغم لكيلا تحزنوا على ما فات من الغنمة ، ولا ما أصابكم من المزيمة . والاول أحسن . و « ما » في قوله « وَلَا مَا أَصَابَكُمْ » في موضع خفض : وقيل : « لا » صلة . أى لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ، وما أصابكم عقوبة لكم في مخالفتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو مثل قوله : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ » أى أن تسجد . وقوله : « لِنَا لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ » أى ليعلم ؛ وهذا قول المفضل . وقيل : أراد بقوله « فَأَنَابَكُمْ عَلِمًا بِئِهِ » أى توألت عليكم الغنوم ، لئلا تستغلوا بعد هذا بالفنائم . « وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » فيه معنى التحذير والوعيد .

قوله تعالى : ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نَاعِسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ يُخْتَارُ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥١﴾

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنٌ نَاعِسًا ﴾ الأمانة والأمن سواء . وقيل : الأمانة إنما تكون مع أسباب الخوف ، والأمن مع عدمه . وهي منصوبة بإنزل ، و « ناعسا » بدل منها . وقيل : نصب على المفعول له ؛ كأنه قال : أنزلت عليكم الأمانة ناعسا . وقرأ ابن محيصن « أمنة » بسكون الميم . فضّل الله تعالى على المؤمنين بعد هذه الغنوم في يوم أحد بالنعاس حتى نام أكثرهم ؛ وإنما ينعس من يأمن والخائف لا ينام . روى البخاري عن أنس أن

أنا طاعة قال: عَشِيْنَا النَّاسَ وَنَحْنُ فِي مَصَافِنَا يَوْمَ أُحُدٍ، قال: فجعل سيفي يسقط من يدي،
وأخذوه ويسقط، وأخذته. (يَقْتَنِي) قرئ بالياء والياء. الياء للناس، والياء للأمة. والطائفة
يطلق على الواحد والجماعة. (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) يعني المنافقين: مُعْتَبِّ بن قُشَيْرٍ
بإصحابه، وكانوا خرجوا طمعا في الغنيمة وخوف المؤمنين فلم ينضمهم الناس وجعلوا يتأسفون
على الحضور، ويقولون الأفاويل. ومعنى «قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ» حملتهم على الهَمِّ، والهَمُّ
ما أهتمت به؛ يقال: أهتمت الشيء أي كان من همي. وأمرهم مُهْمٌ شديدة. وأهمني الأمر
أقلقني، وهمني أذاني. والواو في قوله «وطائفة» واو الحال بمعنى إذ، أي إذ طائفة يظنون
لأن أمر محمد عليه السلام باطل، وأنه لا ينصر. (ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةُ) أي ظن أهل الجاهلية،
لخف. (يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ) لفظة استفهام ومعناه الحمد، أي ما لنا شيء.
من الأمر، أي من أمر الخروج وإنما خرجنا كرها. يدل عليه قوله تعالى إخبارا عنهم:
«لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَقُتِلًا هَاهُنَا». قال الزبير: أُرْسِلَ علينا النوم ذلك اليوم،
وإني لأسمع قول مُعْتَبِّ بن قُشَيْرٍ والناس يشتمون: لو كان لنا من الأمر شيء ما قُتِلنا هاهنا.
وقيل: المعنى يقولون ليس لنا من الظفر الذي وعدنا به محمد شيء. والله أعلم.

قوله تعالى: (قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ) فَرَأَى أَبُو عَمْرٍو وَيَقُوبُ «كُلُّهُ» بالرفع على الابتداء،
وخبره «لِلَّهِ»، والجملة خبر «إِنْ». وهو كقوله: «وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ
وُجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ». والباقيون بالنصب؛ كما تقول: إن الأمر أجمع لله. فهو تأكيد
وهو بمعنى أجمع في الإحاطة والمعموم، وأجمع لا يكون إلا توكيدا. وقيل: نعت للأمر.
وقال الأخفش: بطل؛ أي النصر يسد الله ينصر من يشاء ويخذل من يشاء. وقال جُوَيْر
عن الضحاك عن ابن عباس في قوله «يُظَنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ آلِ حَقٍّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةُ» يعني التكذيب
بالقدر. وذلك أنهم تكلموا فيه؛ فقال الله تعالى: «قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ» يعني القدر خيره
وشره من الله. (يُحْفَوْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ) أي من الشرك والكفر والتكذيب. (مَا لَا يُدْرُونَ لَكَ)

يظهرون لك. ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ نِشَاءٌ مَا قُتِلَ هَاهُنَا﴾ أي ما قُتِلَ عَشْرَتُنَا . قيل : إن المنافقين قالوا لو كان لنا عقل ما خرجنا إلى قتال أهل مكة ، ولما قُتِلَ رؤسنا . فرد الله عليهم فقال : ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ﴾ أي لخرج . ﴿الَّذِينَ كُتِبَ﴾ أي فرض . ﴿عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾ يعني في اللوح المحفوظ . ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ أي مصارعهم . وقيل : « كتب عليهم القتل » أي فرض عليهم القتال ؛ فبَرَّ عنه بالقتل لأنه قد يؤول إليه . وقرا أبو حنيفة « لَبَرَزَ » بضم الباء ، وشد الراء ، بمعنى يُجْعَل يَخْرُج . وقيل : لو تخلفتم أيها المنافقين لبرزتم إلى موطن آخر غيره تُصرعون فيه حتى يصل الله ما في الصدور ويظهره للؤمنين . والواو في قوله ﴿وَلِيَلِي﴾ مقحمة كقوله : « وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » أي ليكون ، وحذف الفعل الذي مع لام كي . والتقدير ﴿وَلِيَلِيَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فرض الله عليكم القتال والحرب ولم ينصركم يوم أُحُد ليختبر صبركم وليُمَحَّصَ عنكم سيئاتكم إن تم وأخطئتم . وقيل : معنى « ليليل » ليعالكم معاملة المختبر . وقيل : ليقع منكم مشاهدة ما عليه غيبا . وقيل : هو على حذف مضاف ، والتقدير ليليل أولياء الله تعالى . وقد تقدم معنى التمهيص . ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِنَاتِ الصُّدُورِ﴾ أي ما فيها من خير وشر . وقيل : ذات الصدور هي الصدور لأن ذات التي نفسه .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (١٥٥)
قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ هذه الجملة هي خبر « إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا » . والمراد من تَوَلَّوْا عن المشركين يوم أُحُد ؛ عن عمر رضى الله عنه وغيره . السدى : يعني من هرب إلى المدنة في الهزيمة دون من صعد الجبل . وقيل : هي في قوم بأعينهم تخلفوا عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقت هزيمتهم ثلاثة أيام ثم انصرفوا . ومعنى « استزلم الشيطان » استدعى زلهم بأن ذكركم خطايا سلفت منهم ، فكروا الثبوت لثلاث يقتلوا .

وهو معنى «بعض ما كسبوا» . وقيل : «استرقم» حملهم على الزلل ؛ وهو استفعل من الزلّة وهي الخطيئة . وقيل : زَلَّ وأَزَلَّ بمعنى واحد . ثم قيل : كرهوا القتال قبل إخلاص التوبة ؛ فإنما تولّوا لهذا ، وهذا على القول الأول . وعلى الثاني بمعصيتهم النبي صلى الله عليه وسلم في تركهم المركز وميلهم إلى الفتنمة . وقال الحسن : «ما كسبوا» قبولهم من إبليس ما وسوس إليهم . وقال الكلبي : زين لهم الشيطان أعمالهم . وقيل : لم يكن الانهزام معصية لأنهم أرادوا التحصن بالمدينة ، فيقطع العدو طمعه فيهم لما سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قُتِل . ويجوز أن يقال : لم يسمعوادعاء النبي صلى الله عليه وسلم للهول الذي كانوا فيه . ويجوز أن يقال : زاد عدد العدو على الضعف لأنهم كانوا سبعمائة والعدو ثلاثة آلاف . وعند هذا يجوز الانهزام ولكن الانهزام عن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ لا يجوز ، ولعلمهم توهّموا أن النبي صلى الله عليه وسلم انحاز إلى الجبل أيضا ، وأحسنها الأول . وعلى الجلبة فإن حمل الأمر على ذنب محقق فقد عفا الله عنه ، وإن حمل على انهزام مُسَوِّغٌ فالآية فيمن أبعد في الهزيمة وزاد على القدر المسوّغ . وذكر أبو الليث السمرقندي نصر بن محمد بن إبراهيم قال : حدثنا الخليل ابن أحمد قال حدثنا السراج قال حدثنا قتيبة قال حدثنا أبو بكر بن غيلان عن جرير : أن عثمان كان بينه وبين عبد الرحمن بن عوف كلام ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف : أنسيتُ وقد شهدت بدرا ولم تشهد ، وقد يابست تحت الشجرة ولم تباع ؛ وقد كنت توتى مع من توتى يوم الجُمُع ، يعني يوم أحد . فرد عليه عثمان فقال : أما قولك : أنا شهدت بدرا ولم تشهد ؛ فإنى لم أغيب عن شيء شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مريضة وكنت معها أمرضا ، فضرب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سهماً في سهام المسلمين . وأمابيعة الشجرة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني ربيعة على المشركين — الربيعة هو الناضر — فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيته على شماله فقال : «هذه لثمان» فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشماله خير لي من يميني وشمالى . وأما يوم الجُمُع فقال الله تعالى : «وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ» فكنت فيمن عفا الله عنه . فخرج عثمان عبد الرحمن .

قلت : وهذا المعنى صحيح أيضا من ابن عمر؛ كما في صحيح البخاري قال : حدثنا عبدان أخبرنا أبو حمزة عن عثمان بن موهب قال : جاء رجل حج البيت فرأى قوما جلوسا فقال : من هؤلاء القعود ؟ قال : هؤلاء قريش . قال : من الشيخ ؟ قالوا : ابن عمر ؛ فأتاه فقال : إني سألك عن شيء أتحذني ؟ قال : أنشدك بحُرمة هذا البيت ، أعلم أن عثمان بن عفان قَرِيبٌ يوم أُحُد ؟ قال نعم . قال : فتعلمه تنيب عن بدر فلم يشهدا ؟ قال نعم . قال : تعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهدا ؟ قال نعم . قال : فكبر . قال ابن عمر : تعال لأخبرك ولأبين لك عما سألتني عنه ؛ أنا فرار يوم أُحُد فاشهد أن الله عفا عنه . وأنا تنيئه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ”إن لك أجر رجل من شهد بدرا ومثمه“ . وأنا تنيئه عن بيعة الرضوان فإنه لو كان أحد أعز بيطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه ، فبعث عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان^(١) إلى مكة ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى : ”هذه يد عثمان“ فضرب بها على يده فقال : ”هذه لثمان“ . كذهب بهذا الآن معك .

قلت : ونظير هذه الآية توبة الله على آدم عليه السلام . وقوله عليه السلام : ”فحج آدم موسى“ أي غلبه بالجنة ؛ وذلك أن موسى عليه السلام أراد توبيخ آدم ولو لمه في إخراج نفسه ونزولته من الجنة بسبب أكله من الشجرة ؛ فقال له آدم : ”أفتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق بآدميين سنة تاب عليّ منه ومن تاب عليه فلا ذنب له ومن لا ذنب له لا يتوجه عليه لوم“ . وكذلك من عفا الله عنه . وإنما كان هذا لإخباؤه تعالى بذلك ، وخبره صدق . وغيرهما من المذنبين الذين يرجون رحمة ويخافون عذابه ، فهم على وجل وخوف ألا تقبل توبتهم ، وإن قبلت فالحوف أغلب عليهم إذ لا علم لهم بذلك . فاعلم .

(١) قال : أشار . والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتعلقه على خير الكلام والسان ؛ فتقول : قال بيده أي أخذ ، وقال بريجه أي مشى ، وقال بتوبه أي رضى . وكل ذلك على الاتساع والجاز . (من نهاية ابن الأثير) .
(٢) أي اليسرى . (٣) في رواية ”يا“ أي بالأجوبة التي أجبتك بها حتى يزول عنك ما كنت تعضده من عيب مكان . (عن القسطلاني) .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا
لَاخِرَتِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا
وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾

قوله تعالى : (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا) معنى المنافقين . (وَقَالُوا
لَاخِرَتِهِمْ) معنى في النفاق وفي النسب في السرايا التي بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى
بئر معونة . (لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا) فنبى المسلمون أن يقولوا مثل قولهم . وقوله :
(إِذَا ضَرَبُوا) ههنا مضى ، أى إذ ضربوا ، لأن في الكلام معنى الشرط من حيث
كان « الذين » مبهما غير موقت ، فوقع « إذا » موقع « إذ » كما يقع الماضي في الجزاء
موضع المستقبل . ومعنى (ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ) سافروا فيها وساروا لتجارة أو غيرها فماتوا .
(أَوْ كَانُوا غُرًى) غزاة فقتلوا . والغزى جمع مفقوص لا يتغير لفظها في رفع وخفض ،
واحدهم غاز ، كراكم وركم ، وصائم وصؤم ، ونائم وتؤم ، وشاهد وشهد ، وغائب وغيب .
ويحوز في الجمع غزاة مثل قضاة ، وغزاة بالمد مثل ضرباب وصؤام . ويقال : غزى جمع
الغزاة . قال الشاعر :

• قل للقوافل والغزى إذا غزوا •

وروى عن الزهري أنه قرأه « غزى » بالتخفيف . والمغزاة المرأة التي غزا زوجها . وأتاه
مُغزاة متأخرة التاج ثم تنجح . وأغزت الناقة إذا عسر لاقاحها . والغزو قصد الشيء . والمغزى
المتقصد . ويقال في النسبة إلى الغزو غزوى .

(١) في انسان مادة « غزا » أنه جمع غاز مثل حاج وحميع وقاطن وقطين وناد وندى وناج ونجى

(٢) هو زياد الأجمع . وقيل : هو الصليان العبدى ، وتماه كما في اللسان .

قوله تعالى : ﴿ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ يعني ظنهم وقولهم . والآلام متعلقة بقوله « قالوا » . أى ليجعل ظنهم أنهم لو لم يخرجوا ما قُتِلُوا . « حسرة » أى ندامة في قلوبهم . والحسرة الاهتمام حل فائت لم يُقدَّر بلوغه ؛ قال الشاعر :

فواحسرتى لم أفض منها بُيَاتِي * ولم أمتنع بالجوارو بالقرب

وقيل : هى متعلقة بمحذوف ، والمعنى : لا تكونوا مثلهم ليجعل الله ذلك القول حسرة في قلوبهم ؛ لأنهم ظهروا نفاقهم . وقيل : المعنى لا تصنعواهم ولا تلتفتوا إليهم ؛ فكان ذلك حسرة في قلوبهم . وقيل : ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم يوم القيامة ليأثم فيه من الإنزى والندامة ، وليأثم فيه المسلمون من النعم والكرامة .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ أى يقدر على أن يحيى من يخرج إلى القتال ، ويميت من أقام في أهله . ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ قرئ بالياء والتاء . ثم أخبر تعالى أن القتل في سبيل الله والموت فيه خير من جميع الدنيا .

قوله تعالى : وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾

جواب الجزاء محذوف ، استغنى عنه بجواب القسم في قوله : ﴿ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ ﴾ . وكان الاستثناء بجواب القسم أولى لأن له صدر الكلام ، ومعناه ليفتر لكم . وأهل الجحاز يقولون : يتم ، بكسر الميم مثل يتم ، من مات يمات مثل خفت يخاف . وسُقِلَ مضارع يقولون : تمم ، بضم الميم مثل صمم ، من مات يموت . كقولك كان يكون ، وقال يقول . هذا قول الكوفيين وهو حسن . وقوله : ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ وعظ . وعظهم الله بهذا القول ، أى لا تفزوا من القتال ومما أصرمكم به ، بل فزوا من عقابه وأليم عذابه ، فإن مردكم إليه لا يملك لكم أحد ضرراً ولا نفعاً فيه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وَمَنْ (لَا مَقْضَا) لِنَفْسِهِ، فَضَضْتُمْ فَاقْضُوا، أَيْ قَرَّبْتُمْ فَتَقَرَّبُوا، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ
أَبِي النَّجْمِ يَصِفُ إِلَّا : ١

مستعجلات القبيض غير جرد^(١) • يَفْضُ عَنْهُنَّ الْحَقِي بِالصَّدِّ^(٢)

وأصل الفض البكر؛ ومنه قولهم : لَا يَقْضِيَنَّ اللَّهُ فَالْكَ . والمعنى : يَا عَدُوَّ لَا رَقْلَكَ لِمَنْهُمْ
الاحتشامُ والميعةُ من القرب منك بعد ما كان من قولهم .

قوله تعالى : (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) فيه ثمان مسائل :

الأولى — قال العلماء : أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بهذه الأوامر التي هي
بتدرج بلنج ؛ وذلك أنه أمره بأن يَفْضُ عَنْهُمْ ما له في خاصته عليهم من تبعية ؛ فلما صاروا
في هذه الدرجة أمره أن يَسْتَغْفِرَ فَيَا لِقَهُ عليهم من تبعية أيضا ، فإذا صاروا في هذه الدرجة
صاروا أهلا للاستشارة في الأمور . قال أهل اللغة : الاستشارة مأخوذة من قول العرب :
شَرْتُ الدابة وشورتها إذا علمت خبرها بحسرى أو غيره . ويقال للوضع الذي تَرَكُّضُ فيه :
مِشْوَار . وقد يكون من قولهم : شَرْتُ السِّلَّ واشترته فهو مَشُورٌ ومِشَارٌ إذا أخذته من
موضعه ؛ قال عدي بن زيد :

فِي تَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ • وَحَدِيثٌ مِثْلُ مَا ذِي مِشَارٍ^(٣)

الثانية — قال ابن عطية : والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ؛
من لا يَشِيرُ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالِدِينَ قَوْلُهُ وَاجِبٌ . هذا ما لا خلاف فيه . وقد مدح الله المؤمنين
بقوله : « وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » . وقال أعرابي : مَا غُنِيتُ قَطُّ حَتَّى يَتَّبِعَنِي قَوْمِي . قيل :
وكيف ذلك ؟ قال : لَا أَقْلُ شَيْئًا حَتَّى أَشَاوِرَهُمْ . وقال ابن خزيمة متناد : واجب على

(١) كذا في الأصول بإتفاق وإليه المنة ، وله مصنف عن « القبض » بإتفاق وإليه ، الموحدة ومعروق
الرجح ، وإنما هي السوق بالرجح قبضا لأن السائق للإبل يقبضا أي يجمعها إذا أراد سوقها فإذا انشترت عليه تنذر
سوقها . (٢) كذا في الأصول بإتفاق المعجمة ، وله مصنف عن « جرد » بإتفاق المعجمة ، والمجرد في البحر
أن تقطع صفة ذراع تسترني به فلا يزال يتحقق بها أبدا . (٣) الصمد : المكان الطليط المرتفع من
الأرض لا يبلغ أن يكون جبلا . (٤) يأذن : يمتنع . والمأذني : السبل الأبيض . والمشار : المعنى .

الْوَلَاةُ سُاوَرَةُ العلماءِ فيما لَا يَعْلَمُونَ، وما أَشْكَلَ عليهم من أمورِ الدِّينِ، ووُجُوهُ الحَيْشِ فيما يَتَعَلَّقُ بالعَرَبِ، ووُجُوهُ النَّاسِ فيما يَتَعَلَّقُ بالمَصَالِحِ، ووُجُوهُ الكُتَّابِ والوُزَرَاءِ والمُهَالِ فيما يَتَعَلَّقُ بمَصَالِحِ البلادِ وعِمَارَتِهَا. وكان يُقال: ما ندم من استشار. وكان يُقال: من أُعْجِبَ برأيه ضَلَّ.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ يدلُّ على الاجتهاد في الأمور والأخذ بالظنون مع إمكان الوَحْيِ؛ فإنَّ الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك. واختلف أهل التأويل في المعنى الذي أمر الله نبيه عليه السلام أن يُسَاوِرَ فيه أصحابه؛ فقالت طائفة: ذلك في مكائد الحروب، وعند لقاء العدو، وتطيباً لِنَفْسِهِمْ، وَرَفْعاً لِأَقْدَارِهِمْ، وتألُّفاً على دينهم؛ وإنَّ كان الله تعالى قد أغناه عن رأيهم بوحيه. روى هذا عن قتادة والربيع وابن إسحاق والشافعي. قال الشافعي: هو كقوله "وَالْبِكْرُ تُسَاوِرُ" تطيباً لقلبها؛ لأنَّه واجب. وقال مقاتل وقاتل وربيعة: كانت سادات العرب إذا لم يُسَاوِرُوا في الأمر شقَّ عليهم؛ فأمر الله تعالى نبيه عليه السلام أن يُسَاوِرَهُمْ في الأمر؛ فإنَّ ذلك أعطفُ لهم وأذهبُ لأضغاثهم، وأطيبُ لِنَفْسِهِمْ. فإذا سَاوَرَهُمْ عَرَفُوا إِكْرَامَهُ لَهُمْ. وقال آخرون: ذلك فيما لم يَأْتِهِ فِيهِ وَحْيٌ. روى ذلك عن الحسن البصري والضحاك قالا: ما أمر الله تعالى نبيه بالمُشَاوَرَةِ حاجةً منه إلى رأيهم وإنما أراد أن يُعَلِّمَهُمْ ما في المُشَاوَرَةِ من الفضل، ولتقتدى به أمته من بعده. وفي قراءة ابن عباس: «وساويرهم في بعض الأمر». ولقد أحسن القائل:

سَاوِرُ صَدِيقِكَ فِي الْحَقِّ الْمَشْكُوكِ . وَاقْبَلْ نَيْبَةَ تَامِجٍ مُتَفَضِّلِ

- فَاللهُ قَدْ أَوْصَى بِذَلِكَ نَبِيَّهُ . فِي قَوْلِهِ سَاوِرُهُمْ وَتَوَكَّلِ

الرابعة - جاء في مصنف أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ». قال العلماء: وصِفَةُ الْمُسْتَشَارِ إِنْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ أَنْ يَكُونَ طَلِبًا دِينًا. وقيل ما يكون ذلك إلا في عاقل. قال الحسن: ما تكلَّ دينُ امرئٍ ما لم يَكُلْ

عقله . فإذا استشير من هذه صفته واجتهد في الصلاح وبذل جهده فوقت الإشارة خطأ فلا غرامة عليه ؛ قاله الخطابي وغيره .

الخامسة — وصفة المستشار في أمور الدنيا أن يكون عاقلاً مجرباً واداً في المستشير؛ قال:
• شاورَ صديقك في الخلق المشكل •

وقد تقدم . وقال آخر :

وإن بَابُ أمرٍ عليك اتّوى • فتشاورَ ليبيّاً ولا تمصيه

في أبيات .^(١) والشورى بركة . وقال عليه السلام: "ما ندم من استشار ولا خاب من استخار" .
وروى سهل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما شئ قطُّ عبدٌ بمشورة وما سعيٌ باستغناء رأى" . وقال بعضهم : شاور من جرت الأمور؛ فإنه يعطيك من رايه ما وقع عليه غالباً وأنت تأخذه مجاناً . وقد جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخلافة — وهي أعظم التوازل — شورى . قال البخارى : وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة لياخذوا بأسملها . قال مغيان التورى : لكن أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة ، ومن يخشى الله تعالى . وقال الحسن : والله ما تساوّر قوم بينهم إلا هدام لأفضل ما يحضريهم . وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما من قوم كانت لهم مشورة فحضر معهم من اسمه أحد أو محمد فأدخلوه في مشورتهم إلا خير لهم" .

السادسة — والشورى مبنية على اختلاف الآراء، والمستشير ينظر في ذلك الخلاف، وينظر أقربها قولاً إلى الكتاب والسنة إن أمكنه؛ فإذا أرشده الله تعالى إلى ما شاء منه عزم

(١) وقبل هذا البيت .

إذا كنت في حاجة مرسلًا • فأرسل حكماً ولا ترمه

وبسطة :

وخص الحديث إلى أهله • غائب الوثيقة في نصا

إذا المره أخطر خوف الإل • تين ذلك في محضه

عليه واغنه متوكلا عليه ، إذ هذه غاية الاجتهاد المطلوب ؛ وبهذا أمر الله تعالى نبيه في هذه الآية .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ قال قتادة : أمر الله تعالى نبيه عليه السلام إذا عزم على أمر أن يفتنى فيه ويتوكل على الله ، لا على مشاورتهم . والعزم هو الأمر المروى المتج . وليس ركوب الرأي دون روية عزيمة ، إلا على مقطع المشيعين من تلك العرب ؛ كما قال ،

إِذَا هُمْ إِلَى بَيْنِ عَيْنَيْهِ عَزَمَهُ . وَتَكَبَّ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَاقِبِ جَانِبًا
وَلَمْ يَسْتَشِرْ فِي رَأْيِهِ غَيْرَ نَفْسِهِ . وَلَمْ يَرْضَ إِلَّا قَاتِمَ السَّيْفِ صَاحِبًا

وقال النقاش : العزم والحزم واحد ، والهاء مبدلة من العين . قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ فالحزم جودة النظر في الأمر وتنقيحه والحد من الخطأ فيه . والعزم قصد الإضفاء ؛ والله تعالى يقول : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ » . فالمشاورة وما كانت في معناها هو الحزم . والعرب تقول : قد أزم لو أعزم . وقرأ جعفر الصادق وجابر بن زيد « فَإِذَا عَزَمْتَ » بضم التاء . نسب العزم إلى نفسه سبحانه إذ هو بهدائه وتوفيقه ؛ كما قال : « وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى » . ومعنى الكلام أى عزمته لك ووفقتك وأرشدتك « فتوكل على الله » . والباقون بفتح التاء . قال المَهَلَّب : وامتل هذا النبي صلى الله عليه وسلم من أمر ربه فقال : « لَا يَنْبَغِي لَنَبِيِّيَ أَنْ يُلَاحِظَ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ » . أى ليس ينبغي له إذا عزم أن ينصرف ؛ لأنه قصص للتوكل الذى شرطه الله عز وجل مع العزيمة . فلبسه لأتمه صلى الله عليه وسلم حين أشار عليه بالخروج يوم أحد من أكرمه الله بالشهادة فيه ، وهم صلحاء المؤمنين ممن كان فائسهم بدر . يا رسول الله أخرج بنا إلى عدونا ؛ دال على العزيمة . وكان

(١) هو سعد بن ناصب المازنى (عن الكامل للبرد ونزاة الأدب للبندادى) .

(٢) يقول : أعرف وبه الحزم ؛ فإن عزمته فاعضبت الراى فأنا حازم ، وإن تركت الصواب وأنا أراه وضعت العزم لم يفتنى حزمى . (من الكامل للبرد) .

(٣) الأتمة : الدرع ، وقيل : السلاح . ولأمة الحرب : أداؤه . وقد يترك المعز تحقيفا .

صلى الله عليه وسلم أشار بالفعود ، وكذلك عبد الله بن أبي أشار بذلك وقال : أقم يا رسول الله ولا تخرج إليهم بالناس ، فإنهم أقاموا أقاموا بشر مجلس ، وإن جامونا إلى المدينة فأتلناهم في الأبنية وأفواه السكك ، وورماهم النساء والصبيان بالجمارة من الآطام ؛ فوالله ما حاربنا قط صدوق في هذه المدينة إلا غلبناه ، ولا خرجنا منها إلى عدو إلا غلبنا موأبى هذا الرأي من ذكرنا ، وشتبوا الناس ودعوا إلى الحرب . فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ، ودخل إثر صلاته بيته وليس سلاحه . فقدم أولئك القوم وقالوا : أكرهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فلما خرج عليهم في سلاحه قالوا : يا رسول الله ، أقم إن شئت فإننا لا نريد أن نُكرهَكَ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينبغي لنبى إذا ليس سلاحه أن يضعها حتى يقال " .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ التوكل الاعتدال على الله مع إظهار المعجز ، والاسم التكلان . يقال منه : أتكلت عليه في أمرى ، وأصله « أوتكلت » قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها التاء وأدغمت في تاء الانفعال . ويقال : وكلته بأمرى توكيلا ، والاسم الوكالة بكسر الواو وفتحها .

واختلف العلماء في التوكل ؛ فقالت طائفة من المتصوفة : لا يستحقه إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله من سبع أو غيره ، حتى يترك السعى في طلب الرزق لضأن الله تعالى . وقال عامة الفقهاء : ما تقدم ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وهو الصحيح كما بيناه . وقد خاف موسى وهارون بإخبار الله تعالى عنهما في قوله « لا تخافا » . وقال : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قُلْنَا لَا تَخَفْ » . وأخبر عن إبراهيم بقوله : « فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْزَنْ » . فإذا كان الخليل والكليم قد خافا — وحسبك بهما — فغيرهما أولى . وسيأتى بيان هذا المعنى .

قوله تعالى : إِنْ يَنْصَرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَنَ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾

(١) الآطام (جمع ألم بضمين) : الأبنية المرتفعة كالحصون . وقيل : حصون مبنية بجمارة .

قوله تعالى : (إِنْ يَنْصَرُّكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ) أى عليه توكلوا فإنه إن يُعِينَكُمْ ويمنعكم من عدوكم لن تغلبوا . (وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ) يترككم من معونه . (فَنَزَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) أى لا ينصركم أحد من بعده ، أى من بعد خذلانه إياكم ؛ لأنه قال : « وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ وَالْخِذْلَانُ تَرَكَ الْعَوْنَ . وَالْمُخْذُولُ : الْمُتْرَكُ لَا يُعَايَا بِهِ . وَخَذَلْتُ الْوَحِشَةَ أَقَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا فِي الْمَرْعى وَتَرَكْتُ صَوَاحِبَهَا ؛ فَمِى خَذُول . قَالَ طَرَفَةُ :

خَذُولُ تُرَايَ رَبِّبًا بِحَيْسَلَةٍ • تَنَاوَلُ أَطْرَافَ الْبَيْرِ وَتَرْتَدِي ^(١)

وقال أيضا :

نظرت إليك بعين جارية • خذلت صواحبها على طفل
وقيل : هذا من المقلوب لأنها هي المخذولة إذا تركت . وتخاذلت رجلاه إذا ضَعُفَا . قال :

• وَخَذُولِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَسَحٍ ^(٢) •

ورجل خذلة للذى لا يزال يخذل . والله أعلم .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ^(٣)

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - لما أخل الرعاة يوم أحد بمراكرهم - على ما تقدم - خوفاً من أن يستولوا المسلمون على الغنمة فلا يُصرف إليهم شيء بين الله سبحانه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في القسمة ؛ فما كان من حَقِّكم أن تهموه . وقال الضحاك : بل السبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث طلائع في بعض غزواته ثم غنم قبيل مجيئهم ؛ فقسم للناس ولم يقسم للطلائع ؛ فانزل الله عليه عتاباً « وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ » أى يقسم لبعض ويترك بعضاً . وروى نحوه هذا القول عن ابن عباس . وقال ابن عباس أيضاً وعكرمة وابن جبير

(١) الررب : القطيع من بقرة الوحش والطياء وغير ذلك . الخيلة : الأرض السهلة الآتية ذات الشجر . العور : نحر الأراك . (٢) هذا مجزئ بيت للاحثي ، ومدره ، • كل وصاح كريم جده •

وغيرهم : نزلت بسبب قطيفة حراء نُقِدت في المغام يوم بدر؛ فقال بعض من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم : لعل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخذها ؛ فنزلت الآية أخرجه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب . قال ابن عطية : قيل كانت هذه المقالة من مؤمنين لم يظنوا أن ذلك جرعا . وقيل : كانت من المنافقين . وقد روى أن المفقود كان سيفا . وهذه الأقوال تُتَوَجَّع على قراءة « يَغُلُّ » بفتح الباء وضم اللين . وروى أبو حنيفة عن محمد بن كعب « مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلُّ » قال : تقول وما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكْمَ شيئا من كتاب الله . وقيل : اللام منقولة ، أى وما كان لِنَبِيِّ لِيَغُلُّ ؛ كقوله : « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ » . أى ما كان الله يَتَّخِذُ ولدا . وقرئ « يَغُلُّ » بضم الباء وفتح اللين . وقال ابن السكيت : [لم نسمع في المَغَمِّ إِلَّا غَلَ غُلُولًا ، وقرئ و] ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلُّ وَيُغُلُّ . قال : ففنى « يَغُلُّ » يُحَوِّن ، ومعنى « يَغُلُّ » يُحَوِّن ، ويحتمل معنيين : أحدهما يُحَوِّن أى يؤخذ من غنيمته ، والآخري يُحَوِّن أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْغُلُولِ . ثم قيل : إن كل من غَلَ شيئا في خفاء فقد غَلَ يَغُلُّ غُلُولًا . قال ابن عرفة : سُمِّيَتْ غُلُولًا لِأَنَّ الْإِيْدَى مَقُولَةٌ مِنْهَا ، أى ممنوعة . وقال أبو عبيد : الْغُلُولُ مِنَ الْمَغَمِّ خَاصَّةٌ ، ولا نزاه من الخيانة ولا من الحقد . ومما يُبَيِّنُ ذلك أنه يقال من الخيانة : أَغَلَ يَغُلُّ ، ومن الحقد : غَلَ يَغُلُّ بالكسر ، ومن الغُلُول : غَلَ يَغُلُّ بالضم . وغَلَ الْبَعِيرُ أَيضًا [يَغُلُّ غَلَةً]^(٢١) إِذَا لَمْ يَقْضَ رِيَهُ . وَأَغَلَ الرَّجُلُ خَانَ ؛ قال الجير :

جرى الله عنا حمزة ابنة نوفل^(٢٢) جزاء مُغِلٍّ بالأمانة كاذب

وفي الحديث : لا إِغْلَالٌ ولا إِسْلَالٌ . أى لا خيانة ولا سرقة ، ويقال : لا رِشْوَ . وقال شريح : ليس على المُسْتَعِيرِ غَيْرَ الْمُغِلِّ صِمَانٌ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ثَلَاثٌ لَا يُغْلُّ عَلَيْنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ » من رواه بالفتح فهو من الصَّغْنِ . وغَلَ [دخل] يتعدى ولا يتعدى ؛ يقال :

(١) زيادة عن الصحاح واللسان . (٢) زيادة من كتب القصة . (٣) كذا في الأصول

واللسان ، وفي الصحاح الجوهري « جمرة » يلجم المجرة والراء . (٤) أى بنح الباء .

قَالَ فَلَانَ الْفَارُوزَ ، أَيْ دَخَلَهَا وَتَوَسَّطَهَا . وَقَالَ مِنَ الْمَغْمِ غُلُولًا ، أَيْ خَانَ . وَقَالَ الْمَاءُ بَيْنَ
الْإِشْجَارِ إِذَا جَرَى فِيهَا ؛ يَقُولُ بِالضَّمِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : الْقُلُولُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَغْمِ
شَيْئًا يَسْتَرَهُ عَنْ أَحِبَّائِهِ ؛ وَمِنْهُ تَنَقَّلَ الْمَاءُ فِي الشَّجَرِ إِذَا تَخَلَّاهَا . وَالْقُلُّ : الْمَاءُ الْجَارِي
فِي أَصُولِ الشَّجَرِ لِأَنَّهُ مُسْتَبَرٌّ بِالْإِشْجَارِ ؛ كَمَا قَالَ :^(٢١)

لَيْسَ السُّيُولُ بِهِ فَاصْبِحْ مَاءُهُ غَلًّا يَقْطَعُ فِي أَصُولِ الْجُرُوعِ

وَمِنْهُ الْغِلَالَةُ لِلتُّوبِ الَّذِي يُلْسُ تَحْتَ الثِّيَابِ . وَالغَالُ : أَرْضٌ مَطْمِئِنَّةٌ ذَاتُ شَجَرٍ . وَمُنَابُثُ
السَّلْمِ وَالطَّلَحِ يُقَالُ لَهَا : غَالٌ . وَالغَالُ أَيْضًا تَبْتُ ، وَالْجَمْعُ غُلَانٌ بِالضَّمِّ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ :
إِنْ مَعْنَى « يَقُولُ » يَوْجِدُ غَالًا ؛ كَمَا يَقُولُ : أَحَدْتُ الرَّجُلَ وَجَدْتُهُ مَجُودًا . فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذَا
التَّأْوِيلِ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى « يَقُولُ » فَتُفْعِلُ الْبَاءَ وَضَمَّ الْغَيْنِ . وَمَعْنَى « يَقُولُ » عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ
أَيْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ ، أَيْ يَخُونَهُ فِي الْغَنِيمَةِ . فَالْآيَةُ فِي مَعْنَى نَهَى النَّاسَ عَنِ الْغُلُولِ فِي الْغَنَائِمِ ،
وَالْتَّوَعُّدِ عَلَيْهِ . وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ غَيْرُهُ ، وَلَكِنْ
خَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْخِيَانَةَ مَعَهُ أَشَدُّ وَقَمًّا وَأَعْظَمُ وَزُرًا ، لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ تَعْظُمُ بِحَضْرَتِهِ لَتَمَيَّنَ
تَوْقِيرُهُ . وَالْوَلَاةُ إِتْمَانُهُمْ عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَهُمْ حِفْظُهُمْ مِنَ التَّوْقِيرِ . وَقِيلَ :
مَعْنَى « يَقُولُ » أَيْ مَا غَلَّ نَبِيٌّ قَطُّ ، وَلَيْسَ الْفَرْضُ النَّهْيُ .

الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يَقُولُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أَيْ يَأْتِي بِهِ حَامِلًا لَهُ عَلَى
ظَهْرِهِ وَرَقَبَتِهِ ، مُعَذِّبًا بِجَمَلِهِ وَيُثْقَلُهُ ، وَمَرْعُوبًا بِصَوْتِهِ ، وَمُؤَبِّحًا بِإِظْهَارِ خِيَانَتِهِ عَلَى رُءُوسِ
الْأَشْهَادِ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي . هَذِهِ الْفَضِيحَةُ الَّتِي يُوقِعُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْغَالِ نَظِيرُ الْفَضِيحَةِ الَّتِي تَوْقِعُ
بِالْفَادِرِ ، فِي أَنْ يُنْصَبَ لَهُ لُؤَاءٌ عِنْدَ أَسْتِهِ بِقَدْرِ قُدْرَتِهِ . وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْمُعَاقِبَاتِ
حَسَبًا بِمَهْدَةِ الْبَشَرِ وَيَقْهَمُونَهُ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَسْمَى وَبِحَاكِ هَلْ تَمِيعَتِ بِغَدْرَةٍ * رَفِيعَ اللُّؤَاءِ لَنَا فِي الْجَمْعِ

(١) أَيْ بَضْمُ النَّبِيِّ . (٢) الْبَيْتُ لِمُؤَيَّدَةٍ ؛ كَمَا فِي الْهَاسَنِ .

وكانت العرب ترفع للغايد لواءً، وكذلك يطأف بالمانى مع جنابته . وفي صحيح مسلم عن أبى هريرة قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فذكر النول فعظمه وعظم أمره ثم قال : " لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء يقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته فرس له حممة ^(١) فيقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثناء يقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح فيقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته رفاع تحفيق فيقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته صامت فيقول يا رسول الله أغنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم لا ألقين أحدكم بحىء يوم القيامة على رقبته صامتة ^(٢) بن جندبه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب غنيمة أمر بإللاً فنادى فى الناس فيجيئون بناتهم فيخمسهن ويقسمه ، فجاء رجل يوماً بعد النداء بزمام من الشعر فقال : يا رسول الله هذا كان فيما أصبناه من الغنيمة . فقال : " أسمعت بإللاً ينادى ثلاثاً ؟ " قال نعم . قال : " فما منعك أن تجيئ به ؟ " فاعتذر إليه . فقال : " كلا أنت تجيئ به يوم القيامة فلن أقبله منك " . قال بعض العلماء : أراد يؤتى بوزر ذلك يوم القيامة ، كما قال فى آية أخرى « وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِيدُونَ » . وقيل : الخبر محمول على شهرة الأعراس ، أى يأتى يوم القيامة فد شهر الله أمره كما يشهر لو حمل بغير له رغاء أو قرساً له حممة ^(٣) .

قلت : وهذا حذول عن الحقيقة إلى المجاز والتشبيه ، وإذا دار الكلام بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة الأصل كما فى كُتب الأصول . وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالحقيقة ، ولا

(١) حممة الفرس : صوته دون الصهيل . (٢) الزراع (بالكسر جمع رقة بالضم) وهى التى تكتب وأراد بها ما طما من الحقوق المكتوبة . وخفوتها : حركتها . (٣) الصامت : الذئب والقطة ، خلاف الناطق وهو الحيوان . (٤) فى سنن أبى داود : « عن عبد الله بن عمرو » ، وكذا فى مسند الإمام أحمد بن حنبل . (٥) فى سنن أبى داود « كى أنت تجيئ به » .

يُطْرَقُ بَدْعُهُمْ . وَيُقَالُ : إِنَّ مَنْ غَلَّ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا يُمَثَّلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : أَنْزِلْ إِلَيْهِ نَحْنُذُهُ ، فَيَسْطُ إِلَى ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ حَمَلَهُ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الْبَابِ سَقَطَ عَنْهُ إِلَى أَسْفَلِ جَهَنَّمَ ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُهُ ، لَا يَزَالُ هَكَذَا إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ . وَيُقَالُ : «يَأْتِي بِنَا غُلٌّ» مَعْنَى تَشْهَدُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِتِلْكَ الْخِيَانَةِ وَالْقَوْلِ .

الثالثة - قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالْقَوْلُ كَبِيرٌ مِنَ الْكَبَائِرِ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُرَّةٍ : أَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى عَقْبِهِ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَذْمُومٍ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشُّعْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْمَغَامِ لَمْ تُصَبِّهَا الْمَقَاسِمُ لِتَشْتَعَلَ عَلَيْهِ نَارًا» . قَالَ : فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ» . أَخْرَجَهُ الْمُوطَّأُ . فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» وَامْتِنَاعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ غَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ الْقَوْلِ وَتَعْظِيمِ الذَّنْبِ فِيهِ وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ ، وَهُوَ مِنْ حَقِّقِ الْآدَمِيِّينَ وَلَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنَ الْقَصَاصِ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، ثُمَّ صَاحِبُهُ مِنَ الْمَشِيئَةِ . وَقَوْلُهُ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ» مِثْلُ قَوْلِهِ : «أَدْوِ الْخِيَاطَ^(٢) وَالْخِيطَ» . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ لَا يَحِلُّ أَخْذُهُ فِي الْقَزْوِ قَبْلَ الْمَقَاسِمِ . إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَكْلِ الْمَطَاعِمِ فِي أَرْضِ الْقَزْوِ وَمِنَ الْإِخْطَابِ وَالْأَصْطِيَادِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَرْخُذُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الدَّخْوِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَهَذَا لَا أَصِلُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ تَخَالَفَهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي . قَالَ الْحَسَنُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْتَحَوْا الْمَدِينَةَ أَوْ الْحَصْنَ أَكَلُوا مِنَ السَّوِيقِ وَالْدَّقِيقِ وَالسَّمْنِ وَالنَّعْسِلِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يَأْكُلُونَ مِنْ أَرْضِ الدَّخْوِ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ وَيَعْلِفُونَ قَبْلَ أَنْ يَجْمَعُوا . وَقَالَ عَطَاءٌ ، فِي الْفَزَاةِ يَكُونُونَ فِي السَّرِيَّةِ فَيَصْبِيحُونَ أَثْمَاءَ السَّمْنِ وَالنَّعْسِلِ وَالطَّعَامِ فَيَأْكُلُونَ ، وَمَا بَقِيَ رَدُّهُ إِلَى إِمَامِهِمْ ؛ وَهَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ .

(١) مَدَمَ : عَبْدُ أَسْوَدَ أَهْدَاهُ رِقَاعَةً مِنْ زَيْدٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامٍ خَيْرٍ . (٢) الْخِيَاطُ مَعْنَى

الْخِيطُ . وَالْخِيطُ : الْإِبْرَةُ . (٣) أَثْمَاءُ : جَمْعُ نَحْيٍ بِالْكَسْرِ وَهُوَ قِزْزُ السَّمْنِ . وَقِيلَ مُنْقَلَقًا

الرابعة - وفي هذا الحديث دليل على أن الغال لا يحرق متاعه ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرق متاع الرجل الذي أخذ الشملة ، ولا أحرق متاع صاحب الخمرات الذي ترك الصلاة عليه . ولو كان حرق متاعه واجبا لقوله صلى الله عليه وسلم ، ولو فعل لثقل ذلك في الحديث . وأما ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه وأضربوه " . فرواه أبو داود والترمذي من حديث صالح ابن محمد بن زائدة ، وهو ضعيف لا يثبت به . قال الترمذي : سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد وهو أبو واقد الليثي وهو متكرر الحديث . وزوى أبو داود أيضا عنه قال : غزونا مع الوليد بن هشام ومعا سالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز ، فقتل رجل متاعا فأمر الوليد بمتاعه فأحرق ، وطيف به ولم يعطه منه . قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين . وروى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه . قال أبو داود : وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد - ولم أسمع منه - : " ومنعوه منه " . قال أبو عمر : قال بعض رواة هذا الحديث : وأضربوا عنقه وأحرقوا متاعه . وهذا الحديث يدور على صالح ابن محمد وليس ممن يثبت به . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث " وهو يتنفي القتل في الغلول . وروى ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس على الخائن ولا على المُنْتِهِب ولا على المختلس قطع " . وهذا يعارض حديث صالح بن محمد وهو أقوى من جهة الإسناد . الغال خائن في اللصبة والشرية وإذا انتفى عنه القطع فأحرى القتل . وقال الطحاوي : لو صح حديث صالح المذكور احتمل أن يكون حين كانت المقوبات في الأموال بما قال في مانع

(١) صاحب الخمرات : رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم يسه أبو داود في سنه) توفي يوم غير ، فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " صلوا على صاحبكم " فخيرت وجوه الناس لذلك ، فقال : " إن صاحبكم غل في سبيل الله " فقتلناه فوجدنا خروا من نريه يهود لا يسأرون درميين (عن سنن أبي داود) .

الزكاة : " إنا أخذوها ونسقط مالها عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى . وكما قال أبو هريرة في ضالة الإبل المكتومة : فيها غرامتها ومثلها معها . وكما روى عبد الله بن عمرو بن العاص في الثمر الملقق غرامة مثله وجعلت نكالا . وهذا كله منسوخ ، والله أعلم .

الخامسة - فإذا غل الرجل في المغنم ووجد أخذ منه ، وأدب وعوقب بالتعزير . وعند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والليث : لا يحرق متاعه . وقال الشافعي والليث وداود : إن كان مالا بالثمن عوقب . وقال الأوزاعي : يحرق متاع النقال كله إلا سلاحه وثيابه التي عليه وسرجه ، ولا تترع منه دابته ، ولا يحرق الشيء الذي قل . وهذا قول أحمد وإسحاق ، وقاله الحسن ؛ إلا أن يكون حيوانا أو مصحفا . وقال ابن خزيمة متناداه وروى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ضربا الغال وأحرقا متاعه . قال ابن عبد البر : ومن قال يحرق رجل الغال ومتاعه مكحول وسعيد بن عبد العزيز . وحجة من ذهب إلى هذا حديث صالح المذکور . وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمة ، ولا إنفاذ حكم ؛ لما يراضه من الآثار التي هي أقوى منه . وما ذهب إليه مالك ومن تابعه في هذه المسألة أشع من جهة النظر وصحیح الأثر . والله أعلم .

السادسة - لم يختلف مذهب مالك في العقوبة على البدن ، فاما في المال فقال في الذمي يبيع الخمر من المسلم : تراق الخمر على المسلم ، ويترع الثمن من يد الذمي عقوبة له ؛ لئلا يبيع الخمر من المسلمين . فلي هذا يجوز أن يقال : تجوز العقوبة في المال ، وقوله أراقه عمر رضي الله عنه لبيبا شيب بماء .

السابعة - أجمع العلماء على أن الغال أن يرد جميع ما غل إلى صاحب المأثم قبل أن يفترق الناس إن وجد السبيل إلى ذلك ، وأنه إذا فعل ذلك فهي توبة له ، ونحوه عن غيره .

(١) في نهاية ابن الأثير : « قال الحربي نقل الرازي في لفظ الرواية ، إنما هو وسقط له نظرين ، أي يحل ماله نظرين ، ويحرق عليه المصدق فأخذ المدة من خير الصنفين عقوبة له الزكاة فأما ما لا يرضى فلا . وعنه » من من حرقه وراجب من واجباته .

واختلفوا فيما يفعل به إذا افترق أهل العسكر ولم يصل إليه؛ فقال جماعة من أهل العلم: دُفع إلى الإمام ثُمسه ويتصدق بالباقي. هذا مذهب الزهري ومالك والأوزاعي والليث والثوري وروى عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسن البصري - وهو يُسببه مذهب ابن مسعود وابن عباس - لانهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يُعرف صاحبه؛ وهو مذهب أحمد ابن حنبل. وقال الشافعي: ليس له الصدقة بمال غيره. قال أبو عمر: فهذا عندى فيما يمكن وجود صاحبه والوصول إليه أو إلى ورثته. وأما إن لم يكن شيء من ذلك فإن الشافعي لا يكره الصدقة حيثئذ إن شاء الله. وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف واقتطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء غيرا بين الأجر والضيان، وكذلك المنصوب. وبالله التوفيق. وفي تحريم التلؤل دليل على اشتراك التابعين في الغنمة، فلا يحل لأحد أن يستأثر بشيء منها دون الآخر؛ فمن غصب شيئا منها أدب آتافا، على ما تقدم.

الثامنة - وإن وطئ جارية أو سرق نصابا فأخلف العالماء في إقامة الحد عليه؛ فرأى جماعة أنه لا قطع عليه.

التاسعة - ومن التلؤل هدايا العيال، وحكمه في الفضيحة في الآخرة حكم النال. وروى أبو داود في سننه ومسلم في صحيحه عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة، فجاءه فقال: هذا لكم وهذا أهدي لي. فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: «ما بال عامل تبعته فيجىء فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي ألا جلس في بيت أمته أو أبيه فينظر أهدي له أم لا ولا يأتى أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاء به يوم القيامة إن كان بصيرا ففرط أو بقرة فلها خوار أو شاة تبيع - ثم رفع يديه حتى رأينا عرقني إبطيه ثم قال: - اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت».

- (١) ابن القيم (يضم فسكون) هو عبد الله ابن القيس الصقلي، والقيس أمه - ومنهم من فتح اللام والمثناة وفي بعض الروايات الألفية بالهمزة، وفي بعض يضم فتح كهزبة - (من شرح القاموس وشرح الروايات) ،
 (٢) العباد (يضم اللام) : صوت الغنم والمغزى - يمرت فتح العين تيمر بالكسر وفتح يما بالضم .
 (٣) القرة (يضم فسكون) : يلبس ليس بالاصح الشديد، ولكن كرون هجر الأرض وهو يهوى

وروى أبو داود عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استعملناه على عمل فزقناه رزقا فإنا أخذ بعد ذلك فهو غُلُولٌ " . وروى أيضا عن أبي مسعود الأنصاري قال : يثني رسول الله صلى الله عليه وسلم سائعا ثم قال : " انطلق أبا مسعود ولا ألفينك يوم القيامة تأتي على ظهرك بعير من إبل الصدقة له رغاء قد قللته " . قال : إذا لا انطلق . قال : " إذا لا أكرهك " . وقد قيد هذه الأحاديث مارواه أبو داود أيضا عن المستورد بن شداد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادما فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا " . قال قال أبو بكر : أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من اتخذ غير ذلك فهو غَالٌ أو سارق " . والله أعلم .

العاشرة - ومن الغُلُول حبس الكتب عن أصحابها ، ويدخل فيها في معناها . قال الزهري : إياك وغُلُول الكتب . قيل له : وما غُلُول الكتب ؟ قال : حبسها عن أصحابها . وقد قيل في تأويل قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَصِلَ » أن يكتم شيئا من الوحي رغبة أو رهبة أو مداينة . وذلك أنهم كانوا يكرهون ما في القرآن من عيب دينهم وسب آلهتهم ، فسألوه أن يطوي ذلك ؛ فأنزل الله هذه الآية ؛ قاله محمد بن بشار . وما بدأنا به قول الجمهور .
الحادية عشرة - قوله تعالى : (ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) تقدم القول فيه .

قوله تعالى : أَقْبَنِ اتَّبِعْ رِضْوَانَ اللَّهِ كُنْ بَاءً يَسْحَطِ مِنَ اللَّهِ وَمَاؤُهُ جَهَنَّمَ وَيُسَ الْقَمِيرُ (١١٢) هُم دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (١١٣)
قوله تعالى : (أَقْبَنِ اتَّبِعْ رِضْوَانَ اللَّهِ) يريد بترك الغُلُول والصبر على الجهاد . (كُنْ بَاءً يَسْحَطِ مِنَ اللَّهِ) يريد بكفر أو غُلُول أو تول عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحرب . (وَمَاؤُهُ جَهَنَّمَ) أي متناه النار ، أي إن لم ينس أو يعفو الله عنه . (وَيُسَ الْقَمِيرُ) أي المرجع . وقرئ

رِضْوَانُ بِكسر الزاء وفتحها كالمدون . ثم قال تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ أي ليس من أتبع
 رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءً بِسَخِطٍ مِنْهُ . قيل : « هم دَرَجَاتٌ » مُتَفَاوِتَةٌ أي هم مُخْتَلِفُونَ الْمَنَازِلَ عِنْدَ
 اللَّهِ ؛ فَلَيْسَ أَتْبَعُ رِضْوَانَهُ الْكَرَامَةُ وَالْتَوَابُ الْعَظِيمُ ؛ وَلَيْسَ بَاءً بِسَخِطٍ مِنْهُ الْمَهَانَةُ وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ .
 ومعنى « هُمْ دَرَجَاتٌ » أي ذَوُو دَرَجَاتٍ . أو على دَرَجَاتٍ ، أو في دَرَجَاتٍ ، أو لهم دَرَجَاتٌ .
 وأهل النار أيضا ذَوُو دَرَجَاتٍ ؛ كما قال : « وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى مَحْضَحٍ ^(١) »
 فالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ ؛ ثُمَّ الْمُؤْمِنُونَ يَخْتَلِفُونَ أَيْضًا ؛ فبَعْضُهُمْ أَرْفَعُ دَرَجَةً
 مِنْ بَعْضٍ ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ . وَالدَّرَجَةُ الرَّتَبَةُ ، وَمِنْهُ الدَّرَجُ ؛ لِأَنَّهُ يُطَوَّى رَتَبَةً بَعْدَ رَتَبَةٍ . وَالْأَشْهُرُ
 فِي مَنَازِلِ جَهَنَّمَ دَرَكَاتٌ ؛ كَمَا قَالَ : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ » فَمَنْ لَمْ يَنْقَلْ
 دَرَجَاتٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَلَمْ يَنْقَلْ دَرَكَاتٌ فِي النَّارِ . قَالَ أَبُو عِيْدَةَ : جَهَنَّمُ أَدْرَاكٌ ، أَيْ مَنَازِلُ ؛
 يَقَالُ لِكُلِّ مَنَزَلٍ مِنْهَا : دَرَكٌ وَدَرَكٌ . وَالدَّرَكُ إِلَى أَسْفَلٍ ، وَالدَّرَجُ إِلَى أَعْلَى .

قوله تعالى : لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ
 أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
 وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٥١﴾

يِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَظِيمٌ مَنَّهُ عَلَيْهِمْ بَعَثَهُ عِنْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْمَنَى فِي الْمَنَةِ فِيهِ أَقْوَالُ :
 حُبًّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أَيْ بَشَرٌ مِثْلُهُمْ . فَلَمَّا أَظْهَرَ الْبَرَاهِينَ وَهُوَ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ
 عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » مِنْهُمْ . فَفَسَّرُوا بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 فَكَانَتْ تِلْكَ الْمَنَةُ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » لِيَعْرِفُوا حَالَهُ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ طَرِيقَتُهُ . وَإِذَا كَانَ
 عَلَيْهِمْ هَذَا كَانُوا أَحَقَّ بِأَنْ يَقَاتِلُوا عَنْهُ وَلَا يَنْهَزُوا دُونَهُ . وَفِرَى فِي الشَّوَاذِ « مِنْ أَنْفُسِهِمْ »
 (بِفَتْحِ الْفَاءِ) يَعْنِي مَنْ أَسْرَفَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنُو هَاشِمٍ أَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَقُرَيْشٌ
 أَفْضَلُ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ . ثُمَّ قِيلَ : لَفْظُ الْمُؤْمِنِينَ عَامٌّ وَمَعْنَاهُ خَاصٌّ

(١) الضحاح : ما راق من الماء على وجه الأرض ولا يبلغ الكعبين ، فاستناره النار .

في العرب؛ لأنه ليس حي من أحياء العرب إلا وقد ولّاه الله صلى الله عليه وسلم، ولم فيه نسب؛
إلا جئ تَقْلِبْ فإنهم كانوا نصارى فظهره الله من دَنَسِ النّصْرانية . وبيان هذا التأويل قوله
تعالى : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ » . وذكر أبو محمد عبد الغني قال : حدّثنا
أبو أحمد البصري حدّثنا أحمد بن علي بن سعيد القاضي أبو بكر المروزي حدّثنا يحيى بن معين
حدّثنا هاشم بن يوسف عن عبد الله بن سليمان النوفلي عن الزهري عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها « لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعثَ فيهم رسولًا من أنفسهم » قالت : هذه
للعرب خاصّة . وقال آخرون : أراد به المؤمنين كلّهم . ومعنى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أنه واحد
منهم وبشّرهم ، وإنما امتاز عنهم بالوحي؛ وهو معنى قوله « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ
أَنْفُسِكُمْ » وخصّ المؤمنين بالذكر لأنهم المستفعلون به ، فالمنة عليهم أعظم . وقوله تعالى :
(يَتْلُو عَلَيْهِمْ) « يتلو » في موضع نصب نصب نعت لرَسُولٍ ، ومعناه يقرأ . والتلاوة القراءة .
(وَيُحِيطُ لَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) تقدم في « البقرة » . ومعنى (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ) أي ولقد
كانوا من قبل ، أي من قبل محمد . وقيل : « إِنْ » بمعنى ما ، واللام في الخبر بمعنى
إلا ، أي وما كانوا من قبل إلا في ضلال مبين . ومثله « وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ »
وما كنتم من قبله إلا من الضالين . وهذا مذهب الكوفيين . وقد تقدم في « البقرة » معنى
هذه الآية .

قوله تعالى : أَوْ لِمَا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا
قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١٥٥)

الألف للاستفهام ، والواو للعطف . (مُصِيبَةٌ) أي غلبة . (قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا) يوم
بدر إن قُتِلْتُمْ منهم سبعين وأسرتم سبعين . والأسير في حكم المقتول ؛ لأن الأسير يقتل
أسيره إن أراد . أي فهزموهم يوم بدر ويوم أحد أيضا في الابتداء ، وقتل فيه قريبا من

خشرين . قتلهم منهم في يومين ، ونالوا منكم في يوم واحد . قتلتم : (أَيْ هَذَا) أى من أين أصابنا هذا الانهزام والقتل ، ونحن قاتل في سبيل الله ، ونحن مسلمون ، وقينا النبي والوحي ، وهم مشركون ! . (قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) يعنى مخالفة الرأى . وما من قوم أطاعوا نبيهم في حرب إلا نُصروا ، لأنهم إذا أطاعوا فهم حزب الله ، وحزب الله هم الغالبون . وقال قتادة والزبيح بن أنس : يعنى سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرج بعد ما أراد القيام بالمدينة . وتأولوا في الرؤيا التي رآها حصناً حصيناً . علي بن أبي طالب رضى الله عنه : هو اختيارهم الفداء يوم بدر على القتل . وقد قيل لهم : إن فاديتهم الأسارى قُتل منكم على يدهم . روى البيهقي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأسارى يوم بدر : " إن شئتم قتلهم وإن شئتم فاديتهم واستمتعتم بالفداء واستشهد منكم بعثتهم " . فكان آخر السبعين ثابت بن قيس قُتل يوم البسامة . فعنى « مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » على القولين الأولين بذنوبكم . وعلى القول الأخير باختياركم

قوله تعالى : وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنْ لِلَّهِ وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبَعَنَّكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾

يعنى يوم أُحد من القتل والفرج والمزيمة . (فَيَاذَنْ لِلَّهِ) أى بعلمه . وقيل : بقضائه وقدره . قال الفخار : أى فيخلفه بينكم وبينهم ، لا أنه أراد ذلك . وهذا تأويل المعترلة . ودخلت الفاء في « فَيَاذَنْ لِلَّهِ » لأن « ما » بمعنى الذى . أى والذى أصابكم يوم التقي الجمعان فَيَاذَنْ لِلَّهِ . فاشبه الكلام معنى الشرط ، كما قال سيويه : الذى قام فله درهم . (وَلَيَعْلَمَ

الْمُؤْمِنِينَ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ تَأْتُوا أَيُّ لُيْمَةٍ وَقِيلَ لِرَبِيِّ . وَقِيلَ : لِيُظْهِرَ إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَوْتِهِمْ فِي الْقِتَالِ ، وَلِيُظْهِرَ كُفْرَ الْمُنَافِقِينَ بِإِظْهَارِهِمُ الشَّيْءَ فَيَعْلَمُونَ ذَلِكَ . وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : ﴿ تَأْتُوا وَقِيلَ لَكُمْ ﴾ هِيَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَاصْبَهِ الَّذِينَ أَنْصَرَفُوا مَعَهُ عَنْ نُصْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً ، وَمَتْنِي فِي أَثَرِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامِ الْأَنْصَارِيُّ ، أَبُو جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَمْ : أَتَوْا اللَّهَ وَلَا تَرَكُوا نَبِيَّكُمْ ، وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا ، وَنَحْوُ هَذَا مِنْ الْقَوْلِ . فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي : مَا أَرَى أَنْ يَكُونَ قِتَالُ ، وَلَوْ عَلِمْنَا أَنْ يَكُونَ قِتَالُ لَكُنَا مَعَكُمْ . فَلَمَّا يَثَرُ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : إِذْهَبُوا أَعْدَاءَ اللَّهِ فَسَيُفْنِي اللَّهُ رَسُولَهُ عَنْكُمْ . وَمَضَى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَشْهَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ أَوْ ادْفَعُوا ﴾ فَقَالَ السُّدِّيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمَا : كَثُرُوا سَوَادُنَا وَإِنْ لَمْ تَقَاتِلُوا مَعَنَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَفْعًا وَقَتْلًا لِلْعَدُوِّ ، فَإِنَّ السَّوَادَ إِذَا كَثُرَ حَصَلَ دَفْعُ الْعَدُوِّ . وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : رَأَيْتُ يَوْمَ الْقَادِيسِيَّةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى وَعَلَيْهِ دِرْعٌ يَمِزُ أَطْرَافَهَا ، وَيَبْدُو رَأْيُهُ سَوْدَاءُ ، فَقِيلَ لَهُ : [أَلَيْسَ] قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَذْرَكَ ؟ قَالَ : بَلَى ! وَلَكِنِّي أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِي . وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : فَكَيْفَ بِسَوَادِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ! وَقَالَ أَبُو عَوْنٍ الْأَنْصَارِيُّ : مَعْنَى « أَوْ ادْفَعُوا » رَابِطُوا . وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ . وَلَا حَالَةَ أَنْ الرِّبَاطُ مَدَافِعُ ، لِأَنَّهُ لَوْلَا مَكَانُ الرِّبَاطِيِّينَ فِي التَّنَوُّرِ لَجَاءَهَا الْعَدُوُّ . وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى أَنَّ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو « أَوْ ادْفَعُوا » إِنَّمَا هُوَ اسْتِدْعَاءٌ إِلَى الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعِلَا . فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى ذَلِكَ عَرَضَ عَلَيْهِمُ الْوَجْهَ الَّذِي يَتَحَسَّمُهُ وَيَبْعَثُ الْأَنْفَ . أَيْ أَوْ قَاتَلُوا دِفَاعًا عَنِ الْحَوْزَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّ قُرْآنًا ^(١) قَالَ : وَأَنَّ مَا قَاتَلْتَ إِلَّا عَنْ أَحْسَابٍ قَوْمِي . وَأَلَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْأَنْصَارِ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ لَمَّا رَأَى

(١) هُوَ قُرْآنُ بَنِي الْحَارِثِ الْبَلَسِيِّ الْمُنَافِقِ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الْهَرَبِ

قريشاً قد أرسلت الظَّهْرَ في زروع قناة ، أثرتي زروع بني قنّة ولما نضارب؟ والمعنى إن لم تقاتلوا في سبيل الله فقاتلوا دفعاً عن أنفسكم وحريمكم .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ أى بينوا حالم ، وحتكوا استلزمهم ، وكشفوا عن نفاقهم لمن كان يظن أنهم مؤمنون ؛ فصاروا أقرب إلى الكفر في ظاهر الحال ، وإن كانوا كافرين على التحقيق . وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ يَا قَاهِجِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ أى أظهرها الإيمان ، وأضمرها الكفر . وذكروا الألفواه تأكيداً ؛ مثل قوله : « يطير بجناحه » .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ قَادَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٦٨﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ﴾ معناه لأجل إخوانهم ، وهم الشهداء المقتولون من الخوارج ؛ وهم إخوة نسب وجاورة ، لا إخوة الدين . أى قالوا هؤلاء الشهداء ، لو قدموا ، أى بالمدينة ما قتلوا . وقيل : قال عبد الله بن أبى وأصحابه لإخوانهم ، أى لأشكلم من المنافقين : لو أطاعونا هؤلاء الذين قتلوا لما قتلوا . وقوله ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا ﴾ يريد أن لا يخرجوا إلى قريش . وقوله : ﴿ وَقَعَدُوا ﴾ أى قالوا هذا القول وقعدوا بأنفسهم عن القتال ؛ فردّ الله عليهم بقوله : ﴿ قُلْ قَادَرُوا ﴾ أى قل لهم يا محمد : إن صدقتم فادفعوا الموت عن أنفسكم . والثروة الدفع . بين بهذا أن الحدوث لا ينفع من القدر ، وأن المقتول يقتل بأجله ، وما علم الله وأخبره به كائن لا محالة . وقيل : مات يوم قيل هذا سبعون منافقاً . وقال أبو الليث السمرقندى : سمعت بعض المفسرين بسمرقند يقول : لما نزلت الآية « قُلْ قَادَرُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ » مات يومئذ سبعون نفساً من المنافقين .

(١) الظهر : الركاب التى تحمل الأثقال في السفر ؛ حلها إياها على ظهورها . (٢) قنّة : واد بالمدينة ؛ وهي أحد أودية الثلاثة ، طبع حث ومال . قال الخليل : وقناة يأتي من الطائف ويصب في الأرحضية وقرقرة الكدر ثم يأتي بئر مروة ، ثم يمر على طرف القدم في أصل قبور الشهداء . بأجد . (من معجم البلدان) . (٣) قنّة : أم الأوس والمخزوم ؛ وهي قنّة بنت كاهل بن طرفة ، قضاعية . ويقال : بنت بخصنة ، قضاعية . (عن شرح القاموس) .

قوله تعالى : وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ
عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ ﴿١٦١﴾ فَرِحَ حِينَ يَمَّا أَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ
بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٦٢﴾
فيه ثمان مسائل :

الأولى - لما بين تعالى أن ما كان يوم أحد كان امتحاناً يميز المنافق من الصادق، بين
أن من لم يهزم قُتِلَ له الكرامة والحياة عنده . والآية في شهداء أحد . وقيل : نزلت في شهداء
بئر معونة . وقيل : بل هي عاقبة في جميع الشهداء . وفي مصنف أبي داود بإسناد صحيح
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لما أصيب إخوانكم بأحد جعل
الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوي إلى قتاديل من
ذهب معلقة في ظل العرش فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومقيلهم قالوا من يبلغ
إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة تُرَزَّقُ ثلثاً يزهقوا في الجهاد ولا يتركوا عند الحرب فقال الله
سبحانه أنا أبلغهم عنكم - قال - فانزل الله " وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ... " إلى
آخر الآيات . وروى بقي بن مخلد عن جابر قال : لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
" يا جابر مالي أراك مُنَكَّسًا مُهْتَمًّا ؟ " قلت : يا رسول الله، استشهد أبي وترك عيالاً وعليه دين ؟
فقال : " أَلَا أَبَشَّرُكَ بِمَا لِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ أَبَاكَ ؟ " قلت : بلى يا رسول الله . قال : " إن الله أحيأ
أباك وكلمه كفاً وما كل أحد قط إلا من وراء حجاب فقال له يا عبدى ممن أعطك قال يارب
فردني إلى الدنيا فأقتل فيك ثانية فقال الرب تبارك وتعالى إنه قد سبق بيني أنهم [الها]
لا يرجعون قال يارب فأبلغ من ورأي فانزل الله عز وجل « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ » الآية . أخرجه ابن ماجه في سننه، والترمذي في جامعه وقال : هذا حديث حسن
غريب . وروى وكيع عن سالم بن الأقطس عن سعيد جبير " وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

(١) كناها (بكر الكاف) أى مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول .

(٢) زيادة عن سنن الترمذي وابن ماجه .

أَلَمْ نَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءُ » قال : لما أصيب حمزة بن عبد المطلب ومُصَّاب بن عُمير ورأوا ما رزقوا من الخير قالوا : ليت إخواننا يعلمون ما أصابنا من الخير كي يزدادوا في الجهاد رغبةً ، فقال الله تعالى أنا بأنفسهم عنكم ، فأنزل الله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً — إلى قوله : لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » . وقال أبو الضُّحَى : نزلت هذه الآية في أهل أحد خاصةً . والحديث الأول يقتضي صحة هذا القول . وقال بعضهم : نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلاً ، ثمانية من الأنصار ، وستة من المهاجرين . وقيل : نزلت في شهداء بدر معونة ، وقصتهم مشهورة ذكرها محمد بن اسحاق وغيره . وقال آخرون : إن أولياء الشهداء كانوا إذا أصابهم نعمة وسرور تحسروا وقالوا : نحن في النعمة والسرور ، وآباؤنا وأبنائنا وإخواننا في القبور . فأنزل الله تعالى هذه الآية تنقيساً عنهم وإخباراً عن حال قتلاهم .

قلت : وبالجملية وإن كان يحتمل أن يكون القول بسبب المجموع فقد أخبر الله تعالى فيها عن الشهداء أنهم أحياء في الجنة يرزقون ، ولا محالة أنهم ماتوا وأن أجسادهم في التراب ، وأرواحهم حية كأرواح سائر المؤمنين ، وقُضِلوا بالرزق في الجنة من وقت القتل حتى كان حياة الدنيا دائمة لهم .

وقد اختلف العلماء في هذا المعنى . فالذي عليه المعظم ما ذكرناه وأن حياة الشهداء محقة . ثم منهم من يقول : تُرَدُّ إليهم الأرواح في قبورهم فيقومون ، كما يحيا الكفار في قبورهم فيمُذَّبون . وقال مجاهد : يرزقون من ثمر الجنة ، أى يمدون ربحها وليسوا فيها . وصار قوم إلى أن هذا مجاز ، والمعنى أنهم في حكم الله مستحقون للثمن في الجنة . وهو كما يقال : ما مات فلان ، أى ذكره حياً ، كما قيل :

مَوْتُ التَّقِيِّ حَيَاةٌ لَا فَنَاءَ لَهَا . قد مات قوم وهم في الناس أحياء

فالغنى أنهم يرزقون الثناء الجليل . وقال آخرون : أرواحهم في أجواف طير خضر وأنهم يرزقون في الجنة يأكلون ويتنعمون . وهذا هو الصحيح من الأقوال ؛ لأن ما صح به النقل فهو الراجح . وحديث ابن عباس نص يرفع الخلاف . وكذلك حديث ابن مسعود نرجه مسلم . وقد أتينا على هذا المعنى مبيناً في كتاب «التذكيرة بأحوال الموتي وأمور الآخرة» . والحمد لله .

وقد ذكرنا هناك كم الشهداء ، وأنهم يختلفو الحال . وأما من تأول في الشهداء أنهم أحياء بمعنى أنهم سيحيون فبعد يرد القرآن والسنة ؛ فإن قوله تعالى : « بَلْ أَحْيَاءُ » دليل على حياتهم ، وأنهم يرزقون ولا يرزق إلا حي . وقد قيل : إنه يكتب لهم في كل سنة ثواب غزوة ، ويُسْرَكُون في ثواب كل جهاد كان بعدهم إلى يوم القيامة ؛ لأنهم سَنُوا أمر الجهاد . فظيهره قوله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا » . على ما يأتي جيانه هناك إن شاء الله تعالى . وقيل : لأن أرواحهم تركت وتسجد تحت العرش إلى يوم القيامة ، كأرواح الأحياء المؤمنين الذين باتوا على وضوء . وقيل : لأن الشهيد لا يبلى في القبر ولا تأكله الأرض . وقد ذكرنا هذا المعنى في «التذكيرة» وأن الأرض لا تأكل الأنياء والشهداء والعلماء والمؤذنين المحسنين وحمله القرآن .

الثانية - إذا كان الشهيد حياً حياً فلا يصلى عليه ، كالحى حساً . وقد اختلف العلماء في غسل الشهداء والصلاة عليهم ؛ فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري إلى غسل جميع الشهداء والصلاة عليهم ؛ إلا قتيل المعترك في قتال العدو خاصة ؛ لحديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ادفنهم بدمائهم » يعني يوم أحد ولم يغسلهم ، رواه البخاري . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن يترع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم ونياهم . وهذا قال أحد وإسحاق والأوزاعي ودأود بن علي وجماعة فقهاء الأمصار وأهل الحديث وابن علية . وقال سعيد بن المسيب والحسن : يغسلون . قال أحدهما : إنما لم تغسل شهداء أحد لكثرةهم والشغل عن ذلك . قال أبو عمر : ولم يقل يقول سعيد والحسن ههنا أحد من فقهاء الأمصار إلا عبيد الله بن الحسن العنبري ، وليس

ما ذكروا من الشغل عن غسل شهداء أحد علة ؛ لأن كل واحد منهم كان له ولي يستغل به ويقوم بأمره . والعلة في ذلك — والله أعلم — ما جاء في الحديث من دماهم "أنها تأتي يوم القيامة كريح المسك" فبأن أن العلة ليست الشغل كما قال من قال في ذلك وليس لهذه المسألة مدخل في القياس والنظر، وإنما هي مسألة أتباع للأثر الذي نقله الكافة في قتل أحد لم يغسلوا . وقد احتج بعض المتأخرين ممن ذهب مذهب الحسن بقوله عليه السلام في شهداء أحد : "أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة" . قال : وهذا يدل على خصوصهم وأنه لا يشترکہم في ذلك غيره . قال أبو عمر : وهذا يشبه الشذوذ ، والقول بترك غسلهم أولى ؛ لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل أحد وغيره . وروى أبو داود عن جابر قال : ربي رجل بهم في صدره أو في حلقه فأتى فادرج في ثيابه كما هو . قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثالثة — وأما الصلاة عليهم فاختلف العلماء في ذلك أيضا ؛ فذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أنه لا يصلى عليهم ؛ لحديث جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتل أحد في توب واحد ثم يقول : "أيهما أكثر أخذًا للقرآن ؟" فإذا أشاره إلى أحدهما قدمه في القدر وقال : "أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة" وأمر بدفنهم بدماهم ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم . وقال فقهاء الكوفة والبصرة والشام : يصلى عليهم . ورووا آثارا كثيرة أكثرها مراسيل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد .

الرابعة — وأجمع العلماء على أن الشهيد إذا حمل حيا ولم يموت في المعركة وعاش وأكل فإنه يصلى عليه ؛ كما قد صنع بعمر رضي الله عنه .

وأختلفوا فيمن قتل مظلوما كقتيل الخوارج وقطاع الطريق وتب ذلك ؛ فقال أبو حنيفة والثوري : كل من قتل مظلوما لم يغسل ، ولكن يصلى عليه وعلى كل شهيد ؛ وهو قول سائر أهل العراق . ورووا من طرق كثيرة صحاح عن زيد بن صوحان ، وكان قتل يوم الجمل ؛ لا تغرعو غنى توباً ولا تغسلوا غنى دماً . وروى عن عمار بن ياسر أنه قال مثل قول زيد

ابن صوحان . وقتل عمار بن ياسر صفيين ولم ينسله علي . وللشافعي قولان : أحدهما -
يُنْسَلُ بجميع الموتى إلا من قتلته أهل الحرب ؛ وهذا قول مالك . قال مالك : لا يُنْسَلُ
من قتلته الكفار ومات في المعترك . وكلُّ قَتِيلٍ بغير قَتِيلِ الْمُعْتَرَكِ - قَتِيلُ الْكَفَّارِ سَوَاءٌ
يُنْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وهذا قول أحمد بن حنبل رضي الله عنه . والقول الآخر للشافعي -
لا يُنْسَلُ قَتِيلُ الْبَغَاةِ . وقول مالك أصح ؛ فإنَّ غُسْلَ الموتى قد ثبت بالإجماع وقِيلَ الْكَافَّةُ .
فَوَاجِبُ غُسْلِ كُلِّ مَيِّتٍ إِلَّا مَنْ أَحْرَجَهُ إِجْمَاعٌ أَوْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ . وبالله التوفيق .

الخامسة - العذر إذا صيغ قوما في مترهم ولم يعلموا به فقتل منهم فهل يكون حكمه
حكم قتل المعترك ، أو حكم سائر الموتى ؛ وهذه مسألة نزلت عندنا بقرطبة أعادها الله : أغار
العدو - قصمه الله - صبيحة الثالث من رمضان المعظم سنة سبع وعشرين وستمائة والناس
في أجرائهم على غفلة ، فقتل وأسر ، وكان من جُلَّةِ من قُتِلَ والذى رحمه الله ؛ فسألت شيخنا
المقرئ الأستاذ أبا جعفر أحمد المعروف بأبي حجة فقال : غسّله وصلّ عليه ، فإن أباك لم يُقْتَلْ
في الْمُعْتَرَكِ بين الصّفيين . ثم سألت شيخنا ربيع بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع
ابن أبي فقال : إن حكمه حكم القتل في المعترك . ثم سألت قاضي الجماعة أبا الحسن علي بن
قطرال وحوله جماعة من الفقهاء فقالوا : غسّله وكفّنه وصلّ عليه ؛ ففعلت . ثم بعد ذلك
وقفت على المسألة في «التبصرة» لأبي الحسن النخعي وغيرها ، ولو كان ذلك قبل ذلك ما غسّلته ،
وكنت دفنته بدمه في ثيابه .

السادسة - هذه الآية تدل على عظيم ثواب القتل في سبيل الله والشهادة فيه حتى أنه
يكفر الذنوب ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : " القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين
كذلك قال لي جبريل عليه السلام آفا " . قال علماؤنا : وذكر الدين تنبيه على ما في معناه من
الحقوق المتعلقة بالذمة ، كالغصب وأخذ المال بالباطل وقتل العمد وإجراحه وغير ذلك
من التيمات ، فإن كل هذا أولى ألا يُغْفَرَ بِالْجِهَادِ مِنَ الدِّينِ فإنه أشد ، والقصاص في هذا

كله بالحسنات والسيئات حسبا وردت به السنة الثابتة - روى عبد الله بن أنيس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يَحْشُرُ اللهُ الْعِبَادَ - أَوْ قَالَ النَّاسَ ، شَكَّ هَمَامٌ ^(١) ، وَأَوْمًا يَسِدُّهُ إِلَى الثَّامِ - عُرَّةُ غُرْلًا ^(٢) هُمَا . قُلْنَا : مَا بِهِمْ ؟ قَالَ : لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَّبَ وَمَنْ بَعُدَ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدِّيَّانُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمِظْلَمَةٍ وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمِظْلَمَةٍ حَتَّى الْقَطْمَةِ . قَالَ قُلْنَا : كَيْفَ وَإِنَّا نَأْتِي اللهَ حُفَاةَ عُرَّةٍ غُرْلًا . قَالَ : بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ " . أَنْزَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ . قَالُوا : الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ . قَالَ : " إِنْ الْمُفْلِسُ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضْرِبَ هَذَا فَبُعِطِيَ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ قُتِبَ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ " . وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ أُحْيِيَ ثُمَّ قُتِلَ ثُمَّ أُحْيِيَ ثُمَّ قُتِلَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ " . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَعْلُوقَةٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ " . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ : سَأَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هُوَ صَحِيحٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الشَّهَدَاءِ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مِنْ حِينِ الْقَتْلِ ، وَلَا تَكُونُ أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ كَمَا ذَكَرْتُمْ ، وَلَا يَكُونُونَ فِي قُبُورِهِمْ ، فَأَيْنَ يَكُونُونَ ؟ قُلْنَا : قَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " أَرْوَاحُ الشَّهَدَاءِ عَلَى تَهْرِيَابِ الْجَنَّةِ يَقَالُ لَهُ بَارِقٌ يُخْرِجُهُمْ عَلَيْهِمْ رِزْقُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ بَكْرَةً وَعَيْشًا " فَلَمْ تَهْمُ هَؤُلَاءِ . وَاللهُ أَعْلَمُ . وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ

(١) هَمَامٌ بْنُ يَحْيَى ، أَحَدُ رِجَالِ سَنَةِ هَذَا الْحَدِيثِ .

(٢) الْغُرْلُ (بِضْمٍ فَكُونٌ) : بَعْجُ الْأَغْرَلِ ، وَهُوَ الْأَقْلَفُ

صلى الله عليه وسلم يقول سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 " شهيد البحر مثل شهيد البر والمبأند^(١) في البحر كالمشحط^(٢) في دمه في البروما بين الموجتين
 كقناطع الدنيا في طاعة الله وإن الله عز وجل وكل ملك ما لوت بقبض الأرواح إلا شهيد
 البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويفقر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ولشهيد البحر
 للذنوب والدين " .

السابعة - الدين الذي يحبس به صاحبه من الجنة - والله أعلم - هو الذي قد
 ترك له وفاء ولم يوص به . أو قدر على الأداء فلم يؤده ، أو آذانه في سرف أو في سفه ومات
 ولم يوفه . وأما من آذان في حق واجب لفاقة وعسر ومات ولم يترك وفاء فإن الله لا يحبس
 من الجنة إن شاء الله ؛ لأن على السلطان فرضاً أن يؤدى عنه دينه ، إما من جملة الصدقات ،
 أو من سهم الفارين ، أو من التى الرجوع على المسلمين . قال صلى الله عليه وسلم : " من ترك
 ديناً أو ضياعاً فعلى الله ورسوله ومن ترك مالا فلو رثته " . وقد زدنا هذا الباب بياناً في كتاب
 (التذكرة) والحمد لله .

الثامنة - قوله تعالى : (عِنْدَ رَبِّهِمْ رِزْقُونَ) فيه حذف مضاف تقديره عند
 كرامة ربهم . و « عند » هنا تقتضى غاية القرب ، فهي كندى ولذلك لم تصغر فيقال : عنيد ؛
 قاله سيويه . فهذه عندية الكرامة لا عندية المسافة والقرب . و « رزقون » هو الرزق المعروف
 في العادات . ومن قال هي حياة الذكر قال : رزقون الناء الجميل . والأول الحقيقة .
 وقد قيل : إن الأرواح تدرك في تلك الحال التي يسرحون فيها من روائح الجنة وطيبها ونعيمها
 بصورها ما يليق بالأرواح ؛ مما ترتق ويتعش به . وأما الذات الجسدية فإذا أعيدت تلك
 للأرواح إلى أجسادها استوتت من النعيم جميع ما أعد الله لها . وهذا قول حسن وإن كان فيه
 نوع من المجاز فهو الموافق لما اخترناه . والموفق الإله . و (قريحين) نصب في موضع الحال

(١) المبأند : الذى يدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج .

(٢) شحط القتول : دمه تحيط فيه واضطرب وترغ . (٣) الضياح : (فتح أوله) : البياض .

من المضمرفي « يرزقون » . ويجوز في الكلام « فَرَحُونَ » على التثنية لأحياء . وهو من
الفرح بمعنى السرور . والفصل في هذه الآية هو التعميم المذكور . وقرأ ابن السكيت « فأرحين »
بالألف وهما لغتان كالفره والفاره ، والحذر والحاذر ، والطعم والطامع ، والبخل والباخل .
قال النحاس : ويجوز في غير القرآن رفعه يكون نعتا لأحياء .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ المعنى لم يلحقوا بهم
في الفضل ، وإن كان لهم فضل . وأصله من الإشارة ؛ لأن الإنسان إذا فرح ظهر أثر السرور
في وجهه . وقال السدي : يؤتى الشهيد بكتاب فيه ذكر من يقدم عليه من إخوانه ، فيستبشر
كما يستبشر أهل الغائب بقُدومه في الدنيا . وقال قتادة وابن جريح والزبيعي وغيرهم : استبشارهم
بأنهم يقولون : إخواننا الذين تركنا خلفنا في الدنيا يقاتلون في سبيل الله مع نبئهم ، فيستبشرون
فينالون من الكرامة مثل ما نحن فيه ، فيسرتون وفرحون لهم بذلك . وقيل : إن الإشارة بالاستبشار
للذين لم يلحقوا بهم إلى جميع المؤمنين وإن لم يقتلوا ، ولكنهم لما عاينوا نواب الله وقع اليقين
بأن دين الإسلام هو الحق الذي يشيب الله عليه ، فهم فرحون لأنفسهم بما آتاهم الله من فضله ،
مستبشرون للمؤمنين بأن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . ذهب إلى هذا المعنى الزجاج وآبن
فسورك :

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧١)

أي بجنة من الله . ويقال : بمغفرة من الله . ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ هذا زيادة البيان . والفضل
داخل في النعمة ، وفيه دليل على اتساعها ، وأنها ليست كنعم الدنيا . وقيل : جاء الفضل
بعد النعمة على وجه التأكيد . وروى الترمذي عن المقدام بن معديكرب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : " للشهيد عند الله ست خصال — كذا في الترمذي وابن ماجه «ست» «

وفي المعند سبع^(١) - يفر له في أول دفعة ويرى مقعده من الجنة ويُبَار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الأكبر ويوضع على رأسه تاج الوفاقية ياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الخور العين ويُسَقَّ في سبعين من أقاربه^(٢) قال : هذا حديث حسن صحيح غريب . وهذا تفسير التعمة والفضل . والآثار في هذا المعنى كثيرة . وروى عن مجاهد أنه قال : السبوف مفاتيح الجنة . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أكرم الله تعالى الشهداء بنحس كرامات لم يُكرم بها أحدنا من الأنبياء ولا أنا أحدنا أن جميع الأنبياء قبض أرواحهم ملك الموت وهو الذي ميقبض رُوحى وأما الشهداء فالله هو الذي يقبض أرواحهم بقدرته كيف يشاء ولا يُسلط على أرواحهم ملك الموت . والثاني أن جميع الأنبياء قد غُسلوا بعد الموت وأنا أغُسل بعد الموت والشهداء لا يُغسلون ولا حاجة لهم إلى ماء الدنيا . والثالث أن جميع الأنبياء قد كُفِنوا وأنا أَكفن والشهداء لا يُكفنون بل يُدفنون في ثيابهم . والرابع أن الأنبياء لما ماتوا سُتُوا أمواتا وإذا مات يقول الله لا يُسمون مَوْتَى . والخامس أن الأنبياء تُعطى لهم الشفاعة يوم القيامة وشفاعتي أيضا يوم القيامة وأما الشهداء فإنهم يشفعون كل يوم فيمن يشفعون " .

قوله تعالى : (وَإِنَّ اللَّهَ) قرأه الكسائي بكسر الألف ، والباقون بالنصب ؛ فمن قرأ بالنصب فعمته يستبشرون بنعمة من الله ويستبشرون بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين . ومن قرأ بالكسر فعلى الأبداء . ودليله قراءة ابن مسعود « والله لا يضيع أجر المؤمنين » .

قوله تعالى : الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ
لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ (١٧٦)

(١) في حاشية السني على سنن ابن ماجه : « قوله ست خصال المذكورات سبع إلا أن يحمل الإجارة والأمن من الفزع واحدة » . (٢) دفعة : قال الأدميري ضبطناه في جامع الترمذي بضم الدال ، وكذلك قال أهل اللغة : الدفعة بالضم ما دفع من إماء أو سفاه فأُنصب بكرة ؛ وكثفت الدفعة من الغفر وغيره مثل الدقة بالغاف . وأما الدفعة بالفتح فهي المرة الواحدة فلا يصلح هنا » .

«الذين» في موضع رفع على الابتداء، وخبره «من بعد ما أصابهم الفرح». ويجوز أن يكون في موضع خفض بدل من المؤمنين، أو من «الذين لم يلحقوا». (استجابوا) بمعنى أجابوا، والسين والتاء زائدتان. ومنه قوله :

﴿ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ جُيُوبٌ ﴾ (١)

وفي الصحيحين عن عروة ابن الزبير قال قالت لى عائشة رضى الله عنها : كانت أبواك من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم الفرح . لفظ مسلم . وعنه عن عائشة : يا ابن أخي كان أبواك - تعنى الزبير وأبا بكر - من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم الفرح . قالت : لما انصرف المشركون من أحد وأصاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما أصابهم خاف أن يرجعوا فقال : " من يَتَدَبَّ ذُلُّهُ حتى يعلموا أن بنا قوة " فانتدب أبو بكر والزبير سبعين ، فخرجوا في آثار القوم ، فسمعوا بهم وأنصرفوا بنعمة من الله وفضل . وأشارت عائشة رضى الله عنها إلى ما جرى في غزوة حَمْرَاءِ الْأَسَدِ ، وهى على نحو ثمانية أميال من المدينة ؛ وذلك أنه لما كان يوم الأحد ، وهو الثانى من يوم أحد ، نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس بإتباع المشركين ، وقال : " لا يخرج معنا إلا من شهد بها بالأمس " فنهض معه مائتا رجل من المؤمنين . في البخارى فقال : " من يذهب في إثرهم " فانتدب منهم سبعون رجلا . قال : كان فيهم أبو بكر والزبير على ما تقدم ، حتى بلغ حمراء الأسد ، مُرْهِبًا للعدو ؛ فَرُبَّمَا كان فيهم المُنْقَلَبُ بالجراح لا يستطيع المشى ولا يجيد مَرْكُوبًا ، فَرُبَّمَا يحمل على الأعناق ؛ وكل ذلك أمثالًا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورغبة في الجهاد . وقيل : إن الآية نزلت في رجلين من بنى عبد الأشهل كانا مُتَخَنِنَيْنِ بالجراح ، يتوكأ أحدهما على صاحبه ، ونجرا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما وصلوا حمراء الأسد ، لقيهم نعيم بن مسعود فأخبرهم أن أبا سفيان ابن حرب ومن معه من قريش قد جمَعُوا جُوعَهُمْ ، وأجمعوا رأيهم على أن يأتوا إلى المدينة

(١) هذا عجزيت لكعب بن سعد الفزري بنى أخاه أبا المنوار ؛ ومصدره :

« وداع دعا يا من يجيب الى الندى »

فيسأصلوا أهلها؛ فقالوا : ما أخبرنا الله عنهم « حسبنا الله ونعم الوكيل » . فبينا قريش قد
لجئوا على ذلك إذ جاءهم معبد الخزاعي ، وكانت خُزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم وعيبة^(١)
نُصحه ، وكان قد رأى حال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما هم عليه ؛ ولما رأى عزم
قريش على الرجوع لبسأصلوا أهل المدينة احتمله خوف ذلك ، وخالف نصحه للنبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه على أنْ يخوف قريشا بأن قال لهم : قد تركت محمدا وأصحابه بجمراء الأسد
في جيش عظيم ، قد اجتمع له من كان تخلف عنه ، وهم قد تحزقوا عليكم ؛ فالتجأ التجأ ! فإني
أنهك من ذلك ، فوالله لقد حملني ما رأيتُ أن قلتُ فيه أحيانا من الشعر . قال : وما قلت ؟
قال : قلت :

كادت تهْد من الأصوات راحلي • إذ سالت الأرض بالجرْد الأباييل^(٢)
تردي بأسيدي كرام لا تتابلية • عند اللقاء ولا يبيل معازيل^(٣)
فقلتُ عدوا أظن الأرض مائلة • لما سموا برئيس غدير غَدُول
فقلتُ ويل ابن حرب من لقائكم • إذا تَفَطَّطَ البطحاء بالخيَل^(٤)
إني نذير لأهل البئس ضاحية • لكل ذي إربة منهم ومعقول^(٥)
من جيش أحمد لا وخش قنابله • وليس يوصف ما أُنذرتُ بالقيَل^(٦)

قال : فتى ذلك أبا سفيان ومن معه ، وقذف الله في قلوبهم الرعب ، ورجعوا إلى مكة
خائفين مسرعين ، ورجع النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه إلى المدينة منصورا ؛ كما قال
الله تعالى : « فَأَقْبَلُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضِّلْ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ » أي قتال ورعب . وأستاذان

- (١) حية الرجل : موضع سره . (٢) الجرد : خيل قصيرة شعر الجلد . والأبايل : جماعة في فرقة ؛
واحدما يبل . (٣) ردت الخيل رديا ورديانا : رجعت الأرض بجوارفها في صيرها وعندها .
والتابلية : التصار ؛ واحد من تبال . والأبيل : الذي يبيل على السرج في جانب ولا يستوي عليه . وقيل : هو
الكلب الذي لا يحسن الركوب والفرسية . والمعازيل : القوم ليس معهم سلاح ؛ واحد من زال .
(٤) قال صاحب الروض الأنف : « تَفَطَّطَتِ البطحاء » لفظ مستعار عن النطملة ، وهو صوت طيان القدي .
قوله (الخيل) بيل الرفع حرف لين ، والأبيات كلها مرادة الروي بحرف مد ولين ، وهذا هو النيان .
(٥) الهش : رذال الناس وسقاطهم . والقنابل : الطاقة من الناس ومن الخيل ، الواحد قنبل وقنبلة .

جابر بن عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج معه فاذن له . وأخبرهم تعالى أن الأجر العظيم قد تحصل لهم بهذه الفعلة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَهَا غَزْوَةٌ» . هذا تفسير الجمهور لهذه الآية . وشذَّ مجاهد وعكرمة رحمهما الله تعالى فقالا : إن هذه الآية من قوله : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ - إلى قوله : - عظيم» إنما نزلت في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر الصغرى . وذلك أنه خرج إلى معاذ أبي سفيان في أحد ، إذ قال : موعدة بدر من العام المقبل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «قولوا نعم» فخرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، وكان بها سوق عظيم ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه دراهم ، وقرب من بدر فجاءه ثُمين بن مسعود الأشجعي ، فأخبره أن قريشا قد اجتمعت وأقبلت لحربه هي ومن أنضاف إليها ، فأشفق المسلمون من ذلك ، لكنهم قالوا : «حسبنا الله ونعم الوكيل» فصمموا حتى أتوا بدرًا فلم يجدوا أحدًا ، ووجدوا السوق فاشتروا بدرهمهم أدمًا وتجارة ، وأقبلوا ولم يلقوا كيدًا ، ورجموا في تجارتهم ، فذلك قوله تعالى : «فَاتَّقِلُوا يَمِينَهُ مِنْ اللَّهِ وَفَضِلْ» أي وفضل في تلك التجارات . والله أعلم .

قوله تعالى : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكَ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» ﴿١٥٢﴾

اختلف في قوله تعالى : «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ» فقال مجاهد ومقاتل وعكرمة والكلبي : ثُمين بن مسعود الأشجعي . واللفظ عام ومعناه خاص ، كقوله : «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ» يعني مجاهدًا صلى الله عليه وسلم . السدي : هو أعرابي جليل له جعل على ذلك . وقال ابن إسحاق : جماعة تريد بالناس ركب عبد القيس ، مروا بأبي سفيان فذهبهم إلى المسلمين ليبتطوهم . وقيل : الناس هنا المناقون . قال السدي : لما تجهز النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للسير إلى بدر الصغرى لمعاذ أبي سفيان أتاهم المناقون وقالوا : نحن أصحابكم الذين

نيناكم من الخروج إليهم وعصيتونا، وقد قاتلوكم في دياركم وظفروا، فإن أنتموهم في ديارهم فلا يرجع منكم أحد . فقالوا : «حسبنا الله ونعم الوكيل» . وقال أبو معشر : دخل ناس من هذيل من أهل تامة المدينة ، فسلم أحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي صفيان فقالوا : «قد جمعوا لكم» جموعا كثيرة «فأخشوهم» أى نخافوهم وأحذروهم ؛ فإنه لا طاعة لكم بهم . فالتاس على هذه الأقوال على بابها من الجمع . والله أعلم .

قوله تعالى : (فَزَادَهُمْ إِيمَانًا) أى فزادهم قول الناس إيمانا، أى تصديقا وقينا في دينهم ، وإقامة على نصرتهم ، وقوة وجراة واستعدادا . فزيادة الإيمان على هذا هي في الأعمال . وقد اختلف العلماء في زيادة الإيمان وقصائنه على أقوال . والمقيدة في هذا على أن نفس الإيمان الذى هو تاج واحد، وتصديق واحد بشئ ما، إنما هو معنى فرد، لا يدخل معه زيادة إنما حصل ، ولا يبق منه شيء إذا زال ؛ فلم يبق إلا أن تكون الزيادة والتقصان في متعلقاته دون ذاته . فذهب جمع من العلماء إلى أنه يزيد وينقص من حيث الأعمال الصادرة عنه ، لا سيما أن كثيرا من العلماء يوقعون اسم الإيمان على الطاعات ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : «الإيمان بضع وسبعون بابا فأغلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمالة الأذى عن الطريق» أخرجه الترمذى ، وزاد مسلم «والحياء شعبة من الإيمان» . وفي حديث على رضي الله عنه : إن الإيمان ليدو لمظة بيضاء في القلب ، كلما ازداد الإيمان ازدادت المظلة . وقوله «لمظة» قال الأصمعي : اللمظة مثل النكتة ونحوها من البياض ؛ ومنه قيل : فرس المظ ، إذا كان يحققه شيء من بياض . والمحدثون يقولون «لمظة» بالفتح . وأما كلام العرب فالضم ؛ مثل شبة ودومة ونمرة . وفيه شبهة على من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص . ألا تراه يقول : كلما ازداد الإيمان ازدادت المظلة حتى يبيض القلب كله . وكذلك النفاق يصير لمظة سوداء في القلب كلما ازداد النفاق أسود القلب حتى يسود القلب كله . ومنهم من قال : إن الإيمان غير ضئ ؛ وهو لا يتغير زمانين ؛ فهو للنبي صلى الله عليه وسلم وللصلوة متماقيب ؛ فيزيد باعتبار توالي أمثاله على قلب المؤمن ، وباعتبار دوام حضوره .

ويتنص بتوالي التفلات على قلب المؤمن . أشار إلى هذا أبو الماتى . وهذا المعنى موجه
 في حديث الشفاعة ، حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم مرفوعه : " فيقول المؤمنون
 يا ربنا إخواننا كانوا يهودون ويصلون ويصحبون فيقال لهم أخرجوا من عرقم فتخرجهم صورهم
 على النار فيخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقية وإلى ركبته ثم يقولون ربنا
 ما بيني فيها أحد ممن أمرتنا به فيقول أرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فخرجوه
 فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذكر فيها أحدا ممن أمرتنا ثم يقولون ربنا لم نذكر فيها
 في قلبه مثقال نصف دينار من خير فخرجوه فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذكر فيها
 من أمرتنا أحدا ثم يقول أرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فخرجوه " وذكر
 الحديث . وقد قيل : إن المراد بالإيمان في هذا الحديث أعمال القلوب ؛ كالتوبة والإخلاص
 والخوف والنجبة وشبه ذلك . وتماها إيمانا لكونها في محل الإيمان أو عن الإيمان ، على عادة
 العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا جاوره ، أو كان منه بسبب . دليل هذا التأويل قوله
 الشافعين بعد إخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من خير : " لم نذكر فيها خيرا " مع أنه تعالى يخرج
 بعد ذلك جموعا كثيرة ممن يقول لا إله إلا الله ، وهم مؤمنون قطعا ؛ ولو لم يكونوا مؤمنين
 لما أخرجهم . ثم إن صميم الوجود الأول الذي يرغب عليه المثل لم يكن زيادة ولا نقصان .
 وقدر ذلك في الحركة . فإن الله سبحانه إذا خلق علما فردا وخلق معه مثله أو أمثاله معلومات
 فقد زاد علمه ؛ فإن أعدم الله الأمثال فقد نقص ، أى زالت الزيادة . وكذلك إذا خلق حركة
 وخلق معها مثله أو أمثاله . وذهب قوم من العلماء إلى أن زيادة الإيمان وقصه إنما هو من
 طريق الأدلة ، فتريد الأدلة عند واحد فيقال في ذلك : إنها زيادة في الإيمان ؛ وبهذا المعنى
 — على أحد الأقوال — فضل الأنبياء على الخلق ، فإنهم عليهم من وجوه كثيرة ، أكثر من
 الوجوه التي علمه الخلق بها . وهذا القول خارج عن مقتضى الآية ؛ إذ لا يتصور أن تكون
 الزيادة فيها من جهة الأدلة . وذهب قوم : إلى أن الزيادة في الإيمان إنما هي بتزويل
 الفرائض والأخبار في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي المعرفة بها بعد الجهل غابرة الدهر .

وهذا إنما هو زيادة إيمان؛ فالقول فيه إن الإيمان يزيد قول مجازي، ولا يتصور فيه
النقص على هذا الحد، وإنما يتصور بالإضافة إلى من علم . فاعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَتَمَّ الْوَكِيلُ ﴾ أي كافينا الله . وحسب مأخوذ من
الإحساب، وهو الكفاية . قال الشاعر :

فتملأ بيتنا إقطاً وتمناً • وحسبك من غنى شيع وري

وروى البخاري عن ابن عباس قال في قوله تعالى : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا
لَكُمْ - إلى قوله : - وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَتَمَّ الْوَكِيلُ » قالوا إبراهيم الخليل عليه السلام حين
أُلقي في النار . وقالوا محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم
والله أعلم .

قوله تعالى : فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى دَوْلَتِهِمْ وَأَنْتُمْ
رِضْوَانُ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧١)

قال علماؤنا : لما قُضوا أمورهم إليه، واعتمدوا بقلوبهم عليه، أعطاهم من الجزاء
أربعة مغان : النعمة، والفضل، وصرف السوء، وأتباع الرضا . فرضاهم عنه، ورضى عنهم .

قوله تعالى : إِمَّا ذَلِكُمْ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ
وَخَافُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧٢)

قال ابن عباس وغيره : المعنى يخوفكم أوليائه ؛ أي بأوليائه، أو من أوليائه؛ لحذف
حرف الجر ووصل الفعل إلى الأسم فنصب . كما قال تعالى : « لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا » أي لينذرهم
بأس شديد ؛ أي يخوف المؤمنين بالكافر . وقال الحسن والسدي : المعنى يخوف أوليائه
لثقاتهم؛ ليقعدوا عن قتال المشركين . فاما أولياء الله فليس لهم لا يخافونه إذا خافهم . وقد

قيل: إن المراد هذا الذي يخوفكم بجمع الكفار شيطاناً من شياطين الإنس؛ إما نعيم بن مسعود أو غيره، على الخلاف في ذلك كما تقدم. (فَلَا تَخَافُوهُمْ) أي لا تخافوا الكافرين المذكورين في قوله: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ». أو يرجع إلى الأولياء إن قلت: إن المعنى يخوف بأوليائه أي يخوفكم أوليائه.

قوله تعالى: (وَخَافُونَ) أي خافون في ترك أمرى إن كنتم مصدقين بوعدى. والخوف في كلام العرب الذعر. وخَافَتِي فلان نَفَعْتُهُ، أي كُنْتُ أَسَدَ خَوْفًا مِنْهُ. والخوفاء المَفَاةُ لا ماء بها. ويقال: نَافَةٌ خَوْفَاءُ وهي الجرباء. والخافاة كالخرطة من الأدم يُسْتَارُ فِيهَا السَّل. قال سهل بن عبد الله: اجتمع بعض الصديقين إلى إبراهيم الخليل فقال: ما الخوف؟ فقال: لا تأمن حتى تبلغ المأمن. قال سهل: وكان الربيع بن خثيم إذا مَرَّ بِكَبَرٍ يَفْتَشِي عَلَيْهِ؛ فَقِيلَ لِعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ فَأَعْلَمُونِي. فأصابه فأعلموه، بغاه فأدخل يده في قبضه فوجد حركته عالية فقال: أشهد أن هذا أخوف زمانكم. فالتأفف من الله تعالى هو أن يخاف أن يَاقِبَهُ إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: لَيْسَ التَّائِفُ الَّذِي يَبْكِي وَيَسْحُ عَلَيْهِ، بَلِ التَّائِفُ الَّذِي يَتْرَكَ مَا يَخَافُ أَنْ يُعْلَبَ عَلَيْهِ. ففرض الله تعالى على العباد أن يخافوه فقال: «وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» وقال «وَأَيُّ قَارِعُونَ». وبلغ المؤمن بالخوف فقال: «يَتَخَوَّنَ رَبَّهُمْ مِنْ تَوْقِيهِمْ». ولأرباب الإشارات في الحسوف عبارات مرجعها إلى ما ذكرنا. قال الأستاذ أبو علي الدقاق: دخلت على أبي بكر بن قورن رحمه الله عائداً، فلما رآني دمعت عيناه، فقلت له: إِنَّ اللَّهَ يَفَايِكُ وَيَسْفِكُ. فقال لي: أتراني أخاف من الموت؟ إنما أخاف مما وراء الموت. وفي سنن ابن ماجه عن أبي ذر قال:

(١) يقال مفازة خوفاء. (بالف لا باه) أي زاحمة الجوف أو لا ماء بها؛ كما يقال نافة غمراء. (بالف كذلك) أي جرباء. (انظر اللسان مادة خوف) وليس فيه ولا في كتاب آخر من كتب اللغة هذان المعنيان في مادة «خوف» بالفاء.

(٢) الكبير: كبير الحداد، وهو زئ أو جله غليظ ذر حافات؛ وهو المعروف الآن بالمخاف. وأما الكور فهو المني من العين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إني أرى مالا تزون وأسمع مالا تسمعون ^(١) أظنت السماء ومشي ما أن يتط ما فيها موضع أربع أصابع إلا ومالك وأضح جبهته ساجدا لله والله لو تعلمون ما أعلم لصبحكم قليلا ولبيكنم كثيرا وما تلذثتم بالنساء على الفُرُشَات وتلججتم إلى الصُّعدَات ^(٢) تجارون إلى الله والله لو دذت أني كنت شجرة مُضْد ^(٣) . نخرجه الترمذي وقال : حديث حسن غريب . و يروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر قال : " لو دذت أني كنت شجرة مُضْد " . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ^(٤)

قوله تعالى : (وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ) هؤلاء قوم أسلموا ثم ارتدوا خوفا من المشركين ، فأغتم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل : « وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ » . وقال الكلبي : يعني به المنافقين ورؤساء اليهود ؛ كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فزلت . ويقال : إن أهل الكتاب لما لم يؤمنوا بشيء ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الناس ينظرون إليهم ويقولون إنهم أهل كتاب ؛ فلو كان قوله حقا لأتبعوه ، فزلت « وَلَا يَحْزُنكَ » . قراءة نافع بضم الباء وكسر الزاي حيث وقع إلا في - الأنبياء - « لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ » فإنه يفتح الباء ويضم الزاي . وضده أبو جعفر . وقرا ابن محييين كلها بضم الباء والزاي . والباقيون كلها بفتح الباء وضم الزاي .

(١) الأظيط : صوت الأتاق ، وأظيط الأيل : أصواتها وسجنها . أي إن كثرة ما في السماء من الملائكة قد أظيطها حتى أظيت . وهذا مثل وإيدان بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثم أظيط ، وإنما هو كلام قريب أراد به تقرير حقيقة الله عز وجل (من أين الأثير) . (٢) الصُّعدَات : الطرق ، وهي جمع صعد ؛ كطرق وطرقات . وقيل : جمع صعدة ؛ كظفة وهي فناء باب الدار ، ومن الناس من يديه . (٣) جاز القوم جوارا : وقرا أصواتهم بالهاء متضرعين . (٤) تضد : تضاعف المضد والمضد المضاد مثل النجل يضاعف به النجر .

وهما لفتان : حَزَنِي الْأَمْرَ يَحْزُنِي ، وَحَزَنِي أَيْضًا وَهِيَ قَلِيلَةٌ ، وَالْأُولَى أَنْصَحَ الْقَتَنِينَ ، قَالَه النَّحَّاسُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي « أَحْزَنَ » :

• مَضَى صَحْبِي وَاحْزَنِي الدِّيار •

وقراءة العامة « يُسَارِعُونَ » . وقرأ طلحة « يُسِرُّعُونَ فِي الْكُفْرِ » . قَالَ الضَّحَّاكُ : هُمُ الْكَافَرُ قَرِيشٌ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُمُ الْمُنَاقِقُونَ . وَقِيلَ : هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ . وَقِيلَ : هُوَ مَا تَمَّ فِي جَمِيعِ الْكُفَّارِ . وَسَارِعَتْهُمْ فِي الْكُفْرِ الْمَظَاهِرَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْقَشِيرِيُّ : وَالْحُزْنَ عَلَى كُفْرِ الْكَافِرِ طَاعَةً ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُفْرِطُ فِي الْحُزْنِ عَلَى كُفْرِ قَوْمِهِ ، فَنَبِيٌّ عَنْ ذَلِكَ ؛ كَمَا قَالَ : « فَلَا تَلْهَبْ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٌ » وَقَالَ : « فَلَمَّا بَايَعَ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا » .

(إِنَّهُمْ لَنْ يَصُورُوا اللَّهَ شَيْئًا) أَيْ لَا يُنْقِصُونَ مِنْ مُلْكِ اللَّهِ وَسُلْطَانِهِ شَيْئًا ؛ يَعْنِي لَا يَنْقُصُ بِكُفْرِهِمْ . وَكَأَنَّ رُؤْيَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيَا رُؤْيَ عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : « يَا عِبَادِي إِنِّي حَزَمْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ وَغَرْمًا فَلَا تَقْلَمُوا . يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَدْنُونِي أَهْدِكُمْ . يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَانِعٌ إِلَّا مَنْ أَطَعْتَهُ فَاسْتَطِعْمُونِي أَطِيعْكُمْ . يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَائِرٌ إِلَّا مَنْ كَوَّنَتْهُ فَاسْتَكُونُوا أَكُفُّكُمْ . يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ . يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تَبْلُغُونَ ضُرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا شَيْئًا فَتَقْتَعُونِي . يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَبَيْنَكُمْ كَانُوا عَلَى آثَقِ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَبَيْنَكُمْ كَانُوا عَلَى ابْجَرِّ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا . يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَبَيْنَكُمْ كَانُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَالْوَنُ فَاعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِثْلَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْخَيْطُ إِذَا ادَّخَلَ الْبَحْرَ . يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ إِيَّاهَا فَنَجِدْ خَيْرًا فليَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلْوِمَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » . خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ فِيهِ طَوْلٌ

يكتب كله . وقيل : معنى (**لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا**) أى لن يضرُوا أولياء الله حين تركوا نصرهم إذ كان الله عز وجل ناصرهم .

قوله تعالى : (**يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَكُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**) أى نصيبا . والحِطُّ النصيب والحد . يقال : فلان أحط من فلان ، وهو محطوظ . وجمع الحِطُّ أحاط . على غير قياس . قال أبو زيد : يقال رجل حَظِيظٌ ، أى جديدا إذا كان ذا حِطٍّ من الرزق . وحِطَّطْتُ في الأمر أحط . وربما جمع الحِطُّ أحطاء . أى لا يجعل لهم نصيبا في الجنة . وهو نص في أن الخير والنشر بإرادة الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ**) تنعم في البقرة ﴿١٧٧﴾ (**لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا**) كَرَّرَ للتأكيد . وقيل : أى من سوء تدبيره استبدال الإيمان بالكفر وبيعه به ؛ فلا يخاف جانبه ولا تدبيره . وانتصب « شَيْئًا » في الموضعين لوقوعه موقع المصدر ؛ كأنه قال : لن يضرُوا الله ضررا قليلا ولا كثيرا . ويموز انتصابه على تقدير حذف الباء ؛ كأنه قال : لن يضرُوا الله بشيء .

قوله تعالى : **وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ ۖ إِنَّمَا تُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ** ﴿١٧٨﴾

قوله تعالى : (**وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ**) الإملاء طول العمر ورفد العيش . والمعنى : لا يحسبن هؤلاء الذين يؤخفون المسلمين ؛ فإن الله قادر

(١) قال الجوهري : كأنه جمع أحط . قال ابن بري : وقوله « أحاط على غير قياس » ومعناه ، بل أحاط جمع أحط ، وأصله أحطظت قبلت الفاء الثانية ياء ، فصارت أحط ، ثم جمعت على أحاط . (من اللسان) .

(٢) راجع ١ ص ٣١٠ طبة ثانية أو ثالثة .

على إهلاكهم، وإنما يطول أعمارهم ليعملوا بالمعاصي، لأنه خير لهم. ويقال: «أما
تخلي لهم» بما أصابوا من الظفر يوم أُحد لم يكن ذلك خيرا لأنفسهم؛ وإنما كان ذلك
ليزدادوا عقوبة. وروى عن ابن مسعود أنه قال: ما من أحد يرّو ولا فاجر إلا والموت
خير له؛ لأنه إن كان برّا فقد قال الله تعالى: «وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلَّ بَرٍّ» وإن كان فاجرا
فقد قال: «إِنَّمَا نُخْلِ لَّهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا». وقرأ ابن عامر وعاصم «لَا يَحْسَبَنَّ» بالياء
ونصب السين. وقرأ حمزة: بالياء ونصب السين. والباقون: بالياء وكسر السين. فمن
قرأ بالياء فالذين فاعلون. أى فلا يحسن الكفار. و«أَمَّا نُخْلِ لَّهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ» تسد مسد
المفعولين. و«ما» بمعنى الذى، والمائد محذوف، و«خير» خبر «أَنْ». ويجوز أن تقتدر
«ما» والفعل مصدرا، والتقدير ولا يحسن الذين كفروا أن إملاءنا لهم خيرا لأنفسهم. ومن قرأ
بالتاء فالفاعل هو المخاطب، وهو محمد صلى الله عليه وسلم. و«الذين» نصب على المفعول الأول
لحسب. وأن وما بعدها بدل من الذين، وهى تسد مسد المفعولين، كما تسد لو لم تكن بدلا.
ولا يصلح أن تكون «أَنْ» وما بعدها مفعولا ثانيا لحسب؛ لأن المفعول الثانى فى هذا الباب
هو الأول فى المعنى؛ لأن حسب وأخواتها داخله على المبتدأ والخبر؛ فيكون التقدير: ولا تحسبن
أثما نخلي لهم خيرا. هذا قول الزجاج. وقال أبو علي: لو صحّ هذا لقال «خيرا» بالنصب؛ لأن
«أَنْ» نصير بدلا من «الذين كفروا»؛ فكانه قال: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيرا؛ فقوله
«خيرا» هو المفعول الثانى لحسب. فإذا لا يجوز أن يقرأ «لا تحسبن» بالتاء إلا أن تكسر «إِنَّ»
فى «أثما» وتنصب خيرا، ولم يرَ ذلك عن حمزة، والقراءة عن حمزة بالتاء؛ فلا تصح هذه
القراءة إذا. وقال الفراء والكسائي: قراءة حمزة جائزة على التكرير؛ تقديره ولا تحسبن الذين
كفروا، ولا تحسبن أثما نخلي لهم خيرا؛ فسدت «أَنْ» مسد المفعولين لحسب الثانى، وهى
وما عملت مفعول ثانى لحسب الأول. قال القشيري: وهذا قريب مما ذكره الزجاج
فى دعوى البدل، والقراءة صحيحة. فإذا غرض أبى علي تفليط الزجاج. قال النحاس: وزعم
أبو حاتم أن قراءة حمزة بالتاء هنا، وقوله: «ولا يحسبن الذين يحلون» لحن لا يجوز. وتبهم
على ذلك جماعة.

قلت : وهذا ليس بشيء ، لما تقدم بيانه من الإعراب ، ولصحة القراءة وشبوتها نقلا .
وقرأ يحيى بن وثاب « إنما نعى لهم » بكسر إن فيها جيمًا . قال أبو جعفر : وقراءة يحيى
حسنة . كما تقول : حسبت عمرا أبوه خالد . قال أبو حاتم : وسمعت الأخصش يذكر كسر
« إن » محتج به لأهل القدر ؛ لأنه كان منهم . ويعمل على التقديم والتأخير « ولا يحسن الدين
كفروا إنما نعى ليزدادوا إنما نعى لهم خير لأنفسهم » . قال : ورأيت في مصحف في المسجد
الجامع قد زادوا فيه حرفا فصار « إنما نعى لهم إنما » فنظر إليه يعقوب القاري فتبين
اللقن فحكه . والآية نص في بطلان مذهب القدرية ؛ لأنه أخبر أنه يطيل أعمارهم ليزدادوا
الكفر بعمل المعاصي ، وتوال أمثله على القلب . كما تقدم بيانه في ضده وهو الإيمان .
وعن ابن عباس قال : ما من برّ ولا فاجر إلا والموت خير له ثم تلا « إنما نعى لهم ليزدادوا إنما
وتلا » وما عند الله خير للأبرار » أخرجه رزين .

قوله تعالى : مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ
اخْتَلَيْتَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكَ عَلَى الْغَيْبِ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي
مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَاعْلَمُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ
أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٦﴾

قال أبو العالية : سأل المؤمنون أن يعطوا علامة يفترقون بها بين المؤمنين والمنافق ؛ فأنزل الله
عز وجل (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) الآية . واختلفوا من الخطاب بالآية
على أقوال . فقال ابن عباس والضحاك ومقاتيل والكوفي وأكثر المفسرين : الخطاب للكفار
والمنافقين . أي ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من الكفر والتناق وعداوة النبي صلى
الله عليه وسلم . قال الكوفي : إن قريشا من أهل مكة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل
منا نزع أنه في النار ، وأنه إذا ترك ديننا وأتبع دينك قلت هو من أهل الجنة ! فأخبرنا عن هذا
من أين هو ؟ وأخبرنا من يأتبك منا ؟ ومن لم يأتك ؟ . فأنزل الله عز وجل « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ

الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» من الكفر والفساق «حَتَّى يَخْرُجَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ» . وقيل : هو خطاب للمشركين . والمراد بالمؤمنين في قوله : « لَيَذَرُ الْمُؤْمِنِينَ » من في الأصلاب والأرحام ممن يؤمن . أى ما كان الله ليدرك أولادكم الذين حكم لهم بالإيمان على ما أنتم عليه من الشرك ، حتى يفرق بينكم وبينهم ؛ وعلى هذا (وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ) كلامٌ مستأنف . وهو قول ابن عباس وأكثر المفسرين . وقيل : الخطاب للمؤمنين . أى وما كان الله ليدرككم يا معشر المؤمنين على ما أنتم عليه من اختلاط المؤمن بالمنافق ، حتى يميز بينكم بالحنّة والتكليف ؛ تعرفوا المنافق الخبيث ، والمؤمن الطيب ؛ وقد ميز يوم أحد بين الفريقين . وهذا قول أكثر أهل المعاني . (وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) يا معشر المؤمنين . أى ما كان الله ليعين لكم المنافقين حتى تعرفهم ، ولكن يظهر ذلك لكم بالتكليف والحنّة ، وقد ظهر ذلك في يوم أحد ؛ فإن المنافقين تخلفوا وأظهروا الشبهة ، فساكنتم تعرفون هذا الغيب قبل هذا ، فالآن قد أطلع الله مجدا عليه السلام وصحبه على ذلك . وقيل : معنى « يُطْلِعُكُمْ » أى وما كان يُعلمكم ما يكون منهم . فقلوه : « وما كان الله يُطْلِعُكُمْ » على هذا متصل ، وعلى القولين الأولين منقطع . وذلك أن الكفار لما قالو : لم لم يوح إلينا ؟ قال : « وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ » أى على من يستحق النبوة ، حتى يكون الوحي باختياركم . (وَلَكِنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَنْ يُرِيدُ) (مِنْ رُسُلِهِ) لإطلاع غيبه (مَنْ يَشَاءُ) يقال : طَلَعْتُ عَلَى كَذَا وَأَطْلَعْتُ ، وَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِ غَيْرِي ؛ فهو لازمٌ ومُتَعَدٍّ . وقرئ « حَتَّى يُمَيِّزَ » بالتشديد من مَيَّزَ ، وكذا « فِي الْأَنْفَالِ »^(١) وهى قراءة حمزة . والباقون « يُمَيِّزُ » بالتخفيف من ماز يميز . يقال : مَرَّتُ الشَّيْءَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ أَمِيزُهُ مَيَّزًا ، وَمَيَّزْتُهُ مَيَّزًا . قال أبو معاذ : مَرَّتُ الشَّيْءَ أَمِيزُهُ مَيَّزًا إِذَا فَرَّقْتُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ . فإذا كانت أشياء قلت : مَيَّزْتُهُا مَيَّزًا . ومثله إذا جعلت الواحد شيئين قلت : فَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا ، خَفَفًا ؛ ومنه فَرَّقَ الشَّعْرَ . وإن جعلته أشياء قلت : فَرَّقْتُهُ تَفْرِيقًا .

قلت : ومنه أَمَّا زُ الْقَوْمِ ، تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ . وَتَكَادَ تَمَيَّزَ : يَقْطَعُ ؛ وَهَذَا فُسْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَكَادَ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ » وفى الخبر « مَنْ مَازَ أَدَّى عَنِ الطَّرِيقِ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ » .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ يقال : إن الكفار لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم من يؤمن منهم ، فأمر الله « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ » بمعنى لا تستغلوا بما لا يعينكم ، واشتغلوا بما يعينكم وهو الإيمان . ﴿ فَأَمِنُوا ﴾ أى صدقوا ، أى عليكم الصديق لا التشوف إلى اطلاع الغيب . ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَسَقَوْنَا لَكُمْ أَعْرَظِيمٌ ﴾ أى العنة . ويذكر أن رجلا كان عند الجحاج بن يوسف التقي ممتعا ، فأخذ الجحاج حصيات بيده قد عرفت عدتها فقال للتعيم : كم في يدى ؟ غصب فاصاب التعيم . فأغفله الجحاج وأخذ حصيات لم يعلم عدتها فقال للتعيم : كم في يدى ؟ غصب فأخطا ، ثم حسب أيضا فأخطا ، فقال : أيها الأمير ، أظنك لا تعرف عددا ما في يدك ؟ قال لا . قال : فما الفرق بينهما ؟ فقال : إن ذاك أحصيته فخرج عن حد الغيب ، غسبت فاصبت ، وإن هذا لم تعرف عددها فصار غيبا ، ولا يعلم الغيب إلا الله تعالى . وسياق هذا الباب في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ النَّارِ فَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّمَاءُ مَطَرًا مِثْرُ ذَلِكَ ﴾

وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ في موضع رفع ، والمفعول الأول محذوف . قال النخيل وسبويه والقرطبي : المعنى البخل خيرا لهم ، أى لا يحسبن البخلون البخل خيرا لهم . وإنما حذف لدلالة يخلون على البخل ، وهو كقوله : من صدق كان خيرا له . أى كان الصدق خيرا له . ومن هذا قول الشاعر :

إِذَا نَبَى السَّيْفُ بَرَى إِلَيْهِ • وَخَالَفَ السَّيْفُ إِلَى خِلَافِ

قاله : بَرَى إِلَى السَّيْفِ ، فَالسَّيْفُ دَلَّ عَلَى السَّيْفِ . وأما قراءة حمزة بالناء فبعبدة جدا ، قاله التمام . وجوازها أن يكون التقدير : لا تحسبن يخل الذين يخلون هو خيرا لهم .

قال الزجاج : وهى مثل « وأسأل القرية » . و « هو » فى قوله « هو خير لهم » فاصلة عند البصريين ، وهى البلاد عند الكوفيين . قال النحاس : ويجوز فى المربية « هو خير لهم » ابتداء وخبر .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ شَرُّهُمْ ﴾ ابتداء وخبر ، أى البخل شر لهم . والسبب فى « سَيَطُوقُونَ » من الوعيد ، أى سوف يُطَوَّقُونَ ؛ قاله المبرد . وهذه الآية نزلت فى البخل بالمال والإنفاق فى سبيل الله ، وأداء الزكاة المفروضة . وهذا كقوله : « وَلَا يَنْفَقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » الآية . ذهب إلى هذا جماعة من المتأولين ، منهم ابن مسعود وابن عباس وأبو وائل وأبو مالك والسدى والشعمي قالوا : ومعنى ﴿ سَيَطُوقُونَ مَا يَحْمِلُونَ ﴾ (١) هو الذى ورد فى الحديث عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من آتاه الله مالا فلم يُؤدِّ زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زببتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزيمته ثم يقول أنا مالك أنا كترك - ثم تلا هذه الآية - « ولا يحسن الذين يحملون » الآية أخرجه النسائي . وخبره ابن ماجه عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أحدٍ لا يُؤدِّي زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاع أقرع حتى يطوق به فى عنقه » ثم قرأ علينا النبي صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله تعالى « ولا تحسبن الذين يحملون بحمائلهم أنهم آمنوا من فضله » الآية . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من ذى رحيم يأتى ذا رحمه فيسأله من فضله ما عنده فيبخل به عليه إلا أخرج له يوم القيامة شجاع من النار يتلمظ حتى يطوقه » . وقال ابن عباس أيضا : إنما نزلت فى أهل الكلب وبخلهم ببيان ما علموه من أمر محمد صلى الله عليه وسلم . وقال ذلك مجاهد وجماعة من أهل

(١) الشجاع (بالضم) : الحية القز ، أو الذى يقوم على ذنبه ويواب الراس والقراس . (٢) الأقرع : هو الذى تحمرط جلد رأسه ؛ لكثرة سمه وطول عمره . (٣) الزببتان : الكتكتان السوداء فوق عينيه ، وهو أرحس ما يكون من الحيات وأخبى . وقيل : هما زببتان فى شلق الحية . (٤) الهزيمان : شجاع . وقيل : هما حطابتان فى الميمن تحت الأذنين . (٥) هذا رواية البخارى من أبى هريرة ومقطعه . أما ما أخرجه النسائي فيلفظ آخر من ابن مسعود . وإيجع صحيح البخارى وسنن النسائي فى باب الزكاة . (٦) تلفظت الحية : أخرجت لسانها كلفظ الأكل .

العلم . ومعنى «سَبَطُونَهُ» على هذا التأويل سيجملون عقاب ما بخلوا به ؛ فهو من الطاقة كما قال تعالى : «وَعَلَى الَّذِينَ بَطِئُونَهُ» وليس من التطويق . وقال إبراهيم النخعي : معنى «سَبَطُونَهُ» سَجَّلَ لم يَوْمِ الْقِيَامَةِ طَوْقٌ مِنَ النَّارِ . وهذا يجري مع التأويل الأول ؛ [أى] قول السدى . وقيل : يُزْمَنُ أَعْمَالُهُمْ كَمَا يُلْزَمُ الطَّوْقُ الْعَنْقُ ؛ يقال : طَوَّقَ فُلَانٌ عَمَلَهُ طَوْقَ الْحِمَامَةِ ، أَيْ أُلْزِمَ عَمَلَهُ . وقد قال تعالى : «وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتُهُ طَائِرُهُ فِي عَقِبِهِ» . ومن هذا اللَّغْوِ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْشٍ لِأَبِي سَفْيَانَ :

أَلْبِخْ أَبَا سَفْيَانَ عَنْ * أَمْرِ حَوَاقِبِهِ نَدَامَةً
دَارَ ابْنِ عَمِّكَ وَبَنَاتِهَا * تَقْضِي بِهَا عَنْكَ الْغَرَامَةَ
وَحَلِيفُكُمْ بِاللَّهِ رَبِّ النَّاسِ مَجْتَبِدُ الْقَسَامَةِ
إِنْ هَبَ بِهَا إِنْ هَبَ بِهَا * طَوَّقَهَا طَوْقَ الْحِمَامَةِ

وهذا يجري مع التأويل الثانى ، والبخل والبخل فى اللغة أن يمنع الإنسان الحق الواجب عليه . فأما من منع مالا يجب عليه فليس يبخل ؛ لأنه لا يَدْرُكُ بذلك . وأهل الحجاز يقولون : يَتَحَلَّلُونَ وقد بَخَلُوا . وسائر العرب يقولون : يَبْخُلُونَ ؛ حكاة النعاس . ويَبْخُلُ يَبْخُلُ بَخْلًا وَيَبْخُلُ ؛ عَنْ أَبِي فَارِسٍ .

الثالثة - فى ثمرة البخل وفائدته . وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لَأَنْصُرَ» «مَنْ سَبَدَكُمْ» ؟ قالوا : الجَدُّ بْنُ قَيْسٍ عَلَى بُخْلِ فِيهِ . فقال صلى الله عليه وسلم : «وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبَخْلِ» ؟ قالوا : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : «إِنْ قَوْمًا تَزَلُوا بِسَاحِلِ الْبَحْرِ فَفَكَّرُوا لِيَبْخُلَهُمْ تَزَلُوا الْأَضْيَافَ بِهِمْ فَقَالُوا : لِيُبْعِدَ الرَّجَالُ مِنَّا عَنِ النِّسَاءِ حَتَّى يَسْتَنْزِلَ الرَّجَالُ إِلَى الْأَضْيَافِ يُبْعِدُ النِّسَاءَ ، وَتَسْتَنْزِلُ النِّسَاءُ يُبْعِدُ الرَّجَالُ ؛ فَفَعَلُوا وَطَالَ ذَلِكَ بِهِمْ فَاسْتَغْلَزَ الرَّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ» . ذكره الماوردي فى كتابه «أدب الدنيا والدين» . والله أعلم .

- (١) لما هاجر بنو جشم من مكة إلى المدينة تركوا دورهم هجرة منقعة . ليس فيها ساكن ؛ فباعها أبو سفيان من حمزة بن مسلمة . فقال عبد الله لابن سفيان هذه الأبيات بعد فتح مكة . (راجع سيرة ابن هشام ص ٣٣٩ طبع أمدي) .
(٢) أى أى حب أوجب له .

الرابعة - واختلف في البخل والشح؛ هل هما بمعنى واحد أو بمعنىين . فقيل : البخل الامتناع من إخراج ما حصل عندك . والشح : الحرص على تحصيل ما ليس عندك . وقيل : إن الشح هو البخل مع حرص . وهو الصحيح لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اتقوا الظلم فإن الظلم ظلماتٌ يوم القيامة وَاتَّقُوا الشَّحَّ فَإِنَّ الشَّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَلْهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاعَهُمْ وَاسْتَعْلَوْا مَحَارِمَهُمْ " . وهذا يرَدُّ قول من قال : إن البخل منع الواجب ، والشح منع المستحب . إذ لو كان الشح منع المستحب لما دخل تحت هذا الوعيد العظيم ، والذم الشديد الذي فيه هلاك الدنيا والآخرة . ويؤيد هذا المعنى ما رواه النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يجتمع غبارٌ في سبيل الله ودخان جهنم في منخرى رجلٍ مسلمٍ أبداً ولا يجتمع شحٌ وإيمانٌ في قلب رجلٍ مسلمٍ أبداً " . وهذا يدل على أن الشح أشدُّ في الذم من البخل ؛ إلا أنه قد جاء ما يدل على مساواتهما وهو قوله - وقد سئل : أيكون المؤمن بخيلاً ؟ قال : " لا " . وذكر الماوردي في كتاب « أدب الدنيا والدين » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصار : " من سَدَّكُمْ قالوا : الجُدَّ بن قيس على بُخْلٍ فيه ؛ الحديث . وقد تقدم -

قوله تعالى : ﴿ وَبَرَأَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ أخبر تعالى ببقائه ودوام ملكه ، وأنه في الأبد كهو في الأزل غني عن العالمين ، فبرأت الأرض بعد فناء خلقه وزوال أملاكهم ، فتبقى الأملاك والأموال لا مدعى فيها . بخرى هذا مجرى الورثة في عادة الخلق ، وليس هذا بمراتب في الحقيقة ؛ لأن الوارث في الحقيقة هو الذي يرث شيئاً لم يكن ملكه قبلاً ، والله سبحانه وتعالى مالك السموات والأرض وما بينهما ، وكانت السموات وما فيها ، والأرض وما فيها له ، وأن الأموال كانت عارية عند أربابها ؛ فإذا ماتوا رُدَّتْ العارية إلى صاحبها الذي كانت له في الأصل . ونظير هذه الآية قوله تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ » ، « إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا » الآية . والمعنى في الآيتين أن الله تعالى أمر عباده بأن يُتَّقُوا ولا يَتَعَلَّوْا قبل أن يموتوا ويتركوا ذلك ميراثاً لله تعالى ، ولا ينفهم إلا ما أنفقوا .

قوله تعالى : لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكَ وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾

قوله تعالى : (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ) ذكر تعالى قبيح قول الكفار لآسيا اليهود . وقال أهل التفسير : لما أنزل الله « مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ الله قرضًا حسنًا » قال قوم من اليهود - منهم حُجَيٌّ بن أخطب ؛ في قول الحسن . وقال عكرمة وغيره : هو فتاح بن عازوراء - إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ يقرض منا . وإعسا قالوا هذا تمويهًا على ضعفائهم ، لا أنهم يعتقدون هذا ؛ لأنهم أهل كتاب . ولكنهم كفروا بهذا القول ؛ لأنهم أرادوا تشكيك الضعفاء منهم ومن المؤمنين ، وتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم .

أى أنه فقير على قول محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه اقترض منا . (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) سنجازيهم عليه . وقيل : سنكتبه في صحائف أعمالهم ، أى نأمر الحفظة بإثبات قولهم حتى يقرءه يوم القيامة في كتبهم التى يؤنونها ؛ حتى يكون أوكد للجنة عليهم . وهذا كقوله : « وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ » . وقيل : مقصود الكتابة الحفظ ، أى سنحفظ ما قالوا لنجازيهم . « وما » فى قوله « ما قالوا » فى موضع نصب بسنكتب . وقرأ الأعمش وحمة « سيكتب » بالياء ؛ فيكون « هنا » اسم ما لم يُسم فاعله . واعتبر حمزة ذلك بقراءة ابن مسعود « ويقال ذوقوا عذاب الحريق » .

قوله تعالى : (وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ) أى وتكتب قتلهم الأنبياء ، أى رضاعهم بالقتل . والمراد قتل أسلافهم الأنبياء ؛ لكن لما رضوا بذلك صحت الإضافة إليهم . وحسن رجل عند الشعبي قتل عثمان رضى الله عنه فقال له الشعبي : شيركت فى دمه . بفعل الرضا بالقتل قتلًا رضى الله عنه .

قلت : وهذه مسألة عظيمة حيث يكون الرضا بالمعصية معصية . وقد روى أبو داود عن العُرس بن عبدة اليماني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا عُيِلَتِ الْخَطِيئَةُ

في الأرض كان من شهدها فكرحها - وقال مرة فأنكرها - كن غاب عنها ومن غاب عنها
فرضها كان كن شهدها « . وهذا نص .

قوله تعالى : (خَيْرَ حَقٍّ) تقدم معناه في البقرة . (وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ)
أى يقال لهم في جهنم ، أو عند الموت ، أو عند الحساب هذا . ثم هذا القول من الله تعالى ،
أو من الملائكة ، قولان . وقراءة ابن مسعود « ويقال » . والحريق اسم للتهبة من النار .
والنار تشمل الملتبة وغير الملتبة . (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ) أى ذلك العذاب بما سلف
من الذنوب . وخَصَّ الأيدي بالذكر ليدل على تولى الفعل ومباشرته ، إذ قد يضاهى الفعل
إلى الإنسان بمعنى أنه أمر به ، كقوله : « يَدْعُ أَبْنَاءَهُمْ » وأصل « أَيْدِيكُمْ » أَيْدِيكُمْ خذفت
الضمة لثقلها . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى
يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ
وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٨٦﴾ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ
كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿١٨٧﴾

قوله تعالى : (الَّذِينَ) في موضع خفض بلا من « الذين » في قوله عز وجل « لَقَدْ
تَمَيَّعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا » أومنتم « للعبيد » ، أو خبر ابتداء ، أى هم الذين قالوا . وقال الكلبي
وغیره . زلت في كتب بن الأشرف ، ومالك بن السيف ، ووهب بن يونس ، وفيه ما
ابن عازورا وجماعة أنوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا له : أترع أن الله أرسلك إلينا ،
وأنه أنزل علينا كتابا عهد إلينا فيه ألا تؤمن لرسول يزعم أنه من عند الله حتى يأتينا بقربان
تأكله النار ، فإن جئنا به صدقناك . فأنزل الله هذه الآية . فقيل : كان هذا في التوراة ، ولكن
كان تمام الكلام : حتى يأتيكم المسيح ومحمد فإذا أتياكم قاموا بهما من غير قربان . وقيل :

كان أمر القرايين ثابتاً إلى أن نُسخت على لسان عيسى بن مريم . وكان النبي يذمهم ويدهو فتزول نار بيضاء لها دوى وحفيف لادخان لها ، فتأكل القربان . فكان هذا القول دعوى من اليهود ؛ إذ كان تم استثناء فأخفوه ، أو نسخ ، فكانوا في تمسكهم بذلك متعتين ، ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم دليل قاطع في إبطال دعواهم ، وكذلك معجزات عيسى ، ومن وجب صدقه وجب تصديقه . ثم قال تعالى : إقامة للحجة عليهم : **(قُلْ) يا محمد (قد جاءكم) يا معشر اليهود (رسل من قبلي بالبينات وبالدلى قلتم) من القربان (فلم تقتسموهم إن كنتم صادقين) بئى زكراً وبئى وشعياً ، وساتروا من قتلوا من الأنبياء عليهم السلام ولم تؤمنوا بهم .** أراد بذلك أسلافهم ، وهذه الآية هي التي تلاها حاصر الشعبي رضى الله عنه ، فاحتج بها على الذى حسن قتل عثمان رضى الله عنه كما بيناه . وأن الله تعالى سبى اليهود قتلة لرضاهم بفعل أسلافهم ، وإن كان بينهم نحو من سبعمائة سنة . والقربان ما يقترب به إلى الله تعالى من شئك وصدقة وعمل صالح ؛ وهو فلان من القرية . ويكون اسماً ومصداً ؛ فثال الاسم السلطان والبهيان . والمصدر المدون والخمران . وكان عيسى بن عمر يقرأ « يقربان » بضم ياءه أتاباً لضمه القاف ؛ كما قيل في جمع ظلمات : ظلمات ، وفي حجرة محجرات . ثم قال تعالى معزياً لئيبه ومؤنساً له : **(إِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ) أى بالدلالات . (والزبور) أى الكتب المزبورة ، بئى المكتوبة . والزبور جمع زبور وهو الكتاب . وأصله من زبرت أى كتبت . وكل زبور فهو كتاب ؛ قال امرؤ القيس :**

يَلْنُ طَلُّ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي • تَلْطُ زَبُورِي صَيِّبَ يَمَانِي ^(١)

وأنا أعرف تزيقي أى كتابي . وقيل : الزبور من الزبر بمعنى الزنبر . وذبرت الرجل أتهرته . وذبرت البئر : طويتها بالحجارة . وقرأ ابن حاصر « بالزبور والكتاب المنيير » بزيادة باء في الكلمتين . وكذلك هو في مصاحف أهل الشام . **(وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) أى الواضح المضيء ؛ من قولك : أُنِرْتُ الشيء أيته ، أى أَوْضَحْتُهُ . يقال : نَارُ الشئ وأناره وتَوَرَّه وأستناره بمعنى ،**

وكل واحد منهما لازم ومتعد . وجمع بين الزبر والكباب - وهما بمعنى - لاختلاف لفظهما ، وأصلهما كما ذكرنا .

قوله تعالى : كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُجِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى - لما أخبر جل وتعالى عن الباطلين وكفرهم في قولهم : « إِنَّا لَنَنصُرَنَّ مَن بَدَأَ بِهِمْ وَمَا لَنَا بِقُوَّةٍ » ، وأمر المؤمنين بالصبر على أذاهم في قوله « لَنُجْلِبَنَّ لَهُمْ سُلَيْمَاتٍ » الآية - بين أن ذلك مما ينقض ولا يدوم ، فإن أمد الدنيا قريب ، ويوم القيامة يوم الجزاء . و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) من اللزوم ، وهذا مما لا يحصى عنه للإنسان ، ولا يحيد عنه لحيوان . وقد قال أمية بن أبى الصلت :
 مَن لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا • لِمَسْوَتِ كَأْسٍ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا
 (وقال آخر :

الموتُ بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ ذَائِقُهُ • قُلْتُ يَشْعُرُ بَعْدَ الْبَابِ مَا الدَّارُ
 الثانية - قراءة العامة « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » بالإضافة . وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » بالتثنية ونصب الموت . قالوا : لأنها لم تثن بعد . وذلك أن اسم الفاعل على صترين : أحدهما أن يكون بمعنى المُنْفِي . والثاني بمعنى الاستقبال ؛ فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا الإضافة إلى ما بعده ؛ كقولك : هذا ضاربُ زيد أميس ، وقائلُ بكرٍ أميس ؛ لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم ، نحو غلامُ زيد ، وصاحبُ بكرٍ . قال الشاعر :
 الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْ • نِيْسَمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ

(١) ملاحظة : أى شاة وقيل ثاة صبيحة .

(٢) الركب ، الحجب . واليت لسروين آخرى القيص ، وقال حميد بن الحارث : (من السان) .

وإن أردت الثاني جاز الجز . والنصب والتثوين فيما هذا سبيله هو الأصل ؛ لأنه يجري مجرى الفعل المضارع . فإن كان الفعل غير متعد لم يتعد ، نحو قائمٌ زيدٌ . وإن كان متعدياً عديته ونصبت به ، فقول : زيدٌ ضاربٌ عمروا بمعنى يضرب عمروا . ويجوز حذف التثوين والإضافة تخفيفاً ، كما قال المزار :

سَلِّ المَمُومَ بِكُلِّ مُعِطَى رَأْسِهِ * نَاجِ مُحَالِطَ ضُفْبَةٍ مُتَعِيسٍ^(١)
مُقَاتِلَ أَجْبَلِهِ مِيزَ عُنُقِهِ * فِي مَنِيكِ زَيْنِ الْمِطَى مَرَّتَيْنِ^(٢)

الثالثة - إعلم أن لوث أسباباً وأمارات ؛ فمن علامات موت المؤمن عرقُ الجبين ، أخرجه الثَّسَنِيُّ من حديث بُرَيْدَةَ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " المؤمن يموت برق الجبين " . وقد بَيَّنَّا في " التذكرة " فإذا احتضر لقن الشهادة ؛ لقوله عليه السلام : " لقنوا موتاكم لا إله إلا الله " لتكون آخر كلامه فيُحْتَمَّ له بالشهادة ؛ ولا يعاد عليه منها لئلا يضجره ويستحب «قراءة» يس ذلك الوقت ؛ لقوله عليه السلام : " اقرأوا يس كل موتاكم " . أخرجه أبو داود . وذكره الأجرى في كتاب النصيحة من حديث أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من ميت يُقرأ سورة يس إلا هُوَ عليه " . فإذا قُضِيَ وتَبَّحَ البصرُ الروح - كما أخبر صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم - وارتضعت العبادات ، وزال التكليف ، توجهت على الأحياء أحكام ؛ منها تضيُّقه ، وإعلامُ إخوانه الصلحاء بموته ؛ وتكرهه قوم وقالوا : هو من النسي . والأول أصح ، وقد بَيَّنَّا في غير هذا الموضع . ومنها الأخذ في تجهيزه بالنسل والدفن لئلا يسرع إليه التبر ؛ قال صلى الله عليه وسلم لقوم أنشروا دفن ميتهم : " عجلوا بدفن جيفتكم " ؛ وقال : " أسرعوا بالخنازة " الحديث ، وسبأى ، فأما ضله وهي

(١) قوله سَلِّ رأسه ، أى ذلول سراج ؛ مريح . والنسبة : أن يضرب . ياجته إلى الخمرة . والمتيسر والأيسر . الأيسر ، وهو أفضل الزمان الإبل - المأخوذ - سَلِّ هو ملك اللازمة لقراق من تهوى وتأبه عنك بكل بغير رحمة السفر .
(٢) «دفع بغيراً بطن الجوف» ؛ فإذا شد راحه عليه أعتال أحبه (جمع حبل) واستوقها لظن جرحه . والاعتبال : القهقبات بالتي . والميزن : بين الطول . وزين : زاحم ودفع . والبريدس : السنديد . ويروي : مزين عنقه .
(في شرح الشواهد للشنفرى) .

— الثالثة — فهو سنة لجميع المسلمين حاشا الشهيد على ما تقدم . وقيل : غسله واجب ؛
 قاله القاضي عبد الوهاب . والأول مذهب الكتاب ، وعلى هذين القولين الأولين العلماء .
 وسبب الخلاف قوله عليه السلام لَأَمْ عَظِيَّةٌ فِي قَسْلِهَا ابْنَتُهُ زَيْنَبُ ، على ما في كتاب مسلم .
 وقيل : هي أُمُ كَثُومَ ، على ما في كتاب أبي داود : «أَغْسَلْنَاهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
 إِنْ رَأَيْنَا ذَلِكَ» الحديث . وهو الأصل عند العلماء في غسل الموتى . فقيل : المراد بهذا الأمر
 بيانُ حكم الغسل فيكون واجبا . وقيل : المقصود منه تعليم كيفية الغسل فلا يكون فيه ما يدل
 على الوجوب . قالوا ويدل عليه قوله : «إِنْ رَأَيْنَا ذَلِكَ» وهذا يقتضي إخراج ظاهر الأمر
 عن الوجوب ؛ لأنه فوضه إلى نظرهم . قيل لهم : هذا فيه بُدٌّ ؛ لأنَّ رَدَّكَ «إِنْ رَأَيْنَا»
 إلى الأمر ، ليس السابق إلى الفهم بل السابق رجوع هذا الشرط إلى أقرب مذكور ، وهو
 «أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» أو إلى التخير في الأعداد . وعلى الجملة فلا خلاف في أن غسل الميت
 مشروع معمول به في الشريعة لا يُترك . وصفته كصفة غسل الجنابة على ما هو معروف .
 ولا يجاوز السبع غسلات في غسل الميت بإجماع ؛ على ما حكاه أبو عمر . فإن خرج منه شيء
 بعد السبع غيبل الموضع وحده ، وحكه حكم الجنب إذا أحدث بعد غسله . فإذا فرغ من
 غسله كفَّته في ثيابه وهي :

الرابعة — والتكفين واجب عند عامة العلماء ، فإن كان له مال فن رأسه ماله
 عند عامة العلماء ، إلا ما حكى عن طاوس أنه قال : من التلت كان المال قليلا أو كثيرا .
 فإن كان الميت ممن تلزم غيره نفقته في حياته من سيّد — إن كان عبدا — أو أب أو زوج
 أو ابن ؛ فعلى السيد بائناق ، وعلى الزوج والأب والأبن باختلاف . ثم على بيت المال أو على
 جماعة المسلمين على الكفاية . والذي يتعين منه بتعيين الفرض ستر العورة ؛ فإن كان فيه فضل
 فغير أنه لا يعم جميع الجسد غطى رأسه ووجهه ؛ إكراما لوجهه وسترا لما يظهر من قسيته
 بحاسنه . والأصل في هذا قصة مُصْعَبِ بْنِ مُعْمِرٍ ، فانه ترك يوم أُحُدَ نَمْرَةً ^(١) كان إذا غُطِّيَ رأسه

(١) النمرة (بفتح نكسر) : شملة فيها خطوط بيض وسود ، أو بردة من صوف تطيشها الأهراب .

خرجت رجلاه، وإذا غُطِّي رجلاه خرج رأسه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَبِعُوهَا
نَمَا عَلَى رَأْسِهِ وَأَجْلَسُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْنِ» ^(١١) أخرج الحديث مسلم . والوتر مستحب عند كافة
العلماء في الكفن؛ وكلهم يجمعون على أن ليس فيه حد . والمستحب منه البياض؛ قال صلى
الله عليه وسلم: «البَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكُنْتُمْ فِيهَا مَوْتًا» أخرجه
أبو داود . وكُتِنَ صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سَخُولَةٍ مِنْ كُرْسَفٍ . والكفن
في غير البياض جائز إلا أن يكون حريرا أو نَرًا . فان تشاح الورثة في الكفن قُضِيَ عليهم
في مثل لباسه في جُمُعته وأعياده؛ قال صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كُنْتُمْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ
كَفَنَهُ» أخرجه مسلم . إلا أن يوصى بأقل من ذلك . فإن أوصى بغير قيل : يبطل
الزائد . وقيل : يكون في الثالث . والأوَّلُ أصح؛ لقوله تعالى : «وَلَا تُسْرِفُوا» . وقال أبو بكر:
إنه للهبة . ^(١٢) فإذا فُرع من غسله وتكفينه ووضْع على سريره واحتمله الرجال على أعناقهم وهي :

الخامسة - فالحكم الإسراع في المني؛ لقوله عليه السلام: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ
صَالِحَةً غُفِرَ تَقَدُّمُهَا إِلَيْهِ وَإِنْ تَكُنْ فِيمَ ذَلِكَ فَتَسْرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» . لا كما يفعله اليوم
الجهال في المني رويدا، والوقوف بها المزة بعد المزة، وقراءة القرآن بالألحان إلى ما لا يحل
ولا يجوز حسب ما يفعله أهل الديار المصرية بموتاهم . روى النسائي - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى
قال حدثنا خالد قال أنبأنا عيسى بن عبد الرحمن قال حدثني أبي قال : شهدت جنازة
عبد الرحمن بن سُمرة وخرج زياد يمشي بين يدي السرر ، بغسل رجال من أهل عبد الرحمن
ومواليهم يستقبلون السرر ويمشون على أعناقهم ويقولون : رُويَدارُ رويدا، بارك الله فيكم !
فكانوا يَدْبُونُ دَبْيَا، حتى إذا كانوا ببعض طريق المريد لحقنا أبو بكره رضي الله عنه على بضلة فلما

(١١) الإذْن (كسر الميم) : حثيئة طيبة الرائحة، يحقن بها البيوت غرة الخشب . (١٢) قوله :
صالح، يريد بفتح الميم ونسبها ؛ فالتحقيق منسوب إلى السور ، وهو القصار لأنه يسهل أي يسهلها ، أو إلى حمول
من لغة اليمن . فأما فهمهم مع صل ، وهو هروب الأيمن التي : ولا يكون إلا من فلان . والكسوف كصفي
الشمس . (١٣) الهبة (مفعلة للميم) : التبع والصدقة التي يلزم فصيل من الجند .

ورأى الذى يصنعون حل عليهم بيفلته وأهوى اليهم بالسوط وقال : خلوا ! فوالذى أكرم وجهه أبى القاسم صلى الله عليه وسلم لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا لنكاد نرمل بها رملاً ، فانبطت القوم . وروى أبو ماجد عن ابن مسعود قال سألتنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشى مع الجنائز فقال : "دون الخبب إن يكن شيراً يعجل اليه وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار" الحديث . قال أبو عمر : والذى عليه جماعة العلماء فى ذلك الإسراع فوق السجبة قليلاً ، والعجلة أحب إليهم من الإبطاء . ويكره الإسراع الذى يَشَقُّ على ضَعْفَةِ الناس ممن يتبعها . وقال إبراهيم النخعي : بطئوا بها قليلاً ولا تدبوا دبيب اليهود والنصارى . وقد تأول قوم الإسراع فى حديث أبى هريرة تعجيل الدفن لا المشى ، وليس بشيء لما ذكرنا . وبالله التوفيق .

السادسة - وأما الصلاة عليه فهي واجبة على الكفاية كالجهاد . هذا هو المشهور من مذاهب العلماء : مالك وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم فى النجاشي : "قوموا فصلوا عليه" . وقال أصبغ : إنها سنة . ورؤى عن مالك . وسيأتى لهذا المعنى زيادة بيان فى « برائة » .

السابعة - وأما دفنه فى التراب ودمه وسفقه فذلك واجب ؛ لقوله تعالى : « فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوَاءُ أَخِيهِ » . وهناك ^(٢) يذكر حكم بئان القبر وما يستحب منه ؛ وكيفية جعل الميت فيه . ويأتى فى « الكهف » حكم بناء المسجد عليه ، إن شاء الله تعالى .

فهذه جملة من أحكام الموتى وما يجب لهم على الأحياء . وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تَسْبُوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا" أخرجه مسلم . وفى سنن النسائي عنها أيضاً قالت : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم هالك يسوء فقال : "لا تذكروا هلكاكم إلا بخير" .

(١) فى المائة السابعة فى قوله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم » آية ٤٤

(٢) فى سورة المائدة آية ٣١ (٢) عند قوله تعالى : « وهلك أضرتنا عليهم... » آية ٣١

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فاجر المؤمن ثواب ، واجر الكافر عقاب ، ولم يعتد بالنعمة والبلية في الدنيا أجرا وجزاء ؛ لأنها عَرَصَةُ الفناء . ﴿ فَن زُجِرَ عَنِ النَّارِ ﴾ أى أبعد . ﴿ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ قَدَقَارَ ﴾ ظفر بما يرجو ، ونجا مما يخاف . وروى الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من سَرِه أن يُزَجَرَ عن النار وأن يدخل الجنة فلتائه منيته وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويأتى إلى الناس الذى يُحب أن يؤتى إليه " . عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها اقموا إن شئتم " ﴿ فَن زُجِرَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ قَدَقَارَ ﴾

﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ ﴾ أى تمتز المؤمن وتخدمه فيظن طول البقاء وهى فانية . والمتاع ما يُمتنع به وينتفع ؛ كالنَّاسِ وَالْقِنْدَرِ وَالْقَصْعَةِ ثم يزول ولا يبقى ملكة ؛ قاله أكثر المعمرين . قال الحسن : تَخْضَرُ النَّبَاتُ ، وَلَبَّ النَّبَاتُ لا حاصل له . وقال قتادة : وهى متاع متروك توشك أن تضمحل بأهلها ؛ فينبى للإنسان أن يأخذ من هذا المتاع بطاعة الله سبحانه ما استطاع . ولقد أحسن من قال .

هى الدار دار الأذى والقذى • ودارُ الفناء ودارُ النسيان
فلو ظنَّها بحذافيرها • لمُت ولم تقض منها الوطر
إيا من يؤمل طولَ الخلود • وطولُ الخلود عليه ضرر
إذا أنت شئت وبان الشباب • فلا خير في العيش بيد الكبر

والفسرود (صح الفين) الشيطان ، يضر الناس بالتحية والمواعيد الكاذبة . قال ابن عرفة : للفرور ما طاب له ظاهره ونجى ، وفيه باطن مكروه أو مجهول . والشيطان غرور ؛ لأنه يحمل على عاب التفسر ، وورث ذلك ما يسوء . قال : وبين هذا بيع الغرر ، وهو ما كان له ظاهره يبع بضر وباطن مجهول .

قوله تعالى : لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ
أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَلَنْ تَصْبِرُوا
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٥٤﴾

هذا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمه . والمعنى : تَتَحَبَّرَنَّ وَتَتَحَنَّنَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ
بِالْمَصَائِبِ وَالْأَرْزَاءِ وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَسَائِرِ تَكَالِيفِ الشَّرْعِ . وَالْإِبْتِلَاءُ فِي الْأَنْفُسِ بِالمَوْتِ
وَالْأَمْرَاضِ وَفَقْدِ الْأَحْيَاءِ . وَبَدَأَ بِذِكْرِ الْأَمْوَالِ لِكَثْرَةِ الْمَصَائِبِ بِهَا . (وَلَتَسْمَعَنَّ)
إِنْ قِيلَ : لَمْ تَبْنِتِ الْوَاوُ فِي « لَتَبْلُوَنَّ » وَحُذِفَتْ مِنْ « وَلَتَسْمَعَنَّ » ؛ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاوُ فِي « لَتَبْلُوَنَّ »
قَبْلَهَا فَتَحَةُ حَزَنَتِكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخُصِّصَتْ بِالضَّمَّةِ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ جَمْعًا ، وَلَمْ يَحْزَنْ حَذْفُهَا لِأَنَّهُ
لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَحُذِفَتْ مِنْ « وَلَتَسْمَعَنَّ » لِأَنَّ قَبْلَهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا . وَلَا يَحْزُونُ
هَمْزُ الْوَاوِ فِي « لَتَبْلُوَنَّ » لِأَنَّ حَرَكَتَهَا عَارِضَةٌ ؛ قَالَهُ النَّحَّاسُ وَغَيْرُهُ . وَيُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنَ الْمَذْكُورِ
لَتَبْلِيٍّ يَارِجِلٍ . وَلِلْأَتْنَيْنِ : لَتَبْلِيَانِ يَارِجِلَانِ . وَلِلْجَمَاعَةِ الرِّجَالِ : لَتَبْلُوكُ . وَزَلَّتْ بِسَبَبِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ يَهُودِيًّا يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ . رَدًّا عَلَى الْقُرْآنِ وَاسْتِخْفَافًا بِهِ حِينَ
أَنْزَلَ اللَّهُ « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » فَظَلَمَهُ ؛ فَشَكَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَنَزَلَتْ . قِيلَ : إِنَّ قَائِلَهَا فِتْنَا حَاصِلُ الْيَهُودِيَّ ؛ عَنْ عِكْرَمَةَ - الزُّهْرِيِّ - : هُوَ كَسْبُ بَنِي الْأَشْرَفِ
نَزَلَتْ بِسَبَبِهِ ؛ وَكَانَ شَاعِرًا ، وَكَانَ يَهْجُو النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ ، وَيُؤَلِّبُ عَلَيْهِ كِفَانًا
قَرِيشَ ، وَيُشَبِّبُ بِنِصَاءِ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ وَأَصْحَابَهُ
فَقَتَلَهُ الْقِتْلَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالسَّيْرِ وَصَحِيحِ الْخَبَرِ . وَقِيلَ غَيْرَ هَذَا . وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ
الْمَدِينَةَ كَانَ بِهَا الْيَهُودُ وَالْمُشْرِكُونَ ، فَكَانَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَسْمَعُونَ أَذًى كَثِيرًا . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِأَبْنِ أَبِي - وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى حِمَارٍ قَدَعَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَقَالَ ابْنُ أَبِي :
إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَلَا تَوَدُّنَا بِهِ فِي جَمَالِنَا ! إِرْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ ، فَمِنْ جَمَاعِكَ فَأَقْصَصْ
عَلَيْهِ . وَقِيضَ عَلَى أَنْفِهِ لَثْلًا بِصِيهِ غِبَارِ الْحِمَارِ ، فَقَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ : نَهَى يَارَسُولَ اللَّهِ ،

فَأَخَذْنَا فِي مَجَالِسِنَا فَإِنَّا نَحْبُ ذَٰلِكَ . وَأَسْنَبَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ كَانُوا حَوْلَ ابْنِ أَبِي وَالمسلمون ، وما زال النبي صلى الله عليه وسلم يسكنهم حتى سكنوا . ثم دخل على سعد بن عبادَةَ يعودُهُ وهو مريض ، فقال : " أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ فَلَانٌ " فقال سعد : أعف عنه وأصغح ، فولدَى أَتَزَلُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي نَزَلَ ، وَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَوَجَّهُوا وَيَعْبُوهُ بِالْعَصَابَةِ ؛ فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَٰلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شِرْقَ بِهِ ، فَذَٰلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ . فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . قِيلَ : هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقِتَالِ ، وَتَدَبَّرَ اللَّهُ عِبَادَهُ إِلَى الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى وَأَخْبَرَانَهُ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ . وَكَذَا فِي الْبُخَارَى فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ ، أَنَّ ذَٰلِكَ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقِتَالِ . وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ ؛ فَإِنَّ الْجِدَالَ بِالْأَحْسَنِ وَالْمُدَارَاةَ أَبَدًا مُتَدَوِّبٌ إِلَيْهَا ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ يُوَادِعُ الْيَهُودَ وَيُدَارِيهِمْ ، وَيَصْفَحُ عَنِ الْمُنَاقِقِينَ ، وَهَذَا يَنْبَغُ . وَمَعْنَى (عَزَمَ الْأُمُورَ) شَدَّهَا وَصَلَّاهَا . وَقَدْ قَدَّمَ ^(٢) .

قوله تعالى : **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا مِمَّا كَانُوا يَكْتُمُونَ** ^(١٨٧) **فَيَسْأَلُهُمْ** فيه مسائلتان :

الأولى - قوله تعالى : (**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ**) هذا متصل بذكر اليهود ؛ فانهم أُعْهِمُوا بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيَانِ أَمْرِهِ ، فَكْتُمُوا نَتِجَتَهُ . فَالْآيَةُ تَوْبِيخٌ لَهُمْ ، ثُمَّ مَعَ ذَٰلِكَ هُوَ خَبَرٌ عَامٌ لَهُمْ وَلِنَبِيِّهِمْ . قَالَ الْحَسَنُ وَتَقَادَرُ : هِيَ فِي كُلِّ مَنْ أُوتِيَ عِلْمٌ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابِ . فَمَنْ لَمْ يَشَأْ فَلْيُعْلِمْهُ ، وَإِيَّاكُمْ وَكِتَابَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْكَعْبِ : لَا يَحِلُّ لِعَالَمٍ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى عِلْمِهِ ، وَلَا لِلْجَاهِلِ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى جَهْلِهِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « **وَإِذْ أَخَذَ** »

اللَّهُ مِثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ الْآيَةَ . وقال : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .
وقال أبو هريرة : لولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ما حدثكم بنى ، ثم تلا هذه الآية
« وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » . وقال الحسن بن عمار : أثبت الزمهرى بعد
ما ترك الحديث ، فالتفت على بابي فقلت : إني رأيت أن تحدثني . قال : أما علمت أني تركت
الحديث ؟ فقلت : إنما أن تحدثني وإنما أن أحدثك . قال حديثي . قلت : حديثي الحكم
ابن عتبة عن يحيى بن الجزار قال سمعت علي بن أبي طالب يقول : ما أخذ الله على الجاهلين
أن يتعلموا حتى أخذ على العلماء أن يعلموا . قال : فحدثني أربعين حديثا .

الثانية - الماء في قوله : (لَتُبَيِّنَهُ) ترجع إلى محمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يحمله
ذكر . وقيل : ترجع إلى الكتاب ، ويدخل فيه بيان أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه
في الكتاب . وقال : (وَلَا تَكْمُؤُهُ) ولم يقل تَكْمُؤُهُ لأنه في معنى الحال ، أي تبينه غير
كاتبين . وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وأهل مكة « لَتُبَيِّنَهُ » بالناء على حكاية
الخطاب . والباقون بالياء لأنه غيب . وقرأ ابن عباس « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِثَاقَ النَّبِيِّينَ لَيُبَيِّنَنَّ » .
فيجيء قوله « فَيُبَيِّنُهُ » عائد على الناس الذين بين لهم الأنبياء . وفي قراءة ابن مسعود
« لَيُبَيِّنُونَهُ » دون التوالت قبله . والنبي الطريح . وقد تقدم بيانه في « البقرة » . (وَرَأَى
ظُهُورَهُمْ) مبالغة في الأطراح ؛ ومنه « اتَّخَذُوهُ وَرَاءَهُمْ ظُهُورًا » وقد تقدم في « البقرة » بيانه
أيضا . وتقدم معنى قوله : (وَاشْتَرَوْا بِهِ مَعًا قَلِيلًا) في « البقرة » فلا معنى لإعادته . (فَيُبَيِّنَنَّ
مَا يَشْتَرُونَ) تقدم أيضا . والحمد لله .

قوله تعالى : لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا
بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٥٥)

(١) راجع ج ١ ص ٢٢٤ طبع ثانية أمانة .

(٢) راجع ج ٢ ص ٤٠ طبع ثانية .

(٣) راجع ج ٢ ص ٢٧ طبع ثانية .

أى بما فعلوا من القعود فى التخلف عن الفز ورجعوا به من العذر . ثبت فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى أن رجالا من المنافقين فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب إذا خرج النبى صلى الله عليه وسلم إلى الفز وتخلقوا عنه وفرحوا بمقدمه خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قديم النبى صلى الله عليه وسلم أعذروا إليه وحلفوا ، وأحبوا أن يحمدا بما لم يفعلوا ، فزلت ^(١) «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا» الآية . وفى الصحيحين أن مروان قال لبزابه : اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل له : لئن كان كل أمرئ منا فرح بما أوتى ، وأحب أن يحمدا بما لم يفعل معذبا ، لنعدن أجمعون . فقال ابن عباس : ما لكم ول هذه الآية ! إنما أنزلت هذه الآية فى أهل الكتاب . ثم تلا ابن عباس « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْنُمُونَهُ » و «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا» . وقال ابن عباس : سالم النبى صلى الله عليه وسلم عن شىء فكنموه إياه ، وأخبروه بغيره ، ففرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سالمهم عنه واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم إياه ، وما سالمهم عنه . وقال محمد بن كعب القرظى : نزلت فى علماء بنى إسرائيل الذين كنمووا الحق ، وأتوا ملوكهم من العلم ما يوافقهم فى باطلهم ، « وَأَشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا » أى بما أعطاهم الملوك من الدنيا ؛ فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . فأخبر أن لهم عذابا ألما بما أفسدوا من الدين على عباد الله . وقال الضحاك : إن اليهود كانوا يقولون للوك إذا نحمد فى كتابنا أن الله يبعث نبيا فى آخر الزمان ينمى به النبوة ؛ فلما بعث الله سالم الملوك أهو هذا الذى تجدونه فى كتابكم ؟ فقال اليهود طمعا فى أموال الملوك : هو غير هذا ، فأعطاهم الملوك الخزائن ؛ فقال الله تعالى : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا » الملوك من الكذب حتى يأخذوا عرض الدنيا . والحديث الأول خلاف مقتضى الحديث الثانى . ويحتمل أن يكون تزولها على السبين

(١) هو مروان بن الحكم بن العاصم ، وكان يومئذ أميرا على المدينة من قبل معاوية . (عن شرح القسطلانى) .

لاجتماعهما في زمن واحد، فكانت جواباً للفرقيين . واقه أعلم . وقوله : واستحمدوا بذلك إليه ، أى طلبوا أن يحمدا . وقول صرّوان : لئن كان كلّ أمرئٍ منا انخ دليلٌ على أن للعموم صيغاً مخصوصة ، وأن « الذين » منها . وهذا بقطع طوع به من تفهم ذلك من القرآن والسنة . وقوله تعالى : « وَيُحْيُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يُفْعَلُوا » إذا كانت الآية في أهل الكتاب لا في المنافقين المتخلفين ؛ لأنهم كانوا يقولون : نحن على دين إبراهيم ولم يكونوا على دينه ، وكانوا يقولون : نحن أهل الصلاة والصوم والكتاب ؛ يريدون أن يُحمَدوا بذلك . و« الذين » فاعل يحسبن بالياء . وهى قراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبى عمرو ؛ أى لا يحسبن الفارحين فرحهم متجياً لهم من العذاب . وقيل : المفعول الأول محذوف ، وهو أنفسهم . والثانى « بمغازة » . وقرأ الكوفيون « تحسبن » بالياء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ أى لا تحسبن يا عهد الفارحين بمغازة من العذاب . وقوله « فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ » بالياء وفتح الباء ، إعادة تأكيد . ومفعوله الأول الماء والميم . والمفعول الثانى محذوف ؛ أى كذلك ، والفاء عاطفة أو زائدة على بدل الفعل الثانى من الأول . وقرأ الضحاك وعيسى بن عمر بالياء وضم الباء « فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ » أراد محمداً صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وقرأ مجاهد وابن كثير وأبو عمرو ويحيى بن عمار بالياء وضم الباء خبراً عن الفارحين ؛ أى فلا يحسبن أنفسهم ؛ « بمغازة » المفعول الثانى . ويكون « فَلَا يحسبنهم » تأكيداً . وقيل : الذين فاعل يحسبن ومفعولها محذوفان لدلالة يحسبنهم عليه ؛ كما قال الشاعر :

بأى كتاب أم بأية آية • ترى حبهماً عاراً على وتحسب

استغنى بذكر مفعول الواحد عن ذكر مفعول الثانى ، و« بمغازة » الثانى . وهو بدل من الفعل الأول فأغنى لإبداله منه عن ذكر مفعوليه ، والفاء زائدة . وقيل : قد تجىء هذه الأفعال ملغاة لا فى حكم الجمل المفيدة نحو قول الشاعر :

وما خلّت أبى بيننا من سودة • عراض المذاكى المستيقات القلائصا

لَلَّذَاكَ : الخليل التي قد أتى عليها بعد فروعها سنة أو ستان ؛ الواحد مُذَكَّةً ، مثل الخليل
من الإبل ؛ وفي المثل جَرَى اللَّذَّيَاتُ ظَلَابٌ ^(١) . والمستفاد اسم مفعول ؛ يقال : سَفَّتَ
البعير أسفَّهُ سَفًّا إذا كَفَفْتَهُ يَرمَاهُ وأنت رَاكِبُهُ . وأسَفَّ البعير لَفَسَ في سَفْهِهِ . وأسَفَّ
البعير بِنَفْسِهِ إذا رَفَعَ رَأْسَهُ ؛ يَتَعَذَّى وَلَا يَتَعَذَّى . وكانت العرب تَرْكَبُ الإبلَ وَتَجْنُبُ الخيلَ ؛
تَقُولُ : الحَرْبُ لَا تُثَبِّقُ مَوَدَّةً . وقال كعب بن أبي سُلَيْمٍ :

أرجو وأمل أن تدنو مَوَدَّتُهَا • وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ

وقرأ جمهور القراء السبعة وغيرهم «أتوا» بقصر الألف ، أي بما جاءوا به من الكتب والكتبان .
وقرأ مروان بن الحكم والأعمش وإبراهيم النخعي «أتوا» بالمد ، بمعنى أعطوا . وقرأ سعيد
ابن جبير «أتوا» على ما لم يسم فاعله ؛ أي أعطوا . والمفازة المنجاة : مقلة من فاز يفوز إذا
نجا ؛ أي ليسوا بفائزين . وسُمِّيَ موضع الخفاف مفازة على جهة التناؤل ؛ قاله الأصمعي . وقيل :
لأنها موضع تفوز ومِظَنَةٌ هلاك ؛ تقول العرب : فوز الرجل إذا مات . قال ثعلب : حكيت
لأبن الأعرابي قول الأصمعي فقال أخطأ ، قال لي أبو المكارم : إنما سُمِّيَتْ مفازة ؛ لأن من
قطعها فاز . وقال الأصمعي : سُمِّيَ اللِّدِيْعُ سَلِيًّا تناؤلا . قال ابن الأعرابي : لأنه يستسلم
لها أصحابه . وقيل : لا تحسبهم يمكن بعيد من العذاب ؛ لأن القوَزَ التباعِدُ عن المَكْرُوهِ .
والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ ^(١٢)

هذا احتجاج على الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ، وتكذيب لم . وقيل : المعنى
لا تقنطن الفرحين ينجون من العذاب ؛ فإن لله كل شيء ، وهم في قبضة القدير ؛ فيكون
معطوفا على الكلام الأول ، أي أنهم لا ينجون من عذابه ، يأخذهم متى شاء . (والله على كل
شئ قدير) أي ممكن (قدير) وقد مضى في «البقرة» .

(١) الغلاب : الغلبة . أي أن المالك يغالب بجاريه فينبه لقوله .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٤٤ طبع ثانية أو ثالثة .

قوله تَالِ : إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ
 لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٥٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
 وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا تُسَبِّحُكَ
 فَقَيْنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٥١﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ
 مِن أَنْصَارٍ ﴿١٥٢﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ
 فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١٥٣﴾
 رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ
 الْمِيعَادَ ﴿١٥٤﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَابِدٍ مِّنْكُمْ مِّن
 ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِّن دِيَارِهِمْ
 وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَا أَكْفِرُنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا أَذْخِلُهُمْ
 جَنَّتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ
 الثَّوَابِ ﴿١٥٥﴾ لَا يَغْرِبُكَ قَلْبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ ﴿١٥٦﴾ مَتَّعَ قَلِيلٌ
 ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَلْسُ الْيَهُودُ ﴿١٥٧﴾ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّتٌ
 تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا تَزُلَّ مِن عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ
 خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ
 إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَسْتُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ تَمَنَّا قَلِيلًا
 أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٥٩﴾ يَتَأَيَّمُوا لِلَّذِينَ
 ءَامَنُوا أَصْبَرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطَبُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٦٠﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ تقدم معنى هذه الآية في «البقرة» في غير موضع . نغم تعالى هذه السورة بالأمر بالنظر والاستدلال في آياته ، إذ لا تصدر إلا عن حَيٍّ قَيُّومٍ قَدِيرٍ قُدُّوسٍ سَلَامٍ غَنِيٍّ عَنِ الْعَالَمِينَ ؛ حتى يكون إيمانهم مستندا إلى اليقين لا إلى التقليد . (لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) الذين يستعملون عقولهم في تأمل الدلائل . وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم قام يصلي ، فاتاه بلالٌ يُؤذنه بالصلاة فرآه يبكي فقال : يا رسول الله ، أبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ! فقال : ” يا بلالُ أفلا أكون عبدا شكورا ولقد أنزل الله عليّ الليلة آية « إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ » - ثم قال : - وَيَلْ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا “

الثانية - قال العلماء : يستحب لمن آتته من نومه أن يمسح على وجهه ، ويستفتح قيامه بقراءة هذه العشر الآيات اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما وسيأتي ؛ ثم يصلي ما كتب له ، فيجمع بين التفكر والعمل ، وهو أفضل العمل علي ما يأتي بيانه في هذه الآية بعد هذا . وروى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر سورة « آل عمران » كل ليلة ، خرجه أبو نصر الوائلي السجستاني الحافظ في كتاب « الإبانة » من حديث سليمان بن موسى عن مظاهر بن أسلم الخزومي عن المقبري عن أبي هريرة . وقد تقدم أول السورة عن عثمان قال : من قرأ آخر آل عمران في ليلة كتب له قيام ليلة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ ذكر تعالى ثلاث هيئات لا يخلو ابن آدم منها في غالب أمره ، فكانها تحصر زمانه . ومن هذا المعنى قول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك الله على كل

أحيانه . أخرجه مسلم . فدخل في ذلك كونه على الخلاء وغير ذلك . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فأجاز ذلك عبد الله بن عمرو ابن سبرين والنخعي ، وكره ذلك ابن عباس وعطاء والشَّعْبِي . والأوَّل أصح لعموم الآية والحديث . قال النخعي : لا بأس بذكراته في الخلاء فإنه يصعد . المعنى : تصعد به الملائكة مكتوباً في صحفهم ؛ لحذف المضاف . دليله قوله تعالى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » . وقال : « وَإِنْ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كَرَامًا كَاتِبِينَ » . ولأن الله عز وجل أمر عباده بالذكر على كل حال ولم يستثن فقال : « وَادْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا » وقال : « فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ » وقال : « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا » فعم . فذاكر الله تعالى على كل حاله مُتَابٌ مأجور إن شاء الله تعالى . وذكر أبو نعيم قال : حدثنا أبو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن عطاء بن أبي مَرْوَانَ عن أبيه عن ثعلب الأحبار قال قال موسى عليه السلام : " يا رب أقربُّ أنت فأناجيك أم بعيد فأناذكك قال يا موسى أنا جليسٌ مَنْ ذَكَرَنِي قَالَ يا رَبِّ فَإِنَّا نَكُونُ مِنَ الْخَالِ عَلَى حَالِ نَجَلِكَ وَنُظْمِكَ أَنْ تَذْكُرَكَ قَالَ وما هي قال الجنة والغائط قال يا موسى اذكرني على كل حال " . وكرهية من كره ذلك إما لتزيه ذكر الله تعالى في المواضع المرغوب عن ذكره فيها ككرهية قراءة القرآن في الحمام ، وإما إبقاء على الكرام الكاتبين على أن يملأهم موضع الأثذار والأنجاس لكتابته ما يلفظ به . والله أعلم . و(قِيَامًا وَقُعُودًا) نصب على الحال . (وَعَلَى جُنُوبِهِمْ) في موضع الحال ، أي مضطجعين . ومثله قوله تعالى : « دَعَانَا لِجَنَّتَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا » على العكس ؛ أي دعانا مضطجعا على جنبه . وذهب جماعة من المفسرين منهم الحسن وغيره إلى أن قوله « يَذْكُرُونَ اللَّهَ » إلى آخره ، إنما هو عبارة عن الصلاة ؛ أي لا تضيعوها ، ففى حال العذر يصلونها قعوداً وعلى جنوبهم . وهى مثل قوله تعالى : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ » في قول ابن مسعود على ما يأتى بيانه . وإذا كانت الآية في الصلاة ففقهها أن الإنسان يصلى قائماً ، فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن لم يستطع فملى جنبه ؛ كما ثبت عن عمران

ابن حُصَيْن قال : كانَ بِي الْبُؤَاسِ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ :
 " صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَّ جَنْبٌ " رَوَاهُ الْأَعْمَةُ . وَقَدْ كَانَ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُّ قَاعِدًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَامٍ فِي النَّافِلَةِ ؛ عَلَى مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ . وَرَوَى النَّسَائِيُّ
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُّ مَرَّتَيْنِ . قَالَ
 أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ ^(١) وَهُوَ ثِقَةٌ ، وَلَا أَحْسَبُ
 هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا خَطَأً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الرَّابِعَةُ - واختلف العلماء في كيفية صلاة المريض والقاعد وهيئتها ؛ فذكر
 ابن عبدالحكم عن مالك أنه يترقب في قيامه ، وقاله الْبُؤَاسِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ . فَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ
 تَيَّأَ لِلْسُّجُودِ عَلَى قَدَرِ مَا يَطِيقُ ، قَالَ : وَكَذَلِكَ الْمُتَنَفِّلُ وَنَحْوُهُ . قَالَ الثَّوْرِيُّ : وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّيْثُ
 وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَةِ الْمُزَنِيِّ : يَجْلِسُ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا
 بِكُلُوسِ التَّنَشُدِ . وَرَوَى هَذَا عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ؛ وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُتَدَوِّنَةِ . وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ : يَجْلِسُ بِكُلُوسِ التَّنَشُدِ ، وَكَذَلِكَ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ .

الخَامِسَةُ - فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُعُودَ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ أَوْ ظَهْرِهِ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ هَذَا مَذْهَبُ
 الْمُتَدَوِّنَةِ . وَحَكَى ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ يَصِلُّ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَّ جَنْبَهُ الْيَمِينِ
 ثُمَّ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ . وَفِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ عَكْسُهُ ، يَصِلُّ عَلَى جَنْبِهِ الْيَمِينِ ، وَإِلَّا فَعَلَّ الْأَيْسَرَ ،
 وَإِلَّا فَعَلَّ الظَّهْرَ . وَقَالَ مُحْتَمُونَ : يَصِلُّ عَلَى الْيَمِينِ كَمَا يَجْعَلُ فِي لَحْدِهِ ، وَإِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ وَإِلَّا
 فَعَلَّ الْأَيْسَرَ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا صَلَّى مُضْطَجِعًا تَكُونُ رِجْلَاهُ مِمَّا عَلَى الْقِبْلَةِ .
 وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ : يَصِلُّ عَلَى جَنْبِهِ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ .

السادسة - فَإِنْ قَوِيَ لُحْفَةُ الْمَرَضِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؛ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنَّهُ يَقُومُ فِيمَا
 بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَيَتَنَبَّهُ عَلَى مَا مَعْنَى ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَزُفَرٍ وَالطَّبْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ

(١) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : كِتَابَةُ النَّسَائِيِّ .

(٢) الْحَفَرِيُّ (بفتح الهاء والقاف) اليماني (بالكوفة) واسمه عمر بن عبد .

وصاحبه - يعقوب وعمد - فيمن صلب مضطجعا ركعة ثم صحَّح : إنه يستقبل الصلاة من أولها . ولو كان قاعدا يركع ويسجد ثم صحَّحَ بَيَّ في قول أبي حنيفة ولم يَبِّ في قول عُمَد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا أفتحت الصلاة قائما ثم صار إلى حدِّ الإيماء فليَن ، وروى عن أبي يوسف . وقال مالك في المريض الذي لا يستطيع الركوع ولا السجود وهو يستطيع القيام والجلوس : إنه يصلي قائما ويؤمُّ إلى الركوع ، فإذا أراد السجود جلس وأومأ إلى السجود ؛ وهو قول أبي يوسف وقياس قول الشافعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يصلي قاعدا .

السابعة - وأما صلاة الرأقد الصحيح فرُوى من حديث عمران بن حصين زيادة ليست موجودة في غيره ، وهي « صلاة الرأقد مثل نصف صلاة القاعده » . قال أبو عمر : وجمهور أهل العلم لا يميزون النافلة مضطجعا ، وهو حديث لم يروه إلا حسين المعلم وهو حسين ابن ذكوان عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين ، وقد اختلف على حسين في إسناده وثبته أختلافاً يوجب التوقف عنه ، وإن صحَّح فلا أدري ما وجهه ، فإن كان أحدٌ من أهل العلم قد أجاز النافلة مضطجعا لمن قدر على القعود أو على القيام فوجه هذه الزيادة في هذا الخبر ، وهي حجة لمن ذهب إلى ذلك . وإن أجمعوا على كراهة النافلة رأقدا لمن قدر على القعود أو القيام فحديث حسين هذا إما غلط وإما منسوخ . وقيل : المراد بالاية الذين يستدلون بخلق السموات والأرض على أن المتغير لا بد له من مغير ، وذلك المغير يجب أن يكون قادرا على الكمال ، وله أن يعث الرسل ، فإن بعث رسولا ودلَّ على صدقه بمعجزة واحدة لم يبق لأحد عذر ؛ فهو لا هم الذين يذكرون الله على كل حال . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ قد بينا أن معنى « يذكرون » وهو إما ذكرٌ باللسان وإما الصلاة فرضها ونفلها ؛ فعطف تعالى عبادة أخرى على إحداها بعبادة أخرى ، وهي الفكر في قدرة الله تعالى ومخلوقاته والعبير الذي نبه به ليكون ذلك أزيد في بصائرهم ، في كل شيء له آية تدلُّ على أنه واحد . وقيل : « يتفكرون » عطف على الحال . وقيل : يكون مقطعا ، والأوّل أشبه . والفكرة : تردّد القلب في الشيء ؛

يقال : تَفَكَّرَ ، وَرَجَلَ تَفَكَّرَ كَثِيرَ التَّفَكَّرِ . وَمَنْزِلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ فِي اللَّهِ
 فَقَالَ : « تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ فَإِنَّكُمْ لَا تَقْدُرُونَ قُدْرَهُ وَإِنَّمَا التَّفَكُّرُ وَالْإِعْتِبَارُ
 وَأَبْسَاطُ النَّعَمِ فِي الْمَخْلُوقَاتِ كَمَا قَالَ : « وَبَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . وَحُكِيَ
 أَنَّ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَى النُّجُومِ
 وَإِلَى السَّمَاءِ ، فَلَمَّا رَأَى الْكَوَاكِبَ غَشِيَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ يَبُولُ الدَّمَّ مِنْ طَوْلِ حَزْنِهِ وَفِكَرِهِ .
 وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بَيْنَا رَجُلٌ
 مُسْتَقْبِلٌ عَلَى فَرَّاشَةٍ إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَى النُّجُومِ وَإِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ لَكَ رَبًّا وَخَالِقًا
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَنَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فَنَفَرَ لَهُ » . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا عِبَادَةَ كَتَفَكَّرَ » .
 وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « تَفَكَّرْتُ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ » . وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ
 عَنْ مَالِكٍ قَالَ قِيلَ لِأَمِّ الدَّرْدَاءِ : مَا كَانَ أَكْثَرُ شَأْنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؟ قَالَتْ : كَانَ أَكْثَرُ شَأْنِهِ
 التَّفَكُّرَ . قِيلَ لَهُ : أَقْتَرَى التَّفَكُّرَ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ ؟ قَالَ نَعَمْ ، هُوَ الْيَقِينُ . وَقِيلَ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ
 فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ . قَالَ : لَيْسَتْ هَذِهِ عِبَادَةً ، إِنَّمَا الْعِبَادَةُ الْوَرَعُ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ
 وَالتَّفَكُّرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ : تَفَكَّرْتُ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةٍ ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ .
 وَقَالَ الْحَسَنُ : الْفِكْرَةُ مَرَاةُ الْمُؤْمِنِ يَنْظُرُ فِيهَا إِلَى حَسَنَاتِهِ وَسَيِّئَاتِهِ . وَمِمَّا يَتَفَكَّرُ فِيهِ مَخَافَةُ الْآخِرَةِ
 مِنَ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا وَالنَّارِ وَعَذَابِهَا . وَيُرْوَى أَنَّ أَبَا سَلِيحَانَ الدَّارِمِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَخَذَ قَدَحَ الْمَاءِ لِيَتَوَضَّأَ لصلَاةِ اللَّيْلِ وَعِنْدَهُ ضَيْفٌ ، فَرَأَاهُ لَمَّا أَدْخَلَ أَصْبَعَهُ فِي أُذُنِ الْقَدَحِ
 أَقَامَ لَذَّةً مَتَفَكِّرًا حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ؛ فَقَالَ لَهُ : مَا هَذَا يَا أَبَا سَلِيحَانَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَمَّا طَرَحْتُ
 أَصْبَغِي فِي أُذُنِ الْقَدَحِ تَفَكَّرْتُ فِي قَوْلِ اللَّهِ « إِذَا الْأَعْلَافُ فِي أَعْنَاقِهِمُ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ »
 تَفَكَّرْتُ فِي حَالِي وَكَيْفَ أَتَانِي الْفُلَّ إِن طُرِحَ فِي عَنَقِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَمَا زِلْتُ فِي ذَلِكَ حَتَّى
 أَصْبَحْتُ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : « وَهَذَا نَهَايَةُ الْخَوْفِ ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا . وَلَيْسَ عِلْمُ
 الْأُمَّةِ الْقَلْبُ هُمْ أَجْمَعُ عَلَى هَذَا الْمَنَاجِ . وَقِرَاءَةُ عِلْمِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَانِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ تَهْتَمُّ وَيُرِيهِ هُمُ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا » . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : اخْتَلَفَ النَّاسُ أَيْ

العملين أفضل : التفكير أم الصلاة ؟ فذهب الصوفية إلى أن التفكير أفضل ؛ فإنه يثمر المعرفة وهو أفضل المقامات الشرعية . وذهب الفقهاء إلى أن الصلاة أفضل ؛ لما ورد في الحديث من الحث عليها والدعاء لها والترغيب فيها . وفي الصحيحين عن ابن عباس أنه بات عند خالته ميمونة ، وفيه : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح النوم عن وجهه ثم قرأ الآيات العشر الخواتم من سورة آل عمران ، وقام إلى شئ مُعلق فتوضأ وضوءاً خفيفاً ثم صلى ثلاث عشرة ركعة ، الحديث . فانتظر رحك الله إلى مجيء بين التفكير في المخلوقات ثم إقباله على صلاته بعده ؛ وهذه السنة التي يستمد عليها . فاما طريقة الصوفية أن يكون الشيخ منهم يومه وليله وشهره مفكراً لا يفتر؛ فطريقة بعيدة عن الصواب غير لائقة في البشر ، ولا مستمرة على السنن . قال ابن عطية : وحدثني أبي عن بعض علماء المشرق قال : كنت باثناً في مسجد الأقدام بمصر فصليت العتمة فرأيت رجلاً قد اضطجع في كساء له مسجى بكسائه حتى أصبح ، وصلينا نحن تلك الليلة ؛ فلما أقيمت صلاة الصبح قام ذلك الرجل فأستقبل القبلة وصلى مع الناس ، فأستعظمت بهرأته في الصلاة بغير وضوء ؛ فلما فرغت الصلاة خرج فيعتنه لأعطيه ؛ فلما دنوت منه سمعته يشد شراً ؛

مُسَجَّى الجسم غائب حاضر • مُتَّهِ القلب صامت ذاكِر
مقبض في الفيوب منبسط • كذلك من كان عارفاً ذاكِر
يبيت في ليله أحافيه فكر • فهو مدى الليل قائم ساهر

قال : فعلمت أنه ممن يستعبد بالتفكير فانصرفت عنه .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾ أى يقولون : ما خلقت عبثاً وهزلاً ، بل خلقت دليلاً على قدرتك وحكمتك . والباطل : الزائل الناهب ؛ ومنه قول لبيد :

• أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ •

(١) السنن : القربة . (٢) مسجد الأقدام ؛ مسجد كان بجبة مصر العتيقة قريباً من سفاجة ابن طولون ؛

أى زائل . و « باطلا » نصب لأنه نعت مصدر محذوف ؛ أى خلقا باطلا . وقيل : انتصب على ترج الخافض ، أى ما خلقتها للبطل . وقيل : على المفعول الثانى ، ويكون خالق بمعنى جعل . (سُبْحَانَكَ) أسند النحاس عن موسى بن طلحة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى « سبحان الله » فقال : « تزيه الله عن السوء » وقد تقدم فى « البقرة » معناه مستوفى . (وَقَفَا عَذَابَ النَّارِ) أجزأنا من عذابها ، وقد تهدم .

الماترة — قوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ) أى أذلته وأهسته . وقال المفضل : أهلكته ؛ وأشد :

أخزى الإله من الصليب عيته * والأيسين قلائس الرهبان

وقيل : أفضحته وأبعدته ؛ يقال : أخزاه الله أبعدته ومقته . والأسم الخزى . قال ابن السكيت : خَزَى يَخْزِي خَزْياً إذا وقع فى بلية . وقد تمسك بهذه الآية أصحاب الوعيد وقالوا : من أدخل النار يبنى ألا يكون مؤمناً ؛ لقوله تعالى : « فَقَدْ أَخْرَيْتُهُ » ؛ فإن الله يقول : « يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ » . وما قالوه مردود ؛ لقيام الأدلة على أن من ارتكب كبيرة لا يزول عنه اسم الإيمان ، كما تقدم وبأتى . والمراد من قوله : « مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ » من تخلد فى النار ؛ قاله أنس بن مالك . وقال قتادة : تُدْخِلُ مقلوب تخلد ، ولا يقول كما قال أهل حروراء . وقال سعيد بن المسيب : الآية خاصة فى قوم لا يخرجون من النار ؛ ولهذا قال : « وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ » أى الكفار . وقال أهل المغانى : الخزى يحتمل أن يكون بمعنى الحياة ؛ يقال : خَزَى يَخْزِي خَزْياً إذا استحيا ، فهو خَزِيَان . قال ذو الرمة :

خَزَايَةُ أَدْرَكْتُهُ عِنْدَ جَوَارِسِهِ * مِنْ جَانِبِ الْحَيْلِ مَحْلُوطاً بِهَا الْغَضَبُ

فخزى المؤمنين يومئذ استحيائهم فى دخول النار من سائر أهل الأديان إلى أن يخرجوا منها . والخزى للكافرين هو إهلاكهم فيها من غير موت ؛ والمؤمنون يموتون فافترقوا . كذا ثبت فى صحيح السنة من حديث أبى سعيد الخدرى ، أخرجه مسلم وقد تقدم .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : (رَبَّنَا آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ) أى على البينة رسلك ، مثل « وأسأل أقرنيتي » . وقرأ الأعمش والزهرى « رُسْلِكَ » بالتخفيف ، وهو ما ذكر من استغفار الأنبياء والملائكة للؤمنين ؛ والملائكة يستغفرون لمن فى الأرض . وما ذكر من دعاء نوح للؤمنين ودعاء إبراهيم واستغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمتيه . (وَلَا تُخْزِنَا) أى لا تمنبنا ولا تهلكنا ولا تقصصنا ، ولا تبيننا ولا تبعدنا ولا تقصصنا يوم نقفنا يوم القيامة (إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ) . إن قيل : ما وجه قولهم « ربنا وآتينا ما وعدتنا على رسلك » وقد علموا أنه لا يخلف الميعاد ؛ فالجواب من ثلاثة أوجه :

الأول - أن الله سبحانه وعده من آمن بالجنة ، فسألوا أن يكونوا بمن وعده بذلك دون
الآخرى والمقاب .

الثاني - أنهم دعوا بهذا الدعاء على جهة العبادة والخضوع ؛ والدعاء مَحْضُ العبادة . وهذا
كقوله : « قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ » وإن كان هو لا يقضى إلا بالحق .

الثالث - سألوا أن يُعطوا ما وعدهوا به من النصر على عدوهم معجلاً ؛ لأنها حكاية عن
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله ذلك إغراءً للذين . والله أعلم . وروى أنس بن
مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من وعده الله عز وجل على عمل ثواباً فهو
مُنْجَزُ له رحمةً ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار " . والعرب تَذِمُ بالخالف في الوعد
وتمدح بذلك في الوعيد ؛ حتى قال قائلهم ^(١) :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ أُمِّ مَاعِشْتُ صَوْلِي ۖ وَلَا أُحْتَبِي مِنْ خَشْيَةِ الْمُتَهَدِّ
وَإِنِّي إِنِّي أُوْعِدُهُ أَوْ وَعِدْتُهُ ۖ تُخَالِفُ إِعْدَايَ وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ أي أجابهم . قال الحسن : ما زالوا
يقولون ربنا ربنا حتى استجاب لهم . وقال جعفر الصادق : من حَزَبَه أمر فقال خمس حمرات
ربنا انجاه الله مما يخاف وأعطاه ما أراد . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : إقرءوا إِنِّي شَتَمْتُ
« الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » - إلى قوله : إِنَّكَ لَا تُخَالِفُ الْمِعَادَ » .

الخامسة عشرة - قوله ﴿ أَنَّى ﴾ أي بأنى . وقرأ عيسى بن عمر « إِنِّي » بكسر المعزة ،
أي فقال إني . وروى الحاكم أبو عبد الله في صحيحه عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ،
أَلَا أَسْمِعُ اللَّهَ ذَكَرَ النِّسَاءَ فِي الْمَجْرَةِ بَشِيءٌ ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ
عَمَلٌ غَائِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى » الآية . وأخرجه الترمذی . ودخلت « من » للتأكيد لأنها
حرف تقي . وقال الكوفيون : هي للتفسير ولا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت لمعنى لا يصلح
الكلام إلا به ، وإنما تحذف إذا كانت تأكيداً للجمد . (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) ابتداء وخبر ،

(١) هو طاهر بن النخيل ، كافي اللسان .

(٢) حزه الأمر : إذا نزل به مهم أم أمابه ثم .

أى دينكم واحد . وقيل : بعضكم من بعض فى الثواب والأحكام والنصرة وشيئ ذلك . وقال الضحاك : رجالكم شكل نسائكم فى الطاعة ، ونسائكم شكل رجالكم فى الطاعة ؛ نظيرها قوله عز وجل : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » . ويقال : فلان بنى ، أى على منهي وخلق .

السادسة عشرة — قوله تعالى : « فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا » ابتداء وخبر ، أى هجروا أوطانهم وساروا الى المدينة . « وَأَنْتَرُجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ » فى طاعة الله عز وجل . « وَقَاتِلُوا » أى وقاتلوا أعدائى . « وَقُتِلُوا » أى فى سبيل . وقرأ ابن كثير وابن طاهر : « وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا » على التكرير . وقرأ الأعمش « وَقُتِلُوا وَقَاتِلُوا » لأن الواو لا تدل على أن الثانى بعد الأول . وقيل : فى الكلام إضمار قد ، أى قتلوا وقد قاتلوا ؛ ومنه قول الشاعر :

• نَصَائِي وَأَمْسَى عِلَاءُ الْكِبَرِ •

أى قد علاه الكبر . وقيل : أى وقاتل من بقي منهم ؛ تقول العرب : قتلنا بنى نميم ، وإنما قتل بعضهم . وقال امرؤ القيس :

• فَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقَتِّلْكُمْ •

وقرأ عمر بن عبد العزيز : « وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا » خفيفة بغير ألف . « لَا كَيْفَرَنْ عَنْهُمْ سَبَاتْنِهِمْ » أى لأستترتها عليهم فى الآخرة ، فلا أوتجهم بها ولا أعاقبهم عليها . « تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » مصدر مؤكد عند البصريين ؛ لأن معنى « لَا دُخْلَهُمْ جَنَاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » لأئيبهم ثواباً . الكسائى : أنتصب على القطع . الفراء : على التفسير . « وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » أى حسن الجزاء ، وهو ما يرجع على العاقل من جزاء عمله ؛ من ثاب يشوب .

السابعة عشرة — قوله تعالى : « لَا يَغْرُنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ » قيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد الأمة . وقيل : للجميع . وذلك أن المسلمين قالوا : هؤلاء الكفار لهم تهازل وأموال واضطراب فى البلاد ، وقد هلكنا نحن من الجوع ، فترلت

هذه الآية . أى (لا يفرنكم) سلامتهم بتقلبهم فى أسفارهم . (متاع قليل) أى تقلبهم متاع قليل . وقرا يعقوب « يفرتك » ساكنة النون ؛ وانشد :

لَا يَفْرُتُكَ عَيْنًا مَا كُنِيَ • قَدْ يُوَافَى بِالْمُنْيَاتِ السَّحَرِ

وتطير هذه الآية قوله تعالى : « فَلَا يَفْرُتُكَ تَقْلِبُهُمْ فِي الْبِلَادِ » . والمتاع : ما يُعْبَلُ الانتفاع به ؛ وسماه قليلا لأنه فاني ، وكل فاني وإن كان كثيرا فهو قليل . وفى صحيح الترمذى عن المستورد الفهرى قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ما الدنيا فى الآخرة إلا كما يجعل أحدكم لأصبغه فى التيم فليظربم يرجع " . قيل : " يرجع " بالياء والتاء . (وَيَسَّسَ الْمِهَادُ) أى بسس مامهؤدا لأصصهم بكفرهم ، وما مهد الله لهم من النار .

الثامنة عشرة - فى هذه الآية وأمتالها كقوله : « إِنَّمَا تُمْلَى لَهُمْ خَيْرًا » الآية . « وَأَمْلَى لَهُمْ إِنْ كِيدَى مَتِينٌ » . « هَا يُحْسِبُونَ أَنَّ مَا يُنْفِذُهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ » . « وَسَنَسْتَرْجِيهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ » دليل على أن الكفار غير متمتع عليهم فى الدنيا ؛ لأن حقيقة النعمة الخلوص من شوائب الضرر العاجلة والآجلة ، ونعم الكفار مشوبة بالآلام والعقوبة ، فصار كن قدم بين يدى غيره حلوة من عسل فيها السم ، فهو وإن استلذ أكله لا يقال أنهم عليه ؛ لأن فيه هلاك ووجه . ذهب إلى هذا جماعة من العلماء ، وهو قول الشيخ أبى الحسن الأشعري . وذهب جماعة منهم سيف السنة ولسان الأمة القاضي أبو بكر : إلى أن الله أنعم عليهم فى الدنيا . قالوا : وأصل النعمة من النعمة بفتح النون ، وهى لين العيش ؛ ومنه قوله تعالى : « وَنِعْمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ » . يقال : دقيق ناعم ، إذا بولغ فى طعنه وأجيد تحفه . وهذا هو الصحيح ، والدليل عليه أن الله تعالى أوجب على الكفار أن يشكروه وعلى جميع المكلفين فقال : « فَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ » . « وَأَشْكُرُوا اللَّهَ » والشكر لا يكون إلا على نعمة . وقال : « وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ » وهذا خطاب لقارون . وقال : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً » الآية . فتبين سبحانه أنه قد أنعم عليهم نعمة دنيوية بجمودها . وقال : « يَرْفِقُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا » وقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » . وهذا عام

في الكفار وغيرهم . فأما إذا قدّم لغيره طعاما فيه سمّ فقد رفق به في الحال ، إذ لم يجرعه السمّ بجبال دمه في الخلاوة ، فلا يستبعد أن يقال قد أنعم عليه . وإذا ثبت هذا فالتمّ ضريان :
 فتمّ نفع ويتمّ دفع ، فتمّ النفع ما وصل إليهم من فنون اللذات . ويتمّ الدفع ما صرف عنهم من
 أنواع الآفات . فعلى هذا قد أنعم على الكافر يتمّ الدفع قولا واحدا ، وهو ما زوى عنهم من
 الآلام والأسقام ، ولا خلاف بينهم في أنه لم يتمّ عليهم نعمة دينية . والحمد لله .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : (لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ) استدراك بعد كلام تقدم
 فيه معنى التّقى ؛ لأن معنى ما تقدم ليس لهم في قلوبهم في البلاد كثير الانتفاع ، لكن المتقون
 لهم الانتفاع الكثير والخلد الدائم . فوضع « لَكِنَّ » رفعاً بالابتداء . وقرأ يزيد بن ألقمعاق
 « لَكِنَّ » بتشديد النون .

الموفية عشرين — قوله تعالى : (نُزِّلَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) نُزِّلَا مثل ثوبا عند البصريين ،
 وعند الكسائي يكون مصدرا ، الفراء : هو مفسر . وقرأ الحسن والتّخفي بتفخيف الزّاي
 استئفالا لضمين ، ونقله الباقون . والنزّل : ما يهبط للتّزِيل والتّزِيل الضيف . قال الشاعر :
 تَزِيلُ القوم أعظمهم حقوقا . وحقُّ الله في حقّ التّزِيل
 فالجَمع الأنزال . وحظّ تَزِيل : مجتمِع . والنزّل : أيضا الرّبع ؛ يقال ، طعامٌ كثير التّزِيل والنزّل .

الحادية والعشرون — قلت : ولعلّ النزّل — والله أعلم — ما جاء في صحيح مسلم من
 حديث ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث الخبر الذي سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم : أين يكون الناس يوم تُبَدَّل الأرض غير الأرض والسموات ؟ فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « هم في الظلمة دون الحُسر » قال : فمن أوّل الناس إجازة ؟ قال :
 « فقراء المهاجرين » قال اليهودي : فما تحفّتهم حين يدخلون الجنة ؟ قال « زيادة كبد النون »
 قال : فما غذاؤهم على إثرها ؟ فقال : « يُحْرَمُ لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها »
 قال : فما شرابهم عليه ؟ قال : « من عین فيها تُسمى سلسيلا » وذكر الحديث . قال أهل

(١) النزّل . يتمّ فكونه بالمرءك .

اللغة : والتخفة ما يُخَفُّ به الإنسان من التواكف . والطرف حَاسِنُهُ ومِلَاطُهُ ، وهذا مطابق لما ذكرناه في التزل ، والله أعلم . وزيادة الكيد : قطعة منه كالأصبع . قال المروى : « تَزَلُّوا مِنْ مِندِ اللَّهِ » أى توابوا . وقيل رَزَقُوا . (وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ) أى مما يتقلب به الكفار في الدنيا . والله أعلم .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ) الآية . قال جابر بن عبد الله وأنس وابن عباس وقادة والحسن : نزلت في النجاشي ، وذلك أنه لما مات نعام جبريل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « قوموا فاصلوا على أخيكم النجاشي » ، فقال بعضهم لبعض : يا امرأنا أن نُصَلِّيَ على مَلُوجٍ من مَلُوجِ الحَبَشَةِ ؟ فأنزل الله تعالى « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ » . قال الضحاك : « وما أنزل إليكم » القرآن . « وما أنزل إليهم » التوراة والإنجيل . وفي التزييل : « أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ » . وفي صحيح مسلم : ثلاثة يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ - ذكر - رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه ثم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به وأتبعه وصنَّفه ، فله أجران « وذكر الحديث . وقد تقدم في « البقرة » الصلاة عليه وما للعلماء في الصلاة على الميت الغائب ، فلا معنى للإعادة . وقال مجاهد وابن جريح وابن زيد : نزلت في مؤمنين أهل الكتاب ، وهذا عام والنجاشي واحد منهم . وأسمه أحمصة ، وهو بالمرية حَظِيَّة . و« حَاشِيَتَيْنِ » أذلة ، ونصب على الحال من المضمير الذي في « يُؤْمِنُ » . وقيل : من المضمير في « إِلَيْهِمْ » أو في « إِلَيْكُمْ » . وما في الآية بين ، وقد تقدم .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا) الآية . ختم تعالى السورة بها تَقْسِمَتَهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْمَاشِرَةُ مِنَ الْوَصَاةِ الَّتِي جُمِعَتِ الظُّهُورُ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْأَعْدَاءِ وَالْقَوَزِ أَجْمَعِ الْآخِرَةِ وَخُصَّ عَلَى الصَّبْرِ بِالطَّاعَاتِ وَعَنِ الشَّهَوَاتِ . والصبر الحبس ، وقد تقدم في « البقرة » بِسَانُهُ . وأمر بالمصابرة قليل : معناه مصابرة الأعداء ؛ قاله زيد بن أسلم .

وقال الحسن : على الصلوات الخمس . وقيل : إدامة مخالفة النفس على شهواتها فهي تدعو وهو يتزع . وقال عطاء والقرظي : صابروا الوعد الذي وُعدتم . أى لا تيأسوا وانتظروا الفرج ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " أنتظار الفرج بالصبر عبادة " . وأختر هذا القول عمر رضى الله عنه . والأول قول الجمهور ؛ ومنه قول عنترة :

فلم آر حياً صابراً مثل صبرنا * ولا كالحقوا مثل الذين نكأح

ف قوله « صابروا مثل صبرنا » أى صابروا العسوف في الحرب ولم يَسُدْ منهم جُنْ ولا خور . والمخالفة : المواجهة والمقابلة في الحرب ؛ ولذلك اختلفوا في معنى قوله « ورابطوا » فقال جمهور الأمة : رابطوا أعداءكم بالخيال ، أى أرتبطوها كما يرتبطها أعداؤكم ؛ ومنه قوله تعالى : « وَمِن رَّابِطِ الْخَيْلِ » . وفي الموطأ عن مالك عن زيد بن أسلم قال : كتب أبو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب يذكر له جوعاً من الروم وما يتخوف منهم ؛ فكتب إليه عمر : أما بعد ، فإنه مهما يترل بعد مؤمن من منزل شدة يجعل الله له بعدها قراباً ، وإنه لن يغلب عُسْرُ يُسْرَيْنِ ، وإن الله تعالى يقول في كتابه « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن : هذه الآية في استظار الصلاة به الصلاة ، ولم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزو رُابط فيه ؛ رواه الحاكم أبو عبد الله في صحيحه . واحتج أبو سلمة بقوله عليه السلام : " أَلَا أدُلُّكُمْ على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط " ثلاثاً ؛ قال ابن عطية : والقول الصحيح هو أن الرباط الملازمة في سبيل الله . أصلها من ربط الخيل ، ثم سُمِّيَ كُلُّ ملازمٍ لثغرٍ من ثغور الإسلام رُباطاً ، قايماً كان أو راجلاً . واللفظ مأخوذ من الرُّبْط . وقول النبي صلى الله عليه وسلم " فذلكم الرباط " إنما هو تشبيه بالرباط في سبيل الله . والرباط اللفوي هو الأول ؛ وهذا كقوله : " ليس الشديد بالصرعة " وقوله " ليس المسكين بهذا الطواف " إلى غير ذلك .

قلت : قوله « والرباط القنوى هو الأول » ليس بمسلم ، فإن الخليل بن أحمد أتم اللغة وثقاتها قد قال : الرباط ملازمة الثغور ، ومواظبة الصلاة أيضا ، فقد حصل أن أمتظار الصلاة رباط لغوي حقيقة ، كما قال صلى الله عليه وسلم . وأكثر من هذا ما قاله الشيباني أنه يقال : مرابط دائم لا يرحل ، حكاه ابن فارس ، وهو يقتضى تعدية الرباط لغة إلى غير ما ذكرناه . فإن المراقبة عند العرب : المقد على الشيء حتى لا يغفل فيعود إلى ما كان صبر عنه فيحبس القلب على النية الحسنة والجسم على فعل الطاعة . ومن أعظمها وأهمها ارتباط الخليل في سبيل الله كما نص عليه في الترتيل في قوله : « وَمِنْ رِبَاطِ الْخَلِيلِ » على ما يأتي . وأرباط النفس على الصلوات كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو هريرة وبارد وعلى ، ولا عطر بعد عروس .

الرابعة والعشرون - المراقبة في سبيل الله عند الفقهاء هو الذي يشخص إلى ثغر من الثغور ليرابط فيه مدة ما ، قاله محمد بن المؤاز وداود . وأما سكّان الثغور دائما بأهلهم الذين يسمون ويكنسون هناك فهم وإن كانوا حماة فليسوا بمراقبين ، قاله ابن عطية . وقال ابن خزيمة متناد : وللرباط حالتان : حالة يكون الثغر مأمونا نيمًا يجوز سكّاه بالأهل والولد . وإن كان غير مأمون جاز أن يرباط فيه بنفسه إذا كان من أهل القتال ، ولا ينقل إليه الأهل والولد لئلا يظهر المدققيسي ويسترق . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - جاء في فضل الرباط احاديث كثيرة ، منها ما رواه البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رباط يوم في سبيل الله خيرٌ عند الله من الدنيا وما فيها » . وفي صحيح مسلم عن سلمان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رباط يوم وليلة خيرٌ من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان »^(١) . وروى أبو داود في سننه عن فضالة

(١) الفتان : قتيبان . ويرى فتح الله ومنها . فن رواه بإتقان فهو واحد لأنه يفتن الناس من العين . ومن رواه بالفتح فهو جمع لأن أي يمان أحدهما الآخر على الذين يضلون الناس من الخوف فيفتنهم .

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٤ شارع قصر العيني - ست ٤٩٩٩١

كتاب الشعب

تفسير القرآن

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خبركم من علم القرآن وفوائده
حديث شريف

١١

دار الشعب
للتوزيع والتوزيع

إذا كان « القرطبي » مبيجلد في مجلد واحد فتتزع هذه الورقة

ابن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كُلُّ الْمَيْتِ يُحْتَمُّ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الرَّاظِلَ" .
 يَحْمَلُهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيُؤْمِنُ مَنْ قَانَ الْقَبْرِ" . وفي هذين الحديثين دليل على أن الرَّاظِلَ
 أفضل الأعمال التي يبقى ثوابها بعد الموت ؛ كما جاء في حديث العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَقْطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ
 ثَلَاثٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " وهو حديث صحيح انفرد بإخراجه
 مسلم ؛ فإن الصدقة الجارية والعلم المنتفع به والولد الصالح الذي يدعو لأبويه ينقطع ذلك
 بتفاد الصدقات وذهاب العلم وموت الولد . والرَّاظِلُ يُضَاعَفُ أَجْرُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ
 لَا مَعْنَى لِلنَّاءِ إِلَّا الْمَضَاعَفَةُ ، وَهِيَ غَيْرُ مَوْقُوفَةٍ عَلَى سَبَبٍ تَنْتَقِطُ بِاِقْطَاعِهِ ، بَلْ هِيَ فَضْلٌ
 دَائِمٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَهَذَا لِأَنَّ أَعْمَالَ الْبَرِّكَهَا لَا يُتَمَكَّنُ مِنْهَا إِلَّا بِالسَّلَامَةِ
 مِنَ الْعَدُوِّ وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ بِحِرَاسَةِ بَيْضَةِ الدِّينِ وَإِقَامَةِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ . وَهَذَا الْعَمَلُ الَّذِي يَجْرِي
 طَبَقُهُ ثَوَابُهُ هُوَ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ . نَزَّجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ مَاتَ حَرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْرِي
 اللَّهُ عَلَيْهِ أَجْرَ عَمَلِهِ الصَّالِحِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنْ مِنَ الْفَقْدَانِ وَبَشَى اللَّهُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَّنًا مِنَ الْفَزَعِ " . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قِيْدٌ ثَانٍ وَهُوَ الْمَوْتُ حَالَةَ التَّرِيَاطِ .
 وَاللهُ أَعْلَمُ .

وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَنْ
 رَاطِلَ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ كَأَلْفُ لَيْلَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا " . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كَبْ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَرَّاظِلِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ حَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ
 مُحْتَسِبًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا وَرَاطِلُ يَوْمٍ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ حَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَعْظَمُ أَجْرًا -
 أَرَاهُ قَالَ : - مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا فَإِنَّ رَدَّ اللَّهِ إِلَى أَهْلِهِ سَالِمًا لَمْ تَكْتَسِبْ
 عَلَيْهِ سِتَّةَ أَلْفِ سَنَةٍ وَيَكُفُّ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَيُجْرَى طَبَقُهُ أَجْرَ الرَّاظِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " .

وَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ رِبَاطَ يَوْمٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَحْصِلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مِرَابِطًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلَ مِنْ صِيَامِ رَجُلٍ وَقِيَامِهِ فِي أَهْلِ أَلْفِ سَنَةٍ ثَلَاثِمِائَةٍ يَوْمَ وَالْيَوْمِ كَأَنَّهُ سَنَةٌ» .

قلت : وجاء في آنتظار الصلاة بعد الصلاة أنه رباط ، فقد يحصل المتظار الصلوات ذلك الفضل إن شاء الله تعالى . وقد روى أبو نعيم الحافظ قال حدثنا سليمان بن أحمد قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا سجاج بن المنهال ^(١) ح وحدثنا أبو بكر بن مالك قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثني الحسن بن موسى قال حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي أيوب الأزدي عن توفٍ البكالي عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة المغرب فصلينا معه فمكث من عكف ورجع من رجع ، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجه الناس لصلاة العشاء ، فجاء وقد حضره الناس رافعا أصبعه وقد عقد تسعا وعشرين يُشير بالسبابة إلى السماء فحسّر ثوبه عن ركبته وهو يقول : «إِنشُرُوا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا وَبِكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ يَا مَلَائِكَتِي أَنْظِرُوا إِلَى عِبَادِي هَؤُلَاءِ قَضَوْا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى» . رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن مطرف بن عبد الله أن توفًا وعبد الله ابن عمر اجتماعا لحديث توفٍ عن الثوراة وحدث عبد الله بن عمر بهذا الحديث عن النبي صلى

(١) جرت عادة المحدثين أنه إذا كانت له حديث إسنادان أو أكثر ، كتبوا عنه الانتقال من إسناد إلى إسناد «مدح» وهي حاء مهيمة مفردة . واختار أنها مأخوذة من التحوّل لتحوّله من إسناد إلى إسناد ، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها : «ح» ويستمر في قراءة ما بعدها . وقيل : إنها من حال بين التبيين إذا جاز ، لكونها حالت بين الإسنادين ، وأنه لا يلتزم عند الانتهاء إليها بشيء ، وليست من الرواية . وقيل : إنها رمز إلى قوله : الحديث . وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها : الحديث . ثم هذه الحاء توجه في كتب الفانين كثيرا وهي كثيرة في صحيح مسلم تليق في صحيح البخاري . (راجع مقدمة التورى على صحيح مسلم) .

الله عليه وسلم . (وَأَتَقُوا اللَّهَ) أى لم تؤمروا بالجهاد من غير تقوى . (لَعَلَّكُمْ تفلحُونَ)
 لتكونوا على رجاء من الفلاح . وقيل : لعل بمعنى لئكى . والفلاح البقاء ، وقد مضى هذا كله
 فى « البقرة » مستوفى^(١) ، والحمد لله .

يُجَزِّ تفسیر سورة آل عمران من جامع أحكام القرآن والمبین لما تضمن من معانى السنة
 وآى القرآن بحمد الله وعونه .

(١) راجع ج ١ ص ١٦١ ، ١٨٢ ، ٢٢٧ طبع ثانية أو ثالثة .

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة النساء

وهي مدنية، إلا آية واحدة نزلت بمكة عام الفتح في عثان بن طلحة الحبشي وهي قوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » ^(١) على ما يأتي بيانه . قال النقاش : وقيل نزلت عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة . وقد قال بعض الناس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » حيث وقع إنما هو مكّي ؛ وقاله علقمة وغيره . فيشبه أن يكون صدر السورة مكياً وما نزل بعد الهجرة فإنما هو مدني . وقال النحاس : هذه السورة مكة .

قلت : والصحيح الأول ، فإن في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت : ما نزلت سورة النساء إلا وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تعني قد جئ بها . ولا خلاف بين العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جئ بعائشة بالمدينة . ومن تبيين أحكامها علم أنها مدنية لا شك فيها . وأما من قال : إن قوله « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » مكّي حيث وقع فليس بصحيح ؛ فإن البقرة مدنية وفيها قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » في موضعين ، وقد تقدم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ①

(١) آية ١ من هذه السورة .

(٢) آية ٢١ و ١٦٨ من هذه السورة .

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ قد مضى في « البقرة » اشتقاق « الناس » ومعنى التقوى والرب والخلق والزواج والبت ، فلا معنى للإعادة . وفي الآية تنبيه على الصانع . وقال « واحدة » على تأنيث لفظ النفس . ولعل النفس يُؤث وإن عُي به مذكّر . ويجوز في الكلام « من نفس واحد » ، وهذا على مراعاة المعنى ؛ إذ المراد بالنفس آدم عليه السلام ، قاله مجاهد وقتادة . وهي قراءة ابن أبي عملة « واحد » بغير هاء . (وَبَتَّ) نَزَقَ ونَسَرَ في الأرض ؛ ومنه « وَزَرَأِي مَبْنُورٌ » وقد تقدم في « البقرة » . (مِنْهُمَا) يعني آدم وحواء . قال مجاهد : خُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ قَصْرِى آدَمَ . وفي الحديث « خلقت المرأة من ضلع عوجاء » ، وقد مضى في البقرة . (وَجَعَلْنَا كَثِيرًا مِّنْهُنَّ) حَصَرَ نَزَرْتُهُمَا في نوميح ؛ فَأَقْتَضَى أَنْ انْخَلَّتْ لَيْسَ بِسُوءٍ ، لكن له حقيقة تزد إلى هذين النوميح وهي الآدمية فيلحق بأحدهما ، على ما تقدم ذكره في « البقرة » من اعتبار نقص الأعضاء وزيادتها .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ كثر الالتقاء تأكيداً وتنبيهاً لنفوس المأمورين . و « الذي » في موضع نصب على التثنية . و « الأرحام » معطوف . أى اتقوا الله أن تعصوه ، واتقوا الأرحام أن تقطعوا . وقرأ أهل المدينة « تساءلون » بإدغام التاء في السين . وأهل الكوفة تحذف التاء ، لاجتماع تاءين ، وتحذف السين لأن المعنى يعرف ؛ وهو كقوله : « وَلَا تَمَارَوْا عَلَى الْإِثْمِ » و « تَزَل » ونسبه . وقرأ النحويون إبراهيم التيمي وقتادة والأعمش وحمرزة « والأرحام » بالنقص . وقد نكح النحويون في ذلك . فاما البصريون فقال رؤسائهم : هو لحن لا تحسب القراءة به . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ؛ ولم يزدوا على هذا ولم يذكروا علته قبيحه ؛ قال النحاس : فيما علمت .

(١) راجع ج ١ ص ١٣٦ و ١٦١ و ٢٢٢ و ٣٠١ طبع ثانية أمانة و ج ٢ ص ١٩٦ طبع ثانية .

(٢) القصصى : أسفل الأخلاق - وقيل : الفعل الذى تلى الشاكة بين الجنب والجنب .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٠١ طبع ثانية أمانة .

وقال سيبويه : لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين ، والتنوين لا يعطف عليه . وقال جماعة : هو معطوف على المكثف ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها ، يقول الرجل : سائلك بالله والرحم ؛ هكذا فسر الحسن والنحوي ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة ، على ما يأتي . وضمعه أقوام منهم الزجاج ، وقالوا : يَفْعُ عَطْفُ الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض ؛ كقوله « نَحْسَفًا بِهِ وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ » وَيَفْعُ « مررت به وزيد » . قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحمل كل واحد منهما محل صاحبه ؛ فكذا لا يجوز « مررت يزيد وَلَهُ » كذلك لا يجوز « مررت بك وزيد » . وأما سيبويه فهي عنده قبيحة ولا تجوز إلا في الشعر ؛ كما قال :

فَالْيَوْمَ قَزَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا • فَادْهَبْ مَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مَسْجَبٌ

عطف « الأيام » على الكاف في « بك » بغير الباء للضرورة . وكذلك قال الآخر :
نَعَاتِي فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَبِوْنَا • وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ مَهْوَى نَفَاتِفُ

عطف « الكعب » على الصمير في « بينها » ضرورة . وقال أبو علي : ذلك ضعيف في القياس . وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : لو صَلَبْتُ خلف إمام يقرأ « مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي » و « أَنْتُمْ اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ » لأخذت نعلي ومضيت . قال الزجاج : قراءة حمزة مع ضمهما وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَحْلِفُوا بآبَائِكُمْ » فإذا لم يحز الحليف بغير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحليف بغير الله أمر عظيم ، وأنه خاص لله تعالى . قال النحاس : وقول بعضهم « والأرحام » قسم خطأ من المعنى والإعراب ؛ لأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . وروى شعبة عن عوف بن

(١) المهوى والمهواة : ما بين الجبلين وبحر ذلك . والغنف : الهواء . وقيل : الهواء بين النبين ؛ وكل شيء

بين وبين الأرض مهوى فهو غنف . وله ورد :

• وَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضُ غُرُوطٌ نَقَافُ •

والغُرُوط (فتح الغين) : المتسع من الأرض مع طائفة . (٢) في بعض الأصول : المهدية .

أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : «كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاءه قوم من مُضَرَ حُفَاةٌ عُرَاءٌ، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير لما رأى من قلوبهم؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال : «يا أيها الناس اتقوا ربكم، إلى : والأرحام» . ثم قال : «تصلى رجل بديناره وتصلى رجل بدمه وتصلى رجل بصاع تمر» . وذكر الحديث .^(١) فبنى هذا على النصب ؛ لأنه حُضِمَ على صلة أرحامهم . وإيضاً فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم «مَنْ كَانَ حَالِقًا فليحلق بالله أوليَّصَت» . فهذا يدلُّ على قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالرحم . وقد قال أبو إسحاق : معنى «تساءلون به» معنى تطلبون حقوقكم به . ولا معنى للخفض أيضاً مع هذا .

قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة «والأرحام» بالخفض ، واختاره ابن عطية . وردَّه الإمام أبو نصر عبد الرحمن بن عبد الكريم القشيري ، واختار العطف فقال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن العوامات التي قرأها أئمة الفُزَاء شئت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة ؛ وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستفح ما قرأ به . وهذا مقام محذور ولا يُغَلَّد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإن العربية تُتَلَقَّى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ينسك أحد في فصاحته . وأما ما ذكر في الحديث فبعبارة ؛ لأنه عليه السلام قال لأبي العُشْرَاء : «وأبيك لو طمعت في خاضعته» . ثم انتهى إنما جاء في الحلف بغير الله ، وهذا توسل إلى التبرع بحق الرحمة فلا ينهى به . قال القشيري : وقد قبل هذا إقسام بالرحم ، أي آتوا الله وحقَّ الرحمة ، كما تقول : انفل كذا وحقَّ أبيك . وقد جاء في التزيل : «والتَّجْمِ» والطُّور ، والتَّيْن ، لعمرك « وهذا تكلف .

قلت : لا تكلف فيه ؛ فإنه لا يبعد أن يكون «والأرحام» من هذا القليل ، فيكون قسم كما أقسم بخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لما حتى قرن بها بنفسه . والله أعلم .

(١) راجع صحيح مسلم كتاب الزكاة . (٢) في تهذيب التهذيب : «أبو العُشْرَاء الداري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم "لو طمعت في خلفها لأجراك"» .

وَلِلّٰهِ أَنْ يُقِيمَ بِمَا شَاءَ وَيُنْعِمَ مَا شَاءَ وَيُبيحَ مَا شَاءَ ، فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا . والعرب تقيم بالرحم . ويصحّ أَنْ تكون الباء مرادةً لِحَذَفِهَا كَمَا حَذَفْنَا فِي قَوْلِهِ :

مَنَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ مَشِيرَةٌ • وَلَا تَأْيِيبٌ إِلَّا يَتَيْنِ غُرَابُهَا

بَغْزٍ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ بَاءً • قَالَ ابْنُ الدُّعَيْنِ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ : وَالْجَوْشَنُ يُجِيزُ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمَجْرُورِ وَلَا يَجْعَلُ مَتْنَهُ • وَمَتْنُهُ قَوْلُهُ :

أَبَكْ أَبَيْتِي أَوْ مُصَدِّرٍ • مِنْ مُرِّ الْحَلَّةِ جَانِبِ حَشَوْرِ^(١)

ومنه :

• نَاذِعْبُ فَايَكِ وَالْأَيَامُ مِنْ تَعَجِبِ •

وقال آخر :

• وَمَا يَنْبِهَا وَالْكَتَبِ غَوَطٌ فَتَائِفِ •

وقال آخر :

• غَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدِ •

وقول الآخر :

وَقَدْ رَامَ أَفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَحْدَ • لَهُ مَصْعَلَاتُهَا وَلَا الْأَرْضُ مَقْعَدَا

وقال الآخر :

مَا إِنِّي بَهَا وَلَا الْأُمُورِ مِنْ تَلَفِ • مَا حَمَّ مِنْ أَمْرِ غِيَةٍ وَقَعَا

وقال آخر :

أَمْرٌ عَلَى الصَّكْبَةِ لَسْتُ أَدْرِ • اخْتَفَى كَانَ فِيهَا أَمٌّ يَسَوَاهَا

• وَسَوَاهَا • بِمَجْرُورِ الْمَوْضِعِ بَقِيَ • وَعَلَى هَذَا حُلٌّ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : • وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَنَاسِكَ وَمَنْ لَسْتُ لَهُ يَرْزُقِينَ • فَطُفِ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ • وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ «وَالْأَرْحَامُ»

(١) أَبَكْ : مَثَلُ وَبَكَ • وَالْأَيَّامُ : الدَّيَّامُ • أَيَّتُهَا الْإِثْلُ إِذَا صَحَّتْ بِهَا • وَالْحَشَوْرُ : التَّهْدِيدُ الصَّغِيرُ • وَالْجَانِبُ : الْخَلْفُ • وَالْحَشَوْرُ : الْخَفِيفُ • وَالْهَلْهَلُ : الْمُنَانُ • رَاحِدًا جَلِيلٌ • وَالشَّاهِدُ فِي صُفِّ «الْحَشَوْر» عَلَى الْحَشَوْرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِثْبَاتِ الْخَارِ •

بالزحف على الابتداء، والخبر حقد تحذيره : والآرامُ أهلٌ أن تُوصل . ويحتمل أن يكون لغرضه؛ لأنَّ من العرب من يرفع المُتَزَي . وأشد :

إِنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُيْرٌ وَأَنْبَا • • عُيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
بَلِيدُونَ بِالْقَاءِ إِذَا قَا • لَ أَخُو النُّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقد قيل : إن « والآرام » بالنصب عطف على موضع به ؛ لأن موضع نصبه ؛ ومنه قوله :

• قَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا^(١) •

وكانوا يقولون : أنشدك بالله ونزحتم . والأظهر أنه نصب بإضمار فعل كما ذكرنا .

الثالثة - آتت الملة على أن صلة الزحيم واحة وأن قطيعتها حُرمة . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء وقد سأله : "صلي أمك" فأمرها بصلتها وهي كافرة . فلما كيدها دخل الفضل في صلة الكافر، حتى انتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه فقالوا بتوارث ذوى الأرحام إن لم يكن عسبة ولا فرسٌ مُسَمَّى ، ويعتقون على من أشتراهم من ذوى رَحِمِهِمْ طُرْمَةُ الزَّحِيمِ . وعَصَدُوا ذلك بما رواه أبو داود أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال : "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ تَحَرَّمَ فَهُوَ حُرٌّ" . وهو قول أكثر أهل العلم . روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله بن مسعود، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وهو قول الحسن البصري وجابر بن زيد وعطاء والشَّعْبِيّ والزَّهْرِيّ، وإليه ذهب الثوري وأحمد وإسحاق . ولعلنا في ذلك ثلاثة أسوال : الأول - أنه مخصوص بالأباء والأجداد . الثاني - الجناحان يعني الإخوة . الثالث - كقول أبي حنيفة . وقال الشافعي : لا يعتق عليه إلا أولاده وآبأؤه وأمهاته ، ولا يعتق عليه إخوته ولا أحدٌ من ذوى قرابته ومُجْتَمِعِهِ . والصحيح الأول للحديث الذي ذكرناه وأحرقه الترمذي والنسائي . وأحسن طرقه رواية النسائي له ؛ رواه من حديث حمزة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(١) هذا مجزيت لقية الأضيء ، صدره : • معادى إنا بئر ماصح •

أراد معادية بن أبي سفيان . شكاه بنور عمه . وأصح : سهل وأرق .

وسلم : "مَنْ لَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ" . وهو حديث ثابت بنقل الدُّلَّ عن الدُّلِّ ، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة يعلِّيه توجب تركه . غير أن النسائي قال في آخره : هذا حديث مُتَكَرِّرٌ ، وقال غيره : تفرد به ضمرة ، وهذا هو معنى المُتَكَرِّرِ والشَّاذِّ في اصطلاح المحذِّين . وضمرة عدلٌ ثقة ، وأفراد الثقة بالحديث لا يضره . والله أعلم .

الرابعة - واختلفوا في هذا الباب في ذوى المحارم من الزواجة . فقال أكثر أهل العلم : لا يدخلون في مقتضى الحديث . وقال شريك القاضي يمتنعهم . وذهب أهل الظاهر وبعض المنكبين إلى أن الأب لا يعتق على الابن إذا ملكه ؛ وأحتجوا بقوله عليه السلام : " لا يَمُوتُ وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحْدِثَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " . قالوا : فإذا صحَّ الشراء فقد ثبت الملك ، ولصاحب الملك التصرف . وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع ؛ فإن الله تعالى يقول : « وَإِلَىٰ أَيْدِيهِمْ إِحْسَانًا ، فَكَيْفَ يَرْقُ بْنُ عِبَادَتِهِ وَبَيْنَ إِحْسَانٍ لِلْوَالِدَيْنِ فِي الْوَجُوبِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِحْسَانِ أَنْ يَبْقَى الْوَالِدُ فِي مِلْكِهِ وَتَحْتَ سُلْطَانِهِ ؛ فَإِذَا يَجِبُ عَلَيْهِ عِتْقُهُ إِمَّا لِأَجْلِ الْمَلِكِ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ " فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ " ، أو لِأَجْلِ الْإِحْسَانِ عَمَلًا بِالْآيَةِ . ومعنى الحديث عند الجمهور أن الولد لما نسب إلى عتق أبيه باشتراؤه نسب الشرع العتق إليه نسبة الإيقاع منه . وأما اختلاف العلماء فيمن يعتق بالملك فوجه القول الأول ما ذكرناه من معنى الكتاب والسنة ، ووجه الثاني إلحاق القرابة القريبة المحرمة بالأب المذكور في الحديث ، ولا أقرب للرجل من أبيه فيحمل على الأب ، والأخ يُقَارَبُهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُدْعَى بِالْأَبَوَّةِ ؛ فإنه يقول : أنا ابن أبيه . وإنما القول الثالث فتمتعه حديث ضمرة وقد ذكرناه . والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى ﴿ وَالْأَرْحَامُ ﴾ الرَّحِمُ اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين المحرم وغيره . وأبو حنيفة يمتنع الرَّحِمَ المحرم في منع الرجوع في الهبة ، ويُجَوِّزُ الرجوع في حق بنى الأعمام مع أن القطيعة موحودة والقرابة حاصلة ؛ ولذلك تعلق بها الإرث والولاية وغيرها من الأحكام . فأعتبر المحرم زيادة على نص الكتاب من غير مُسْتَدَدٍ . وهم يرون ذلك نسبا ، سميّا وفيه إشارة إلى التعليل بالقطيعة ، وقد جزأها في حق بنى الأعمام والأخفوان والخالات . والله أعلم .

السادسة - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) أى حفيظاً ؛ عن ابن عباس ومجاهد . ابن زيد : علياً ؛ وقيل : « رقيباً » حافظاً ؛ فيسل بمعنى فاعل . فالترقيب من صفات الله تعالى ، الترقيب الحافظ والمتنظر ؛ تقول : رَقَبْتُ أَرْقُبُ رَقَبَةً وَرَقَبَاتًا إِذَا انتظرت . والمرقب : المكان العالى المشرف ، يقف عليه الرقيب . والترقيب : السهم الثالث من السبعة التى لها أضياء^(١) . ويقال : إن الرقيب ضرب من الحيات ، فهو لفظ مشترك . واه أعلم .

قوله تعالى : وَءَاتُوا آلَيْتَمَتَيْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدِّلُوا آتَحِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَءَاتُوا آلَيْتَمَيْ أَمْوَالَهُمْ) وأراد باليتامى الذين كانوا إيتاماً ؛ كقوله : « فَالَّذِي السَّحَرَةَ سَاجِدِينَ » ولا يسر مع السجود ، فكذلك لا يتم مع البلوغ . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَتِيمٌ أَبَى طَالِبٍ » استصحباً لما كان . « وَءَاتُوا » أى أعطوا . والإيتاء الإعطاء . ولفلان أَوْ ، أى عطاء . أبو زيد : أَوْتُ الرجل أَنَوَهُ إِنَاوَةً ، وهى الرشوة . واليتيم من لم يبلغ الحلم ، وقد تقدم فى « البقرة » مستوفى . وهذه الآية خطابٌ للأولياء والأوصياء . نزلت فى قول مُقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ فى رجلٍ من غطفانٍ عنده مال كثيرٌ لأَبْنِ أَخِي لَهُ يَتِيمٌ ، فلما بلغ اليَتِيمُ طُلُبَ الْمَالِ فَمَنَعَهُ عَمَّهُ ، فنزلت فقال العم : سوذ بالله من الحُوبِ الكَبِيرِ ! وردَّ المالَ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُوَقِّعْ نَفْسَهُ وَرَجَعَ بِهِ هَكَذَا فِإِنَّهُ يَحْمِلُ دَارَهُ بِعَيْنِي جَنَّتْهُ » . فلما قبضَ الْفَتَى الْمَالُ أَتَفَقَهُ فى سَبِيلِ اللَّهِ ، فقال عليه السلام : « تَبَّتْ الْأَجْرُوبَةُ بِعَيْنِي الْوِزْرُ » ، فقيل : كيف يا رسول الله ؟ فقال : « تَبَّتْ الْأَجْرُوبَةُ لِلْعَلَامِ وَبِعَيْنِي الْوِزْرُ عَلَى وَالِدِهِ » لأنه كان مشركاً .

(١) وهم : الفقه ، الزمام ، الرقيب ، الحلى ، الفانز ، المسبل . راجع ج ٣ ص ٥٨ طبعة أدل وثانية .
(٢) الحوب : السام .

الثانية - وإتياء اليتامى أموالهم يكون بوجوبين : أحدهما - إجراء الطعام والكسوة مادامت الولاية، إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلي والاستبداد كالصغير والسفيه الكبير . الثاني - الإتياء بالتكسب وإسلام المال إليه ، وذلك عند الإحلال والإرشاد ، وتكون تسميته مجازاً، المعنى : الذي كان يتيماً، وهو استصحاب الاسم ؛ كقوله تعالى : « قَالَتِ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ » أى الذين كانوا سحرة . وكانت يقال للتي صلى الله عليه وسلم : « يتم أبى طالب » . فإذا تحقق الولي ورشده حرم عليه إمساك ماله عنه وكان غاصياً . وقال أبو حنيفة : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة أعطى ماله كله على كل حال ؛ لأنه يصير جناً .

قلت : لما لم يذكر الله تعالى في هذه الآية إتيان الرشد وذكره في قوله تعالى : « وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . قال أبو بكر الزاوي الحنفى في أحكام القرآن : لما لم يُعَدَّ الرشد في موضع وقيد في موضع وجب استعمالها ، فأقول : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة وهو سفيه لم يُرْسَ منه الرشد وجب دفع المال إليه ، وإن كان دون ذلك لم يجب ، عملاً بالآيتين . وقال أبو حنيفة : لما بلغ أشده وصار يصلح أن يكون جناً فإذا صار يصلح أن يكون جناً فكيف يصلح إعطاؤه المال بعهدة التيم وباسم التيم ؟ وهل ذلك إلا في غاية البعد . قال ابن العربي : وهذا باطل لا وجه له ؛ لا سيما على أصله الذي يرى المقدرات لا تثبت قياساً وإنما تؤخذ من جهة النص ، وليس في هذه المسألة . وسيأتى ما للعلماء في أنجر إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : « وَلَا تَبْسُتُوا أَنْفُسَ الْيَتَامَى بِالطَّبِيبِ » أى لا تبتدلو الشاة السميئة من مال التيم بالهزيلة ، ولا التزهم الطيب بالزيف . وكفوا في الجاهلية لعدم الدين لا يخرجون عن أموال اليتامى ، فكانوا يأخذون الطيب والجيد من أموال اليتامى ويبدلونه بالزبدى من أموالهم ، ويقولون : أسم بأسم ورأس برأس ؛ فهلم الله عن ذلك . هذا قول سعيد بن المسيب والزهرى والسدى والضحاك وهو ظاهر الآية . وقيل : المعنى لا تأكلوا أموال اليتامى وهي عزمة خيثة وتدعوا الطيب وهو مالكم . وقال مجاهد وأبو صالح وبازان : لا تبيعوا أكل الخبيث من أموالهم وتدعوا انتظار الرزق الحلال من الله . وقال ابن زيد :

كان أهل الجاهلية لا يورثون النساء والصبيان وياخذ الأكبر الميراث . عطاء : لا تزيح على
يتمك الذي عندك وهو غير صغير . وهذان القولان خارجان عن ظاهر الآية ؛ فإنه يقال :
تبدل الشيء بالشيء أى أخذه مكانه . ومنه البدل .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ قال مجاهد : هذه الآية
ناهية عن الخلط في الإنفاق ؛ فإن العرب كانت تخلط نفقتها بنفقة إيتاءها فنهوا عن ذلك ،
ثم نُسِخ بقوله « وَإِنْ تَحَالَطَوْمْ فَأَخَوانُكُمْ » . وقال ابن قُورَك عن الحسن : تأول الناس في هذه
الآية النهي عن الخلط فأجذبوه من قبل أنفسهم تخفف عنهم في آية البقرة . وقالت طائفة
من المتأخرين : إن « إلى » بمعنى مع ؛ كقوله تعالى « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » . وأنشد الثَّعْلَبِيُّ :
يَسْتَدُونَ أَبْوَابَ الْقِيَامِ بِضَمِيرٍ • إِلَى عُنَى مُسْتَوْتِهَاتِ الْأَوَامِرِ ^(١)

وليس بجيد . وقال الحُذَاق : « إلى » على بابها وهي تضمنن الإضافة ؛ أى لا تضيقوا
أموالكم وتضموها إلى أموالكم في الأكل . فهوا أن ينفقوا أموال البتاي كأموالهم فينسلطوا
عليها بالأكل والانتفاع .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ « إنه » أى الأكل . « كان حوبا
كبيراً » أى إثم كبير ؛ عن ابن عباس والحسن وغيرهما . يقال : حاب الرجل يحوب حوبا
إذا اثم . وأصله الزجر للإيل ؛ فُسِمِيَ الإثم حوبا لأنه يزجر عنه وبه . ويقال في الدعاء : اللَّهُمَّ
أَغْفِرْ حَوْبِي ؛ أى إثمى . والحوبة أيضا الحاجة . ومنه في الدعاء : إِلَيْكَ أَرْفَعُ حَوْبِي ؛
أى حاجتى . والحوب الوحشة ؛ ومنه قوله عليه السلام لأبي أيوب : « إن طلاق أم أيوب
لحوب » . وفيه ثلاث لغات « حوبا » بضم الحاء وهي قراءة العامة ولغة أهل الحجاز . وقرأ
الحسن « حوبا » بفتح الحاء . وقال الأخفش : وهي لغة تميم . ومقاتل : لغة الحبش .

(١) آية ٢٢٠ ج ٣ ص ٦٢ طبة أول أو ثانية . (٢) البيت لسلة بن الخرب يصف الخيل ؛
يريد خيلا دبلت بأفئتهم . والنسب : كفف سرت بها الخيل من الريح والبرد . والأوامر : الأوامر والأوامر
واحدتها امرأة . وهو رجل تشبهه الدابة في محبتها . (عن اللسان مادة أمر) . .

والحُوب المصدر، وكذلك الحِباب، والحُوب الاعم. وهما آتِي بن كسب «حابا» على المصدر مثل القال. ويجوز أن يكون اسما مثل الزاد. والحوَاب (همزة بعد الواو) : المكان الواسع. والحوَاب ماء أيضا. ويقال : ألقى الله به الحَوْبَة ، أى المسكة والحاجة؛ ومنه قولهم : بات بمِية سُوء. وأصل الياء الواو. وتحَوَّب فلان أى تعبد وألقى الحُوب عن نفسه. والتحَوَّب أيضا التحزن. وهو أيضا الصباح الشديد، كالزجر. وفلان يتحَوَّب من كذا أى يتوجع. قال طُفيل :

فَدُرُّوْا كَمَا دُرُّنَا غَدَاةً مُجْبِرٍ * مِنْ النَّيْظِ فِي أَجَادِنَا وَالتَّحَوُّبِ

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَتِلْكَ وَرُبَّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدَقُّ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٦٠﴾

فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ) شرط ، وجوابه «فَانكِهُوا» . أى إن خفتم ألا تعدلوا في مهورهن وفي النفقة عليهن (فَانكِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ) أى غيرهن . وروى الأئمة واللفظ لمسلم عن عروة بن الزبير عن عائشة في قوله تعالى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَتِلْكَ وَرُبَّاعٌ» قالت : يابن أختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها ماؤها وجمالها فيريد وليها أن يترجها من غير أن يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره فهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لمن ويبلغوا بهن أعلى ستمين من الصداق وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن. وذكر الحديث . قال ابن خُوَيْرِمَتَاد: ولهذا قلنا إنه يجوز أن يشتري الوصي من مال اليتيم نفسه، ويبيع من نفسه من غير محاباة. وللوكل النظر فيما اشترى ويكفه نفسه أو باع منها . ونسلطان النظر فيما يفعله

(١) حبر (كسف ومحدث) : اسم موضع .

الوصى من ذلك . فاما الأثب فليس لأحد عليه نظر ما لم تظهر عليه الحجابة فيعرض عليه السلطان حينئذ ؛ وقد مضى في « البقرة » القول في هذا . وقال الضحاك والحسن وغيرهما : إن الآية ناسخة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ؛ من أن الرجل أن يتزوج من الحرائر ماشاء ، فقصرته الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : المعنى وإن ختم ألا تنسبطوا في البتاي فكذلك خافوا في النساء ؛ لأنهم كانوا يتزوجون في البتاي ولا يتزوجون في النساء . و « خِفْتُمْ » من الأضداد ؛ فإنه يكون الخوف منه معلوم الوقوع ، وقد يكون مظلوما ؛ فلذلك اختلف العلماء في تفسير هذا الخوف . فقال أبو عبيدة : « خِفْتُمْ » بمعنى أيقنتم . وقال آخرون : « خِفْتُمْ » ظنتم . قال ابن عطية : وهذا الذي اختاره الحذاق ، وأنه على بابه من الظن لا من اليقين . التقدير من غلب على ظنه التقصير في القسط للبيمة فليعدل عنها . و « نُفِطُوا » معناه تمدلوا . يقال : أقسط الرجل إذا عدل . وقسط إذا جار وظلم صاحبه . قال الله تعالى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا » يعني الجاثرون . وقال عليه السلام : « المفسطون في الذين على منابر من نوريوم القيامة » يعني العادلين . وقرأ ابن وثاب والنحوي « نُفِطُوا » بفتح التاء من قسط على تقدير زيادة « لا » ؛ كأنه قال وإن ختم أن تحمروا .

الثانية - قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) إن قيل : كيف جاءت « ما » للآمينين وإنما أصلها لما لا يعقل ، فنه أجوبة خمسة : الأول - أن « من » و « ما » قد يتعاقبان ؛ قال الله تعالى : « وَالنِّسَاءَ وَمَا بَنَاهَا » أي ومن بناها . وقال « فَنَهُم مِّن يَّمْنَى عَلَى بَعْلَتِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَّمْنَى عَلَى رَجُلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَّمْنَى عَلَى أَرْبَعٍ » . فاهنا لمن يعقل وهن النساء ؛ لقوله بعد ذلك « مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا لِّجِهَنَّمَ » . وقرأ ابن أبي عملة « مِّن طَاب » على ذكر من يعقل . الثاني - قال البصريون : « ما » تقع للنموت كما تقع لما لا يعقل ؛ يقال : ما عندك . فيقال : طريف وكرم . فالمعنى فانكحوا الطيب من النساء ؛ أي الحلال ، و « ما » حرمة الله فليس بطيب . وفي التزييل « وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ » فأجابه موسى على وثقى ما سأل ؛ وسياق . الثالث - حكى بعض

الناس أن «ما» في هذه الآية ظرفية، أى مادمت تستحسنون النكاح . قال ابن عطية : وفي هذا المتروك ضعف . جواب رابع - قال الفراء : «ما» ههنا مصدر . وقال النحاس : وهذا بعيد جداً لا يصح فأنكحوا الطيبة . قال الجوهرى : طاب النوى يطيب طيبة وتطاباً . قال علقمة :
 • كَانَتْ تَطْلُبُهَا فِي الْأَيْتِ مَشْمُومٌ^(١) •

جواب خامس - وهو أن المراد بما هنا العقد أى فأنكحوا نكاحاً طيباً . وقراءة ابن أبى عملة ترد هذه الأقوال الثلاث . وحكى أبو عمرو بن العلاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا : سبحان ما سبّح له الرعد . أى سبحان من سبّح له الرعد . ومثله قولهم : سبحان ما سحر كُنْ لنا . أى من سحر كُنْ . وأتفق كل من بمانى العلوم على أن قوله تعالى : «وإن يخفمُ اللَّائِقِطُوطَا فِي الْبَيْتَامِ» لبس له مفهوم ؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخفم القسط في البيتى له أن ينكح أكثر من واحدة ؛ اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كُنْ خاف . فدل على أن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك ، وأن حكمها أعم من ذلك .

والثالثة - تتعلق أبو حنيفة بهذه الآية في تجوز نكاح اليتيمة قبل البلوغ . وقال : إنما تكون يتيمة قبل البلوغ ، وبعد البلوغ هى امرأة مطلقة لا يتيمة ؛ بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن حطها عن صداق مثلها ، لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعاً . وذهب مالك والشافعى والجمهور من العلماء إلى أن ذلك لا يجوز حتى تبلغ وتستأمر ؛ لقوله تعالى «وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ» والنساء اسم ينطلق على الكبار كالرجال في الذكور ، واسم الرجل لا يتناول الصغير ؛ فكذلك اسم النساء ، والمرأة لا تتناول الصغيرة . وقد قال : «فِي بَيْتَامِ النِّسَاءِ» والمراد به هناك البيتامى هنا ؛ كما قالت عائشة رضى الله عنها . فقد دخلت اليتيمة الكبيرة في الآية فلا تزوج إلا بإذنهما ، ولا تنكح الصغيرة إذ لا إذن لها ، فإذا بلغت جاز نكاحها لكن لا تزوج إلا بإذنهما . كما رواه الثارقي من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : زوجنى خالى قدامة بن مطعون بنت أخيه عثمان بن مظعون فدخل المنيعة بن شعبة على أمها

فأرغبها في المال وخطبها إليها، فُرع شائبا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قدامة: يا رسول الله، أبنه أختي وأنا وصي أيها ولم أقصر بها، زوجتها من قد علمت فضله وقربته. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها». فترعت متى وزوجها المنيرة ابن شعبة. قال الدارقطني: ولم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه. ورواه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أبتى نكحه ذلك. فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها. وقال: «ولا تنكحوا اليتامى حتى تستامروهم فإذا سكتن فهو إذهن». فتزوجها بعد عبد الله المنيرة بن شعبة. فهذا يرد ما يقوله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تحتج إلى ولي، بناء على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح. وقد مضى في «البقرة»^(١) ذكره؛ فلا معنى لقولهم: إن هذا الحديث محمول على غير البالغة لقوله «إلا بإذنها» فإنه كان لا يكون لذكر اليتيم معنى. والله أعلم.

الرابعة - وفي تفسير عائشة للآية من الفقه ما قال به مالك من صدق المثل، والرد إليه فيما فسد من الصداق ووقع الثمن في مقداره؛ لقولها: بأدى من سنة صداقها. فوجب أن يكون صدق المثل معروفا لكل صنف من الناس على قدر أحوالهم. وقد قال مالك: للناس منافع عرفت لهم وعرفوا لها. أي صدقات وأكفاء. وسئل مالك عن رجل زوج أخته [غنية] من ابن أخ له فقير فأعترضت أمها فقال: إني لأرى لها في ذلك متكلما. فسوغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو من نظره ما يسقط اعتراض الأم عليه. وروى «لا أرى» بزيادة ألف، والأول أصح. وجاز لغير اليتيمة أن تنكح بأدى من صدق مثلها؛ لأن الآية إنما خرجت في اليتامى. هذا مفهومها وغير اليتيمة بخلافها.

الخامسة - فإنما بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صداقها جاز له أن يتزوجها، ويكون هو الناح والمنكح على ما فسرته عائشة. وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأبو ثور،

(١) راجع ج ٣ ص ٧٢ طبعه أول مرة ثانية. (٢) زيادة من أحكام القرآن لابن العربي.

وقاله من التامعين الحسن وربعة، وهو قول الليث . وقال زُفَر والشافعي : لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان، أو يزوجه من ولي لها هو أقصد بها منه ، أو مثله في القصد؛ وإنما إن يتولى طرفي العقد بنفسه فيكون نكاحاً منكماً فلا . واحتجوا بأن الولاية شرط من شروط العقد لقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » . فتعديد النكاح والمتكح والشهد واجب ؛ فإذا أخذ اثنان منهم سقط واحد من المذكورين . وفي المسألة قول ثالث، وهو أن يحمل أمرها إلى رجل يزوجه منه . رُوي هذا عن المغيرة بن شعبه ، وبه قال أحمد، ذكره ابن المنذر .

السادسة - قوله تعالى : (مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) معناه ما حل لكم ، عن الحسن وابن جُبَيْر وغيرهما . واكتفى بذكر من يجوز نكاحه ؛ لأن المحرمات من النساء كثير . وقراء ابن إسحاق وإحدى وحمة « طاب » بالإمالة . وفي مصحف أبي « طيب » بإياء ؛ فهذا دليل الإمالة . « من النساء » دليل على أنه لا يقال نساء إلا إن بلغ الحلم . وواحد النساء نِسوة ، ولا واحد لنِسوة من لفظه ، ولكن يقال امرأة .

السابعة - قوله تعالى : (مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) وموضعها من الإعراب نصب على البدل من « ما » وهي نكرة لاتصرف ؛ لأنها معدولة وصفة ؛ كذا قال أبو علي . وقال الطبري : هي معارف ؛ لأنها لا يدخلها الألف واللام ، وهي بمنزلة عمر في التعريف ؛ قاله الكوفي . وخطأ الزجاج هذا القول . وقيل : لم ينصرف ؛ لأنه معدول عن لفظه ومعناه ، فأحد معدول عن واحد واحد ، ومتني معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، ورُبَاع عن أربعة أربعة . وفي كل واحد منها نكتان : فعال ومفعَل ؛ يقال : أحاد وموحد وثُناء ومتني وثلاث ومتثل ورُبَاع ومَرَّع ، وكذلك إلى عشر وعُشَار . وحكى أبو إسحاق الثعلبي لفظة ثالثة : أَحَدٌ وَثْنِي وَثَلْتُ وَرُبْعٌ مِثْلُ عَمْرٍ وَزُفَر . وكذلك قال النخعي في هذه الآية . وحكى

(١) أقصد : أقرب إلى الجدة الأكبر .

(٢) القصد (بضم القاف وضع الهمزة) : أملك القرابة في النسب .

الْمَهْدَى عَنْ النَّخَعِيِّ وَابْنِ وَثَابٍ «ثَلَاثٌ وَرُبْعٌ» بِنِزْرِ أَلْفٍ فِي رُبْعٍ، فَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ رُبَاعٍ
لِاسْتِخْفَافٍ، كَمَا قَالَ :

أَقْبِلْ سَبِيلُ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ • يَتَسَرَّدُ حَرْدُ الْحَيَةِ الْمُفْسِلَةِ
قَالَ النَّخَعِيُّ : وَلَا يَزَادُ مِنْ هَذَا الْبَاءُ عَلَى الْأَرْبَعِ إِلَّا بِتٍّ جَاءَ عَنْ الْكُتُبِ :
وَلَمْ يَسْتَرْشِدْكَ حَتَّى رَمَيْتَ • سَتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

بِعْنَى طَعْنَتْ عَشْرَةً . وَقَالَ ابْنُ الْبَنَانِ : وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ عَلَى الْمَسْمُوعِ وَهُوَ مِنْ أَحَادٍ إِلَى
رُبَاعٍ وَلَا يَتَبَرَّأُ بِالْبَيْتِ لِشَذُوذِهِ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ : وَيُقَالُ أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ وَثَنَاءٌ
وَمَتْنٌ وَثَلَاثٌ وَمِثْلُ رُبْعٍ وَمَرْبَعٍ . وَهَلْ يُقَالُ فِيمَا عَدَاهُ إِلَى التَّسْعَةِ أَوْ لَا يُقَالُ ؛ فِيهِ خِلَافٌ
أَصَحُّهَا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ . وَقَدْ نَصَّ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَلَى ذَلِكَ . وَكَوْنُهُ مَعْدُولًا عَنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ
لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ تَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْأَعْدَادُ غَيْرَ الْمَعْدُولَةِ ؛ يَقُولُ : جَاءَنِي اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ ، وَلَا
يُجُوزُ مَتْنٌ وَثَلَاثٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ جَمْعٌ ، مِثْلُ جَاءَنِي الْقَوْمُ أَحَادٌ وَثَنَاءٌ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ مِنْ غَيْرِ
تَكَرَّرٍ . وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ هُنَا فِي الْآيَةِ ، وَتَكُونُ صِفَةً . وَمِثَالُ كَوْنِ هَذِهِ الْأَعْدَادِ صِفَةً
يَتَبَيَّنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَوَّلِي أَجْنَحَةٍ مَتْنً وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ» فَهَذِهِ صِفَةٌ لِلْأَجْنَحَةِ نَكْرَةً .
وَقَالَ سَامِدَةُ بْنُ جُرُوتٍ :

وَلَكِنَّا أَهْلُ بَوَادٍ أَيْسُسُهُ • ذِثَابٌ يَتَّبِعِي النَّاسَ مَتْنً وَمَوْحَدٌ

وَأَشَدُّ الْفِرَاءِ :

قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَتْنٍ وَمَوْحَدٍ • بِأَرْبَعَةٍ مِنْكُمْ وَأَخَّرَ خَامِسَ
فَوَصَفَ ذِثَابًا وَهِيَ نَكْرَةٌ يَتَّبِعِي وَمَوْحَدٌ ، وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْفِرَاءِ ؛ أَيْ قَتَلْنَا بِهِ نَاسًا فَلَا تَصْرِفُ إِذَا
هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ صَرْفَهُ فِي الْمَعْدَدِ عَلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ . وَزَعِمَ
الْأَخْفَشُ أَنَّهُ إِنْ سُمِّيَ بِهِ صَرْفَةً فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ عَنْهُ الْعَدْلُ .

(١) حَرْدٌ يَجْرِدُ بِالْكَسْرِ حَرْدًا : فَصْدٌ . قَوْلُ الرَّجُلِ : حَرَدْتُ حَرْدًا ؛ أَيْ فَصَدْتُ فَصْدَكَ .

(٢) يَتَّبِعِي النَّاسَ : تَطْلُبُهُمْ .

الثامنة - إعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة؛ وعَصَدَ ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكح تسعا، وجمع بينهما في عصمته. والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر؛ فجعلوا مثنى مثل اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة؛ تَمَسُّكُهُمَ بأن المدد في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع؛ بفعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله جهل باللسان والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة؛ إذ لم يُسمع عن أحد من الصعابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب: «قد أسلم وتحتة عشر نسوة»: «أخترت منهن أربعا وفارق سائرهن». وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال: «أسمت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أخترت منهن أربعا"». وقال مقاتل: «إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر؛ فلما نزلت الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعا ويُمسك أربعا. كذا قال: «قيس بن الحارث»، والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود. وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث ابن قيس، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أبيع من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك من خصوصياته؛ على ما يأتي بيانه في «الأحزاب». وأما قولهم: «إن الواو جامعة؛ فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات. والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة وأربعة. وكذلك تستبجح ممن يقول: أعط فلانا أربعة ستة ثمانية، ولا يقول ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل؛ أي أنكحوا ثلاثا بدلا من مثنى، ورباع بدلا من ثلاث؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو. ولو جاء بأولجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع. وأما قولهم: «إن مثنى تفتض اثنين، وثلاث ثلاثة،

ورباع أربعة، فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم. وكذلك جهله الآخرون؛ لأن منى تقتضى اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا، حصر للعدد. ومنى وثلاث ورباع بخلافها. ففى العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست فى الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخليل منى، إنما معنى بذلك اثنين اثنين؛ أى جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت جاءنى قوم منى أو ثلاث أو أحاد أو عشار، فاعلم تريد أنهم جاءوك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى فى الأصل؛ لأنك إذا قلت جاءنى قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة. فإذا قلت جاءونى رُباع وشاء ثم تحصر عدتهم. وإنما تريد أنهم جاءوك أربعة أربعة أو اثنين اثنين. وسواء كثر عددهم أو قل فى هذا الباب فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمه تحكم.

وأما اختلاف علماء المسلمين فى الذى يترجح خامسة وعنده أربع وهى :

التاسعة - فقال مالك والشافعي: عليه الحد إن كان عالما. وبه قال أبو قور.
وقال الزهري: يُرجم إن كان عالما؛ وإن كان جاهلا أدنى الحدين الذى هو الحد، ولها مهرها ويُرقق بينهما ولا يجتمعان أبدا. وقالت طائفة: لا حد عليه فى شيء من ذلك.
هذا قول النعمان. وقال يعقوب وعبد: يُحد فى ذات المحرم ولا يحد فى غير ذلك من النكاح.
وذلك مثل أن يترجح بجوسية أو خمسة فى عقة أو تزوج معتدة أو تزوج بغير شهود، أو أمة تزوجها بغير إذن مولاها. وقال أبو ثور: إذا علم أن هذا لا يحل له يجب أن يُحد فيه كله إلا التزوج بغير شهود. وفيه قول ثالث قاله الصحابي فى الرجل ينكح الخامسة متعمدا قبل أن تنقضى عدة الزوجة من نسائه: جلد مائة ولا يُتقى. فهذه فتيا علمائنا فى الخامسة على ما ذكره ابن المنذر فكيف بما فرقها.

العاشرة - ذكر الزبير بن بكار حدثني إبراهيم الخزاز عن محمد بن معن النيفاري قال :
 أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يصوم
 النهار ولا يتركه ، وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل بطاعة الله عز وجل . فقال لها : نعم
 أربع زوجك . فجعلت تكثر عليه القول ويكثر عليها الجواب . فقال له كعب الأسدي :
 يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مبادئه إياها عن فراشه . فقال عمر : كما فهمت
 كلامها فأقض بينهما . فقال كعب : على زوجها ، فأني به فقال له : إن أمرأتك هذه
 تشكوك . قال : أفى طعام أو شراب ؟ قال لا . فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رَسُدْهُ • أُمِّي خَلِيلٌ عَنِ فِرَاشِي مَسِيحُدْهُ
 زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعْبُدْهُ • فَأَقِضْ الْقَضَا كَعَبْدِي وَلَا تُرَدِّدْهُ
 نَهَارَهُ وَإِسْلَهُ مَا يَرْقُدْهُ • فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُ

فقال زوجها :

زَهْدِي فِي فِرْشِي وَفِي الْجِلْدِ • أُنَى أَمْرُو أَذْهَلَنِي مَا قَدْ نَزَلْ
 فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوْلِ ^(٢) • وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَحْوِيْفٌ جَلَلْ

فقال كعب :

إِنْ لَهَا عَلَيْكَ حَقٌّ يَا رَجُلُ • نَصِيْبَهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلْ
 • فَأَعْطِهَا ذَلِكَ وَدَعْ عَنكَ الْعِلْلَ •

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء منى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام
 وليلتين تعبد فيهن ربك . فقال عمر : والله ما أدري من أى أمرريك أعجب ؟ أمن فهمك
 أمرهما أم من حكلك بينهما ؟ أذهب فقد وليتك قضاء البصرة . وروى أبو هذبة إبراهيم

(١) الجهل : جمع جهلة بفتحين ؛ وهى بيت يزين للعروس بالتياب والأسرة والسور .

(٢) السبع الطول من سور القرآن سبع سور وهى سورة البقرة وآل عمران والنساء . والمائدة والأنعام والأعراف .
 واختلفوا فى السابعة فمن قال السابعة براءة والأفعال وعددها سورة واحدة ؛ ومنهم من جعلها سورة يونس . والطنول
 جمع الطول .

ابن هُدبة حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : أَمَتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَأَةٌ تَسْتَعِدِّي زَوْجَهَا ، فَقَالَتْ : لَيْسَ لِي مَا لِلنَّسَاءِ ؛ زَوْجِي يَصُومُ الدَّهْرَ . قَالَ : " لَكَ يَوْمٌ وَلَهُ يَوْمٌ . لِلْعِبَادَةِ يَوْمٌ وَلِلرَّأَةِ يَوْمٌ " .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ قال الضحاك وغيره : في المِثْلِ والمحبة والجماع والعشرة والقسم بين الزوجات الأربع والثلاث والأثنين فواحدة . فنع من الزيادة التي تؤدي إلى ترك العدل في القسم وحسن العشرة . وذلك دليل على وجوب ذلك ، والله أعلم . وقرئ بالرفع ، أي فواحدة فيها كفاية أو كافية . وقال الكسائي : فواحدة تقع . وقرئت بالنصب بإصمار فعل ، أي فانكحوا واحدة .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ يريد الإماء . وهو عطف على واحدة . أي إن خاف ألا يعيد في واحدة فما ملكت يمينه . وفي هذا دليل على الأحق لملك اليمين في الوطء ولا القسم ؛ لأن المعنى « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا » في القسم « فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » فجعل ملك اليمين كله بمنزلة واحدة فانتفى بذلك أن يكون للإماء حق في الوطء أو في القسم . إلا أن ملك اليمين في العدل قائم بوجوب حسن الملكة والتزقي بالزقيق . وأسند تعالى الملك إلى اليمين إذ هي صفة مدح ، واليمين مخصوص بالمحسن لتمكينا . ألا ترى أنها المنقصة ؛ كما قال عليه السلام : " حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُتَّقَى يَمِينُهُ " وهي المعاهدة المباحة ، وبها سميت الآية يمينًا ، وهي الملقبة لإيأت المجد ؛ كما قال :

إِذَا مَا رَأَيْتُ رُغْمَتُ تَحِيَّةٍ • تَقَاهَا عَرَابَةٌ بِالْإِيمَانِ^(١)

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾ أي ذلك أقرب إلى ألا تعيولوا عن الحق وتجاوزوا ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . يقال : عال الرجل يعول إذا جار ومال . ومنه قولهم : عال السهم عن الهدف مال عنه . قال ابن عمر : إنه لعائل الكيل والوزن ؛ قال الشاعر :

(١) البيت للشناخ ، مدح عرابة الأوس . وقوله :

وَأَبَتْ عَرَابَةُ الْأَوْسِيِّ يَسُو • إِلَى الْخِيَرَاتِ مَقْطَعُ الْقَرِينِ

قَالُوا تَبِعَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَطَرَحُوا * قَوْلَ الرَّسُولِ وَعَالُوا فِي الْمَوَازِينِ

أَي جَارُوا . وَقَالَ أَبُو طَالِب :

بِمِيزَانٍ صِدْقٍ لَا يُبَلِّ شَعِيرَةً * لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ مَائِلٍ

يُرِيدُ غَيْرَ مَائِلٍ . وَقَالَ آخَر :

ثَلَاثَةٌ أَضْفِيسُ وَثَلَاثُ ذُودٍ * لَقَدْ عَالَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالٍ^(٢)

أَي جَارُوا . وَعَالَ الرَّجُلُ يَمِيلُ إِذَا أَفْقَرُ فَصَارَ عَالَةً . وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً » . وَمَنْهُ قَوْلُ الشَّاعِر :

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ * وَمَا يَدْرِي النَّفِيُّ مَتَى يَمِيلُ^(٣)

وَهُوَ مَائِلٌ وَقَوْمُ عَيْلَةٍ . وَالْعَيْلَةُ وَالْمَالَةُ الْفَاقَةُ . وَعَالَنِي الشَّيْءُ يُعُولُنِي إِذَا غَلَبَنِي وَتَقَلُّ عَلَى . وَعَالَ الْأَمْرُ اسْتَدْرَجَ وَفَاقَمَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ « أَلَا تَعُولُوا » أَلَا تَكْثُرُ عِيَالَكُمْ . قَالَ الثُّعْلُبِيُّ : وَمَا قَالَ هَذَا غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَعَالَ يَمِيلُ إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ . وَزَعَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ مَالَ عَلَى سَبْعَةِ مَعَانٍ لَا ثَامِنَ لَهَا ، يُقَالُ : عَالَ مَالٌ ، الثَّانِي زَادَ ، الثَّالِثُ جَارٌ ، الرَّابِعُ أَفْقَرُ ، الْخَامِسُ أَثْقَلُ ، حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ . قَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا *

السَّادِسُ عَالَ قَامَ بِمُتُونَةِ الْعِيَالِ ؛ وَمَنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ » . السَّابِعُ عَالَ قَلَبَ ؛ وَمَنْهُ عِيلَ صَبَرَهُ . أَيْ غَلَبَ . وَيُقَالُ : أَعَالَ الرَّجُلُ كَثْرَ عِيَالِهِ . وَأَمَّا عَالَ بِمَعْنَى كَثُرَ عِيَالُهُ فَلَا يَصَحُّ .

(١) فِي الْقِسْمِ مَادَّةُ عَوْلَ : إِنَّا تَبِعْنَا ... أَخ
الثَّلَاثَةُ وَإِنْ كَانَتْ النَّفْسُ مَوْتَةً ؛ لِأَنَّهُ حَلَّهَا عَلَى مَعْنَى الشَّخْصِ وَهُوَ مَذْكُورٌ . وَالْمَوْتُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الشَّمْرِ . وَثَلَاثُ ذُودٍ : ثَلَاثُ أَتَوَقَّ كَانَ يَنْقُوتُ أَلْبَانَهَا وَيَقُومُ بِهَا عَلَى عِيَالِهِ فَضَلَّتْ لَهُ . وَالْقَوْدُ اسْمُ وَاحِدٍ مَوْثٍ مَقُولٍ مِنَ الْمَصْدَرِ قَعَلَ الْجَمْعُ فَيَضَافُ إِلَيْهِ كَمَا يَضَافُ إِلَى الْجَمْعِ . (مَنْ شَرَحَ الشَّوَاهِدَ) .
(٢) الْبَيْتُ لِأُحْمَدَ بْنِ بِلَالٍ . وَبِهِ

وَمَا تَدْرِي إِذَا أَرْمَمْتَ أَمْرًا * بِأَيِّ الْأَوْشِ يَدْرُكُكَ الْهَيْلُ

قلت : أما قول التعليبي « ما قاله غيره » فقد أسنده الدارقطني في سننه عن زيد بن أسلم ، وهو قول جابر بن زيد ؛ فهذان إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح . وقد ذكرنا : عال الأمر أشد وتفاقم ؛ حكاها الجوهري . وقال الهروي في غريبه : « وقال أبو بكر : يقال عال الرجل في الأرض يعيل فيها إذا ضرب فيها . وقال الآخر : يقال عالني الشيء يعيلني عيلاً ومعيلاً إذا أعجزك » . وأما عال كثر عياله فذكره الكسائي وأبو عمر الدويري وابن الأعرابي . قال الكسائي أبو الحسن عل بن حمزة : العرب تقول عال يعول وأعال يعيل أي كثر عياله . وقال أبو حاتم : كان الشافعي أعلم بلغة العرب منا ، ولعله لفه . قال التعليبي المفسر : قال أساذنا أبو القاسم بن حبيب : سألت أبا عمر الدويري عن هذا وكان إماماً في اللغة غير مدافع فقال : هي لغة حمير ؛ وأنشد :

وإن الموت يأخذ كل شيء • بلا شك وإن امشي وعالا

يعني وإن كثرت ماشيته وعباله . وقال أبو عمرو بن العلاء : لقد كثرت وجوه العرب حتى خشيت أن آخذ على لاحن لحناً . وقرأ طلحة بن مصرف « ألا تعيلوا » وهي حجة الشافعي رضي الله عنه . قال ابن عطية : وقدح الزجاج وعيره في تأويل عال من العيال بأن قال : إن الله تعالى قد أباح كثرة السراري وفي ذلك تكثير العيال ، فكيف يكون أقرب إلى ألا يكثر العيال . وهذا القدح غير صحيح ؛ لأن السراري إنما هي مال يُصرف فيه بالبيع ، وإنما القادح الحرائر ذوات الحقوق الواجبة . وحكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : عال الرجل إذا كثر عياله .

الرابعة عشرة - تعلق بهذه الآية من أجاز للملوك أن يتزوج أربعا ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » يعني ما حل « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » ولم يخص عبدا من حر . وهو قول داود والطبري ، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه على ما في موطئه ، وكذلك روى عنه ابن القاسم وأشهب . وذكر ابن المَوَاز أن ابن وهب روى عن مالك أن العدا لا يتزوج إلا اثنتين ؛ قال وهو قول الليث . قال أبو عمر : قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والنوري

والثبث بن سعد : لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وروى عن عمر
ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ؛
ولا أعلم لهم مخالفا من الصحابة . وهو قول الشعبي وعطاء وابن سيرين ، والحسن وإبراهيم .
والجدة لهذا القول القياس الصحيح على طلاقه واحدة : وكل من قال حده نصف حد الحر ،
وطلاقه تطليقتان ، وإلاؤه شهران ، ونحو ذلك من أحكامه فغير بعيد أن يقال تناقض في قوله .
« ينكح أربعاً » والله أعلم .

قوله تعالى : **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ
مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا** ﴿٤٠﴾
فيه عشر مسائل :

الأول - قوله تعالى : **(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ)** الصَّدَقَاتُ جمع ، الواحدة صَدُقة ،
قال الأخفش : وبنو تميم يقولون صُدُقة والجمع صُدَقَاتُ ، وإن شئت فتحت وإن شئت
أسكنت . قال المازني : يقال صِدَاق المرأة ، ولا يقال بالفتح . وحكى يعقوب وأحمد بن
يحيى بالفتح عن النحاس . والخطاب في هذه الآية للأزواج ؛ قاله ابن عباس وقادة وابن زيد
وابن جريح . أمرهم الله تعالى أن يتبرعوا بإعطاء المهور نِحْلَةً منهم لأزواجهم . وقيل : الخطاب
للأولياء ؛ قاله أبو صالح . وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يسطيعها شيئا ، فنهوا عن ذلك وأمروا
أن يدفعوا ذلك إلىهن . قال في رواية الكلبي : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا تزوجها
فإن كانت معه في البصرة لم يعطها من مهرها كثيرا ولا قليلا ، وإن كانت غريبة حملها على
بغير إلى زوجها ولم يعطها شيئا غير ذلك البعير ؛ فقتل « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » .
وقال المعتز بن سليمان عن أبيه : زعم حضرمي أن المراد بالآية المتشاغرون الذين كانوا
يتزوجون أمراء بأخرى ، فأمرُوا أن يضربوا المهور . والأول أظهر ؛ فإن الضائر واحدة وهي

يجتنبها للأزواج فهم المراد؛ لأنه قال : « وَأَنْ خِفُّمُ الْأَقْسِطُوا فِي أَلْبَتَائِي » إلى قوله : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِينَ نَحْلَةً » . وذلك يوجب تاسق الصنائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر .

الثانية - هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة ، وهو يُجمع عليه لا خلاف فيه إلا ما روى عن بعض أهل العلم من أهل العراق أن السيد إذا تزوج عبده من أَمته أنه لا يجب فيه صداق ؛ وليس بشيء لقوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِينَ نَحْلَةً » فم . وقال : « فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . وأجمع العلماء أيضا أنه لا حد لكثيره ، واختلفوا في قليله على ما يأتي بيانه في قوله : « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ فِطْرَارًا » . وقرأ الجمهور « صَدَقَاتِينَ » بفتح الصاد وضم الدال . وقرأ قنادة « صَدَقَاتِينَ » بضم الصاد وسكون الدال . وقرأ النخعي وابن وثاب بضمهما والتوحيد « صُدُقِينَ » .

الثالثة - قوله تعالى : (نَحْلَةً) النحلة والنحلة ، بكسر النون وضمها لغتان . وأصلها من المعطاء ؛ نَحَلْتُ فلانا شيئا أعطيته . فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة . وقيل : « نَحْلَةً » أى عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع . وقال قنادة : معنى « نَحْلَةً » فريضة واجبة . ابن جرير وابن زيد : فريضة مُمَاة . قال أبو عبيدة : ولا تكون النحلة إلا مُمَاة معلومة . وقال الزجاج : « نَحْلَةً » تَدْبِتًا . والنحلة الدبابة والملة . يقال : هذا نَحْلته أى دينه . وهذا حسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية ، حتى قال بعض النساء في زوجها : لا يأخذ الحُلُوان من بناتنا . نقول : لا يفعل ما يفعله غيره . فاترعه الله منهم وأمر به للنساء . و « نَحْلَةً » منصوب على أنها حال من الأزواج بإضمار فعل من لفظها ، تقديره انحلوهم نَحْلَةً . وقيل : هى نصب على التفسير . وقيل : هى مصدر على غير المصدر في موضع الحال .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) مخاطبة للأزواج ، ويدل بعمومه على أن حبة المرأة صداقها لزوجها بكَرًا كانت أو تَبًا جائزة ، وبه قال جمهور الفقهاء . ومنع مالك من حبة الذكر الصداق لزوجها وجعل ذلك للولي مع أن الملك لها .

وزعم الفراء أنه مخاطبة للأولياء ؛ لأنهم كانوا يأخذون الصداق ولا يُعطون المرأة منه شيئا ، فلم يُبَحِّحْ لهم منه إلا ما طابت به نفس المرأة . والقول الأول أصح ؛ لأنه لم يتقدم للأولياء ذكر ، والضمير في « منه » عائد على الصداق . وكذلك قال عكرمة وغيره . وسبب الآية فيما ذكر أن قوماً تخزجوا أن يرجع إليهم شيء مما دفعوه إلى الزوجات فترلت « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ » .

الخامسة — وأتفق العلماء على أن المرأة المالككة لأمر نفمها انا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ، ولا رجوع لها فيه . إلا أن شريحاً رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » وإذا كانت طالبة له لم تطلب به نفسها . قال ابن العربي : وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها ، إذ ليس المراد صورة الأكل وإنما هو كناية عن الإحلال والاستحلال ، وهذا بين .

السادسة — فإن شرطت عليه عند عقد النكاح أنه لا يتزوج عليها ، وحطت عنه لذلك شيئا من صداقها ، ثم تزوج عليها فلا شيء لها عليه في رواية ابن القاسم ؛ لأنها شرطت عليه مالا يجوز شرطه . كما اشترط أهل ^(١) بريرة أن تعقها عائشة والولاء لبائعها ، فصَحَّحَ النبي صلى الله عليه وسلم العقد وأبطل الشرط . كذلك ههنا يصح إسقاط بعض الصداق عنه ويبطل ما التزمه . وقال ابن عبد الحكم : إن كان بقى من صداقها مثل صداق مثلها أو أكثر لم يرجع عليه بشيء ، وإن كانت وضعت عنه شيئا من صداقها فترجع عليها رجعت عليه بتمام صداق مثلها ؛ لأنه شرط على نفسه شرطا وأخذ عنه عوضا كان لها واجبا أخذه منه ، فوجب عليه الوفاء لقوله عليه السلام : « المؤمنون عند شروطهم » .

السابعة — وفي الآية دليل على أن العتق لا يكون صداقا لأنه ليس بمال ؛ إذ لا يمكن المرأة هبته ولا الزوج أكله . وبه قال مالك وأبو حنيفة وزُفَرٌ ومحمد والشافعي . وقال أحمد ابن حنبل وإسحاق ويعقوب : يكون صداقا ولا مهر لما غير العتق ؛ على حديث صفية ^(٢) رواه

(١) بريرة : مولاة عائشة رضي الله عنها كانت لعتبة بن أبي لهب . وقيل لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها عائشة ، وجاء الحديث في شأنها بأن الولاء لمن أعتق .

(٢) هي صفية بنت حنظلة بن أبي لهب ، سبأها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الآئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صدقاتها . ورؤى عن أنس أنه فمّله ، وهو راوى حديث صَفِيَّة . وأجاب الأولون بأن قالوا : لا حجة في حديث صَفِيَّة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا في النكاح بأن يزوج غير صدق ، وقد أراد زينب حُرْمَت على زيد فدخل عليها بغير ولي ولا صدق . فلا ينبغي الاستدلال بمثل هذا ، والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ نَفْسًا ﴾ قيل : هو منصوب على اليان . ولا يميز سيبويه ولا الكوفيون أن يتقدم ما كان منصوباً على اليان ، وأجاز ذلك المازني وأبو العباس المبردة إذا كان العامل فعلاً . وأنشد :

• وما كان نفساً بالفراقِ طيباً •

وفي التزويل « خُشماً أَبْصَارُهُمْ يَمْرُجُونَ » فعل هذا يجوز « شحاً تَفَقَّات » . ووجهها حَسُنَتْ . وقال أصحاب سيبويه : إن « نفساً » منصوبة بإضمار فعل تقديره أعنى نفساً ، وليست منصوبة على التمييز ؛ وإذا كان هذا فلا حجة فيه . وقال الزجاج . الرواية :

• وما كان نفسى ... •

وأنفق الجميع على أنه لا يجوز تقديم الميز إذا كان العامل غير منصرف كمشرين درهما .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ليس المقصود صورة الأكل ، وإنما المراد به الاستباحة بأى طريق كان ، وهو المعنى بقوله في الآية التى بعدها « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِبَتَائِهِمْ ظُلْماً » . وليس المراد نفس الأكل ؛ إلا أن الأكل لما كان أوفى أنواع التمتع بالمال صُبر من التصرفات بالأكل . ونظيره قوله تعالى : « إِنَّا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » يعلم أن صورة البيع غير مقصودة ، وإنما المقصود ما يشغله عن ذكر الله تعالى مثل النكاح وغيره ؛ ولكن ذكر البيع لأنه أهم ما يستغل به عن ذكر الله تعالى .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ هَتِيتًا مَرِيئًا ﴾ منصوب على الحال من الماء في « كلوه » وقيل : نعت لمصدر مخدوف ، أى أكلا هتيتاً بطيب الأنف . هناء الطعام والشراب يهتته ،

(١) هذا مجزيت لفعل السدى ، ومصدره :

• أتهرلى بالفراق حيباً •

وما كان هنيئاً؛ ولقد هُنُوَ، والمصدر الهَنُّ. وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنيء. وهنيء اسم فاعل من هُنُوَ كطريف من ظَرْف. وهنيء هنيء فهو هنيء على قِيل كرمي. وهنائي الطعام وسراني على الإبتاع؛ فإذا لم يذكر «هنائي» قلت: أمراني الطعام بالآلف، أي أنهمضم. قال أبو علي: وهذا كما جاء في الحديث «أرجمن ما زورات غير ماجورات». «فقلبوا الواو من «موزورات» ألفاً إبتاعاً للفظ ماجورات. وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال هنيء وهنائي ومرائي وأمرائي ولا يقال مرئني؛ حكاه المروزي. وحكى القشيري أنه يقال: هنتني ومرئني بالكسر هنيئاً ومرئاني، وهو قليل. وقيل: «هنئاً» لا إثم فيه، و«مرئياً» لا داء فيه. قال كثير:

هنيئاً مرئياً غير داءٍ مُخامر • لِعِزَّةٍ من أعراسنا ما استحلّت

ودخل رجل على علقمة وهو يأكل شيئاً وهبه أمرأته من مهرها فقال له: كُلْ من الهنيء والمرء. وقيل: الهنيء الطيب المساغ الذي لا ينقصه شيء، والمرء المحمود العاقبة، التام المضم الذي لا يضرب ولا يؤذى. يقول لا تخافون في الدنيا به مطالبة، ولا في الآخرة تبعه. يدل عليه ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية «فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ نَحْيٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ» فقال: إذا جادت لزوجها بالعطية طائعة غير مكرهة لا يقضى به عليكم سلطان، ولا يؤاخذكم الله تعالى به في الآخرة. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسال امرأته دراهم من صداقها، ثم ليشتري به عسلاً فليشربه بماء الساء؛ فيجمع الله عز وجل له الهنيء والمرء والماء المبارك. والله أعلم.

قوله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٢٥﴾

فيه عشر مسائل:

الأولى — لما أمر الله تعالى ب دفع أموال اليتامى إليهم في قوله «وآتوا اليتامى أموالهم» وإبصال الصدقات إلى الزوجات، بين أن السفهه وغير البالغ لا يجوز دفع ماله إليه. فدلّت

الآية على ثبوت الوصية والولي، والكفيل للإيتام . وأجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحرة الثقة العدل جائزة . واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة؛ فقال عوام أهل العلم : الوصية لها جائزة . وأصحح أحمد بن عمر أوصى إلى حفصة . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى إلى أمرأته قال : لا تكون المرأة وصياً ؛ فان فعل حُوت إلى رجل من قومه . واختلفوا في الوصية إلى العبد ؛ فمنه الشافعي وأبو ثور ومحمد ويعقوب . وأجازه مالك والأوزاعي وابن عبد الحكم . وهو قول النخعي إذا أوصى إلى عبده . وقد مضى القول في هذا في «البقرة» مستوفى .^(١)

الثانية - قوله تعالى : (السَّفَهَاءُ) قد مضى في «البقرة» معنى السفه لنة . واختلف العلماء في هؤلاء السفهاء من هم ؛ فروى سالم الأقطس عن سعيد بن جبير قال : هم البتامي لا تؤتوهم أموالكم . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وروى إسماعيل بن أبي خالده عن أبي مالك قال : هم الأولاد الصغار ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا شيء . وروى سفيان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : هم النساء . قال النحاس وغيره : وهذا القول لا يصح ؛ إنما تقول العرب في النساء سفهات أو سفهات ؛ لأنه الأكثر في جمع قبيلة . ويقال : لا تدفع مالك مضاربة ولا إلى وكيل لا يحسن التجارة . وروى عن عمر أنه قال : من لم يتفق فلا يتجر في سوقنا ؛ فكذلك قوله : «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» يعني الجهال بالأحكام . ويقال : لا تدفع إلى الكفار ؛ ولهذا كره العلماء أن يوكل المسلم ذمياً بالشراء والبيع ، أو يدفع إليه مضاربة . وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : السفهاء هنا كل من يستحق الحجر . وهذا جامع . وقال ابن خزيمة : وأما الحجر على السفه فالسفيه له أحوال : حال يُحجر عليه لصغره ، وحالة لعدم عقله بجنون أو غيره ، وحالة لسوء نظره لنفسه في ماله . فاما المنعى عليه فاستحسن مالك ألا يُحجر عليه لسرعة زوال ما به . والحجر يكون مرة في حق الإنسان ومرة في حق غيره ؛ فاما المحجور عليه في حق نفسه من

(١) راجع به ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها طعة ثانية . (٢) راجع به ١ ص ٢٠٥ طعة ثانية وثالثة .

ذكرنا . والمحجور عليه في حق غيره المبدؤ والمديان والمريض في الثنتين ، والملفلس وذات الزوج
لحق الزوج ، والبرك في حق نفسها . فاما الصغير والمحنون فلا خلاف في الحجر عليهما . واما الكبير
فلانه لا يحسن النظر لنفسه في ماله ، ولا يؤمن منه إلتلاف ماله في غيره ، فاشبه الصبي ؛
وفيه خلاف يأتي . ولا فرق بين أن يُلْتَف ماله في المعاصي أو في القرب والمباحات . واختلف
أصحابنا إذا أُلْتَف ماله في القرب ؛ فمنهم من حجر عليه ، ومنهم من لم يحجر عليه . والعبد
لا خلاف فيه . والمديان يُتْرَع ما بيده لفرمائه ؛ لإجماع الصحابة ، وقيل عمر ذلك بأسيفع
جُنيّة ؛ ذكره مالك في الموطأ . والبرك ما دامت في الخلد محجور عليها ؛ لأنها لا تحسن النظر
لنفسها . حتى إذا تزوجت دخل إليها الناس ، ونجرت وبرز وجهها عرفت المضار من
المنافع . واما ذات الزوج فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يجوز لامرأة
ملك زوجها عصمتها قضاءً في مالها إلا في ثلثها " .

قلت : واما الجاهل بالأحكام وإن كان غير محجور عليه لتبنيته لئله وعدم تديره ،
فلا يدفع إليه المال ؛ لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم منها . وكذلك الذي
مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالزبا وغيره . والله أعلم . واختلفوا في وجه
إضافة المال إلى المخاطبين على هذا وهي للسفهاء ؛ فقيل : إضافتها إليهم لأنها بأيديهم وهم
الناظرون فيها فُسِبَت إليهم أنساعا ؛ كقوله تعالى : « قَسَمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » وقوله « فاقتلوا
أنفسكم » . وقيل : أضافها إليهم لأنها من جنس أموالهم ؛ فإن الأموال جعلت مشتركة بين
الخلق تنقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ، أي هي لهم إذا احتاجوها كأموالكم التي
تقي أعراضكم وتصونكم وتعلم أقداركم ، وبها قوام أمركم . وقول ثان قاله أبو موسى الأشعري
وابن عباس والحسن وقتادة : أن المراد أموال المخاطبين حقيقة . قال ابن عباس : لا تدفع
مالك الذي هو سبب معيشتك إلى أمراك وأبنك وتبقى فقيرا تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم ؛
بل كن أنت الذي تنفق عليهم . فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان ؛ صغار ولد الرجل
وأمرأته . وهذا يخرج على قول مجاهد وأبي مالك في السفهاء .

الثالثة - ودلت الآية على جواز الحجر على السفية لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « وَلَا تَوُتُوا السُّقَهَاءَ أَمْوَالَكُم » وقال « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا » . فثبت الولاية على السفية كما أثبتنا على الضعيف . وكان معنى الضعيف راجعا إلى العنصر . ومعنى السفية إلى الكبير البالغ ؛ لأن السفه اسم ذم ولا يذم الإنسان على ما لم يكتسب ، والقلم مرفوع عن غير البالغ ، فالذم والمخرج متينان عنه ؛ قاله الخطابي .

الرابعة - واختلف العلماء في أفعال السفية قبل الحجر عليه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه غير ابن القاسم : إن فعل السفية وأمره كله جائز حتى يضرب الإمام على يده . وهو قول الشافعي وأبي يوسف . وقال ابن قاسم : أفعاله غير جائزة وإن لم يضرب عليه الإمام . وقال أصبغ : إن كان ظاهر السفه فأفعاله مردودة ، وإن كان مظهر السفه فلا ترد أفعاله حتى يحجر عليه الإمام . واحتج يحنون لقول مالك بأن قال : لو كانت أفعال السفية مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يحجر على أحد . وحجة ابن القاسم ما رواه البخاري من حديث جابر أن رجلا اعتق عبدا ليس له مال ميره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك .

الخامسة - واختلفوا في الحجر على الكبير ؛ فقال مالك وجهود الفقهاء : يحجر عليه . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على من بلغ عاقلا إلا أن يكون مفسدا مسلمة ؛ فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ خمس وعشرين سنة ، فإذا بلغها سلم إليه بكل حال ، سواء كان مفسدا أو غير مفسد ؛ لأنه يجبل منه لاكتفى عشرة سنة ، ثم يولد له ستة أشهر فيصير جذا ، وأما استحي أن الحجر على من يصاح أن يكون جذا . وقيل عه : إن في مدة المنع من المال إذا بلغ مفسدا ينفذ تصرفه على الإطلاق ، وإنما يمنع من تسليم المال احتياطاً . وهذا كله ضعيف في النظر والأثر . وقد روى الدارقطني حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف أخبرنا حامد بن شعيب أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم - هو أبو يوسف القاضي - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال : إني اشتريت

بيع كذا وكذا ، وإن علياً يريد أن يأتى أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر على فيه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتى عليّ عثمان فقال : إن ابن جعفر اشترى بيع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : فانا شريكك في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع شريكك فيه الزبير . قال يعقوب : أنا أخذ بالحجر وأراه ، وأحجر وأبطل بيع المحجور عليه وشراؤه ، وإذا اشترى أو باع قبل الحجر أجزت بيعه . قال يعقوب بن إبراهيم : وإن أبا حنيفة لا يحجر ولا يأخذ بالحجر . فقول عثمان : كيف أحجر على رجل ، دليل على جواز الحجر على الكبير ، فإن عبد الله بن جعفر ولده أمه بارض الحبشة وهو أقبل مولود ولد في الإسلام بها ، وقدم مع أبيه على النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر فسمع منه وحفظ عنه . وكانت خير سنة خمس من الهجرة . وهذا يرد على أبي حنيفة قوله . ومستأنى حجته إن شاء الله تعالى .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ اَللّٰهُ جَعَلَ لَكُمۡ قِيَامًا ۝۱۱ اٰى لِمَعَاشِكُمْ وَصَلٰحۡ دِيۡنِكُمْ ۝۱۲ ﴾ وفى « التى » ثلاث لغات : التى واللت بكسر التاء واللت بإسكانها . وفى تنبيهها أيضا ثلاث لغات : اللتان واللتا بحذف النون والتان بشد النون . وأما الجمع فتأتى لغاته فى موضعه فى هذه السورة إن شاء الله تعالى . والقيام والقوام ما يقيمك بمعنى . يقال : فلان قيام أهله وقوام بيته ، وهو الذى يقيم شأنه ، أى يصلحه . ولما انكسرت القاف من قوام أبدلوا الواو ياء . وقراءة أهل المدينة « قِيَامًا » بغير ألف . قال الكسائى : والقراء : قِيَا وقواما بمعنى قياما ، وانتصب عندهما على المصدر . أى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى تصلح بها أموركم فيقوموا بها قياما . وقال الأخفش : المعنى قائمة بأموركم . يذهب إلى أنها جمع . وقال البصريون : قِيَامًا جمع قيمة ؛ كدِيمَةٍ ودِيمٍ ، أى جعلها الله قيمة للأشياء . وخطأ أبو على - هذا القول وقال : هى مصدر كقيام وقوام وأصلها قويم ، ولكن شذت فى الرد إلى الياء كما شذ قولهم : جواد فى جمع جواد ونحوه . وقواما وقواما معناه ثباتا فى صلاح الحال ودواما فى ذلك . وقرأ الحسن والنخعي « اللاتى » على جمع التى ، وقراءة العامة « التى » على لفظ الجماعة . قال الفراء : الأكثر فى لفظ العرب « النساء اللواتى ، والأموال التى » وكذلك غير الأموال ؛ ذكره النحاس . (١) فى قوله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة ... » آية ٢٥ .

السابعة - قوله تعالى : ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ قيل : معناه اجعلوا لهم فيها أو أنفروا لهم فيها . وهذا فيمن يلزم الرجل نفقته وكسوته من زوجته وبنيه الأصاغر . فكان هذا دليلا على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على الزوج . وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أفضل الصدقة مارك غني واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل . تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني ويقول العبد أطعمني وأستعملني ويقول الابن أطعمني إلى من تدعي . " فقالوا : يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا من كيس أبي هريرة ! . قال المنهلب : النفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع ، وهذا الحديث حجة في ذلك .

الثامنة - قال ابن المنذر : واختلفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ؛ فقالت طائفة : على الأب أن ينفق على ولده الذكور حتى يحتلوا ، وعلى النساء حتى يتزوجن ويدخل بهن . فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها . وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها .

التاسعة - ولا نفقة لولد الولد على الجد ؛ هذا قول مالك . وقالت طائفة : ينفق على ولد ولده حتى يبلغوا الحلم والحيض . ثم لا نفقة عليه إلا أن يكونوا زمتي ، وسواء في ذلك الذكور والإناث ما لم يكن لهم أموال ، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه بقدر على النفقة عليهم ؛ هذا قول الشافعي . وأوجب طائفة النفقة لجميع الأطفال البالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الولد ؛ على ظاهر قوله عليه السلام هـند : " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " . وفي حديث أبي هريرة " يقول الابن أطعمني إلى من تدعي " يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طاقة له على الكسب والتحرر . ومن بلغ سن الحلم فلا يقول ذلك ؛ لأنه قد بلغ حد السعي على نفسه والكسب لما ، بدليل قوله تعالى : « حتى إذا بلغوا النكاح » الآية . فجعل بلوغ النكاح حدا في ذلك . وفي قوله " تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني " ردة على من قال : لا يفرق بالإعسار ويلزم المرأة الصبر ؛ وتعلق النفقة بنفقة بحكم الحاكم . هذا قول عطاء

والزَّهْرَى . وإليه ذهب الكوفيون متسكين بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » . قالوا : فوجب أَنْ يُنْظَرَ إِلَى أَنْ يُوسَرَ . وقوله تعالى : « وَاتَّكَبُوا الْآيَاتِ مِنْكُمْ » الآية . قالوا : فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ؛ فلا يجوز أَنْ يكون الفقر سببا للفرقة وهو مندوب معه إلى النكاح . ولا حجة لهم في هذه الآية على ما يأتي بيانه في موضعها . والحديث نص في موضع الخلاف . وقيل : الخطاب لوليّ اليتيم لينفق عليه من ماله الذي له تحت نظره ؛ على ما تقدم من الخلاف في إضافة المال . فالوصي ينفق على اليتيم على قدر ماله وحاله ؛ فإن كان صغيرا وماله كثير أخذ له ظمرا وحواضن ووسع عليه في النفقة . وإن كان كبيرا قدر له ناعم اللباس ونهى الطعام والخدم . وإن كان دون ذلك فيجب عليه . وإن كان دون ذلك نفش الطعام واللباس قدر الحاجة . فإن كان اليتيم فقيرا لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص . وأنه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به . ولا يرجع عليه ولا على أحد . وقد مضى في البقرة عند قوله : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ أراد تليين الخطاب والوعد الجليل . واختلف في القول المعروف ؛ ف قيل : معناه أَدْعُوا لَهُمْ : بَارِكْ اللَّهُ فِيكُمْ ، وحاطكم وصنع لكم ، وأنا ناظر لك ، وهذا الاحتياط يرجع نفعه إليك . وقيل : معناه وَعِدْهُمْ وَعَنَّا حسنا ؛ أى إِنْ رَشِدْتُمْ دَفَعْنَا إِلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . ويقول الأب لابنه : مَالِي إِلَيْكَ مَصِيرُهُ ، وَأَنْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَاحِبُهُ إِذَا مَلَكَتْ رَشْدُكَ وَعَرَفْتَ تَصَرُّفَكَ .

قوله تعالى : وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿١٦٠﴾

فيه سبع عشرة مسألة .

الأولى - قوله تعالى : (وَابْتَغُوا الْبَنَاتِ) (الابتناء الاختبار) ؛ وقد تقدم . وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم . وقيل : إنها نزلت في ثابت بن رفاعه وفي عمه . وذلك أن رفاعه توفى وترك أبته وهو صغير ، فأتى عمُّ ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن أختي يتيم في يجرى فما يحمل لي من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأئذن الله تعالى هذه الآية .

الثانية - واختلف العلماء في معنى الاختبار ؛ فقيل : هو أن يتأمل الوصي أخلاق يتيمه ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بنجايته ، والمعرفة بالسعي في مصالحه وضبط ماله ، والإهمال لذلك . فإذا توسم الخير قال علماءنا وضيرهم : لا بأس أن يدفع إليه شيئا من ماله يبيع له التصرف فيه ، فإن نساء وحسن النظر فيه فقد وقع الاختبار ، ووجب على الوصي تسليم جميع ماله إليه . وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنده . وليس في العلماء من يقول : إنه إذا اختبر الصبي فوجده رشيدا ترتفع الولاية عنه ، وأنه يجب دفع ماله إليه وإطلاق يده في التصرف ؛ بقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » . وقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غلاما أو جارية ؛ فإن كان غلاما ردَّ النظر إليه في ثقة الدار شهرا ، أو أعطاه شيئا تَزَرَّأَ ليتصرف فيه ليعرف كيف تدبيره وتصرفه ، وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه ؛ فإن ألتفه فلا ضمان على الوصي . فإذا رآه متوخيا سلم إليه ماله وأشهد عليه . وإن كان جارية ردَّ إليها ما يرُدُّ إلى ربة البيت من تدبير بنتها والنظر فيه في الاستفرال والاستفصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء الفزل وجودته . فإن رآها رشيدة سلم أيضا إليها مالها وأشهد عليها . وإلا بقيت تحت الحجر حتى يؤنس رشدها . وقال الحسن ومجاهد وغيرهما : آخبروهم في عقولهم وأديانهم وتبمية أموالهم .

الثالثة - قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) أي الحلم ؛ بقوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ » أي البلوغ . وحال النكاح والبلوغ يكون بمحسة أشياء : ثلاثة

يشارك فيها الرجال والنساء، وإثنان يختصان بالنساء وهما الحيض والحبل، فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما. واختلفوا في الثلاث، فأما الإنبيات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل: خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم. وهو قول ابن وهب وأصحب وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينة، واختاره ابن العربي. وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذا السن. قال أصح بن الفرج: والذي يقول به إن حد البلوغ الذي نزم به الفرائض والحدود خمس عشرة سنة؛ وذلك أحب ما فيه إلى وأحسنه عندي؛ لأنه الحد الذي يُسهم فيه في الجهاد ولمن حضر القتال. واحتج بحديث ابن عمر إذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز، ولم يُجز يوم أحد لأنه كان ابن أربع عشرة سنة. أخرجه مسلم. قال أبو عمر بن عبد البر: هذا فيمن عرف مولده، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو نحوه فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد: ألا تغربوا الجزية إلا على من جرت عليه الموائس. وقال عثمان في غلام سرق: انظروا إن كان قد أخضر مزره فاقطعوه. وقال عطية القرظي: عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ، ومن لم ينبت منهم استجابه؛ فكنت فيمن لم ينبت فتركني. وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما: لا يحكم لمن لم يحتلم حتى يبلغ ما لم يبلغه أحد إلا احتلم، وذلك سبع عشرة سنة؛ فيكون عليه حينئذ الحد إذا أتى ما يجب عليه الحد. وقال مالك مرة: بلوغه بأن ينطق صوته وتنشق أرنبته. وعن أبي حنيفة رواية أخرى: تسع عشرة؛ وهي الأشهر. وقال في الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر. وروى الثوري عنه ثمان عشرة سنة. وقال داود: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ولو بلغ أربعين سنة. فأما الإنبيات ففهم من قال يستدل به على البلوغ؛ روى عن ابن القاسم وسالم، وقالة

(١) أى عرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعرف حاله.

(٢) كان حكمه فيهم أنه قتل رجالهم ونسب نساءهم وذريتهم. وقد قال له صلى الله عليه وسلم: "لقد حكمت

فيهم بحكم الله من فرق سبع سموات". راجع ترجمته في كتاب الاستيعاب.

مالك مرة، والشافعي في أحد قولي، وبه قال أحد وإسحاق وأبو ثور . وقيل : هو بلوغ؛ إلا أنه يحكم به في الكفار فيقتل من أنبت ويحمل من لم ينبت في الدراري؛ قاله الشافعي في القول الآخر لحديث عطية القرظي، ولا اعتبار بالحضرة والزغب، وإنما يرتب الحكم على الشعر . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب لو جرت عليه المواشي لحدته . قال أصح : قال لي ابن القاسم وأحب إلى ألا يقام عليه الحد إلا باجتماع الإنبات والبلوغ . وقال أبو حنيفة : لا ينبت بالإنبات حكم ، وليس هو بلوغ ولا دلالة على البلوغ . وقال الزهري وعطاء : لا حد على من لم يحتمل؛ وهو قول الشافعي، ومال إليه مالك مرة، وقال به بعض أصحابه . وظاهره عدم اعتبار الإنبات والسن . قال ابن العربي : « إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد يذكره من السنين فإنه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من من لم يعتبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات في بني قريظة؛ فنذري ممن ترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم فيتأوله ويعتبر ما لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لفظا، ولا جعل الله له في الشريعة نظرا » .

قلت : هذا قوله هنا، وقال في سورة الأنفال عكسه؛ إذ لم يمزج على حديث ابن عمر هناك، وتأوله كما تأوله علماءنا . وأن موجه الفرق بين من يطبق القتال ويسم له وهو ابن خمس عشرة سنة، ومن لا يطبقه فلا يسهم له فيجعل في العيال . وهو الذي فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَدَفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) أى أبصرتم ورأيتم؛ ومنه قوله تعالى : « أَنْتُمْ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ فَأَرَأَيْتُمْ أَصْحَابَ الْأَزْهَرِ : يقول العرب اذهب فاستأنس هل ترى أحدا؛ معناه تبصر . قال النابغة :

... على مستأنس وحيد^(١)

(١) غام البيت : كان رجل وقد زال النهار . يوم الجليل هل مستأنس واحد
الوحيد : المبرد .

أراد تَوَرًّا وَحِشًا يَبْصُرُ هَلْ يَرَى قَانِصًا فِيحْذَرُهُ . وقيل : آنتست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ؛ ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا) أى علمهم . والأصل فيه أبصرتم . وقراءة العامة « رُشْدًا » بضم الراء ومكون الشين . وقرأ السُّلَمِيُّ وعيسى التَّحْفِيُّ وابن مسعود رضي الله عنهم « رَشْدًا » بفتح الراء والشين ، وهما لغتان . وقيل : رُشْدًا مصدر رَشَدَ . وَرَشْدًا مصدر رَشَدَ ، وكذلك الرُّشَاد . والله أعلم .

الخامسة - واختلف العلماء في تأويل « رُشْدًا » فقال الحسن وقَتادة وغيرهما : صلاحًا في العقل والدين . وقال ابن عباس والسُّدِّي والثَّوْرِيُّ : صلاحًا في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جُبَيْرٍ والشَّعْبِيُّ : إن الرجل لِيَأْخُذَ بِلُحْيَتِهِ وما يُلْغِي رَشْدَهُ ؛ فلا يُدْفِعُ إِلَى الْبَيْتِ مَالَهُ وإن كَانَ شَيْخًا حَتَّى يُؤْتِيَ مِنْهُ رَشْدَهُ . وهكذا قال الضمَّك : لا يُعْطَى الْبَيْتُ وَإِنْ بُلَغَ مِائَةُ سَنَةٍ حَتَّى يُعْلَمَ مِنْهُ إِصْلَاحُ مَالِهِ . وقال مجاهد : « رَشْدًا » معنى في العقل خاصة . وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شاخ لا يزول الحجر عنه ؛ وهو مذهب مالك وغيره . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحُرِّ البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدَّهم تَبَذُّرًا إذا كان عاقلًا . وبه قال زُفَرٌ بن الهُدَيْل ، وهو مذهب الثَّعْلَبِيِّ . واحتجوا في ذلك بما رواه قَتادة عن أنس أن حَبَّانَ بن مُعْتَذٍ كَانَ يَتَابَعُ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهَجَرَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَابَعُ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ . فاستداه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " لا تَبِعْ " . فقال : لا أَصْبِرُ . فقال له : " إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ لَكَ الْخِيَارَ ثَلَاثًا " . قالوا : فَلَمَّا سَأَلَهُ الْقَوْمُ الْهَجَرَ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ فِي تَصَرُّفِهِ مِنَ الْغَنِّ وَلَمْ يَفْعَلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَبَتَ أَنَّ الْهَجَرَ لَا يَجُوزُ . وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه مخصوص بذلك على ما بيناه في البقرة ، فغيره بخلافه . وقال الشافعي : إن كَانَ مَفْسِدًا لِمَالِهِ وَدِينِهِ أَوْ كَانَ مَفْسِدًا لِمَالِهِ دُونَ دِينِهِ تُجْرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَفْسِدًا لِدِينِهِ

(١) حبان : بفتح الحاء ، وقد ذكر في ج ٣ ص ٣٨٦ بكسرهما خطأ .

(٢) راجع ج ٣ ص ٣٨٦ طبعة أولى أو ثانية .

مصلحا لماله فلي وجهين : أحدهما يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي العباس بن سريج . والثاني لا يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي إسحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي . قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفية قول عثمان وعلى والوزير وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن جعفر رضوان الله عليهم ، ومن التابعين سريج ، وبه قال الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال الثعلبي : وأدعى أصحابنا الإجماع في هذه المسألة .

السادسة - إذا ثبت هذا فاعلم أن دفع المال يكون بشرطين : إتيان الرشد والبلوغ ؛ فإن وُجد أحدهما دون الآخر لم يَزَ تسلّم المال . كذلك نص الآية . وهو رواية ابن القاسم وأشهب وابن وهب عن مالك في الآية . وهو قول جماعة الفقهاء إلا أبا حنيفة وزُفَرُ والنخعي فإنهم أسقطوا إتيان الرشد ببلوغ خمس وعشرين سنة . قال أبو حنيفة : لكونه جَدًّا . وهذا يدل على ضعف قوله ، وضعف ما احتج به أبو بكر الرازي في أحكام القرآن له من استعمال الآيتين حسب ما تقدم ؛ فإن هذا من باب المطلق والمقيّد ، والمطلق يرّد إلى المقيّد باتفاق أهل الأصول . وماذا يعني كونه جَدًّا إذا كان غير جدّ ، أي بخت . إلا أن علماءنا شرطوا في الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ ، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد . ولم يره أبو حنيفة والشافعي ، ورواوا الاختبار في الذكّر والأنثى واحدا على ما تقدم . وفرّق علماءنا بينهما بأن قالوا : الأنثى غافلة للغلام لكونها محجوبة لا تعان الأمور ولا تبرز لأجل البكارة ؛ فلذلك وقف فيها على وجود النكاح . فبسه تفهم المقاصد كلها . والذكّر بخلافها ؛ فإنه بتصرفه وملاقاته للناس من أوّل نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار ، وبكل عقله بالبلوغ ، فيحصل له الفرض . وما قاله الشافعي - أصوب ؛ فإن نفس الوطء بإدخال الحشفة لا يزيدها في رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها ، غير مبذرة لمالها . ثم زاد علماءنا فقالوا : لا بد بعد

(١) كذا في الأصول . وفي أحكام القرآن لابن العربي : « قلنا هذا ضعيف ؛ لأنه إذا كان جدًّا ولم يكن ذا جدّ فإذا بلغه جدّ النسب وجدّ البيّت قاتل » .

دخول زوجها من مضي مدة من الزمان تمارس فيها الاحوال . قال ابن العربي : وذكر علماءنا في تحديدها أفوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات الأب . وجعلوا في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي عليها ماما واحدا بعد الدخول ، وجعلوا في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رشدها . وليس في هذا كله دليل . وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ؛ وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة . وأما تهادى الحجر في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصي عنه ، أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن . والمقصود من هنا كله داخل تحت قوله تعالى : « فَإِنْ آتَسَمُّ مِنْهُمْ رُشْدًا » فعين اعتبار الرشد ولكن يختلف إيناسه بحسب اختلاف حال الراشد . فأعيرفه وركب عليه واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه .

السابعة - وأختلفوا فيما فلتته ذات الأب في تلك المدة ؛ فقيل : هو محمول على الرّد لبقاء الحجر ، وما عملته بعده فهو محمول على الجواز . وقال بعضهم : ما عملته في تلك المدة محمول على الرّد إلى أن يتبين فيه السداد ، وما عملته بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفة .

الثامنة - وأختلفوا في دفع المال المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا ؛ فقالت فرقة : لا بد من رفعه إلى السلطان ، ويثبت عنده رشده حتى يدفع إليه ماله . وقالت فرقة : ذلك موكل إلى اجتهد الوصي دون أن يحتاج إلى رفعه إلى السلطان . قال ابن عطية : والصواب في أوصلاء زماننا ألا يستغنى عن رفعه إلى السلطان وثبوت الرشد عنده ، لما حفظ من نواطؤ الأوصياء على أن يرشد الصبي ، ويرأ المحجور عليه لسفهه وقلة تحصيله في ذلك الوقت .

التاسعة - فإذا سلم المال إليه بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد إليه الحجر عندها ، وعند الشافعي في أحد قولي . وقال أبو حنيفة : لا يعود لأنه بالغ عاقل ؛ بدليل جواز إقراره في الحدود والقصاص . ودلينا قوله تعالى : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا »

أَوَّلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجِلَّ هُوَ قَلِيلٌ وَلَهُ بِالْعَدْلِ» ولم يفرق بين أن يكون عجبوا سفيها أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .

العاشرة - ويجوز للوصي أن يصنع في مال اليتيم ما كان للآب أن يصنعه من تجارة وبضاعة وشراء وبيع . وعليه أن يؤدى الزكاة من سائر أمواله : عَيْنٍ وَحَرْثٍ وَمَاشِيَةٍ وَفَطْرٍ . ويؤدى عنه أروش الجنايات وقيم المتلفات ، وثققة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويجوز أن يزوجه ويؤدى عنه الصداق ، ويشتري له جارية يتسرى بها ، ويصالح له وعليه على وجه النظر له . وإذا قضى الوصي بعض الغرماء وبقي من المال بقية بقي ما عليه من الدين كان فعل الوصي جائزا . فإن تلف باق المال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصي ولا على الذين اقتضوا . وإن اقتضى الغرماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان طالبا بالدين الباقي ، أو كان المبت معروفا بالدين الباقي ضمن الوصي لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن عالما ، ولا كان المبت معروفا بالدين فلا شيء على الوصي . وإذا دفع الوصي دين المبت بغير إظهار ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحَايَظُّوهُمْ فَلَا يَخَوِّنُكُمْ » من أحكام الوصي في الإتيان وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوْهَا سِرَآفًا وَدِرَآرًا أَنْ يَكْبُرُوْا ﴾ ليس يريد أن أكل ما لم من غير إسراف جائز ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إسراف . فنهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما أتى بيانه . والإسراف في اللغة الإفراط ومجاوزه الحد . وقد تقدم في آل عمران ^(١) . والسرف الخطأ في الإتيان . ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا هَبِيْدَةَ يَحْدُوْهَا ثَمَانِيَةٌ * مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرْفٍ

أى ليس يخطئون مواضع العطاء . وقيل آخر :

(١) راجع ج ٢ ص ٦٥ طبة أول أدعية . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٣١ طبة أول أدعية .

(٣) البيت لجرير يمدح بني أمية . وهينة : اسم لكل مائة من الإبل .

وقال قائلهم والحيل تحيطهم • أسرقتم فأجبت أناس سرف

قال النضر بن شميل : السرف التبذير ، والسرف التقلية . وسيأتى معنى الإسراف زيادة بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى • (وَيَذَارًا) معناه ومبادرة كبرهم ، وهو حال البلوغ • واليدار والمبادرة كالقتال والمقاتلة . وهو معطوف على « إسرافا » • و (أَنَّ يَكْبُرُوا) في موضع نصب ببدارا ، أى لا تستغنم مال مجبورك فتأكله وتقول أبادر كبره لئلا يرشد ويأخذ ماله ؛ عن ابن عباس وغيره •

الثانية عشرة — قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفْ) الآية . بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ، فأمر الغنى بالإسكاف وأباح للوصى الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . يقال : عَفَ الرجل عن الشيء وأسَعَفَ إذا أمسك . والاستعفاف عن الشيء تركه • ومنه قوله تعالى : « وَلْيَسْتَعِفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا » . والعفة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فعله • روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لى شيء ولى يتيم • قال فقال : « كُلُّ مَنْ مَالٍ يَتِمُّكَ فَبِرْ مُسْرِفٌ وَلَا مَبَازِيرٌ وَلَا مَتَأْتِلٌ » •^(١)

الثالثة عشرة — واختلف العلماء من المخاطب والمراد بهذه الآية ؛ ففى صحيح مسلم عن عائشة فى قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قالت : نزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه • فى رواية : بقدر ماله بالمعروف • وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا وسع عليه وأعف من ماله ، وإن كان فقيرا أفق عليه بقدره ؛ قاله ربيعة ويحيى بن سعيد • والأوّل قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن اليتيم لا يخاطب بالنصرف فى ماله لصغره ولسفه • والله أعلم •

الرابعة عشرة — واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؛ فقال قوم : هو الترض إذا احتاج ويقضى إذا أيسر ؛ قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبي

(١) فى المسألة الثالثة والعشرين من تفسير قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات ممرشات » آية ١٤١

(٢) متأمل ؛ جامع ؛ يقال : مال مؤتل أى يجمع ذو أصل •

ومجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعي. ولا يتسلف أكثر من حاجته. قال عمر: ألا إني أنزلت نفسي من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم، إن استغثت استعفت، وإن أفتقرت أكلت بالمعروف؛ فإذا أيسرت قضيت. روى عبد الله بن المبارك عن عاصم عن أبي العالية «وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» قال قرضا - ثم تلا «فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ». وقول ثان روى عن إبراهيم وعطاء والحسن البصري والخفي وقنادة: لا قضاء على الوصي الفقير فيما يأكل بالمعروف، لأن ذلك حق النظر، وعليه الفقهاء. قال الحسن: هو قطعة من الله له، وذلك أنه يأكل ما يستد جوعته، ويكفي ما يستر عورته، ولا يلبس الرفيع من اللئال ولا الخُلل. والدليل على صحة هذا القول إجماع الأمة على أن الإمام الناظر للمسلمين لا يجب عليه غُرم ما أكل بالمعروف؛ لأن الله تعالى قد فرض منهجه في مال الله. فلا حجة لهم في قول عمر: فإذا أيسرت قضيت - أن لوصي. وقد روى عن ابن عباس وأبي العالية والشعبي أن الأكل بالمعروف هو كالاتِّفَاعِ بالبأن المواشي، واستخدام العبيد، وزكوب النواب إذا لم يضرب أصل المال، كما بينا الجرباء، وينشد الضالة، ويلوط الحوض، ويخذ الثمر. فاما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصي أخذها. وهذا كله يخرج مع قول الفقهاء: إنه يأخذ بقدر أجر عمله؛ وقالت به طائفة وأن ذلك هو المعروف، ولا قضاء عليه، والزائدة على ذلك محزمة. وفرق الحسن بن صالح بن حي - ويقال ابن حيان - بين وصي الأب والحاكم؛ فلوصي الأب أن يأكل بالمعروف، وأما وصي الحاكم فلا سبيل له إلى المال يوجه؛ وهو القول الثالث. وقول رابع روى عن مجاهد قال: ليس له أن يأخذ قرضا ولا غيره. وذهب إلى أن الآية منسوخة، نسخها قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِثْكُمْ» وهذا ليس بتجارة. وقال زيد بن أسلم: إن الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا» الآية. وحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال: لا أدري، لعل هذه الآية

(١) هنا الإبل: ملاحا بالهاء، وهو ضرب من الثيران. (٢) لاط الحوض: ملاحا بالعين وأملحه.

منسوخة بقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وقول خامس — وهو الفرق بين الحضر والسفر؛ فيُمنع إذا كان مقبلاً معه في المصر . فإذا احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه ، ولا يقتني شيئاً ؛ قاله أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد . وقول سادس — قال أبو قلابة : فلما كل بالمعروف مما يحبي من الغلة ؛ فأما المال الناض^(١) فليس له أن يأخذ منه شيئاً قرضاً ولا غيره . وقول سابع — روى عكرمة عن ابن عباس « وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال : إذا احتاج وأضطر . وقال الشعبي : كذلك إذا كان منه بمنزلة الدم ولحم الخنزير أخذ منه ؛ فإن وجد أوفى . قال النحاس : وهذا لا معنى له ؛ لأنه إذا اضطر هذا الاضطرار كان له أخذ ما يقيمه من مال يتيمة أو غيره من قريب أو بعيد . وقال ابن عباس أيضاً والتخعي : المراد أن يأكل الوصي بالمعروف من مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ؛ فيستغف الفتي بفناه ، والفقير يقتصر على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال يتيمة . قال النحاس : وهذا من أحسن ما روى في تفسير الآية ؛ لأن أموال الناس محظورة لا يُطلق شيء منها إلا بحجة قاطعة .

قلت : وقد اختار هذا القول الكبار الطبري في أحكام القرآن له ؛ فقال : « تَوْهَمُ مَتَوَهْمُونَ مِنَ السَّلَفِ بِحُكْمِ الْآيَةِ أَنَّ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ قَدْرًا لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدِّ السَّرْفِ ، وَذَلِكَ خِلَافَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي قَوْلِهِ : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي [مَالِ] الْيَتِيمِ . فَقَوْلُهُ : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ » يَرْجِعُ إِلَى [أَكْلِ] مَالِ نَفْسِهِ دُونَ مَالِ الْيَتِيمِ . فَعَنَاهُ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِ الْيَتِيمِ مَعَ أَمْوَالِهِمْ ، بَلْ اقْتَصِرُوا عَلَى أَكْلِ أَمْوَالِهِمْ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » . وَبَانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْبُلْفَةِ ، حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ ؛ فَهَذَا تِمَامُ مَعْنَى الْآيَةِ .

(١) الناض : الدرهم والدينار عند أهل الجاهلية رضى ناضاً إذا تحول عيناً به أن كان متاعاً .

(٢) زيادة عن أحكام القرآن للكبائر .

فقد وجدنا آيات محكمات تمنع أكل مال الغير دون رضاه، سيما في حق اليتيم . وقد وجدنا هذه الآية محتملة للعاني فحملها على موجب الآيات المحكمات متعين . فإن قال من ينصر مذهب السلف : إن القضاة يأخذون أرزاقهم لأهل عملهم للساكنين ، فهلا كان الوصي كذلك إذا عمل اليتيم ، ولم لا يأخذ الأجرة بقدر عمله ؟ . قيل له : أعلم أن أحدا من السلف لم يجوز للوصي أن يأخذ من مال الصبي مع غنى الوصي ، بخلاف القاضي ؛ فذلك فارق بين المسائلين . وأيضا فالذي يأخذه الفقهاء والقضاة والخلفاء القائمون بأمور الإسلام لا يتعين له مال . وقد جعل الله ذلك المال للضائع لأصناف بأوصاف ، والقضاة من جملتهم ، والوصي إنما يأخذ بمسئله مال شخص معين من غير رضاه ؛ وعمله مجهول وأجرته مجهولة وذلك بعيد عن الاستحقاق .

قلت : وكان شيخنا الإمام أبو العباس يقول : إن كان مال اليتيم كثيرا يحتاج إلى كبير قيام عليه بحيث يشغل الولي عن حاجاته ومهمات فرض له فيه أجر عمله ، وإن كان ثافها لا يشغله عن حاجاته فلا يأكل منه شيئا ، غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن وأكل القليل من الطعام والسمن ، غير مضر به ولا مستكثر له ، بل على ما جرت العادة بالمساحة فيه . قال شيخنا : وما ذكرته من الأجرة ، ونيل اليسير من التمر واللبن كل واحد منهما معروف ؛ فصلاح حمل الآية على ذلك . والله أعلم .

قلت : والاحتراز عنه أفضل ، إن شاء الله . وأما ما يأخذه قاضي القسمة ويسميه رسما ونهب أتباعه فلا أدري له وجه ولا حلا ، وهم داخلون في عموم قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : (فَإِنَّا دَفَعْنَاهُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ) أمر الله تعالى بالإشهاد تنبيها على التحصين وزوالا للثب . وهذا الإشهاد مستحب عند طائفة من العلماء ؛ فإن القول قول الوصي لأنه أمين . وقالت طائفة : هو فرض ، وهو ظاهر الآية ، وليس بأمين فيقبل قوله كالوكيل إنا زعم أنه قد رد ما دفع إليه أو المودع ، وإنما هو أمين للاب ،

ومنى أئتمنه الأب لا يقبل قوله على غيره. ألا ترى أن الوكيل لو ادعى أنه قد دفع لزيد ما أمره به بسدائه لم يقبل قوله إلا ببينة؛ فكذلك الوصى. وراى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن جبير أن هذا الإشهاد إنما هو على دفع الوصى في يسره ما استقرضه من مال يئمه حالة فقره. قال عبيدة: هذه الآية دليل على وجوب القضاء على من أكل؛ المعنى: فإذا اقترضتم أو أكلتم فأشهدوا إذا عزمتم. والصحيح أن اللفظ يعم هذا وسواه. والظاهر أن المراد إذا أفقتم شيئاً على المولى عليه فأشهدوا، حتى لو وقع خلاف أمكن إقامة البينة؛ فإن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بالإشهاد على دفعه؛ لقوله تعالى: «فأشهدوا» فإذا دفع لمن دفع إليه بغير إشهاد فلا يحتاج في دفعه لإشهاد إن كان قبضاً بغير إشهاد. والله أعلم.

السادسة عشرة — كما على الوصى والكفيل حفظ مال يئمه والتشهير له، كذلك عليه حفظ الصبي في بدنه. فالمال يحفظه بضبطه، والبدن يحفظه بأدبه. وقد مضى هذا المعنى في «البقرة»^(١)، وروى أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إن في حجرى يتيمًا أأكل من ماله؟ قال: «نعم غير متأمل^(٢) مالا ولا وافي مالك بماله». قال: «يا رسول الله، أفأضربه؟» قال: «ما كنت ضاراً به منه وإدك». قال ابن العربي: وإن لم يثبت مسنداً فليس يحسد أحد عنه متحداً^(٣).

السابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿وَكُنْى يَٰأَهْلَهُ حَبِيبًا﴾ أى كفى الله حساباً لأعمالكم وبجازياً بها. ففى هذا وعيد لكل جاحد حق. والباء زائدة، وهو فى موضع رفع.

قوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾

(٢) شامل: جامع.

(١) راجع ج ٣ ص ٦٦٢، طبعة أمّ المؤمنين.

(٢) المتحد: متصرفاً.

فيه خمس مسائل :

الأولى - لما ذكر الله تعالى أمر اليتامى وصله بذكر الموارث . ونزلت الآية في أوس ابن ثابت الأنصاري ، توفي وترك امرأة يقال لها أم حُكَّة وثلاث بنات له منها ؛ فقام رجلان هما أبنا عم الميت ووصيَّاه يقال لهما سُويد وعَريقَة ؛ فأخذوا ماله ولم يُعطيا أمرأته وبناته شيئا ، وكانوا في الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصغير وإن كان ذكرا ، ويقولون : لا يُعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل ، وطاعن بالرجح ، وضارب بالسيف ، وحاز الفتيحة . فذكرت أم حُكَّة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاها ، فقالا : يا رسول الله ، ولدها لا يركب فرسا ، ولا يحمل كَلًّا ولا يَنكأ عدوا . فقال عليه السلام : ” انصرفا حتى أنظر ما يحدث الله لي فيهن “ . فأنزل الله هذه الآية ردًّا عليهما ، وإبطالا لقولهم وتصرفهم بمجهلهم ؛ فان الورثة الصغار كان ينبغي أن يكونوا أحقَّ بالمال من الكبار ؛ لعدم تصرفهم والنظر في مصالحهم ؛ فعكسوا الحكم ، وأبطلوا الحكمة فضلبوا بأهوائهم ، وأخطئوا في آرائهم وتصرفاتهم .

الثانية - قال علماؤنا : في هذه الآية فوائد ثلاث : إحداها - بيان علة الميراث . وهي القرابة . الثانية - عموم القرابة كيفما تصرفت من قريب أو بعيد . الثالثة - إجمال النصيب المفروض . وذلك مبين في آية الموارث ؛ فكان في هذه الآية توطئة للحكم ، وإبطال لذلك الرأي الفاسد حتى وقع البيان الشافي .

الثالثة - ثبت أن أبا طلحة لما تصدق بماله - برحاه - وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال له : ” اجعلها في فقراء أقاربك “ فجعلها لحسان وأبي . قال أنس : وكانا أقرب إليه مني . قال أبو داود : يفتى عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال : أبو طلحة الأنصاري زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مَناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار . وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يجمعان في الأب الثالث وهو حرام . وأُبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار . قال الأنصاري : بين أبي طلحة وأبي ستة آباء . قال : وعمرو بن مالك يجمع حسان وأبي بن كعب .

وأبا طلحة . قال أبو عمر : في هذا ما يقضى على القراية أنها ما كانت في هذا القعد ونحوه ، وما كان دونه فهو أخرى أن يلحقه اسم القراية .

الرابعة - قوله تعالى : (**يَا قُلِّ مِنْهُ أَوْ كَثِّرْ نَصِيْبًا مَقْرُوصًا**) أثبت الله تعالى للبنات نصيبا في الميراث ولم يبين كم هو ؛ فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سويد وعريقة ألا يفترقا من مال أوس شيئا ؛ فإن الله جعل لبناته نصيبا ولم يبين كم هو حتى أنظر ما يزل ربنا . فتركت « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ** » إلى قوله تعالى « **الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** » فأرسل إليهما أن أعطيا أم حَكَّةَ الثمن مما ترك أوس ، ولبناته اثنتين ، ولكما بقية المال .

الخامسة - استدلت علماؤنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله ، كالخام والبيت وبنة الزيتون والدار التي تبطل منافعتها بإقرار أهل السهام فيها . فقال مالك : يقسم ذلك وإن لم يكن في نصيب أحدهم ما ينتفع به ؛ لقوله تعالى : « **يَا قُلِّ مِنْهُ أَوْ كَثِّرْ نَصِيْبًا مَقْرُوصًا** » . وهو قول ابن كنانة ، وبه قال الشافعي ، ونحوه قول أبي حنيفة . قال أبو حنيفة : في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له . وقال ابن أبي ليلى : إن كان فيهم من لا ينتفع بما قسم له فلا يقسم . وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم ؛ وهو قول أبي ثور . قال ابن المنذر : وهو أصح القولين . ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العسري . قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدور والمنازل والحمامات ، وفي قسمته الضرر ولا ينتفع به إذا قسم أن يباع ولا شفعة فيه ؛ لقوله عليه السلام . " **الشفعة في كل ما لا يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة** " . فجعل عليه السلام الشفعة في كل ما يتأني فيه إيقاع الحدود . وعاقب الشفعة فيما لم يقسم ؛ مما يمكن إيقاع الحدود فيه . هذا دليل الحديث .

قلت : ومن الحجة لهذا القول ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن جريج أخبرني صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " **لا تعضية** "

على أهل الميراث إلا ما حَمَلَ الْقَسْمُ . قال أبو عبيد : هو أن يموت الرجل ويَدَعَ شيئاً إن قُسِمَ بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم . يقول : فلا يقسم ؛ وذلك مثل الجوهرة والحمام والطيَّلسان وما أشبه ذلك . والتَّعْصِيَةُ التَّفْريْقُ ؛ يقال : عَصَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا فَرَقْتَهُ . ومنه قوله تعالى : « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » . وقال تعالى : « غَيْرَ مُضَارٍّ » فَنفى المضارة . وكذلك قال عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . وأيضاً فإن الآية ليس فيها تمعُّضٌ للقسمة ، وإنما اقتضت الآية وجوب الحظ والنصيب للصغير والكبير قليلاً كان أو كثيراً ، ردّاً على الجاهلية فقال : « لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ » « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » وهذا ظاهر جداً . فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر ؛ وذلك بأن يقول الوارث : قد وجب لي نصيبٌ يقول الله عز وجل فكُنُونِي منه ؛ فيقول له شريكه : أما تمكينك على الاختصاص فلا يمكن ؛ لأنه يؤدي إلى ضرر بيني وبينك من إفساد المال ، وتغيير الهيئته ، وتقصيص القيمة ؛ فيقع الترجيح . والأظهر سقوط القسمة فيما يُبطل المنفعة وينقص المال مع ملذ كراهه من الدليل . والله الموفق .

قال الفراء : « نَصِيباً مَفْرُوضاً » هو كقولك : قسماً واجباً ، حقاً لازماً ، فهو أسمٌ في معنى المصدر فلهاذا انتصب . الزجاج : انتصب على الحال . أى لهؤلاء أنصبا في حال الفرض . الأخفش : أى جعل الله ذلك لهم نصيباً . والمفروض : المقدَّر الواجب .

قوله تعالى : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - بين الله تعالى أن من لم يستحق شيئاً إرثاً وحَضَرَ القسمة ، وكان من الأقارب أو اليَتَامَى والفقراء الذي لا يرثون أن يُكْرَمُوا ولا يُحْرَمُوا ، إن كان المال كثيراً ؛ والاعتذار إليهم إن كان عَقَاراً أو قليلاً لا يقبل الرِّخْخُ^(١) . وإن كان عطاءً من القليل ففيه أجرٌ عظيم ؛

درهم يسبق مائة ألف . فالآية على هذا القول مُحْكَمَةٌ ؛ قاله ابن عباس . وامتنثل ذلك جماعة من التابعين : عروة بن الزبير وغيره ، وأمر به أبو موسى الأشعري . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة نسخها قوله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلرَّحْمَةِ الْكَافَّةِ » . وقال سعيد ابن المسيب : نسخها آية الميراث والوصية . ومن قال إنها منسوخة أبو مالك وصكرمة والضحاك . والأول أصح ؛ فإنها مبنية استحقاق الورثة لنصيبهم ، واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضرم . قال ابن جبير : ضيع الناس هذه الآية . قال الحسن : ولكن الناس تَحَمَّوْا . وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ » قال : هي محكمة وليست بمنسوخة . وفي رواية قال : إن ناسا يزعمون أن هذه الآية تُسَخَّتْ ، لا والله ما نسخت ! ولكنها مما تهاون بها ؛ هما وإليان ؛ وإل يرث وذلك الذي يرزق ، وإل لا يرث وذلك الذي يقول « بالمعروف » ويقول : لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يَصَلُّوا أرحامهم ، ويتأامهم ومساكينهم من الوصية ، فإن لم تكن وصية وَصَلْ لهم من الميراث . قال النحاس : وهذا أحسن ما قيل في الآية أن يكون على التذب والترغيب في فعل الخير ، والشكر لله عز وجل . وقالت طائفة : هذا الرِّضْع واجب على جهة الفرض ، تعطى الورثة لهذه الأصناف ما طابت به نفوسهم ، كالمساعون والتوب الخلق وما خف . حكى هذا القول ابن عطية والفشيري . والصحيح أن هذا على التذب ؛ لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ؛ لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول . وذلك مناقض للحكمة ، وسبب للتنازع والتقاطع . وذهبت فرقة إلى أن المخاطَب والمراد في الآية المختصرون الذين يقسمون أموالهم بالوصية لا الورثة . وروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وابن زيد . فإذا أراد المريض أن يفرق ماله بالوصايا وحضره من لا يرث ينبغي له ألا يحرمه . وهذا — والله أعلم — يتزل حيث كانت الوصية واجبة ، ولم تزل آية الميراث . والصحيح الأول وعليه المؤول .

الثانية - فإذا كان الوارث صغيراً لا يتصرف في ماله ؛ فقالت طائفة : يُعطى ولّى الوارث الصغير من مال محجوره بقدر ما يرى . وقيل : لا يعطى بل يقول لمن حضر القسمة : ليس لي شيء من هذا المال إنما هو لليتيم ، فإذا بلغ عرفته حَقَّم . فهذا هو القول المعروف . وهذا إذا لم يُوص الميت له بشيء ؛ فإن أوصى بصرف له ما أوصى . ورأى عبيدة ومحمد ابن سيرين أن الرزق في هذه الآية أن يصنع لهم طعاماً يأكلونه ؛ وفعل ذلك ، ذبحاً شاة من التركة ، وقال عبيدة : لولا هذه الآية لكان هذا من مالى . وروى قتادة عن يحيى بن يعمر قال : ثلاث مُحْكَمَات تركهن الناس : هذه الآية ، وآية الاستئذان « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » ، وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ ﴾ الضمير عائد على معنى القسمة ، إذ هي بمعنى المال والميراث ؛ لقوله تعالى : « ثُمَّ أَسْتَخْرِجُهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ » أى السقاية ؛ لأن الشُّوَاعَ مذكّر . ومنه قوله عليه السلام : " وأتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب " فأعاد مذكراً على معنى الدعاء . وكذلك قوله لسويد بن طارق الجعفيّ حين سأله عن الخمر " إنه ليس بدواء ولكنه داء " فأعاد الضمير على معنى الشراب . ومثله كثير . يقال : قاسمه المال وتقاسماه واقسماه ، والاسم القسمة مؤنثة ؛ والقسم مصدر قسمت الشيء فأقسم ، والموضع مقسم مثل مجلس ، وتقسمهم الدهر فتقسموا ، أى فزفهم ففترقوا . والتقسيم التفريق . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ قال سعيد بن جبير : يقال لهم خذوا بورك لكم . وقيل : قولوا مع الرزق وددت أن لو كان أكثر من هذا . وقيل : لا حاجة مع الرزق إلى عذر ، نعم إن لم يُصرف إليهم شيء فلا أقل من قول جميل ونوع اعتذار .

قوله تعالى : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٤١﴾

فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : (وَلَيَحْشَنَّ) حذفت الألف من « لَيَحْشَنَّ » للجزم بالأمر ، ولا يجوز عند سيويه إختار لام الأمر قياسا على حروف الجر إلا في ضرورة الشعر . وأجاز الكوفيون حذف اللام مع الجزم ؛ وأنشد الجميع :

مُحْدُ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ • إِذَا مَا يَحْفَتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أراد تَفْدَى ، ومفعول « يحش » محذوف لدلالة الكلام عليه . و (حَافُوا) جواب « لو » . التقدير لو تركوا لحافوا . ويجوز حذف اللام في جواب « لو » . وهذه الآية قد اختلف العلماء في تأويلها ؛ فقالت طائفة : هذا وَعْظٌ للأوصياء ، أى أفعَلُوا باليتامى مَا يُحْبُونَ أَنْ يَفْعَلَ بآولادكم من بعدكم ؛ قاله ابن عباس . ولهذا قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . وقالت طائفة : المراد جميع الناس ، أمرهم بِاتِّقَاءِ الله في الأيتام وأولاد الناس ؛ وإن لم يكونوا في محجورهم . وأن يُسْتَدُوا لهم القول كما يريد كل واحد منهم أَنْ يَفْعَلَ بولده بعده . ومن هذا ما حكاه الشيباني قال : كُنا على قُسْطَنْطِينِيَّةٍ في عسكر مُسْلِمَةٍ بن عبد الملك ، بغلسنا يوما في جماعة من أهل علم فيهم ابن الدَّيْلَمِيِّ ، فتذاكروا ما يكون من أهوال آخر الزمان . فقلت له : يا أبا بشر ، وَدَى ألا يكون لى ولده . فقال لى : ما عليك ! ما من نَسَمَةٍ قضى الله بخروجها من رجل إلا خرجت ، أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ ، ولكن إن أردت أن تأمن عليهم فَأَتِقِ الله في غيرهم ؛ ثم تلا الآية . وفي رواية : ألا أدلك على أمر إن أنت أدركته نَحَاكَ الله منه ، وإن تركت ولدا من بعدك حَفِظَهم الله فيك ؛ فقلت : بلى ! فتلا هذه الآية « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا » إلى آخرها .

قلت : ومن هذا المعنى ما روى محمد بن كعب القُرطُبِيُّ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْسَنَ الصَّدَقَةَ جاز على الصراط ومن قضى حاجة أرملة أخلف الله في تركته » . وقول ثالث قاله جمع من المفسرين : هذا في الرجل يحصره الموت فيقول له من بحضرته عند وصيته : إن الله سيرزق ولدك فأَنْظِرْ لنفسك ، وأَوْصِ بِمالك في سبيل الله ، وتصدق وأعتق . حتى يأتى على عامة ماله أو يستغرقه فيضر ذلك بورثه ؛ فهو عن ذلك .

فكان الآية تقول لهم كما تخشون على ورثتكم ونزيتكم بعدكم؛ فكذلك فأخشوا على ورثته غيركم ولا تحملوه على تبذير ماله؛ قاله ابن عباس وقادة السدي وابن جبير والضحاك ومجاهد. روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: إذا حضر الرجل الوصية فلا ينبغي أن يقول أويس مالك فإن الله تعالى رازق ولدك، ولكن يقول قدم لنفسك واترك لولدك. فذلك قوله تعالى: «فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ» . وقال يقيم وحضري: نزلت في عكس هذا، وهو أن يقول للحاضر من يحضره أمسك على ورثتك، وأبق لولدك فليس أحد أحق بمالك من أولادك، وينهاه عن الوصية، فيضرر بذلك ذوو القربى وكل من يستحق أن يوصى له؛ فقبل لهم: كما تخشون على نزيتكم وتسررون بأن يحسن إليهم، فكذلك سددوا القول في جهة المساكين واليتامى، واتقوا الله في ضررهم. وهذان القولان مبنيان على وقت وجوب الوصية قبل نزول آية الموارث؛ روى عن سعيد بن جبير وابن المسيب. قال ابن عطية: وهذان القولان لا يطرد كل واحد منهما في كل الناس، بل الناس صنفان؛ يصلح لأحدهما القول الواحد، ولا لآخر القول الثاني. وذلك أن الرجل إذا ترك ورثته مستقلين بأنفسهم أغنياء حسن أن يندب إلى الوصية، ويحمل على أن يقدم لنفسه. وإذا ترك ورثة ضعفاء مهملين مقلين حسن أن يندب إلى الترك لهم والأحياط. فإن أجره في قصد ذلك كأجره في المساكين؛ فالمرعاة إنما هو الضعف فيجب أن يمال معه.

قلت: وهذا التفصيل صحيح؛ لقوله عليه السلام لسعد: "إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ". فإذا لم يكن للإنسان ولد، أو كان وهو غني مستقل بنفسه وماله عن أبيه فقد أمن عليه؛ فالأولى بالإنسان حينئذ تقديم ماله بين يديه حتى لا ينفقه من بعده فيما لا يصلح، فيكون وزره عليه.

الثانية - قوله تعالى: «وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» (السديد: العدل والصواب من القول؛ أي مروا المريض بأن يخرج من ماله ما عليه من الحقوق الواجبة، ثم يوصي لقرايته بتبذير لا يضر بورثته الصغار. وقيل: المعنى قولوا البت قولاً عدلاً، وهو أن يلتزم

بلا إله إلا الله ، ولا يأمره بذلك ، ولكن يقول ذلك في نفسه حتى يسمع منه ويستلقن .
 هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم " لَقَدْ تَوَاتَمُوا كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ولم يقل مُرْهُم ؛ لأنه
 لو أمر بذلك لعله يَنْضَب ويحصد . وقيل : المراد اليتيم ؛ أي لا تنهرو ولا تستخفوا به .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾**
 فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا)** روى أنها نزلت
 في رجل من غطفان يقال له مَرْثَد بن زيد ولي مَال ابن أخيه وهو يَتيم صغير فأكله ؛ فأنزل الله
 تعالى فيه هذه الآية ؛ قاله مُقاتل بن حَيَّان . ولهذا قال الجمهور : إن المراد الأوصياء الذين
 يأكلون ما لم يُبَحِّ لهم من مال اليتيم . وقال ابن زيد : نزلت في الكفار الذين كانوا لا يؤثثون
 النساء ولا الصغار . وسمي أخذ المال على كل وجهه أَكْلًا لما كان المقصود هو الأكل
 وبه أكثر تلاف الأشياء . وخص البطون بالذكور لئيبين نقصهم ، والتشجيع عليهم بضمة مكارم
 الأخلاق . وسمي المأكل نارا بما يشول إليه ؛ كقوله : « إِنِّي أَرَانِي أَعِصْرُ نَمْرًا » أي عَنَبًا .
 وقيل : نارا أي حرما ؛ لأن الحرام يوجب النار ، فسماه الله تعالى باسمه . وروى أبو سعيد
 الخدري قال : حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة أُسِرَ به قال : " رأيت قوما لهم
 مشافرُ كشافر الإبل وقد وُكِّلَ بهم من يأخذ بمشافرهم ثم يحصل في أفواههم مصفرا من نادر
 يخرج من أسافلهم فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هم الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما . " فدل
 الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر . وقال صلى الله عليه وسلم : " اجتنبوا
 السبع الموبقات " وذكر فيها " وأكل مال اليتيم " .

الثانية — قوله تعالى : **(وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)** وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية ابن
 عباس بضم الباء على اسم ما لم يُسم فاعله ؛ من أصلاه الله حر النار إصلا . قال الله تعالى :
 « سَأَصْلِيهِ سَعَرَ » . وقرأ أبو حيوة بضم الباء وفتح الصاد وتشديد اللام من التَّصْلِيَةِ لكثرة الفعل

مرة بعد أخرى . دليله قوله تعالى : « نَحْمُ الْخَيْرَ صَلَوَهُ » . ومنه قولهم : صَلَبْتُهُ مَرَّةً بعد أخرى .
وَنَصَلَبْتُ : اسْتَدْقَلْتُ بِالنَّارِ . قَالَ :

وَقَدْ نَصَلَبْتُ حَرَّ حَرَبِهِمْ * كَمَا نَصَلَبْتُ الْمَقْرُورَ مِنْ قَرَسٍ ^(١)

وَقَرَأَ الْباقُونَ بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ صَلَبٍ النَّارَ بِصَلَاها صَلَى وَصَلَاءٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى » . وَالصَّلَاءُ هُوَ التَّسَخُّنُ بِقَرَبِ النَّارِ أَوْ مَبَاشَرَتِهَا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ عُبَادٍ :
لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عِلِمَ اللَّهُ * لَمْ وَأَنَّى لِحَرْهَا الْيَوْمَ صَالٍ
وَالسَّعِيرُ : الْجَمْرُ الْمُسْتَعْلُ .

الثالثة - وهذه آية من آيات الوعيد ، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب . والذي يعتقدُه أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة فيصلى ثم يحترق ويموت ؛ بخلاف أهل النار لا يموتون ولا يحترقون ، فكان هذا جمع بين المكاب والسنة ، لتلايق الخبر فيهما على ملى خلاف محبته . ساقطاً بالمشيئة عن مصهم ؛ لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهكذا القول في كل ما ردد عليك من هذا المعنى . روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَمَا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَأْسُ أَصَابَتِهِمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا خَمَاقًا أَذِنَ بِالشَّفَاعَةِ بَعْضُ بِهِمْ ضَائِرٌ ضَائِرٌ فَرَفِشُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْتَبِهُونَ كَمَا تَنْتَبِهُ الْجِلَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ ^(٢) » . قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ بِالْبَادِيَةِ .

قوله تعالى : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا
النِّصْفُ وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ

(١) فرس المقرود : إذا لم يستطع عملا يده من شدة الخصر . والنصر (النصر بك) : البرد يجده الإنسان في أطرافه .

(٢) الضائر : الجماعة في تفرقة . (٣) الحبة (بالكسر) : بذور الصمغ مما ليس بقوة .

(٤) حمل السيل : ما يحمل من الشتاء والطين .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلَّائِمَةِ الثَّلَاثَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ
 فَلِلَّائِمَةِ السُّدُسِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
 لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا
 حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ
 كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ
 وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ
 الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تُوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ
 يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ
 فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي
 بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةَ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ تِلْكَ حُدُودُ
 اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
 خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ
 حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾

فيه خمس وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ بين تعالى في هذه الآية ما أحمله
 في قوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » و « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » فدل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت
 السؤال . وهذه الآية ركن من أركان الدين ، ومُعَدَّة من مُعَدِّدِ الأحكام ، وأتم من أنتهات
 الآيات ؛ فإن الفرائض عظيمة القدر حتى أنها تثبت العلم . وروى بصف العلم . وهو أذل
 علم ينزع من الناس ويُنْسَى . رواه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : " تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْتَرَعُ مِنْ أُمَّتِي " . وروى أيضا عن عبد الله بن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ فَإِنِّي أَمْرٌ مُقْبِوضٌ وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبِضُ وَتُظْهِرُ الْفِتَنَ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْإِنْسَانُ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَجِدَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا " . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرَائِضَ كَانَ جَلَّ عِلْمُ الصَّعَابَةِ ، وَعَظِيمُ مَنَاطِرَتِهِمْ ، وَلَكِنَّ الْخَلْقَ قَدْ ضَيَّعُوهُ . وَقَدْ رَوَى مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ : مَنْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الْفَرَائِضَ وَالطَّلَاقَ وَالْحَجَّ فِيمَ يَفْضُلُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ ؟ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ : كُنْتُ أَسْمِعُ رَبِيعَةَ يَقُولُ مَنْ تَعَلَّمَ الْفَرَائِضَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا أَمْرَعُ مَا يَنْسَاهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَصَدَقَ .

الثانية - روى أبو داود والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ : آيَةُ مُحْكَمَةٍ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ " . قَالَ الْخَطَّابِيُّ أَبُو سُلَيْمَانَ : الْآيَةُ الْمُحْكَمَةُ هِيَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاشْتَرَطَ فِيهَا الْإِحْكَامَ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْآيِ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ بِنَاقِضِهِ . وَالسُّنَّةُ انْقَائِمَةٌ هِيَ الثَّابِتَةُ مِمَّا جَاءَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ . وَقَوْلُهُ : " أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ " يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ : أَحَدُهُمَا - أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَدْلِ فِي الْقِسْمَةِ ؛ فَتَكُونَ مَعْدِلَةً عَلَى الْأَنْصِبَاءِ وَالسَّهَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ - أَنْ تَكُونَ مُسْتَبْدَلَةً مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ وَمِنْ مَعْنَاهَا ؛ فَتَكُونَ هَذِهِ الْفَرِيضَةُ تَعْدِيلٌ مَا أُخِذَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ إِذْ كَانَتْ فِي مَعْنَى مَا أُخِذَ عَنْهَا نَصًّا . رَوَى حِكْمَةُ قَالَ : أَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ أَمْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبْوِيهَا . قَالَ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ . فَقَالَ : تَجِدُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ قَوْلِهِ بِرَأْيٍ ؟ قَالَ : أَقُولُهُ بِرَأْيٍ ؛ لَا أَفْضَلَ أُمَّةً لِي أَبِ . قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : فَهَذَا مِنْ بَابِ تَعْدِيلِ الْفَرِيضَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَصٌّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَبَرَهَا بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَرَوَّيْتَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ » . فَلَمَّا وَجَدَ نَصِبَ الْأُمِّ الثَّلَاثَ ، وَكَانَ بَاقِي

المال وهو الثلثان للآب، قاس النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال
 إذا لم يكن مع الوالدين أبٌ أو ذو سهم؛ قسمه بينهما على ثلاثة، للآم سهم وللآب سهمان
 وهو الباقي. وكان هذا أعدل في القسمة من أن يعطى الأم من النصف الباقي ثلث جميع
 المال، وللآب ما بقي وهو السدس، ففضلها عليه فيكون لها وهي مفضولة في أصل الموروث
 أكثر مما للآب وهو المقدم والمفضل في الأصل. وذلك أعدل عما ذهب إليه ابن عباس من
 توفير الثلث على الأم، ويخس الأب حقه برّقه إلى السدس؛ فترك قوله وصار عاقبة الفقهاء
 إلى زيد. قال أبو عمر وقال عبد الله بن عباس رضى الله عنه في زوج وأبوين: للزوج
 النصف، وللأم ثلث جميع المال، وللآب ما بقي. وقال في امرأة وأبوين: للراة الربع،
 وللأم ثلث جميع المال، والباقي للآب. وبهذا قال شريح القاضي ومحمد بن سيرين وداود
 ابن علي، ورفقة منهم أبو الحسين محمد بن عبد الله القرظي البصري المعروف بآبن اللبان
 في المسألتين جميعا. وزعم أنه قياس قول علي في المشتركة. وقال في موضع آخر: إنه قد روى
 ذلك عن علي أيضا. قال أبو عمر: المعروف المشهور عن علي وزيد وعبد الله وسائر الصحابة
 وعامة العلماء ما رسمه مالك. ومن النجدة لم علي ابن عباس: أن الأبوين إذا اشتركا
 في الوراثة، ليس معهما غيرهما، كان للأم الثلث وللآب الثلثان. وكذلك إذا اشتركا في النصف
 الذي يفضل عن الزوج، كانا فيه كذلك على ثلث وثلثين. وهذا صحيح في النظر والقياس.

الثالثة - وأختلفت الروايات في سبب نزول آية الموارث؛ فروى الترمذي وأبو داود
 وابن ماجه والدارقطني عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت: يا رسول الله،
 إن سعدا هلك وترك ابنتين وأخاه، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد، وإنما شُكح النساء على
 أموالهن؛ فلم يجبها في مجلسها ذلك. ثم جاءته فقالت: يا رسول الله، ابنتا سعد؟ فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم: "أدعى أخاه" فجاء فقال: "ادفع إلى ابنتي الثلثين وإلى امرأته
 اتين ولك ما بقي". لفظ أبي داود. في رواية الترمذي وغيره: فزت آية الميراث. قال:
 هذا حديث صحيح. وروى جابر أيضا قال: عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

في بن سَلِمة يَمِشيان، فوجداني لا اعقل، فدعا بماء فوضا، ثم رش على منه فألقنت .
 ققلت : كيف أصنع في مالي يا رسول الله ؟ فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » . أخرجاه
 في الصحيحين . وأخرجه الترمذى وفيه « ققلت يا نبي الله كيف أقسم مالي بين ولدي ؟
 فلم يرد علي شيئا فزلت « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهْتُ حَقَّ الْأُنثَيَيْنِ » الآية . قال :
 حديث حسن صحيح » . وفي البخاري عن ابن عباس أن نزول ذلك كان من أجل أن المال
 كان للولد ، والوصية للوالدين ؛ فنسخ ذلك بهذه الآية . وقال مقاتل والكوفي : نزلت
 في أم سُحَّة ؛ وقد ذكرناها . السدي : نزلت بسبب بنات عبد الرحمن بن ثابت أمي حسان
 ابن ثابت . وقيل : إن أهل الجاهلية كانوا لا يُورثون إلا من لاقى الحروب وقاتل العدو ؛
 فزلت الآية تبينا أن لكل صغير وكبير حظه . ولا يبعد أن يكون جوابا للجمع ، ولذلك تأخر
 نزولها . والله أعلم . قال الكيكا الطبري : وقد ورد في بعض الآثار أن ما كانت الجاهلية تفعله
 من ترك توريث الصغير كان في صدر الإسلام إلى أن نسخته هذه الآية . ولم يثبت عندنا
 احتمال الشريعة على ذلك ، بل ثبت خلافه ؛ فإن هذه الآية نزلت في ورثة سعد بن الربيع .
 وقيل : نزلت في ورثة ثابت بن قيس بن شماس . والأول أصح عند أهل النقل . فاسترجع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث من العم ، ولو كان ذلك ثابتا من قبل في شرعنا
 ما استرجعه . ولم يثبت قط في شرعنا أن الصبي ما كان يُعطى الميراث حتى يقاتل على الفرس
 ويذهب عن الحريم .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي : ودل نزول هذه الآية على نكته بدعية ؛
 وهو أن ما كانت الجاهلية تفعله من أخذ المال لم يكن في صدر الإسلام شرعا مسكوتا
 مقرا عليه ؛ لأنه لو كان شرعا مقرا عليه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على عم الصيئين
 برد ما أخذ من مالهما ؛ لأن الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما يؤثر في المستقبل
 فلا يُنقض به ما تقدم وإنما كانت علامة رفعت . ^(١) قاله ابن العربي .

(١) في ابن العربي : « رفعت » .

الرابعة - قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » قالت الشافعية : قول الله تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » حقيقة في أولاد الصلب ، فأما ولد الإبن فإمّا يدخل فيه بطريق المجاز ، فإذا حلف لا ولد له وله ولد ابن لم يحث ؛ وإذا أوصى لولد فلان فلم يدخل فيه ولد ولده . وأبو حنيفة يقول : إنه يدخل فيه إن لم يكن له ولد صلب . ومعلوم أن الألفاظ لا تتغير بما قالوه .

الخامسة - قال ابن المنذر : لما قال تعالى « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » فكان الذى يجب على ظاهر الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد ، المؤمن منهم والكافر ، فلما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر » علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .

قلت : ولما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » دخل فيه الأسير في أبهى الكفار ، فإنه يرث ما دام تعلم حياته على الإسلام . وبه قال كافة أهل العلم ، إلا النخعي فإنه قال : لا يرث الأسير . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود . ولم يدخل في عموم الآية ميراث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « لا تُورث ما تركناه صدقة » . وسيأتي بيانه في « مريم » إن شاء الله تعالى . وكذلك لم يدخل القاتل عمدا لأبيه أو جده أو أخيه أو عمه بالسنة وإجماع الأمة ، وأنه لا يرث من مال من قتله ولا من دبرته شيئا ، على ما تقدم بيانه في البقرة . فإن قتله خطأ فلا ميراث له من الذية ، ويرث من المال في قول مالك ، ولا يرث في قول الشافعي وأحمد وسفيان وأصحاب الرأي من المال ولا من الذية شيئا ؛ حبا تقدم بيانه في البقرة . وقول مالك أصح ، وبه قال إسحاق وأبو ثور . وهو قول سعيد بن المسيّب وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والزهري والأوزاعي وابن المنذر ، لأن ميراث من ورثه الله تعالى في كتابة ثابت لا يستثنى منه إلا بسنة أو إجماع . وكل غتلف فيه فمردود إلى ظاهر الآيات التي فيها المسواريت .

السادسة - إعلم أن الميراث كان يُستحقّ في أوّل الإسلام بأسباب ؛ منها الحلف والمهجرة والمعاقدة ، ثم نسخ على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » ^(١) إن شاء الله تعالى . وأجمع العلماء على أن الأولاد إذا كان معهم من له فرض مسمى أُعطيته ، وكان ما بقي من المال للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لقوله عليه السلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها » رواه الأئمة . يعني الفرائض الواقعة في كتاب الله تعالى . وهي ستة : النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس . فالنصف فرض خمسة : أبنية الصلب ، وأبنية الإبن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للاب ، والزوج . وكل ذلك إذا انفردوا عن يوجبته عنه . والربع فرض الزوج مع الحاسب ، وفرض الزوجة والزوجة مع عدمه . والثلث فرض الزوجة والزوجة مع الحاسب . والثلثان فرض أربع : الاثنين فصاعدا من بنات الصلب ، وبنات الإبن ، والأخوات الأشقاء ، أو للأب . وكل هؤلاء إذا انفردوا عن يوجبته عنه . والثلث فرض صنتين : الأم مع عدم الولد ، وولد الإبن وعدم الاثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، وفرض الاثنين فصاعدا من ولد الأم . وهذا هو ثلث كل المال . فأما ثلث ما بقي فذلك للأم في مسألة زوج أو زوجة وأبوان ، فلام فيها ثلث ما بقي . وقد تقدّم بيانه . وفي مسائل الجدة مع الإخوة إذا كان معهم ذو سهم وكان ثلث ما بقي أحظى له . والسدس فرض سبعة : الأبوان والجدة مع الولد وولد الإبن ، والجدة والجذات إذا اجتمعن ، وبنات الإبن مع بنت الصلب ، والأخوات للأب مع الأخت الشقيقة ، والواحد من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى . وهذه الفرائض كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى إلا فرض الجدة والجذات فإنه مأخوذ من السنة . والأسباب الموجبة لهذه الفروض بالميراث ثلاثة أشياء : نسب ثابت ، ونكاح منعقد ، وولاء عتاق . وقد يجتمع الثلاثة الأشياء فيكون الرجل زوج المرأة ومولاها وابن عمها . وقد يجتمع فيه منها شيان لا أكثر ، مثل أن يكون زوجها ومولاها ، أو زوجها وابن عمها ، فيرتب بوجهين ويكون له جميع المال إذا انفرد ، نصفه

بالزوجة ونصفه بالولاء أو بالنسب . ومثل أن تكون المرأة أبنسة الرجل ومولاه ، فيكون لها أيضا جميع المال إذا انفردت ، نصفه بالنسب ونصفه بالولاء .

السابعة - ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ؛ فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعينات ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقييره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضا ، ويكون الباقي ميراثا بين الورثة . وجلتهم سبعة عشر . عشرة من الرجال : الابن وابن الابن وإن سفل ، والأب وأب الأب وهو الجد وإن علا ، والأخ وابن الأخ ، والعلم وابن العلم ، والأبوج ومولى النعمة . ويرث من النساء سبع : البنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدّة وإن علت ، والأخت والزوجة ، ومولاة النعمة وهي المعتقة . وقد نظمهم بعض الفضلاء فقال :

والوارثون إن أردت جمعهم • مع الإناث الوارثات معهم
عشرة من جملة الذكراين • وسبع أشخاص من النسوان
وهم وقد حصرتهم في النظم • الابن وابن الابن وابن العلم
والأب منهم وهو في الترتيب • والجد من قبل الأخ القريب
وابن الأخ الأدنى أجل والعلم • والزوج والسيد ثم الأم
وأبنة الابن بعدها والبنت • وزوجة وجة وأخت
والمرأة المولاة أعنى المعتقة • خذها إليك حدة تحققه

الثامنة - لما قال تعالى : « فِي أَوَّلَادِكُمْ » يتناول كل ولد كان موجودا أو جنيئا في بطن أمه ، ذنبا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ما عدا الكافر كما تقدم . قال بعضهم ذلك حقيقة في الأذنين مجاز في الأبعدين . وقال بعضهم : هو حقيقة في الجميع ؛ لأنه من النولد غير أنهم يرتون على قدر القرب منهم ؛ قال الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » . وقال عليه السلام : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » . وقال : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ آرَمُوا فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا » إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأعيان الأذنين على تلك الحقيقة ؛ فإن كان

في ولد الصلب ذكر لم يكن لولد الولد شيء ، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم . وإن لم يكن في ولد الصلب ذكر وكان في ولد الولد بُدئ بالبنات للصلب ، فأعطين إلى مبلغ الثلثين ، ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استووا في القُعدد ، أو كان الذكر أسفل من فوقه من البنات ، للذكر مثل حظ الأنثيين . هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وبه قال عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ إلا ما يروى عن ابن مسعود أنه قال : إن كان الذكر من ولد الولد بإزاء الولد الأنثى ردّ عليها ، وإن كان أسفل منها لم ردّ عليها ؛ مراعى في ذلك قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين .

قلت : هكذا ذكر ابن العربي هذا التفصيل عن ابن مسعود ، والذي ذكره ابن المنذر والباقي عنه : أن ما فضل عن بنات الصلب لبنى الإبن دون بنات الإبن ، ولم يفضلا . وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور . ونحوه حكى أبو عمر ، قال أبو عمر : وخالف في ذلك ابن مسعود فقال : وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لبنى الإبن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات الإبن ، ومن تحتهم . وإلى هذا ذهب أبو ثور وداود بن علي . وروى مثله عن علقمة . وحجة من ذهب بهذا المذهب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَمْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَاضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا أَبْقَتِ الْفَرَاضُ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ » . نَحْرَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . ومن حجة الجمهور قول الله عز وجل : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » لأن ولد الولد ولدٌ . ومن جهة النظر والقياس أن كل من يعصب من في درجته في حلة المال فواجب أن يعصبه في الفاضل من المال ؛ كأولاد الصلب . فوجب بذلك أن يترك ابن الإبن أخته ، كما يترك الإبن للصلب أخته . فإن احتج بمنع لأبي ثور وداود أن بنت الإبن لما لم ترث شيئا من الفاضل بعد الثلثين منفردة لم يعصبها أخوها . فالجواب أنها إذا كان معها أخوها قويت به وصارت عصبته معه . وظاهر قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وهي من الولد .

التاسعة - قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » الآية .

فرض تعالى للواحدة النصف ، وفرض لما فوق الثنتين الثلثين ، ولم يفرض للثنتين فرضاً متصوفاً في كتابه ؛ فكلم العلماء في الدليل الذي يوجب لهما الثلثين ما هو ؛ فقيل : الإجماع ، وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنتين النصف ؛ لأن الله عز وجل قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » وهذا شرطٌ وجزاء . قال : فلا أعطى البنتين الثلثين . وقيل : أعطيتا الثلثين بالقياس على الأخنتين ؛ فإن الله سبحانه لما قال في آخر السورة : « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ » فألحقت الأختان بالأختين في الاشتراك في الثلثين ، وألحقت الأخوات إذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين . واعتُرض هذا بأن ذلك منصوص عليه في الأخوات ، والإجماع منقذ عليه فهو مسلم لذلك . وقيل : في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن للاثنتين الثلثين . احتج بهذه الحجة ، وقال هذه المقالة إسحاق بن إسماعيل القاضي وأبو العباس المبرّد . قال النحاس : وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة . فيقول مخالفه : إذا ترك بنتين وأبنا فللبنتين النصف ؛ بهذا دليل على أن هذا فرضهم . وقيل : « فوق » زائدة ، أي إن كن نساء اثنتين . كقوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا قَوْقُ الْأَعْنَاقِ » أي الأعناق . ورد هذا القول النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تراد بغير معنى . قال ابن عطية : ولأن قوله تعالى : « فَأَضْرِبُوا قَوْقُ الْأَعْنَاقِ » هو المصحيح ، وليست فوق زائدة بل هي مُحْكَمَةٌ للعنى ؛ لأن ضرورة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ . كما قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ : اخفض عن الدماغ وارفع عن العظم ، فهكذا كتبت أضرب أعناق الأبطال . وأغوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث الصحيح المروى في سبب النزول . ولما أهل النجاشي أسدُ الثُلث والرُّبُع إلى العُشُر . ولغة بني تميم وربعة

الثَلَاثُ بِإِسْكَانِ اللَّامِ إِلَى الْفُشْرِ . وَيُقَالُ : ثَلَّثْتُ الْقَوْمَ أَثَلَّثْتُهُمْ ، وَثَلَّثْتُ الدَّرَاهِمَ أَثَلَّثْتُهَا إِذَا تَمَتَّتْهَا ثَلَاثَةً ، وَأَثَلَّثْتُ هِيَ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ : أَمَايَتَهَا وَأَلْفَتَهَا وَأَمَاتُ وَأَلَفْتُ .

العاشرة - قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ) قَرَأَ نَافِعٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ « وَاحِدَةً » بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى وَقَعْتُ وَحَدَّثْتُ ، فَهِيَ كَانَتْ ثَامَةً ؛ كَمَا قَالَ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي • فَإِنَّ الشَّيْخَ يُرِمُهُ الشِّتَاءُ

وَالْبَاقُونَ بِالنَّصَبِ . قَالَ النَّحَّاسُ : وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ حَسَنَةٌ . أَيْ وَإِنْ كَانَتْ الْمُتْرُوكَةُ أَوْ الْمَوْلُودَةُ « وَاحِدَةً » مُثْبَلٌ « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » . فَإِذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ بَنَاتُ ابْنٍ ، وَكَانَ بَنَاتِ الصُّلْبِ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا حُجِبَتْ بَنَاتُ ابْنٍ أَنْ يَرْتَنَّ بِالْفَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِبَنَاتِ ابْنٍ أَنْ يَرْتَنَّ بِالْفَرْضِ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ وَاحِدَةً فَانْأَبْنَةُ ابْنٍ أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ يَرْتَنَّ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ رِثَةِ الْبَنَاتَيْنِ فَازَادَ . وَبَنَاتُ ابْنٍ يَقَعْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ عِنْدَ عَدَمِهِنَّ . وَكَذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَيْنِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْبَيْنِ فِي الْحُجُبِ وَالْمِيرَاثِ . فَلَمَّا عُدِمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُنَّ السُّدُسُ كَانَ ذَلِكَ لِبَنَاتِ ابْنٍ ، وَهِيَ أُولَى بِالسُّدُسِ مِنَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ لِتَوْقُفِ . عَلَى هَذَا جَهْلُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى وَسَلَامَانَ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ أَنَّ الْبِنْتَ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الثَّانِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا حَقَّ فِي ذَلِكَ لِبَنَاتِ ابْنٍ . وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي مُوسَى مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ . وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ سَمِعْتُ هُرَيْرَ بْنَ شَرَحْبِيلٍ قَالَ : سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتِ . فَقَالَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ؛ وَأَيُّ ابْنٍ مَسْعُودٌ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي . فَسَأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا مَا أَتَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ! أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْابْنِ السُّدُسُ تَكْلَةً ثَلَاثِينَ ، وَمَا عَنِ الْفُلَاخَةِ . فَأَمَّا أَبُو مُوسَى فَأَخْبَرَنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا لِقَابَهُ لَكُمْ . فَإِنْ كَانَ مَعَ بِنْتِ ابْنٍ أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ فِي دَرَجَتِهِ أَوْ اسْفَلَ مِنْهَا عَصْبَاهُ ، فَكَانَ النِّصْفُ الثَّانِي يَنْهَمَا ، لِذِكْرِ مِثْلِ حُظِّ الْأَخْتَيْنِ بَالِغًا مَا بَلَغَ - خِلَافًا لِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى

ما تقدم — إذا استوفيت ثبات الصلب أو بنت الصلب وبنت الابن الثنتين . وكذلك يقول في الأخت لأب وأم ، وأخوات وإخوة لأب : للأخت من الأب والأُم النصف ، والباقي للإخوة والأخوات ، ما لم يصبين من المقاسمة أكثر من السدس ؛ فإن أصابن أكثر من السدس أعطاهن السدس تكلمة الثنتين ، ولم يزدن على ذلك . وبه قال أبو ثور .

الحادية عشرة — إذا مات الرجل وترك زوجته حبلى فإن المال يُوقف حتى ينفث ما تضع . وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزوجته حبلى أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً واستهل . وقالوا جميعاً : إذا خرج ميتاً لم يرث ؛ فإن خرج حياً ولم يستهل فقالت طائفة : لا ميراث له وإن تحرك أو عطس ما لم يستهل . هذا قول مالك والقاسم ابن محمد وابن سيرين والشَّعْبِيّ والزَّهْرِيُّ وقَتَادَةُ . وقالت طائفة : إذا عُرفت حياة المولود بتحريك أو صياح أو رضاع أو نفَس فأحكامه أحكامُ الحَيِّ . هذا قول الشافعي ومسيان الثَّوْرِيِّ والأوزاعي . قال ابن المنذر : الذي قاله الشافعي يحتمل النظر ، غير أن الخبر يمنع منه وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يُولد إلا نَحْسُهُ الشَّيْطَانُ فيَسْتَهْلُ صارخاً من نَحْسَةِ الشَّيْطَانِ إلا ابنَ مريمَ وأُمِّه " . وهذا خبر ، ولا يقع على الخبر النسخ .

الثانية عشرة — لما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » تناول الخنثى وهو الذي له فرجان . وأجمع العلماء على أنه يُورث من حيث يُولد ؛ إن بال من حيث يُولد الرجل ورث ميراث الرجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالكاً عنه . فإن بال منهما معا فالعبر سبق البول ؛ قاله سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق . وحكى ذلك عن أصحاب الرأي . وروى قَتَادَةُ عن سعيد بن المسيب أنه قال في الخنثى : يُورثه من حيث يُولد ؛ فإن بال منهما جميعاً فمن أيهما سبق ، فإن بال منهما معا فنصف ذكر ونصف أنثى . وقال يعقوب ومحمد : من أيهما خرج أكثر ورث ؛ وحكى عن الأوزاعي . وقال النعمان : إذا خرج

منهما ممّا فهو مُشْكِلٌ، ولا أنظر إلى أيّهما أكثر . ورُوى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكذا .
وحكى عنه قال : إذا أشكل يُعطى أقلّ النصيين . وقال يحيى بن آدم : إذا بال من حيث
يول الرجل ويحيض كما تحيض المرأة ورث من حيث يول ؛ لأن في الأثر : يورث من مباله .
وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعا ولم يسبق أحدهما الآخر يكون مُشْكَلًا ، ويُعطى
من الميراث ميراث أُنثى ، ويُوقف الباقي بينه وبين سائر الورثة حتى يتبين أمره أو يصطلحوا ؛
وبه قال أبو ثور . وقال الشعبي : يُعطى نصف ميراث الذكر ، ونصف ميراث الأنثى ؛
وبه قال الأوزاعي ، وهو مذهب مالك . قال ابن شاس في جواهره الثنية ، على مذهب
مالك عالم المدينة : الخثي يعتبر إذا كان ذا فرجين فرج المرأة وفرج الرجل بالمبال منهما ؛ فيعطى
الحكم لِمَا بال منه ، فإن بال منهما اعتبرت الكثرة من أيّهما ، فإن تساوى الحال أُعتبر
السبق ، فإن كان ذلك منهما ممّا أُعتبر نبات اللحية أو كبر الثديين ومشابهتهما لشدى النساء ،
فإن اجتمع الأمران أُعتبر الحال عند البلوغ ، فإن وُجد الحيض حُكم به ، وإن وُجد الاحتلام
وحده حُكم به ، فإن اجتمعا فهو مُشْكِل . وكذلك لو لم يكن فرج ، لا المختص بالرجال
ولا المختص بالنساء ، بل كان له مكان يول منه فقط انتظر به البلوغ ؛ فإن ظهرت علامة
مميزة وإلا فهو مُشْكِل . ثم حيث حكينا بالإشكال فإيرائه نصف نصيب ذكر وأُنثى .

قلت : هذا الذى ذكره من العلامات في الخثي المشكل . وقد أشرنا إلى علامة
في « البقرة » وصدر هذه السورة تلحقه بأحد النوعين ، وهى اعتبار الأضلاع . وهى مروية
عن عليّ رضي الله عنه وبها حكم . وقد نظم بعض العلماء حكم الخثي في أبيات كثيرة أولها :
وأنه معتبر الأحوال • بالثدي واللحية والمبال
وفيهما يقول •

وإن يكن قد استوت حالاه • ولم تبين وأشكلت آياته
فخلفه من مَوْرث القسريب • ستة أثمان من التصيب
هذا الذى استحق للإشكال • وفيه ما فيه من النكال

وواجب في الحق ألا ينكما • ما عاش في الدنيا وألا ينكما
إذ لم يكن من خالص العيال • ولا أغتدى من جملة الرجال
وكل ما ذكرته في النظم • قد قاله امرأة أهل العلم
وقد أبى الكلام فيه قوم • منهم ولم يمنح إليه لوم
لفرط ما يسدو من الشاعة • في ذكره وظاهر البشاعة
وقد مضى في شأنه الخفى • حكم الإمام المرتضى على
بأنه إن نقصت أضلاعه • فالرجال ينسبني إتباعة
في الإرث والنكاح والإحرام • في الحج والصلاة والأحكام
وإن ترد ضلعا على الذكران • فإنها من جملة النسوان
لأن للنسوان ضلعا زائده • على الرجال فأغتنمها فائدة
إذ نقصت من آدم فياسبق • نخلق حواء وهذا القول حق
عليه مما قاله الرسول • صلى عليه ربنا دليلاً

قال أبو الوليد بن رشد : ولا يكون الخصى المشكل زوجا ولا زوجة ، ولا أباً ولا أمّاً .
وقد قيل : إنه قد وجد من له ولدٌ من بطنه وولد من ظهره . قال ابن رشد : فإن صحَّ وِث من
أبنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ، ومن أبنه لبطنه ميراث الأم كاملاً . وهذا بعيد ، والله أعلم .
وفي سنن الدارقطني عن أبي هانيءٍ عمر بن بشر قال : سئل عامر الشعبي عن مولود ليس
بذكر ولا أنثى ، ليس له ما للذكور ولا ما للأنثى ، يخرج من سرته كهيئة البول والغائط ؛ فسئل
عامر عن ميراثه فقال عامر : نصف حظ الذكر ونصف حظ الأنثى .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْيِيهِ ﴾ أي لأبوى الميت . وهذا كتابةٌ من غير
مذكور ، وجاز ذلك لدلالة الكلام عليه ؛ كقوله : « حَتَّى تَوَارِثَ بِإِجَابٍ » . و « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . و ﴿ السُّدُسُ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبله خبره . وكذلك « الثلث » . والسدس •
وكذلك « نصف ما ترك » وكذلك « فلكم » . وكذلك « ولهن الربع » . ولهن الثلث • وكذلك « فكل

واحد منهما السدس . والأبوان تنبئة الأب والأبنة . واستغنى بلفظ الأم عن أن يقال لها أبنة .
ومن العرب من يحرى المختلفين بحرى المتفقين ؛ فيغلب أحدهما على الآخر خلفته أو شهرته . جاء
ذلك مسموعا في أسماء صالحة ؛ كقولهم للأب والأم : أبوان . وللشمس والقمر : القمران .
ولليل والنهار : المَلَوَان . وكذلك العُمَرَان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . غلبوا القمر على
الشمس لطفة التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر لأن أيام عمر امتدت فأشهرت . ومن زعم أنه
أراد بالعُمَرَيْن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشيء ؛ لأنهم نطقوا بالعُمَرَيْن
قبل أن يروا عمر بن عبد العزيز ؛ قاله ابن السَّجَرِي . ولم يدخل في قوله تعالى : « ولأبويه »
من علا من الآباء دخول من سفل من الأبناء في قوله « أولادكم » ؛ لأن قوله : « ولأبويه »
لفظ مثنى لا يحتمل العموم والجمع أيضا ؛ بخلاف قوله « أولادكم » . والدليل على صحة هذا
قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » والأم العُليا جَدَّة ولا يفرض
لها الثلث بإجماع ، فخرج الجَدَّة عن هذا اللفظ مقطوع به ، وتناوله الجَدَّة مختلف فيه . فمن
قال إنه أب وصحب به الإخوة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة
في ذلك أيام حياته ، واختلفوا في ذلك بعد وفاته ؛ فمن قال إنه أب ابن عباس وعبد الله
ابن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو هريرة ، كلهم يجعلون
الجَدَّة عند عدم الأب كالأب سواء ، يوجبون به الإخوة كلهم ولا يرتنون معه شيئا . وقاله
عطاء وطاوس والحسن وقتادة . وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق . والحجة لهم قوله
تعالى : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » « يا بني آدم » ، وقوله عليه السلام : « يا بني إسماعيل أرموا فإن
أباكم كان راميا » . وذهب علي بن أبي طالب وزيد وآبن مسعود إلى توريث الجَدَّة مع
الإخوة ، ولا ينقص من الثلث مع الإخوة للأب والأم وللأب إلا مع ذوى الفروض ؛
فإنه لا ينقص معهم من السدس شيئا في قول زيد . وهو قول مالك والأوزاعي وأبي يوسف
ومحمد والشافعي . وكان علي يُشْرِك بين الإخوة والجَدَّة إلى السدس ولا ينقصه من السدس شيئا
مع ذوى الفرائض وغيرهم . وهو قول ابن أبي ليلى وطائفة . وأجمع العلماء على أن الجَدَّة لا يرث

مع الأب وإن الآبن يحجب أباه . وأزولوا الجَدَ بمنزلة الأب في الحجب والميراث إذا لم يترك
 المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع . ونهب الجمهور إلى أن الجَدَ يُسقط بنى الإخوة منه
 الميراث، إلا ما روى عن الشعبي عن علي أنه أجرى بنى الإخوة في القاسمة مجرى الإخوة .
 والجملة لقول الجمهور أن هذا ذكرٌ لا يصيب أخته فلا يقيم الجَدَ كالعم وأبن العم . قال
 الشعبي : أول جد وُزيت في الإسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مات ابن لعاصم بن
 عمرو ترك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بهما فاستشار علياً وزيدا في ذلك فقتلا له مثلاً فقال :
 لولا أن رأيكما أجمع ما رأيت أن يكون أبى ولا أكون أباه . روى الطارقى عن زيد بن
 ثابت أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فاذن له ، ورأسه في يد جارية له ترجله ، فترج
 رأسه ، فقال له عمر : دعها تربك . فقال : يا أمير المؤمنين ، لو أرسلت إلى جثك .
 فقال عمر : إنما الحاجة لى ، إنى جثك لننظر في أمر الجَدَ . فقال زيد : لا والله ! ما تقول^(١)
 فيه . فقال عمر : ليس هو يوحى حتى تريد فيه وتنقص ، إنما هو شئ تراه ، فإن رأيت^(٢)
 وافقني تبعته ، وإلا لم يكن عليك فيه شئ . فأبى زيد ، فخرج مُنْصَباً وقال : قد جثك وأنا
 أظن مستفرخ من حاجتى . ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التى أتاه المرة الأولى ، فلم يزل به
 حتى قال : فساكت لك فيه . فكتبه في قطعة قتب وضرب له مثلاً : إنما مثله مثل شجرة^(٣)
 تثبت على ساق واحدة ، فخرج فيها غصن ثم خرج غصن غصن آخر ، فالساق يسوق
 الغصن . فإن قطعت الغصن الأول رجع الماء إلى الغصن ، وإن قطعت الثانى رجع الماء
 إلى الأول . فأتى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ثم قال : إن زيد بن ثلب
 قد قال في الجَدَ قولاً وقد أمضيته . قال : وكان عمر أول جد كان ، فأراد أن يأخذ المال كله ،
 مال ابن أبنته دون إخوته ، فقسمة بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(١) قوله : لا والله . أى ليس القول في هذه المسئلة الذى يبنى في هذه الواقعة كما تقول .

(٢) قوله : ليس هو يوحى . أى ليس الذى جرى بيني وبينك فيه نص من القرآن حتى تحرم مخافته والزيادة فيه

أو التمسك به . وقوله : إنما هو شئ تراه . أى قوله براك وأنا أقول برأى . (عن شرح سنن للدارقطنى) .

(٣) القتب (بكر القاف وسكون اللام ويحرر يكهما) : الأعماد .

الرابعة عشرة - وأما الجدة فأجمع أهل العلم على أن لجدة السدس إذا لم يكن لبيت أم . وأجمعوا على أن الأم تحجب عنها وأم الأب . وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأم . واختلفوا في توريث الجدة وأبنتها حتى ؛ فقالت طائفة : لا ترث الجدة وأبنتها حتى . روى عن زيد بن ثابت وعثمان وعلي . وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : ترث الجدة مع أبنتها . روى عن عمر وابن مسعود وعثمان وعلي وأبي موسى الأشعري . وقال به شريح وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك وأحمد وإسحاق وأبى المنذر . وقال : كما أن الجد لا يحجب إلا الأب كذلك الجدة لا يحجبها إلا الأم . وروى الترمذي عن عبد الله قال في الجدة مع أبنتها : إنها أول جدة أطلعها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا مع أبنتها وأبنتها حتى . والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء في توريث الجدات ؛ فقال مالك : لا يرث إلا جدتان ، أم أم وأم أب وأمهما . وكذلك روى أبو ثور عن الشافعي ، وقال به جماعة من التابعين . فإن انفردت إحداها فالسدس لها ، وإن اجتمعتا فقرأتاهما سواء فالسدس بينهما . وكذلك إن كثرت إذا تساوين في القعد ؛ وهذا كله مجتمع عليه . فإن قربت التي من قبل الأم كان لها السدس من دون غيرها ، وإن قربت التي من قبل الأب كان بينهما وبين التي من قبل الأم وإن بعدت . ولا ترث إلا جدة واحدة من قبل الأم . ولا ترث الجدة أم أب الأم على حال . هذا مذهب زيد بن ثابت ، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك . وهو قول مالك وأهل المدينة . وقيل : إن الجدات أمهات ، فإذا اجتمعت فالسدس لأقربهن ؛ كما أن الآباء إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك البنون والإخوة ، وبنو الإخوة وبنو العم إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك الأمهات . قال أبى المنذر : هذا أصح ، وبه أقول . وكان الأوزاعي يورث ثلاث جدات : واحدة من قبل الأم وأثنين من قبل الأب . وهو قول أحمد بن حنبل ؛ رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً . وروى عن زيد بن ثابت عكس هذا ؛ أنه كان يورث ثلاث جدات : فثنين من جهة الأم وواحدة

من قبل الأب . وقول علي رضي الله عنه كقول زيد هذا . وكنا يجعلان السدس لأقربهما ، من قبل الأم كانت أو من قبل الأب . ولا يشرُّكها فيه من ليس في قُعدِها ، وبه يقول الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو نور . وأما عبد الله بن مسعود وابن عباس فكانا يورثان الجدات الأربع ، وهو قول الحسن البصري ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد . قال ابن المنذر : وكل جَدَّة إذا نسبت إلى المَتَوَقَّى وقع في نسبها أب بين أمتين فليست ترث ، في قول كل من يُحفظ عنه من أهل العلم .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فرض تعالى لكل واحد من الأبوين مع الولد السدس ، وأبهم الولد فكان الذكر والأنثى فيه سواء . فإن مات رجل وترك أبنا وأبوين فلا يورثه لكل واحد منهما السدس ، وما بقي فلا يكن . فإن ترك أبنه وأبوين فلا ينفذ الثلث ولا يورث السدسان ، وما بقي فلا يقرب عصبة وهو الأب ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أبقت الفروض نلأوتى رجل ذكر " . فاجتمع للأب الاستحقاق بيهتين : التعصيب والفرض . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُلُثُ ﴾ فأخبر جل ذكره أن الأبوين إذا ورثاه أن للأم الثلث . ودل بقوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » وإخباره أن للأم الثلث أن الباقي وهو الثلثان للأب . وهذا كما تقول لرجلين : هذا المال بينكما ، ثم تقول لأحدهما : أنت يا فلان لك منه ثلث ؛ فإنك حددت للآخر منه الثلثين بنص كلامك ؛ ولأن قوة الكلام في قوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » يدل على أنهما منفردان عن جميع أهل السهام من ولد وغيره ، وليس في هذا اختلاف .

قلت : وعلى هذا يكون الثلثان فرضا للأب مسمى لا يكون عصبة . وذكر ابن العربي أن المعنى في تفضيل الأب بالثلث عند عدم الولد للذكورية والنصرة ، وجوب المؤنة عليه . وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة .

قلت : وهذا متفق ، فإن ذلك موجود مع حياته فلم حُرِّم السدس . والذي يظهر أنه إنما حُرِّم السدس في حياته إرفاقا بالصبي وحياطة على ماله ؛ إذ قد يكون إخراج جزء من ماله إجمافا به . أو أن ذلك تبديلا ، وهو أولى ما يقال . والله الموفق .

السابعة عشرة - إن قيل ما فائدة زيادة الواو في قوله : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » ، وكان ظاهر الكلام أن يقول : فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه . قيل له : أراد بزيادتها الإخبار لبيان أنه أمر مستقر ثابت ، فيخبر عن ثبوته واستقراره ، فيكون حال الوالدين عند انفرادهما كحال الولدين ، لذلك مثل حفظ الأثنين . ويجمع للأب بذلك فوضان السهم والتعصيب إذ يجب الإخوة كالولد . وهذا عدل في الحكم ، ظاهر في الحكمة . والله أعلم .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (فَلَا تَمْلِكُ لَهُمْ أَلْهَامُهُمْ) قرأ أهل الكوفة « فَلَا تَمْلِكُ لَهُمْ أَلْهَامُهُمْ » وهي لغة حكاها سيويوه . قال الكسائي : هي لغة كثير من هوازن وهذيل . ولأن الهمزة كانت مكسورة وكانت متصلة بالحرف كرها ضمة بعد كسرة ، فابدلوا من الضمة كسرة ؛ لأنه ليس في الكلام فعل . ومن ضم جاء به على الأصل ؛ ولأن الهمزة تنفصل لأنها داخلية على الاسم . قال جميع النحاس .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ) الإخوة يمجئون الأم من التثنية إلى السدس ، وهذا هو حجب النقصان ، وسواء كان الإخوة أشقاء أو لأب أو للأم ، ولا سهم لهم . وروى عن ابن عباس أنه كان يقول : السدس الذي حجب الأخوة الأم عنه هو للإخوة . وروى عنه مثل قول الناس إنه لأب . قال قتادة : وإنما أخذه الأب دونهم ؛ لأنه يؤمنهم ويلى نكاحهم والنفقة عليهم . وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعدا ذكرانا كانوا أو إناثا من أب وأم ، أو من أب أو من أم يمجئون الأم عن التثنية إلى السدس ؛ إلا ما روى عن ابن عباس أن الاثنين من الإخوة في حكم الواحد ، ولا يحجب الأم أقل من ثلاث . وقد صار بعض الناس إلى أن الأخوات لا يمجبن الأم من التثنية إلى السدس ؛ لأن كتاب الله في الإخوة وليس قوة ميراث الإناث مثل قوة ميراث الذكور حتى تقتضي العبرة بالإحاطة . قال البيهقي الطبري : ومقتضى أقوالهم ألا يدخلن مع الإخوة ؛ فإن لفظ الإخوة بمطلقه لا يتناول الأخوات ، كما أن لفظ البنين لا يتناول البنات . وذلك يقتضي ألا تحجب الأم بالأخ الواحد والأخت من التثنية إلى السدس ؛ وهو خلاف إجماع

المسلمين . وإذا كنّ مرادات بالاية مع الإخوة كنّ مرادات على الانفراد . واستدل الجبغ بأن أقل الجمع اثنان ؛ لأن التثنية جمع شيء إلى مثله ، فالمرء يقتضى أنها جمع . وقال عليه السلام : « الاثنان فما فوقهما جماعة » . وحكى عن سيويه أنه قال : سألت الخليل عن قوله « ما أحسن وجوههما » ؟ فقال : الاثنان جماعة . وقد صح قول الشاعر :

وَمَمَّهِنَّ قَدْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهَرَا مِثْلَ ظَهْوَرِ الثَّرَسَيْنِ^(١)

وأنشد الأخفش :

لَمَّا أَتَيْنَا الْمَرَاتِنَ بِالْخَبَرِ * فَقُلْنَ إِنِ الْأَمْرَ فِينَا قَدْ شَبَّرَ

وقال آخر :

يُجِئُ بِالسَّلامِ غَنِيٌّ قَوْمِ * وَيُخِلُّ بِالسَّلامِ عَلَى الْفَقِيرِ

أليس الموت بينهما سواء * إذا ماتوا وصاروا في القبور

ولما وقع الكلام في ذلك بين عثمان وابن عباس قال له عثمان : إن قومك محبوبوا . ينحى فريشا ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . ومن قال : إن أقل الجمع ثلاثة — وإن لم يقل به هنا — ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم . والله أعلم .

الموفية عشرين — قوله تعالى : (مِنْ بَيْتٍ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ) قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعامر « يوصي » بفتح الصاد . الباقون بالكسر ، وكذلك الآخر . واختلفت الرواية فيهما عن عامر . والكسر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ؛ لأنه جرى ذكر الميت قبل هذا . قال الأخفش : وتصديق ذلك قوله « يوصين » و « توصون » .

الحادية والعشرون — إن قيل : ما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مقدم عليهما بإجماع . وقد روى الترمذي عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأنهم تقرأون الوصية قبل الدين . قال : والعمل على هذا عند طاعة

(١) هذا البيت من رجز لحمام الجاشي ، وهو شاعر إسلامي . والمعنى : الفقر المخوف . والقذف (بفتحين وبضمين) : البعد من الأرض . وروى «عنفدين» . والقذف : الأرض المستوية . والمرث (بفتح الميم وسكون الراء) بعدها مثناة فوقية : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض .

أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية . وروى الدارقطني من حديث عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الدين قبل الوصية وليس لوارث وصية " . رواه عنهما أبو إسحاق الحمداي . فالجواب من أوجه خمسة : الأول - إنما قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما ؛ فلذلك تقدمت الوصية في اللفظ . جواب ثان - لما كانت الوصية أقل لزوما من الدين قدمتها اهتماما بها ؛ كما قال تعالى : « لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً » . جواب ثالث - قدمتها لكثرة وجودها ووقوعها ؛ فصارت كاللازم لكل ميت مع نص الشرع عليها ، وأثر الدين لشذوذه ، فإنه قد يكون وقد لا يكون . فبدأ بذكر الذي لا بد منه ، وعطف بالذي قد يقع أحيانا . ويقوى هذا : العطف بأو ، ولو كان الدين راتباً لكان العطف بالواو . جواب رابع - إنما قدمت الوصية إذ هي حظ مساكين ضمفاء ، وأثر الدين إذ هو حظ غريم يطلبه بقوة وسلطان وله فيه مقال . جواب خامس - لما كانت الوصية يثبتها من قبل نفسه قدمها ، والدين ثابت مؤدى ذكره أولم يذكره .

الثانية والعشرون - ولما ثبت هذا تعلق الشافعي بذلك في تقديم دين الزكاة والحج على الميراث فقال : إن الرجل إذا فزط في زكاته وجب أخذ ذلك من رأس ماله . وهذا ظاهر ببادئ الرأي ؛ لأنه حق من الحقوق فيلزم أدائه عنه بعد الموت كحقوق الآدميين لا سيما والزكاة مصرفها إلى الآدمي . وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أديت من ثلثه ، وإن سكت عنها لم يخرج عنه شيء . قالوا : لأن ذلك موجب ترك الورثة فقراء ؛ إلا أنه قد يعتمد ترك الكل حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله فلا يبقى للورثة حق .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ رفع بالابتداء والخبر مضمرة ، تقديره هم المقسوم عليهم وهم المعطون .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا ﴾ قيل : في الدنيا بالدعاء والصدقة ؛ كما جاء في الأثر " إن الرجل ليرفع ببطء ولده من بعده " . وفي الحديث الصحيح

«إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث - فذكر - أو ولد صالح يدعوله». وقيل : في الآخرة؛ فقد يكون الابن أفضل فيشفع في أبيه؛ عن ابن عباس والحسن . وقال بعض المفسرين : إن الابن إذا كان أرفع من درجة أبيه في الآخرة سأل الله فرفع إليه أباه، وكذلك الأب إذا كان أرفع من ابنه؛ وسيأتي في «الطور» بيانه . وقيل : في الدنيا والآخرة؛ قاله ابن زيد . واللفظ يقتضي ذلك .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ قَرِيبٌ ﴾ «قريبة» نصب على المصدر المؤكد؛ إذ معنى «يوصيكم» يفرض عليكم . وقال مكِّي وغيره : هي حال مؤكدة؛ والعامل «يوصيكم» وذلك ضعيف . والآية متعلقة بما تقدم؛ وذلك أنه عرّف العباد أنهم كفؤوا مؤنة الاجتهاد في إحصاء القرابة مع اجتماعهم في القرابة، أى أن الآباء والأبناء ينفع بعضهم بعضا في الدنيا بالناصر والمواصلة ، وفي الآخرة بالشفاعة . وإذا تفقر ذلك في الآباء والأبناء تفقر ذلك في جميع الأقارب ؛ فلو كان القسمة موكولة إلى الاجتهاد لوجب النظر في غنى كل واحد منهم ، وعند ذلك يخرج الأمر عن الضبط إذ قد يختلف الأمر ؛ فبين الرب تبارك وتعالى أن الأصلح للعبد ألا يؤكل إلى اجتهاده في مقادير الموارث، بل بين المقادير شرها . ثم قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ أى بقسمة الموارث ﴿ حَكِيمًا ﴾ حكم قسمتها وبينها لأهلها . وقال الزجاج : «عليا» أى بالأمشياء قبل خلقها «حكيمًا» فيما يقدره ويمضيه منها . وقال بعضهم : إن الله سبحانه لم يزل ولا يزال، والخبر منه بالماضى كالخبر منه بالاسقبال . ومذهب سيويوه أنهم رأوا حكمة وعلمًا قبيل فهم : إن الله عز وجل كان كذلك لم يزل على ما رأيتم .

السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ فِي الْآيَاتِينَ . ائْتِطَابَ لِلرَّجَالِ . وَالْوَلَدَ هُنَا بَنُو الصُّلْبِ وَبَنُو بَنِيهِمْ وَإِنْ سَقَلُوا ذُكْرَانًا وَإِنَّا وَاحِدًا فَمَا زَادَ بِإِجْمَاعٍ . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّازِجَ النِّصْفَ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْوَلَدِ ، وَلَهُ مَعَ جُودِهِ الرِّبَ . وَتَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا الرِّبَ مَعَ قَسَدِ الْوَلَدِ ، وَالتَّمَنُّ مَعَ جُودِهِ . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ

(١) في قوله تعالى : « والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان... » آية ٢١

حكم الواحدة من الأزواج والنتين والثلاث والأربع في الرجع إن لم يكن له ولد، وفي التمن إن كان له ولد واحد، وأنهن شركاء في ذلك؛ لأن الله عز وجل لم يفرق بين حكم الواحدة منهن وبين حكم الجميع، كما فرق بين حكم الواحدة من البنات والأخوات وبين حكم الجميع منهن.

السابعة والعشرون - قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ) الكلاله مصدر؛ من تكلمه النسب أى أحاط به. وبه سُمي الإكليل، وهى مترلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا احتل بها. ومنه الإكليل أيضا وهو التاج والعصابة المحيطة بالرأس. فإذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله. هذا قول أبى بكر الصديق وعمر وعلى وجمهور أهل العلم. وذكريحي بن آدم عن شريك وزهير وأبى الأخص عن أبى إسحاق عن سليمان ابن عبد قال: ما رأيتهم إلا وقد تواطئوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد. وهكذا قال صاحب كتاب العين وأبو منصور اللغوى وابن عرفة والفننى وأبو عبيد وابن الأنبارى. فالأب والابن طرفان للرجل؛ فإذا ذهب تكلمه النسب. ومنه قيل: روضة مكلاة إذا حُفَّت بالنور. وأنشدوا:

مكنته روضة مكلاة * هم بها الأيتام والنرق^(١)

يعنى نبتين. وقال امرؤ القيس:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه * كلع اليدين في حنى مكليل^(٢)

فسموا القرابة كلاله؛ لأنهم أطافوا باليت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم، وإحاطتهم به أنهم ينسبون معه. كما قال أعرابي: مالى كثير ويرثنى كلاله متراخ نسبه. وقال الفرزدق:

ورثتم قناسة المجد لا عن كلاله * من أبى متلف عبيد شمس وهاشم

(١) الأيتام: الجرحى المرمى. والنرق: بقعة وحشية كانت الرطب. (٢) رمض البرق: لمع.

وكلم اليدين: يرد حركة اليدين. والملي: السطح المرتفع. والمكلى: ما يكون في جوانبها كالإكليل.

وقال أنس :

وَإِنَّ أَبَا الْمَسْرُوحِ لَمْ يَمُوتْ الْكَلَالَةَ لَا يَنْضَبُ ^(١)

وقيل : إن الكَلالة مأخوذة من الكَلَال وهو الإعياء ، فكأنه يصير الميراث إلى الوارث عن بُعد وإعياء . قال الأعشى :

قَالَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ • وَلَا مِنْ وَجْهِ حَتَّى تَلْقَى تَحْمِداً ^(٢)

وذكر أبو حاتم والأثرم عن أبي عبيدة قال : الكَلالة كل من لم يرثه أبٌ أو ابن أو أخ فهو عند العرب كَلالة . قال أبو عمر : ذَكَرَ أَبِي عُبَيْدَةَ الْأَخْ هُنَا مَعَ الْأَبِّ وَالْإِبْنِ فِي شَرْطِ الْكَلَالَةِ غَلَطَ لَا وَجْهَ لَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي شَرْطِ الْكَلَالَةِ غَيْرُهُ . وَرَوَى عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ الْكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ خَاصَّةً ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَجَعَا عَنْهُ . وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ : الْكَلَالَةُ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ جَمِيعًا . وَعَنْ عَطَاءٍ : الْكَلَالَةُ الْمَسَالُ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَهَذَا قَوْلٌ طَرِيفٌ ضَعِيفٌ لَا وَجْهَ لَهُ .

قلت : له وجهٌ يَتَّبِعُ بِالْإِعْرَابِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ الْكَلَالَةَ بَنُو الْقَوْمِ الْأَبَاعِدُ . وَعَنْ السُّدِّيِّ أَنَّ الْكَلَالَةَ الْمَيِّتُ . وَعَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ ثَلَاثٌ وَجُوهُهَا بِالْإِعْرَابِ ، فَقَرَأَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ « يُورَثُ كَلَالَةً » بِكسر الراء وتثنيدها . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَبُو بَكْرٍ « يُورَثُ » بِكسر الراء وتخفيفها ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُمَا . وَعَلَى هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ لَا تَكُونُ الْكَلَالَةُ إِلَّا الْوَرِثَةُ أَوْ الْمَسَالُ . كَذَلِكَ حَكَى أَصْحَابُ الْمَعَانِي ، فَأَوَّلُ مَنْ وَزَنَ ، وَالثَّانِي مَنْ أَوْرَثَ . وَ« كَلَالَةً » مَفْعُولُهُ . وَ« كَانَ » بِمَعْنَى وَقَعَ . وَمَنْ قَرَأَ « يُورَثُ » بفتح الراء احْتَمَلَ أَنَّ تَكُونُ الْكَلَالَةُ الْمَسَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ : يُورَثُ وَرِثَةً كَلَالَةً ، فَتَكُونُ نَعْنَا لِمَصْدَرِ مَحْذُوفٍ . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونُ كَلَامَةً بِمَعْنَى وَقَعَ ، وَبُورَثَ نَعْتٌ لِرَجُلٍ ، وَرَجُلٌ رَفَعَ بَكَانَ ، وَكَلَالَةً نَصَبٌ عَلَى التَّفْسِيرِ أَوْ الْحَالِ ، عَلَى أَنَّ الْكَلَالَةَ هُوَ الْمَيِّتُ ، التَّقْدِيرُ : وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ مِتَّ كَلَّالًا فَالنَّسَبُ إِلَى الْمَيِّتِ .

(١) أراد أن أبا المرء أغضب له إذا نكح . وموالي الكَلالة وهم الإخوة والأعمام وبنو الأعمام وسائر القرباءات

لا ينفصلون له . غضب الأب . (٢) الوَجْهُ : الْحَقُّ .

الثامنة والعشرون - ذكر الله عز وجل في كتابه الكلاله في موضعين : آخر السورة وهنا ، ولم يذكر في الموضعين وارثا غير الإخوة . فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها حتى بها الإخوة للأم ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ « وله أخ أو أخت من أمته » . ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للاب والأم أو للاب ليس ميراثهم كهذا ؛ فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمه أو لأبيه ؛ لقوله عز وجل : « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِي كَرِهَ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ » . ولم يختلفوا أن ميراث الإخوة للأم ليس هكذا ؛ فدلَّت الآيات أن الإخوة كلهم جميعا كلاله . وقال الشعبي : الكلاله ما كان سوى الولد والوالد من الورثة إخوة أو غيرهم من العصبه . كذلك قال علي وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهو القول الأول الذي بدأنا به . قال الطبري : الصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عمه ولده ووالده ، لصحة خبر جابر : فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلاله ، أفأوصي بمالي كله ؟ قال : « لا » .

التاسعة والعشرون - قال أهل اللغة : يقال رجل كلاله وأمرأة كلاله . ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مصدر كالوكالة والدلالة والسماحة والشجاعة . وأما ضمير مفرد في قوله : « وله أخ » ولم يقل لها . ومضى ذكر الرجل والمرأة على عادة العرب إذا ذكرت اسمين ثم أخبرت عنهما وكانا في الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعا ؛ تقول : من كان عنده غلام وجارية فليحسن إليه وإليها وإليهما وإليهم ؛ قال الله تعالى : « وَلَسْتَعِينُوا إِلَّا الصَّبْرَ وَالصَّلَاةَ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ » . وقال تعالى : « إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْفَى بِهِمَا » . ويحوز أولى بهم عن الفراء وغيره . ويقال في امرأة : امرأة ، وهو الأصل . وأخ أصله أخو ، يدل عليه أخوان ؛ فحذف منه وغيره على غير قياس . قال الفراء : ضم أول أخت ؛ لأن المحذوف منها واو . وكسر أول بنت لأن المحذوف منها ياء . وهذا الحذف والتعليل على غير قياس أيضا .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ هذا التشريك يقتضى التسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذا كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء ، وليس في الفرائض موضع يكون فيه الذكر والأنثى سواء إلا في ميراث الإخوة لأُم . فإذا ماتت امرأة وترك زوجها وأُمها وأخاها لأُمها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللأخ من الأم السدس . فإن تركت أخوين وأختين — والمسألة بحالها — فللزوجة النصف ولأُم السدس ولأخوين والأختين الثلث ، وقد تمت الفريضة . وعلى هذا عامة الصحابة ؛ لأنهم جئوا بالأم بالأخ والأخت من الثلث إلى السدس . وأما ابن عباس فإنه لم ير القول ونحو جعل لأُم الثلث لعالت المسألة ، وهو لا يرى ذلك . والعمول المذكور في غير هذا الموضع . ليس هذا موضعه . فإن تركت زوجها وإخوة لأُم وأخا لأب وأُم ؛ فللزوجة النصف ، ولإخوتها لأُمها الثلث ، وما بقى فلاخبا لأُمها وأبيها . وهكذا من له فرض مُسمى أعطيه ، والباقي للعصبة إن فضل . فإن تركت ستة إخوة مفرقين فهذه الجارية^(١) ، وتسمى أيضا المشتركة . فإن قوم : فلاخوة لأُم الثلث ، وللزوجة النصف ، ولأُم السدس ، وسقط الأخ والأخت من الأب والأم . والأخ والأخت من الأب . روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى والشعبي وشريك ويحيى بن آدم ، وبه قال أحمد بن حنبل وأخاؤه ابن المنذر ؛ لأن الزوج والأم والأخوين لأُم أصحاب فرائض متناه ولم يبق للعصبة شيء . وقال قوم : الأم واحدة ، وهب أن أباهم كان حمارا ! وأشركوا بينهم في الثلث ؛ ولهذا سُميت المشتركة والحجارية . روى هذا عن عمر وعثمان وابن مسعود أيضا وزيد بن ثابت ومسروق وشريح ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . ولا تستقيم هذه المسألة أن لو كان الميت رجلا . فهذه جملة علم الفرائض تضمنتها الآية ، والله الموفق للهداية .

وكانت الوراثة في الجاهلية بالرجولة والقوة ، وكانوا يوزنون الرجال دون النساء ؛ فأبطل الله عز وجل ذلك بقوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ » وكانت الوراثة

(١) عالت الفريضة : ارتفعت وزادت سبأها على أصل صاحبها الموجب عن عدد وارثها .

(٢) من قولهم : هب أن أبانا كان حمارا ؛ كما سيح .

أبضا في الجاهلية وبده الإسلام بالمخالفة ، قال الله عز وجل : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ »
 على ما يأتي بيانه . ثم صارت بعد المخالفة بالمهجرة ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمَاجِرُوا »
 مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُمَاجِرُوا »^(٢) وسيأتي . وهناك يأتي القول في ذوى الأرحام
 وميراثهم ، إن شاء الله تعالى . وسيأتي في سورة «النور» ميراث ولد الملائنة وولد الزنا والمكاتب
 بحول الله تعالى . والجهور من العلماء على أن الأسير المعلوم حياته أن ميراثه ثابت ؛ لأنه داخل
 في جملة المسلمين الذين أحكام الإسلام جارية عليهم . وقد روى عن سعيد بن المسيب أنه
 قال في الأسير في يد العدو : لا يرث . وقد تقدم ميراث المرتد في سورة «البقرة» والحمد لله .
 الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ غَيْرُ مُضَارٍّ ﴾ نصب على الحال والعامل «يوصى» .
 أى يوصى بها غير مضار ، أى غير مدخل الضرر على الورثة . أى لا ينبغي أن يوصى بدين ليس
 عليه ليضر بالورثة ، ولا يُقَرَّ بدين . فالإضرار راجع إلى الوصية والدين ؛ أما رجوعه إلى
 الوصية فإن يزيد على الثلث أو يوصى لوارث ، فإن زاد فإنه يرث إلا أن يميزه الورثة ؛ لأن
 المنع لحقوقهم لا لحق الله تعالى . وإن أوصى لوارث فإنه يرجع ميراثا . وأجمع العلماء على أن
 الوصية للوارث لا تجوز . وقد تقدم هذا في «البقرة» . وأما رجوعه إلى الدين فبالإقرار في حالة
 لا يجوز له فيها ؛ كما لو أقر في مرضه لوارثه أو لصديق ملاطف ؛ فإن ذلك لا يجوز عندنا .
 وروى عن الحسن أنه قرأ « غير مضار وصية » على الإضافة . قال النحاس : وقد زعم بعض
 أهل اللغة أن هذا لحن ؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر . والقراءة حسنة على حذف ،
 والمعنى : غير مضار ذى وصية ، أى غير مضار بها ورثته في ميراثهم . وأجمع العلماء على أن
 إقراره بدين لغير وارث حال المرض جائز إذا لم يكن عليه دين في الصحة .

الثانية والثلاثون — فإن كان عليه دين في الصحة بيّنة وأقر لأجنبي بدين ؛ فقالت
 طائفة : يُبدَأ بدين الصحة ؛ وهذا قول النخعي والكوفي . قالوا : فإذا استوفاه صاحبه

(١) آية ٢٢ من هذه السورة . ﴿ ٢ ﴾ آية ٧٢ سورة الأفعال .

(٢) راجع المسئلة التاسعة والعشرين في تفسير قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ... » آية ٦

(٣) راجع ج ٣ ص ٢٩ صبة أملا أو ثانية . (٤) راجع ج ٢ ص ٢٥٧ طبعة ثانية .

فأصحاب الإقرار في المرض يتحاضون . وقالت طائفة : هما سواء إلا كانت طائفة يارث . هذا قول الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قول أهل المدينة ورواه عن الحسن . الثالثة والثلاثون — قد مضى في «البقرة» الوعيد في الإضرار في الوصية وبوجهها . وقد روى أبو داود من حديث شهر بن حوشب (وهو مطعون فيه) عن أبي هريرة حدثه أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل أو المرأة يعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لما التار » . قال : وقرأ عليّ أبو هريرة عن عليّ « من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار » حتى بلغ « فذلك القود العظيم » . قاله ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكآثر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه مشهور مذهب مالك وأبرن القاسم أن الموصي لا يُعَذِّفُ فعله مضارة في ثلثه ؛ لأن ذلك حقة فله التصرف فيه كيف شاء . وفي المذهب قول : أن ذلك مضارة تُرد . وبالله التوفيق .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : (وَصِيَّةٌ) «وصية» نصب على المصدر في موضع الحال والعامل «يُوصِيكُمْ» . ويصح أن يعمل فيها «مُضَارٌّ» والمعنى أن يقع الضرر بها أو بسببها فأوقع عليها تجوزاً ، قاله ابن عطية ؛ وذكر أن الحسن بن أبي الحسن قرأ «غير مضار» وَصِيَّةٌ «بالإضافة ؛ كما تقول : شجاع حري . وبصفة المتجرد ؛ في قول طرفة بن العبد . والمعنى على ما ذكرناه من التجوز في اللفظ لصحة المعنى . ثم قال : (وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) يعني عليم بأهل الميراث حليم على أهل الجهل منكهم . وقرأ بعض المتقدمين « والله عليم حكيم » يعني حَكَمَ بقسمة الميراث والوصية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ) و «تلك» بمعنى هذه ، في هذه أحكام الله قد بينا لكم لتعترفوها وتعملوها . (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) في قسمة الموارث فيُقرَّبها ويعمل بها كما أمر الله تعالى (يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) جملة في موضع نصب على التعت لجنات . وقوله : (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) يريد في قسمة الموارث فلم

بِقِسْمِهَا وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا (وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ) أَيْ يَخَالِفُ أَمْرَهُ (يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا) .
والعصيان إن أريد به الكفر فالخلود على بابه، وإن أريد به الكثرة وتجاوز أمر الله تعالى
فالخلود مستعار لمدة ما . كما تقول : خلد الله ملكه . وقال زهير :
« وَلَا أَرَى خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرُّوَامِيَا »

وقد تقدّم هذا المعنى في غير موضع . وقرأ نافع وابن عامر : « ندخله » بالنون في الموضعين،
على معنى الإضافة إلى نفسه سبحانه . الباقر بن أبيه كلامها ؛ لأنه سبق ذكر أسم الله تعالى
أى يدخله الله .

قوله تعالى : وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْأَنْحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ
أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ
أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لهنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾
فيه ثمان مسائل :

الأولى - لما ذكر الله تعالى في هذه السورة الإحسان إلى النساء وإيصال صدقاتهن
إليهن، وأجاز الأمر إلى ذكر ميراثهن مع موارث الرجال، ذكر أيضا التخليط عليهن فيما يأتين به
من الفاحشة ؛ لئلا تتوهم المرأة أنه يسوغ لها ترك التعفف .

الثانية - قوله تعالى : (وَالَّذِي) «اللاتي» جمع التي، وهو أسم مبهم للوث، وهي
معرفة ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتنكير، ولا يتم إلا بصلة ؛ وفيه ثلاث لغات كما تقدم .
ويجمع أيضا « اللات » بحذف الياء وإبقاء الكسرة، و« اللاتي » بالمعز وإثبات الياء،
و« اللات » بكسر الهجمة وحذف الياء، و« اللات » بحذف الهجمة . فإن جمعت الجميع قلت
في اللاتي : اللواتي، وفي اللات : اللواتي . وقد روي عنهم « اللواتي » بحذف الياء وإبقاء
الكسرة؛ قاله ابن السجري . قال الجوهري : أنشد أبو عبيد :

من اللواتي وآتيت واللات * زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِّرْتَ لِدَاتِ

واللوا ماسقاط التاء . ونصنير آتيت اللَّتْيَا بالفتح والتشديد؛ قال الرازي:

* بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي *^(١)

وبعض الشعراء أدخل على « التي » حرف النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا : يا الله وحده؛ فكأنه شبهها به من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها . وقال :

من آجَلِكِ يَأْتِي تَيْمَتْ قَلْبِي * وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ وَالْوَدَّ عَنِّي

ويقال : وقع في اللَّتْيَا والآتي، وهما آسمان من أسماء الداهية .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ زَيْنَابُ بَيْنَ الْفَاحِشَةِ ﴾ الفاحشة في هذا الموضع الزنا ، والفاحشة

الفعلة القبيحة ، وهي مصدر كالعاقبة والدافية . وقرأ ابن مسعود : « بِالْفَاحِشَةِ » بياء الجز .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إضافة في معنى الإسلام وبيان حال المؤمنات ؛

كما قال : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » لأن الكافرة قد تكون من نساء المسلمين بنسب ولا يلحقها هذا الحكم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ أي من المسلمين ، فجعل الله

الشهادة على الزنا خاصة بأربعة تغليظاً على المتعدي وسقراً على العباد . وتعدد الشهود بالأربعة

في الزنا حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » وقال هنا : « فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ » .

وروى أبو دوداد عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود رجل وأمرأة منهم زنياً فقال :

« انتنوني بأعلم رجلين منكم » فاتوه بأبي صوريا فنشدهما : « كيف تمجدان أمر هذين في التوراة »

قالا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكراً في فرجها مثل الميل في المكحلة رجلاً .

قال : « فما يمتنع أن تريحوهما » ؟ قالا : ذهب سلطاننا فكهننا القتل ؛ فدعا رسول الله صلى الله

عليه وسلم بالشهود، بغافوا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . وقال قوم : إنما كان الشهود في الزنا أربعة ليرتب شاهدان على كل واحد من الزائنين كسائر الحقوق؛ إذ هو حق يؤخذ من كل واحد منهما، وهذا ضعيف؛ فإنَّ اثنين تدخل في الأموال واللوث في القسامة، ولا مدخل لواحد منهما هنا .

السادسة - ولا بد أن يكون الشهود ذكورا لقوله : « منكم » ، ولا خلاف فيه بين الأمة . وأن يكونوا عدولا ؛ لأن الله تعالى شرط العدالة في البيع والرجعة . وهذا أعظم ، وهو بذلك أولى . وهذا من حمل المطلق على المقيّد بالدليل ، على ما هو مذكور في أصول الفقه . ولا يكونون ذمة ، وإن كان الحكم على ذمة ، وسيأتي ذلك في « المسألة » . وتعلق أبو حنيفة بقوله : « أربعة منكم » في أن الزوج إذا كان أحد الشهود في القذف لم يلاعن . وسيأتي بيانه في « النور » إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ) هذه أول عزومات الزناة ؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام؛ قاله عبادة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى نسخ بالأذى الذي بعده، ثم نسخ ذلك بآية «النور» وبالترجم في التيب . وقالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإمساك ، ولكنّ التلاوة أنثرت وقدمت ؛ ذكره ابن قُورَك . وهذا الإمساك والخمس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة . فلما كثروا وخشى مؤثرهم أخذ لهم مجين؛ قاله ابن العربي .

الثامنة - واختلف العلماء هل كان هذا السجن حدا أو توعّدا بالحدّ على قولين : لأحمد - أنه توعّد بالحدّ، والثاني - أنه حدّ ؛ قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأنهم منعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . وهذا يدلّ

(١) اللوث : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار القاتل قبل أن يموت غلا فتلّيه أو يشهد شاهدان على

عداوة بينهما أو يهدده به ، أو نحو ذلك - (من اللان) .

(٢) في قوله تعالى : « يا أيها الذين كفروا اتقوا ... » آية ٨

على أنه كان حداً بل أشدّ ؛ فiran ذلك الحكم كان محمداً إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى ، على اختلاف التأويلين في أيهما قبل ، وكلاهما محمداً إلى غاية ومعنى قوله طبعه السلام في حديث عبادة بن الصامت : " خذُوا عَنِّي خِذَايَ مَعِيَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سَبَّكَ الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ " . وهذا نحوه قوله تعالى : « ثُمَّ أَمَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتهاه غايته لا لنسخه . هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين ؛ فان النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه للذين لا يمكن الجمع بينهما ، والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرجم ، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يمتثلان على شخص واحد . وأما الحبس فنسوخ بإجماع ، وإطلاق المتضمنين النسخ على مثل هذا يجوز ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ مِنْكَ فَتَاوُهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١١﴾
فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَالَّذِينَ) « اللذان » تنية الذي ، وكان القياس أن يقال : اللذان كرجيان ومُصْطَفَيان وشميان . قال سيويه : حذفت الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة والأسماء المهمات . وقال أبو علي : حذفت الياء تخفيفاً ، إذ قد أين اللبس في اللذان ؛ لأن النون لا تتحذف ، ونون التسمية في الأسماء المتمكنة قد تتحذف مع الإضافة في رجائك ونمصطفيك القوم ؛ فلو حذفت الياء لأشبه المفرد بالكتين . وقرأ ابن كثير « اللذان » بتشديد النون ، وهي لغة قريش ؛ وعنه أنه جعل التشديد عوضاً من ألف « ذا » على ما يأتي بيانه في سورة « القصص » عند قوله تعالى : « فذاتك برهاتان^(١) » . وفيها لغة أخرى « اللذان » بحذف النون . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذفت النون لطول الاسم بالصلة . وكذلك

قراها « ذات » و « فذاتك برهانا » بالتشديد فيهما . والباقون بالتخفيف . وشد أبو عمرو « فذاتك برهانا » وحدها . و « اللذان » رفع بالابتداء . قال سيبويه : المعنى وفيما يتلى عليك اللذان يأتيانها ، أى الفاحشة منكم . ودخلت الفاء في « فاذوهما » لأن في الكلام معنى الأمر ؛ لأنه لما وصل الذى بالفعل تمكن فيه معنى الشرط ؛ إذ لا يقع عليه شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإيهام فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشرط ما قبله ؛ فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لينصبا رفعا بالابتداء ؛ وهذا اختيار سيبويه . ويموز النصب على تقدير إضمار فعل ، وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَأَذُوهُمَا ﴾ قال قتادة والسدى : معناه التوبيخ والتعير . وقالت فرقة : هو السب والجلاء دون تعير . ابن عباس : التيل باللسان والضرب بالمال . قال النحاس : وزعم قوم أنه منسوخ .

قلت : رواه ابن أبي نجيع عن مجاهد قال : « وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ » و « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا » كان في أول الأمر ففسختها الآية التي في « النور » . قال النحاس : وقيل وهو أولى إنه ليس بمنسوخ ، وأنه واجب أن يؤذبا بالتوبيخ فيقال لهما : بفرتما وفسقتا وخالفتما أمر الله عز وجل .

الثالثة - واختلف العلماء في تأويل قوله تعالى : « وَاللَّذَانِ » فقال مجاهد وغيره : الآية الأولى في النساء عامة محصنات وغير محصنات ؛ والاية الثانية في الرجال خاصة . وبين بلفظ الثانية صنفى الرجال من أحسن ومن لم يحسن ؛ فمقوبة النساء للرجال ، ومقوبة الرجال للأذى . وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام أصناف الزناة . ويؤيده من جهة اللفظ قوله في الأولى : « مِنْ نِسَائِكُمْ » وفي الثانية « مِنْكُمْ » ؛ واختاره النحاس ورواه عن ابن عباس . وقال السدى وقاتدة وغيرهما : الأولى في النساء المحصنات . يريد : ودخل معهن من أحسن من الرجال بالمعنى ، والثانية في الرجل والمرأة البكرين . قال

آبن عطية : ومعنى هذا القول تام إلا أن لفظ الآية يلقى عنه . وقد رجمه الطبري ، وأباه النحاس وقال : تغليب المؤنث على المذكر بعيد ؛ لأنه لا يخرج الشيء إلى المجاز ومعناه صحيح في الحقيقة . وقيل : كان الإمساك للمرأة الزانية دون الرجل ، تَخَصَّتْ المرأة بالذكر في الإمساك ثم جمعا في الإيذاء . قال قتادة : كانت المرأة تُحْتَسَم ويؤذيان جميعا ، وهذا لأن الرجل يحتاج إلى السعى والاكتساب .

الرابعة — واختلف العلماء أيضا في القول بمقتضى حديث عبادة الذي هو بيان لأحكام الزناة على ما بيناه ، فقال بمقتضاه علي بن أبي طالب لا اختلاف عنه في ذلك ، وأنه جلد شُرَاحَة المَهْدَانِيَةِ مائة ورجلها بعد ذلك ، وقال : جلدتها بكتاب الله ورجلها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بهذا القول الحسن البصري والحسن بن صالح بن حتح وإسحاق . وقال جماعة من العلماء : بل على الثيب الرجم بلا جلد . وهذا يروى عن عمر وهو قول الزهري والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبو ثور ، متمسكين بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزًا والغامدية ولم يجلدهما ، وبقوله عليه السلام لأبيس : « أَغْدُ عَلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجِمُهَا » ولم يذكر الجلد ؛ فلو كان مشروعا لما سكت عنه . قيل لهم : إنما سكت عنه لأنه ثابت بكتاب الله تعالى ، فليس يمتنع أن يسكت عنه لشهرته والتنصيص عليه في القرآن ؛ لأن قوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » يعم جميع الزناة . والله أعلم . وبين هذا فعل علي بأخذه عن الخلفاء رضي الله عنهم ولم ينكر عليه فقبل له : عملت بالنسخ وترك النسخ . وهذا واضح .

الخامسة — واختلفوا في حق البكر مع الجلد ؛ فالذي عليه الجمهور أنه ينبغي مع الجلد ؛ قاله الخلفاء الراشدون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وهو قول ابن عمر رضي الله عنه ، وبه قال عطاء وطاوس وسفيان ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال تركه حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن . والوجه للجمهور حديث عبادة المذكور ،

وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث العيص^(١) وفيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 "والذي قسمي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاراتيك فرد عليك" وجلده ابنه مائة
 وغربه عاما . أخرجه الأئمة . أحتج من لم يرفعه بحديث أبي هريرة في الأئمة ، ذكر فيه الجلد
 دون النفي . وذكر عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب
 عمر ربيعة بن أبي أمية بن خلف في الخمر إلى خيبر فلحق به رجل فتصرّ ، فقال عمر : لا أغرّب
 مسلما بعد هذا . قالوا : ولو كان التغريب حدا لله تعالى ما تركه عمر بعد . ثم إن النص
 الذي في الكتاب إنما هو الجلد ، والزيادة على النص نسخ ، فيلزم عليه نسخ القاطع بغير
 الواحد . والجواب : أما حديث أبي هريرة فأنما هو في الإماء لا في الأحرار . وقد صح من
 عبد الله بن عمر أنه ضرب أمته في الزنا ونفاها . وأما حديث عمر وقوله : لا أغرّب بمسلم
 مسلما ، فيعني في الخمر - والله أعلم - لما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ضرب وغرّب ، وأن أبا بكر ضرب وغرّب ، وأن عمر ضرب وغرّب . أخرجه الترمذي
 في جامعه والنسائي في سننه عن أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني عن عبد الله بن إدريس
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن إدريس ولم يسنده عنه
 أحد من الثقات غير أبي كريب ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النفي فلا كلام لأحد
 معه ، ومن خالفه السنة خاصته . والله التوفيق ،

وأما قولهم : الزيادة على النص نسخ ، فليس بمسلم ، بل زيادة حكم آخر مع الأصل .
 ثم هو قد زاد الوضوء بالنيذ بغير لم يصح على المساء ، واشترط الفقر في القرى ، إلى غير ذلك
 مما ليس منصوصا عليه في القرآن . وقد مضى ذلك في البقرة ويأتي .

السادسة - القائلون بالتغريب لم يختلفوا في تغريب الذكور الحُر ، وأختلفوا في تغريب
 العبد والأمة ، فمن رأى التغريب فيهما أبى عمر جلد مملوكه له في الزنا ونفاها إلى قتل^(٢) ،

(١) السبعين بالمئة والقاء ، الأجر . (٢) راجع تفسير قوله تعالى : « واطلوا أمنا
 هتفم ... » آية ٤١ سورة الأحال . (٣) راجع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها طبع ثانية .
 (٤) فلك (بالحرريك) : قرية بالجازينها وبين المدينة ورومان ، وقيل بلاءة . (من مسم البلدان) .

إذا كان « القرطبي » مبيجلد في مجلد واحد فتنزع هذه الورقة

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

كتاب الشعب

تفسير القرآن الكريم

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

خيركم من علم القرآن وعلمه
حديث شريف

١٩

إذا كان « القرطبي » سيجلد في مجلد واحد فتتبع هذه الورقة

وبه قال الشافعي وأبو ثور والثوري والطبري وداود . واختلف قول الشافعي في حق العبد
 فقرة قال : استخير الله في حق العبد، ومرة قال : يُنْفَى نصف سنته ومرة قال : يُنْفَى سنته
 إلى غير بلده ؛ وبه قال الطبري . واختلف أيضا قوله في حق الأم تل قولين وقال مالك يمتن
 للرجل ولا تمتن المرأة ولا العبد . ومن نفى خمس في الموضع الذي يمتن إلى مدو يمتن من مصر
 إلى الجواز وشغب وأسوان ونحوها ، ومن المدينة إلى خيبر وقدك ؛ وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز
 وتنفى كل من الكوفة إلى البصرة . وقال الشافعي : أقل ذلك يوم وليلة . قال ابن العربي :
 كان أصل النفي أن بني إسرائيل أجمع رأيهم على أن من أحدث حدثا في الحرم عُرب منه
 غصارت سنة فيهم يلبثون بها ؛ فلاجل ذلك استن الناس إذا أحدث أحد حدثا عُرب عنه
 بلده ، وتماذى ذلك في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأفاده في الزنا خاصة كجنت من لم يرتب
 على العبد بحديث أبي هريرة في الأمة ؛ ولأن تعريه عقوبة لمالك تمنعه من منافع في مدة
 تعريه ، ولا يناسب ذلك تصرف الشرع ، فلا يعاقب غير الحاني . وأيضا فقد سقط عنه الجملة
 والجل والجهاد الذي هو حق لله تعالى لأجل السيد ؛ فكذلك التعريب . والله أعلم .

والمرأة إذا عُربت ربما يكون ذلك سببا لوقوعها فيما أخرجت من سببه وهو الفاحشة ؛ وفي التعريب
 سبب لكشف عورتها وتضييع لها لها ؛ ولأن الأصل منعها من الخروج من بيتها وأن صلاحها
 فيه أفضل . وقال صلى الله عليه وسلم : " أَعْرُوا النِّسَاءَ يَلْزِمَنَّ الْحِجَالَ " ^(٢) فحصل من هذا تخصيص
 عموم حديث التعريب بالمصلحة المشهود لها بالاعتبار . وهو يختلف فيه عند الأصوليين والنظار
 وشذت طائفة فقالت : يُجْعَل الجلد والرجم على الشيخ ، ويُجلد الشاب ؛ تَمْسُكًا بلفظ « الشيخ »
 في حديث زيد بن ثابت : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الشيخ والشيخة إذا
 زنيا فارجموهما البتة " نخرجه النسائي . وهذا فاسد ؛ لأنه قد سماه في الحديث الآخر « الثيب » .

السابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ تَابَا) أي من الفاحشة . (وَأَصْلَحَا) يعني العمل فيما بعد
 ذلك . (فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا) أي أتركوا إذاهما وتغيرهما . وإنما كان هذا قبل نزول الحدود ؛

(١) شب (فتح نكرة) ، مثل بين صرنا لكم . (عن القاسم) . (٢) الحمال ؛ مع جملة
 المحرمات . مريت كقبة بستر الحبل . والمعنى : يردون من الملابس التي يخرجون بها يزين البيوت .

فلما نزلت الحدود نسخت هذه الآية . وليس المراد بالإعراض المحجّر ، ولكنها متاركة معرضة ؛ وفي ذلك احتقار لهم بسبب المعصية المتقدمة ، وبحسب الجهالة في الآية الأخرى . والله تواب
لن راجع بعباده عن المعاصي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١٧)
وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا (١٨)

فيها أربع مسائل .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ ﴾ قيل : هذه الآية مائة لكل من عمل
ذنباً . وقيل : لمن جهل فقط ، والتوبة لكل من عمل ذنباً في موضع آخر . وانفقت الأمة على
أن التوبة فرض على المؤمنين ؛ لقوله تعالى : « وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ » . ونصح
من ذنب مع الإقامة على غيره من غير نوعه - خلافاً للعترة في قولهم : لا يكون تابياً من
أقام على ذنب ، ولا فرق بين معصية ومعصية - هذا مذهب أهل السنة . وإذا تاب العبد
فإنه سبحانه بالخيار إن شاء قبلها ، وإن شاء لم يقبلها . وليس قبول التوبة واجبا على الله
من طريق العقل كما قال المخالف ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب
عليه ، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم ، والمكلف لهم ؛ فلا يصح أن يوصف بوجوب
شيء عليه ، تعالى عن ذلك ، غير أنه أخبر سبحانه وهو الصادق في وعده بأنه يقبل التوبة عن
العاصين من عباده بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعُوذُ بِالسَّيِّئَاتِ » .
وقوله : « أَلَمْ يَعْلَمِ اللَّهُ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » . وقوله : « وَإِنِّي لَتَقَارُّنُ تَابٌ »
فأخبره سبحانه وتعالى عن أشياء أوجبها على نفسه يقتضي وجوب تلك الأشياء . والمفيدة

أنه لا يجب عليه شيء عقلاً ؛ فأما السمع فظاهره قبول توبة التائب . قال أبو المعالى
 وغيره : وهذه الظواهر إنما تُعطى غلبة ظن ، لا قطعاً على الله تعالى بقبول التوبة ، قال
 ابن عطية : وقد خولف أبو المعالى وغيره في هذا المعنى . فإذا فرضنا رجلاً قد تاب توبة
 فصوّحاً تامّة الشّروط فقال أبو المعالى : يَنْبَغُ عَلَى الظَّنِّ قَبُولُ تَوْبَتِهِ . وقال غيره : يقطع على
 الله تعالى بقبول توبته كما أخبر عن نفسه جل وعز . قال ابن عطية : وكان ابن جرير رحمه الله
 يميل إلى هذا القول ويرجحّه . وبه أقول ، والله تعالى أرحم بعباده من أن يجزى في هذا
 التائب المفروض معنى قوله : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « وإني
 لتقار » . وإذا تمزق هذا فاعلم أن في قوله « على الله » حذفاً وليس على ظاهره ، وإنما المعنى
 على فضل الله ورحمته بعباده . وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ : « أنتدري ما حق
 العباد على الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يُدخلهم الجنة » . فهذا كله معناه
 على فضله ورحمته بوعده الحق وقوله الصدق . دليله قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ »
 أي وعد بها . وقيل : « على » هاهنا معناها « عند » والمعنى واحد ، التقدير : عند الله ؛
 أي أنه وعد ولا خُلف في وعده أنه يقبل التوبة إذا كانت بشروطها المصححة لها ؛ وهي
 أربعة : الندم بالقلب ، وترك المعصية في الحال ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها ، وأن يكون
 ذلك حياة من الله تعالى لا من غيره ؛ فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم تصح التوبة .
 وقد قيل من شروطها : الاعتراف بالذنب وكثرة الاستغفار ، وقد تقدّم في « آل عمران »
 كثير من معاني التوبة وأحكامها . ولا خلاف فيما أعلمه أن التوبة لا تسقط حداً ؛ ولهذا
 قال ماسأونا : إن السارق والسارقة والقاتل متى تابوا وقامت الشهادة عليهم أقيمت عليهم
 الحدود . وقيل : « على » بمعنى « من » أي إنما التوبة من الله للذين ؛ فإله أبو بكر بن
 هبوس ، والله أعلم . وسيأتي في « التحريم » الكلام في التوبة النصوح والأشياء التي
 تجلب منها .

(١) راجع ج ٤ ص ٢٠٠ طية أول أوّل ج ٤ .

(٢) في تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتوبوا » آية ٨

الثانية - قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ السوء في هذه الآية، و«الأنعام»^(١) أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة، يعم الكفر والمعاصي؛ فكل من عصي ربه فهو جاهل حتى يتربع عن معصيته. قال قتادة: أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أن كل معصية فهي بجهالة، عندما كانت أو جهلاً؛ وقاله ابن عباس وقاتدة والضحاك ومجاهد والسدي. وروى عن الضحاك ومجاهد أنها قالوا: الجهالة هنا العمد. وقال عكرمة: أمور الدنيا كلها جهالة؛ يريد الخاصة بها الخارجة عن طاعة الله. وهذا القول جار مع قوله تعالى: «إنما الحياة الدنيا لعب ولهو». وقال الزجاج: يعني قوله «بجهالة» اختيارهم اللذة الثانية على اللذة الباقية. وقيل: «بجهالة» أي لا يسمون كنه العقوبة؛ ذكره ابن فورك. قال ابن عطية: وضعف قوله هذا ورد عليه.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ قال ابن عباس والسدي: معناه قبل المرض والموت. وروى عن الضحاك أنه قال: كل ما كان قبل الموت فهو قريب. وقال أبو مجلز والضحاك أيضاً وعكرمة وابن زيد وغيرهم: قبل المعاناة لللائكة والسوق^(٢)، وأن يغلب المرء على نفسه. ولقد أحسن محمود الوزاق حيث قال:

قَدِمَ لِنَفْسِكَ تَوْبَةٌ مَرَجُوزَةٌ * قَبْلَ الْمَاتِ وَقَبْلَ حَبْسِ الْأُنْسِ
بَادِرْ بِهَا عَاقِبُ النَّفْسِ فَإِنَّهَا * دُخْرٌ وَعُسْمٌ لِلنَّبِيِّ الْحَسَنِ

قال علماؤنا رحمهم الله: وإنما حثت التوبة منه في هذا الوقت؛ لأن الرجل باقٍ ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل. وقد روى الترمذي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَغْرُغْ». قال: هذا حديث حسن غريب. ومعنى ما لم يغرغ: ما لم تبلغ روحه حلقومه؛ فيكون بمنزلة الشيء الذي يتغرغ به. قاله الهروي:

(١) السوق: التزعج؛ كأن روحه تساق فخرج منه.

(٢) يقال: غلق الرمن إذا لم يغزر بني أخسكاه. يريد: بادر بالتوبة قبل ضياع الفرصة.

وقيل المعنى يتوبون على قُرب عهد من الذنب من غير إصرار . والمباير في الصحة أفضل ،
والحق لأمله من العمل الصالح . والبعدُ كُلُّ البعدِ الموتُ ؛ كما قال :
وأين مكان البعد إلا مكانياً ^(١) .

وروى صالح المري عن الحسن قال : من عير أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه ابتلاه الله به .
وقال الحسن أيضا : إن إبليس لما هبط قال : بعزتك لا أفارق أبداً ما دام الروح
في جسده . قال الله تعالى : " فبغزى لا أحجب التوبة عن ابن آدم ما لم تُغرغر نفسه " .

الرابعة - قوله تعالى : (وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ) حتى سبحانه أن يدخل في حكم التائبين
من حضره الموت وصار في حين اليأس ؛ كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والفرق
فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان ؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لا تنفع ؛ لأنها حال زوال التكليف .
وهذا قال ابن عباس وابن زيد وجهور المفسرين . وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة
لهم في الآخرة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « وَأُولَئِكَ أَتَعَذَّبُ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » وهو الخلود . وإن
كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة العصاة عذاب لا خلود معه ؛ وهذا على أن السيئات
ما دون الكفر ؛ أي ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت ،
ولا لمن مات كافرا فتاب يوم القيامة . وقد قيل : إن السيئات هنا الكفر ؛ فيكون المعنى
وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ، ولا للذين يموتون وهم كفار . قال أبو العالية :
نزل أول الآية في المؤمنين « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » . والثانية في المنافقين . « وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ
يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ » يعني عدم قبول التوبة للذين أصروا على فعلهم . (حَتَّىٰ إِنَّا خَشَرْنَا لَكُمْ
الْمَوْتَ) يعني السوق والتزعزع ومعاينة ملك الموت . (قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ) فليس لهذا توبة .
ثم ذكر توبة الكفار فقال تعالى : (وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَتَعَذَّبُ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)
أي وجيها دائما . وقد تقدّم ^(٢) .

(١) هذا مجزئ لماك بن الرب الماكى . ومعه .

• يقولون لا تجد وهم يفتقروا •

(٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبعة ثانية أو الثالثة .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا النِّسَاءَ كَرِهًا
وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ
مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا
وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا النِّسَاءَ كَرِهًا) هذا متصل بما
تقدم ذكره من الزوجات ، والمقصود من الظلم عنهن وإضرارهن ، والخطاب للأولياء .
و « أن » في موضع رفع يعيل ، أى لا يحل لكم وراثته النساء . و (كَرِهًا) مصدر في موضع
الحال . واختلفت الروايات فأقوال المفسرين في سبب تزولها ، فروى البخارى عن ابن
عباس « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ
مَا آتَيْنَهُنَّ » قال : كانوا إذا مات الرجل كانت أولياؤه أحق بأمرائه ، إن شاء
بعضهم تزوجها ، وإن شاموا زوجهها ، وإن شاموا لم يزوجهوا ، فهم أحق بها من أهلها
فزلت هذه الآية في ذلك . وأخرج أبو داود بمعناه . وقال الزهري وأبو يعلى : كان من
عادتهم إذا مات الرجل يلقى أبنته من غيرها أو أقرب عصبتها ثوبه على المرأة فيصير أحق بها
من قسمها ومن أولياتها ، فإن شاء تزوجها بنحو صداق إلا الصداق الذى أصدقها الميت ،
وإن شاء زوجه من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئا ، وإن شاء عضلها فتتدى منه بما
ورثته من الميت أو تموت فيريها ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا
النِّسَاءَ كَرِهًا » . فيكون المعنى : لا يحل لكم أن تزفوهن من أولواجهن فتكونوا أزواجهن .
وقيل : كان الوارث إن سبق فأتى عليها ثوبا فهو أحق بها ، وإن سبقته فنزعته إلى أهلها
كانت أحق بنفسها ، والله السميع . وقيل : كان يكون من الرجل عجزه وقصه شوق إلى
النسابة فيكره فراق العجز لما فيها فيسكها ولا يقرها حتى تتدى منه بالمال أو تموت فيريها

فزلت هذه الآية. وأمر الزوج أن يطلقها إن كره صحبتها ولا يمسكها كرهاً؛ فذلك قوله تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا». والمقصود من الآية إذهاب ما كانوا عليه في جاهليتهم. وألا تجعل النساء كالسالم يورثن عن الرجال كما يورث السالم. و«كُرْهًا» بضم الكاف قراءة حمزة والكسائي، الباقون بالفتح، وهما لفتان. وقال القتيبي: الكره (بالفتح) بمعنى الإكراه؛ والكُرْه (بالضم) المشقة. يقال: ليفعل ذلك طَوْماً أو كُرْهاً، يعني طائفاً أو مكراً. وانحطاب الأولياء. وقيل: لأزواج النساء إذا حبسوهن مع سوء العشرة طليعة إرثها، أو فتندين ببعض مهورهن، وهذا أصح. واختاره ابن عطية قال: ودليل ذلك قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ» وإذا أنت بفاحشة فليس للولي حبسها حتى ينهب بما لها إجماعاً من الأمة؛ وإنما ذلك للزوج، على ما يأتي بيانه في المسألة بعد هذا.

الثانية - قوله تعالى: (وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) قد تقدم معنى العضل وأنه المنع في «البقرة» - (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) اختلف الناس في معنى الفاحشة؛ فقال الحسن: هو الزنا؛ وإذا زنت البكر فإنها تجلد مائة وتنفى سنة، وترد إلى زوجها ما أخذت منه. وقال أبو قلابة: إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تفدى منه. وقال السدي: إذا فعلن ذلك فخذوا مهورهن. وقال ابن سيرين وأبو قلابة: لا يحل له أن يأخذ منها فدية إلا أن يحد على بطنها رجلاً، قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ». وقال ابن مسعود وابن عباس والضحاك وقتادة: الفاحشة المبينة في هذه الآية البغض والنشوز؛ قالوا: فإذا نشزت حل له أن يأخذ ما لها؛ وهذا هو مذهب مالك. قال ابن عطية: إلا أني لا أحفظ له نصاً في الفاحشة في الآية. وقال قوم: الفاحشة البذاء باللسان وسوء العشرة قولاً وفعلًا؛ وهذا في معنى النشوز. ومن أهل العلم من يميز أخذ المال من الناصر على جهة الخلع؛ إلا أنه يرى ألا يجوز ما أعطاهم ركوناً إلى قوله تعالى: «وَلْيَتَّخِذُوا بَعْضُ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ» وقال مالك وماتك من أهل العلم: للزوج أن يأخذ من الناصر جميع ما ملك. قال ابن عطية:

والزا لمحب على التزوج من النشوز والأذى ، وكل ذلك فاحشة يحل أخذ المال . قال
 أبو عمرو : قول ابن سيرين وأبي قلابه هندی ليس بشيء ؛ لأن الفاحشة قد تكون البذاء والأذى ؛
 ومنه قيل للبذخ **مفاحش** ، ومفحش ه ، وحل أنه لو أطلع منها على الفاحشة كان له لعانها ، وإن
 شاء طلقها ، وأما أن يضارها حتى تقتدى منه بما لها فليس له ذلك ، ولا أعلم أحدا قال له
 أن يضارها ويبيء إليها حتى تتلع منه إذا وجدها ترى فيه أبي قلابه . والله أعلم . وقال
 الله عز وجل : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُوا حَدُودَ اللَّهِ » يعني في حسن العشرة والقيام بحقوق الزوج
 وقيامه بحقوقها « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَلَتْ بِهِ » . وقال الله عز وجل : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ
 مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » فهذه الآيات أصل هذا الباب . وقال عطاء الخراساني : كان
 الرجل إذا أصابت امرأته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها ، فنسخ ذلك بالحدود .
 وقول رابع - « إِنْ أَنْ يَأْتِيَنَّ فِاحِشَةً مُبَيَّنَةً » إلا أن يزني فيحبس في البيوت ؛ فيكون هذا
 قيل النسخ ، وهذا في معنى قول عطاء وهو ضعيف .

الثالثة - وإذا تزلنا على القول بأن المراد بالخطاب في الفصل الأولياء ففقهه أنه
 حتى صح في ولي أنه عاضل نظر القاضي في أمر المرأة وزوجها ، إلا الأب وبناته ؛ فإن كان
 في عضله صلاح فلا يعترض قولاً واحداً ؛ وذلك بالخطاب والخطابين . وإن صح عضله فيه
 قولان في مذهب مالك : أنه كسائر الأولياء ، يزوج القاضي من شاء التزوج من بناته وطلبه .
 والقول الآخر - لا يعرض له .

الرابعة - يجوز أن يكون « تَعْضُلُونُ » جزاء على النهي ، فتكون الواو عاطفة جملة
 كلام مقطوعة من الأولى ، ويجوز أن يكون نصبا عطفا على « أَنْ تَرْتُوا » فتكون الواو مشتركة
 عطفت فعلا على فعل . وقرأ ابن مسعود « وَلَا أَنْ تَعْضُلُونُ » فهذه القراءة تقوى احتمال
 النصب ، وأن العضل مما لا يجوز بالنصب .

الخامسة - قوله تعالى : « مُبَيَّنَةً » بكسر الباء قراءة نافع وأبي عمرو ، والباقون بفتح
 اللام . وقرأ ابن عباس « مُبَيَّنَةً » بكسر الباء وسكون الياء ، من أبان الشيء ، يقال : أبان الأمر
 بنفسه ، وأبنته وبين وبينته ، وهذه القراءات كلها لغات فصحة .

السادسة — قوله تعالى : (وَطَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) أى على ما أمر الله به من حسن المعاشرة . والخطاب للجميع ، إذ لكل أحد عشرة ، زوجها كان أو ولياً ؛ ولكن المراد بهذا الأمر في الأغلب الأزواج ؛ وهو مثل قوله تعالى : « فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ » . وذلك تَوْفِيقٌ حقها من المهر والنفقة ، وألا يعسر في وجهها لغير ذنب ، وأن يكون متطلقاً في القول لانتفاً ولا غلظاً ولا مظهرها ميلاً إلى غيرها . والعشرة : المخالطة والمجازعة . ومنه قول طرفة :

فَلَمَّا شَطَّتْ نَوَاهَا مَرَّةً ۖ لَمَّا لَمَّ عَهْدُ حَبِيبٍ مُعْتَشِرٌ

جعل الحبيب جمعا كالخليط والفريق . وعاشره معاشرة ، وتعاشر القوم واعتشروا . فأمر الله سبحانه بحسن صحبة النساء إذا عقدوا عليهن لتكون أئمة^(١) ما بينهم وصحبتهن على الكمال ، فإنه أهدأ للنفس وأمن للعيش . وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه في القضاء . وقال بعضهم : هو أن يتصنع لها كما تصنع له . قال يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي : أتيت محمد بن الحنفية فخرج إلى في ملحفة حمراء ولحيته تقطر من الغالية ، فقلت : ما هذا ؟ قال : إن هذه الملحفة ألقتها على أمراتي ودهنتني بالطيب ، وإنهن يشتهين منّا ما تشتهيه منهن . وقال ابن عباس رضي الله عنه : إني أحب أن أترى لأمراتي كما أحب أن أترى لى ، وهذا داخل فيما ذكرناه . قال ابن عطية : وإلى معنى الآية ينظر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فاستمع بها وفيها عوج » . أى لا يكن منك سوء عشرة مع أعوجاجها ، فعنها تنشأ المخالفة وبها يقع الشقاق ، وهو سبب الخلع .

السابعة — استدل علماؤنا بقوله تعالى : « وَطَايَرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » على أن المرأة إذا كانت لا يكفها خادم واحد أن عليه أن يخدمها قدر كفايتها ، كآبنة الخليفة والمالك وشبههما ؛ فمن لا يكفها خادم واحد ، وأن ذلك هو المعاشرة بالمعروف . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يلزمه إلا خادم واحد ، وذلك يكفها خدمة قصصها ، وليس في العالم أمراة إلا وخادم واحد يكفها ، وهذا كالمقاتل تكون له أفراس مئة فلا يُسمم له إلا لفرس واحد ، لأنه لا يمكنه القتال إلا على فرس . قال علماؤنا : وهذا غلط ؛ لأن مثل بنات الملوك اللاتي لهن خدمة

(١) الأئمة : الخلفاء . (٢) قوله من العيب مركب من سك وعبر وعود وععن .

كثيرة لا يكفيها خادم واحد ؛ لأنها تحتاج من غسل ثيابها وإصلاح مضجعتها وغير ذلك إلى ما لا يقوم به الواحد ، وهذا بين . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ ﴾ أي لِدَامَةِ أَوْ سَوْءِ خُلُقٍ مِنْ ضَرِّ ارتكاب فاحشة أو نشوز ؛ فهذا يندب فيه إلى الاحتمال ، فمضى أن يشول الأمر إلى أن يرزق الله منها أولادا صالحين . و « أن » رفع بمعنى ، وأن والفعل مصدر .

قلت : ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لَا يَفْرُقُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ " أو قال " غيره " . المعنى : أي لا يبغضها بفضا كلياً يحمله على فراقها . أي لا يبنئ له ذلك بل يفر سببها لحسنها ويتقاضى عما يكره لما يحب . وقال مكحول : سمعت ابن عمر يقول : إن الرجل ليستخير الله تعالى فيخار له ، فيسخط على ربه عز وجل فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قد خیر له . وذكر ابن العربي قال : أخبرني أبو القاسم بن حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السيوري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المثلة والمعرفة ، وكانت له زوجة سبعة عشرة وكانت تقصر في حقوقه وتؤذي بلسانها ؛ فيقال له في أمرها ويُعذَّل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكل الله على النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكت يميني ، فلملها بُشَّت عقوبة على ذنبي فأخاف إن فارقها أن تنزل بي عقوبة هي أشد منها . قال علماؤنا : في هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إِنْ لَمْ يَكْرِهْ شَيْئًا أَبَاحَهُ إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْأَكْلُ وَإِنْ لَمْ يَبْغِضْ شَيْئًا لَمْ يَكْرِهْهُ " .

قوله تعالى : وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَبْدِلُوا زَوْجَ مَكَانٍ زَوْجٍ وَءَايَاتِهِمْ إِحْدَلْنَهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهِنَّ أَوْ لَكُمْ بُهْنٌ وَإِنَّمَا مِثْلُنَا ۖ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ۝

فيه ست مسائل :

الأولى — لما مضى في الآية المتقدمة حكم الفراق الذي سببه المرأة ، واثم الزوج أخذ المال منها عقب ذلك بذكر الفراق الذي سببه الزوج ، وبين أنه إذا أراد الطلاق من غير نُسوز وسوء عشرة فليس له أن يطلب منها مالا .

الثانية — واختلف العلماء إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نُسوز وسوء عشرة ؛ فقال مالك رضي الله عنه : للزوج أن يأخذ منها إذا تسببت في الفراق ولا يرأى تسببه هو . وقالت جماعة من العلماء : لا يجوز له أخذ المال إلا أن تنفرد هي بالنسوز وتطلبه في ذلك .

الثالثة — فوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ إِحْسَانًا فَنَقَرُوا فِي الْأَيَّامِ ﴾ الآية . دليل على جواز التغلابة في المهور ؛ لأن الله تعالى لا يُمَثِّل إلا بمباح . وخطب عمر فقال : ألا لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية . فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ! أليس الله سبحانه وتعالى يقول : « وَآتَيْنَهُمْ إِحْسَانًا فَنَقَرُوا فَمَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » ؟ قال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية فاطمة بنت عمر قال : كل الناس أنفسه منك يا عمر ! . وفي أخرى : امرأة أصابت ورجل أخطأ ، والله المستعان ؛ وترك الإنكار . أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي قال : خطب عمر الناس ، فذكره إلى قوله : اثنتي عشرة أوقية ، ولم يذكر : فقامت امرأة إلى آخره . وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي العجفاء وزاد بعد قوله أوقية : وأن الرجل ليشغل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه ويقول : قد كلفت إليك مآق القربة أو عرق القربة ؛ وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدرى ما مآق القربة أو عرق القربة . قال الجوهرى : ومآق القربة لغة في عرق القربة . قال غيره : ويقال مآق القربة عصامها الذي تعلق به . تقول : كلفت إليك حتى عصام القربة . وعرق القربة مأوها ؛ يقول :

جِئْتُ إِلَيْكَ حَتَّى صَافَرْتُ وَأَحْتَجْتُ إِلَى عَرَقِ الْقِرْبَةِ، وَهُوَ مَاؤُهَا فِي السَّمَرِ . وَيُقَالُ :
 بِلَ عَرَقِ الْقِرْبَةِ أَنْ يَقُولَ : نَبَهْتُ لَكَ وَتَكَلَّفْتُ حَتَّى عَرِقْتُ عَرَقَ الْقِرْبَةِ، وَهُوَ سِيلَانُهَا .
 وَقِيلَ : إِنْهُمْ كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلَقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ فَيَشْقَى عَلَى الظَّهْرِ ؛ فَيَقْرَبُهُ
 اللَّفْظَانِ : الْعَرَقُ وَالْعَلَقُ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : عَرَقَ الْقِرْبَةَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا الشَّدَّةُ . قَالَ : وَلَا
 أُدْرِي مَا أَصْلُهَا . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَصَحَّتْ ابْنُ أَبِي طَرَفَةَ وَكَانَ مِنْ أَفْصَحَ مَنْ رَأَيْتُ يَقُولُ :
 صَحَّتْ شَيْخَانَا يَقُولُونَ : لَقِيتُ مِنْ فُلَانٍ عَرَقَ الْقِرْبَةِ ، يَعْنُونَ الشَّدَّةَ . وَأَنْشَدَنِي لِأَبْنِ أَحْمَرَ :
 لَيْسَتْ بِمَشْتَمَةٍ تُعْتَدُ وَعَقُوهَا • عَرَقَ السَّاءِ عَلَى الْقَعُودِ اللَّأَغِيبِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرَادَ أَنَّهُ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ تَغِيظُهُ وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَيُؤَاخِذُ صَاحِبَهَا بِهَا وَقَدْ أَبْلَغَتْ
 إِلَيْهِ كَعَرَقِ الْقِرْبَةِ، فَقَالَ : كَعَرَقِ السَّاءِ لَمْ يَلَمْ يُمْكِنُهُ الشَّعْرُ ؛ ثُمَّ قَالَ : عَلَى الْقَعُودِ اللَّأَغِيبِ،
 وَكَانَ مَعْنَاهُ أَنْ تَعْلُقَ الْقِرْبَةُ عَلَى الْقَعُودِ فِي أَصْفَارِهِمْ . وَهَذَا الْمَعْنَى شَبِيهٌ بِمَا كَانَ الْقَرَاءُ يَحْكِيهِ ؛
 زَعَمَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْمَافُوزِ فِي أَصْفَارِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلَقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ ؛
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَبٌ وَمَشَقَّةٌ عَلَى الظَّهْرِ . وَكَانَ الْقَرَاءُ يَجْعَلُ هَذَا التَّفْسِيرَ فِي عِلْقِ الْقِرْبَةِ بِاللَّامِ .
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا تُطْعَى الْآيَةُ جَوَازُ الْمَغَالَاةِ بِالْمَهْجُورِ ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ بِالْقَطَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ
 الْمُبَالَاغَةِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : وَآتَيْتُمْ هَذَا الْقَدْرَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُؤْتِيهِ أَحَدٌ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : ” مَنْ بَنَى مَسْجِدًا اللَّهُ وَلَوْ كَفَفْخَصَ قَطَاةً ^(١) بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ” . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
 لَا يَكُونُ مَسْجِدُ كَفَفْخَصَ قَطَاةً . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْنِ أَبِي حَدْرَةَ وَقَدْ جَاءَ يَسْتَعِينُهُ
 فِي مَهْرٍ فَسَأَلَهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَائَتِينَ ؛ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : ” كَأَنَّهُمْ
 تَقْطَعُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ الْحَزَّةِ ^(٢) أَوْ جَبَلٍ ” . فَاسْتَقْرَأَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا مَنَعَ
 الْمَغَالَاةَ بِالْمَهْجُورِ ؛ وَهَذَا لَا يَلِزَمُ، وَإِنْكَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمَتْرُوجِ لَيْسَ
 إِنْكَارًا لِأَجْلِ الْمَغَالَاةِ وَالْإِنْكَارِ فِي الْمَهْجُورِ ، وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ لِأَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فِي تِلْكَ الْحَالِ فَأُحْجِجَ
 نَفْسَهُ إِلَى الْإِسْتِمَانَةِ وَالسُّؤَالِ ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ بِاتِّفَاقٍ . وَقَدْ أَصْدَقَ عَمْرُؤُا مَكْتُومٌ نَبْتَ عَلَى مَنْ

(١) منقص القطاة ؛ موضعها الذي يحجم فيه ويبيض . (٢) الحزوة ؛ أرض ذات هجارة تحجرة سود .

فاطمة رضى الله عنها أربعين ألف درهم . وروى أبو داود عن عُبَيْدِ بْنِ حَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ : « أَتَرْضَى أَنْ أَزُوجَكَ ثَلَاثَةً » ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ لَرَأْسَةٍ : « أَتَرْضَيْنِ
 أَنْ أَزُوجَكَ ثَلَاثًا » ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا مِنْ صَاحِبَةٍ ، فَدَخَلَ بِهَا الرَّجُلُ وَلَمْ يَفْرُضْ
 لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَعْطِهَا شَيْئًا ، وَكَانَ مِنَ الشَّهَدِ الْمُدَيَّبَةِ وَلَهُ سِتْرٌ بِخَيْرٍ ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ :
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَنِي ثَلَاثَةً وَلَمْ أَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أَعْطِهَا شَيْئًا ، وَإِنِّي
 أَشْهَدُ كَمَا أَنِّي قَدْ أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سِتْرًا بِخَيْرٍ ، فَأَخَذَتْ سِتْرَهَا فَبَاعَتْهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ . وَقَدْ
 أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْإِتِّحَادِ فِي أَكْثَرِ الصَّدَاقِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا »
 وَاخْتَلَفُوا فِي أَقْلِهِ ، وَسَيَّأَى عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » . وَمَضَى الْقَوْلُ فِي تَحْدِيدِ
 الْقِطَارِ فِي « آلِ عِمْرَانَ » . وَقَرَأَ ابْنُ عُيَيْنٍ « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ » بِوَصْلِ أَلْفٍ « إِحْدَاهُنَّ » .
 وَهِيَ لَفْظٌ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

• وَتَسْعُ مِنْ نَحْتِ الْمَجَاجِ لَهَا أَرْبَعًا •

وقول الآخر :

• إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبَسُونِي بَرْقًا •

الرابعة — قوله تعالى : (فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا) قَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيُّ :
 لَا يَأْخُذُ الزَّوْجُ مِنَ الْمُتَخَلِّمَةِ شَيْئًا ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « فَلَا تَأْخُذُوا » ، وَجَعَلَهَا نَاسِخَةً لِآيَةِ « الْبَقَرَةِ » .
 وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُ : هِيَ مَنسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا
 بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا نَاسِخٌ وَلَا مَنسُوخٌ وَكُلُّهُمَا بَيْنِي
 بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : هِيَ مُحْكَمَةٌ ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ بَكْرٍ إِنْ أَرَادَتْ هِيَ الْعَطَاءَ ، فَقَدْ
 جَوَّزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِثَابِتٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا . وَ(بَيْتَانَا) مُصَدَّرٌ
 فِي مَوْضِعِ الْحَالِ (وَآتَيْنَا) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ (مَيْتَانَا) مِنْ نَفْسِهِ .

(١) راجع ج ٤ ص ٣٠ طبعه أول مرة . (٢) الأزل : الصوت .

(٣) راجع ج ٣ ص ١٣٦ طبعه أول مرة .

الخامسة - قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَحْفُلُونَ) الآية . تحليل لمنع الأخذ مع الخلوة .
 هناك منهم الإفضاء إذا كان منها في خلاف واحد جامع أو لم يجمع ، حكاه المروى وهو
 قيل الكتي . وقال القواء : الإفضاء أن يخلو الرجل والمرأة وإن لم يجمعا . وقال ابن عباس
 ومجاهد والسدي وغيرهم : الإفضاء في هذه الآية الجماع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم
 يكتفي . وأصل الإفضاء في اللغة المخالطة ، ويقال للشيء المختلط : فضا . قال الشاعر :
 فقلت لها يا عمتي لك ناقتي . وتمر فضا في عيتي وزيب^(١)

ويقال : القوم فوضي فضا ، أى غنطون لا أمير عليهم . وعلى أن معنى « أقصى » خلا وإن لم
 يكن جامع هل يتقرر المهر بوجود الخلوة أم لا ؛ اختلف علماؤنا في ذلك على أربعة أقوال :
 يستقر يمتد الخلوة . لا يستقر إلا بالوطء . يستقر بالخلوة في بيت الإهداء . التفرقة بين
 بيته وبيتها . والصحيح استقراره بالخلوة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ؛ قالوا : إذا خلا
 بها خلوة صحيحة يجب كمال المهر والعدة دخل بها أو لم يدخل بها ؛ لما رواه الدارقطني عن
 ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كشف نحر امرأة ونظر إليها وجب
 الصداق " . وقال عمر : إذا أغلق بابا وأرخص سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق وطلها
 العدة ولما الميراث . وعن علي : إذا أغلق بابا وأرخص سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق .
 وقال مالك : إذا طلل مكثه معها مثل السنة ونحوها ، وانفقا على ألا ميسر وطلبت المهر كله^(٢)
 كان لها . وقال الشافعي : لا عدة عليها ولها نصف المهر . وقد مضى في « البقرة »

السادسة - قوله تعالى : (وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) فيه ثلاثة أقوال . قيل : هو
 قوله عليه السلام " فآتوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة
 الله " . قاله عكرمة والربيع . الثاني - قوله تعالى : « فَمَا سَاكُ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَانٍ »
 قاله الحسن وابن سيرين وقادة والضحاك والسدي . الثالث - عقدة النكاح قول الرجل :
 نكحت ومكنت النكاح ؛ قاله مجاهد وابن زيد . وقال قوم : الميثاق النليظ الولد . والله أعلم .

(١) البية : زبيب من آدم ينقل فيه الزرع المحصود إلى البحرين . وما يجعل فيه الثياب .

(٢) راجع ص ٢٠٥

قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ
 إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿١١﴾
 فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) يقال : كان الناس
 يترجون امرأة الأب برضاها بعد نزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا
 النِّسَاءَ كَرِهًا » حتى نزلت هذه الآية : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » فصار حراما في الأحوال
 كلها ؛ لأن النكاح يقع على الجماع والتزوج ، فإن كان الأب تزوج امرأة أو وطئها بغير نكاح
 حرمت على أبنه ؛ على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية — قوله تعالى : (مَا نَكَحَ) قيل : المراد بها النساء . وقيل : العقد ، أى نكاح
 آبائكم الفاسد المخالف لدين الله ؛ إذ الله قد أحكم وجه النكاح وفصل شروطه . وهو اختيار
 الطبرى . فمن متعلقة بنكحوا و « ما نكح » مصدر . قال : ولو كان معناه ولا تنكحوا النساء
 اللاتى نكح آبائكم لوجب أن يكون موضع « ما » « من » . فالتبى على هذا إنما وقع على
 ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد . والأول أصح ، وتكون « ما » بمعنى « الذى » و « من » .
 والدليل عليه أن الصحابة تلقّت الآية على ذلك المعنى ؛ ومنه استدلت على منع نكاح الإبناء
 حلائل الآباء . وقد كان فى العرب قبائل قد اعتادت أن يخلف أبْنُ الرجل على امرأة أبيه ،
 وكانت هذه السيرة فى الأنصار لازمة ، وكانت فى قريش مباحة مع التراضى . ألا ترى أن عمرو
 ابن أمية خلف على امرأة أبيه بعد موته فولدت له مُسَافِرًا وأبا مُعَيْط ، وكان لها من أمية
 أبو العيص وغيره ؛ فكان بنو أمية إخوة مُسَافِرٍ وأبى مُعَيْط وأعمامهما . ومن ذلك صفوان
 ابن أمية بن خلف تزوج بعد أبيه أمرأته فاخته بنت الأسود بن المطَّلِب بن أسد ، وكان أمية
 قُتِل عنها . ومن ذلك منظور بن زَبَان خلف على مُلَيْكة بنت خارجة ، وكانت تحت أبيه
 زَبَان بن سَيَّار . ومن ذلك حصن بن أبى قيس تزوج امرأة أبيه كَيْشَةَ بنت مَعْن .
 والأسود بن خلف تزوج امرأة أبيه . وقال الأشعث بن سوار : نُوِّى أبو قيس وكان من

صالحى الأنصار غلب أبنته قيسُ امرأة أبيه فقالت : إني أُعَذِّك ولدا، ولكنى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأمره ؛ فأنته فأخبرته فأزل الله هذه الآية . وقد كان فى العرب من تزوج أبنته ، وهو حاجب بن زُرارة تمجس وفعل هذه الفعلة ؛ ذكر ذلك النضر بن شميل فى كتاب المثالب . فنهى الله المؤمنين عما كان عليه آبائهم من هذه السيرة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ أى تقدم ومضى . والسلف : من تقدم من آبائك وذوى قرباتك . وهذا استثناء منقطع ، أى لكن ما قد سلف فأجنبوه ودعوه . وقيل : « إلا » بمعنى بعد ، أى بعد ما سلف ؛ كما قال تعالى : « لَا يَدْرُقُونَ فِيهَا أَلَمَاتٌ إِلَّا أَلَمَاتُ الْأُولَى » أى بعد الموتة الأولى . وقيل : « إلا ما قد سلف » أى ولا ما سلف ؛ كقوله تعالى : « مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً » يعنى ولا خطأ . وقيل : فى الآية تقديم وتأخير ، معناه : ولا تسيكحوا ما نكح آبائكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا إلا ما قد سلف . وقيل : فى الآية إضمار لقوله « وَلَا تَسِيكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » فإنكم إن علمتم تُعَاقِبُونَ وتؤاخذون إلا ما قد سلف .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ عقب بالذم البالغ المتابع ، وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبح إلى الناية . قال أبو العباس : سألت ابن الأعرابي عن نكاح المقت فقال : هو أن يتزوج الرجل امرأة أبيه إذا طلقها أو مات عنها ؛ ويقال لهذا الرجل : الضَّيِّن . وقال ابن عرفة : كانت العرب إذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولدها قيل للولد : المَقْتِي . وأصل المَقْتِ البغض ؛ من مَقْتَه يَمُقْتُهُ مَقْتًا فهو مَقْمُوت ومَقِيْت . فكانت العرب تقول للرجل من امرأة أبيه : مَقِيْت ؛ فسعى تعالى هذا النكاح مَقْتًا إذ هو ذام مَقِيْت يلحق فاعله . وقيل : المراد بالاية النهى عن أن يطأ الرجل امرأة وطنها الآباء ، إلا ما قد سلف من الآباء فى الجاهلية من الزنا بالنساء لا على وجه المناكحة فإنه جائز لكم زواجهن . وأن تطئوا بعقد النكاح ما وطئه آبائكم من الزنا ؛ قاله ابن زيد . وعليه فيكون الاستثناء متصلا ، ويكون أصلا فى أن الزنا لا يحرم على ما باتى بيانه . والله أعلم .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ
وَحَلَائِلُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرُّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ اللَّاتِي فِي جُورِكُمْ
مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٣٢﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأول - قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) الآية . أى نكاح أُمَّهَاتِكُمْ
ونكاح بَنَاتِكُمْ ؛ فذكر الله تعالى في هذه الآية ما يحل من النساء وما يحرم ، كما ذكر تحرير
حليلة الأب ، فحرم الله سبعة من النسب وسأنا من بين رَضَاعٍ وَصِهْرٍ ، وألحقت السنة المتواترة
سابعة ؛ وذلك الجمع بين المرأة وعمتها ، ونص عليه الإجماع وثبتت الزوايا . عن ابن عباس
قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، وتلا هذه الآية . وقال عمرو بن سالم مولى
الأنصار مثل ذلك ، وقال : السابعة قوله تعالى : « والمحصنات » . فالسبع المحرمات من
النسب : الأمهات والبنات والأخوات والمهات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت .
والسبع المحرمات بالصهر والزواج : الأمهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة ، وأمهات
النساء ، والربائب^(١) وحلائل الأبناء والجمع بين الأختين ، والسابعة « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم » .
قال الطحاوى : وكل هذا من المحكم المتفق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهن بواجب إلا
أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن ؛ فإن جمهور السلف ذهبوا إلى أن الام تحرم
بالقعد على الآبنة ، ولا تحرم الآبنة إلا بالدخول بالأم ؛ وبهذا قال جميع أئمة الفتوى بالإمصار .
وقالت طائفة من السلف : الأم والزريبة سواء ، لا تحرم منهما واحدة إلا بالدخول بالآخرى .

(١) الربائب : واحدة ربابية ، وروية الرجل : بنت أمراءه من غيره .

قالوا : ومعنى قوله « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » أَيْ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ . « وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » وَهُوَ عِبَارَةٌ لَمْ يَشَرْطِ الدَّخُولَ مَطْلُوعًا إِلَى الْأَمَهَاتِ وَالرَّبَائِبِ جَمِيعًا وَهُوَ إِخْلَاصٌ عَنْ مَلِكِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ وَجَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ وَجَاهِدٍ . قَالَ جَاهِدٌ : الدَّخُولُ مُرَادٌ فِي النَّازِلَيْنِ ؛ وَقَوْلُ الْجَهْوَرِ مُخَالَفٌ لِهَذَا وَمَعْنَاهُ لِحُكْمِ الْقُتَيْبَةِ . وَقَدْ شَدَّدَ أَعْلَ الْعَوَاقِفِ فِيهِ حَتَّى قَالُوا : لَوْ وَطَّنَا بَرْنَةً أَوْ قَبْلَهَا أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ حَوَّثَتْ عَلَيْهِ أَسْتَبْأَ . وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا تَحْرِيمُ بِنِكَاحِ صَحْبٍ ؛ وَالْحَرَامُ لَا يَحْزَمُ لِلْحَلَالِ عَلَى مَا بَقِيَ . وَحَدِيثُ إِخْلَاصٍ عَنْ مَلِكٍ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ، وَلَا تَصَحُّ رِوَايَتُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمَلَةِ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : الرَّجُلُ يَنْكِحُ الْمَرَأَةَ ثُمَّ لَا يَرَاهَا وَلَا يَمَامِعُهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا لِيُحِلَّ لَهُ أُمُّهَا ؟ قَالَ : لَا ، هِيَ مَرْسَلَةٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ . فَقُلْتُ لَهُ : أَكَانَ ابْنُ حَبَاسٍ يَقْرَأُ : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » ؟ قَالَ : لَا لَا . وَرَوَى صَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ حَبَاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » قَالَ : هِيَ مُبْهَمَةٌ لَا تَحِلُّ بِالْمَقْدَرِ عَلَى الْإِبْنَةِ ؛ وَكَذَلِكَ رَوَى مَالِكٌ فِي مَوْطِعِهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَفِيهِ : « فَقَالَ زَيْدٌ لَا ، الْأُمُّ مُبْهَمَةٌ [لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ] وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرَّبَائِبِ » . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِدُخُولِ جَمِيعِ أَمَهَاتِ النِّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » . وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ أَنَّ الْخَبْرَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْعَامِلِ لَمْ يَكُنْ نَعْتُهُمَا وَاحِدًا ؛ فَلَا يَحْزَمُ عِنْدَ الصَّوْبِيِّينَ مَرُورُ بِنِسَائِكَ وَهَرَبَتْ مِنْ نِسَاءِ زَيْدٍ الظَّرْفِيَّاتِ ، عَلَى أَنْ تَكُونَ « الظَّرْفِيَّاتِ » نَعْتًا لِنِسَائِكَ وَنِسَاءِ زَيْدٍ ؛ فَكَذَلِكَ الْآيَةُ لَا يَحْزَمُ أَنْ يَكُونَ « اللَّائِي » مِنْ نَعْتِهِمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ مُخْتَلِفَانِ ، وَلَكِنَّهُ يَحْزَمُ عَلَى مَعْنَى أُخْرَى . وَأَشَدُّ الْخَلِيلِ وَسَيُوبَةُ :

إِنَّهَا أَكْتَلَتْ أَوْزَامًا • خَوْرَيْنِ يَتَقَفَّانِ الْمَسَامَا

خَوْرَيْنِ بِمَعْنَى لَصَيْنِ ، بِمَعْنَى أُخْرَى . وَيَتَقَفَّانِ : يَكْسِرَانِ ؛ قَفَّتْ رَأْسَهُ كَسْرَتِهِ . وَقَدْ جَاءَ صَرِيحًا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «^(١) وَإِنَّا

(١) إِيْلَاس (يَكْسِرُ الْكَلِمَةَ الْمُجْمَعَةَ وَيُخَفِّفُ الْاَلَمَ) : ابْنُ عَمْرِو الْمَجْرِي . (٢) زِيَادَةُ مِنَ الْمَرْءِ ،

(٣) أَكَلُ دُرْزَامٍ : رَجُلَانِ . وَخَوْرِيَانِ أَيْ خَارِبَانِ ، وَهَذَا أَكَلُ دُرْزَامٍ .

نكح الرجل المرأة فلا يحمل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل وإذا تزوج الأثم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البت " **لخصه في الصحيح** .

الثانية - وإذا تزوج هذا وثبت فلعلم أن التحريم ليس حقة للأميان ، والأعيان ليست موردا للتحليل والتحريم ولا مصدرا ، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت موردا للأفعال أضيق الأمر والنهي والحكم إليها وتعلق بها مجازا على معنى الكناية بالحمل عن الفعل الذي يحمل به .

الثالثة - قوله تعالى : « **أُمَّهَاتُكُمْ** » تحريم الأمهات مأم في كل حال لا يختص بوجه من الوجوه ؛ ولهذا يُسميه أهل العلم المبهم ، أي لا باب فيه ولا طريق إليه لانسداد التحريم وقوته ؛ وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات . والأمهات جمع أمهات ؛ يقال : أم وأمهة بمعنى واحد ، وجاء القرآن بهما ، وقد تقدم في الفائدة بيانه . وقيل ، إن أصل أم أمهة على وزن فعلة مثل قبرة وقبرة لطيرين ، فسقطت وعادت في الجمع . قال الشاعر :

• أُمَّهَاتِي خَيْدُفٌ وَاللُّؤْسُ أَيْبَى •

وقيل : أصل الأم أمهة ، وأنشدوا :

تقبلتها عن أمة لك طالما • ثوب إليها في النواذب أجمعا

ويكون جمعا أمهات . قال الراعي :

كانت نجابتُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ • أَتَانِيَّ وَطَرَفُهُنَّ حَبْلًا

فالأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم ^(١) دينية ، وأمهاؤها وجداتها وأم الأب وجداته وأن علون . والبت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات ؛ فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وإن تزول . والأخت اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك أو في أحدهما . والبنات

(١) راجع ١١٢ ص ١١٢ طبع ثانية أو ٢٠٢ . (٢) بقوله : هو ابن عمي دينية ودينيا (متن) (٣) راجع ١١٢ ص ١١٢ طبع ثانية أو ٢٠٢ . (٤) إذا كان ابن عم لها ، أي لاسم النسب .

جمع بنته والأصل بنية، والمصل بنية وبنت . قال القرطبي : كسوت الباء من بنت لخلل
لكسوة على الباء، ونجت الألف من لخت لثقل على حذف القواو، وإن أصل لخت لختوة
ولجمع لختوات . وللمعة اسم لكل أنثى شاركت لباك أو جدك في أصلها أو في أحدهما .
وإن شئت قلت : كل ذكر وجع نسبه إليك فأخته عمك . وقد تكون العمة من جهة الأم،
وهي لخت لب أمك . وإنهالة اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما .
وإن شئت قلت : كل أنثى وجع نسبها إليك بالولادة فأختها خالطك . وقد تكون الخالط من
جهة الأب وهي أخت لأم ليك . وبنت الأخ اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة
أو مباشرة ؛ وكذلك بنت الأخت . فهذه السبع المحرمات من النسب . وقرأ نافع في رواية
أبي بكر بن أبي أوفى بتشديد الخاء من الأخ إذا كانت فيه الألف واللام مع قتل الحركة .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ) وهي في التحريم مثل من
ذكرنا ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .
وقرأ عبد الله « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي » بغير تاء ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّاتِي يَرْضَيْنَ مِنَ الْبَيْضِ » .
قال الشاعر ،

من الآله لم يحجبني بغير حبة * ولكن ليقطن البرئ المفضل

(أَرْضَعْنَكُمْ) فإذا أرضعت المرأة طفلاً حرمت عليه لأنها أمه، وبنتها لأنها أخته، وأختها
لأنها خالته، وأُمُّها لأنها جدته، وبنت زوجها صاحب اللبن لأنها أخته، وأخته لأنها عمته،
وأُمُّه لأنها جدته، وبنت ابنها وبنتها لأن بنات إخوته وأخواته .

الخامسة - قال أبو نعيم حميد الله بن هشام الحلبي : سئل مالك عن المرأة أتخج معها
أخوها من الرضاعة ؟ قال نعم . قال أبو نعيم : وسئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها
زوجها، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها ؛ قال : يُفَرَّقُ بينهما، وما أخذت من شيء له
فهو لها، وما بقي عليه فلا شيء عليه . ثم قال مالك : إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
مثل هذا فأمر بذلك ؛ فقالوا : يا رسول الله، إنها امرأة ضعيفة ؛ فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : « أليس يقال إن فلانا تزوج أخته » .

السادسة - التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الإرضاع في الحولين، كما تقدم في «البقرة»^(١). ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأماء ولو مصّة واحدة. واعتبر الشافعي في الإرضاع شرطين: أحدهما خمس رضعات؛ لحديث عائشة قالت: كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يُحرّم، ثم تُسَخَّن بخمس معلومات، وتُؤَقَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يُقرأ من القرآن. موضع الدليل منه أنها أثبتت أن العشر تُسَخَّن بخمس، فلو تعلّق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخاً للخمسة. ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس؛ لأنه لا ينسخ بهما. وفي حديث مهله^(٢) «أرضع به خمس رضعات يحرم بهن». الشرط الثاني - أن يكون في الحولين، فإن كان خارجاً عنهما لم يحرم؛ لقوله تعالى: «حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ». وليس بعد التمام والكمال شيء. وأعتبر أبو حنيفة بعد الحولين ستة أشهر. ومالك الشهر ونحوه. وقال زُفَر: مادام يمتزى بالبن ولم يُفطم فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين. وقال الأوزاعي: إذا فُطم لسنة واستمر نظامه فليس بعده رضاع. وأنفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها، وروى عن أبي موسى الأشعري، وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك، وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال: قدم رجل بأمراته من المدينة فوضعت وتوزم ثديها، فجعل يمصه ويحجّه فدخل في بطنه جرعة منه؛ فسأل أبا موسى فقال: بانت منك، وأنت ابن مسعود فأخبره، ففعل؛ فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال: أرضيعاً ترى هذا الاشتط^(٣)! إنما يحرم من الرضاع ما يُنبِت اللحم والعظم. فقال الأشعري: لا تسألوني عن شيء وهذا الحبرين أظهركم. فقوله:

(١) راجع ج ٣ ص ١٦١ طبعه أول أدبانية. (٢) هي مهلة بنت سبيل، امرأة أبي حذيفة ابن عتبة. وكان زوجها تبي «سالم» الذي يقال له سالم مول أبي حذيفة؛ فهاجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، كنا نرى سالم أولاداً، وكان يدخل على وأنا فُضِّل (أي في ثوب واحد وبعض جسدها منكشف) وليس لنا إلا بيت واحد. فقال لها الرسول صلوات الله عليه: «أرضعي... الخ». راجع الموطأ.

(٣) الشطط: يباح شر الرأس بخالط سواده. وقيل: القية.

« لا نبالوني » يدل على أنه رجع عن ذلك . واحتج عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لتبلة بنت سبيل : « أرضعيه » أخرجه الموطأ وغيره . وشذت طائفة فاعتبرت عشر رضعات ؛ تمسكاً بأنه كان فيها أنزل عشر رضعات ، وكأنه لم يبلغهم النسخ . وقال داود : لا يحرم إلا ثلاث رضعات ؛ واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحزم الإملاجة والإملاجات^(١) » أخرجه مسلم . وهو مروى عن عائشة وابن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطأ وهو يختلف فيه . وذهب من عداء هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحزم إذا تحققت كما ذكرنا ؛ متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع . وعُضِدَ هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة والقياس على الصبر ؛ بعلّة أنه معني طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر . وقال الليث بن سعد : أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحزم في المهد ما يفيطر الصائم . قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك .

قلت — وأنص ما في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصة ولا المصتان » . أخرجه مسلم في صحيحه . وهو بفسر معنى قوله تعالى : « وَأَمَّهُاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ » أي أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر ؛ غير أنه يمكن أن يحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ؛ لقوله : « عشر رضعات معلومات . وخمس رضعات معلومات » . فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز مما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف . ويفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحزم . والله أعلم . وذكر الطحاوي أن حديث الإملاجة والإملاجات لا يثبت ؛ لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرة يرويه عن عائشة ، ومرة يرويه عن أبيه ؛ ومثل هذا الاضطراب يسقطه . وروى عن عائشة أنه لا يحزم إلا سبع رضعات . وروى عنها أنها أمرت أختها « أم كلثوم » أن ترضع سالم بن عبد الله

(١) الإملاجة : المرة من الإرضاع . يعني أن المصة والمصتين لا يحزمان ما يحرمه الرضاع الكامل .

عشر رضعات . وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس ؛ كما قال الشافعي رضي الله عنه ، وحكى عن إسحاق .

السابعة - قوله تعالى : (وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ) استدل به من قى ابن الفحل ، وهو سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقالوا : لبن الفعل لا يحرم شيئا من قبل الرجل . وقال الجمهور : قوله تعالى « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ » يدل على أن الفعل أب ؛ لأن اللبن منسوب إليه فإنه دَرَسِبَ ولده . وهذا ضعيف ؛ فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعا ، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل إلا وطء هو سبب لتزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافا إلى الرجل بوجه ما ؛ ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها ؛ فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " يقتضي التحريم من الرضاع ، ولا يظهر وجه نسبة الرضاع إلى الرجل مثل ظهور نسبة الماء إليه والرضاع منها . نعم ، الأصل فيه حديث الزهري وهشام ابن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب . قالت : فأبى أن آتين له ؛ فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : " ليح عليك فإنه عمك تربت يمينك " . وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها ؛ وهذا أيضا خبر واحد . ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضيي لبان فذلك قال " ليح عليك فإنه عمك " . وبالجملة فالقول فيه مُشْكِلٌ والعلم عند الله ، ولكن العمل عليه ، وألا احتياط في التحريم أولى ، مع أن قوله تعالى : « وَأَيْحَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يقوى قول المخالف .

الثامنة - قوله تعالى : (وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ) وهي الأخت لأب وأم ، وهي التي أرضعتها أمك لبان أبوك ؛ سواء أرضعتها معك أو ولدت قبلك أو بعدك . والأخت

من الأب دون الأم، وهي التي أرضعتها زوجة أبيك . والأخت من الأم دون الأب، وهي التي أرضعتها أمك وليان رجل آخر .

ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال تعالى : (وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) والصهر أربع : أم المرأة وأبنتها وزوجة الأب وزوجة الأب . فأم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على أبنتها ، على ما تقدم .

التاسعة - قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » هذا مستقل بنفسه . فلا يرجع قوله : « من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الزنا ، إذ هو أقرب مذكور كما تقدم . وألزمية : بنت امرأة الرجل من غيره ، ثبت بذلك لأنه يرثها في حجرة فهي مربية ، فعيلة بمعنى مفعولة . وأتفق الفقهاء على أن الزينة تحرم على زوج أمها إذا دخل بالأم ، وإن لم تكن الزينة في حجرة . وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر فقالوا : لا تحرم عليه الزينة إلا أن تكون في حجرة المتزوج بأمرها ، فلو كانت في بلد آخر وفارق الأم بعد الدخول فله أن يتزوج بها ، واحتجوا بالآية فقالوا : حرم الله الزينة بشرطين : أحدهما - أن تكون في حجرة المتزوج بأمرها . والثاني - الدخول بالأم ، فإذا عدم أحد الشرطين لم يوجد التحريم . واحتجوا بقوله عليه السلام : " لو لم تكن ريبي في حجري ما حلت لي إنها ابنة أبي من الزنا " فشرط الحجر . ورووا عن علي بن أبي طالب إجازة ذلك . قال ابن المنذر والطحاوي : أما الحديث من علي فلا يثبت ، لأن رواه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن علي ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف . قال أبو عبيد : ويدفعه قوله " فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن " فم . ولم يقل اللاتي في حجري ، ولكنه سوى بينن في التحريم . قال الطحاوي : وإضافتهن إلى المحجور إنما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الزنا ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

العاشرة - قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَعِمَةً) بنى بالأمهات . (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) بنى فى نكاح بناتهن إذا طلقتموهن أو متنّ عنكم . وأجمع العلماء على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مات قبل أن يدخل بها حلّ له نكاح أختها . واختفوا فى معنى الدخول بالأمهات الذى يقع به التحريم للزنايب ؛ فروى عن ابن عباس أنه قلّ : الدخول الجماع ؛ وهو قول طاووس وعمر بن دينار وغيرهما . وافق مالك والنخعي وأبو حنيفة والأوزاعي والليث على أنه إذا مسها بشهوة حرمت عليه أمها وأختها وحرمت على الأب والابن ، وهو أحد قولى الشافعى . واختفوا فى النظر ؛ فقال مالك : إذا نظر إلى شعرها أو صدرها أو شيء من عفايفها للذة حرمت عليه أمها وأختها . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان بمقالة اللبس للشهوة . وقال الثوري : [يحرم] إذا نظر إلى فرجها متعمدا أو لمسها ؛ ولم يذكر الشهوة . وقال ابن أبى ليلى : لا تحرم بالنظر حتى يلمس ؛ وهو قول الشافعى . والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه نوع استمتاع بغير مجرى النكاح ؛ إذ الأحكام تتماثل بالعماني لا بالألفاظ . وقد يحتمل أن يقال : إنه نوع من الاجتماع بالاستمتاع ؛ فإن النظر أجتاع لقاء ، وفيه بين الميئين استمتاع ؛ وقد بالغ فى ذلك الشعراء فقالوا :
 البس الليل يجمع أم عمرو • وإيانا فذاك بنا تدان
 نعم ، وترى الحلال كما أراه • ويعلموا النهار كما علاني
 فكيف بالنظر والمجاسة والذلة .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ) الحلائل جمع حليلة ، وهى الزوجة . سُميت حليلة لأنها تحلّ مع الزوج حيث حلّ ؛ فهى قبيلة بمعنى فاعلة . ونذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال ؛ فهى حليلة بمعنى تحلّ . وقيل : لأن كل واحد منهما يحلّ إذا زاد صاحبه .

الثانية عشرة - أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأب على الأبناء ، لكن مع المقدس لم يمكن ، لقوله تعالى ، • وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ

مِنَ النَّسَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » . فَإِنْ نَكَحَ أَحَدُهُمَا نِكَاحًا قَاسِدًا حُرِّمَ عَلَى الْآخَرِ الْعَقْدُ طَلْعًا بِحُرْمِ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْقَاسِدَ لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَى فُسَادِهِ أَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فُسَادِهِ لَمْ يَوْجِبْ حُكْمًا وَكَانَ وَجُودُهُ كَمُدْمِهِ . وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْحُرْمَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّحِيحِ ؛ لِأَخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ نِكَاحًا قَدْ خَلَّ تَحْتِ مَطْلَقِ الْإِلْفِظِ . وَالْفَرْجُ إِذَا تَعَارَضَ فِيهَا التَّحْرِيمُ وَالتَّحْلِيلُ غُلِبَ التَّحْرِيمُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَطِئَ امْرَأَةً بِنِكَاحٍ قَاسِدٍ أَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ وَأَبْنِهِ وَعَلَى أَبْجَادِهِ وَوَلَدِهِ . وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ وَهِيَ :

الثالثة عشرة - عَلَى أَنَّ عَقْدَ الشِّرَاءِ عَلَى الْجَارِيَةِ لَا يَحْزِمُهَا عَلَى أَبِيهِ وَأَبْنِهِ ؛ إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ جَارِيَةً فَلَمْ يَسَلْ أَوْ قَبْلَ حُرْمَتِ عَلَى أَبِيهِ وَأَبْنِهِ ، لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ؛ فَوَجِبَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ تَسْلِيًا لَمْ . وَلَمَّا اخْتَلَفُوا فِي تَحْرِيمِهَا بِالنَّظَرِ دُونَ اللَّسِّ لَمْ يَمِزْ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافُ مَا قُلْنَاهُ . وَقَالَ يَعْقُوبُ وَبُحَيْدٌ : إِذَا نَظَرَ رَجُلٌ فِي فَجٍّ امْرَأَةً مِنْ شَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَأَبْنِهِ ، وَتَحْرُمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَأَبْنَتُهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا وَطِئَ الْأُمَّةَ أَوْ قَعَدَ مِنْهَا مَقْعِدًا لِدَاكٍ وَإِنْ لَمْ يُفَضَّ إِلَيْهَا ، أَوْ قَبْلَهَا أَوْ بَاشَرَهَا أَوْ غَمَزَهَا تَلْذُّذًا فَلَا تَحِلُّ لَكَيْنِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّمَا تَحْرُمُ بِاللَّسِّ وَلَا تَحْرُمُ بِالنَّظَرِ دُونَ اللَّسِّ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ .

الرابعة عشرة - وَأَخْتَلَفُوا فِي الْوَطْءِ بِالزَّنا هَلْ يَحْزِمُ أَمْ لَا ؛ فَقَالُوا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَوْ أَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً زَّنا لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا بِذَلِكَ ؛ وَكَذَلِكَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ إِذَا زَّنا بِأَمَّا أَوْ بِأَبْنَتِهَا ، وَحَسْبُهُ أَنْ يَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، ثُمَّ يَدْخُلُ بِامْرَأَتِهِ . وَمِنْ زَّنا بِامْرَأَةٍ ثُمَّ ارْتَدَّ نِكَاحُ أُمِّهَا أَوْ أَبْنَتِهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : تَحْرُمُ عَلَيْهِ . وَرَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ حُصَيْنٍ ، وَهُوَ قَالَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَسَنِ وَصَفِيَّاهُ التَّوَيْدِيَّ وَالْحَمْدُ وَاسْمُاقِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ ؛ وَأَنَّ الزَّنا يَحْزِمُ الْأُمَّ وَالْأَبْنَةَ وَأَنَّهُ بِمِثْلَةِ الْحَلَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ

أهل العراق - والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنا لا حكم له ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : « وَأَمَّا هُنَّ فَبِأَنفُسِكُمْ » وليست التي زنا بها من أتهات نسائه ، ولا أبتها من وبائيه . وهو قول الشافعي وأبي ثور ؛ لأنه لما أرتفع الصداق في الزنا ووجوب السنة والميراث ولحق الولد ووجوب الحسد أرتفع أن يحكم له بحكم النكاح الجائر . وروى التارططني من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنا بأمرأة فأراد أن يترجها أو أبتها فقال : « لا يحزم الحرام الحلال إنما يحزم ما كان بنكاح » . ومن الحجة للقول الآخر إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح وقوله : « يا غلام من أبوك ؟ » قال : فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنا يحزم كما يحزم الوطء الحلال ؛ فلا تحل أم المزني بها ولا بناتها لآباء آلزاني ولا لأولاده ؛ وهي رواية ابن القاسم في المدونة . ويستدل به أيضا على أن المخلوقة من ماء الزاني لا تحل للزاني بأنها ، وهو المشهوره قال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وأبتها » ولم يفصل بين الحلال والحرام . وقال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وأبتها » . قال ابن خزيمة متناد : ولهذا قلنا إن القبلة وسائر وجوه الاستمتاع ينشر الحرمه . وقال عبد الملك بن الماجشون : إنما تحل ؛ وهو الصحيح لقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا يَجْعَلُهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » يعني بالنكاح الصحيح ، على ما يأتي في « الفرقان » بيانه . ووجه التمسك من الحديث على تلك المسألتين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكي عن جريح أنه نسب ابن الزنا للزاني ، وصدق الله سبحانه بما نطق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ؛ وأخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن جريح في معرض المدح وإظهار كرامته ؛ فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ فثبتت البتة وأحكامها .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن تجرى أحكام البتة والآبوة من التوارث والولايات وغير ذلك ، وقد اتفق المسلمون على أنه لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة .

فالجواب - أن ذلك موجب ما ذكرناه . وما أنقذ عليه الإجماع من الأحكام استثنائه وبقي الباقي على أصل ذلك الدليل ، والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء أيضا من هذا الباب في مسألة الأناط ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح بالواط . وقال الثوري : إذا لعب بالصبي حرمت عليه أنه ؛ وهو قول أحمد بن حنبل . قال : إذا تلوط بآب أمه أو أبيها أو أخيها حرمت عليه أمراته . وقال الأوزاعي : إذا لأط بغلام وولد للرجوع به بنت لم يحز للفاجر أن يتزوجها ؛ لأنها بنت من قد دخل به . وهو قول أحمد بن حنبل .

السادسة عشرة - قوله تعالى : (الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) تخصيص ليخرج عنه كل من كانت العرب تثنياه بمن ليس للصلب . ولما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة زيد بن حارثة قال المشركون : تزوج امرأة ابنه ! وكان عليه السلام تثنياه ؛ على ما يأتي بيانه في « الأحزاب » . وحرمت حليلة الابن من الرضاع - وإن لم يكن للصلب - بالإجماع المستند إلى قوله عليه السلام : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " .

السابعة عشرة - قوله تعالى : (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ) موضع « أن » رفع على المعطف على « حرمت عليكم أنهنكم » . والأختان لفظ يعم الجميع بنكاح وبملك يمين . وأجمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية ، وقوله عليه السلام : « لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن » . واختلفوا في الأخنتين يملك اليمين ؛ فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء ، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع ؛ وكذلك المرأة وأبنتها صفقة واحدة . واختلفوا في عقد النكاح هل أخت الجارية التي وطئها ؛ فقال الأوزاعي : إذا وطئ جارية له يملك اليمين لم يحز له أن يتزوج أختها . وقال الشافعي : يملك اليمين لا يمنع نكاح الأخت . قال أبو عمر : من جعل عقد النكاح كالشراء أجازه ، ومن جعله كالوطء لم يجزه . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز العقد على أخت

الزوجة؛ لقول الله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » يعني الزوجتين بقصد النكاح . فَنِفَہ على ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه يتبين لك الصواب . والله أعلم .

الثامنة عشرة — شَدَّ أهل الظاهر فقالوا : يجوز الجمع بين الأختين بملك الإيمن في الوطء ؛ كما يجوز الجمع بينهما في الملك . واحتجوا بما روى عن عثمان في الأختين من ملك الإيمن : « حرمتها آية وأحلتها آية » . ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن عثمان بن عفان سئل عن الأختين مما ملكت الإيمن فقال : لا أمرك ولا إنهائك أحلتها آية وحرمتها آية ؛ فخرج السائل فلقى رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال معمر : أحسبه قال علي — قال : ما سألت عنه عثمان ؟ فأخبره بما سأله وبما أفتاه ؛ فقال له : لكنني إنهائك ، ولو كان لي عليك سبيل ثم فعلت بجمعك نكالا . وذكر الطحاوي والدارقطني عن علي وابن عباس مثل قول عثمان . والآية التي أحلتها قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . ولم يلتفت أحد من أئمة أئمتي إلى هذا القول ؛ لأنهم فهموا من تأويل كتاب الله خلافة ، ولا يجوز عليهم تحريف التأويل . ومن قال ذلك من الصحابة : عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وعمار وابن عمر وعائشة وابن الزبير ؛ وهؤلاء أهل العلم بكتاب الله ، فمن خالفهم فهو متعسف في التأويل . وذكر ابن المنذر أن إسحاق بن راهويه حرم الجمع بينهما بالوطء ، وأن جمهور أهل العلم كرهوا ذلك ، وجعل مالك فيمن كرهه . ولا خلاف في جواز جمعهما في الملك ، وكذلك الأثم وأبنتها . قال ابن عطية : ويحى من قول إسحاق أن يجرم الجامع بينهما بالوطء ، وتستقر الكراهية من قول مالك : إنه إذا وطئ واحدة ثم وطئ الأخرى وقف عنهما حتى يحترم إحداهما ؛ فلم يلزمه حدا . قال أبو عمر : « أما قول علي بجمعته نكالا » ولم يقل لحديثه حد الزاني ؛ فلا من تأويل آية أو سنة ولم يفتأ عند نفسه حراما فليس [يزان] بإجماع وإن كان خطئا ، إلا أن يدعى في ذلك مالا يسد بهله . وقول بعض السلف

(١) زيادة من كتاب الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر .

في الجمع بين الأخيتين بملك اليمين : « أحتكما آية وحرمتها آية » معلوم محفوظ ؛ فكيف يحذر حد الزاني من فعل ما فيه مثل هذا من الشبهة للقوية . وبالله التوفيق .

التاسعة عشرة - وأختلف العلماء إذا كان يطا واحدة ثم أراد أن يطا الأخرى ؛ فقال حنن - وابن عمر والحسن البصري - والأوزاعي - والشافعي - وأحمد وإسحاق : لا يجوز له وطء الثانية حتى يتزوج فرج الأخرى بإخراجها من ملكه ببيع أو عتق ، أو بأن يزوجه . قال ابن المنذر : وفيه قول ثان لقنادة ، وهو أنه إذا كان يطا واحدة وأراد وطء الأخرى فإنه ينوي تحريم الأولى على نفسه والآ يقربها ، ثم يمسك عنهما حتى يستبرئ الأولى المحرمة ، ثم يتنقش الثانية . وفيه قول ثالث - وهو إذا كان عنده أختان فلا يقرب واحدة منهما . وهكذا قال الحكم وحده ؛ وروى معنى ذلك عن الشعبي . ومذهب مالك : إذا كان أختان عند رجل يملك فله أن يطا أيتهما شاء ، والكف عن الأخرى موكل إلى أمانته . فإذا أراد وطء الأخرى فيلزمه أن يتزوج من نفسه فرج الأولى بفعل يفعل من إنجاء عن الملك : إما بتزوج أو بيع أو عتق إلى أجل أو كتابة أو إعدام طويل . فإن كان يطا إحداها ثم وثب على الأخرى دون أن يحرم الأولى وقف عنهما ، ولم يجر له قرب إحداها حتى يحرم الأخرى ؛ ولم يؤكل ذلك إلى أمانته لأنه متهمة فيمن قد وطئ ؛ ولم يكن قبلاً منهما إذ كان لم يطا إلا واحدة . ومذهب الكوفيين في هذا الباب والتوري - وأبى حنيفة وأصحابه أنه إن وطئ لأحدى أمتيه لم يطا الأخرى ؛ فإن باع الأولى أو تزوجها ثم رجعت إليه أسك عن الأخرى ؛ وله أن يطاها ما دامت أختها في العدة من طلاق أو وفاة . فأما بعد انقضاء العدة فلا ، حتى يملك فرج التي يطا غيرها ؛ وروى معنى ذلك عن علي - رضي الله عنه . قالوا : لأن الملك الذي منع وطء الجارية في الابتداء موجود ، فلا فرق بين هودتها إليه وبين بخلتها في ملكه . ونقول مالك حسن ؛ لأنه تحريم صحيح في الحال ولا يلزم مراعاة المال ؛ وحسبه إذا حرم فرجها عليه بيع أو بتزوج أنها حرمت عليه في الحال . ولم يختلفوا في العتق لأنه لا يتصرف فيه بحال ؛ وأما المكتبة فقد تعجز ترجع إلى ملكه . فإن كان عند رجل أمة يطؤها ثم تزوج أختها

ففيها في المذهب ثلاثة أقوال في النكاح . الثالث - في المدونة أنه يوقف عنها إذا وقع عقد النكاح حتى يحرم إحداها مع كراهية لهذا النكاح؛ إذ هو عقد في موضع لا يجوز فيه الوطء . وفي هذا ما يدل على أن ملك العَيْن لا يمنع النكاح؛ كما تقدم عن الشافعي . وفي الباب بعينه قول آخر: أن النكاح لا ينقذ؛ وهو معنى قول الأوزاعي . وقال أشهب في كتاب الاستبراء: عقد النكاح في الواحدة يحرم لفرج المملوكة .

المؤلفة عشرين - وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً بملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربعا سواها حتى تنقضي مدة المطلقة . واختلفوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها؛ فقالت طائفة: ليس له أن ينكح أختها ولا رابعة حتى تنقضي مدة التي طلق؛ وروى عن عليّ بن يزيد بن ثابت، وهو مذهب مجاهد وعطاء بن أبي رباح والنخعي، ومفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي . وقالت طائفة: له أن ينكح أختها وأربعا سواها؛ وروى عن عطاء، وهو أثبت الروايتين عنه، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً؛ وبه قال سعيد بن المسيّب والحسن والقاسم وعروة بن الزبير وابن أبي ليلى والشافعي وأبو نؤد وأبو عبيد . قال ابن المنذر: ولا أحسبه إلا قول مالك وبه قول .

الحادية والعشرون - قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يحتمل أن يكون معناه معنى قوله: «إلا ما قد سلف» في قوله: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . ويحتمل معنى زائداً وهو جواز ما سلف، وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً، وإذا جرى في الإسلام خيّر بين الأختين؛ على ما قاله مالك والشافعي، من غير إجراء عقود الكفار على موجب الإسلام ومقتضى الشرع؛ وسواء عقد عليهما عقداً واحداً جمع به بينهما أو جمع بينهما في عقدين . وأبو حنيفة يبطل نكاحهما إن جمّع في عقد واحد . وروى هشام بن عبد الله عن محمد بن الحسن أنه قال: كان أهل الجاهلية يعرفون هذه المحرمات كلها التي ذكرت في هذه الآية إلا اثنين؛ إحداهما نكاح امرأة الأب، والثاني الجمع بين الأختين؛ فلا ترى أنه قال: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . «وَلَنْ نَجْعَلَ مِنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» ولم يذكر في سائر المحرمات «إلا ما قد سلف» . والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٦﴾**
فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : **(وَالْمُحْصَنَاتُ)** عطف على المحرمات المذكورات قبل .
والتحصن : التمسك ، ومنه الحصن لأنه يُتمتع فيه ؛ ومنه قوله تعالى : **« وَعَلِمَانُهُ صِنْعَةً لَبِوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ »** أى لتمسككم ، ومنه الحصان للفرس (بكسر الحاء) لأنه يمنع صاحبه من الهلاك . والحصان (بفتح الحاء) : المرأة العفيفة لثمتها نفسها من الهلاك . وحصنت المرأة تحصن فهي حصان ؛ مثل جنت فهي جبان . وقال حسان في عائشة رضى الله عنها :
حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَكَّى رِيْسُهُ • وَتُصْبِحُ غَرَقَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَائِلِ ^(١)

والمصدر الحصانة (بفتح الحاء) والحصن كالعلم . فالمراد بالمحصنات ها هنا ذوات الأزواج ؛ يقال : امرأة مُحْصَنَة أى متروجة ، ومُحْصَنَة أى حرة ؛ ومنه **« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ »** . ومُحْصَنَة أى عفيفة ؛ قال الله تعالى : **« مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ »** وقال : **« مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ »** . ومُحْصَنَة ومُحْصَنَة وحصان أى عفيفة ، أى ممتنعة من الفسق ؛ والحزيرة تمنع الحزوة مما يتعاطاه العبيد . قال الله تعالى : **« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ »** أى الحرائر ، وكان عُرف الإمام في الجاهلية الزنا ؛ ألا ترى إلى قول هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم حين بايعته : **« وَهَلْ تَرَى الْحِزَّةَ ؟ »** والزوج أيضا يمنع زوجه من أن تزوج غيره ؛ فيناه (ح ص ن) معناه المنع كما بينا . ويستعمل الإحصان في الإسلام ؛

(١) زن : جهم - وهرق : جاتنة . والمراد بأنها لا تتأهب لغيرها . (٢) لى كتب اللغة أنه مثل الخاء .

لأنه حافظ ومانع ، ولم يرد في الكتاب وورد في السنة ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم :
 « الإيمان قَيْدُ الْفَتَكِ » ^(١) . ومنه قول المُدَلِّ :

فليس كمهيد النار يا أم مالك . ولكن أحاطت بالزئبق السلاسل

وقال الشاعر :

قالت هلم إلى الحديث فقلت لا . يا بى عليك الله والإسلام

ومنه قول نُصَيْم :

• كفى الشيب والإسلام لره ثيابها •

الثانية - إذا ثبت هذا فقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقال ابن عباس وأبو قلابة وابن زيد ومُحْمُوْلٌ والزُّهْرِيُّ وأبو سعيد الخدري : المراد بالمحصنات هنا المسنيات ذوات الأزواج خاصة ، أى هن عزمات إلا ما ملكت اليمين بالسبي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذي تقع في سهمه وإن كان لها زوج . وهو قول الشافعي في أن السباء يقطع العصمة ؛ وقاله ابن وهب وابن عبد الحكم وروياه عن مالك ، وقال به أشهب . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حُتَيْنِ بعث جيشا إلى أوطاس فلقوا العدو فقاتلوهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم سبائا ؛ فكان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخرجوا من غُشَيَانَه من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عز وجل : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . أى فهن لكم حلال إذا انقضت ملتتهن في ذلك . وهذا نص صريح في أن الآية نزلت بسبب تخرج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء المسنيات ذوات الأزواج ؛ فأنزل الله تعالى في جوابهم « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . واختلفوا في استبرائها بماذا يكون ؛ فقال

(١) قال أبو عبيد : الفتك أن يأت الرجل صاحبه وهو غافل حتى يمسكه عليه فيقتله وإن لم يكن أصلا . أما ما قيل

ذلك ؛ ولكن ينبغي أن يملكه ذلك . (عن الحسن) . (٢) أوطاس : وادد باروازن .

الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بحبضة ؛ وقد روى ذلك من حديث أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس " لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " . ولم يجعل لفراش الزوج السابق أثرا حتى يقال إن المسبية مملوكة ولكنها كانت زوجة زال نكاحها فتعد عدة الإماء ، على ما نقل عن الحسن بن صالح قال : عليها العدة حبضتان إذا كان لها زوج في دار الحرب . وكافة العلماء رأوا استبراعها واستبراء التي لا زوج لها واحدا في أن الجميع بحبضة واحدة . والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين أن يُنسب الزوجان مجتمعين أو متفرقين . وروى عنه ابن بكير أنهما إن سبيا جعيا وأسْتَبَقِي الرجل أقرأ على نكاحهما ؛ فرأى في هذه الرواية أن استبقاه إبقاء لما يملكه لأنه قد صار له عهد وزوجه من جملة ما يملكه ، فلا يحال بينه وبينها ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك . والصحيح الأول لما ذكرناه ؛ ولأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فأحال على ملك اليمين وجعله هو المؤثر فيعتلق الحكم به من حيث العموم والتعليل جميعا ، إلا ما خصه الدليل . وفي الآية قول ثان قاله عبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس في رواية عكرمة : أن المراد بالآية نوات الأزواج ، أي فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطليق الزوج طلاقها . قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق بضعها وكذلك المسبية ؛ كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها . قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقا لها ؛ لأن الفرج محرم على اثنين في حالة واحدة بإجماع من المسلمين . قلت : وهذا يرده حديث بريدة ؛ لأن عائشة رضي الله عنها أشترت بريدة وأعتقتها ثم خبرها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج ؛ وفي إجماعهم على أن بريدة قد خبرت تحت زوجها ميث بعد أن اشترتها عائشة فأعتقتها دليل على أن بيع الأمة ليس طلاقا ؛ وعلى ذلك جماعة فقهاء الأنصار من أهل الرأي والحديث ، وآلا طلاق لها إلا الطلاق . وقد

أحتج بعضهم بمعوم قوله : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » وقياسا على المَسِيَّاتِ . وما ذكراه من حديث بريرة يخصه ويرده ، وأن ذلك إنما هو خاص بالمَسِيَّاتِ على حديث أبي سعيد ، وهو الصواب والحق إن شاء الله تعالى . وفي الآية قول ثالث - روى الثوري عن مجاهد عن إبراهيم قال ابن مسعود في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » قال : ذوات الأزواج من المسلمين والمشركين . وقال علي بن أبي طالب : ذوات الأزواج من المشركين . وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب « والمحصنات من النساء » هن ذوات الأزواج ، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا . وقالت طائفة : المحصنات في هذه الآية يراد به العفاف ، أي كل النساء حرام . وألبسهن أمم الإحصان من كان منهن ذات زوج أو غير ذات زوج ، إذ الشرائع في أنفسها تقتضي ذلك .

(إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) قالوا : معناه بنكاح أو شراء . هذا قول أبي العالية وعبيدة السلماني وطاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء ، ورواه عبيدة عن عمر ، فأدخلوا النكاح تحت ملك اليمين ، ويكون معنى الآية عندهم في قوله تعالى : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » يعني تملكون عصمتهم بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء ، فكأنهن كلهن ملك يمين وما عدا ذلك فزنا ، وهذا قول حسن . وقد قال ابن عباس : « المحصنات » المفاتيح من المسابيح ومن أهل الكتاب . قال ابن عطية : وبهذا التأويل يرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا ، وأسند الطبري أن رجلا قال لسعيد بن جبيرة : أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية فلم يقل فيها شيئا ؟ فقال سعيد : كان ابن عباس لا يملكها . وأسند أيضا عن مجاهد أنه قال : لو أعلم من يفسر لي هذه الآية لغزيت إليه أكناد الإبل : قوله « والمحصنات » إلى قوله « حكيا » . قال ابن عطية : ولا أدري كيف نسب هذا القول إلى ابن عباس ولا كيف انتهى مجاهد إلى هذا القول .

الثالثة - قوله تعالى : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) نصب على المصدر المؤكّد ، أي حرّمت هذه النساء كتاباً من الله عليكم . ومعنى « حرّمت عليكم » كتب الله عليكم . وقال الزجاج

والكوفيون : هو نصب على الإغراء، أى الزموا كتاب الله، أو طيعكم كتاب الله . وفيه نظر على ما ذكره أبو علي : فإن الإغراء لا يجوز فيه تقديم المنصوب على حرف الإغراء، فلا يقال : زيدا عليك، وزيدا دونك، بل يقال : عليك زيدا ودونك عمرا، وهذا الذى قاله صحيح على أن يكون منصوبا بـعليك، وأما على تقدير حذف الفعل فيجوز . ويجوز الرفع على معنى هذا كتاب الله وفرضه . وقرا أبو حيوة ومحمد بن السميع « كتب الله عليكم » على الفعل الماضى المسند إلى اسم الله تعالى، والمعنى كتب الله عليكم ما قصه من التحريم . وقال عبيدة السلماني وغيره : قوله « يكتب الله عليكم » إشارة إلى ما ثبت في القرآن من قوله تعالى : « مَثْنَى وَثِلَتَ وَرَبَاعَ » وفى هذا بُعد، والأظهر أن قوله « يكتب الله عليكم » إنما هو إشارة التحريم الحابز بين الناس وبين ما كانت العرب تفعله .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ) قرأ حمزة واليكساني وعاصم في رواية حفص « وأحل لكم » وقرأ على « حُرِّمَتْ عليكم » . الباقون بالفتح رداً على قوله تعالى : « يكتب الله عليكم » . وهذا يقتضى ألا يحرم من النساء إلا من ذكر، وليس كذلك ؛ فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه من لم يذكر في الآية فيضم إليها ؛ قال الله تعالى : « وَمَا أَنَا كُمُ الرَّسُولُ تَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَتَتْهُا » . روى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » . قال ابن شهاب : فرى خالة أيها وعمّة أيها بتلك المتزلة ، وقد قيل : إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متعلق من الآية نفسها ؛ لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها فى معنى الجمع بين الأختين ، أولاً لخالة فى معنى الوالدة والعمّة فى معنى الوالد . والصحيح الأول ، لأن الكتاب والسنة كالشيء الواحد ؛ فكأنه قال أحلت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب ، وما وراء ما أنجكت به البيان على لسان محمد عليه السلام . وقول ابن شهاب « فرى خالة أيها وعمّة أيها بتلك المتزلة » إنما صار إلى ذلك لأنه حمل الخالة والعمة على العموم وتم له ذلك ؛ لأن العمة اسم لكل أنثى شاركت أباك فى أصله أو فى أحدهما والخالة كذلك كما يتناه .

وروى مصنف أبي داود وغيره عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تنكح
 المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها
 ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى " . وروى أبو داود أيضا من
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخالتين .
 الرواية « لا يجمع » . رفع العين على الخبر عن المشروعية فيتضمن النهي عن ذلك ، وهذا
 الحديث يجمع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح . وأجاز الخوارزمي الجمع بين
 الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يفتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الذين ونرجوا منه ،
 ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . وقوله " لا يجمع بين العمتين والخالتين " فقد أشكل على بعض
 أهل العلم وتغير في معناه حتى حمله على ما يبعد أو لا يجوز ؛ فقال : معنى بين العمتين على المجاز ،
 أي بين العمة وبنت أخيها ؛ فقبل لها عثمان كما قيل : سئة العمرين أبي بكر وعمر ؛ قال : وبين
 الخالتين مثله . قال النحاس : وهذا من التعسف الذي لا يكاد يُسمع بمثله ، وفيه أيضا مع
 التعسف أن يكون كلاما مكررا لغير فائدة ؛ لأنه إذا كان المعنى نهى أن يجمع بين العمة وبنت
 أخيها وبين العمتين يعني به العمة وبنت أخيها صار الكلام مكررا لغير فائدة ؛ وأيضا فلو كان
 كما قال لوجب أن يكون وبين الخالة ، وليس كذلك الحديث ؛ لأن الحديث نهى أن يجمع بين
 العمة والخالة . فالواجب على لفظ الحديث ألا يجمع بين امرأتين إحداهما عمة الأخرى والأخرى
 خالة الأخرى . قال النحاس : وهذا يخرج على معنى صحيح ، يكون رجل وابنه تزوجا امرأة
 وابنتها ؛ تزوج الرجل البنت وتزوج الأب الأم فوُلد لكل واحد منهما ابنة من هاتين الزوجتين ؛
 فابنة الأب عمة أبنة الأب ، وابنة الابن خالة أبنة الأب . وأما الجمع بين الخالتين فهذا يوجب
 أن يكونا امرأتين كل واحدة منهما خالة الأخرى ؛ وذلك أن يكون رجل تزوج ابنة رجل
 وتزوج الآخر ابنته ، فوُلد لكل واحد منهما ابنة فابنة كل واحد منهما خالة الأخرى . وأما
 الجمع بين العمتين فيوجب ألا يجمع بين امرأتين كل واحدة منهما عمة الأخرى ؛ وذلك أن
 يتزوج رجل أم رجل ويتزوج الآخر أم رجل ، فيولد لكل واحد منهما ابنة فابنة كل واحد

منهما عمة الأخرى ؛ فهذا ما حرّم الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم مما ليس في القرآن .

الخامسة - وإنا نخبر هنا فقد عقد العلماء فيمن يحرم الجمع بينهما بهذا حسنا ، فروى معتمر بن سليمان عن فضيل بن ميسرة عن أبي جرير عن الشعبي قال : كل أمرأتين إذا جعلت موضع إحداها ذكرا لم يمزله أن يتزوج الأخرى فالجمع بينهما باطل . فقلت له : عن هذا ؟ قال : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال سفيان الثوري : تفسيره عندنا أن يكون من النسب ، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء . قال أبو عمر : وهذا على مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي وسائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث وغيرهم فيما علمت لا يختلفون في هذا الأصل . وقد كره قوم من السلف أن يجمع الرجل بين ابنة رجل وأمرأته من أجل أن أحدهما لو كان ذكرا لم يحل له نكاح الأخرى . والذي عليه العلماء أنه لا بأس بذلك ، وأن المراعى النسب دون غيره من المصاهرة ؛ ثم ورد في بعض الأخبار التنبيه على العلة في منع الجمع بين من ذكر ، وذلك ما يفيض إليه الجمع من قطع الأرحام القرية مما يقع بين الضرائر من الشتان والشروع بسبب الفرية ؛ فروى ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوج الرجل المرأة على العمة أو على الحالة ، وقال : إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ؛ ذكره أبو محمد الأصيل في فوائده وابن عبد البر وغيرهما . ومن مراسيل أبي داود عن حسين بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على أخواتها مخافة القطيعة ؛ وقد طرد بعض السلف هذه العلة فنع الجمع بين المرأة وقرينتها ، وسواء كانت بنت عم أو بنت عمة أو بنت خال أو بنت خالة ؛ روى ذلك عن إسماعيل بن طلحة وعكرمة وقتادة ومطاع في رواية ابن أبي نجیح ، وروى عنه ابن جريج أنه لا بأس بذلك وهو الصحيح . وقد نكح حسن بن حسين بن علي في ليلة واحدة ابنة محمد بن علي وابنة عمر بن علي بجمع بين أبتى عم ؛ ذكره عبد الرزاق . زاد ابن عينة ؛ فأصبح نسأؤهم لا يدرين إلى أيتهما يذهبن ؛ وقد كره مالك هذا ، وليس بحرام عنده .

وفي سماع ابن القاسم : سئل مالك عن أبي القاسم بينهما ؟ فقال : ما أعلمهما . قيل له : أذكره ؟ قاله : إن ناسا يفتونه ؛ قال ابن القاسم : وهو حلال لا بأس به . قال ابن القاسم : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح . وهما داخنان في جملة ما أبيع بالنكاح غير خارجين عنه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك الجمع بين أبي عمة وأبني خالة . وقال السدي في قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » : يعني النكاح فيما دون الفرج . وقيل : المعنى وأحل لكم ما وراء ذوات المحارم من أقرانكم . فتادة : يعني بذلك ملك اليمين خاصة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَتَنَفَّسُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ لفظة يجمع التزوج والشراء . و « أَنْ » في موضع نصب بدل من « ما » ، وعلى قراءة حمزة في موضع رفع ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن ، أو بأن ؛ فتعذف اللام أو الباء فيكون في موضع نصب . و « مُحْصِينَ » نصب على الحال ، ومعناه متعفين عن الزنا . ﴿ غَيْرِ مُسَافِحِينَ ﴾ أى غير زائنين . والسفاح الزنا ، وهو ماخوذ من سَفَح الماء ، أى صبّه وسيلانه ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع الدقاق في عرس : قد هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر . وقد قيل : إن قوله « مُحْصِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ » يحتمل وجهين : أحدهما - ما ذكرناه وهو الإحصان بفقد النكاح ، تقديره اطلبوا منافع البضع بأموالكم على وجه النكاح لا على وجه السفاح ؛ فتكون الآية على هذا الوجه عموم . ويحتمل أن يقال : « مُحْصِينَ » أى الإحصان صفة لمن ، ومعناه لتزوجوهن على شرط الإحصان فهن ؛ والوجه الأول أولى لأنه متى أمكن جُزئ الآية على عمومها والتعاقب يقتضاها فهو أولى ؛ لأن مقتضى الوجه الثاني أن المسافحات لا يحل التزوج بهن ، وذلك خلاف الإجماع .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ أباح الله تعالى الفروج بالأموال ولم يفصل فوجب إذا حصل بغير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه ، كما لو عقد على نمر أو خنزير أو ما لا يصح تملكه ، ويرد على أحمد قوله في أن المتق يكون صداقا ؛ لأنه ليس فيه تسليم مال وإنما فيه إسقاط الملك من غير أن استحققت به تسليم مال إليها ؛ فإن الذى

كان يملكه المولى من عنده لم يتغل إليها وإنما سقط . فإذا لم يُسلم الزوج إليها شيئا ولم تستحق عليه شيئا ، وإنما أُلغى به يملكه لم يكن مهرًا . وهذا بين مع قوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ » وذلك أمر يقتضى الإيجاب ، وإعطاء العتق لا يصح . وقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَمَا تَسْأَلُوهُ » وذلك محال في العتق فلم يبق أن يكون الصداق إلا مالا ؛ لقوله تعالى : « وَأَمْوَالِكُمْ » . واختلف من قال بذلك في قدر ذلك ؛ فعلق الشافعي بعموم قوله : « وَأَمْوَالِكُمْ » في جواز الصداق بقليل وكثير ، وهو الصحيح ، ويعضده قوله عليه السلام في حديث الموهوبة : « ولو خاتم من حديد » ، وقوله عليه السلام : « أنكحوا الأيامى » ؛ ثلاثا . قيل : وما الملائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : « ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيا من أراك » . وقال أبو سعيد الخدري : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء فقال : « هو ما أصطلح عليه أهلهم » . وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن رجلا أعطى امرأة مئة يديه طعاما كانت به حلالا » . أخرجهما الدارقطني في سننه ، قال الشافعي : كل ما جاز أن يكون ثمنًا لشيء أو جاز أن يكون أجرة جاز أن يكون صداقا ؛ وهذا قول جمهور أهل العلم . وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها ، كلهم أجاز الصداق بقليل المال وكثيره ، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك ، واختاره ابن المنذر وغيره . قال سعيد بن المسيب لو أصدقها سوطا حلت به ، وأنكح ابنته من عبد الله بن وداعة بدرهمين . وقال ربيعة : يجوز النكاح بدرهم . وقال أبو الزناد : ما تراضى به الأهلون . وقال مالك : لا يكون الصداق أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا . قال بعض أصحابنا في تعليل له : وكان أشبه الأشياء بذلك قطع اليد ، لأن البضع عضو واليد عضو يستباح بمقتدر من المال ، وذلك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلا ؛ فرد مالك البضع إليه قياسا على اليد . قال أبو عمر : قد تقدم إلى هذا أبو حنيفة ، فحاس الصداق على قطع اليد ، واليد عنده لا تقطع إلا في دينار ذهب أو عشرة دراهم كيلا ، ولا صداق عنده أقل من ذلك ؛ وعلى ذلك جماعة أصحابه وأهل مذهبه ، وهو قول أكثر أهل بلده في قطع اليد لا في أقل الصداق . وقد قال الدارقطني : لما لك إذ قال لا صداق

أقل من ربع دينار : تزقت فيها يا أبا عبد الله . أى سلكت فيها سبيل أهل العراق . وقد احتج أبو حنيفة بما رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صداق دون عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني . وفي سنده مبشر بن حيد متروك . وروى عن داود الأودي عن الشعبي عن علي بن أبيه السلام : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . قال أحمد بن حنبل : لقن عياض بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن علي بن أبيه أقل من عشرة دراهم فصار حديثا . وقال النخعي : أقله أربعون درهما ، سعيد بن جبير : خمسون درهما . ابن شبرمة : خمسة دراهم . ورواه الدارقطني عن ابن عباس عن علي بن أبيه رضي الله عنه : لا مهر أقل من خمسة دراهم

الثامنة - قوله تعالى : (قَدْ اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِيبَةً) الاستمتاع التلذذ . والأجور المهور ، وسمى المهر أجرا لأنه أجر الاستمتاع ، وهذا نص في أن المهر يسمى أجرا ، ودليل على أنه في مقابلة البضع ، لأن ما يقابل المنفعة يسمى أجرا . وقد اختلف العلماء في المعقود عليه في النكاح ما هو : بدن المرأة أو منفعة البضع أو الحل ، ثلاثة أقوال ، والظاهر المجموع ، فإن العقد يقتضي كل ذلك . والله أعلم .

التاسعة - واختلف العلماء في معنى الآية ، فقال الحسن وبختمه وغيرهما : المعنى لما استمتعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فأتوهن أجورهن أى مهورهن ، فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملا إن كان مسمى ، أو مهر مثلها إن لم يسمى . فإن كان النكاح فاسدا فقد اختلفت الرواية عن مالك في النكاح الفاسد هل تستحق به مهر المثل أو المسمى إذا كان مهرا صحيحا ؛ فقال مرة : المهر المسمى ، وهو ظاهر مذهبه ؛ وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهد فيجب أن يرجع إلى ما تيقناه لأن الأموال لا تستحق بالشك . ووجه قوله « مهر المثل » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها " . قال ابن خويز منداد : ولا يجوز أن تحمل الآية على جواز المنعة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهي عن نكاح المتعة وحرمة ، ولأن الله تعالى قال : « فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ »
 وسلم لأن النكاح يطلق للأبد هو النكاح التام بولي وشاهدين ، ونكاح المتعة ليس
 كذلك . وقال الجمهور : المراد نكاح المتعة الذي كان في صدر الإسلام . وقرا ابن عباس
 وأبو وابن جبير : « فاستمتع به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن » ثم نهي عنها
 النبي صلى الله عليه وسلم . وقال سعيد بن المسيب : فسختها آية الميراث ؛ إذ كانت المتعة
 لا ميراث فيها . وقالت عائشة والقاسم بن محمد : تحريمها ونسخها في القرآن ؛ وذلك قوله
 تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ يُرْوِجُهُمْ كَفِظُوا إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ
 مَلُومِينَ » . ولبست المتعة نكاحا ولا ملك يمين . وروى الدارقطني عن علي بن أبي طالب
 قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، قال : وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل
 النكاح والطلاق والعنة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت . وروى عن علي رضي الله عنه
 أنه قال : نسخ صوم رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة ، ونسخ الطلاق والعنة
 والميراث المتعة ، ونسخت الأفضحية كل ذبح . وعن ابن مسعود قال : المتعة منسوخة نسخها
 الطلاق والعنة والميراث . وروى عطاء عن ابن عباس قال : ما كانت المتعة إلا رحمة من
 الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهي عمر عنها ما زنى إلا شق .

العاشرة - واختلف العلماء كم مرة أيجت ونسخت ؛ فحي صحيح مسلم عن عبد الله
 قال : كنا نقزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء ؛ فقلنا : ألا نستخصي؟ فنهانا
 عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالتوب إلى أجل . قال أبو حاتم البستي في صحيحه :
 قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم « ألا نستخصي » دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن يسمح
 لهم الاستمتاع ، ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم من هذا معنى ، ثم رخص لهم في التزو
 أن ينكحوا المرأة بالتوب إلى أجل ثم نهى عنها عام خيبر ، ثم أذن فيها عام الفتح ، ثم حرّمها
 بعد ثلاث ، فهي محزمة إلى يوم القيامة . وقال ابن العربي : وأما متعة النساء فهي من
 غرائب الشريعة ؛ لأنها أيجت في صدر الإسلام ثم حرمت يوم خيبر ، ثم أيجت في غزوة

أوطايس ، ثم حُرمت بعد ذلك واستقر الأمر على التحريم ، وليس لها إخت في الشريعة إلا مسألة القبلة ، فإن النسخ طاماً عليها صحيح ثم أفسحت بعد ذلك . وقال فيه من جمع طرق الأحاديث فيها : إنها تقتضي التحليل والتحريم سبع مرات ، لروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الإسلام . وروى سلمة بن الأكوع أنها كانت عام أوطايس . ومن رواية علي بن محمد يوم خيبر . ومن رواية الربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح .

قلت : وهذه الطرق كلها في صحيح مسلم ، وفي غيره عن علي بن نهيه عنها في غزوة شيبك ، ورواه إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي ، ولم يتابع إسحاق بن راشد على هذه الرواية عن ابن شهاب ، قاله أبو عمرو رحمه الله . وفي مصنف أبي داود من حديث الربيع بن سبرة انتهى عنها في حجة الوداع ، وذهب أبو داود إلى أن هذا أصح ما روى في ذلك . وقال عمرو بن الحسن : ما حلت لثمة قط إلا ثلاثاً في عمره القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . وروى هذا عن سبرة أيضاً ، فهذه سبعة مواطن أحلت فيها الثمة وحُرمت . قال أبو جعفر الطحاوي : كل هؤلاء الذين رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقها أخبروا أنها كانت في سفر ، وأن النبي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك ، فنع منها ، وليس أحد منهم يخبر أنها كانت في حضر ، وكذلك روى عن ابن مسعود ، فأما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حجة الوداع بخارج عن معانيها كلها ، وقد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجد إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة ، وقد رواه إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكوا إليه العزبة فرخص لهم فيها ، ومثل أن يسكوا إليه العزبة في حجة الوداع ، لأنهم كانوا يجو بالنساء ، وكان تزويج النساء بمكة يمكنهم ، ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الغزوات المتقدمة . ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم تكرار مثل هذا في مغازيه

(١) النرية : (يضم بين مهملة و زاي صيغة التمجيد عن النساء . ويحتمل أن يكون بين معجمة و دال صيغة التثنية عن الأوطان لما فيه من فراق الأهل) عن ابن ماجه .

وفي الموضع الجامعة ، ذكر نعرهما في حجة الوداع لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه ، فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى بحيلها ، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا .

الحادية عشرة - روى الليث بن سعد عن بكير بن الأتيح عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟ قال : لا سفاح ولا نكاح . قلت : فما هي ؟ قال : المتعة كما قال الله تعالى . قلت : هل عليها مدة ؟ قال : نعم حيضة . قلت : يتوارثان ، قال لا . قال أبو عمر : لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه ، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : « وكانت المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مُسمى وعلى ألا ميراث بينهما ، ويعطيا ما أفضا عليه ، فإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل ويستبرئ رَجْعها ، لأن الولد لا يحق فيه بلا شك ، فإن لم تحمل حلت لغيره . وفي كتاب النحاس في هذا خطأ وأن الولد لا يلحق في نكاح المتعة » .

قلت : هذا هو المفهوم من عبارة النحاس ، فإنه قال : وإنما المتعة أن يقول لها : أتزوجك يوماً - أو ما أشبه ذلك - على أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك ؛ وهذا هو الزنا بعينه ولم يبيع قط في الإسلام ؛ ولذلك قال عمر : لا أوتي برجل تزوج متعة إلا غيبتة تحت البحارة .

الثانية عشرة - وقد اختلف علماءنا إذا دخل في نكاح المتعة هل يُحَد ولا يلحق به الولد ، أو يدفع الحد للشبهة ويلحق به الولد على قولين ؛ ولكن يُعذر ويصاقب . إذا لحق اليوم الولد في نكاح المتعة في قول بعض العلماء مع القول بتحريمه ، فكيف لا يلحق في ذلك الوقت الذي أبيح ؛ فدل على أن نكاح المتعة كان على حكم النكاح الصحيح وبخلافه في الأجل والميراث . وحكى المهدوي عن ابن عباس أن نكاح المتعة كان بلا ولي ولا شهود . وفيما حكاه ضعف لما ذكرنا . قال ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول يجوزها ، ثم ثبت رجوعه

عنها ، فانصد الإجماع على تحريمها ، فإذا ضلها أحد رُجم في مشهور المنصب . وفي رواية أخرى عن مالك : لا يرمي ؛ لأن نكاح المتعة ليس بحرام ، ولكن لأصل آخر لعلنا غريب أقردوا به دون سائر العلماء ؛ وهو أن ما حُرِّم بالسنة هل هو مثل ما حُرِّم بالقرآن أم لا ؛ فن رواية بعض المدنيين عن مالك أنهما ليسا بسواء ، وهذا ضيف . وقال أبو بكر الطرسوسي : ولم يُرخص في نكاح المتعة إلا عمران بن حصين وابن عباس وبعض الصحابة وطائفة من أهل البيت . وفي قول ابن عباس يقول الشاعر :

أقول للركب إذ طال التواء بنا • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

في بَضِيَّة رَخْصَةِ الأطراف ناعمة • تكون متواك حتى مرجع الناس

وسائر العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين على أن هذه الآية منسوخة ؛ وأن المتعة حرام . وقال أبو عمر : أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالا على مذهب ابن عباس وحرمها سائر الناس . وقال مقمر قال الزهري : أزداد الناس لها مقتا حتى قال الشاعر :

قال المحدث لما طال مجلسه • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

كما تقدم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : (أَجُورَهُنَّ) يعم المال وغيره ، فيجوز أن يكون الصداق منافع أعيان . وقد اختلف في هذا العلماء ؛ فمنه مالك والمزني والليث وأبو حنيفة وأصحابه ؛ إلا أن أبا حنيفة قال : إذا تزوج على ذلك فالنكاح جائز وهو في حكم من لم يسم لها ، ولما مهر مثلها إن دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها المتعة . وكرهه ابن القاسم في كتاب محمد وأجازاه أصبغ . قال ابن شاس : فإن وقع مَضَى في قول أكثر الأصحاب . وهي رواية أصبغ عن ابن القاسم . وقال الشافعي : النكاح ثابت وعليه أن يُعلمها ما شرط لها . فإن طلقها قبل الدخول قضى للشافعي قولان : أحدهما أن لها نصف أجر تعليم تلك السورة ، والآخر أن لها نصف مهر مثلها . وقال إسماعيل : النكاح جائز . قال أبو الحسن النخعي : والقول يجوز جميع ذلك أحسن . والإجارة والبيع كغيرهما من الأموال التي تُتَمَلَّك وتُباع وتُشتري . وإنما كره ذلك

مالك لأنه يستحب أن يكون الصداق معجلاً، والإجارة والنج في معنى المؤجل . احتج أهل القول الأول بأن الله تعالى قال : « وأموالكم » وتحقيق المال ما يتعلق به الأطلاق، ويستد للارتفاع ، ومنفعة الرقبة في الإجارة ومنفعة التعليم للعلم كله ليس بمال . قال الطحاوي : والأصل المحتص عليه أن رجلاً لو استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن سماها بدرهم لم يحز؛ لأن الإجازات لا تجوز إلا لأحد معينين، إما على عمل بعينه تكباًة ثوب وما أشبهه، وإما على وقت معلوم ؛ وكان إذا استأجره على تعليم سورة فذلك إجارة لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم، وإنا استأجره على أن يعلم ، وقد يفهم بقليل التعليم وكثيره في قليل الأوقات وكثيرها . وكذلك لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يحز للعاني التي ذكرناها في الإجازات . وإذا كان التعليم لا يملك به المنافع ولا أعيان الأموال ثبت بالنظر أنه لا يملك به الأيضاع . والله الموفق . احتج من أجاز ذلك بحديث سهل بن سعد في حديث الموهوبة ، وفيه فقال : « اذهب فقد ملكتها بما ملكك من القرآن » . في رواية قال : « أنطلق فقد تزوجتكها فعلمها من القرآن » . قالوا : ففى هذا دليل على انعقاد النكاح وتأخر المهر الذى هو التعليم، وهذا على الظاهر من قوله « بما ملكك من القرآن » فإن الباء للموضع كما تقول : خذ هذا بهذا، أى عوضاً منه . وقوله في الرواية الأخرى « فعلمها » نص فى الأمر بالتعليم، والمساق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح، ولا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل بما حفظ من القرآن ، أى لما حفظه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ فإن الحديث الثانى يصح بخلافه في قوله « فعلمها من القرآن » . ولا حجة فيما روى عن أبى طلعة أنه خطب أم سليم فقالت : إن أسلم تزوجته . فأسلم فتزوجها ؛ فلا يعلم مهر كان أكرم من مهرها ، كان مهرها الإسلام ؛ فإن ذلك خاص به . وأيضاً فإنه لا يصل إليها منه شيء بخلاف التعليم وغيره من المنافع . وقد زوج شعيب عليه السلام أبنته من موسى عليه السلام على أن يرتقى له غنما في صداقتها ؛ على ما يأتى بيانه في سورة « القصص » . وقد روى من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه : « يا فلان هل

تَزَوَّجْتُ ؟ قال : لا وليس منى ما أتزوج به . قال : " أليس معك « قل هو الله أحد » ؟ " قال : بلى ! قال : " قلت القرآن . أليس معك آية الكرسي ؟ " قال : بلى ! قال : " ربيع القرآن . أليس معك « إذا جاء نصر الله والفتح » ؟ " قال : بلى ! قال : " ربيع القرآن . أليس معك « إذا زلزلت » ؟ " قال : بلى ! قال : " ربيع القرآن . تزوج تزوج " .

قلت : وقد أخرج الدارقطني حديث سهل من حديث ابن مسعود ، وفيه زيادة تعيين ما احتج به مالك وغيره ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ينكح هذه ؟ " فقام ذلك الرجل فقال : أنا يا رسول الله ، فقال : " ألك مال ؟ " قال : لا يا رسول الله ، قال : " فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ " . قال : نعم ، سورة البقرة ، وسورة المفضل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قد أنكحتكها على أن تُعمرها وتعلمها وإنا نرزقك الله عوضتها " . فتزوجها الرجل على ذلك . وهذا نص - - لومح - - في أن التلميع لا يكون صداقا . قال الدارقطني : تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك الحديث . و (قَرِيبَةٌ) نصب على المصدر في موضع الحال ، أى مفروضة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاثَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْقَرِيبَةِ) أى من زيادة ونقصان في المهر ، فإن ذلك سائغ عند التراضي بعد استقرار القرينة . والمراد إبراء المرأة عن المهر ، أو توفية الرجل كل المهر إن طلق قبل الدخول . وقال القائلون بأن الآية في النعمة : هذا إشارة إلى ما تراضيا عليه من زيادة في مدة النعمة في أول الإسلام ، فإنه كان يتزوج الرجل المرأة شهرا على دينار مثلا ، فإذا انقضى الشهر فربما كان يقول : زيدني في الأجل أزيدك في المهر . بين أن ذلك كان جائزا عند التراضي .

قوله تعالى : وَمَنْ لَّهٗ يَسْتَطِيعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِعْمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنْ كُنَّ حُرًّا بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَتٍ غَيْرَ مُسْفَحَةٍ وَلَا مَمْنُونَةٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتَ
فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ
لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٥﴾
فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا) الآية . نبيه تعالى على تخفيف
في النكاح وهو نكاح الأمة لمن لم يجد الطول . واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة
أقوال : الأول - السعة والنيق ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي وابن زيد
ومالك في المدونة . يقال : طال بطول طولا في الإفضال والقسمة . وفلان ذو طول أى
ذو قدرة في ماله (بفتح الطاء) . وطولا (بضم الطاء) في ضد القصر . والمراد ههنا القدرة على
المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال أحمد بن
المستدل قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به على النكاح من نقد أو عرض أو دين على مليء .
قاله وكل ما يمكن بيعه وإجارته فهو طول . قال : وليست الزوجة ولا الزوجتان ولا الثلاثة
طولا . وقال : وقد سمعت ذلك من مالك رضى الله عنه . قال عبد الملك : لأن الزوجة لا ينكح
مسا ولا يصل بها إلى غيرها إذ ليست بمال . وقد سئل مالك عن رجل يزوج أمة وهو ممن
يجد الطول ؛ فقال : أرى أن يفرق بينهما . قيل له : إنه يخاف العنت . قال : السوط
يضرب به . ثم خففه بعد ذلك . القول الثاني - الطول الحرة . وقد اختلف قول مالك
في الحرة هل هي طول أم لا ؛ فقال في المدونة : ليست الحرة بطول تمنع من نكاح الأمة ؛
إذ لم يجد سعة لأخرى وخاف العنت . وقال في كتابه ما يقتضى أن الحرة بمثابة الطول . قال
القيمي : وهو ظاهر القرآن . وروى نحو هذا عن ابن حبيب ، وقاله أبو حنيفة فيقتضى
ههنا لأن من هنده حرة فلا يجوز له نكاح أمة وإن عدم السعة وخاف العنت ؛ لأنه طالب
شهوة وعنده أمرأة ؛ وقال به الطبري وأحتج له . قال أبو يوسف : الطول هو وجود الحرة

تحتها ؛ فإنما كانت تحت حُرّة فهو ذو طيل ، فلا يجوز له نكاح الأُمّة . القول الثالث — الطول
 الجُلْدُ والعَصْرُ لمن أحب أُمّة وهويّا حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها ، فإن له أن
 يتزوج الأُمّة إذا لم يملك هواها وخاف أن يتنجس بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح حُرّة ،
 هذا قول قَتَادَةَ والنَّخَعِيِّ وعطاء وسفيان الثوري . فيكون قوله تعالى : « لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ »
 على هذا التأويل في صفة عَدَمِ الجُلْدِ . وعلى التأويل الأول يكون تزويج الأُمّة معلقا بشرطين :
 عَدَمِ السَّعَةِ في المال ، وخُوفِ الْعَنَتِ ؛ فلا يصح إلا باجتماعهما . وهذا هو نص مذهب
 مالك في المسدّونة من رواية ابن نافع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد . قال مُطَرِّفُ ابْنِ
 الْمَاسِحُشُونِ : لا يحل للرجل أن ينكح أُمّة ولا يُقْرَأَ إلا أن يجتمع الشرطان كما قال الله تعالى ؛
 وقاله أَصْبَغُ . وروى هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطاوس والزُهري
 ومُكْحُولٍ ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وغيره . فإن وجه
 المهر وعدم النفقة فقال مالك في كتاب محمد : لا يجوز له أن يتزوج أُمّة . وقال أَصْبَغُ : ذلك
 جائز ؛ إذ نفقة الأُمّة على أهلها إذا لم يضمها إليه . وفي الآية قول راجح — قال مجاهد : مما
 وسع الله على هذه الأُمّة نكاح الأُمّة والتصرانية ، وإن كان موسرا . وقال بذلك أبو حنيفة
 أيضا ، ولم يشترط خوف العنت ؛ إذا لم تكن تحت حُرّة . قالوا : لأن كل مال يمكن أن
 يتزوج به الأُمّة يمكن أن يتزوج به الحرة ؛ فالآية على هذا أصل في جواز نكاح الأُمّة مطلقا .
 قال مجاهد : وبه يأخذ سفيان ، وذلك أتى سألته عن نكاح الأُمّة فحدثني عن ابن أبي ليلى
 عن المنهال عن عباد بن عبد الله عن علي رضي الله عنه قال : إذا نُكِحَتِ الحُرّة على الأُمّة
 كان للحرّة يومان وللأُمّة يوم . قال : ولم ير عليّ به بأسا . وحجة هذا القول عمومُ قوله تعالى :
 « وَأَهْلُ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلا » إلى قوله :
 « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » ؛ لقوله عز وجل : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى
 وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً » . وقد انقضى الجمع على أن تُقْرَأَ أن يتزوج أرمها وإن
 خاف ألا يعبد . قالوا : وكذلك له تزويج الأُمّة وإن كان واجدا للطول غير خائف للعنت . وقد

دوى عن مالك في الذي يحسد طولاً لحوة أنه يتزوج أمة مع قدرته على طول الحرة ؛ وذلك
 ضيق حتى قوله . وقد قال مرة أخرى : ما هو بالحرام اللين وأجوزة . والصحيح أنه
 لا يجوز للزنا المسلم أن يتبع أمة غير مسلمة بحال ، ولأنه أن يتزوج بالأمة المسلمة إلا بالشرطين
 للنصوص عليهما كما بينا . والعنت الزنا ؛ فإن عديم الطول ولم يتخس العنت لم يحزل نكاح
 الأمة ، وكذلك إن وجد الطول وخشي العنت . فإن قدر على طول حرة كتابية وهي المسألة :

الثانية - فهل يتزوج الأمة ؛ اختلف العلماء في ذلك ، فقيل : يتزوج الأمة
 فإن الأمة المسلمة لا تلحق بالكفرة ، فأمة مؤمنة خير من حرة مشركة . واختاره ابن العربي .
 وقيل : يتزوج الكتابية ؛ لأن الأمة وإن كانت تفضلها بالإيمان فالكفرة تفضلها بالحرية
 وهي زوجة . وأيضاً فإن ولدنا يكون حراً لا يسترق ، وولد الأمة يكون رقيقاً ؛ وهذا هو
 الذي يمتنع على أهل المذهب .

الثالثة - واختلف العلماء في الرجل يتزوج الحرة على الأمة ولم تعلم بها ؛ فقالت
 طائفة : النكاح ثابت . كذلك قال سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والشافعي
 وأبو ثور وأصحاب الرأي ؛ ويرى عن علي . وقيل : لحرة الخيار إذا علمت . ثم في أي شيء
 يكون لها الخيار ؛ فقال الزهري وسعيد بن المسيب ومالك وأحمد وإسحاق في أن يُقيم معه
 أو تفرقه . وقال عبد الملك : في أن يُتزوج نكاح الأمة أو تفسخه . وقال النخعي : إذا تزوج
 الحرة على الأمة فافق الأمة إلا أنوف يكون له منها ولد ؛ فإن كان لم يُفارق بينهما . وقال
 مسروق : يفسخ نكاح الأمة ؛ لأنه لم يُرأسح للضرورة كالميتة ، فإذا ارتفعت الضرورة
 فارتفعت الإلزام .

الرابعة - فإن كنت تحب أتان علمت الحرة بواحدة منهما ولم تعلم بالأخرى فإنه
 يكون لها الخيار . لأن في لو أن حرة تزوج عليها لمة فوضيت ، ثم تزوج عليها أمة فوضيت ،
 ثم تزوج عليها أخرى فانكحت كالنكاح لها ، فكذلك هذه إذا لم تعلم بالأثنين وعلمت بواحدة .
 قال ابن القاسم قال مالك ، وإسحاق جعلنا الخيار للمرة في هذه المسائل كما قال العلماء قبل ؛

يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولو لا ما قالوه لرأسه حلالاً ؛
 لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكفبه الحيرة واحتاج إلى أخرى ولم يقدر على صحتها
 جازله أن يترجّح الأئمة حتى ينتهي إلى أربع بالتزويج بظاهر القرآن . ورواه ابن وهب عن
 مالك . وروى ابن القاسم عنه : يرد نكاحه . قال ابن العربي : والأوّل أصح في الدليل ،
 وكذلك هو في القرآن ؛ فإن من رضى بالسبب المحقّق رضى بالسبب المرتب عليه ، وألا يكون
 لها خيار ؛ لأنها قد عليت أن له نكاح الأربع ، وعليت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة ترّوج
 أمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يستبرأ في شروط الله سبحانه وتعالى
 عليها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه .

الخامسة — قوله تعالى : (الْمُحْصَنَاتِ) يريد الحرائر ؛ يدل عليه التقسيم بين
 وبين الإماء في قوله : « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وقالت فرقة : معناه العتائف . وهو ضعيف ؛
 لأن الإماء يقعن تحته فأجازوا نكاح إماء أهل الكتاب ، وحرّموا البنائيا من المؤمنات
 والكتابيات . وهو قول ابن ميسرة والسدي . وقد اختلف العلماء فيما يجوز للحر الذي لا يحد
 الطول ويغشى العنت من نكاح الإماء ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وابن شهاب الزهري
 والحارث المكي^(١) : له أن يترّوج أربعاً . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له أن ينكح من
 الإماء أكثر من اثنتين . وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق : ليس له أن ينكح من
 الإماء إلا واحدة . وهو قول ابن عباس ومسروق وجماعة ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « ذَلِكَ
 لِمَنْ خِشِيَ أَلَمْتَ مِنْكُمْ » وهذا المعنى يزول بنكاح واحدة .

السادسة — قوله تعالى : (فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) أي فليترّوج بأمة الدين . ولا
 خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له أن يترّوج أمة نفسه ؛ لعارض الحقوق واختلافها .

السابعة — قوله تعالى : (مِنْ قَبَائِكُمُ) أي المملوكات ، وهي جمع فتاة . والعرب
 تقول للملوك : قتي ، وللملوكات : فتاة . وفي الحديث الصحيح : « لا يقولن أحدكم عبيدي وأمتي »

(١) الكل : بالغم والكون نسبة إلى عكل بطن من تميم .

ولكن يعقل فتأى وفتاى " وسأى . ولفظ الفتى والفتاة يطلق أيضا على الأحرار في إبداء الشباب ، فأما في الممالك فيطلق في الشباب وفي الكبر .

الثامنة - قوله تعالى : (الْمُؤْمِنَاتِ) بين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمّة الكافية ، فهذه الصفة مشتركة عند مالك وأصحابه ، والشافعى وأصحابه ، والثورى والأوزاعى والحسن البصرى والزهرى ومكحول ومجاهد . وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الراى : نكاح الأمّة الكافية جائز . قال أبو عمر : ولا أعلم لهم سلفاً في قولهم ، إلا أبا مبصرة عمرو بن شرحبيل فإنه قال : إمام أهل الكتاب بمنزلة الحرائر منهم . قالوا : وقوله « المؤمنات » على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها ، وهذا بمنزلة قوله تعالى : « فَإِنْ يَخَفُوا أَلَّا يَسْتَدِرُّوا قَوَاعِدَهُ » فإن خاف ألا يسهل فتزوج أكثر من واحدة جاز ، ولكن الأفضل ألا يتزوج ؛ فكذلك هنا الأفضل ألا يتزوج إلا مؤمنة ، ولو تزوج غير المؤمنة جاز . واحتجوا بالقياس على الحرائر ، وذلك أنه لما لم يمنع قوله : « المؤمنات » في الحرائر من نكاح الكافيات فكذلك لا يمنع قوله : « المؤمنات » في الإمام من نكاح إماء الكافيات . وقال أشهب في المدونة : جائز للعبد المسلم أن يتزوج أمّة كافية . فالمنع عنده أن يفضل الزوج في الحريرة والذين ممّا ، ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثنية ، وإذا كان حراماً بلإجماع نكاحهما فكذلك وطؤهما بملك اليمين قياساً ونظراً . وقد روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا بأس بنكاح الأمّة المجوسية بملك اليمين . وهو قول شاذ مهجور لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار . وقالوا : لا يحل أن يطاها حتى تُسلم . وقد تقدم القول في هذه المسألة في « البقرة » مستوفى .

التاسعة - قوله تعالى : (وَأَلَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ) المعنى أن الله أعلم ببواطن الأمور ولكم ظواهرها ، وكلّمك بنو آدم وأكرمكم عند الله أتقاكم ، فلا تستكفؤا من التزوج بالإمام عند الضرورة ، وإن كانت حديثة عهد بيساء ، أو كانت نحرماً وما أشبه ذلك . ففى اللفظ تنبيه على أنه وبما كان إيمان أمّة أفضل من إيمان بعض الحرائر .

المباشرة — قوله تعالى : (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) ابتداء وخبر ؛ كقولك زيد في الدار .
والمعنى أتم بنو آدم . وقيل : أتم مؤمنون . وقيل : في الكلام عديم وتأخير ؛ للمعنى ،
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بعضكم بعضا : هذا فاته
هذا ، وهذا فاته هذا . فبعضكم على هذا التقدير مرفوع بفعله وهو فلينكح . والمقصود بهذا
الكلام توطئة نفوس العرب التي كانت تستهجن ولد الأمة وتبذره وتسميه المهين^(١) ، فلما جاء
الشرع بجواز نكاحها علموا أن ذلك التهجين لا معنى له ، وإنما انحطت الأمة فلم يحز لحر
الترقيج بها إلا عند الضرورة ؛ لأنه تسبب إلى إرفاق الولد ، وأن الأمة لا تفرغ للزوج على
الدوام ، لأنها مشغولة بخدمة المولى .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ) أى بولاية أربابهن المالكين
وإنهم . وكذلك العبد لا ينكح إلا بإذن سيده ؛ لأن العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله
مستغرق ، لكن الفرق بينهما أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن أجازاه السيد جاز ؛
هذا مذهب مالك وأصحاب الرأى ، وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبى رباح وسعيد بن
المسيب وشريح والشافعي . والأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها فسخ ولم يحز بإجازة السيد ؛
لأن نقصان الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة . وقالت طائفة : إذا نكح العبد بغير
إذن سيده فسخ نكاحه ؛ هذا قول الشافعي والأوزاعي وداود بن علي ، قالوا : لا يجوز إجازة
المولى إن لم يحضره ؛ لأن العتد الفاسد لا تصح إجازته ، فإن أراد النكاح استقبله على سئته .
وقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده . وقد كان ابن عمر يمتد
العبد بذلك زائنا ويحتج ؛ وهو قول أبى ثور . وذكر عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر ، وعن مقرر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبدا له نكح بغير إذنه
فضربه الحد وفرق بينهما وأبطل صداقها . قال : وأخبرنا ابن جريح عن موسى بن عقبة أنه
أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى نكاح العبد بغير إذن وليه زنا ، ويرى عليه الحد ،

(١) المهين : الذى أبوه مرءى وأمه أمة فخر محنة .

ويصاب الذين أنكحوهما. قال: وأخبرنا ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا جَدٍ نَكَحَ بِنْتَهُ إِذْنُ سَيِّدِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ». وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو نكاح حرام؛ فإن نكح بإذن سيده فالطلاق بيد من يستحل الفرج. قال أبو عمر: على هذا مذهب جماعة فقهاء الأمصار بالجواز والعراق، ولم يختلف من ابن عباس أن الطلاق بيد السيد؛ وتابعه على ذلك جابر بن زيد ورفقة. وهو عند العلماء شذوذ لا يُرجح عليه، وأظن ابن عباس تأول في ذلك قول الله تعالى: «صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ». وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه؛ فإن نكح نكاحا فاسدا فقال الشافعي: إن لم يكن دخل فلا شيء له، وإن كان دخل فعليه المهر إذا عتيق؛ وهذا هو الصحيح من مذهبه، وهو قول أبي يوسف ومحمد لا مهر عليه حتى يعتق. وقال أبو حنيفة: إن دخل بها فلها المهر. وقال مالك والشافعي: إذا كان عبد بين رجلين فأذن له أحدهما في النكاح فنكح فالنكاح باطل، فاما الأمة إذا آذنت أهلها في النكاح فأذنوا جاز، وإن لم تباشر العقد لكن تَوَلَّى من يعقده عليها.

الثانية عشرة - قوله تعالى: (وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ) دليل على وجوب المهر في النكاح، وأنه للأمة. (بالمعروف) معناه بالشرع والسنة، وهذا يقتضي أنهن أحق بمهورهن من السادة، وهو مذهب مالك. قال في كتاب الزهون: ليس للسيد أن يأخذ مهر أمته ويتعها بلا جهاز. وقال الشافعي: الصداق للسيد؛ لأنه عوض فلا يكون للأمة. أصله إجازة المنفعة في الرقة، وإنما ذكرت لأن المهر وجب بسببها. وذكر القاضي إسماعيل في أحكامه: زعم بعض العراقيين إذا زوج أمته من عبده فلا مهر. وهذا خلاف الكتاب والسنة وأطعن فيه.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: (مُحْصَنَاتٍ) أي عفاف. وقرأ اليكساني «محصنات» بكسر الصاد في جميع القرآن، إلا في قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». وقرأ الباقون بالنصب في جميع القرآن. ثم قال: (فَيَرْسُلْنَ فِيهِنَّ) أي فيزوجن، أي مملكات بالزنا، لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلية، ولحقوا بآيات منصوبات كراية البطار.

(وَلَا تُخَذِّلَاتِ أَخْدَانِ) أصدقاء على الفاحشة ، واحلهم خذن وخدين ، وهو الذي يخاذلك ، ورجل خذنة ، لذا فقد اخذنا أى اصحابا ، من أبى زيد . وقيل : المسايقة للمهاجرة بالزنا ، أى التى تتركى نفسها لتلك . وذات الخلدن هى التى ترى سرا . وقيل : للمسايقة المبذولة . وذات الخلدن التى ترى بواحد . وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنا ، ولا تعيب أخذ الأخدان ، ثم رفع الإسلام جميع ذلك ؛ وفى ذلك نزل قوله تعالى : « وَلَا تَقْرُبُوا الْقَوَاعِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » ؛ عن ابن عباس وغيره .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : (فَإِذَا أَحْصَيْنَ) قراءة عاصم وحزمة واليكساينى : بفتح الميمزة . الباقيون بضمها . فبالفتح معناه أَسْلَمْنَ ، وبالضم زُوجُن . فإذا زنت الأمة المسلمة جُلِيت نصف جلد الحرة ؛ وإسلامها هو إحصائها فى قول الجمهور : ابن مسعود والشعبي والزهرى وغيرهم . وطبعه فلا تُحَدَّ كافرة إذا زنت ؛ وهو قول الشافعى فيما ذكر ابن المنذر . وقال آخرون : إحصائها التزوج بجزء ؛ فإذا زنت الأمة المسلمة التى لم تتزوج فلا حدَّ عليها ، قاله سعيد بن جبير والحسن وقتادة ، وروى عن ابن عباس وأبى الثَّوْنَاء ، وبه قال أبو عبيد . قال : وفى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن حدِّ الأمة فقال : إنَّ الأمة أُمْتُت فَرَقَةٌ رأسها من وراء النار . قال الأصمى : الفسوة جلدة الرأس . قال أبو عبيد : وهو لم يُرد الفسوة بينها ، وكيف تُلقَى جلدة رأسها من وراء النار ، ولكن هذا مثل ! إنما أراد بالفسوة الفتناء ، يقول : ليس عليها فتناء ولا حجاب ، وأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه ، لا تقدر على الامتناع من ذلك ؛ فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور ، مثل رعاية النعم وأداء الضريبة ونحو ذلك ؛ فكانه رأى ألا حدَّ عليها إنا بغرت لهذا المعنى . وقالت فرقة : إحصائها التزوج ، إلا أن الحد واجب على الأمة المسلمة غير المتروجة بالسنة ؛ كما فى صحيح البخارى وسُئِلَ أنه قيل : يا رسول الله ، الأمة إذا زنت ولم تُحصَن ؟ فأوجب عليها الحد . قال الزهرى : بالمتروجة محدودة بالفرقت ، والمسلمة غير المتروجة محدودة بالحديث . قال القاضي إسماعيل فى قول من قال : إِذَا أَحْصَيْنَ أَسْلَمْنَ : بَسَدٌ ؛ لأن ذكر

الإيمان قد تقدم لمن في قوله تعالى « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وأما من قال : إذا أحصن تزوجن ، وأنه لا حد على الأمة حتى تروج ، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر القرآن وأحسبهم لم يصلوا هذا الحديث . والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلوبة بكتاب الله ، وإذا زنت ولم تحصن مجلوبة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا رجم عليها ، لأن الرجم لا ينتصف . قال أبو عمر : ظاهر قول الله عز وجل يقتضي ألا حد على أمة وإن كانت مسلمة إلا بعد التروج ، ثم جاءت السنة بجلدها وإن لم تحصن ، فكان ذلك زيادة بيان .

قلت : ظهر المؤمن حمى لا يستباح إلا بيقين ، ولا يقين مع الاختلاف ، لولا ما جاء في صحيح السنة من الجلد في ذلك . والله أعلم . وقال أبو قورنبا ذكر ابن المنذر : وإن كانوا اختلفوا في رجمهما فإنهما يرحمان إذا كانا محصنين ، وإن كان إجماع فالإجماع أولى .

الخامسة عشرة - وأختلف العلماء فيمن يُعَمِّمُ الحدَّ عليهما ، فقال ابن شهاب : مضت السنة أن يحدَّ العبد والأمة أهلوه في الزنا ، ألا أن يُرفع أمرهم إلى السلطان فليس لأحد أن يفتات عليه ، وهو مقتضى قوله عليه السلام : « إذا زنت أمة أحيدهم فليجدها الحد » . وقال علي رضي الله عنه في خطبته : يا أيها الناس ، أقيموا على أوقائكم الحد ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فغشيت إن أنا جلستها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أحسنت » . أخرجه مسلم موقوفاً عن علي . وأسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقيموا الحدود على ما ملكت إيمانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن » . وهذا نص في إقامة السادة الحدود على المسالك من أحصن منهم ومن لم يحصن . قال مالك رضي الله عنه : يحد المولى عبده في الزنا وشرب الخمر والقتل إذا شهد عنده الشهود بذلك ، ولا يقطعه في السرقة ، وإنما يقطعه الإمام ، وهو قول الليث . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على سيدهم ، منهم ابن عمر وأنس ، ولا يخالف لهم من الصحابة . وروى عن ابن أبي ليلى أنه قال : أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائهم إذا

زنت في مجالسهم . وقال أبو حنيفة : يقيم الحدود على السيد والإماء السلطان دون المولى في الزنا وسائر الحدود ؛ وهو قول الحسن بن حي . قال الشافعي : يحتمل المولى في كل حد ويقطعه ، واحتج بالأحاديث التي ذكرنا . وقال الثوري والأوزاعي : يحده في الزنا ، وهو مقتضى الأحاديث ، والله أعلم . وقد مضى القول في قريب السيد في هذه السورة .

السادسة عشرة — فإن زنت الأمة ثم صفت قبل أن يحتملها سيدها لم يكن له سبيل إلى حدها ، والسلطان يجلدها إذا ثبت ذلك عنده ؛ فإن زنت ثم تزوجت لم يكن لسيدها أن يجلدها أيضا لحق الزوج ؛ إذ قد يضره ذلك . وهذا مذهب مالك إذا لم يكن الزوج ملكا للسيد ، فلو كان ، جاز للسيد ذلك لأن حقهما حقه .

السابعة عشرة — فإن أقر العبد بالزنا وأنكره المولى فإن الحد يجب على العبد لإقراره ، ولا تنفك لما أنكره المولى ، وهذا يجمع عليه بين العلماء . وكذلك المدبر وأُم الولد والمكاتب والمعتق بعبده . وأجمعوا أيضا على أن الأمة إذا زنت ثم أعتقت حُتَّت حد الإماء ؛ وإذا زنت وهي لا تعلم بالعتق ثم علمت وقد حُتت أُقيم عليها تمام حد الحرة ؛ ذكره ابن المنذر .

الثامنة عشرة — واختلقوا في عفو السيد عن عبده وأَمته إذا زنيا ؛ فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو . وقال غير الحسن : لا يسعه إلا إقامة الحد ، كما لا يسع السلطان أن يعفو عن حد إذا علمه ، لم يسع السيد كذلك أن يعفو عن أَمته إذا وجب عليها الحد ؛ وهذا مذهب أبي ثور . قال ابن المنذر : وبه قول .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ قُلُوبُهُنَّ يَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ أي الجلد . وبني بالمحصنات ما هنا الأبكار الحرائر ؛ لأن الثيب عليها الرجم والرجم لا يتبعض ، وإنما قيل للبرك حصنة وإن لم تكن متروجة لأن الإحصان يكون بها ؛ كما يقال : أُخِيتُ قبل أن يُضْحَى بها ؛ وكما يقال للبقرة مثيرة قبل أن تُثِير . وقيل : « المحصنات » المتزوجات ؛ لأن عليها الضرب والرجم في الحديث ، والرجم لا يتبعض فصار عليهن نصف الضرب . والقائدة في حصان حدهن أنهن أضعف من الحسرات . ويقال : إثنين لا يصلن إلى مرادهن كما تصل الحرات . وقيل :

لأن العقوبة تجب على قدر النعمة؛ ألا ترى أن الله تعالى قال لأزواج النبی صلی الله علیه وسلم :
 • يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِيَنَّكُم مِّنْ بَعْضِهِمْ مُّبْتَغٍ يُّبْتَغِ لَهَا صَعْفًا يُبْتِغِينَ • فلما كانت
 يستعين أكثر جمل عو بنين أشد، وكذلك الإمام لما كانت نعمتهن أقل فعقوبتهن أقل .
 وذكر في الآية حد الإمام خاصة ولم يذكر حد العبد؛ ولكن حد العبد والإماء سواء : نعمسون
 جلبة في الزنا ، وفي القذف وشرب الخمر أربعون ؛ لأن حد الأمة إنما نقص لنقصان الرق
 فدخل لذكر من العبد في ذلك بعة المملوكة ، كما دخل الإمام تحت قوله عليه السلام :
 " من أعتق شرفاً له في عبد " . وهذا الذي يسميه العلماء القياس في معنى الأصل ؛ ومنه قوله
 تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » الآية . فدخل في ذلك المحصن قطعاً على ما يأتي بيانه
 في سورة طه ^{١١} . إن شاء الله تعالى .

لخليفة عشرين - واجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس بواجب لازم على
 ربها ، وإن اختاروا له ذلك ؛ لقوله عليه السلام : " إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَيْنَ زَانَاهَا فَلْيُجْلِدْهَا
 الْحَدَّ وَلَا يُغَيَّبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيُجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُزَوَّجْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَيْنَ زَانَاهَا
 فَلْيُجْلِدْهَا مِائَتًا مِنْ شَرِّ " ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها
 في الرابعة . منهم دود وغيره ؛ لقوله : " فليبيعها " وقوله : " ثم يبيعوها ولو بضيفير " . قال
 ابن شهاب : فلا تُدْرَى بعد الثالثة أو الرابعة ؛ والضيفير الحبل . فإذا باعها عَرَفَ زَانَاهَا لِأَنَّهُ
 حَبِيبٌ فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَكُم . فإن قيل : إنا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجوب على بائعها
 التعرف بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها لأنها بما قد أمر بإبعادها . فالجواب أنها مال
 ولا تُضَاعَفُ للنهي عن إضالة المال ، ولا تُسَيَّبُ لأن ذلك إغراء لها بالزنا وتمكين منه ،
 ولا تجبس ذلكا لأن فيه تهطيل متعتها على سيدها فلم يبق إلا بيعها . ولعل سيدها الثاني يبيعها
 بالوطء أو يسلخ في التحرز فيصنعها من ذلك . وعلى الجملة فعند قبول الملاك تختلف عليها
 الأحكام . والله أعلم .

(١) لا يزيب : لا يكتبه ولا يزوج بعد القرب .

(٢) أي : صديقا .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أى الصبر على النوبة خير من نكاح الأمة ؛ لأنه يفضي إلى إرفاق الولد ، والنفس من النفس والصبر على مكروم الأخلاق أولى من البذالة . وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إنما حرّرت أمة فقد أرق نصفه .
يعنى بصبر ولده رقيقاً ؛ فالصبر عن ذلك أفضل لكيلا يرق الولد . وقال سعيد بن جبير : ما نكح الأمة من الزنا إلا قريب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أى من نكاح الإمام . وفى سنن ابن ماجه عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليزوج الحرات " .
ورواه أبو إسحاق التلمي من حديث يونس بن مرقاس ، وكان خادماً لأنس ، وزاد : قال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحرات صلاح البيت والإماء هلاك البيت — أو قال — فساد البيت "

قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي بَشَّرْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٦﴾

أى ليبين لكم أمر دينكم ومصالح أمركم ، وما يحل لكم وما يحرم عليكم . وذلك يدل على امتناع خلق واقعة عن حكم الله تعالى ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا قَرَّبُوا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ على ما يأتى . وقال بعد هذا « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » بقاء هذا « بأن » والأول باللام . فقال الفراء : العرب تعاقب بين لام كى وأن ؛ فتأتى باللام التى على معنى « كى » فى موضع « لن » فى أردت وأمرت ؛ فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل . ولا يجوز ظننت لتفعل ؛ لأنك تقول ظننت أن قد فت . وفى التثنية « وَأُمرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ » . « وَأُمرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَامِهِمْ » . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ » . قال الشاعر :

(١) عبارة سعيد بن مسهر كافى تفسير الطبرى : « ما أزيلت أجمع الأمة من الزنا إلا قتلا » . أى ما انتهى وما يتابع .
(٢) هو كثير مرة .

أريد لأتسى ذكرها فكأنما • قتل لي لئس بكل سبيل

يريد أن أنسى، قال النحاس: وخطأ الزجاج هذا القول وقال: لو كانت اللام بمعنى «أن» لسلخت عليها لام أخرى؛ كما تقول: جئت كي تكمنى، ثم تقول: جئت لكي تكمنى، وأنشدنا: أردتُ لكيما يعلم الناس أنها • مراويل قنيس والوفود شهود^(١)

قال: والتقدير أراد به ليبن لكم. قال النحاس: وزاد الأمر على هذا حتى سماها بعض القراء لام أن، وقيل: المعنى يريد الله هنا من أجل أن يبين لكم.

(وَيَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي من أهل الحق. وقيل: معنى «يهديكم» يبين لكم طرق الذين من قبلكم من أهل الحق وأهل الباطل. وقال بعض أهل النظر: في هذا دليل على أن كل ما حرم الله قبل هذه الآية طيبا فقد حرم على من كان قبلنا. قال النحاس: وهذا غلط؛ لأنه يكون المعنى وبين لكم أمر من كان قبلكم ممن كان يحتجب ما نهي عنه، وقد يكون بين لكم كما يتبين لمن قبلكم من الأنبياء فلا يؤتى به إلى هذا بينه. ويقال: إن قوله «يريد الله» ابتداء القصة، أي يريد الله أن يبين لكم كيفية طاعته. «ويهديكم» يعرفكم «سبل الذين من قبلكم» أنهم لما تركوا أمري كيف عاقبتهم، وأتم إذا علمت ذلك لا أطاعكم ولكن أنوب عليكم. (والله عليم) بمن تاب (حكيم) بقبول التوبة.

قوله تعالى: وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُبَيِّنُوا مِثْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾

قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ابتداء وخبر. و«أن» في موضع نصب يريد، وكذلك «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» فإن يخفف في موضع نصب يريد؛ والمعنى: (١) ليت قيس بن عباد، ويحيى:

والأخوفا تاب قيس وحله • مراويل طاعته سموع

قال ابن سيده: يشاء أن يبا عارده روي بين في سيرة أوفيه من الأحرار فجد قيس من مراويله وأقاما للآراء قضت به؛ فقال طين الجين يمتد من إلقاء سراويله في التبداء المبرور. (من اللسان مادة «مرل»).

يريد توبتكم، أى قبلها فيتجاوز عن ذنوبكم ويريد التخفيف عنكم . قيل : فى جميع أحكام الشرع، وهو الصحيح . وقيل : المراد بالتخفيف نكاح الأمة، أى لما علمنا ضعفكم عن الصبر عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإماء؛ قاله مجاهد وابن زيد وطاوس . قال طاوس : ليس يكون الإنسان فى شىء أضعف منه فى أمر النساء . وأختلف فى تعيين المتعين للشهوات؛ فقال مجاهد : هم الزناة . السدى : هم اليهود والنصارى . وقالت فرقة : هم اليهود خاصة؛ لأنهم أرادوا أن يتبعهم المسلمون فى نكاح الأخوات من الأب . وقال ابن زيد : ذلك مل العموم، وهو الأصح . والميل : المدول عن طريق الاستواء؛ فمن كان عليها أحب أن يكون أمثاله عليها حتى لا يلحقه ممة .

قوله تعالى : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) نصب على الحال؛ والمعنى أن هواه يستميله وشهوته وغضبه يستخفانه؛ وهذا أشد الضعف فأحتاج إلى التخفيف . وقال طاوس : ذلك فى أمر النساء خاصة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » أى وخلق الله الإنسان ضعيفا، أى لا يصبر عن النساء . قال ابن المسيب : لقد أتى على ثمانون سنة وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو بالآخرى وصاحبى اعمى أصم - يعنى ذكره - وإنى أخاف من فتنة النساء . ونحوه عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال عبادة : ألا ترونى لا أقوم إلا رقادا ولا أكل إلا ما لوتى لى - قال يحيى : يعنى لبن ومخن - وقد مات صاحبى منذ زمان - قال يحيى : يعنى ذكره - وما يسرنى أنى خلوت بامرأة لا تحل لى، وأن لى ما تطلع عليه الشمس مخافة أن يأتينى الشيطان فيحركه، على أنه لا سمح له ولا بصير ! .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٥١﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخَسُوا فِي الْمَالَاتِ الَّتِي تَبْخَسُونَ عَنْهَا وَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّهَا لَا تَبْخَسُ عَنْكُمْ وَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّهَا لَا تَبْخَسُ عَنْكُمْ وَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّهَا لَا تَبْخَسُ عَنْكُمْ ﴾ . ووجه ذلك تكثر على ما بيناه ؛ وقد قدمنا معناه في البقرة . ومن أكل المال بَيْعُ الرِّبَانِ ؛ وهو أن يأخذ منك السلعة أو يكتري منك الدابة ويعطيك درهما فما فوقه ، على أنه إن اشتراها أو ركب الدابة فهو من ثمن السلعة أو ركاء الدابة ؛ وإن ترك ابتاع السلعة أو ركاء الدابة فما أعطاك فهو لك . فهذا لا يصلح ولا يجوز عند جماعة الفقهاء الأمصار من المجازيين والمراقين ، لأنه من باب بيع الثمار والتمر والمخاطرة ، وأكل المال بالباطل شير عِوض ولا هبة ، وذلك باطل بإجماع . وبيع الرِّبَانِ منسوخ إذا وقع على هذا الوجه قبل القبض وبمده ، وترد السلعة إن كانت قائمة ، وإن فاتت رد قيمتها يوم قبضها . وقد روى عن قوم منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع ابن عبد الحارث وزيد بن أسلم أنهم أجازوا بيع الرِّبَانِ على ما وصفنا . وكان زيد بن أسلم يقول : أجازاه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : هذا لا يُعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، وإنما ذكره عبد الرزاق عن الأسلمي عن زيد بن أسلم مُرْسَلًا ؛ وهذا مثله ليس حجة . ويحتمل أن يكون بيع الرِّبَانِ الجائز على ما تأوله مالك والفقهاء معه ؛ وذلك أن يُعْرَبَ ثم يحسب عُربانه من الثمن إذا أختار تمام البيع . وهذا لا خلاف في جوازه عن مالك وغيره . وفي موطنًا مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرِّبَانِ . قال أبو عمر : قد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن أبي ليثة أو عن ابن وهب عن ابن أبي ليثة ؛ لأن ابن أبي ليثة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه . حدث به عن ابن أبي ليثة ابن وهب وغيره ، وابن أبي ليثة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنه احترفت كتبه فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط . وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح . ومنهم من يضعف حديثه كله ، وكان عنده علم واسع وكان كثير الحديث ، إلا أن حاله عندهم كما وصفنا .

الثانية - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ هذا استثناء منقطع ، أى ولكن تجارة عن تراض . والتجارة هى البيع والشراء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » على ما تقدم . وقرى « تجارة » ، بالرفع أى إلا أن تقع تجارة ؛ وعليه أنشد سيويه :

فَدَى لِيْنِي دُخْلَ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي * إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبِ أَشْهَبُ

وتسمى هذه كان التامة ؛ لأنها تمت بفاعلها ولم تحتج إلى مفعول . وقرى « تجارة » بالنصب ؛ فتكون كان ناقصة لأنها لا تتم بالآدم دون الخبر ، فاسمها مضمرة فيها ، وإن شئت قدرته ؛ أى إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقد تقدم هذا ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ كَانُ ذُو عُسْرَةٍ » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿تِجَارَةً﴾ التجارة فى اللغة عبارة عن المعاوضة ؛ ومنه الأجر الذى يعطيه البارئ سبحانه العبد عوضاً عن الأعمال الصالحة التى هى بعض من فعله ؛ قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » . وقال تعالى : « يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ » . وقال تعالى : « إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » الآية . فسعى ذلك كله بيعاً وشراءً على وجه المجاز ، تشبيهاً بفقود الأثيرة والبياعات التى تحصل بها الأغراض ، وهو نوعان : قلب فى الحاضر من غير ثقل ولا سفر ، وهذا تريض واحتكار قد رغب عنه أولو الأقدار وزهد فيه ذوو الأخطار . والثانى قلب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، وهذا ألقى بأهل المروءة وأعم جذوى ومنفعة ، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرراً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسافر وماله لملى قلت إلا ما وقى الله »^(١) . يعنى على خطر . وقيل : فى التوراة يابن آدم ، أحدث سفراً أحدث لك رزقاً . الطبرى ؛ وهذه الآية أدل دليل على فساد قول ...^(٢)

(١) نسب صاحب الحان هذه العبارة إلى أعرابي . رابع مادة (قت) - وانقلت بالفتح بك التلاوة .

(٢) يباح بالأصول . والذى فى الطبرى : «فى هذه الآية إيابة من الله تعالى ذكره من تكذيب قوله بالجهل المصونة المنكرين طلب الأنوار بالتجارا والصلاعات والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَانُوا أَمْوَالَهُمْ يَنْكِبُ بِالْأَمْوَالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » اكتساباً أحل ذلك لها . رابع الطبرى فى تفسير الآية وسياق فى ص ١٠٦

الرابعة - اعلم أن كل معاوضة تجارة على أى وجه كانت الموضع ، إلا أن قوله « **بالباطل** » أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعا من رباً أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخنزير والخنزير وغير ذلك . وخرج منها أيضا كل عقد جائز لا عوض فيه ؛ كالقرض والصدقة والمبة لا للتواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذان طرفان متفق عليهما . وخرج منها أيضا دعاء أخيك إياك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى : « **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** » فكان الرجل يتخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية ؛ فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في « **النور** » ؛ فقال : « **لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ** » إلى قوله « **أَنْتَانَا** » ؛ فكان الرجل الغنى يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول : **إِنِّي لِأَجْعَ أَنْ أَكُلَ مِنْهُ** - **وَالنَّجَّحُ الْحَرَجُ** - ويقول : **المسكين أحق به مِنِّي** . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعام أهل الكتاب .

الخامسة - لو اشتريت من السوق شيئا ، فقال لك صاحبه قبل الشراء : **ذُقْهُ وَأَنْتَ فِي حُلٍّ** ؛ فلا تأكل منه ، لأن إذنه بالأكل لأجل الشراء ، فربما لا يقع بينكما شراء فيكون ذلك الأكل شبهة ، ولكن لو وصف لك صفة فأشترينه فلم نجد على تلك الصفة فانت بالخيار .

السادسة - والجمهور على جواز الفبن في التحابة ؛ مثل أن يبيع رجل ياقوته بدرهم وهي تساوي مائة فذلك جائز ، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله الكثير بالثافة اليسير ، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك ، كما تجوز المبة لو وهب . واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك ؛ فقال قوم : عرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو جائز إذا كان رشيدا حرا بالغا . وقالت فرقة : **الفبن** إذا تجاوز الثلث مردود ، وإنما أبيع منه المتعارف المتعارف في التجارات ، وأما المتفاحش الفادح فلا ؛ وقاله ابن وهب من أصحاب

مالك . والأوّل أصحّ؛ لقوله عليه السلام في حديث الأئمة الزائنية "عليهما ولو بغيره" وقوله عليه السلام لعمر "لا تبته - يعني الفرس - ولو أعطاك به درهم واحد" وقوله عليه السلام: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" وقوله عليه السلام: "لا يبيع حاضر لباد"^(١) وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة - قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاثٍ مِنْكُمْ﴾ أي عن رضاء، إلا أنها جاءت من المفاعلة إذ التجارة من اثنين . وأختلف العلماء في التراخي؛ فقالت طائفة : تحامه وجزمه بافتراق الأبدان بعد عقدة البيع، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه : اِخْتَرُ؛ فيقول : قد اخترت، وذلك بعد العقدة أيضا فينجزم أيضا وإن لم يتفرقا؛ قاله جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وابن عبيدة وإسحاق وغيرهم . قال الأوزاعي : هما بالخيار ما لم يتفرقا؛ إلا يبوأ ثلاثة : بيع السلطان المغنم، والشركة في الميراث، والشركة في التجارة؛ فإذا صافقه في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . قال : وحدّ الفرقة أن يتوارى كل واحد منهما عن صاحبه؛ وهو قول أهل الشام . وقال الليث : التفريق أن يقوم أحدهما . وكان أحمد بن حنبل يقول : هما بالخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانهما ، وسواء قالا اختر أو لم يقولاه حتى يتفرقا بأبدانهما من مكانهما ؛ وقاله الشافعي أيضا . وهو الصحيح في هذا الباب للأحاديث الواردة في ذلك . وهو مروى عن ابن عمر وأبي بزة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة : تمام البيع هو أن يقصد البيع بالألجنة فينجزم العقد بذلك ويرتفع الخيار . قال محمد بن الحسن : معنى قوله في الحديث "اليّمان بالخيار ما لم يتفرقا" أن البائع إذا قال قد بعثك فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت ؛ وهو قول أبي حنيفة ، ونصّ مذهب مالك أيضا ، حكاه ابن خُوَيْرِمَتَداد . وقيل : ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» . احتج

(١) الحاضر : القيم في المدن والقرى . والبادي : القيم بالبادية . والتي مع أن تأتي القدرى البية وسه فوث
يعنى السارد الى بيعة رخيما؛ فيقول له الحضري : أتركه معي لأنك في بيعه . فهنا الصنيع يجوز لما فيه من الإحترام
بالخير . والبيع إذا جرى مع المتسالة منقذ . وسئل ابن عباس عن معنى الحديث قال : لا يكون له محسنا .
(من ابن الأثير) . (٢) راجع ج ٣ ص ٣٥٧ طبعة أول أربعة .

لأولون بما ثبت من حديث سُمرة بن جُنْدَب وأبي بَرْزَة وابن عمرو عبد الله بن عمرو بن العاصي وأبي هريرة وحكيم بن حزام وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم "الييمان بالخيار ما لم يتفرقا" أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر". ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر، فقوله عليه السلام في هذه الرواية "أو يقول أحدهما لصاحبه اختَر" هو معنى الرواية الأخرى "إلا بيع الخيار" وقوله "إلا أن يكون بينهما عن خيار" ونحوه. أي يقول أحدهما بعد تمام البيع لصاحبه: اجترأ على البيع أو فسحه؛ فإن اختار إمضاء البيع تم البيع بينهما وإن لم يتفرقا. وكان ابن عمر وهو راوي الحديث إذا باع أحدا وأحب أن يُنفذ البيع مثني قليلا ثم رجح. وفي الأصول أن من روى حديثا فهو أعلم بتأويله لاسيما الصحابة إذ هم أعلم بالمقال وأقعد بالحال. وروى أبو داود والدارقطني عن أبي الوضئ^(١) قال: كنا في سفر في عسكرة فأتى رجل معه فرس فقال له رجل منا: أتبيع هذا الفرس بهذا الغلام؟ قال نعم؛ فباعه ثم بات ممتنا، فلما أصبح قام إلى فرسه، فقال له صاحبه: مالك والفرس! اليس قد بعته؟ فقال: مالي في هذا البيع من حاجة. قال: مالك ذلك، لقد بعته. فقال لها القوم: هذا أبو بَرزَة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتياه؛ فقال لها: أترضيان بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالا نعم. فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الييمان بالخيار ما لم يتفرقا" وإنى لا أراكما اتفرقا. فهذان صحبيان قد علما مخرج الحديث وعملا بمقتضاه، بل هذا كان عمل الصحابة. قال سالم قال ابن عمر: كنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرقا المتبايعان. قال: فتبايعت أنا ومثنان فبعته مالي بالوادي بمال له بخير؛ قال: فلما بعته طيفقت أنكص التفرق؛ خشية أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه. أخرجه الدارقطني ثم قال: إن أهل اللغة فرقوا بين فرقته غفقا وفتقة متفقا؛ فجعلوه بالتخفيف في الكلام وبالتثقل في الأبدان. قال أحمد بن يحيى لمعلم أنبئني ابن الأعرابي عن الفضل قال: يقال فرق بين الكلامين غفقا فافترقا وفتقت بين اثنين مشددا فتفرقا؛ فجعل الافتراق في القول والافتراق في الأبدان.

(١) أبو الوضئ: (فتح الرواد وكسر المعجمة المتحركة مهموز): جابر بن نسيب. (عن التلخيص).

احتجت المالكية بما تقدم بيانه في آية الدين ، وبقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »
وهذان قد نفاذا . وفي هذا الحديث إبطال الوفاء بالعقود . قالوا : وقد يكون التفرق
بالقول كعقد النكاح ووقوع الطلاق الذي سماه الله فراقا ؛ قال الله تعالى : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا
يَغْنِ اللَّهُ كَلَامَ مَنْ سَمِعَهُ » وقال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا » وقال عليه السلام
« تَفَرَّقَ أَتَمِّي » ولم يقل بأبدانها . وقد روى النَّارَقُطْنِي وغيره عن عمرو بن شعيب قال
سمعت شعبيا يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
« أَيْمًا رَجُلٍ أَتَبَعَ مِنْ رَجُلٍ بَيْعَةً فَإِنْ كَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا إِلَّا أَنْ
تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُقِيلَهُ » . قالوا : فهذه ينقل
على أنه قد تمَّ البيع بينهما قبل الافتراق ؛ لأن الإقالة لا تصح إلا فيما قد تمَّ من البيوع .
قالوا : ومعنى قوله « المتبايعان بالخيار » أى المتساومان بالخيار مالم يعقدا فإنه عقده بطل الخیار
فيه . والجواب — أننا ما آتينا به من الافتراق بالكلام فإنما المراد بذلك الأديان كما بيناه
في وآل عمران ، وإن كان صحيحا في بعض المواضع فهو في هذا الموضع غير صحيح . وبيانه
أن يقال : خبرونا عن الكلام الذى وقع به الاجتماع وتمَّ به البيع ، أهو الكلام الذى أريد به
الافتراق أم غيره ؟ فإن قالوا : هو غيره فقد أحالوا وجاعوا بما لا يعقل ؛ لأنه ليس تمَّ كلام
غير ذلك الكلام ، وإن قالوا : هو ذلك الكلام بعينه قيل لهم : كيف يجوز أن يكون الكلام
الذى به اجتماعا وتمَّ به بيعهما ، به افتراقا ، هذا عين الحال والفاسد من القول . وأما قوله :
« ولا يحل له أن يفارق صاحبه مخافة أن يُقِيلَهُ » فعناه — إن صح — على التنبه ؛ بدليل قوله
عليه السلام « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ مَثْرَتَهُ » وبل إجماع المسلمين على أن ذلك يحل لقاءه على
خلاف ظاهر الحديث ، وإجماعهم أنه جائز له أن يفارقه ليفذيعه ولا يقيله إلا أن يشاء .
وفيا أجمعوا عليه من ذلك ردُّ رواية من روى لا يحل ؛ إن لم يكن وجه هذا الخبر التنبه ؛
ولا فهو باطل بالإجماع . وأما تأويل المتبايعان بالتساويين لمسلمين من ظاهر التفسير والجماع
معناه المتبايعان بعد عقدهما غير أن ما داما في مجلسهما ، إلا بيما يقول أحدهما لصاحبه فيه ؛

استقر فبختار، فإن الخيار يقطع بينهما وإن لم يتفرقا، فإن فرض خيار فالمنى: إلا بيع الخيار فإنه يبقى الخيار بعد التفرق بالأبدان. ونظم هذا الباب في كتب الخلاف. وفي قول عمرو بن شعيب «سمعت أبي يقول» دليل على صحة حديثه، فإن التارقطي قال حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن علي - الوزان قال قلت لأحمد بن حنبل: شعيب سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول حدثني أبي. قال فقلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه قد سمع منه. قال التارقطي سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، وقد سمع سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

الثامنة - روى التارقطي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة». ويكره للتاجر أن يخلف لأجل روج السلعة وترينها، أو يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في مرض سلته، وهو أن يقول: صلى الله على عبد الله ما أجود هذا. ويستحب للتاجر ألا تسخه تجارته من أداء الفرائض، فإذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته حتى يكون من أهل هذه الآية: «وَجَلَّ لَا يُتِمِّمِينَ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» ومياني.

التاسعة - وفي هذه الآية مع الأحاديث التي ذكرناها ما يراد قول من يشكر طلب الأقوات بالتجارات والصناعات من المتصوفة الجهلة، لأن الله تعالى حرم أكلها بالباطل وأحلها بالتجارة، وهذا بين.

قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» فيه مسألة واحدة - قرأ الحسن «تقتلوا» على التكثير. وأرجح أهل التويل على أن المراد بهذه الآية انتهى أن يقتل بعض الناس بعضا. ثم قلنا بما ناول أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه لقتل في الحرس على الدنيا وطلب للسوء

بأن يحمل نفسه على القَرَر المؤذى إلى التلف . ويحتمل أن يقال : « ولا هتلتوا أنفسكم » في حال ضجر أو غضب ؛ فهذا كله يتناوله النهى . وقد احتج عمرو بن العاصى بهذه الآية حين امتنع من الاغتسال بالماء البارد حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفا على نفسه منه ؛ فقرر النبي صلى الله عليه وسلم احتجاجه وضحك عنده ولم يقل شيئا . ترجمه أبو داود وضره، وسياق .

قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا
وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٢٥﴾

ذلك إشارة إلى القتل لأنه أقرب مذكور ؛ قاله عطاء . وقيل : هو عائد إلى اكل المال بالباطل وقتل النفس ؛ لأن النهى عنهما جاء متصفا مسرودا ، ثم ورد الوعيد حسب النهى . وقيل : هو عام على كل ما نهى عنه من القضايا ، من أول السورة إلى قوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ » . وقال الطبرى : ذلك عائد إلى ما نهى عنه من آثم وعيد ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا » . لأن كل ما نهى عنه من أول السورة قرن به وعيد ، إلا من قوله « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ » فإنه لا وعيد بعده إلا قوله « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا » . والعدوان تجاوز الحد . والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وقد هُتِمَ . وقيد الوعيد بذكر العدوان والظلم ليخرج منه فعل السهو والغلط ، وذكر العدوان والظلم مع تقارب معانيهما لاختلاف ألفاظهما ، وحسن ذلك في الكلام كما قال :
• وَاللّٰهُ قَوْلُهُمَا كَذِبًا وَمِينًا ﴿٢٦﴾

وحسن العطف لاختلاف اللفظين ؛ يقال : بُدِّأَ وَتَحَقَّقَ ؛ ومنه قول يعقوب : « إِنَّمَا أَشْكُو بَيْنِي وَخِزْيَ إِلَى اللَّهِ » . فحسن ذلك لا خلاف اللفظ . و (نُصْلِيهِ) معناه يمسّه حرما . وقد بينا

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٣٠٩ طبعة ثانية أو ثالثة

(٢) هذا مجربيت لدى بن زيد ، وصلوه

• قَسَدَتِ الْأَدِيمُ لِإِعْسَافِهِ •

معنى الجمع بين هذه الآي وحديث أبي سعيد الخدري في العصاة وأهل الكبائر لمن أنفذ عليه الوعيد؛ فلا معنى لإعادة ذلك . وقرأ الأعمش والتحيي «تصلية» بفتح النون ، على أنه منقول من صلي نارا، أى أصليته؛ وفي الخبر «شاة مصلية» . ومن ضم النون منقول بالهمزة، مثل طعمت وأطعمت .

قوله تعالى : **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** ﴿٣١﴾
فيه سائلان :

الأول - لما نهى تعالى في هذه السورة عن آثام هي كبائر وعدّ على اجتنبها التخفيف من الصغائر، ودلّ هذا على أن في الذنوب كبائر وصغائر . وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء، وإن الآلة والنظرة تُكفّر باجتناب الكبائر قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق ، لا لأنه يجب عليه ذلك - ونظير الكلام في هذا ما تقدم بيانه في قبول التوبة في قوله تعالى : **«إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ»** ، فإله تعالى يغفر الصغائر باجتناب الكبائر ، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب وهي إقامة الفرائض . روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **«الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»** . وروى أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر ثم قال : **«والذي نفسي بيده ثلاث مررات»** ثم سكت فأكب كل رجل منا يميناً يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : **«ما من عبد يؤدّي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحْتَنِبُ الكبائر السبع إلا فُضِّحت له ثمانية أبواب من الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصفق»** ثم تلا : **«إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»** . فقد تناهد الكتاب وصحّح السنة بتكفير الصغائر قطعاً كالنظر في شيء . ومنه السنة أنه لا يراد به اجتنابها ليس كل الاجتناب لجميع الكبائر . والله أعلم . وأما الأصوليون فقالوا : لا يجب على القطع بتكفير الصغائر باجتناب الكبائر ،

وإنما محل ذلك على غلبة الظن وقوة الزجاء والمشقة ثابتة . ودل على ذلك أنه لو قطعنا
لمحجب الكفار ومثل القرائن تكفير صفاته قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع بالا
تباعه فيه ، وذلك نقض لعري الشريعة ، ولا صغيرة عندنا . قال القشيري عبد الرحيم :
والصحيح أنها كآثر ولكن بعضها أعظم وقعا من بعض ، والحكمة في عدم التمييز أن يحتجب
العبد بجمع المعاصي .

قلت : وأيضاً فإن من نظر إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم : — لا تنظر إلى صغر الذنب
ولكن أنظر من عصيت — كانت الذنوب بهذه النسبة كلها كآثر ، وعلى هذا النحو يخرج
كلام القاضي أبي بكر بن الطيب والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائني وأبي المعالي وأبي نصر
عبد الرحيم القشيري وغيرهم ، قالوا : وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر
منها ، كما يقال الزنا صغيرة بإضافته إلى الكفر ، والقبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا ،
ولا ذنب عندنا يُغفر باجتناوب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ومتركبه في المشقة غير الكفر ؛
لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » واحتجوا بقراءة
من قرأ « إن تجنّبوا كبير ما تُنّهون عنه » على التوحيد وكبير الإثم الشرك . قالوا : وعلى الجمع
فالمراد أجناس الكفر . والآية التي قُبدت الحكم فترّد إليها هذه المطلقات كلها قوله تعالى :
« وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . واحتجوا بما رواه مُسلم وغيره عن أبي أمامة أن رسول الله
صلّى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَقْطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ يَمِينُهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » فقال له رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئاً يسيراً ؟ قال : « وَإِنْ كَانَ قِضْيَاً مِنْ
أَرَاكٍ » . فقد جاء الوعيد الشديد على اليسير كما جاء على الكثير . وقال ابن عباس : الكبيرة
كلّ ذنب ختمه الله بنار أو غضب أوله أو لعنة أو عذاب . وقال ابن مسعود : الكبائر ما نهى الله
عنه في هذه السورة إلى ثلاث وثلاثين آية ، وتصدّيقه قوله تعالى « إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ
عَنْهُ » . وقال طلوس : قيل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب . وقال
سعيد بن جبير : قال رجل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعائة أقرب منها إلى

السبع؛ غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار . وروى عن ابن مسعود أنه قال :
 الكبائر أربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك
 بالله ؛ دل عليها القرآن . وروى عن ابن عمر : هي تسع : قتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل
 مال اليتيم ، ورعى المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، والسحر ،
 والإلحاد في البيت الحرام . ومن الكبائر عند العلماء : الفجار والسرقة وشرب الخمر وسب
 السلف الصالح وعدول الحكام عن الحق واتباع الهوى واليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله
 وسب الإنسان أبويه — بأن يسب رجلا فيسب ذلك الرجل أبويه — والسعي في الأرض
 فسادا — إلى غير ذلك مما يكثر تعداده حسب ما جاء بيانه في القرآن ، وفي أحاديث نرجها
 الأئمة ، وقد ذكر مسلم في كتاب الإيمان منها جملة وافرة . وقد اختلف الناس في تعدادها
 وحصرها لاختلاف الآثار فيها ؛ والذي أقول : إنه قد جاءت فيها أحاديث كثيرة صحاح
 وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها أكبر من بعض بالنسبة إلى ما يكثر ضرره ؛
 فالشرك أكبر ذلك كله ، وهو الذي لا يغفر لنص الله تعالى على ذلك ، وبعده اليأس من رحمة
 الله ؛ لأن فيه تكذيب القرآن ؛ إذ يقول وقوله الحق : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ » وهو
 يقول : لا يغفر له ؛ فقد حُجِرَ واسما . هذا إذا كان معتقدا لذلك ؛ ولذلك قال الله تعالى :
 « إِنَّهُ لَا يَنفَعُ مِنَ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » . وبعده القنوط ؛ قال الله تعالى :
 « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » . وبعده الأمن من مكر الله فيسترسل في المعاصي
 ويتكل على رحمة الله من غير عمل ؛ قال الله تعالى : « أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا
 الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ » . وقال تعالى : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ
 الْخَاسِرِينَ » . وبعده القتل ؛ لأن فيه إذهاب النفوس وإعدام الوجود ، واللواط فيه قطع
 النسل ، والزنا فيه اختلاط الأنساب بالمياه ، والخمر فيه ذهاب العقل الذي هو مناط التكليف ،
 وترك الصلاة والأذان فيه ترك إظهار شعار الإسلام ، وشهادة الزور فيها استباحة الدماء
 والفروج والأموال ، إلى غير ذلك مما هو بين الضرر ؛ فكل ذنب عظم الشرع التوعد عليه

بالغاب وشلده، أو عظم ضرره في الوجود كما ذكرنا فهو كبيرة وما عداه صغيرة . فهذا مبرط .
لك هذا الباب ويضبطه ، والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : (وَنُذِخْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا) قرأ أبو عمرو بن كثير الكوفيين « مُدْخَلًا » بضم الميم ؛ فيحتمل أن يكون مصدرًا ، أى إدخالًا ، والمفعول مخذوف أى ونُدْخِلْكُمْ الجنة إدخالًا . ويحتمل أن يكون بمعنى المكان فيكون مفعولًا . وقرأ أهل المدينة بفتح الميم ، فيجوز أن يكون مصدر دخل وهو منصوب بإضمار فعل ؛ التقدير ونُدْخِلْكُمْ فتدخلون مُدْخَلًا ، ودلّ الكلام عليه . ويجوز أن يكون اسم مكان فيتنصب على أنه مفعول ، أى . ونُدْخِلْكُمْ مكانًا كريمًا وهو الجنة . وقال أبو سعيد بن الأعرابي ؛ سمعت أبا داود السجستاني يقول سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : المسلمون كلهم في الجنة ؛ قلت له : وكيف ؟ قال ؛ يقول الله عز وجل : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سِبَائِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا » ، ببنى الجنة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَذْخَرْتُ شِقَاقِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي » . فإذا كان الله عز وجل ينفّر ما دون الكبائر والنبي صلى الله عليه وسلم يشفع في الكبائر فأى ذنب يبقى حل للمسلمين . قال ملاؤنا : الكبائر عند أهل السنة تُنفّر لمن أطلع عنها قبل الموت حسب ما تقدّم . وقد يُنفّر لمن مات عليها من المسلمين ؛ كما قال تعالى : « وَيُنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » والمراد بذلك من مات على الذنوب ؛ فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للفرقة بين الإشراف وغيره معنى ؛ إذ التائب من الشرك أيضًا مغفور له . وروى عن ابن مسعود أنه قال : خمس آيات من سورة النساء هي أحب إلى من الدنيا جميعًا قوله تعالى : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » وقوله « إِنْ أَقْبَضَ إِلَهُ شَيْءٌ يَبْدَأْ بِهِ يَنْفِرُ الْبَشَرُ مِنْهُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَمَنْ يَتَمَلَّ سُوْمًا أَوْ يَطْلُمِ نَفْسَهُ » الآية ، وقوله تعالى : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَافْهَا » ، وقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » وقال ابن عباس : ثمان آيات في سورة النساء من خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت : « يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ » ، « وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ » ، « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » ، « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ »

مِثْلَانِكُمْ ، الآية ، إِنْ أَفْعَلُ لَا يَفْعَلُ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ ، ، إِنْ أَفْعَلُ لَا يَفْعَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، ،
وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ، ، مَا يَقْعِلُ اللَّهُ بِمِثْلَانِكُمْ ، الآية .

قوله تعالى : وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ
نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٦٧﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - روى الترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما
لنا نصف الميراث ؛ فأنزل الله تعالى « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » قال مجاهد :
فأنزل فيها « إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ، وكانت أم سلمة أول طليعة قدمت المدينة مهاجرة .
قال أبو عبيد : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل
أن أم سلمة قالت كذا . وقال قتادة : كان الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصبيان ؛ فلما وُردوا
وجُعِلَ للذكور مثل حظ الأنثيين غمى النساء أن لو جُعِلَ أنصباؤهن كأنصباء الرجال . وقال
الرجال : إنا نرجو أن يحصل على النساء بمساواتنا في الآخرة كما فضلنا عليهن في الميراث ؛ فتركت
« وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

الثانية - قوله تعالى : « (وَلَا تَتَمَنَّوْا) » التي نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ،
كالتلطف نوع منها يتعلق بالماضي ؛ فنهى الله سبحانه المؤمنين عن التمني ، لأن فيه تعلق
البال ونسيان الأجل . وقد اختلف العلماء هل يدخل في هذا النهي النية وهي أن يتمي
الرجل أن يكون له حال صاحبه وإن لم يتمم زوال حاله . والجمهور على إجازة ذلك ؛ مالك
وفيهِ ؛ وهو المراد عند بعضهم في قوله عليه السلام « لا حسد إلا في آنتين : رجل آتاه الله
الفرقان فهو يحسوم به آناه الليل وآناه النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناه الليل وآناه

كذا ورد بالرفع في جميع نسخ الأصول وصحح القرطبي .

النهار . فعنى قوله " لاحد " أى لا غبطة أعظم وأفضل من النبطة في هذين الأمرين .
وقد نبّه البخارى على هذا المعنى حيث بوّب على هذا الحديث (باب الاختباط في العلم والحكمة) .
قال المهلب : بين الله تعالى في هذه الآية ما لا يجوز تمنّيه ، وذلك ما كان من عرض الدنيا
وأشباهها . قال ابن عطية : وأما التمتّى في الأعمال الصالحة فذلك هو الحسن ، وأما إذا تمتّى
المسرّه على الله من غير أن يُقرن أمنيته بشيء مما قدما ذكره فذلك جائز ، وذلك موجود
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : " وِدِدْتُ أَنْ أُحْيَا ثُمَّ أُمُتُّ " .

قلت : هذا الحديث هو الذى صدر به البخارى كُتِبَ التمتّى في صحيحه ، وهو يدل على
تمنّى الخير وأفعال البر والرغبة فيها ، وفيه فضل الشهادة على سائر أعمال البر ؛ لأنه عليه السلام
تمناها دون غيرها ، وذلك لرفع منزلتها وكرامة أهلها ، فرزقه الله إياها ، لقوله : " ما زالت أُنَكِّتُ
خَيْرَ تَعَادِي الْآنَ أَوَّانَ قَطَعْتُ أَبْهَرِي " . وفي الصحيح : " أن الشهيد يقال له تمتّى فيقول أمتّى
أن أرجع إلى الدنيا حتى أقتل في سبيلك مرة أخرى " . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتمنى إيمان أبى طالب وأبى لب وصناديد قريش مع علمه بأنه لا يكون ؛ وكان يقول :
" واشوقا إلى إخواني الذين يحيئون من بعدى يؤمنون بى ولم يروني " . وهذا كله يدل على أن
التمتّى لا ينهى عنه إذا لم يكن داعية إلى الحسد والتباغض ، والتمتّى المنهى عنه في الآية من
هذا القبيل ؛ فيدخل فيه أن يتمنى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن يذهب ما عند
الآخر ، وسواء تمتّيت مع ذلك أن يعود إليك أولا . وهذا هو الحسد بينه ، وهو الذى ذمّه الله
تعالى بقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » . ويدخل فيه أيضا خطبة الرجل
على خطبة أخيه ويومه على يومه ، لأنه داعية الحسد والمقت . وقد ذكره بعض العلماء النبطة
وأنها داخلة في النهى ، والصحيح جوازها على ما بينا ، والله توفيقنا . قال الضحاك : لا يحل
لأحد أن يتمنى مال أحد ، ألم تسمع الذين قالوا : « يَأْتِيَتْ لَنَا مِثْلُ مَا أُوتِيَ قَارُونُ » إلى أن

(١) الألف (بالضم) : القصة . وتعادى : تراجعى . وما ردى ألم منها في أوقات مطروحة . والأبهر : مرق
مستطيل في الصلب والقلب متصل به ، فإذا انقطع لم تكن منه حياة . وحديث الناة المسومة ما ذكره على الله عليه وسلم
منها ما ذكر في فزوة خير ؛ فراجع .

قال : « وَأَصْحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ وَالْأَمْسَ » حين خفف به وبداره وبأمواله « لَوْلَا أَنَّ مَنْ
 اللَّهُ عَلَيْهِ لَخَفَّ بِنَا » . وقال الكلبي : لا يتخى الرجل مال أخيه ولا امرأته ولا خادمه
 ولا دابته ؛ ولكن ليقول : اللهم أرزقني مثله . وهو كذلك في التوراة ، وكذلك قوله في القرآن :
 « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » . وقال ابن عباس : نهى الله سبحانه أن يتخى الرجل مال فلان وأهله ،
 وأمر عباده المؤمنين أن يسألوه من فضله . ومن المحبة للمجهور قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما
 الدنيا لأربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يتخى فيه ربه ويصل به رجه ويعلم لله فيه
 حقاً فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله مالا ولم يؤت به فهو صادق النية يقول لو أن لي
 مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء » الحديث ، وقد تقدم . نرحمه الترمذي
 وحاصله . وقال الحسن : لا يتخى أحدكم المال وما يدر به لعل هلاكه فيه ، وهذا إنما يصح
 إذا تمناه للدنيا ، وأما إذا تمناه للخير فقد جوزوه الشرع ، فبتمناه البعد ليصل به إلى الرب ،
 وبفعل الله ما يشاء .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ﴾ يريد من الثواب والعقاب .
 ﴿ وَلِلنِّسَاءِ ﴾ كذلك ، قاله قتادة . فالمرأة الحزاء على الحسنة بعشر أمثالها كما للرجال . وقال
 ابن عباس : المراد بذلك الميراث . والاكتساب على هذا القول بمعنى الإصابة ، للذكر مثل
 حظ الأنثيين ؛ فهي الله عز وجل عن التمتي على هذا الوجه لما فيه من دواعي الحسد ، ولأن
 الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم ؛ فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما علم من مصالحهم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ روى الترمذي عن عبد الله قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسْأَلَ وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ
 أَنْتَظَرُ الْفَرَجَ » . ونرج أيضاً ابن ماجة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « من لم يسأل الله بغضب عليه » . وهذا يدل على أن الأمر بالسؤال لله تعالى واجب ؛ وقد
 أخذ بعض العلماء هذا المعنى فتنظله فقال :

الله بغضب إن تركت سؤاله . وبني آدم حين يسأل يغضب

وقال أحمد بن الممدل أبو الفضل الفقيه المالكي فأحسن :

التمس الأرزاق عند الذي • ما دونه إن سبل من حاجب
من يَغضُ التارك قَسًا له • جودًا ومن يرضى من الطالب
ومن إذا قال جرى قوله • بشير توقيع إلى كاتب

وقد أشبعنا القول في هذا المعنى في كتاب «قع الحرس بالزهد والفتاة». وقال سعيد بن جبير :
« وأسألو الله من فضله ، العبادة ، ليس من أمر الدنيا . وقيل : سألوه التوفيق للعمل بما
يرضيه . وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : سألوا ربكم حتى الشج ، فإنه إن لم يصره الله
عز وجل لم يتيسر . وقال سفيان بن عيينة : لم يصر بالسؤال إلا يعطى .

وقرأ الكسائي وابن كثير : « وسألوا الله » بغير همز في جميع القرآن . الباقون بالهمز
« وأسألو الله » ، وأصله بالهمز إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^٤ وَالَّذِينَ
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَفَاتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ^٥ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا^٦
فيه خمس مسائل :

الأولى - بين تعالى أن لكل إنسان ورثة وموالي ، فليقتنع كل أحد بما قسم الله له من
الميراث ، ولا يمتن مال غيره . روى البخاري في كتاب الفرائض من رواية سعيد بن جبير
عن ابن عباس : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^٤ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ^٥ »
قال : كانت المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمهم ،
للأخوة أتى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ^٤ »
قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ^٥ » . قال أبو الحسن بن بطلال : وقع في جميع النسخ
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ^٤ » قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ^٥ » . والصواب أن الآية النسخة
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ^٤ » والمنسوخة « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ^٥ » ، وكذا رواه الطبري في روايته .

وروى عن جمهور السلف أن الآية الناسخة لقوله : « والذين عقدت أيمانكم » قوله تعالى في «الأفال» : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ » . روى هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن البصري ؛ وهو الذي أنبأه أبو عبيد في كتاب « ألتاريخ والمنسوخ » له . وفيها قول آخر رواه الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أمر الله عز وجل الذين تبنوا غير أبنائهم في الجاهلية وورثوا في الإسلام أن يجعلوا لهم نصيبا في الوصية ورد الميراث إلى ذوى الرِّحم والعصبة . وقالت طائفة : قوله تعالى « والذين عقدت أيمانكم » مُحْكَمٌ وليس بمنسوخ ؛ وإنما أمر الله المؤمنين أن يُعطوا الحلفاء أنصباهم من النُّصرة والنصيحة وما أشبه ذلك ؛ ذكره الطبري عن ابن عباس . (وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ) من النُّصرة والنصيحة والزَّفَادَة (١) ويوصى لهم وقد ذهب الميراث ؛ وهو قول مجاهد والسدي .

قلت - وأخترته النحاس ؛ ورواه عن سعيد بن جبير ، ولا يصح النسخ ؛ فإن الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ، ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير . وسباني ميراث « ذوى الأرحام » في « الأفال » إن شاء الله تعالى .

الثانية - « كُلٌّ » في كلام العرب معناها الإحاطة والعموم . فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام حذف عند جميع التحوين ؛ حتى أن بعضهم أجاز مررت بكل ، مثل قبل وبعد . وتقدير الحذف : ولكلٍّ أحد جعلنا موالى ، بمعنى ورثة . « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ » يعني بالخلف ؛ عن قتادة . وذلك أن الرجل كان يهاقد الرجل فيقول : دَبِي دَمُكَ ، وَهَدَمِي هَدَمُكَ (٢) ، وتارى نارك ، وحرى حربك ، وسلمى سلمك ، وترئى وأرتك ، وتطلب بى وأطلب بك ، وتَعْل عني وأعقل عنك ؛ فيكون للخليف السدس من ميراث الخليف ثم نسخ .

الثالثة - قوله تعالى : (مَوَالِي) اعلم أن المولى لفظ مشترك بطلاق على وجوه ، فَيُسَمَّى الْمُعْتَقُ مَوْلىً وَالْمُعْتَقُ مَوْلىً . ويقال : المولى الأسفل والأعلى أيضا . ويسمى

(١) الرهد (بكر الرا) : العطا . والصفة .

(٢) قوله : هدى هدىك ، أى نحن شي . واحد في النُّصرة ، تفضيرون لنا ونفض لك .

الناصر المولى ، ومنه قوله تعالى : « وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . ويُسمى ابن العم مولى
والجار مولى . فاما قوله تعالى : « وَلِكُلِّ جَلَّةٍ مَوَالِي » . فلهذا عليه السلام
« ما اجتمعت السهام فلاولى عصية ذكر » . ومن المصنوعات الأولى الأعل لا الأسفل ، على قول
أكثر العلماء ؛ لأن المفهوم فى حق المعتق أنه المُنعم على المعتق ، كالموجود له ؛ فاستحق ميراثه
لهذا المعنى . وحكى الطحاوى عن الحسن بن زياد أن المولى الأسفل يرث من الأعلى ، وأُخرج
فيه بما روى أن رجلا أعتق عبدا له فأتى المعتق ولم يترك إلا المعتق فجعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ميراثه للفلام المُتَّق . قال الطحاوى : ولا معارض لهذا الحديث ، فوجب القول به ؛
ولأنه إذا أمكن إثبات الميراث للمعتق على تقدير أنه كان كالموجود له ، فهو شبهه بالأب
والمولى الأسفل شبهه بالابن ؛ وذلك يقتضى التسوية بينهما فى الميراث ، والأصل أن الاتصال
يتم . وفى الخبر « مولى القوم منهم » . والذين خالفوا هذا وهم الجمهور قالوا : الميراث
يُستدعى القرابة ولا قرابة ، غير أنّا أثبتنا للمعتق الميراث بحكم الإتمام على المعتق ؛ فبقتضى
مقابلة الإتمام بالمجازاة ، وذلك لا يتمكس فى المولى الأسفل . وأما الآلين فهو أولى الناس
بأن يكون خليفة أبيه وقائما مقامه ، وليس المعتق صالحا لأن يقوم مقام ممتقه ، وإنما للمعتق
قد أنعم عليه فقابلته الشرع بأن جعله أحق بمولاه المُتَّق ، ولا يوجد هذا فى المولى الأسفل ؛
فظهر الفرق بينهما .

الرابعة - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ) روى على بن كُبَيْشَة عن حمزة
« عَقَدَتْ » بتشديد القاف على التكثير . والمشهور عن حمزة « عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ » مخففة القاف ،
وهى قراءة عاصم والكسائى ، وهى قراءة بعيدة ؛ لأن المعاقبة لا تكون إلا من اثنين
فصاعدا ، فبابها فاعل . قال أبو جعفر النحاس : وقراءة حمزة تجوز على غموض فى المربة ،
يكون التقدير فيها والذين عقدتهم أيمانكم الحلف ، وتعدى إلى مفعولين ؛ وتقديره : عَقَدَتْ
لهم أيمانكم الحلف ؛ ثم حذفت اللام مثل قوله تعالى : « وَإِذَا كَالُوهُمْ » أى كَالُوا لهم .
وحذف المفعول الثانى ، كما يقال : يَكْتُك ، أى كَتَبْتُ لك برا . وحذف المفعول الأول لأنه
متصل فى الصلة .

الخاصة - قوله تعالى : (إِنْ لَمْ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) أى قد شهد ما فعلتكم
ولعلم ، وهو عز وجل يُحب الوفاء .

قوله تعالى : الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى
بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ لَمْ يَنْفِقُوا فَلْيَنْفِقُوا فَتُؤْتِيَ الْمُؤْتَى
بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّتِي تَحَافُونَ تَحَافُونَ تَسُوْرُهُنَّ فَعِظُوْهُنَّ وَأَكْبَرُوْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَأَضْرِبُوْهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيْلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيْمًا كَبِيْرًا ﴿٣١﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) ابتداء وخبر ، أى يقومون بالنفقة
عليهن والذب عنهن ، وأيضاً فإن فيهم الأحكام والآراء ومن يغزو ، وليس ذلك في النساء .
يقال : قوام وقيم . والآية نزلت في سعد بن الربيع ^(١) نشرته عليه أمراته حبشية بنت زيد
ابن حارثة بن أبى زهير فطمعها ؛ فقال أبوها : يا رسول الله ، أفرسته كرميتي فطمعها ! فقال
عليه السلام : " لَتَقْتَصَّ مِنْ زَوْجِهَا " . فأنصرفت مع أبيها لتقتص منه ، فقال عليه السلام :
" أرجعوا هذا جبريل أناى " فأنزل الله هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " أردنا أمراً وأراد
الله غيره " . وفى رواية أخرى : " أردت شيئاً وما أراد الله غير " . ونقض الحكم الأول .
وقد قيل : إن في هذا الحكم المردود نزل « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » .
ذكر إسماعيل بن إسحاق قال : حدثنا ججاج بن المنهال وعارم بن الفضل - واللفظ لججاج - قال
حدثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول : إن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت : إن زوجي لطم وجهي . قال : " بينكما الفصاص " ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا
تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . ومك النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل :

(١) هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبى زهير بن مالك بن إمرئ القيس الخزرجى منى بدير وكان أحد قباء
الأصهار وكانت له زوجتان . (من أسد الغابة) .

« الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . وقال أبو رَوَاق : نزلت في جيلة بنت أبيه وفي زوجها ثابت ابن قيس بن شماس . وقال الكلبي : نزلت في عميرة بنت محمد بن مسلمة وفي زوجها سعد بن الربيع . وقيل : سببها قول أم سلمة المتقدم . ووجه النظم أنهم تكلن في تفضيل الرجال على النساء في الإرث ، فنزلت « وَلَا تَتَمَتَّوْا » الآية . ثم بين تعالى أن تفضيلهم عليهن في الإرث ليس على الرجال من المهر والإتفاق ؛ ثم فائدة تفضيلهم طائفة اليقين . ويقال : أن الرجال لهم فضيلة في زيادة العقل والتدبير ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن لذلك . وقيل : للرجال زيادة قوة في النفس والطبع ما ليس للنساء ؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة ، فيكون فيه قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة ، فيكون فيه معنى اللين والضعف ؛ فجعل لهم حق القيام عليهن بذلك ، وبقوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

الثانية — ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نساءهم ، فإذا حفظن حقوق الرجال فلا ينبغي أن يبيئن الزوجل عشرتها . و « قَوَامٌ » فعال للبالغة ؛ من القيام على الشيء والاستعداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد . فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد ؛ وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز ، وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية ؛ وتعابيل ذلك بالفضيلة والنفقة والعقل والقوة في أمر الجهاد وأميراث والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد راعى بعضهم في التفضيل المحبة وليس بشيء ؛ فإن المحبة قد تكون وليس معها شيء مما ذكرنا . وقد مضى الرد على هذا في « البقرة »^(١) .

الثالثة — فهم العلماء من قوله تعالى : « وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها ، وإذا لم يكن قواما عليها كان لما فسخ العقد لزوال المقصود الذي شرع لأجله النكاح . وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ؛ وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقد تقدم القول في هذا في هذه السورة .

الرابعة - قوله تعالى : (فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ) هذا كله خبر ، ومصححه الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبة الزوج . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غيبت عنها حفظتك في نفسها ومالك " قال : وتلا هذه الآية « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » إلى آخر الآية . وقال صلى الله عليه وسلم لعمر : " ألا أخبرك بخير ما يكنزه الله المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته وإذا طلب عنها حفظته " أنكره أبو داود . وفي مصحف ابن مسعود « فالصَّالِحَاتُ قَوَّامَاتٌ حَافِظَاتٌ » . وهذا بناء يختص بال مؤنث . قال ابن جني : والتكسير أشبه لفظاً بالمعنى ؛ إذ هو يعطى الكثرة وهي المقصود ها هنا . و « ما » في قوله : « بِمَا حَفِظَ اللَّهُ » مصدرية ، أي يحفظ الله لمن . ويصح أن تكون بمعنى الذي ، ويكون المائد في « حفظ » ضمير نصب . وفي قراءة أبي جعفر « بما حفظ الله » بالنصب . قال النحاس : الرفع أين ؛ أي حافظات لمخيب أزواجهن يحفظ الله ومعونته وتشديده . وقيل : بما حفظ الله في أمورهن وعشرين . وقيل : بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن . ومعنى قراءة النصب : يحفظهن الله ؛ أي يحفظهن أمره أو دينه . وقيل في التقدير : بما حفظن الله ، ثم وحّد الفعل ؛ كما قيل :
• فإن الحوادث أودى بها •

وقيل : ألمني بحفظ الله ؛ مثل حفظت الله .

الخامسة - قوله تعالى : (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ) اللاتي جمع التي وقد تقدم . قال ابن عباس : تخافون بمعنى تعلمون وتيقنون . وقيل هو على بابها . والنشوز العصيان ؛ مأخوذ من النشز ، وهو ما ارتفع من الأرض . يقال : نشز الرجل ينشز وينشز إذا كان قاعداً فهض قائماً ؛ ومنه قوله عز وجل : « وَإِذَا قِيلَ اسْكُرُوا فَأَسْكُرُوا » أي أرتفعوا وأنهضوا إلى حرب أو أمر من أمور الله تعالى . فالمعنى : أي تخافون عصيانهن وتمايلن عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج . وقال أبو منصور اللقيط : النشوز كرامة كل واحد من

الزوجين صاحبه ؛ يقال : نثرت تِثْرَ فمى ناثِرٌ بغير هاء . وتَنَثَّرت تنثِرت وهي التثيرة
للعشرة . قال ابن فارس : ونثرت المرأة استصعبت على بلعها ، ونثر بعلها عليها إذا ضربه
وجفأها . قال ابن دريد : نثرت المرأة ونثست ونثمت بمعنى واحد .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ قِيْلُوهُنَّ ﴾ أى بكاتب الله ؛ أى ذكرهم ما أوجب
الله عليهم من حسن الصعبة وجميل العشرة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التى له عليها ، وقوله :
إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت للمرأة أن تسجد
لزوجها " . وقال : " لا تمتنع نفسها وإن كانت على ظهر قف " . وقال : " أيما امرأة
باتت هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح " فى رواية " حتى تراجع وتضع يدها
فى يده " . وما كان مثل هذا .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلُوا لَهُنَّ مِمَّا مَلَكَتْ لَهُنَّ ﴾ وقرا ابن مسعود والتخني
وغيرهما « فى المضجع » على الأفراد ؛ كأنه اسم جنس يؤدى عن الجميع . والمتجرب فى المضجع
هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يحامها ؛ من ابن عباس وغيره . وقال جلده : جنبها
مضاجعهم ؛ فيقتدر على هذا الكلام حذف ، ويضد « المجروح » من المجربان ، وهو
البعد ؛ يقال : هجره أى نباعد ونأى عنه . ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعتها . وقال سنان
إبراهيم النخعي والشعي وقادة الحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ،
وأختره ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر الموفى . ويكون هذا القول كما تقول :
أجبره فى الله . وهذا أصل مالك .

قلت : هذا قول حسن ، فإن الزوج إذا مرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك
يشق عليها فترجع للصالح ، وإن كانت مُغِيْضة فيظهر النشوز منها ؛ فيبين أن النشوز من
قيلها . وقيل : « المجروح » من المجرب وهو التقيح من الكلام ، أى غفلوا طلين فى القول

(١) التنب (مركبة) ، (كانت رخصة) منهم على قسمة الجميع . ومنه لفت لمن على طاعة لزوجها
وأن لا يسهن الانتفاع فى هذه الحال فكيف فى غيرها .

وضاجوهن للباع وغيره؛ قال ممنة سفيان، وروى عن ابن عباس . وقيل : أى شدوهن
وثاقا في بيوتهن ؛ من قولهم : هجر البعير أى ربطه بالهيجار، وهو جبل يُشد به البعير، وهو
اختيار الطبرى وقدح في سائر الأقوال . وفي كلامه في هذا الموضع نظر . وقد ردّ عليه القاضى
أبو بكر بن العربى في أحكامه فقال : يا لها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة ! والذى حمله على هذا
التأويل حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبى بكر الصديق امرأة
الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوبت في ذلك . قال : وعنب عليها وعلى صَرتِها، فقد شعر
واحدة بالآخرى ثم ضربهما ضربا شديدا ، وكانت الضرة أحسن أنفاء ، وكانت أسماء لا تُنقى
فكان الضرب بها أكثر؛ فشكّت إلى أبيها أبى بكر رضى الله عنه فقال لها : أى بُنية أصبرى ؛
فإن الزبير رجل صالح ، ولعله أن يكون زوجك في الجنة ، ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر
بامرأة تزوجها في الجنة . فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير فأقدم على هذا
التفسير . وهذا المجرى غايته عند العلماء شهر ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين أسرى إلى
حفصة فأنفته، إلى عائشة ، وتظاهرتا عليه . ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التى ضرب الله
انجلا علنا للولى .

الثامنة - قوله تعالى : (وَأَضْرِبُوهُنَّ) أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولا ثم
بالمجران ، فإن لم يتجما فالضرب ؛ فإنه هو الذى يصلحها له ويجعلها على توفيقه حقه . والضرب
في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظام ولا يشين جوارحه كاللكمة
ونحوها ؛ فإن المقصود منه الإصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ،
وكذلك القول في ضرب المؤذنب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفي صحيح مسلم : " اتقوا الله
في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن
فُرُشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح " الحديث . أخرجه من حديث
جابر الطويل في الحج ، أى لا يدخلن منازلكم أحدا من تكرهونه من الأقارب والنساء
والأجانب . وعمل هذا يُجل ما رواه الترمذى وصححه عن عمرو بن الأوحس أنه شهد حجة

الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خمد الله وأنتى عليه وذكر ووعظ فقال :
 « **الْأَوَّاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّ عَوَانَ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُمْ شَيْئًا فَمِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْتُمْ
 فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نَفْسِكُمْ حَقٌّ وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَمَا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ
 فَلَا يُؤْطِقَنَّ قُرَشُكُمْ أَنْ يَكُونُوا وَلَا يَأْذَنَ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكُونُونَ إِلَّا وَحْثُهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْجِسُوا
 إِلَيْهِنَّ فِي كُسُوتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » . قال : حديث حسن صحيح . فقوله : « **بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ** »
 يريد لا يدخلن من بركه أزواجهن ولا يفضيهن . وليس المراد بذلك الزنا ؛ فإن ذلك محرم
 ويلزم عليه الحد . وقد قال عليه السلام : « **أَضْرِبُوا النِّسَاءَ إِذَا عَصَيْنَكُمْ فِي مَعْرُوفٍ ضَرْبًا
 غَيْرَ مُبْرِحٍ** » . قال عطاء : قلت لأبي عباس ما الضرب غير المبرح ؟ قال بالسواك وبحموه .
 وروى أن عمر رضى الله عنه ضرب أمرأته ففعل في ذلك فقال : سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول : « **لَا يُسَالُ الرَّجُلُ فِيمَ ضَرَبَ أَهْلَهُ** » .**

التاسعة - قوله تعالى : (**فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ**) أى تركوا النشوز . (**فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا**)
 أى لا تتجسسوا عليهن بقول أو فعل . وهذا نهى عن ظلمهن بعد تهرير الفضل عليهن والتمكين
 من أدبهن . وقيل : المعنى لا تكلفوهن الحب لكم فإنه ليس إليهن .

العاشرة - قوله تعالى : (**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا**) إشارة إلى الأزواج بخفض الجناح
 ولين الجانب ؛ أى إن كنتم تقيدون عليهن فتذكروا قدرة الله ؛ فيده بالقدرة فوق كل يد .
 فلا يستعلي أحد على أمرأته فانه بالمرصاد ؛ فلذلك حسن الاتصاف هنا بالعلو والكبر .

الحادية عشرة - وإذا ثبت هذا فاعلم أن الله عز وجل لم يأمر فى شيء من كتابه بالضرب
 صراحة إلا هنا وفى الحدود العظام ؛ فسأوى معصيتين بأزواجهن بمعصية الكفار ، وولى
 الأزواج ذلك دون الآثمة ، وجعله لهم دون القضاة بغير شهود ولا بينات آتئات من الله تعالى
 للأزواج على النساء . قال المهلب : إنما حوز ضرب النساء من أجل امتناعهن على أزواجهن

(١) واحدة البراءى ، مائة ، وهي الأسرة . يقول : إسماعيل بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى .

في اللباضة . وأختلف في وجوب ضربها في الخلعة ؛ والقياس يوجب أنه إذا جاز ضربها في اللباضة جاز في الخلعة الواجبة للزوج عليها بالمعروف . وقال ابن خزيمة : والنشوز يصطد الغفوة وجميع الحقوق الزوجية ، ويموز معه أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المبرح ، والوطء والمجر حتى ترجع عن نشوزها ، فإذا رجعت عادت حقوقها ، وكذلك كل ما اقتضى الأدب بغائر الزوج تأديبها . ويختلف الحلال في أدب الزينة والدينية ؛ فأدب الزينة العذل ، وأدب الدينية السوط . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ربح الله امرأة ما سوطه وأدب أهله " . وقال : " إن إياهم لا يضع عصاه عن عاتقه " . وقال بشار :

• الحزب يلقى والعصا للعبد •

يلقى أى يلام ، وقال ابن دريد :

وَأَلْقَوْهُ لَحْزٍ مَقْسِيٍّ رَادِعٌ • والعبد لا يردعه إلا العصا .

قال ابن المنذر : أئنف أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً بالغين إلا الناشز من المتتمة . وقال أبو عمر : من نكرت عنه أمراته بعد دخوله سفطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً . وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء من نفقة الناشز فأوجبها ، وإذا عادت الناشز إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها . ولا تسقط نفقة المرأة من زوجها شيئاً غير للنشوز ؛ لا من مرض ولا حيض ولا نفاس ولا صوم ولا حج ولا تنيب فوجها ولا حبسه عنها في حق أو جور غير ما ذكرنا . والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَرْسِلُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٦٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) قد فُتِم معنى الشقاق في البقرة .

ثاني كل واحد من الزوجين يأخذ شقاً من شق صاحبه ، أى محبة خير ناحية صاحبه .

(١) راجع ج ١ ص ٤٦٤ طبع ثانية أمانة ، ج ٢ ص ٤٤٣ طبع ثانية ،

والمراد إن يختم يشقاقا بينهما ؛ فأضيف المصدر إلى الظرف كفولك : يعجني سير الليلة المقمرة ، وصوم يوم عرفة . وفي الترتيل : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وقيل : إن « بين » أخرجى مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ؛ إذ هو بمعنى حاملها وعشرتهما ، أى وإن يختم تباعد عشرتهما وصحبتهما « فَأَبْنُوا » . و « خِثْمٌ » على الخلاف المتقدم . قال سعيد بن جبير : الحكم أن يعطها أولا ، فإن قيلت وإلا هجرها ، فإن هي قيلت وإلا ضربها ، فإن هي قيلت وإلا بعت الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها ؛ فينظران يمن الضرر ، وعند ذلك يكون الخلع . وقد قيل : له أن يضرب قبل الوط . والأول أصح لترتيب ذلك في الآية .

الثانية — الجمهور من العلماء على أن المخاطب بقوله : « وَإِنْ خِثْمٌ » الحكم والأمر . وأن قوله : (« إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ») معنى الحكيم ؛ في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . أى إن يريد الحكيم إصلاحا يوفق الله بين الزوجين . وقيل : المراد الزوجان ؛ أى إن يريد الزوجان إصلاحا ويصدقا فيما أخبرا به الحكيم « يوفق الله بينهما » . وقيل : الخطاب للأولياء . يقول : « إِنْ خِثْمٌ » أى علمت خلافا بين الزوجين « فَأَبْنُوا حكما من أهله وحكما من أهلها » والحكيم لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أقعد بأحوال الزوجين ، ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالحق . فإن لم يوجد من أهلها من يصلح لذلك فيرسل من غيرهما عدلين عالمين ؛ وذلك إذا أشكل أمرهما ولم يدريمن الإساءة منهما . فأتا إن عرف الظالم فإنه يؤخذ له الحق من صاحبه ويحجر على إزالة الضرر . ويقال : إن الحكم من أهل الزوج يخلو به ويقول له : أخبرني بما في نفسك أتوها أم لا حتى أعلم مرادك ؟ فإن قال : لا حاجة لي فيها خذ لي منها ما استطعت وفتق بيني وبينها ، فيعرف أن من قبله النشوز . وإن قال : إني أهواها فأرضها من مالي بما شئت ولا تفتق بيني وبينها ، فيعلم أنه ليس بنائشز . ويخلو بالمرأة ويقول لها : أتبهوى زوجك أم لا ؛ فإن قالت : فتق بيني وبينه وأعطه من مالي ما أريد ؛ فيعلم أن النشوز من قبلها . وإن قالت : لا تفتق بيننا ولكن حته

على أن يزيد في فقتي ويحين إلى ، علم أن النشوز ليس من قبلها ، فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله يقبلان عليه بالعظة والزجر والنهي ؛ فذلك قوله تعالى : « قَاتِلُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » .

الثالثة - قال العلماء : قَسَمَتْ هذه الآية النساء أنفسها عقلياً ؛ لأنهن إنما طائفة وإما ناشز؛ والنشوز إما أن يرجع إلى الطواغية أولاً . فإن كان الأول تركاً ؛ لما رواه النسائي أن قبيل بن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فكان إذا دخل عليها تقول : يا بني هاشم ، والله لا يبيحك قلبى أبداً ! أين الذين أعانفهم كأباريق الفضة ! ترد أنوفهم قبل شفاههم ، أين عُبَّة بن ربيعة ، أين شُبَّة بن ربيعة ؛ فيسكت عنها ، حتى دخل عليها يوماً وهو يرمُ فقالت له : أين عُبَّة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ؛ فنشرت عليها ثيابها ، فغامت عيان فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية ، فقال ابن عباس : لأفرقن بينهما ؛ وقال معاوية : ما كنت لأتفرق بين شبيخين من بني عبد مناف . فأتياهما فوجداهما قد سنا عليهما أبايهما وأصلحهما أمرهما . فإن وجداهما قد اختلفا ولم يصطليحا وهتاهم أمرهما سعيًا في الألفة جهدهما ، وذكرا بالله وبالصحبة . فإن أتانا ورجعا تركاهما ، وإن كانا غير ذلك ورأيا العرفة فرقا بينهما . وتفرقهما جائز على الزوجين ؛ وسواء وافق حكم قاضي البلد أو خالفه ، وكلأهما الزوجان بذلك أولم يوكلاهما . والفرق في ذلك طلاق بائن . وقال قوم : ليس لما الطلاق ما لم يوكلاهما الزوج في ذلك ، وليعزفا الإمام ، وهذا بناء على أنهما رسولان شاهدان . ثم الإمام يفرق إن أراد وأمر الحكم بالتفريق . وهذا أحد قولى الشافعي ؛ وبه قال الكوفيون ، وهو قول عطاء وآبن زيد والحسن ، وبه قال أبو نؤور . والصحيح الأول ، وأن للحكمين التطبيق دون توكيل ؛ وهو قول مالك والأوزاعي وإسحاق ومحمد بن عثمان وعلى وآبن عباس ، وعن الشعبي والنخعي ، وهو قول الشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : « قَاتِلُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » . وهذا نص من الله سبحانه بأنهما قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان . وللوكيل اسم في الشريعة ومعنى ، وَلِهَکَ اِسْمٌ فِي الشَّرِيعَةِ

ومعنى؛ فإذا بين الله كل واحد منهما فلا ينبغي لشاذ - فكيف لعالم - أن يركب معنى أحدهما على الآخر! . وقد روى الدارقطني من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَّامِينَ أَهْلَهُ وَحَكَّامِينَ أَهْلِهَا » قال : جاء رجل وأمرأة إلى علي مع كل واحد منهما فتأم من الناس فأمرهم فبعثوا حَكَّامًا من أهله وحَكَّامًا من أهلها، وقال للحَكَّامين : هل تدریان ما علیکم؟ علیکم أن راجعاً أن تفرقا فترقبا . فقالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما علي فيه ولي . وقال الزوج : أما الفقرة فلا . فقال علي : كذبت ، والله لا تبرح حتى تُفر بمثل الذي أقوت به . وهذا إسناد صحيح ثابت روى عن علي من وجوه ثابتة عن ابن سيرين عن عبيدة؛ قاله أبو عمر . فلو كانا يكلين أو شاهدين لم يقل لهما «أندريان ما عليكما» إنما كان يقول أندريان بما وكلتما؛ وهذا بين . احتج أبو حنيفة بقول علي رضي الله عنه للزوج «لا تبرح حتى ترضى بما رضيت به» فدل على أن مذهبه أنهما لا يفرقان إلا برضا الزوج ، وبأن الأصل المجمع عليه أن الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه . وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق السلطان على المولى والعينين .

الرابعة - فإن اختلف الحَكَّامان لم ينفذ قولهما ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما اجتمعا عليه . وكذلك كل حكيمين حَكَّامًا في أمر؛ فإن حكم أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر؛ أو حكم أحدهما بمال وأبى الآخر فليس بشيء حتى يتفقا . وقال مالك في الحكيمين يطلقان ثلاثا قال : تلزم واحدة وليس لهما الفراق بأكثر من واحدة بائنة؛ وهو قول ابن القاسم . وقال ابن القاسم أيضا : تلزم الثلاث إن اجتمعا عليها؛ وقاله المغيرة وأتته ابن الماسجئون وأصنغ . وقال ابن الموزان : إن حكم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث فهي واحدة . وحكى ابن حبيب عن أصنغ أن ذلك ليس بشيء .

الخامسة - ويجزئ إرسال الواحد؛ لأن الله سبحانه حكم في الزنا بأربعة شهود، ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أُنَيْسًا وحده وقال له : ^{١٢} «إن اعترفت فأرجئها» وكذلك قال عبد الملك في المدونة .

قلت : وإذا جاز لإرسال الواحد فلو حُكِّم الزوجان واحدا لأجزأ وهو بالجواز. أولى إذا
وضي بذلك ، وإنما خاطب الله بالإرسال الحُكَّامَ دون الزوجين . فإن أُرسل الزوجان
حكَّين وحكما نفذ حكمهما ، لأن التحكيم عندنا جائز ، وينفذ فعل الحكم في كل مسألة .
هذا إذا كان كل واحد منهما عدلا ، ولو كان غير عدل قال عبد الملك : حكمة
منقوض ؛ لأنها تخاطرا بمالا ينبغي من الفرر . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه ؛
لأنه إن كان توكلًا فيفضل الوكيل نافذ ، وإن كان تحكما فقد قدماء على أنفسهم وليس
الفرر بمؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل ، وباب القضاء مبني على الفرر كله ، وليس
يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يشول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين نص
الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة
اجتمعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما ترتب عليه . وعجبا لأهل
بلدان حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يُعملان على يدى أمين ، وفي هذا
من معاندة النص ما لا ينبغي عليكم ، فلا يكذب الله آثمروا ولا بالافيسة آثمروا . وقد ندبت
إلى ذلك لما أجابني إلى بحث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا بالقضاء باليمين مع
الشاهد إلا آثم ، فلما ملكني الله الأمر أجريت السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا لما
صنعتهم من الجهالة ، ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكمين عنده خبر ، بل أعجب مرتين للشافعي .
فإنه قال : الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معا حتى يشبه فيه حالهما . قال :
وذلك أني وجدت الله عز وجل آذن في نشوز الزوج بأن يصطليحا وأذن في خوفهما إلا يقيا
مسود الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج بما أعطى شيئا إذا
أراد استبدال الزوج مكان زوج ؛ فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بينهما بالحكمين دل على أن حكمهما
خير حكم الأزواج ، فإذا كان كذلك بحث حكما من أهله وحكما من أهلها . ولا يبعث الحكمين
إلا مأمونين برضا الزوجين وتوكليهما بأن يجما أو يُقرقا إذا رآيا ذلك ؛ وذلك يدل على أن

الحكمين ويكلن للزوجين . قال ابن العربي : هذا منتهى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم ، وقد تولى الرد عليه القاضي أبو إسحاق ولم ينصفه في الأكثر . أما قوله « الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين » فليس بصحيح ، بل هو نصه ، وهي من آيين آيات القرآن وأوصفها جلاء ، فإن الله تعالى قال : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . ومن خاف من أمراته نشوزا وعظها ، فإن أنابت وإلا هجرها في المضجع ، فإن أزعجت وإلا ضربها ، فإن استمرت في غلوها مشى الحكمان إليهما . وهذا إن لم يكن نصا فليس في القرآن بيان . ودعاه لا يكون نصا ، يكون ظاهرا ، فأما أن يقول الشافعي يشبه الظاهر فلا ندرى ما الذي أشبه الظاهر . ثم قال : « وأذن في خوفهما ألا يقيا حدود الله بالخلع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة » بل يجب أن يكون كذلك وهو نصه . ثم قال : « فلما أمر بالحكمين ملما أن حكمهما غير حكم الأزواج » ويجب أن يكون غيره بأن ينفذ عليهما من غير اختيارهما فتحقق الغيرة . فأما إذا نفذ عليهما ما وكلهما به فلم يحكما بخلاف أمرهما فلم تحقق الغيرة . وأما قوله « برضا الزوجين وتوكلهما » خطأ صراح ، فإن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكمين ، وإذا كان المخاطب غيرهما كيف يكون ذلك بتوكلهما ، ولا يصح لما حكم إلا بما اجتمعا عليه . هذا وجه الإنصاف والتحقيق في الرد عليه . وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم ، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى . وهذه كلمة حق يريدون بها الباطل .

قوله تعالى : **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** وَالَّذِينَ إِحْسَانًا
وَيَذَرِي الْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ
وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْنِي
مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿١٥﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأول - أجمع العلماء على أن هذه الآية من المحكم المتفق عليه ، وليس منها شيء منسوخ . وكذلك هي في جميع الكتب . ولو لم يكن كذلك لعرف ذلك من جهة العقل وإن لم يقر به الكتاب . وقد مضى معنى العبودية وهي التذل والافتقار ، لمن له الحكم والاختيار ؛ فأمر الله تعالى عباده بالتذل له والإخلاص فيه . فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفيها من شوائب الرياء وغيره ؛ قال الله تعالى : « قَن كَانَتْ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » حتى لقد قال بعض علمائنا : إنه من تطهر تبردا أو صام صوما لمدمته وتوى مع ذلك التقرب لم يحزه ؛ لأنه مزج في نية التقرب نية دنياوية وليس لله إلا العمل الخالص ؛ كما قال تعالى : « أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » . وكذلك إذا أحس الرجل بداخله في الركوع وهو إمام لم ينظره ؛ لأنه يخرج ركوعه بانتظاره من كونه خالصا لله تعالى . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي شيءي تركته وشركه » . وروى الدارقطني عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ غُثْمَةٍ تُنْصَبُ مِنْ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْآنِكَةِ أَلْقُوا هَذَا وَاقْبَلُوا هَذَا فَيَقُولُ الْمَلَائِكَةُ وَعِزَّتِكَ مَا رَأَيْنَا إِلَّا خَيْرًا فَيَقُولُ اللَّهُ عز وجل وهو أعلم إن هذا كان لنبيي ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما أثنى به وجهي » . وروى أيضا عن الضحاك بن قيس الفهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يقول أنا خير شريك لمن أشرك معي شريكا فهو لشريكي يأبى الناس أن يخلصوا أعمالكم لله تعالى فإن الله لا يقبل إلا ما خلص له ولا تقولوا هذا لله وللرحم فإنا للرحم وليس لله منها شيء ولا تقولوا هذا لله ولوجهكم فإنا لوجهكم وليس لله تعالى منها شيء » .

إذا كان « القوطي » مسجل في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٤٩٩٩

كتاب الشعب

نفاس القلبي

الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القطبي

خبيركم من علم القرآن وعلمه
حديث شريفه

٢٠

إذا كان « القرطبي » مسجله في مجلد واحد فتزعم هذه الورقة

مسألة - إنا ثبت هنا فاعلم أن علماءنا رضى الله عنهم قالوا : الشرك على ثلاث مراتب
وكله محرم . وأصله اعتقاد شريك لله في الوُهيته ، وهو الشرك الأعظم وهو شرك الجاهلية ،
وهو المراد بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْرَأُ تُشْرِكَ بِهِ وَيَقْرِئُ مَا يُؤْنِ ذَلِكَ لِيَنْبَأَهُ » . وبلية
في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل ، وهو قول من قال : إن موجودا ما غير الله تعالى
يستقل بإحداث فعل وإيجاد وإن لم يستقد كونه إلها كالقدرية مجوس هذه الأمة ، وقد تبرأ
منهم ابن عمر كما في حديث جبريل عليه السلام . وعلى هذه الرتبة الإشراف في العبادة وهو
الرياء ، وهو أن يفعل شيئا من العبادات التي أمر الله بفعلها له لغيره . وهذا هو الذي سميت
الآيات والأحاديث لبيان تحريمه ، وهو مبطل للأعمال وهو خفي لا يعرفه كل جاهل غي .
ورضى الله عن المحاسبي فقد أوصفه في كتابه « الرتبة » وبين إفساده للأعمال ، وفي سنن ابن ماجه
عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري وكان من الصحابة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان
أشرك في عمل عمله لله أحدا فليطلب ثوابه من عند غير الله فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك » .
وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : نخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر
المسيخ الدجال فقال : « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال ؟ » قال :
« قلنا بلى يا رسول الله » فقال : « الشرك الخفي أن يقوم الرجل يصلي فيزين صلاته لما يرى
من نظر رجل » : وفيه عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف
ما أخوف على أمتي الإشراف بالله أما إني لست أقول يبدون شمسا ولا قمر ولا وثنا ولكن
أعمالا لغير الله وشبهة خفية » خريجه الترمذي الحكيم . وسيأتى في آخر الكهف ، وفيه بيان
الشبهة الخفية . وروى ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب قال سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الشبهة الخفية فقال : « هو الرجل يتعلم العلم يحب أن يخلص إليه » . قال سهل بن
عبد الله التستري رضى الله عنه : الرياء على ثلاثة وجوه ؛ أحدها - أن يعقد في أصل فعله
لغير الله ويريد به أن يعرف أنه لله ، فهذا صنف من النفاق وتشكك في الإيمان . والآخرة -

يدخل في الشيء لله فإذا أطلع عليه غير الله نشط، فهذا إذا تاب يريد أن يعيد جميع ما عمل .
والثالث - دخل في العمل بالإخلاص وخرج به لله فُعرف بذلك ومُدح عليه وسكن إلى مدحهم؛ فهذا الرياء الذي نبى الله عنه . قال سهل قال لقمان لابنه : الرياء أن تطلب ثواب عملك في دار الدنيا، وإنما عمل القوم للآخرة . قيل له : فما دواء الرياء؟ قال : كتمان العمل ، قيل له : كيف يكتم العمل ؟ قال : ما كلفت إظهاره من العمل فلا تدخل فيه إلا بالإخلاص ، وما لم تكلف إظهاره أحب ألا يطلع عليه إلا الله . قال : وكل عمل أطلع عليه الخلق فلا تعده من العمل . وقال أيوب السخيتي : ما هو بمسافر من أحب أن يعرف مكانه من عمله .

قلت : قول سهل « والثالث دخل في العمل بالإخلاص » إلى آخره ، إن كان سكوته وسروره إليهم لتحصل منزلته في قلوبهم فيحمدوه ويحبوه ويبروه وينال ما يريد منهم من مال أو غيره فهذا مذموم؛ لأن قلبه مغمور فرحاً باطلاعهم عليه ، وإن كانوا قد أطلعوا عليه بعد الفراغ . فأنما من أطلع الله عليه خلقه وهو لا يحب أطلاعهم عليه فيسربصنع الله وبفضله عليه فسروره بفضل الله طاعة؛ كما قال تعالى : « قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ قِذْلُكَ فليفرحوا هو خير مما يجمعون » . وبسط هذا وتقييمه في كتاب « الرعاية للأنبياء » ، فمن أراد فليقف عليه هناك . وقد مثل سهل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم " إني أيسر العمل فيطلع عليه فيمجني " قال : يعجبه من جهة الشكر الذي أظهره الله عليه أو نحو هذا . فهذه جملة كافية في الرياء وخلوص الأعمال . وقد مضى في « البقرة » . حقيقة الإخلاص . والحمد لله .

الثانية - قوله تعالى : (وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) قد تقدم في صدر هذه السورة أن من الإحسان إليهما عتقهما ، وبأن في « سُبْحَانَ » حكم برهما مستوفى . وقرأ ابن أبي عملة « إحسان » بالرفع أى واجب الإحسان إليهما . الباقي بالنصب ، على معنى أحسنوا إليهما إحساناً . قال العلماء : فأحق الناس بعد الخالق المنان بالشكر والإحسان والتزام البر والطاعة

وَالْإِذْعَانِ مِنْ قَرْنِ اللَّهِ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ بِمَادَّةِ وَطَاعَتِهِ وَشُكْرِهِ وَبِشُكْرِهِ وَمَا وَالِدَانِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: «إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا إِلَهُكَ». وَرَوَى شُعْبَةُ وَهَشِيمُ الْوَاسِطِيَّانِ عَنْ يَسْرِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ وَتُحْطَى فِي تَحْطَى الْوَالِدَيْنِ».

الثالثة - قوله تعالى: (وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ) وقد مضى الكلام فيه في «البقرة»^(١).

الرابعة - قوله تعالى: (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ) أنا الجار فقد أمر الله تعالى بحفظه والقيام بحقه والوصاة برعي ذمته في تحابه وعلى لسان نبية. ألا تراه سبحانه أكد ذكره بمد والدين والأقربين فقال تعالى: «وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى» أي القريب. «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» أي الغريب؛ قاله ابن عباس، وكذلك هو في اللغة. ومنه فلان أجني، وكذلك الجناية البعد. وأنشد أهل اللغة:

فَلَا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَرَبٍ جَنَابِيَّةٍ * فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطُ الْقَبَابِ غَرِيبٌ^(٢)

وقال الأعشى:

أَمِيتَ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابِيَّةٍ * فَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِدًا^(٣)

وقرأ الأعمش والمفضل «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» بفتح الجيم وسكون النون وهما لفنان؛ يقال: جَنَّبَ وَجُنَّبَ وَأَجَنَّبَ وَأَجَنَّبِي إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ، وَجَمْعُهُ أَجَانِبٌ. وقيل: على تقدير حذف المضاف، أي والجار ذى الجنب أى ذى الناحية. وقال توفى الشامي: «الجار ذى القربى» المسلم «وَالْجَارِ الْجُنُبِ» اليهودى والنصرانى.

(١) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية.

(٢) البيت للقمي بن عبدة يخاطب به الحارث بن جبلة عمه، وكان قد أمر أخاه شاماً. وأراد بالناقل إطلاق أخيه شاماً من بينه فأطلقه ومن أمره من بنى تميم. (عن اللسان).

(٣) في الأصول: فكانت حريث عن عطائي حامداً.

والنصب عن تفسير الطبري.

قلت : وعلى هذا فالوصاة بالجوار مأمور بها مندوب إليها مسامحا كان أو كافرا ، وهو الصحيح . والإحسان قد يكون بمعنى المواساة ، وقد يكون بمعنى حسن العشرة وكف الأذى والمحاماة دونه . روى البخارى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما زال جبريلُ يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه " . وروى عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن " قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : " الذى لا يامن جاره بواقفه " وهذا عام فى كل جوار . وقد أكد عليه السلام ترك إذايته بقسمه ثلاث مرات ، وأنه لا يؤمن الإيمان الكامل من آذى جاره . فينبغى للؤمن أن يحذر أذى جاره ، ويتبهى عما نهى الله ورسوله عنه ، ويرغب فيما رضىه وحضاً العباد عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجيران ثلاثة بخارٌ له ثلاثة حقوق وجارٌ له حقان وجارٌ له حق واحد فاما الجار الذى له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب له حق الجوار وحق القرابة وحق الإسلام والجار الذى له حقان فهو الجار المسلم فله حق الإسلام وحق الجوار والجار الذى له حق واحد هو الكافر له حق الجوار " .

الخامسة - روى البخارى عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ، إن لى جارين فإلى أيهما أهدي ، قال : " إلى أقربهما منك بابا " . فذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث يفسر المراد من قوله تعالى : « والجَارِ ذِي الْقُرْبَى » وأنه القريب المسكين منك ، « والجَارِ الْغَنِيِّ » هو البعيد المسكين منك . واحتجوا بهذا على إيجاب الشفعة للجار ، وعضدوه بقوله عليه السلام : " الجار أحق بصقبه " (١) . ولا حجة فى ذلك ، فإن عائشة رضى الله عنها إنما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تبدأ به من جيرانها فى الهدية فأخبرها أن من قُرب بابها فإنه أولى بها من غيره . قال ابن المنثير : فدل هذا الحديث على أن الجار يقع على غير اللصيق . وقد خرج أبو حنيفة عن ظاهر هذا الحديث فقال : إن الجار اللصيق إذا ترك الشفعة وطلبها الذى يليه وليس له جدار إلى الدار ولا طريقٌ لا شفعة فيه له . وعمام العلماء

(١) الصقب : الملاصقة والقرب ، والمراد به الشفعة .

يقولون: إذا أوصى الرجل لغيره أعطى اللصيق وغيره؛ إلا أبا حنيفة فإنه فارق صوام العلماء وقال: لا يُعطي إلا اللصيق وحده.

السادسة - وأختلف الناس في حد الحيرة؛ فكان الأوزاعي يقول: أربعون داراً من كل ناحية؛ وقاله ابن شهاب. وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنني نزلت محلة قوم وإن أقربهم إلى جواراً أشدهم لي أذى؛ فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يصيحبون على أبواب المساجد: ألا إن أربعين داراً جارٍ ولا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه. وقال علي بن أبي طالب: من سمع النداء فهو جارٍ وقالت فرقة: من سمع إقامة الصلاة فهو جارٍ ذلك المسجد. وقالت فرقة: من ساكن رجلاً في محلة أو مدينة فهو جارٍ. قال الله تعالى: «لئن لم ينته المتأقنون» إلى قوله: «ثم لا يؤاؤرونك فيها إلا قليلاً» فجعل تعالى اجتماعهم في المدينة جواراً. والحيرة مراتب بعضها الصق من بعض؛ أدناها الزوجة؛ كما قال:

أيا جارتاً بيني فإني طالق^(٢١) *

السابعة - ومن إكرام الجار ما رواه مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبا ذر إذا طيحت مرة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك". فخص عليه السلام على مكارم الأخلاق؛ لما يترتب عليها من المحبة وحسن المشورة ودفع الحاجة والمفسدة؛ فإن الجار قد يتأذى بقتار قدر جاره، وربما تكون له ذرية فتنبج من ضعفائهم الشهوة، ويعظم على القائم عليهم الألم والكلفة؛ لاسيما إذا كان القائم ضعيفاً أو أرملة فتعتك المشقة ويستند منهم الألم والحسرة. وهذه كانت عقوبة يعقوب في فراق يوسف عليهما السلام فيما قيل. وكل هذا يتدفع بتمريكمهم في شيء من الطيبخ يدفع إليهم؛ ولهذا المعنى خص عليه السلام الجار القريب بالهدية، لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها، فإذا رأى ذلك أحب

(١) بوائقه: أي غوائقه وشروبه؛ واحدها باقة، وهي الداجية. (٢) هذا صدر بيت للاحق:

ومعزته: كذاك أمور الناس غاد وطارقه *

(٣) القنار (بضم القاف): ربح القندرو والشواء ونحوهما.

أن يسارك فيه؛ وأيضاً فإنه أسرع إجابةً لجاره عند ما يئوبه من حاجة في لوقات الغفلة والفترة، فلذلك بدأ به على من بعد بابه وإن كانت داره أقرب . والله أعلم .

الثامنة - قال العلماء : لما قال عليه السلام " فَاكْثِرْ مَاءَهَا " تبه بذلك على تيسير الأمر على البخيل تنبيهاً لطيفاً، وجعل الزيادة فيما ليس له ممن وهو الماء؛ ولذلك لم يقل إذا طبخت مَرَقَةً فَاكْثِرْ لِحْمَهَا؛ إذ لا يسهل ذلك على كل أحد . ولقد أحسن القائل :

فَدِيرِي وَقَدِّرُ الْجَارَ وَاحِدَةً * وَإِلَيْهِ قَبْسِي تُرْفَعُ الْقَدَرُ

ولا يهدي التمر البشير المحترق؛ لقوله عليه السلام : " ثُمَّ أَنْظِرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِوَارِكَ فَاصْبِرْ مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ " أى بشيء يهذى عرفاً؛ فإن القليل وإن كان مما يهذى فقد لا يقع ذلك الموقع، فلو لم يتيسر إلا القليل فليهد ولا يحتقره، وعلى المهدي إليه قبوله؛ لقوله عليه السلام : " يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ أَحَدًا كُنَّ جَارَتِنَا وَلَوْ كُرَاعٌ شَاةٌ مُحَرَّقَةٌ " أخرجه مالك في موطئه . وكذا قيدناه « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ » بالرفع على غير الإضافة، والتقدير : يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ؛ كما تقول يا رجال الكرام؛ فالنمادى محذوف وهو يَا أَيُّهَا، والنساء في تقدير التمت لآئها، والمؤمنات نعت للنساء . وقد قيل فيه : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

التاسعة - من إكرام الجار ألا يمنع من غرز خشبة له إرفاقاً به؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ " . ثم يقول أبو هريرة : مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مَعْضِينَ، وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا يَبْنَ . رَوَى « حُشْبَةُ وَخَشْبَةُ » عَلَى الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ . وَرَوَى « أَكْفَكُم » بِالنَّاءِ وَ « أَكْفَكُم » بِالنُّونِ . وَمَعْنَى « لَأَرْمِينَ بِهَا » أَيْ بِالْكَلِمَةِ وَالْقَصَّةِ . وَهَلْ يُقْضَى هَذَا عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ . فَزَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهَا إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ النَّدْبُ إِلَى بَرِّ الْجَارِ وَالتَّجَاوُزِ لَهُ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجُوبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ " لَا يَحِلُّ مَالُ أَحَدٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ

(١) الكراع من الهر والتقم : بمنزلة الوظيف من الخيل والإبل والجر، وهو مستحق الساق العاري من اللحم، يذكر و يؤنث، والجمع الكراع ثم الكراع .

طبيب نفيس منه". قالوا: ومعنى قوله "لا يمنع أحدكم جاره" هو مثل معنى قوله عليه السلام: "إذا استأذنت أحدكم أمرأته إلى المسجد فلا يمنعه". وهذا معناه عند الجميع التذنب، على ما يراه الرجل من الصلاح والخير في ذلك. وقال الشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداد بن علي وجماعة أهل الحديث: إلى أن ذلك على الوجوب. قالوا: ولولا أن أبا هريرة فهم فيما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم معنى الوجوب ما كان ليوجب عليهم غير واجب. وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه قضى على محمد بن مسلمة للضحاك بن خليفة في الخليج^(١) أن يئز به في أرض محمد بن مسلمة، فقال محمد بن مسلمة: لا والله. فقال عمر: والله يئز به ولو على بطك. فأمره عمر أن يئز به ففعل الضحاك؛ ورواه مالك في الموطأ. وزعم الشافعي في كتاب التردان مالكاً لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف عمر في هذا الباب؛ وأنكر على مالك أنه رواه وأدخله في كتابه ولم يأخذ به وردّه برأيه. قال أبو عمر: ليس كما زعم الشافعي؛ لأن محمد بن مسلمة كان رأيه في ذلك خلاف رأى عمر، ورأى الأنصار أيضاً كان خلافاً لرأى عمر وعبد الرحمن بن عوف في قصة التزييع وتحويله - والتزييع الساقية - وإذا اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى النظر، والنظر يدل على أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم بعضهم على بعض حرام إلا ما يطيب به النفس خاصة؛ فهذا هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. ويدل على الخلاف في ذلك قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين والله لأرميكن بها؛ هذا أو نحوه. أجاب الأولون فقالوا: القضاء بالمرئق خارج بالسنة عن معنى قوله عليه السلام: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفيس منه" لأن هذا معناه التملك والاستهلاك وليس المرئق من ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما في الحكم. فغير واجب أن يجمع بين ما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحكى مالك أنه كان بالمدينة قاض يقضي به يُسمى أبو المطلب. وأخرجوا من الأثر بحديث الأعمش عن أنس قال:

(١) راجع الموطأ باب « القضاء في المرائق ».

(٢) في الأصول: « يسمى المطلب » والتصويب عن شرح الموطأ.

استشهد منا غلام يوم أُحد فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول: أبشر هنيئاً لك الجنة؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما يُدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا بضرة".
والأعمش لا يصح له سماعٌ من أنس، والله أعلم . قاله أبو عمر .

العاشرة - وَرَدَ حَدِيثُ جَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ مِرَاقِقُ الْجَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْجَارِ؟ قَالَ: "إِنْ اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ وَإِنْ اسْتَعَانَكَ أَعْتَهُ وَإِنْ أَحْتَاجَ أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ مَرِضَ عُدْتَهُ وَإِنْ مَاتَ تَبَعْتَ جَنَازَتَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ مَرَكٌ وَهَيَّيْتَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ مَصِيبَةٌ سَاءَتْكَ وَعِزَّتُهُ وَلَا تُوْذِهِ بَقْتَارٍ قَدِيرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا وَلَا تَسْتَطِلَّ عَلَيْهِ الْبَنَاءُ تُشْرِفَ عَلَيْهِ وَتَسُدَّ عَلَيْهِ الرِّيحُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَإِنْ اشْتَرَيْتَ فَاكْهَمْهُ فَأَهْدِهِ لَهُ مِنْهَا وَإِلَّا فَادْخُلْهَا مَرًّا لَا يَخْرُجُ وَلَدُكَ بَشْيَءٌ مِنْهُ يَنْفِطُلُونَ بِهِ وَلَدَهُ وَهَلْ تَقْهَوْنَ مَا أَقُولُ لَكُمْ لَنْ يُؤْذَى حَقُّ الْجَارِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِمَّنْ رَحِمَ اللَّهُ" أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا . هَذَا حَدِيثٌ جَامِعٌ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، فِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْقَضَلِ عُمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ ضَعِيفٌ مَرَّضِيٌّ .

الحادية عشرة - قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْأَحَادِيثُ فِي إِكْرَامِ الْجَارِ جَامِعَةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ حَتَّى الْكَافِرِ كَمَا يَبَيِّنُ . وَفِي الْخَبَرِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْطَعِمَهُمْ مِنْ لَحْمِ النَّسْكِ؟ قَالَ: "لَا تُطْعِمُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ" . وَنَبِيهِ عَنْ إِطْعَامِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ نُسْكِ الْمُسْلِمِينَ يَحْتَمِلُ النَّسْكَ الْوَاجِبُ فِي الذَّمَّةِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِلنَّاسِكِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا أَنْ يُطْعِمَهُ الْأَغْنِيَاءُ؛ فَأَمَّا غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّذِي يُبَيِّنُهُ إِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ بِفَازٍ أَنْ يَطْعِمَهُ أَهْلُ الذَّمَّةِ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا شَأْنُ دُجُبَتْ فِي أَهْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: أَهْدَيْتُمْ لِحَارَنَا الْيَهُودِيَّ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوَصِّنِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوزَنُ" .

الثانية عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَّتِ﴾ أَيْ الرِّفِيقُ فِي السَّفَرِ . وَأَسْنَدُ الطَّبْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهِيَ عَلَى رَاغَتَيْنِ ،

فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غيبة، قطع قضيتين أحدهما معوج، فخرج وأعطى لصاحبه التَّوْبَةَ؛ فقال: كنت يا رسول الله أحق بهذا! فقال: «كَلَّا يا فلان إن كل صاحب يصحب آخر فإنه مسئول عن صحابته ولو ساعة من نهار». وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: للسَّفر مُرُوءَةٌ وللحَضَر مُرُوءَةٌ؛ فأما المروءة في السَّفر فبذل الزاد، وقلة الخلاف على الأصحاب، وكثرة المزاج في غير مسأخط الله. وأما المروءة في الحَضَر فالإدمان إلى المساجد، وتلاوة القرآن وكثرة الإخوان في الله عز وجل. ولبعض بني أسد - وقيل إنها لحاتم الطائي -

إذا ما رفيق لم يكن خلف ناقسى • له مركب فضلاً فلا حِلَّت رجلي
ولم يك من زادى له شطر مزيدي • فلا كنت ذا زائد ولا كنت ذا فضيل
شريكاً فيما نحن فيه وقد أرى • على له فضلاً بما نال من فضلي

وقال علي وابن مسعود وابن أبي ليلى: «الصَّاحِبُ بِالْجَنِبِ» الزوجة. ابن جرير: هو الذي يصحبك ويلزمك رجاء تفعلك. والأوَّلُ أصح؛ وهو قول ابن عباس وابن جبير وعكرمة ومجاهد والضحَّاك. وقد تناول الآية الجميع بالعموم. والله أعلم.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: (وَأَبْنِ السَّبِيلَ) قال مجاهد: هو الذي يمتاز بك ماراً. والسبيل الطريق؛ فنسب المسافر إليه لمورده عليه ولزومه إياه. ومن الإحسان إليه إعطاؤه وإرفاقه وهدايته ورشده.

الرابعة عشرة - قوله تعالى: (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) أمر الله تعالى بالإحسان إلى المالك، وبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؛ فروى مسلم وغيره عن المعرور بن سويد قال: مررنا بأبي ذرٍّ بالزُّبْدَةِ وعليه بُردٌ وعلى غلامه مثله، قلنا: يا أبا ذر لو جمعت بينهما كانت حلَّةٌ؛ فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أنه أعجبتني فصرَّته بأته، فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أبا ذر إنك أمرؤ فبك جاهلية»

(١) التهمة (بالفتح): الأجرة ويجمع الشجر في مفيض ماء.

(٢) الزبدة (بالضرب): من قرى المدينة على ثلاثة أميال، يا مفلح أبي ذر التفاري رضى الله عنه.

قلت : يا رسول الله ، مَنْ سَبَّ الرجال سبَّوا أباه وأُمَّه . قال : ” يا أبا ذرٍّ إنك أَسْرُؤُفِكِ جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما ينهزم فإن كلفتموهم فأعينوهم “ . وروى عن أبي هريرة أنه ركب بغلة ذات يوم فأردف غلامه خلفه ، فقال له قائل : لو أنزلته ليسى خلف دابتك ؛ فقال أبو هريرة : لأن يسى معي ضيقان من نارٍ يحرقان مني ما أحرقا أحبَّ إليَّ من أن يسى غلامي خلفي . وخرج أبو داود عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَا يَمْلِكُ مِنْ مَلُوكِكُمْ فَأُطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَكْسُوهُ مِمَّا تَكْتَسُونَ وَمَنْ لَا يُلَايِمُكُمْ مِنْهُمْ فَبِعِزَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَعْذِبُوا خَلْقَ اللَّهِ “ . لَا يَمْلِكُ وَأَقْفَكُم ، وَالْمَلَايِمَةُ الْمَوَاقِفَةُ . وروى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” لِلْمَلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَطِيقُ “ . وقال عليه السلام : ” لَا يَقِلُّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَتَيْتِي بِلٍ يَقُلُّ فَنَائِي وَفَتَنَائِي “ وسيأتي بيانه في سورة يوسف عليه السلام . فندب صلى الله عليه وسلم السادة إلى مكارم الأخلاق وحضهم عليها وأرشدهم إلى الإحسان وإلى سلوك طريق التواضع حتى لا يروا لأنفسهم منزلة على عبيدهم ، إذ الكل عبيد الله والمال مال الله ، ولكن يختر بعضهم لبعض ، وملك بعضهم بعضاً إتماماً للنعمة وتنفيذاً للحكمة ؛ فإن أطعموهم أقل مما يأكلون ، وألبسوهم أقل مما يلبسون صفة ومقداراً جاز إذا قام بواجبه عليه . ولا خلاف في ذلك والله أعلم . وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال : أعطيت الزبيقي قوتهم ؟ قال لا . قال : فَأَتْلُطِيقُ فَأُعْطِيهِمْ ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” كَفَى بِالْمَرْءِ لُئْمًا أَنْ يَحْجِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُمْ “ .

الخامسة عشرة - ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْلَطُهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَتَّقَهُ “ . ومعناه أن يضربه قدر الحد ولم يكن عليه حد . وجاء عن ثور من الصحابة أنهم أقتصوا لخدمته من الولد في الضرب وأعتقوا الخادم لما لم يرد

(١) ضيقان : حزنان من حطب قاستارهما النار ، حتى أتيا قد اشتبعا وصارتا نارا .

(٢) القهرمان (منح الثاف وقسم) كالخازن والوكيل ، والحافظ لما تحت يده والقائم بأمر الرجل ؛ لغة القرس .

النِصَاصُ . وقال عليه السلام : " من قذف مملوكه بالزنا أقام عليه الحد يوم القيامة ثمانين " .
وقال عليه السلام : " لا يدخل الجنة سَيِّءُ الْمَلَكَةِ ^(١) " . وقال عليه السلام : " سُوءُ الْخُلُقِ
شُؤْمٌ وحسن المَلَكَةِ نِصَاءٌ وَصِلَةُ الرَّحِمِ تزيد في العمر والصدقة تدفع ميتة السوء " .

السادسة عشرة - واختلف العلماء من هذا الباب أيهما أفضل الحر أو العبد ؟ فروى
مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " للعبد المملوك المُصْلَحُ أجْران " ^(١)
والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والنجى وبرأى لأحببت أن أموت وأنا
مملوك . وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن العبد إذا نصح
لسيده وأحسن عبادة الله نله أجره مرتين " . فاستدل بهذا وما كان مثله من فضل العبد ؟
لأنه مخاطب من جهتين : مطالب بعبادة الله ، مطالب بخدمة سيده . وإلى هذا ذهب أبو عمر
يوسف بن عبد البر النعمري وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العامري البغدادي الحافظ .
استدل من فضل الحر بأن قال : الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما يحصل بالأحرار ،
والعبد كالمفقود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصروفة بالقهر ، وكالبيمة المسخرة بالجبر ؛ ولذلك
سلب مناصب الشهادات ومعظم الولايات ، ونقصت حدوده عن حدود الأحرار إشعاراً
بخساسة المقدار . والحر وإن طوب من جهة واحدة فوظائفه فيها أكثر ، وعناؤه أعظم فتوايه
أكثر . وقد أشار إلى هذا أبو هريرة بقوله : لولا الجهاد والنجى ؛ أى لولا النقص الذى
يلحق العبد لفوت هذه الأمور . والله أعلم .

السابعة عشرة - روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما زال
جبريل يُوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه . وما زال يوصيني بالنساء حتى ظننت أنه
سيحرم طلاقهن . وما زال يوصيني بالماليك حتى ظننت أنه سيجعل لهم مدة إذا آتاهوا إليها
صَقُّوا . وما زال يوصيني بالسَّوَّك حتى ظننت أنه يحقني في - وروى حتى كاد - .

(١) أى الذى يسيء بحجة المالك .

وما زال يوصفي بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون ليلاً . ذَرَهُ أَبُو اللَّيْثِ
السَّمَرَقَنْدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾ أَيْ لَا يَرْضَى . ﴿ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا
تَفُورًا ﴾ فَنَفَى سَبْعَانَهُ مَحَبَّتَهُ وَرِضَاهُ عَنْ هَذِهِ صِفَتِهِ ؛ أَيْ لَا يُظْهِرُ عَلَيْهِ آثَارَ نِعْمَةٍ فِي الْآخِرَةِ
وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّوَعُّدِ . وَالمُخْتَالُ ذُو الْخِيَلَاءِ أَيْ الْكِبَرِ . وَالتَّفُورُ : الَّذِي يَعْتَدُّ مَنَاقِبَهُ
كِبَرًا . وَالفخر : البَذْخُ وَالتَّطَاوُلُ . وَخَصَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ بِالذِّكْرِ هُنَا لِأَنَّهُمَا تَحْمِلَانِ
صَاحِبَيْهِمَا عَلَى الْإِتْفَاقِ مِنَ الْقَرِيبِ الْفَقِيرِ وَالْجَارِ الْفَقِيرِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذِكْرِ فِي الْآيَةِ فَيَضِيعُ أَمْرَاهُ
بِالإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ . وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِيمَا ذَكَرَ الْمُفْضَلُ عَنْهُ « وَالْجَارِ الْجَنْبِ » فَتَجْعَلُ الْجِمْ وَسُكُونُ
النُّونِ . قَالَ الْمُتَهَدِّي : هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ وَالْجَارِ ذِي الْجَنْبِ أَيْ ذِي النَاحِيَةِ .
وَأَشَدُّ الْأَخْفَشِ :

• النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ ^(١) .

وَالْجَنْبُ النَاحِيَةُ ، أَيْ الْمُنْتَهَى مِنَ الْقَرَابَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ
مَاءَ أَنفُسِهِمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾
قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ ﴾ « الَّذِينَ » فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
« مَنْ » فِي قَوْلِهِ : « مَنْ كَانَ » وَلَا يَكُونُ صَعَةً ؛ لِأَنَّ « مَنْ » وَ « مَا » لَا يَوْصِفَانِ وَلَا
يُوصَفُ بِهِمَا . وَيَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بَدَلًا مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي تَفُورِ . وَيَحْزُوزُ أَنْ
يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ ^(٢) . وَيَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ ، أَيْ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ
لَهُمْ كَمَا ، أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » . وَيَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ

(١) كَأَنَّهُ عَلَيْهِ بِمِجِجِ النَّاسِ .

(٢) أَيْ فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يَقْقِرُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ » كَمَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ .

أعني، فتكون الآية في المؤمنين؛ فتجىء الآية على هذا التأويل أن الباخلين متبعية عنهم عبة الله، فأحسنوا أيها المؤمنون إلى من سُمي فإن الله لا يحب من فيه الخللُ المانع من الإحسان.

الثانية - قوله تعالى: ﴿يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَغْلِ﴾ البخل المذموم في الشرع هو الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى عليه. وهو مثل قوله تعالى: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» الآية. وقد مضى في «آل عمران» القول في البخل وحقيقته، والفرق بينه وبين الشُّحِّ مَسْتُوفٍ. والمراد بهذه الآية في قول ابن عباس وغيره اليهود؛ فإنهم جمعوا بين الاختيال والفخر والبخل بالمال وكتبا ما أنزل الله من التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم. وقيل: المراد المنافقون الذين كان إغفارهم وإيمانهم تهيئة، والمعنى أن الله لا يحب كل غخال نفور، ولا الذين يخلون؛ على ما ذكرنا من إعرابه.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَازِبًا مُهِينًا﴾ فصل تعالى توعد المؤمنين الباخلين من توعد الكافرين بأن جعل الأول عدم المحبة والثاني سذابا مهينا.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾^(١)
فيه مسائل ثلث:

الأولى - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ عطف تعالى على «الَّذِينَ يَخْلَوْنَ»: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ». وقيل: هو عطف على الكافرين؛ فيكون في موضع خفض. ومن رأى زيادة الواو أجاز أن يكون الثاني عنده خبرا للأول. قال الجمهور: نزلت في المنافقين؛ لقوله تعالى: «رِئَاءَ النَّاسِ» والرَّاء من النفاق. مجاهد: في اليهود. وضعفه الطبري؛ لأنه تعالى تقي عن هذه الصفة الإتيان بالله واليوم الآخر، واليهود

(١) واجتمع ج ٤ ص ٢٩٠ طيبة أول وثانية :

(٢) المصنف (بكر الصاد وسكون النون) : طائفة من التبيلة . وقيل : طائفة من كل شيء .

ليس كذلك . قال ابن عطية : وقول مجاهد مَنَجَه على المبالغة والإلزام ؛ إذ إيمانهم باليوم الآخر كَلَامَ إِيْمَانٍ من حيث لا ينفعهم . وقيل : نزلت في مُطْعَمِي يوم بدر ، وهم رؤساء مكة أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر . قال ابن العربي : ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من حيث إنها لا تجزئ .

قلت : ويدل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : « قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ » وسأى .

الثانية — قوله تعالى : (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) في الكلام إضمار تقديره « ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » فقرينهم الشيطان « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا » . القرين : المقارن ، أى صاحب والخليل وهو فيعمل من الإقران . قال عدي بن زيد :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى
والمعنى : مَنْ قِيلَ من الشيطان في الدنيا فقد قارنه . ويجوز أن يكون المعنى مَنْ قُرِنَ به الشيطان في النار (فسَاءَ قَرِينًا) أى فبئس الشيطان قريناً ، وهو نصب على التمييز .

قوله تعالى : وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٣٦﴾

« ما » في موضع رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، وذو بمعنى الذى . ويجوز أن يكون ما وزدا اسماً واحداً . فعل الأول تقديره وما الذى عليهم ، وعلى الثانى تقديره وأى شئ عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر ، أى صدقوا بواجب الوجود ، وبما جاء به الرسول من تفاصيل الآخرة ، وأنفقوا مما رزقهم الله . (وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا) تقدم معناه في غير موضع .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ أى لا يبخسهم ولا ينقصهم من ثواب عملهم وَزَنَ ذَرَّةً بِلِ يَخَارِيزُ بِهَا وَيُخَيِّمُ عَلَيْهَا . والمراد من الكلام أن الله تعالى لا يظلم قليلا ولا كثيرا ؛ كما قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا » . والذرة : التلّة الحمراء ؛ عن ابن عباس وغيره ، وهى أصغر التل . وعنه أيضا رأس التلّة . وقال يزيد بن هارون : زعموا أن الذرة ليس لها وزن . ويحك أن رجلا وضع خبزا حتى علاه الذر مقدار ما يستقر ثم وزنه فلم يزد على وزن الخبز شيئا .

قلت : والقرآن والسنة يدلان على أن للذرة وزنا ؛ كما أن للدينار ونصفه وزنا . والله أعلم . وقيل : الذرة الخردلة ؛ كما قال تعالى : « فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا » . وقيل غير هذا ، وهى فى الجملة عبارة عن أقل الأشياء وأصغرها . وفى صحيح مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «^١ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً يُعْطَى بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتٍ مَا يَعْمَلُ بِهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً نُضَاعِفْهَا ﴾ أى يكثر ثوابها . وقرأ أهل المجاز « حَسَنَةً » بالرفع ، والعامّة بالنصب ؛ فعل الأول « تَكُ » بمعنى تحدث ، فهى تامة . وعلى الثانى هى الناقصة ، أى إن تَكُ فَعَلْتَهُ حَسَنَةً . وقرأ الحسن « يضاعفها » بنون العظمة . والباقون بالياء ، وهى أصح ، لقوله « وَيُؤْتِ » . وقرأ أبو رجاء « يضاعفها » ، والباقون « يضاعفها » وهما لفتان معناهما الكثير . وقال أبو عبيدة : « يضاعفها » معناه يعملها أضعاfoا كثيرة ، « ويضاعفها » بالتشديد يعملها يضاعفين . ﴿ مِنْ لَدُنْهُ ﴾ من عنده . وفيه أربع لفات : لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدٌ وَلَدَى ؛ فإذا أضافوه إلى أنفسهم شدّدوا النون ، ونخلت عليه « مِنْ » حيث كانت « مِنْ » الداخلة لابتداء الفاية و« لَدُنْ » كذلك ، فلما تشا كلا حُسْن دخول « مِنْ » عليها ؛ ولذلك قال سيويه فى حديث إنه الموضع الذى هو أقل الفاية . ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ يعنى الجنة . وفى صحيح مسلم من حديث

(١) فى كتب الله أكثر من أربع لفات ؛ طبع اجمع .

أبي سعيد الخدري الطويل - حديث الشفاعة - وفيه: "حتى إذا خلص المؤمنون من النار فوالذي نفسي بيده ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لأخوانهم الذين في النار يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون فيقال لهم أخرجوا من عرقم فتحرم صورهم على النار فيخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقه وإلى ركبته ثم يقولون ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به فيقول آرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا به ثم يقول آرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا به ثم يقولون ربنا لم نذر فيها من أمرتنا أحدا ثم يقول آرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا".

وكان أبو سعيد الخدري يقول: "إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقروا إن شئتم" «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما» وذكر الحديث.

وروى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يؤتى بالبعد يوم القيامة فيوقف وينادي مناد على رهوس الخلائق هذا فلان بن فلان من كان له عليه حق فليات إلى حقه ثم يقول آت هؤلاء حقوقهم فيقول يارب من أين لي وقد ذهب الدنيا عني فيقول الله تعالى لللائكة أنظروا إلى أعماله الصالحة فأعطوهم منها فإن بقي مثقال ذرة من حسنة قالت الملائكة يارب وهو أعلم بذلك منهم قد أعطى لكل ذي حق حقه وبقي مثقال ذرة من حسنة فيقول الله تعالى لللائكة ضعفوها لبيدي وأدخلوه بفضل رحمتي الجنة ومصادقه «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» وإن تك حسنة يضاعفها - وإن كان عبدا شقيًا قالت الملائكة إلهنا فينت حسنة وبقيت سيئاته وبقي طالبون كثير فيقول تعالى خذوا من سيئاتهم وأضيفوها إلى سيئاته ثم سموا له صكا إلى النار». فالآية على هذا التأويل في الخصوم، وأنه تعالى لا يظلم مثقال ذرة للخصم على الخصم بإخذله منه، ولا يظلم مثقال ذرة تبق له بل يثيبه عليها ويضعفها له؛ فذلك قوله تعالى: «وإن تك حسنة يضاعفها». وروى أبو هريرة قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إني الله يعطى عبده المؤمن بالحسنة الواحدة أتى ألف حسنة " وتلا : إني الله لا يعطى مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً . قال عبيدة قال أبو هريرة : وإذا قال الله « أجراً عظيماً » فمن الذي يقدر قدره ! وقد تقدم عن ابن عباس وأبن مسعود أن هذه الآية إحدى الآيات التي هي خير مما طلعت عليه الشمس .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴿١١﴾

تحدثت الفاء لالتقاء الساكنين ، و « إذا » ظرف زمان والعامل فيه « جئنا » . ذكر أبو الليث السمرقندي حدثنا الخليل بن أحمد قال حدثنا ابن منيع قال حدثنا ابن كامل قال حدثنا فضيل عن يونس عن محمد بن فضالة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم في بني ظفر فجلس على الصخرة التي في بني ظفر ومعه ابن مسعود ومعاذ وناس من أصحابه فأمر قارئاً يقرأ حتى أتى على هذه الآية « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أخضلت وجته ، فقال : « يارب هذا على من أنا بين ظهرانيهم فكيف من لم أرمهم » . وروى البخاري عن عبد الله قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقرأ على » قلت : أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال : « إني أحب أن أسمعه من غيري » فقرأت عليه سورة « النساء » حتى بلغت « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » قال : « أمسك » فإذا عيناه تذرفان . وأخرجه مسلم وقال يدل قوله « أمسك » : فرفعت رأسي - أو غمزني رجل إلى جنبي - فرفعت رأسي فرايت دموعه تسيل . قال علماؤنا : بكاء النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان لعظيم ما تضمنته هذه الآية من هول المطلق وشدة الأمر ؛ إذ يؤتى بالأنبياء شُهَدَاءُ على أُمَمِهِم بالتصديق والتكذيب ، ويؤتى به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة شهيداً . والإشارة بقوله

(١) بنظر (عزكة) : جن في الأصابع وجن في بني سليم .

« على هؤلاء » إلى كفار قريش وغيرهم من الكفار ، وإنما خص كفار قريش بالذكر لأن وظيفة المذاب أشد عليهم منها على غيرهم ؛ لأنهم عند رؤية المعجزات ، وما أظهره الله على يديه من خوارق العادات ، والمعنى فكيف يكون حال هؤلاء الكفار يوم القيامة ؟ إذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شييداً « أى مُعَذِّبِينَ أم مُنْعَمِينَ . وهذا استفهام معناه التوبيخ . وقيل : الإشارة إلى جميع أمته . ذكر ابن المبارك أخبرنا رجل من الأنصار عن المنهال ابن عمرو حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس من يوم إلا تُعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أئمة غلوة وعشبة فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم ؛ يقول الله تعالى ، « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشييد » يعنى نبيها « وجئنا بك على هؤلاء شييداً » . وموضع « كيف » نصب بفعل مضمر ، التقدير فكيف يكون حالهم ؛ كما ذكرنا . والفعل المضمر قد يستد مسد « إذا » ، والعامل في « إذا » « جئنا » . و « شييداً » حال . وفي الحديث من الفقه جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ، ويموز عكسه . وسيأتى بيانه في حديث أبي في سورة « لم يكن » ، إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِم
الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً ﴿٣٦﴾

صَحَّتِ الْوَاقِفُ فِي « عَصَوْا » لالتقاء الساكنين ، ويموز كسرهما . وقرأ نافع وابن عامر « تُسَوَّى » بفتح التاء والتشديد في السين . وحجة والكسائي كذلك إلا أنهما خففا السين . والباقيون صَبَّوْا التَّاء وخَفَّفُوا السَّيْن ، مَبْنِيًّا لِلْفَعُولِ وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُسَمًى . والمعنى لو يُسَوَّى لهم الأرض ، أى يجعلهم والأرض سواء . ومعنى آخر : تَمَسَّوْا لولم يبعثهم الله وكانت الأرض مستوية عليهم ؛ لأنهم من التراب تَقَلَّوْا . وعلى القراءة الأولى والثانية فالأرض فاعلة ، والمعنى تَمَسَّوْا لوانفتحت لهم الأرض فساخوا فيها ؛ قاله قتادة . وقيل : الباء بمعنى على ، أى لو تُسَوَّى عليهم أى تَنَسَّى فَنَسَوَى عليهم ؛ عن الحسن . فقراءة التشديد على الإدغام ، والتخفيف على

حلف التاء . وقيل : إنما نمتوا هذا حين رأوا الهائم نصير ترابا وصلوا أنهم عُلِدُونَ في النار؛ وهذا معنى قوله تعالى : « وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا » . وقيل : إنما نمتوا هذا حين شهدت هذه الأمة للأَنْبياء على ما ختمتم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » الآية . فتقول الأمم الخالية : إن فيهم الزناة والسراق فلا تقبل شهادتهم فيزكهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول المشركون : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فيختم على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون ؛ فذلك قوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ يَبُوءُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ نَسَوُا فِيهِمُ الْأَرْضُ » يعني تخسف بهم . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » قال الزجاج قال بعضهم : « لا يكتُمون الله حديثًا » مستأنف ؛ لأن ما علموه طاهر عند الله لا يقدرُون على كتمانِه . وقال بعضهم : هو معطوف ، والمعنى يود لو أن الأرض سَوَّيت بهم وأنهم لم يكتُموا الله حديثًا لأنه ظهر كذبهم . وسئل ابن عباس عن هذه الآية ، وعن قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقال : لما رأوا أنه لا يدخل الجنة إلا أهل الإسلام قالوا « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » نفخ الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم فلا يكتُمون الله حديثًا . وقال الحسن وقادة : الآخرة مواطن يكون هذا في بعضها وهذا في بعضها . ومعناه أنه لما تبين لهم وحسبوا لم يكتُموا . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾

فيه أربع وأربعون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) خص الله سبحانه وتعالى بهذا الخطاب المؤمنين ؛ لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر وأتقت طبعهم أنهنهم يفسحوا بهذا الخطاب ، إذ كان الكفار لا يفعلونها حصة ولا سكرى . روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللَّهُمَّ يَنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ « يَسْأَلُونَكَ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ » قال : فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللَّهُمَّ يَنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَزَلَّتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فكان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة ينادى : أَلَا لَا يَقْرَبُ الصَّلَاةَ سَكْرَانٌ . فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللَّهُمَّ يَنْ لَنَا بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَزَلَّتِ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » قال عمر : اتيننا . وقال سعيد بن جبير : كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا ؛ فكانوا يشربونها أوّل الإسلام حتى نزلت : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْ تَبِعَهُ لِلنَّاسِ » . قالوا : نشربها للثقة لا للإثم ؛ فشربها وجل فتقدم يصلى بهم فقرأ : قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون ؛ فَزَلَّتْ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » . فقالوا : في غير عين الصلاة . فقال عمر : اللَّهُمَّ أَنْزِلْ طِينًا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ ؛ فَزَلَّتْ : « إِنْ شَاءَ رَبُّ الشَّيْطَانِ » الآية . فقال عمر : اتيننا ، اتيننا . ثم طاف منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَلَا إِنَّمَا الْخَمْرُ قَدْ حُرِّمَتْ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي بَيِّنَاتٌ فِي « الْمَائِمَةِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وروى الترمذى عن علي بن أبي طالب قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت : قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ، ونحن نعبد ما تعبدون . قال : فأزل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . ووجه الاتصال والنظم بما قبله أنه قال سبحانه وتعالى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۝ ثم ذكر بعد الإيمان الصلاة التي هي رأس العبادات ؛ ولذلك يُقْتَل تاركها ولا يَسْقُط فرضها ، وانجز الكلام إلى ذكر شروطها التي لا تصح إلا بها .

الثانية - والجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء على أن المراد بالسكر سكر الخمر ؛ إلا الضحاك فإنه قال : المراد سكر النوم ؛ لقوله عليه السلام : " إذا نَسِ أحدكم في الصلاة فليرقُدْ حتى يذهب عنه النوم ، فإنه لا يدري لعلّه يستغفر فيسب نفسه " . وقال عبيدة الساماني : « وأتم سكرارى » يعنى إذا كنت حافنا ؛ لقوله عليه السلام : " لا يَصِلُنَّ أحدكم وهو حافن " في رواية " وهو ضام بين غفنيه " .

قلت : وقول الضحاك وعبيدة صحيح المعنى ؛ فإن المطلوب من المصلِّ الإقبال على الله تعالى بقلبه وترك الالتفات إلى غيره ، والخلو عن كل ما يشوش عليه من نوم وحُفنة وجوع ، وكل ما يشغل البال ويغير الحال . قال صلى الله عليه وسلم " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء " . فرأى صلى الله عليه وسلم زوال كلِّ مشوش يتعلّق به الخاطار ، حتى يُقبل على عبادة ربه بفراغ قلبه وخالص لُبه ، فيخضع في صلاته ، ويدخل في هذه الآية : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » على ما أتى بيانه . وقال ابن عباس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » منسوخٌ بآية المائدة : « إِذَا أَقُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » الآية . فأمرُوا على هذا القول ألا يصلُّوا سكرارى ، ثم أمرُوا بأن يصلُّوا على كل حال ؛ وهذا قبل التحريم . وقال مجاهد : نسخت بتحريم الخمر . وكذلك قال عكرمة وقتادة ، وهو الصحيح في الباب لحديث علي المذكور . وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرَّبَنَّ الصلاة سكران ؛ أذكره النحاس . وعلى قول الضحاك وعبيدة الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا ﴾ إذا قيل : لا تقرب بفتح الراء كان معناه لا تلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدب منه . والخطاب لجماعة الأمة

الصالحين . وأما السكران إذا عدم الميز لسكره فليس يخاطب في ذلك الوقت لنهاب عقله ؛ وإنما هو غاطب بامتثال ما يجب عليه ، وبتكفير ما ضيع في وقت سكره من الأحكام التي تغزر تكليفه إياها قبل السكر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاة ﴾ اختلف العلماء في المراد بالصلاة هنا ؛ فقالت طائفة : هي العبادة المعروفة نفسها ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ ولذلك قال « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . وقالت طائفة : المراد مواضع الصلاة ؛ وهو قول الشافعي ، فحذف المضاف . وقوله تعالى « لَمُدَّمَتْ صَوَامِعُ وَبَسَّحَ صَلَوَاتُ » فسعى مواضع الصلاة صلاة . ويدل على هذا التأويل قوله تعالى « وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَايِرِي سَبِيلَ » وهذا يقتضى جواز العبور للمجنب في المسجد لا الصلاة فيه . وقال أبو حنيفة : المراد بقوله تعالى « وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَايِرِي سَبِيلَ » المسافر إذا لم يجد الماء فإنه ينيم ويصلي ، وسيأتي بيانه . وقالت طائفة : المراد الموضع والصلاة معا ؛ لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ابتداء وخبر ، جملة في موضع الحال من « تقرّبوا » . و « سُكَارَى » جمع سكران ؛ مثل كسلان وكسالى . وقرأ النخعي « سُكْرَى » بفتح السين على مثال فعل ، وهو تكبير سكران ؛ وإنما كُسر على سكرى لأن السكر آفة تلحق العقل بغير مجرى صرّحى وبابه . وقرأ الأعمش « سُكْرَى » كحلى فهو صفة مفردة ؛ وجاز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار عن الجماعة بالواحد . والسكر : نقيض الصحو ؛ يقال : سَكِرَ سَكْرًا ، من باب جَدَّ يَجِدُّ . وسَكِرَتْ عينه تَسْكُرُ أى تحيرت ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا سَكِرَتْ أَبْصَارُنَا » . وسكرت الشق سددته . فالسكران قد أقطع عما كان عليه من العقل .

السادسة - وفي هذه الآية دليل بل نص على أن الشرب كان مباحا في أول الإسلام حتى يتّهب بصاحبه إلى السكر . وقال قوم : السكر محرم في العقل وما أبيع في شيء من

الآديان ؛ وحملوا السكر في هذه الآية على التزم . وقال القفال : يحتمل أنه كان أبيع لهم من الشراب ما يمزج الطبع إلى السخاء والشجاعة والحيمة .

قلت : وهذا المعنى موجود في أشعارهم ؛ وقد قال حسان :

« ونشربها فتركتنا ملوكا »

وقد أشبعنا هذا المعنى في « البقرة » . قال القفال : فأما ما يزيل العقل حتى يصير صاحبه في حد الجنون والإغماء فما أبيع قصده ، بل لو اتفق من غير قصد فيكون مرفوعا عن صاحبه . قلت : هذا صحيح ، وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى في قصة حمزة^(١) . وكان المسلمون لما نزلت هذه الآية يحتذون الشراب أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ؛ فلم يزالوا على ذلك حتى نزل تحريمها في « المائدة » في قوله تعالى : « فهل أتم^(٢) ويدر^(٣) متبهون » .

السابعة — قوله تعالى : (حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) أى حتى تعلموه متيقنين فيه من غير غلط . والسكران لا يعلم ما يقول ؛ ولذلك قال عثمان بن عفان رضى الله عنه : إن السكران لا يلزمه طلاقه . وروى عن ابن عباس وطاوس وعطاء وألقاسم وربيعه ، وهو قول الليث ابن سعد وإسحاق وأبي ثور والمزني ؛ واختاره الطحاوى وقال : أجمع العلماء على أن طلاق المعتوه لا يجوز ، والسكران معتوه كالموسوس معتوه بالسواس . ولا يختلفون أن من شرب البسج فذهب عقله أن طلاقه غير جائز ؛ فكذلك من سكر من الشراب . وأجازت طائفة طلاقه ؛ وروى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، واختلف فيه قول الشافعي . وأزمه مالك الطلاق والقود في الجراح والقتل ، ولا يلزمه النكاح والبيع . وقال أبو حنيفة : أفعال السكران وعقوده كلها ثابتة كأفعال الصالح ، إلا الزدة فإنه إذا ارتد لا تبين منه أمراته إلا استحسانا . وقال أبو يوسف : يكون مَرْتَدًا في حال سكره ؛ وهو قول الشافعي إلا أنه لا يقتله في حال سكره ولا يستتبه .

(١) راجع ج ٣ ص ٥٥ وما بعدها طبعه أول أو ثانية . (٢) في المائدة ثلاثة آية ٩٠ .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري : وقد رويت عندنا رواية شاذة أنه لا يلزم طلاق السكان . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يلزم طلاق ولا عتاق . قال ابن شاس : وزل الشيخ أبو الوليد الخلاف على المخطئ الذي معه بقية من عقله إلا أنه لا يملك الاختلاط من نفسه فيعطى ويصيب . قال : فاما السكان الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الأرجل من المرأة فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله فيما بينه وبين الناس ، وفيما بينه وبين الله تعالى أيضا ؛ إلا فيما ذهب وقته من الصلوات ، فقل : إنها لا تسقط عنه بخلاف المجنون ؛ من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالمتعمد تركها حتى يخرج وقتها . وقال سفيان الثوري : حد السكر اختلال العقل ؛ فإذا استقرئ غلط في قراءته وتكلم بما لا يعرف جلد . وقال أحمد : إذا تغير عقله عن حال الصحة فهو سكان ، وحكى عن مالك نحوه . قال ابن المنذر : إذا غلط في قراءته فهو سكان ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : « حتى تعلموا ما تقولون » . فإذا كان بحيث لا يعلم ما يقول تجنب المسجد مخافة التلوث ؛ ولا تصح صلاته وإن صل قضي . وإن كان بحيث يعلم ما يقول وأتى بالصلاة فحكه حكم الصالح .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطف على موضع الجملة المنصوبة في قوله : « حَتَّى تَعْلَمُوا » أى لا تصلوا وقد أجنبتم . ويقال : تجنبتم وأجنبتم وجنبتم بمعنى . ولفظ الجنب لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه على وزن المصدر كاليمد والقرب . وربما خففوه فقالوا : جنب ؛ وقد قرأه كذلك قوم . وقال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب من الجنباء . وقيل : يجمع الجنب في لغة على أجنب ؛ مثل عني وأعناق ، وطئ وطئ وأطنا . ومن قال للواحد جانب قال في الجمع : جنب ؛ كقولك : راكب وركاب . والأصل البعد ؛ كأن الجنب بعد بخروج الماء التافي عن حال الصلاة ؛ قال :

فلا تحريمي نائلا عن جنابة . فإنى أمرؤ وسط القباب غريب^(١)

ورجل جنب : غريب . والجنباء مخالطة الرجل المرأة .

التاسعة - والجهور من الأمة على أن الجنب هو غير الطاهر من إزال أو مجاوزة
 خِتان . وروى عن بعض الصحابة أن لا غسل إلا من إزال ؛ لقوله عليه السلام : " إنما
 الماء من الماء " أخرجه مسلم . وفي البخاري عن أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ،
 إذا جامع الزجل المرأة فلم يتزل ؟ قال : " يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي " . قال
 أبو عبد الله ^(١) : الفصل أحوط ؛ وذلك الآخر إنما ينهاه لأختلافهم . وأخرجه مسلم في صحيحه
 بمعناه ، وقال في آخره : قال أبو العلاء بن الشَّخِير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ
 حديثه بعضه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا . قال أبو إسحاق : هذا منسوخ . وقال
 الترمذي : كان هذا الحكم في أول الإسلام ثم نسخ .

قلت : على هذا جماعة العلماء من الصحابة والتابعين وقهاء الأمصار ، وأن الفصل
 يجب بنفس التقاء الختانين . وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جلس بين شعبها الأربع ومَسَّ الختانُ الختانَ فقد
 وجب الغسل " . أخرجه مسلم . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : " إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل " . زاد
 مسلم " وإن لم يتزل " . قال ابن القصار : وأجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من قبلهم
 على الأخذ بحديث " إذا اتَّقى الختانان " وإذا صح الإجماع بعد الخلاف كان مُسْطَفاً للخلاف .
 قال القاضي عياض : لا نعلم أحدا قال به بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ثم بعده
 داود الأصماني . وقد روى أن عمر رضى الله عنه حمل الناس على ترك الأخذ بحديث " الماء
 من الماء " لما اختلفوا . وتأوله ابن عباس على الاحتلام ؛ أي إنما يجب الاغتسال بالماء
 من إزال الماء في الاحتلام . ومتى لم يكن إزال وإن رأى أنه يجامع فلا غسل . وهذا
 ما لا خلاف فيه بين كافة العلماء .

(١) أبو عبد الله : كنية البخاري . قوله : « وذلك الآخر » أي ذلك الوجه الآخر ، أو الحديث
 الآخر المأل على عدم الغسل . (٢) جهدها : دفعها وحفزها . وقيل : الجهد من أسماء النكاح .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَايِرِي سَيْبِل ﴾ يقال : عبرت الطريق أى قطعته من جانب إلى جانب . وعبرت النهر عبورا ، وهذا عبر النهر أى شطه ، ويقال عبره . والمعبّر ما يُعبر عليه من سفينة أو فطرة . وهذا عابر السبيل مازر الطريق . وناقعة عبر أسفار : لا تزال يُسافر عليها ويُقطع بها القلاة والمهاجرة لسرعة مشيها . قال الشاعر :

عبرانه سرح اليدين شملة * عبر الموابر كالحرف الخاضب^(١)

وعبر القوم ماتوا . وأتشد :

فضاء الله ينلب كل شيء * ويلعب بالخزوع والصبور

فإن تعبر فإن لنا لمات * وإن تعبر فنحن على ندور

يقول : إن ميتا فلنا أفران ، وإن بقينا فلا بد لنا من الموت ؛ حتى كآت علينا في إتيانه ننورا .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في قوله : « إِلَّا عَايِرِي سَيْبِل » فقال علي رضي الله عنه : وابن عباس وابن جبير ومجاهد والحكم : عابر السبيل المسافر . ولا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جنب إلا بعد الإغتسال ، إلا المسافر فإنه يتيمم ؛ وهذا قول أبي حنيفة لأن الغالب في الماء لا يُستَم في الحضر . والحاضر يغتسل لوجود الماء ، والمسافر يتيمم إذا لم يجد . قال ابن المنذر : وقال أصحاب الرأي في الجنب المسافر يمتز على مسجد فيه عين ماء يتيمم الصعيد ويدخل المسجد ويستقي منها ثم يخرج الماء من المسجد . ورخصت طائفة في دخول الجنب المسجد . واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمن ليس بنجس » . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقال ابن عباس أيضا وابن مسعود وعكرمة والنخعي : عابر السبيل الخاطر المجتاز ؛ وهو قول عمرو بن دينار ومالك والشافعي . وقالت طائفة : لا يمز الجنب في المسجد إلا ألا يجد بدا فيتيمم ويمز فيه ؛ هكذا قال الثوري وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد وإسحاق في الجنب : إذا توضأ لا بأس أن يجلس في المسجد ؛

(١) البراءة من الإبل : التاجية في نشاط . والسر من الإبل : الرمية المني . وشملة : غنفة مريضة مشرمة . والحرف : الجنان من الظلمان . وقيل : العلويل الرئس . والخاضب : النظم إذا كل الريح تاحمرت ساقاه ولوداه .

حكاه ابن المنذر . وروى بعضهم في سبب الآية أن قوما من الأنصار كانت أبواب دورهم شاردة في المسجد ، فإذا أصاب أحدهم الجنبه اضطروا إلى المرور في المسجد .

قلت : وهذا صحيح ؛ يعقده ما رواه أبو داود عن جِثْرَةَ بنت دَجَاجَةَ قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد ؛ فقال : ” وجهوا هذه البيوت عن المسجد “ . ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن يتزل فيهم رخصة تفرج إليهم بعد فقال : ” وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإنى لا أمل المسجد لحافض ولا جنب “ . وفي صحيح مسلم : ” لا تبقين في المسجد خوخة ^(١) إلا خوخة أبي بكر “ . فأمر صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب لما كان يؤدى إلى اتخاذ المسجد طريقا والعبور فيه . واستثنى خوخة أبي بكر إكراما له وخصوصية ؛ لأنها كان لا يفترقان غالبا . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أذن لأحد أن يمر في المسجد ولا يجلس فيه إلا على بن أبي طالب رضي الله عنه . رواه عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” ما ينبغي لمسلم ولا يصح أن يجنب في المسجد إلا أنا وعلى “ . قال عساؤنا : وهذا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن بيت على كان في المسجد ، كما كان بيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد . وإن كان اليتان لم يكونا في المسجد ولكن كانا متصلين بالمسجد وأبوابهما كانت في المسجد فجعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد فقال : ” ما ينبغي لمسلم “ الحديث . والذي يدل على أن بيت على كان في المسجد ما رواه ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : سألت رجلا أبي عن على وعثمان رضي الله عنهما أيهما كان خيرا ؟ فقال له عبد الله بن عمر : هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ! وأشار إلى بيت على إلى جنبه ؛ لم يكن في المسجد غيرهما ؛ وذكر الحديث . فلم يكونا يجنبان في المسجد وإنما كانا يجنبان في بيوتهما ، وبيوتهما من المسجد إذ كان أبوابهما فيه ؛ فكانا يستطرقانه في حال الجنبه إذا خرجا من بيوتهما . ويجوز أن

(١) الخوخة (فتح الخاء) : الباب الصغير بين البيتين أو الدارين .

يكون ذلك تخصيصاً لها ؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حُصَّ بأشياء ، فيكون هذا مما حُصَّ به ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم ملياً عليه السلام فرخص له في ما لم يرخص فيه لغيره . وإن كانت أبواب بيوتهم في المسجد ، فإنه كان في المسجد أبواب بيوت غير بيتيها ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسدها إلا باب علي . وروى عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «سُدُّوا الأبواب إلا باب علي» فخصه عليه السلام بأن ترك بابه في المسجد ، وكان يحب في بيته وبيته في المسجد . وأما قوله : «لا تبقين في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر» فإن ذلك كانت - والله أعلم - أبواباً تطلع إلى المسجد خوذة ، وأبواب البيوت خارجة من المسجد ؛ فأمر عليه السلام بسد تلك الخوذات وترك خوذة أبي بكر إكراماً له . والخوذات كالكوى والمشاكى وباب علي كان باب البيت الذى كان يدخل منه ويخرج . وقد فسر ابن عمر ذلك بقوله : ولم يكن في المسجد غيرها .

فإن قيل : فقد ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال : كان رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تصيهم الجنبه فيتوضئون ويأتون المسجد فيتحذئون فيه . وهذا يدل على أن اللبث في المسجد للجنب جائز إذا توضأ ؛ وهو مذهب أحمد وإسحاق كما ذكرنا . فالجواب أن الوضوء لا يرفع حدث الجنبه ، وكل موضع وُضِعَ للعبادة وأكرِمَ عن النجاسة الظاهرة ينبئ ألا يدخله من لا يرضى لتلك العبادة ، ولا يصح له أن يلبس بها . والغالب من أحوالهم المقولة أنهم كانوا يقتلون في بيوتهم . فإن قيل : يبطل بالحدث . قلنا : ذلك يكثر وقوعه فيشق الوضوء منه ؛ وفي قوله تعالى : «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ» ما يُفْنِي وَيَكْفِي . وإذا كان لا يجوز له اللبث في المسجد فأحرى له ألا يجوز له مس المصحف ولَا القراءة فيه ؛ إذ هو أعظم حرمة . وسيأتى بيانه في «الواقعة» ^(١) إن شاء الله تعالى .

الثانية عشرة - ويمنع الجنب عند طهائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات اليسيرة للتعوذ . وقد روى موسى بن عُقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومسلم : " لا يقرأ الجُنُبُ والحائِضُ شيئاً من القرآن " أخرجه ابن ماجه . وأخرج التارغُطِيُّ من حديث سُفيان عن مِسْعَرٍ وشعبة عن عمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جُنُبًا . قال سفيان قال لي شعبة : ما أحدثت بحديث أحسن منه . وأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا محمد ابن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مُرَّة ؛ فذكره بمعناه ، وهذا إسناده صحيح . وعن ابن عباس عن عبد الله بن رَوَاحَة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ؛ أخرجه الجُنُبُ ؛ أخرجه التارغُطِيُّ . وروى عن عكرمة قال : كان ابن رَوَاحَة مضطجعا إلى جنب أمرأته فقام إلى جارية له في ناحية المجرة فوقع عليها ؛ وفزع أمرأته فلم يجده في مضجعه ، فقامت ونجحت فرأته على جاريته ، فرجعت إلى البيت فأخبرت الشفرة ثم خرجت ، وفرغ فقام فلقبها بمل الشفرة فقال : مهيم^(١) ؟ قالت : مهيم ! لو أدرتك حيث رأيتك لوجأت^(٢) بين كنفك بهذه الشفرة . قال : وأين رأيتي ؟ قالت : رأيتك على الجارية ؛ فقال : ما رأيتي ، وتدني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . قالت : فأقرأ ، فقال :

أنا رسول الله يتلو كتابه * كإلاح مشهور من الفجر ساطع
أني بالهدى بعد النسي فقلوبنا * به موفيات أت ما قال وإقع
بيت يحافي جنبه عن فراشه * إذا استنثلت بالمشركين المضاجع

فقال : آمنت بالله وكذبت البصر . ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فضحك حتى بدت نواجذه صلى الله عليه وسلم .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾) نهى الله سبحانه وتعالى عن الصلاة إلا بعد الاغتسال ؛ والاغتسال معنى معقول ، ولفظه عند العرب معلوم ، يعبر به عن إمرار

(١) مهيم : كلمة بمانية يصفهم بها ، معناها : ما حالك وما شألك ، وما هذا الذي أرى بك ، ونحو هذا

من الكلام . (٢) الوجع : الضرب .

اليَد مع الماء على المَسْئُول؛ ولذلك فَرَّقَتِ العرب بين قولهم : غسَلت التوب، وبين قولهم : أَفَضْتُ عليه الماءَ وغَسَمْتُ في الماء . وإذا فَرَزَ هذا فاعلم أن العلماءَ اختلفوا في الجَنَبِ يَصُبُّ على جسده الماءَ أو يَتَغَسَّمُ فيه ولا يَتَذَكَّرُ ؛ فالشَّهِيرُ من مذهب مالك أنه لا يَمِيزُهُ حتى يَتَذَكَّرَ ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر الجَنَبَ بالاعتِصَالِ ، كما أمر المتوضَّئَ بغسل وجهه ويديه ؛ وهذا قول المُزَنِّيِّ وأختيَّاره . قال أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي : وهذا هو المعقول من لفظ الغسل ؛ لأن الاعتِصَالِ في اللغة هو الأَفْتِمَالُ ، ومن لم يَمِزْ يديه فلم يفعل غير صب الماء لا يسميه أهل اللسان فاسِلاً ، بل يسمونه صاباً للاء ومنمِماً فيه . قال : وصل شعور هذا جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "تحت كلِّ شعرة جنازة فأغسلوها الشعر وأتقوا البشرة" قال : وإتقاؤه - والله أعلم - لا يكون إلا بتتبعه ؛ هل حد ما ذكرنا .

قلت : لا حجة فيما استدل به من الحديث لوجهين : أحدهما - أنه قد خُولِفَ في تأويله ؛ قال صفيان بن عُيَيْنَةَ : المراد بقوله عليه السلام "وأتقوا البشرة" أراد غسل الفرج وتنظيفه ، وأنه كفى بالبشرة عن الفرج . قال ابن وهب : ما رأيت أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة .

الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : وهذا الحديث ضعيف ؛ كما في رواية ابن داسمه . وفي رواية اللُّؤثِيِّ عنه : الحارث بن وجيه ضعيف ، حديثه منكر ؛ فسقط الاستدلال بالحديث ، وبقي المعول على اللسان كما بينا . وبعضُهُ ما ثبت في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبيٍّ فقال عليه ، فدعا بماء فأتته به بوله ولم يغسله ؛ وروته عائشة ، ونحوه عن أم قيس بنت محصن ؛ أخرجهما مسلم . وقال الجمهور : من العلماء وجماعة الفقهاء : يُجْزَى الجَنَبُ صَبُّ الماء والكتفاس فيه إذا أسبغ وبعم وإن لم يَتَذَكَّرْ ؛ على مقتضى حديث ميمونة وعائشة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم . رواهما الأئمة ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض الماء على جسده ؛ وبه قال محمد بن عبد الحكم ، وإليه رجع أبو الفرج ورواه عن مالك قال : وإنما أمر بإمرار اليدين في الغسل لأنه لا يكاد من لم يَمِزْ يديه عليه يسلم من تتكَّب الماء عن بعض ما يجب عليه من جسده . قال

أَبْنُ الْعَرَبِيِّ : وَأَعْجَبَ لِأَبْنِ الْفَرَجِ الَّذِي رَأَى وَحَكِيَ عَنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْغُسْلَ دُونَ ذَلِكَ يَمُزُّ ! وَمَا قَالَهُ قَطُّ مَالِكٌ نَهًا وَلَا تَحْرِيمًا ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ أَوْرَامِهِ .

قلت : قد رُويَ هَذَا عَنْ مَالِكٍ نَهًا ، قَالَ مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الظَّاهِرِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ ثِقَاتِ الشَّامِيِّينَ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ رَجُلٍ أَتَمَسَّ فِي مَاءٍ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، قَالَ : مَضَتْ صَلَاتُهُ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ فِيهَا لَمْ يَتَلَكَّ وَلَا تَوَضَّأْ ، وَقَدْ أَجْزَأَهُ عِنْدَ مَالِكٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَتَلَكَّ ؛ قِيَاسًا عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَهَجَّةُ الْجَمَاعَةِ أَنَّ كُلَّ مَنْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَقَدْ أَغْتَسَلَ . وَالْعَرَبُ يَقُولُ : غَسَلْتُ السَّمَاءَ . وَقَدْ حَكَتْ عَائِشَةُ وَمَيْمُونَةُ صِفَةَ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرَا تَلَكُّا ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا مَاتَرَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَيَّنُ عَنْ اللَّهِ مَرَادَهُ ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَثِقِلَ عَنْهُ ؛ كَمَا ثَقُلَ تَحْلِيلُ أَصُولِ شَعْرِهِ بِالْمَاءِ وَغَرَفُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ غُسْلِهِ وَوُضُوئِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : وَغَيْرُ نَكِيرٍ أَنَّ يَكُونَ الْغُسْلُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَرَّةً بِالْعَرَكِ ^(١) وَمَرَّةً بِالصَّبِّ وَالْإِنْفَاضِ ؛ وَإِذَا كَانَ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ تَعَبَّدَ عِبَادَهُ فِي الْوُضُوءِ بِإِسْرَارٍ أَيْدِيهِمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ مَعَ الْمَاءِ وَيَكُونَ ذَلِكَ غُسْلًا ، وَأَنْ يَفِضُوا الْمَاءَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَيَكُونَ ذَلِكَ غُسْلًا مُوَافِقًا لِلْسَّنَةِ غَيْرِ خَارِجٍ مِنَ اللَّفْظِ ، وَيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ أَصْلًا فِي نَفْسِهِ ، لَا يَجِبُ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصُولَ لَا يُرَدُّ بِمَعْضَاهَا إِلَى بَعْضٍ قِيَاسًا — وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ — وَإِنَّمَا تَرَدُّ الْفُرُوعُ قِيَاسًا عَلَى الْأَصُولِ . وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ — حَدِيثُ مَيْمُونَةَ وَعَائِشَةُ يَرُدُّ مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ سَبْعًا وَقَرَّبَهُ سَبْعًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ : كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَارٍ ، وَغَسَلَ الْبُولَ مِنَ التَّوْبِ سَبْعَ مَرَارٍ ؛ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُ حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ

مرة، والفعل من البول مرة . قال ابن عبد البر : وإسناد هذا الحديث عن ابن عمر فيه ضعف ولين، وإن كان أبو داود قد أخرجه والذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس، وشعبة هذا ليس بالقوي، ويزدحما حديث عائشة وميمونة .

الخامسة عشرة - ومن لم يستطع إمرار يده على جسده فقد قال مُحْتُونٌ : يجعل من يده ذلك منه، أو يعالجه بخرقه . وفي الواضحة يترديه على ما يدركه من جسده، ثم يفيض الماء حتى يتم ما لم تبلغه يده .

السادسة عشرة - واختلف قول مالك في تخليل الجنب لحته ؛ فروى ابن القاسم عنه أنه قال : ليس عليه ذلك . وروى أشهب عنه أن عليه ذلك . قال ابن عبد الحكم : ذلك هو أحب إلينا ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخل شعره في غسل الجنابة، وذلك عام وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه ؛ وعلى هذين القولين العلماء . ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب، والبشرة التي تحت الثياب من جلته ؛ فوجب إيصال الماء إليها ومباشرتها باليد . وإنما انتقل القرض إلى الشعر في الطهارة الصغرى لأنها مبنية على التخفيف . ونياًبة الأبدال فيها من غير ضرورة ؛ ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يحز في الغسل .

قلت : ويضد هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تحت كل شعرة جنابة » .

السابعة عشرة - وقد بالغ قوم فأوجبوا المضمضة والاستنشاق ؛ لقوله تعالى : « حتى تفتسلوا » منهم أبو حنيفة ؛ ولأنهما من جملة الوجه وحكهما حكم ظاهر الوجه كالخد والجفن، فمن تركهما وصلى أعاد كن ترك لمعة^(١)، ومن تركهما في وضوءه فلا إعادة عليه . وقال مالك : ليست بفرض لا في الجنابة ولا في الوضوء ؛ لأنهما باطنان كداخل الجسد . وبذلك قال محمد بن جرير الطبري والليث بن سعد والأوزاعي وجماعة من التابعين . وقال ابن أبي ليلى وحامد بن أبي سليمان : هما فرض في الوضوء والغسل جميعاً ؛ وهو قول إسحاق

(١) الة : الموضع الذي فيه الماء في الوضوء أو الغسل .

وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب داود . ورؤى عن الزهري وعطاء مثل هذا القول . وروى عن أحمد أيضا أن المضمضة سنة والاستنشاق فرض ، وقال به بعض أصحاب داود . وحجة من لم يوجبها أن الله سبحانه لم يذكرها في كتابه ، ولا أوجبها رسوله ، ولا أفتق الجميع عليه ، والقرائن لا تثبت إلا بهذه الوجوه . احتج من أوجبها بالآية ، وقوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » ، فواجب في الواحد من النسل وجب في الآخر ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله من الجنابة ، وهو المتيقن من الله مراده قولاً وعملاً . احتج من فرق بينهما بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل المضمضة ولم يأمر بها ، وأما أنه مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل ، وفعل الاستنشاق وأمر به ، وأمره على الوجوب أبداً .

الثامنة عشرة — قال صلواتنا : ولا بد في غسل الجنابة من النية ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » وذلك يقتضى النية ؛ وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكذلك الوضوء والنييم . وعصّدوا هذا بقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » والإخلاص النية في التقرب إلى الله تعالى ، والقصد له بأداء ما أقترض على عباده المؤمنين ، وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » وهذا عمل . وقال الأوزاعي والحسن : يُجْزَى الوضوء والنييم بغير نية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كل طهارة بالماء فإنها تُجْزَى بغير نية ، ولا يُجْزَى النييم إلا بنية ؛ قياساً على إزالة النجاسة بالإجماع من الأبدان والثياب بغير نية . ورواه الوليد بن مسلم عن مالك .

التاسعة عشرة — وأما قدر الماء الذي يغتسل به ؛ فروى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة . « الفرق » تحرك راؤه وتُسكن . قال ابن وهب : « الفرق » مكال من الخشب ، كان ابن شهاب يقول : إنه يسع خمسة أفساط بأفساط بنى أمية . وقد فسر محمد بن عيسى الأعشى « الفرق » فقال : ثلاثة أصع . قال وهى خمسة أفساط ، قال

وفي الخمسة أقساط اثنا عشراً مُدًّا بُدِّ النبي صلى الله عليه وسلم . وفي صحيح مسلم قال سفيان : « الفرق » ثلاثة أصح . وعن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمُدِّ ويتنسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وفي رواية : يتنسل بخمسة مكايك ويتوضأ بمَكُوك^(١) . وهذه الأحاديث تدل على استحباب تقليل الماء من غير كيل ولا وزن ، يأخذ منه الإنسان بقدر ما يكفي ولا يكثر منه ، فإن الإكثار منه سرف والسرف مذموم . ومذهب الإباضية الإكثار من الماء ، وذلك من الشيطان .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ هذه آية التيمم ، نزلت في عبد الرحمن بن عوف أصابته جنابة وهو جريح ، فوُخِص له في أن يتيمم ، ثم صارت الآية عامة في جميع الناس . وقيل : نزلت بسبب عدم الصحابة الماء في غزوة «المريسيع»^(٢) حين انقطع العقد لعائشة . أخرج الحديث مالك من رواية عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة . وترجم البخاري هذه الآية في كتاب التفسير : حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : هلكت قِلادة لأسماء فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وصوه ولم يجدوا ماء فصولوا وهم على غير وضوء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم .

قلت : وهذه الزواجة ليس فيها ذكر للوضع ، وفيها أن القِلادة كانت لأسماء ، بخلاف حديث مالك . وذكر النسائي من رواية علي بن مُرَّة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قِلادة لها وهي في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسلت منها وكان ذلك المكان يقال له الصَّاهِل^(٣) ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن

(١) المكوك (كنود) : مكال معروف لأهل العراق ، والجمع مكايك ومكاك ، وأراد به الله . وقيل : الصاع . والأول أشبه لأنه جاء في حديث آخر مضرا بالله .

(٢) المريسيع (مصر مرسوع) : بئر أو ماء لغزاة على يوم من القرع ، وإليه تصاف غزوة من المصطلق .

(٣) الصاهل (بضم أوله وفتح) : موضع على بعد سبعة أميال من المدينة . (عن معجم البلدان) .

هشام أن القِلادة كانت لأسماء ، وأن عائشة استعارتها من أسماء . وهذا بيان لحديث مالك إذ قال : انقطع عقد لعائشة ، ولحديث البخاري إذ قال : هلكت قِلادة لأسماء . وفيه أن المكان يقال له الصلصل . وأخرجه الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سقطت قِلادتها ليلة الأَبواء ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين في طلبها ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن هشام أيضا إضافة القِلادة إليها ، لكن إضافة مستعير بدليل حديث النسائي . وقال في المكان : «الأَبواء» كما قال مالك ، إلا أنه من غير شك . وفي حديث مالك قال : وبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته . وجاء في البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده . وهذا كله صحيح المعنى ، وليس اختلاف الثقل في العقد والقِلادة ولا في الموضع ما يقدح في الحديث ولا يوهن شيئا منه ؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود به إليه هو نزول التيمم ، وقد ثبتت الروايات في أمر القِلادة . وأما قوله في حديث الترمذي : فأرسل رجلين قيل أحدهما أسيد ابن حصير . ولعلهما المراد بالرجال في حديث البخاري فبعرَ عنهما بلفظ الجمع ، إذ أقل الجمع اثنان ، أو أردف في آخرهما غيرهما فصح إطلاق اللفظ ، والله أعلم . فبعثوا في طلبها فطلبوا فلم يجدوا شيئا في وجهتهم ، فلما رجعوا أثاروا البعير فوجدوه تحته . وقد روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابهم جراحة ففتش فيهم ثم أبتلوا بالحنابة فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت هذه الآية . وهذا أيضا ليس بخلاف لما ذكرنا ؛ فإنهم ربما أصابهم الجراحة في غزوتهم تلك التي قفلوا منها إذ كان فيها قتال فشكوا وضاع العقد وزلت الآية . وقد قيل : إن ضياع العقد كان في غزاة بني المصطلق . وهذا أيضا ليس بخلاف لقول من قال في غزاة المريسيع ، إذ هي غزاة واحدة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة من الهجرة ، على ما قاله خليفة بن خياط وأبو عمر بن عبد البر ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري . وقيل : بل مُبلة بن عبد الله اللثبي . وأغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غازون على ماء يقال له

المُرْبِيع من ناحية قُدَيْد مما على الساحل، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ وَسَيَّ النِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ وَكَانَ شَعَارُهُمْ
يَوْمَئِذٍ : أَمِيتْ أَمِيت . وقد قيل : إن بنى المُصْطَلِقِ جمعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وأرادوه، فلما بلغه ذلك خرج إليهم فَطَيِّمَهُمْ على ماء . فهذا ما جاء في بدء التيمم والسبب فيه .
وقد قيل : إن آية المسائدة آية التيمم ، على ما يأتي بيانه هناك . قال أبو عمر : فانزل الله
تعالى آية التيمم ، وهي آية الرضوء المذكورة في سورة « المسائدة » ، أو الآية التي في سورة
« النساء » ؛ ليس التيمم مذكورا في غير هاتين الآيتين وهما مَذَرِيَّتَانِ .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : (مَرَضَى) المرض عبارة عن خروج البدن عن حدِّ
الاعتدال ، والاعتدال إلى الأعوجاج والشذوذ . وهو على ضربين : كثير ويسير ؛ فإذا كان
كثيرا بحيث يخاف الموت لبرد الماء ، أو للعلّة التي به ، أو يخاف فوت بعض الأعضاء ،
فهذا يتيمم بإجماع ؛ إلا ما روى عن الحسن وعطاء أنه يظهر وإن مات . وهذا مردود
بقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » .
وروى التَّارِقُطْنِيُّ عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى
أَوْ عَلَى سَفَرٍ » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أو القروح أو الجُدَرِي فيجب تجنب
فيخاف أن يموت إن أقبلت تيمم . وعن سعيد بن جبيرة أيضا عن ابن عباس قال : رُخِّصَ
للمريض في التيمم بالصعيد . وتيمم عمرو بن العاص لما خاف أن يهلك من شدة البرد ولم يأمره
صلى الله عليه وسلم بنسلي ولا إعادة . فإن كان يسيرا إلا أنه يخاف معه حدوث علة أو زيادتها
أو بطء برئه فهؤلاء يتيممون بإجماع من المذهب . قال ابن عطية : فيها حفظت .

قلت : قد ذكر البايجي فيه خلافا ؛ قال القاضي أبو الحسن : مثل أن يخاف الصحيح
نزلة أو حمى ؛ وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض ؛ وبخو ذلك قال أبو حنيفة .
وقال الشافعي : لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ؛ ورواه القاضي أبو الحسن
عن مالك . قال ابن العربي : « قال الشافعي لا يباح التيمم للمريض إلا إذا خاف التلف ،
لأن زيادة المرض غير متحققه ؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون ، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن

للثوف المشكوك . قلنا : قد ناقضت ؛ فإنك قلت إذا خاف التلف من البرد تيمم ؛ فكما يبيع التيمم خوف التلف كذلك يبيعه خوف المرض ؛ لأن المرض محذور كما أن التلف محذور . قال : وعجبا للشافعي يقول : لو زاد الماء على قدر قيمته حبة لم يلزمه شراؤه صيانة للال ويلزمه التيمم ، وهو يخاف على بدنه المرض ! وليس [عليه] لم كلام يساوي سماعه .

قلت : الصحيح من قول الشافعي فيما قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم في تفسيره : المرض الذي يباح له التيمم هو الذي يخاف فيه فوت الروح أو فوات بعض الأعضاء لو استعمل الماء . فإن خاف طول المرض فالتيمم الصحيح للشافعي : جواز التيمم . روى أبو داود والدارقطني عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن ابن جبير عن عمرو بن العاص قال : آخلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن آتست أن أهلك ؛ فتممت ثم صليت بأصحابي الصبح ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : " صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " فأخبرته بالذي متني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » فضحك نبي الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا . فدل هذا الحديث على إباحة التيمم مع الخوف لا مع اليقين ، وفيه إطلاق اسم الجنب على المتيمم وجواز صلاة المتيمم بالتوضئين ؛ وهذا أحد القولين عندنا ؛ وهو الصحيح الذي أقرأه مالك في موطنه وقرئ عليه إلى أن مات . والقول الثاني - أنه لا يصل ؛ لأنه أنقص فضيلة من المتوضئ ، وحكم الإمام أن يكون أعلى رتبة ؛ وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا يُؤْتَمُّ الْمُتِمِّمُ الْمُتَوَضِّئِينَ " إسناذه ضعيف . وروى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم أحتم ، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ؛ فأغتسل ثلثا ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال :

” قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يملأوا فأنما يشاء آلبي“ السؤال إنما كان بكفيه أن يتيم ويصير أو يعصب — شك موسى — على جرحه خرقه ثم يسمح عليها ويفسل سائر جسده “ . قال التارطقي : « قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحلها أهل الجزيرة ، ولم يروه عن عطاء عن جابر بن الزبير بن خريق ، وليس بالقوي ، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس . وأختلف على الأوزاعي ف قيل عنه عن عطاء ، وقيل عنه : بلغني عن عطاء وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زُرعة عنه فقالا : رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، وأسنده الحديث « . وقال داود : كل من أطلق عليه اسم المريض بفائزله التيمم ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » . قال ابن عطية : وهذا قول خُلف ، وإنما هو عند علماء الأمة لمن خاف من استعمال الماء أو تأذيه به كالمجذور والمحسوب ، والعلل المخوف عليها من الماء ؛ كما تقدم عن ابن عباس .

الثانية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ يجوز التيمم بسبب السفر طال أو قصر عند عدم الماء ، ولا يشترط أن يكون مما تقصر فيه الصلاة ؛ هذا مذهب مالك وجهور العلماء . وقال قوم : لا يتيمم إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . واشترط آخرون أن يكون سفر طاعة . وهذا كله ضعيف . والله أعلم .

الثالثة والعشرون — أجمع العلماء على جواز التيمم في السفر حسبما ذكرنا ، واختلفوا فيه في الحضر ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم في الحضر والسفر جائز ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف ؛ وهو قول الطبري . وقال الشافعي أيضا والليث والطبري : إذا عَدِمَ الماء في الحضر مع خوف الوقت الصحيح والسقيم يتيمم وصلى ثم أعاد . وقال أبو يوسف وزُفر : لا يجوز التيمم في الحضر لالمرض ولا لخوف الوقت . وقال الحسن وعطاء : لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير

المريض . وسبب الخلاف آخلافهم في مفهوم الآية ؛ فقال مالك ومن تابعه : ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم نَحْرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ فَيَمْنُ لَا يَجِدُ الْمَاءَ ، والحاضرون الأغلب عليهم وجوده فلذلك لم ينص عليهم . فكل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع أو خاف فوات وقت الصلاة تيمم المسافر بالنص ، والحاضر بالمعنى . وكذلك المريض بالنص والصحيح بالمعنى . وأما من منعه في الحضر فقال : إن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ؛ كالقِطْر وقصر الصلاة ، ولم يبيح التيمم إلا بشرطين : وهما المرض والسفر ؛ فلا دخول للحاضر الصحيح في ذلك لخروجه من شرط الله تعالى . وأما قول الحسن وعطاء الذي منعه جملة مع وجود الماء فقال : إنما شرطه الله تعالى مع عدم الماء ؛ لقوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » فلم يُبَحَّ التيمم لأحد إلا عند فقد الماء . وقال أبو عمر : ولولا قول الجمهور وما رُوي من الأثر لكان قول الحسن وعطاء صحيحا ؛ والله أعلم . وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم لعمر بن العاص وهو مسافر إذ خاف الهلاك إن اغتسل بالماء ، فالمرضى أخرى بذلك .

قلت : ومن الدليل على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوات الصلاة إن ذهب إلى الماء الكَافِ والسنة :

أما الكاتب فقولُه سبحانه : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ » يعنى المقيم إذا عديم الماء تيمم . نص عليه القُشَيْرِيُّ عبد الرحيم قال : ثم يقطع النظر في وجوب القضاء ؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر وفي القضاء قولان .

قلت : وهكذا نص أصحابنا يمين تيمم في الحضر ، فهل يعيد إذا وجد الماء أم لا ؛ المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد وهو الصحيح . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم : يعيد أبدا ؛ ورواه ابن المنذر عن مالك . وقال الوليد عنه : يتنسل وإن طلعت الشمس . وأما السنة فما رواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من حو « بَرٍّ جَمَلٍ » فلقبه رجل قسَمَ عليه فلم يرد عليه النبي

صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رَدَّ عليه السلام . وأخرجه مُسْلِمٌ وليس فيه لفظ « يَرَى » . وأخرجه القارطبي من حديث ابن عمر وفيه « ثم رَدَّ على التَّجِلِّ السلام وقال : " إنه لم يمتنعني أن أَرَدَ عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر " » .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ النَّائِطِ) النائط أصله ما انخفض من الأرض ، والجمع النيطان والأغواط ؛ وبه سُمِّيَ غُوطَةُ دِمَشْقَ . وكانت العرب تقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تَسْتَرًا عن أعين الناس ، ثم سُمِّيَ الحدث الخارج من الإنسان غائطًا للقارنة . وغاط في الأرض يغوط إذا غاب .

وقرأ الزهري : « من النَّيْطِ » فيحتمل أن يكون أصله النَيْطُ خفف ، كنهين وميت وشبهه . ويحتمل أن يكون من الغوط ؛ بدلالة قولهم تغوط إذا أتى النائط ، فقلبت واو الغوط ياء ؛ كما قالوا في لا حَوْلَ لا حِيلَ . و « أو » بمنى الواو ، أى إن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم من النائط فقيموا فالسبب الموجب لتيمم على هذا هو الحدث لا المرض والسفر ؛ فدلَّ على جواز التيمم في المنصر كما بيناه . والصحيح في « أو » أنها على بابها عند أهل النظر . فَلَا مَعْنَاهَا ، ولأَوَّعْنَاهَا . وهذا عندهم على الحذف ، والمعنى وإن كنتم مرضى مرضا لا تقدرُونَ فيه على مَسِّ الْمَاءِ أو على سفرٍ ولم تجسّدوا ماء واحتجبتهم إلى الماء . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - لفظ « النَّائِطِ » يجمع بالمعنى جميع الأحداث الناقضة للطهارة الصنوى . وقد اختلف الناس في حصرها ، وأنبأ ما قيل في ذلك ؛ ثلثة أنواع ، لا خلاف فيها في مذهبنا : زوال العقل ، خارج معتاد ، ملامسة . وعلى مذهب أبي حنيفة ما خرج من الجسد من الشبائم ؛ ولا يُرَاعَى الخرج ولا يعتدُّ باللس . وعلى مذهب الشافعي ومحمد ابن عبد الحكم ما خرج من السبيلين ، ولا يُرَاعَى الاعتقاد ، ويعتدُّ باللس . وإذا تقرر هذا فأعلم أن المسلمين أجمعوا على أن من زال عقله بإغماء أو جنون أو سُكْرٍ فعليه الوضوء ، واختلفوا

في النوم هل هو حدث كسائر الأحداث ، أو ليس يحدث أو يَنْطِنَة حدث ؛ ثلاثة أقوال : طرفان وواسطة .

الطرف الأول — ذهب المُزَنِّي أبو إبراهيم إسماعيل إلى أنه حدث ، وأن الوضوء يجب بقليله وكثيره كسائر الأحداث ؛ وهو مقتضى قول مالك في الموطأ لقوله : ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من دَرٍّ أو دُبُرٍّ أو نوم . ومقتضى حديث صفوان بن عسال أخرجه النَّسَائِي والذَّارِقُطِيُّ والترمذي وصححه . رَوَّهَ جميعا من حديث عاصم بن أبي النُّجُود عن يَزِيد ابن حُبَيْش فقال : أتيت صفوان بن عسال المرادي فقلت : جئتكَ أسألك عن المسح على الخُفَّين ؛ قال : [نعم] كنت في الجيش الذي بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما وليلة إذا أقمنا ، ولا نغسلهما من بَوْل ولا غائط ولا نوم [ولا نغسلهما] إلا من جنابة . ففى هذا الحديث وقول مالك التسوية بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثيره وما غلب على العقل منه حدًّا وجب أن يكون قليله كذلك . وقد روى عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وَكَأَنَّ السَّيِّئَةَ الْعَيْنَانِ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ” وهذا عام . أخرجه أبو داود ، وأخرجه الذَّارِقُطِيُّ من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الطرف الآخر فَرُوي عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أى حال كان ، حتى يحدث النائم حدًّا غير النوم ؛ لأنه كان يوكل من يحرسه إذا نام . فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى ؛ ورُوى عن عبيدة وسعيد بن المسيَّب والأوزاعي في رواية محمود بن خالد . والجمهور على خلاف هذين الطرفين . فأما جملة مذهب مالك فإن كل نائم استنقل نوما ، وطال نومه على أى حال كان ، فقد وجب عليه الوضوء ؛ وهو قول الزُّهْرِي وربيعة والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم . قال أحمد بن حنبل : فإن كان النوم

(١) الزيادة عن سنن الدارقطني .

(٢) الله : الأست ؛ وأصله الله بالفتح غفقت عين الفعل ، ويرى (الست) بحذف لام الفعل .

خفيفا لا يخامر القلب ولا يغمره لم يضرب. وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركا . وقال الشافعي : من نام جالسا فلا وضوء عليه ؛ ورواه ابن وهب عن مالك . والصحيح من هذه الأقوال مشهور مذهب مالك ؛ لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة [يعني العشاء] فأنعما حتى رقدنا [في المسجد] ^(١) ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : " ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم " رواه الأئمة واللفظ البخاري ؛ وهو أصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد والعمل . وأما ما قاله مالك في موطنه وصفوان بن عسال في حديثه فعناه : ونوم ثقيل غالب على النفس ؛ بدليل هذا الحديث وما كان في معناه . وأيضا فقد روى حديث صفوان ويكيع عن مسعر عن عاصم بن أبي النجود فقال : « أوريح » بدل « أونوم » ، فقال الثارقي : لم يقل في هذا الحديث « أوريح » غير ويكيع عن مسعر .

قلت : ويكيع ثقة إمام أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة ؛ فسقط الاستدلال بحديث صفوان لمن تمسك به في أن النوم حلت . وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فضعيف ؛ ورواه الثارقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطّ أرفع ثم قام فصلى ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت ! فقال : " إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله " . تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح ؛ قاله الثارقي . وأخرجه أبو داود وقال : قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث مكرر لم يروه إلا أبو خالد يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكر شيئا من هذا . وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث مكرر لم يروه أحد من أصحاب قتادة الثقات ، وإنما انفرد به أبو خالد الداني ، وأنكروه وليس بمجة فيما نقل . وأما قول الشافعي : على كل نائم الوضوء إلا على الجالس وحده ، وأن كل من زال عن حد الاستواء ونام فعليه الوضوء ؛ وهو قول الطبري وداود ، وروى عن علي وآبن مسعود وآبن

عمر؛ لأن الجالس لا يكاد يستقل، فهو في معنى النوم الخفيف . وقد روى الثَّارُقُطِيُّ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من نام جالسا فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء " . وأما الخارج ؛ فلما رواه البخاري قال : حدثنا قتيبة حدثنا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة قالت : أعثكت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي . فهذا خارج من غير المعتاد ، وإنما هو عرق قطع فهو مرض ؛ وما كان هذا سبيله مما يخرج من السبلين فلا وضوء فيه عندنا إيجابا ، خلافا للشافعي كما ذكرنا . وبالله توفيقنا . ويرد على الحنفى حيث راعى الخارج التجس . فصحح ووضح مذهب مالك ابن أنس رضي الله عنه ما ترددت نفس ، وعنه أجمعين .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسْمُحْ لِّلنِّسَاءِ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر « لاسم » . وقرأ حمزة والكسائي : « لمسم » وفي معناه ثلاثة أقوال : الأول — أن يكون لمسم جامعهم . الثاني — لمسم باشرتم . الثالث — يجمع الأمرين جميعا . و « لاسم » بمعناه عند أكثر الناس ، إلا أنه حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : الأول في اللغة أن يكون « لاسم » بمعنى قبلتم أو نظيره ؛ لأن لكل واحد منهما فعلا . قال : و « لمسم » بمعنى غشيتهم ومستم ، وليس للراءة في هذا فعل .

واختلف العلماء في حكم الآية على مذاهب خمسة ؛ فقالت فرقة : الملامسة هنا مختصة باليد ، والجُنب لا يذكر له إلا مع الماء ؛ فلم يدخل في المعنى المراد بقوله : « وإن كنتم مرضى » الآية ، فلا سبيل له إلى التيمم ، وإنما يغتسل الجُنب أو يدع الصلاة حتى يجد الماء ؛ روى هذا القول عن عمرو وابن مسعود . قال أبو عمر : ولم يقل بقول عمرو وعبد الله في هذه المسألة أحد من فقهاء الأمصار من أهل الرأي وحملة الآثار ؛ وذلك والله أعلم لحديث عمار وعمران ابن حصين وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تيمم الجُنب . وقال أبو حنيفة عكس هذا القول ، فقال : الملامسة هنا مختصة باللسان الذي هو الجماع . فالجُنب يتيمم واللامس

بيده لم يحمله ذكره؛ فليس يحدث ولا هو ناقض لوضوئه . فإذا قبَّل الرجل امرأته للذة لم ينتقض وضوءه ؛ وعصَّبوا هذا بما رواه الذارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عمرو : فقلت لها من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وقال مالك : للملامس بالجماع يتيم ، والملامس باليد يتيم إذا ألتذ . فإذا لمسها بغير شهوة فلا وضوء ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو مقتضى الآية . وقال علي بن زياد : وإن كان عليها ثوب كثيف فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفا فعليه الوضوء . وقال عبد الملك بن الماجشون : من نكح مرس امرأته بيده لملاعبه فليتوضأ ألتذ أولم يلتذ . قال القاضي أبو الوليد الباجي في المُنْتَقَى : والذي تحقق من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب لقصد اللذة دون وجودها ؛ فمن قصد اللذة بلمسه فقد وجب عليه الوضوء ، ألتذ بذلك أولم يلتذ ؛ وهذا معنى ما في العُتْبَةِ من رواية عيسى عن ابن القاسم . وأما الإنطاط فيجزيه فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءا ولا غسل ذكر حتى يكون معه لمس أو مذي . وقال الشيخ أبو إسحاق : من أنعط إنطاطا أنتقض وضوءه ؛ وهذا قول مالك في المدونة . وقال الشافعي : إذا أفضى الرجل بشيء من بدنه إلى بدن المرأة سواء كان باليد أو بغيرها من أعضاء الجسد تعلق نقض الطهر به ؛ وهو قول ابن مسعود وابن عمر والزهرى وربيعة . وقال الأوزاعي : إذا كان اللس باليد نقض الطهر ، وإن كان بغير اليد لم ينتقضه ؛ لقوله تعالى : « قَامَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ » . فهذه خمسة مذاهب أسَّدها مذهب مالك ؛ وهو مروى عن عمر وأبيه عبدالله ، وهو قول عبدالله بن مسعود أن الملامسة مادون الجماع ، وأن الوضوء يجب بذلك ؛ وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء . قال ابن العربي : وهو الظاهر من معنى الآية ؛ فإن قوله في أولها : « وَلَا جُنُبًا » أفاد الجماع ، وأن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » أفاد الحدث ، وأن قوله : « أَوْ لَامَسْتُمُ » أفاد اللس والقُبْل . فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام ، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد باللس الجماع كان تكرارا في الكلام .

قلت : وأما ما أستدل به أبو حنيفة من حديث عائشة لحديث مُرْسَلٍ ، رواه وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عُرْوَةَ عن عائشة . قال يحيى بن سعيد : وذكر حديث الأعمش عن حبيب عن عُرْوَةَ فقال : أنا إكسفان التوري كان أعلم الناس بهذا زعم ، إن حبيبا لم يسمع من عُرْوَةَ شيئا ؛ قاله الذارقُطُني . فإن قيل : فأنتم تقولون بالمرسل فيلزمكم قبوله والعمل به . قلنا : تركناه لظاهر الآية وعمل الصمابة . فإن قيل : إن الملامسة هي الجماع وقد روي ذلك عن ابن عباس . قلنا : قد خالفه الفاروق وأبناه وتابهما عبد الله بن مسعود وهو كوفي ، فالكم خالفتموه ؟ ! فإن قيل : الملامسة من باب المفاعلة ، ولا تكون إلا من اثنين ، واللس باليد إنما يكون من واحد ؛ فثبت أن الملامسة هي الجماع . قلنا : الملامسة مقتضاها ألتقاء البشريتين ، سواء كان ذلك من واحد أو من اثنين ؛ لأن كل واحد منهما بوصف لا ليس ولملوس .

جواب آخر — وهو أن الملامسة قد تكون من واحد ؛ ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة ، والتوب مللوس وليس بلامس ؛ وقد قال ابن عمر مخبرا عن نفسه « وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام » . وتقول العرب : غابت اللص وطارت النعل ، وهو كثير .

فإن قيل : لما ذكر سبحانه سبب الحدت ، وهو الحيض من الغائط ذكر سبب الجنابة وهو الملامسة ، فين حكم الحدت والجنابة عند عدم الماء ، كما أفاد بيان حكمهما عند وجود الماء . قلنا : لا يمنع حمل اللفظ على الجماع واللس ، ويفيد الحكمين كما بينا . وقد قرئ « تَلَسَّمْ » كما ذكرنا . وأما ما ذهب إليه الشافعي من لمس الرجل المرأة ببعض أعضائه لا حائل بينه وبينها لشهوة أو لغير شهوة وجب عليه الوضوء فهو ظاهر القرآن أيضا ؛ وكذلك إن لمسته هي وجب عليه الوضوء ، إلا الشعر ؛ فإنه لا وضوء لمن مس شعر أمرأته لشهوة كان أو لغير شهوة ، وكذلك السن والظفر ؛ فإن ذلك مخالف للبشرة . ولو أخطأ فتوضأ إذا مس شعرها كان حسنا . ولو مسها بيده أو مته يسدها من فوق الثوب فالتد بذلك

أو لم يُلْبَسْ لم يكن عليها شيء حتى يُفَضَّ إلى البشرة ، وسواء في ذلك كان متعمداً أو ساهياً ، كانت المرأة حية أو ميتة إذا كانت أجنبية . وأختلف قوله إذا لمَسَ صبية صغيرة أو عجوزاً كبيرة بيده أو واحدة من ذوات محارمه من لا يحلُّ له نكاحها ، فترى قال : ينتقض الوضوء ؛ لقوله تعالى « أَوْلَا مَسَمُ الْنِّسَاءِ » فلم يفرق . والثاني لا يُنْقَضُ ؛ لأنه لا مدخل للشهوة فيه . قال المروزي : قول الشافعي أشبه بظاهر الكتاب ؛ لأن الله عز وجل قال : « أَوْلَا مَسَمُ الْنِّسَاءِ » ولم يقل بشهوة أو من غير شهوة ؛ وكذلك الذين أوجبوا الوضوء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترطوا الشهوة . قال : وكذلك عامة التابعين . قال المروزي : فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة واللذة من فوق الثوب يوجب الوضوء فقد وافقه على ذلك الليث بن سعد ، ولا نعلم أحداً قال ذلك غيرهما . قال : ولا يصح ذلك في النظر ؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لأمرأته ، وغير مُمَّاسٍ لها في الحقيقة ، إنما هو لابس لثوبها . وقد أجمعوا أنه لو تَلَذَّذَ وأشتهى أن يلمس لم يجب عليه وضوء ؛ فكذلك من لمس فوق الثوب لأنه غير مُمَّاسٍ للراة .

قلت : أما ما ذكر من أنه لم يوافق مالكا على قوله إلا الليث بن سعد ، فقد ذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك قول إسحاق وأحمد ، وروى ذلك عن الشعبي والنخعي كلهم قالوا : إذا لمس فالتذوجب الوضوء ، وإن لم يُلْبَسْ فلا وضوء . وأما قوله : « ولا يصح ذلك في النظر » فليس بصحيح ؛ وقد جاء في صحيح الخبر عن عائشة قالت : كنت أنا م بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل في قبته ، فإذا سجد غمَزَنِي فقبضت رجل ، وإذا قام بسطتهما نائياً ، واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح . فهذا نص في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الملامس ، وأنه غمَزَ رجل عائشة ؛ كما في رواية القاسم عن عائشة « فإذا أراد أن يسجد غمَزَ رجل فقبضتهما » أخرجه البخاري . فهذا يخص عموم قوله : « أَوْلَا مَسَمُ » فكان واجبا لظاهر الآية آتفاض وضوء كل ملابس حيث لامس . ودلت السنة التي هي البيان لكتاب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملابس دون بعض ، وهو من لم يُلْبَسْ ولم يقصد .

ولا يقال : فلعله كان على قدمي عائشة ثوب ، أو كان يضرب رجلها بكفه ؛ فإننا نقول : حقيقة القمز إنما هو باليد ، ومنه غمزك الكيش أى تجسه لتتظروا هو ممين أم لا . فاما أن يكون القمزر الضرب بالكم فلا . والرجل الغالب عليها ظهورها من الثام ؛ لا سيما مع امتداده وضيق حاله . فهذه كانت الحال في ذلك الوقت ؛ ألا ترى إلى قولها : « وإذا قام بسطنهما » وقولها : « واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح » . وقد جاء صريحا عنها قالت : « كنت أمد رجلي في قبلة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فإذا مجده غمزني فرفعتهما ، فإذا قام مددتهما » أخرجه البخاري . فظهر أن الغمز كان من حقيقة مع المباشرة . ودليل آخر - وهو ما روت عائشة أيضا رضى الله عنها قالت : فقذت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائض فألتصته ، فوَقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ؛ الحديث . فلما وضعت يدها على قدمه وهو ساجد وتماذى في سجوده كان دليلا على أن الوضوء لا يتنقض إلا على بعض الملابس دون بعض .

فإن قيل : كان على قدمه حائل كما قاله المزني . قيل : القَدَمُ قَدَمٌ بلا حائل حتى يثبت الحائل ، والأصل الوقوف مع الظاهر ؛ بل يجمع ما ذكرنا يجتمع منه كالنص .

فإن قيل : فقد أجمعت الأئمة على أن رجلا لو أستره امرأة فمس ختانه ختانها وهي لا تلتذ لذلك ، أو كانت نائمة فلم تلتذ ولم تشه أن الفسل واجب عليها ؛ فكذلك حكم من قبل أو لامس بشهوة أو لغير شهوة استقضت طهارته ووجب عليه الوضوء ؛ لأن المعنى في الحسنة والأيسر والتبيلة الفعل لا الآلئنة . قلنا : قد ذكرنا أن الأعمش وضعه قد خالف فيما أذيعتموه من الإجماع . سامناه ، لكن هذا استدلال بالإجماع في محل النزاع فلا يلزم ؛ وقد استدللنا على صحة مذهبنا بأحاديث صحيحة . وقد قال الشافعي - فيما زعمتم - إنه لم يسبق إليه ، وقد سبقه إليه شيخه مالك ؛ كما هو مشهور عندنا « إذا صح الحديث نفخنا به ودعوا قولى » وقد ثبت الحديث بذلك فلم لا نقولون به ؟! ويلزم على مذهبكم أن من ضربه أمر أنه ظلمها بيده تأديبا لها وإغلاظا عليها أن يتنقض وضوءه ؛ إذ المقصود وجود

الفضل ، وهذا لا يقوله أحد فإعلم ، والله أعلم . وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل وأمامه بنت أبي العاص أبنه زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على طاقه ، فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من السجود أعادها . وهذا رد ما قاله الشافعي في أحد قوله : لو لمس صغيرة لا ينقض طهره تمسكا بلفظ النساء ، وهذا ضعيف ؛ فإن لمس الصغيرة كلس الحائط . واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، ونحن أعبرنا اللذة حيث وجدت وجد الحكم ، وهو وجوب الوضوء . وأما قول الأوزاعي في اعتباره اليد خاصة ؛ فلأن الممس أكثر ما يستعمل باليد ، فقصره عليه دون غيره من الأعضاء ؛ حتى أنه لو أدخل الرجل رجله في ثياب امرأته فس فرجها أو بطنها لا ينقض بذلك وضوؤه . وقال في الرجل يقبل امرأته : إن جاء بسألى قلت يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أبعه . قال أبو ثور : لا وضوء على من قبل امرأته أو باشرها أو لمسها . وهذا يخرج على مذهب أبي حنيفة ، والله أعلم .

السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ الأسباب التي لا يحذر المسافر معها الماء هي إما عدمه بحلة أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرفيق ، أو على الرجل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوصا أو سباحا ، أو فوات الوقت ، أو عطشا على نفسه أو على غيره ؛ وكذلك لطيف يطبخه لمصلحة بدنه . فإذا كان أحد هذه الأشياء يتم وصل . ويترتب عدمه للريض بالأيحذ من يسأله ، أو يخاف من ضرره . ويترتب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالنسبة الذي يتم جميع الأصناف ، أو بأن يسجن أو يربط . وقال الحسن : يشتري الرجل الماء بماله كله ويبقى مدينا ، وهذا ضعيف ، لأن دين الله يسر . وقالت طائفة : يشتريه مالم يزد على القيمة الثلاث فصاعدا . وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والثلاث ونحو هذا ؛ وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله . وقيل لأشهب : أنشترى القربة بعشرة دراهم ؟ فقال : ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

الثامنة والعشرون - واختلف العلماء هل طلب الماء شرط في صحة التيمم أم لا ؟ فظاهر مذهب مالك أن ذلك شرط ؛ وهو قول الشافعي . وذهب القاضي أبو محمد بن نصر إلى أن ذلك ليس بشرط في صحة التيمم ؛ وهو قول أبي حنيفة . ورؤى عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر على غلوتين من طريقه فلا يسد إليه . قال إسحاق : لا يلزمه الطلب إلا في موضعه ، وذكر حديث ابن عمر ؛ والأول أصح وهو المشهور من مذهب مالك في الموطأ ؛ لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء » وهذا يقتضي أن التيمم لا يستعمل إلا بعد طلب الماء . وأيضاً من جهة التماس أن هذا يدل مأموراً به عند العجز عن مُبَدَله ، فلا يحزى فعله إلا مع تيقن عدم مُبَدَله ؛ كالصوم مع العتق في الكفارة .

التاسعة والعشرون - وإن ثبت هذا وعُدم الماء ، فلا يخلو أن يثلب على ظن المكلف اليأس من وجوده في الوقت ، أو يثلب على ظنه وجوده ويقسوى رجاؤه له ، أو يتساوى عنده الأمران ؛ فهذه ثلاثة أحوال :

فالأول - يستحب له التيمم والصلاة أول الوقت ؛ لأنه إذا فاته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يُحْزِرَ فضيلة أول الوقت .

الثاني - يتيمم وسط الوقت ؛ حكاه أصحاب مالك عنه ، فيؤخر الصلاة وجاء إدراك فضيلة الماء ما لم تفتنه فضيلة أول الوقت ؛ فإن فضيلة أول الوقت قد تترك بوسيطه لقربه منه .

الثالث - يؤخر الصلاة إلى أن يجده الماء في آخر الوقت ؛ لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أول الوقت ، لأن فضيلة أول الوقت تختلف فيها ، وفضيلة الماء متفق عليها ، وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة ، والوقت في ذلك هو آخر الوقت المختار ؛ قاله ابن حبيب . ولو علم وجود الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم : يُحْزِنُهُ ، فإن وجد الماء أعاد في الوقت خاصة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إن وجد الماء بعد أعاد أبداً .

(١) الثلثة (فنع فسكون بعدها واو مفتوحة) : قدرية بهم ، وقال : هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة .

الموفية للآيتين - والذي يُرَاعَى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفيه لطهارته ، فإن وجد أقل من كفايته تيمّم ولم يستعمل ما وجد منه . هذا قول مالك وأصحابه ؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليّه ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن الله تعالى جعل فرضه أحد الشيئين ، إما الماء وإما التراب . فإذا لم يجد الماء مُغْنِيًا عن التيمّم كان غير موجود شرعاً ؛ لأن المطلوب من وجوده الكفاية . وقال الشافعي في القول الأخير : يستعمل ما معه من الماء ويتيمّم ؛ لأنه واجد ماء فلم يتحقق شرط التيمّم ؛ فإذا استعمله وفقد الماء تيمّم لما لم يجد . واختلف قول الشافعي أيضاً فيما إذا تيسر الماء في رحله فتميم ؛ والصحيح أنه بعيد لأنه إذا كان الماء عنده فهو واجد وإما قُرْط . والقول الآخر لا يبعد ؛ وهو قول مالك ، لأنه إذا لم يصله فلم يجده .

الحادية والثلاثون - وأجاز أبو حنيفة الوضوء بالماء المتغير ؛ لقوله تعالى : « ماء » فقال : هذا تنقي في نكحة ، وهو يعمّ لغة ؛ فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير ؛ لأن إطلاق اسم الماء عليه . قلنا : النقي في النكحة يعمّ كما قلّم ، ولكن في الجنس ، فهو عام في كل ما كان من سماء أو نهر أو عين حذب أو ملح . فأما غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه ؛ كما لا يدخل فيه ماء الباقلاء ولا ماء الورد ، وسيأتي حكم المياه في « الفرقان » . إن شاء الله تعالى :

الثانية والثلاثون - وأجمعوا على أن الوضوء والغسل لا يجوز بشيء من الأثرية سوى التيمّم عند عدم الماء . وقوله تعالى : « فلم يجدوا ماءً فَتَيَمَّمُوا » يردّه . والحديث الذي فيه ذكر الوضوء بالثينذرواه ابن مسعود ، وليس بثابت ؛ لأن الذي رواه أبو زيد ، وهو مجهول لا يعرف بصحة عيد الله ؛ قاله ابن المنذر وغيره . وسيأتي في « الفرقان » بيانه .

الثالثة والثلاثون - الماء الذي يبيع عدمه التيمّم هو الطاهر المطهر الباقي على أصل خلقته . وقال بعض من ألف في أحكام القرآن لما قال تعالى : « فلم يجدوا ماءً فَتَيَمَّمُوا »

فإنما أباح التَّيَمُّ عند عدم كل جزء من ماء؛ لأنه لفظ مُتَكْرٍ يتناول كل جزء منه، سواء كان مخالطاً لغيره أو منفرداً بنفسه . ولا يمتنع أحد أن يقول في نية الترماء؛ فلما كان كذلك لم يجب التيمم مع وجوده . وهذا مذهب الكوفيين أبي حنيفة وأصحابه؛ وأستدلوا على ذلك بأخبار ضعيفة يأتي ذكرها في سورة « الفرقان » ، وهناك يأتي القول في الماء إن شاء الله تعالى .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ التَّيَمُّ مَّا خُصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ تَوْسِعَةً طَلَبًا ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قَضَيْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ جُعَلَاتٍ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ رُتْبَتُنَا لَنَا طَهُورًا " وذكر الحديث ، وقد هتَمَّ ذكر تزوله ، وذلك بسبب القِلادة حسبما بيناه . وقد هتَمَّ ذكر الأسباب التي تبيحه ، والكلام ها هنا في معناه لغة وشروما ، وفي صفة وكيفية وما يُتَيَمَّمُ به وله ، ومن يحوز له التَّيَمُّ ، وشروط التَّيَمُّ إلى غير ذلك من أحكامه .

فالتَّيَمُّ لغة هو القصد . تَيَمَّمتُ الشيء قصده ، وتَيَمَّمتُ الصيد تعمدته ، وتَيَمَّمتُ برُحْمِي وسهمي أى قصده دون من سواه . وأنشد الخليل :^(١)

يَمَّتْهُ الرِّجْحُ شَرًّا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ • هَذِي السَّالَةُ لِأَلِيمِ الزَّحَالِقِ^(٢)

قال الخليل : من قال آمنه فقد أخطأ؛ لأنه قال : « شَرًّا » ولا يكون للشَّرِّ إلا من ناحية ولم يقصده به أمامه . وقال امرؤ القيس :

نَيْمَتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا • بَيْتُ رَبِّ أَدَّتْ دَارَهَا نَظْرُ عَالٍ^(٣)

(١) القائل هو عامر بن مالك ملاعب الأسة ، ينسب به ضرار بن عمرو النخعي .

(٢) الشَّرُّ بمعجمة مشددة وزاى مائة : النظر عن اليمن والشمال ، وليس بمستقيم الطريقة . وقيل :

هو النظر بمؤخر العين . (٣) هكذا في الأصول . وفي اللسان : « المروءة » .

(٤) الزحاليق : جمع زحولة ، وهي آثار ترزح الصبيان من فوق إلى أسفل . (٥) هكذا في الأصول .

والتي في ديوان امرئ القيس وشرح الشواهد لسيوربه : « تنوَّتها من أذرعَات » والمعنى : نظرت إلى دارها من أذرعَات . و « أذرعَات » بلد في أطراف الشام ، يجاور أرض البلقاء وحمّان ، ينسب إليه الخمر مؤثر ب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وآله .

وقال أيضا :

(١) تيممت العين التي عند ضاريح * رضى عليها الظل عرّضها طاري

آخر :

(٢) إني كذاك إذا ما ساءنى بلد * يمتت بعسيري غيره بلدا

وقال أعشى باهلة :

(٣) تيممت قيسا وكم دونه * من الأرض من مهمّة ذى شرن

وقال حميد بن ثور :

سلي الزرع أنى يمت أم طارق * وهل عادة للزيع أن يتكلأ

وللشافعي رضى الله عنه :

على مبي حيث يمت أحله * بطنى وءاء له لا بطن صندوق

قال ابن السكيت : قوله تعالى : « فَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » أى أقصدوا ، ثم كثر استعمال هذه الكلمة حتى صار التيم مسح الوجه واليدين بالتراب . وقال ابن الأثير : في قولهم : « قد تيم الرجل » معناه قد مسح التراب على وجهه ويديه .

قلت : وهذا هو التيم الشرعى ، إذا كان المقصود به القربة . ويمت المريض تيم للصلاة . ووجل تيم يظفر بكل ما يطلب ؛ عن الشيباني . وأشد :

إنا وجدنا أعصرين بعيد * تيم البيت وبيع المجيد

وقال آخر :

(٤) أزهر لم يولد بنجم الشح * تيم البيت كريم السح

(١) خارج : اسم موضع في بلاد بني عيس . والمرض : الطلح . وقيل : الخفرة على الماء ، والطلح : الذى يكون كأنه فسج التكبوت . وطاي : مرضع . (٢) هكذا ورد البيت في جميع نسخ الأصل . ولعل الزاوية : إني كذاك إذا ما ساءنى بلد * يمت وجه عسيري غيره بلدا . (٣) المهمه : القارة البعيدة . والشرن (التحريك) : الغليظ من الأرض . (٤) البيت لزوجة . وقد أراد بالسح السخ (بالهاء المعجمة) فأبدل من انتهاء حاء مكان الشح ، ويضمهم يرويه بالهاء ، وجمع بينها وبين الحاء لأنها جما حرقا حتى . والسح (يكسر السين) : الأصل من كل شيء . (من السان) .

الخامسة والثلاثون — لفظ التيمم ذكره الله تعالى في كتابه في « البقرة »^(١) وفي هذه السورة و « المائدة »^(٢) والتي في هذه السورة هي آية التيمم . والله أعلم . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : هذه مُعْظِلَةٌ ما وجدت لدائها من دواء عند أحد؛ هما آيتان فيهما ذكر التيمم . [إحداهما] في « النساء » والأخرى في « المائدة » . فلا نعلم آية عَنَّت عائشة بقولها : « فأنزل الله آية التيمم » . ثم قال : وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم .

قلت : أما قوله : « فلا نعلم آية عَنَّت عائشة » فهي هذه الآية على ما ذكرنا . والله أعلم . وقوله : « وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم » فصحيح ولا خلاف فيه بين أهل السير ؛ لأنه معلوم أن غسل الجنابة لم يُفترض قبل الوضوء ، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبي صلى الله عليه وسلم منذ أَفْتُرِضَتْ عليه الصلاة بمكة لم يُصَلِّ إِلَّا بوضوء مثل وضوئنا اليوم . فدل على أن آية الوضوء إنما نزلت ليكون فوضها المتقدم متلوا في الترتيل ، وفي قوله : « فترلت آية التيمم » ولم يقل آية الوضوء ما بين أن البذى طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لاحكام الوضوء ؛ وهذا بين لا إشكال فيه .

السادسة والثلاثون — التيمم يلزم كل مكلف لزمته الصلاة إذا عديم الماء ودخل وقت الصلاة . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه والمزني صاحب الشافعي : يجوز قبله لأن طلب الماء عندهم ليس بشرط قياسا على النافلة ؛ فلما جاز التيمم للنافلة دون طلب الماء جاز أيضا للفرصة . وأستدرك من السنة بقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج » . فسمى عليه السلام الصعيد وضوءا كما يسمى الماء ؛ فحكاه إنا حكم الماء . والله أعلم . ودليلنا قوله تعالى : « فلم يجدوا ماء » ولا يقال لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد . وقد تقدم هذا المعنى ؛ ولأنها طهارة ضرورة كالمستحاضة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإني أدركك الصلاة تيمت وصليت » . وهو قول الشافعي وأحمد ، وهو مروى عن علي وأبن عمر وأبن عباس .

(١) راجع ج ٣ ص ٣٢٥ طبة أولى وثانية . (٢) آية ٦ (٣) الزيادة عن ابن العربي .

السابعة والثلاثون — وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الجنباة ولا الحدث، وأن المتيمم لها إذا وجد الماء عاد جنباً كما كان أو مُحْدِثاً؛ لقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ: «إذا وجدت الماء فأمسه جلدك» إلا شئاً روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، رواه ابن جرير وعبد الحميد بن جبير بن شعبة عنه؛ ورواه ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن حرملة عنه قال في الجنب المتيمم يجد الماء وهو على طهارته: لا يحتاج إلى غسل ولا وضوء حتى يُحِلِّث. وقد روى عنه فيمن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت أنه يتوضأ ويعيد تلك الصلاة. قال ابن عبد البر: وهذا تناقض وقلة روية، ولم يكن أبو سلمة عندهم يفقه كفقهاء أصحابه التابعين بالمدينة.

الثامنة والثلاثون — وأجمعوا على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه، وعليه استعمال الماء. والجمهور على أن من تيمم وصلى وفرغ من صلاته، وقد كان اجتهد في طلبه ولم يكن في رحله أن صلاته تامة؛ لأنه أدنى فرضه كما أمر. فغير جائز أن توجب عليه الإعادة بغير حجة. ومنهم من استحَبَّ له أن يعيد في الوقت إذا صلى وأُغْتَسَل. وروى عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة كلهم يقول: يعيد الصلاة. واستحب الأوزاعي ذلك وقال: ليس بواجب؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرَت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعِد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرَا ذلك له فقال للذي لم يُعِد: «أصبحت السنة وأجزأتك صلاتك» وقال للذي توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين». أخرجه أبو داود وقال: وغير [ابن] نافع يرويه عن الألبن عن عميرة بن أبي ناجة عن بكر بن سوادة عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكرَ أبي سعيد في هذا الإسناد ليس بحفوظ. وأخرجه الدارقطني وقال فيه: ثم وجد الماء بعد [في] الوقت.

(١) زيادة عن أبي داود؛ لأن عبد الله بن نافع هو الراي الحديث. (٢) الزيادة من الدارقطني.

التاسعة والثلاثون - واختاف العلماء إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة ؛ فقال مالك : ليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء وليتم صلاته وليتوضأ لما يُستقبل ؛ وبهذا قال الشافعي واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة وجماعة منهم أحمد بن حنبل والمزني : يقطع ويتوضأ ويستأنف الصلاة لوجود الماء . وحجتهم أن التيمم لما بطل بوجود الماء قبل الصلاة فكذلك يبطل ما بقي منها ، وإذا بطل بعضها بطل كلها ؛ لإجماع العلماء على أن المعتدة بالشهور لا يبقى عليها إلا أقلها ثم تحيض أنها تستقبل عتتها بالحيض . قالوا : والذي يطرأ عليه الماء وهو في الصلاة كذلك قياسا ونظرا . ودليلنا قوله تعالى : « وَلَا تَبْتَغُوا أَعْمَالَكُمْ » . وقد اتفق الجميع على جواز الدخول في الصلاة بالتيمم عند عدم الماء ، واختلفوا في قطعها إذا روى الماء ؛ ولم تثبت سنة بقطعها ولا إجماع . ومن حجتهم أيضا أن من وجب عليه الصوم في ظهارة أو قل فصام منه أكثره ثم وجد رقبة لا يُلغى صومه ولا يعود إلى الرقبة . وكذلك من دخل في الصلاة بالتيمم لا يقطعها ولا يعود إلى الوضوء بالماء .

المؤيدة أربعين - واختلفوا هل يُصلّى به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة فرض وقيل ؛ قال شريك بن عبد الله القاضي : يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة . وقال مالك : لكل فريضة ؛ لأن عليه أن يتنقى الماء لكل صلاة ، فمن ابتنى الماء فلم يجده فإنه يتيمم . وقال أبو حنيفة والثوري والليث والحسن بن حي وداود : يصل ما شاء يتيمم واحد ما لم يحدث ؛ لأنه طاهر ما لم يجد الماء ، وليس عليه طلب الماء إذا ينس منه . وما قلناه أصح ؛ لأن الله عز وجل أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء ، وأوجب عند عدمه التيمم لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، فهي طهارة ضرورية نافضةٌ بدليل إجماع المسامين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث ؛ وليس كذلك الطهارة بالماء . وقد ينشئ هذا الخلاف أيضا في جواز التيمم قبل دخول الوقت ؛ فالشافعي وأهل المقالة الأولى لا يجوزونه ، لأنه لما قال الله تعالى « فلم يجدوا ماءً فتييموا » ظهر منه تناق أجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت . وعلى هذا لا يصل فرضين يتيمم واحد ، وهذا بين . واختلف علماءنا فمن صلى فرضين يتيمم

واحد؛ فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : يعبد الثانية ما دام في الوقت . وروى أبو زيد ابن أبي العمر عنه : يعبد أبدا . وكذلك روى عن مطرف وابن الماسيئون يعبد الثانية أبدا . وهو الذي ينظر عليه أصحابنا ؛ لأن طلب الماء شرط . وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك في الذي يجمع بين الصلاتين أنه يتم لكل صلاة . وقال أبو الفرج فيمن ذكر صلوات : إن قضاءه يتم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له . وهذا على أن طلب الماء ليس بشرط . والاقول أصح . والله أعلم .

الحادية والأربعون - قوله تعالى : (صَعِيدًا طَيِّبًا) الصعيد : وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن ؛ قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ، قال الله تعالى : « وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا » أى أرضا غليظة لا تنبت شيئا . وقال تعالى « فَتَصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا » . ومنه قول ذى الرمة :

كَأَنَّهُ بِالضَّمْحِ تَرْمِي الصَّعِيدَ بِهِ * دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّاسِ تُرْطُومُ^(١)

وإنما سمى صعيدا لأنه نهاية ما يُصْعَدُ إليه من الأرض . وجمع الصعيد صُعَدَات ؛ ومنه الحديث « إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسُ فِي الصُّعَدَاتِ »^(٢) . واختلف العلماء فيه من أجل تنقيده بالطيب ؛ فقالت طائفة : يتم بوجه الأرض كله ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة . هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والطبري . « وطيبا » معناه طاهرا . وقالت فرقة : « طيبا » حلالا ؛ وهذا قاطع . وقال الشافعي وأبو يوسف : الصعيد التراب المنبت وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : « وَالْبَلَدِ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ وَإِنِّي رَيْبٌ » فلا يجوز التيمع عندهم على غيره . وقال الشافعي : لا يقع الصعيد إلا على تراب ذى عُبار . وذكر عبد الرزاق عن ابن عباس أنه سئل أى الصعيد أطيب؟ فقال : الحرث . قال أبو عمر : وفي قول ابن عباس هذا ما يدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث . وقال علي بن رضى الله عنه : هو التراب

(١) الصعيد : التراب . والله يبي الخمر . والترطوم : الخمر وسقوتها . يقول : وله النلية لا يرضع رأسه ،

وكأنه وجعل سكان من تقل قومه في وقت الضحى . (٢) الصعيد : الطرق .

خاصة . وفي كتاب الخليل : يتم بالصعيد ، أى خذ من غباره ؛ وحكاه ابن فارس . وهو يقتضى التيمم بالتراب فإن الحجر الصلّد لا غبار عليه . قال اليكّا الطبري : واشترط الشافعي أن يَمَاقُ التراب باليد ويقيم به قنلا إلى أعضاء التيمم ، كالماء يتقل إلى أعضاء الوضوء . قال اليكّا : ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصا فيما قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا " بين ذلك .

قلت : فاستدل أصحاب هذه المقالة بقوله عليه السلام : " وجعلت تربتها لنا طهورا " وقالوا : هذا من باب المطلق والمقيد وليس كذلك ، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم ؛ كما قال تعالى : « فِيهِمَا قَاكَهَةٌ وَنَحْلٌ وَرَمَانٌ » وقد ذكرناه في « البقرة » عند قوله « وَمَلَايِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ » . وقد حكى أهل اللغة أن الصعيد اسم لوجه الأرض كما ذكرناه ، وهو نص القرآن كما بينا ، وليس بعد بيان الله ببيان . وقال صلى الله عليه وسلم للجنب : " عليك بالصعيد فإنه يكفيك " وساقى . فصعيدا على هذا ظرف مكان . ومن جملة التراب فهو مفعول به بتقدير حذف الباء أى بصعيد . و« طيبا » نعمت له . ومن جعل « طيبا » بمعنى حلالا نصبه على الحال أو المصدر .

الثانية والأربعون — وإذا تقرّر هذا فاعلم أن مكان الإجماع ما ذكرناه أن يقيم الرجل على تراب منبت طاهر غير منقول ولا مفضوب . ومكان الإجماع في المنع أن يقيم الرجل على الذهب الصّرف والفضة والياقوت والزُّمَرْد والأطعمة كالخبز واللحم وغيرها ، أو على النجاسات . واختلف في غير هذا كالمعادن ؛ فأجيز وهو مذهب مالك وغيره . ومنع وهو مذهب الشافعي وغيره . قال ابن خُوَيْرِمَتَداد : ويجوز عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض واختلف عنه في التيمم على الثلج في المدونة والمبسوط جوازه في غيرهما منعه . واختلف المذهب في التيمم على العود ؛ فالجمهور على المنع . وفي مختصر الوفاة أنه جائز .

(١) وأجمع ٢ ص ٣٦ طيبة ثانية .

(٢) الوفاة (كتاب) : قلب ذكرنا بن يحيى بن إبراهيم المصري القتيبي .

وقيل : بالفرق بين أن يكون منفصلا أو متصلا فأجيز على المتصل ومنع من المنفصل . وذكر الثعلبي أن مالكا قال : لو ضرب بيده على شجرة ثم مسح بها أجزأه . قال : وقال الأوزاعي والثوري : يجوز بالأرض وكل ما عليها من الشجر والحجر والمدر وغيرها ، حتى قالوا : لو ضرب بيده على الجمد والتلج أجزأه . قال ابن عطية : وأما التراب المنقول في طبق أو غيره بجمهور المذهب على جواز التيمم به ، وفي المذهب المنع وهو في غير المذهب أكثر ، وأما ما طُبِّخ كالخس والآجر ففيه في المذهب قولان : الإجازة والمنع ؛ وفي التيمم على الجدار خلاف .

قلت : والصحيح الجواز لحديث أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو يثرب فلقى رجلا فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام . أخرجه البخاري . وهو دليل على صحة التيمم بغير التراب كما يقوله مالك ومن وافقه . ويرد على الشافعي ومن تابعه في أن المسوح به تراب طاهر ذو غبار يعتق باليد . وذكر النقاش عن ابن طيبة وابن كيسان أنهما أجازا التيمم بالمسك والزعفران . قال ابن عطية : وهذا خطأ بحث من جهات . قال أبو عمر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ إلا إسحاق بن راهويه . وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين قال يأخذ من الطين فيطلي به بعض جسده ، فإذا جف تيمم به . وقال الثوري وأحمد : يجوز التيمم بغير الألبس . قال الثعلبي : وأجاز أبو حنيفة التيمم بالكحل والزنبغ والثورة والجص والجواهر المسحوق . قال : فإذا تيمم بسمالة الذهب والفضة والصفرة والنحاس والرصاص لم يحسب ؛ لأنه ليس من جنس الأرض .

الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ المسح لفظ مشترك يكون بمعنى الجماع ؛ يقال : مسح الرجل المرأة إذا جامعها . والمسح : مسح الشيء بالسيف

وقطعه به . ومسحت الإبل يومها إذا سارت . والمسحاء المرأة الرجاء التي لا آسنت لها .
وبفلان مسحة من جمال . والمراد هنا بالمسح عبارة عن جز اليد على الممسوح خاصة ، فإن
كان بالة فهو عبارة عن نقل الآلة إلى اليد وجرحها على الممسوح ، وهو مقتضى قوله تعالى
فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ : « قَامَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » . فقوله « مِنْهُ » يدل على أنه لا بد
من نقل التراب إلى محل التيمم . وهو مذهب الشافعي ولا نشترطه نحن ؛ لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لما وضع يديه على الأرض ورفعهما نفخ فيهما ؛ وفي رواية نقض . وذلك يدل
على عدم اشتراط الآلة ؛ يوضحه تيممه على الجدار . قال الشافعي : لما لم يكن بد في مسح
الرأس بالماء من بليل ينقل إلى الرأس ، فكذلك المسح بالتراب لا بد من النقل . ولا خلاف
في أن حكم الوجه في التيمم والوضوء الاستيعاب وتبع مواضعه ؛ وأجاز بعضهم ألا يتبع
كالنضون في الخفين وما بين الأصابع في الرأس ، وهو في المذهب قول محمد بن مسلمة ؛
حكاه ابن عطية . وقال الله عز وجل : « يَوْجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ » فبدأ بالوجه قبل اليدين وبه
قال الجمهور . ووقع في البخاري من حديث عمار في « باب التيمم ضربة » ذكر اليدين قبل
الوجه . وقاله بعض أهل العلم قياسا على تنكيس الوضوء .

الرابعة والأربعون - واختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين ؛ فقال ابن شهاب :
إلى المناكب . وروى عن أبي بكر الصديق . وفي مصنف أبي داود عن الأعمش أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم مسح إلى أنصاف ذراعيه . قال ابن عطية : ولم يقل أحد بهذا
الحديث فيما حفظت . وقيل : يبلغ به إلى المرفقين قياسا على الوضوء . وهو قول أبي حنيفة
والشافعي وأصحابهما والثوري وابن أبي سامة والليث كلهم يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا
واجبا . وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي .
قال ابن نافع : من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدا . وقال مالك في المدة : يبعد
في الوقت . وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله وابن عمر
وبه كان يقول . قال الدارقطني : مثل فتادة عن التيمم في السفر فقال : كان ابن عمر يقول

إلى المرفقين . وكان الحسن وإبراهيم النخعي يقولان إلى المرفقين . قال : وحدثنى محدث
عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أزي عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إلى المرفقين » . قال أبو إسحاق : فذكرته لأحمد بن حنبل فعجب منه وقال ما أحسنه ! .
وقالت طائفة : يبلغ به إلى الكوعين وهما الزنجان . روى عن علي بن أبي طالب والأوزاعي
وعطاء والشعبي في رواية ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ودาวود بن علي والطبري .
وروى عن مالك وهو قول الشافعي في القديم . وقال مكحول : اجتمعت أنا والزهرى فذاكرنا
التيم فقال الزهرى : المسح إلى الأباط . فقلت : عن أخذت هذا ؟ فقال : عن كتاب الله
عز وجل ، إن الله تعالى يقول : « قَامَسُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فهي يد كلها . قلت له :
فإن الله تعالى يقول : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » فن أين تقطع اليد ؟ قال :
نقصمته . وحكى عن الدارودي^(١) أن الكوعين فرض والأباط فضيلة . قال ابن عطية :
هذا قول لا يعضده قياس ولا دليل ، وإنما عم قوم لفظ اليد فأوجبوه من المنكب ، وقاس
قوم على الوضوء فأوجبوه من المرافق وهنا جمهور الأمة ، ووقف قوم مع الحديث في الكوعين ،
وقيس أيضا على القطع إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير ، ووقف قوم مع حديث عمار
في الكفين . وهو قول الشعبي .

الخامسة والأربعون — واختلف العلماء أيضا هل يكفي في التيم ضربة واحدة أم لا ؟
فذهب مالك في المدونة أن التيم بضرتين : ضربة للوجه وضربة لليدين ، وهو قول الأوزاعي
والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والليث وابن أبي سلمة . ورواه جابر بن عبد الله
وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي الجهم : التيم بضربة واحدة . وروى
عن الأوزاعي في الأشهر عنه ، وهو قول عطاء والشعبي في رواية . وبه قال أحمد بن حنبل
وإسحاق ودาวود والطبري . وهو أثبت ما روى في ذلك من حديث عمار . قال مالك في كتاب
محمد : إن تيم بضربة واحدة أجزاء . وقال ابن نافع : يئد أبنا . قال أبو عمر وقال ابن

(١) كذا في الأصول . وفي ابن عطية : « الداودي » .

أَبِي لَيْسَ وَالْحَسَنُ بْنُ سَاحٍ : ضَرْبَانِ ؛ يَمْسَحُ بِكُلِّ ضَرْبَةٍ مِنْهُمَا وَجْهَهُ وَذِرَاعِيهِ وَمِرْقِيهِ .
وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّلَمِ غَيْرَهُمَا . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : لَمَّا اخْتَلَفَتْ الْأَثَارُ فِي كَيْفَةِ
التَّيْمِ وَتَعَارَضَتْ كَانَ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ الرَّجُوعِ إِلَى ظَاهِرِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ :
ضَرْبَةٍ لِلْوَجْهِ ، وَلِلْيَدَيْنِ أُخْرَى إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ وَأَتَابًا لِفِعْلِ ابْنِ عَمْرٍ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ
لَا يُدْفَعُ عَلَيْهِ بِكَلَامِ اللَّهِ . وَلَوْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَجِبَ الْوُقُوفُ
عِنْدَهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا ﴾ أَي لَمْ يَزَلْ كَلِمًا يَقْبَلُ الْعَفْوَ وَهُوَ السَّهْلُ ،
وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ أَي يَسْتَرْعِقُ بِهِ فَلَا يَمَاقِبُ .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيحًا مِنْ آلِ كِثْبٍ يَسْتُرُونَ
الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿١٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ
وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ
وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَمِمْعٌ غَيْرُ مُسْمِعٍ وَرَعَيْنَا لَبًّا بِالسِّنِينَهِمْ وَطَعْنًا
فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ
وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٦﴾
يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ أَوْتُوا آلِ كِثْبٍ ءَامِنُوا بِمَا تَزَلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ
أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿١٤٧﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونََ
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿١٤٨﴾ أَلَمْ تَرَ
إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُلْظَمُونَ فِتْنًا ﴿١٤٩﴾

أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴿١٠﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَأَطَاعُوا وَيقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتَوْلَاءَ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿١١﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن نَّجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿١٢﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿١٣﴾

نزلت في يهود المدينة وما وآلاها . قال ابن اسحاق : وكان رفاعة بن زيد بن النابوت من عظماء يهود ، إنكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لوى لسانه وقال : أرعنا سمعك يا محمد حتى تفهمك ، ثم طعن في الإسلام وعابه فانزل الله عز وجل « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ » إلى قوله « قَلِيلًا » . ومعنى « يَشْتَرُونَ » يستبدلون فهو في موضع نصب على الحال ، وفي الكلام حذف تقديره يشترون الضلالة بالهدى ، كما قال تعالى « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى » قاله القتيبي وغيره . (وَيُرِيدُونَ أَن يُضَلُّوا السَّبِيلَ) عطف عليه ، والمعنى تضلوا طريق الحق . وقرأ الحسن « تُضَلُّوا » بفتح الضاد أى عن السبيل .

قوله تعالى : (وَأَلَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ) يريد منكم ، فلا تستصحبوهم فإنهم أعداؤكم . ويحوز أن يكون « أعلم » بمعنى عليم ، كقوله تعالى « وَهُوَ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ » أى هين . (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا) الباء زائدة ، زيدت لأن المعنى آكفوا بالله فهو يكفيكم أعداءكم . و « وليا » و « نصيرا » نصب على البيان ، وإن شئت على الحال .

قوله تعالى : (مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا) قال الزجاج : إن جمعت « من » متعلقة بما قبل فلا يوقف على قوله « نصيرا » ، وإن جعلت منقطعة فيجوز الوقف على « نصيرا » والتقدير من الذين هادوا قوم يحزقون الكلم ، ثم حذف . وهذا مذهب صبيويه ، وأشد التحريز : لو قلت ما في قومها لم يتيم ^(١) . يفضلها في حبيب ومبسم

(١) يتيم (بكسر اللام) : وهى لغة لبعض العرب ، وذلك أنهم يكرهون حرف المضارعة في نحو فعل وتفعل ، فلما كرهوا اللام أخذت الهزء ياء . والمبسم (بوزن المجلس) : التفر .

قالوا : المعنى لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ؛ ثم حذف . وقال الفراء : المحذوف « من » ،
 المعنى : من الذين هادوا من يحزفون . وهذا كقوله تعالى : « وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ »
 أى من له . وقال ذو الرمة :

فَطَلَوْا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ * وَأَخْرَجُ بَدْرِي صَبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْحَمَلِ

يريد ومنهم من دمه ، حذف للموصول . وأنكره المبرد والزجاج ؛ لأن حذف الموصول كحذف
 بعض الكلمة . وقرا أبو عبد الرحمن السلمي وإبراهيم التيمي « الكلام » . قال النحاس :
 و « الكلم » في هذا أولى ؛ لأنهم إنما يحزفون كلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما عظم في التوراة ،
 وليس يحزفون جميع الكلام ، ومعنى « يُحْزَفُونَ » يتأولونه على غير تأويله . وذئهم الله تعالى
 بذلك لأنهم يفعلونه متعمدين . وقيل : « عن مواضعه » يعنى صفقة النبي صلى الله عليه وسلم .
 « وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا » أى سمعنا قولك وعصينا أمرك . « وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ » قال
 ابن عباس : كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : أسمع لا سمعت ، هذا مرادهم — لعنهم الله —
 وهم يظهرون أنهم يريدون أسمع غير مسمع مكروها ولا أذى . وقال الحسن ومجاهد : معناه
 غير مسمع منك ، أى مقبول ولا مجاب إلى ما تقول . قال النحاس : ولو كان كذا لكان غير
 مسموع منك . وتقدم القول في « رَاعِنًا » . ومعنى « لَبَّا بِالسَّيِّئِينَ » أى يلوون السئتهم عن
 الحق أى يميلونها إلى ما في قلوبهم . وأصل ألقى القتل وهو نصب على المصدر ، وإن شئت
 كان مفعولا من أجله . وأصله لَوَّيَا ثم أدغمت الواو في الباء . « وَطَعْنَا » معطوف عليه
 أى يطعنون في الدين ، أى يقولون لأصحابهم لو كان نبيا لدرى أننا نسبه ، فظهر الله تعالى
 نبيه على ذلك فكان من علامات نبوته ، ونهاهم عن هذا القول . ومعنى « أَقْوَمَ » أصوب لهم
 في الرأي . « فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا » أى إلا إيمانا قليلا لا يستحقون به اسم الإيمان . وقيل :
 معناه لا يؤمنون إلا قليلا منهم ، وهذا بعيد لأنه عز وجل قد أخبر عنهم أنه لعنهم بكفرهم .

(١) في ديوان ذي الرمة : « يتى » . وعملان العين فيضاتها بالفتح .

(٢) راجع ج ٢ ص ٥٧ طبعة ثانية .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ قال ابن إسحاق : كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُؤَسَاءَ مَنْ أَحْبَارُ يَهُودٍ مِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صُورِيَا الْأَعُورَ وَكَبِشَ بْنَ أَسَدٍ فَقَالَ لَهُمْ : « يَا مَعْشَرَ يَهُودِ آمِنُوا بِاللَّهِ وَأَسَامُوا فَوَاللَّهِ إِنكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ الْحَقُّ » قَالُوا : مَا نَعْرِفُ ذَلِكَ يَا عَجِد . وَتَجَدُّوا مَا عَرَفُوا وَأَصْرُوا عَلَى الْكُفْرِ ؛ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ﴾ نصب على الحال . ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا ﴾ الطَّمْسُ اسْتِغْصَالُ أَثَرِ الشَّيْءِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِذَا الْنُجُومُ طُمِسَتْ » ؛ وَنَطْمِيسٌ وَنَطْمَسَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَفْتَانِ . وَيُقَالُ فِي الْكَلَامِ : طَمَسَ يَطْمِسُ وَيَطْمَسُ بِمَعْنَى طَمَسَ ؛ يُقَالُ : طَمَسَ الْأَثْرَ وَطَمَسَ أَيْ أَعْيَى ؛ كُلُّ لَفَاتٍ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « رَبَّنَا أَطْمِئْسْ عَلَى أَسْوَأِ الْهَيْمِ » أَيْ أَهْلِكْهَا ؛ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ . وَيُقَالُ : طَمَسَتْهُ فَطَمَسَ لَازِمٌ وَمَتَعَدٌ . وَطَمَسَ اللَّهُ بَصَرَهُ ، وَهُوَ مَطْمُوسٌ الْبَصَرُ إِذَا ذَهَبَ أَثَرُ الْعَيْنِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ » يَقُولُ أَعْيُنُهُمْ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّغْوِ الْمُرَادِ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فَيَجْعَلُ الْوَجْهَ كَالْقَفَا فَيَذْهَبُ بِالْأَنْفِ وَالْقِمِّ وَالْحَاجِبِ وَالْعَيْنِ . أَوْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ الضَّلَالَةِ فِي قُلُوبِهِمْ وَسَلِيمِهِمُ التَّوْفِيقِ ؛ قَوْلَانِ . رَوَى عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ » مِنْ قَبْلِ أَنْ نُضْلِكَمْ إِضْلَالًا لَا تَهْتَدُونَ بَعْدَهُ . يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ تَمَثِيلٌ وَأَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا فَعَلْ هَذَا بِهِمْ عِقَابٌ . وَقَالَ قَتَادَةُ : مَعْنَاهُ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ الْوَجْهَ أَقْفَاءً . أَيْ يَذْهَبُ بِالْأَنْفِ وَالشِّفَاءِ وَالْأَعْيُنِ وَالْحَوَاجِبِ ؛ هَذَا مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطِيَّةُ النَّوْفِيِّ : أَنَّ الطَّمْسَ أَنْ تُزَالَ الْعَيْنَانِ خَاصَّةً وَتَرَدُّ فِي الْمَقْفَا ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الدَّبْرِ وَيَمُشِي الْقَهْقَرَى . وَقَالَ مَالِكٌ : كَانَ أَوَّلُ إِسْلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ : « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا » فَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى وَجْهِهِ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى إِلَى بَيْتِهِ فَأَسْلَمَ مَكَانَهُ وَقَالَ :

والله لقد خفت ألا أبلغ بقي حتى يطمس وجهي . وكذا فعل عبد الله بن سلام لما ترك هذه الآية وسمعها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأتي أهله وأسلم وقال . يا رسول الله ، ما كنت أدرى أن أصل إليك حتى يحول وجهي في قفاي . فإن قيل : كيف جاز أن يهتدم بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا ولم يفعل ذلك بهم ؟ قيل : إنه لما آمن هؤلاء ومن اتبعهم رفع الوعيد عن الباقيين . وقال الميرد : الوعيد باقٍ منتظر . وقال : لا يقد من طمس في اليهود ومسح قبل يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ نَعْنَهُمْ ﴾ أي أصحاب الوجوه كما لنا أصحاب السبب ، أي نغسلهم فردة وختازير ، عن الحسن وقتادة . وقيل : هو خروج من الخطاب إلى الغيبة . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَعْمُولًا ﴾ أي كانتنا موجودا . ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول ، فلمنع أنه متى أراد أوجده . وقيل : معناه أن كل أمر أخبر بكونه فهو كائن على ما أخبر به .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَقْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ فقال له رجل : يا رسول الله والشرك ؟ فقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَقْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ . وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة . ﴿ وَيَقْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من التشابه الذي قد تكلم العلماء فيه . قال محمد بن جرير الطبري : قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة فقي مشبهة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه ، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرة شركا بالله تعالى . وقال بعضهم : قد بين الله تعالى ذلك بقوله : ﴿ إِنْ تَحْتَبِئُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ . فاعلم أنه يشاء أن يفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر ولا يفرها لمن أتى الكبائر . وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة للتي في آخر الفرقان . قال زيد ابن ثابت : نزلت سورة النساء بعد الفرقان ستة أشهر ، والصحيح أن لا نسخ ، لأن النسخ في الأخبار يستحيل . وسيأتي الجمع بين الآي في هذه السورة وفي « الفرقان » إن شاء الله تعالى . وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب قال : ما في القرآن آية أحب إلي من هذه

الآية : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » قال : هذا حديث حسن غريب .

قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ) هذا اللفظ عام في ظاهره ولم يختلف أحد من المتأولين في أن المراد اليهود . واختلفوا في المعنى الذي زكوا به أنفسهم ؛ فقال قتادة والحسن : ذلك قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ، وقولهم « لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى » وقال الضحاك والسدي : قولهم لا ذنوب لنا وما فعلناه نهارا غفر لنا لئلا وما فعلناه لئلا غفر لنا نهارا ، ونحن كالأطفال في عدم الذنوب . وقال مجاهد وأبو مالك وعكرمة : تقديمهم الصغار للصلاة ؛ لأنهم لا ذنوب عليهم . وهذا يبعد من مقصد الآية . وقال ابن عباس : ذلك قولهم آبائنا الذين ماتوا يشفوننا لنا ويركفوننا . وقال عبد الله ابن مسعود : ذلك ثناء بعضهم على بعض . وهذا أحسن ما قيل ، فإنه الظاهر من معنى الآية . والتركبة التطهير والتبرية من الذنوب .

الثانية - هذه الآية وقوله تعالى : « فَلَا تُزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » يقتضى النقص من المُرَكَّبِي نفسه بلسانه ، والإعلام بأن الزاكي المُرَكَّبِي من حسنات أفعاله وزكاه الله عز وجل فلا عبرة بتركبة الإنسان نفسه ؛ وإنما العبرة بتركبة الله له . وفي صحيح مسلم عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سميت ابنتي برة ؛ فقالت لي زينب بنت أبي سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا الاسم ، وسميت برة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اُزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » الله أعلم بأهل البر منك ؛ فقالوا : نعم نسميها ؟ فقال : « سموها زينب » . فقد دل الكلب والسنة على المنع من تركبة الإنسان نفسه ، ويعبرى هذا الخبر ما قد كثر في هذه الديار للصرية من نعتهم أنفسهم بالنعوت التي تقتضى التركبة ؛ كركبة الدين ونحو الدين وما أشبه ذلك ، لكن لما كثرت قبائح المسمين بهذه الأسماء ظهر تخلف هذه النعوت عن أصلها فصارت لا تفيد شيئا .

الثالثة - فأما تركية الغير ومدحه له ؛ ففي البخاري من حديث أبي بكر أن رجلا
 ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى عليه رجل خيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 " وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يَقُولُهُ مَرَاراً - إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادَا لَا عَمَالَةَ فَلْيَقُلْ
 أَحْسِبْ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ وَحَسِبِهِ اللَّهُ وَلَا يَزْنِ عَلَى اللَّهِ أَحَدًا " فَبَيَّنَ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يُقَرَّبَ فِي مَدْحِ الرَّجُلِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْإِعْجَابُ وَالْكَبَرُ ، وَيُظَنُّ
 أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ بَنَاتُكَ الْمَتْرَلَةُ فَيَحْمِلُهُ ذَلِكَ عَلَى تَضْيِيعِ الْعَمَلِ وَتَرْكِ الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْفَضْلِ ؛ وَلِهَذَا
 قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ " . وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ " قَطَعْتُمْ ظَهْرَ
 الرَّجُلِ " حِينَ وَصَفُوهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ . وَعَلَى هَذَا تَأَوَّلَ الْعُلَمَاءُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اُخْتَوَا
 الْتَرَابَ فِي وَجْهِهِ الْمُنَافِقِينَ " أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُنَافِقُونَ فِي وَجْهِهِمْ بِالْبَاطِلِ وَبِمَا لَيْسَ فِيهِمْ ، حَتَّى
 يَجْعَلُوا ذَلِكَ بَضَاعَةً يَسْتَاكُونُ بِهِ الْمُدْحُوحَ وَيَقْتَنُونَهُ ؛ فَأَمَّا مَدْحُ الرَّجُلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ
 لِلْحَسَنِ وَالْأَمْرِ الْمَحْمُودِ لِيَكُونَ مِنْهُ تَرْغِيَالُهُ فِي أَمْثَالِهِ وَتَحْرِيسُهُ لِلنَّاسِ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فِي أَشْبَاهِهِ
 فَلَيْسَ بِمَذْحٍ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَارَ مَادَا بِمَا تَكَلَّمُ بِهِ مِنْ جَمِيلِ الْقَوْلِ فِيهِ . وَهَذَا رَاجِعٌ
 إِلَى الْبَيِّنَاتِ " وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمَقْسِدَ مِنَ الْمَصْلِحِ " . وَقَدْ مَدَحَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشُّعْرِ وَالْخُطْبِ
 وَالْمُخَاطَبَةِ وَلَمْ يَحْثُ فِي وَجْهِهِ الْمُنَافِقِينَ الْتَرَابَ ، وَلَا أَمَرَ بِذَلِكَ . كَقَوْلِ أَبِي طَالِبٍ :

وَأَبْيَضُ يَسْتَسْقِي الْغَنَامَ بِوَجْهِهِ * ثِمَالُ الشَّامِ عَصِمَةٌ لِلْأَنْمَالِ

وكدح الباس وحسانه في شعرهما ، ومدحه كعب بن زهير ، ومدح هو أيضا أصحابه
 فقال : " إِنَّكُمْ لَتَقِيلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ وَتَتَكَبَّرُونَ عِنْدَ الْفَرْعِ " . وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَحَبِّهِ
 الْحَدِيثِ " لَا تُظَرُّوُنِي كَمَا أَطَرَبَ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ " فَمَعْنَاهُ
 لَا نَصِفُونِي بِمَا لَيْسَ فِيَّ مِنَ الصِّفَاتِ تَلْتَمِسُونَ بِذَلِكَ مَدْحِي ، كَمَا وَصَفَتِ النَّصَارَى عِيسَى
 بِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ، فَنَسَبُوهُ إِلَى أَنَّهُ ابْنُ اللَّهِ فَكَفَرُوا بِذَلِكَ وَضَلُّوا . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ رَفَعَ
 أَمْرًا فَوْقَ حُدُودِهِ وَتَجَاوَزَ مَقْدَارَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَتَعَدَّى كَيْفَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَى فِي أَحَدٍ لَكَانَ
 أَوْلَى الْخُلُقِ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَظْلُمُونَ نَفْسًا ﴾ الضمير في « تظلمون » مائد على المذكورين ممن زكى نفسه ومن يركبه الله عز وجل . وغير هذين الصنفين علم أن الله تعالى لا يظلمه من غير هذه الآية . والفيل المحيط الذى فى شق نواة التمرة ؛ قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد . وقيل : القشرة التى حول النواة بينهما وبين البشرة . وقال ابن عباس أيضا وأبو مالك والسدى : هو ما يخرج بين أصبعيك أو كفك من الومض إذا قتلتهما ؛ فهو فيل بمعنى مفعول . وهذا كله يرجع إلى الكناية عن تحقير الشيء وتصغيره ، وأن الله لا يظلمه شيئا . ومثل هذا فى التحقير قوله تعالى : « وَلَا يَظْلُمُونَ نَفْسًا » وهو النكته التى فى ظهر النواة ، ومنه ثبتت النحلة ؛ وسيأتى . قال الشاعر يذم بعض الملوك :

جمع الجيش ذا الألوف وتزرو * ثم لا ترزأ العدو فتيلا

ثم عجب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقال : ﴿ أَنْظَرَكَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ فى قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه . وقيل : تركتهم لأفهمهم ؛ عن ابن جريج . وروى أنهم قالوا : ليس لنا ذنوب إلا كذنوب أبنائنا يوم تولد . والافتراء الاختلاق ؛ ومنه افترى فلان على فلان أى زماه بما ليس فيه . وفريت الشيء قطعته . ﴿ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ نصب على اليان . والمعنى تعظيم الذنب وذهمه . والعرب تستعمل مثل ذلك فى المدح والذم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ﴾ يعنى اليهود ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ اختلف أهل التأويل فى تأويل الجبوت والطاغوت ؛ فقال ابن عباس وابن جبير وأبو العالية : الجبوت الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وقال الفاروق عمر رضى الله عنه : الجبوت السحر والطاغوت الشيطان . ابن مسعود : الجبوت والطاغوت هما كعب ابن الأشرف وحشي بن أخطبة . عكرمة : الجبوت حبي بن أخطبة والطاغوت كعب ابن الأشرف ؛ دليله قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ » . قتادة : الجبوت الشيطان والطاغوت الكاهن . وروى ابن وهب عن مالك بن أنس : الطاغوت ما عبد من دون الله . قال : وصحت من يقول إن الجبوت الشيطان ؛ ذكره اللطاس . وقيل : هما كل معبود من

دون الله ، أو مطاع في معصية الله ؛ وهذا حسن . وأصل الحب الجلب وهو الذي لا خير فيه فأبدلت التاء من السين ؛ قاله قُطْرُب . وقيل : الحب إبليس والطاغوت أولياؤه . وقول مالك في هذا الباب حسن ؛ يدل عليه قوله تعالى : « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ » وقال تعالى : « وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا » . وروى قُطْن بن الحارث عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطَّرْقُ والطَّيْرَةُ والِبَيَافَةُ من الحب » . الطَّرْقُ الزجر ، والِبَيَافَةُ الخُطْبُ ؛ نَرَجِه أبو داود في سننه . وقيل : الحب كل ما جرم الله ، والطاغوت كل ما يطغى الإنسان . والله أعلم .

قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا) أى يقول اليهود لكفار قريش أتم أهدي سبيلا من الذين آمنوا بمحمد . وذلك أن كعب بن الأشرف خرج في سبعين راكبا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أحد ليحالفوا قريشا على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل كعب على أبي سفيان فأحسن مواءه ، وزلت اليهود في ثور قريش فتعاقبوا وتاهدوا ليجتمعن على قتال محمد ، فقال أبو سفيان : إنك أمرتُ بقراءة الكتاب وتعلم ، ونحن آمينون لانعلم : نأيتا أهدي سبيلا وأقرب إلى الحق نحن أم محمد ؟ فقال كعب : أتم والله أهدي سبيلا مما عليه محمد .

قوله تعالى : (أَمْ لَمْ نَصِيبْ مِنَ الْمُلْكِ) أى ألم ، والميم صلة . « نَصِيبٌ » حظ من الملك ، وهذا على وجه الإنكار ؛ يعنى ليس لهم من الملك شيء ، ولو كان لهم منه شيء لم يعطوا أحدا منه شيئا لجلهم وحسدهم . وقيل : المعنى بل ألم نصيب ؛ فتكون أم متقطعة ومعناها الإضراب عن الأول والاستئناف للثاني . وقيل : هى عاطفة على محذوف لأنهم أنفَسُوا من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم . والتقدير : أهم أولى بالنبوة ممن أرسلته أم لهم نصيب من الملك ؟ (فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قَبْرًا) أى يمنعون الحقوق . خبر الله عز وجل عنهم بما يعلمه منهم . والتقدير : التكنة في ظهر النسوة ؛ عن ابن عباس وقتادة وغيرهما . وعن ابن عباس أيضا :

(١) في سنن أبي داود : « قال عوف : البياة زجر الطير ، والطرق الخط يخط في الأرض » . والقي في السان : « الطرق الضرب بالحصى » . وقيل هو الخط في الرمل . والطيرة : يوزن التبة وقد تسكن الباء . وهو ما يتشابه من النفاق الرديء . والبياة : زجر الطير والتناول بأسمائها وأصواتها وعمرها وهو من عادة العرب كثيرا .

التغير : ما قر الرجل بأصبعه كما ينقر الأرض . وقال أبو العالفة : سألت ابن عباس عن التغير فوضع طرف الإبهام على باطن السبابة ثم رفعهما وقال : هذا التغير . والتغير : أصل خشبة ينقر وينبذ فيه ؛ وفيه جاء النهى ثم نسخ . وفلان كريم التغير أى الأصل . و « إذا » هنا ملغاة غير حاملة لسخول فاء العطف عليها ، ولو نصب لحاز . قال سيويه : « إذا » في عوامل الأفعال بمثابة « أظن » في عوامل الأسماء ، أى تلتقى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها ، فإن كانت في أول الكلام وكان الذى بعدها مستقبلا نصبت ؛ كقولك : أزورك ، فيقول عيبا لك إذا أكرمك . قال عبد الله بن عتبة الضبي :

أردد همارك لا يرتع بروصتنا * إذن يرد وقيد البير مكروب^(١)

نُصب لأن الذى قبل « إذن » تام فوقت ابتداء كلام . فإن وقعت متوسطة بين شيئين كقولك زيد إذا زورك النيت ؛ فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإنهاء ؛ أما الإعمال فلان ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة ، فيجوز في غير القرآن فإذا لا يؤتوا . وفي التزيل « وإذا لا يلبثون » وفي مصحف أبي « وإذا لا يلبثوا » . وأما الإنهاء فلان ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، والناسب للفعل عند سيويه « إذا » لمضارعها « أن » ، وعند الخليل أن مضمرة بعد إذا . وزعم الفراء أن إذا تكتب بالالف وأنها متونة . قال النحاس : وسمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتى أن أكرى بد من يكتب إذا بالالف ؛ إنما مثل لن وأن ، ولا يدخل التووين في الحروف .

قوله تعالى : أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٥﴾
فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكُنِيَ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿٥٦﴾

(١) تحرك القيد إذا ضيقه على المقيد . والمعنى : لا تعرضن لثقتنا فإننا نادرول على تقييد هذا البير وسنه من التصرف . (السان) .

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (أَمْ يَحْسُدُونَ) بمعنى اليهود . (النَّاسَ) بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . حسدوه على النبوة وأصحابه على الإيمان به . وقال قتادة : « الناس » العرب ، حسدتهم اليهود على النبوة . الضمك : حسدت اليهود قريشا ؛ لأن النبوة فيهم . والحسد مذموم وصاحبه مضموم وهو يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب ؛ رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : ما رأيت ظالما أشبه بمظلوم من حاسد ؛ نفس دائم ، وحزن لازم ، وصبر لا تنفد . وقال عبد الله ابن مسعود : لا تُعادوا نعيم الله . قيل له : ومن يعادي نعيم الله ؟ قال : الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، يقول الله تعالى في بعض الكتب : الحسود عدو نعمتي متسخطٌ لقضائي غير راضٍ بقسمتي . ولمنصور الفقيه ؛

ألا قل لمن ظل لي حاسدا * أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في حكمه * إذا أنت لم ترض لي ما وهب

ويقال : الحسد أول ذنب عُصِيَ به في السماء ، وأول ذنب عُصِيَ به في الأرض ؛ فأما في السماء حسد إبليس لادم ، وأما في الأرض حسد قابيل لهابيل . ولأبي العتاهية في الناس :

فيا رب إن الناس لا يُصِفُونِي * فكيف ولو أنصفتهم ظاهري
وإن كان لي شيء تصدوا لأخذه * وإن شئت أبني شيئهم معوني
وإن نالهم بئس فلا شكر عندهم * وإن أنا لم أبذل لهم شتموني
وإن طرقتني نكبة فكهوا بها * وإن محبتني نعمة حسدوني
سامع قلبي أنت يمين إليهمو * وأحجب عنهم ناظري وجفوني

وقيل : إذا سرك أن تسلم من الحاسد فعم عليه أمرك . ولرجل من قريش :

حسدوا النعمة لما ظهرت * فسرموها بأباطيل الكفر
وإذا ما الله أسدى نعمة * لم يضرها قول أعداء النعم

ولقد أحسن من قال :

أصبر على حسد الحسو * د فإن صبرك قائله
فالناس تأكل بعضها * إن لم تجد ما تأكله

وقال بعض أهل التفسير في قول الله تعالى : « رَبَّنَا آتِنَا الَّذِيْنَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ يَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ » . إنه إنما أراد بالذي من الجن إبليس والذي من الإنس قابيل ؛ وذلك أن إبليس كان أول من سَنَّ الكفر ، وقابيل كان أول من سَنَّ القتل ، وإنما كان أصل ذلك كله الحسد . وقال الشاعر :

إن الغراب وكان يمشى مشية * فيما مضى من سالف الأحوال
حسد القطة فرام يمشى مشية * فاصابه ضرب من التعلال

الثانية - قوله تعالى : (قَدْ آتَيْنَا) ثم أخبر تعالى أنه آتى آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتاهم ملكا عظيما . قال همام بن الحارث : أيدوا بالملائكة . وقيل : يعني ملك سليمان ؛ عن ابن عباس . وعنه أيضا : المعنى أم يحسدون محمدا على ما أحل الله له من النساء . فيكون الملك العظيم على هذا أنه أحل لداود تسعا وتسعين امرأة وسليمان أكثر من ذلك . واختار الطبري أن يكون المراد ما أوتيته سليمان من الملك وتحليل النساء . والمراد تكذيب اليهود والرد عليهم في قولهم : لو كان نبيا ما رغب في كثرة النساء ولشغلته النبوة عن ذلك ؛ فأخبر الله تعالى بما كان لداود وسليمان يوتجهن ، فأقرت اليهود أنه اجتمع عند سليمان ألف امرأة ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " ألف امرأة ؟ " ! قالوا : نعم ثلاثمائة مئرية ، وسبعائة مئرية ، وعند داود مائة امرأة . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " ألف عند رجل ومائة عند رجل أكثر أو تسع نسوة ؟ " فسكتوا . وكان له يومئذ تسع نسوة .

الثالثة - يقال : إن سليمان عليه السلام كان أكثر الأنبياء نساء . والفائدة في كثرة تزوجه أنه كان له قوة أربعين نبيا وكل من كان أقوى فهو أكثر نكاحا . ويقال : إنه أراد بالنكاح كثرة العشرة ؛ لأن لكل امرأة قبيلتين قبيلة من جهة الأب وقبيلة من جهة الأم ؛

فكل ما تزوج امرأة صرف وجوه القيلتين إلى نفسه فتكون حوثا له على أصدائه . ويقال :
 إن كل من كان أنقى فشهوته أشد ؛ لأن الذي لا يكون حيا فإما يتفرج بالنظر والمس ،
 ألا ترى ما روى في الخبر : العيان ترينان واليدان ترينان . فإذا كان في النظر والمس نوع
 من قضاء الشهوة قل الجماع ، والمتقى لا ينظر ولا لمس فتكون الشهوة مجتمعة في نفسه فيكون
 أكثر جماعا . وقال أبو بكر الوراق : كل شهوة تقسى القلب إلا الجماع فإنه يصفى القلب ؛
 ولهذا كان الأنبياء يفعلون ذلك .

الرابعة - قوله تعالى : (فَيَنْهَضُ مَنْ آمَنَ بِهِ) يعني بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه
 تقدم ذكره وهو المحسود . (وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ) أعرض فلم يؤمن به . وقيل : الضمير
 في « به » راجع إلى إبراهيم . والمعنى : فمن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من صد عنه .
 وقيل : يرجع إلى الكتاب . والله أعلم .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلَّا
 فَصَبَّحَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا
 حَكِيمًا ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي
 مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ
 ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿١١﴾

قد تقدم معنى الإصلا أول السورة . وقرا حميد بن قيس « نصليهم » بفتح النون
 أي نسوهم . يقال : شاة مصلية . ونصب « نارا » على هذه القراءة بترع الخافض تقديره
 بنار . (كَلَّا فَصَبَّحَتْ جُلُودُهُمْ) يقال : نصبح الشيء نصبا ونصبجا ، وفلان نصبح الرأي
 محكمه . ومعنى الآية : تبدل الجلود جلودا آخر . فإن قال من يطمع في القرآن من

الزنادقة : كيف جاز أن يمدَّب جلدا لم يَصِدْه ؟ قيل له : ليس الجلد يمدَّب ولا ساقب ، وإنما الألم واقع على النفوس ؛ لأنها هي التي تُحس وتعرف فتبدل الجلد زيادة في عذاب النفوس . يدل عليه قوله تعالى : « لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ » وقوله تعالى : « كُلَّمَا حَبَسْتَ ذُنُوبَهُمْ سَبَّحُوا » . فالمقصود تعذيب الأبدان وإيلام الأرواح ، ولو أراد الجلود لقال : لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ . مقاتل : تأكله النار كل يوم سبع مرات . الحسن : سبعين ألف مرة كلما أكلتهم قبل لهم عودوا فسادوا كما كانوا . ابن عمر : إذا استرقوا بذلك لم جلود بيض كالقراطيس . وقيل : عني بالجلود السرايل ؛ كما قال تعالى : « وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ سُرَابِثُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ » سميت جلودا للزومها جلودهم على المخابرة ؛ كما يقال للشيء الخاص بالإنسان : هو جلدة ما بين عينيه . وأنشد ابن عمر رضي الله عنه :

يلوموني في سائر الوهمس * وجلدة ما بين العين والأنف مالم
فكبا أحرقت السرايل أعيدت . قال الشاعر :

كسا اللؤم تيمنا خضرة جلودها * فويل لتيم من سرايلها الخضر

فكنى عن الجلود بالسرايل . وقيل : المعنى أعدنا الجلد الأول جديدا ؛ كما تقول للصانع : صُغ لي من هذا الخاتم خاتما غيره ؛ فيكسره ويصوغ لك منه خاتما . فالخاتم المصوغ هو الأول إلا أن الصباغة تغيرت والفضة واحدة . وهذا كالنفس إذا صارت زابا وصارت لاشيء ثم أحياها الله تعالى . وكهذهك بأخ لك جميعا ثم تراه سقيا مذبذبا فتقول له : كيف أنت ؟ فيقول : أنا غير الذي عهدت . فهو هو ، ولكن حاله تغيرت . فتقول القائل : أنا غير الذي عهدت ، وقوله تعالى : « غيرها » مجاز . ونظيره قوله تعالى : « يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ » وهي تلك الأرض بعينها إلا أنها تغير أكامها وجبالها وأنهارها وأشجارها ، ويزاد في سعتها ويسوى ذلك منها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة إبراهيم عليه السلام . ومن هذا المعنى قول الشاعر :

فما باليس بناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت أعرف

وقال الشعبي : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : ألا ترى ما صنعت عائشة ! ذقت دهرها ،
وانسدت بيتي ليدي :

ذهب الذين يُعاش في أكثافهم • وبقيت في خَلَفٍ بكَلَدٍ الأجرم
يتسلذذون بحِجَابَةٍ ومِثْلَةٍ • ويُمَاقِب قائلهم وإن لم يَسْخِب^(١)

قالت : رحم الله ليديا فكيف لو أدرك زماننا هذا ! فقال ابن عباس : لئن ذقت عائشة
دهرها لقد ذقت « عاد » دهرها ؛ لأنه وُجِدَ في خِزَانَةِ « عاد » بعد ما هلكوا بَزْمٍ طويل
مهم كأطول ما يكون من رماح ذلك الزمن عليه مكتوب :

بلاد بها تُكَا ونَحْنُ بأهلها • إذ الناس ناس والبلاد بلادُ

البلاد باقية كما هي إلا أن أحوالها وأحوال أهلها تَنَتَرَك وتَقْبِرَت • (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا)
أى لا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ ولا يَفُوتُهُ • (حَكِيمًا) فى إيساءه عياده • وقوله فى صفة أهل الجنة : (وَتَدْخُلُهُمْ
ظِلًّا ظَلِيلًا) يعنى كثيفا لا شمس فيه • الحسن : وَصِف بأنه ظليل ؛ لأنه لا يدخله ما يدخل
ظِلَّ الدنيا من الحر والسم • ونحو ذلك • وقال الضحاك : يعنى ظلال الأشجار وظلال
قصورها • الكلبى : « ظِلًّا ظَلِيلًا » أى دائما •

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)

فيه مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ) هذه الآية من أمهات
الأحكام تضمنت جميع الدين والشرع • وقد اختلف من المخاطب بها ؛ فقال علي بن أبي

(١) اختلف (بسكون الهمزة) : الأرباء ، الأخصاء • والحياة : الأيالى الإنسان بها صنع وما قيل له •
ويرى : يثبتون حياة وملاذ • والحفاة مصدر من الخفاة والمم زامة • ويشب : يميل عن الطريق والقصد •

طالب وزيد بن أسلم وشهر بن حوشب وابن زيد : هذا خطاب لولاة المسلمين خاصة ،
فهي للنبي صلى الله عليه وسلم وأمرائه ، ثم تناول من بعدهم . وقال ابن جرير وغيره : ذلك
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة في أمر مفتاح الكعبة حين أخذه من عثمان بن طلحة
ابن أبي طلحة الجبلي البديري من بني عبد الدار ومن ابن عمه شيبة بن عثمان بن أبي طلحة
وكانا كافرين وقت فتح مكة ، فطلبه العباس بن عبد المطلب لئنضاف له السدانة إلى السقاية ؛
فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان ، وأخرج مقام
إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية . قال عمر بن الخطاب : وخرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يقرأ هذه الآية ، وما كنت سمعتها قبل منه ، فدعا عثمان وشيبة فقال : ” خذها
خالدة تالدة لا يزعها منكم إلا ظالم “ . وحكى مكّي : أن شيبة أراد ألا يدفع المفتاح . ثم دفعه ،
وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : خذه بأمانة الله . وقال ابن عباس : الآية في الولاية خاصة في أن
يسطوا النساء في النشوز ونحوه ويردوهن إلى الأرواح . والأظهر في الآية أنها عامة في جميع
الناس فهي تناول الولاية فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل
في الحكومات . وهذا اختيار الطبري . وتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع
والتحز في الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه ، والصلاة والزكاة وسائر
العبادات أمانة الله تعالى . وروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : ” التمثل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها “ أو قال : ” كل شيء إلا الأمانة
في الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع “ . ذكره أبو نعيم الحافظ
في الحلية . ومن قال إن الآية عامة في الجميع البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وإبي
ابن كعب قالوا : الأمانة في كل شيء في الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل
والوزن والودائع . وقال ابن عباس : لم يرخص الله لمعسر ولا لموسر أن يسلك الأمانة .

قلت : وهذا إجماع . وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم
والقهار ، وقاله ابن المنذر . والأمانة مصدر بمعنى المفعول فلذلك جمع . ووجه البظم بما

تقدم أنه تعالى أخبر عن كتاب أهل الكتاب صفة عهد صلى الله عليه وسلم، وقولهم: إن المشركين أهدى سبيلا، فكان ذلك خيانة منهم فأنجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات، فالآية شاملة بنظمها لكل أمانة وهي أمداد كثيرة كما ذكرنا. وأماناتها في الأحكام: الوديسة واللقطة والرهن والعارية. وروى أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تحن من خانك». أخرجه الدارقطني. ورواه أنس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في «البقرة» معناه. وروى أبو أمامة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع: «العارية مؤداة والمنحة مردودة والدائن مقضى والزعيم غارم». صحيح أخرجه الترمذي وغيره. وزاد الدارقطني «فقال رجل: فمئذ الله؟ قال: عهد الله أحق ما أذى». وقال بمقتضى هذه الآية والحديث في رد الوديسة وأنها مضمونة — على كل حال كانت مما يغاب عليها أو لا يغاب تُعدى فيها أو لم يُتعد — عطاء والشافعي وأحمد وأشباههم وروى أن ابن عباس وأبو هريرة ضيفا الوديسة. وروى ابن القاسم عن مالك أن من استعار حيوانا أو غيره مما لا يغاب عليه تليف عنده فهو مصدق في تليفه ولا يضمنه إلا بالتعدى. وهذا قول الحسن البصري والنخعي، وهو قول الكوفيين والأوزاعي قالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «العارية مؤداة» هو كعنى قوله تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤثروا الأمانات إلى أهلها». فإذا تلفت الأمانة لم يلزم المؤمن غرمها لأنه مصدق؛ فكذلك العارية إذا تلفت من غير تعدى؛ لأنه لم يأخذها على الضمان، فإذا تلفت بتعديه عليها لزمه قيمتها لجانيته عليها. وروى عن علي وعمر وابن مسعود أنه لا ضمان في العارية. وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضمان على مؤتمن». واحتج الشافعي فيما استدلل به بقول صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم لما استعار منه الأذراع: عارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ فقال: «بل مؤداة».

التاسعة - قوله تعالى : (وَإِذَا حَكَّمْتَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) قال الضحاك :
 بالينة على المدعي واليمين على من أنكر . وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل
 في ذلك بالمعنى جميع الخلق كما ذكرنا في أداء الأمانات . قال صلى الله عليه وسلم : " إن
 المقيطين يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم
 وأهليهم وما ولّوا " . وقال : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول
 عن رعيته والرجل راع على أهله وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي
 مسئولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول
 عن رعيته " . فجعل في هذه الأحاديث الصحيحة كل هؤلاء رعاة وحكاما على مراتبهم ، وكذلك
 العالم الحاكم ، لأنه إذا اتقى حكم وقضى وفصل بين الحلال والحرام ، والغرض والتدب ، والصحة
 والفساد ، فجميع ذلك أمانة تؤدي وحكم يقضى . وقد تقدم في « البقرة » القول في « نعيما » .
 (إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَمِيمًا بَصِيرًا) وصف الله تعالى نفسه بأنه سميع بصير يسمع ويرى ؛
 كما قال تعالى : « إِنِّي مَعَكُمْ أَمْعٌ وَأَرَى » فهذا طريق السمع . والعقل يدل على ذلك ؛
 فإن انتفاء السمع والبصر يدل على تقيضيهما من العمى والصمم ، إذ المحل القابل للضمتين
 لا يخلو من أحدهما ، وهو تعالى مقدس عن النقائص ويستحيل صدور الأعمال الكاملة
 من المتصرف بالنقائص ؛ لخلق السمع والبصر من ليس له سمع ولا بصر . وأجمعت الأمة
 على تزييه تعالى عن النقائص . وهو أيضا دليل سمعي يكتب به مع نص القرآن في مناظرة
 من تجمعهم كلمة الإسلام . جلّ الرب تبارك وتعالى عما يتوهمه المتوهمون ويخلفه المفترون
 الكاذبون « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
 الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
 تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بإداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل ، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته جل وعز أولاً ؛ وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ثم بطاعة رسوله ثانياً فيما أمر به ونهى عنه ، ثم بطاعة الأمراء ثالثاً ؛ على قول الجمهور وأبى هريرة وابن عباس وغيرهم . قال سهل بن عبد الله التستري : أطيعوا السلطان في سبعة : ضرب الدراهم والدنانير ، والمكاييل والأوزان ، والأحكام والنج والجمعة والعيدن والجهاد . قال سهل : إذا نهى السلطان المأمور أن يفعل فليس له أن يفعل ؛ فإن أقر فهو عاصٍ وإن كان أميراً جائزاً . وقال ابن خزيمة : وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان الله فيه طاعة ، ولا تجب فيما كان فيه معصية ؛ ولذلك قلنا إن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاومتهم ولا تعظيمهم ، ويجب الغزو معهم متى غزوا ، والحكم من قبلهم ، وتولية الإمامة والحسبة ، وإقامة ذلك على وجه الشريعة . وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم ، وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلي معهم تقيةً وتماد الصلاة .

قلت : روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : حتى على الإمام أن يحكم بالعدل ، ويؤدى الأمانة ؛ فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه ؛ لأن الله تعالى أمر بإداء الأمانة والعدل ثم أمر بطاعته . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : « أولو الأمر » أهل القرآن والعلم ، وهو اختيار مالك ، ونحوه قول الضحاك قال : يعني الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد أنهم أصحاب عهد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أئمة الأولاد فقال : هن حرائر . فقلت بأى شيء ؟ قال بالقرآن . قلت : بأى شيء في القرآن ؟ قال قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وكان عمر من أولي الأمر ؛ قال : عتقت ولو بسقط . وسألت هذا المعنى ميتاً

في سورة « الحشر » عند قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .
وقال ابن كثير : هم أولوا العقل والرأى الذين يذنبون أمر الناس .

قلت : وأصح هذه الأقوال الأول والثاني ؛ أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم
لهم . وروى الصحيحان عن ابن عباس قال : نزل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي
صلى الله عليه وسلم في سيرة . قال أبو عمر : وكان في عبد الله بن حذافة دُعاة معروفة ؛
ومن دعا به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سيرة فأمروهم أن يجمعوا حطباً
ويوقدوا ناراً ؛ فلما أوقدوها أمرهم بالنقض فيها ، فقال لهم : ألم يأمركم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال : « من أطاع أميري فقد أطاعني » . فقالوا : ما آتانا بالله وآتبعنا
رسوله إلا لنجوا من النار ! فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال : « لا طاعة
لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » . وهو حديث صحيح
الإسناد مشهور . وروى محمد بن عمرو بن علقمة عن عمرو بن الحكم عن ثوبان أن أبا سعيد
الخدري قال : كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دُعاة .
وذكر الزبير قال : حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد
قال : بلغني أنه حل حزام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى كاد
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع . قال ابن وهب : فقلت الليث ليضحك ؟ قال : نعم
كانت فيه دُعاة . قال ميمون بن مهران ومقاتل والكلبي : « أولو الأمر » أصحاب السرايا .
وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى : « فَلَنْ تَنَازَعُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » ،
فأمروهم بـ التنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس لغير العلماء
معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة . ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً ،
وامتناع التساؤل لازماً . قال سهل بن عبد الله : لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان
والعلماء ؛ فإنا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأحرارهم ، وإذا استخفوا هذين فسد دنياهم

وأحكامهم . وأما القول الثالث لخاص، وأخص منه القول الرابع . وأما الخامس فيأباه ظاهر اللفظ وإن كان المعنى صحيحاً؛ فإن العقل لكل فضيلة أتم، ولكل أدب ينوع، وهو الذي جعله الله للدين أصلاً وللدنيا عماداً، فأوجب الله التكليف بكامله، وجعل الدنيا مذبذبة بأحكامه؛ والمائل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل. وروى هذا المعنى عن ابن عباس . وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة المصومون . ولو كان كذلك ما كان لقوله : « فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » معنى، بل كان يقول فرتدوه إلى الإمام وأولى الأمر، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة . وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور . وحقيقة الطاعة امتثال الأمر، كما أن المعصية ضدّها وهي مخالفة الأمر . والطاعة مأخوذة من أطاع إذا اتقاد . والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتدّ . و «أولو» واحد هم « ذو » على غير قياس كالنساء والإبل والخيول، كلّ واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه . وقد قيل في واحد الخيل : خائل وقد تقدّم .

الثانية - قوله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) أى تجادلتم واختلفتم ؛ فكان كل واحد ينتزع حجة الآخر ويذهبها . والترجح الجذب . والمنازعة مجاذبة الحجج ؛ ومنه الحديث « وأنا أقول مالي ينازعني القرآن » . وقال الأعشى :

نَازَعْتُهُمْ قُضِبَ الرِّيحَانُ مَتَكًّا * وَفَهْوَةٌ مُرَّةٌ رَأَوْفُهَا خِضَلٌ^(٢)

(في شيء) أى من أمر دينكم . (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أى ردّوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى الرسول بالسؤال في حياته، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ؛ هذا قول مجاهد والأعمش وقادة وهو الصحيح . ومن لم ير هذا آخَلَ إيمانه لقوله تعالى « إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » . وقيل : المعنى قولوا الله ورسوله أعلم ؛ فهذا هو الرد . وهذا كما

(١) راجع ج ٤ ص ٢٢ طبة أولى أو ثانية . (٢) في نهاية ابن الأثير ولسان العرب : « مال أنازع

القرآن » . و ينازعنى : يجاذبنى في القراءة ؛ ذلك أن بعض المأمومين جهر خلفه فأنزعه فشغله، فباه عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه . (٣) الراورق : المصنفة . والخضل : الميل المتدى .

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : الرجوع الى الحق خير من التمسّادى فى الباطل . والقول الأول أصح ، لقول على رضى الله عنه : ما عدنا إلا ما فى كتاب الله وما فى هذه الصحيفة ، أو فهم أعطيه رجل مسلم . ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذى خصّ به هذه الأمة والاستنباط الذى أعطيا ، ولكن تضرب الأمثال و يطلب المثل حتى يخرج الصواب . قال أبو العالية : وذلك قوله تعالى : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ » . نعم ، ما كان مما استأثر الله بعلمه ولم يُطْلِع عليه أحدا من خلقه فذلك الذى يقال فيه : الله أعلم . وقد استنبط على رضى الله عنه مدة أقلّ الحتمل - وهو ستة أشهر - من قوله تعالى : « وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر ، ومثله كثير . وفى قوله تعالى : « وَإِلَى الرَّسُولِ » دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويمتثل ما فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « ما نهيتكم عنه فأجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » أخرجه مسلم . وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا أُفَيِّن أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه » . وعن العرياض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : « يحسب أحدكم متكئا على أريكته ^(١) وقد يظن أن الله لم يحزم شيئا إلا ما فى هذا القرآن ألا وإنى والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر » . وأخرجه الترمذى من حديث المفسلم بن معدي كَرِبَ بمعناه وقال : حديث حسن غريب . والقاطع قوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » الآية . وسياقى .

(١) قوله متكئا على أريكته : جالسا على سريره المزين ؛ وهذا بيان لحاقه وسوء أدبه كما هو دأب المنعمين المنردون بالمال . وقاله الطائى : أراد به أصحاب الترفه واللذّة الذين لزوا البيوت ولم يطلبوا بالأصناف الحديث من أهل بيده حيث لا يوافق هواه . (عن ابن ماجه) .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ أى وذكم ما اختلفتم فيه إلى الكتاب والسنة خير من التنازع . ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ أى مرجعاً من آل يتول إلى كذا أى صار . وقيل : من ألت الشيء إذا جمعه وأصلحته . فالتأويل جمع معانى الفاظ أشكلت بلفظ لا إشكال فيه ؛ يقال : أول الله عليك أمرك أى جمعه . ويجوز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿١٠١﴾

روى يزيد بن زريع عن داود بن ابى هند عن الشعبي قال : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة . ودعا المنافق اليهودى إلى حكاهم ؛ لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم ؛ فلما اختلفا اجتمعا على أن يحكما كاهناً في جهينة ؛ فانزل الله تعالى في ذلك : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يعنى المنافق . ﴿ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ يعنى اليهودى . ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيُسَلِّسُوا تَسْلِيمًا ﴾ قال الضحاك : دعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو « الطَّاغُوت » . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودى خصومة ؛ فقال اليهودى : انطلق بنا إلى عهد ، وقال المنافق : بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذى سمى الله « الطَّاغُوت » أى ذو الطغيان - فابى اليهودى أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصى لليهودى .

فلما خرجا قال المنافق : لا أرضى ، إنا طلق بنا إلى أبي بكر؛ فحكم لليهودى فلم يرض - ذكره الزجاج - وقال : أنطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال لليهودى : إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض ؛ فقال عمر للمنافق : أكذاك هو ؟ قال : نعم . قال : رُوِيَ كَمَا حَتَّى أَمْرَجَ إِلَيْكَ . فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد ، وقال : هكذا أقضى على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ؛ وهَرَبَ اليهودى ، ونزل الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أَنْتَ الْفَارُوقُ " . ونزل جبريل وقال : إن عمر رضى الله عنه فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ؛ فَسُمِّيَ الْفَارُوقُ . وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله : « وَيَسْأَلُوا تَسْلِيمًا » وآتصب : (ضَلَالًا) على المعنى ، أى فيضلون ضلالا ؛ ومثله قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » . وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . و (صُدُونَا) اسم للصدر عند الخليل ، والمصدر الصدء . والكوفيون يقولون هما مصدران .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ رِمَّا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ ثُمَّ جَاءَكُمْ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٧﴾

أى (فكيف) يكون حالهم ، أو (فكيف) يصنعون (إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ) أى من ترك الاستمانة بهم ، وما يلحقهم من النذل في قوله : « فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا » . وقيل : يريد قتل صاحبهم (رِمَّا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ) وتم الكلام . ثم ابتداء بخبر عن فعلهم ؛ وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومه يطلبون دينه ويحلفون ما يزيد بطلب دينه إلا الإحسان وموافقة الحق . وقيل : المعنى ما أردنا بالعدل عنك في المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم ، والإحسان بالتفريب في الحكم . ابن كثيران : عدلا

(١) برد (فتح الموحدة والراء) : أى مات . (٢) راجع ج ٤ ص ٦٩ طبة أول أو ثالثة .

وَحَقًّا؛ نَظِيرُهَا « وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى » فقال الله تعالى مَكْتَبًا لَهُمْ : ﴿ أَوَلَيْكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ قال الزجاج : معناه قد علم الله أنهم منافقون . والفائدة لنا : اعلما أنهم منافقون . ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ قيل : عن عقابهم . وقيل : عن قبول اعتذارهم (وَعَظْمُهُمْ) أى خوفهم . قيل : فى اللأ . ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ أى أزرهم ببلوغ الزبر فى السر والخلاء . الحسن : قل لهم إن أظهرتم ما فى قلوبكم قَتَلَكُمْ . وقد بلغ القول بلاغة ، ورجلٌ بَلِغٌ بَلِغٌ بلسانه كنهه ما فى قلبه . والعرب تقول : أحقُّ بَلِغٌ وَبَلِغٌ ، أى نهاية فى الحفاقة . وقيل : معناه يبلغ ما يريد وإن كان أحق . ويقال : إن قوله تعالى : « فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَسَتْ أَيْدِيهِمْ » زل فى شأن الذين بنوا مسجد الضرار ؛ فلما أظهر الله فاقهم ، وأمرهم بهدم المسجد حلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعا عن أنفسهم « ما أُرَدْنَا ببناء المسجد إلا طاعة الله ومواقفة الكتاب » .

قوله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٤﴾

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ ﴾ « مِنْ » زائدة للتوكيد . ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ فيما أمر به ونهى عنه . ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ بعلم الله . وقيل : بتوفيق الله . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾ روى أبو صالح عن عليّ قال : قديم علينا أعرابي بعد ما دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحنّا على رأسه من ترابه ؛ فقال : قَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فسمعنا قولك ، وَوَعَيْتُ عَنْ اللَّهِ فَوَعَيْتَا عَنْكَ ، وَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ » الآية ، وقد ظلمتُ نفسى وجنتك

١٤ (١) هو مسجد قبا وهى قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة ؛ وهذا المسجد يتلوه الروام

تستغفر لي . فتودى من القبر أنه قد غفر لك . ومعنى ﴿ لَوْجِدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ أى قابلاً لتوبتهم ، وهما مفعولان لا غير .

قوله تعالى : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْمِلُوا فِيهَا صِغَرَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قال مجاهد وغيره : المراد بهذه الآية من تقدم ذكره من أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم نزلة . وقال الطبري : قوله « فَلَا » رد على ما تقدم ذكره ، تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله : « وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . وقال غيره : إنما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتهمة بالنفي ، وكان يصح إسقاط « لا » الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام . و (شجر) معناه اختلف واختلط ، ومنه الشجر لاختلاف أغصانه . ويقال لصبا المودج : شجار ؛ لتداخل بعضها في بعض . قال الشاعر :

نفسى فداؤك والزماح شواجر * والقوم ضنك للقائ قيام

وقال طرفة :

وُمُّ الحكم أربابُ الهدى * وسعاة الناس في الأمر الشجر

وقالت طائفة : نزلة في الزبير مع الأنصارى ، وكانت الخصومة في متى بستان ؛ فقال عليه السلام للزبير : « أسقي أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك » . فقال الخصم : أراك تُحايي آبن عمك ؛ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير : « أسقي ثم أحبس الماء حتى يبلغ الحدر » ^(١) ونزل : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . الحديث ثابت صحيح رواه البخاري

(١) الحدر : وهو ما دفع حول المزرعة كالجدار .

عن علي بن عبد الله عن محمد بن جعفر عن معمر، ورواه مسلم عن قتيبة كلاهما عن الزهري .
واختلف أهل هذا القول في الرجل الأنصاري ؛ فقال بعضهم : هو رجل من الأنصار من
أهل بدر . وقال مكي والنحاس : هو حاطب بن أبي بلتعة . وقال الثعلبي والواحدى والمهدوى :
هو حاطب . وقيل : ثعلبة بن حاطب . وقيل غيره . والصحيح القول الأول ؛ لأنه غير
معين ولا مُسَمَّى ؛ وكذا في البخاري ومسلم أنه رجل من الأنصار . وأخبار الطبري أن يكون
نزول الآية في المنافق واليهودي . كما قال مجاهد ، ثم تناول بعمومها قصة الزبير . قال ابن العربي :
وهو الصحيح ؛ فكل من آتاه رسول الله في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصاري زلّ زلة فأعرض
عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأقال عثرته لعلمه بصحة يقينه ، وأنها كانت قلّة وليست لأحد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وكل من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه وردّه فهي ردة ^(١) يُستتاب .
وأما إن طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيره وله أن يصفح عنه . وسيأتى بيان هذا
في آخر سورة « الأعراف » إن شاء الله تعالى .

الثانية - وإذا كان سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من الحديث ففقهها أنه
عليه السلام سلك مع الزبير وخصمه مَسْلَك الصلح فقال : " أَسْقِ يَزُوبَ " لقربه من الماء
" ثم أرسل الماء إلى جارك " . أى تساهل في حَقِّه ولا تستوفه وتُجَلِّ في إرسال الماء إلى
جارك . فخصّه على المسامحة والتيسير ، فلما سمع الأنصاري هذا لم يرض بذلك وغضب ؛ لأنه
كان يريد ألا يَمْسَكَ الماء أصلاً ، وعند ذلك نَطَقَ بالكلمة الجائرة المَهْلِكَة الفارقة فقال :
" أن كان ابن عمك ؟ بدمهزة " " أن " المفتوحة على جهة الإنكار ؛ أى اتَّحَمَ له على لأجل
أنه قرابتك . فعند ذلك تلوّن وجه النبي صلى الله عليه وسلم غضباً عليه ، وحكم للزبير باستيفاء
حقه من غير مسامحة له . وعليه لا يقال : كيف حَكَمَ في حال غضبه وقد قال : " لا يَقْضَى
الفاضي وهو غضبان " ؟ فإننا نقول : فإنه معصوم من الخطأ في التبليغ والأحكام ، بدليل
العقل الدال على صدقه فيما يلقّنه عن الله تعالى فليس مثل غيره من الحكام . وفي هذا الحديث

(١) عبارة ابن العربي : وكل من لم يرض بحكم الحاكم معده فهو عاص آثم .

إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظهر الحق . ومنته مالك ، وأختلف فيه قول الشافعي . وهذا الحديث حجة واضحة على الجواز ؛ فإن أصطلحوا وإلا استوفى لدى الحق حقه وثبت الحكم .

الثالثة - وأختلف أصحاب مالك في صفة إرسال الماء الأعلى إلى الأسفل ؛ فقال ابن حبيب : يدخل صاحب الأعلى جميع الماء في حائطه ويسقي به ، حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكمين من القائم فيه أغلق مدخل الماء ، وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكمين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ السيل إلى أقصى الحوائط . وهكذا فسر له مطرف وابن الماسجون ؛ وقاله ابن وهب . وقال ابن القاسم : إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكمين أرسله كله إلى من تحته ولا يخبس منه شيئا في حائطه . قال ابن حبيب : وقول مطرف وابن الماسجون أحب إليّ وهم أعلم بذلك ؛ لأن المدينة دارهما وبها كانت القصة وفيها جرى العمل .

الرابعة - روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سبل مهزور ومذنب^(١) : " يمسك حتى الكمين ثم يرسل الأعلى على الأسفل " . قال أبو عمر : « لا أعلم هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه ، وأرفع أسانيده ما ذكره محمد بن إسحاق عن أبي مالك بن نعلبة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه أهل مهزور قضي أن الماء إذا بلغ الكمين لم يخبس الأعلى . وذكر عبد الرزاق عن أبي حازم القرطبي عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم] قضى في سبل مهزور أن يخبس على كل حائط حتى يبلغ الكمين ثم يرسل . وغيره من السبل كذلك . وسئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب فقال : لست أحفظ فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثبت . قال أبو عمر : في هذا المعنى - وإن لم يكن بهذا اللفظ - حديث ثابت

(١) مهزور ومذنب : واديان بالدينية لئلا يناما بالطر خاصة .

(٢) زيادة عن كتاب « التمهيد » لأبي عمر بن عبد البر .

مجمع على صحته . رواه ابن وهب عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد جميعا عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدثه أن عبد الله بن الزبير حدثه عن الزبير أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة^(١) كانا يسقيان بهما كلاهما النخل ؛ فقال الأنصاري : مترح الماء ؛ فأبى عليه ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر الحديث . قال أبو عمر : وقوله في الحديث : " ثم يرسل " وفي الحديث الآخر " إذا بلغ الماء الكمين لم يمسس الأعلى " يشهد بقول ابن القاسم . ومن جهة النظر أن الأعلى لو لم يرسل إلا ما زاد على الكمين لا يقطع ذلك الماء في أقل مدة ، ولم ينه حيث ينتهى إذا أرسل الجميع ، وفي إرسال الجميع بعد أخذ الأعلى منه ما بلغ الكمين أهم فائدة وأكثر نفعاً فيما قد جعل الناس فيه شركاء ؛ فقول ابن القاسم أولى على كل حال . هذا إذا لم يكن أصله ملكا للأسفل مختصا به ، فإن ما استحق بعمل أو بملك صحيح أو استحقاق قديم وبثبوت ملك فكل على حقه على حسب ما كان من ذلك بيده وعلى أصل مسائله . وبالله التوفيق .

الخامسة — قوله تعالى : (ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ) أى ضيقا وشكاً ، ومنه قيل للشجر الملتف : حرج وحرجة ، وجمعها حراج . قال الضعاف : أى إنما بإنكارهم ما قضيت . (وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) أى ينقادوا لأمرك في القضاء . وقال الزجاج : « تسليما » مصدر مؤكّد ؛ فإذا قلت : ضربت ضرباً فكأنك قلت لا أشك فيه ؛ وكذلك « ويسلموا تسليماً » أى ويسلموا لحكمك تسليماً لا يدخلون على أنفسهم شكاً .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِكُمْ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْهًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا لَا تَذُنُّهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهْدَيْنَهُمْ صَرَطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾

(١) شراج : بئتين مجبة مكسورة آخره جيم جمع شربة فتح فسكون ، وهى سائل الماء بالحرة (فتح تشديد) وهى أرض ذات هجارة سود .

سبب نزولها ما روى أن ثابت بن قيس بن شماس تفاخر هو ويهودى؛ فقال اليهودى :
 والله لقد كُتِبَ علينا أن نقتل أنفسنا فقتلنا، وبلغت القَتْلَى سبعين ألفاً ؛ فقال ثابت : والله
 لو كُتِبَ الله علينا أن أقتلوا أنفسكم لفعلنا . وقال أبو إسحاق السبيعي : لما نزلت « وَلَوْ أَنَّا
 كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ » الآية ، قال رجل : لو أمرنا لفعلنا ، والحمد لله الذى عافانا . فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال : « إِنَّ مِنْ أُمَّتِي رَجَالًا إِيْمَانُ أَثْبَتَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوَامِيِّ » .
 قال ابن وهب قال مالك : القائل ذلك هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ وهكنا ذكر مكى
 أنه أبو بكر . وذكر النقاش أنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وذكر عن أبي بكر رضى الله
 عنه أنه قال : لو كُتِبَ علينا ذلك لبدأت بنفسى وأهل بيتى . وذكر أبو الليث السمرقندى
 أن القائل منهم عمار بن ياسر وابن مسعود وثابت بن قيس ، قالوا : لو أن الله أمرنا أن نقتل
 أنفسنا أو نخرج من ديارنا لفعلنا ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِيْمَانُ أَثْبَتَ فِي قُلُوبِ
 الرِّجَالِ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوَامِيِّ » . و « لو » حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فآخبر الله
 سبحانه أنه لم يكتب ذلك علينا رفقا بنا لئلا نظهر معصيتنا . فكلم من أمر قصرنا عنه مع خفته
 فكيف بهذا الأمر مع ثقله ! لكن أما والله لقد ترك المهاجرون مساكنتهم خاوية ونخرجوا
 يطلبون بها عيشة راضية . (مَا فَعَلُوهُ) أى القتل والخروج (إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) « قليل »
 بدل من الواو ، والتقدير ما فعله أحد إلا قليل . وأهل الكوفة يقولون : هو على التكرير ،
 ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم . وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر « إِلَّا قَلِيلًا » على
 الاستثناء . وكذلك هو فى مصاحف أهل الشام . الباقون بالرفع ، والرفع أجود عند جميع
 النحويين . وقيل : انتصب على إضمار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلا منهم . وإنما صار
 الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضا يشتمل على المعنى . وكان من القليل
 أبو بكر وعمر وثابت بن قيس كما ذكرنا . وزاد الحسن ومقاتل عمارة وابن مسعود وقد
 ذكرناهما . (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) أى فى الدنيا والآخرة . (وَأَشَدُّ
 تَنبِيْهُنَّ) أى على الحق . (وَإِذَا لَا تَنبِيْهُنَّ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا) أى ثوابا فى الآخرة . وقيل :
 اللام لام الجواب ، و « إذا » دالة على الجزاء ، والمعنى لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناها .

قوله تعالى : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿١٢٩﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿١٣٠﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ) لما ذكر تعالى الأمر الذي لو فعله المنافقون حين وعظوا به وأتابوا إليه لأنهم عليهم ذكر بعد ذلك ثواب من يفعله . وهذه الآية تفسر قوله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » وهي المراد في قوله عليه السلام عند موته « اللَّهُمَّ الزِّفِّيقِ الْأَعْلَى » . وفي البخاري عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من نبي يمرض إلا خبر بين الدنيا والآخرة » كان في شكواه الذي مرض فيه أخذته بحشة شديدة فسمعتنه يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » فعلمت أنه خير . وقالت طائفة : إنما نزلت هذه الآية لما قال عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري — الذي أرى الأذان — : يا رسول الله ، إذا ميت وميتنا كنت في عليين لارتاك ولا يجتمع بك ، وذكر حزنه على ذلك فنزلت هذه الآية . وذكر مكى عن عبد الله هذا وأنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي حَتَّى لَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَهُ ، فَعَمِيَ . وحكاه الفُشَيْرِيُّ فقال : اللَّهُمَّ اغْنِنِي فَلَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَ حَبِيبِي حَتَّى أَلْقَى حَبِيبِي ، فَعَمِيَ مكانه . وحكى التَّعَلُّبِيُّ : أنها نزلت في ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه ، فأناء ذات يوم وقد تغير لونه وتخل جسمه ، يُعرف في وجهه الحزن ، فقال له : « يا ثوبان ما غير لونك » ؟ فقال : يا رسول الله ما بي ضر ولا وجع ، غير أني إذا لم أرك اشتقت إليك واستوحشت وحشة شديدة حتى ألتفك ، ثم ذكرت الآخرة وأخاف ألا أراك هناك ؛ لأنني عرفت أنك تُرفع مع النبيين وأنا إن دخلت

الجنة كنت في منزلة هي أدنى من منزلك، وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً؛ فأمر الله هذه الآية. ذكره الواحدي عن الكلبي. وأسيد عن مسروق قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينبغي لنا أن نشارك في الدنيا، فإنك إذا فارقتنا رفعت فوقنا؛ فأمر الله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ». وفي طاعة الله طاعة رسوله ولكنه ذكره تشريفاً لقدره وتنويعاً باسمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله. (فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) أي هم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستمتعون برؤيتهم والحضور معهم، لا أنهم يساؤونهم في الدرجة؛ فإنهم يتفاوتون لكنهم يتراوون للاجتماع في الدنيا والافتداء. وكل من فيها قد رزق الرضا بحاله، وقد ذهب عنه اعتقاد أنه مفضل. قال الله تعالى: «وَرَفَعْنَا مَائِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ». والصدق قيل، المبالغ في الصدق أو في التصديق، والصدق هو الذي يحقق بفعله ما يقوله بلسانه. وقيل: هم فضلاء أتباع الأنبياء الذين يسبقونهم إلى التصديق بكبرى الصدق. وقد تقدم في البقرة اشتقاق الصدق ومعنى الشهيد والمراد هنا بالشهداء عمر وعثمان وعلي، والصالحين سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقيل: «الشهداء» القتل في سبيل الله. «والصالحين» صالحى أمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: واللفظ يعم كل صالح وشيد، والله أعلم. والرفق لين الجانب. وسمى صاحب رقيقاً لارتفاقك بصحبته؛ ومنه الرفقة لارتفاق بعضهم ببعض. ويحوز «وحسن أولئك رفيقا». قال الأخفش: «رفيقاً» منصوب على الحال وهو بمعنى رفاق؛ وقال: انتصب على التمييز فوجد لذلك؛ فكأن المعنى وحسن كل واحد منهم رقيقاً. كما قال تعالى: «ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً» أي نخرج كل واحد منكم طفلاً. وقال تعالى: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ» وينظر إلى معنى هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الرفقاء أربعة» ولم يذكر الله تعالى هنا إلا أربعة فتامله.

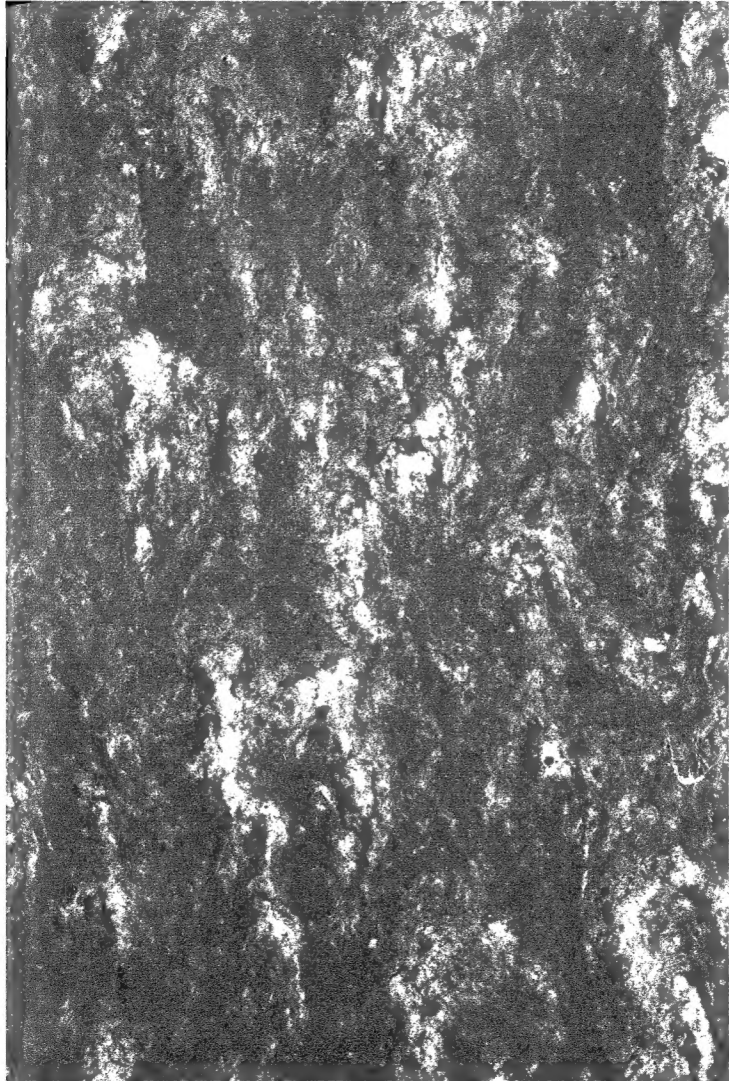
(١) رابع ج ١ ص ٢٢٣ طبة ثانية اراتاة. وج ٢ ص ١٧٢ طبة ثانية. وج ٤ ص ٢٦٨.

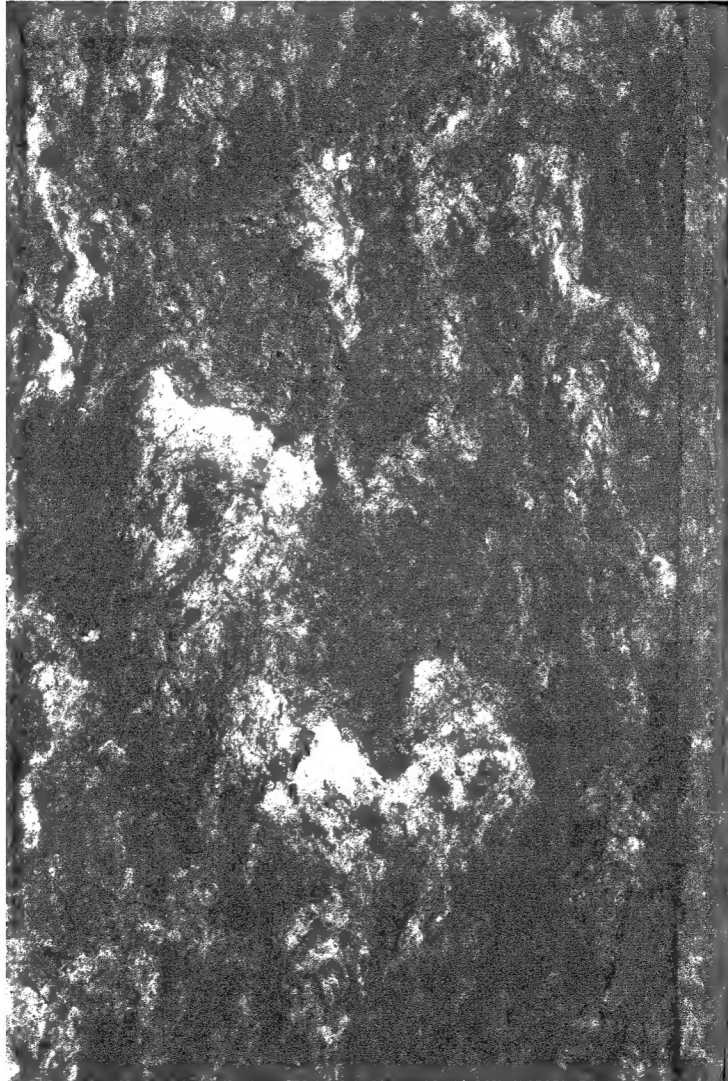
(٢) ينظر: جليل، غول العرب: دور آل فلان ينظر إلى دور آل فلان؛ أي هي إناثها ومعاينة لها:

إذا كان « القوطي » مسجل في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب

٩٢ - تاريخ مصر الحديثة - ١٩٩٩





Biblioteca Alexandrina



0239637